

(٨٧٨)

القياس والسماع

جمع موسع

عند أهل اللغة والنحو والأدب

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٤هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

". . . . .

ووقع فى نسخ الكامل للمبرد:

فاليوم أسقى غير مستحقب فلا شاهد فيه على هذا. ورواه أبو زيد فى نوادره كرواية المبرد: (فاليوم فاشرب) قال أبو الحسن الأخفش فيما كتبه على نوادره: الرواية الجيدة (فاليوم فاشرب) و (اليوم أسقى). وأما رواية من روى (فاليوم أشرب) فلا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا. اهـ.

وهو فى هذا تابع للمبرد.

وأورده ابن عصفور (فى كتاب الضرائر) مع أبيات مثله وقال:

ومن الضرورة حذف علامتى الإعراب: الضمة والكسرة، من الحرف الصحيح تخفيفا، إجراء للوصل مجرى الوقف، أو تشبيها للضمة بالضمة من عضد وللكسرة من فخذ وإبل، نحو قول امرئ القيس فى إحدى الروايتين:

فاليوم أشرب غير مستحقب إلى أن قال: وأنكر المبرد والزجاج التسكين فى جميع ذلك؛ لما فيه من إذهاب حركة الإعراب، وهى لمعنى، ورويا موضع «فاليوم أشرب»: فاليوم فاشرب. والصحيح أن ذلك جائز سماعا وقياسا.

أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، لا يخالف فى ذلك أحد منهم. وقد قرأت القراء: ما لَكَ لا تَأْمَنَّا [يوسف: ١١] بالإدغام، وخط فى المصحف بنون واحدة فلم ينكر ذلك أحد من النحويين. فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغى ألا ينكر ذهابها للتخفيف.

وأما السماع فثبوت التخفيف فى الأبيات التى تقدمت، وروايتهما بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح فى رواية غيرهما. وأيضا فإن ابن محارب قرأ: وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ [البقرة: ٢٢٨] بإسكان التاء. وكذلك قرأ الحسن: وَما يَعِدُهُمُ الشَّيْطانُ [النساء: ١٢٠] بإسكان الدال.

وقرأ أيضا مسلمة ومحارب: وَإِذْ يَعِدُكُمُ [الأنفال: ٧] بإسكان الدال. وكأن الذى حسن مجىء هذا التخفيف فى حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله من حيث كان غير مستقل بنفسه، فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع فى كلمة واحدة. والتخفيف الواقع فى الكلمة نحو عضد فى عضد سائغ فى حال السعة، لأنه لغة لقبائل ربيعة، بخلاف ما شبه به من المنفصل، فإنه لا يجوز إلا فى الشعر.

فإن كانت الضمة والكسرة اللتان فى آخر الكلمة علامتى بناء اتفق النحويون على جواز حذفهما فى الشعر تخفيفا. انتهى.

وما نقله عن الزجاج مذكور فى تفسيره عند قوله تعالى: فَتُوبُوا إِلى بارِئِكُمْ من سورة البقرة [٥٤] قال: والاختيار ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ: إِلى بارِئِكُمْ بإسكان الهمزة. وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسر، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لما روى عن أبى عمرو. والإعراب أشبه بالرواية عن أبى عمرو، ولأن حذف الكسر فى مثل هذا وحذف الضم إنما يأتى باضطرار

من الشعر. وأنشد سيبويه وزعم أنه مما يجوز فى الشعر خاصة:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم بإسكان الباء. وأنشد أيضا:

فاليوم أشرب غير مستحقب فالكلام الصحيح أن يقول: يا صاحب أقبل، أو يا صاحب أقبل، ولا وجه للإسكان. وكذلك:

اليوم أشرب يا هذا. وروى غير سيبويه هذه الأبيات على الاستقامة، وما ينبغى أن يجوز فى الكلام والشعر.." [١]

"وقل اللهمّ [آل عمران: ٢٦].

فإن فصل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به فتحت همزة الوصل فتغلظ اللام.

وشذ الأهوازى فى حكايته ترقيق هذه اللام (بعد الفتح والضم) (١) عن السوسى وروح، وتبعه فى ذلك من رواه عنه كابن الباذش فى «إقناعه» وغيره، وذلك مما لا يصح فى التلاوة، ولا يؤخذ به فى السماع، والله أعلم.

وقوله: (واختلف بعد ممال) أى: إذا وقعت اللام من اسم الله [تعالى] (٢) بعد الراء الممالة فى مذهب السوسى نحو: نرى الله جهرة [البقرة: ٥٥] وسيرى الله [التوبة: ٩٤]- جاز فى اللام التفخيم؛ لعدم وجود الكسرة الخالصة قبلها، وهو أحد الوجهين فى «التجريد»، وبه قرئ على ابن نفيس (٣)، وهو اختيار الشاطبى، والسخاوى وغيرهما (٤)، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح على السامرى، وجاز الترقيق؛ لوجود الكسر فيها، وهو الوجه الثانى فى «التجريد»، وبه قرأ صاحبه على عبد الباقى، وذكره الدانى فى «جامعه» وغيره ، وبه قرأ على أبى الفتح عن قراءته على عبد الباقى الخراسانى.

وقال الدانى: وهو القياس.

وقال ابن الحاجب: هو الأولى؛ لأن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما فخمت للفتح والضم، [ولا فتح] (٥) ولا ضم هنا، والله أعلم.

وقوله: (لا مرقق وصف) يعنى: أن اللام إذا وقعت بعد راء مرققة خالية من الكسر، نحو ولذكر الله [العنكبوت: ٤٥] [أفغير الله أبتغى أغير الله تدعون كلاهما بالأنعام الآيتان [١١٤، ٤٠] (٦) - وجب تفخيم اللام (٧)؛ لوقوعها بعد فتحة وضمة خالصة، ولا اعتبار بترقيق اللام (٨) فى ذلك، ونص على ذلك الأستاذ ابن شريح، قال: ولم يختلف فيها أبو شامة والجعبرى، ولم يذكرا خلافا، وهذا مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه؛ لوضوحه- قال المصنف-: [لولا] (٩) أن بعض أهل الأداء فى عصرنا أجرى الراء المرققة مجرى المحالة، فرقق اللام وبنى [ذلك على] (١٠) أن الضمة تمال كالفتحة؛ لأن سيبويه حكاه فى «السمر»، واستدل (١١) بإطلاقهم أن الترقيق إمالة، واستنتج منه ترقيق اللام بعد المرققة، وقطع بأن هذا **هو القياس مع** اعترافه بأنه (١٢) لم يقرأ به على أحد من شيوخه،

---

(١) فى م: أو الضم.

(٢) سقط فى م، ص.

---

(١) شرح طيبة النشر للنويري، النويري، محب الدين ١/٧٥

(٣) في د: ابن يعيش.

(٤) في د: وغيره.

(٥) سقط في م.

(٦) سقط في د، ز، ص.

(٧) في ص: الله.

(٨) في م: الراء.

(٩) سقط في م.

(١٠) في م: على ذلك.

(١١) في م: وأسند.

(١٢) في ص: بأن.." (١)

"بسم الله الرحمن الرحيم

السماع والقياس

إذا **ورد السماع بطل** القياس: خزانة البغدادي.

في شرح الأشمونى على الألفية بعد وسط بحاشية الصبان:

. . ويؤخذ منه: أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه، وهو أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه. ونظير ما نحن فيه. . .

قال ذلك في الكلام على جموع التكسير.

وقال الأشموني في المصدر:

. . والمراد بالقياس هنا: أنه إذا ورد شئ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيبويه، والأخفش. .

وقال الصبان:

قوله: سيبويه، الأخفش – وذهب الفراء إلى أنه **يجوز القياس عليه** وإن سمع غيره. أه – دماميني. وحكى في الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع.

ليس لنا أن نخترع في اللغة، ولا نقول غير ما قالوه:

فقه اللغة، الصاحبي.

انظر المسألة ٢٢ من مسائل الراعى المسماة بالأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية رقم ٣٩٣ نحو ص٦٧ – ٧٧ ففيها

---

(١) شرح طيبة النشر للنويري، النويري، محب الدين ٤٢/٢

أشياء **عن السماع والقياس**.

قول القاموس في (عبد):

. . العبابيد، والعباديد: بلا واحد من لفظها، وقول الشارح:

. . قال سيبويه، وعليه الأكثر. . إلخ. والقياس يقتضى أن يكون واحدهما على: فعول أو فعيل أو فعلال، فيه ما يشعر بأن الأكثرين على **أن السماع يبطل** القياس،." [1]

"لأنهما لما لم يسمع فيهما الوحد قالوا بعدمه فيهما – وهو مذهب ثالث غير المذهبين المتقدمين أولا – يوافق ما في الهمع.

متابعة ابن مالك للكوفيين **في القياس على** الشاذ والنادر:

همع الهوامع ج – ١ أواخر ص٥٠ (وانظر: الشاذ، والنادر، والضعيف) في مادة (بدا) من اللسان آخر ص٧١: إذا أمكن في الشئ المنسوب أن يكون قياسيا وشاذا، كان حمله **على القياس أولي**، **لأن القياس أشيع** وأوشع.

(ذكرناه أيضا في النسب لهذا الكتاب).

ابن الطيب على الاقتراح أواخر ص٢٦ وأولص٢٧:

كلام مختصر في **تقديم السماع على** القياس:

كناش الكواكبي ص١٠١:

السماعي قد يصير قياسيا، إذا استخرجت قاعدة يعرف بها.

في إرشاد الأريب ج٧ ص٤٦:

قول أبي المنصور بن الحيان: قياسات النحو تتوقف ولا تطرد، كقميص له جربانات، فصاحبه كل ساعة يخرجرأسه من جربانه.

بغية الوعاة ص ٧٩ من كلام محمد بن علي بن عمر بن جياز:

قياسات النحو تتوقف ولا تطرد، كقميص له جربانات، فصاحبه كل ساعة يخرج رأسه من جربانه.

تصرف العجاج ورؤبة في اللغة وقياسهما فيها:

الخصائص ج – ١ ص٣٦٣، ١١ (ذكر في الكتب والعلوم).

ارتكابهم لأشياء كثيرة مخالفة: في باب غلبة الفرع على الأصل من الخصائص ج – ١ ص٣٠٠.

خطأ بشار في قياسه لفظين مع أنهما مما لم يسمع: الموشح للمرزباني ص٢٤٦.

للشاعر أن يقيس – في الضرورة – ما قل على ما كثر، ولا بأس في ذلك. وعيب سيبوبه على بشار استعماله (العزلى)

---

(١) السماع والقياس، أحمد تيمور باشا ص/١٤

واحتجاجه بانه قاسه على (جمزى، ووكرى):

عبث الوليد ص٢١.." (١)

"يقول «الزبيدى»: «قال شيخنا بعد ان نقل قول «الخليل» عن «ابي عمرو»

ما نصه: «وعلى هذه التفرقة جماعة من الفقهاء، والادباء، ثم يقول «الزبيدي»: وعندي فيه نظر فانهم صرحوا بان «الميت» مخفف الياء مأخوذ من «الميت» المشدد، واذا كان مأخوذا منه فكيف يتصور الفرق فيهما في الاطلاق، حتى قال العلامة «ابن دحية» في كتاب «التنوير في مولد البشير والنذير»: بأنه خطأ **في القياس ومخالف** للسماع:

اما القياس فان المخفف، انما اصله «ميت» المشدد: فخفف، وتخفيفه لم يحدث فيه معنى مخالف لمعناه في حال التشديد، كما يقال: «هين، وهين» فكما ان التخفيف في «هين» لم يحل معناها، كذلك تخفيف «ميت» (١).

واما السماع: فانا وجدنا العرب لم تجعل بينهما فرقا في الاستعمال، ومن أبين ما جاء في ذلك قول الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت ... انما الميت ميت الاحياء

وقال آخر:

الا يا ليتني والمرء ميت ... وما يغني عن الحدثان ليت

ففي البيت الاول سوى بينهما، وفي الثاني جعل «الميت» المخفف «للحي» الذي لم يمت، الا ترى ان معناه: والمرء سيموت، فجرى مجرى قوله تعالى: إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ (٢).

وقال شيخنا: «ثم رأيت في «المصباح» فرقا آخر وهو انه قال: «الميتة» من «الحيوان» جمعها «ميتات» وأصلها «ميتة» بالتشديد.

وقيل: التزم التشديد في «ميتة» الاناسي: لأنه الاصل، والتزم في

التخفيف في غير الاناسي، فرقا بينهما، ولان استعمال هذا اكثر في الآدميات، وكانت اولى بالتخفيف.

والجمع: «أموات، وموتى، وميتون، وميتون» بتخفيف الياء، وتشديدها.

قال «سيبويه»: «كان بابه الجمع بالواو، والنون، لان الهاء تدخل في انثاه كثيرا.

---

(١) انظر: تاج العروس ح ١ ص ٥٨٦.

(٢) سورة الزمر الآية ٣٠." (٢)

"تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (١) ، ومثل هذا في التنزيل وغيره كثير ، ومع ذلك فقد رأى الأخفش أن هذا الحذف مقصور **على السماع وأن القياس على** المسموع ممنوع ، في حين رأى ابن جني أن الحذف (٢) مقيس لكثرة المسموع منه في القرآن والشعر من جهة ولسعة المجاز في العربية واستمراره على ألسنة العرب من جهة أخرى .

---

(١) السماع والقياس، أحمد تيمور باشا ص/١٥

(٢) القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن ١١٢/١

وقوله بحذف الاسم المشاف إليه في قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ (٣) أي لكل أمة ، وفي قول جرير :

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ... لا يوقعنكم في سوأة عمر

أي يا تيم عدي تيم (٤) عدي .

وقوله بحذف الاسمين المضاف والمضاف إليه معا في قول القائل "ضربي زيدا قائما" فقد قدر الأخفش الجملة "ضربي زيدا ضربه قائما" فحذف خبرا مضافا وضميرا مضافا إليه في حين قدر سائر النحاة الجملة "ضربي زيدا حاصل إذ كان قائما" للماضي و"إذا كان قائما" للمستقبل ، فحذفوا خبرا وظرفا وفعلا ناقصا واسمه أو فعلا تاما وفاعله ، وهو فيما صنع أكثر منهم انسجاما مع الأصل المقرر القاضي بأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن لتقل مخالفة الأصل (٥) .

وقوله بحذف الفعل المضارع وفاعله بعد (لات) فقد رأى الأخفش أن (لات) لا تعمل شيئا فإذا جاء بعدها منصوب فهو مفعول بفعل مضارع هو أرى محذوف مع فاعله ، فمعنى "لات حين مناص" لا أرى حين مناص ، أو لات أرى حين مناص ، وبينهما فرق في إلحاق التاء بلا على أنها حرف للتأنيث ، وفي تركها على أنها حرف (٦) زائد .

---

(١) سورة البقرة الآية ١٧٧

(٢) انظر الخصائص ٢ : ٤٥١ ، ٤٥٢ والهمع ٥١ : ٢ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٤٨

(٤) انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٢١ : ٣ .

(٥) انظر الهمع ١٠٦ : ١ .

(٦) انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ١٠٩ : ١ ، وشرح ابن عقيل للألفية ٢٧٥ : ١ .." [١]

"ج) المقاييس :

كان الأخفش يتشدد في القياس في بعض المسائل كقومه البصريين ، ومع هذا فقد كان مكثرا من استعماله مولعا به كما يقول ابن جني (١) ، لذلك ألف فيه كتابه "المقاييس" وتزيد في تطبيقه على طائفة كبيرة من مسائل النحو والصرف حتى ظهر في شطر من أقيسته التسمح كالكوفيين ، فقد كان يسارع إذا قيل له مثلا : ابن مثل كذا من كذا مما لم تبن العرب مثله إلى تكلف بناء ذلك ويقول : إنما سألتني أن أمثل لك ، وكان يبني جميع ما يسأل عنه ويقول : مسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب فإن أبي صاحبك فقل له : فلو جاء فكيف ينبغي أن يكون ؟ فإنه لا يجد بدا من الرجوع إليك .

وبهذا تمادى الأخفش في **استعمال القياس حتى** جاءت له مواقف فيه تجاوز بها القصد فاصطنع الصيغ وصنعها ، **وطرد القياس في** الباب الواحد وأجاز في كل أفراده ما يجوز لأحدها أو بعضها بالسماع تسمحا ، وقاس شيئا على شيء شبيه به شبها بعيدا ، كما قاس كالكوفيين على الشاهد الواحد أو القليل النادر ، مع أنه كان من الواجب أن يقف

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية، ٣١١/٣٨

تسامحه عند الحدود التي لا يؤذن فيها للقياس بأن تكون علته خفية أو بأن **يتجاوز السماع أو** يضاده ، لأن المراد في الحقيقة **من القياس أنه** إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا به فإنك تقيسه لا أنك تقيسه مع **وجود السماع** (٢) .

ولعل مرد تشدد الأخفش **في القياس النحوي** في بعض الأحيان كالبصريين وتسامحه فيه في أحيان أخرى اقتداء بالكوفيين هو إلى انتقاله من البصرة إلى بغداد واتصاله بالكوفيين فيها وتأثره بآرائهم وتسمحاتهم ،

---

(١) انظر ابن جني ، المنصف ١٧٦ : ١ ، ١٨٠ .

(٢) انظر التصريح ٧٣ : ٢ .." (١)

"٨ – اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة ، وهذه الرسالة عرفت باسم (العقيدة الواسطية) وطبعت كثيرا .

٩ – الإرادة والأمر .

١٠ – المناظرة في العقيدة الواسطية .

١١ – العقيدة الحموية الكبرى .

١٢ – السؤال عن الاستغاثة برسول الله صلى الله عليه وسلم هل جائزة أم محرمة؟ والجواب عن ذلك .

– أما المجلد الثاني ففي ٤٠٥ صفحات ، ويضم الكتب التالية:

١ – رسالة الإكليل في المتشابه والتأويل .

٢ – في الجواب عن القائل: كل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان .

٣ – مراتب الإرادة .

٤ – في قوله صلى الله عليه وسلم: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » (١) .

٥ – القضاء والقدر .

٦ – الاحتجاج بالقدر .

٧ – درجات اليقين .

٨ – بيان الهدى والضلال .

٩ – في سنة الجمعة .

١٠ – تفسير المعوذتين .

١١ – بيان العقود المحرمة .

١٢ – في **معنى القياس** .

١٣ – **حكم السماع والرقص** .

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية، ٣١٤/٣٨

١٤ – الكلام ءلى الفطرة .

١٥ – الكلام على القصاص .

١٦ – في مناسك الحج .

---

(١) صحيح البخاري الصوم (١٨٩٣)،سنن ابن ماجه إقامة الصلاة والسنة فيها (١٤١٠).." [١]

"وهذا الحديث منقطع ولا يعارض به الأول وبخاصة أنه لا يعارضه إلا مع توهم العموم فيه والأولى أن يبني هذا على ذلك.

وهذا الحديث لم يخرجه أحد مسندًا فيما أحسب. فهذا هو الذي اعتمد عليه مالك رحمه الله في ترك العمل بهذا الحديث.

وأما أصحاب مالك فاعتمدوا في ذلك على ظواهر سمعية **وعلى القياس**، فمن أظهر الظواهر في ذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [الآية ١ من سورة المائدة].

والعقد هو الإيجاب والقبول والأمر على الوجوب . وخيار المجلس يوجب ترك الوفاء بالعقد إذْ يمكن الرجوع في البيع بعدما أنعم ما لم يفترقا.

وأما القياس فإنهم قالوا : عقد معاوضة فلم يكن لخيار المجلس فيه أثر ، مثل النكاح والخلع والرهن والصلح. فلما قيل لهم : الظواهر التي تحتجون بها يخصصها الحديث المذكور فلم يبق لكم في مقابلة الحديث **إلا القياس فيلزمكم** على هذا أن تكونوا ممن يرى **تغليب القياس على** الأثر ، وذلك مذهب مهجور عند المالكية وإن كان قد روي عن مالك **تغليب القياس على السماع مثل** قول أبي حنيفة ، فأجابوا عن ذلك بأن هذا ليس من باب رد الحديث بالقياس ولا تغليب وإنما هو من باب تأويله وصرفه عن ظاهره. قالوا : وتأويل الظاهر بالقياس متفق عليه عند الأصوليين قالوا : ولنا فيه تأويلان أحدهما أن المتبايعين في الحديث المذكور هما المتساومان اللذان لم ينفذ بينهما البيع فقيل لهم : إنه يكون الحديث على هذا لا فائدة فيه ، لأنه معلوم من دين الأمة أنهما بالخيار إذ لم يقع بينهما عقد بالقبول. وأما التأويل الآخر فقالوا : إن التفرق ههنا إنما هو كناية عن الافتراق بالقبول لا التفرق بالأبدان كما قال الله تعالى :

﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ﴾ [الآية ١٢٩ من سورة النساء].

والاعتراض على هذا أن هذا مجاز لا حقيقة هي التفرق بالأبدان. ووجه الترجيح أن يقاس بين ظاهر هذا اللفظ والقياس فيغلب الأقوى والحكمة في ذلك هي لموضع الندم. ا هـ.

والقرافي في الفروق ص١٩٦ يقول :

إن أصل العقود أن تلتزم بالقول لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ، والمالكية أبطلوا خيار المجلس بناءً على أن هذه الآية قررت أصلًا من أصول الشريعة وهو أن مقصد الشارع إتمام العقود ، وبذلك صار ما قررته مقدمًا عند مالك

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية، ٢٨٠/٤٤

على خبر الآحاد ولذا لم يأخذ بحديث ابن عمر : ((المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا)) .

________. " (١)

"وبعد هذا التمهيد ينتقل صاحب فجر الإسلام من الحكم العام الذي دس له وأراد إثباته إلى صورة تطبيقية تلقفها عن أستاذه جولدزيهر فجعل منها مثالاً للطعن والمؤاخذة، يستدل بها أولاً على ما أراده من كون الصحابة مثل غيرهم من الناس، وأن بينهم تفاوتاً، وأن بعضهم ينتقد بعضاً، فيورد دسائسه حول أبي هريرة رضي الله عنه للتهوين من شأنه، وحمل الناس بعد ذلك على الصدوف عن الرواية والشك في الحديث بصفة عامة.

وجملة ما ذكره من ذلك: أن بعض الصحابة كابن عباس وعائشة ردوا عليه بعض حديثه وكذبوه.

وأن بعضهم أكثر من نقده وشك في صدقه.

وأنه لم يكن يعتمد في روايته على الكتابة ولكن على الذاكرة وحدها.

وأنه كان يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويروي عن الصحابة ما قد يكونون انفردوا به من الرواية عنه.

وأن الحنفية تركوا حديثه إذا **عارض القياس لأنه** لم يكن فقيهاً.

وأن الوضاع استغلوا شهرته بسعة الرواية فزوروا عليه أحاديث كثيرة.

وهذه المطاعن الملفقة لا تثبت بعد فحصها والإمعان فيها. فردود ابن عباس وعائشة على أبي هريرة هي من النقاش العلمي المحض المبني على اختلاف الأنظار في استنباط الأحكام والاجتهاد، وزعمهم مجانبة أبي هريرة الصدق لكثرة ما روي عنه يبطله ما رواه مسلم من قوله: (إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أراضيهم، وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا) (١) وإن في هذه الملازمة لحرزاً وغنى، واعتماده **على السماع دون** الكتابة هو الظاهرة الغالبة على أهل ذلك العصر ، **ورواية السماع عند** أهل الحديث أولى، وهي مقدمة على الكتابة ؛ لبعدها عن طور التصحيف والغلط. وسماعه من الصحابة ما يروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مرسل الصحابي ، وحكمه حكم المرفوع. وقد أجمعوا على الاحتجاج به، ورد خبره عند الأحناف يخضع لقاعدة عندهم وليس خاصاً بأبي هريرة. قال فخر الإسلام: (إن كان الراوي من المجتهدين كالأربعة والعبادلة وغيرهم قدم الخبر، وإن كان من الرواة وعرف بالعدالة دون الفقاهة كأبي هريرة فلا يترك خبره **بمعارضة القياس إلا** عند انسداد باب الرأي كحديث المصراة) (٢)

____

(١) م: ٢/١٩٤٠ – ٤٤ كتاب فضائل الصحابة ح ٢٤٩٢

(٢) نقل السباعي عن مسلم الثبوت. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ٣١٥." (٢)

____

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٢٠٩٨/٢

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٧٠٢٥/٢

"رأي الفقهاء في السماع:

ولقد كنت أرى أن هذا القدر كاف في معرفة حكم الشرع في الموسيقى، وفي سائر ما يحب الإنسان ويهوى بمقتضى غريزته، لولا أن كثيرا من الناس لا يكتفون، بل ربما لا يؤمنون بهذا النوع من التوجيه في معرفة الحلال والحرام، وإنما يقنعهم عرض ما قيل في الكتب وأثر عن الفقهاء. وإذا كان ولابد فليعلموا أن الفقهاء اتفقوا على **إباحة السماع في** إثارة الشوق إلى الحج، وفي تحريض الغزاة على القتال، وفي مناسبات السرور المألوفة كالعيد، والعرس، وقدوم الغائب وما إليها. ورأيناهم فيما وراء ذلك على رأيين: يقرر أحدهما الحرمة، ويستند إلى أحاديث وآثار، ويقرر الآخر الحل، ويستند .كذلك . إلى أحاديث وآثار، وكان من قول القائلين بالحل: "إنه ليس في كتاب الله، ولا سنة رسوله، ولا في معقولهما **من القياس والاستدلال**، ما يقتضي تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة الموزونة مع آلة من الآلات"، وقد تعقبوا جميع أدلة القائلين بالحرمة وقالوا: إنه لم يصح منها شيء.." (١)

"أقول : هذا من الأعاجيب !فابن حزم **ينفي القياس** ! بل ويمنعه ! ويَرى ابن حزم **أن القياس مذهب** إبليس !!ثم يأتي ابن حزم ليقيس قياساً باطلاً !

فهذا فعلا من الأعاجيب – إن كان ابن حزم قالَه – !ثم إن **هذا القياس مع** الفارِق ، والقياس مع الفارِق قياس باطل **.قاسَ السّماع على** اللبس والتّنَزّه !فأي عِلة تجمع بينهما ؟!

ونَقْله عن ابن حزم قوله :أما الأحاديث التي وردت في النهي عنها فيقول ابن حزم : لا يصح في هذا الباب شيء أبداً وكل ما فيه فموضوع ومنقطع .

فالجواب عليه أن الأحاديث صحّت في تحريم الغناء ، وصححه غير واحد من أهل العِلم . بل قد ثبت في صحيح البخاري بإسناد متّصل صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف .

فهل نَرُدّ تصحيح الإمام البخاري – أمير المؤمنين في الحديث – ونأخذ بقول ابن حزم في هذه المسألة ؟

والأحاديث في تحريم الغناء كثيرة مشهورة منها الصحيح ومنها الحسَن ، ومنها ما دون ذلك .فالشاهد هنا أن ابن حزم رحمه الله زلّ في هذه المسألة ، والعالِم لا يُتابع على زلّته ، ولا يُتبَع في زلّته .

وهناك رسالة بعنوان : الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث تحريم المعازِف ، والردّ على ابن حزم المخالِف ومُقلّدِه المجازِف .للشيخ علي بن حسن الحلبي .وأما الاحتجاج بحديث عائشة رضي الله عنها فقد سبق الجواب عنه هنا :

http://www.almeshkat.net/books/open.php?cat=11&book=928

رابعاً : ذُكِر في السؤال قول القائل :استدل ابن حزم بأثر صحيح الإسناد عن عبد الله بن عمر

أقول : لا يصحّ عن ابن عمر من ذلك شيء .بل أوْرَدَ بعد ذلك مباشرة ما يُناقِض ذلك ، حيث أورَد عن ابن عمر أنه

(١) فتاوي محمود شلتوت، ص/٤٧٤

لما سمِع مزمارا وضع إصبعه في أذنيه ونأى عن الطريق .فهذا يردّ قول القائل ، ويَردّ على ابن حزم – إن كان صحح سماع ابن عمر للعود – .." (١)

" فصل

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفردا كان أو جملة ومنعه الكوفيون والدليل على **جوازه السماع والقياس** **أما السماع فقول** الشاعر (١)

(فتى ما ابن الأغر إذا شتونا ** وجب الزاد فى شهري قماح) وقولهم تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك **وأما القياس** **فمن** وجهين

أحدهما أن الخبر يشبه الفعل والفعل يتقدم ويتأخر

والثاني أن الخبر يشبه المفعول لأنه قد يصير مفعولا في قولك ظننت زيدا قائما والمفعول يجوز تقديمه وكذلك خبر (كان) يتقدم على اسمها وخبر (إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفا فكذلك ههنا واحتج الآخرون بأن تقديم الخبر إضمار قبل الذكر وهذا غير مانع من التقديم لأنه مؤخر تقديرا فهو كقولهم (في بيته يؤتى الحكم) وكقولك ضرب غلامه زيد إذا جعلته مفعولا لأن النية به التأخير

١– الوافر

." (٢)

"

والدليل على أن إعمال الثاني **أولى السماع والقياس** **فمن السماع قوله** تعالى ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ ولو أعمل الأول لقال (فيها) وقوله تعالى ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ ولم يقل (أفرغه) وقوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾ ولم يقل (اقرؤوه) ومما جاء في الشعر قول الفرزدق (١) ٩ –

(ولكن نصفا لو سببت وسبني ** بنو عبد شمس من مناف وهاشم) ولم يقل سبوني وهو كثير في الشعر

وأما القياس فهو أن الثاني أقرب إلى الاسم وإعماله فيه لا يغير معنى فكان

١– الطويل

." (٣)

"

---

(١) فتاوى في الرد على الشبه وتصحيح المفاهيم، ١/٢٤٤

(٢) أصول النحو العربي، ١/١٤٢

(٣) أصول النحو العربي، ١/١٥٤

والثالث أنهما يضافان إلى المثنى ولو كانا مثنيين للزم أن يضاف الشيء إلى نفسه وهو باطل إلا ترى أنك لا تقول مررت بهما أثنيهماكما لا تقول مررت به واحده فإن قيل فكيف يقال مررت بهم خمستهم فيضاف الجمع إلى الجمع قيل إنما أجازوا ذلك لأن ضمير الجمع يحتمل العدد القليل والكثيرفلا يلزمه من إضافة الخمسة ونحوها إضافة الشيء إلى نفسه والرابع أن الضمير يرجع إليه بلفظ الإفراد كقوله تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾ ولو كان مثنى في اللفظ لم يجز ذلك كما لايجوز الرجلان قام

واحتج الآخرون بالسماع والقياس **أما السماع فقول** الشاعر ٨٢ ي -

(في كلت رجليها سلامى واحده **كلتاهما مقرونة بزائده) (١) **وأما القياس فمن** وجهين أحدهما أن الضمير يعود إليه بلفظ التثنية في بعض المواضع كقول الشاعر

١- الرجز

". (١)

" فصل

(الواو) لا تدل على الترتيب عند الجمهور وقالت شرذمة تدل عليه

وحجة **الأولين السماع والقياس فمن السماع قوله** تعالى ﴿ وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة ﴾ وقال في آية آخرى ﴿ وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم ﴾ والقصة واحدة وقال لبيد ٩١ -

(أغلي السباء بكل أدكن عاتق أو جونة قدحت وفض ختامها) (١) فالجونة الدن وقد حت غرفت وفض الختام يكون قبل الغرف وهو كثير في القرآن والشعر **وأما القياس فهو** أن الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب

١- الكامل

". (٢)

" فصل

واين مبنية لتضمنها معنى حرف الاستفهام والشرط وحرك آخرها لئلا يلتقي ساكنان وفتح ولم يكسر على الأصل فرارا من اجتماع الياء والكسرة مع كثرة الاستعمال فصل

وكيف مبنية مثل أين وهي اسم والدليل على **ذلك السماع والقياس** فالسماع قول بعض العرب على كيف تبيع الأحمرين

---

(١) أصول النحو العربي، ٣٩٩/١

(٢) أصول النحو العربي، ٤١٧/١

وقال الآخر انظر إلى كيف تصنع وهذا شاذ الاستعمال والحكاية الثانية شاذة القياس أيضا لأن كيف استفهام والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله

". (١)

" وحمراء لأن الألفين التقتا ومحال اجتماعهما وحذف الأولى وتحريكها يخل انقلبت المد وحذف ألف التأنيث يخل بالتأنيث فتعين تحريكها وإذا حركت انقلبت همزة لقرب مخرج الهمزة منها ولا يقال إن الهمزة علامة للتأنيث في الأصل لأنها لو كانت كذلك لجاءت للتأنيث من غير علة توجب التغيير كما جاءت الألف والياء مسألة

إذا وقعت الألف قبل الحرف المشدد نحو دابة وابياض فمن العرب من يبدلها همزة وقد قاس ذلك النحويون ومنهم من لم يقسه وقال المبرد للمازني أتقيسه قال لا ولا أقبله ومعنى ذلك أنه يستعفه لا أنه يرد الرواية به لأنها صحيحة فاشية وعلة القلب لأن الألف ساكنة وبعدها حرف ساكن فحركت الألف كراهية لاجتماع الساكنين وانقلبت همزة لما تقدم وإنما ضعف هذا في القياس وقل في السماع أن الألف لامتداد صوتها كأنها متحركة فلا جمع إذن بين ساكنين

". (٢)

"

وإن كانت الياء بعد الواو الثانية غير زائدة لم تهمز الواو لبعدها من الطرف نحو طواويس فإن حذفت هذه الياء لضرورة الشعر لم تهمز الواو لأن الحذف عارض فحكم البعد عن الطرف باق

واختلفوا فيما اذا وقعت ألف التكسير بين ياءين أو ياء وواو نحو عيلة وعيائل وسيقة وسيائق فمذهب سيوبية همز الأخير كما ذكرنا في الواو وقال الأخفش لا تهمز هنا لأن الياء أخف من الهمزة ومعها من جنسها والياء لم تبدل همزة بخلاف الواو فإنها قد أبدلت في وجوه وصحراوات وحجة سيبويه السماع والقياس فالسماع ما رواه المازني أنه سأل الأصمعي عن جمع عيل فجمع وهمز والظاهر أنه سمعه وأما القياس فإن العلة التي أوجبت الهمز في الواوين موجودة ههنا مسألة

إذا جمعت صحيفة ورسالة وعجوزا على صحائف ورسائل وعجائز همزت حرف المد لأنه جاور الطرف وقبله ألف والإعلال لازم فكأن همزها جعلها حرفا صحيحا وكان ذلك تغييرا لحرف العلة وأشبه في ذلك العين في قائل وبائع

". (٣)

---

(١) أصول النحو العربي، ٨٦/٢

(٢) أصول النحو العربي، ٢٨٧/٢

(٣) أصول النحو العربي، ٤٠٦/٢

"يحاول هذا البحث التعريف بأبرز النحاة الذين عرفتهم الأندلس في تاريخها الزاهر، إنه أبو الحسين ابن الطراوة الذي سمع كتاب سيبويه على الأعلم يوسف بن سليمان (ت – ٤٧٦ هـ)، كما أخذ عن أبي مروان عبد الملك بن سراج (ت – ٤٨٩ هـ)، وروى عن أبي الوليد ابن خلف الباجي (ت– ٤٧٤ هـ)، هؤلاء هم أبرز شيوخه الذين تخرج عليهم، وفي هذا البحث تعريف بأبرز تلاميذه الذين أخذوا علم النحو عنه، وساروا على نهجه، واستناروا بآرائه النحوية، فأفادوا منها، واستفادوا، ولا عجب في ذلك فابن الطراوة من أوائل الأندلسيين الذين كتبوا في النحو كتابة متخصصة، تقوم على فقه أسراره وكشف غوامضه، وختم البحث بالحديث عن مجمل من آرائه في قضايا نحوية وصرفية، اعتمد في مناقشته لها **على القياس حينا**، والسماع حينا آخر، بل قل إنه جمع في بعضها **بين السماع والقياس**، وما يمكن أن نلحظه من خلال هذه الدراسة هو كثرة مخالفاته لجمهور النحاة بشكل عام، ولسيبويه النحوي البصري بشكل خاص، هذا ويعد ابن الطراوة فيما طرحه وناقشه من آراء له في النحو والصرف أنموذجا يحتذى به في مناقشة مسائل هذا العلم، وبالتالي الوصول إلى أحكام علمية سليمة، يهتدي بها دارسو اللغة العربية، نحوها وصرفها، ولا غرابة في ذلك، فابن الطراوة هو من عرفناه نحويا فذا، وأديبا بارعا....

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٧) العدد (٢)٢٠٠٥
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol. (27) No (2) 2005

Abu Al Hussein Bin Altarawah and His Thoughts on Syntax (438 - 528 Hijri)

(Dr. Maziad Ismail Naiem(1

(١) * professor, department of Arabic - faculty of arts and humanities - Damascus university - Syria.."[1]

"يفهم من كلام ابن الطراوة، أنه أحال لفظ (الطريق) إلى الإبهام، وأنه نظر للطريق على أساس ما قالته العرب (وأوقدنا نارا إثره)، فأما قولهم (ذهبت طريقي، ومروا طرقاتكم)، فلم ينسبه في الإفصاح إلى العرب، بل قال مما قبسته العامة من كلام العرب، وأنهم لايقولون غيره.

؟ (سحر) : مبني على الفتح: النحاة مختلفون في (سحر) المراد به وقت بعينه، وقد منعوها من الصرف للعلمية والعدل.... أما العدل: فمن مصاحبة الألف واللام، إذ كان قياسه، وهو نكرة أن يعرف بالطريق التي تعرف بها النكرات، وهو (ال)، فعدلوه عن ذلك إلى أن عرفوه بغير تلك الطريق، وهو العلمية، فإنه جعل علما لهذا الوقت.

وقيل إنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، كما أن (أمس) بني على الكسر لذلك، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي٤٢ وابن الطراوة٤٣..

(١) أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف (٤٣٨ – ٥٢٨ هـ)، ص/٢

الحال:

مدا **على القياس والسماع**، وقد حكى لنا تلميذه السهيلي كلامه، فقال: () **أما القياس فكما** جاز أن يختلف المعاستنكر ابن الطراوة ما ذهب إليه النحاة من تضعيف لمجيء الحال من النكرة، إذ هو قد جوز ذلك معتنى في نعت المعرفة والحال منها، إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتبا – وبينهما من الفرق ما تراه – فما المانع من اختلاف المعنى كذلك، فلا بد من الحال إذا احتيج إليها. كاتب، أو برجل كاتبا، وإذا كان كذلك، فلا بد من الحال إذا احتيج إليها، وأما السماع، ففي الحديث: صلى خلفه رجال قياما))٤٤

هذا وقد زعم ابن الطراوة٤٥ أن انتصاب (العراك) في قول الشاعر٤٦ : (الوافر)

فأرسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نغص الدخال

ليس على الحال، بل على الصفة لمصدر محذوف، أي : الإرسال العراك٤٧.

التمييز:." (١)

"ذهب جمهور النحاة إلى أن إضافة المصدر لمرفوعه، أو منصوبة محضة... وذهب ابن الطراوة٥٩ إلى أنها غير محضة، فلا تعرف٦٠.. ومن الإضافة ما سماه ابن مالك٦١ إضافة شبيهة بالمحضة، من مثل: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ودار الآخرة، وبقلة الحمقاء، وحبة الخضراء، وليلة القمراء، ويوم الأول.. و.... فهذه كلها من قبيل إضافة الاسم إلى صفته، هذا وقد منع البصريون هذه الإضافة، وأولوا ما ورد منها، وحجتهم أن الشيء لايتعرف بنفسه، فالموصوف هو الصفة، والمترادفان واقعان على حقيقة واحدة. ولكن ابن الطراوة يجيز هذه الإضافة **لورود السماع بها**، استمع إليه وهو ينقد الفارسي في منع هذه الإضافة: ((وذكر إضافة الاسم إلى الصفة وضعفه، ووجه ما جاء في القرآن منه إلى غير وجهة، حتى أداه سوء النظر إلى قوله: دار الساعة الآخرة، فإن أراد بقوله: الساعة القيامة، فلا تأقيت لها، وإن أراد الواحدة من الساعات فلا نهاية فيها، ولا آخر لها إلا بانتهاء المخلوقات وطي السموات. وقد بينت هذا الفصل في المقدمات، وهو إضافة التخصيص، ومنه: باسم الله، ومكر السيئ ... وحب الحصيد، وحبل الوريد، ونحوه مما لايحصى..

ومثله في النعت: (غرابيب سود) وفي العطف : أقوى وأقفر، وفي التأكيد : أجمعون أكتعون))٦٢..

من ينظر إلى ماسبق يرى كيف أفاد ابن الطراوة من هذه المسموعات ومن القياس، فما سمع في الإضافة له نظائر في أبواب النحو، من النعت والعطف والتوكيد، وغير ذلك...

النكرة والمعرفة:

ذهب سيبويه٦٣ إلى أن النكرة هي الأولى، والمعرفة طارئة عليها، وأن النكرة أصل، والمعرفة فرع.." (٢)

"وخلاصة القول، فإن ابن الطراوة من خلال آرائه النحوية والصرفية التي عرضناها، وهو وإن كان قد خالف فيها الكثير من النحاة، وعلى وجه الخصوص سيبويه، فإن آراءه هذه يستفيد منها كل باحث ودارس للغة العربية: نحوها

(١) أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف (٤٣٨ – ٥٢٨ هـ)، ص/١٤

(٢) أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف (٤٣٨ – ٥٢٨ هـ)، ص/١٦

وصرفها، إذ فيها الكثير مما يعتمد فيه **على القياس حينا**، والسماع حينا آخر، بل قل إ نه جمع في بعضها **بين السماع والقياس**، وبذلك لم يخرج عماهو مألوف عند النحاة إلا بالقليل النادر، ومن هذا المنظور يمكن أن نعد النحوي علما من أعلام اللغة في الأندلس وشيخا لتلاميذ مشهود لهم في دراستهم لقواعد اللغة العربية، وآدابها، ولا عجب في ذلك، فهو من عرفناه نحويا فذا وأديبا بارعا.... ولعلي فيما عرضت لهذا العالم من آراء تفرد بها في النحو والصرف قد ألقيت بعض الضوء على منهجه الذي خالف فيه كثير من علماء اللغة والنحو....

نتائج البحث:

ـ عرف البحث ابن الطراوة من خلال الحديث عن : (عصره، حياته، شيوخه، تلاميذه، أهم مصنفاته)، وهذا بدوره أعطانا صورة مضيئة عن هذا العالم، وما له من مكانة على صعيد اللغة نحوها وصرفها.

ـ إن التعرف على شيوخ ابن الطراوة جعلنا نتعرف على علمه الواسع في اللغة والنحو، إذ هو اعتمد على نحويين مشهود لهم، واطلع على علوم من سبقه من النحويين، فقد سمع كتاب سيبويه على الأعلم يوسف بن سليمان فاستفاد منه وأفاد.

ـ نهل تلاميذ ابن الطراوة من علومه، وساروا على نهجه، وهذا ما جعلها أكثر شهرة.

ـ آراؤه التي تفرد بها على صعيد النحو والصرف كثيرة، وقد خالف في معظمها من سبقه من النحويين، وعلى وجه الخصوص سيبويه.

ـ يمكن الاستفادة من الآراء التي تفرد بها ابن الطراوة من جهة أنها جعلت قواعد اللغة أكثر مرونة، وشمولا وفائدة.

الحواشي:

(١): ينظر: بغية الوعاة، ١ / ٦٠٢

(٢): المصدر السابق، ٢ / ٣٩٩.

(٣): بغية الوعاة، ١ / ٦٠٢

.)"[(١)]

"خلاصة الأمر أن أبا حيان كان منساقا مع النحاة في الاهتمام بالعوامل اللفظية والمعنوية، وأثرها.

*رأيه **في السماع والقياس**:

يقوم منهجه العام **في القياس على** اعتماد المسموع من كلام العرب والعناية به، ويظهر ذلك في أنه لا يعتد برأي لا يستند إلى سماع، وعلى هذا كان يحدد اختياره لآراء النحاة والحكم عليها.

وإن نصوص أبي حيان تكشف لنا عن رأيه **في السماع والقياس**، يقول:

(١) أبو الحسين ابن الطر ا وة وآراؤه في النحو والصرف (٤٣٨ – ٥٢٨ هـ)، ص/٢٥

فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة، ولاختلافهم فيها رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب، فما وجدناه منقولا عنهم أخذنا به، وما لم ينقل من لسانهم أطرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية، أنا نرجع فيها إلى السماع.. والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقدير السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع، ومن تأمل كتاب سيبويه وجده في أكثره سالكا هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع"(٨٧).

فأبو حيان يعتمد النصوص المسموعة كأصل في الاحتجاج للقياس، وهو في هذا المنهج يقربنا من النصوص المسموعة، والأساليب الفصيحة التي نطق بها العرب ويمكننا حصر منهجه في السماع والقياس فيما يلي:

١-كان أبو حيان يأخذ بالقياس ويحتكم في قياسه إلى أصول العربية.

٢-كان لا يتوسع في القياس، فلم يأخذ المثال الشاذ قاعدة يقيس عليها، وإنما يبنى قواعده وأحكامه على الكثير.

٣-لا يجوز عنده إثبات قاعدة كلية لمحتمل ظاهر فيه، وإنما يبني القاعدة على الدليل الذي لا يتطرقه الاحتمال.

٤-كان يذهب إلى استبعاد التراكيب التي لا تسندها النصوص المسموعة.

٥-إذا اجتمع السماع والقياس اختار السماع.

خلاصة القول أن أبا حيان كان يعنى عناية شديدة بالسماع، ويبني قياسه دائما على السماع، ولا يرتضي تلك الأحكام النحوية التي لا تطرد مع قو اعد النحو.

*تأثره بالمذهب الظاهرة:." (١)

" فإن قيل لم حذفت مع وأقيمت الواو مقامها قيل حذفت مع وأقيمت الواو مقامها توسعا في كلامهم طلبا للتخفيف والاختصار فإن قيل فلم كانت الواو أولي من غيرها قيل إنما كانت الواو أولى من غيرها لأن الواو في معنى مع لأن معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في معنى مع كانت أولي من غيرها فإن قيل فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لأن حكم الواو ألا تتقدم على ما قبلها

وهذا الباب من النحويين من يجري فيه القياس ومنهم من يقصره على السماع والأكثرون على القول الأول فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى ." (٢)

"إثبات

تعريف الإثبات:

فى اللغة:

فى المصباح: ثبت الشيء يثبت ثبوتا: دام وأستقر، فهو ثابت. وثبت الأمر: صح ٠ ويتعدى بالهمزة والتضعيف. وثبت

(١) أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب، ص/٢٠

(٢) أسرار العربية، ص/١٧٢

فى الحرب فهو ثبيت مثل قرب فهو قريب، والاسم ثبت، ومنه قيل: للحجة ثبت. وفى المختار: ثبت الشىء من باب دخل وثباتا أيضا. وأثبته غيره وثبته. وتقول: لا أحكم بكذا إلا بثبت : أى إلا بحجة .
فالإثبات على هذا تقديم الثبت: أى الحجة كالإتحاف تقديم التحفة.
فى الاصطلاح:
يؤخذ من استعمال الفقهاء أن الإثبات بمعناه العام : إقامة الدليل على حق أو على واقعة من الوقائع، وبمعناه الخاص: إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التى حددتها الشريعة على حق أو على واقعة معينة تترتب عليها آثار.
آراء الفقهاء فى الحجج الشرعية التى تثبت بها الدعوى:
للعلماء فى بيان الحجج الشرعية التى تثبت بها الدعوى طريقان:
الأول: حصر طرق الإثبات فى طائفة معينة من أدلة يتقيد بها الخصوم فلا يقبل منهم غيرها. ويتقيد بها القاضى فلا يحكم إلا بناء عليها، وهذا هو رأى الجمهور من العلماء..
جاء فى " الدر المختار" و" حاشية رد المحتار" لابن عابدين: أن طرق القضاء سبعة: البينة، والإقرار، واليمين، والنكول عنه، والقسامة، وعلم القاضى، والقرينة الواضحة التى تصير الأمر فى حيز المقطوع به (١)
والثانى: عدم تحديد طرق معينة للإثبات يتقيد بها الخصوم أو القاضى . بل للخصوم أن يقدموا من الأدلة ما يستطيعون به إقناع القاضى بصحة دعواهم . وللقاضى أن يقبل من الأدلة ما يراه منتجا فى الدعوى ومثبتا لها، ومن أكبر أنصار هذا الرأى، العلامة ابن القيم، فقد قال (٢) : " إذا ظهرت أمارات العدل، وأسفر وجهه بأى طريق كان، فثم شرع الله ودينه، فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهى من الدين وليست مخالفة له ".
ومع اتفاق جمهور العلماء على حصر طرق الإثبات فى طائفة معينة من الأدلة فإنهم لم يتفقوا على أنواع هذه الأدلة، فبعضهم يعتبر كلا من اليمين والنكول عنه طريقا للقضاء، وبعضهم لا يعتبره طريقا له.. وقد يتفقون على اعتبار نوع من الأدلة طريقا للقضاء ، ولكنهم يختلفون فى نطاق الاستدلال به كشهادة الشاهدين رجلين أو رجل وامرأتين، أجمعوا على أنها طريق للقضاء، ولكنهم اختلفوا : هل تكون فى مسائل الأموال والمعاملات فقط أو فيما عدا الحدود والقصاص من الأموال والنكاح والطلاق .
والأدلة التي تردد ذكرها فى كتب الفقه كطرق للقضاء أو أدلة يمكن إثبات الدعوى بها بين متفق عليه ومختلف فيه منها ، هى : الإقرار، والشهادة، واليمين، و الشاهد واليمين، والنكول، وعلم القاضى، والقرينة، والخط والقسامة، والقيافة، و القرعة، و الفراسة.
وسنتكلم على كل واحد منها بالترتيب الذى أوردناه.
الإقرار:
الإقرار: إخبار الشخص بثبوت حق للغير على نفسه ولو كان هذا الحق سلبيا، أى بطريق النفى كإقراره بأن لا حق له على فلان، فإنه يثبت للمقر له على المقر حق عدم مطالبته بشىء من الحقوق.
مذهب الحنفية:

والإقرار عند الحنفية: يكون باللفظ وبالإشارة المفهمة من غير القادر على التلفظ كالأخرس. ومعتقل اللسان إذا طال أمده وثبتت له إشارة، وبالكتابة،وبالسكوت كسكوت الوالد بعد تهنئة الناس له بالولد بعد الولادة يكون إقرارا منة بنسبه ، وسكوت الزوجة والولد والأجنبى عند بيع العقار بحضرته، يكون إقرارا من الساكت بملكية البائع للعقار المبيع حتى لا تسمع منه دعوى ملكية هذا العقار على المشترى بعد ذلك (٣).

مذهب المالكية:

وعند المالكية: يكون الإقرار باللفظ أو ما يقوم مقامه كالإشارة المفهمة من الأبكم والمريض، والكتابة فى صحيفة أو لوح أو خرقة أو على الأرض، والسكوت كسكوت غريم الميت عند بيع التركة أمامه، لا يقبل منه ادعاء الدين فى التركة بعد ذلك إلا أن يكون له عذر (٤).

مذهب الشافعية:

وعند ا لشافعية: يكون الإقرار باللفظ والكتابة عند من يجوز الاعتماد عليها، وبالإشارة من الأخرس والمريض العاجز عن الكلام(٥).

مذهب الحنابلة:

وعند الحنابلة: يكون الإقرار باللفظ والكتابة وبالإشارة المعلومة من الأخرس دون معتقل اللسان والمريض(٦).

مذهب الظاهرية:

تحدث ابن حزم فى"المحلى" عن الإقرار ولم يذكر ما يكون به غير اللفظ من الكتابة والإشارة (٧).

مذهب الزيدية:

وعن الزيدية: يكون الإقرار باللفظ والكتابة والإشارة المفهمة من الأخرس والمصمت (٨).

واستثنى صاحب " البحر الزخار" : اللعان والإيلاء والشهادة والإقرار بالزنا لأنه يعتبر فيها لفظ مخصوص.

مذهب الإمامية:

وعند الشيعة الإمامية: يكون الإقرار باللفظ وتقوم مقامه الإشارة (٩).

حجية الإقرار:

والإقرار حجة علي المقر يؤخذ به ويحكم عليه بمقتضاه وهو أقوى الأدلة لأن احتمال الصدق فيه أرجح من احتمال الكذب إذ العاقل لا يقر عادة ولا يرتب حقا للغير على نفسه إلا إذا كان صادقا فى إقراره.

وحجية الإقرار ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: (وليملل الذى عليه الحق وليتق الله ربه (.

أمر صاحب الحق بالإملال، وإملاله هو إقراره، فلو لم يكن حجة عليه ويؤخذ به. لما كان فيه فائدة ولما أمر به.

وقال: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم(والشهادة على النفس هى الإقرار عليها بالحق.

وفى السنة الصحيحة أن النبى – صلى الله عليه وسلم – قبل من ماعز ومن الغامدية الإقرار بالزنا على أنفسهما وعاملهما به وأقام عليهما الحد بناء عليه.

وقد أجمعت الأمة من عهد النبى – صلى الله عليه وسلم – إلى الآن على أن الإقرار حجة على المقر يؤخذ به جرت على ذلك فى الأقضية والمعاملات.

والإقرار حجة قاصرة على المقر لا يتعداه إلى غيره ولا يمتد أثره إلى من عداه. فمن أقر على غيره بشىء لم يقبل إقراره، ومن ذلك إقرار الوصى والولى على موليه ، وإقرار القيم على محجوره فإنه لا يصح. وهذا قدر متفق عليه ، ولكنهم اختلفوا مع هذا فى إقرار العبد يكون فيه مساس بحق السيد وماله وإقرار المريض مرض الموت يكون فيه مساس بحق الورثة أو بحق الدائنين.

وإذا استثنينا الظاهرية، فإن الجميع متفقون على عدم صحة إقرار العبد والمريض مرض الموت فى بعض الصور رعاية لحق السيد والورثة والدائنين وعدم الإضرار بهم مما تبين تفاصيله فى مصطلح " إقرار ".

أما الظاهرية فقد قرر ابن حزم الظاهرى فى كتابه (١٠): أن إقرار العبد والمريض مرض الموت صحيح فى جميع صوره وأحواله من غير نظر إلى مساس هذا الإقرار بالسيد أو بالورثة والمداينين وتعديه إليهم بالضرر (انظر : إقرار).

ولا يكون الإقرار حجة، ولا ينبنى عليه أثره إلا إذا صدر صحيحا ومستوفيا جميع الشروط التى ذكرها الفقهاء فى المقر والمقر له والمقر به وفى الصيغة ولم يتصل به م‍ا يفسده أو يغير من موجبه مما هو مفصل ومبسوط فى مصطلح إقرار(انظر إقرار).

والإقرار حجة بنفسه يثبت به الحق المقر به للمقر له على المقر ويلزمه الوفاء له به دون توقف على قضاء القاضى وحكمه بالاتفاق.

وهناك حالات لا يكفى فيها الإقرار للقضاء والحكم بل لابد من إقامة البينة معه، كما إذا أدعى شخص على مدين الميت إنه وصيه فى التركة، وصدقه المدين فى دعوى الوصاية والدين، فإن القاضى لا يثبت الوصاية بهذا الإقرار إذ الاقتصار عليه لا يفيد مع مدين آخر ينكر الوصاية. وهناك حالات تسمع فيها بينة المدعى بطلبه بعد إقرار المدعى عليه بالحق لفائدة أخرى غير ثبوت الحق، كما فى دعوى شخص على مدين أنه وكيل عن الدائن إذا صدقه المدعى عليه فى دعوى الوكالة ولكنه طلب سماع البينة عليها لتكون يده يد أمانة لا يضمن بالهلاك دون تعد ولتبرأ ذمة المدين بالدفع إليه دون رجوع، فيقبل القاضى البينة. وكما فى دع‍و‍ى الدين على الميت إذا أقر بها أحد الورثة، أو أقر بها الورثة جميعا، وطلب المدعى سماع البينة ليتعدى الحكم إلى بقية الورثة فى الأولى أو إلى بقية الدائنين فى الثانية ، تسمع البينة (١١)، وقد يتم الإقرار ثم

تطرأ أمور تؤثر فيه أصلا أو تؤثر فى مدى حجيته وهى موضع خلاف بين الفقهاء، من ذلك..

دعوى المقر أنه كان كاذبا فى إقراره.

مذهب الحنفية:

قال الحنفية: إذا أعطى شخص صكا لآخر يتضمن إقراره بأنه استقرض منه مبلغا من المال، ثم ادعى أنه كاذب فى هذا الإقرار، لا تقبل منه هذه الدعوى عند أبى حنيفة ومحمد **وهو القياس لأن** الإقرار ملزم شرعا كالبينة بل هو آكد لأن

احتمال الكذب فيه أبعد فلا يلتفت إليه، وتقبل عند أبى يوسف فى حق تحليف المقر له اليمين فيحلف على أن المقر صادق فى إقراره بالدين كما تضمنه الصك، فإن حلف ثبت حقه فى الدين وإن نكل فلا شيء له، وهو الإستحسان وعليه الفتوى، لأن العرف جار بكتابة الصك قبل أخذ المال فلا يكون الإقرار دليلا على القبض حقيقة.

ولأن الناس كثرت حيلهم ومخادعتهم، والمقر يضار بعدم التحليف، ولا يضار المقر له بالتحليف إن كان صادقا، فيصار إليه.

وهذا فى غير حقوق الله الخالصة، أما فيها فتقبل دعوى الكذب فى الإقرار، ولا يؤخذ به المقر لما يورثه من الشبهة المؤثرة فى سقوط الحد كما فى الرجوع عن الإقرار (١٢).

أما إذا كان تكذيب المقر من الشارع كما إذا أقرت المطلقة بانقضاء عدتها بعد مدة تحتمله ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر بعد الإقرار يثبت نسبه شرعا من المطلق لتيقن قيام الحمل وقت الإقرار،. ويكون حكم الشارع بثبوت نسب الولد تكذيبا للمطلقة فى إقرارها بانقضاء العدة أو كان التكذيب من الحاكم، كما إذا اشترى شخص عينا من آخر، ثم ادعى ثالث علي المشترى ملكية هذه العين، وأنكر المشترى وقرر أنها ملك البائع الذى اشتراها منه، وأثبت المدعى دعواه و حكم له بالعين، فإنه يكون للمشترى حق الرجوع بالثمن علي البائع رغم إقراره بأن العين ملكه، لأن الحكم بملكية العين للمدعى تكذيب له فى إقراره. إذا كان التكذيب من الشارع أو من الحاكم يكون معتبرا ويبطل الإقرار به.

وقال الشافعية: أن المقر يؤخذ بما أقر به، ولا يقبل منه دعوى الكذب فى ذلك (١٣).

وفى مذهب الشيعة الإمامية جاء فى شرائع الإسلام(١٤) : إذا أشهد بالبيع وقبض الثمن ثم قال أنه لم يقبض الثمن وإنما أشهد بذلك تبعا للعادة، قيل : لا يقبل قوله لأنه مكذب لإقراره، وقيل : يقبل لأنه أدعى ما هو معتاد. وهو الأشبه، إذ هو ليس مكذبا لإقراره بل هو مدع شيئا آخر فيكون على المشترى اليمين.

رجوع المقر عن الإقرار:

مذهب الحنفية:

قال الحنفية: إن رجوع المقر عن إقراره بحقوق الله تعالى الخالصة كحد الزنا والشرب والسرقة بالنسبة للقطع، يقبل ويبطل به الإقرار فلا يؤخذ به مطلقا سواء رجع قبل القضاء عليه بموجبه أو بعد القضاء وقبل الشروع فى التنفيذ أو بعد الشروع فيه وقبل تمامه، فلا يحكم عليه إن رجع قبل الحكم ولا يقام عليه إن رجع بعد الحكم وقبل إقامة الحد ولا يتمم عليه الحد. إن رجع بعد الشروع فيه وقبل إتمامه وذلك لاحتمال أن يكون صادقا فى رجوعه فيكون كاذبا فى الإقرار فهو يورث شبهة والحدود تدرأ بالشبهات، ولأنه يستحب للإمام أن يلقن المقر العدول عن الإقرار كما لقن النبى – صلى الله عليه وسلم– ماعزا حين أقر بالزنا بقوله: (لعلك قبلت أو لمست). ولو لم يكن الرجوع عن الإقرار جائزا لما كانت لهذا التلقين فائدة. والتعليل بأن الرجوع يورث شبهة وهى تؤثر فى الحدود يدل على أن حقوق الله الخالصة التى لا تدرأ بالشبهة، كالزكاة والكفارات، لا يقبل الرجوع عن الإقرار فيها، أما بالنسبة للمال فى الإقرار بالسرقة فلا يؤثر الرجوع ويجب على المقر ضمان هذا المال.

أما فى حقوق العباد الخالصة كالأموال والقصاص، والمشتركة بين الله والعباد كحد القذف فلا يقبل الرجوع عن الإقرار

فيها ويبقى الإقرار صحيحا ويؤخذ به المقر حكما وتنفيذا لأن هذه الحقوق تثبت مع الشبهة (١٥).

مذهب المالكية:

قال صاحب " التبصرة " (١٦): فإن أقر على نفسه وهو رشيد طائع بمال أو قصاص لزمه، ولا ينفعه الرجوع، وإن أقر بما يوجب عليه الحد كالزنا والسرقة فله الرجوع ولكن يلزمه الصداق والمال.

مذهب الشافعية:

يقول الإمام جلال الدين السيوطى فى" الأشباه والنظائر" (١٧): وكل من أقر بشيء ثم رجع عنه لم يقبل، إلا فى حدود الله تعالى، قلت: ويضم إلى ذلك ما إذا أقر الأب بعين للابن فإنه يقبل رجوعه كما صححه النووى فى فتاواه.

مذهب الحنابلة :

يقول صاحب" كشاف القناع "(١٨): ولا يقبل رجوع المقر عن إقراره لتعلق حق المقر له بالمقر به إلا فيما كان حدا لله تعالى فيقبل رجوعه عنه لأن الحد يدرأ بالشبهة وأما حقوق الآدميين وحقوق الله التى لا تدرأ بالشبهات كالزكاة والكفارات، فلا يقبل رجوع المقر عن الإقرار بها.

مذهب الظاهرية

يقول ابن حزم فى " المحلى "(١٩): من أقر لآخر أو لله تعالى بحق فى مال أو دم أو بشرة، وكان المقر عاقلا بالغا غير مكره، وأقر إقرارا تاما ولم يصله بما يفسده فقيما لزمه ولا رجوع له بعد ذلك، فإن رجع لم ينتفع برجوعه وقد لزمه ما أقر به على نفسه من دم أو حد أو مال. وإن وصل الإقرار بما يفسده بطل كله ولم يلزمه شئ لا من مال ولا من قود ولا حد.

مذهب الزيدية:

جاء فى " البحر الزخار"(٢٠): ولا يجوز الرجوع عنه إذ هو خبر ماض إلا فى حق الله تعالى لأنه يسقط بالشبهة.

مذهب الإمامية

جاء فى " العناوين" لميرفتاح (٢١) : أن ذكر ما ينافى الإقرار بعد تحققه غير مسموع لدى ظاهر الأصحاب ، ووجهه إطلاق الرواية ، فإنه دال على النفوذ مطلقا سواء عقبة بما ينافيه من إنكار وتأويل أو لم يعقبه.

ثم ذكر الخلاف فى مسائل الاستثناء وبدل البعض والفصل والوصل فى ذلك ، وهل يتحقق الإقرار بما قبل الاستثناء والبدل فيعتبر منافيا له أو لا يتحقق أصلا لأن الكلام كله واحد.

وجاء فى " المختصر النافع " فى باب الحدود أن الرجوع عن الإقرار بالزنا والقصاص يقبل ويسقط به الحد ، فالرجوع عن إقرار عندهم غير مقبول إلا فى حدود الله تعالى الخالصة.

رد الإقرار:

مذهب الحنفية :

قال الحنفية : إن الإقرار بغير النسب لا يتوقف على قبول المقر له وتصديقه ، ولكنه يرتد برده وتكذيبه للمقر ، واستثنوا من ذلك الإقرار بالحرية ، فإن أقر السيد بحرية عبده ثبتت حريته وإن كذبه العبد فى إقراره وبالنسب فيما يصح الإقرار

فيه من الرجل أو المرأة ، لا يبطله الرد من المقر له بالنسب وإن توقف على تصديقه ، فإن كذبه فى الإقرار ثم عاد وصدقه ثبت النسب دون حاجة الى إعادة الإقرار ثانيا وبالطلاق إذا أقر بطلاق زوجته وكذبته ثبت الطلاق.

وبالنكاح، إذا أقر بنكاح امرأة وكذبته ثم صدقته ثبت النكاح دون حاجة إلى إقرار آخر.

وكذا الإقرار بالعتق والرق والوقف وكل ما ليس فيه تمليك مال ولو من وجه لا يرتد بالرد، وما كان فيه تمليك المال ولو من وجه يرتد بالرد، وإذا قبل ثم رد لا يقبل الرد.

وفى كل موضع يرتد فيه الإقرار بالرد إذا أعاد المقر إقراره ثانيا بعد الرد فصدقه المقر له صح الإقرار (٢٢).

مذهب المالكية:

يقول صاحب" التبصرة " (٢٣): ويشترط أن يكون المقر له أهلا للاستحقاق وألا يكذب المقر، وإذا أكذب المقر له المقر ثم رجع لم يفده إلا أن يرجع المقر إلى الإقرار ومثل ذلك فى العقد المنظم للحكام أبو محمد عبد الله ابن عبد الله بن سلمون الكنانى (٢٤).

مذهب الحنابلة:

يقول صاحب"كشاف القناع "(٢٥): " ومن أقر لكبير عاقل بمال فى يده، فلم يصدقه المقر له بطل إقراره لأنه لا يقبل قوله عليه فى ثبوت ملكه ويستمر بيد المقر لأنه كان فى يده فإذا بطل إقراره بقى كأنه لم يقر به فإن عاد المقر فادعاه لنفسه أو لثالث قبل منه ولم يقبل بعد ذلك أن يدعيه المقر له أو لا مطلقا.

مذهب الزيدية:

جاء فى " البحر الزخار" (٢٦): ولا يصح لمعين إلا بمصادقته ، وقال الإمام يحيى : يكفى السكوت فإن رد بطل إذ شهادته على نفسه أولى، ولا يعتبر قبول المقر له، إذ ليس بعقد لكن يبطل بالرد ويكون المقر به لبيت المال.

ما يلحق الإقرار من البيان

قد يلحق المقر بإقراره كلاما يغير من معنى الإقرار ودلالته تغييرا كليا أو جزئيا بطريق الاستثناء بأداة من أدواته أو بالمشيئة أو بطريق الاستدراك أو بطريق التكلم بكلام يغير من معنى الإقرار أو يرفع من حكمه بالنسبة للمقر له أو للمقر به فى مقداره أو فى وصفه أو فى نحو ذلك، ويكون ذلك متصلا أو منفصلا.

وقد أفاض الفقهاء فى مختلف المذاهب فى شرح أنواع هذا البيان وأساليبه وما يترتب على كل منها من أحكام وآثار، ومحل ذلك كله ومجاله فى مصطلح إقرار (انظر: إقرار).

نصاب الإقرار

مذهب الحنفية:

لابد لثبوت الزنا بالإقرار عند الحنفية من أن يقر الشخص على نفسه أربع مرات فى أربعة مجالس بالاتفاق ، وفى حد القذف والشرب والسرقة يكفى أن يقر مرة واحدة عند أبى حنيفة ومحمد ، ومرتين عند أبى يوسف وزفر، ويكفى الإقرار مرة فيما عدا ذلك (٢٧).

مذهب المالكية:.

يكفى الإقرار مرة واحدة لثبوت المقر به ومؤاخذة المقر بإقراره فى كل شىء حتى فى حد الزنا(٢٨).
مذهب الشافعية:
ومذهب الشافعية كمذهب المالكية يكفى الإقرار مرة واحدة فى كل شىء(٢٩).
مذهب الحنابلة:
يشترط الإقرار أربع مرات فى الزنا، ومرتين فى السرقة والحرابة (قطع الطريق) والقصاص ، ومرة واحدة فى غير ذلك(٣٠)
مذهب الظاهرية:
يكفى الإقرار مرة واحدة فى كل شىء من حد أو قتل أو مال (٣١).
مذهب الزيدية:
يشترط فى الإقرار بالزنا تكراره أربع مرات وتكراره مرتين فى الإقرار بالسرقة،ويكفى الإقرار مرة فيما عدا ذلك(٣٢)
مذهب الإمامية
يلزم الإقرار أربع مرات فى الزنا واللواط والسحق، ومرتين فى القذف والسرقة والشرب والقيادة ومرة واحدة فى غير ذلك (٣٣)
اليمين:
مذهب الحنفية:
يرى الحنفية أن اليمين ليست من طرق القضاء بالحق لأنها لا تكون عندهم إلا من جانب المدعى عليه حين ينكر الدعوى ويعجز المدعى عن الإثبات ويطلب تحليفه اليمين على نفى دعواه ويوجه القاضى إليه اليمين فإن حلف منع المدعى من دعواه بتقرير رفضها وبقى المدعى به المتنازع عليه فى يد المدعى عليه لعجز المدعى عن إثبات ملكه فيه لا قضاء به للمدعى عليه بناء على اليمين، ويسمى قضاء ترك.
ومن ثم يبقى المدعى على دعواه وعلى حقه إذا أقام بينة عليها قضى له بموجبها ما لم يكن قد قرر أنه لا بينة له فإنه لا تقبل منه البينة ثانيا إلا عند محمد.
ولو كان ترك المدعى به فى يد المدعى عليه قضاء له به بناء علي اليمين لما نقض هذا القضاء بعد ذلك، فجعل اليمين من طرق القضاء عند الحنفية إنما هو بحسب الظاهر فقط باعتبار أن القضاء يقطع الخصومة وفى قضاء الترك قطع للخصومة غالبا لأن الإثبات بالبينة بعد العجز عنها نادر (٣٤).
وليس القصد من هذه اليمين هو التوصل للقضاء بالترك، فهو ليس بقضاء كما ذكرنا، وإنما القصد منها هو توصل المدعى إلى نكول المدعى عليه عن الحلف ليقضى عليه بالحق بناء على هذا النكول الذى يعتبر طريقا للقضاء عند الحنفية.
بناء على أنه بذل أو إقرار كما سيأتى بيانه.
ومن ثم قالوا :إن اليمين حق للمدعى ملكه الشارع إياها ، وأوجبها له على المدعى عليه.
فقد قال النبى – صلى الله عليه وسلم – للمدعى: (لك يمينه) واللام للتمليك.
وقال: (البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه).

و (على) تفيد الوجوب، غير أنها لا تجب على المدعى عليه ولا تتوجه عليه ولا يعتبر ناكلا إذا امتنع عن الحلف إلا بشروط سيأتى تفصيلها فى الكلام على النكول ولا يحلف فيما لا يجرى فيه البذل والإقرار كالحدود واللعان والنسب، ولا ترد اليمين على المدعى ولا يقضى له بيمينه وحدها أو بها مع شاهد عند الحنفية مطلقا على ما سيأتى بيانه.

واستدلوا بما رواه الإمامان أحمد ومسلم أن النبى – صلى الله عليه وسلم – قال: (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأموالهم، لكن اليمين علي المدعى عليه) ، وأخرجه البيهقى بإسناد صحيح بلفظ : (البينة على المدعى واليمين على من أنكر). فحصر اليمين فى جانب المدعى عليه ولم يجعلها من جانب المدعى.

مذهب المالكية والشافعية:

ويرى المالكية والشافعية: أن اليمين إذا توجهت على المدعى عليه بطلب المدعى حين لا تكون له بينة فإن حلفها سقطت دعوى المدعى، ثم هل يعود إليها ويجددها ويقدم عليها البينة أو لا يعود؟ بحث طويل ليس هنا مجال تفصيله، انظر فى تفصيله مصطلح" دعوى".

ويشترط المالكية لجواز توجيه اليمين إلى المدعى عليه أن يكون بينه وبين المدعى خلطة وتعامل لئلا يستذل أهل السفه أهل الفضل بتحليفهم ، واستثنوا من هذا الشرط الصناع والتجار وأهل الأسواق فيما يدعى عليهم تتوجه عليهم اليمين وإن لم تكن خلطة، كما استثنوا حالة قيام تهمة أو عداوة أو ظلم ، ولا يحلف إلا فيما يجرى فيه الإقرار،أما إذا نكل المدعى عليه عن الحلف أو اعتبر ناكلا بالامتناع عن الحلف أو بالسكوت عن الجواب فإنه لا يقضى عليه بالنكول عند المالكية والشافعية كما يقول الحنفية.

وإنما ترد اليمين على المدعى بطلب المدعى عليه أو من القاضى دون طلبه بعد أن يعذر إليه بقوله: إن حلفت وإلا حلف المدعى وقضيت له عليك بالحق المطلوب، لأن النكول ليس من طرق القضاء عندهم لأنه يحتمل التورع عن اليمين الكاذبة كما هو الشأن فى المسلم، والترفع عن اليمين الصادقة كما فعل عثمان – رضى الله عنه – حين طلب المقداد منه الحلف وامتنع وقال لعمر: أخاف أن يوافينى قضاء فيقول الناس هذا بسبب يمينه الكاذبة، ويحتمل اشتباه الحال على الناكل فلا يدرى أصادق فيحلف أم كاذب فيمتنع.

ومع هذه الاحتمالات لا يمكن اعتبار النكول حجة وطريقا للقضاء وإذا ردت اليمين على المدعى، فإن حلف قضى له بما يدعيه قضاء استحقاق.

وتكون اليمين هنا كبينة المدعى أو كإقرار المدعى عليه، قولان: والأظهر عند أصحاب الشافعى أنها كإقرار المدعى عليه وسواء أكانت كالبينة أو كالإقرار فإنها تعتبر الطريق إلى القضاء بالحق شرعا مع النكول كما سيجىء التصريح به فى النكول .

واستدلوا بما رواه الدارقطنى من حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– رد اليمين على طالب الحق، وما روى عن على أنه حلف المدعى بعد نكول المدعى عليه (٣٥).

مذهب الحنابلة :

ويرى الحنابلة: أن اليمين تكون من جانب المدعى عليه إذا طلب المدعى تحليفه عند عدم البينة ووجهها إليه القاضى

فإن حلف أخلى سبيله لأنه لم يتوجه عليه حق.

وإن نكل عن الحلف قضى عليه بالحق المدعى بناء على النكول إذا طلب المدعى ذلك.

ويجب أن يقول له الحاكم: إن حلفت وإلا قضيت عليك بالنكول، لأن النكول ضعيف فوجب اعتضاده بذلك.

ولا ترد اليمين عندهم على المدعى مطلقا لا بطلب المدعى عليه ولا من القاضى لقول النبى – صلى الله عليه وسلم – :(اليمين على المدعى عليه) حصرها فى جهة المدعى عليه فلم تشرع لغيره.

وفيما رواه أحمد أن عثمان قضى على ابن عمر بالنكول.

ولا يحلف المدعى عليه عندهم إلا فى حق لآدمى لقوله – صلى الله عليه وسلم –: (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه) ، ولا يقضى بالنكول إلا فى الأموال وما يقصد به المال. أما حقوق الله تعالى كالحدود والعبادات والكفارات والنذور فلا يستحلف فيها المدعى عليه ولا يقضى عليه بالنكول إلا أن يتضمن الحد حقا للعبد كدعوى السرقة توصلا للضمان أو لرد المسروق، فإنها تسمع ويستحلف المدعى عليه لحق الآدمى.

والنكول عندهم كإقامة بينة لا كإقرار إذ لا يتأتى ذلك مع الإنكار ولا كبذل لأنه قد يكون تبرعا ولا تبرع هنا (٣٦).

جاء هذا فى "كشاف القناع "، ولم يحك فيه خلافا. ولكن صاحب المغنى حكى خلاف أبى الخطاب فى رد اليمين على المدعى (٣٧) فقال: واختار أبو الخطاب أن له رد اليمين على المدعى فإن ردها حلف المدعى وحكم له بما ادعاه.

ثم ساق الاستدلال للقولين.

مذهب الظاهرية:

وفى مذهب الظاهرية يقول ابن حزم فى المحلى (٣٨) : فإن لم يكن للطالب بينه وأبى المطلوب من اليمين أجبر عليها أحب أم كره بالأدب، ولا يقضى عليه بنكوله فى شىء من الأشياء أصلا. ولا ترد اليمين على الطالب البتة، ولا ترد يمين أصلا إلا فى ثلاثة مواضع، وهى القسامة، والوصية فى السفر إذا لم يشهد عليها إلا الكفار، وإذا أقام المدعى على دعواه شاهدا واحدا فإنه يحلف معه ويقضى له بالحق، فإن نكل حلف المدعى عليه وبرىء فإن نكل أجبر على اليمين.

مذهب الزيدية:

وعند الزيدية (٣٩) : إذا أنكر المدعى عليه الدعوى ولم تكن للمدعى بينة فى المجلس لزمت اليمين المدعى عليه بطلب المدعى فى غير حقوق الله تعالى المحضة إذ لا يحلف فى هذه الحقوق عندهم وبشروط أخرى. فإن حلف المدعى عليه حكم بسقوط دعوى المدعى وإن نكل حكم عليه بالحق بمقتضى النكول عند الهادى والناصر، إذا كان النكول فى المجلس. وذلك فى غير الحدود والقصاص والنسب.

أما هذه فلا يحكم فيها بالنكول وإن نكل ثم أراد الحلف إن كان قبل الحكم أجيب وأن كان بعده لا يجاب. وإن حلف المدعى عليه اليمين ثم أحضر المدعى البينة قبلت منه قبل الحكم ولا تقبل بعده، وفى " البحر الزخار" : واليمين شرعت لقطع الخصومة فى الحال إجماعا لا لقطع الحق فتقبل البينة بعدها، إذ البينة العادلة حق من اليمين الفاجرة، وقيل :

لقطع الحق فلا تقبل البينة.

مذهب الإمامية:

جاء فى " المختصر النافع" (٤٠) : وإن قال المدعى لا بينة لى عرفه الحاكم أن له اليمين (أى له تحليف المدعى عليه)، ولا يجوز إحلافه حتى يلتمس المدعى، فإن تبرع أو أحلفه الحاكم لم يعتد بها وأعيدت مع التماس المدعى ثم المنكر، أما أن يحلفه أو يرد أو ينكل فإن حلف سقطت الدعوى ولو ظفر له المدعى بمال لم يجز له المقاصة.

ولو عاود الخصومة لم تسمع دعواه ولو أقام بينة لم تسمع، وقيل: يعمل بها ما لم يشترط الحالف سقوط الحق بها.

ولو أكذب نفسه جاز مطالبته وحل مقاصته، فإن رد اليمين على المدعى صح فإن حلف استحق وإن امتنع سقطت، ولو نكل المنكر عن اليمين وأصر قضى عليه بالنكول وهو المروى، وقيل: يرد اليمين على المدعى فإن حلف ثبت حقه، وإن نكل بطل الحق، ولو بذل المنكر اليمين بعد الحكم بالنكول لم يلتفت إليه.

الشاهد واليمين:

مذهب الحنفية:

قال الحنفية : لا يصح القضاء بالشاهد الواحد ويمين المدعى، لأن اليمين لم تشرع من جانب المدعى مطلقا، وإنما شرعت من جانب المدعى عليه فى الحديث المشهود : (البينة علي المدعى واليمين على من أنكر) قسم بينهما، والقسمة تنافى الشركة والألف واللام فى البينة واليمين للجنس، وإذا كان قد جعل من جانب كل منهما جنسا فقبول اليمين من جانب المدعى يخالف ذلك.

وقد رسم الله تعالى طريق الإثبات فى الآية الكريمة: (واستشهدوا شهيدين من رجالكم.. الآية((٤١). وجعل الشاهد الواحد واليمين طريقا للإثبات من جانب المدعى يخالف ذلك(٤٢).

مذهب المالكية والشافعية والحنابلة:

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى صحة القضاء بالشاهد الواحد واليمين من جانب المدعى، لما رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجة عن ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم – قضى بيمين وشاهد وما رواه أحمد والدارقطنى عن على بن أبى طالب أن النبى – صلى الله عليه وسلم – قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق.

وقالوا: أن الإثبات بالشاهد واليمين إنما يقبل فى الأموال وما يقصد به المال من العقود كالبيع والشراء والإقالة والحوالة والضمان والشفعة والرهن ، ونكول اليمين بعد إقامة الشاهد وتعديله(٤٣).

مذهب الظاهرية:

وفى مذهب الظاهرية، يقول ابن حزم فى " المحلى "(٤٤): قال أبو محمد قد صح ما قد أوردناه آنفا من قول النبى– صلى الله عليه وسلم – بالقضاء باليمين على المدعى عليه، وأنه لو أعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء قوم وأموالهم. وقوله – صلى الله عليه وسلم – : (بينتك أو يمينه، ليس لك إلا ذلك).

فصح يقينا أنه لا يجوز أن يعطى المدعى بدعواه دون بينة. وبطل أن يعطى شيئا بنكول خصمه أو بيمينه إذا نكل خصمه لأنه أعطى بالدعوى.

وصح أن اليمين بحكم الله تعالى على لسان رسوله – عليه الصلاة والسلام – على المدعى عليه.
ووجب بذلك ألا يعطى المدعى يمينا أصلا إلا حيث جاء النص بأن يعطاها.
وليس ذلك إلا فى القسامة فى المسلم يوجد مقتولا وفى المدعى يقيم شاهدا عدلا فقط.
وهذا صريح فى القول بصحة القضاء بالشاهد الواحد واليمين من جانب المدعى.
مذهب الزيدية.
جاء فى " شرح الأزهار" وهامشه: واعلم أنه يكفى شاهد واحد ويمين المدعى فتقوم اليمين مقام شاهد ولو كان الحالف فاسقا فإن يمينه تقوم مقام شاهد.
وقال الناصر: لا تكفى يمين المدعى مع الشاهد الواحد إلا حيث يكون عدلا مرضيا.
ويقبل الشاهد الواحد مع يمين المدعى فى كل حق لآدمى محض دون حق الله المحض وبعض حق الله المشوب أيضا فلا يقبل فيه ذلك، وذلك كالحدود والقصاص لقوله– صلى الله عليه وسلم –: (أمرنى جبريل عليه السلام أن أحكم بشاهد ويمين).
وفى "البحر الزخار": ويحكم بشاهد ويمين إذ قضى به – صلى الله عليه وسلم – فى روايات وقضى به عمر وعثمان رضى الله عنهما، ولا يحكم بذلك إلا فى حق لآدمى محض لا فى الحدود والقصاص إجماعا(٤٥).
مذهب الإمامية :
جاء فى "المختصر النافع" (٤٦): ويقضى بالشاهد واليمين فى الأموال والديون ولا يقبل فى غيره مثل الهلال والحدود والطلاق والقصاص.
ويشترط شهادة الشاهد أولا وتعديله ولو بدأ باليمين وقعت لاغية ويفتقر إلى إعادتها بعد الإقامة – أى إقامة الشاهد –.
وجاء فيما كتبه بعض علمائهم للجنة الموسوعة أن طائفة منهم تأملوا فى اشتراط الترتيب واختاروا عدم اشتراطه وقواه فى مستند الشيعة فى باب القضاء.
مذهب الإباضية:
وفى مذهب الإباضية (٤٧) : ولا يجوز عند أصحابنا أن يحكم الحاكم بشاهد ويمين المدعى...
يمين الاستظهار:
الأصل عند الحنفية أنه متى أقام المدعى بينة شرعية على دعواه حكم له بالحق الذى يدعيه دون توقف على شيء آخر.
ولكنهم قالوا: إن هناك مسائل يتوقف الحكم فيها للمدعى على حلفه يمينا بصيغة معينة، ومن أظهر هذه المسائل ما إذا ادعى شخص دينا فى تركة ميت وأثبت دعواه بالبينة الصحيحة، فإن القاضى لا يحكم له بما يدعيه إلا بعد أن يحلف بالله ما استوفى هذا الدين من الميت ولا من أحد أداه إليه عنه ولا قبضه قابض بأمره ولا أبرأه منه ولا من بعضه ولا أحيل به ولا بشيء منه على أحد ولا عنده به ولا بشيء منه رهن.
وتسمى هذه اليمين عندهم يمين الاستظهار وهى حق للتركة، ومن ثم يوجهها القاضى إلى المدعى ولو لم يطلب الخصم

المدعى عليه كالوصى والوارث توجيهها لاحتمال أن يكون هناك غريم آخر أو موصى له، وهذا باتفاق الإمام وصاحبيه وهذه اليمين ليست جزءا من الدليل: وإنما هى شرط فلو حكم بدون استحلاف لا ينفذ حكمه.

وهناك مسائل يستحلف فيها المدعى بعد الإثبات بدون طلب من الخصم، على رأى أبى يوسف، احتياطا (٤٨).

مذهب المالكية:

وعند المالكية: تسمى هذه اليمين يمين القضاء ويمين الاستبراء.

قال صاحب " التبصرة " فى باب القضاء بالبينة المقامة مع اليمين (٤٩). وصورة ذلك أن يشهد شاهدان لرجل بشىء معين فى يد آخر، فإنه لا يستحقه حتى يحلف أنه ما باع ولا وهب ولا خرج عن يده بطريق من الطرق المزيلة للملك وهو الذى عليه الفتيا والقضاء.

وقال ابن رشد : ويمين القضاء متوجهة على من يقوم على الميت أو الغائب أو على اليتيم أو على الأحباس أو على المساكين وعلى كل وجه من وجوه البر وعلى بيت المال وعلى من استحق شيئا من الحيوان ، ولا يتم الحكم إلا بها.

ثم ذكر مسألة دعوى الدين فى تركة الميت ووجوب التحليف فيها ، وذكر أن هذه اليمين واجبة مع **شهادة السماع** **لاحتمال** أن يكون **أصل السماع من** شاهد واحد ، والشاهد الواحد لابد معه من اليمين.

ويدل كلامه على أن هذه اليمين متممة للدليل.

مذهب الشافعية :

وعند الشافعية : يحلف المدعى اليمين مع البينة فى الدعوى على الغائب والصبى والمجنون والميت ، وتسمى عندهم يمين الاستظهار كالحنفية ، وقالوا : إنه لا يتعرض فى هذا اليمين لصدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد الواحد يتعرض فيها لصدق الشاهد.

وعلل الشروانى فى حاشيته هذا الحكم بقوله : " لكمال الحجة هنا " وهذا صريح فى أن هذه اليمين ليست جزءا من الدليل.

مذهب الحنابلة :

وعند الحنابلة: لا يلزم تحليف المدعى اليمين مع البينة التامة فى الدعوى على الغائب والصغير والمجنون والمستتر والممتنع " أن حقه باق " لقوله – صلى الله عليه وسلم – : (البينة على المدعى واليمين على من أنكر) ولكن الاحتياط تحليفه خصوصا فى هذه الأزمنة لاحتمال أن يكون قضاه أو غير ذلك (٥٠).

مذهب الإمامية:

وعند الإمامية: جاء فى " المختصر النافع "(٥١) " ولا يستحلف المدعى مع بينة إلا فى دعوى الدين علي الميت، يستحلف على بقائه فى ذمته استظهارا فهم يسمونها يمين الاستظهار كالحنفية".

النكول:

مذهب الحنفية:

يرى الحنفية أن النكول طريق للقضاء وحده يبنى عليه القاضى حكمه بالحق لصاحبه بناء عليه دون حاجة إلى شيء آخر، كرد اليمين على المدعى.

لما روى عن سالم بن عبد الله بن عمر:أن أباه باع عبدا وأراد المشترى أن يرده بعيب، ولما اختصما إلى عثمان – رضى الله عنه – قال لابن عمر: احلف بالله لقد بعته وما به داء تعلمه فأبى فقضى عليه برد العبد.

وكان شريح يجرى فى قضائه فى خلافة عمر على ذلك.

والنكول: إما حقيقى ، وهو أن يقول المدعى عليه: لا أحلف.

وإما حكمى، وهو أن يسكت عن الحلف والامتناع عنه مع عدم الآفة من صمم أو خرس.

ولا يصير النكول حجة عند الحنفية يباح للقاضى أن يحكم بناء عليها إلا إذا توافرت شروط صحته، بأن يكون فى مجلس القضاء وبعد عرض اليمين فيه، فإذا حصل العرض فى غير المجلس أو حصل العرض فيه وحصل النكول فى غيره لم تتوفر الحجة ولم يجز ا لحكم بمقتضاه، وأن يكون النكول عن يمين واجبة على المدعى عليه شرعا، وأن تكون بناء على عرض القاضى حتى لو امتنع عن حلف يمين موجهة من الخصم لا يعتبر ناكلا.

ولا تكون اليمين واجبة شرعا إلا إذا كان المدعى عليه منكرا للحق المدعى به وكانت بطلب المدعى إلا فى الأشياء التى يحلف فيها القاضى من غير طلب. وألا تكون للمدعى بينة حاضرة بمجلس القضاء. وأن تكون الدعوى صحيحة شرعا. وألا يكون المدعى به حقا خالصا لله تعالى كالحدود وما فى حكمها كاللعان.

وأن يكون المدعى به مما يجوز الإقرار به شرعا من المدعى عليه ولا يقضى بالنكول فى القصاص فى النفس، وإنما يحبس الناكل حتى يحلف أو يقر عند الإمام أبى حنيفة.

ويجب عله المال عند الصاحبين، وللمدعى عند النكول أن يقدم بينة على دعواه ليبنى الحكم عليها ويتعدى إلى غير المدعى عليه، لأن النكول فى معنى الإقرار وهو حجة قاصرة على صاحبه لا يتعداه إلى غيره بخلاف البينة.

والقضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من أن يدفع دعوى المدعى المحكوم فيها بدفع يبطلها ويقيم عليه البينة فيثبت وينقض به الحكم المبنى على النكول، بشرط ألا يكون الدفع مناقضا لما تضمنه النكول الذى هو بمثابة الإقرار.

ولو قضى بالنكول ثم أراد المدعى عليه أن يحلف لا يلتفت إليه لأنه أبطل حقه، أما لو أراد الحلف قبل القضاء جاز لأن النكول لا يعتبر حجة ملزمة إلا إذا اتصل به القضاء.

وقد اختلف الإمام والصاحبان فى اعتبار النكول بذلا أو إقرارا وترتب على هذا الخلاف خلاف فى بعض المسائل والأحكام، مجال تفصيلها فى مصطلح نكول (انظر: نكول) (٥٢).

مذهب المالكية والشافعية:

ويرى المالكية والشافعية أن النكول ليس طريقا للقضاء، ولا يحكم القاضى بالمدعى بناء عليه وحده، وإنما ترد اليمين على المدعى بطلب المدعى عليه أو من القاضى فإن حلف قضى له به بما طلب وإن نكل سقطت دعواه، لأن النكول ليس بينة ولا إقرارا، وهو حجة ضعيفة فلا يقوى على الاستقلال بالحكم فإذا حلف معه المدعى قوى جانبه فاجتمع اليمين من جانبه والنكول من جانب المدعى عليه فقام مقام الشاهدين أو الشاهد واليمين (٥٣).

مذهب الحنابلة:

يرى الحنابلة أن النكول حجة يبنى عليه الحكم، فإذا توجهت اليمين على المدعى عليه من القاضى: بطلب المدعى ونكل قال له القاضى إن حلفت وإلا قضيت عليك بالنكول، فإن لم يحلف قضى عليه بالنكول إذا سأله المدعى ذلك: ولا ترد اليمين على المدعى إلا فى رأى أبى الخطاب على ما ذكره صاحب المغنى : والنكول عندهم كإقامة بينة وليس بمثابة الإقرار لأنه لا يتأتى جعل الناكل مقرا مع إنكاره كما أنه ليس بمثابة البذل لأن البذل قد يكون تبرعا ولا مجال للتبرع هنا.

ولا يقضى بالنكول إلا فى الأموال وما يقصد به المال كالعقود والمعاملات مما تقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو رجل ويمين المدعى (٥٤).

مذهب الظاهرية:

وفى مذهب الظاهرية فإن لم يكن للطالب بينة وأبى المطلوب من اليمين أجبر عليها أحب أم كره بالأدب، ولا يقضى عليه بنكوله فى شيء من الأشياء أصلا. ولا ترد اليمين على الطالب البتة (٥٥).

مذهب الزيدية:

وفى مذهب الشيعة الزيدية: جاء فى" شرح الأزهار" (٥٦): وإذا لم يكن للمدعى بينة فى المجلس فطلب يمين المنكر فنكل اليمين فإنه يجب عليه ذلك الحق بالنكول وهذا مذهب الهادى والناصر.

وإنما يحكم بالنكول إذا وقع فى مجلس الحاكم سواء نكل مرة أو أكثر إلا فى الحد والنسب فإنه لا يحكم فيهما بالنكول وإذا سكت المدعى عليه ولم يجب أو قال: لا أقر ولا أنكر، فلا يحكم عليه بالنكول ولكن يحبس حتى يقر أو ينكر فيطلب منه اليمين وإن نكل، ولو نكل المدعى عليه عن اليمين ثم أجاب إلى الحلف وجب أن يقبل اليمين بعد النكول ما لم يحكم فلا يقبل ، لأن النكول ليس بإقرار حقيقة ولا يجب به الحق إلا بعد الحكم.

مذهب الإمامية:

وفى مذهب الشيعة الإمامية ، جاء فى "المختصر النافع" (٥٧): ولو نكل المنكر عن اليمين وأصر قضى عليه بالنكول، وهو المروى ٠ وقيل: يرد اليمين على المدعى، فإن حلف ثبت حقه، وإن نكل بطل، وإن بذل المنكر اليمين بعد الحكم بالنكول لم يلتفت إليه.

الشهادة :

إتفق الفقهاء جميعا على أن الشهادة من طرق القضاء، لقوله تعالى :(واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء (. (واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ((٥٨).(وأشهدوا ذوى عدل منكم((٥٩).

وقوله – صلى الله عليه وسلم–: (البينة على المدعى واليمين على من أنكر) وإجماع الأمة على أنها حجة يبنى عليها الحكم، غير أنها ليست حجة بنفسها إذ لا يثبت بها الحق ولا يلزم من عليه أن يؤديه إلا إذا اتصل بها القضاء.

هل فى الشهادة معنى الولاية؟

ما فى الشهادة من معنى الولاية
صرح الحنفية والشافعية بأن الشهادة فيها معنى الولاية ورتبوا على ذلك عدم قبول شهادة بعض الطوائف لعلة انعدام الولاية فيهم، وندد ابن القيم بذلك وقال :إنه معلوم البطلان والشهادة لا تستلزمه (٦٠).
ومجال ذلك وبيانه فى مصطلح " شهادة "، (انظر شهادة).
مراتب الشهادة ونصابها:
مذهب الحنفية:
يقول الحنفية إن الشهادة على أربع مراتب:
المرتبة الأولى : الشهادة على الزنا ونصابها أربعة رجال، فلا تقبل فيها شهادة النساء، ولا شهادة عدد من الرجال أقل من أربعة، لقوله تعالى: (واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ، لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء((٦١).
وهذا إذا أريد إثبات الزنا لأجل إقامة الحد أما إذا أريد إثباته لأجل حق آخر يترتب على ثبوته، فلا يشترط فيه هذا العدد بل يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو بالنكول ، كما إذا علق الزوج طلاق زوجته على الزنا، وادعت الزوجة حصوله وأنكر الزوج فأثبتته بالبينة أو طلبت تحليفه فنكل يثبت وتطلق المرأة ولكن لا يحد الزوج.
المرتبة الثانية: الشهادة على بقية الحدود والقصاص فى النفس أو فيما دونها، ونصابها رجلان، ولا تقبل فيها شهادة النساء لأنها تندرىء بالشبهات:" إدرأوا الحدود بالشبهات ". وشهادة النساء فيها شبهة البدلية عن شهادة الرجال، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، وإن لم تكن بدلا عنها حقيقة، ولما قال الزهرى : مضت السنة من لدن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والخلفيتين من بعده لا شهادة للنساء فى الحدود والقصاص.
وهذا إذا أريد بإثبات ما ذكر إقامة الحدود والقصاص، أما إذا أريد إثبات حق آخر فلا تشترط الذكورة، كما إذا علق عتق عبده على شرب الخمر، فإنه يجوز إثبات الشرب بشهادة رجل وامرأتين، ويعتق العبد ولكن لا يحد المشهود عليه بالشرب لعدم توفر الشرط فى الشهادة.
المرتبة الثالثة: الشهادة على ما لا يطلع عليه الرجال عادة من عيوب النساء فى المواضع التى لا يطلع عليها الرجال كالبكارة والثيوبة والولادة والرتق والقرن، وفيها تكفى شهادة امرأة واحدة واثنتان أحوط لقوله – صلى الله عليه وسلم –: " شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه " وقول حذيفة رضى الله عنه: أجاز رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شهادة القابلة على الولادة.
المرتبة الرابعة : سائر الحقوق والمسائل غير ما تقدم، كالبيع والشراء وسائر العقود والمعاملات والحقوق المالية والنكاح والطلاق والوصية والوقف والقتل الذى موجبه المال، ونصاب ذلك كله رجلان أو رجل وامرأتان، لقوله تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء" والآية وإن كانت فى مقام حفظ الحق والتوفق له إلا أن القصد من الحفظ إثبات هذه الحقوق عند التجاحد والتخاصم أمام الحاكم وذلك يقتضى إقامة الشهادة عند الحاكم ووجوب أخذ الحاكم بها وإلا لما ظهرت مزية الحفظ (٦٢).

مذهب المالكية :

وقال المالكية: إن البينات أنواع :

الأول الشهادة على رؤية الزنا، وهذا متفق على أن نصابه أربعة رجال ولا تقبل فيه شهادة النساء، وقد ألحقوا بهذا النوع أحكاما لابد فيها من أربعه شهود وحكوا فيها خلافا، منها الشهود الذين يحضرون لعان الزوجين، والمذهب أن أقلهم أربعة.

الثانى: الشهادة فيما ليس بمال ويطلع عليه الرجال غالبا، كالنكاح والطلاق والنسب والشرب والقذف والوكالة وقتل العمد، وهذه لا تثبت إلا بشهادة رجلين ولا مدخل فى شيء منها للنساء.

الثالث: الشهادة فى الأموال وحقوقها كالآجال والخيار والشفعة والإجارة وقتل الخطأ والقرض والبيع وما فى بابه، وكذا ما يتعلق بالمال كإثبات التوارث والوكالة بطلب المال، ونصاب الشهادة فيها اثنان: رجلان أو رجل وامرأتان.

والرابع: أحكام لا يطلع عليها الرجال غالبا كالولادة والبكارة والثيوبة وعيوب النساء مما تحت ثيابهن، وهذه تجزىء فيها شهادة امرأتين.

وهناك ما يقبل فيه رجل واحد يؤدى علما وخبرة كالطبيب والقائف والترجمان، وما تقبل فيه امرأة واحدة كما فى عيوب الأمة التى لا يطلع عليها الرجال إذا كانت حاضرة، وفى ثبوت الرضاع (٦٣).

مذهب الشافعية :

وقال الشافعية: يشترط للزنا واللواط وإتيان البهيمة والميتة، أربعة رجال بالنسبة للحد أو التعزير، لقوله تعالى: (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء((٦٤).

أما بالنسبة لوقوع طلاق علق عليه، فيثبت برجلين لا بغيرهما.

ويشترط للمال عين أو دين أو منفعة، ولكل ما قصد به المال من عقد أو فسخ مالى كبيع وإقالة ورهن وشفعة ووراثة، ولكل حق مالى كخيار وأجل وجناية توجب مالا: رجلان أو رجل وامرأتان. ويشترط لغير ذلك مما ليس بمال ولا يقصد منه المال من عقوبة لله تعالى كحد شرب، أو لآدمى كقود وحد قذف، ولما يطلع عليه الرجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة وإسلام وإعسار، رجلان لا رجل وامرأتان. إذ لا تقبل فيه شهادة النساء لقول الزهرى : مضت السنة من لدن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه لا تجوز شهادة النساء فى الحدود ولا فى النكاح ولا فى الطلاق.

ويشترط لما يختص بمعرفته النساء أو لا يراه الرجال غالبا، كبكارة وضدها، ورتق وقرن، وولادة وحيض وعيوب تحت الثياب، رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة وحدهن للحاجة، ولا يحكم بشاهد واحد إلا فى هلال رمضان (٦٥).

مذهب الحنابلة :

وقال الحنابلة: إن أقسام المشهود به سبعة: أحدها الزنا واللواط فلا يقبل فيهما أقل من أربعة رجال لقوله تعالى : (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون (.

وقول النبى – صلى الله عليه وسلم – لهلال ابن أمية:(أربعة شهداء وإلا حد فى ظهرك).

واللواط من الزنا، وكذا الشهادة على الإقرار بهما، لابد فيها من أربعة رجال يشهدون أنه أقر أربعا.

والثاني : دعوى الفقر، فلا يقبل قول من عرف بالغنى أنه فقير إلا بثلاثة رجال، لحديث مسلم: (حتى يشهد ثلاثة من ذوى الحجى من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة).

والثالث: بقية الحدود كحد القذف والشرب وقطع الطريق فلا تثبت بأقل من رجلين وكذا القود، لقول الزهرى : مضت السنة على عهد النبى – صلى الله عليه وسلم – ألا تقبل شهادة النساء فى الحدود.

والرابع: ما ليس بعقوبة ولا مال ويطلع عليه الرجال غالبا كالنكاح والطلاق والنسب والإيصاء، والتوكيل فى غير المال فلا يقبل فيه أقل من رجلين.

والخامس: فى موضحة ونحوها(نوع من جراحة الرأس) وداء بعين وداء دابة فيقبل فيه طبيب واحد وبيطار واحد إن تعذر إشهاد اثنين عليه فإن لم يتعذر فلابد من اثنين.

والسادس: فى مال وما يقصد به المال كالبيع وأجله وخياره والرهن والمهر والشركة والشفعة وجناية الخطأ فيقبل فيه رجلان أو رجل وامرأتان، لقوله تعالى: (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان (وسياق الآية يدل على الاختصاص بالأموال والإجماع منعقد على ذلك، ولا تقبل شهادة أربع نسوة فأكثر مقام رجلين.

والسابع: ما لا يطلع عليه الرجال كعيوب النساء تحت الثياب والبكارة والحيض والولادة والاستهلال. وجراحة فى حمام وعرس ونحوهما مما لا يحضره الرجال.

فتقبل فيه شهادة امرأة واحدة، لما روى حذيفة : أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أجاز شهادة القابلة وحدها.

وروى أبو الخطاب عن ابن عمر أن النبى – صلى الله عليه وسلم – قال: (يجزىء فى الرضاع شهادة امرأة واحدة) ، والأحوط اثنتان وإن شهد به رجل كان أولى لكماله (٦٦).

مذهب الظاهرية:

يقول ابن حزم فى " المحلى" (٦٧): ولا يجوز أن يقبل فى الزنا أقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان، فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين، أو رجلين وأربع نسوة أو رجلا واحدا وست نسوة، أو ثمان نسوة فقط. ولا يقبل فى سائر الحقوق كلها من الحدود والدماء وما فيه القصاص والنكاح والطلاق والرجعة والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان أو رجل وامرأتان كذلك أو أربع نسوة كذلك.

ويقبل فى كل ذلك حاشا الحدود رجل واحد عدل أو امرأتان كذلك مع يمين الطالب، ويقبل فى الرضاع وحده امرأة واحدة عدلة أو رجل واحد عدل..

مذهب الزيدية:

جاء فى " شرح الأزهار" (٦٨): واعلم أنه يعتبر فى الزنا وإقراره أربعة رجال أصول، فلا يقبل فى الشهادة على الزنا ولا على الإقرار به شهادة دون أربعة رجال ولا شهادة النساء والفروع أى الشهادة على الشهادة وفى حق الله كحد الشارب ولو مشوبا كحد القاذف والسارق للقطع، وفى القصاص: يعتبر رجلان أصلان، ولا تقبل فيه شهادة النساء ولا الفروع وفى عورات النساء وما لا يطلع عليه الرجال منهن تقبل معه امرأة عدلة: الحرائر والإماء سواء، وفيما عدا حقوق الله المحضة والمشوبة والقصاص وما ذكر يقبل فيه رجلان أو رجل واحد وامرأتان أو شاهد ويمين المدعى سواء فى نكاح

أو طلاق أو نسب أو مال، ولا يقبل شاهد ويمين فى أصل الوقف بل لابد من رجلين أصليين.

مذهب الإمامية:

فى مذهب الشيعة الإمامية: جاء فى " المختصر النافع" (٦٩) :ولا تقبل شهادة النساء فى الهلال والطلاق، وفى قبولها فى الرضاع تردد أشبهه القبول، ولا تقبل فى الحدود، وتقبل مع الرجال فى الرجم على تفصيل يأتى. وفى الجراح والقتل بأن يشهد رجل وامرأتان، ويجب بشهادتهن الدية لا القود ، وفى الديون مع الرجال، ويقبلن منفردات فى البكارة وعيوب النساء الباطنة، وتقل شهادة القابلة فى ربع ميراث المستهل الذى يصرخ عند الولادة، وامرأة واحدة فى ربع الوصية ، وكذا كل امرأة يثبت شهادتها فى أربعا حتى يكملن أربع فتقبل شهادتهن فى الوصية أجمع.

وفى كفاية الأحكام من باب الشهادات تقبل فى عيوب النساء والاستهلال والنفاس والحيض والولادة والرضاع شهادة امرأتين مسلمتين وإذا لم يوجد إلا شهادة امرأة واحدة مأمونة قبلت شهادتها فيه.

وفى كتاب "شرائع الإسلام " : وتقبل شهادة امرأتين مع رجل فى الديون والأموال .

وفى المختصر (٧٠): ويثبت الزنا بالإقرار أو البينة، ولا يكفى فى البينة اقل من أربعة رجال أو ثلاثة وامرأتين ولو شهد رجلا ن وأربع نساء يثبت بهم الجلد لا الرجم. ولا تقبل شهادة ست نساء ورجل ولا شهادة النساء منفردات، ولو شهد ما دون الأربع لم يثبت وحدوا للفرية.

وجاء فيه أن حد القذف والسكر والسرقة يثبت بشهادة عدلين وكذا المحارب، وفى القصاص يثبت بالبينة شاهدين لا شاهد وامرأتين، وفى إتيان البهائم ووطء الأموات يثبت بشهادة رجلين عدلين، ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا منضمات.

مذهب الإباضية:

جاء فى " شرح النيل "(٧١): وتقبل من عدلين حرين بالغين عاقلين أو امرأتين كذلك مع عدل ولو وجد عدلان إلا فى زنا. وترد من نساء فى الحدود مطلقا، الرجم والجلد والتعزير والنكال والحد وقطع السارق، فلا تقبل مع الرجال كما لا تقبل منهن وحدهن وقيل :ترد منهن فى الزنا رجما أو جلدا وتقبل فى غيره، وتقبل منهن فيما لا يباشره الرجال كرتق وعفل وبكارة وثيوبة وبيان حمل وحياة مولود وموته عند ولادته، ومن قابلة أمينة فإن قولها بحياة المولود وموته ونحو ذلك مقبول، إن لم تجر لنفسها أو لمن لا تشهد له نفعا أو تدفع ضررا.

واختلفوا فى نصاب النساء فيما لا يباشره الرجال فقيل: أمينة وقيل: أمينتان بمنزلة رجل، وقيل: أربع، كل اثنتين بمنزلة رجل

شهادة غير المسلمين:

مذهب الحنفية:

يقول الحنفية: إن الشهادة فيها معنى الولاية، ومن ثم لا تجوز شهادة غير المسلم على المسلم لانعدام الولاية (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ((٧٢). وتقبل شهادة المسلم على غير ا لمسلم لتحقق المعنى. وكذا شهادة غير المسلمين بعضهم على بعض، وإن اختلفت مللهم لأن الذمى من أهل الولاية على نفسه وأولاده وهو يجتنب ما

يعتقده محرما فى دينه والكذب محرم فى الأديان كلها. ولا تقبل شهادة المستأمن على مثله مع اختلاف الدار بينهما لانقطاع الولاية، وقالوا أيضا : لا تقبل شهادة غير العاقل ولا الصبى ولا المملوك لأنهم ليسوا من أهل الولاية (٧٣).

مذهب المالكية والشافعية:

وقال المالكية والشافعية: لا تجوز شهادة غير المسلمين مطلقا لا على المسلمين، ولا على بعضهم البعض سواء اتحدت ملتهم أو اختلفت وسواء أكان فى السفر أم فى الحضر، لقوله تعالى : (ممن ترضون من الشهداء (.

وقوله تعالى : (وأشهدوا ذوى عدل منكم (.

وذكر ابن القيم فى الطرق الحكمية (٧٤) : إن الإمام مالكا أجاز شهادة الطبيب الكافر حتى علي المسلم للضرورة.

وذكر ابن حزم فى " المحلى" (٧٥): أن المالكية أجازوا شهادة طبيبين كافرين حيث لا يوجد طبيب مسلم (٧٦).

مذهب الحنابلة:

وقال الحنابلة: لا تجوز شهادة غير المسلم ولو كان من أهل الذمة مطلقا لا عل مسلم ولا على مثله اتحدت ملتهم أو اختلفت لقوله تعالى: (واشهدوا ذوى عدل منكم (، وغير المسلم ليس منا ولأنه غير مأمون.

واستثنوا حالة الوصية فى السفر، فأجازوا شهادة أهل الكتاب بالوصية فى السفر ممن حضره الموت من مسلم وكافر عند عدم وجود مسلم، فتقبل شهادتهم فى هذه الحالة فقط ولو لم تكن لهم ذمة لقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ((٧٧) ، وأجاب غيرهم بأن معنى قوله :(آخران من غيركم(: أى من غير عشيرتكم، أو أن الآية منسوخة بقوله تعالى:(وأشهدوا ذوى عدل منكم((٧٨).

مذهب الظاهرية :

وفى مذهب الظاهرية يقول ابن حزم فى " المحلى"(٧٩): لا يجوز أن يقبل كافر أصلا لا على كافر ولا على مسلم، حاشا الوصية فى السفر فقط، فإنه يقبل فى ذلك مسلمان أو كافران من أى دين كانا، أو كافر وكافرتان أو أربع كوافر، ويحلف الكفار ههنا مع شهادتهم، بعد الصلاة بالله لا نشترى به ثمنا ولو كان ذا قربى، ولا نكتم شهادة الله إنا إذن لمن الآثمين.

برهان ذلك قول الله تعالى :(يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ((٨٠). والكافر فاسق فوجب ألا يقبل.

وقال الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم فى الأرض(الآية، فوجب أخذ حكم الله تعالى كله، وأن يستثنى الأخص من الأعم ليتوصل بذلك إلى طاعة الجميع.

مذهب الزيدية:

(٨١) ولا تصح من كافر حربى وثنى أو ملحد أو مرتد مطلقا، ولا من غيرهم على مسلم إجماعا لقوله تعالى: (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (وقوله – صلى الله عليه وسلم –: (الإسلام يعلو).

ويقبل الذمى على أهل ملته كالمسلم على مثله بخلاف الحربى لانقطاع أحكامهم،.

فأشبه المرتد، ولا تقبل على مسلم إجماعا ولو على وصيته فى السفر لقوله – صلى الله عليه وسلم –: (لا تقبل شهادة

ملة على ملة إلا ملة الإسلام، فإنها تجوز على الملل كلها).

مذهب الإمامية:

وفى مذهب الشيعة الإمامية، جاء فى " المختصر النافع" (٨٢): وتقبل شهادة المؤمن على أهل الملل ، ولا تقبل شهادة أحدهم على المسلم ولا غيره. وهل تقبل علي أهل ملته؟ فيه رواية بالجواز ضعيفة، والأشبه المنع.

وفى كتاب " شرائع الإسلام": أن شهادة غير المسلم تقبل على المسلم وغيره فى الوصية مع عدم حضور عدول المسلمين، ولا يشترط كون الموصى فى غربة.

مذهب الإباضية:

وفى مذهب الإباضية، جاء فى " شرح النيل" (٨٣): والإجماع على عدم قبول شهادة الكفار على المسلمين، وتجوز شهادة مشرك على مشرك من ملته، وبعضهم يجيز شهادة أعلاهم على من دونه كنصرانى على يهودى، ويهودى على مجوسى.

وتقبل من كتابى على مثله فى ملته، ويهودى على يهودى ، ونصرانى على نصرانى، وترد من ذى ملة على أخرى فوقها أو دونها (٨٤).

وقيل: يجوز كل ملة شرك على ملة شرك أخرى، وجوزت من أهل ملة على أهل ملة دونها لا فوقها.

ومن قال: الشرك كله ملة واحدة أجاز شهادة كل ملة على أخرى.

الشهادة على النفى

مذهب الحنفية:

الأصل عند الحنفية أن الشهادة على النفى لا تقبل ، ولكنهم قالوا: إذا توافرت شروط التواتر فى الشهادة على النفى تقبل، كما إذا ادعى شخص على آخر أنه اعتدى عليه بالضرب أو بالقذف فى يوم كذا فى مكان كذا، وحدده. فأقام المدعى عليه بينة على أنه لم يكن فى ذلك اليوم فى ذلك المكان بل كان فى مكان كذا ،وتواتر بين الناس أنه كان حقيقة فى المكان المذكور فى اليوم المذكور ،وكذلك إذا كان النفى شرطا لثبوت أمر وجودى مترتب عليه ، كقول الشخص: إن لم أدخل الدار اليوم فامرأتى طالق أو عبدى حر،فبرهنت المرأة أو العبد على أنه لم يدخل الدار في هذا اليوم تقبل ،لأن الغرض من إثبات الشرط فى الواقع إثبات الجزاء وهو الطلاق أو العتق ،وكذلك إذا كان النفى يحيط به علم الشاهد ،كما إذا قال الزوج للمرأة : بلغك النكاح ؟ فسكتت ،وقالت : رددت ، فأقام بينة على سكوتها ،تقبل. لأن السكوت فى مجلس محدد الطرفين مما يحيط به الشاهد القائم علي المجلس وكذلك لو كان النفى ضمن إثبات ،كما إذا اختلفا فى أن المرضع أرضعت الصغير بلبن شاة أو بلبن نفسها، فشهدت البينة بأنها أرضعته بلبن شاة لا بلبن نفسها تقبل لأن النفى هنا داخل ضمن الإثبات فإن قولهما أرضعته بلبن شاه يتضمن أنها لم ترضعه بلبن نفسها ، وقولهما بعد ذلك: لا بلبن نفسها تصريح بالنفى الذى تضمنه الإثبات، وكشهادة الشاهدين بانحصار إرث المتوفى فى أولاده زيد وعمرو وخالد ،ولا وارث له سواهم. جاء فى " فروع الدر" من باب القبول وعدمه فى الشهادات : " شهادة النفى المتواتر مقبولة ". وفى تعليق ابن عابدين فى الحاشية على ذلك : " وذكر فى الهامش فى النوادر عن الثانى ، شهدا عليه بقول أو فعل يلزم

عليه بذلك إجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص فى مكان أو زمان وصفاه ،فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن ثمة يومئذ ،لا تقبل.

لكن قال فى المحيط فى الحادى والخمسين : إن تواتر عند الناس ، وعلم الكل عدم كونه فى ذلك المكان والزمان فلا تسمع الدعوى ويقضى بفراغ الذمة لأنه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة، والضروريات مما لا يدخله الشك عندنا.

وفى هذا التعليق أيضا: وذكر الناطفى : أمن الإمام أهل مدينة من دار الحرب فاختلطوا بمدينة أخرى وقالوا: كنا جميعا فشهدا أنهم لم يكونوا وقت الأمان فى تلك المدينة يقبلان ، إذا كانا من غيرهم.

وذكر الإمام السرخسى : أن الشرط وإن نفيا كقوله إن لم أدخل الدار اليوم فامرأته كذا، فبرهنت على عدم الدخول اليوم يقبل.. لأن الغرض إثبات الجزاء ، وقد علل صاحب الفتح قبول بينة الزوج على سكوت المرأة فى مجلس بلوغها النكاح بقوله : لأنها لم تقم على النفى بل على حالة وجودية فى مجلس يحاط بطرفيه أو هو نفى يحيط به الشاهد فيقبل.

وقد ذكرت هذه الفروع وغيرها فى " جامع الفصولين " ، وذكر أن الشهادة فيها قبلت على النفى(٨٥).

مذهب المالكية :

وفى مذهب المالكية يقول " صاحب التبصرة " (٨٦): قال القرافى : اشتهر على ألسنة الفقهاء أن الشهادة علي النفى غير مقبولة، وفيه تفصيل. فإن النفى قد يكون معلوما بالضرورة أو بالظن الغالب الناشئ عن الفحص ، وقد يعرى عنهما. فهذه ثلاثة أقسام :

الأول: تجوز الشهادة به اتفاقا كما لو شهد أنه ليس فى هذه البقعة التي بين يديه فرس ونحوه ، فإنه يقطع بذلك ، وكذلك يجوز أن يشهد أن زيدا لم يقتل عمرا بالأمس لأنه كان عنده فى البيت لم يفارقه ، أو أنه لم يسافر لأنه رآه فى البلد فهذه شهادة صحيحة بالنفى.

الثاني: يجوز الشهادة بالنفى مستندا إلى الظن الغالب ، ومن ذلك الشهادة على حصر الورثة وأنه ليس له وارث غير هذا ، فمستند الشاهد الظن ، وقد يكون له وأرث لم يطلع عليه، فهى شهادة على النفى مقبولة.

الثالث: ما عرى عنهما، مثل أن يشهد أن زيدا لم يوف الدين الذى عليه أو ما باع سلعته ونحو ذلك ، فهذا نفى غير منضبط ، وإنما تجوز الشهادة علي النفى المضبوط قطعا أو ظنا.

مذهب الشافعية :

وفى مذهب الشافعية: يقول الإمام الجلال السيوطى فى " الأشباه والنظائر" (٨٧): الشهادة على النفى لا تقبل إلا فى ثلاثة مواضع :

أحدها : الشهادة علي أنه لا مال له وهى شهادة الإعسار.

الثاني: الشهادة على أنه لا وارث له.

الثالث: أن يضيفه إلى وقت مخصوص ، كأن يدعى عليه بقتل أو اتلاف أو طلاق فى وقت كذا فيشهد له بأنه م ا فعل ذلك فى هذا الوقت فإنها تقبل فى الأصح.

مذهب الحنابلة:

وفى مذهب الحنابلة : أن الشهادة على النفى مقبولة إذا كان النفى مضبوطا ويحيط به علم الشارع أو كان يستند إلى علم أو دليل ظني.

جاء فى "كشاف القناع " (٨٨): وإن شهدا لمن ادعى إرث ميت أنه وأرثه لا يعلمان له وارثا سواه حكم له بتركته سواء كانا من أهل الخبرة الباطنة بصحبة أو معاملة أو جوار

أو لا ، لأنه قد ثبت إرثه والأصل عدم الشريك فيه.

وإن قالا : لا نعلم له وارثا غيره فى هذا البلد أو بأرض كذا، فكذلك. لأن الأصل عدمه فى غير هذا البلد وقد نفيا العلم به فى هذا البلد فصار فى حكم المطلق.

إلى أن قال الموفق فى فتاويه: إنما احتاج إلى إثبات أن لا وارث له سواه لأنه يعلم ظاهرا ، فإنه بحكم العادة يعرفه جاره ومن يعرف باطن أمره بخلاف دينه علي الميت لا يحتاج إلى إثبات ألا دين له سواه لخفاء الدين ولا ترد الشهادة على النفى المحصور.

بدليل المسألة المذكورة ومسألة الإعسار، والبينة فيه تثبت ما يظهر ويشاهد، بخلاف شهادتهما:لا حق له عليه ويدخل فى كلامهم إن كان النفى محصورا قبلت كقول الصحابى ، دعى النبى – صلى الله عليه وسلم – إلى الصلاة ، وكان يأكل لحما مشويا من شاة يحتز منه بالسكين فطرح السكين وصلى ولم يتوضأ.

قال القاضى: لأن العلم بالترك والعلم بالفعل سواء فى هذا المعنى، ولهذا نقول إن من قال: صحبت فلانا فى يوم كذا فلم يقذف فلانا قبلت شهادته كما تقبل فى الإثبات.

مذهب الزيدية :

وفى مذهب الشيعة الزيدية: لا تقبل الشهادة على النفى إلا إذا كان النفى يقتضى الإثبات وكان متعلقا به.

جاء فى " شرح الأزهار" (٨٩): واعلم أن الشهادة لا تصح على نفى نحو أن يشهد الشهود أنه لا حق لفلان على فلان أو أن هذا الشيء ليس لفلان ، إلا أن يقتضى الإثبات ويتعلق به نحو أن يشهدوا أنه لا وارث لزيد سوى فلان ، فإن هذا نفى لكنه يقتضى أن فلانا هو الذى يستحق جميع الميراث ، فاقتضى النفى الإثبات مع كونه متعلقا به لأن كونه الوارث وحده يتعلق بأنه يستحق جميع الميراث ، فلو اقتضاه ولكن ليس بينهما تعلق لم تصح نحو أن يشهدوا أنه قتل أو باع فى يوم كذا فى موضع كذا، ثم شهد آخران أن الفاعل أو الشهود أو المشهود بقتله فى ذلك اليوم فى موضع آخر غير الذى شهدوا على وقوع الفعل فيه، فإنها شهادة على النفى أى أنه ما قتل وما باع فى ذلك الموضع فلا تصح لأنها وإن تضمنت العلم ببراءة المشهود عليه. لكن ليس بين كونه فى موضع كذا فى يوم كذا وبين القتل والبيع تعلق، فلم تصح لعدم التعلق.

وقال بعضهم: تصح، لأنها تضمنت العلم ببراءة الفاعل وهذا غاية التعلق فصحت.

وفى " البحر الزخار": ولا تصح على نفى كلاحق لفلان ونحوه ، إلا حيث يمكن اليقين كعلى إقرار بنفى ، أو أنه لم يكن بحضرتنا (٩٠).

وهذا يضيف جواز الشهادة على النفى الذى يتيقن به.

مذهب الإمامية :

تقبل شهادة فى دعوى الإعسار، فلو شهدت البينة بالإعسار مطلقا دون تعرض لتلف المال المعلوم أصله وغيره لم تقبل حتى تكن مطلعة على باطن أمره بالصحبة المؤكدة، وكذا تقبل فى دعوى المواريث فى دار فى يد إنسان ادعى آخر أنها له ولأخيه الغائب إرثا عن أبيهما وأقام بينة، فإن كانت كاملة وشهدت أنه لا وارث له سواهما سلم إليه النصف ونعنى بالكاملة ذات المعرفة المتقادمة والخبرة الباطنة (٩١).

مذهب الإباضية :

وفى مذهب الإباضية جاء فى " شرح النيل" (٩٢) : وإن شهد الشاهدان أنه قتله فى موضع كذا وقت كذا، وشهد آخران له أنه فى ذلك الوقت فى موضع كذا ، فإنه يقتل وبطلت بينته.

وقال وائل بن أيوب: " سقط القتل عنه ". فهو يذكر رأيين فى المسألة كما ذكر فى مذهب الزيدية.

الشهادة على الشهادة :

تقبل الشهادة على الشهادة فى المذاهب الثمانية (٩٣) بشروط وأوضاع مفصلة فى المذاهب ومجال بيانها فى مصطلح شهادة (انظر: شهادة)

علم القاضى

يقول الحنفية : إذا كان القاضى قد استفاد علمه بحقيقة الحادثة المعروضة عليه فى زمن قضائه وفى المكان الذى يتولى القضاء فيه ، فإن كانت الحادثة فى حد خالص لله تعالى كحد الزنا والشرب فلا يجوز له القضاء فيها بعلمه للشبهة الموجبة لدرء الحد ، وإن كانت فى حد فيه حق للعبد كحد القذف أو فى حقوق العباد الخالصة كالأموال والعقود المقصود منها المال من البيع والشراء والقرض أو غير الأموال كالنكاح والطلاق والقتل ، يجوز القضاء فيها بعلمه ، وهذا بالاتفاق بين الإمام وصاحبيه. أما إذا كان قد استفاد علمه بحقيقة الحادثة قبل توليه القضاء أو بعد توليه القضاء ولكن فى غير المكان الذى يتولى القضاء فيه ولو علم بها فى مصر آخر حال قضائه ثم عاد إلى مصره فرفعت إليه وعلم بها وهو قاض فى مكان قضائه ثم عزل ثم أعيد إلى القضاء فعرضت عليه الحادثة ، ففى هذه الحالات كلها ، لا يجوز له أن يقضى بعلمه عند الإمام أبى حنيفة، سواء كانت فى حدود الله الخالصة أو فى غيرها من الحدود الأخرى أو حقوق العباد المالية أو غير المالية.

وقال الصاحبان أبو يوسف ومحمد: يجوز له أن يقضى بعلمه فى تلك الحالات جميعها إلا فى حدود الله الخالصة، فإنه لا يجوز له أن يقضى فيها بعلمه كما قال الإمام غير أنه فى حد الشرب إذا أتى بشخص فى حالة سكر ينبغى له أن يعزره لأجل التهمة ولا يكون ذلك من باب القضاء ولا إقامة الحد إذ له تعزير المتهم فإن لم يثبت عليه، هذا هو رأى المتقدمين من فقهاء الحنفية، أما المتأخرون منهم فقد أفتوا بعدم جواز قضاء القاضى بعلمه فى زماننا فى شىء أصلا لغلبة الفساد فى القضاة.

وقد روى عن الإمام أبى حنيفة أن القاضى إذا علم بطلاق أو عتق أو غصب، أمر بأن يحال بين المطلق ومطلقته والمعتق وأمته والغاصب وما غصبه، بأن يجعل المطلقة أو ال أمة أو المغصوبة تحت يد أمين إلى أن يثبت ما علمه القاضى

بطريق شرعى ببينة أو إقرار أو نكول وذلك لكيلا يقربها المطلق أو السيد أو الغاصب، وهذا علي وجه الحسبة لا على وجه القضاء.

ومذهب المتأخرين هو المعتمد وعليه الفتوى وعليه العمل الآن، ومن ثم يمكن القول بأن علم القاضى ليس طريقا للقضاء على المعتمد فى مذهب الحنفية.

جاء فى" تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار": واعلم أن الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه فى الأصح، فمن جوزه جوزها ومن لا فلا، إلا أن المعتمد عدم حكمه بعلمه فى زماننا " أشباه " وفيها الإمام يقضى بعلمه فى حد قذف وقود و تعزير.

قلت: فهل الإمام قيد ؟ لم أره.

لكن فى شرح " الوهبانية للشرنبلالى" ، والمختار الآن عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضى بعلمه فى الحدود الخالصة لله تعالى كزنا وخمر مطلقا ،غير أنه يعزر من به أثر السكر للتهمة.

وعن الإمام أن علم القاضى فى طلاق وعتاق وغصب يثبت الحيلولة على وجه الحسبة لا القضاء. وعلق ابن عابدين فى الحاشية على ذلك بما يأتى ملخصا : وشرط جوازه عند الإمام أن يعلم فى حال قضائه فى المصر الذى هو قاضيه بحق غير حد خالص لله تعالى من قرض أو بيع أو غصب أو تطليق أو قتل عمد أو حد قذف ، فلو علم قبل القضاء فى حقوق العباد ثم ولى فرفعت إليه تلك الحادثة أو علمها فى حال قضائه فى غير مصره ، ثم دخله فرفعت إليه لا يقضى عنده ، وقالا يقضى. وكذا الخلاف لو علم بها وهو فاض فى مصره ثم عزل ثم أعيد.

وأما فى حد الشرب وحد الزنا فلا ينفذ قضاؤه بعلمه اتفاقا ،إلا أن المعتمد عند المتأخرين عدم جواز حكمه بعلمه لفساد قضاة الزمان.

وعبارة الأشباه: والفتوى اليوم على عدم العمل بعلم القاضى فى زماننا وهذا موافق لما مر من الفرق بين الحد الخالص لله تعالى وبين غيره ففى الأول :لا يقضى اتفاقا بخلا ف غيره فيجوز القضاء فيه بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف المفتى به، وإذا علم القاضى بالسكر يعزره للتهمة لأن القاضى له تعزير المتهم وان لم يثبت عليه، وإن علم بالطلاق أو العتق أو الغصب، يأمر بالحيلولة بين المطلق وزوجته والمعتق وأمته أو عبده، والغاصب وما غصبه، بأن يجعله تحت يد أمين إلى أن يثبت ما عمله القاضى بوجه شرعى على وجه الاحتساب وطلب الثواب لئلا يطأها الزوج أو السيد الغاصب لا على طريق الحكم بالطلاق أو العتاق أو الغصب(٩٤).

مذهب المالكية :

وفى مذهب المالكية : إن القاضى يقضى بعلمه ويعتمد عليه فى الجرح والتعديل فى الشهود اتفاقا، أما غير ذلك من الأشياء ففيه خلاف، والعمل علي أنه لا يعتمد على علمه.

جاء فى " تبصرة " (٩٥) وفى "مختصر الواضحة " إذا كان الحاكم عالما بعدالة الشاهد حتى أنه لو لم يكن حاكما لزمه تعديله إذا سئل عنه فذلك الذى يجيز شهادته على علمه ولا يعدله لا سرا ولا علانية ، وإن سأله ذلك المشهود عليه ، وكذلك إذا علم الحاكم من الشاهد جرحه حتى أنه لو لم يكن حاكما لزمه أن يجرحه إذا سئل عنه ، فلا يعدله لا سرا ولا علانية ولا يقبل شهادته ، وأن عدله المشهود له عنده بجميع أهل بلده. ثم قال: واختلف فى حكمه بما أقر

به الخصمان بين يديه ، فقال مالك وابن القاسم لا يحكم بعلمه فى ذلك.
وقال عبد الملك بن الماجشون: يحكم وعليه قضاة المدينة ، ولا أعلم أن مالكا قال غيره.
وبه قال مطرف وسحنون وأصبغ ، والأول هو المشهور.
وقال فى " المتيطية ": قال الشيخ عبد الرحمن فى مسائله: قول ابن القاسم أصح لفساد الزمان ولو أدرك عبد الملك وسحنون زماننا لرجعا عما قالاه ، ولو أخذ بقولهما لذهبت أموال الناس وحكم عليهم بما لم يقروا به ثم إذا حكم بعلمه فى ذلك فعلى قول مالك وأبن القاسم ينقضه هو كما ينقضه غيره وجاء فى كتاب "العقد المنظم " للحكام للقاضى الفقيه ابن سلمون الكنانى على "هامش التبصرة" (٩٦) يعتمد القاضى على علمه فى التجريح والتعديل اتفاقا، ولا يحكم بعلمه فى شيء من الأشياء كان مما أقر به أحد الخصمين عنده أم لا ، إلا أن يشهد عليه بذلك شاهد عدل، قاله ابن القاسم وبه العمل.
وقال ابن الماجشون : يحكم عليه بما أقر به عنده وإن لم يشهد عليه، وهو قول عيس وأصبغ وسحنون، وليس به عمل.
مذهب الشافعية :
وفى مذهب الشافعية: يجوز للقاضى أن يقضى بعلمه فى غير الحدود الخالصة لله تعالى، أما فيها فلا يقضى بعلمه لسقوطها بالشبهة ولأنه يندب فيا الستر.
جاء فى " حواشى التحفة " (٩٧) : والأظهر أن القاضى يقضى بعلمه، أى بظنه المؤكد الذى يجوز له الشهادة مستندا إليه ، وأن استناده قبل ولايته بأن يدعى عليه مالا وقد رآه القاضى أقرضه ذلك أو سمع المدعى عليه أقر بذلك.
ولابد أن يصرح بمستنده ليقول: علمت أن له عليك ما ادعاه وقضيت أو حكمت عليك بعلمى. فإن ترك أحد هذين اللفظين لم ينفذ حكمه ولابد أن يكون ظاهر التقوى والورع، إلا فى حدود وتعازير الله تعالى ، كحد زنا أو محاربة أو سرقة.
أو شرب لسقوطها بالشبهة مع ندب سترها فى الجملة ، أما حقوق الآدميين فيقضى فيها سواء المال والقود وحد القذف ،ويقضى بعلمه فى الجرح والتعديل والتقويم قطعا.
مذهب الحنابلة:
وفى مذهب الحنابلة: ليس للقاضى أن يقضى بعلمه مطلقا إلا فى الجرح والتعديل جاء فى "كشاف القناع " (٩٨) : ولا خلاف أنه يجوز له الحكم بالإقرار والبينة فى مجلسه وهو محل نفوذ حكمه إذا سمعه معه شاهدان ،لأن التهمة الموجودة فى الحكم بالعلم منفية هنا، فإن لم يسمعه أى الإقرار أو البينة معه أحد أو سمعه معه شاهد واحد فله الحكم أيضا فى رواية حرب ،لأنه ليس حكما بمحض العلم ولا يضر رجوع المقر.
وقال القاضى : ليس له الحكم لأنه حكم بعلمه.
والأولى أن يحكم إذا سمعه معه شاهدان خروجا من الخلاف ،فأما حكمه بعلمه فى غير ذلك مما رآه أو سمعه قبل الولاية أو بعدها فلا يجوز لقول النبى – صلى الله عليه وسلم – : (إنما أنا بشر مثلكم وأنتم تختصمون إلى ،ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع متفق عليه.

فدل على إنه يقضى بما سمع لا بما علم، إلا فى الجرح والتعديل فيعمل بعلمه فى ذلك لأن التهمة لا تلحقه فيه ،لأن صفات الشهود معنى ظاهر.

بل قال القاضى وجماعة: ليس هذا بحكم ،لأنه يعدل هو ومجرح غيره ، ويجرح هو ويعدل غيره ،ولو كان حكما لم يكن لغيره نقضه. وفى الطرق الحكمية : الحكم بالاستفاضة ليس من حكمه بعلمه فيحكم بما استفاض وإن لم يشهد به أحد عنده.

مذهب الظاهرية:

وفى مذهب الظاهرية يقول ابن حزم فى " المحلى" (٩٩): وفرض على الحاكم أن يحكم بعلمه فى الدماء والقصاص والأموال والفروج والحدود وسواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته، وأقوى ما حكم " أن يكون " بعلمه لأنه يقين الحق ثم بالإقرار ثم ب ا البينة.

مذهب الزيدية:

وفى مذهب الزيدية ،جاء فى " شرح الأزهار وهامشه " (١٠٠): وله القضاء بما علم إلا فى حد غير القذف فلا يجوز له أن يحكم فيه بعلمه لقوله تعالى: (لتحكم بين الناس بما أراك الله ((١٠١) ومن حكم بعلمه فقد حكم بما أراه الله وعلم القاضى أبلغ من الشهادة ،ولقول أبى بكر: لو رأيت رجلا على حد لم أحده حتى تقوم به البينة عندى.

فأما فى حد القذف والقصاص والأموال فيحكم فيها بعلمه سواء علم ذلك قبل قضائه أو بعده لتعلق حق الآدمى بحد القذف، وفى السرقة يقضى بعلمه لأجل المال لا لأجل الحد.

وفى " البحر الزخار" (١٠٢): وله القضاء بما علم فى حق الآدمى وإن لم تقم بينة لعموم قوله تعالى: (فاحكم بينهم بالقسط (ولإذنه- صلى الله عليه وسلم – لهند أن تأخذ الكفاية من مال زوجها وإن كره ،وذلك قضاء بالعلم ،ولأن الشهادة إنما تثمر الظن فالعمل بالعلم أولى ، ولا يقضى بعلمه فى حد غير الـقذف لخبر أبى بكر ولندب ستره ، وجاز فى حد القذف لتعلق حق الآدمى به.

مذهب الإمامية:

وفى مذهب الإمامية : أجازو للإمام أن يحكم بعلمه مطلقا ، واختلفوا فى غيره من الحكام ، فقيل: يجوز له أن يحكم بعلمه مطلقا وهو الأشهر، وقيل يجوز ذلك فى حقوق العباد دون حقوق الله ، وقيل :بالعكس.

وفى كفاية الأحكام من باب القضاء: الإمام يحكم بعلمه مطلقا ، والأشهر فى غيره جواز الحكم بالعلم مطلقا، وقال ابن إدريس: يجوز حكمه فى حقوق الناس دون حقوق الله. ونقل فى " المسالك " عن ابن الجنيد عكس ذلك.

وفى "المختصر النافع" (١٠٣): للإمام أن يقضى بعلمه مطلقا فى الحقوق، ولغيره فى حقوق الناس، وفى حقوق الله قولان.

مذهب الإباضية :

وفى مذهب الإباضية يقول صاحب " شرح النيل" (١٠٤) : ولا يحكم الحاكم بعلمه فى شىء علمه قبل أن يكون قاضيا أو بعد أن كان قاضيا إلا ما علمه فى مجلس قضائه أو التزكية.

وقيل : يحكم بما علم فى منزله الذى يقضى فيه، وقيل فى البلد الذى هو قاض عليه، ومعنى مجلس القضاء المكان الذى يجلس للقضاء فيه. وقيل : ما علمه من لسان الخصمين حال محاكمتهما عنده ، والقولان فى المذهب.

إلى أن قال: والمذهب أنه يقضى بما علم فى مجلس قضائه، والصحيح أن مجلس القضاء مجلسه حين تداعى الخصمين.

القرينة القاطعة :

وهى التى توجد عند الإنسان علما بموضوع النزاع والاستدلال يكاد يكون مماثلا للعلم الحاصل من المشاهدة والعيان.

مذهب الحنفية:

قد ذكر ابن الغرس من فقهاء الحنفية فى كتابه " الفواكه البدرية ": أن طريق القاضى إلى الحكم يختلف باختلاف المحكوم به والطريق فيما يرجع إلى حقوق العباد المحضة عبارة عن الدعوى والحجة. وهى إما البينة أو الإقرار أو اليمين أو النكول عنه أو القسامة أو علم القاضى بما يريد أن يحكم به أو القرائن الواضحة. التى تصير الأمر فى حيز المقطوع به ، فقد قالوا: لو ظهر إنسان من دار بيده سكين وهو متلوث بالدماء سريع الحركة عليه أثر الخوف فدخلوا الدار على الفور فوجدوا فيها إنسانا مذبوحا بذلك الوقت ولم يوجد أحد غير ذلك الخارج ، فإنه يؤخذ به ، وهو ظاهر إذ لا يمترى أحد فى أنه قاتله. والقول بأنه ذبحه آخر ثم تسور الحائط أو أنه ذبح نفسه ، احتمال بعيد. إذ لم ينشأ عن دليل ، وبذلك كانت القرينة القاطعة طريقا للقضاء مثل البينة والإقرار.

هذا ما ذكره ابن الغرس ، وقد تعقبه الخير الرملى فى " حاشية المنح " بأن هذا غريب خارج عن الجادة فلا ينبغى التعويل عليه ما لم يعضده نقل من كتاب معتمد ونقل فى تكملة رد المحتار عن صاحب البحر ، أنه قال: إن مدار القرينة القاطعة على ابن الغرس وأنه لم يرما قاله لغيره.

وقال صاحب " التكملة " : والحق أن هذا محل تأمل ، ولا يظن أن فى مثل ذلك يجب القصاص مع أن الإنسان قد يقتل نفسه ، وقد يقتله آخر ويفر، وقد يكون أراد قتل الخارج فأخذ السكين وأصاب نفسه فأخذها الخارج وفر منه وخرج مذعورا، وقد يكون اتفق دخوله فوجده مقتولا فخاف من ذلك وفر وقد تكون السكين بيد الداخل فأراد قتل الخارج ولم تخلص منه إلا بالقتل، فصار من باب دفع الصائل ، الدفاع عن النفس فلينظر التحقيق فى هذه المسألة (١٠٥).

وفى رسالة نشر العرف فى بناء بعض الأحكام على العرف من مجموعة رسائل ابن عابدين قال، بعد أن ذكر طائفة من المسائل والفروع التى بنى فيها المتأخرون الأحكام والفتاوى على العرف المتغير، ويقرب من ذلك مسائل كثيرة أيضا حكموا فيها قرائن الأحوال العرفية كالحكم بالحائط بمن له اتصال أثر بيع ثم لمن له عليه أخشاب لأنه قرينة على سيق اليد ، وجواز الدخول بعن زفت إليه ليلة العرس وإن لم يشهد عدلان بأنها زوجته. وساق مسائل كثيرة منها ما ذكره ابن الغرس سالف الذكر.

ثم قال : ولكن لابد لكل من المفتى والحاكم من نظر سديد واشتغال مديد ومعرفة بالأحكام الشرعية والشروط المرعية فإن تحكيم القرائن غير مطرد ألا ترى لو ولدت الزوجة ولدا أسود وادعاه رجل أسود يشبه الولد من كل وجه فهو لزوجها الأبيض ما لم يلاعن.

وحديث ابن زمعة فى ذلك مشهور، عن عائشة – رضى الله عنها– قالت: اختصم سعد ابن أبى وقاص وعبد بن زمعة

إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فى ابن وليدة بن زمعة فقال سعد: يا رسول الله ، ابن أخى عتبة بن أبى وقاص، عهد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه.

وقال عبد بن زمعة : هذا آخى يا رسول الله ولد على فراش أبى فنظر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى شبهه فرأى شبها بينا بعتبة، فقال: (هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر، احتجبى منه يا سودة بنت زمعة). قال فلم ير سودة قط (١٠٦) : والقرائن مع النص لا تعتبر، وكذا لو شهد الشاهدان بخلاف ما قامت عليه القرينة فالمعتبر هو الشهادة إلى أن قال : فلذا كان الحكم بالقرائن محتاجا إلى نظر سديد وتوفيق و تأييد (١٠٧).

فإذا كان مدار اعتبار القرينة القاطعة من طرق القضاء فى مذهب الحنفية على ابن الغرس ولم ينسب القول به إلى أمام من أئمة المذهب ولم ينقل عن كتاب معتمد فى المذهب حتى قال فيه الخير الرملى وصاحب " البحر" ما سلفت الإشارة إليه.

وقال ابن عابدين إن تحكيم القرائن غير مطرد وبين عدم اعتبارها فى كثير من المسائل . إذا كان الأمر كذلك – فإنه يمكن القول بأن القرينة القاطعة ليست من طرق القضاء عند الحنفية.

مذهب المالكية :

وفى مذهب المالكية: أن القرينة طريق للقضاء ، فقد عقد "التبصرة" .. بابا للقضاء بما يظهر من قرائن الأحوال والأمارات ذكر فيه طرفا من أحكام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه بالأمارات فقال : ومنها ما ورد فى الحديث فى قضية الأسرى من قريظة كما حكم فيهم سعد،أن تقتل المقاتلة وتسبى الذرية ، فكان بعضهم يدعى عدم البلوغ.

فكان الصحابة يكشفون عن مؤتزريهم فيعلمون بذلك البالغ من غيره ، هذا من الحكم بالإمارات ، ومنها حكم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وخلفائه من بعده بالقافة وجعلها دليلا على ثبوت النسب ، وليس فيها إلا مجرد الإمارات والعلامات ، ومنها حكم عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – والصحابة معه متوافرون برجم المرأة إذا ظهر بها حمل ولا زوج لها.

وقال بذلك مالك وأحمد بن حنبل اعتمادا على القرينة الظاهرة ومنها حكم عمر بن الخطاب وابن مسعود وعثمان – رضى الله عنهم– ، ولا يعلم لهم مخالف بوجوب الحد على من وجد من فيه رائحة الخمر أو قاءها اعتمادا على القرينة الظاهرة.

ثم قال: قال ابن العربى : على الناظر أن يلحظ العلامات إذا تعارضت فما ترجح منها قضى بجانب الترجيح وخلاف فى الحكم بها.

وقد جاء العمل بها فى مسائل اتفقت عليها الطوائف الأربعة. وبعضها قال به المالكية خاصة :

الأولى : أن الفقهاء كلهم يقولون بجواز وطء الرجل المرأة إذا زفت إليه ليلة الزفاف وإن لم يشهد عنده عدلان من الرجال بأنها زوجته اعتمادا على القرينة الظاهرة وعد نحو خمسين مسألة: اعتمد فى الحكم فيها على القرائن والأمارات (١٠٨).

مذهب الحنابلة :

وفى مذهب الحنابلة: يقول صاحب "كشاف القناع " (١٠٩) : ولو وجد على دابة مكتوب: حبيس فى سبيل الله ، أو وجد على باب دار أو على حائطها ، وقف أو مسجد أو مدرسة حكم بما هو مكتوب على هذه الأشياء المذكورة، لأن الكتابة عليها أمارة قوية فعمل بها ، لا سيما عند عدم المعارضة ، وأما إذا عارض ذلك بينة لا تتهم ولا تستند إلى مجرد اليد، بل نذكر سبب الملك واستمراره، فإنها تقدم على هذه الأمارات.

وأما إن عارضها مجرد اليد لم يلتفت إليها، فأن هذه الأمارات بمنزلة البينة والشهادة واليد ترفع لذلك.

قال ابن القيم فى الطرق الحكمية فى آخر الطريق الثالث والعشرين: ولو وجد على كتب علم فى خزانة مدة طويلة " وقف " فكذلك يحكم بوقفها عملا بتلك القرينة. وأما إن لم يعلم مقر الكتب ولا من كتب عليها الوقفية توقف فيها وعمل بالقرائن، فإن قويت حكم بموجبها، وإن ضعفت لم يلتفت إليها، وإن توسطت طلب الاستظهار وسلك طريق الاحتياط.

مذهب الزيدية (١١٠)

ذكروا أنه عند التداعى فى بيت الخص يحكم لمن تليه معاقد القمط إذ هى أمارة الملك فى العرف ولإجازته – صلى الله عليه وسلم – قضاء حذيفة لمن إليه عقود القمط.

مذهب الإمامية

وفى مذهب الإمامية: جاء فى " المختصر النافع" الطبعة الثانية (١١١): إذا تداعيا خصا قضى لمن إليه القمط (الحبل الذى يشد به الخص)، وهى رواية عمرو بن شمر عن جابر. وفى عمرو ضعف.

وعن منصور بن حازم عن أبى عبد الله أن عليا عليه السلام قضى بذلك، وهى قضية فى واقعة، وهذا قضاء بالأمارة، فقد عد صاحب التبصرة المالكى من باب القضاء بالأمارات فقال: إذا تنازعا جدارا حكم به لصاحب الوجه ومعاقد القمط والطاقات والجذوع، وذلك حكم بالأمارات(١١٢).

الخط

مذهب الحنفية :

اختلف فقهاء الحنفية فى اعتبار الكتابة حجة يؤخذ بها "فى إثبات الحق ويعتمد عليها فى القضاء وعدم اعتبارها كذلك، وبالرغم من اقتناع الكثيرين من عدم جواز العمل بالخط معللين ذلك بأحد أمرين:

الأول: احتمال أن الكاتب لم يقصد بما كتبه إفادة المعانى الحقيقية للكلمات والألفاظ التى كتبها وإنما قصد تجربة خطه أو مجرد اللهو والتسلية.

والثانى: احتمال التزوير فى الخط إذ الخطوط تتشابه كثيرا إلى درجة كبيرة.. وقد قسموا الكتابة إلى ثلاثة أقسام :

أولا: كتابة مرسومة، أى معنونة، ومصدرة بعنوان على ما جرى به العرف المتبع، كأن يكتب من فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان، أو وصلنى فلان ابن فلان، من فلان ابن فلان مبلغ كذا، أو بذمتى لفلان ابن فلان كذا، وهكذا، ومستبينة ، أى ظاهرة ومقروءة.

ثانيا: كتابة مستبينة، غير مرسومة كالكتابة على غير الوجه المعتاد عرفا أو الكتابة على الحائط وأوراق الشجر.

ثالثا: كتابة غير مستبينة، كالكتابة على الماء أو فى الهواء.

وقالوا:إن ما ينبغى فيه الاحتمال الأول، وهو قصد التجربة أو اللهو مع استثناء الاحتمال الثانى، يكون حجة ويعمل به دفعا للضرر عن الناس، ولا سيما التجار، وأخذا بالعرف، وذلك كالكتابة المستبينة المرسومة مطلقا وهى التى عناها الفقهاء حين قالوا إن الإقرار بالكتابة كالإقرار باللسان، وألحقوها بالصريح من القول فى عدم توقف دلالتها على شبه أو إشهاد أو إملاء. وكالكتابة المستبينة غير المرسومة إذا وجدت نية أو كان معها إشهاد عليها أو إملاء على الغير ليكتبها مما ينفى احتمال التجربة أو اللهو. أما إذا لم يوجد معها شيء من ذلك فلا يعمل بها لقيام الاحتمال وكذلك إذا قضت العادة بأنه لا يكتب إلا على سبيل الجدية وجرى العرف باعتباره حجة كما فى دفاتر السمسار والتاجر والصرافة، وما يكتبه الأمراء والكبراء ممن يتعذر الإشهاد عليهم من سندات وصكوك، ويعترفون بها أو يعدهم الناس مكابرين حين ينكرونها أو توجد بعد موتهم فإنها تكون حجة عليهم ويعمل بها.

وكذلك من توجد فى صندوقه صرة مكتوب عليها هذه أمانة فلان الفلانى يؤخذ بها لأن العادة تفضى بأن الشخص لا يكتب ذلك علي ملكه.

وقالوا: إن ما ينبغى فيه الاحتمالان معا يكون حجة ويعمل به كما فى سجلات القضاة المحفوظة عند الأمناء ولو كانت حديثة العهد، فإنه يؤخذ بما فيها من أقوال الخصوم وشهادة الشهود ويحكم بها ويعتمد عليها فى ثبوت وشروط ومصارف الأوقاف المنقطعة الثبوت المجهولة الشرائط والمصارف وكما فى البراءات، والقرارات السلطانية المتعلقة بالوظائف فإنها تعتبر حجة فيما تضمنته واشتملت عليه، إذ العرف جرى باعتبارها من أقوى الحجج والأدلة لبعدها عن احتمال التزوير و الـتجربة واللهو. أما الكتابة غير المستبينة أصلا فهى لغو ولا أثر لها (١١٣).

مذهب المالكية:

قال فى الجواهر: لا يعتمد على الخط لإمكان التزوير فيه، وإذا وجد فى ديوانه حكما بخطه ولم يتذكره لا يعتمد عليه لإمكان التزوير، ولو شهد به عنده شاهدان فلم يذكر.

قال القاضى أبو محمد: ينفذ الحكم بشهادتهما، أى لا يعتمد على المدون، وما وجد فى ديوان القاضى من شهادات الناس لا يعتمد القاضى منه إلا ما دونه بخطه أو بخط كاتبه العدل المأمون إذا لم يستنكر فيه شيئا (١١٤).

ونقل ابن القيم فى " الطرق الحكمية " أن ابن وهب روى عن مالك فى الرجل يقوم فيذكر حقا قد مات شهوده ويأتى بشاهدين عدلين على خط كاتب الخط، قال: تجوز شهادتهما على كاتب الكتاب إذا كان عدلا مع يمين الطالب، وهو قول ابن القاسم، وأنه يجوز عند مالك الشهادة على الوصية المختومة (١١٥).

مذهب الشافعية :

المشهور من مذهب الشافعى أنه لا يعتـمد على الخط لا فى القضاء ولا فى الشهادة، لاحتمال التزوير فيها، فإن كانت محفوظة وبعد التزوير فيها وتذكرها القاضى أو الشاهد يجوز الاعتماد عليها، وإن لم يتذكرها ما فالصحيح عدم جواز الاعتماد (١١٦)

مذهب الحنابلة :

إذا رأى القاضى حجة فيها حكمه لإنسان وطلب منه إمضاؤه، فعن أحمد ثلاث روايات:

إحداها: أنه إذا تيقن أنه خطه نفذه، وإن لم يذكره، وأختاره فى الترغيب، وقدمه الشيخ مجد الدين فى التحرير ومثله الشاهد إذا وجد شهادة بخطه.

الثانية: أنه لا ينفذه إلا إذا تذكره فان لم يتذكره لم ينفذه.

الثالثة: إذا كان فى حرزه وحفظه كقمطره نفذه ، وإلا فلا.

وقال إسحاق بن إبراهيم: قلت لأحمد – رضى الله عنه – : الرجل يموت وتوجد له وصية تحت رأسه من غير أن يكون قد أشهد عليها أحدا، فهل يجوز إنفاذ ما فيها؟ قال: إن كان قد عرف خطه وهو مشهور الخط، فإنه ينفذ ما فيها.

قال الزركشى:. نص عليه الإمام أحمد – رضى الله عنه– واعتمده الأصحاب.

وقد نص فى الشهادة على أنه إذا لم يذكرها ورأى خطه لا يشهد حتى يذكرها. وقال الإمام فيمن كتب وصيته وقال لم اشهدوا على بما فيها: أنهم لا يشهدون إلا أن يسمعوها منه أو تقرأ عليه فيقر بها.

فنص الإمام – رضى الله عنه– على الصحة وجواز التنفيذ بعد معرفة الخط فى الصورة الأولى.

ونص على عدم الصحة وعدم جواز الشهادة إلا **بعد السماع أو** الإقرار بعد القراءة فى الصورة الثانية.

وقد أختلف أصحاب أحمد فى ذلك ، فمنهم من خرج فى كل مسألة حكم الأخرى وجعل فيها وجهين بالنقل والتخريج، فجوز عدم الصحة فى الأولى أخذا من الثانية، وجعل فى الثانية وجها بالصحة أخذا من الأولى، ومنهم من منع التخريج وأقر النصين، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وفرق بين الحالتين بأنه فى الحالة الأولى أتنفى احتمال التغيير فى الوصية بالزيادة والنقص بعد موت الموصى، فلم تمنع الشهادة عليها.

وفى الثانية هذا الاحتمال قائم لوجود الموصى فمنعت الشهادة عليها ما لم يتحد بالسماع أو الإقرار.. فالروايات عن الإمام مختلفة فى الأخذ بالخط واعتباره حجة (١١٧).

مذهب الزيدية :

وفى مذهب الشيعة الزيدية لا يحكم القاضى بما وجده فى ديوانه من خطه ولو عرفه لأن الخطوط تشتبه.

جاء فى " البحر الزخار" (١١٨) : ولا يحكم بما وجد فى ديوانه ولو عرف خطه لقوله تعالى:

(ولا تقف ما ليس لك به علم ((١١٩). وقال ابن أبى ليلى وأبو يوسف : يصح بمعرفة الخط، قلنا: تشتبه الخطوط.

وفى باب الشهادة منه أنه لا تجوز الشهادة ولو عرف خطه أو خط غيره بإقرار بحق لاحتمال التزوير (١٢٠) وجاء فى " شرح الأزهار" (١٢١): ولا يجوز للحاكم أن يحكم بما وجد فى ديوانه مكتوبا بخطه وختمه سجلا أو محضرا إن لم يذكر، هذا مذهبنا، فقيده بما إذا لم يذكر.

مذهب الإمامية:

وفى مذهب الشيعة الإمامية جاء فى "كشف اللثام" من باب القضاء: لا يجوز للحاكم أن يعتمد على خطه إذا لم يتذكره وكذا الشاهد وإن شهد معه آخر ثقة لإمكان التزوير عليه.

واكتفى الحفيد والقاضى وأبو على بخطه مع شهادة ثقة والصدوقان كذلك مع ثقة المدعى، وجاء فيه: أنه لا يكتفى بما يجده مكتوبا بخطه وإن كان محفوظا عنده. وعلم عدم التزوير، وكذا ما يجده بخط مورثه كما هو الشأن فى الشهادة، لاحتمال اللعب أو السهو أو الكذب فى الكتابة. واعتمد الشيخ جعفر الكبير على الكتابة فى إثبات الوقف إذا كان مضبوطة مرسومة تظهر منها الصحة وإن لم تبلغ حد العلم وإلا ضاعت الأوقاف، لأن طريقها الكتابة وفى "الجواهر" من باب القضاء: التحقيق أن الكتابة من حيث هى كتابة لا دليل على حجيتها من إقرار أو غيره.

نعم، إذا قام القرينة على إرادة الكاتب بكتابته مدلول اللفظ المستفاد من رسمها فالظاهر جواز العمل بها. للسيرة المستمرة فى الأعصار والأمصار علي ذلك بل يمكن دعوى الضرورة على ذلك.

كتاب القاضى إلى القاضى

ويتصل بما نحن فيه كتاب القاضى إلى القاضى، وهو عند الحنفية إما بنقل الحكم إلى المكتوب إليه للتنفيذ أو بنقل الشهادة اليه للحكم بها ويقبل عندهم فيما عدا الحدود والقصاص، ويعنونه القاضى الكاتب من فلان إلى فلان بما يميزه ويدون فيه ما قام لديه، ويقرؤه على الشهود ويختمه أمامهم، ولا يقبله المكتوب إليه إلا بحضور الشهود والخصم ولابد من تعديلهم (١٢٢).

مذهب المالكية:

وعند المالكية، كذلك يكون كتاب القاضى تارة بنقل الحكم للتنفيذ والتسليم واختلفوا فيما إذا كان الحكم على غير رأى المكتوب إليه، كما إذا كتب قاض حنفى لقاض مالكى بأن يمكن رجلا من امرأة زوجت نفسها منه بغير ولى، هل يجب عليه التنفيذ أو لا؟.

فعن سحنون لا ينبغى له تنفيذه لأنه خطأ عنده، وعن أشهب يجب التنفيذ لأنه صدر من صاحب سلطة وتعلق به حق المحكوم له فلا يجوز له أن يبطله، وتارة يكون بما ثبت عند القاضى الكاتب من حق لرجل على غريم غائب ويطلب إليه الحكم بما ثبت، وهذا لا خلاف فى وجوب قبوله والعمل به وهل يلزم أن يشهد عليه شاهدان يشهدان عند المكتوب إليه أو يكفى أن يختمه ويقبله المكتوب إليه بعد معرفة الخط أو الختم؟ خلاف.

ويقبل كتاب القاضى عندهم فى جميع الحقوق والأحكام (١٢٣).

مذهب الشافعية:

وعند الشافعية، تارة يكون كتاب القاضى إلى القاضى وجوبا بناء على طلب المدعى بما قام لديه من دعوى وإثبات على غائب بشروطها ليحكم له بها أو ينهى إليه بحكم أصدره على غائب بشروطه لينفذه عليه فى ماله.

وفى صورة أخرى يكون المدعى به عينا فى بلد تحت ولاية المكتوب إليه فيكتب إليه يطلب إرسال العين بكفالة ليشهد عليها البينة بالمعاينة. أو يتداعى الخصمان هناك لدى المكتوب إليه إذا لم يمكنه أو تعذر إرسال العين (١٢٤)

مذهب الحنابلة:

وعند الحنابلة يكون الكتاب بنقل الحكم لتسليم المحكوم به أو تنفيذه فى مال الغائب أو الهارب، وتارة بنقل الشهادة المعدلة عند الكاتب أو عند المكتوب إليه ليحكم بها، وكتاب القاضى إلى القاضى عندهم بمثابة الشهادة علي الشهادة،

ويشترط أن يقرأ الكاتب الكتاب على عدلين ويشهدهما عليه للتحمل. ثم يقرؤه المكتوب إليه ويشهدان بما فيه عنده. ولا يكفى معرفة الخط والختم للاشتباه وإمكان التزوير.

ويقبل فى دعوى العين لإرسالها بكفالة أو مع أمين للشهادة عليها بالمعاينة كما عند الشافعية.

مذهب الزيدية:

وفى مذهب الشيعة الزيدية: للقاضى أن يكتب إلى حاكم آخر بحكمه إن كان قد حكم وينفذه المكتوب إليه ولو خالفه مذهبه. وقيل ينفذه إن وافق مذهبه.

ورد ببطلان فائدة الحكم ونصب الحكام وإن كان لم يحكم وكتب إليه يعرفه أن فلانا وفلانا شهدا عندى بكذا لم ينفذه المكتوب إليه ما لم يحكم الكاتب.

وللمكتوب إليه أن يحكم بشهادتهما إن وافق مذهبه واجتهاده لكن بشروط تضمنها الفروع، وهى أن يشهد القاضى الكاتب شاهدين على الكتاب وأن يقرأه عليهما أو يقرأ بحضرته عليهما، ويقول أشهدكما أنى كتبت إلى فلان أبن فلان، فإن ختمه " ولم يقرأه عليهما لم يعمل به.

وقال الإمام يحيى: إذا ختمه وأشهدهما أنه كتابه فقد حصل أمان التحريف. وكذا يشترط أن يكتب اسم المكتوب إليه فى باطنه ولا يعمل به إذا مات الكاتب قبل بلوغ الكتاب إلى المكتوب إليه، وكذا إذا فسق أو عزل، ولو مات المكتوب إليه أو فسق أو عزل قبل بلوغه الكتاب لم يعمل به من ولى مكانه لأنه موجه إلى غيره، ولا يعمل بالكتاب إلا ببينة كاملة أنه كتابه وقيل : يعمل به من غير شهادة لعملهم بكتب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من غير شهادة وقيل : إن عرف الخط والختم عمل به وإلا فلا ورد بأن الخطوط والختوم تشتبه وعلى الرأى الأول لابد أن يقرأ الكاتب الكتاب على الشاهدين أو يقرأ الكتاب عليهما بحضرته ويقول أشهدكما أنى كتبت إلى فلان بن فلان (١٢٥).

مذهب الإمامية:

وعند الشيعة الإمامية: المشهور عند علمائهم عدم جواز العمل بكتاب القاضى إلى القاضى وقال ابن الجنيد :لا يجوز ذلك فى حقوق الله تعالى، أما فى حقوق العباد وفى الأموال وما يجرى مجراها فيجوز العمل بكتاب القاضى إلى القاضى إذا كان القاضى من قبل الإمام.

وقال ابن حمزة: لا يجوز للحاكم أن يقبل كتاب حاكم آخر- إلا بالبينة فإن شهدت البينة على التفصيل حكم به (١٢٦).

وفى " المختصر النافع" (١٢٧): لا يحكم الحاكم بأخبار حاكم آخر ولا بقيام البينة لثبوت الحكم عند غيره، نعم لو حكم بين الخصوم واثبت الحكم وأشهد على نفسه فشهد شاهدان بحكمه عند آخر وجب على المشهود عنده إنفاذ ذلك الحكم.

مذهب الإباضية:

جاء فى " شرح النيل" (١٢٨): الخطاب فى عرفهم فى الأحكام أن يكتب قاضى بلد إلى قاضى بلد آخر بما يثبت عنده من حق لشخص فى بلد الكاتب على آخر فى بلد المكتوب إليه لينفذه فى بلده وذلك واجب إن طلبه ذو الحق

ويقبل كتاب القاضى فى الأحكام والحقوق بمجرد معرفة خطه بلا شهادة ولا خاتم وليس ذلك قضاء بعلمه بل لقبول بينة وقال بعض أصحابنا: لا يحكم القاضى بكتاب القاضى إليه، وقال بعضهم اختصم عليه الخصمان وليس حاضرا فى بلده فيكتب الدعوى والجواب والشهادة إلى حاكم البلد الذى فيه الشئ بكتابه وكذا يكتب الدعوى والشهادة إن لم يحضر المدعى عليه إلى قاضى بلد هو فيه.

القسامة

مذهب الحنفية :

القسامة عند الحنفية أيمان يحلفها أهل محلة أو قرية أو موضع قريب منهما أو دار إذا وجد فى شىء منها قتيل به أثر يدل على القتل من جراحة أو ضرب أو خنق ولا يعرف قاتله، يحلف هذه الأيمان خمسون رجلا منهم يتخيرهم ولى القتيل يقول كل منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا، وإن نقص الموجودون منهم عن الخمسين كررت الأيمان على الموجودين ولو واحدا حتى تبلغ الخمسين.

وشروطها: الدعوى بشروطها من أولياء القتيل على من وجد بينهم أو على بعض منهم ولو واحدا أنهم قتلوه عمدا أو خطأ إذ اليمين لا تجب إلا فى دعوى وإنكار المدعى عليهم دعوى القتل، إذ اليمين بنص الحديث على من أنكر، والمطالبة من أولياء القتيل بالقسامة لأن اليمين حق المدعى تستوفى بطلبه، وألا يعلم القاتل وإلا وجب عليه القصاص فى العمد والدية فى الخطأ بعد الثبوت ولا قسامة.

وأن يكون المقسم بالغا عاقلا حرا فلا قسامة على صبى ومجنون وعبد، وأن تكمل الأيمان خمسين، وأن يكون الموضع، الذى وجه فيه القتيل ملكا لأحد أو تحت يد أحد وأن يوجد فى القتيل أثر يدل على القتل، وحكمها القضاء بوجوب الدية إن حلفوا والحبس حتى يحلفوا إن نكلوا، وهذا فى دعوى القتل العمد، أما فى دعوى الخطأ فحكمها القضاء بالدية عند النكول والبراءة ضد الحلف وحين يقضى بالدية تكون على العاقلة فى ثلاث سنين، ويجمع بينه ا وبين حلف اليمين على خلاف المقر فى الدعاوى.

ولا يحلف أولياء القتيل عند الحنفية لا ابتداء ولا برد اليمين عليهم، جريا علي قاعدتهم فى الدعاوى: البينة على المدعى واليمين على من أنكر، وعلى رأيهم فى عدم رد اليمين على المدعى.. ولا قسامة عند الحنفية فيما دون النفس ولا فى سقط لم يتم خلقه.

ودليل مشروعية القسامة السنة النبوية فى الصحيحين أن عبد الله بن سهل وعبد الرحمن بن سهل وعماهما حويصة ومحيصة خرجوا فى التجارة إلى خيبر، وتفرقوا لحوائجهم، فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا فى قليب من خيبر يتشحط فى دمه، فجاءوا إلى رسوله الله – صلى الله عليه وسلم – ليخبروه فأراد عبد الرحمن أن يتكلم، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (الكبر، الكبر). فتكلم أحد عميه حويصة أو محيصة الأكبر منهما وأخبره بذلك.قال : ومن قتله؟. قالوا: ومن يقتله سوى اليهود. قال – عليه الصلاة والسلام – : (تبرئكم الـيهود بأيمانها). فقالوا: لا نرضى بأيمان قوم كفار لا يبالون ما حلفوا عليه. فقال – عليه الصلاة والسلام – : (أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟). فقالوا: كيف نحلف على أمر لم نعاين ولم نشاهد.

فكره رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن يبطل دمه، فوداه بمائة من إبل الصدقة.
وفى رواية من عنده.
فقد أشار رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى وجوب القسامة، بقوله تبرئكم اليهود بأيمانها، وإنما لم يجر القسامة بينهم لعدم طلب أولياء القتيل القسامة وهو شرط لإجرائها، حيث قالوا: لا نرضى بأيمان قوم كفار لا يبالون ما حلفوا عليه. ودفع الرسول الدية من عنده أو من مال الصدقة كان على سبيل الجعالة عن اليهود لأنهم من أهل الذمة وهم موضع للبر (١٢٩).
واحتج من قال بتحليف أولياء القتيل ووجوب القصاص فى العمد بقول الرسول: أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم. ورد القائلون بوجوب الدية بأن التقدير: وتستحقون بدل دم صاحبكم.
مذهب المالكية
وعند المالكية : إذا وجد قتيل وكان هناك لوث تثبت القسامة، واللوث أن توجد قرينة أو ظاهر حال على القتل يوحى بصدق أولياء القتيل فى ادعائهم القتل. كشهادة واحد عدل أو امرأتين بالقتل أو وجود شخص بالقرب من القتيل معه آلة قتل أو أثر جراح بالقتيل، أو قول القتيل قتلنى فلان أو نحو ذلك على اختلاف فى التقدير.
والحلف عندهم على أولياء القتيل لا على المدعى عليهم بعد الدعوى بالقتل على معين، ويحلف فى دعوى القتل العمد القصاص من الرجال المكلفين اثنان أو أكثر وتوزع عليهم الأيمان على عدد الرءوس ويستحقون الدم فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا عفوا.
ويبدأ بأولياء الدم ، ولهم أن يستعينوا بالعصبة ولا يحلف الواحد وحده ولكن يتعين من عصبة الميت بمر يحلف معه.
وفى دعوى الخطأ: المكلفون من الورثة رجالا ونساء على قدر ميراثهم، وإن كان الوارث واحدا حلف خمسين يمينا متوالية.
وإستحق الدية إن كان ذكرا ونصفها إن كان أنثى، وإن تعددوا وزعت عليهم على قدر الميراث كما توزع عليهم الأيمان كذلك، ولا قسامة فيمن لا وارث له ولا يحلف بيت المال.
والحلف يكون بالله تعالى إن فلانا قتل ولينا أو مورثنا فلانا، أو أنه ضربه ومن ضربه مات. وبعد الحلف على النحو المذكور، يجب القود فى العمد والدية فى الخطأ.
وترد الأيمان على المدعى عليهم فى دعوى القتل العمد، واختلفوا فى ردها فى دعوى القتل الخطأ، ولا قسامة عندهم فى الجراح والأطراف ولا فى العبيد والكفار ولا فى أهل الذمة وأن تحاكموا إلينا (١٣٠)
مذهب الشافعية:
وعند الشافعية: تثبت القسامة إذا وجد القتيل ولو عبدا فى المحلة أو القرية مع اللوث وقيام دعوى القتل عمدا أو خطا أو شبه عمد بشروطها.
وليس من اللوث أن يقول القتيل: قتلنى فلان، والحلف عندهم على أولياء القتيل ومن يستحقون بدل دمه يحلفون خمسين يمينا بالله أن هذا يشير إلى المدعى عليه أو يعرفه: قتل ابنى أو أخى عمدا أو شبه عمد أو خطأ منفردا أو مع

فلان، وإن مات الولى قبل تمام الأيمان انتقل الأمر إلى ورثة القتيل وحلفوا من جديد، وتوزع عليهم- الأيمان على حسب الميراث، فإن حلف الأولياء أو الورثة، وجبت الدية علي المدعى عليه فى العمد وعلى عاقلته فى الخطأ وشبه العمد، ولا يجب القود فى العمد لأن القسامة حجة ضعيفة، ولم يتعرض حديث البخارى فى القسامة للقود وما فى حديث عبد الله بن سهل: (أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم) فتقديره: بدل دم صاحبكم.

وإن لم يكن هناك لوث، أو أنكره المدعى عليه فى نفسه، وقال: لست أنا من رأيت السكين معه، ولا بينة، حلف وبرئت ذمته.

وهل يحلف يمينا واحدة أو يحلف خمسين يمينا أو يجمع فيحلف يمينا لنفى اللوث وخمسين لنفى القتل؟ أقوال.

ولو ظهر لوث بقتل مطلق لم يوصف بالعمد ولا بغيره، فلا قسامة لأنه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة، ولا قسامة عندهم فى الجروح والأطراف وإتلاف الأموال غير العمد والقول فى الجروح والأطراف قول المدعى عليه مع يمينه كان لوث أولا واليمين هنا خمسون يمينا لأنها يمين دم(١٣١).

ولا تثبت القسامة عند الحنابلة إلا بدعوى القتل العمد أو شبه العمد أو الخطأ من ولى القتيل على واحد معين مكلف ولو كان أنثى أو عبدا أو ذميا أو كان المقتول واحدا ممن ذكروا لأن ما كان حجة فى قتل المسلم الحر يكون حجة فى قتل العبد والذمى. وأن يكون هناك لوث وليس منه قول القتيل قتلنى فلان . ولا يشترط وجود أثر أو جرح بالقتيل،فإن لم يوجد اللوث حلف المدعى عليه يمينا واحدة وبرئ.

وإن نكل قضى عليه بالدية ويسقط القود لأنه يندرىء بالشبهة كالحد، وأن يتفق أولياء القتيل على دعوى القتل على واحد معين .

فإن كذب بعضهم بعضا أو لم يوافق أحد منهم على الدعوى أو ادعوا على أهل محلة أو قرية أو على واحد غير معين لم تثبت القسامة .

وإن نكل أحدهم بعد الادعاء لم يثبت القتل لأن الحق فى محل الوفاق إنما يثبت بالأيمان التى تقوم مقام البينة ولا ينوب أحد عن غيره فى الأيمان كما فى سائر الدعاوى وأن يكون فى المدعين ذكور مكلفون ولو واحدا، إذ لا مدخل للنساء والصبيان والمجانين فى القسامة.

والحلف عندهم على أولياء القتيل بحضرة الحاكم وبحضور المدعى عليه : بالله لقد قتل فلان هذا- ويشير إلى المدعى عليه أو يعينه بالاسم- ابنى فلانا منفردا عمدا بسيف أو بما يقتل غالبا..

وإذا ردت على المدعى عليه يحلف بالله ما قتلته ولا شاركت فى قتله ولا فعلت شيئا مات منه ولا كنت سببا فى موته ولا معينا على موته، وإن مات الولى انتقل ما عليه من الأيمان إلى ورثته على حسب الميراث.

فإن حلف الأولياء استحقوا القود فى العمد والدية فى الخطأ وشبه العمد، وإن لم يحلفوا حلف المدعى عليه ولو امرأة خمسين يمينا وبرىء ، وإن نكل لم يحبس ولزمته الدية. ولا قصاص لأن النكول حجة ضعيفة، وأن لم يرض الأولياء بيمين المدعى عليه وداه الإمام من بيت المال، فإن تعذر لم يجب على المدعى عليه شىء.

ولو رد المدعى عليه اليمين على المدعى ليس له أن يحلف ولكن يقال للمدعى عليه إما أن تحلف و إما أن تعتبر ناكلا

ويقضى عليك بالدية، ولا تجرى القسامة عندهم فى الجراح والأطراف(١٣٢).

مذهب الزيدية:

القسامة مشروعة عندهم، وحكى عن الناصر أنها غير مشروعة ولكن تجب الدية من بيت المال والأصل فى ثبوت القسامة أن رجلا أتى إلى النبى – صلى الله عليه وسلم – فقال : إن أخى قتل بين قريتين، فقال: يحلف منهم خمسون رجلا. فقال: ما لى غير هذا؟ فقال: ومائة من الإبل، فاقتضى وجوب القسامة والدية عليهم.

وإنما تجب القسامة عندهم فى الموضحة فصاعدا لا فيما دونها ولا تلزم القسامة إلا بطلب الوارث ولو كان الورثة نساء أو عفا عنها بعضهم فلا يسقط حق الباقين، ولا يسقط حق من عفا عن القسامة من الورثة فى الدية لأنهما حقان مختلفان فمن وجد كله قتيلا أو جريحا أو وجد أكثره

فى موضع يختص بمحصورين ولو كان امرأة ولم يدع الوارث على غيرهم لزمت القسامة، فيختار من المستوطنين الحاضرين وقت القتل الذكور المكلفين الأحرار خمسين يحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتله، ويحبس الناكل حتى يحلف ويكرر اليمين على من شاء إن نقصوا عن الخمسين ولا تكرار مع وجود الخمسين المستوفين للشروط ولو راضوا لأن اليمين لا يجرى فيها التوكيل ولا التبرع وتتعدد القسامة بتعدد القتيل، وبعد الحلف تلزم الدية عواقل أهل البلد الحالفين وغيرهم فإن لم يكن لهم عواقل أو كانت وتمردت حتى نقصت الدية وجبت فى أموالهم وإن لم يكن لهم ولا لأهل البلد أموال وجبت فى بيت المال، وإن لم تتوفر الشروط فى أهل الموضع فالدية والقسامة على عواقلهم ، فإن كان الموضع لا يختص بمحصورين أو كان عاما فلا قسامة وتجب الدية فى بيت المال، وكذلك إن وجد القتيل فى مكان يختص به على سبيل الملك أو الاستئجار كداره وبستانه وبئره وإن وجد بين قريتين متساويتين فى القرب منه وفى تردد أهلهما وجبت القسامة على أهل القريتين جميعا. فإن كانت إحداهما أقرب وجبت على أهلها ولا تجب القسامة إن أدعى وارث القتيل على غير أهل الموضع. وإن كان فى أهل الموضع من هو على صفة تدفع عنه التهمة كأن كان شيخا هرما أو مريضا مدنفا وقت القتل لا تجب عليه القسامة لأن التهمة مرتفعة عنه (١٣٣).

مذهب الإمامية :

يرى الشيعة الإمامية أن القسامة :هى الأيمان أو الجماعة التى تحلفها، فإذا وجد قتيل فى موضع ولا يعرف من قتله ولا تقوم عليه بينة، ويدعى الولى على واحد أو جماعة من أهل ذلك الموضع بالقتل العمد أو شبه العمد أو الخطأ ويكون هناك لوث قرينة أو ظاهر حال يشعر بصدق الولى فى دعوى القتل يحلف من أولياء القتيل خمسون رجلا على حصول القتل العمد.

وإن نقصوا كررت الأيمان على الموجودين ولو كان واحدا حتى تكمل خمسين يمينا.

أما فى الخطأ والشبيه بالعمد فيحلف الأولياء خمسا وعشرين يمينا. ومنهم من سوى بينهما فأوجب خمسين يمينا فى الخطأ وشبه العمد.

فإن حلفوا وجب القصاص فى العمد: ووجبت الدية على القاتل فى شبه العمد وعلى العاقلة فى الخطأ، وقيل : تجب على القاتل فى الخطأ أيضا.

وإن لم يحلفوا وتعدد المدعى عليهم فالأظهر أن على كل واحد منهم خمسين يمينا، وأن كان المدعى عليه واحدا وأحضر من قومه خمسين رجلا يشهدون ببراءته حلف كل واحد منهم يمينا، وأن كانوا أقل كررت عليهم الأيمان حتى تكمل خمسين، وإن لم يحضر أحد كررت عليه الأيمان حتى تكمل وان نكل ألزم الدعوى عمدا أو خطأ، وتجرى القسامة عندهم فى النفس والأطراف.

واختلف فى عدد الأيمان فى الأطراف، فقيل : خمسون يمينا إن كانت الجناية فى الطرف تبلغ دية النفس كالأنف واللسان، وإلا فبنسبتها من الخمسين.

وقيل: ست أيمان فيما فيه دية النفس، وبحسابه من الست فيما دون ذلك (١٣٤).

مذهب الإباضية:

وتثبت القسامة عند الإباضية إذا وجد قتيل حر به علامة قتل فى بلدة أو محلة أو فى مكان قريب منها ولم يدع على معين ولم يوجد فى مسجد ولا فى زحام ولا عداوة بينه وبين قوم من أهل البلد، لزمت القسامة أهل البلد أو المحلة بأن يحلف منهم خمسون رجلا بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتله وإن نقصوا عن الخمسين كررت اليمين على من يوجد منهم ولو واحدا حتى تكمل الأيمان خمسين، فإن حلفوا وجبت الدية على الحالفين ومن أبى الحلف حبس حتى يحلف أو يقر ولا قسامة عندهم على أعمى وصبى ومجنون وامرأة إلا إذا لم يوجد غيرها فتحلف وتجب على عاقلتها (١٣٥).

القافة :

القافة: جمع قائف وهو الذى يعرف الآثار .

والخلاف بين الفقهاء فى اعتبار القافة دليلا يعتمد عليه فى الحكم، يكاد ينحصر فى إثبات النسب بها.

والأصل فى هذا الباب ما ورد فى الصحيحين عن عائشة – رضى الله عنها– قالت إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – دخل على مسرورا تبرق أسارير وجهه فقال: (ألم ترى أن مجززا نظر آنفا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد، فقال :إن هذه الأقدام بعضها من بعض) رواه الجماعة.

وفى لفظ أبى داود وابن ماجة ورواية لمسلم والنسائى والترمذى : (ألم ترى أن مجززا المدلجى رأى زيدا وأسامة قد غطيا رءوسهما بقطيفة وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض). قال أبو داود: كان أسامة أسود وكان زيد أبيض ذكر الشوكانى هذا الحديث فى نيل الأوطار، وقال وقد أثبت الحكم بالقافة عمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء والأوزاعى ومالك والشافعى وأحمد .

وذهبت العترة والحنفية إلى أنه لا يعمل بقول القائف فى إلحاق الولد، بل يحكم بالولد الذى ادعاه اثنان لهما، واحتج لهم صاحب " البحر" بحديث: الولد للفراش. وروى عن الإمام يحيى أن حديث القافة منسوخ (١٣٦).

وإليكم بيان المذاهب فى ذلك:

مذهب الحنفية:

يرى الحنفية أنه لا يجوز العمل بقول القافة ولا الاعتماد على رأيهم فى الحاق الولد وإثبات نسبه ممن يشبهه للحديث الصحيح :(الولد للفراش وللعاهر الحجر) جعل أساس ثبوت النسب الفراش ولأن القافة يعتمدون على الشبه والشبه قد

يتحقق بين الأجانب وينتفى بين الأقارب فلا يصلح أساسا لإثبات النسب.
وحديث مجزز المدلجى لا حجة فيه لأن نسب أسامة بن زيد من أبيه كان ثابتا بالفراش ولم يثبت بقول مجزز وسرور النبى – صلى الله عليه وسلم – بما قاله مجزز إنما كان لقضائه على تمادى الناس فى نسب أسامة وخوضهم فيه مما كان يتأذى به النبى – صلى الله عليه وسلم – وكان العرب يعتقدون صحة قول القافة ويعتمدون عليهم فى إلحاق الولد منذ الجاهلية، فجاء قول مجزز قاضيا على خوضهم فى نسب أسامة وسر، النبى – صلى الله عليه وسلم – لذلك.
فإن تنازع اثنان نسب صغير، فإن كان أحدهما صاحب فراش قضى له بنسب الصغير، وإن لم يكن أحدهما صاحب فراش ولا مرجح ألحق الولد بهما وثبت نسبه منهما.
مذهب المالكية:
ويرى المالكية أنه يعمل بقول القافة فى إلحاق الولد وثبوت نسبه أخذا من حديث مجزز المذكور لأن النبى – صلى الله عليه و سلم – قد أقر قول مجزز وسر به ولو لم يكن حجة فى ثبوت النسب لما أقره إذ لا يقر إلا ما هو حق.
وقد اختلفت الرواية عن الإمام مالك: هل يكتفى بقائف وأحد كالأخبار وهى رواية ابن القاسم، أو لابد من قائفين كالشهادة، وهى رواية أشهب ؟.
وهل يشرط فى القائف أن يكون عدلا أو لا يشترط؟ روايتان.
والمشهور عند المالكية أنه لا يحكم بقول القائف إلا فى أولاد الإماء دون أولاد الحرائر.
وقال ابن وهب: يعمل به فى أولاد الحرائر واختاره اللخمى.
وقال ابن يونس: إنه أقيس، وهل يجوز عندهم إلحاق الولد باثنين؟ ، قال الصردى: مذهب مالك أنه يكون للرجل أبوان فإن أشركتهما القافة فى الولد كان ابنا لهما جميعا فى قول ابن القاسم وغيره، وقيل لا يقبل قول القائف فى الإشراك بينهما ويدعى غيره حتى يلحقه بأصحهما شبها وإذا لم توجد يوقف يوقفا إلى أن يكبر فيوالى من شاء منهما، ولا تعتمد القافة إلا على أب موجود على قيد الحياة وقيل : تعتمد على الأب الميت الذى لم يدفن، وقيل: تعتمد على العصبة (١٣٧).
مذهب الشافعية:
ويرى الشافعية أنه يعمل بقول القافة فى إلحاق الولد وثبوت نسبه لحديث مجزز المذكور سواء فى ذلك أولاد الإماء وأولاد الحرائر.
ويشترط أن يكون القائف حرا مسلما عدلا ذكرا مجربا.
ولا يشترط التعدد فى الأصح.
وإن اختلف القائفان يرجح الأكثر حذقا ومهارة أو يؤتى بثالث ويؤخذ بموافقته أحد الاثنين، ويعمل بقول القافة عند تنازع رجلين نسب صغير وعند تنازع امرأتين على الصحيح عند عدم تيقن الأم (١٣٨).
مذهب الحنابلة:
ويرى الحنابلة العمل بقول القافة فى ثبوت النسب للحديث فى أولاد الإماء وأولاد الحرائر على السواء فى تنازع رجلين.

ويجوز ثبوت النسب منهما معا وفى تنازع امرأتين.
روى ابن الحكم أن يهودية ومسلمة ولدتا وادعت اليهودية ولد المسلمة فقيل للإمام أحمد: تكون فى هذا القافة؟ فقال: ما أحسنه.
وهل يكفى قائف واحد أو لابد من اثنين؟
فى رواية جعفر بن محمد النسائى ومحمد بن داود المصيصى والأثرم لابد من اثنين.
وفى رواية أبى طالب وإسماعيل بن سعيد أنه يكفى قائف واحد، وهو اختيار القاضى وصاحب المستوعب.
وأخذ بعضهم من نص الإمام أحمد على الاكتفاء بالطبيب والبيطار الواحد إذا لم يوجد سواه رواية ثالثة بالاكتفاء بالقائف الواحد إذا لم يوجد سوأه، لأن القائف مثل الطبيب بل هو أولى إذ الأطباء أكثر وجودا من القافة (١٣٩).
مذهب الظاهرية:
ويقول ابن حزم الظاهرى فى " المحلى": إن الأخذ بقول القافة فى إلحاق ا لولد واجب فى أولاد الحرائر والإماء أخذا من حديث مجزز المذكور لأن سرور النبى – صلي الله عليه وسلم – تقرير له ودليل على اعتباره طريقا للإلحاق(١٤٠).
مذهب الزيدية:
جاء فى " البحر الزخار" (١٤١): قالت العترة لا يثبت النسب بالقافة وهو الشبه، لقوله – صلى الله عليه وسلم –: " الولد للفراش " وهذا فى معنى النفى والإثبات، كقوله:"الأعمال بالنيات".
وقال الشافعى: بل يثبت لقوله – صلى الله عليه وسلم – لامرأة هلال إن جاءت به أصيهب أثيبج حمش الساقين فهو لزوجها، فأثبت النسب بالشبه، قلنا: معارض بقوله – صلى الله عليه وسلم – للذى قال له إن امرأتى أتت بولد أسود " عسى أن يكون عرق نزعه " فلم يعتبر الشبه ٠
وقوله فى امرأة هلال: أراد أنه خلق من ماء من أشبهه، وإن لم يثبت نسبه شرعا وقال الإمام يحيى :أو كان قبل نسخ العمل بالقافة لقوله – صلى الله عليه وسلم – : الولد للفراش.
وتحدث عن مسألة اتفاق فراشين للحرة كنكاح امرأة المفقود حيث رجع وقد تزوجت، ونكاح المعتدة جهلا والأعمى غير زوجته غلطا، وعن إلحاق الولد بأحدهما دون الآخر عند الإمكان وعدم إلحاقه بأيهما عند التعذر، ثم قال: وقال الشافعى بل يعمل بالقافة إذ لا ترجيح لأيهما. قلنا: بل الترجيح بما ذكرنا، والقافة غير ثابتة شرعا.
وهذا صريح فيما يفيد أن الزيدية لا يثبتون النسب بالقيافة.
مذهب الإمامية:
لا يجيز الشيعة الإمامية الأخذ بقول القائف فى إلحاق الولد ويكادون يجمعون على تحريم العمل بها لمنافاتها لما هو كالضرورى من الشرع من عدم الالتفات إلى هذه العلامات وهذه المقادير والمدار عندهم فى إلحاق النسب على الإقرار والولادة على الفراش أو نحو ذلك، مما جاء به الشرع (١٤٢).
القرعة :
جاء فى نيل "الأوطار للشوكانى": عن عائشة – رضى الله عنها– أن النبى – صلى الله عليه وسلم– كان إذا أراد أن

يخرج سفرا أقرع بين أزواجه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه.
وقال الشوكاني: استدل بذلك على مشروعية القرعة فى القسمة بين الشركاء وغير ذلك.
والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة.
قال القاضى عياض: هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنها من باب الحظر والقمار وحكى عن الحنفية إجازتها (١٤٣).
وفى الطرق الحكمية لابن القيم (١٤٤): ومن طرق الأحكام الحكم بالقرعة، قال تعالى: (ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون((١٤٥) وقال تعالى:(وإن يونس لمن المرسلين.إذ أبق إلى الفلك المشحون . فساهم فكان من المدحضين ((١٤٦).
ثم ساق عدة أحاديث فى القرعة بين الزوجات فى السفر وفى العتق فى مرض الموت بما يزيد عن الثلث.
وفى القسمة بين الشركاء وفى اليمين إذا أكره الرجلان عليها أو استحباها فليستهما عليها وفى الطلاق، وقال إن مذهب الإمام أحمد أن القرعة طريق للقضاء وذكر خلاف الأئمة الثلاثة فى استعمالها فى الطلاق وإليكم بيان المذاهب:
مذهب الحنفية:
لا يعتبر الحنفية القرعة طريقا من طرق القضاء والحكم، ومن ثم قرروا أنه لا يجوز استعمالها فى دعاوى النسب والمال، وفى الطلاق، والعتق حين يكون الطلاق أو العتق لغير معين أو لمعين، ويتسنى قبل موت المطلق أو المعتق وحين يتأخر بيانه حتى الموت.
وقرروا أنها حين تجرى فيما تجرى فيه عندهم لا تكون الطريق لإثبات الحق والملك أو الإلزام به وإنما تكون لتطييب القلوب ونفى التهمة.
جاء فى شرح العناية على الهداية وتكملة فتح القدير تعليقا علي قول صاحب الهداية فى باب القسمة " والقرعة لتطييب القلوب " هذا هو الاستحسان والقياس يأباها لأن فى استعمال القرعة تعليق الاستحقاق بخروجها.
وذلك قمار أو هو فى معنى القمار، وهو حرام.
ولهذا لم يجوز علماؤنا استعمالها فى دعوى النسب والمال، وتعيين المطلقة والعتق ولكنا تركنا القياس هنا بالسنة والتعامل الظاهر من لدن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى يومنا هذا من غير نكير. وليس هذا من باب القمار لأن أصل الاستحقاق فى القمار يتعلق بما يستعمل فيه وفيما نحن فيه لا يتعلق أصل الاستحقاق بخروج القرعة لأن القاسم لو قال: عدلت فى القسمة، فخذ أنت هذا الجانب وخذ أنت ذاك الجانب ولم يستعمل القرعة كان مستقيما إلا أنه ربما يتهم فى ذلك فيستعمل القرعة لتطييب قلوب الشركاء ونفى تهمة الميل عن نفسه وذلك جائز (١٤٧). ومثل ذلك فى " تنوير الأبصار" وشرحه " الدر المختار" وحاشية ابن عابدين عليه من باب القسم بين الزوجات (١٤٨).
مذهب المالكية:
لا يعتبر المالكية القرعة طريقا لقضاء بثبوت الحق والملك وإنما يعتبرونها طريقا لقطع النزاع على الاختصاص بالحق والأولوية به ولا تجرى عندهم فى الطلاق. جاء فى " التبصر" لابن فرحون المالكى:

قال القرافى رحمه الله تعالى فى الفروق: الفرق الأربعين والمائتين: اعلم أنه متى تعينت المصلحة أو الحق فى جهة فلا يجوز الاقراع بينه وبين غيره لأن فى القرعة ضياع ذلك الحق المعين. والمصلحة المعينة. ومتي تساوت الحقوق والمصالح فهذا هو موضع القرعة عند التنازع دفعا للضغائن والأحقاد والرضا بما جرت به الأقدار(١٤٩). ثم ذكر صاحب التبصرة أن القرعة مشروعة فى مواضع: وعد اثنين وعشرين موضعا منها، بين الأب والأم عند التنازع على حضانة الصغير، وبين الزوجات عند السفر، وبين الشركاء فى القسمة، وبين المؤذنين والأئمة للصلاة، والخلفاء عند التنازع والاستواء فى الكل وبين العبيد إذا أوصى بعتقهم أو بثلثهم فى المرض ثم مات ولم يتسع الثلث للوصية، وبين المتابعين إذا اختلفا فيمن يبدأ باليمين عند التحالف والتناسخ (١٥٠).

مذهب الشافعية:

تعتبر القرعة عند الشافعية طريقا لقطع الخصومة والنزاع، ويجرونها فى العتق والقسمة والقسم بين الزوجات والسفر بهن وغير ذلك، ولا يجيزون استعمالها فى الطلاق لعدم ورود النص فيه.

جاء فى " شرح المنهج ": ولو اعتق فى مرض موته عبدا لا يملك غيره ولا دين عليه عتق ثلثه، ولو أعتق ثلاثة معا لا يملك غيرهم وقيمتهم سواء عتق أحدهم، ويتميز عتقه بقرعة لأنها شرعت لقطع المنازعة فشرعت طريقا.

وقال البجرمى فى حاشيته :أن القرعة لا تحصل العتق بل هو حاصل وقت إعتاق المريض وإنما هى تميز العتيق عن غيره.

وجاء فى الشرح المذكور: ولو علق بهما أى بنقيضين لزوجته وعبده، كأن قال: إن كان هذا الطائر غرابا فزوجتى طالق وإلا فعبدى حر.

وجهل الحال منع منهما لزوال ملكه عن أحدهما.، فلا يتمتع بالزوجة ولا يتصرف فى العبد إلى بيان لتوقعه، فإن مات قبل بيانه لم يقبل بيان وارثه بل يقرع " أى يعمل قرعة" فلعل القرعة تخرج على العبد فإنها مؤثرة فى العتق دون الطلاق، فإن خرجت القرعة على العبد عتق، وإن خرجت على الزوجة بقى الإشكال، إذ لا أثر للقرعة فى الطلاق (١٥١).

مذهب الحنابلة:

أما الحنابلة فإنهم يعتبرون القرعة طريقا من طرق القضاء والحكم، بل هى عندهم كالحكم، وتجرى عندهم فى الطلاق والنكاح والعتق والأموال والقسم بين الزوجات والسفر بهن وغير ذلك لما يجرى فيه النزاع والتخاصم ٠

جاء فى "كشاف القناع "(١٥٢) فى باب القسمة: فإذا تمت القسمة بأن عدلت السهام وأخرجت القرعة لزمت القسمة لأن القاسم كالحاكم وقرعته كالحكم. نص عليه لأنه مجتهد فى تعديل السهام كاجتهاد الحاكم فى طلب الحق فوجب أن تلزم قرعته.

وفى " الطرق الحكمية "لابن القيم (١٥٣): قال أحمد فى رواية إسحاق بن إبراهيم وجعفر ابن محمد: القرعة جائزة.

وقال يعقوب بن بختان: سئل أبو عبد الله عن القرعة ومن قال إنها قمار؟ قال: إن كان ممن سمع الحديث، فهذا كلام رجل سوء يزعم أن حكم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قمار.

قال إسحاق: قلت لأبى عبد الله أتذهب إلى حديث عمران بن حصين فى العبيد؟ قال: نعم.

وقال مهنا: سألت أحمد عن رجل قال لامرأتين إحداكما طالق أو لعبدين أحدكما حر؟ قال: قد اختلفوا فيه. قلت: ترى

أن يقرع بينهما؟ قال: نعم. قلت: أتجيز القرعة فى الطلاق؟ قال: نعم، وفى النكاح إذا زوج الوليان، ولم يعلم السابق منهما يقرع بينهما. فمن خرجت عليه القرعة حكم له بالنكاح وأنه الأول هذا منصوص أحمد فى رواية ابن منصور وحنبل. ونقل أبو الحارث ومهنا لا يقرع فى ذلك وفى الدابة تكون فى يد رجل لا يملكها وهى لأحد رجلين لا يعرفه عينا أقرع بينهما فمن قرع صاحبه – أى خرجت له القرعة – حلف وسلمت إليه.

مذهب الظاهرية:

وفى مذهب الظاهرية ذكر أبن حزم الظاهرى فى " المحلى" :أن من أوصى بعتق رقيق له لا يملك غيرهم أو كانوا أكثر من ثلاثة لا ينفذ من ذلك شيء إلا بالقرعة.

ثم ذكر صورا للوصية: يعتق عبيده الذين لا مال له غيرهم: أو يعتق أكثر من ثلث كل واحد منهم بإجمال ودون ذكر أسمائهم، فإن الوصية يكون فيها حق لله تعالى وحق للورثة، ولابد من القسمة ليتميز حق الله من حق الورثة، ولا سبيل إلى تمييز الحقوق والأنصباء فى القسمة إلا بالقرعة، فوجب الإقراع بينهم. فمن خرج عليه سهم العتق علمنا أنه هو الذى استحق العتق بموت الموصى وأنه حق الله تعالى ومن خرج عليه سهم علمنا أنه لم يوص فيه الموصى وصية جائزة وأنه من حق الورثة، وهذا صريح فى اعتبار القرعة وجوازها، فى العتق والقسمة (١٥٤).

مذهب الزيدية:

جاء فى" البحر الزخار" (١٥٥) : القرعة مشروعة فى القسمة إجماعا وفى غيرها الخلاف، وعند الزيدية :هى توجب الملك لإقراعه – صلي الله عليه وسلم – بين نسائه وعمله بما اقتضت.

وعند الإمام يحيى وبعض الأصحاب :إنما شرعت لتطييب النفوس لا للملك، أو تعيين الحاكم أو التراضى بعد الإفراز أو التقويم كالعقد، وإقراعه– صلى الله عليه وسلم – بين نسائه لتطييب نفوسهن فقط إذ له السفر بمن شاء.

وجاء فى " البحر" أيضا (١٥٦): قالت العترة يصح تعليق العتق فى الذمة كأحدكم حر إذ هو قربة كالنذر بخلاف الطلاق ويؤخذ بالتعيين كمن نذر بمجهول، فإن مات قبله عتقوا جميعا إذ لا مخصص لبعضهم فاستحق كل منهم قسطا فسرى إلى باقيه.

وقال الشافعى والليث بن سعد: بل يقرع بينهم كفعله – صلى الله عليه وسلم – إذ أقرع بين ستة أعبد لرجل أعتقهم فى مرضه فأرق أربعة وأعتق اثنين، ولإقراعه بين نسائه فى السفر، ولمساهمة يونس – عليه السلام – وفى كفل مريم – عليها السلام – . قلنا: أما الأعبد فمخالف للأصول، إذ الحرية لا يطرأ عليها الرق إجماعا. و أما غيرهم فلتطييب النفوس لا لأمر أوجبه. وليست طريقا شرعيا. وما استدلوا به معرض للاحتمال.

وجاء فى " البحر الزخار" أيضا (١٥٧): وقالت العترة إذا أوقعه– أى الطلاق– علي غير معينة فى نيته كأحداكن كذا وقع على واحدة لا بعينها، وبه قال القاسمية فليس له صرفه إلى من يشاء لأنه لا يتعلق بالذمة. وعن المؤيد بالله له تعيين من شاء إذ يجوز ثبوته فى الذمة.

وهذا كله ظاهر فى أن القرعة معتبرة عند الزيدية فى القسمة، والخلاف بينهم فى أنها تثبت الملك أولا.

أما فى غير القسمة كالعتق والطلاق، فإن القرعة غير معتبرة إذ ليست طريقا شرعيا.

مذهب الإمامية:

ويقرر الشيعة الإمامية أن القرعة مشروعة بالكتاب والسنة، ويقولون: أن موارد القرعة على قسمين:

أحدهما: ما كان الحق فيه معينا فى الواقع واشتبه علينا ظاهرا لعارض .

وثانيهما: ما كان مرددا بين شيئين أو أكثر ولم يكن معينا فى الواقع. ويطلب فيه التعيين.

ومن هذا القسم الأمور المشتركة بين شركاء ولم يتراضوا على القسمة بينهم، وقد اختلفوا فى معنى القضاء بالقرعة، فقيل : إنها بنفسها فاصلة وميزان للقضاء دون حاجة إلى اليمين معها، وقيل: أن المشهور أن القضاء بها يحتاج إلى اليمين (١٥٨)

وفى " المختصر النافع": ولو أعتق مماليكه عند الوفاة أو أوصى بعتقهم ولا مال سواه عتق ثلثهم بالقرعة، فهى تجرى عندهم فى العتق، وهو من القسم الثانى من مواردها فيما ذكره صاحب عوائد الأيام.

مذهب الإباضية:

والقرعة مشروعة عند الإباضية، وقد عقد صاحب " شرح النيل" بابا فى قسمة القرعة وقال: إنها هى الأصل وتكون بعد تقويم الأنصباء وتعديلها، وإذا حلف الشركاء أن يقتسموا يبرون فى حلفهم بقسمة القرعة وقال: وقد ذكر أن القرعة فى القرآن فقال: (فساهم فكان من المدحضين((وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم (.

وكان النبى – صلى الله عليه وسلم – إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه أيتهن وقع سهمها أخذها معه.

وقال لرجلين لما اختلفا: " أستهما ". وأمر أن يقرع بين حمزة وقتيل آخر فى ثوبين ليكفن كل منهما فى الثوب الذى يخرج له.

واختصم ثلاثة إلى على فى ولد لأمة وقعوا عليها فى طهر واحد، فقال: أنا مقرع بينكم فمن وقع السهم له فله الولد وعليه لكل من صاحبيه ثلث الدية، وعجب من ذلك الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولم يصح أنه أنكره، وهذا دليل على أن القرعة مشروعة عندهم كطريق لقطع النزاع وأنها تجرى فيما ذكر كله (١٥٩)

الفراسة

تعريف الفراسة:

الفراسة: هى النظر الفاحص المثبت الناشىء عن جودة القريحة وحدة النظر وصفاء الفكر.

قال ابن القيم الحنبلى فى " الطرق الحكمية " (١٦٠): ولم يزل حذاق الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات، فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا إقرارا.

وقد صرح الفقهاء كلهم بأن الحاكم اذا ارتاب بالشهود فرقهم وسألهم : كيف تحملوا الشهادة وأين تحملوها. وذلك واجب عليه، متي عدل عنه أثم وجار فى الحكم.

وكذلك إذا ارتاب بالدعوى سأل المدعى عن سبب الحق وأين كان ؟ ونظر فى الحال، هل يقتضى صحة ذلك ؟.

وكذلك إذا ارتاب بمن القول قوله والمدعى عليه، وجب عليه أن يستكشف الحال ويسأل عن القرائن التي تدل على صورة الحال.

وقل حاكم أو وال اعتنى بذلك وصار له فيه ملكة إلا وعرف المحق من المبطل وأوصل الحقوق إلى أهلها.

ثم ذكر فراسة عمر بن الخطاب وقضائه بها فى بعض المسائل، وفراسة على بن أبى طالب كذلك وفراسة بعض القضاة السابقين كشريح وإياس بن معاوية وأبى حازم وغيرهم.

وذكر شواهد من فراسة بعض الحكام والأمراء وما كان لها من أثر فى كصحف الحقيقة والوصول إلى الحق، وأن هؤلاء الخلفاء والقضاة والحكام والأمراء كانوا يبنون الأحكام فى كثير من المسائل على الفراسة، وهو يرى أن الفراسة طريق من طرق القضاء والحكم.

مذهب المالكية:

وفى مذهب المالكية: النص الصريح على عدم جواز القضاء بها، وأن القضاء بها من باب الظن والتخمين، وذلك فسق وجور(١٦١).

ونقل القرطبى فى تفسيره عن القاضى أبى بكر بن العربى أنه قال: الفراسة لا يترتب عليها حكم، فإن مدارك الأحكام معلومة شرعا، مدركة قطعا وليست الفراسة منها. وقال صاحب التبصرة: والحكم بالفراسة مثل الحكم بالظن والحزر والتخمين وذلك فسق وجور من الحاكم، والظن يخطئ ويصيب.

---

(١)ابن عابدين جـ ٤ ص ٤٦٢، ٦٥٣ طبع المطبعة الأميرية.

(٢) الطرق الحكيمة ص ١٦ طبع مطبعة مصر سنة ١٣٦٠ هـ.

(٣) ابن عابدين جـ ٤ ص ٦٨٨ وما بعدها، وجامع الفصوليين. جـ ٢ ص ١٨٢.

(٤) تبصرة الحكام لابن فرحون المالكى جـ٢ ص ٥٥.

(٥) الأشتباه والنظائر فى فقه الشافعية للإمام جلال الدين السيوطى ص٣٦٢، ٣٦٣.

(٦) المغنى لابن قدامة جـ ١٢ ص ١٥٩ وكشاف القناع جـ٦ ص ٣٦٧ وما بعدها.

(٧)المحلى جـ ٨ ص ٢٥٠.

(٨) البحر الزخار جـ ٥ ص٤، ٧.

(٩) المختصر النافع الطبعة الثانية ص٢٤٣.

(١٠) المحلى جـ ٨ ص٢٥٠ وما بعدها.

(١١) ابن عابدين جـ ٤ ص ٧٠١ وما بعدها الطبعة الأميرية.

(١٢) ابن عابدين جـ ٤ ، ص ٧٠٢.

(١٣) ،الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٥٧٥.

(١٤) ص ٢٥٠.

(١٥)ابن عابدين جـ ٤ ص ٧١٩.

(١٦) جـ ٢ ص٥٦.

(١٧) ص ٥٧٤.

(١٨) جـ ٦ ص ٣٨٦، وما بعدها الطبعة الأولى.بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٩ هـ.

(١٩) جـ٨ ص ٠ ٥ ٢ مسألة رقم ١٣٧٨.

(٢٠) جـ٥ ص ٦ فى باب الإقرار.

(٢١) ص ٣٧٣.

(٢٢) ابن عابدين جـ ٤، ص ٧١٩.

(٢٣) جـ٢ ص ٥٦.

(٢٤) جـ ٢ ص ٢٥٠.

(٢٥) جـ ٦ ص٣٧٧.

(٢٦) جـ٥ ص ٤، ٥.

(٢٧) مجمع الأنهر جـ١ ص ٥٩٤ ، ٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٢.

(٢٨) مواهب الجليل جـ ٦ ص ٢٩٤.

(٢٩) حواشى التحفة جـ٩ ص ١١٣ ، ١٥٠.

(٣٠) كشاف القناع جـ٦ ص ٨٠ ، ١١٧ ، ١٢٢.

(٣١) المحلى جـ٨ ص ٢٥٤ مسألة رقم.١٣٧٩

(٣٢) البحر الزخار جـ٥ ص ١٥٢ - ١٩٥.

(٣٣) المختصر النافع ص ٢٩٢، ٣٠٢.

(٣٤) ابن عابدين جـ ٤ ص ٦٥١- ٦٥٣.

(٣٥) التبصرة لابن فرحون المالكى جـ ١ص ١٣٠ و ما بعدها، وحواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ١٠ ص٣٠٣، ٣٢٢ والطرق الحكمية ص١٤٠ وما بعدها مطبعة مصر سنة ١٩٦٠م.

(٣٦) كشاف القناع جـ ٦ ص٢٧٣.

(٣٧) جـ ١٢ ص ١٢٤.

(٣٨)جـ ٩ ص ٣٧٢ وما بعدها مسألة ١٧٨٣.

(٣٩) البحر الزخار جـ٤ ص٤٠٤.

(٤٠) ص ٢٨١ وما بعدها.

(٤١) الآية ٢٨٢ سورة البقرة.

(٤٢) تنوير الأبصار وشرحه الدر وحاشية ابن عابدين جـ٤ ص ٥١٢.

(٤٣) التبصرة جـ١ ص٢١٧ وما بعدها وحواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ١٠ ص ٢٤٧وما بعدها وكشاف القناع جـ ٦ ص ٣٥١وما بعدها.

(٤٤) جـ ٩ ص ٣٨٢وما بعدها.

(٤٥) البحر الزخار جـ٤ ص ٤٠٣ وشرح الأزهار جـ٤ ص ٢٠٨.

(٤٦) ص ٢٨٣ الطبعة الثانية.

(٤٧) شرح النيل جـ ٦ ص ٥٨٩.

(٤٨) ابن عابدين جـ ٤ ص ٥٣٦.

(٤٩) جـ ١ ص ٢٢١ وما بعدها.

(٥٠) كشاف القناع جـ ٦ ص ٢٨٥ وما بعدها.

(٥١) ص ٢٨١ الطبعة الثانية.

(٥٢) ابن عابدين جـ٤ ص ٦٥٢ وما بعدها.

(٥٣) التبصرة جـ ا ص ١٥٢ وما بعدها وحواشى التحفة جـ١٠ ص ٣٢٠ وما بعدها.

(٥٤) كشاف القناع جـ ٦ ص ٢٧٣.

(٥٥) المحلى جـ ٩ ص ٣٧٢ وما بعدها مسألة ٧٨٣ ١.

(٥٦) شرح الأزهار جـ ٤ ص ١٤٥ وما بعدها.

(٥٧) ص ٢٨٢ الطبعة الثانية.

(٥٨) آية ١٥ سورة النساء.

(٥٩) آية ٢ سورة الطلاق.

(٦٠) ابن عابدين جـ ٤ ص ٥٧٣ وما بعدها وحواشى التحفة جـ ١٠ ص ٢١٢ والطرق الحكمية.

(٦١) آية ١٣ سورة النور.

(٦٢) ابن عابدين جـ٤ ص ٥٧٤ وما بعدها.

(٦٣) التبصرة جـ١ ص ١٧٠ وما بعدها، ٢١٣ وما بعدها.

(٦٤) الآية ١٣سورة النور.

(٦٥) حواشى تحفة المحتاج جـ ١٠ ص ٢٤٥ وما بعدها.

(٦٦) كشاف القناع جـ ٦ ص ٣٥٠ وما بعدها.

(٦٧) جـ ٩ ص ٥ ٣٩ مسألة ٧٨٦ ١.

(٦٨) جـ ٤ ص ١٨٥ وما بعدها.

(٦٩) ص٢٨٧ وما بعدها الطبعة الثانية.

(٧٠) المختصر النافع ص ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣،٣٠٢.

(٧١) جـ ٦ ص ٥٨٤ وما بعدها.

(٧٢) آية ١٤١ سورة النساء.

(٧٣) ابن عابدين جـ ٤ ص ٥٧٢ وما بعدها.

(٧٤) ص٢٠٩.

(٧٥) جـ ٩ ص٤٠٩.

(٧٦) التبصرة جـ ١ ص ١٧٣ وما بعدها وحواشى التحفة جـ ١٠ ص ٢١١.

(٧٧) الآية ٠61 سورة المائدة.

(٧٨) كشاف القناع جـ ٦ ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٧٩) الآية ٦ سورة ا لحجرات.

(٨٠) جـ ٩ ص ٤٠٥ وما بعدها مسألة ١٧٨٧.

(٨١) البحر الزخار جـ٥ ص ٢٣ وما بعدها وص ٣٨ وما بعدها وشرح الأزهار جـ ٤ ص ١٩٢ وما بعدها.

(٨٢) ص ٢٨٦.

(٨٣) جـ ٦ ص ٥٨٥.

(٨٤) المرجع السابق ص ٦٠٠.

(٨٥) التبصرة جـ ٢ ص ١٣ وما بعدها.

(٨٦) ابن عابدين جـ ٤ ص ٦٠٠ وجامع الفصولين جـ ١ ص ١٢٢ وما بعدها.

(٨٧) ص ٦٠٨ وما بعدها.

(٨٨) جـ٦ ص ٣٣٣ وما بعدها.

(٨٩) شرح الأزهار جـ ٤ ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٩٠) البحر الزخار جـ ٥ ص ٥٢.

(٩١) شرائع الإسلام من باب القضاء ص ٣٣٤.

(٩٢) جـ ٦ ص ٦٢١.

(٩٣) ابن عابدين جـ ٤ ص ٦٠٧ ، والتبصرة جـ ١ ص ٢٩٢ وحواشى التحفة جـ ١٠ ص ٢٧٤ ، وكشاف القناع جـ ٦ ص ٣٥٥ ، المحلى جـ ٩ ص ٤٣٨ مسألة ١٨١٤ وكفاية الأحكام باب الشهادة ،والمختصر النافع ص ٢٨٩ ، والبحر الزخار جـ ٥ ص ٣٩ ،وشرح النيل جـ ٦ ص ٥٧٦ ، ٥٨٧.

(٩٤) ابن عابدين جـ ٤ ص ٥٣٤ وما بعدها.

(٩٥) جـ٢ ص ٤٦ وما بعدها.

(٩٦) جـ ٢ ص٢٠٠.

(٩٧) جـ ١٠ ص١٤٨ وما بعدها.

(٩٨) جـ ٦ ص ٢٧٠.

(٩٩) جـ ٩ ص ٤٢٦.

(١٠٠) جـ ٤ ص ٣٢٠.

(١٠١) آية ١٠٥ سورة النساء.

(١٠٢) جـ ٥ ص١٣٠ وما بعدها.

(١٠٣) ص ٢٨٠.

(١٠٤) جـ٦ ص ٥٧٧.

(١٠٥) ابن عابدين جـ٤ ص ٤٦٢ ، ٦٥٣.

(١٠٦) نيل الأوطار للشوكانى جـ ٦ ص ٢٧٩.

(١٠٧) مجموعة رسائل ابن عابدين ص ١٢٧ ، ١٢٩.

(١٠٨) تبصرة الحكام جـ٢ ص ٩٦ وما بعدها.

(١٠٩)جـ ٦ ص ٣٥٤ وما بعدها.

(١١٠) راجع البحر الزخار جـ٤ ص ٤٠١.

(١١١) ص ٢٨٤.

(١١٢) جـ٢ ص ٩٩.

(١١٣) ابن عابدين جـ٤ ص ٤٧٨ وما بعدها ، ص ٥٤٦ وما بعدها.

(١١٤) التبصرة جـ ١ ص ٣٨ وجـ ٢ ص ٥٠.

(١١٥) الطرق الحكمية ص ٢٤٤ وما بعدها.

(١١٦) الأشباه والنظائر للجلال السيوطى ص ٣٦٢.

(١١٧) الطرق الحكمية ص ٢٣٩ وما بعدها.

(١١٨) جـ٥ ص ١٣٣.

(١١٩) الإسراء : ٣٦.

(١٢٠) جـ٥ ص ٢٠

(١٢١) جـ٤ ص ٢٣٣.

) ١٢٢) ابن عابدين جـ٤ ص ٥٤٣ وما بعدها.

(١٢٣) التبصرة جـ٢ ص ٣٨ وما بعدها.

(١٢٤) حواشى تحفة المحتاج جـ١٠ ص ١٦٣ وما بعدها.

(١٢٥) البحر الزخار جـ٥ ص ١٢٧.

(١٢٦) مختلف الشيعة جـ٢ ص ١٥٤ ، وكفاية الأحكام باب القضاء.

(١٢٧) ص ٢٨٣.

(١٢٨) جـ٦ ص ٥٧٣ وما بعدها.

(١٢٩) فتح القدير جـ ٨ ص ٢٨٢ وما بعدها.

(١٣٠) التبصرة جـ١ ص ٢٦٦ وما بعدها ، الشرح الكبير للدردير جـ٤ ص ٢٩٥ الحلبى.

(١٣١) حاشية البجرمى على شرح المنهج جـ٤ ص ١٩٢ وما بعدها.

(١٣٢)كشاف القناع جـ٦ ص ٥٥ وما بعدها.

(١٣٣)شرح الأزهار جـ ٤ ص ٤٥٩ وما بعدها.

(١٣٤) شرائع الإسلام ص ٣٧٣ وما، بعدها من باب القصاص، والمختصر النافع ص٣١٢ وما بعدها.

(١٣٥) شرح النيل جـ ٨ ص١٢٦ وما بعدها.

(١٣٦) نيل الأوطار جـ ٦ ص ٢٨٢ وما بعدها.

(١٣٧) التبصرة جـ ٢ ص ٩٣ وما بعدها.

(١٣٨) حواشى التحفة جـ ١٠ ص٣٤٨ وما بعدها.

(١٣٩)كشاف القناع جـ ٦ ص ٣٧٤ وارطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٥٢ وما بعدها.

(١٤٠) المحلى لابن حزم جـ ٩ ص ٤٣٥.

(١٤٢) جـ ٣ ص١٤٦،١٤٤.

(١٤٢) جواهر الكلام للمحقق النجفى عن باب المتاجر وجامع المقاصد للكركى من هذا ا الباب.

(١٤٣) نيل الأوطار جـ ٦ ص ٢١٧ وما بعدها، طبع المطبعة العثمانية المصرية سنة ١٣٥٧ هـ.

(١٤٤) ص٣٣٧ وما بعدها.

(١٤٥) الآية رقم ٤٤ من سورة آل عمران.

(١٤٦) الآيات رقم ١٣٩ - ١٤١ من سورة الصافات.

(١٤٧) فتح القدير جـ٨ ص ٢١٥ وما بعدها.

(١٤٨) ابن عابدين جـ ٢ ص ٤١١ الطبعة الثالثة الأميرية سنة ١٣٢٣ هـ.

(١٤٩) جـ ٢ ص ٩٢.

(١٥٠) المرجع السابق.

(١٥١) حاشية البجرمى على شرح المنهج جـ٤ ص ٢٠، ٤١٨.

(١٥٢) جـ٦ ص ٣٠٦.

(١٥٣) ص ٣٣٧ وما بعدها.

(١٥٤) محلى جـ ٩ ص ٣٤٢.

(١٥٥) جـ ٤ ص ١٠٨.

(١٥٦) جـ ٤ ص ٢٠٥.

(١٥٧) جـ ٣ ص ١٧٠.

(١٥٨) عوائد الأيام للقرافى ص ٢٢٨، والقضاء للأشتيانى ص ٣٩٠، والمختصر النافع ص ١٩١.

(١٥٩) شرح ا‌ل‌نيل باب قسمة القرعة.

(١٦٠) ص ٢٨ وما بعدها.

(١٦١) التبصرة ابن فرحون المالكى جـ٢ ص ١٠٦ وما بعدها.." [1]

"وتجب قراءة القرآن على من خاف نسيان، وتسن في غير ذلك، إلا مع جنابة ونحوها.

فقياس الغناء عليها من أفسد القياس؛ فإن الغناء تارة يكون حراما، وآونة يكون مكروها، ومرة يكون مباحا، على حسب ما اقترن به.

وقول أبي تراب: إنه صح عن ابن عمر، وعبد الله بن جعفر، ومن بعدهم... إلخ.

يقال له: أما سماع ابن عمر، فإن أبا داود، روى عن نافع: أن "ابن عمر سمع صوت مزمار، فوضع أصبعيه على أذنيه، ونأى عن الطريق، وقال: يا نافع، هل تسمع شيئا؟ فقلت: لا، فرفع أصبعيه عن أذنيه، وقال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصنع مثل ما صنعت" ١ قال أبو داود. حديث منكر.

وعلى تقدير ثبوته، يقال: إنه لم يقع من ابن عمر إلا **مجرد السماع لمصلحة**، وهي حاجة النبي صلى الله عليه وسلم إلى معرفة انقطاع الصوت، ليرجع إلى الطريق، ويرفع أصبعيه عن أذنيه، وهذا نقض لقول الظاهري: لو كان حراما لما أباحه لابن عمر، وأقل ما يدل عليه الحديث: كراهة سماع المزامير، فكيف يكون حكم الاستماع قصدا؟

وأما ابن جعفر: فقد كان يتعاطاه، مع بعض جواريه، فأنكر عليه أكابر الصحابة، كابن عمر، وأما من بعدهم، فإن

ـ

١ أبو داود: الأدب (٤٩٢٤).." [2]

" حَيْثُ السُّكْنَى وَالْإِقَامَةُ وَالْعِبْرَةُ هُنَا إنَّمَا هِيَ بِالنِّسْبَةِ إلَى الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى وَظَاهِرُ قَوْلِ السَّائِلِ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ لَا يَجِيئُونَ إلَيْهَا إلَخْ

أَنَّهُمْ أَعْرَضُوا عن سُكْنَاهَا بِالْكُلِّيَّةِ وَلَكِنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ إلَيْهَا لِحَاجَةٍ أو جُمُعَةٍ أو عِيدٍ فَإِنْ كان حَالُهُمْ كَذَلِكَ فَهُمْ غَيْرُ مُتَوَطِّنِينَ بِذَلِكَ الْبَلَدِ قَطْعًا لِإِعْرَاضِهِمْ عن سُكْنَاهُ بِنِيَّتِهِمْ عَدَمَ الْعَوْدِ إلَيْهِ إلَّا لِحَاجَةٍ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا تَرَدُّدَ فيه وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ فِيمَنْ يُفَارِقُونَ الْبَلَدَ في بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ لِرَبِيعٍ أو صَيْفٍ مع عَزْمِهِمْ على الْعَوْدِ عِنْدَ انْقِضَاءِ غَرَضِهِمْ وَحُكْمُهُ ما أَشَارَ إلَيْهِ الْجَلَالُ أَنَّهُمْ إنْ بَعُدُوا عنها بِحَيْثُ يُسَمَّى سَفَرًا وَانْقَطَعَتْ نِسْبَتُهُمْ إلَيْهَا في السُّكْنَى في ذلك الزَّمَنِ صَارُوا غير مُتَوَطِّنِينَ بها فَلَا تَنْعَقِدُ بِهِمْ وَإِلَّا فَهُمْ بَاقُونَ على تَوَطُّنِهِمْ ثُمَّ هذا كُلُّهُ إنَّمَا هو بِالنِّسْبَةِ لِلتَّوَطُّنِ وَعَدَمِهِ حتى يُحْسَبُوا من

---

(١) موسوعة الفقه الإسلامي، ص/٤٨

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية – الرقمية، ١٥١/١٥

الْأَرْبَعِينَ أو لَا وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلُّزُومِ فَإِنْ سَمِعُوا النِّدَاءَ بِشُرُوطِهِ لَزِمَهُمْ الْحُضُورُ لِمَحَلِّهِ وَإِلَّا فَلَا وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

وَسُئِلَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ هل يَلْزَمُ الْمَحْبُوسِينَ إقَامَةُ الْجُمُعَةِ في الْحَبْسِ فَأَجَابَ **بِقَوْلِهِ الْقِيَاسُ أَنَّهُ** يَلْزَمُهُمْ ذلك إذَا وُجِدَتْ شُرُوطُ وُجُوبِ الْجُمُعَةِ وَشُرُوطُ صِحَّتِهَا ولم يُخْشَ من إقَامَتِهَا في الْحَبْسِ فِتْنَةٌ لَكِنْ أَفْتَى غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهَا لَا تَلْزَمُهُمْ مُطْلَقًا وقد بَالَغَ السُّبْكِيُّ فقال لَا يَجُوزُ لهم إقَامَتُهَا وَإِنْ جَازَ تَعَدُّدُهَا وهو بَعِيدٌ جِدًّا وَإِنْ أَطَالَ الْكَلَامَ فيه في فَتَاوِيهِ وَالِاسْتِدْلَالِ لِعَدَمِ الْوُجُوبِ بِأَنَّ الْحُبُوسَ لم تَزَلْ مَشْحُونَةً من الْعُلَمَاءِ من السَّلَفِ وَالْخَلَفِ ولم يُنْقَلْ أَنَّ أَحَدًا منهم أَقَامَهَا في الْحَبْسِ يُمْكِنُ الْخَدْشُ فيه بِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إلَّا إنْ ثَبَتَ أَنَّهُ وُجِدَ في حَبْسٍ أَرْبَعُونَ شَافِعِيًّا مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِفِعْلِهِمْ ولم يُقِيمُوهَا مع تَوَفُّرِ ما ذَكَرْنَاهُ من الشُّرُوطِ وَعَدَمِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ فَمَنْ أَثْبَتَ هذا اتَّضَحَ له عَدَمُ الْوُجُوبِ وَمَنْ لم يُثْبِتْهُ يَلْزَمْهُ أَنْ يَقُولَ بِالْوُجُوبِ فإنه الذي يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ أَصْحَابِنَا

وَلَقَدْ كان الْبُوَيْطِيُّ وهو في قُيُودِهِ في الْحَبْسِ يَغْتَسِلُ وَيَلْبَسُ نَظِيفَ ثِيَابِهِ وَيَأْتِي إلَى بَابِ السِّجْنِ فَيُشَاوِرُ السَّجَّانَ في صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَيَمْنَعُهُ فَيَرْجِعُ وَيَقُولُ الْآنَ سَقَطَتْ الْجُمُعَةُ عَنِّي فَتَأَمَّلْ مُحَافَظَةَ هذا الْإِمَامِ الذي هو أَجَلُّ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رضي اللَّهُ عنه وَلِذَا اسْتَخْلَفَهُ في حَلَقَتِهِ وَأَخْبَرَهُ بِهَذِهِ الْمِحْنَةِ التي وَقَعَتْ له بِقَوْلِهِ له سَتَمُوتُ في قُيُودِك على صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مع ما هو عليه تَجِدْهُ كَالصَّرِيحِ في أَنَّهُ لو أَمْكَنَهُ إقَامَتُهَا في الْحَبْسِ لَفَعَلَهَا فيه فَإِنْ قُلْت إنْ أَقَامُوهَا قبل جُمُعَةِ الْبَلَدِ أَفْسَدُوهَا على أَهْلِهَا أو بَعْدَهَا لم تَنْعَقِدْ لهم

قُلْت مَمْنُوعٌ فِيهِمَا بَلْ عُذْرُ الْحَبْسِ لَا يَبْعُدُ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعَدُّدُ فَيَفْعَلُونَهَا مَتَى شَاءُوا قَبْلُ أو بَعْدُ وَلَا حَرَجَ عليهم حِينَئِذٍ

وَسُئِلَ أَعَادَ اللَّهُ عَلَيْنَا من بَرَكَاتِهِ عن بَيْتٍ وَاحِدٍ فيه أَرْبَعُونَ مُتَوَطِّنُونَ بِصِفَةِ من تَلْزَمُهُمْ الْجُمُعَةُ فَهَلْ يَلْزَمُهُمْ إقَامَتُهَا أو لَا فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ أَفْتَى جَمْعٌ يَمَنِيُّونَ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ أَخْذًا من قَوْلِهِمْ الشَّرْطُ أَنْ تُقَامَ بين الْأَبْنِيَةِ وَلَا أَبْنِيَةَ هُنَا وَقِيَاسًا على أَهْلِ الْخِيَامِ وَأَفْتَى آخَرُونَ بِوُجُوبِهَا عليهم وَهَذَا هو الْأَوْجَهُ وَلَا دَلِيلَ لِلْأَوَّلَيْنِ في تَعْبِيرِ الْأَصْحَابِ بِالْأَبْنِيَةِ لِأَنَّهُ لِلْغَالِبِ وَلَا **في الْقِيَاسِ على** أَهْلِ الْخِيَامِ لِأَنَّ من شَأْنِ أَرْبَابِهَا النُّجْعَةَ وَعَدَمَ تَوَطُّنِ مَحَلٍّ وَاحِدٍ بِخِلَافِ أَهْلِ الْبِنَاءِ الْوَاحِدِ فإن من شَأْنِهِمْ تَوَطُّنَ بِنَائِهِمْ وَعَدَمَ النُّقْلَةِ منه وَشَتَّانَ ما بين هَذَيْنِ فَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَهْلَ الْبِنَاءِ الْوَاحِدِ أَوْلَى بِعَدَمِ الْوُجُوبِ من أَهْلِ الْخِيَامِ غَلَطٌ وَاضِحٌ إذْ لَا مُسَاوَاةَ بِوَجْهٍ فَضْلًا عن الْأَوْلَوِيَّةِ

وَسُئِلَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ عن قَوْلِهِمْ تَصِحُّ الْجُمُعَةُ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ وَالْمُحْدِثِ هل يُشْتَرَطُ سَمَاعُهُمَا لِلْخُطْبَةِ أو لَا فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ أَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ في الْأَوَّلِ سَمَاعُهَا بِالنِّسْبَةِ إلَى صِحَّةِ الْجُمُعَةِ لهم خَلْفَهُ وَاَلَّذِي يُتَّجَهُ خِلَافُهُ وَيُفَارِقُ الْخَلِيفَةُ إذَا شَرَطْنَا سَمَاعَهُ بِأَنَّهُ يَبْنِي صَلَاتَهُ على صَلَاةِ الْإِمَامِ

وهو لَا يَتَحَقَّقُ إلَّا بَعْدَ سَمَاعِهِ صَحَّتْ خَلْفَهُمَا إذَا زَادَا على الْأَرْبَعِينَ لِوُجُودِ صُورَةِ الْجَمَاعَةِ لَا حَقِيقَتِهَا فلم يَكُنْ **لِاشْتِرَاطِ السَّمَاعِ وَجْهٌ**

وَسُئِلَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ عَمَّا جاء في الحديث الْحَسَنِ من تَرَكَ اللِّبَاسَ تَوَاضُعًا وهو قَادِرٌ عليه دَعَاهُ اللَّهُ يوم الْقِيَامَةِ على رُءُوسِ الْخَلَائِقِ حتى يُخَيِّرَهُ من أَيِّ حُلَلِ الْإِيمَانِ شَاءَ يَلْبَسُهَا ما مَعْنَاهُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ

." (١)

" – هي في اللغة مفاعلة مشتقة من الزرع والزرع له معنيان : أحدهما : طرح الزرعة – بضم الزاي – وهي البذر والمراد إلقاء البذر على الأرض . الإنبات إلا أن المعنى الأول للزرع مجاز والمعنى الثاني حقيقي ولهذا ورد النهي عن أ ن يقول الإنسان زرعت بل يقول حرثت فقد روى البزار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " لا يقول أحدكم زرعت وليقل حرثت " ومعنى هذا أنه لا يصح أن يقول زرعت ويريد المعنى الحقيقي للزرع وهو الإنبات لأن المنبت هو الله تعالى كما أشار إلى ذلك سبحانه بقوله : ﴿ أفرأيتم ماتحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾ فقد نسب سبحانه لعباده الحرث وهو إلقاء البذرة أما الإنبات فإنهم لا يستطيعون إدعاءه إذ لو كان من عملهم لكان لازما والواقع غير ذلك فقد يلقون البذر ولا ينبت أصلا أو ينبت ثم تجتاحه جائحة كما قال تعالى : ﴿ لو نشاء لجعلناه حطاما ﴾

أما إذا قال : زرعت وأراد منه المعنى المجازي أي ألقيت البذر فإنه جائز ولهذا روى مسلم عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " لا يغرس المسلم غرسا ولا يزرع زرعا فيأكل منه إنسان ولادابة ولاشيء إلا كانت له صدقة " فهذا صريح في جواز نسبة الزرع إلى الإنسان إلا أن الواقع أن عمل الإنسان هو شق الأرض والقاء البذر وتعهدها بالوسائل العادية أما الإنبات فليس لهو فيه عمل ما

ومثل ذلك المعنى كما قال تعالى : ﴿ أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون ﴾ فخلق الجنين وتكوينه ليس من عمل الإنسان بأي حال

ثم إن المشهور أن مصدر المفاعلة لا يقع إلا بين اثنين كالمشاركة والمضاربة فإن الأشتراك وهو المصدر الذي أخذت منه المضاربة واقع من اثنين

وقد يستعمل مصدر المفاعلة في فعل واحد فيقال إن المفاعلة ليست على بابها فهل الزرع الذي هو مصدر المزارعة مستعمل في فعل العامل الذي يزرع الأرض فقط فتكون المفاعلة ليست على بابها ؟

والجواب أنه يصح استعماله في الأمرين وذلك لأنالزرع مسبب عن شيئين أحدهما : فعل العامل وهو الحرث والبذر والسقي ونحو ذلك . وثانيهما : فعل المالك وهو تمكين العامل من الأرض والآلات التي يزرع بها فالزرع واقع بسبب الإثنبن فالمفاعلة على بابها فإذا قطع النظر عن فعل المالك لظهورنسبة الزرع إلى العامل المباشر كانت المفاعلة على غير بابها

---

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى، ١/٢٥٩

وبعضهم يقول إنه لا يصح قطع النظر عن فعل المالك البتة لأن مصدر المفاعلة يجب أن يكون بين اثنين إلا في أمور مقصورة **على السماع كسافر** وجاوز وواعد فإن مصدر هذه الأفعال مستعمل في فعل الواحد سماعا فلا يجوز قياس غيرها عليها وحينئذ فلا يصح استعمال ضارب زيد عمرا بمعنى ضربه

ومن هذا يتضح لك أن المزارعة معناها لغة : الشركة في الزرع

أما معنى المزارعة في اصطلاح الفقهاء ففيه تفصيل المذاهب (١)

---

(١) الحنفية قالوا : المزارعة شرعا هي عقد على الزرع ببعض الخارج من الأرض ومعنى هذا أن المزارعة عبارة عن عقد بين مالك أرض وعامل يعمل في الأرض يشتمل على أن العمل يستأجر الأرض ليزرعها ببعض المتحصل من الزرع أو أن المالك يستأجر العامل على أن يزرع له أرضه ببعض الخارج المتحصل من الأرض

وهذا النوع من المعاملة مختلف فيه عند الحنفية فأبو حنيفة يقول إنه لا يجوز . وأبو يوسف ومحمد يقولان بجوازه . وقولهم هو المفتى به في المذاهب لأن فيه توسعة على الناس ومصلحة لهم

وهذا النوع من المعاملة مختلف فيه عند الحنفية فأبو حنيفة يقول إنه لا يجوز . وأبو يوسف و محمد يقولان بجوازه . وقولهم هو المفتى به في المذاهب لأن فيه توسعة على الناس ومصلحة لهم

على أن أبا حنيفة قال بجواز المزارعة إذا كانت آلات الزرع والبذر ويكون له بعض الخارج بالتراضي لا في نظير الأجرة وإنما منع أبو حنيفة المزارعة بالمعنى الأولى لورودالنهي عن استئجار العامل ببعضض ما يخرج منعمله كما إذا استأجر إنسانا ليطحن له إردبا من القمح علىأن يأخذ كيلة من الدقيق الذي يطحنه وتسمى هذه المسألة (بقفيز الطحان)

والمزارعة بالصورة الأولى استئجار للعامل ببعض ما يخرج من عمله على أن الممنوع هو أنيشترط الأخذ من دقيق الغلة التي يطحنها بخصوصها أما إذا شرط له كيلة من الدقيق مطلقا فإنه يصح وله أن يأخذها من الدقيق الذي طحنه ومثل ذلك ما استأجر ثورا من آخر ليطحن له أو استأجر رجلا ليجني له هذا القطن على أنيأخذ منه نصف قنطار مثلا فإنه لا يجوز أما إذا قال له اجن هذا القطن وأعطيك نصف قنطار من القطن الجيد ولم يشر للقطن الذي يجنيه العامل فإنه يصح . وله أن يعطيه منه بعد ذلك

على أنه لاخلاف عندهم في جواز استئجار الأرض بالطعام سواء كان مماكان تنبته الأرض كالقمح والقطن أو كالعسل فكل ما يصلح ثمنا يصلح أجرة كما سيأتي في الإجارة

وأما المخابرة (بفتح الباء) فهي مرادفة للمزارعة في المعنى الشرعي فهي عقد على الزرع ببعض ما يخرج من الأرض وأما في اللغة فهي مشتقة منالخبار وهو الأرض اللينة

الحنابلة – قالوا : المزارعة هي أن يدفع صاحب الأرض الصالحة للزراعة أرضه للعامل الذي يقوم بزرعها ويدفع له الحب الذي يبذره أيضا على أن يكون له جزء مشاع معلوم من المحصول كالنصف والثلث . فلا يصح أن يعين له

إردبا أو إردبين أو نحو ذلك . ومثل ذلك ما إذا دفع له أرضا بها نبت ليقوم بخدمته حتى يتن نموه ويكون له نظير ذلك جزء معين شائع من ثمرته فإن ذلك يسمى مزارعة أيضا

فالحنابلة يقولون بجواز المزارعة بالصورة التي يقول بها صاحبا أبي حنيفة إلا أنهم يخصون المالك بدفع الحب

ومنا هذا تعلم أن الحنابلة يقولن بحل تأجير الأرض المعلومة مدة معينة ببعض ما يخرج منها كثلث غلتها ونصفها سواء كانت غلتها طعاما كالقمح والشعير أو غير طعام كالقطن و الكتان وحكم الإجازة والمخارة كالمزارعة في المعنى الشرعي

ثم إن الأصل في جوازها هو السنة الصحيحة فمنها ما روى ابن عمرقال : عامل النبي صلى الله عليه و سلم أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع . متفق عليه

المالكية – قالوا : المزارعة شرعا هي الشركة في العقد وتقع باطلة إذا كانت الأرض منطرف أحد الشريكين وهو المالك والبذر والعمل والآلات من الشريك الثاني كما يقول الحنابلة والصاحبان . فما يفعله ملاك الأراضي الصالحة للزراعة في زماننا من إعطاء أرضهم لمن يزرعها وينفق عليها على أن يأخذوا نصف المتحصل من غلتها أو يأخذوه ويأخذوا معه نقودا كأن يسلموا فدانا للعامل ويأخذوا منه ثلاثة جنيهات مثلا ونصف ما يتحصل من زرع الفدان فإنه غير جائز عند المالكية لأنه يكون تأجيرا للأرض أو بعضها بما يخرج منها وهو ممنوع عندهم

فالمزارعة التي تجوز هي أن تجعل للأرض قيمة أجرتها من النقود أو الحيوان أو عروض التجارة كأن يقال إن أجرة هذا الفدان تساوي أربعة جنيهات : أو تساوي ثلاثة ثيران أو تساوي ثوبا من القماش . ولا يجوز تقويم الأرض بغلة أو قطن أو عسل إذ لا يصح تأجير الأرض عندهم بالطعام ولا بما تنبته كما يأتي في الإجارة

فإذا علمت أجرة الأرض فيقوم العمل بأن يجعل له قيمة وكذلك تقوم آلات الزراعة فإذا دفع المالك الأرض وكانت قيمة أجرتها خمسة جنيهات فإنه يصح للعامل أن يحسب قيمة عمله وقيمة نفقات الزرع ويجعلها في مقابل أجرة الأرض بما يخرج منها فالبذر يكون على كل واحد من الشريكين أن مناصفة فإذا بينت أجرة الأرض قيمة أجر العمل وآلات الزرع كان لكل واحد من الشريكين أن يأخذ من الربح بنسبة ما دفعه فإن كانت قيمة الأرض خمسة وقيمة الآلات والعمل خمسة كان لكل واحد منهما نصف الربح وعلى **هذا القياس فإذا** اشترط أحدهما أن يأخذ أكثر مما يخصه فسدت

هذه صورة المزارعة الجائزة عند المالكية . ومحصل ذلك أن الممنوع عندهم هو أن تشتمل الشركة على أجرة الأرض أو بعضها بما يخرج منها فمتى سلمت من هذا فإنها تحل إذا تساويا في الربح . وهذا هو المشهور عندهم وبعضهم يقول إنه يجوز تأجير الأرض بما يخرج منها ولكنه ضعيف في المذهب . على أن المالكية أجازوا تأجير الأرض تبعا للمساقاة فإذا ساقاه على أرض مغروسة نخلا وصالحة لزراعة غيره فإن له أن يتعاقد معه على زرعها ببعض ما يخرج منها

الشافعية – قالوا : المزارعة هي معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها على أن يكون البذر من المالك والمخابرة هي المزارعة إلا أن البذر فيها يكون على العامل فليس على العامل في المزارعة إلا العمل بخلاف المخابرة وكلاهما ممنوع عندهم لأنه لا يصح تأجير الأرض بما يخرج منها . وهذا هو المعتمد وأ جازها بعضهم

وقد قالوا في علة المنع إن العقد فيها على شيء غير معروف لأن العامل يعمل في الأرض بدون أن يدري ما يصيبه ففيه غرر ويمكن تحصيل منفعة الأرض بتأجيرها إن كان مالكها عاجزا عن زرعها . وفي التأجير حسم للنزاع وبيان لحق كل منهما موضحا فلأي شيء يترك التعاقد الواضح مع إمكانه ويعمل بتعاقد فيه غرر وقد ورد النهي عن الخابرة والمزارعة في السنة لذلك . على أنهم أجازوا المزارعة تبعا للمساقاة كما يأتي ." (١)

" أما إذا كان بينهما سوق كبير أو نهر فإنهما لا يكونا جيرانا في الوصية وتدخل الزوجة مع زوجها في الاستحقاق في الوصية . أما زوجة الموصي نفسه إذا كان بها مانع من الإرث فإنها لا تدخل في الجار إذا كانت بجوار الموصي لأنها تسمى جارة عرفا ولا يدخل الخادم مع سيده إلا إذا كان للخادم بيت خاص مجاور للموصي فإنه يدخل في الوصية حينئذ . وهل يدخل الصغير مع أبيه والبنت البكر مع أبيها في الوصية للجيران أولا ؟ قلان ولكن بعضهم استظهر أن الولد الصغير والبت البكر إذا كانا يتفقان من مالهما لا من مال أبيهما دخلا في الوصية اتفاقا ومثلها الثيب بنكاح والولد الكبير فإنهما يدخلان في الوصية قطعا لأن نفقتهما لا تجب على أبيهما والجار الذي يستحق الوصية هو الذي جارا وقت الشيء الموصى به فإذا خرج الجار من المنزل بعد كتابة الوصية وحل غيره عند إعطائها استحقها الجار الجديد وهكذا

وإذا قال : أوصيت للمساكين فإن الفقراء يدخلون فيهم وكذا إذا قال : أوصيت للفقراء فإن المساكين يدخولن فيهم عملا بالعرف وإن كان في الأصل أحدهما غير الآخر لأن المسكين هو الذي لا يملك شيئا لا يكفيه قوت عامله

ومحل ذلك ما لم ينص الموصي على شيء معين فإذا قال : أوصيت للمساكين الفقراء الوصية بالمساكين وبالعكس

وإذا قال : أوصيت لأقاربي أو لأهلي أو لذوي رحمي فإن كان له أقارب من جهة الأب لا يرثون كانت الوصية لهم وحدهم دون أقاربه من جهة الأم

أما إذا كان أقاربه من جهة الأب يرثون الوصية تكون لأقارب الأم لا يرثون

أما إذا قال : أوصيت لأقارب فلان أو لأهله أو لذوي رحمه فإن كان لفلان أقارب من جهة الأب كانت الوصية لهم وحدهم سواء كانوا لفلان أولا لأن الممنوع من الوصية ورثة الموصي لا ورثة غيره . وإن لم يكن له أقارب من جهة الأب كانت الوصية لأقاربه من جهة الأم

ويزاد في نصيب المحتاج سواء استحق الوصية أقارب الأب فإن استووا

(١) الفقه على المذاهب الأربعة، ٧/٣

في الحاجة سوي بينهم في الإعطاء فإن فيهم محتاج وأحوج يزاد في نصيب الأحوج سواء كان قريبا أو بعيدا ما لم ينص الموصي على حالة معينة فإنها تتبع كما إذا قال : أعطوا الأقرب أو أعطوا فلانا فلانا ثم فلانا فإن الأقرب يقدم على غيره بحسب نص الموصي بأن يميز في نصيبه لا أنه ياخذ الكل وإلا بطلت الوصية التي نص فيها على أنها للأقارب

وإذا أوصى لخدمة المسلمين وله خدم مسلمون وغيرهم يعتبر المسلم من كان مسلما وقت الوصية فلو أسلم بعدها لا يستحق ولو في يومها

وإذا أوصى بأولاد غنمه لزيد أو بما تلد أو بما ولدت فإنه يدخل في تلك الحمل في بطن أمه . وإذا قال : اوصيت لبني تميم أو بني زهرة وأوصيت

للغزاة أو لأهل الأزهر أو المرسة ونحو ذلك من غير ذلك من غير المعين فعلى من يتولى قسمة الوصية أن يقسمها بحسب اجتهاده على من يجده منهم فلا يلزم بالتعميم كما لا يلزم أن يسوي بينهم في الأنصبة بل يعطي كل واحد حسب ما يراه لائقا به

ومثل ذلك ما إذا أوصى للقراء والمساكين فإنه لا يجب عليه تعميم الوصية لكل الفقراء والمساكين كما لا يجب أن يسوى بينهم في القسمة

أما إذا كان الموصى لهم معينين كما إذا قال : أوصيت لفلان وفلان وفلان من بني تميم أو من بني محمد أو نحو ذلك فإنه يجب أن تقسم الوصية بينهم بالسوية بلا خلاف ومن مات قبل القسمة تنتقل حصته لوارثة ومن ولد فلا يدخل بخلاف غير المعين كبني تميم فإن مات منهم قبل القسمة لا يستحق ومن ولد وقتها يستحق

وإذا كان الموصى لهم يمكن حصرهم ولكن الموصي ؟ ؟ فيه خلاف فبعضهم يقول : إن حكمهم كحكم غير المعينين فيقسم على من وجد منهم ولا تلزم التسوية فى القسمة عليهم ومن مات منهم لا ينتقل نصيبه لورثته . وبعضهم يقول : إنهم كالمعينين وهو الظاهر فتقسم الوصية بينهم كما تقسم على المعينين

وإذا قال : اوصيت لرجال بني فلان أو نسائهم شملت الوصية الصغير والكبير من النوعين

الشافعية – قالوا : إذا اوصى لجيرانه بشيء شملت الوصية أربعين دارا من كل جانب من جوانب داره الأربعة فتكون مائة وستين دارا في الغالب فإذا لم يقبل بعض الجيران يعود نصيبه على الباقين منهم وتنقسم الوصية على عدد الدور بحيث تأخذ أقل ما يمكن من المال فذاك وإلا فتعطى الدار على عدد السكان فإذا وسعت الوصية عدد الدور بحيث تأخذ أقل ما يمكن من المال فذاك وإلا فتعطى الدار الأقرب فالأقرب . وهل المراد الجار المالك أو الجار الساكن ؟ قولان . والعبرة بالجوار حال الموت فإذا مات الموصي والجار ساكن أو مالك استحق الوصية ولو تغير الحال بعد الموت بأن انتفع أو باع فلا

وإذا اوصى للعلماء فتصوف الوصية لعلماء الشوع من تفسير وحديث وفقه وتوحيد عملا بالعرف ويكفى لتنفيذ الوصية ان تصرف لثلاثة من اهل كل علم فإذا اعطيت لمحدث ومفسر وفقيه فقد نفذت . والعالم بالتفسير هو الذى يعوف كتاب الله تعالى وما قصد بها نقلا واستنباطا فالمسائل التوقيفية التي تتوقف معرفتها على نقل يجب على المفسر

ان يكون عالما بها وبادلتها من النقل . وكذا المسائل العقلية التى يتوقف إدراكها من اللفظ على علوم أخرى فإن لم يكن قادرا على استنباطها لا يكون مفسرا

أما العالم بالحديث فهو الذى يعرف حال الرواة وحال المروى من صحيح وسقيم وعليل وغير ذلك وليس من علمائه من اقتصر على **مجرد السماع** . أما الفقيه فهو الذى يعرف من كل باب طرفا نافعا يهتدى به إلى معرفة باقي الباب وإن لم يكن مجتهدا

وأما المتكلم فهو العالم بالله وصفاته وما يستحيل عليه وبأدلة ذلك وهو من أجل العلوم الدينية . أما المذموم منه فهو الخوض فيما نهى عنه

وإذا أوصى لعلماء بلد كذا وليس بها علماء وقت الوصية فإن كان فى تلك البلدة علماء بعلوم أخرى غير العلوم الشرعيه المذكورة كانت الوصية لهم وإلا بطلت الوصية ونظير ذلك ما إذا أوصى بغنم وليست عنده وقت الوصيه ولكن عنده ظباء فإن الوصيه تحمل على الظباء

وإذا أوصى للفقراء دخل المساكين وبالعكس وتختص بمساكين المسلمين وفقرائهم . أما إذا جمعهم في الوصية بأن قال : أوصيت للفقراء والمساكين فإنه يقسم مناصفة بين الطائفتين المسكين وهم الذين لا يملكون شيئا والفقراء وهم الذين يملكون مالا يكفيهم قوت عامهم

ويكفي لتنفيذ الوصية أن تقسم بين ثلاثة منهم لأنها أقل الحمع كما تقدم في الوصية للعماء ولمن يتولى قسمة الوصية أن يميز أحدهم عن الآخر سواء قسم بين ثلاثة أو أكثر

وإذا عين فقراء بلد كذا ولم يكن بها فقراء عند الوصية بطلت . وإذا أوصى لزيد والفقراء صحت الوصية ويأخذ زيد كأحدهم ولا يصح حرمانه بل لا بد من إعطائه بخلاف غيره من الفقراء فإن المتولي القسمة أن يحرمه ويعطي غيره

وإذا أوصى لجمع معين منحصر كما إذا قال : أوصيت للعلوين وهم أولاد

على كرم الله وجهه فإن الوصية تصح وتنفذ بقسمة الموصى به على ثلاثة منهم فأكثر كالوصية على الفقراء والمساكين

وإذا أوصى بشيء لأقارب زيد شملت الوصية كل قريب لزيد من أولاد أقرب جد ينسب إليه زيد من جهة أبيه أو من جهة أمه مسلما كان أو كافر فقيرا أو غنيا وارثا أو غير وارث ويعد الجد قبيلة بحيث لا يدخل أولاد جد فوقه ولا أولاد جد في درجته مثلا إذا أوصى لأولد العباس لا يدخلون أولاد عبد المطلب في الوصية ولا يدخلون أولاد أبي طالب

وكذا إذا أوصى لأقارب زيد الحسني (ابن الحسين) فإنه لا يدخل فيهم أولاد الحسين وعلى **هذا القياس** . ولا يدخل زيد في الوصية إلا إذا ذكره بصفة أنص ولا يدخل في الأقارب الوالد والولد لنهما لا يقال لهما أقارب عرفا ولكن يدخل أولاد الأولاد

ويجب أن يشترك الأقارب جميعا في الوصية كما تجب التسوية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم فإذا لم يكن لهم إلا قريب واحد صرف له كل الوصية

وإذا أوصى لأقرب أقارب زيد فالوصية لذريته ولو من أبناء البنات على أن يقدم الأقرب فالأقرب فيقدم ولد الولد على ولد ولد الولد ويدخل في هذه الصيغة الوالد والولد وإن كانا لا يدخلان في صيغة الوصية للأقارب لأن العرف لا يطلق الأقارب على الوالد والولد ولكن أقرب الناس إلى المرء والده وولده فيدخلان في هذه الصيغة دون تلك فيقدم الأولاد ثم أولادهم ثم أولاد أولادهم وإن نزلوا ذكورا وإناثا ثم من بعدهم الأب والأم ثم من بعدهم الإخوة ويقدم الأخ الشقيق من بعده الأخ لأب والأخ لأم وهما في مرتبة واحدة وهذا أحد المواضع التي يقدم فيها الأخ للأم على الجد والموضع الثاني في الوقف على الأقرب والموضع الثالث الوقف الذي لم يعرف له مصرف معين أو انقطع الأقرب والموضع الثالث الوقف الذي لم يعرف له مصرف معين أو انقطع مصرفه كما سيأتي في بابه

أما الأخ لأبوين أو لأب فإنهما لا يقدمان على الجد إلا في هذا الموضع وفي مسألة الولاء ثم يعد من بعد الإخوة أبناء الإخوة ثم من بعد أبناء الإخوة الجد من جهة الأب أو من جهة الأم الأقرب ثم العمومة والخوؤلة وهما في مرتبة واحد ثم أبائهما . ويستوي في كل الطبقات الإناث والذكور فلا فرق بين أب وأم وابن وبنت وأخ وأخت لاستوائهم في القرب وإذا اجتمع ولد بنت مع ابن ابن ابن قدم ولد البنت لأنه أقرب

وإذا قال الموصي : أوصيت لأقاربي كان حكمه حكم أقارب زيد إلا أنه لا يدخل في أقاربه الوارث لأن الوصية لوارث لا تصح للوارث كما كما عرفت فتخص الوصية بالباقين

الحنابلة – قالوا : إذا أوصى لجيرانه فإن الوصية تشمل أربعين دارا من كل جانب ويقسم المال الموصى به على عدد الدور ثم تقسم حصة كل جار على سكانها . وإذا قال : أوصين لجار المسجد شملت الوصية من يسمع الأذان

وإذا قال : أوصيت لأهل سكني (بكسر السين) استحق الوصية أهل زقاقه والزقاق الدرب والجمع أزقة وإذا قال : أوصيت لأهلي خطي (بكسر الخاء) والمعروف ضمها استحق الوصية أهل دربه وما قاربه من الشارع الذي يكون به طبقا للعرف

ولا يدخل في الوصية إلا من كان موجودا عندها فمن يتجدد من الجيران بين الوصية والموت لا يدخل فيها كذلك من يتجدد عند عطاء الوصية فإنه لا يستحق

وإذا أوصى للفقراء والمساكين أو اوصى لهم معا أو أوصى لأصناف الثمانية الذين يستحقون الزكاة دفعة واحدة فإن الوصية تصح ويعطي جميع الأصناف بخلاف الزكاة فإنه يكتفي بإعطاء صنف الزكاة فإذا أوصى للفقراء والمساكين وأبناء السبيل فإنه ينبغي أن تقسم الوصية أثلاثا على الأصناف الثلاثة وهكذا إلى الثمانية . ويكفي من كل صنف شخص واحد لتعذر استيعاب الجميع بخلاف ما إذا عين أسماء فقراء مخصوصين فإنهم يستحقون بأشخاصهم بالتساوي

ويستحب أن يعطي عدد كثير منهم متى أمكن وأن يكون الدفع لهم بحسب الحاجة فيميز كل من كان أحوج منهم عن غيره كما يستحب تقديم أقارب الموصي إذا كانوا فقراء ولا يصح نقل الوصية إلى غير الموصي كالزكاة

وإذا اوصى في سبيل الله انصرفت الوصية إلى الغزاة وحجاج بيت الله وإذا أوصى لأهل العلم شملت الوصية من انتصف به وأهل حفظته

وإذا أوصى لأقرب قرابة زيد لا يعطى مال الوصية للأبعد مع وجود الأقرب فيقدم الأب والابن وهما في مرتبة واحدة لأن نسبتها إلى يد ةسواء إذ كل واحد منهما ينسب إلى زيد بنفسه بدون واسطة ثم من بعدها الأخ الشقيق ثم من بعده الأخ لأب لأن من له قرابتان أقرب ممن قرابة من جهة واحدة

وكل طبقة متقدمة يتقدم أبناؤها موضحا في مباحث الوقف إن شاء الله) ." (١)

"(سُئِلَ) عَمَّنْ أَذِنَتْ لِمَنْ هُوَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وِلَايَتِهِ وَزَوَّجَهَا حَاضِرَةً فِيهِ هَلْ يَصِحُّ أَوْ لَا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ الْعِمَادِ فِي كِتَابِهِ تَوْقِيفُ الْحُكَّامِ فَإِنَّهُ بَنَى الْفَرْعَ عَلَى مَا لَوْ سَمِعَ تَزْكِيَةَ الشُّهُودِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وِلَايَتِهِ هَلْ يُعْمَلُ بِهِ فِي مَحَلِّهَا وَأَفْتَى بِهِ عَصْرِيٌّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْإِذْنَ الْمَذْكُورَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ لِعَدَمِ صِحَّةِ ارْتِبَاطِ أَثَرِهِ بِهِ وَأَفْتَيْتَهُمْ بِالْأَوَّلِ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَبْنِيِّ وَالْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ ؟ (فَأَجَاب) بِأَنَّهُ يَصِحُّ التَّزْوِيجُ كَمَا شَمِلَهُ قَوْلُهُمْ لِلْقَاضِي تَزْوِيجُ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا إذَا حَضَرَتْ فِي مَحَلِّ وِلَايَتِهِ مُتَوَطِّنَةً كَانَتْ أَوْ لَا .

ا هـ .

وَلَيْس بَيْن الْحَاكِمِ وَبَيْنَ الْعَقْدِ مَانِعٌ سِوَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ وَقَدْ زَالَ عَنْهُ فَإِذْنُهَا صَحِيحٌ وَإِنْ لَمْ يَتَرَتَّبْ أَثَرُهُ عَلَيْهِ حَالًا فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَضَرَ قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ بِبَلَدِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ بِحُكْمِهِ فَإِنَّهُ يُمْضِيهِ إذَا عَادَ إلَى وِلَايَتِهِ أَوْ أَذِنَ لِشَخْصٍ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ لِيَطْلُبَ لَهُ الْمَاءَ فِيهِ أَوْ أَطْلَقَ أَوْ وَكَّلَ مَنْ يَشْتَرِي لَهُ الْخَمْرَ بَعْدَ تَخَلُّلِهَا أَوْ مَنْ يُزَوِّجَ أَمَتَهُ أَوْ عَبْدَهُ بَعْدَ سَنَةٍ أَوْ قَالَتْ لِوَلِيِّهَا زَوِّجْنِي فِي الْعِيدِ أَوْ رَبِيعٍ أَوْ جُمَادَى فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ أَوْ وَكَّلَ الْمُحْرِمُ مَنْ يُزَوِّجُهُ أَوْ يُزَوِّجَ مُوَلِّيَتِهِ بَعْدَ تَحَلُّلِهِ أَوْ أَطْلَقَ وَقَدْ رَأَيْت كَلَامَ ابْنِ الْعِمَادِ الْمَذْكُورَ حَالَ إفْتَائِي الْأَوَّلِ وَقَدْ قَالَ فِي الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ وَجْهَانِ قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ لَهُ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِمْ إنْ جَوَّزْنَا الْقَضَاءَ بِالْعِلْمِ وَخَالَفَهُ أَبُو عَاصِمٍ وَآخَرُونَ **وَقَالُوا الْقِيَاسُ مَنْعُهُ** كَمَا لَوْ سَمِعَ الْبَيِّنَةَ خَارِجَ وِلَايَتِهِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إلَى **إعَادَةِ السَّمَاعِ بَعْدَ** الْعَوْدِ إلَى وِلَايَتِهِ ا هـ فَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ رُجْحَانِ الثَّانِي فَالْفَرْقُ." (٢)

"رقم الفتوى ٥٢٠٣٩ استئجار الفحل للقاح الأنثى.. رؤية شرعية

تاريخ الفتوى : ٢٧ جمادي الثانية ١٤٢٥

السؤال

عندي بقر وأريد تلقيحه فما هو حكم الشرع في ذلك والتلقيح يكون بمقابل، وبارك الله فيكم، وجزاكم الله خيراً، لي ملاحظة: بعثت أكثر من سؤال ولم يتم الرد نرجو أن يكون المانع خيراً؟

الفتوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإذا كان المقصود بتلقيح البقر بمقابل: أن يدفع صاحب البقر ثمنا، لضراب الفحل، فلا يجوز ذلك عند عامة أهل

---

(١) الفقه على المذاهب الأربعة، ١٤٦/٣

(٢) فتاوى الرملي، ١٠٣/٤

العلم، لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن عسب الفحل . رواه أحمد والبخاري ، وعسب الفحل هو ضرابه.

وأما إذا كان المقصود بتلقيح البقر: استئجار الفحل للقاح الأنثى، فقد اختلف أهل العلم في جواز ذلك، فذهب جمهور الفقهاء -الحنفية والشافعية والحنابلة- إلى عدم جواز إجارة الفحل للضرا ب، للحديث السابق وما جاء في معناه من الأحاديث، وذهب المالكية: إلى إنه يجوز إجارة الفحل للضراب، وقيدوا الجواز بما إذا كان الاستئجار لزمان معين كيوم أو يومين، أو لمرات معينة كمرتين أو ثلاث، ولا يجوز استئجار الفحل للضراب إلى حمل الأنثى.

والراجح لدينا هو ما ذهب إليه الجمهور لعموم الأحاديث القاضية بالنهي عن عسب الفحل، قال الكاساني : قد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن عسب الفحل. ولا يمكن حمل النهي على نفس العسب، وهو الضراب ، لأن ذلك جائز بالإعارة، فيحمل على البيع والإجارة، إلا أنه حذف ذلك وأضمره فيه؛ كما في قوله تعالى: واسأل القرية. وهذا أيضاً ما رجحه ابن رشد المالكي في كتابه "بداية المجتهد" فقال رحمه الله : وأما إجارة الفحول من الإبل والبقر والدواب، فأجاز مالك أن يكري الرجل فحله على أن ينزو أكواماً معلومة، ولم يجز ذلك أبو حنيفة ولا الشافعي، وحجة من لم يجز ذلك ما جاء من النهي عن عسيب الفحل، ومن أجازه شبهه بسائر المنافع، وهذا ضعيف لأنه **تغليب القياس على** السماع.

وإذا تقرر هذه فننبه إلى مسألتين:

الأولى: أنه إذا بذل إنسان فحله لإطراق بقر غيره مجانا بغير مقابل فأهدى له رب البقر هدية، أو أكرمه تكرمة من غير شرط جاز ذلك، لأنه فعل معروفاً، فجازت مجازاته عليه.

الثانية: أنه إذا احتاج الإنسان إلى تلقيح بقره ولم يجد من يبذل له ذلك مجانا جاز له أن يستأجر فحلا، والإثم في ذلك على رب الفحل.

قال في كشاف القناع : (ولا يجوز استئجار الفحل للضراب) لنهيه صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل متفق عليه، والعسب إعطاء الكراء على الضراب على أحد التفاسير... (فإن احتاج) إنسان (إلى ذلك ولم يجد من يطرق له) دابته مجانا (جاز له) أي لرب الدابة (أن يبذل الكراء)، لأنه بذل لتحصيل منفعة مباحة تدعو الحاجة إليها، فجاز (كشراء الأسير ورشوة الظالم ليدفع ظلمه ويحرم على المطرق) وهو رب الفحل (أخذه) أي العوض للنهي السابق، (وإن أطرق إنسان فحله بغير إجارة ولا شرط فأهديت له هدية أو أكرم بكرامة لذلك، فلا بأس)، لأنه فعل معروفاً فجازت مجازاته (عليه...).

والله أعلم.

المفتي: مركز الفتوى بإشراف د.عبدالله الفقيه

فتاوى ذات صلة

حكم أخذ الأجرة على قراءة القرآن

لا حرج على من يعالج بالقرآن أن يقبل الهدية أو الأجرة

قلة الأجرة لا تبيح الإخلال بالعقد

المزيد

٥٢٠٤

مقتل علي وابنه الحسين رضي الله عنهما

الفهرس » الفضائل والتراجم » فضائل الصحابة » فضل الخلفاء الراشدين » فضل علي (١٩)." [١]

"رقم الفتوى ٥٩٢٦٧ ابن رشد الجد والحفيد

تاريخ الفتوى : ١٥ محرم ١٤٢٦

السؤال

ما حكم الدين في كتابات ابن رشد؟ وهل هو من أهل السنة والجماعة؟

الفتوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن هناك رجلين من أصحاب المصنفات كل واحد منهماعرف بابن رشد، الأول هو: القاضي العلامة شيخ المالكية محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد القرطبي المالكي أثنى عليه الذهبي في (السيرة) وذكر بعض مصنفاته، وكلها في الفقه والحديث.

وأما الرجل الثاني فهو حفيد الأول المذكور آنفاً، وهو محمد بن أحمد بن محمد أبو الوليد القرطبي، قال عنه الذهبي في (السير): العلامة فيلسوف الوقت أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد ابن شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي. مولده قبل موت جده بشهر سنة عشرين وخمس مائة. عرض الموطأ على أبيه. وأخذ عن أبي مروان بن مسرة وجماعة وبرع في الفقه وأخذ الطب عن أبي مروان بن حزبول ثم أقبل على علوم الأوائل وبلاياهم حتى صار يضرب به المثل في ذلك، ولما كان المنصور صاحب المغرب بقرطبة استدعى ابن رشد واحترمه كثيراً، ثم نقم عليه بعد يعني لأجل الفلسفة، وله شرح أرجوزة ابن سينا في الطب والمقدمات في الفقه كتاب الحيوان كتاب جوامع كتب أرسطوطاليس شرح كتاب النفس كتاب في المنطق كتاب تلخيص الإلاهيات لنيقولاوس كتاب تلخيص ما بعد الطبيعة لأرسطو كتاب تلخيص التعريف وكتاب الحميات وكتاب حيلة البرء ولخص **كتاب السماع الطبيعي** وله كتاب تهافت التهافت وكتاب مناهج الأدلة أصول وكتاب فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال كتاب **شرح القياس لأرسطو** مقالة في العقل مقالة **في القياس كتاب** الفحص في أمر العقل الفحص عن مسائل في الشفاء مسألة في الزمان مقالة فيما يعتقده المشاؤون وما يعتقده المتكلمون في كيفية وجود العالم مقالة في نظر الفارابي في المنطق ونظر أرسطو مقالة في اتصال العقل المفارق للإنسان مقالة في وجود المادة الأولى

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة، ٨/١٦٦٥

مقالة في الرد على ابن سينا مقالة في المزاج مسائل حكمية مقالة في حركة الفلك كتاب ما خالف في الفارابي أرسطو.
قال شيخ الشيوخ ابن حمويه لما دخلت البلاد سألت عن ابن رشد فقيل إنه مهجور في بيته من جهة الخليفة يعقوب لا يدخل إليه أحد لأنه رفعت عنه أقوال ردية ونسبت إليه العلوم المهجورة ومات محبوساً بداره بمراكش . اهـ باختصار.
وابن رشد الحفيد ذكر عنه ابن تيمية أنه كان معظماً للفلاسفة ومغاليا في تعظيمهم، وهو معدود في أتباع أرسطو الفيلسوف فقال عنه في (درء التعارض): وأما كلامه وكلام اتباعه كالإسكندر الأفروديسي وبرقلس وثامسطيوس والفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وأمثالهم في الإلهيات فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم، بل في كلامهم من التناقض ما لا يكاد يستقصى . اهـ
وفي (درء التعارض) أيضاً ذكر ابن تيمية الأقوال في المقارنة بين النبي والفيلسوف أيهما أفضل، ثم ذكر قولاً قال بعده: وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية كالملاحدة الإسماعيلية وأصحاب رسائل إخوان الصفاء والفارابي والسهروروي المقتول وابن رشد الحفيد وملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة . اهـ
ولقد ترك الإمام الغزالي طرق الفلاسفة بعد أن عرف كلامهم وأيس من نيل مطلوبه من طريقتهم، ووضع كتاباً سماه: (تهافت الفلاسفة)، فلم يعجب ذلك ابن رشد، فرد عليه بكتاب سماه (تهافت التهافت). قال شيخ الإسلام في (درء التعارض): بل وهذا هو المنقول عن أكثر الفلاسفة أيضاً كما ذكر أبو الوليد ابن رشد الحفيد وهو من أتبع الناس لمقالات المشائين أرسطو وأتباعه ومن أكثر الناس عناية بها وموافقة لها وبياناً لما خالف فيه ابن سينا وأمثاله لها حتى صنف كتاب (تهافت التهافت) وانتصر فيه لإخوانه الفلاسفة ورد فيه على أبي حامد في كتابه الذي صنفه في تهافت الفلاسفة . اهـ
ومما سبق يتضح أن ابن رشد الحفيد كان ذا فقه وعلم بفروع المالكية وغيرهم كما هو ظاهر في كتابه النافع (بداية المجتهد) إلا إنه لم تكن طريقته مرضية في العقيدة وأصول الدين، وكان مجانباً لمنهج أهل السنة والجماعة، ميمماً وجهه شطر الفلاسفة يتلقى منهم، معرضاً عن نصوص الوحيين وطريقة السلف المتقدمين في العقيدة.
والله أعلم.
المفتي: مركز الفتوى بإشراف د.عبدالله الفقيه
فتاوى ذات صلة
أسماء بنت يزيد قتلت تسعة من الروم
محمد بن عبد الوهاب من بقية السلف الصالح.
عمر المختار رحمه الله
المزيد
مقالات ذات صلة
د. عبد الحليم عويس: قضية فلسطين حملة صليبية !
نازك الملائكة .. من رواد الشعر الحر

البوطي : وموجات النقد

المزيد

٥٩٢٦٨

كيفية التحلل ممن أفسد عليه موقعه الإلكتروني

الفهرس » الآداب والأخلاق والرقائق » الأخلاق (١٠٦٢)." [١]

"لاَ يُعْقَل مَعْنَاهُ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ فِي التَّعَبُّدَاتِ ، كَاخْتِصَاصِ الْوُضُوءِ بِالأْعْضَاءِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَالصَّلاَةِ بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ مِنْ رَفْعِ الْيَدَيْنِ وَالْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَكَوْنِهَا عَلَى بَعْضِ الْهَيْئَاتِ دُونَ بَعْضٍ ، وَاخْتِصَاصِ الصِّيَامِ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ ، وَتَعْيِينِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ فِي تِلْكَ الأْحْيَانِ الْمُعَيَّنَةِ دُونَ سِوَاهَا مِنْ أَحْيَانِ النَّهَارِ وَاللَّيْل ، وَاخْتِصَاصِ الْحَجِّ بِتِلْكَ الأْعْمَال الْمَعْرُوفَةِ ، فِي الأْمَاكِنِ الْمَعْلُومَةِ ، وَإِلَى مَسْجِدٍ مَخْصُوصٍ ، إِلَى أَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا لاَ تَهْتَدِي الْعُقُول إِلَيْهِ بِوَجْهٍ ، وَلاَ تَحُومُ حَوْلَهُ ، يَأْتِي بَعْضُ النَّاسِ فَيَطْرُقُ إِلَيْهِ بِزَعْمِهِ حِكَمًا ، يَزْعُمُ أَنَّهَا مَقْصُودُ الشَّارِعِ مِنْ تِلْكَ الأْوْضَاعِ ، وَجَمِيعُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى ظَنٍّ وَتَخْمِينٍ غَيْرِ مُطَّرِدٍ فِي بَابِهِ ، وَلاَ مَبْنِيٍّ عَلَيْهِ عَمَلٌ ، بَل كَالتَّعْلِيل **بَعْدَ السَّمَاعِ لِلأْمُورِ** الشَّوَاذِّ ، لِجِنَايَتِهِ عَلَى الشَّرِيعَةِ فِي دَعْوَى مَا لَيْسَ لَنَا بِهِ عِلْمٌ ، وَلاَ دَلِيل لَنَا عَلَيْهِ (١) .

ج - الْمُعَلَّل بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ :

١٠ - وَلَمَّا كَانَ حُكْمُ التَّعَبُّدِيَّاتِ أَنَّهُ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهَا ، فَقَدْ يُشْتَبَهُ بِهَا الْمُعَلَّل بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ ؛ لأِنَّهُ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّ التَّعَبُّدِيَّ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ ، **فَيَمْتَنِعُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ لأِنَّ الْقِيَاسَ فَرْعُ** مَعْرِفَةِ الْعِلَّةِ ، أَمَّا الْمُعَلَّل بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ فَعِلَّتُهُ مَعْلُومَةٌ لَكِنَّهَا لاَ تَتَعَدَّى مَحَلَّهَا ، إِذْ

---

(١) الموافقات ١ / ٨٠ .." [٢]

" سيرتها الأولى) وقول ابن الطراوة في قوله

٩٧٦ - (... كما عسل الطريق الثعلب)

وقول جماعة في دخلت الدار أو المسجد أو السوق إن هذه المنصوبات ظروف وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف

والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا والجار المقدر إلى في (سنعيدها سيرتها الأولى) وفي في البيت وفي أو إلى في الباقي ويحتمل أن استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد أجيز الوجهان في (فاستبقوا الخيرات) ويحتمل سيرتها أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال أي سنعيدها طريقتها

---

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة، ٧٦٧٩/٨

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٠٦/١٢

ومن ذلك قول الزجاج في (واقعدوا لهم كل مرصد) إن كلا ظرف ورده أبو علي في الأغفال بما ذكرنا وأجاب أبو حيان بأن اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه أرصدوهم كل مرصد ويصح أرصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده ا هـ

وهذا مخالف لكلامهم إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق أن انتصاب هذا النوع عليه الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ألا يتجاوز به محل السماع وأما ". (١)

"(الأول) مصدرٌ استعمل فِعلُه، نحو "رُوَيْدَ بَكْرًا" أن أمْهِلْه، فإنهم قالوا: "أَرْوَدَه إرْوَاداً" بمعنى أمْهَلَهُ إمْهالاً، ثم صَغَّروا المَصْدَرَ بعد حذف زَوائده، وأقامُوهُ مُقام فِعْله، واستَعْمَلُوه تَارَةً مُضَافاً إلى مَفعوله، فقالوا: "رُوَيْدَ محمدٍ" وتارةً منوناً ناصباً للمفعول، فقالوا: "رُوَيْداً علياً" ("رويد" في المثالين: مصدرٌ نائب عن أرْود وفاعله مُستتر وجوباً و "محمد" في الأول مفعول به مدرور بإضافة المصدر إلى مفعوله و "علياً" في الثاني مفعول به منصوب).

(الثاني) مصدرٌ أُهمِل فِعْلهُ نحو "بَلْهَ" فإنه في الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَل مُرَادفٍ لـ "دَعْ" و "اتْرُك" يقال "بَلهَ عليّ" بنصب المفعول، وبناء "بَلْهَ" على الفتح على أنَّه أسم فعل. وتستعمل "بَلْه" بمعنى "كَيْف" فتكونُ خَبَراً مُقَدَّماً، وما بَعْدها مبتدأ مؤخَّرٌ. وقد رُوي بالأوجُه الثلاثةِ (الإضافة والنصب على أنه مفعول به و الرفع على أنه مبتدأ مؤخر) قولُ كعبِ بنِ مالك في وَقْعَةِ الأحزاب:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُها بَلْهَ الأكُفِّ كأَنَّها لم تُخلقِ (فاعل "تذر" يعود على السيوف في البيت قبله وهو قوله:

نصل السوف إذا قصرنا بخطونا * قدماً ونلحقها إذا لم تلحق

والجماجم جمع جُمْجُمة: وهو عَظْم الرأس، وضاحياً من ضحا يضحى: إذا ظَهَر وبَرَز، والهامةُ: وسَط الرأسِ ومُعْظَمهُ).

٤- المُنَّون وغير المُنَّون من أسماء الأفعال:

ما نُوِّنَ من أَسْماءِ الأَفْعَال كان "نكرَةً" وما لم يُنَوَّن كان "مَعرفةً"، وقد الْتُزِم التنكيرُ في "وَاهاً" والتُزِم التعريف في "نَزَالِ" و "تراكِ" وبابِهِما.

٥- القياسُ في أسماءِ الأفعال

لا ينقاسُ؟؟ من أسماءِ الأفعال إلاّ مُوَازِن "فَعَالِ" أمْراً من الثلاثيّ التام المتصرف كـ "نَزَالِ" و "أَكَالِ" بمعنى انزلْ وكُلْ، وما عدَا ذلك فالمعوَّلُ فيه السماعُ.

٦- عملُ اسمُ الفعلِ:." (٢)

"ويَقول المبرد: وتقول: "أَعْجَبَني ضربُ زيدٍ عَمْراً"، وإن شِئتَ قلتَ: "أَعجبني ضَرْبَ زيدٍ عمروٌ"، إذا كان عمروٌ ضَرَب زيداً، وتضيفُ المَصْدرَ إلى المَفْعُولِ كما أضَفْتَهُ إلى الفَاعِلِ ومنه يقول سيبويه: سَمْعُ أُذْني زَيْداً يقول ذلك، قال

---

(١) مغني اللبيب، ص/٧٥٠

(٢) معجم القواعد العربية، ٢/٤٧

رؤبة:

رَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتى أخَاكا * يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْك ذَاكا

(٣) أنْ يُضافَ إلى الفَاعِلِ، ثُمَّ لا يُذكر المَفْعول، نحو ﴿وَمَا كانَ اسْتِغْفَارُ إبْرَاهِيمَ﴾ (الآية "١١٤" من سورة التوبة "٩") أي رَبَّه.

(٤) عَكْسُه أيْ أنْ يُضافَ إلى المَفْعُولِ، ولا يُذْكَرَ الفاعلُ نحو ﴿لا يَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعاءِ الخَيْرِ﴾ (الآية "٤٩" من سورة فصلت "٤١") أيْ مِنْ دُعَائِهِ الخَيرَ.

(٥) أنْ يُضَافَ إلى الظَّرْفِ فيرفَع ويَنْصب كالمنوَّن نحو "سَرَّني انْتِظَارُ يَوْمِ الجُمُعَة النَّاسُ عُلَمَاءَهم".

(ب) المَصْدَر العَامِل المَقْرُون بأل:

عَمَلُ المَصْدر المَقْرُونِ ب"أل" قَلِيلٌ في السَّماع، ضَعِيفٌ في القِياس، لبُعْدِه مِن مُشَابَهَةِ الفعلِ بدُخُولِ "أل" عَلَيه نحو قول الشاعر:

ضَعيفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ * يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

وقال مالك بنُ زُغْبَة الباهلي:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى المُغِيرة أنَّني * لحِقْتُ فلم أنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

(ج) المَصْدر العامِلُ المجرَّدُ (ومَنع الكوفيون: إعمالَ المصدر المُنَوَّن، وحَمَلوا مَا بَعدَه مِنْ مَرْفُوع أو مَنْصوب على إضْمار فعل) وهو المنون:

عَمَلُ المَصْدرِ المجرَّدِ مِن "ألْ" و "الإِضَافَة" أَقْيَسُ من عَمَلِهِ مُضافاً، لأنه يُشْبِه الفِعلَ بالتَّنْكِير نحو ﴿أَوْ إطْعَامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾ (الآية "١٤ – ١٥" من سورة البلد "٩٠"). ومن هذا قولُ المَرَّار الأسدي:

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بعد ما * أَفْنَانُ رَأْسِكَ كالثَّغَام المُخْلِسِ." (١)

"كما أن من شروط الفصاحة البيانية كعدم تنافر الحروف وعدم الغرابة وعدم مخالفة القياس،[٤٠] كلها ليست من شروط الفصاحة اللغوية ، فيقبل فيها ما تنافرت حرفه ، وما كان غريبا ، ولو جاء به شخص واحد ، كالألفاظ التي جاءت عن ابن أحمر ولم ترد عن غيره[٤١]، وكذلك ما **خالف القياس وشاع** في الاستعمال **لأن السماع يبطل القياس عندهم** [٤٢] ، فالحمل على التوهم عندهم جائز رغم مخالفته للقياس ، لأنه كثر استعماله على ألسنة العرب الفصحاء، كجمعهم مصيبة على مصائب ، تشبيها لها . خطأ . بسفينة وسفائن والقياس يوجب مصاوب.

على أن هناك صلة بين المعنيين تستمد من المعنى اللغوي لهذا المصطلح . رأينا أن المعنى اللغوي للفصاحة هو البيان والوضوح ، والفصاحة البيانية تعني إجادة فن القول، وتزيينه للسامع حتى يقع من نفسه موقعا حسنا ، والإنسان لا يتأثر بالكلام إلا إذا فهم معناه، ففيها معنى الوضوح ، وكذلك الفصاحة اللغوية ، فإذا خرج المتكلم عن أوضاع العرب في مخاطباتهم فإنه لا يفهم كلامه ، ولهذا قالوا : فصح الأعجمي ، أي تكلم بالعربية وفهم عنه، ولهذا وجدناهم يفاضلون

(١) معجم القواعد العربية، ٤٧/٢٥

بين القبائل الفصيحة ، ويذكرون أن قريشا هي أفصح القبائل .

تحديد رقعة الفصاحة زمانا ومكانا [٤٣] :

من أشهر ما اشتهرت به الدراسات اللغوية العربية هو تحديدهم لرقعة الفصاحة زمانا ومكانا . فمن الناحية المكانية اعتمد اللغويون على القبائل البدوية ، وخاصة قبائل قيس وتميم وأسد وطيء وهذيل [٤٤] ، وأبعدوا ما سواها من القبائل المتاخمة للأعاجم ، أو القبائل الحضرية. فإنهم لم يأخذوا من حاضرة الحجاز " لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم " [٤٥] .." (١)

"المبحث الرابع : بعنوان (نزع الخافض والقياس) بينت فيه حالة الاضطراب المنتشرة في الحكم على نزع الخافض من **حيث السماع والقياس** ، مما يقود إلى ضرورة اعتماد ضوابط للقياس تنماز بواسطتها المواضع القياسية من المواضع السماعية ، لذلك أبنت عن **ملامح القياس المعتمد** إجراؤه على مواضع نزع الخافض في النحو العربي .

الفصل الثاني :

جعلته بعنوان (نزع حرف الجر) وقسمته على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : بعنوان (نزع حرف الجر وانتصاب الاسم) ووطأت له بمدخل تساءلت فيه أيختص النصب بعد نزع حرف الجر بالمفعول به أم يتسع ليشمل المفعول به وله وفيه والمميز ؟ وقادني ذلك إلى البحث في عامل النصب بعد نزع حرف الجر ألفظي هو أم معنوي ؟ ثم ذكرت خلاف النحويين في الحكم على نزع حرف الجر وانتصاب الاسم من **حيث السماع والقياس** وبنيت على ذلك المواضع القياسية مقسما إياها قسمين : ما انتصب على حد المفعول به ، وما انتصب على غير حد المفعول به ، فشمل القسم الأول باب نصح وأمر والمنصوب على التحذير على حد (إياك الأسد) والمقسم به المنصوب ، وشمل القسم الثاني المفعول له ، والمفعول فيه ، وباب دخل وذهب والمميز ، وباب سفه نفسه ، والمصدر المنصوب على حد (أحقا أنك ذاهب) ، وانتصاب (وحده) . ثم رددت مواضع أخرى قيل بانتصابها على نزع حرف الجر .

المبحث الثاني : بعنوان (نزع حرف الجر وإبقاء الاسم مجرورا) ذكرت فيه الاختلاف في حكمه ثم بينت مواضعه القياسية باحثا متعلقات كل موضع بما يرتبط بنزع الخافض ، ثم عرجت على بعض الشواهد المسموع فيها نزع حرف الجر وإبقاء الاسم مجرورا . ورددت مواضع قيل إنها من باب إبقاء الاسم مجرورا بعد نزع حرف الجر . وليست منه ووجهتها التوجيه المناسب لها .

المبحث الثالث : بعنوان (نزع حرف الجر واحتمال المحل للنصب والجر) وذلك في مسألتين :." (٢)

"الأولى : نزع حرف الجر مع الحرف المصدري وصلته ، تتبعت فيها الأحرف المصدرية التي ينزع معها حرف الجر وبينت محل المصدر المؤول بعد نزع الجار ، وخصصت أن وأن ببحوث من قبيل بيان حكم نزع حرف الجر

---

(١) مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين، ص/١٩

(٢) نزع الخافض في الد رس النحوي، ص/٦

معهما ، وشرط اطراده ، وعلة ذلك ، ثم رددت القول بنزع حرف الجر مع أن في مواضع ، ووجهتها بما يناسبها .
الثانية : نزع حرف الجر مع الجملة المعلق عاملها . بينت المراد بالتعليق ، وما الذي يعلق من الأفعال ، ثم حصرت تقسيمات الأفعال بحسب تعليقها ، وعنيت بالأفعال التي تعلق عن العمل في الجملة الواقعة موقع المفعول به المقيد بحرف الجر فتتبعت عددا منها ، ثم بينت معلقات هذا القسم من الأفعال ، ومحل تلك الجملة المعلق عاملها الواقعة موقع المفعول به المقيد بحرف الجر .
الفصل الثالث :
جعلته بعنوان (نزع المضاف) وقسمته على مبحثين :
المبحث الأول : بعنوان (نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) ذكرت فيه كثرة هذا الضرب من نزع المضاف وبينت حكمه من **حيث السماع والقياس** ، وضابط كل منهما ، ثم تتبعت دواعي تقديره ، والأحكام التي يقوم فيها المضاف إليه مقام المضاف ، وخصصت أهم تلك الأحكام وهو الإعراب بتفصيل المواقع الإعرابية التي يقوم فيها المضاف إليه مقام المضاف .
المبحث الثاني : بعنوان (نزع المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا) قيدت فيه إطلاقات الحكم عليه بالشذوذ والضعف ببيان شروط **إجراء القياس فيه** ، ثم تتبعت المواضع التي يمكن عدها قياسية ورددت مواضع أخر قيل فيها بنزع المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا .." (١)

"فإذا ما حكم على الشيء بالشذوذ بطريقة ما ، فهل يكفي ذلك في الحكم عليه بالاطراح والإهمال **وترك القياس عليه** ؟ وما معنى قول سيبويه : " الشاذ إذا كان له وجه جيد "(١) ، وما السبيل في التوفيق بين **ترك القياس عليه** وقولهم(٢): ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، بحسب الوقوف عند ظاهر لفظ هذه القاعدة ، لا بحسب التأويلات الداخلة عليها ؟
أسئلة حائرة ، الوقوف عندها لمحاولة الإجابة عنها يخرج البحث عن طبيعته وخطته المرسومة ويدخله في إشكالات كبيرة ، حقها أن تفرد برسائل متخصصة لكنني لا أستطيع أن أتجاوز العلم بالحد الفاصل بين السماعي والقياسي – ما أمكنني ذلك – لأن من أهم سمات البحث في نزع الخافض معرفة المسموع منه والمقيس ، فكان لابد إذن من بعض القول في ضابط الحكم على الشيء بالسماع **أو القياس** ، حتى إذا جرى البحث يميز المسموع من المقيس كان يكون قد أشار إلى الأساس الذي بنى عليه المفهوم فيهما ، ولأجل أن نتصور الحاجة إلى ضابط الحكم على نزع الخافض بالسماع **أو القياس نعرض** للاضطراب المنتشر في الحكم على نزع الخافض من **حيث السماع والقياس** في كل مبحث من مباحثه .
الاضطراب في الحكم على نزع الخافض من **حيث السماع القياس**
١- الاضطراب في الحكم على نزع حرف الجر وانتصاب الاسم :

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/٧

يجمع النحويون على أن نزع حرف الجر من أن وأن كثير مطرد منقاس(٣) والأكثرون على أن المحل نصب بعد نزع الجار ، واختلفوا في نزع حرف الجر من الاسم الصريح وإيصال عمل الفعل إليه :

(١) كتاب سيبويه : ١٦٤/٢ . وينظر : ظاهرة قياس الحمل : ٤٥٦ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١١٤/١ ، ٣٥٧ – ٣٦٩ ، والمنصف : ١٧٥ ، والاقتراح : ٦٧ ، وهمع الهوامع : ١٢/٣ والشاهد وأصول النحو: ٢٤١ – ٢٤٢، ٢٧١ – ٢٧٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٦٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٣٣/٢ ، وشرح المكودي ٢٥٢ – ٢٥٤ ومغني اللبيب : ٨٣٨ ، وحاشية ياسين على الألفية : ٢٣٥/١ .." [١]

"ومن النحويين من قسم هذا الباب إلى مقيس ومحفوظ لا يقاس عليه ، أو إلى جائز فصيح ، وشاذ قليل(١) ، فهذا مما يوجب النظر في الحكم بالقياس **أو السماع على** نزع الخافض ، وكيف يكون ، وهو ما سيعنى به تمام هذا المبحث .

ملامح القياس المحكوم به على نزع الخافض

المشهور في **تعريف القياس أنه** " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم "(٢) ويلاحظ أن هذا الحد يمثل مرحلة متقدمة **في القياس** ، وهي مرحلة (الحمل) أو (الإلحاق) بعد التسليم بأن المنقول نفسه قياسي حتى يصح إلحاق غير المنقول به ؛ لذا كان البحث **في القياس يتطلب** معرفة قياسية المنقول أولا ليحمل عليه غيره ، فإذا ما تحرر المنقول من ربقة الشذوذ أمكن وصفه بأنه قياسي ، فيحمل عليه حينئذ ما في معناه .

وهاهنا يرد السؤال الآتي : بم تتحقق قياسية المنقول ؟

والإجابة عن هذا السؤال هي المحددة **لطبيعة القياس الذي** نقصده في طول البحث وعرضه ، فينماز به القياسي من غيره سواء أسمينا غير القياسي شاذا ، أم سميناه مسموعا(٣) ، وتتحدد ملامح **هذا القياس في** الأمور الآتية :

١– أن ينضبط المنقول بضابط كلي :

(١) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٤٩٨/١ – ٥٠١ ، والبحر المحيط : ٣٥٣/٥ ، وشرح الأشموني : ٢٧٣/٢ ، وسيأتي مزيد بيان لهذا التقسيم وشرطه في المبحث الثاني من الفصل الثالث .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ . وينظر : لمع الأدلة : ٩٣ ، و المغني في النحو : ١٤٩/١ ، وفي أصول النحو : ٧٨ ، والقياس النحوي : ٨٥ – ٨٦ .

(٣) من النحويين من يفرق بين الشاذ والمسموع ، فالشاذ – عنده – ما **خالف القياس مع** قلة ، والمسموع ما **خالف**

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/٨٨

القياس مع كثرة ، والذي عليه سيبويه هو استخدام لفظة القياس في مقابل السماع . ينظر : حاشية ياسين على التصريح : ٧٣/١ ، وحاشية الصبان :١٣٧/٤ ، وظاهرة قياس الحمل : ٤٤١ ، والقياس النحوي : ١٤٢ .." [١]

"يقول الرضي : " المراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي "(١) .

ويقول الشريف الجرجاني (ت : ٨١٦هـ) : " القياس ما يمكن أن يذكر فيه ضابطة عند وجود تلك الضابطة يوجد هو "(٢).

فمتى وجد الضابط الكلي جرى القياس ، وهاهنا تتفاوت قدر النحويين في استنباط الضوابط ، فمن استطاع منهم أن يستخرج من كلام العرب قانونا يضبط به الأشياء المتوافقة أجرى القياس فيها ، لذا كان " أبو علي يعبر عن القياس بالتوفيق ، أو موافقة الأشياء "(٣) ، ومن لم يبلغ ذلك قصر الوارد عن العرب على السماع أو حكم عليه بالشذوذ ، يقول محمد الخضر حسين (ت : ١٣٧٧هـ) : " من أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة ، فيجيز القياس ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي ، فيقصر الأمر على السماع "(٤).

٢- مبدأ الكثرة في المنقول مبدأ أصيل معتد به للحكم عليه بأنه قياسي ، وهي طريقة البصريين خلافا للكوفيين الذين ربما قاسوا على الشاهد الواحد المخالف للأصل(٥) .

وهاهنا أمران لابد من بيانهما :

(١) شرح الكافية: ٢٧٢/١ ، وينظر : حاشية الشهاب : ١٢٩/١ .

(٢) التعريفات : ٢٣٣ .

(٣) أبو علي الفارسي ، حياته ومكانته : ١١٩ .

(٤) القياس في اللغة العربية : ٤٨ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٤٤/٢ ، والاقتراح : ٣٧ ، ١١٤، واللغة والنحو بين القديم والحديث : ٤٨ ، ٩٤ والشاهد وأصول النحو: ٢٥٣،٤١٧ ، وظاهرة قياس الحمل : ٤٣٦ ، والقياس في النحو :٨٦ ، والقياس النحوي:١٤٢.." [٢]

"تقدم في مبحث نزع الخافض والقياس أنهم اضطربوا في الحكم على نزع حرف الجر وانتصاب الاسم ، فقد قالوا فيه : هو مذهب صالح(١) ، وكثيرا ما كان الخليل يجيب به(٢) ، ويستعمله الكوفيون كثيرا(٣) ، وأنه كثير في القرآن والكلام والأشعار(٤)، وقياس صحيح(٥)، وباب واسع لمطلق النحويين وأهل اللسان فضلا عن العرب الذين هم أئمة هذا الشأن(٦).

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/١٠٧

(٢) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/١٠٨

وقالوا أيضا : إنما يجوز في ما استعملوه وأخذ سماعا(٧)، وأنه باب ضرورة وطريقه السماع فلا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة(٨) ، وأنه سماعي على الأصح(٩)، وشاذ لا يجوز ارتكابه(١٠).

وقالوا أيضا : هو مطرد ومنقاس في مواضع ، وموقوف على السماع في مواضع(١١) .

هذا بعض ما قيل في هذه الصورة من صور نزع الخافض ، ولئلا تبقى الأحكام مطلقة ومتضاربة سيعرض الباحث المواضع التي يرى أن نزع حرف الجر وانتصاب الاسم فيها قياس بحسب ضوابط القياس التي تقدمت ، أما المواضع التي لا تجري عليها تلك الضوابط وقيل فيها بنزع حرف الجر وانتصاب الاسم ، فسيرد القول بنزع الخافض فيها .

مواضع نزع حرف الجر وانتصاب الاسم على حد المفعول به

باب نصح

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢١١/١ .

(٢) ينظر : كشف المشكل : ٤٥٤/١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ٤١٢/٣ .

(٤) ينظر : الإفصاح : ٧٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٨٥/١ ، واتحاف الحثيث : ٤٨ ، والبرهان : ٢٥٣/٣ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٥١/٨ .

(٦) ينظر : تاج العروس (بحث) ، ودراسات في فلسفة النحو والصرف : ٤٢ –٤٣ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو : ١٨٠/١ .

(٨) ينظر : شرح المفصل : ٦٤/٦ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٢٢

(٩) ينظر : حاشية الصبان : ١٨/١ ، ٢١١ .

(١٠) ينظر : حاشية ابن حمدون : ٢٥٣ .

(١١) ينظر : شرح المكودي : ٢٥٣، وشرح الأشموني : ٩١/٢ ، والبهجة المرضية : ٣٧٩/١ – ٣٨٠ .." [1]

"وهذا التفريق أولى خطوات اعتماد القياس في هذا الباب ، فإذا ثبت الحكم بالقياس في دخل لكثرة الأمكنة المختصة التي تعدى إليها بعد نزع حرف الجر ، فيمكن إثبات حكم القياس في ذهب بإثبات تعدد الأمكنة المختصة التي وصل إليها بعد نزع حرف الجر .

حكى الفراء أن ذهب تعدى إلى غير الشام ، فقال في قوله تعالى : ﴿ فأين تذهبون ﴾ (١) " العرب تقول : إلى أين تذهب؟ ، وأين تذهب ؟ ويقولون : ذهبت الشام ، وذهبت السوق ، وانطلقت الشام ، وانطلقت السوق ، وخرجت الشام ، سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة خرجت وانطلقت وذهبت .... وأنشدني بعض بني عقيل(٢) :

وأي الأرض تذهب للصياح ... تصيح بنا حنيفة إذ رأتنا

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/١٢٣

يريد : إلى أي الأرض تذهب ، واستجازوا في هؤلاء الأحرف إلقاء إلى لكثرة استعمالهم إياها"(٣).

وحكوا عن الفراء أيضا أنه نقل عن العرب تعدي ذهب إلى غير ما تقدم ذكره من أسماء الأماكن المختصة(٤) نحو : عمان ، وخراسان ، والعراق .

ووافق ابن خروف (ت : ٦٠٩ هـ) الفراء في تعدي ذهب إلى غير الشام بل إلى جميع البلدان والنواحي ، وإن كان قد وقف به عند حد المسموع ، يقول : " لا يتعدى الفعل من النوع المختص إلا بالحرف إلا شاذا يوقف فيه **عند السماع** **نحو** : ... دخلت البيت والدار والمسجد ، عدوه إلى جميع المختصة ، وكذلك : ذهبت الشام والكوفة والبصرة ، وزاد الفراء : انطلقت : عدوهما إلى جميع البلدان والنواحي "(٥) .

---

(١) التكوير : ٢٦ .

(٢) البيت لبعض بني عقيل في : معاني القرآن للفراء : ٢٤٣/٣ ، وجامع البيان : ٢٦٣/٢٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب (أيا) وتاج العروس (أيي) .

(٣) معاني القرآن : ٢٤٣/٣ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٨/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٥٣/٢ ، وهمع الهوامع : ١١٣/٢ .

(٥) شرح الجمل الزجاجي : ٣٧٦/١ .." [١]

"الثانية : **القياس** ، وهي طريقة سيبويه لتقوية القول بالجر ، وقد تقدم قوله قريبا(١) فقد قاسه على نزع رب ، ونزع اللام من لفظ الجلالة في نحو : لاه أبوك ، والجامع بينهما كثرة الاستعمال ، فلما كثر استعمال حرف الجر مع أن وأن ، نزع وبقي عمله كما نزعت رب واللام " فحرف الجر وإن لم يذكر فكأنه موجود في الحكم "(٢) .

وأغرب الحلواني(٣) حين اعتمد الحكم بالسماع والقياس على نزع الخافض فارقا في الحكم على محل المخفوض ، فما كان نزع حرف الجر فيه سماعيا فالوجه النصب ، وما كان نزع حرف الجر فيه قياسيا فالوجه فيه الجر ، وبنى على ذلك حكمه على محل أن وأن وهو الجر لأنه من القسم القياسي .

وحسنا فعل سيبويه حينما مثل بمثالين ينتمي أحدهما إلى باب النزع السماعي وهو لاه أبوك والآخر إلى باب النزع القياسي وهو وبلد ، وكلاهما نزع منه حرف الجر وبقي عمله الجر في الاسم بعده ، فكان ينبغي – على طريقة الحلواني – افتراقهما في الإعراب لافتراقهما في **حكم السماع والقياس** ، دعك مما تقرر في المبحثين السابقين من مواضع قياسية نزع فيها حرف الجر وانتصب الاسم ، وهي على طريقة الحلواني ينبغي جرها ، ومواضع أخرى سماعية نزع فيها حرف الجر وبقي الاسم مجرورا ، وهي على طريقة الحلواني ينبغي نصبها.

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٢٦/٣-١٢٨ ، وهذا البحث : ٢٣٣ .

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/٢١٨

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٧٦٩/٢ .

(٣) ينظر الواضح في النحو : ٣٥٢-٣٥٣ .." (١)

"غير أنه يمكن أن يكون هذا التوجيه مقدمة للأظهر من التوجيهات في بيان إعراب الجملة المعلق عاملها المتعدي بوساطة حرف الجر – في نظر الباحث – وهو أن يكون محلها النصب لوقوعها موقع الجار والمجرور المحذوفين ، فالأصل في نحو : فكرت أهذا صحيح ؟ : فكرت في الأمر أهذا صحيح أم لا ؟ فلما حذف الجار والمجرور نابت الجملة منابه وأخذت موقعه ، وللشهاب الخفاجي فضل الإشارة إلى هذا التوجيه ، فقد قال في قوله تعالى : ﴿ يستنبؤنك أحق هو ﴾ (١) : "استنبأ المشهور فيها أن تتعدى إلى مفعولين أحدهما بدون واسطة ، والآخر بواسطة عن ، والمفعول الأول هنا هو الكاف والثاني قامت مقامه الجملة لأن المعنى : يسألونك عن جواب هذا السؤال ، إذ الاستفهام لا يسأل عنه "(٢) وللدسوقي (ت : ١٢٣٠هـ) التفاتة إلى ذلك حين ذهب إلى " أن الجملة حلت محل الجار والمجرور فمن ثم كان معنى الجار ملاحظا فيها ... ولا يلاحظ أن ال أصل كان جارا داخلا عليها "(٣)

الفصل الثالث: نزع المضاف

نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

كثرته ، وحكمه من **حيث السماع والقياس**

لا يختلف العلماء في ثبوت نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ولا في كون ذلك كثيرا في العربية ، وإن كانوا قد يختلفون في تخريج كثير من شواهده ، هل هي من قبيل نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أولا ، يستوي في ذلك الذاهبون مذهب التوسع في التخريج عليه ، والواقفون موقف التثبت من إطلاق تقديره في كل موضع سنح القول به ، ويستوي في ذلك أيضا القائلون بقياسيته والمانعون **من القياس عليه** .

---

(١) يونس : ٥٣ .

(٢) حاشية الشهاب : ٦٥/٥ . وينظر : روح المعاني : ١٢٨/٦ .

(٣) حاشية الدسوقي : ٤٧٢/٢ ، وينظر : حاشية الأمير : ٦٥/٢ .." (٢)

"وما كان ليكون نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه محل وفاق إلا لأنه من جملة الخطاب بما في منطلق العرب من الكلام(١) . يقول ابن تيمية في قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ (٢) : " معلوم أن أوقات الحج أشهر معلومات ، ليس المراد أن نفس الأفعال هي الزمان ، ولا يفهم هذا أحد من اللفظ ولكن قد يقال : في الكلام محذوف تقديره : وقت الحج أشهر معلومات ، ومن عادة العرب الحسنة في خطابها أنهم يحذفون من الكلام ما يكون المذكور دليلا عليه اختصارا ... وكذلك قوله : ﴿ من آمن ﴾ (٣) تقديره : بر من آمن ، أو : صاحب من آمن ، وكذلك

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/٣٦٥

(٢) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/٣٩٥

: (الحج أشهر) أي : أوقات الحج أشهر "(٤) .

ومع ذلك اختلفوا في الحكم عليه من **حيث السماع والقياس** ، فقد ذكر ابن جني وابن يعيش أن أبا الحسن الأخفش لا **يرى القياس عليه**(٥) ، واحتج عليه ابن جني بكثرة ما ورد منه(٦) ، فإن كان كما ذكر عنه ، وإلا فقد كان يرى أن ما ورد منه في القرآن شيء كثير(٧) ، وخرج عليه مواضع من غير أن يتعرض **لمنع القياس عليه**(٨) .

واضطرب ابن الحاجب في قياسيته ، فلم ير بأسا بنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه(٩) ، **ومنع القياس عليه** في بعض كلامه(١٠) .

---

(١) ينظر : جامع البيان : ٣١٦/١ .

(٢) البقرة : ١٩٧ .

(٣) البقرة : ١٧٧ .

(٤) مجموع الفتاوى : ٤٦٦/٢٠ .

(٥) ينظر : الخصائص : ٢٨٤/٢ ، ٣٦٢ ، ٤٥١ ، وشرح المفصل : ٢٤/٣ .

(٦) ينظر : الخصائص : ٤٥١/٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن : ٢٠٨/١ .

(٨) ينظر : المرجع السابق : ٢٠٧/١ – ٢٠٨ ، ٢٦٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ .

(٩) ينظر : الأمالي النحوية : ١٩/٤ ، ١٤٢ – ١٤٣ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٨/١ – ٢٩ .

(١٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤٣/١ . وقد سبق نقل كلامه في : ٦٢ من هذا البحث .." [(١)]

"النعت بالمصدر الصريح(١):

تقدير المضاف ، أي : ذو عدل ، وذو رضى ، وذو الصاحبية وفروعها من المؤول بالمشتق فيؤول تقدير (ذو) إلى التأويل بالمشتق .

التأويل بالمشتق ، أي : عادل ومرضى ، فوقع المصدر موقع اسم الفاعل أو موقع اسم المفعول.

وينسب التوجيه الأول إلى البصريين ، والتوجيه الثاني إلى الكوفيين(٢) ، قال ابن هشام : " والمشهور أن الخلاف مطلق (٣)" .

أن يجعل الموصوف نفس المصدر مبالغة ، كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه .

---

(١) * يشترط للنعت بالمصدر الصريح شروط منها أن يكون مفردا مذكرا غير مبدوء بميم زائدة ، وألا يكون دالا على

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/٣٩٨

الطلب . وهذه الشروط لضبط المسموع منه عند من يقصر حكمه **على السماع** ، **ولإجراء القياس فيه** عند من يثبت **فيه القياس** . ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٨٧/٢، وشرح الأشموني : ٦٥/٣، وشرح التصريح : ١١٣/٢، وحاشية الخضري : ١٢٥/٢، والنحو الوافي : ٤٦٠/٣، أما المصدر المؤول من الحرف المصدري وصلته فلا يقع نعتا كما لا يقع حالا ، مثلما هو شأن المصدر الصريح ، تقول : مررت برجل رضى ولا تقول : مررت برجل أن يرضى . ينظر: ارتشاف الضرب : ٥٨٩/٢. : نحو : هذا رجل عدل ورضى .

للنحويين في توجيه مجيء المصدر نعتا ثلاثة مذاهب$٪& ينظر تفصيل القول في هذه المسألة في : النوادر في اللغة : ١٨٨، والأصول في النحو : ٣١/٢ ، والخصائص : ٢٥٩/٣، وشرح الفصيح للزمخشري : ٣٥١/٢، ونتائج الفكر : ٢٩٢ وشرح المفصل : ٥٠/٣ وشرح عمدة الحافظ : ٥٤٢/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٦٠/٣ ، وشرح الكافية : ٣٢٠/٢ ، ومعاني النحو:٢٠٨/١ ، ١٨٤/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب:٥٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٢٦/٢، وائتلاف النصرة :٧٤ ، وشرح التصريح :١١٣/٢.

(٣) المسائل السفرية : ١٥ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ١٣٧/٦ .." (١)

"– أقسام شواهد نزع الخافض التي قيل بتخريجها على التضمين

– المبحث الرابع : نزع الخافض والقياس

– الاضطراب في الحكم على نزع الخافض من **حيث السماع والقياس** :

– الاضطراب في الحكم على نزع حرف الجر وانتصاب الاسم

– الاضطراب في الحكم على نزع حرف الجر وإبقاء الاسم مجرورا

– الاضطراب في الحكم على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

– الاضطراب في الحكم على نزع المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا

– **ملامح القياس المحكوم** به على نزع الخافض .

–الفصل الثاني : نزع حرف الجر

– المبحث الأول : نزع حرف الجر وانتصاب الاسم

– هل يختص النصب على نزع حرف الجر في المفعول به

– عامل النصب بعد نزع حرف الجر

– حكم نزع حرف الجر وانتصاب الاسم

– مواضع نزع حرف الجر وانتصاب الاسم :

– القسم الأول : نزع حرف الجر وانتصاب الاسم على حد المفعول به ، ويشمل :

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/٤٧٥

- باب نصح

- باب أمر

- باب المنصوب على التحذير على حد (إياك الأسد)

- انتصاب المقسم به على حد (الله لأفعلن)

. - القسم الثاني : نزع حرف الجر وانتصاب الاسم على غير حد المفعول به ،ويشمل: :." (١)

"نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة

الطبقة الخامسة

الظرف قال الرضي"والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو: قائم الزيدان كما يجيزون في نحو: "في الدار زيد" أن يعمل الظرف بلا اعتماد"١.

٣- جواز زيادة "من" في غير الإيجاب مع المعرفة قال الرضي "وغير الأخفش والكوفيين شرط فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات، والكوفيون والأخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾"٢.

كما تغيرت نزعته البصرية "نزعة السماع" إلى النزعة الكوفية "نزعة القياس" بل أسرف فيها، فعول على قياسه النظري في كثير من المسائل التي لم يأبه فيها بالفريقين، وهاك بعضا منها:

من المسائل التي انفرد فيها الأخفش بالقياس:

١- جواز وقوع "أن" بعد "لعل" قياسا على "ليت" قال الزمخشري: "وقد أجاز الأخفش "لعل أن زيدا قائم" قاسها على ليت"٣.

٢- تجويزه رفع المضارع بعد حتى المسبوقة بالنفي قياسا على الإيجاب واعتبار النفي داخلا على الكلام برمته، قال ابن هشام: "وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة إلخ"٤، قال الدماميني: "فكأنه إنما أجاز بالقياس لا بالسماع" وقد سبق إلى هذا النقل الرضي.

٣- جواز منع الصرف لأفعل الصفة مع قبوله التاء نحو أرمل قياسا

---

١ شرحه على الكافية باب المبتدأ والخبر، تقسيم المبتدأ.

٢ شرحه على الكافية حرف الجر: من.

٣ متن المفصل القسم الثالث: الحروف لعل.

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي، ص/٥٣٣

٤ راجع المغني الباب الأول: حتى الجارة.

٨٧ ٢٤٨." [1]

"نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة

حكمة تخصص كل من المذهبين باتجاهه

البصري حسب المقتضيات من "التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار" قد قلت عند الكوفي.

"الثاني" أن الأقيسة التي اعتمد عليها البصري في تدوين مذهبه على العكس من ذلك فهي قليلة عنده بالنسبة إلى الأقيسة التي تكون منها المذهب الكوفي، ومن ثمة قيل: إن مذهب البصريين **مذهب السماع ومذهب** الكوفيين مذهب القياس، ولذا يقول الكسائي:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع١

وفي المسألة الزنبورية الماضية في المناظرة ما يشهد بذلك، فسيبويه يتمسك بالرفع ويأبى النصب لأنه الإعراب المستفيض في التراكيب الواردة على سننه، ويجيز الكسائي النصب للقياس عنده.

تلك هي الحالة العامة في المذهبين بالنظر إلى جمهوريهما، ولا ينافي ذلك أن بعض البصريين قد يميل إلى المذهب الكوفي في بعض المسائل لما انقدح في ذهنه، وقد عرفت في ترجمة الأخفش أنه أكثر البصريين موافقة للكوفيين وأن منشأ ذلك راجع إلى توطنه ببغداد في جوار الكسائي الذي احتفى به وأكرم مثواه طيلة حياته الأخيرة، كما أن بعض الكوفيين قد يرى المذهب البصري في بعضها أيضا لمثل ذلك، وربما خرج على الرأيين بعض من الفريقين وابتكر مذهبا له خاصا، بل قد يتشعب الخلاف بين رجال الفريق وحده، على أنه لم يقف الخلاف بين الفريقين عند المسائل العلمية بل سرت عدواه إلى التسمية في المصطلحات العلمية الكثيرة جدا، والحقيقة أن ذلك ليس من صالح العلم في شيء، فربما جر على المتعلم الإرهاق والنصب، فإنه إذا اطلع على كتب البصريين وعرف قواعد باب باسمه مثلا ثم قرأ كتب الكوفيين وأراد الباب نفسه فلا ريب أنه محتاج إلى اسمه عندهم حتى يهتدي إليه وفي ذلك مضيعة للوقت، وهاك بعض أمثلة من هذا:

---

١ البيت مطلع قصيدة في المعجم، والإنباه ترجمة الكسائي

١٢٣ ٢٤٨." [2]

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي، /

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي، /

موازنة بين المذهبين:

لا إخالك بعد أن تستحضر ما عرضناه عليك إلا مرجحا كفة مذهب البصريين، ولسنا في حاجة إلى البسط بعد ما فات، غير أنا هنا نلم التشعيب الفائت ليتركز في الذهن ويبقى في الذاكرة، فنقول: إن مذهب البصريين إنما رجح لأنه نشأ على ملاحظة أمور ثلاثة لا يراها الكوفيون:

١- أنهم **يؤثرون السماع على القياس فلا** يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة، وحملهم على هذا سهولة اتصالهم بجمهرة العرب، ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا في رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته، أما الكوفيون فعلى عكسهم **فضلوا القياس على السماع في** كثير من مسائلهم لتنائيهم عن خلص العرب، ولذا تساهلوا في رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم.

٢- أنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين تفككوا من قيودهم، ولذا يقول السيوطي: "اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ"١.

٣- أنهم لا يعولون **على القياس النظري** عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جدا، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه، وسلفت لك أمثلة من هذا النوع.

فهذه الأمور الثلاثة التي تولد عنها الاختلاف بين الفريقين في المسائل الجمة تضافرت في النهوض بمذهب البصريين على الكوفيين، إذ لا ريب **أن السماع في** اللغة ركن أول لأنها ليست فلسفة يتحكم فيها ميزان العقل والدراية، والتشدد **في القياس الذي** يؤذن بصحة نظائره حتم لازم، **وإلغاء القياس النظري** في اللغة مستقيم مع الواقع، هذا حال المذهبين في مجملهما وإن ظفر مذهب الكوفيين في بعض المسائل.

---

١ الاقتراح ص١٠٠.

١٣٦ ٢٤٨." (١)

"ج٦- مراده : أن ما سبق ذكره من مصادر الأفعال الثلاثية ، **هو القياس الثابت** في مصدر الفعل الثلاثي ، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس ، بل يقتصر فيه **على السماع** ، نحو : سخط : سخط ، رضي : رضى ، ذهب :

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي، /

ذهاب ، شكر : شكر ، عظم : عظمة .

مصادر الأفعال غير الثلاثية

وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس
وزكه تزكية وأجملا إجمال من تجملا تجملا
واستعذ استعاذة ثم أقم إقامة وغالبا ذا التا لزم
وما يلى الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا
بهمز وصل كاصطفى وضم ما يربع فى أمثال قد تلملما

س٧- اذكر أوزان مصادر الأفعال غير الثلاثية،وهل هي قياسية،أو سماعية ؟
ج٧- مصادر الأفعال غير الثلاثية قياسية كلها ، وتختلف مصادرها باختلاف أبواب أفعالها ، وذلك على النحو الآتي :
١- باب فعل : إن كانت الأفعال صحيحة الآخر فمصدرها يجيء على وزن
(تفعيل) نحو : قدس : تقديس ، علم : تعليم . ومنه قوله تعالى :
* .
وقد يجيء على وزن (تفعلة) بحذف الياء ، ويعوض عنها التاء ، نحو :
جرب : تجربة ، وتجريب .
وكذلك يجيء على وزن (تفعلة) إن كان مهموزا ، نحو خطأ : تخطئة ،
جزأ : تجزئة . ويجيء كذلك على الأصل ؛ فتقول : تخطيئ ، وتجزيئ .
وقد يجيء على وزن (فعال) كقوله تعالى : * ويجيء على وزن (فعال) وقد قرى قوله تعالى : * بتخفيف الذال ، والأصل في ذلك كله وزن (تفعيل) .
أما إن كانت الأفعال معتلة الآخر فمصدرها يجيء على وزن (تفعلة) قياسا ، نحو : زكى : تزكية ، غطى : تغطية ، لبى : تلبية .." (١)

"ج٨- ذكرنا سابقا أن كل ما بدئ بتاء زائدة : يضم ما قبل آخره في المصدر ، ومن ذلك باب (تفعلل) وهو مراد الناظم بهذا القول ، فيضم الحرف الرابع في المصدر .
والحرف الرابع ، هو الحرف الذي قبل الآخر ، نحو : تلملم : تلملم ، تدحرج: تدحرج ، تزلزل : تزلزل .

المصدر القياسي لباب فعلل

---
(١) شرح ألفية ابن مالك، ص/٦١

فعلال أو فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

س٩- ما وزن المصدر القياسي لباب فعلل ؟

ج٩- باب (فعلل) رباعي مجرد ، ومصدره يأتي على وزنين :

١- فعلال ، نحو : دحرج : دحراج ، وسوس : وسواس ، سرهف: سرهاف. (السرهف : حسن الغذاء والنعمة) .

٢- فعللة ، نحو : دحرج : دحرجة ، سرهف : سرهفة ، وسوس : وسوسة ، بهرج : بهرجة . وهذا الوزن هو المقيس في هذا الباب .

المصدر القياسي لباب فاعل

لفاعل الفعال والمفاعله وغير ما **مر السماع عادله**

س١٠- ما وزن المصدر القياسي لباب فاعل ؟

ج١٠- باب (فاعل) ثلاثي مزيد بحرف واحد ، هو (الألف) ومصدره يأتي على وزنين :

١- فعال ، نحو : ضارب : ضرابا ، قاتل : قتالا ، خاصم : خصاما .

٢- مفاعلة ، نحو : ضارب : مضاربة ، قاتل : مقاتلة ، خاصم : مخاصمة .

س١١- ما مراد الناظم بقوله : " وغير ما **مر السماع عادله** " ؟

ج١١- مراده : أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف الأوزان التي مرت بنا ، تحفظ ولا يقاس عليها . فما ذكرناه سابقا في جميع الأبواب **هو القياس** .

ومعنى قوله : "عادله " (أي : **كان السماع له** عديلا فلا يقدم عليه إلا بسماع)كقول الشاعر : باتت تنزى دلوها تنزيا ..." (١)

"فقوله : أعز وأطول ، ظاهره أنه أفعل التفضيل ولكن الشاعر استعمله في غير التفضيل ، فالشاعر (الفرزدق) يفتخر على شاعر آخر اسمه (جرير) فهو في هذا البيت لا يعترف أصلا بأن لجرير بيتا دعائمه عزيزة طويلة ، ولوكان للتفضيل لكان اعترافا منه بأن لجرير بيتا دعائمه عزيزة طويلة ، ولكن بيته أعز وأطول منه .

س٦- ما الأفصح في الوجهين السابقين المطابقة ، أو عدمها ؟ وهل استعمال أفعل التفضيل لغير التفضيل قياسي ، أو لا ؟

ج٦- ذكرنا في السؤال السابق أن أفعل التفضيل المقترن بأل إذا قصد به التفضيل جاز فيه وجهان : المطابقة وعدمها

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، ص/٦٤

. فالذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ؛ ولهذا عيب على النحوي ثعلب في رسالته (فصيح ثعلب) قوله : " فاخترنا أفصحهن " قالوا : فكان ينبغي أن يأتي بأفصح الوجهين ، وهي المطابقة ؛ فيقول : " فاخترنا فصحاهن " .

وابن السراج لا يجيز الوجهين ، بل يوجب عدم المطابقة .

وأما مسألة : هل استعمال أفعل لغير التفضيل قياسي ، أم لا ؟ ففيه خلاف :

قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، قال الشارح : وهو الصحيح .

وقال الناظم في التسهيل : والأصح قصره **على السماع** .

ذكر الزبيدي صاحب كتاب الواضح في علم العربية : أن النحويين لا **يرون القياس** ، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى : * إنه بمعنى (هين). وقال في بيت الفرزدق السابق : إن المعنى (عزيزة طويلة) وذكر الزبيدي أن النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك ، وقالوا : لاحجة في ذلك له .

حكم تقديم من ومجرورها

على أفعل التفضيل

وإن تكن بتلو من مستفهما فلهما كن أبدا مقدما

كمثل ممن أنت خير ولدى إخبار التقديم نزرا وردا

س٧- ما حكم تقديم من ومجرورها على أفعل التفضيل ؟." (١)

"ومثال المثنى المؤنث قوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ الحجرات:٩

ومثال الجمع المذكر قوله تعالى : ﴿ قال لا أحب الآفلين ﴾ الأنعام :٧٦ .

ومثال جمع المؤنث قوله تعالى : ﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك ﴾ الكهف :٤٦

٢ . إن كان الحرف الذي قبل الآخر في الفعل المزيد ألفا فإنه يبقى كما هو غالبا في اسم الفاعل وهذه الأفعال يتشابه فيها اسم الفاعل والمفعول .(١)

مثل : انحاز منحاز ، اختار مختار ، انقاد منقاد .

أما الوزن فلا يتغير وهو (مفتعل) لأن أصل الأفعال السابقة كالآتي :

انحاز ينحيز ، اختار يختير . . . وهكذا ، فالكسر فيها مقدر فكأننا قلنا : منحيز ومختير .

٣ . ورد اسم الفاعل من بعض الأفعال المزيدة على **غير القياس** .

مثل : أحصن – محصن ، وأسهب – مسهب ، وانبث – منبث .

وذلك بفتح ما قبل الآخر ، والقياس يقتضي بكسر الحرف .

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، ص/١٠٦

ومنه قوله تعالى : ﴿ فكانت هباء منبثا ﴾ الواقعة :٦ ، والأصل فيها الكسر.

٤ .كما ورد اسم الفاعل من بعض الأفعال المزيدة على وزن فاعل شذوذا .

مثل : أينع يانع ، أمحل ماحل ، أيفع يافع ، أورد وارد ، أصدر صادر ، أعشب عاشب ، أبقل باقل .

ومنه قول الشاعر :

ثم أصدرناهما في وارد صادر وهم ، صواه قد مثل .

والأصل في أسماء الفاعلين السابقة : مينع ، ممحل ، مورد ، مصدر ، لكن المسموع منها أفضل من المقيس . وذلك كما يقال " إذا **سمع السماع بطل القياس وإذا** حضر الإمام بطل الكلام " .

٥ . حروف المضارعة ليست جزءا من بنية الفعل ، فالفعل يكتب فعل ثلاثي ؛ لأن الياء للمضارعة والفعل أشرب ثلاثي ؛ لأن الهمزة للمضارعة .

---

(١) . نفرق بين هذه الكلمات التي يختلط فيها اسم الفاعل واسم المفعول ، عن طريق السياق ومعنى الجملة ، وسأوضح ذلك في درس اسم المفعول بالتفصيل .." [1]

"٣٩–أنظر ص ١٢٢ من الاقتراح، و ١/ ٢٢٩ من المزهر، و١ /١١٧ من الخصائص (تح: محمد علي النجار –دار الهدى –بيروت (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية) –د.ت.

٤٠–النساء ٤.

٤١–تفسير فخر الدين الرازي ٣ /١٩٣.

٤٢–الأنعام ٦.

٤٣–أنظر ٢ /٤٣١ (المسألة ٦٠) من: الإنصاف في مسائل الخلاف –تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد –المكتبة التجارية الكبرى –القاهرة –السطر ٤ –١٩٦١. وفي المسألة الستين ذاتها شواهد أخرى غير الآية المذكورة.

٤٤–المزهر ١ /٢٠٩ و٣٠٢.

٤٥–انظر ص ١٩ و٢٠ و٢١ من: الأشباه والنظائر في النحو.

٤٦–انظر ص ١٢١ من الاقتراح.

---

(١) مقصوصات صرفية ونحوية، طبعة جديدة ومنقحة، ص/٧

٤٧–انظر ص ٤٣ و٤٤ من: الاقتراح.

٤٨–انظر ص ٦٨ من: في أصول النحو.

٤٩–المزهر ٢ /٤٩٤ وما بعد.

٥٠–المزهر ٢ /٤٩٦.

٥١–المزهر ٢ /٢٥٣.

٥٢–أنظر ٢ /٥٠ من: الغلاييني، مصطفى –جامع الدروس العربية –بيروت –السطر ٥ –١٩٣٩.

٥٣–عقد السيوطي في الاقتراح باباً للإجماع، نص فيه صراحة على أن إجماع العرب حجة. انظر ص ٦٧ من: الاقتراح.

٥٤–كرر السيوطي غير مرة القاعدة المشهورة: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. انظر ص ٧٩ من الاقتراح. ونص صراحة على **أن السماع سابق على القياس إذا** تعارضا. انظر ص ١٢٢ من: الاقتراح. كما جعل ما تواتر من كلام العرب دليلاً قطعياً. انظر ١ /١١٣ من: المزهر.

٥٥–شأنها في ذلك شأن (منارة). فقد أطرد استعمال جمعها (منائر) وإن كان قياسه (مناور).

٥٦–في أصول النحو –ص ٣٦.

٥٧–في أصول النحو –ص ٣٧.

٥٨–أنظر ٢ /٤٩٦ من: المزهر.

٥٩–أنظر ٢ /٢٥٣ من: المزهر.

٦٠–الخصائص ١ /٩٦ –١٠٠.

٦١–الاقتراح –ص ٤٦ –٤٧.

٦٢-الأشباه والنظائر في النحو ١ /٤٦٣.

٦٣-نص سيبويه في الكتاب على أن العرب لم تستعمل ودع و وذر ماضياً لـ "يدع ويذر"، واستغنت عنهما بـ "ترك"، انظر ٢ /٢٨٤ من: الكتاب -منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات -بيروت -الطبعة ٢ -١٩٦٧م

٦-4في أصول النحو -ص ٣٣ وما بعد.

٦٥-المزهر ٢ /٤٩٨.

" (١).

"-إسقاط الاحتجاج بما تأخر زمان صاحبه عن زمن الاحتجاج.

لا يُحتج للقاعدة بكلام له روايتان متساويتان في القوة.

-لا يُبنى على شاهد قبل تحريه والتوثق من ضبطه.

-لا يُكتفى بالكلام الأبتر.

-ينبغي التفريق بين ما يُرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار.

هذا هو، بإيجاز، موقف اللغويين العرب من الاحتجاج بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره. وقد عُد هذا الموقف معياراً للبصريين الذين **اعتمدوا القياس وتشددوا** فيه، كما عُد معياراً للكوفيين الذين تسمحوا وتوسعوا وأقبلوا **على السّماع** . ثم عرف تاريخ اللغة العربية ما سمي بالمدرستين البغدادية والأندلسية، وهما مدرستان قريبتان من المذهب البصري، ولكن علماء هما جمعوا إيجابيات البصريين والكوفيين، وكونوا مذاهب جديدة اشتهروا بها، كما هي حال أبي علي القالي وأبي حيان الغرناطي، ثم ابن مالك وابن هشام الأنصاري، ولكن الاتجاه الجديد الذي رسخته المدرستان البغدادية والأندلسية لم يخرج على معيار الاحتجاج، إضافة إلى أنه اتصف بالمرونة والتوسعة، ولم يقض على **اتجاه القياس لدى** البصريين والسّماع لدى الكوفيين. فابن جني البصري المتسمّع قياسيّ، وابن خالويه الكوفي المتشدد سماعيّ.

(١) مقالات في التصحيح اللغوي، /

(١) ".

"ثاني المعيارين هو معيار الجوهري. فقد حكم السيوطي على (مصائب) بالصواب نقلاً عن الصحاح للجوهري وهو في حكمه الجديد استند إلى معيار آخر مفاده أن اجتماع العرب حجة (٥٣). واجتماع العرب يعني (السماع)، والسماع أقوى من القياس وسابق عليه كما قرر السيوطي نفسه في الاقتراح والمزهر (٥٤).

استعمل السيوطي معياري السماع والقياس في الحكم على (مصائب)، وهما معياران متناقضان بالنسبة إلى هذه الكلمة، لأنها مطردة في الاستعمال شاذة في القياس (٥٥). وهذا يدل على ازدواجية المعيار لديه، كما يدل على أنه لا يملك تطبيقاً. ويمكنني تعزيز هذه الدلالة بالقول إن موقف السيوطي من كلمة (مصائب) يذكرنا بحماسته للاحتجاج بقراءات القرآن الكريم كلها.

فقد "تواترت القراءة عن نافع المدني وابن عامر الدمشقي، وهما إمامان عظيمان من أئمة القراء، في قوله تعالى :)وجعلنا لكم فيها معائش(بالهمز، وهي غير قراءة الجمهور (٥٦). ولكنها قراءة تدل على أن وزن (فعائل) في صيغة منتهى الجموع ليس مقصوراً على المفرد الذي يضم حرف علة زائداً، بل يشمل معاملة الحرف الأصلي معاملة الزائد إذا كان شبيهاً به في اللفظ (٥٧). وقد تواتر السماع عن العرب بالنسبة إلى لفظتي (مصائب ومنائر)، وهما مثل (معائش) في أن همزتها منقلبة عن حرف أصلي. ولو كان للسيوطي موقف تطبيقي لاحتج بقراءة نافع وابن عامر على صحة معائش ومصائب ومنائر، ولكنه —كما هو واضح —نسي ما كان قرره من ضرورة الاحتجاج بقراءات القرآن كلها حين حكم على (مصائب) بالغلط وهي مثل (منائر ومعاش).

(٢) ".

"قل الأمر نفسه بالنسبة إلى (حلأتُ السّويق ورثأتُ زوجي واستلأمتُ الحجر ولبّأتُ بالحج). فقد حكم السيوطي على هذه الألفاظ بالغلط (٨٥) نقلاً عن ابن جني. ثم حكم عليها في مكان آخر بالصواب (٥٩) نقلاً عن الصحاح للجوهري. وهذا تعزيز آخر لازدواجية المعيار لدى السيوطي، وهو تعزيز يرسخ القول بافتقار السيوطي إلى موقف تطبيقي من الأغلاط اللغوية. ولئلا يعتقد أحد أن حكمي على السيوطي نابع من الأمثلة السابقة وحدها فإنني سأذكر مثالاً آخر من النثر يقود إلى الدلالة نفسها.

فقد قصر السيوطي النوع الثاني عشر من أنواع كتاب المزهر على معرفة المطرد والشاذ، وافتتحه ينص من كتاب الخصائص

---

(١) مقالات في التصحيح اللغوي، /

(٢) مقالات في التصحيح اللغوي، /

لابن جني (٦٠) يضم الأنواع الأربعة للمطرد والشاذ. وكرر النص نفسه في الاقتراح (٦١) وفي الأشباه والنظائر في النحو (٦٢)، ملتزماً بالأمثلة التي ساقها ابن جني، ومنها فعلاً (يذر) و(يدع) المذكوران في النوع الثاني الم‍طرد **في القياس الشاذ** في الاستعمال. وقد منع ابن جني استعمال الماضي من هذين الفعلين لأن العرب لم تستعملها (٦٣). ولم يعلق السيوطي على هذا الأمر بشيء، وهذا يشير إلى موافقته على تخطئة ماضي يذر ويدع استناداً إلى معيار السّماع. ولكن العرب، كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني (٦٤)، استعملت (وذر) و(ودع). فقد قرأ عروة بن الزبير وابنه هشام الآية الكريمة)ما وَدَعَك ربك وما قلى(بالتخفيف. وورد فعل (ودع) في حديثين شريفين هما (لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات) و (إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره). كما ورد فعل (ودع) في بيت شعر منسوب لأبي الأسود الدّؤلي، هو:

ليت شعري عن خليلي ما الذي * غاله في الحب حتى ودعه

وفي بيت شعر آخر لشاعر مجهول:

وثم ودعنا آل عمرو وعامر * فرائس أطراف المثقفة السمر

". (١)

"ما أكثر ما قرع أسماعنا تنبيه صارم يردد دوما في محاضرات اللغة العربية، حتى إن نص هذا التنبيه يبدو مألوفا للغاية : " أخطأت أيها الطالب، لا تقل : أموي – بفتح الهمزة – بل قل: أموي – بالضم – لأنها نسبة إلى (أُمَيّة) المضمومة الهمزة..." ، ويقترن هذا التنبيه عادة بحكاية طريفة عن أستاذ مصري فاضل، اختبر طالباً عنده، فلما نطق الطالب لفظة (أموي) بفتح الهمزة، رسبه هذا الأستاذ من فوره في تلك المادة . أحبّ أن أتقدم بعزائي الصادق إلى ذلك الطالب التعس، لأنه – إن صحت الحكاية – كان مصيباً في نطق هذه الكلمة بفتح الهمزة.. ذاك **أن القياس الصرفي** في النسبة إلى (أمية) هي (أموي) بضم همزة المنسوب فعلاً، إلا أن لغتنا العزيزة لا تفتأ تخرج عن مقاييسها ، فكثيراً ما ورد عن العرب ما يخالف المقاييس النحوية والصرفية، وكل النحاة يحتجون بالسماع ويسلمون به، **بل السماع أقوى** حجة – كما يقول الصرفيون — إذ اللغة بنت السماع.. وباختلاس نظرة عجلى إلى " لسان العرب " نجد أن النسبة بالضم هي على القياس، إلا إنها بالفتح صحيحة واردة عن العرب، حتى لو شذت **عن القياس الصرفي**، يقول ابن منظور: " وبنو أمية بطن من قريش، والنسبة إليهم أموي بالضم، وربما فتحوا" ١٤\٤٦، وفي المعجم الوسيط :" وبنو أمية: من قريش، والنسبة إليهم أموي (بالضمّ) على القياس، وأموي (بالفتح) على السماع) ١\٢٨

إذا ، فكلٌ من الضمّ والفتح في همزة (أمويّ) صحيح، لا شكّ أن لغة الضم تستمدّ قوةً من جريانها على القياس، إلا

---

(١) مقالات في التصحيح اللغوي، /

أن للغة الفتح أيضا حجّة لا تردّ ، وهي ورودها عن العرب الفصحاء.. ولسنا نعني أن لغة الفتح أفصح ، ولكننا ننفي عنها الخطأ الذي رميت به طويلاً ، وهي عنه براء، والله تعالى أعلم بالصواب .

حدث في مثل هذا اليوم

يمكنك إضافة حدث بالضغط هنا

القائمة البريدية

أدخل بريدك للاشتراك في القائمة:

للاتصال بنا

آراء ومقترحات

أسئلة لغوية

التصويت

." (١)

"عضو مميز تاريخ الانضمام: ١٨/٠٩/٠٥

المشاركات: ٩٢٣

"

فهرس الجزء الثاني من الكتاب

١. قل: باع الدار وما سواها من العقار؛ ولا تقل: باع الدار وسواها من العقار؛ وقل: كلمت فلاناً ومن سواه من الجماعة؛ ولا تقل: كلمت فلاناً وسواه من الجماعة. (ص١٤٧)

قال: وذلك لأن (سوى) من الأسماء المستعملة للاستثناء، المقصورة عليه؛ واللغة تؤخذ بالسماع، ما دام موجوداً؛ فإذا

---

(١) مقالات في التصحيح اللغوي، /

فقد السماع جاز القياس؛ فإن **ورد السماع والقياس**، فالقياس مؤيد للسماع؛ وكلمة (سوى) لا تستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا نائب فاعل [ولا مفعولاً به] في نثر الفصحاء من أمة العرب؛ ولا يجوز إخراجها عما وضعت [له] إلا في ضرورة الشعر.

٢. قل: ورق ثخين، وشي ثخين؛ ولا تقل: ورق سميك، ولا شيء سميك؛ وذلك لأن السموك هو العلو والسمو والارتفاع؛ فالسميك – على حسبان أنه موجود في اللغة – العالي والرفيع. (ص١٤٨)

٣. قل: هذا ردُّ ردٍّ، أو: ردٌّ على رادٍّ، وهذا ردُّ نقدٍ، أو ردٌّ على ناقد؛ ولا تقل: هذا ردٌّ على ردٍّ، ولا: هذا ردٌّ على نقد؛ وذلك لأنك تقول: (رددت الكلام القبيح على صاحبه)، ولا تقول: (رددت على الكلام القبيح)؛ فالكلام هو المردود لا صاحبه؛ فينبغي أن يتعدى الفعل إليه، وتستعمل (على) لصاحب الكلام المردود؛ لأن في الرد نوعاً من الأذى، ألا ترى أنه يقال في الأذى: (رددت عليه قوله)، وفي النفع: (رددت إليه ماله وحقه المسلوبين)؛ قال تعالى في قصة موسى عليه السلام: (فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾) [القصص]-
---.

وتأتي "ردَّ " بمعنى عطفَ، كقول الشاعر:

ردوا عليَّ شوارد الأظعان

أي اعطفوها عليّ، فلذلك جاز استعمال "على"؛ وهو تعبير خاص بالأظعان وأمثالها. (ص١٤٨)

". (١)

"**وأراغوا القياس عليه** فلم يحكموه إحكام الأولين وإن أربوا عليهم **في السماع مقداراً**

لا ضبطاً وجودة .

* * *

هذه الصفحات محاولة في وضع الأمور في نصابها حيال ما يسمى بالمدارس أو

بالمذاهب النحوية من جهة، ووقفة تاريخية فاحصة متروية عند نشأة هذا الفن من

جهة أخرى .

والفن أو العلم آئن حي يخضع له الأحياء من سنن الحياة :يبدأ جنيناً فرضيعاً

فطفلاً فيافعاً ففتى فشاباً ...

وحول نشأة النحو بعض غموض اجتهدت في جلائه بما لدي من أضواء، ممتحناً

الأخبار والروايات، متحرياً فيها ما يشبه الحق وطبيعة الأشياء؛ حتى إذا اطمأننت

(١) مقالات في التصحيح اللغوي، /

إلى نتيجة أثبتها بعد امتحانها، ضارباً صفحاً عن سطحيات وعناوين وتهاويل آثيرة يسميها أصحابها دراسات، الموضوع منها والمترجم سواء .

ورأيت أن ألحق بهذه الدراسة نصوصاً مختارة لستة مؤلفين عظام في هذا الفن، تقوم آتبهم معالم في طريقه الطويلة، مع موجز من تراجمهم آما وردت في (بغية الوعاة)للسيوطي، مع اختصار أحياناً، وتعريف يسير بكتبهم التي اخترنا منها نصاً أو آآثر))١ ، بحيث تتبين للمطالع ملامح واضحة من الطريق الذي شقه النحو على مدى العصور .وسيعجب القارئ حين يرى أنه بدأ بقمة شامخة هي آتاب سيبويه، ثم أخذ ينحدر مع الزمان ...ظاهرة غريبة لا أعرف لها مثيلاً في تاريخ العلوم والفنون .

ولئن أسعف هذا الملحق من يبتغي النظرة العجلى، إنه لن يغني بحال عن الدراسة الشخصية المتوسعة المتأنيّة التي يجب أن يقوم بها مستقلاً الباحث أو الطالب الجامعي :إمعان في الآثار وتأنٍ في استنباط النتائج، وصبر على ما يتطلبه البحث من جهد ووقت .

والله المسؤول أن يأخذ بأيدينا ويسدد خطانا في خدمة العلم الخالص :متعلمين ومعلمين .

بيروت :الجامعة اللبنانية (قسم اللغة العربية)

سعيد الأفغاني

توطئة تاريخية

جاء الإسلام واللغة العربية مستكملة أدوات التعبير، ولها تراث أدبي حافل ." (١)

"إن الوصول إلى شيء جديد نرآن إليه موقوف على ظهور آثار جديدة، وما قدمت من أحكام شخصية صحيح اعتماداً على ما وصل إلى اطلاعي وما أقله، وآل مخطوط جديد ينشر حافز على إعادة النظر واستئناف المحاآمة .

– آما تحققت في رحلتي القصيرة –فهل لإخواننا المغاربة عامة ومغربهم متحف مجهول، أن يواصلوا السعي فرادى وجماعات في الكشف عن مخبآتهم والتعرف بها؟ وهل لدارسي النحو منهم خاصة أن يعكفوا على نشر النافع من آثاره

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني، /

فيملؤوا ثغراً في ميادين البحث ما زالت خالية؟ .
ومن يدري؟ !فلعلنا في المستقبل لا نكتفي بالقول :((إن النحو الأندلسي قياسي مع نزعة سماعية))آما هو في المشرق، بل نؤآد واثقين بما سيظهر من خصائص وسمات تنتزع من مخطوطات يكشف عنها أن هناك في النحو (مذهباً أندلسياً حقاً) بكل ما في آلمة (مذهب)من مقومات .ا هـ .

خاتمة :

يرى الباحث بعد التقصي أنه قد تضم البلدة الواحدة نحاة من منازع مختلفة، يطغى عليها أحياناً مذهب أهل البصرة، وأحياناً مذهب الكوفة، تبعاً لنزعة العالم ذي الأثر فيها .فهذه (حلب)من مدن الشام ضمت عالمين مختلفي النزعة آل الاختلاف في زمن واحد :ابن جني رأس **مدرسة القياس الذي** آان المذهب البصري إمامه الأعظم، وابن خالويه الكوفي المنزع صاحب آتاب (ليس في آلام العرب)، الذي اتبع **فيه السماع نافياً** من اللغة ما جوزه (فلسفة)نحاة البصرة، و بعدهما آان في الشام المعري الذي آان واسع الرواية، سماعياً إلى أبعد حدود السماع، يضيق بنحو البصرة الذي آان في أيامه طافحاً بالجدل والقياس والتعليل).)١ وهذه النزعة ظاهرة في آتبه آل الظهور، وحسبك أن تلم برسالة الملائكة لترى مبلغ عنايته بالرواية والسماع، أو أن تمعن في (رسالة الغفران)لترى نقمته على البصريين خاصة من حيث آانوا **أهل القياس)**.)١

آتب ونصوص
) (١ سيبويه :(الكتاب).
(١) ".

"مما نروي ويتجوزون في ذلك بأآثر مما تجوزنا))) .)٢
ولا تظنن هذا الطابع طبع مدرسة الكوفة في علوم العربية فحسب، بل هو سمتهم في آل ما يعتمد السماع، وإليك حكم الخطيب البغدادي على المدرسة الكوفية ومدرسة البصرة في الحديث قال :((ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إآثارهم .والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أن رواياتهم آثيرة الدغل قليلة السلام من العلل))) .)٣
هذا فرق بين المدرستين في **أمر السماع وصحته** والتحري فيه .

---

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني، /

أمر القياس
رسم البصريون خطتهم في النحو بعد أن جعلوا نصب أعينهم الهدف الذي إليه
يرمون، وهو عصمة اللسان من الخطأ، وتيسير العربية على من يتعلمها من
الأعاجم .ولذا تحروا ما نقلوا عن العرب، ثم استقروا أحواله، فوضعوا قواعدهم
على الأعم الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثر هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها
– بعد التحري من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم –قواعدهم سلكوا بها
إحدى طريقتين :إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن يهملوا أمرها
لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، جاعليها من الصنف الذي سموه مطرداً في
السماع شاذاً في القياس، وذلك مثل (استحوذ واستصوب)والقياس فيها الاعلال مثل
(استقال، استجاد، استطال ..إلخ)فقالوا :تحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن
العرب في هذا الباب ولا يقاس عليها، بل منهم من ذهب إلى أن **اتخاذ القياس فيها**
(استحاذ، استصاب)غير خطأ .
وهم الذين أمعنوا في أحوال الكلام العربي، واستنبطوا علله، وحكموا فيها
المنطق والعقل حتى جاءت قواعدهم **في القياس والنحو** الذي بني عليها متماسكة
متناسقة في الجملة، ولا بد في آل تنسيق من تشذيب يخرج بض النتوء من الهيكل
المشذب .ولم يكن إلى الصواب من عاب عليهم من المحدثين أنهم بتعميم هذه
القواعد قد أهدروا شيئاً من اللغة، فهم حين يختارون بين اللغتين أشيعهما وأقربهما
(١) ".

"وغلب هذا الانحراف على الكوفيين حتى قال الأندلسي شارح المفصل :
((الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً
وبوبوا عليه))) .)٢
أما قياسهم نفسه ومقدار جودته فقد مر بك في المناظرات نمط منه، وعرفت
وهيه حين يعللون بالتوهم مرة في رسم (والضحى)، وبتسليط فعل مقدر على أحد
المتعاطفين دون الثاني في قضية (فاذا هو إياها).
* * *

اتجه بعض الباحثين المحدثين إلى عد المذهب الكوفي مذهب سماع على حين
عدوا المذهب البصري مذهب قياس، فذهب الأستاذ أحمد أمين إلى أنهم ((يحترمون

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني، /

آل ما جاء عن العرب ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم))))٣ ، وبالغ المرحوم

طه الراوي فقال :((أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمة، ولا

ينقض له عهداً، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله أو نسف قاعدة من

قواعده، ولا يهون عليه عليه اطراح المسموع على الأآثر).)١

وأود هنا –بعد ما مر بك – أن أحرر هذا الأمر فأفرق **بين القياس ذي** الأصول

المقررة والقياس المشوش الذي لا ضبط له .فالصحيح أن الفريقين آانا يقيسان،

(١) إرشاد الأريب ١٨٣ /١٣ ويقول ابن درستويه .((آان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في

الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك .))- بغية الوعاة ص٢٣٦ .

(١) أخبار النحويين البصريين ص٤٤ وبغية الوعاة ص ٣٣٦ وإرشاد الأريب .٣١ /٢٠

(٢) الاقتراح .١٠٠

(٣) ضحى الإسلام .٢٩٥ /٢

(١) نظرة في النحو :مجلة المجمع العلمي العربي ٣١٩ /١٤

وربما آان الكوفيون أآثر قياساً إذا راعينا (الكم)فهم يقيسون على القليل والكثير

والنادر والشاذ، ولم نعلم لهم مناهج محررة **في القياس** .أما البصريون فهم أقيس إذا

راعينا (الكيف)- والحق مراعاته – فهم لا يقيسون لاّ إعلى الأعم الأغلب، ولهم

في القياس أصول عامة يراعونها .والزمن حكم لعلمهم بالبقاء إذ آان ال أ نسب

والأضبط .فكان نحو الناس حتى هذا اليوم بصرياً في أغلبه .

(١) ".

"تصرفت الحياة في هذا الأمر بما لا يشعر به البصريون ولا الكوفيون، إذ إن لها

اختيارها الخاص الملائم :تقبل ما يروقها وتحييه غير آبهة لما يقول هؤلاء ولا ما

يقول أولئك، وإنما السليقة اللغوية الخفية في نفوس المتكلمين هي التي احتفظت بما

آان أقرب لروح العربية الأولى :فمات بل لم يولد ما جانف هذه السليقة، فما أحد

قال ولا يقول اليوم (الرجال قام)وإن قال المذهب الكوفي بتقديم الفاعل على الفعل .

أما السماع فهل آان الكوفيون (يحترمونه)حقاً آما قال الأستاذ أحمد أمين؟ (وهل

آان لواؤه بيدهم لا يخفرون له ذمة)آما قال المرحوم الأستاذ طه الراوي؟ لعلك بعد

ما سبق لك موقن معي أن السماعيين هم البصريون لا الكوفيون؛ فمن احترام

السماع صيانته وحفظه من آل موضوع، ومن احترامه تحري حال المسموع منه .

---

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني، /

فلا يدس فيه آلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطربل، ومن
احترامه ألا نساوي بين القليل النادر والأآثر الشائع فنغمط حق هذا الأخير .وإن
حشرنا فيه الضعيف والشاذ والخطأ مما يقع فيه أعراب السواد .والشعر المصنوع
مما دسه حماد وخلف الكوفيان؛ خفر لذمته ونقض لعهده).)١
الحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه (واحترموه)، على حين
زيفه الكوفيون وبلبلوه، والأمر في القياس على هذه الوتيرة .نظمه وحرر قواعده
وأحسن تطبيقه البصريون، على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم
– ولا منسجم في أجزائه، ولا مطرد .بل تجد فيه ظاهرة غريبة جداً، وهي إطلاقهم
وهم المتقيدون بالسماع –الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب، فقد ذهبوا إلى قياس
(مفعل وفعال على نحو مثنى وثلاث من خمسة إلى تسعة على حين لم يسمع عن
العرب ذلك لأَّ إ من واحد إلى أربعة، والبصريون أنفسهم –وهم القياسيون – منعوه
(إلا المبرد منهم)لعدم السماع، ولأن يكون ذلك من البصريين أحرى إذ هو بمذهبهم
أشبه وعن مذهب الكوفيين أبعد .وهذا يؤآد لك ما ذهبت إليه من أنه مذهب غير
(١) ".

"منسجم الأجزاء .
أميل إذن إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس
منظم .لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين مذهب السماع ومذهب القياس، وهما حقاً
وجدا، ولكن في البصرة لا في الكوفة .أما القياس فليست بصريته موقع خلاف، وأما
السماع الصحيح فإني أوثر أن أنقل فيه آلام الأستاذ أحمد أمين نفسه في أن هذه
المدرسة مدرسة بصرية، قال :
((آانت هاتان النزعتان في البصرة في أيامها الأولى، فهم يقولون :إن ابن أبي
إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى ابن عمر آانا أشد ميلاً للقياس، وآان لا يأبهان
بالشواذ، ولا يتحرجان من تخطئة العرب؛ وآان أبو عمرو ابن العلاء وتلميذه يونس
(١) آان يونس بن حبيب يقول :((إن لم يكن بزرج النحوي (الكوفي)أروى الناس فهو أآذب الناس)).
آان آذاباً، آثيراً ما يحدث بالشيء عن رجل ثم عن غيره، انظر ترجمته في الفهرست وفي إنباه الرواة .
ابن حبيب البصريان أيضاً على عكسهما :يعظمان قول العرب ويتحرجان من
تخطئتهم، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين، وغلبت النزعة

---

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني، /

الثانية على من أتى بعد من الكوفيين ولا سيما الكسائي الكوفي)).
وهذا حق مع استدراك واحد، هو أن أبا عمرو ويونس يعظمان قول العرب بعد
التحري والتثبت من أنه آلام العرب المحتج بهم، ما الكوفيون فلا يتحرون، ولو قال
الأستاذ (فغلبت النزعة الثانية مشوهة إلخ ..)لطبق المفصل، وجميل ما حكم به بعد
ذلك بين المذهبين :

((ونرى في هاتين النزعتين أن البصريين آانوا أآثر حرية وأقوى عقلاً، وأن
طريقتهم أآثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد
احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً (آذا)، فالبصريون يريدون أن ينشئوا
لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا آل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو
موضوعة أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد
للموجود حتى الشاذ، من غير أن يهملوا شيئاً حتى الموضوع))) .)١
." (١)

"إيضاح شواهد الإيضاح أبو علي القيسي الصفحة : ٧٦

ولمّا كان ذلك كذلك، أتوا بلفظة مفردة، دالة على التثنية كدلالة "كل" على الجمع، وأضافوا المفرد إلى التثنية، كما تقول: جاءني أحدهما، ورأيت أفضلهما، وتقول: أيهما زيد، ولذلك قالوا: مررت به وحده، فأضافوا المصدر إلى الضمير، لأنه غيره، لما استحال عندهم مررت به واحده، من إضافة الشيء إلى مثله.

الطريق الثاني: من القياس، هو أن الحرف المنقلب منه قد أبذل منه "التاء" في قولهم: "كلتا" وهذا دليل على أن المبدل لام الكلمة لا حرف التثنية، لنن حرف التثنية لم يبدل منه "تاء"، في شيء من كلامهم.

وقد جاءت "اللام" مبدلة في "أخت وبنت وهنت" أصلها "أخوة"، وبنوة وهنوة"، ووزنها "فعلة"، فنقلوها إلى "فعل" و"فعلٍ"، وألحقوها "التاء" المبدلة من لامها، فصارت بوزن "قفل، وحلس"، وليست هذه "التاء" في هذه الأسماء بعلامة تأنيث والدليل على ذلك أنك لو سميت بها رجلا، لصرفت، ولو كانت للتأنيث لم تصرف.

وهو قول سيبويه في "باب ما لا يتصرف"، ومثلها سيبويه، بما اعتل لامه، فقال: هي بمنزلة "شروى" وذهب إلى إنها "فعلى" بمنزلة "الذكرى".

وأما الجرمي: فذهب إلى أنها "فعتل"، وان "التاء" فيها زائدة علم تأنيثها، ويشهد بفساد هذا القول أشياء: أحدها: أن "التاء" لا تكون علامة لتأنيث الواحد، إلا وما قبلها مفتوح، نحو: طلحة، وقائمة، وذاهبة، أو يكون قبلها "ألف" نحو: ألف سعلاة وعزهاة.

الثاني: أنن علامة التأنيث لا تكون وسطاً أبداً، إنما تكون آخراً لا محالة.

---

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني، /

الثالث: أن "فعتلا" لا يوجد في الكلام أصلاً، فيحمل هذا عليه.

واحتج الكوفيون أيضاً، على أن "كلا" اسم مثنى بالسماع والقياس.

أما السماع فقول أبي ذؤيب: أقبّا الكشوحِ أبيضانِ كلاهما كعاليةِ الخطِّيِّ واري الأزاندِ

على تقدير: كلهما أبيضان.

وهذا البيت لا دليل فيه لهم، لأن "كلا" تحتمل أوجها.

". [(١)]

"وعلى هذا ينبغي أن ينساق تصريف هذه المكلمة، فيحكم بأن فاءها لام، وعينها همزة، وأن لامها "كاف".

ألا ترى أن الفعل، وهو "ألكني" على هذا الترتيب تصرف.

فإذا كان كذلك وجب أن تكون "مألكة" مقلوباً، وأن الألوك، من قول لبيد: وغلامٍ أرسلتهُ أمُّهُ بألوكٍ فبذلنا ما سألْ

وزنها "عفول" وأصلها لو جاءت عليه "لؤوك" كعلوك" وقد قالوا "ملئكة" فعلى هذا الأصل "مفعلة".

وقال بعضهم: هو مشتق من "ألك" الفرس لجامه، إذا أداره في فيه، سميت بذلك، لأن المرسل يرددها في فيه، ويناجي بها نفسه، لئلا ينساها.

وقال بعضهم: إن "ملكاً" وزنه "فعل" وهو من الملك، والهمزة زائدة.

ومن قال: "ملاك"، فوزنه على هذا "فعال"، كما قالوا: شاملٌ، وشمالٌ.

فيكون وزن "مالكةٍ" "فاعلة"، وهذا لا يعرج عليه، لضعفه.

وأنشد أبو علي في باب تثنية ما كان آخره همزة من الأسماء.

(١٠٦)

كلا يومي أمامةَ يومُ صدَّ وإن لم تأتنا إلاّ لمل ا ما

هذا البيت لجرير.

الشاهد فيه

كون "كلا" اسماً مفرداً، دالاً على التثنية، بدليل قوله: "يوم صد"، ولم يقل يوماً صد، والخلاف فيه بين الفريقين.

فأما ما يشهد للبصريين، فالسماع والقياس.

أما السماع: فقول الله تعالى: (كلتا الجنتين آتتْ أكّلَها)، ولم يقل: آتتا أكلهما.

وبيت جرير هذا، وبيت الشماخ: "كلا يومي طوالة" ومثله كثير.

وأما القياس: فطريقان.

---

(١) شرح شواهد الإيضاح، /

أحدهما: إضافتهما إلى ضمير الاثنين، لن الشيء لا يضاف إلى مثله، لا يقال: قام الرجلان أثناهما، ولا مررت بهما اثنيهما، ولا مررت بزيد واحدة.

فأما مررت بهم ثلاثتهم، فليس هم من "ثلاثتهم" مختص بالثلاثة، كما أن "هما" مختص باثنين، فلم يكن في قولهم: مررت بهم ثلاثتهم إضافة الشيء إلى مثله كما كان في اثنيهما كذلك.

إيضاح شواهد الإيضاح أبو علي القيسي الصفحة : ٧٥." (١)

"بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله:

٢٣ . دَعَانِيَ مِنْ نَجدٍ فإِنَّ سِنِينَهُ

لَعِبْنَ بِنَا شِيناً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَاً

وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» في إحدى الروايتين (وَهْوَ) أي مجيء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطَّرِدْ) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه خرجوا عليه قوله:

٢٤ . رُبَّ حَيَ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ

لاَ يَزَالونَ ضَارِبينَ القِبابِ

وقوله:

٢٥ . وَقَد جَاوَزْتُ حدَّ الأَرْبعين

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع.

تنبيهات: الأول قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الأول من حيث الإعراب بالحروف والثاني من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالألف وكذا نصب المجموع أما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد، وال إعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلباً للمناسبةوأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد وهي الأسماء التسعة بالحروف فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل. ولأنهما لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة. وأما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رأيت زيداك، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطي المثنى الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع

(١) شرح شواهد الإيضاح، /

الفعل اسماً في نحو اضربا، وحرفاً في نحو ضربا أخواك، وأعطي المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسماً في نحو اضربوا وحرفاً في نحو أكلوني." (١)

"٩٠٧ ـ ذَا ارْعِوَاءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرْ

رَأْسِ شَيباً إِلَى الصِّبَا مِنّ سَبِيلِ

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾ (البقرة: ٨٥) وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد، على شذوذ أو ضرورة، ولحنوا المتنبي في قوله:

٩٠٨ ـ هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَاَ

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة **على السماع إذا** لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا أصح.

تنبيه: أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبني للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه. فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد وال‍مضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت (وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا) أي إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً. وسواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو يا زيد أو عارضاً فيهبسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل أقبل تريد رجلاً معيناً. والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به كما في باب لا فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو يا معد يكرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلان ويا مسلمون، وفي نحو يا موسى ويا قاضي ضمة مقدرة.

تنبيهات: الأول قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وأيده بما روي من قوله صلى الله عليه وسلّم في سجوده: «يا عظيماً يرجى لكل عظيم» وجعل منه قوله:

ـــ." (٢)

"تنبيهان: الأول الأكثر في بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح نحو يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش، ويا مطيبان. وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء. الثاني: قال في شرح الكافية إن هذه الصفات مقصورة **على السماع بإجماع** وتبعه ولده، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافاً، أجاز **بعضهم القياس عليه** فتقول يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة (وَاطَّرِدَا فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ) يا فعال نحو: (يَا خَبَاثِ) يا لكاع يا فساق وأما قوله:

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٤٠/١

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٣٥/١

٩٣٢ ـ أُطَوِّف مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي

إِلَى بَيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

فضرورة (وَالأَمْرُ هَكَذَا) أي اسم فعل الأمر مطرد(مِنَ الثُّلاَثِي) عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك.

تنبيهان: الأول أهمل الناظم من **شروط القياس على** هذا النوع أربعة شروط: الأول أن يكون مجرداً فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو: دراك من أدرك. الثاني: أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص. الثالث: أن يكون متصرفاً. الرابع: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر. الثاني ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله:

٩٣٣ ـ قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَار

وعرعار من عرعر في قوله:

٩٣٤ـ يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

ـــ." (١)

"تنبيهات: الأول إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به، فتقول لولا زيد ويحسن إليّ لهلكت. الثاني يجوز في قوله: فعل عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر. الثالث: أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع في غيرها (وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَل مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى) أي حذف أن مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم: خذ اللص قبل أن يأخذك، ومره يحفرها، وقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقراءة بعضهم: ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه﴾ (الأنبياء: ١٨) وقراءة الحسن: ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبدَ﴾ (الزمر: ٦٤) ومنه قوله:

١١٠١ ـ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

تنبيهات: الأول أفهم كلامه أن ذلك مقصور **على السماع** **لا يجوز الق**ياس عليه وبه صرّح في شرح الكافية وقال في التسهيل **وفي القياس عليه** خلاف. الثاني أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم. الثالث كلامه يشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى: ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ (الروم: ٢٤)، قال فيريكم صلة لأن حذفت وبقي يريكم مرفوعاً، وهذا **هو القياس لأن** الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى: ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد﴾ (الزمر: ٦٤)، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور **على السماع مطلقاً** فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل وهو الصحيح. الرابع: ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم: والفعل من بعد الجزاء إن يقترن. إلخ

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٤٩/١

..ه١

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

___." (١)

"(عَلاَمَةُ التأنيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفْ) فالتاء على قسمين: متحركة وتختص بالأسماء كقائمة، وساكنة وتختص بالأفعال كقامت. والألف كذلك مفردة وهي المقصورة كحبلى، وألف قبلها فتقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء. واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الألف. وإنما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها، وعكس الكوفيون. وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك (وفي أَسامٍ قَدَّروا التَّا كالكَتِفْ) واليد والعين، **ومأخذه السماع** (ويُعْرَفُ التقديرُ بِالضميرِ) العائد على الاسم (ونَحْوِهِ كالرَّدِّ في التصغير) كيدية إلى ما هي فيه حساً، والإشارة إليه بذي وما في معناها، ووجودها في فعله وسقوطها من عدده، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله، والأمثلة واضحة (ولا تَلِي فارقةً فَعُولا أصلاً ولا المِفعالَ والمفعيلاَ) أي لا تلي التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث: فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير، وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير. وفهم من قوله ولا تلي فارقة أنها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر. واحترز بقوله أصلاً عن فعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة. وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بنية الفاعل أصل. وقال الشارح لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كَذَاك مِفعلٌ) أي لا تليه التاء فارقة، فيقال: رجل مغشم وامرأة مغشم (وَمَا تَلِيْهِ تَا الفرقِ مِنْ ذِي) الأوزان الأربعة (فَشُذُوْذٌ فِيْهِ) نحو عدو وعدوّة، وميقان وميقانة، ومسكين ومسكينة. وسمع امرأة مسكين على القياس، حكاه سيبويه (ومِن فَعِيلٍ) بمعنى." (٢)

"تنبيه: فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير، فاندرج في ذلك صور: الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش: والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جُنَدِل. والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران. وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبي ويحصبي ويثربي، **وفي القياس عليه** خلاف: ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع. وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو تغلب (وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيْرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ) هذه المسألة تقدمت في قوله: ومثله مما حواه احذف، لكن أعادها هنا

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١/٣٥٤

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١/٤١٨

ـلتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعي وما إحدى ياءيه أصلية كمرمي فيوافق في الأول على المحذف فيقول في النسب إلى شافعي شافعي، وأما الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واواً فيقول في النسب إلى مرمى مرموي وهي لغة قليلة المختار خلافها. قال في الارتشاف: وشذ في مرمى مرموي.
___." (١)

"شرح الكافية الشافية

فصل "أعلم" وما جرى مجراه

"ش": أجاز الأخفش أن يعامل غير "علم" و"رأى" من أخواتهما القلبية الثلاثية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة.
فيقال على مذهبه: "أظننت زيدا عمرا فاضلا١، وكذلك: "أحسبته" و"أخلته" و"أزعمته".
ومذهبه في هذا ضعيف لأن المعدي بالهمزة فرع المعدي بالتجرد [وليس في الأفعال متعديا بالتجرد]٢ إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد٣ بالهمزة.
فكان مقتضى هذا ألا ينقل "علم" و"رأى" إلى ثلاثة.
لكن ورد [السماع بنقلهما فقبل.
ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع.
ولو ساغ القياس]٤ على "أعلم" و"أرى"٥ لجاز أن يقال: "أكسيت زيدا/ عمرا ثوبا". وهذا لا يجوز بإجماع.

---

١ قال ابن جني في الخصائص ١/ ٢٧١:
"وأجاز أبو الحسن "أظننت زيدا عمرا عاقلا" ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: "جعلته يظنه عاقلا".
٢ سقط ما بين القوسين من هـ.
٣ ع "متعديا".
٤ سقط ما بين القوسين من هـ.
٥ سقط من هـ "وأرى".
المجلد الثاني
المجلد الأول المجلد الثاني المجلد الثالث المجلد الرابع المجلد الخامس ٥٧٣ ١١٥٤." (٢)

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ١/٥٠٠
(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك، /

وألحق سيبويه "فعولة" بـ"فعيلة" -صحيح اللام كان أو معتلها- فيقول في النسب إلى "فروقة" و"عدوة": "فرقي" و"عدوي".
وحجته [في ذلك]١ قول العرب في النسب إلى "شنوءة": "شنئي"٢.
وهذا عند أبي العباس من٣ النسب الشاذ فلا يقيس عليه بل يقول في كل ما سواه من "فعولة": "فعولي" كما يقول٤ الجميع في "فعول" صحيحًا كان كـ"سلول"٥ أو معتلا كـ.

---

١ سقط من الأصل ما بين القوسين.
٢ قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٧٠: "هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس.
وذلك قولك في ربيعة: ربعي، وفي حنيفة: حنفي، وفي جذيمة: جذمي وفي جهنية: جهني وفي قتيبة: قتبي وفي شنوءة: شنئي........
ثم قال ٢/ ٧٤: فإن أضفت إلى "عدوة" قلت: "عدوى" من أجل الهاء كما قلت في شنوءة شنئي".
قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ١٤٦ وما بعدها: "وأما أبو العباس فإنه يخالفه في هذا الأصل ويجعل "شنئيا" من الشاذ، فلا يجوز القياس عليه.
وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع.
٣ ع "في".
٤ الأصل "تقول".
٥ فخذ من قيس، وهم بنو مرة بن صعصعة. و"سلول" أمهم.

المجلد الرابع
المجلد الأول المجلد الثاني المجلد الثالث المجلد الرابع المجلد الخامس ١٩٤٦ ١٩٨٨." (١)

أو أعل لامه كـ"قضاء"١ و"أقضية"٢ و"بناء" و"أبنية".
ثم نبهت على ندور "عنان"٣ و"عنن" و"حجاج"٤ و"حجج" ذكرهما ابن سيده٥.

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك، /

وجمع "عقاب"– في القلة– على٦ "أعقب" على القياس: لأنها مؤنثة وحكى ابن سيده أنها قد جمعت على "أعقبة"٧. وهو أشذ من "أشهب" في جمع "شهاب": لأن لـ"شهاب" و"أشهب" نظائر يسيرة كـ"غراب" و"أغرب" و"مكان" و"أمكن" ولا نظير لـ"عقاب" و"أعقبة" –فيما أعلم.

ثم نبهت على٨ أن "فعلة" في مواردها كلها مقصورة **على السماع لأن** كل واحد جمع عليه قليل النظير نحو "صبي" و"صبية" و"خصي" و"خصية" و"فتى" و"فتية" و"ولد"

---

١ الأصل "لفضاء" في مكان "كقضاء".

٢ الأصل "وأفضيه" في مكان "وأقضية".

٣ العنان سير اللجام الذي تمسك به الدابة. وهو طاقان مستويان.

٤ الحجاج من كل شيء حرفه وناحيته، وعظم الحاجب.

٥ ذكر ابن سيده "عنن" ١/ ٤٨ في المحكم، و"حجج" ٢/ ٢٣٨ في المحكم أيضًا.

٦ سقط من الأصل "على".

٧ ينظر المحكم ١/ ١٤٤.

٨ سقط من الأصل "على".

المجلد الرابع

المجلد الأول المجلد الثاني المجلد الثالث المجلد الرابع المجلد الخامس ١٨٢٥ ١٩٨٨." (١)

"بحذف الياء الاولى، وإبدال الهاء منها، لاستثقال الياء المشددة، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله:

– ٢١ – فهي تنزى دلوها تنزيا *كما تنزى شهلة صبيا (١) وإنما قلنا " إن المحذوف ياء التفعيل " قياسا على تكرمة، لانه لم يحذف فيها شئ من الاصول، ولانها مدة لا تتحرك، فلما رأينا الياء في نحو تعزية متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لاجل تاء التأنيث وأما إجازة واستجازة فأصلهما إجواز واستجواز أعل المصدر باعلام الفعل كما يجئ في باب الاعلال، فقلبت العين ألفا، فاجتمع ألفان، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه، قياسا على حذف مدة نحو تعزية، ولكونها زائدة، وحذفت الاولى عند الاخفش والفراء، لان الاول يحذف للساكنين إذا كان مدا، كما في قل وبع، ويجئ احتجاجهم في باب الاعلال في نحو مقول ومبيع، وأجاز سيبويه عدم الابدال أيضا، نحو أقام إقاما واستجاز استجازا، استدلالا بقوله تعالى (وإقام الصلاة) وخص الفراء ذلك بحال الاضافة، ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء، وهو أولى، **لان السماع لم** يثبت إلا مع الاضافة، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التعزية

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك، /

على حال، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع.

قوله " وجاء كذاب " هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل لكنه **هو القياس كما** مر في شرح الكافية، قال سيبويه: أصل تفعيل فعال، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

وتنزى: تحرك، وتنزيا مصدره والشهلة: المرأة العجوز أو النصف.

يقول: إن هذه المرأة تحرك دلوها لتملاها كما تحرك المرأة العجوز صبيها في ترقيصها إياه، والاستشهاد به على مجئ مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال (*)."[١]

"تحذف آخر اللامين دون الواو، وإن كان تضعيف الحرف الاصلي، لكونه طرفا مع تحرك الواو، بخلاف ياء خفيدد، وأيضا للقياس على الخماسي الملحق هو به، وقال المبرد، وحكاه عن المازني: إنك تقول عثيل نظرا إلى كون اللام مضعف الحرف الاصلي دون الواو، وإذا **كان السماع عن** العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما قال المبرد **لمجرد القياس وإذا** صغرت ألنددا فانك تحذف النون قولا واحدا، لان الدالين أصليان، إذ هو من اللدد، والهمزة لتصدرها تحصنت من الحذف فإذا حذفتها قال سيبويه أليد بالادغام كأصيم، وقال المبرد: بل أليدد بفك الادغام لموافقة أصله، وقول سيبويه أولى، لانه كان ملحقا بالخماسي لا بالرباعي، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا بالخماسي، ولم يقصد في الاصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أليدد كقريدد، فتقول على هذا في عفنجج عفيج (١) بالادغام أيضا كأصيم وإذا صغرت ألببا وحيوة (٢) وفك الادغام فيهما شاذ، قلت: أليب وحيية بالادغام فيهما، لان هذا الشذوذ مسموع في المكبر لا في المصغر، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما، بل يرجعان إلى أصل الاذغام وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لاحداهما على الاخرى فأنت مخير في حذف أيتهما شئت، كالنون والواو في القلنسوة، ولو قيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(١) وقع في الاصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم الاحمق (٢) قال في اللسان: " بنات ألبب: عروق في القلب يكون منها الرقة، وقيل لاعرابية تعاتب ابنها: مالك لا تدعين عليه ؟ قالت: تأبى له ذلك بنات ألببى، قال الاصمعي: كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فمر بها نفر فسمعوا." [٢]

"وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عدى عدوى وفى عدو عدوى اتفاقا، فكيف وافق فعولة فعيلة ولم يوافق فعل فعيلا ولا فعول المعتل اللام فعيلا، وكذا فعولة المعتل اللام بالواو أيضا، عند المبرد فعولى، وعند سيبويه فعلى كما كان

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٦٥

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ١/٢٥٤

في الصحيح.

فالمبرد يقول في حلوب، وحلوبة حلوبي، وكذا في عدو وعدوة عدوى،

ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتلة، ولا يحذف الواو من أحدهما، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث، فيقول في حلوب وعدو: حلوبي وعدوى، وفى حلوبة وعدوة: حلبى وعدوى، قياسا على فعيل وفعيلة، والذى غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شنئى، ولو لا قياسها على نحو حنيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، لان فعليا كعضدي وعجزي موجود في كلامهم، فسيبويه يشبه فعولة مطلقا قياسا بفعيلة في شيئين: حذف اللين، وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط، وقد خلط المصنف (١) ههنا في الشرح فاحذر تخليطه، وقول المبرد ههنا متين كما ترى (٢).

---

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردى: " زعم الشاح تبعا للشريف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه، وإنه خطأ وقع منه، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته، والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقا لما في المتن، ولعل النسخ مختلفة، فلتحرر " اه ومنه تعلم أن التخليط الذى نسبه المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه، وإنما هو من تحريف النساخ، والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافية، وليس هو الشريف الجرجاني (٢) قد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من **ناحية القياس والتعليل** والاخذ بالنظائر والاشباه فقد قال العلامة ابن يعيش (٥: ١٤٧): " وقول أبى العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع، وهو قولهم (*)."[(١)]

"في الوضعين، **فنقول: السماع كما** ذهب إليه سيبويه، لكن **لايمنع القياس –** كما ذكر المالكى – أن يقال في نحو حبارى حبائر وحبارى، كما في التصغير، وكذا لا **يمنع القياس أن** يقال في جمع عرضى (١) عراضن، وإنما لم يجز في نحو قريثاء وبراكاء وجلولاء حذف المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لان المقصورة أشد اتصالا بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك، وذلك قيل عريضن في تصغير عرضنى بحذف الالف لكونها كاللام، وخنيفساء لكون الالف كالكلمة المنفصلة كما في نحو بعلبك، وإنما لم يجز خنافساء وزعافران كما جاز خنيفساء وزعيفران للثقل المعنوي في الجمع، فصار التخفيف اللفظى به أليق، فلا يكاد يجئ بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانفكاك، كتاء التأنيث في نحو ملائكة وأن كانت الالف فوق الخامسة كما في حولايا (٢) فالحذف لا غير، نحو حوال وأما فعلى أفعل وفعلاء أفعل فلم يجمعا أقصى الجموع، فرقا بينهما وبين نحو أنثى وصحراء. ولما كانا أكثر من غيرهما طلب تخفيفهما فاقتصر في فعلاء على فعل إتباعا لمذكره، نحو أحمر وحمراء وحمر، وفي الفعلى على الفعل تشبيها لالفه بالتاء، فالكبر في الكبرى كالغرف في الغرفة، والفعل في الفعلى غير فعلى أفعل شاذ، كالرؤى في الرؤيا، خلافا للفراء وكان حق ربى (٣) أن يجمع على رباب – بكسر الراء – لكنه قيل: رباب

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٢٤

(١) أنظر (ح ١ ص ٢٤٥) (٢) أنظر (ح ١ ص ٢٤٦، ٢٤٩) (٣) ربى - كحبلى -: هي الشاة إذا ولدت، وإذا مات ولدها أيضا، والحديثة النتاج، والاحسان، والنعمة، والحاجة، والعقدة المحكمة (*)."[١]

"لضرورة الشعر، ويجئ فعلان أيضا كثيرا كسودان وبيضان قوله: " ولا يقال أحمرون لتميزه عن أفعل التفضيل " قد ذكرنا علة امتناعه من جمع التصحيح في شرح الكافية (١) ويجوز أفعلون وفعلاوات لضرورة الشعر.

قال:

عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو، وقليلا ما يلمح ذلك، وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضا، وقال الاخفش في كتاب الاوسط: إن خلافه في نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس، **وأما السماع فهو** على منع الصرف، هذا كله في أفعل فعلاء، وكذا فعلان فعلى، وأما أفضل التفضيل نحو أعلم، فانك إذا سميت به ثم نكرته: فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلى كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في أحمر أما الاول فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء، فإذا تجرد من من التبس بأفعل الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه كأفكل وأيدع، ولا يظهر فيه معنى الوصف، وأما أفعل فعلاء، فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفى في بيان كونه موضوعا صفة، فإذا اتصل أفعل بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو وصف وأما الثاني: فانما رافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه إذن كما ذكرنا، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه، ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعني الوضعي، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا، لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعنى من، بخلاف باب أحمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف " اه

(١) قال في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩): " وأما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان: العلمية، وقبول تاء التأنيث، أما العلمية فمختصة بالاسماء، وأما قبول التاء فمختص بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء (*)."[٢]

"إجراؤه مجرى مقتوين كما ذكرنا في جمع السلامة، وقالوا: خنذوة (١) بالواو، لئلا يلتبس فعلوة القليل بفعلية الكثير كعفرية (٢) ونفرية (٣)

يجمع، لانه جنس واحد، فإذا قلت رجل عدل وما أشبهه فتقديره عندنا رجل ذو عدل فحذفت ذو وأقمت عدلا مقامه فجرى مجرى قوله عز وجل (واسأل القرية) وهذا في المصادر بمنزلة قولهم: إنما فلان الاسد وفلانة الشمس يريدون مثل

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ١٦٦/٢

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ١٧٠/٢

الاسد ومثل الشمس، فإذا حذفوا مرفوعا جعلوا مكانه مرفوعا، وكذلك يفعلون في النصب والخفض فأما أبو العباس محمد بن يزيد فأخبرني أن جمع مقتوين عند كثير من العرب مقاتوة، فهذا يدلك على أنه في هذه الحكاية غير مصدر وليس بجمع مطرد عليه باب، ولكنه بمنزلة الباقر والجامل والكليب والعبيد، فهذه كلها ما أشبهها عندنا أسماء للجميع وليست بمطردة، وهي - وإن كان لفظها من لفظ الواحد - بمنزلة نفر ورهط وقوم وما أشبهه، ويقال: مقت الرجل إذا خدم، فهذا بين في هذا الحرف " اه (١) قال في اللسان: " والخنذوة (بضمتين بينهما سكون): الشعبة من الجبل، مثل بها سيبويه، وفسرها السيرافى.

قال: ووجدت في بعض النسخ حنذوة (بالحاء المهملة)، وفى بعضها جنذوة (بالجيم المعجمة)، وخنذوة بالخاء معجمة أقعد بذلك يشتقها من الخنذيذ (وهو الجبل الطويل المشرف الضخم) وحكيت

خنذوة - بكسر الخاء - وهو قبيح، لانه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو، وليس بينهما إلا ساكن، لان الساكن غير معتد به، فكأنه خذوة (بكسر الخاء وضم الذال) وحكيت: جنذوة وخنذوة وحنذوة (بكسر الاول والثالث وسكون الثاني في الجميع) لغات في جميع ذلك، حكاه بعض أهل اللغة، وكذلك وجد في بعض نسخ كتاب سيبويه، وهذا لا **يعضده القياس ولا** السماع، أما الكسرة فانها توجب قلب الواو ياء وإن كان بعدها ما يقع عليه الاعراب وهو الهاء، وقد نفى سيبويه مثل ذلك، **وأما السماع فلم** يجئ لها نظير، وإنما ذكرت ہ ذه الكلمة بالحاء والخاء والجيم، لان نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها " اه (٢) العفرية: الخبيث المنكر، وأسد عفرية: شديد.

انظر (ح ١ ص ٢٥٥، ٢٥٦) (٣) نفرية: إتباع لعفرية، يقال: عفرية نفرية، كما يقال: عفريت نفريت (*)."[(١)]

"ندس (١) من رد قلت: رد بالادغام، **وكان القياس أن** يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد، لموازنته الفعل، لكنه لما كان الادغام لمشابهة الفعل الثقيل، وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة، لكونه مفتوح الفاء والعين، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كبد وعضد دون نحو جمل ؟ تركوا الادغام فيه، وأيضا لو أدغم فعل مع خفته لا لتبس بفعل - ساكن العين -، فيكثر الالتباس، بخلاف فعل وفعل - بكسر العين وضمها - فإنهما قليلان في المضاعف، فلم يكترث بالالتباس القليل، وإنما اطرد قلب العين في فعل نحو دار وباب ونار وناب، ولم يجز فيه الادغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الادغام، لان القلب لا يوجب التباس فعل بفعل، إذ بالالف يعرف أنه كان متحرك العين لا ساكنها، بخلاف الادغام

وقد جاء لاجل الخفة كثير من المعتل على فعل غير معل نحو قرد (٢) وميل (٣) وغيب (٤) وصيد (٥) وخونة وحوكة (٦)، ولم يدغم نحو سرر (٧) وسرر (٨)

كثرة العيال، أو كثرة الايدى على الطعام، أو أن تكون الاكلة أكثر من الطعام، أو الضيق والشدة، وقد راجعنا كتب اللغة فوجدنا المستعمل هو ما ذكرنا بالادغام، فلعل الفك الذى حكاه المؤلف لغة قليلة (١) الندس - كعضد، وفى لغة أخرى

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ١٦٤/٣

- ككنف -: هو الفهم الفطن (٢) القود: هو أن تقتل القاتل بمن قتله (٣) الميل - بالتحريك -: ما كان خلقة في إنسان أو بناء، والفعل كفرح، تقول: ميل يميل فهو أميل (٤) الغيب - بفتحتين -: القوم الغائبون (٥) الصيد - بفتحتين -: ميل العنق، وقد صيد فهو أصيد (٦) الحوكة - بفتحات -: جمع حائك، وتقول: حاك الثوب حوكا وحياكا وحياكة: فهو حائك من قوم حاكة وحوكة، الاولى على القياس، والثانية شاذة **في القياس كثيرة في السماع** (٧) السرر - بضمتين -: جمع سرير وهو معروف (٨) السرر - بضم ففتح -: جمع سرة (*)."[1]

"١٣٤ - في ليلة من جمادى ذات أندية * لا يبصر الكلب في ظلمائها الطنبا على أنه شذ (جمع) (١) ندى على أندية كما في البيت، قال ابن جنى في إعراب الحماسة: " اختلف في أندية هذه، فقال أبو الحسن: كسرندى على نداء كجبل وجبال، ثم كسر نداء على أندية كرداء وأردية، وقال محمد بن يزيد هو جمع ندى كقول سلامة بن جندل: (من البسيط) يومان يوم مقامات وأندية * ويوم سير إلى الاعداء تأويب وذهب غيرهما إلى أنه كسر فعلا على أفعل كزمن وأزمن، وجبل وأجبل فصار أندكأيد، ثم أنث أفعل هذه بالتاء، فصارت أندية كما أنث فحالة، وذكورة، وبعولة، وأندية على هذا أفعلة - بالضم - لا أفعلة - بالكسر - وذهب آخرون إلى أنه كسر فعلا على أفعلة: وركب به مذهب الشذوذ، وهذا وإن كان شاذا فإن له عندي وجها **من القياس صالحا**، ونظيرا **من السماع مؤنسا**: أما السماع فقولهم في تكسير قفا ورحى: أقفية وأرحية، حكاهما الفراء وابن السكيت فيما علمت الان، وأما وجه قياس الجمع فهو أن العرب قد تجرى الفتحة مجرى الالف، ألا تراهم لم يقولوا الاضافة إلى جمزى وبشكى (إلا جمزى، وبشكى) (٢) كما لا يقولون في حبارى، إلا حبارى، ومشابهة الحركة للحرف أكثر ما يذهب إليه، فكأن فعلا على هذا فعال، وفعال مما يكسر على أفعلة نحو غزال وأغزلة وشراب وأشربة، وكذلك كسر ندى ورحى وقفا على أندية وأرحية وأقفية، وكما شبهت الحركة بالحرف فكذلك شبه الحرف بالحركة، فقالوا حياء وأحياء، وعزاء وأعزاء، وعراء وأعراء ومن الصحيح جواد وأجواد، فكأن كل واحد من هذه الاحاد فعل (٣)

---

(١) هذه زيادة يقتضيها المقام (٢) سقطت هذه من نسخ الاصل وكأن الناسخ حسبهما تكرارا.

(٣) في الاصل فعال، وليس له وجه.

(*)."[2]

" وتقول ما كان أطيب أمسنا وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري أن أمس يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب إذا كسر ونص سيبويه على أنه لا يصغر وقوفا منه **على السماع والأولون** اعتمدوا **على القياس ويشهد** لهم وقوع التكسير فإن التكسير والتصغير أخوان وقال الشاعر ." [3]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، 3/٢٤٢

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ٤/٢٧٧

(٣) شرح شذور الذهب، ص/١٣٠

" في أحد القولين

ومثال تنازع الفعل والاسم (هاؤم اقرؤا كتابيه)

واتفق الفريقان على جواز إعمال أي العالمين شئت ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمة والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول وهو الصواب **في القياس والأكثر** **في السماع** ." [(١)]

"كما لو سمى باحمر: أشقر أو أسود، لم يعتبر بعد التنكير أيضا.

وقال الاخفش في كتاب الاوسط: (١) إن خلافه في نحو أحمر، إنما هو في مقتضى القياس.

وأما السماع فهو على منع الصرف.

هذا كله في أفعل فعلاء وكذا فعلان فعلى.

وأما أفعل التفضيل نحو: أعلم، فانك إذا سميت به ثم نكرته، فان كان مجردا من " من " التفضيلية، انصرف إجماعا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي، كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع " من " لم يصرف إجماعا بلا خلاف من الاخفش، كما كان في أحمر.

أما الاول فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف، ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء، فإذا تجرد من " من " التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل (٢) وأيدع، ولا يظهر فيه معنى الوصف.

وأما أفعل فعلاء، فثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف، يكفي في بيان كونه موضوعا صفة،.

فإذا اتصل أفعل " بمن " فقد تميز عن نحو أفكل، وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف.

وأما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه.

في منع الصرف مع " من " لظهور وصفه، إذن، كما ذكرنا، ولكون " من " مع مجرورها كالمضاف إليه.

ومن تمام أفعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا، لان التنوين يشعر بالانفصال، بسبب وجود علامة الوصف أعني " من " بخلاف باب أحمر لعريه عن

---

(١) اسم كتاب من مؤلفات الاخفش في النحو.

وله من المؤلفات: المسائل الكبير وغيره.

(٢) الافكل على وزن أحمر: الرعدة والارتعاش.

والابدع بوزن أحمر أيضا: الزعفران.

(*)."[(٢)]

---

(١) شرح شذور الذهب، ص/٥٤٢

(٢) شرح الرضي على الكافية، ١/١٧٧

"وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل، بل معناه أن يرتفع بالفعل إرتفاع الفاعل، فتقول: علم زيدا أبوك، والمرفوع ثاني المفعولين، وأعلمك زيدا أبوك، والمرفوع ثالث المفاعيل، وكذا يجب حفظ المراتب في باب " أعطيت " إذا ألبست مخالفته، نحو: أعطيت زيدا أخاك، فإن لم تلبس لقرينة جاز العدول، كقوله تعالى: " أفرايت من اتخذ إلهه هواه " (١).

هذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شك **أن السماع لم** يات إلا بقيام أول مفعولي علمت، لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحق بصقبه.

وكذا: لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل " أعلمت " كقوله: ٥٠ - نبتت عمرا غير شاكر نعمتي * والكفر مخبثة لنفس المنعم (٢) لانه في الحقيقة: فاعل " علم "، إذ معنى: أعلم زيد عمرا منطلقا، علم زيد عمرا منطلقا.

وقيام ثاني مفاعيل " أعلمت " مقام الفاعل أولى من حيث القياس.

من قيام ثالثها، كما كان قيام أول مفعولي " علمت " أولى، فتقول: أعلمك زيدا أباك، ولا يلبس

مع لزوم كل مركزه.

قوله: " والمفعول له والمفعول معه كذلك "، إنما لا يقومان مقام الفاعل، لان النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز ألا يذكر لفظا، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لا بد له

---

(١) الاية ٢٣ من سورة الجاثية.

(٢) من معلقة عنترة بن شداد العبسي.

والكفر: انكار النعمة وجحدها.

ومعنى أنه مخبثة لنفس المنعم أنه سبب لتغير نفس المنعم.

والشطر الثاني يجري مجرى المثل.

(*)".[(١)]

"والمبرد ١ **يستعمل القياس في** المصدر الواقع حالا، إذا كان من أنواع ناصبه نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه، فلا خلاف أنه ليس بقياس، فلا يقال: جاء ضحكا أو بكاء ونحو ذلك لعدم السماع، ثم انه، قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية، لا الحالية والعامل محذوف أي أتيته أركض ركضا، كما هو مذهب أبي علي في: أرسلها العراك، ولو كان كما قالا ٢، لجاز تعريفها، وغيرهما على أن انتصابها على الحال، لا على حذف المضاف ٣، فمعنى مشيا: ماشيا، وقع المصدر صفة، كما أن الصفة وقعت مصدرا في نحو: قم قائما، على أحد المذهبين ٤، وعلى الثاني: هو

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ٢١٨/١

حال مؤكدة، كما يجئ، ولا يمتنع أن يقال: ان جميع ذلك على حذف المضاف، أي: أتيته ذا ركض، إلا أنه لا مبالغة فيه، كما مر في خبر المبتدأ، ٥ ومما جاء فيه الحال غير مشتق سماعا، قولهم: كلمته فاه إلى في، وهشام ٦ يقيس عليه، كما مر، ومنه: بعته يدا بيد، وأرسلها العراك، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيى.

الحال معرفة،

وأما نحو: جاء البر قفيزين، أو صاعين، فالأولى أن المنصوب خبر (جاء)، لا حال، كما يجيئ في الأفعال الناقصة، ٧

(١) المبرد من أكثر من نقل عنهم الرضي في شرحه هذا، وقد ترجمنا له في الجزء الأول.

(٢) أي الأخفش والمبرد، (٣) أي من غير تقدير مضاف، وهو مقابل للرأي الآتي، (٤) أي ان قائما مصدر جاء بوزن فاعل، (٥) ص ٢٥٤ في الجزء الأول (٦) المراد هشام بن معاوية، الضرير، وتقدم ذكره، (٧) سيأتي في باب كان أن من الأفعال الناقصة: الفعل (جاء) في تراكيب معينة، مثل ما هنا، (*)."[١]

"مع أنه لا يجوز اعمال المضاف إليه فيما قبل المضاف فلا تقول: أنا زيدا مثل ضارب، وإنما جاز هذا ١، لحملهم (غير) على (لا) فكأنك قلت: أنا زيدا لا ضارب، وما بعد (لا) يعمل فيما قبلها، وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة، من حمل (لا) على (غير) ٢، والدليل على تأخيهما: العطف على (غير) بتكرير (لا)، كما في قوله تعالى: (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ٣، كأنه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالين، وسمع سيبويه: لي عشرون مثله، وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع: عشرون غيره، ومنعهما الفراء، والسماع لا يرد، ولا سيما إذا عضده القياس، وكلهم منعوا: عشرون أيما رجل وأي رجل لعدم السماع، وإن لم يمنعه القياس، قالوا: ولفظ شبيه، يتعرف بالأضافة، لانحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك

لأجل المبالغة التي في هذا التركيب ٤، كما في: عليم وسميع، فمعنى مررت بالرجل شبيهك، أي: من يشبهك في جميع الوجوه، وقال أبو سعيد ٥: في، مثلك، وغيرك، وما في معناهما، أنها لم تتصرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، أي: مماثلك، ومشابهك ومغايرك، فإن قيل ٦: غير، وشبه، مطلق ٧، وإضافة اسم الفاعل، إنما تكون لفظية إذا أردت الحال أو الاستقبال،

(١) أي في المثال الذي فيه غير (٢) انظر في هذا الجزء، ص ١٦٣ (٣) هي الآية السابقة من سورة الفاتحة مع زيادة هنا، (٤) أي اللفظ المصوغ على هذا الوزن، (٥) أي السيرافي، (٦) اعتراض على ما ذهب إليه السيرافي، ورد الرضي عليه، (٧) أي غير محدد بزمان معين، (*)."[٢]

(١) شرح الرضي على الكافية، ٣٩/٢

(٢) شرح الرضي على الكافية، ٢١٢/٢

"جاءني العبد كله، وذهب زيد كله، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجئ، بأن يجئ بعضه ولا يجئ الباقي، فعلى هذا القياس: لا يقال: اختصم الزيدان كلاهما، لأن الزيدين لا يصح افتراقهما بالنسبة إلى الاختصام، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر، فلا يصح أن يقال: اختصم زيد وحده، وأجاز الأخفش، اختصم الزيدان كلاهما، وهو مردود بما ذكرنا، وبعدم السماع،

وقد كان يحتمل نحو: اشتريت العبدين واشتريت العبيد، من افتراق الأجزاء حكما، ما احتمل المفرد، أعني نحو: اشتريت العبد كله، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتأكيد، إذ لو قلت: اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الأجزاء حكما، لاشتبه برفع احتمال افتراق الأجزاء حسا، والاحتمال الثاني أظهر، لكون الافتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم إليه، فلا يحصل المقصود، فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبيد، وإذا كان الاسم نكرة، لم يؤكد، إذ التأكيد، كما ذكرنا لرفع احتمال عن أصل نسبه لنفعل إلى المتبوع، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع، ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وأنه أي شئ، هو، أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته، أي الاحتمال في النسبة، فوصف النكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها، ويستثنى من الحكم المذكور، أعني منع تأكيد النكرات، شئ واحد، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه، كقوله عليه الصلاة والسلام: (فنكاحها باطل باطل باطل) ١ ومثله قوله تعالى: (دكت الأرض دكا دكا) ٢، فهو

مثل: ضرب ضرب زيد، وأما تكرير المنكر في نحو قولك: قرأت الكتاب سورة سورة، وقوله تعالى: (وجاء ربك والملك صفا صفا) ٣، فليس في الحقيقة تأكيدا، إذ ليس

---

(١) تقدم ذكره بتمامه في أول الباب، (٢) الآية ٢١ سورة الفجر، (٣) الآية ٢٢ سوره الفجر، (*)."[١]

"وجوز أهل المدنية مجئ الفصل بعد النكرة في نحو: ما أظن أحدا هو خيرا منك، قال الخليل: ١ والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إياه لقوا، يعني ٢: إذا كان مستبعدا في المعرفة مع أنه قياسه، كما مر، فما ظنك بالنكرة، وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعلي تفضيل، نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو، ولست أعرف له شاهدا، وكذا ٣ جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة، كقوله تعالى: (إني أنا أخوك)، ٤ وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إني أنا زيد، والحق، أن كل هذا ادعاء، ولم تثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به، ونحو قوله تعالى (اني أنا أخوك)، ليس بنص، إذ يحتمل أن يكون (أنا

) مبتدأ ما بعده خبره، والجملة خبر (ان)، بلى، لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو: ما أظن أحدا هو خيرا منك، وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو، ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك، بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك، لحكمنا بـكونه فصلا، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين، فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل، كما ذكر سيبويه ٥، وأجاز

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ٣٧٢/٢

المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم، وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة، قال تعالى: (ومكر أولئك هو يبور) ٦، قال: ولا يجوز: زيد هو قال،

---

(١) هذا الذي نسبه الشارح للخليل بن أحمد، نقله عنه سيبويه في ج ١ ص ٣٩٧ والرضي نقله بشئ من التصرف، (٢) أي الخليل، وهو تفسير لقول الخليل المتقدم، (٣) وقع في بعض النسخ التي أشير إليها بهامش المطبوعة، اختلاف في هذا الموضع، وبعد النظر فيه انتهيت إلى إثبات ما هنا، وأرجو أن يكون هو الصواب إن شاء الله

(٤) من الآية ٦٩ سورة يوسف، (٥) جاء ذلك في الجزء الأول ص ٣٩٧ من الكتاب لسيبويه، (٦) الآية ١٠ سورة فاطر (*)."[١]

"قال مبرمان ١: سألت المبرد: إذا قال لك رجل: رأيت زيدا وأردت أن تسأله عن صفته، قال: تقول: آلمني، كأني قلت: الظريفي، أو: العالمي، أو: البزازي، قال السيرافي: هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع، قلت كأنه جعل الياء في: الظريفي ونحوه للتأكيد، كما قيل في: أحمري ودواري، ٢ وإن كانت صفة العلم منسوبة إلى ما لا يعقل، كالمكي والبصري، فلا يجوز: آلمني، اتفاقا، قال المبرد: القياس: آلمائي، أو: الماوي، ٣ قال السيرافي: هو تفريع منه وليس بمسموع، وأجاز الأخفش الاستفهام بأي، على وفق: آلمني، قياسا، فيقال: آلآيي، فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره، والوجه المنع **لعدم السماع ولاستقال** الياءات، والله أعلم،

---

(١) محمد بن علي بن اسماعيل الملقب بمبرمان، تلميذ المبرد، وكانت له تصرفات يضيق بها الناس، وكأنه لقب بمبرمان لذلك، توفي في منتصف القرن الرابع، وتقدم ذكره، وقد ذكره الرضى في بعض المواضع بابن مبرمان، ولا وجه لكلمة ابن، (٢) إذا نسب إلى الوصف المجرد من معنى المبالغة قيل أحمري وكان الغرض من ذلك تأكيد الوصف، وإذا نسب إلى صيغة المبالغة نحو دواري كان القصد المبالغة في تأكيد الوصف، (٣) كأنه نسب إلى (ما) فضوعف ثانيها وقلب همزة، وعند النسب تبقى الهمزة أو تقلب واوا كما هو موضح في باب النسب، (*)."[٢]

"وهما عند البصريين شاذان، ١ قوله: (فإن قصد غيره)، يعني قصد التفضيل من معاني الأشياء التي تعذر بناء أفعل التفضيل من ألفاظها، وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة، بنى أ فعل من فعل يصح بناء أفعل، منه، في حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها، فتنصب على التمييز، لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو: أقبح عورا، وأشد بياضا، وأسرع انطلاقا، وأكثر دحرجة، ونحو ذلك، وهو عند سيبويه: قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع، كقولهم: هو أعطاهم للدينار، وأولادهم للمعروف، وأنت أكرم لي من فلان، وهو كثير، ومجوزه قلة التغيير، لأنك تحذف منه، وترده إلى الثلاثي

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ٢/٤٥٩

(٢) شرح الرضي على الكافية، ٣/٨١

ثم تبني منه أفعل التفضيل، فتخلف همزة التفضيل همزة الأفعال ٢ وهو عند غيره سماعي مع كثرته، ونقل عن المبرد والأخفش، جواز بناء أفعل ال‍تفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، كانفعل واستفعل ونحوهما، قياسا، وليس بوجه، **لعدم السماع وضعف** التوجيه فيه بخلاف أفعل،

قوله: (وقياسه للفاعل) يعني قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل، كأضرب، أي ضارب أكثر ضربا من سائر الضاربين، ولا يقال: أضرب، بمعنى مضروب أكثر مضروبية من سائر المضروبين، وإنما **كان القياس في** الفاعل دون المفعول، لأنهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول، لكثر الاشتباه لاطراده، وأما سائر الألفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها، لكونها سماعية، فأرادوا جعله في أحدهما أظهر دون الآخر، فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه أكثر من المفعول، إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس، وإنما قلنا في الأغلب،

---

(١) تقدم أنه من الممكن تأويلهما بمثل ما سيقوله الشارح في قوله: ولست بالأكثر منهم حصى، ونحوه (٢) وهي الموجودة في أول الفعل الذي على وزن أفعل، (*)."[١]

"وذي الحال، والموصوف والوصف، وكذلك في نحو: أحفرت زيدا النهر، أي حملته على حفر النهر ١،

ولم يتفق أن ينقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف، فلم يقل: علمتك زيدا قائما، بل لم يستعمل لثاني مفعولي علمت، إلا ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث لعلمت، تقول في، علمت زيدا منطلقا: علمت عمرا انطلاق زيد، أو: علمت عمرا الانطلاق، قال تعالى: وإذ علمتك الكتاب) ٢، وعند الأخفش، ينقل بالهمزة إلى ثلاثة: باقي أفعال القلوب، أيضا، قياسا لا سماعا، فيقول: أحسبتك زيدا قائما، وكذا أظنتك وأخلتك وأزعمتك، وأوجدتك، ولو **جاز القياس في** هذا، لجاز، أيضا، في غير أفعال القلوب، نحو: أكسوتك زيدا جبة، وأجعلتك زيدا قائما، ولجاز بالتضعيف أيضا، في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز، اتفاقا، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية، متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة، نحو: أنصرت زيدا عمرا، وذهبت خالدا، فثبت أن هذا موكول إلى السماع، أعني النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعبة ٣، وأما أخبر، وخبر، وأنبا، ونبا، وحدث، ولم يستعمل أحدث بمعناه، فليست

مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا إلى ثلاثة، بعد التعدي إلى اثنين، بل، لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى، إلا: خبر بكسر الباء، أي: علم، وأما حدث، ونبا، ثلاثين، فلم يستعملا مشتقين من النبأ، والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة ٤، ألحقت في بعض استعمالاتها، بأعلم المتعدي إلى ثلاثة، لأن الانباء ٥،

---

(١) هو ما عبر عنه منذ قليل بأنه: جعل الفاعل مباشرا للفعل، (٢) الآية ١١٠ سورة المائدة، (٣) أي بعض أبواب

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ٣/٤٥١

المزيد المتشعبة منه، أي من الثلاثي، (٤) هما أخبر وما عطف عليه، (٥) الأنباء على وزن إفعال، مصدر أنبأ، والتنبئة مصدر نبأ بتشديد الباء وهو القياس الكثير في المهموز من (*)."[١]

"أ ــ القياس في اللغة العربية: وهذا الكتاب من أعظم ما كتب في بابه، فهو على صغر حجمه؛ حيث يقع في ١٥٨ صفحة من القطع المتوسط إلا أنه قد حوى أبحاثاً نفيسة، وتحريرات عالية قل أن توجد في غيره.

ومما تضمنه ذلك الكتاب من أبحاث: مقدمة في فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم المدنية ــ اللغة ــ أصل نشأة اللغة ــ تأثير الفكر في اللغة ــ تأثير اللغة في الفكر ــ هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟ ــ اللغة العربية لا تموت ــ اللغة في عهد الجاهلية ــ تأثير الإسلام في اللغة ــ فضل اللغة العربية ــ الحاجة إلى القياس في اللغة ــ أنواع القياس.

إلى غير ذلك من الأبحاث النفيسة التي لاقت استحساناً من العلماء في عصره.

ب ــ حياة اللغة العربية: وقد تحدث في هذا الكتاب عن دلالة الألفاظ، وتأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية، وأطوار اللغة العربية، وفصاحة مفرداتها، وحِكَم تركيبها، وتعدد وجه دلالتها، وتعدد أساليبه ا، وطرق اختصارها، واتساع وضعها، وإبداع العرب في التشبيه، واقتباسهم من غير لغتهم، وارتقاء اللغة مع المدنية، واتحاد لغة العامة والعربية.

ج ــ الاستشهاد بالحديث في اللغة.

د ــ موضوع علم النحو.

هـ ــ التضمين.

و ــ تيسير وضع مصطلحات الألوان.

ز ــ طرق وضع المصطلحات الطبية.

ح ــ حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليها.

ط ــ الإمتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع.

وقد خرجت هذه الكتب مفردة، وجمعت في كتاب واحد يقع في ٢٨٠ صفحة، وعنوان هذا المجموع (دراسات في العربية وتاريخها).

وقد نشره المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح عام ١٣٧٩هـ.

كما أن للمؤلف × قصائد عديدة في هذا الشأن وهي موجودة في بعض كتبه التي مر ذكرها، وفي ديوانه الشعري (خواطر الحياة).

وإنما أطلت بعض الشيء في ذكر مؤلفات هذا العالم لأجل لفت الأنظار إليها؛ لأنها ــ كما مر ــ لم تأخذ حقها من الذيوع والانتشار.." [٢]

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ١٤٢/٤

(٢) فقه اللغة، ٢٥/١

"هذا هو معنى القياس الذي تدور تعريفاته حوله.

قال أبو البركات ابن الأنباري ×: =القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه+(١).

وقيل: = هو رد الشيء إلى نظيره، واكتشاف المجهول من المعلوم+(٢).

كما عُرِّف بأنه =محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحركات، وتركيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال، وإبدال، وإدغام، وحذف وزيادة+(٣).

ج ــ أركان القياس(٤): من خلال ما مضى يتبين أن للقياس أربعة أركان:

١ــ المقيس عليه وهو الأصل المعلوم، ويعنون به شيئين: أحدهما المادة اللغوية المنقولة من العرب بطريق السماع، والرواية بالمشافهة، أو التدوين.

وثانيهما: القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة.

٢ــ المقيس: وهو الفرع المجهول، وهو ما كان محمولاً على كلام العرب.

٣ــ الشبه أو العلاقة أو العلة الجامعة: وهو ما قدَّره النحويون من أسباب استحق بموجبها المقيسُ حكمَ المقيس عليه.

٤ــ الحكم: وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

ثانياً: أنواع القياس(٥): تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية، وأحكامها فَتَرِد على أربعة أوجه:

أحدها: حمل العرب أنفسِهم لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال: أُعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتماله؛ لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب.

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكره النحوي؛ تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح.

---

(١) ــ الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥، وانظر ظاهرة قياس الحمل ص٧١.

(٢) ــ من أسرار اللغة ص٨.

(٣) ــ معجم المصطلحات النحوية د. محمد نجيب اللبدي ص١٩١ــ١٩٢، وانظر ظاهرة قياس الحمل ص٧٢.

(٤) ــ انظر تفصيل ذلك في ظاهرة الحمل ص٨٠ــ٨١.

(٥) ــ انظر القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين ص٣٥ــ٣٨.." (١)

"وليس هذا الضرب من القياس داخلاً في ما نحن بصدده.

ثانيها: ان تعمد إلى اسم وُضع لمعنىً يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدماً؛ فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغةً.

ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتَصَر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل، فإن

---

(١) فقه اللغة، ١/١٢١

من يقول بصحة **هذا القياس يجعل** هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمراً تسمية حقيقية لغوية.

وإن شئت مثالاً آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول: إنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياءُ خفيةً؛ فإنك تجد من ينبش القبور لأخذ ما على الموتى من أكفان ــ قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية، ومقتضى صحة هذا الضرب **من القياس أن** تجعل اسم السارق متناولاً للنبّاش على وجه الحقيقة اللغوية، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من **طريق القياس لا** من طريق السماع.

وهذا الضرب **من القياس هو** الذي ينظر إليه علماء أصول الفقه عندما يتعرضون لمسألة: (هل تثبت اللغة بالقياس).

ثالثها: إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع.

وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة، ما ينطق به من أمثالها.." (١)

"من الجلي أن العرب لم يصرحوا **بعمل القياس في** شيء من أحوال الكلم أو نظم الكلام، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم، ويتعرفون أحواله؛ فإذا وجدوا في الكلم نفسها، أو تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة استنبطوا منها قاعدة؛ ليقاس على تلك الألفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها.

وقد يختلفون في **صحة القياس لأسباب** سيأتي ذكرها في الفقرة التالية.

خامساً: أسباب اختلاف العلماء في القياس(١): هناك أسباب لاختلاف العلماء في **صحة القياس منها**:

١ــ أن يتوافر لدى العالِم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب قاعدة؛ فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكمٌ كلي؛ فيَقْصُر الأمر على السماع.

٢ــ قد يستوي الفريقان، أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس، ويستقله الآخر؛ فلا يتخطى به حد السماع.

٣ــ قد يختلفون في القياس؛ نظراً إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع؛ فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الأقيسة بالشاهد والشاهدين ــ قالوا:

إن صيغ المبالغة: (فعَّال ومِفْعال وفعول) لا تعمل عمل اسم الفاعل، وأخذوا يؤلون الشواهد التي سردها البصريون مثل:

أخو الحرب لباساً إليها جلالها

... وليس بولاج الخوالف أعقلا

واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه، والصيغُ المذكورةُ لم تجئ على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع، أخذاً بتلك الشواهد، وأبطلوا ما اعتذر به الكوفيون؛ فقالوا في جوابهم: إن المبالغة التي قوي بها المعنى في تلك الأبنية جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ؛

(١) فقه اللغة، ١٢٢/١

فنقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة؛ فتحصُل الموازنة، والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل.

---

(١) ــ انظر القي‍اس ص٦٩ــ٧٠، وظاهرة قياس الحمل ص١٠١ــ١٣٤.." [1]

"أ ــ القياس في اللغة العربية: وهذا الكتاب من أعظم ما كتب في بابه، فهو على صغر حجمه؛ حيث يقع في ١٥٨ صفحة من القطع المتوسط إلا أنه قد حوى أبحاثاً نفيسة، وتحريرات عالية قل أن توجد في غيره.

ومما تضمنه ذلك الكتاب من أبحاث: مقدمة في فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم المدنية ــ اللغة ــ أصل نشأة اللغة ــ تأثير الفكر في اللغة ــ تأثير اللغة في الفكر ــ هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟ ــ اللغة العربية لا تموت ــ اللغة في عهد الجاهلية ــ تأثير الإسلام في اللغة ــ فضل اللغة العربية ــ الحاجة إلى القياس في اللغة ــ أنواع القياس.

إلى غير ذلك من الأبحاث النفيسة التي لاقت استحساناً من العلماء في عصره.

ب ــ حياة اللغة العربية: وقد تحدث في هذا الكتاب عن دلالة الألفاظ، وتأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية، وأطوار اللغة العربية، وفصاحة مفرداتها، وحِكَم تركيبها، وتعدد وجه دلالتها، وتعدد أساليبه ا، وطرق اختصارها، واتساع وضعها، وإبداع العرب في التشبيه، واقتباسهم من غير لغتهم، وارتقاء اللغة مع المدنية، واتحاد لغة العامة والعربية.

ج ــ الاستشهاد بالحديث في اللغة.

د ــ موضوع علم النحو.

هـ ــ التضمين.

و ــ تيسير وضع مصطلحات الألوان.

ز ــ طرق وضع المصطلحات الطبية.

ح ــ حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليها.

ط ــ الإمتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع.

وقد خرجت هذه الكتب مفردة، وجمعت في كتاب واحد يقع في ٢٨٠ صفحة، وعنوان هذا المجموع (دراسات في العربية وتاريخها).

وقد نشره المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح عام ١٣٧٩هـ.

كما أن للمؤلف × قصائد عديدة في هذا الشأن وهي موجودة في بعض كتبه التي مر ذكرها، وفي ديوانه الشعري (خواطر الحياة).

---

(١) فقه اللغة، ١/١٢٥

وإنما أطلت بعض الشيء في ذكر مؤلفات هذا العالم لأجل لفت الأنظار إليها؛ لأنها _ كما مر _ لم تأخذ حقها من الذيوع والانتشار.." (١)

"هذا هو معنى القياس الذي تدور تعريفاته حوله.

قال أبو البركات ابن الأنباري ×: =القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه+(١).

وقيل: = هو رد الشيء إلى نظيره، واكتشاف المجهول من المعلوم+(٢).

كما عُرِّف بأنه =محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحركات، وتركيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال، وإبدال، وإدغام، وحذف وزيادة+(٣).

ج _ أركان القياس(٤): من خلال ما مضى يتبين أن للقياس أربعة أركان:

١_ المقيس عليه وهو الأصل المعلوم، ويعنون به شيئين: أحدهما المادة اللغوية المنقولة من العرب بطريق السماع، والرواية بالمشافهة، أو التدوين.

وثانيهما: القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة.

٢_ المقيس: وهو الفرع المجهول، وهو ما كان محمولاً على كلام العرب.

٣_ الشبه أو العلاقة أو العلة الجامعة: وهو ما قدَّره النحويون من أسباب استحق بموجبها المقيسُ حكمَ المقيس عليه.

٤_ الحكم: وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

ثانياً: أنواع القياس(٥): تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية، وأحكامها فَتَرِد على أربعة أوجه:

أحدها: حمل العرب أنفسِهم لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال: أُعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتماله؛ لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب.

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكره النحوي؛ تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح.

---

(١) _ الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥، وانظر ظاهرة قياس الحمل ص٧١.

(٢) _ من أسرار اللغة ص٨.

(٣) _ معجم المصطلحات النحوية د. محمد نجيب اللبدي ص١٩١_١٩٢، وانظر ظاهرة قياس الحمل ص٧٢.

(٤) _ انظر تفصيل ذلك في ظاهرة الحمل ص٨٠_٨١.

(٥) _ انظر القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين ص٣٥_٣٨.." (٢)

"وليس هذا الضرب من القياس داخلاً في ما نحن بصدده.

ثانيها: ان تعمد إلى اسم وُضع لمعنىً يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدماً؛ فتعدي هذا الاسم إلى معنى

---

(١) فقه اللغة، ٢/١٩

(٢) فقه اللغة، ٤/٣٦

آخر تحقق فيه ذلك الوصف، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغةً.

ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتَصَر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل، فإن من يقول بصحة **هذا القياس يجعل** هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمراً تسمية حقيقية لغوية.

وإن شئت مثالاً آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول: إنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياءُ خفيةً؛ فإنك تجد من ينبش القبور لأخذ ما على الموتى من أكفان _ قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية، ومقتضى صحة هذا الضرب **من القياس أن** تجعل اسم السارق متناولاً للنبّاش على وجه الحقيقة اللغوية، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من **طريق القياس لا** من طريق السماع.

وهذا الضرب **من القياس هو** الذي ينظر إليه علماء أصول الفقه عندما يتعرضون لمسألة: (هل تثبت اللغة بالقياس).

ثالثها: إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع.

وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة، ما ينطق به من أمثالها.." (١)

"من الجلي أن العرب لم يصرحوا **بعمل القياس في** شيء من أحوال الكلم أو نظم الكلام، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم، ويتعرفون أحواله؛ فإذا وجدوا في الكلم نفسها، أو تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة استنبطوا منها قاعدة؛ ليقاس على تلك الألفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها.

وقد يختلفون في **صحة القياس لأسباب** سيأتي ذكرها في الفقرة التالية.

خامساً: أسباب اختلاف العلماء في القياس(١): هناك أسباب لاختلاف العلماء في **صحة القياس منها**:

١_ أن يتوافر لدى العالِم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب قاعدة؛ فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكمٌ كلي؛ فيَقْصُرُ الأمر على السماع.

٢_ قد يستوي الفريقان، أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس، ويستقله الآخر؛ فلا يتخطى به حد السماع.

٣_ قد يختلفون في القياس؛ نظراً إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع؛ فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الأقيسة بالشاهد والشاهدين _ قالوا:

إن صيغ المبالغة: (فعَّال ومِفْعال وفعول) لا تعمل عمل اسم الفاعل، وأخذوا يؤلون الشواهد التي سردها البصريون مثل:

أخو الحرب لباساً إليها جلالها

... وليس بولاج الخوالف أعقلا

---

(١) فقه اللغة، ٣٧/٤

واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه، والصيغُ المذكورةُ لم تجئ على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع، أخذاً بتلك الشواهد، وأبطلوا ما اعتذر به الكوفيون؛ فقالوا في جوابهم: إن المبالغة التي قوي بها المعنى في تلك الأبنية جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ؛ فنقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة؛ فتحصُل الموازنة، والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل.

---

(١) _ **انظر القياس ص٦٩**_٧٠، وظاهرة قياس الحمل ص١٠١_١٣٤.." [(١)]

"إن أبا عمر الجرمي كان يأبى التعقيد في النحو و كثرة التقديرات، و مما يؤكد ذلك عنده أنه كان يمنع التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة، ذاهبا إلى أنه ينبغي أن يقتصر في الباب **على السماع و القياس عليه** دون الإتيان بصور معقدة لم يرد لها مثيل عن العرب، فإن في ذلك تكلفا و إيغالا في تمرينات لا تفيد في تعلم العربية، و إن كان النحاة لم يستمعوا إلى رأيه فقد مضوا يطبقون الباب في (ظن) و أخواتها و (أعلم) و أخواتها، مما كان سببا في أن يحمل عليهم ابن مضاء، في كتابه الرد على النحاة، حملة شعواء.([١١٣])

٢ . رأي ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ هـ):

يدرس ابن مضاء باب التنازع في النحو درسا مفصلا، و هو درس أراد به أن يصور ما تجره نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب، و أن يضع النحاة مكانها أساليب لا تعرفها العربية، فإنهم يرفضون في باب التنازع صورا من التعبير دارت على ألسنة العرب، و ذلك أنهم قد يعبرون بعاملين، ثم يأتون بعدهما بمعمول واحد على نحو ما نرى في مثل (قام و قعد إخوتك) و قول علقمة:

تعفق بالأرطى لها و أرادها ... رجال فبذت نبلهم و كليب

و قد رفض النحاة هذه الصورة من التعبير؛ لأنه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد، أو كما يقولون لا يصح أن يجتمع مؤثران على أثر واحد، و إذن فإما أن نعمل الأول و نضمر في الثاني، أو نعمل الثاني و نضمر في الأول. اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، و اختار البصريون إعمال الثاني لقربه، فيطلبون إلى صاحب المثال الأول أن يقول (قام و قعدوا إخوتك) أو يقول: (قاموا و قعد إخوتك) و يطلبون إلى علقمة أن يقول (تعفقوا .... و أرادها رجال .... و كليب) و هي جمع كلب أو يقول (تعفق ... و أرادها رجال ... و كليب).." [(٢)]

"لقد ذهب الكسائي و أيده هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٥هـ) و بعض المغاربة إلى أن الفاعل قد يحذف على نحو ما يلقانا في باب التنازع في مثل (قام و قعد علي) ففي رأيهم أن لفظة (علي) فاعل للفعل الثاني و أن الفعل

---

(١) فقه اللغة، ٤/٤٠

(٢) قضية التنازع في الاستعمال اللغوي، ص/٣٢

الأول حذف فاعله، حتى لا يكون هناك إضمار قبل ذكر الفاعل و يتضح ذلك أكثر في حالتي التثنية و الجمع، فمذهب سيبويه فيهما أن يقال في التثنية (ضرباني و ضربت الزيدين) و في الجمع (ضربوني و ضربت الزيدين). أما مذهب الكسائي و هشام و بعض المغاربة فيقال في التثنية: (ضربني و ضربت الزيدين) و في الجمع (ضربني و ضربت الزيدين) فتوحد الفعل الأول معهما لخلوه من الضمير و استشهد في ذلك ببعض الأشعار، و الذي قاله الكسائي و من تبعه غير منطقي ؛ لأن الفاعل له الأهمية الأولى دون سائر الأبواب كلها عند النحويين فلا يمكن حذفه.

أنا لا أوافق على جميع ما قاله النحاة، بل أنتصر لما ذهب إليه أبو عمر الجرمي و ابن مضاء القرطبي . أنه يمتنع التنازع في الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، و أنه ينبغي أن يقتصر في الباب **على السماع و القياس عليه** دون الإتيان بصيغ معقدة عسرة لم ينطق بها العرب و لا وقعت في أوهامهم لما في ذلك من تكلف لصيغ لم تأت عن العرب.

أنا أؤيد ما ذهب إليه عباس حسن أن باب التنازع مضطرب مائج بسبب كثرة الآراء و المذاهب المتعارضة التي لا سبيل إلى التوفيق بينها . و لكني لا أؤيده في بعض العلل التي قدمها في مناقشته حيث يقول: إن النحاة لا يبيحون أن يكون لفظ (محمد) فاعلا للعاملين كليهما في مثل قولنا: قام و ذهب محمد، بحجة أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد.." (١)

"٧ . إن التنازع قد يقع في الظرف و المفعول المطلق و المفعول معه و لا يقع في المفعول له و في الحال و التمييز.

٨ . و الكثير في التنازع الاقتصار على عاملين و معمول واحد، و لا يعرف في الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل و لكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها.

٩ . بعد تتبعي في القرآن الكريم و مظان اللغة العربية تبين لي أن باب التنازع باب أصيل و أن مذهب البصريين أسهل و أحسن و موافق تماما للقرآن الكريم حيث إن الأمثلة الواردة فيه تؤيد المذهب البصري في إعمال الثاني في المعمول المتنازع فيه، و أما مذهب الكوفيين فلا يتوافق مع القرآن الكريم ألبتة و إن كان قد يوافق بعض الشواهد الشعرية و لكنها لقلتها لا تصل إلى درجة القياس.

١٠ . يمتنع التنازع في الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، و ينبغي أن يقتصر في الباب **على السماع و القياس دون** الإتيان بصيغ معقدة عسرة لم ينطق بها العرب.

١١ . أظهر البحث أن دعوة بعض المحدثين إلى إلغاء باب التنازع لا تستند إلى أدلة مقنعة؛ لأن ظاهرة التنازع قد وردت في آيات قرآنية كثيرة و أشعار العرب و كلام الفصحاء و لن يمكن إغفالها.

الاقتراحات و التوصيات

(١) قضية التنازع في الاستعمال اللغوي، ص/٤٠

أقدم الاقتراحات و التوصيات التالية:

١ . لقد ثبت من خلال البحث في القرآن الكريم و مظان اللغة أن باب التنازع باب أصيل، و لن يمكن إلغاؤها بناء على ما قدم بعض المحدثين.

٢ . إلغاء التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل ؛ لأنها لم ترد في القرآن الكريم، و لا في أشعار الشعراء و لا في كلام العرب.

٣ . ينبغي أن ينظر في تيسير النحو كما ذكره بعض النحاة و ذلك لا يتم من خلال إلغاء الباب، لعله يتم من خلال الأمور التالية:

أ . تشكيل لجنة خاصة تقوم بمراجعة كتب قواعد اللغة العربية." (١)

"– ويقولون انضاف الشيء إليه وانفسد الأمر عليه – وكلا اللفظين معرة لكاتبه والمتلفظ به إذ لا مساغ له في كلام العرب ولا في مقاييس التصريف ووجه القول أن يقال أضيف الشيء إليه وفسد الأمر عليه والعلة في امتناع انفعل منهما أن مبنى فعل المطاوعة المصوغ على انفعل أن يأتي مطاوع الثلاثية المتعدية كقولك سكبته فانسكب وجذبته فانجذب وقدته فانقاد وسقته فانساق ونظائر ذلك وضاف وفسد إذا عديا بهمزة النقل فقيل أضاف وأفسد صارا رباعيين فلهذا امتنع بناء انفعل منهما فإن قيل فقد نقل عن العرب ألفاظ من أفعال المطاوعة بنوها من أفعل فقالوا انزعج وانطلق وانقحم وانحجر وأصولها أزعج وأطلق وأقحم وأحجر فالجواب عنه أن هذه شذت عن القياس المطرد والأصل المنعقد كما شذ قولهم انسرب الشيء المبني من سرب وهو لازم والشواذ تقصر على السماع ولا يقاس عليها بالإجماع – ويقولون للمأمور بالبر والشم بر والدك بكسر الباء وشم يدك بضم الشين – والصواب أن يفتحا جميعا لأنهما مفتوحان في قولك يبر ويشم وعقد هذا الباب أن حركة أول فعل الأمر من جنس حركة ثاني المضارع إذا كان متحركا فتفتح الباء في قولك بر أباك لانفتاحها في قولك يبر وتضم الميم في قولك مد الحبل لانضمامها في قولك ببر وتضم الميم في قولك يمد وتكسر الخاء في قولك خف في العمل لانكسارها في قولك يخف وإنما اعتبر بحركة ثانية دون أوله زائد والزائد لا اعتبار به اللهم إلا أن يسكن ثاني الفعل المضارع كالضاد من يضرب والسين من يستخرج فتجتلب همزة الوصل لفعل الأمر المصوغ منه ليمكن افتتاح النطق به كقولك اضرب استخرج وهذا الحكم مطرد في جميع أمثلة الأمر المصوغة من الأفعال المضارعة وإنما صيغ مثال الأمر من الفعل المضارع دون الماضي لتماثلهما في الدلالة على الزمان المستقبل وأما جنس حركة آخر الفعل المضعف في الأمر والجزم كبيت جرير

فغض الطرف إنك من بيت نمير ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا

فقد جوز كسر الضاد من غض لالتقاء الساكنين وفتحهما لخفة الفتحة وضمها على اتباع الضمة قبلها وهو أضعفها – ويقولون فلان أشر من فلان – والصواب أن يقال فلان شر من فلان بغير ألف كما قال تعالى " إن شر الدواب عند الله الصم البكم " وعليه قول الزاجر

(١) قضية التنازع في الاستعمال اللغوي، ص/٤٣

إن بني ليس فيهم بر ... وأمهم مثلهم أو شر

إذا رأوها نبحتني هروا

وفي البيت الأخير شاهد على أن المسموع نبحته الكلاب لا كما تقول العامة نبحت عليه وكذلك يقال فلان خير من فلان بحذف الهمزة لأن هاتين اللفظتين كثر استعمالهما في الكلام فحذفت همزتاهما للتخفيف ولم يلفظوا بهما إلا في فعل التعجب خاصة كما صححوا فيه المعتل فقالوا ما أخير زيد وما اشر عمرا كما قالوا ما أقول زيدا وكذلك أثبتوا الهمزة في لفظة الأمر فقالوا أخير بزيد وأشرر بعمرو كما قالوا أقول به والعلة في إثباتها في فعلي التعجب والأمر أن استعمال هاتين اللفظتين اسما أكثر من استعمالهما فعلا فحذفت في موضع الكثرة وبقيت في موضع القلة فأما قراءة أبي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الأشر فقد لحن فيها ولم يطابق أحد عليها – ويقولون هبت الارياح مقايسة على قولهم رياح – وهو خطأ بين ووهم مستهجن والصواب أن يقال هبت الأرواح كما قال ذو الرمة

إذا هبت الارواح من نحو جانب ... به أهل مي هاج قلبي هبوبها

هوى تذرف العينان منه وإنما ... هوى كل نفس حيث كان حبيبها." (١)

"يوصي المؤتمر بأن تتولى سلطات التعليم وضع النموذج الذي عرضته لجنة تيسير الكتابة موضع التنفيذ في بعض الكتب إجراء تجربته على نطاق علمي واسع. وقد بذلت اللجنة في هذا النموذج جهداً كبيراً في تطبيق القرارات التي انتهى إليها المؤتمر من قبل لاختصار صور الحروف العربية.

وقوع المصدر حالا

" ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدر المُنكَّرُ فيها حالاً، من مثل قولهم قتلته صبراً، ولقيته بغتةً وفجأةً وكلمته مشافهةً...إلخ. وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر في هذه المثل ونحوها حالاً، ولكنهم اختلفوا في **جواز القياس على** ذلك: فبعضهم أجاز مطلقاً، وبعضهم منع مطلقاً، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعاً من عامله، وبعضهم حصره في مواضع محددة **ورد السماع بها**. وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالاً، **وجواز القياس على** ما سمع منه مطلقاً، تباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى".

--------------. "(٢)

"

قال الحريري (٣٤) : يقولون : انضاف الشيء [إليه] وانفسد الأمر عليه . ووجه القول : أضيف إليه وفسد الأمر عليه (٢ ب) لأن انفعل مطاوع الثلاثية المتعدية كجذبته فانجذب ، وضاف وفسد إذا عديا بهمزة النقل [فقيل

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص، ص/١٢

(٢) جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، /

: أضاف وأفسد] صارا رباعيين [فلهذا امتنع بناء انفعل منهما] ، فإن قيل : قد نقل عن العرب ألفاظ من أفعال المطاوعة بنوها من أفعل فقالوا : انزعج وانطلق [وانقحم] وانجحر ، وأصولها : أزعج وأطلق [وأقحم] وأجحر ، [فالجواب عنه أن] هذه شذت **عن القياس** [المطرد والأصل المنعقد ، كما شذ قولهم : انسرب الشيء ، من سرب ، وهو لازم] ، والشواذ تقصر **على السماع** ، [ولا يقاس عليها بالإجماع] .

قال الجوزي (٣٥) : العامة تقول : هذه النعمة الأولة . والصواب الأولى .

وفي الدرة (٣٦) : لم يسمع في لغات العرب إدخال الهاء على (أفعل) ، لا على الذي هو صفة ، مثل أبيض وأحمر ، ولا على الذي هو للتفضيل نحو أفضل وأول .

أقول : رأيت كثيرا من أبناء الزمان ينشدون قول أبي النجم (٣٧) : (شعر)

(أنا أبو النجم وشعري شعري **)

بدون إظهار الألف من أنا . والصواب إظهارها .

قال ابن جني (٣٨) في شرح تصريف المازني (٣٩) : الأصل في أنا أن يوقف (٣٤) درة الغواص ٣٨ – ٣٩ . وما بين القوسين المربعين منها . (٣٥) تقويم اللسان ٨٦ وفيه : هذه النعجة . وكذا في تصحيح التصحيف ٨٤ . (٣٦) ص ١٢٧ وقد كتبها توربكه في الهامش . وهي في متن الكتاب في طبعة الجوائب ٧٧ . (٣٧) هو الفضل بن قدامة ، راجز أموي ، ت ١٣٠ هـ . (طبقات فحول الشعراء ٧٤٥ ، الشعر والشعراء ٦٠٣ ، الأغاني ١٠ / ١٥٠) . والبيت في شرح المفصل ١ / ٩٨ والمغني ٣٦٦ . (٣٨) هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي اللغوي ، أشهر مؤلفاته : الخصائص ، سر صناعة الإعراب ، المحتسب ، المنصف في شرح تصريف المازني الخ . . . ، ت ٣٩٢ هـ . (تاريخ بغداد ١١ / ٣١١ ، نزهة الألباء ٣٣٢ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٣٥) . (٣٩) المنصف ١ / ٩ – ١٠ . والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد ، من علماء النحو واللغة ، ت ٢٤٨ هـ (أخبا ر النحويين البصريين ٥٧ ، نزهة الألباء ١٨٢ ، معجم الأدباء ٧ / ١٠٧)

---

(١) ".

"مصدره على وزن ﴿ فعل ﴾ إن كان متعديا و ﴿ فعول ﴾ إن كان لازما ومتى كان ﴿ فعل ﴾ مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن ﴿ فعل ﴾ بالكسر والسكون إن كان متعديا و ﴿ فعل ﴾ بفتحتين إن كان لازما ومتى كان ﴿ فعل ﴾ مضموم العين كان مصدره على وزن ﴿ فعالة ﴾ بالفتح أو ﴿ فعولة ﴾ بالضم أو ﴿ فعل ﴾ بكسر الفاء وفتح العين وهذا **هو القياس في** الكل وأما المصادر السماعية فلا طريق لضبطها **إلا السماع والحفظ** والسماع مقدم **على القياس والمصدر** كما يكون من الفعل المعلوم يجيء أيضا من الفعل المجهول يقال ضرب زيد ضربا وقد صرح صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿ ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله ﴾ فإن

---

(١) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، ص/٢٠

المعنى على تشبيه محبوبية الأصنام من جهتهم بمحبوبية الله من جهة المؤمنين إذ لا دلالة في الكلام على الفاعل أعني المؤمنين وصرح به العلامتان السعد والسيد رحمهما الله ولفظ المصدر قد يستعمل في أصل معناه وهو الأمر النسبي وقد يستعمل في الهيئة الحاصلة للفاعل بسبب تعلق المعنى المصدري به فيقال حينئذ إنه مصدر من المبني للفاعل وقد يستعمل في الهيئة الحاصلة للمفعول بسبب تعلقه به فيقال حينئذ إنه مصدر من المبني للمفعول وقال بعضهم كيفية المصدر تطلق حقيقة على كون الذات بحيث صدر عنها الحدث وبهذا الاعتبار يسمى المبني للفاعل وعلى كونها وقع عليها الحدث وبهذا الاعتبار يسمى الحاصل بالمصدر وهو المفعول المطلق وصيغة المصدر مشتركة بين المصدر المبني للفاعل وبين المصدر المبني للمفعول وبين الحاصل بالمصدر فالفاعل إذا صدر منه المتعدي لا بد هناك من حصول أثر حسي أو معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول من الفاعل أو غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فإذا نظرت إلى قيام ذلك الأثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل وإذا نظرت إلى وقوعه على المفعول." (١)

"لم تعلق من الأفعال إلا أفعال القلوب ولم تعلق من غيرها إلا ﴿ انظر ﴾ و ﴿ اسأل ﴾ قالوا ﴿ انظر من أبو زيد ﴾ و ﴿ اسأل من أبو عمرو ﴾ ولكونهما سببين للعلم والعلم من أفعال القلوب فأجري السبب مجرى المسبب

الصفة والموصوف قد يجمعهما مفرد إذا أريد مبالغة لصوق الصفة بالموصوف وتناهيه فيه كقولهم ﴿ معي جياع ﴾ و ﴿ ثوب شراذم ﴾ ومنه قوله تعالى ﴿ إن هؤلاء لشرذمة قليلون ﴾

لسان العرب ينقسم إلى ما لا يقاس فيه أصلا وإنما المتبع **فيه السماع المحض** وإلى ما يطرد **فيه القياس وإلى** ما يجري فيه قياس مقرون بالسماع

الصفة قد يقصد بها تعظيم الموصوف وقد يقصد بها تعظيم الصفة ومنه وصف الأنبياء

بالصلاح ونحوه والملائكة بالإيمان ونحوه

أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة لا تضاف إلى الأوصاف فلا يقال ﴿ عندي ثلاثة ظريفين ﴾ إلا إذا أقيمت الصفة مقام الموصوف

إطلاق الكل على الجزء لا يصح إلا في صورة توجد بقية الأجزاء فإن إطلاق الإنسان على الحيوان الذي لا يكون إنسانا لا يجوز

المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثة جاز بناؤه على مثال مفعول ذلك الفعل لأن المصدر مفعول مثل ﴿ مدخل صدق ﴾ و ﴿ مجراها ومرساها ﴾

حق الثمن أن يعطف بالواو لأنه يبذل دفعة واحدة والواو للجمع المطلق فلا يعطف بعضه على بعض بالفاء ولا بثم لأنهما للترتيب ويوجبان التفرق

نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بما يقتضيه العامل وتقلب المعرفة المتبوع تابعا كقوله تعالى ﴿ صراط العزيز الحميد

---

(١) كتاب الكليات ـ لأبي البقاء الكفومي، ص/١٣٠٧

الله ﴿ في قراءة الجر

الغاية نوعان نوع يكون لمد الحكم إليها ونوع يكون لإسقاط ما وراءها والفاصل بينهما حال صدر الكلام فإن كان متناولا لما وراءها كانت للثاني وإلا فللأول

جاز توصيف المضاف إلى ذي اللام عند الجمهور لأنهما في درجة في التعريف عندهم مثل قولهم ﴿ جمع المذكر السالم ﴾ وعند المبرد مثل هذا بدل

". (١)

"مما جاء في (المعجم الوسيط):

١- نظر الشيء: أبصره. ٣- نظر فيه: تدبره وتفكر فيه.

٢- نظر إلى الشيء: أبصره وتأمله بعينه. ٤- نظر لفلان: رثى له وأعانه.

قال في (القاموس المحيط): "النظر: الفكر في الشيء تقدره وتقيسه."

وجاء في (محيط المحيط): "نظرا إلى كذا، وبالنظر إليه: ملاحظة واعتبارا له."

ويعزز هذا التفسير عبارة وردت في كتاب الشيخ محمد الخضر حسين (محاضرات إسلامية /٨): "... وضع آثار النفوس العالية على محك النظر والاعتبار."

• جاء في (الكليات ٥/٢٥٠) للكفوي: "(السين) فرع (سوف): فمن استعمل (سوف) نظر إلى الأصل، ومن استعمل (السين) نظر إلى الإيجاز والاختصار." [أي: اعتبر الأصل]، [أي: اعتبر الإيجاز والاختصار].

وقال الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه (محاضرات إسلامية /٢٢):

"ونظرا إلى قاعدة المساواة قال علماء الأصول..." [أي: واعتبارا لقاعدة المساواة..]

• وقال الشيخ نفسه في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها /٤٦): "وهذا المذهب- بالنظر إلى ما يحتمله التركيب من الوجوه المقبولة في القياس- مذهب وجيه." [أي: باعتبار ما يحتمله التركيب...].

وفي (ص ٤٩): "وقد يختلفون **في القياس نظرا** إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع." [أي: اعتبارا لما يقف لهم...].

وفي (ص ١٧٨): "أما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظرا إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى." [أي: على اعتبار أن الأصل... وباعتبار تشديدهم...].

• وقال الشيخ محمد علي النجار في كتابه (لغويات /١٣٩):

"المصدر الذي يوصف به لا يتغير في العدد، وذلك نظرا إلى أصله: فإن المصدر يقع على الحدث قل أو كثر." [أي: اعتبارا لأصله...، يريد: المصدر لا يتغير إذا وصف به مفرد أو مثنى أو جمع].

(١/١٣١)

---

(١) كتاب الكليات ـ لأبى البقاء الكفومى، ص/١٦٢٧

ورد في بداية هذه الفقرة معنى (نظر لفلان).." (١)

" قاعدة : اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فعل متى كان مفتوح العين على وزن فعل بسكون العين إن كان [ص ب] الفعل متعديا وعلى وزن فعول إن كان الفعل لازما مثاله من الباب الأول نصر نصرا قعد قعودا ومن الباب الثاني ضرب ضربا وجلس جلوسا ومن الباب الثالث قطع قطعا خضع خضوعا ومتى كان مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل أيضا إن كان الفعل متعديا وعلى وزن فعل بفتحتين إن كان لازما مثاله فهم فهما طرب طربا ومتى كان فعل مضموم العين كان مصدره على وزن فعالة بالفتح أو فعولة بالضم أو فعل بكسر الفاء وفتح العين وفعالة هي الأغلب

مثاله ظرف ظرافة سهل سهولة عظم عظما هذا **هو القياس في** الكل

وأما المصادر السماعية فلا طريق لضبطها **إلا السماع والحفظ** والسماع مقدم **على القياس فلا** يصار **إلى القياس إلا** عند **عدم السماع** ." (٢)

" (حرب) الحَرْبُ نَقِيضُ السِّلم أُنثى وأَصلُها الصِّفةُ كأَنها مُقاتَلَةٌ حَرْبٌ هذا قول السيرافي وتصغيرها حُرَيْبٌ بغير هاءٍ روايةً عن العَرَب لأَنها في الأَصل مصدر ومثلها ذُرَيْعٌ وقُوَيْسٌ وفُرَيْسٌ أُنثى ونُيَيْبٌ وذُوَيْد تصغير ذَوْدٍ وقُدَيْرٌ تصغير قِدْرٍ وخُلَيْقٌ يقال مِلْحَفةٌ خُلَيْقٌ كل ذلك تأْنيث يُصغَّر بغير هاءٍ قال وحُرَيْبٌ أَحَدُ ما شَذَّ من هذا الضَّرْب وحكى [ص ٣٠٣] ابن الأَعرابي فيها التذكير وأَنشد

وهْوَ إِذا الحَرْبُ هَفا عُقابُه ... كَرْهُ اللِّقاءِ تَلْتَظِي حِرابُه

قال والأَعرَفُ تأْنيثُها وإِنما حكاية ابن الأَعرابي نادرة قال وعندي أَنه إِنما حَمَله على معنى القَتْل أَو الهَرْج وجمعها حُرُوبٌ ويقال وقَعَتْ بينهم حَرْبٌ الأَزهري أَنَّثُوا الحَرْبَ لأَنهم ذهَبُوا بها إِلى المُحارَبةِ وكذلك السِّلْمُ والسَّلْمُ يُذْهَبُ بهما إِلى المُسالمةِ فتؤَنث ودار الحَرْب بلادُ المشركين الذين لا صُلْح بينهم وبين المسلمين وقد حاربَه مُحارَبةً وحِراباً وتحَارَبُوا واحْترَبُوا وحارَبُوا بمعنى ورجُلٌ حَرْبٌ ومِحْرَبٌ بكسر الميم ومِحْرابٌ شَديدُ الحَرْبِ شُجاعٌ وقيل مِحْرَبٌ ومِحْرابٌ صاحب حَرْبٍ وقوم مِحْرَبةٌ ورجُلمِحْرَبٌ أَي مُحارِبٌ لعَدُوِّه وفي حديث عليّ كرّم اللّه وجهه فابعثْ عليهم رجُلاً مِحْرَباً أَي مَعْرُوفاً بالحَرْب عارِفاً بها والميم مكسورة وهو من أَبْنية المُبالغة كالمِعْطاءِ من العَطاءِ وفي حديث ابن عباس رضي اللّه عنهما قال في عليّ كرم اللّه وجهه ما رأَيتُ مِحْرَباًمِثلَه وأَنا حَرْبٌ لمن حارَبَني أَي عَدُوٌّ وفلانٌ حَرْبُ فلانٍ أَي مُحارِبُه وفلانٌ حَرْبٌ لي أَي عَدُوٌّ مُحارِبٌ وإِن لم يكن مُحارِباً مذكَّر وكذلك الأُنثى قال نُصَيْبٌ

وقُولا لها يا أُمَّ عُثمانَ خُلَّتي ... أَسِلْمٌ لَنا في حُبِّنا أَنْتِ أَم حَرْبُ ؟

وقوم حَرْبٌ كذلك وذهب بعضهم إِلى أَنه جمع حارِبٍ أَو مُحارِبٍ على حذف الزائد وقوله تعالى فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِن اللّهِ

---

(١) نحو إتقان الكتابة باللغة العربية، ص/١٧٩

(٢) مختار الصحاح، ص/١

ورسولِه أَي بِقَتْلٍ وقوله تعالى الذين يُحارِبونَ اللّهَ ورسولَه يعني المَعْصِيةَ أَي يَعْصُونَه قال الأَزهريّ أَما قولُ اللّه تعالى إِنما جَزاءُ الذين يُحارِبُونَ اللّهَ ورسولَه الآية فإِنَّ أَبا إِسحق النَّحْوِيَّ زعَم أَنّ قولَ العلماءِ إِنَّ هذه الآيةَ نزلت في الكُفَّارِ خاصَّةً وروي في التفسير أَنَّ أَبا بُرْدةَ الأَسْلَمِيَّ كان عاهَدَ النبيَّ صلى اللّه عليه وسلم أَنْ لا يَعْرِضَ لمن يريدُ النبيَّ صلى اللّه عليه وسلم بسُوءٍ وأَن لا يَمنَعَ من ذلك وأَن النبيَّ صلى اللّه عليه وسلم لا يمنعُ مَن يريد أَبا بُرْدةَ فمرّ قومٌ بأَبي بُرْدةَ يريدون النبيَّ صلى اللّه عليه وسلم فعَرَضَ أَصحابهُ لهم فقتَلوا وأَخَذوا المالَ فأَنزل اللّه على نبِيّه وأَتاه جبريلُ فأَعْلَمَه أَنّ اللّهَ يأْمُرُه أَنّ مَن أَدْرَكَه منهم قد قَتَلَ وأَخَذ المالَ قَتَله وصَلَبه ومَن قَتَل ولم يأْخذِ المالَ قَتَلَه ومَن أَخَذ المالَ ولم يَقْتُل قَطَعَ يَدَه لأَخْذه المال ورِجْلَه لإِخافةِ السَّبِيلِ والحَرْبةُ الأَلَّةُ دون الرُّمْحِ وجمعها حِرابٌ قال ابن الأَعرابي ولا تُعَدُّ الحَرْبةُ في الرِّماح والحاربُ المُشَلِّحُ والحَرَب بالتحريك أَن يُسْلَبَ الرجل ماله حَرَبَه يَحْرُبه إِذا أَخذ ماله فهو مَحْرُوبٌ وحَرِيبٌ مِن قوم حَرْبى وحُرَباءَ الأَخيرة على التشبيه بالفاعل كما حكاه سيبويه مِن قولهم قَتِيلٌ وقُتَلاءُ وحَرِيبتُه مالهُ الذي سُلِبَه لا يُسَمَّى بذلك إِلاّ بعدما يُسْلَبُه وقيل حَرِيبةُ الرجل مالهُ الذي [ص ٣٠٤] يَعِيشُ به تقول حَرَبَه يَحْرُبُه حَرَباً مثل طَلَبَه يَطْلُبه طَلَباً إِذا أَخذَ مالَه وتركه بلا شيءٍ وفي حديث بَدْرٍ قال المُشْرِكُونَ اخْرُجوا إِلى حَرائِبِكُم قال ابن الأَثير هكذا جاءَ في الروايات بالباءِ الموحدة جمع حَرِيبة وهو مالُ الرَّجل الذي يَقُوم به أَمْرُه والمعروف بالثاءِ المثلثة حَرائِثكُم وسيأْتي ذكره وقد حُرِبَ مالَه أَي سُلِبَه فهو مَحْروبٌ وحَرِيبٌ وأَحْرَبَه دلَّه على ما يَحْرُبُه وأَحْرَبْتُه أَي دَلَلْتُه على ما يَغْنَمُه مِن عَدُوٍّ يُغِيرُ عليه وقولُهم واحَرَبا إِنما هو من هذا وقال ثعلب لمَّا ماتَ حَرْبُ بن أُمَيَّة بالمدينة قالوا واحَرْبا ثم ثقلوها فقالوا واحَرَبا قال ابن سيده ولا يُعْجِبُني الأَزهري يقال حَرِبَ فُلان حَرَباً فالحَرَبُ أَن يُؤْخَذَ مالُه كلُّه فهو رَجُل حَرِبٌ أَي نزَلَ به الحَرَبُ وهو مَحْروبٌ حَرِيبٌ والحَرِيبُ الذي سُلِبَ حَرِيبَته ابن شميل في قوله اتَّقُوا الدَّينَ فإِنَّ أَوّله هَمٌّ وآخِرَه حَرَبٌ قال تُباعُ دارهُ وعَقارُه وهو من الحَرِيبةِ مَحْرُوبٌ حُرِبَ دِينَه أَي سُلِبَ دِينَه يعني قوله فإِنَّ المَحْرُوبَ مَنْ حُرِبَ دِينَه وقد روي بالتسكين أَي النزاع وفي حديث الحُدَيْبِيةِ وإِلاَّ تَرَكْناهم مَحْرُوبِينَ أَي مَسْلُوبِين مَنْهُوبِينَ والحَرَبُ بالتحريك نَهْبُ مالِ الإِنسانِ وتَرْكُه لا شيءَ له وفي حديث المُغِيرة رضي اللّه عنه طَلاقُها حَرِيبةٌ أَي له منها أَولادٌ إِذا طَلَّقَها حُرِبُوا وفُجِعُوا بها فكأَنهم قد سُلِبُوا ونُهِبُوا وفي الحديث الحارِبُ المُشَلِّح أَي الغاصِبُ الناهِبُ الذي يُعَرِّي الناسَ ثِيابَهم وحَرِبَ الرَّجلُ بالكسر يَحْرَبُ حَرَباً اشْتَدَّ غَضَبُه فهو حَرِبٌ من قَوْمٍ حَرْبى مثل كَلْبى الأَزهري شُيُوخٌ حَرْبى والواحد حَرِبٌ شَبِيهٌ بالكَلْبى والكَلِبِ وأَنشد قول الأَعشى

وشُيوخٍ حَرْبى بَشَطَّيْ أَرِيكٍ ... ونِساءٍ كأَنَّهُنَّ السَّعالي

قال الأَزهري ولم أَسمع الحَرْبى بمعنى الكَلْبى إِلاَّ ههنا قال ولعله شَبَّهه بالكَلْبى أَنه على مِثاله وبنائِه وحَرَّبْتُ عليه غيرِي أَي أَغْضَبْتُه وحَرَّبَه أَغْضَبَه قال أَبو ذؤَيب

كأَنَّ مُحَرَّباً مِن أُسْدِ تَرْجٍ ... يُنازِلُهُم لِنابَيْهِ قَبِيبُ

وأَسَدٌ حَرِبٌ وفي حديث علي عليه السلام أَنه كتَب إِلى ابن عباس رضي اللّه عنهما لما رأَيتَ العَدُوَّ قد حَرِبَ أَي غَضِبَ ومنه حديث عُيَيْنَةَ ابن حِصْنٍ حتى أُدْخِلَ على نِسائه من الحَرَبِ والحُزْنِ ما أُدْخِلَ على نِسائي وفي حديث الأَعشى الحِرمازِيّ فخَلَفَتني بنِزاعٍ وَحَرَبٍ أَي بخُصومة وغَضَبٍ وفي حديث ابن الزُّبير رضي اللّه عنهما عند إِحراق أَهلِ الشامِ الكعبةَ يريد أَن يُحَرِّبَهم أَي يَزِيدَ في غَضَبِهم على ما كان من إِحراقها والتَّحْرِيبُ التَّحْرِيشُ يقال حَرَّبْتُ فلاناً [ص ٣٠٥

] تَحْرِياً إذا حَرَّشْته تَحْرِيشاً بإِنْسان فأُولِعَ بِهِ وبعَداوَته وحَرَّبْتُه أَي أَغْضَبْتُه وحَمَلْتُه على الغَضَب وعَرَّفْتُه بما يَغْضَب منه ويروى بالجيم والهمزة وهو مذكور في موضعه والحَرَبُ كالكَلَبِ وقَوْمٌ حَرْبى كَلْبى والفِعْلُ كالفِعْلِ والعَرَبُ تقول في دُعائها على الإِنسانِ ما لَه حَرِبُ وَجَرِبَ وسِنانٌ مُحَرَّبٌ مُذَرَّبٌ إذا كان مُحَدَّداً مُؤَلَّلاً وحَرَّبَ السِّنانَ أَحَدَّه مثل ذَرَّبَه قال الشاعر

سَيُصْبِحُ في سَرْحِ الرِّبابِ وَراءَها ... إذا فَزِعَتْ أَلفا سِنانٍ مُحَرَّبِ

والحَرَبُ الطَّلْعُ يَمانِيةٌ واحدته حَرَبَةٌ وقد أَحْرَبَ النخلُ وحَرَّبَهُ إذا أَطْعَمَه الحَرَبَ وهو الطَّلع وأَحْرَبَه وجده مَحْروباً الأَزهريّ الحَرَبةُ الطَّلْعَةُ إذا كانت بِقِشْرِها ويقال لِقِشْرِها إذا نُزِع القَيْقاءة والـحُرْبةُ الجُوالِقُ وقيل هي الوِعاءُ وقيل هِي الغِرارةُ وأَنشد ابن الأَعرابي

وصاحِبٍ صاحَبْتُ غَيرِ أَبْعَدا ... تَراهُ بَينَ الحُرْبَتَينِ مُسْنَدا

والمِحْرابُ صَدْرُ البَيْتِ وأَكْرَمُ مَوْضِعٍ فيه والجمع المَحارِيبُ وهو أَيضاً الغُرْفةُ قال وضَّاحُ اليَمَنِ

رَبَّةُ مِحْرابٍ إذا جِئْتُها ... لم أَلْقَها أَو أَرْتَقي سُلَّما

وأَنشد الأَزهري قول امرئ القيس كَغِزلانِ رَمْلٍ في مَحارِيبِ أَقْوال قال والمِحْرابُ عند العامة الذي يُقِيمُه النّاس اليَوْمَ مَقام الإِمامِ في المَسْجد وقال الزجاج في قوله تعالى وهل أَتاكَ نبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّروا المِحْرابِ قال المِحْرابُ أَرْفَعُ بَيْتٍ في الدَّارِ وأَرْفَعُ مَكانٍ في المَسْجِد قال والمِحْرابُ ههنا كالغُرْفةِ وأَنشد بيت وضَّاحِ اليَمَنِ وفي الحديث أَنّ النبيّ صلى اللّه عليه وسلم بَعَثَ عُروة بن مَسْعودٍ رضي اللّه عنه إلى قومه بالطَّائِف فأَتاهم ودَخَل مِحْراباً له فأَشْرَفَ عليهم عندَ الفَجْر ثم أَذَّن للصَّلاةِ قال وهذا يدل على أَنه غُرْفةٌ يُرْتَقَى إِليها والمَحارِيب صُدُور المَجالِس ومنه سُمّي مِحْرابُ المَسْجِد ومنه مَحارِيبُ غُمْدانَ باليَمَنِ والمِحْرابُ القِبْلةُ ومِحْرابُ المَسْجِد أَيضاً صَدْرُه وأَشْرَفُ موضع فيه ومَحارِيبُ بني إِسرائيلَ مَسَاجِدُهم التي كانوا يَجلسون فيها وفي التهذيب التي يَجْتَمِعُون فيها للصلاة وقولُ الأَعشى

وَتَرَى مَجْلِساً يَغَصُّ به المِحْ ... رابُ مِلْقَوْمِ والثِّيابُ رِقاقُ

قال أُراهُ يعني المَجْلِسَ وقال الأَزهري أَراد مِنَ القوم وفي حديث أَنس رضي اللّه عنه أَنه كان يَكْرَه المَحارِيبَ أَي لم يكن يُحِبُّ أَن يَجْلِسَ في صَدْرِ المَجْلِس ويَترَفَّعَ على الناسِ والمَحارِيبُ جمع مِحْرابٍ وقول الشاعر في [ص ٣٠٦] صفة أَسد

وَما مُغِبٌّ بِثْنْيِ الحِنْوِ مُجْتَعِلٌ ... في الغِيلِ في جانِبِ العِرِّيسِ محْرابا

جعَلَه له كالمجلسِ وقوله تعالى فخرَجَ على قومِهِ مِن المِحْرابِ قالوا من المسجِدِ والمِحْرابُ أَكْرَمُ مَجالِس المُلوكِ عن أَبي حنيفة وقال أَبو عبيدة المِحْرابُ سَيِّدُ المَجالِس ومُقَدَّمُها وأَشْرَفُها قال وكذلك هو من المساجد الأَصمعي العَرَبُ تُسَمِّي القَصْرَ مِحْراباً لشَرَفِه وأَنشد

أَو دُمْية صُوِّرَ مِحْرابُها ... أَو دُرَّة شِيفَت إلى تاجِر

أَراد بالمِحْرابِ القَصْر وبالدُّمْيةِ الصورةَ وروى الأَصمعي عن أَبي عَمْرو بن العَلاءِ دخلتُ مِحْراباً من مَحارِيب حِمْيرَ فَنَفَحَ في وجْهِي رِيحُ المِسْكِ أَراد قَصْراً أَو ما يُشْبِهُهُ وقيل المِحْرابُ الموضع الذي يَنْفَرِدُ فيه المَلِكُ فيَتَباعَدُ من الناسِ قال الأَزهري وسُمِّي المِحْرابُ مِحْراباً لانْفِرادِ الإِمام فيه وبُعْدِه من الناس قال ومنه يقال فلان حَرْبٌ لفلان إذا كان بينهما

تَباعُدٌ واحتج بقوله

وحارَبَ مِرْفَقُها دَفَّها ... وسامَى به عُنُقٌ مِسْعَرُ

أَراد بَعُدَ مِرْفَقُها من دَفِّها وقال الفرَّاءُ في قوله D من مَحاريبَ وتَماثِيلَ ذُكِرَ أَنها صُوَرُ الأَنبياء والملائكة كانت تُصَوَّرُ في المساجد ليَراها الناسُ فيَزْدادُوا عِبادةً وقال الزجاج هي واحدةُ المِحْراب الذي يُصَلَّى فيه الليث المِحْرابُ عُنُقُ الدَّابة قال الراجز كأَنها لَمَّا سما مِحْرابُها وقيل سُمِّيَ المِحْرابُ مِحْراباً لأَنَّ الإِمام إِذا قام فيه لم يأْمَنْ أَن يَلْحَنَ أَو يُخْطِئَ فهو خائفٌ مكاناً كأَنه مَأْوى الأَسَدِ والمِحْرابُ مَأْوَى الأَسَدِ يقال دخَل فلان على الأَسَدِ في مِحْرابِه وغِيلِه وعَرِينِه ابن الأَعرابي المِحْرابُ مَجْلِسُ الناسِ ومُجْتَمَعُهم والحِرْباءُ مِسْمارُ الدِّرْع وقيل هو رأْسُ المِسْمارِ في حَلْقةِ الدِّرْع وفي الصحاح والتهذيب الحِرْباءُ مَسامِيرُ الدُّروعِ قال لبيد

أَحْكَمَ الجِنْثيُّ من عَوْراتِها ... كلَّ حِرباءٍ إِذا أُكْرِهَ صَلّْ

قال ابن بري كان الصواب أَن يقول الحِرْباء مِسمارُ الدِّرْع والحَرابِيُّ مَسامِيرُ الدُّروعِ وإِنما تَوْجِيهُ قول الجوهري أَن تُحْمَل الحِرْباءُ على الجنس وهو جمع وكذلك قوله تعالى والذين اجْتَنَبُوا الطاغُوتَ أَن يَعْبُدوها وأَراد بالطاغوت جَمْعَ الطَّواغِيت والطاغُوت اسم مفرد بدليل قوله تعالى وقد أُمِرُوا أَن يَكْفُروا به وحمل الحِرْباء على الجنس وهو جمع في المعنى كقوله سبحانه ثم اسْتَوَى إِلى السماءِ فَسَوَّاهنَّ فجعَل السماء جِنساً يدخُل تحته جميعُ السموات وكما قال سبحانه أَوِ الطِّفْلِ الذين لم يَظْهَرُوا على عَوْراتِ النِّساء فإِنه أَراد بالطفل الجنس الذي يدخل تحته جميع الأَطفال والحِرْباءُ الظَّهْرُ وقيل حَرابيُّ الظَّهْرِ سَناسِنُه وقيل الحَرابيُّ لَحْمُ المَتْنِ وحَرابِيُّ المَتْنِ لَحماتُه وحَرابِيُّ [ص ٣٠٧] المَتْنِ لحمِ المَتْنِ واحدها حِرْباء شُبِّه بحِرْباءِ الفَلاة قال أَوْسُ بن حَجَر

فَفارَتْ لَهُمْ يَوْماً إِلى اللَّيلِ قِدْرُنا ... تَصُكُّ حَرابِيَّ الظُّهُورِ وتَدْسَعُ

قال كُراع واحد حَرابِيّ الظُّهورِ حِرْباءٌ على القِياس فدَلَّنا ذلك على أَنه لا يَعْرِفُ له واحداً من جِهة السَّماعِ والحِرْباء ذَكَرُ أُمّ حُبَينٍ وقيل هو دُوَيْبَّةٌ نحو العظاءةِ أَو أَكبر يَسْتَقْبِلُ الشمسَ برَأْسه ويكون معها كيف دارت يقال إِنه إِنما يفعل ذلك

(يتبع) . " (١)

" (خنذ) الخِنْذِيانُ الكثير الشر ورجل خِنْذيذُ اللسان بَذِيُّه والخِنْذيذُ الفحل قال بشر وخِنْذيذٍ ترى الغُرْمُولَ منه كَطَيِّ الزِّقِّ عَلَّقهُ التِّجارُ والخنذيذ الخصيُّ أَيضاً وهو من الأَضداد ابن سيده الخنذيذ بوزن فِعْلِيلٍ كأَنه بني من خَنَذَ وقد أُمِيتَ فِعْلُه وهو من الخيل الخصي والفحل وقيل الخناذيذ جياد الخيل قال خُفافُ بن عبد قيس من البَراجِمِ وبَراذِينَ كابِيَاتٍ وأُتْنَا وخَناذيذَ خِصْيَةً وفُحُولا وصفها بالجودة أَي منها فحول ومنها خصيان فخرج بذلك من حد الأَضداد قال ابن بري زعم الجوهري أَن البيت لخفاف بن عبد قيس وهو للنابغة الذبياني وقبله جمعوا من نوافل الناس سَيْباً وحميراً مَوْسُومَةً وخُيولا قال وجعل هذا البيت شاهداً على أَن الخنذيذ يكون غير الخصي قال والأَكثر في اللغة أَن الخِنْذيذ هو

---

(١) لسان العرب، ٣٠٢/١

الخصي وقيل الخنذيذ الطويل من الخيل ابن الأعرابي كل ضخم من الخيل وغيره خِنْذِيذ خصياً كان أَو غيره وأَنشد بيت بشر وخنذيذ ترى الغرمول منه والخِنْذِيذُ الشاعر المجيد المُنَقِّح المُفْلِقُ والخِنْذِيذُ الشجاع البُهْمَةُ الذي لا يُهْتَدَى لقتاله والخِنْذيذ السخي التام السخاء والخنذيذ الخطيب المُصْقِعُ والخنذيذ السيد الحليم والخنذيذ العالم بأَيام العرب وأَشعار القبائل ورجل خِنْظِيانٌ وخِنْذِيانٌ بالخاء المعجمة أَي فحاش ورجل خِنْذيانٌ كثير الشر التهذيب والخِنذيذ البذيّ اللسان من الناس والجمع الخناذيذ قال أَبو منصور والمسموع من العرب بهذا المعنى الخِنْذِيانُ والخِنْظِيانُ وقد خَنْذَى وخَنْطى وحَنْظى وعَنْظَى إِذا خرج إِلى البذاءة وسَلاطَة اللسان قال ولم أَسمع الخِنْذِيذَ بهذا المعنى قال وكذلك خَنَادِي الجبال واحدتها خِنْذُوَةٌ وقيل خِنْذِيذُ الريح إِعْصاره وقال الشاعر نِسْعيَّة ذات خِنْذِيذٍ يُجاوِبُها نِسْعٌ لها بِعِضاه الأَرض تَهْزِيزُ نِسْعٌ ومِسْعٌ من أَسماء الريح الشمال لدقة مهبّها شبهت بالنسع الذي تعرفه ابن سيده والخِنْذِيذ الجبل الطويل المشرف الضخم وفي الصحاح رأْس الجبل المشرف وخناذيذ الجِبال شُعَب دقاق الأَطراف طوال في أَطرافها خِنْذيذة فأَما قوله تَعْلُو أَواسِيَه خَناذِيذُ خِيَمْ فقد تكون الخناذيذ هنا الجبال الضخام وتَكون المشرفة الطوال والخناذيذ هي الشماريخ الطوال المشرفة واحدتها خِنْذِيذَةٌ وخناذيذ الغيم أَطراف منه مشرفة شاخصة مشبهة بذلك والخُنْذُوَة الشعْبَةُ من الجبل مثل بها سيبويه وفسرها السيرافي قال ووجدت في بعض النسخ خُنْذُوَةً وفي بعضها جُنْذُوَةً وخُنذوة بالخاء معجمة أَقعد بذلك يشتقها من الخِنْذِيذِ وحكيت خِنْذُوَة بكسر الخاء وهو قبيح لأَنه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو وليس بينهما إِلا ساكن لأَنَّ الساكن غير معتدٍّ به فكأَنه خِذُوَة وحكيت جِنْذِوَة وخِنْذِوَة وحِنْذِوَة لغات في جميع ذلك حكاه بعض أَهل اللغة وكذلك وجد في بعض نسخ كتاب سيبويه وهذا لا **يعضده القياس ولا السماع أَما** الكسرة فإِنها توجب قلب الواو ياء وإِن كان بعدها ما يقع عليه الإِعراب وهو الهاء وقد نفى سيبويه مثل ذلك **وأَما السماع فلم** يجئ لها نظير وإِنما ذكرت هذه الكلمة بالحاء والخاء والجيم لأَنَّ نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها ." (١)

" (حبر) الحِبْرُ الذي يكتب به وموضعه المِحْبَرَةُ بالكسر

(* قوله « وموضعه المحبرة بالكسر » عبارة المصباح وفيها ثلاث لغات أجودها فتح الميم والباء والثانية ضم الباء والثالثة كسر الميم لأنها آلة مع فتح الباء)

في الجَمالِ والبَهاء وسأَل عبدالله بن سلام كعباً عن الحِبْرِ فقال هو الرجل الصالح وجمعه أَحْبَارٌ وحُبُورٌ قال كعب بن مالك لَقَدْ جُزِيَتْ بِغَدْرَتِها الحُبُورُ كذاكَ الدَّهْرُ ذو صَرْفٍ يَدُورُ وكل ما حَسُنَ من خَطٍّ أَو كلام أَو شعر أَو غير ذلك فقد حُبِرَ حَبْراً وحُبِّرَ وكان يقال لطُفَيْلٍ الغَنَوِيّ في الجاهلية مُحَبِّرٌ لتحسينه الشِّعْرَ وهو مأْخوذ من التَّحْبِيرِ وحُسْنِ الخَطِّ والمَنْطِقِ وتحبير الخط والشِّعرِ وغيرهما تحسينه الليث حَبَّرْتُ الشِّعْرَ والكلامَ حَسَّنْتُه وفي حديث أَبي موسى لو علمت أَنك تسمع لقراءتي لحَبَّرْتُها لك تَحْبِيراً يريد تحسين الصوت وحَبَّرْتُ الشيء تَحْبِيراً إِذا حَسَّنْتَه قال أَبو عبيد وأَما الأَحْبارُ والرُّهْبان فإِن الفقهاء قد اختلفوا فيهم فبعضهم يقول حَبْرٌ وبعضهم يقول حِبْرٌ وقال الفراء إِنما هو حِبْرٌ بالكسر وهو أَفصح لأَنه يجمع على أَفْعالٍ دون فَعْلٍ ويقال ذلك للعالم وإِنما قيل كعب الحِبْرِ لمكان هذا الحِبْرِ الذي يكتب به وذلك أَنه كان

---

(١) لسان العرب، ٤٨٩/٣

صاحب كتب قال وقال الأَصمعي لا أَدري أَهو الحِبْرُ أَو الحَبْر للرجل العالم قال أَبو عبيد والذي عندي أَنه الحَبر بالفتح ومعناه العالم بتحبير الكلام والعلم وتحسينه قال وهكذا يرويه المحدّثون كلهم بالفتح وكان أَبو الهيثم يقول واحد الأَحْبَارِ حَبْرٌ لا غير وينكر الحِبْرَ وقال ابن الأَعرابي حِبْرٌ وحَبْرٌ للعالم ومثله بِزرٌ وبَزْرٌ وسِجْفٌ وسَجْفٌ الجوهري الحِبْرُ والحَبْرُ واحد أَحبار اليهود وبالكسر أَفصح ورجل حِبْرٌ نِبْرٌ وقال الشماخ كما خَطَّ عِبْرانِيَّةً بيمينه بِتَيْماءَ حَبْرٌ ثم عَرّضَ أَسْطُرَا رواه الرواة بالفتح لا غير قال أَبو عبيد هو الحبر بالفتح ومعناه العالم بتحبير الكلام وفي الحديث سميت سُورةَ المائدة وسُورَةَ الأَحبار لقوله تعالى فيها يحكم بها النبيون الذي أَسلموا للذين هادوا والربانيون والأَحْبَارُ وهم العلماء جمع حِبْرٍ وحَبْر بالكسر والفتح وكان يقال لابن عباس الحَبْرُ والبَحْرُ لعلمه وفي شعر جرير إِنَّ البَعِيثَ وعَبْدَ آلِ مُقَاعِسٍ لا يَقْرآنِ بِسُورَةِ الأَحْبَارِ أَي لا يَفِيانِ بالعهود يعني قوله تعالى يا أَيها الذين آمنوا أَوْفُوا بالعُقُودِ والتَّحْبِيرُ حُسْنُ الخط وأَنشد الفرّاء فيما روى سلمة عنه كَتَحْبِيرِ الكتابِ بِخَطِّ يَوْماً يَهُودِيّ يقارِبُ أَوْ يَزِيلُ ابن سيده وكعب الحِبْرِ كأَنه من تحبير العلم وتحسينه وسَهْمٌ مُحَبَّر حَسَنُ البَرْي والحَبْ رُ والسَّبْرُ والحِبْرُ والسِّبْرُ كل ذلك الحُسْنُ والبهاء وفي الحديث يخرج رجل من أَهل البهاء قد ذهب حِبْرُه وسِبْرُه أَي لونه وهيئته وقيل هيئته وسَحْنَاؤُه من قولهم جاءت الإِبل حَسَنَةَ الأَحْبَارِ والأَسْبَارِ وقيل هو الجمال والبهاء وأَثَرُ النِّعْمَةِ ويقال فلان حَسَنُ الحِبْر والسَّبْرِ والسِّبْرِ إِذا كان جيملاً حسن الهيئة قال ابن أَحمر وذكر زماناً لَبِسْنا حِبْرَه حتى اقْتُضِينَا لأَعْمَالٍ وآجالٍ قُضِينَا أَي لبسنا جماله وهيئته ويقال فلان حسن الحَبْر والسَّبْرِ بالفتح أَيضاً قال أَبو عبيد وهو عندي بالحَبْرِ أَشْبَهُ لأَنه مصدر حَبَرْتُه حَبْراً إِذا حسنته والأَوّل اسم وقال ابن الأَعرابي رجل حَسَنُ الحِبْر والسِّبْر أَي حسن البشرة أَبو عمرو الحِبْرُ من الناس الداهية وكذلك السِّبْرُ والحَبْرُ والحَبَرُ والحَبْرَة والحُبُور كله السُّرور قال العجاج الحمدُ للهِ الذي أَعْطى الحَبَرْ ويروى الشَّبَرْ مِن قولهم حَبَرَني هذا الأَمْرُ حَبْراً أَي سرني وقد حرك الباء فيهما وأَصله التسكين ومنه الحَابُورُ وهو مجلس الفُسَّاق وأَحْبَرَني الأَمرُ سَرَّني والحَبْرُ والحَبْرَةُ النِّعْمَةُ وقد حُبِرَ حَبْراً ورجل يَحْبُورٌ يَفْعُولٌ من الحُبُورِ أَبو عمرو اليَحْبُورُ الناعم من الرجال وجمعه اليَحابِيرُ مأْخوذ من الحَبْرَةِ وهي النعمة وحَبَرَه يَحْبُرُه بالضم حَبْراً وحَبْرَةً فهو مَحْبُور وفي التنزيل العزيز فهم في رَوْضَةٍ يُحْبَرُون أَي يُسَرُّونَ وقال الليث يُحْبَرُونَ يُنَعَّمُونَ ويكرمون قال الزجاج قيل إِن الحَبْرَةَ ههنا السماع في الجنة وقال الحَبْرَةُ في اللغة كل نَغْمَةٍ حَسَنَةٍ مُحَسَّنَةٍ وقال الأَزهري الحَبْرَةُ في اللغة النَّعمَةُ التامة وفي الحديث في ذكر أَهل الجنة فرأَى ما فيها من الحَبْرَة والسرور الحَبْرَةُ بالفتح النِّعْمَةُ وسعَةُ العَيْشِ وكذلك الحُبُورُ ومنه حديث عبدالله آل عِمْرَانَ غِنًى والنِّساءُ مَحْبَرَةٌ أَي مَظِنَّةٌ للحُبُورِ والسرور وقال الزجاج في قوله تعالى أَنتم وأَزواجكم تُحْبَرُون معناه تكرمون إِكراماً يبالغ فيه والحَبْرَة المبالغة فيما وُصِفَ بجميل هذا نص قوله وشَيْءٌ حِبِرٌ ناعمٌ قال المَرَّارُ العَدَوِيُّ قَدْ لَبِسْتُ الدَّهْرَ من أَفْنَانِهِ كُلَّ فَنّ ناعِمٍ منه حَبِرْ وثوب حَبِيرٌ جديد ناعم قال الشماخ يصف قوساً كريمة على أَهلها إِذا سَقَطَ الأَنْدَاءُ صِينَت وأُشْعِرَتْ حَبِيراً وَلَمْ تُدْرَجْ عليها المَعَاوِزُ والجمع كالواحد والحَبِيرُ السحاب وقيل الحَبِيرُ من السحاب الذي ترى فيه كالتَّنْمِيرِ من كثرة مائه قال الرِّياشي وأَما الحَبِيرُ بمعنى السحاب فلا أَعرفه قال فإِن كان أَخذه من قول الهذلي تَغَذَّمْنَ في جَانِبَيْهِ الخَبِي رَلَمَّا وهَى مُزْنُه واسْتُبِيحَا فهو بالخاء وسيأْتي ذكره في مكانه والحِبَرَةُ والحَبَرَةُ ضَرْبٌ من برود اليمن مُنَمَّر والجمع حِبَرٌ وحِبَرات الليث بُرُودٌ حِبَرَةٌ ضرب من البرود اليمانية يقال بُرْدٌ

حَبِيرٌ وبُرْدُ حِبَرَة مثل عِنَبَةٍ على الوصف والإضافة وبُرُود حِبَرَةٌ قال وليس حِبَرَةٌ موضعاً أَو شيئاً معلوماً إِنما هو وَشْيٌ كقولك قَوْب قِرْمِزٌ والقِرْمِزُ صِبْغُهُ وفي الحديث أَن النبي A لما خَطَبَ خديجة Bها وأَجابته استأْذنت أَباها في أَن تتزوجه وهو ثَمِلٌ فأَذن لها في ذلك وقال هو الفحْلُ لا يُقْرَعُ أَنفُهُ فنحرت بعيراً وخَلَّقَتْ أَباها بالعَبِيرِ وكَسَتْهُ بُرْداً أَحْمَرَ فلما صحا من سكره قال ما هذا الحَبِيرُ وهذا العَبِيرُ وهذا العَقِيرُ ؟ أَراد بالحبير البرد الذي كسته وبالعبير الخَلُوقَ الذي خَلَّقَتْهُ وبالعقير البعيرَ المَنْحُورَ وكان عُقِرَ ساقُه والحبير من البرود ما كان مَوْشِيّاً مُخَطَّطاً وفي حديث أَبي ذر الحمد لله الذي أَطعمنا الخَمِير وأَلبسنا الحبير وفي حديث أَبي هريرة حين لا أَلْبَسُ الحَبِيرَ وقال رسول الله A مَثَلُ الحواميم في القرآن كَمَثَلِ الحِبَرَاتِ في الثياب والحِبْرُ بالكسر الوَشْيُ عن ابن الأَعرابي والحِبْرُ والحَبَرُ الأَثَرُ من الضَّرْبَة إِذا لم يدم والجمع أَحْبَارٌ وحُبُورٌ وهو الحَبَارُ والحِبار الجوهري والحَبارُ الأَثَرُ قال الراجز لا تَمْلإِ الدَّلْوَ وَعَرِّقْ فيها أَلا تَرى حِبَارَ مَنْ يَسْقِيها ؟ وقال حميد الأَرقط لم يُقَلِّبْ أَرْضَها البَيْطَارُ ولا لِحَبْلَيْهِ بها حَبَارُ والجمعُ حَبَاراتٌ ولا يُكَسِّرُ وأَحْبَرَتِ الضَّرْبَةُ جلده وبجلده أَثرت فيه وحُبِرَ جِلْدُه حَبْراً إِذا بقيت للجرح آثار بعد البُرْءِ والحِبَارُ والحِبْرُ أَثَر الشيءِ الأَزهري رجل مُحَبَّرٌ إِذا أَكلت البراغيث جِلْدَه فصار له آثار في جلده ويقال به حُبُورٌ أَي آثار وقد أَحْبَرَ به أَي ترك به أَثراً وأَنشد لمُصَبِّحِ بن منظور الأَسَدِي وكان قد حلق شعر رأْس امرأَته فرفعته إِلى الوالي فجلده واعتقله وكان له حمار وجُبَّة فدفعهما للوالي فَسَرَّحَهُ لَقَدْ أَشْمَتَتْ بي أَهْلَ فَيْدٍ وغادَرَتْ بِجِسْمِيَ حِبْراً بِنْتُ مَصَّانَ بادِيَا وما فَعَلتْ بي ذاك حَتَّى تَرَكْتُها تُقَلِّبُ رَأْساً مِثْلَ جُمْعِيَ عَارِيَا وأَفْلَتَني منها حِماري وَجُبَّتي جَزَى اللهُ خَيْراً جُبَّتي وحِمارِيَا وثوبٌ حَبِيرٌ أَي جديد والحِبْرُ والحَبْرُ والحَبْرَةُ والحُبْرَةُ والحِبِرُ والحِبِرَةُ كل ذلك صُفْرَة تَشُوبُ بياضَ الأَسْنَان قال الشاعر تَجْلُو بأَخْضَرَ مِنْ نَعْمَانَ ذا أُشُرٍ كَعارِضِ البَرْق لم يَسْتَشْرِبِ الحِبِرَا قال شمر أَوّله الحَبْرُ وهي صفرة فإِذا اخْضَرَّ فهو القَلَحُ فإِذا أَلَحَّ على اللِّثَةِ حتى تظهر الأَسْناخ فهو الحَفَرُ والحَفْرُ الجوهري الحِبِرَة بكسر الحاء والباء القَلَح في الأَسنان والجمع بطرح الهاء في القياس وأَما اسم البلد فهو حِبِرٌّ بتشديد الراء وقد حَبِرتْ أَسنانه تَحْبَرُ حَبَراً مثال تَعِبَ تَعَباً أَي قَلِحَتْ وقيل الحبْرُ الوسخ على الأَسنان وحُبِرَ الجُرْحُ حَبْراً أَي نُكِسَ وغَفَرَ وقيل أَي برئ وبقيت له آثار والحَبِيرُ اللُّغام إِذا صار على رأْس البعير والخاء أَعلى هذا قول ابن سيده الجوهري الحَبِيرُ لُغامُ البعير وقال الأَزهري عن الليث الحَبِيرُ من زَبَدِ اللُّغامِ إِذا صار على رأْس البعير ثم قال الأَزهري صحف الليث هذا الحرف قال وصوابه الخبير بالخاء لِزَبَدِ أَفواه الإِبل وقال هكذا قال أَبو عبيد وروى الأَزهري بسنده عن الرِّياشِي قال الخبير الزَّبَدُ بالخاء وأَرض مِحْبَارٌ سريعة النبات حَسَنَتُهُ كثيرة الكلإِ قال لَنَا جِبَالٌ وحِمًى مِحْبَارُ وطُرُقٌ يُبْنَى بِهَا المَنارُ ابن شميل الأَرض السريعةُ النباتِ السهلةُ الدَّفِئَةُ التي ببطون الأَرض وسَرَارتِها وأَرَاضَتِها فتلك المَحابِيرُ وقد حَبِرَت الأَرض بكسر الباء وأَحْبَرَتْ والحَبَارُ هيئة الرجل عن اللحياني حكاه عن أَبي صَفْوانَ وبه فسر قوله أَلا تَرى حَبَارَ مَنْ يَسْقِيها قال ابن سيده وقيل حَبَارُ هنا اسم ناقة قال ولا يعجبني والحُبْرَةُ السِّلْعَةُ تخرج في الشجر أَي العُقْدَةُ تقطع ويُخْرَطُ منها الآنية والحُبَارَى ذكر الخَرَبِ وقال ابن سيده الحُبَارَى طائر والجمع حُبَارَيات

(* عبارة المصباح الحبارى طائر معروف وهو على شكل الأوزة برأسه وبطنه غبرة ولون ظهره وجناحيه كلون السماني غالباً والجمع حبابير وحباريات على لفظه أيضاً) وأَنشد بعض البغداديين في صفة صَقْرٍ حَتْف الحُبَارَياتِ والكَرَاوين قال

سيبويه ولم يكسر على حِبَارِيَّ ولا حَبَائِرَ لِيَفْرُقُوا بينها وبين فَعْلاء وفَعَالَةٍ وأَخواتها الجوهري الحُبَارَى طائر يقع على الذكر والأُنثى واحدها وجمعها سواء وفي المثل كُلُّ شيء يُحِبُّ وَلَدَهُ حتى الحُبَارَى لأَنها يضرب بها المَثَلُ في المُوقِ فهي على مُوقها تحب ولدها وتعلمه الطيران وأَلفه ليست للتأْنيث

(* قوله « وألفه ليست للتأنيث » قال الدميري في حياة الحيوان بعد أن ساق عبارة الجوهري هذه قلت وهذا سهو منه بل ألفها للتأنيث كسماني ولو لم تكن له لانصرفت اه ومثله في القاموس قال شارحه ودعواه أنها صارت من الكلمة من غرائب التعبير والجواب عنه عسير) ولا للإلحاق وإنما بني الاسم عليها فصارت كأَنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة أَي لا تنوّن والحبْرِيرُ والحُبْرور والحَبَرْبَرُ والحُبُرْبُورُ واليَحْبُورُ وَلَدُ الحُبَارَى وقول أَبي بردة بازٌ جَرِيءٌ على الخَزَّانِ مُقْتَدِرٌ ومن حَبَابِيرِ ذي مَاوَانَ يَرْتَزِقُهْ قال ابن سيده قيل في تفسيره هو جمع الحُبَارَى والقياس يردّه إِلا أَن يكون اسماً للجمع الأَزهري وللعرب فيها أَمثال جمة منها قولهم أَذْرَقُ من حُبَارَى وأَسْلَحُ من حُبَارَى لأَنها ترمي الصقر بسَلْحها إِذا أَراغها ليصيدها فتلوث ريشه بِلَثَقِ سَلْحِها ويقال إِن ذلك يشتد على الصقر لمنعه إِياه من الطيران ومن أَمثالهم في الحبارى أَمْوَقُ من الحُبَارَى ذلك انها تأْخذ فرخها قبل نبات جناحه فتطير معارضة له ليتعلم منها الطيران ومنه المثل السائر في العرب كل شيء يحب ولده حتى الحبارى ويَذِفُّ عَنَدَهُ وورد ذلك في حديث عثمان Bه ومعنى قولهم يذف عَنَدَهُ أَي تطير عَنَدَهُ أَي تعارضه بالطيران ولا طيران له لضعف خوافيه وقوائمه وقال ابن الأَثير خص الحبارى بالذكر في قوله حتى الحبارى لأَنها يضرب بها المثل في الحُمْق فهي على حمقها تحب ولدها فتطعمه وتعلمه الطيران كغيرها من الحيوان وقال الأَصمعي فلان يعاند فلاناً أَي يفعل فعله ويباريه ومن أَمثالهم في الحبارى فلانٌ ميت كَمَدَ الحُبارَى وذلك أَنها تَحْسِرُ مع الطير أَيام التَّحْسِير وذلك أَن تلقي الريش ثم يبطئ نبات ريشها فإِذا طار سائر الطير عجزت عن الطيران فتموت كمداً ومنه قول أَبي الأَسود الدُّؤَلي يَزِيدٌ مَيّتٌ كَمَدَ الحُبَارَى إِذا طُعِنَتْ أُمَيَّةُ أَوْ يُلِمُّ أَي يموت أَو يقرب من الموت قال الأَزهري والحبارى لا يشرب الماء ويبيض في الرمال النائية قال وكنا إِذا ظعنا نسير في جبال الدهناء فربما التقطنا في يوم واحد من بيضها ما بين الأَربع إِلى الثماني وهي تبيض أَربع بيضات ويضرب لونها إِلى الزرقة وطعمها أَلذ من طعم بيض الدجاج وبيض النعام قال والنعام أَيضاً لا ترد الماء ولا تشربه إِذا وجدته وفي حديث أَنس إِن الحبارى لتموت هُزالاً بذنب بني آدم يعني أَن الله تعالى يحبس عنها القطر بشؤم ذنوبهم وإِنما خصها بالذكر لأَنها أَبعد الطير نُجْعَةً فربما تذبح بالبصرة فتوجد في حوصلتها الحبة الخضراء وبين البصرة وبين منابتها مسيرة أَيام كثيرة واليَحبُورُ طائر ويُحابِرُ أَبو مُرَاد ثم سميت القبيلة يحابر قال وقد أَمَّنَتْني بَعْدَ ذاك يُحابِرٌ بما كنتُ أُغْشي المُنْدِيات يُحابِرا وحِبِرٌّ بتشديد الراء اسم بلد وكذلك حِبْرٌ وحِبْرِيرٌ جبل معروف وما أَصبت منه حَبَرْبَراً أَي شيئاً لا يستعمل إِلا في النفي التمثيل لسيبويه والتفسير للسيرافي وما أَغنى فلانٌ عني حَبَرْبَراً أَي شيئاً وقال ابن أَحمر الباهلي أَمانِيُّ لا يُغْنِينَ عَنّي حَبَرْبَرا وما على رأْسه حَبَرْبَرَةٌ أَي ما على رأْسه شعرة وحكى سيبويه ما أَصاب منه حَبَرْبَراً ولا تَبَرْبَراً ولا حَوَرْوَراً أَي ما أَصاب منه شيئاً ويقال ما في الذي تحدّثنا به حَبَرْبَرٌ أَي شيء أَبو سعيد يقال ما له حَبَرْبَرٌ ولا حَوَرْوَرٌ وقال الأَصمعي ما أَصبت منه حَبَرْبَراً ولا حَبَنْبَراً أَي ما أَصبت منه شيئاً وقال أَبو عمرو ما فيه حَبَرْبَرٌ ولا حَبَنْبَرٌ وهو أَن يخبرك بشيء فتقول ما فيه حَبَنْبَرٌ ويقال للآنية التي يجعل فيها الحِبْرُ من خَزَفٍ كان أَو من قَوارِير مَحْبَرَةٌ ومَحْبُرَةٌ كما يقال مَزْرَعَة ومَزْرُعَة ومَقْبَرَة ومَقْبُرَة ومَخْبَزَة

ومَخْبُرَةٌ الجوهري موضع الحِبْرِ الذي يكتب به المِحْبَرَة بالكسر وحِبِرٌّ موضع معروف في البادية وأَنشد شمر عجز بيت فَقَفا حِبِرّ الأزهري في الخماسي الحَبَرْبَرَةُ القَمِيئَةُ المُنافِرَةُ وقال هذه ثلاثية الأَصل أُلحقت بالخماسي لتكرير بعض حروفها والمُحَبَّرُ فرس ضرار بن الأَزوَرِ الأَسَدِيّ أَبو عمرو الحَبَرْبَرُ والحَبْحَبِيُّ الجمل الصغير ." (١)

" (ظفر) الظُّفْرُ والظُّفُرُ معروف وجمعه أَظْفارٌ وأُظْفورٌ وأَظافيرُ يكون للإنسان وغيره وأَما قراءة من قرأَ كل ذي ظِفْر بالكسر فشاذ غير مأْنوسٍ به إِذ لا يُعْرف ظِفْر بالكسر وقالوا الظُّفْر لما لا يَصِيد والمِخْلَبُ لما يَصِيد كله مذكر صرح به اللحياني والجمع أَظفار وهو الأُظْفُورُ وعلى هذا قولهم أَظافيرُ لا على أنه حمع أَظفار الذي هو جمع ظُفْر لأَنه ليس كل جمع يجمع ولهذا حمل الأَخفش قراءة من قرأَ فَرُهُنٌ مقبوضة على أنه جمع رَهْن ويُجَوّز قِلَّته لئلا يضْطَرَّه إِلى ذلك أَن يكون جمعَ رِهانٍ الذي هو جمعُ رَهْنٍ وأَما من لم يقل إِلاَّ ظُفْر فإِن أَظافِيرَ عنده مُلْحَقةٌ بباب دُمْلوج بدليل ما انضاف إِليها من زيادة الواو معها قال ابن سيده هذا مذهب بعضهم الليث الظُّفْر ظُفْر الأُصبع وظُفْر الطائر والجمع الأَظفار وجماعة الأَظْفار أَظافِيرُ لأَن أَظفاراً بوزن إِعْصارٍ تقول أَظافِيرُ وأَعاصيرُ وإِنْ جاء ذلك في الأَشعار جاز ولا يُتَكلّم به بالقياس في كل ذلك سواء غير أَن السمع آنَسُ فإِذا ورد على الإِنسان شيء لم يسمعه مستعملاً في الكلام اسْتوحَشَ منه فَنَفَر وهو في الأَشعار جيّدٌ جائز وقوله تعالى وعلى الذين هادُوا حَرّمْنا كلَّ ذي ظُفُرٍ دخل في ذي الظُّفْرِ ذواتُ المناسم من الإِبل والنعامِ لأَنها كالأَظْفار لها ورجل أَظْفَرُ طويل الأَظفار عريضُها ولا فَعْلاء لها من جهة السماع ومَنْسِم أَظْفَرُ كذلك قال ذو الرمة بأَظْفَرَ كالعَمُودِ إِذا اصْمَعَدّتْ على وَهَلٍ وأَصفَرَ كالعَمُودِ والتَّظْفيرُ غَمْزُ الظُّفْرِ في التُّفَّاحة وغيرها وظَفَرَه يَظْفِرُه وظَفَّرَه واظَّفَرَه غرزَ في وَجْهه ظُفْرَه ويقال ظَفَّرَ فلانٌ في وَجْهِ فلانٍ إِذا غَرَزَ ظُفْرَه في لحمه فعَقَره وكذلك التَّظْفِيرُ في القِثَّاء والبطِّيخ وكلُّ ما غَرَزْت فيه ظُفْرَك فشَدَخْتَه أَو أَثَّرْتَ فيه فقد ظَفَّرْته أَنشد ثعلب لخَنْدَق بن إِياد ولا تُوَقّ الحَلْقَ أَن تَظَفّرَا واظّفَرَ الرجلُ واطَّفَر أَي أَعْلَقَ ظُفْرَه وهو افتعل فأَدغم وقال العجاج يصف بازياً تَقَضِّيَ البازِي إِذا البازِي كَسَرْ أَبْصَرَ خِرْبانَ فَضاءٍ فَانْكَدَرْ شاكِي الكَلالِيبِ إِذا أَهْوَى اظَّفَرْ الكَلالِيبُ مَخالِيبُ البازي الواحد كَلّوب والشاكي مأْخوذ من الشَّوْكَةِ وهو مقلوب أَي حادُّ المَخالِيبِ واظَّفَرَ أَيضاً بمعنى ظَفِرَ بهم ورجل مُقلَّم الظُّفْرِ عن الأَذَى وكَلِيل الظُّفْرِ عن العِدَى وكذلك على المثل ويقال للرجل إِنه لمَقْلُومُ الظُّفُرِ أَي لا يُنْكي عَدُوّاً وقال طرفة لَسْتُ بالفَاني ولا كَلِّ الظُّفُرْ ويقال للمَهين هو كَليلُ الظُّفُرِ ورجل أَظْفَرُ بَيِّن الظُّفُرِ إِذا كان طويلَ الأَظْفارِ كما تقول رجل أَشْعَرُ طويل الشعر ابن سيده والظُّفْرُ ضَرْبٌ من العِطْرِ أَسْوَدُ مُقْتَلَفٌ من أَصله على شكل ظُفْر الإِنسان يوضع في الدخنة والجمع أَظْفارٌ وأَظافِيرُ وقال صاحب العين لا واحد له وقال الأَزهري لا يُفْرَدُ منه الواحد قال وربما قال بعضهم أَظْفارةٌ واحدة وليس بجائز في القياس ويجمعونها على أَظافِيرَ وهذا في الطِّيب وإِذا أُفرد شيء من نحوها ينبغي أَن يكون ظُفْراً وفُوهاً وهم يقولون أَظفارٌ وأَظافِيرُ وأَفْواهٌ وأَفاوِيهُ لهذين العِطْرَين وظَفَّرَ ثَوبه طيَّبَه بالظُّفْر وفي حديث أُمّ عطيّة لا تَمَسّ المُحِدّ إِلاَّ نُبْذَةً من قُسْطِ أَظفارٍ وفي رواية من قُسْطٍ وأَظفار قال الأَظْفارُ جنس من الطِّيب لا واحد له من لفظه وقيل واحدة ظُفْر وهو شيء من العِطْر أَسود والقطعةُ منه شبيهةٌ بالظُّفْرِ وظَفَّرَت الأَرض أَخْرجت من النبات ما يمكن احتفاره بالظُّفْر وظَفَّرَ العَرْفَجُ والأَرْطى خرج منه

(١) لسان العرب، ١٥٧/٤

شِبهُ الأَظفار وذلك حين يُخَوِّصُ وظَفَّرَ البَقْلُ خرج كأَنه أَظفارُ الطائر وظَفَّرَ النَّصِيُّ والوَشِيجُ والبَرْدِيُّ والثُّمامُ والصَّلِّيَانُ والعَرَزُ والهَدَبُ إِذا خرج له عُنْقُرٌ أَصفر كالظُّفْرِ وهي خُوصَةٌ تَنْدُرُ منه فيها نَوْرٌ أَغبر الكسائي إِذا طلع النبت قيل قد ظَفَّرَ تَظْفِيراً قال أَبو منصور هو مأْخوذ من الأَظْفارِ الجوهري والظَّفَرْ ما اطْمَأَنَّ من الأَرض وأَنبت ويقال ظَفَّرَ النبتُ إِذا طلع مقدار الظُّفْرِ والظُّفْرُ والظَّفَرَةُ بالتحريك داء يكون في العين يَتَجَلَّلُها منه غاشِيةٌ كالظُّفْرِ وقيل هي لحمة تنبت عند المَآقي حتى تبلغ السواد وربما أَخَذَت فيه وقيل الظَّفَرَةُ بالتحريك جُلَيْدَة تُغَشِّي العينَ تنبت تِلْقَاءَ المَآقي وربما قُطعت وإِن تُركت غَشِيَتْ بَصر العين حتى تَكِلَّ وفي الصحاح جُلَيْدة تُغَشِّي العين نَابتة من الجانب الذي يلي الأَنف على بياض العين إِلى سوادهَا قال وهي التي يقال لها ظُفْرٌ عن أَبي عبيد وفي صفة الدجال وعلى عينه ظَفَرَةٌ غليظة بفتح الظاء والفاء وهي لحمة تنبت عند المَآقي وقد تمتد إِلى السواد فتُغَشِّيه وقد ظَفِرَتْ عينُه بالكسر تَظْفَرُ ظَفَراً فهي ظَفِرَةٌ ويقال ظُفِرَ فلانٌ فهو مَظْفُورٌ وعين ظَفِرَةٌ وقال أَبو الهيثم ما القولُ في عُجَيِّزٍ كالحُمَّره بِعَيْنها من البُكاء ظَفَرَه حَلَّ ابنُها في السِّجْن وَسْطَ الكَفَرَه ؟ الفراء الظَّفَرَةُ لحمة تنبت في الحَدَقةِ وقال غيره الظُّفْر لحم ينبت في بياض العين وربما جلل الحَدَقَةَ وأَظْفَارُ الجلد ما تكسر منه فصارت له غُضُونٌ وظَفَّرَ الجلدَ دَلَكَهُ لِتَمْلاسَّ أَظْفاره الأَصمعي في السِّيَةِ الظُّفْرُ وهو ما وراء معْقِدِ الوتَرِ إِلى طرَف القَوْس والجمع ظِفَرَةٌ قال الأَزهري هنا يقال للظُّفْرِ أُظْفورٌ وجمعه أَظافير وأَنشد ما بَيْنَ لُقْمَتِها الأُولى إِذا ازْدَرَدتْ وبَيْنَ أُخْرَى تَلِيها قِيسُ أُظْفُورِ والظَّفَرُ بالفتح الفوز بالمطلوب الليث الظَّفَرُ الفوز بما طلبتَ والفَلْجُ على من خاصمت وقد ظَفِرَ به وعليه وظَفِرَهُ ظَفَراً مثل لَحِقَ به ولَحِقَهُ فهو ظَفِرٌ وأَظْفَرَهُ الله به وعليه وظَفَّرَهُ به تَظْفِيراً ويقال ظَفِرَ اللهُ فُلاناً على فلان وكذلك أَظْفَرَهُ اللهُ ورجل مُظَفَّرٌ وظَفِرٌ وظِفِّيرٌ لا يحاول أَمراً إِلاَّ ظَفِرَ به قال العجير السلولي يمدح رجلاً هو الظَّفِرُ المَيْمُونُ إِنْ رَاحَ أَو غَدَا به الرَّكْبُ والتِّلْعابةُ المُتَحَبِّبُ ورجل مُظَفَّرٌ صاحب دَوْلَةٍ في الحرب وفلان مُظَفَّرٌ لا يَؤُوب إِلاَّ بالظَّفَر فثُقِّلَ نعتُه للكثرة والمبالغة وإِن قيل ظَفَّرَ الله فلاناً أَي جعله مُظَفَّراً جاز وحسُنَ أَيضاً وتقول ظَفَّره ظَفَّره الله عليه أَي غَلّبه عليه وكذلك إِذا سئل أَيهما أَظْفَرُ فأَخْبِرْ عن واحد غلَب الآخر وقد ظَفَّره قال الأَخفش وتقول العرب ظَفِرْت عليه في معنى ظَفِرْت به وما ظَفَرتْكَ عَيْني مُنْذ زمانٍ أَي ما رَأَتْك وكذلك ما أَخَذَتْكَ عيني مند حين وظَفَّرَه دَعا لَه بالظَّفَر وظَفِرْت به فأَنا ظافرٌ وهو مَظْفُورٌ به ويقال أَظْفَرَنِي الله به وتَظَافَرَ القومُ عليه وتظاهَرُوا بمعنى واحد وظَفارِ مثل قَطَامِ مبنية موضع وقيل هي قَرْية من قُرَى حِمْير إِليها ينسب الجَزْع الظَّفارِيّ وقد جاءت مرفوعة أُجْرِيَت مُجْرَى رَبابِ إِذا سَمَّيْتَ بها ابن السكيت يقال جَزْعٌ ظَفارِيّ منسوب إِلى ظَفارِ أَسد مدينة باليمن وكذلك عُودٌ ظَفارِيّ منسوب وهو العود الذي يُتَبَخّر به ومنه قولهم مَنْ دَخل ظَفارِ حَمّرَ أَي تعلم الحِمْيَرِيّة وقيل كل أَرض ذات مَغَرّةٍ ظَفارِ وفي الحديث كان لباسُ آدَم عليه السلام الظُّفُر أَي شيء يُشْبِه الظُّفُر في بياضه وصفائه وكثافِته وفي حديث الإِفْكِ عِقد من جَزْع أَظفار قال ابن الأَثير هكذا روي وأُريد بها العطرُ المذكور أَوّلاً كأَنه يؤخذ فيُثْقَبُ ويُجْعل في العِقْد والقلادة قال والصحيح في الرواية أَنه من جَزْعِ ظَفارِ مدينة لحِمْير باليمن والأَظْفارُ كِبارُ القِرْدانِ وكواكبُ صِغارٌ وظَفْرٌ ومُظَفَّرٌ ومِظْفارٌ أَسماء وبنو ظَفَر بَطْنانِ بطن في الأَنصار وبطن في بني سليم ." (١)

(١) لسان العرب، ٥١٧/٤

" (بقل) بَقَلَ الشيءُ ظهَر والبَقْل معروف قال ابن سيده البَقْل من النبات ما ليس بشجر دِقٍّ ولا جِلٍّ وحقيقة رسمه أَنه ما لم تبق له أُرومة على الشتاء بعدما يُرْعى وقال أَبو حنيفة ما كان منه ينبت في بَزْره ولا ينبت في أُرومة ثابتة فاسمه البقْل وقيل كل نابتة في أَول ما تنبت فهو البَقْل واحدته بَقْلة وفَرْقُ ما بين البَقْل ودِقِّ الشجر أَن البقل إذا رُعي لم يبق له ساق والشجر تبقى له سُوق وإن دَقَّت وفي المثل لا تُنْبِتُ البَقْلَة إلا الحَقْلة والحَقْلَة القَراح الطَّيِّبة من الأَرض وأَبْقَلَت أَنبتت البَقْل فهي مُبْقِلة والمُبْقِلة ذات البَقْل وأَبْقَلَت الأَرضُ خَرَجَ بَقْلها قال عامر بن جُوَين الطائي فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْض أَبْقَل إبْقَالَها ولم يقل أَبْقَلت لأَن تأْنيث الأَرض ليس بتأْنيث حقيقي وفي وصف مكة وأَبْقَل حَمْضُها هو من ذلك والمَبْقَلة موضع البَقْل قال دُوَاد بن أَبي دُوَاد حين سأَله أَبوه ما الذي أَعاشك ؟ قال أَعاشَني بَعْدَك وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ من حَوْذانِه وأَنْسِلُ قال ابن جني مكان مُبْقِل **هو القياس وباقل** أَكثر **في السماع والأَوَّل** مسموع أَيضاً الأَصمعي أَبْقَل المكانُ فهو باقل من نبات البَقْل وأَوْرَسَ الشجرُ فهو وارس إذا أَوْرَق وهو بالأَلف الجوهري أَبْقَل الرِّمْث إذا أَدْبَى وظهرت خُضْرة ورقه فهو باقل قال ولم يقولوا مُبْقِل كما قالوا أَوْرَسَ فهو وارس ولم يقولوا مورِس قال وهو من النوادر قال ابن بري وقد جاء مُبْقِل قال أَبو النجم يَلْمَحْنَ من كل غَميسٍ مُبْقِل قال وقال ابن هَرْمة لَرُعْت بصَفْراءِ السُّحالةِ حُرَّةً لها مَرْتَعٌ بين النَّبيطَينِ مُبْقِل قال وقالوا مُعْشِب وعليه قول الجعدي على جانِبَيْ حائر مُفْرد بِبَرْثٍ تَبَوَّأْتُه مُعْشِب قال ابن سيده وبَقَل الرِّمْث يَبْقُل بَقْلاً وبُقُولاً وأَبْقَل فهو باقل على غير قياس كلاهما في أَول ما ينبت قبل أَن يخضرَّ وأَرض بَقِيلة وبَقِلة مُبْقِلة الأَخيرة على النسب أَي ذات بَقْل ونظيره رجل نَهِرٌ أَي يأْتي الأُمور نهاراً وأَبقل الشجرُ إذا دنت أَيام الربيع وجرى فيها الماء فرأَيت في أَعراضها مثل أَظفار الطير وفي المحكم أَبْقَل الشجرُ خرج في أَعراضه مثل أَظفار الطير وأَعْيُنِ الجَرَادِ قبل أَن يستبين ورقه فيقال حينئذ صار بَقْلة واحدة واسم ذلك الشيء الباقل وبَقَل النَّبْتُ يَبْقُل بُقولاً وأَبْقَل طَلَع وأَبْقَله الله وبَقَل وجهُ الغلام يَبْقُل بَقْلاً وبُقُولاً وأَبقل وبَقَّل خَرَجَ شعرُه وكره بعضهم التشديد وقال الجوهري لا تَقُلْ بَقَّل بالتشديد وأَبقله الله أَخرجه وهو على المثل بما تقدم الليث يقال للأَمرد إذا خرج وجهه قد بَقَل وفي حديث أَبي بكر والنسَّابة فقامَ إليه غلام من بني شيبان حين بَقَل وجهُه أَي أَول ما نبتت لحيته وبَقَلَ نابُ البعير يَبْقُل بُقولاً طَلَع على المثل أَيضاً وفي التهذيب بَقَل نابُ الجمل أَول ما يطلع وجَمَلٌ باقل الناب والبُقْلة بَقْل الرَّبيع وأَرض بَقِلة وبَقيلة ومَبْقَلة ومَبْقُلة وبَقَّالة وعلى مثاله مَزْرَعَة ومَزْرُعَة وزَرَّاعة وابْتَقَل القومُ إذا رَعَوا البَقْل والإبل تَبْتَقِل وتَتَبَقَّل وابْتَقَلَت الماشية وتَبَقَّلت رَعَت البَقْل وقيل تَبَقُّلُها سِمَنُها عن البَقْل وابْتَقَلَ الحمار رَعَى البَقْل قال مالك بن خويلد الخُزاعي الهذلي تاللهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّه غَرِدُ أَي لا يَبْقَى وتَبَقَّل مثله قال أَبو النجم كُوم الذُّرَى من خَوَل المُخَوَّل تَبَقَّلتْ في أَوَّل التَّبَقُّل بَيْنَ رِمَاحَيْ مالِكٍ ونَهْشَل وتَبَقَّل القومُ وابْتَقَلُوا وأَبْقَلوا تَبَقَّلت ماشيتُهم وخَرَجَ يَتَبَقَّل أَي يطلب البَقْل وبَقْلة الضَّبّ نَبْت قال أَبو حنيفة ذكرها أَبو نصر ولم يفسرها والبَقْلة الرِّجْلة وهي البَقْلة الحَمْقاء ويقال كُلُّ نَبات اخْضَرَّت له الأَرضُ فهو بَقْل قال الحرثبن دَوش الإيادِيّ يخاطب المُنْذِر بنَ ماء السماء قَوْمٌ إذا نَبتَ الرَّبيعُ لهم نَبَتَتْ عَدَاوتُهم مع البَقْل الجوهري وقولُ أَبي نُخَيْلة بَرِّيَّةٌ لم تأْكل المُرَقَّقا ولم تَذُقْ من البُقُول الفُسْتُقا

(* قوله بريّة وفي رواية أُخرى جارية)

قال ظَنَّ هذا الأعرابي أَن الفُسْتُق من البَقْل قال وهكذا يُرْوى البَقْل بالباء قال وأَنا أَظنه بالنون لأَن الفُسْتُق من النَّقْل وليس من البَقْل والباقِلاءُ والباقِلَّى الفُول اسم سَوادِيٌّ وحَمْلُه الجَرْجَر إذا شدَّدت اللام قَصَرْت وإِذا خَفَّفْت مَدَدْت فقلت الباقلاء واحدته باقِلاَّة وباقِلاَءَة وحكى أَبو حنيفة الباقِلَى بالتخفيف والقصر قال وقال الأَحمر واحدة الباقِلاء باقلاء قال ابن سيده فإِذا كان ذلك فالواحد والجمع فيه سواء قال وأَرى الأَحمر حكى مثل ذلك في الباقلَّى قال والبُوقَالُ بضم الباء ضَرْب من الكِيزَان قال ولم يفسِّر ما هو ففسرناه بما عَلِمْنا وباقِلٌ اسم رجل يضرب به المثل في العِيِّ قال الأُموي من أَمثالهم في باب التشبيه إنه لأَعْيَا من باقل قال وهو اسم رجل من ربيعة وكان عَيِيّاً فَدْماً وإِياه عَنى الأُرَيْقِط في وَصْف رَجُل مَلأَ بطنَه حتى عَيِيَ بالكلام فقال يَهْجُوه وقال ابن بري هو لحميد الأَرْقَط أَتَانَا وما داناه سَحْبانُ وائِلٍ بَيَاناً وعِلْماً بِالذي هو قائل يَقُول وقد أَلْقَى المَرَاسِيَ للقِرَى أَبِنْ لِيَ ما الحَجَّاجُ بالناس فاعل فَقُلْتُ لعَمْرِي ما لهذا طَرَقْتَنا فكُلْ ودَعِ الإِرْجافَ ما أَنت آكل تُدَبِّل كَفَّاه ويَحْدُر حَلْقُه إِلى البَطْنِ ما ضُمَّتْ عليه الأَنامل فما زال عند اللقم حتى كأَنَّه من العِيِّ لما أَن تَكَلَّم باقل قال وسَحْبان هو من ربيعة أَيضاً من بني بكْر كان لَسِناً بليغاً قال الليث بلغ من عِيِّ باقل أَنه كان اشترى ظَبْياً بأَحد عشر دِرْهماً فقيل له بِكَم اشتريت الظبي ؟ ففتح كفيه وفرَّق أَصابعه وأَخرج لسانه يشير بذلك إِلى أَحد عشر فانفلت الظبي وذهب فضربوا به المثل في العِيِّ والبَقْل بطن من الأَزْد وهم بَنُو باقل وبَنُو بُقَيْلة بطن من الحِيرَة ابن الأَعرابي البُوقالة الطِّرْجِهَارَة ." (١)

" (هول) الهَوْلُ المخافة من الأَمر لا يَدْرى ما يَهْجِم عليه منه كَهَوْل الليل وهَوْل البحر والجمع أَهْوال وهُؤُول والهُؤُول جمع هَوْل وأَنشد أَبو زيد رَحَلْنا من بلاد بني تميم إِليك ولم تَكَاءَدْنا الهُؤُولُ يهمزون الواو لانضمامها والهِيلَة الهَوْلُ وهالَنِي الأَمْرُ يَهُولُني هَوْلاً أَفزَعَني وقوله وَيْهاً فِدَاءً لك يا فَضالَهْ أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ فتح اللام لسكون الهاء وسكون الأَلف قبلها واختاروا الفتحة لأَنها من جنس الأَلف التي قبلها فلما تحرَّكت اللام لم يلتق ساكنان فتحذف الأَلف لالتقائهما قال ابن سيده فأَما قول الآخر إِضْرِبَ عنكَ الهُمُومَ طارِقَها ضَرْبَك بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَس فإِنَّ ابن جني قال هو مَدْفوع مصنوع عند عامة أَصحابنا ولا رواية تثبُت به وأَيضاً فإِنه ضعيف ساقط **في القياس وذلك** لأَن التأْكيد من مواضع الإِطْناب والإِسْهاب فلا يَليق به الحَذْف والاختصار فإِذا **كان السماعُ والقياسُ** يدفعان هذا التأْويل وَجَب إِلغاؤه والعُدول إِلى غيره مما كثر استعماله وصحَّ قياسه وهَوْلٌ هائلٌ ومَهُول وكَرِهَها بعضهم وقد جاء في الشعر الفصيح والتَّهْوِيل التفريع الأَزهري أَمر هائل ولا يقال مَهُول إِلا أَن الشاعر قد قال ومَهُولٍ منَ المَناهِلِ وَحْشٍ ذي عَراقيبَ آجِنٍ مِدْفانِ وتفسير المَهُول أَي فيه هَوْل والعرب إِذا كان الشيء هُوَ لَهُ أَخرجوه على فاعِل مثل دارِعٍ لذي الدِّرْع وإِن كان فيه أَو عليه أَخرجوه على مَفْعول كقولك مَجْنون فيه ذاك ومَدْيون عليه ذاك ومكان مَهِيل أَي مَخُوف قال رؤبة مَهِيلُ أَفْيافٍ لها فُيُوفُ

(* قوله « قال رؤبة إلخ » نقل الصاغاني مثله عن الجوهري ثم قال هذا تصحيف وصوابه مهبل بسكون الهاء وكسر الباء المعجمة بواحدة والمهبل المنقطع بين أرضين)

وكذلك مكان مَهالٌ قال أُمية بن أَبي عائذ الهذلي أَلا يا لَقَوْمي لِطَيفِ الخَيا لِ أَرَّقَ من نازِحٍ ذي دَلالِ أَجازَ إِلينا على

---

(١) لسان العرب، ١١/٦٠

بُعْده مَهاوِيَ خَرْقٍ مَهابٍ مَهالِ ويقال اسْتَهال فلان كذا يَسْتَهِيله ويقال يَسْتَهْوِله والجيِّد يَسْتَهِيله وهُلْته فاهْتال أَفزعته ففزع وقد هَوَّل عليه والتَّهْوِيل والتَّهاوِيلُ ما هُوِّلَ به قال على تَهاوِيلَ لها تَهْوِيلُ التهذيب التَّهاوِيلُ جماعة التَّهْوِيل وهو ما هالك من شيء وهَوَّل القومُ على الرجل وفي حديث أَبي سفيان أَن محمداً لم يُناكِرْ أَحداً قطُّ إلا كانت معه الأَهْوال هي جمع هَوْل وهو الخوف والأَمرُ الشديد وفي حديث أَبي ذرٍّ لا أَهُولَنَّك أَي لا أُخِيفُك فلا تَخَفْ مني وفي حديث الوحْيِ فهُلْت أَي خِفْت ورُعِبْت كقُلْتُ من القَوْل وهَوَّل الأَمرَ شنَّعه والهُولةُ من النساء التي تَهُول الناظرَ من حسنها قال أُمية بن أَبي عائذ الهذلي بَيْضاءُ صافِيةُ المَدامِعَ هُولةٌ للناظرين كدُرَّة الغَوَّاصِ ووَجْهُه هُولةٌ من الهُوَلِ أَي عَجَب أَبو عمرو يقال ما هو إلاَّ هُولةٌ من الهُوَل إذا كان كَرِيهَ المنظَر والهُولةُ ما يفزَّع به الصبي وكل ما هالك يسمَّى هُولةً قال الكميت كَهُولَة ما أَوْقَدَ المُحْلِفُون لَدى الحالِفِينَ وما هَوَّلُوا وهَوَّل على الرجل حَمل وناقة خِولُ الجَنان حديدةٌ وتَهَوَّل للناقة تَهَوُّلاً تشبَّه لها بالسبُع ليكون أَرْأَمَ لها على الذي تُرْأَم عليه وهو مثل تَذَأَّبت لها تَذَؤُّباً إذا لبست لها لباساً تَتَشبَّه بالذئب قال وهو أَن تستخْفي لها إذا ظَأَرْتها على ولد غيرها فتَشَبَّهت لها بالسبع فيكون أَرْأَم لها عليه والتَّهاوِيل زينة التَّصاوِير والنُّقوش والوَشْي والسلاح والثياب والحَلْي واحدها تَهْويل والتَّهاوِيل الأَلوان المختلفة من الأَصْفر والأَحْمر وهَوَّلت المرأَة تزينت بزينة اللِّباس والحَلْي قال وهَوَّلتْ من رَيْطِها تَهاوِلا والتَّهاويل ما على الهَوادِجِ من الصوف الأَحمر والأَخضر والأَصفر ويقال للرِّياض إذا تزيَّنَت بِنَوْرها وأَزاهِيرها من بين أَصفر وأَحمر وأَبيض وأَخضر قد علاها تَهْوِيلُها وقال عبد المسيح بن عَسَلة فيما أَخرجه الزرعُ من الأَلوان وفي المحكم يصِف نباتاً وعازِبٍ قد عَلا التَّهْويلُ جَنْبَتَهُ لا تنفعُ النَّعْل في رَقْراقِهِ الحافِي ومثله لعدي حتى تَعاوَنَ مُسْتَكٌّ له زَهَرٌ من التَّهاوِيل شَكْل العِهْن في التُّوَمِ وروى الأَزهري بإسناده عن ابن مسعود في قوله D ولقد رآه نَزْلَةً أُخرى قال قال رسول الله A رأَيت لجبريل E سِتَّمائة جَناح ينتَشِرُ من ريشه التَّهاوِيلُ والدرُّ والياقوتُ أَي الأَشياء المختلفة الأَلْوان أَراد بالتَّهاوِيل تَزاييِنَ ريشه وما فيه من صفرة وحمرة وبياض وخضرة مثل تَهاوِيلِ الرياض ويقال لما يخرج من أَلوان الزَّهْر في الرياض التَّهاوِيل واحدها تَهْوال وأَصلها ما يَهُول الإنسانَ ويحيره والتَّهْوِيلُ شيء كان يفعل في الجاهليَّة كانوا إذا أَرادوا أَن يستحلِفوا الرجل أَوْقَدُوا ناراً وأَلْقَوْا فيها مِلْحاً والمُهَوِّل المحلِّف وكان في الجاهلية لكل قوم نار وعليها سَدَنةٌ فكان إذا وقع بين الرجلين خُصومة جاءَا إلى النار فيحلَّف عندها

(* قوله يحلِّف عندها أي الخصم) وكان السَّدَنة يطرَحون فيها مِلْحاً من حيث لا يشعُر يُهَوِّلون بها عليه واسم تلك النار الهُولَةُ بالضم التهذيب كانت الهُولَةُ ناراً يُوقِدونها عند الحَلِف ويُلْقون فيها مِلْحاً فيَتَفَقَّع يُهَوِّلون بها وكذلك إذا استحلفوا رجلاً قال أَوس بن حجر يصف حمار وحش إذا اسْتَقْبَلَتْه الشمسُ صَدَّ بِوَجْهِه كما صَدَّ عن نارِ المُهَوِّل حالِفُ وهِيلَ السكران يُهالُ إذا رأَى تَهاوِيل في سكره فيفزع لها وقال ابن أَحمر يصف خمراً وشاربها تَمَشَّى في مَفاصِلِه وتَغْشى سَناسِنَ صُلْبِه حتى يُهالا ورجل هَوْلَوَلٌ خفيف حكاه ابن الأَعرابي وهو فَعَلْعَل وأَنشد هَوَلْوَلٌ إذا ونَى القومُ نَزَلْ والمعروف حَوَلْوَل والهَالُ فُوهٌ من أَفْواهِ الطِّيبِ والهَالَةُ دارةُ القمر وهَالةُ الشمْسُ معرفة أَنشد ابن الأَعرابي ومُنْتَخَبٍ كأَنَّ هالةَ أُمُّهُ سَبَاهِي الفُؤادِ ما يَعِيش بمَعْقُول ويروى أُمَّه يريد أَنه فَرس كريم كأَنما نُتِجَته الشمسُ ومُنْتَخَب حذِر كأَنه من ذَكاء قلْبه

وشُهومته فزِعٌ وسَباهِي الفُؤاد مُدَلَّهه غافِلهُ إِلا من المَرَح وهو مذكور في موضعه وهَالةُ اسم امرأَة عبد المطلب وهَالٌ من زجر الخيل ." (١)

" (ضمن) الضَّمِينُ الكفيل ضَمِنَ الشيءَ وبه ضَمْناً وضَمَاناً كَفَل به وضَمَّنَه إِياه كَفَّلَه ابن الأَعرابي فلان ضامِنٌ وضَمِينٌ وسامِنٌ وسَمِين وناضِرٌ ونَضِير وكافل وكَفِيلٌ يقال ضَمِنْتُ الشيءَ أَضْمَنُه ضَماناً فأَنا ضامِنٌ وهو مَضْمون وفي الحديث من مات في سبيل الله فهو ضامِنٌ على الله أَن يدخله الجنة أَي ذو ضمان على الله قال الأَزهري وهذا مذهب الخليل وسيبويه لقوله D ومن يَخْرُجْ من بيته مُهاجِراً إِلى الله ورسوله ثم يُدْرِكْهُ الموتُ فقد وقَعَ أَجْرُهُ على الله قال هكذا خَرَّجَ الهروي والزمخشري من كلام عليّ والحديث مرفوع في الصِّحاح عن أَبي هريرة بمعناه فمن طُرُقه تَضَمَّنَ اللهُ لمن خرج في سبيله لا يخرجه إِلا جهاداً في سبيلي وإِيماناً بي وتصديقاً برسلي فهو عليَّ ضامنٌ أَنْ أُدْخِلَه الجنةَ أَو أُرْجِعَه إِلى مسكنه الذي خرج منه نائلاً ما نالَ من أَجر أَو غنيمة وضَمَّنته الشيءَ تَضْمِيناً فتَضَمَّنه عني مثل غَرَّمْتُه وقوله أَنشده ابن الأَعرابي ضَوامِنُ ما جارَ الدليلُ ضُحَى غَدٍ من البُعْدِ ما يَضْمَنَّ فهو أَداءُ فسره ثعلب فقال معناه إِن جار الدليل فأَخطأَ الطريقَ ضَمِنَتْ أَن تَلْحَقَ ذلك في غَدِها وتَبْلُغَه ثم قال ما يَضْمَنَّ فهو أَداءِ أَي ما ضَمِنَّه من ذلك لرَكْبِها وفَيْنَ به وأَدَّيْنَه وضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ أَوْدَعه إِياه كما تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ وقد تضَمَّنه هو قال ابن الرِّقَاعِ يصف ناقة حاملاً أَوْكَتْ عليه مَضِيقاً من عَواهِنِها كما تضَمَّنَ كَشْحُ الحُرَّةِ الحَبَلا عليه على الجنين وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمَّنته إِياه الليث كل شيءٍ أُحرِزَ فيه شيء فقد ضُمِّنَه وأَنشد ليس لمن ضُمِّنَه تَرْبِيتُ

(* قوله « تربيت » أي تربية أي لا يربيه القبر كما في التهذيب)

ضُمِّنَه أُودِعَ فيه وأُحرِزَ يعني القبر الذي دُفِنَتْ فيه المَوْؤُودَةُ وروي عن عكرمة أَنه قال لا تَشْتَرِ لبن البقر والغنم مُضَمَّناً لأَن اللبن يزيد في الضرع وينقص ولكن اشْترِه كيلاً مُسَمًّى قال شمر قال أَبو معاذ يقول لا تشتره وهو في الضرع لأَنه في ضِمْنِه يقال شَرَابُك مُضَمَّنٌ إِذا كان في كوز أَو إِناء والمَضامِينُ ما في بطون الحوامل من كل شيء كأَنهن تضَمَّنَّه ومنه الحديث أَن النبي A نهى عن بيع المَلاقيح والمَضامين وقد مضى تفسير المَلاقيح وأَما المَضامِين فإِن أَبا عبيد قال هي ما في أَصلاب الفحول وهي جمع مَضْمُون وأَنشد غيره إِنَّ المضامينَ التي في الصُّلْبِ ماءُ الفُحولِ في الظُّهورِ الحُدْبِ ويقال ضَمِنَ الشيءَ بمعنى تَضَمَّنَه ومنه قولهم مَضْمُونُ الكتاب كذا وكذا والمَلاقِيحُ جمع مَلْقُوح وهو ما في بطن الناقة قال ابن الأَثير وفسرهما مالك في الموطأِ بالعكس حكاه الأَزهري عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وحكاه أَيضاً عن ثعلب عن ابن الأَعرابي قال إِذا كان في بطن الناقة حمل فهي ضامِنٌ ومِضْمانٌ وهنَّ ضَوَامِنُ ومَضامِينُ والذي في بطنها مَلْقوح ومَلْقُوحة وناقة ضامِنٌ ومِضْمان حامل من ذلك أَيضاً ابن الأَعرابي ما أَغْنى فلانٌ عني ضِمْناً وهو الشِّسْعُ أَي ما أَغنى شيئاً ولا قَدْرَ شِسْعٍ والضَّامِنَةُ من كل بلد ما تَضَمَّنَ وسَطَه والضامِنَةُ ما تَضَمَّنَتْه القُرَى والأَمْصارُ من النخل فاعلة بمعنى مفعولة قال ابن دريد وفي كتاب النبي A لأُكَيْدِرِ بن عبد الملك وفي التهذيب لأُكَيْدِر دُومةِ الجَنْدَل وفي الصحاح أَنه A كتب لحارثة بن قَطَنٍ ومن بدُومَةِ الجَنْدَلِ من كَلْبٍ إِن لنا الضَّاحِيَةَ من البَعْلِ

---

(١) لسان العرب، ٧١١/١١

(* قوله « إن لنا الضاحية من البعل » كذا في الصحاح والذي في التهذيب من الضحل وهما روايتان كما في النهاية ولو قال كما في النهاية إن لنا الضاحية من الضحل ويروي من البعل لكان أولى لأجل قوله بعد والبعل الذي إلخ) والبُورَ والمَعامِيَ ولكم الضَّامِنةُ من النخل والمَعِينُ قال أَبو عبيد الضَّاحية من الضَّحْل ما ظَهر وبَرَزَ وكان خارجاً من العِمارة في البَرِّ من النخل والبَعْلُ الذي يشرب بعروقه من غير سقْيٍ والضَّامِنَة من النخل ما تَضَمَّنَها أَمْصارُهم وكان داخلاً في العِمَارة وأَطاف به سُورُ المدينة قال أَبو منصور سميت ضامنة لأَن أَربابها قد ضَمِنُوا عمارَتَها وحفظها فهي ذاتُ ضَمانٍ كما قال الله D في عِيشةٍ راضية أَي ذاتِ رِضاً والضَّامِنَةُ فاعلة بمعنى مفعولة وفي الحديث الإمام ضامِنٌ والمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ أَراد بالضَّمَان ههنا الحِفْظَ والرعاية لا ضَمان الغرامة لأَنه يحفظ على القوم صلاتهم وقيل إن صلاة المقتدين به في عهدته وصحتها مقرونة بصحة صلاته فهو كالمتكفل لهم صحة صلاتهم والمُضَمَّنُ من الشعر ما ضَمَّنْتَهُ بيتاً وقيل ما لم تتم معاني قوافيه إلا بالبيت الذي يليه كقوله يا ذا الذي في الحُبِّ يَلْحَى أَما واللهِ لو عُلِّقْتَ منه كما عُلِّقْتُ من حُبِّ رَخِيمٍ لما لُمْتَ على الحُبِّ فَدَعْني وما قال وهي أَيضاً مشطورة مُضَمَّنَة أَي أُلْقِيَ من كل بيت نصف وبُنِيَ على نصف وفي المحكم المُضَمَّنُ من أَبيات الشعر ما لم يتم معناه إِلا في البيت الذي بعده قال وليس بعيب عند الأَخفش وأَن لا يكونَ تَضْمِينٌ أَحْسَنُ قال الأَخفش ولو كان كل ما يوجد ما هو أَحسن منه قبيحاً كان قول الشاعر سَتُبْدي لك الأَيامُ ما كنت جاهلاً ويأْتيك بالأَخْبارِ من لم تُزَوِّدِ رديئاً إِذا وجدت ما هو أَشْعر منه قال فليس التضمين بعيب كما أَن هذا ليس برديء وقال ابن جني هذا الذي رآه أَبو الحسن من أَن التضمين ليس بعيب مذهب تراه العرب وتستجيزه ولم يَعْدُ فيه مذهبَهم من وجهين أَحدهما السماع والآخر القياس أَما السماع فلكثرة ما يرد عنهم من التضمين وأَما القياس فلأَن العرب قد وضعت الشعر وضعاً دلت به على جواز التضمين عندهم وذلك ما أَنشده صاحب الكتاب وأَبو زيد وغيرهما من قول الرَّبيعِ بن ضَبُعٍ الفَزَاري أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السلاحَ ولا أَملك رأْس البعيرِ إِن نَفَرا والذئبَ أَخْشاه إِن مَرَرْتُ به وَحْدِي وأَخْشَى الرياحَ والمَطَرا فنَصْبُ العرب الذِّئْبَ هنا واختيارُ النحويين له من حيث كانت قبله جملة مركبة من فعل وفاعل وهي قوله لا أَملك يدلك على جريه عند العرب والنحويين جميعاً مجرى قولهم ضربت زيداً وعمراً لقيته فكأَنه قال ولقيت عمراً لتتجانس الجملتان في التركيب فلولا أَن البيتين جميعاً عند العرب يجريان مجرى الجملة الواحدة لما اختارت العرب والنحويون جميعاً نصب الذئب ولكن دل على اتصال أَحد البيتين بصاحبه وكونهما معاً كالجملة المعطوف بعضها على بعض وحكم المعطوف والمعطوف عليه أَن يجريا مجرى العقدة الواحدة هذا وجه القياس في حسن التضمين إِلا أَن بإِزائه شيئاً آخر يقبح التضمين لأَجله وهو أَن أَبا الحسن وغيره قد قالوا إِن كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه فمن هنا قَبُحَ التضمين شيئاً ومن حيث ذكرنا من اختيار النصب في بيت الربيع حَسُنَ وإِذا كانت الحال على هذا فكلما ازدادت حاجة البيت الأَول إِلى الثاني واتصل به اتصالاً شديداً كان أَقبح مما لم يحتج الأَول إِلى الثاني هذه الحاجة قال فمن أَشَدَّ التضمين قول الشاعر روي عن قُطْرُب وغيره وليس المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ من الأَقْوامِ إِلا لِلَّذِيِّ يُرِيدُ به العَلاءَ ويَمْتَهِنُهْ لأَقْرَبِ أَقْرَبِيه ولِلقَصِيِّ فضَمَّنَ بالموصول والصلة على شدة اتصال كل واحد منهما بصاحبه وقال النابغة وهم وَرَدُوا الجِفارَ على تميمٍ وهم أَصحابُ يومِ عُكاظَ إِنّي شَهِدْتُ لهم مَواطِنَ صادِقاتٍ أَتَيْتُهُمُ بِوُدِّ الصَّدْرِ مِنّي وهذا دو

الأَول لأَنه ليس اتصالُ المخبر عنه بخبره في شدة اتصال الموصول بصلته ومثله قول القُلاخ لسَوَّار بن حَيّان المَنْقَرِيّ ومثل سَوَّارٍ ردَدْناه إلى إدْرَوْنِه ولُؤْمِ إصِّه على أَلرَّغْمِ مَوْطوءَ الحِمى مُذَلَّلا والمُضَمَّنُ من الأَصوات ما لا يستطاع الوقوف عليه حتى يوصل بآخر قال الأَزهري والمُضَمَّنُ من الأَصوات أَن يقول الإنسان قِفْ فُلَ بإشمام اللام إلى الحركة والضَّمانةُ والضَّمانُ الزَّمانة والعاهة قال الشاعر بعَيْنَينِ نَجْلاوَينِ لم يَجْرِ فيهما ضمانٌ وجِيدٍ حُلِّيَ الشذْرَ شامِس والضَّمَنُ والضَّمانُ والضُّمْنة والضَّمانة الداء في الجسد من بلاء أَو كِبر رجل ضَمَنٌ لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث مريض وكذلك ضَمِنٌ والجمع ضَمِنُون وضَمِينٌ والجمع ضَمْنى كُسِّر على فَعْلى وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قَتْلى وأَسْرَى لكنهم تجوّزوه على لفظ فاعِلٍ أَو فَعِلٍ على تَصَوُّرِ معنى مفعول قال سيبويه كُسِّر هذا النحو على فَعْلى لأَنها من الأَشياء التي أُصيبوا بها وأُدْخلوا فيها وهم لها كارهون وقد ضَمِنَ بالكسر ضَمَناً كمَرِض وزَمِن فهو ضَمِنٌ أَي مُبْتَلىً والضَّمانة الزَّمانة وفي حديث عبد الله بن عمر من اكْتَتَب ضَمِناً بعثه الله ضَمِناً يوم القيامة أَي من سأَل أَن يكتب نفسه في جملة الزَّمْنى ليُعْذَرَ عن الجهاد ولا زَمانه به بعثه الله يوم القيامة زَمِناً واكتتب سأَل أَن يكتب في جملة المعذورين وخرَّجه بعضهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص وإذا أَخذ الرجلُ من أَمير جُنْدِه خطّاً بزَمانته والمُؤَدِّي الخراج يَكْتَتَبُ البراءَة به والضَّمِنُ الذي به ضَمانة في جسده من زمانة أَو بلاءٍ أَو كَسْر وغيره تقول منه رجل ضَمِنٌ قال الشاعر ما خِلْتُني زِلْتُ بعْدَكمْ ضَمِناً أَشكو إليكم حُمُوَّة الأَلَمِ والاسم الضَّمَن بفتح الميم والضَّمان وقال ابن أَحمر وقد كان سُقِيَ بطنُه إليك إلهَ الخَلْقِ أَرْفَعُ رَغْبتي عِياذاً وخَوْفاً أَن تُطيلَ ضَمانيا وكان قد أَصابه بعض ذلك فالضَّمان هو الداء نفسه ومعنى الحديث أَن يَكْتَتِبَ الرجلُ أَنَّ به زمانة ليتخلف عن الغزو ولا زمانة به وإنما يفعل ذلك اعتلالاً ومعى يَكتتِب يأْخذ لنفسه خطّاً من أَمير جيشه ليكون عذراً عن واليه الفراء ضَمِنَتْ يدُه ضَمانة بمنزلة الزمانة ورجل مَضْمون اليد مثل مَخْبون اليد وقوم ضَمْنى أَي زَمْنى الجوهري والضُّمْنة بالضم من قولك كانت ضُمْنةُ فلان أَربعة أَشهر أَي مَرَضُه وفي حديث ابن عُمَير مَعْبوطةٌ غيرُ ضَمِنةٍ أَي أَنها ذبحت لغير علة وفي الحديث أَنه كان لعامر بن ربيعة ابن أَصابته رَمْيةٌ يومَ الطائف فضَمِنَ منها أَي زَمِنَ وفي الحديث كانوا يَدْفعون المفاتيح إلى ضَمْناهم ويقولون إن احتجتم فكُلوا الضَّمْنى الزَّمْنى جمع ضَمِنٍ والضَّمانةُ الحُبُّ قال ابن عُلَّبة ولكن عَرَتْني من هَواكِ ضَمانةٌ كما كنتُ أَلقى منكِ إذ أَنا مُطْلَقُ ورجل ضَمِنٌ عاشق وفلان ضَمِنٌ على أَهله وأَصحابه أَي كَلٌّ أَبو زيد يقال فلان ضَمِنٌ على أَصحابه وكَلٌّ عليهم وهما واحد وإني لفي غَفَلٍ عن هذا وغُفُولٍ وغَفْلة بمعنى واحد قال لبيد يُعْطي حُقوقاً على الأَحساب ضامِنةً حتى يُنَوِّرَ في قُرْيانِه الزَّهَرُ كأَنه قال مضمونة ومثله أَناشِرَ لا زالَتْ يَمينُك آشِرَه يريد مأْشورة أَي مقطوعة ومثله أَمْرٌ عارفٌ أَي معروف والراحلةُ بمعنى المَرْحولة وتطليقة بائنة أَي مُبانة وفَهِمْت ما تضَمَّنه كتابك أَي ما اشتمل عليه وكان في ضِمْنه وأَنفَذْتُه ضِمْن كتابي أَي في طَيِّه ." (١)

" (يمن) اليُمْنُ البَرَكةُ وقد تكرر ذكره في الحديث واليُمْنُ خلاف الشُّؤم ضدّه يقال يُمِنَ فهو مَيْمُونٌ ويَمَنَهُم فهو يامِنٌ ابن سيده يَمُنَ الرجلُ يُمْناً ويَمِنَ وتَيَمَّنَ به واسْتَيْمَن وإنَّه لمَيْمونٌ عليهم ويقال فلان يُتَيَمَّنُ برأْيه أَي يُتَبَرَّك به وجمع المَيْمونِ مَيامِينُ وقد يَمَنَه اللهُ يُمْناً فهو مَيْمُونٌ والله الْيَامِنُ الجوهري يُمِن فلانٌ على قومه فهو مَيْمُونٌ إذا صار مُبارَكاً عليهم

(١) لسان العرب، ٢٥٧/١٣

ويَمَنَهُم فهو يامِنٌ مثل شُئِمَ وشَأَم وتَيَمَّنْتُ به تَبَرَّكْتُ والأَيامِنُ خِلاف الأَشائم قال المُرَقِّش ويروى لخُزَزَ بن لَوْذَانَ لا يَمنَعَنَّكَ مِنْ بُغَا ءِ الخَيْرِ تَعْقَادُ التَّمائم وكَذَاك لا شَرٌّ ولا خَيْرٌ على أَحدٍ بِدَائم ولَقَدْ غَدَوْتُ وكنتُ لا أَغْدُو على وَاقٍ وحائم فإِذَا الأَشائِمُ كالأَيا مِنِ والأَيامنُ كالاشائم وقول الكيمت وراَتْ قُضاعةُ في الأَيا مِنِ رَأْيَ مَثْبُورٍ وثابِرْ يعني في انتسابها إِلى اليَمَن كأَنه جمع اليَمَنَ على أَيْمُن ثم على أَيَامِنَ مثل زَمَنٍ وأَزْمُن ويقال يَمِينٌ وأَيْمُن وأَيمان ويُمُن قال زُهَير وحَقّ سلْمَى على أَركانِها اليُمُنِ ورجل أَيْمَنُ مَيْمُونٌ والجمع أَيامِنُ ويقال قَدِمَ فلان على أَيْمَنِ اليُمْنِ أَي على اليُمْن وفي الصحاح قدم فلان على أَيْمَن اليَمِين أَي اليُمْن والمَيْمَنَةُ اليُمْنِ وقوله D أُولئك أَصحاب المَيْمَنةِ أَي أَصحاب اليُمْن على أَنفسهم أَي كانوا مَامِينَ على أَنفسهم غير مَشَائيم وجمع المَيْمَنة مَيَامِنُ واليَمِينُ يَمِينُ الإنسانِ وغيرِه وتصغير اليَمِين يُمَيِّن بالتشديد بلا هاء وقوله في الحديث إِنه كان يُحِبُّ التَّيَمُّنَ في جميع أَمره ما استطاع التَّيَمُّنُ الابتداءُ في الأَفعال باليد اليُمْنى والرِّجْلِ اليُمْنى والجانب الأَيمن وفي الحديث فأَمرهم أَن يَتَيَامَنُواعن الغَمِيم أَي يأْخذوا عنه يَميناً وفي حديث عَدِيٍّ فيَنْظُرُ أَيْمَنَ منه فلا يَرَى إلاَّ ما قَدَّم أَي عن يمينه ابن سيده اليَمِينُ نَقِيضُ اليسار والجمع أَيْمانٌ وأَيْمُنٌ ويَمَائنُ وروى سعيد بن جبير في تفسيره عن ابن عباس أَنه قال في كهيعص هو كافٍ هادٍ يَمِينٌ عَزِيزٌ صادِقٌ قال أَبو الهيثم فجعَل قولَه كاف أَوَّلَ اسم الله كافٍ وجعَلَ الهاء أَوَّلَ اسمه هادٍ وجعلَ الياء أَوَّل اسمه يَمِين من قولك يَمَنَ اللهُ الإِنسانَ يَمينُه يَمْناً ويُمْناً فهو مَيْمون قال واليَمِينُ واليامِنُ يكونان بمعنى واحد كالقدير والقادر وأَنشد بَيْتُكَ في اليامِنِ بَيْتُ الأَيْمَنِ قال فجعَلَ اسم اليَمِين مشقّاً من اليُمْنِ وجعل العَيْنَ عزيزاً والصاد صادقاً والله أَعلم قال اليزيدي يَمَنْتُ أَصحابي أَدخلت عليهم اليَمِينَ وأَنا أَيْمُنُهم يُمْناً ويُمْنةً ويُمِنْتُ عليهم وأَنا مَيْمونٌ عليهم ويَمَنْتُهُم أَخَذْتُ على أَيْمانِهم وأَنا أَيْمَنُهُمْ يَمْناً ويَمْنةً وكذلك شَأَمْتُهُم وشأَمْتُهُم أَخَذتُ على شَمائلهم ويَسَرْتُهم أَخذْتُ على يَسارهم يَسْراً والعرب تقول أَخَذَ فلانٌ يَميناً وأَخذ يساراً وأَخذَ يَمْنَةً أَو يَسْرَةً ويامَنَ فلان أَخذَ ذاتَ اليَمِين وياسَرَ أَخذَ ذاتَ الشِّمال ابن السكيت يامِنْ بأَصحابك وشائِمْ بهم أَي خُذْ بهم يميناً وشمالاً ولا يقال تَيامَنْ بهم ولا تَياسَرْ بهم ويقال أَشْأَمَ الرجلُ وأَيْمَنَ إِذا أَراد اليَمين ويامَنَ وأَيْمَنَ إِذا أَراد اليَمَنَ واليَمْنةُ خلافُ اليَسْرة ويقال قَعَدَ فلان يَمْنَةً والأَيْمَنُ والمَيْمَنَة خلاف الأَيْسَر والمَيْسَرة وفي الحديث الحَجرُ الأَسودُ يَمينُ الله في الأَرض قال ابن الأَثير هذا كلام تمثيل وتخييل وأَصله أَن الملك إِذا صافح رجلاً قَبَّلَ الرجلُ يده فكأَنَّ الحجر الأَسود لله بمنزلة اليمين للملك حيث يُسْتلَم ويُلْثَم وفي الحديث الآخر وكِلْتا يديه يمينٌ أَي أَن يديه تبارك وتعالى بصفة الكمال لا نقص في واحدة منهما لأَن الشمال تنقص عن اليمين قال وكل ما جاء في القرآن والحديث من إِضافة اليد والأَيدي واليمين وغير ذلك من أَسماء الجوارح إِلى الله D فإِنما هو على سبيل المجاز والاستعارة والله منزَّه عن التشبيه والتجسيم وفي حديث صاحب القرآن يُعْطَى المُلْكَ بِيَمينه والخُلْدَ بشماله أَي يُجْعَلانِ في مَلَكَتِه فاستعار اليمين والشمال لأَن الأَخذ والقبض بهما وأَما قوله قَدْ جَرَتِ الطَّيرُ أَيامِنِينا قالتْ وكُنْتُ رجُلاً قَطِينا هذا لعَمْرُ اللهِ إِسْرائينا قال ابن سيده عندي أَنه جمع يَميناً على أَيمانٍ ثم جمع أَيْماناً على أَيامِين ثم أَراد وراء ذلك جمعاً آخر فلم يجد جمعاً من جموع التكسير أَكثر م ن هذا لأَن باب أَفاعل وفواعل وفعائل ونحوها نهاية الجمع فرجع إِلى الجمع بالواو والنون كقول الآخر فهُنَّ يَعْلُكْنَ حَدائداتها لَمّا بلَغ نهاية الجمع التي هي حَدَائد فلم يجد بعد ذلك بناء من أَبنية الجمع المكسَّر جَمَعه بالأَلف والتاء وكقول الآخر جَذْبَ الصَّرَارِيِّينَ بالكُرور جَمَع صارِياً على صُرَّاء ثم جَمع صُرَّاء على صَراريّ ثم جمعه

على صراريين بالواو والنون قال وقد كان يجب لهذا الراجز أَن يقول أَيامينينا لأَن جمع أَفْعال كجمع إفْعال لكن لمَّا أَزمَع أَن يقول في النصف الثاني أَو البيت الثاني فطينا ووزنه فعولن أَراد أَن يبني قوله أَيامنينا على فعولن أَيضاً ليسوي بين الضربين أَو العروضين ونظير هذه التسوية قول الشاعر قد رَوِيَتْ غيرَ الدُّهَيْدِهينا قُلَيِّصاتٍ وأُبَيْكِرينا كان حكمه أَن يقول غير الدُّهَيْدِيهينا لأَن الأَلف في دَهْداهٍ رابعة وحكم حرف اللين إذا ثبت في الواحد رابعاً أَن يثبت في الجمع ياء كقولهم سِرْداح وسَراديح وقنديل وقناديل وبُهْلُول وبَهاليل لكن أَراد أَن يبني بين

(* قوله « يبني بين » كذا في بعض النسخ ولعل الأظهريسوي بين كما سبق) دُهَيْدِهينا وبين أُبَيْكِرينا فجعل الضَّرْبَيْنِ جميعاً أَو العَرُوضَيْن فَعُولُن قال وقد يجوز أَن يكون أَيامنينا جمعَ أَيامِنٍ الذي هو جمع أَيمُنٍ فلا يكون هنالك حذف وأَما قوله قالت وكنتُ رجُلاً فَطِينا فإن قالت هنا بمعنى ظنت فعدّاه إلى مفعولين كما تَعَدَّى ظن إلى مفعولين وذلك في لغة بني سليم حكاه سيبويه عن الخطابي ولو أَراد قالت التي ليست في معنى الظن لرفع وليس أَحد من العرب ينصب بقال التي في معنى ظن إلاَّ بني سُلَيم وهي اليُمْنَى فلا تُكَسَّرُ

(* قوله « وهي اليمنى فلا تكسر » كذا بالأصل فانه سقط من نسخة الأصل المعول عليها من هذه المادة نحو الورقتين ونسختا المحكم والتهذيب اللتان بأيدينا ليس فيهما هذه المادة لنقصهما) قال الجوهري وأَما قول عمر رضي الله عنه في حديثه حين ذكر ما كان فيه من القَشَفِ والفقر والقِلَّة في جاهليته وأَنه واخْتاً له خرجا يَرْعَيانِ ناضِحاً لهما قال أَلْبَسَتْنا أُمُّنا نُقْبَتَها وزَوَّدَتْنا بيُمَيْنَتَيها من الهَبِيدِ كلَّ يومٍ فيقال إنه أَراد بيُمَيْنَتَيْها تصغير يُمْنَى فأَبدل من الياء الأُولى تاء إذ كانت للتأْنيث قال ابن بري الذي في الحديث وزوَّدتنا يُمَيْنَتَيْها مخففة وهي تصغير يَمْنَتَيْن تثنية يَمْنَة يقال أَعطاه يَمْنَة من الطعام أَي أَعطاه الطعام بيمينه ويده مبسوطة ويقال أَعطى يَمْنَةً ويَسْرَةً إذا أَعطاه بيده مبسوطة والأَصل في اليَمْنةِ أَن تكون مصدراً كاليَسْرَة ثم سمي الطعام يَمْنَةً لأَنه أُعْطِي يَمْنَةً أَي باليمين كما سَمَّوا الحَلِفَ يَميناً لأَنه يكون بأْخْذِ اليَمين قال ويجوز أَن يكون صَغَّر يَميناً تَصْغِيرَ الترخيم ثم ثنَّاه وقيل الصواب يَمَيِّنَيْها تصغير يمين قال وهذا معنى قول أَبي عبيد قال وقول الجوهري تصغير يُمْنى صوابه أَن يقول تصغير يُمْنَيَيْن تثنية يُمْنَى على ما ذكره من إبدال التاء من الياء الأُولى قال أَبو عبيد وجه الكلام يُمَيِّنَيها بالتشديد لأَنه تصغير يَمِينٍ قال وتصغير يَمِين يُمَيِّن بلا هاء قال ابن سيده وروي وزَوَّدتنا بيُمَيْنَيْها وقياسه يُمَيِّنَيْها لأَنه تصغير يَمِين لكن قال يُمَيْنَيْها على تصغير الترخيم وإنما قال يُمَيْنَيْها ولم يقل يديها ولا كفيها لأَنه لم يرد أَنها جمعت كفيها ثم أَعطتها بجميع الكفين ولكنه إنما أَراد أَنها أَعطت كل واحد كفّاً واحدة بيمينها فهاتان يمينان قال شمر وقال أَبو عبيد إنما هو يُمَيِّنَيْها قال وهكذا قال يزيد بن هرون قال شمر والذي آختاره بعد هذا يُمَيْنَتَيْها لأَن اليَمْنَةَ إنما هي فِعْل أَعطى يَمْنةً ويَسْرَة قال وسعت من لقيت في غطفانَ يتكلمون فيقولون إذا أَهْوَيْتَ بيمينك مبسوطة إلى طعام أَو غيره فأَعطيت بها ما حَمَلَتْه مبسوطة فإنك تقول أَعطاه يَمْنَةً من الطعام فإن أَعطاه بها مقبوضة قلت أَعطاه قَبْضَةً من الطعام وإن حَشَى له بيده فهي الحَثْيَة والحَفْنَةُ قال وهذا هو الصحيح قال أَبو منصور والصواب عندي ما رواه أَبو عبيد يُمَيْنَتَيْها وهو صحيح كما روي وهو تصغير يَمْنَتَيْها أَراد أَنها أَعطت كل واحد منهما بيمينها يَمْنةً فصَغَّرَ اليَمْنَةَ ثم ثنَّاها فقال يُمَيْنَتَيْنِ قال وهذا أَحسن الوجوه **مع السماع وأَيْمَنَ** أَخَذَ يَميناً ويَمَنَ به ويامَنَ

ويَمَّن وتَيامَنَ ذهب به ذاتَ اليمين وحكى سيبويه يَمَنَ يَيْمِنُ أخذ ذاتَ اليمين قال وسَلَّمُوا لأَن الياء أَخف عليهم من الواو وإن جعلتَ اليمين ظرفاً لم تجمعه وقول أَبي النَّجْم يَبْري لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ ذو خِرَقٍ طُلْسٍ وشخصٍ مِذْأَلِ

(* قوله « يبري لها » في التكملة الرواية تبري له على التذكير أي للممدوح وبعده خوالج بأسعد أن أقبل والرجز للعجاج)

يقول يَعْرِض لها من ناحية اليمين وناحية الشمال وذهب إلى معنى أَيْمُنِ الإبل وأَشْمُلِها فجمع لذلك وقال ثعلبة بن صُعَيْر فتَذَكَّرَا ثَقَلاً رَثِيداً بعدما أَلْقَتْ ذُكاءُ يَمِينَها في كافِرِ يعني مالت بأَحد جانبيها إلى المغيب قال أَبو منصور اليَمينُ في كلام العرب على وُجوه يقال لليد اليُمْنَى يَمِينٌ واليَمِينُ القُوَّة والقُدْرة ومنه قول الشَّمّاخ رأَيتُ عَرابَةَ الأَوْسِيَّ يَسْمُو إلى الخَيْراتِ مُنْقَطِعَ القَرينِ إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاها عَرابَةُ باليَمينِ أَي بالقوّة وفي التنزيل العزيز لأَخَذْنا منه باليَمين قال الزجاج أَي بالقُدْرة وقيل باليد اليُمْنَى واليَمِينُ المَنْزِلة الأَصمعي هو عندنا باليَمِينِ أَي بمنزلة حسَنةٍ قال وقوله تلقَّاها عَرابة باليمين قيل أَراد باليد اليُمْنى وقيل أَراد بالقوّة والحق وقوله D إنكم كنتم تَأْتوننا عن اليَمين قال الزجاج هذا قول الكفار للذين أَضَلُّوهم أَي كنتم تَخْدَعُوننا بأَقوى الأَسباب فكنتم تأْتوننا من قِبَلِ الدِّين فتُرُوننا أَن الدينَ والحَقَّ ما تُضِلُّوننا به وتُزَيِّنُون لنا ضلالتنا كأَنه أَراد تأْتوننا عن المَأْتَى السَّهْل وقيل معناه كنتم تأْتوننا من قِبَلِ الشَّهْوة لأَن اليَمِينَ موضعُ الكبد والكبدُ مَظِنَّةُ الشهوة والإِرادةِ أَلا ترى أَن القلب لا شيء له من ذلك لأَنه من ناحية الشمال ؟ وكذلك قيل في قوله تعالى ثم لآتِيَنَّهم من بين أَيديهم ومن خَلْفهم وعن أَيمانهم وعن شَمائلهم قيل في قوله وعن أَيمانهم من قِبَلِ دينهم وقال بعضهم لآتينهم من بين أَيديهم أَي لأُغْوِيَنَّهم حتى يُكذِّبوا بما تقَدَّم من أُمور الأُمم السالفة ومن خلفهم حتى يكذبوا بأَمر البعث وعن أَيمانهم وعن شمائلهم لأُضلنَّهم بما يعملون لأَمْر الكَسْب حتى يقال فيه ذلك بما كسَبَتْ يداك وإن كانت اليدان لم تَجْنِيا شيئاً لأَن اليدين الأَصل في التصرف فجُعِلتا مثلاً لجميع ما عمل بغيرهما وأَما قوله تعالى فَراغَ عليهم ضَرْباً باليمين ففيه أَقاويل أَحدها بيمينه وقيل بالقوّة وقيل بيمينه التي حلف حين قال وتالله لأَكِيدَنَّ أَصنامَكم بعدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرين والتَّيَمُّنُ الموت يقال تَيَمَّنَ فلانٌ تَيَمُّناً إذا مات والأَصل فيه أَنه يُوَسَّدُ يَمينَه إذا مات في قبره قال الجَعْدِيّ

(* قوله « قال الجعدي » في التكملة قال أبو سحمة الأعرابي)

إذا ما رأَيْتَ المَرْءَ عَلْبَى وجِلْدَه كضَرْحٍ قديمٍ فالتَّيَمُّنُ أَرْوَحُ

(* قوله « وجلده » ضبطه في التكملة بالرفع والنصب)

عَلْبَى اشْتَدَّ عِلْباؤُه وامْتَدَّ والضِّرْحُ الجِلدُ والتَّيَمُّن أَ يُوَسَّدَ يمينَه في قبره ابن سيده التَّيَمُّن أَن يُوضعَ الرجل على جنبه الأَيْمن في القبر قال الشاعر إذا الشيخُ عَلْبى ثم أَصبَحَ جِلْدُه كرَحْضٍ غَسيلٍ فالتَّيَمُّنُ أَرْوَحُ

(* لعل هذه رواية أخرى لبيت الجعدي الوارد في الصفحة السابقة)

وأَخذَ يَمْنةً ويَمَناً ويَسْرَةً ويَسَراً أَي ناحيةَ يمينٍ ويَسارٍ واليَمَنُ ما كان عن يمين القبلة من بلاد الغَوْرِ النَّسَبُ إليه يَمَنِيٌّ ويَمانٍ على نادر النسب وأَلفه عوض من الياء ولا تدل على ما تدل عليه الياء إذ ليس حكم العَقِيب أَن يدل على ما يدل عليه عَقيبه دائباً فإن سميت رجلاً بيَمَنٍ ثم أَضفت إليه **فعلى القياس وكذلك** جميع هذا الضرب وقد خصوا باليمن موضعاً

وغَلَّبوه عليه وعلى هذا ذهب اليَمَنَ وإنما يجوز على اعتقاد العموم ونظيره الشأْم ويدل على أَن اليَمن جنسيّ غير علميّ أَنهم قالوا فيه اليَمْنة والمَيْمَنة وأَيْمَنَ القومُ ويَمَّنُوا أَتَوا اليَمن وقول أَبي كبير الهذلي تَعْوي الذئابُ من المَخافة حَوْلَه إهْلالَ رَكْبِ اليامِن المُتَطَوِّفِ إمّا أَن يكون على النسب وإما أَن يكون على الفعل قال ابن سيده ولا أَعرف له فعلاً ورجل أَيْمَنُ يصنع بيُمْناه وقال أَبو حنيفة يَمَنَ ويَمَّنَ جاء عن يمين واليَمِينُ الحَلِفُ والقَسَمُ أُنثى والجمع أَيْمُنٌ وأَيْمان وفي الحديث يَمِينُكَ على ما يُصَدِّقُك به صاحبُك أَي يجب عليك أَن تحلف له على ما يُصَدِّقك به إذا حلفت له الجوهري وأَيْمُنُ اسم وُضعَ للقسم هكذا بضم الميم والنون وأَلفه أَلف وصل عند أَكثر النحويين ولم يجئ في الأَسماء أَلف وصل مفتوحة غيرها قال وقد تدخل عليه اللام لتأْكيد الابتداء تقول لَيْمُنُ اللهِ فتذهب الأَلف في الوصل قال نُصَيْبٌ فقال فريقُ القومِ لما نشَدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير لَيْمُنُ الله قَسَمِي ولَيْمُنُ الله ما أُقسم به وإذا خاطبت قلت لَيْمُنُك وفي حديث عروة بن الزبير أَنه قال لَيْمُنُك لَئِنْ كنت ابْتَلَيْتَ لقد عافَيْتَ ولئن كنت سَلَبْتَ لقد أَبقَيْتَ وربما حذفوا منه النون قالوا أَيْمُ الله وإيمُ الله أَيضاً بكسر الهمزة وربما حذفوا منه الياء قالوا أَمُ اللهِ وربما أَبْقَوُا الميم وحدها مضمومة قالوا مُ اللهِ ثم يكسرونَها لأَنها صارت حرفاً واحداً فيشبهونها بالباء فيقولون مِ اللهِ وربما قالوا مُنُ الله بضم الميم والنون ومَنَ الله بفتحها ومِنِ الله بكسرهما قال ابن الأَثير أَهل الكوفة يقولون أَيْمُن جمعُ يَمينِ القَسَمِ والأَلف فيها أَلف وصل تفتح وتكسر قال ابن سيده وقالوا أَيْمُنُ الله وأَيْمُ اللهِ وإيمُنُ اللهِ ومُ اللهِ فحذفوا ومَ اللهِ أُجري مُجْرَى مِ اللهِ قال سيبويه وقالوا لَيْمُ الله واستدل بذلك على أَن أَلفها أَلف وصل قال ابن جني أَما أَيْمُن في القسم ففُتِحت الهمزة منها وهي اسم من قبل أَن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسَم وحده فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعته الحرف وأَيضاً فقد حكى يونس إيمُ الله بالكسر وقد جاء فيه الكسر أَيضاً كما ترى ويؤَكد عندك أَيضاً حال هذا الإسم في مضارعته الحرف أَنهم قد تلاعبوا به وأَضعفوه فقالوا مرة مُ الله ومرة مَ الله ومرة مِ الله فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأَصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوي شبه الحرف عليه ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف ومما **يجيزه القياس غير** أَنه لم يرد به الاستعمال ذكر خبر لَيْمُن من قولهم لَيْمُن الله لأَنطلقن فهذا مبتدأٌ محذوف الخبر وأَصله لو خُرِّج خبره لَيْمُنُ الله ما أُقسم به لأَنطلقن فحذف الخبر وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر واسْتَيْمَنْتُ الرجلَ استحلفته عن اللحياني وقال في حديث عروة بن الزبير لَيْمُنُكَ إنما هي يَمينٌ وهي كقولهم يمين الله كانوا يحلفون بها قال أَبو عبيد كانوا يحلفون باليمين يقولون يَمِينُ الله لا أَفعل وأَنشد لامرئ القيس فقلتُ يَمِينُ الله أَبْرَحُ قاعِداً ولو قَطَعُوا رأْسي لَدَيْكِ وأَوْصالي أَراد لا أَبرح فحذف لا وهو يريده ثم تُجْمَعُ اليمينُ أَيْمُناً كما قال زهير فتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا ومِنْكُمْ بمُقْسَمةٍ تَمُورُ بها الدِّماءُ ثم يحلفون بأَيْمُنِ الله فيقولون وأَيْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا وأَيْمُن الله لا أَفعلُ كذا وأَيْمُنْك يا رَبِّ إذا خاطب ربَّه فعلى هذا قال عروة لَيْمُنُكَ قال هذا هو الأَصل في أَيْمُن الله ثم كثر في كلامهم وخفَّ على أَلسنتهم حتى حذفوا النون كما حذفوا من لم يكن فقالوا لم يَكُ وكذلك قالوا أَيْمُ اللهِ قال الجوهري وإلى هذا ذهب ابن كيسان وابن درستويه فقالا أَلف أَيْمُنٍ أَلفُ قطع وهو جمع يمين وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم لها قال أَبو منصور لقد

أَحسن أَبو عبيد في كل ما قال في هذا القول إلا أَنه لم يفسر قوله أَيْمُنك لمَ ضمَّت النون قال والعلة فيها كالعلة في قولهم لَعَمْرُكَ كأَنه أُضْمِرَ فيها يَمِينٌ ثانٍ فقيل وأَيْمُنك فلأَيْمُنك عظيمة وكذلك لَعَمْرُك فلَعَمْرُك عظيم قال قال ذلك الأَحمر والفراء وقال أَحمد بن يحيى في قوله تعالى الله لا إله إلا هو كأَنه قال واللهِ الذي لا إله إلا هو ليجمعنكم وقال غيره العرب تقول أَيْمُ الله وهَيْمُ الله الأَصل أَيْمُنُ الله وقلبت الهمزة فقيل هَيْمُ اللهِ وربما اكْتَفَوْا بالميم وحذفوا سائر الحروف فقالوا مُ الله ليفعلن كذا وهي لغات كلها والأَصل يَمِينُ الله وأَيْمُن الله قال الجوهري سميت اليمين بذلك لأَنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يَمينَه على يمين صاحبه وإن جعلتَ اليمين ظرفاً لم تجمعه لأَن الظروف لا تكاد تجمع لأَنها جهات وأَقطار مختلفة الأَلفاظ أَلا ترى أَن قُدَّام مُخالفٌ لخَلْفَ واليَمِين مخالف للشِّمال ؟ وقال بعضهم قيل للحَلِفِ يمينٌ باسم يمين اليد وكانوا يبسطون أَيمانهم إذا حلفوا وتحالفوا وتعاقدوا وتبايعوا ولذلك قال عمر لأَبي بكر Bهما ابْسُطْ يَدَكَ أُبايِعْك قال أَبو منصور وهذا صحيح وإن صح أَن يميناً من أَسماء الله تعالى كما روى عن ابن عباس فهو الحَلِفُ بالله قال غير أَني لم أَسمع يميناً من أَسماء الله إلا ما رواه عطاء بن الشائب والله أَعلم واليُمْنة واليَمْنَةُ ضربٌ من بُرود اليمن قال واليُمْنَةَ المُعَصَّبا وفي الحديث أَنه E كُفِّنَ في يُمْنة هي بضم الياء ضرب من برود اليمن وأَنشد ابن بري لأَبي قُرْدُودة يرثي ابن عَمَّار يا جَفْنَةً كإزاء الحَوْضِ قد كَفَأُوا ومَنْطِقاً مثلَ وَشْيِ اليُمْنَةِ الحِبَرَه وقال ربيعة الأَسدي إنَّ المَودَّةَ والهَوادَةَ بيننا خلَقٌ كسَحْقِ اليُمْنَةِ المُنْجابِ وفي هذه القصيدة إنْ يَقْتُلوكَ فقد هَتَكْتَ بُيوتَهم بعُتَيْبةَ بنِ الحرثِ بنِ شِهابِ وقيل لناحية اليَمنِ يَمَنٌ لأَنها تلي يَمينَ الكعبة كما قيل لناحية الشأْم شأْمٌ لأَنها عن شِمال الكعبة وقال النبي A وهو مُقْبِلٌ من تَبُوكَ الإيمانُ يَمانٍ والحكمة يَمانِيَة وقال أَبو عبيد إنما قال ذلك لأَن الإيمان بدا من مكة لأَنها مولد النبي A ومبعثه ثم هاجر إلى المدينة ويقال إن مكة من أَرض تِهامَةَ وتِهامَةُ من أَرض اليَمن ومن هذا يقال للكعبة يَمَانية ولهذا سمي ما وَلِيَ مكةَ من أَرض اليمن واتصل بها التَّهائمَ فمكة على هذا التفسير يَمَانية فقال الإيمانُ يَمَانٍ على هذا وفيه وجه آخر أَن النبي A قال هذا القول وهو يومئذ بتَبُوك ومكّةُ والمدينةُ بينه وبين اليَمن فأَشار إلى ناحية اليَمن وهو يريد مكة والمدينة أَي هو من هذه الناحية ومثلُ هذا قولُ النابغة يذُمُّ يزيد بن الصَّعِق وهو رجل من قيس وكنتَ أَمِينَه لو لم تَخُنْهُ ولكن لا أَمانَةَ لليَمَانِي وذلك أَنه كان مما يلي اليمن وقال ابن مقبل وهو رجل من قيس طافَ الخيالُ بنا رَكْباً يَمانِينا فنسب نفسه إلى اليمن لأَن الخيال طَرَقَه وهو يسير ناحيتها ولهذا قالوا سُهَيْلٌ اليَمانيّ لأَنه يُرى من ناحية اليَمَنِ قال أَبو عبيد وذهب بعضهم إلى أَنه A عنى بهذا القول الأَنصارَ لأَنهم يَمانُونَ وهم نصروا الإسلام والمؤْمنين وآوَوْهُم فنَسب الإيمانَ إليهم قال وهو أَحسن الوجوه قال ومما يبين ذلك حديث النبي A أَنه قال لما وَفَدَ عليه وفْدُ اليمن أَتاكم أَهلُ اليَمن هم أَلْيَنُ قلوباً وأَرَقُّ أَفْئِدَة الإيمانُ يَمانٍ والحكمةُ يَمانِيةٌ وقولهم رجلٌ يمانٍ منسوب إلى اليمن كان في الأَصل يَمَنِيّ فزادوا أَلفاً وحذفوا ياء النسبة وكذلك قالوا رجل شَآمٍ كان في الأَصل شأْمِيّ فزادوا أَلفاً وحذفوا ياء النسبة وتِهامَةُ كان في الأَصل تَهَمَةَ فزادوا أَلفاً وقالوا تَهامٍ قال الأَزهري وهذا قول الخليل وسيبويه قال الجوهري اليَمَنُ بلادٌ للعرب والنسبة إليها يَمَنِيٌّ ويَمانٍ مخففة والأَلف عوض من ياء النسب فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يمانيّ بالتشديد قال أُميَّة ابن خَلَفٍ يَمانِيّاً يَظَلُّ يَشُدُّ كِيراً ويَنْفُخُ دائِماً لَهَبَ الشُّوَاظِ وقال آخر ويَهْماء يَسْتافُ الدليلُ تُرابَها وليس بها إلا اليَمانِيُّ مُحْلِفُ وقوم يَمانية ويَمانُون مثل ثمانية وثمانون وامرأَة يَمانية أَيضاً وأَيْمَن الرجلُ ويَمَّنَ ويامَنَ إذا أَتى اليَمَنَ وكذلك إذا

أَخذ في سيره يميناً يقال يامِنْ يا فلانُ بأَصحابك أَي خُذ بهم يَمْنةً ولا تقل تَيامَنْ بهم والعامة تقوله وتَيَمَّنَ تَنَسَّبَ إلى اليمن ويامَنَ القومُ وأَيْمنوا إذا أَتَوْا اليَمن قال ابن الأَنباري العامة تَغْلَطُ في معنى تَيامَنَ فتظن أَنه أَخذ عن يمينه وليس كذلك معناه عند العرب إنما يقولون تَيامَنَ إذا أَخذ ناحية اليَمن وتَشاءَمَ إذا أَخذ ناحية الشأْم ويامَنَ إذا أَخذ عن يمينه وشاءمَ إذا أَخذ عن شماله قال النبي A إذا نشَأَتْ بَحْرِيَّةً ثم تشاءَمَتْ فتلك عَيْنٌغُدَيْقَةٌ أَراد إذا ابتدأَتِ السحابة من ناحية البحر ثم أَخذت ناحيةَ الشأْم ويقال لناحية اليَمَنِ يَمِينٌ ويَمَنٌ وإذا نسبوا إلى اليمن قالوا يَمانٍ والتِّيمَنِيُّ أَبو اليَمن

(* قوله « والتيمني أبو اليمن » هكذا بالأصل بكسر التاء وفي الصحاح والقاموس والتَّيمني أفق اليمن ا هـ أي بفتحها)

وإذا نسَبوا إلى التِّيمَنِ قالوا تِيمَنِيٌّ وأَيْمُنُ إسم رجل وأُمُّ أَيْمَن امرأة أَعتقها رسول الله A وهي حاضنةُ أَولاده فزَوَّجَها من زيد فولدت له أُسامة وأَيْمَنُ موضع قال المُسَيَّبُ أَو غيره شِرْكاً بماءِ الذَّوْبِ تَجْمَعُه في طَوْدِ أَيْمَنَ من قُرَى قَسْرِ ." (١)

" (جبي) جَبَى الخراجَ والماء والحوضَ يَجْبَاهُ ويَجْبيه جَمَعَه وجَبَى يَجْبَى مما جاء نادراً مثل أَبى يأْبى وذلك أَنهم شبهوا الأَلف في آخره بالهمزة في قَرَأَ يَقْرَأُ وهَدَأَ يَهْدَأُ قال وقد قالوا يَجْبَى والمصدر جِبْوَةً وجِبْيَة عن اللحياني وجِباً وجَباً وجِبَاوةٌ وجِبايةٌ نادر وفي حديث سعد يُبْطِئُ في جِبْوَتِهِ الجِبْوَة والجِبْيَة الحالة من جَبْي الخراج واسْتِيفائه وجَبَيْتُ الخراجَ جِبَاية وجَبَوْته جِبَاوَة الأَخير نادر قال ابن سيده قال سيبويه أَدخلوا الواو على الياء لكثرة دخول الياء عليها ولأَن للواو خاصة كما أَن للياء خاصة قال الجوهري يهمز ولا يهمز قال وأَصله الهمز قال ابن بري جَبَيْت الخراج وجَبَوْته لا أَصل له في الهمز سماعاً وقياساً **أَما السماع فلكونه** لم يسمع فيه الهمز **وأَما القياس فلأَنه** من جَبَيْت أَي جمعت وحَصَّلت ومنه جَبَيْت الماء في الحوض وجَبَوْته والجابي الذي يجمع المال للإبل والجَبَاوَةُ اسم الماء المجموع ابن سيده في جَبَيْت الخراج جَبَيْته من القوم وجَبَيْتُه الْقَوْمَ قال النابغة الجعدي دنانير نَجْبِيها العِبادَ وغَلَّة على الأَزْدِ مِن جاهِ امْرِئٍ قد تَمَهَّلا وفي حديث أَبي هريرة كيف أَنتم إذا لم تَجْتَبوا ديناراً ولا دِرْهَماً الاجْتِباءُ افتِعال من الجِباية وهو استخراج الأَموال من مَظانها والجِبْوة والجُبْوة والجِبا والجَبا والجِباوة ما جمعتَ في الحوض من الماء والجِبا والجَبا ما حول البئر والجَبا ما حول الحوض يكتب بالأَلف وفي حديث الحديبية فقعد رسول الله A على جَباها فَسَقَيْنا واسْتَقَيْنا الجَبا بالفتح والقصر ما حول البئر والجِبَا بالكسر مقصور ما جمعت فيه من الماء الجوهري والجِبا بالكسر مقصور الماء المجموع للإبل وكذلك الجِبْوة والجِباوة الجوهري الجَبا بالفتح مقصور نَثِيلة البئر وهي ترابها الذي حولها تراها من بعيد ومنه امرأَةٌ جَبْأَى على فَعْلى مثال وَحْمَى إذا كانت قائمة الثَّدْيَيْن قال ابن بري قوله جَبْأَى التي طَلَعَ ثديُها ليس من الجَبا المعتلّ اللام وإنما هو من جَبَأَ علينا فلان أَي طلع فحقه أَن يذكر في باب الهمز قال وكَأَنّ الجوهري يرى الجَبَا الترابَ أَصله الهمز فتركت العرب همزة فلهذا ذكر جَبْأَى مع الجَبَا فيكون الجَبا ما حول البئر من التراب بمنزلة قولهم الجَبْأَة ما حول السرة من كل دابة وجَبَى الماءَ في الحوض يَجْبِيه جَبْياً وجَباً وجِباً جَمَعَه قال شمر جَبَيْت الماء في الحوض أَجْبي جَبْياً وجَبَوْت أَجْبُو جَبْواً وجِبايةً وجِباوةً أَي جمعته أَبو منصور الجِبا ما جُمع في الحوض من الماء الذي يستقى من البئر قال

---

(١) لسان العرب، ١٣/٤٥٨

ابن الأَنباري هو جمع جِبْية والجَبا بالفتح الحوض الذي يُجْبَى فيه الماءُ وقيل مَقام الساقي على الطَّيّ والجمع من كل ذلك أَجباءٌ وقال ابن الأَعرابي الجَبَا أَن يتقدم الساقي للإِبل قبل ورودها بيوم فيَجْبِيَ لها الماءَ في الحوض ثم يوردَها من الغد وأَنشد بالرَّيْثِ ما أَرْوَيْتها لا بالعَجَلْ وبالجَبَا أَرْوَيْتها لا بالقَبَلْ يقول إِنها إِبل كثيرة يُبطئون بسقيها فتُبْطِئ فَيَبْطُؤُ ريُّها لكثرتها فتبقى عامّة نهارها تشرب وإِذا كانت ما بين الثلاث إِلى العشر صب على رؤوسها قال وحكى سيبويه جَبَا يَجْبَى وهي عنده ضعيفة والجَبَا مَحْفَر البئر والجَبَا شَفَة البئر عن أَبي ليلى قال ابن بري الجَبا بالفتح الحوض والجِبا بالكسر الماء ومنه قول الأَخطل حتى وَرَدْنَ جِبا الكُلابِ نِهالاً وقال آخر حتى إِذا أَشْرَفَ في جوفِ جَبَا وقال مُضَرِّس فجمعه فأَلْقَتْ عَصا التَّسْيار عنها وخَيَّمت بأَجْباءِ عَذْبِ الماء بيضٍ مَحافِرُهْ والجابية الحوض الذي يُجْبَى فيه الماء للإِبل والجابِيَة الحوض الضَّخْم قال الأَعشى تَرُوحُ على آلِ المُحَلَّق جَفْنَةٌ كجابيَة الشَّيْخِ العِراقيّ تَفْهَقُ خص العراقي لجهله بالمياه لأَنه حَضَرِيّ فإِذا وجدها مَلأَ جابيتَه وأَعدَّها ولم يدرِ متى يجد المياه وأَما البدويّ فهو عالم بالمياه فهو لا يبالي أَن لا يُعِدَّها ويروى كجابية السَّيْح وهو الماء الجاري والجمع الجَوابي ومنه قوله تعالى وجِفانٍ كالجوابي والجَبَايا الرَّكايا التي تُحْفر وتُنْصب فيها قُضبان الكَرْم حكاها أَبو حنيفة وقوله أَنشده ابن الأَعرابي وذاتِ جَباً كَثِيرِ الوِرْدِ قَفْرٍ ولا تُسْقَى الحَوائِمُ من جَباها فسره فقال عنى ههنا الشرابَ

(* قوله « الشراب » هو في الأصل بالشين المعجمة وفي التهذيب بالسين المهملة) وجَبا رَجَعَ قال يصف الحمار حتى إِذا أَشْرَفَ في جَوْفٍ جَبَا يقول إِذا أَشرف في هذا الوادي رجع ورواه ثعلب في جوفِ جَبَا بالإِضافة وغَلَّط من رواه في جوفٍ جَباً بالتنوين وهي تكتب بالأَلف والياء وجَبَّى الرجلُ وضع يديه على ركبتيه في الصلاة أَو على الأَرض وهو أَيضاً انْكبابه على وجهه قال يَكْرَعُ فيها فيَعُبُّ عَبّا مُجَبِّياً في مائها مُنْكَبّا وفي الحديث أَنَّ وَفْدَ ثَقِيفٍ اشْتَرَطوا على رسول الله A أَن يُعْشَروا ولا يُحْشَروا ولا يُجَبُّوا فقال النبي A لكم ذلك ولا خَيْرَ في دِينٍ لا رُكُوعَ فيه أَصل التَّجْبِيَة أَن يقوم الإِنسان قيام الراكع وقيل هو السجود قال شمر لا يُجَبُّوا أَي لا يَرْكعوا في صلاتهم ولا يسجدوا كما يفعل المسلمون والعرب تقول جَبَّى فلان تَجْبِيَةً إِذا أَكَبَّ على وجهه بارِكاً أَو وضع يديه على ركبتيه منحنياً وهو قائم وفي حديث ابن مسعود أَنه ذكر القيامةَ والنفخَ في الصُّور قال فيقومون فيُجَبُّون تَجْبِيَةَ رجلٍ واحدٍ قياماً لرب العالمين قال أَبو عبيد التجبية تكون في حالين إِحداهما أَن يضع يديه على ركبتيه وهو قائم وهذا هو المعنى الذي في الحديث أَلا تراه قال قياماً لرب العالمين ؟ والوجه الآخر أَن يَنْكَبَّ على وجهه بارِكاً وهو كالسجود وهذا الوجهُ المعروف عند الناس وقد حمله بعض الناس على قوله فيخرُّون سُجَّداً لرب العالمين فجعل السجود هو التَّجْبية قال الجوهري والتَّجْبية أَن يقوم الإِنسان قيام الراكع قال ابن الأَثير والمراد بقولهم لا يُجَبُّونَ أَنهم لا يصلون ولفظ الحديث يدل على الركوع والسجود لقوله في جوابهم ولا خيرَ في دِينٍ ليس فيه ركوع فسمى الصلاة ركوعاً لأَنه بعضها وسئل جابر عن اشتراط ثَقيف أَن لا صدقة عليها ولا جهاد فقال علم أَنهم سيَصَّدَّقون ويجاهدون إِذا أَسلموا ولم يرخص لهم في ترك الصلاة لأَن وقتها حاضر متكرر بخلاف وقت الزكاة والجهاد ومنه حديث عبد الله أَنه

(* قوله « ومنه حديث عبد الله أنه إلخ » هكذا في النسخ التي بأيدينا) ذكر القيامة قال ويُجَبُّون تَجْبِيَةَ رجُل واحد قياماً لرب العالمين وفي حديث الرؤيا فإِذا أَنا بِتَلٍّ أَسود عليه قوم مُجَبُّون يُنْفَخُ في أَدبارِهم بالنار وفي حديث جابر كانت

اليهود تقول إذا نكَحَ الرجلُ امرأَته مُجَبِّيَةً جاء الولدُ أَحْوَل أَي مُنْكَبَّةً على وجهها تشبيهاً بهيئة السجود واجْتَباه أَي اصْطفاه وفي الحديث أَنه اجْتَباه لنفسه أَي اختاره واصطفاه ابن سيده واجْتَبَى الشيءَ اختاره وقوله D وإذا لم تأْتهم بآية قالوا لولا اجْتَبَيْتِها قال معناه عند ثعلب جئت بها من نفسك وقال الفراء معناه هلا اجْتَبَيْتَها هلا اخْتَلَقْتَها وافْتَعَلْتها من قِبَل نفسك وهو في كلام العرب جائز أَن يقول لقد اختار لك الشيءَ واجْتَباه وارْتَجَله وقوله وكذلك يَجْتَبِيك ربك قال الزجاج معناه وكذلك يختارك ويصطفيك وهو مشتق من جبيت الشيءَ إذا خلصته لنفسك ومنه جبيت الماء في الحوض قال الأَزهري وجِباية الخراج جمعه وتحصيله مأْخوذ من هذا وفي حديث وائل بن حُجْر قال كتب لي رسول الله A لا جَلَبَ ولا جَنَبَ ولا شِغارَ ولا وِرَاطَ ومن أَجْبَى فقد أَرْبَى قيل أَصله الهمز وفسر من أَجْبَى أَي من عَيَّنَ فقد أَرْبَى قال وهو حسن قال أَبو عبيد الإجباء بيع الحرث والزرع قبل أَن يبدو صلاحه وقيل هو أَن يُغَيِّب إبِلَهُ عن المصَدِّق من أَجْبَأْتُهُ إذا وارَيْته قال ابن الأَثير والأَصل في هذه اللفظة الهمز ولكنه روي غير مهموز فإما أَن يكون تحريفاً من الراوي أَو يكون ترك الهمز للازدواج بأَرْبَى وقيل أَراد بالإجْباء العِينَة وهو أَن يبيع من رجل سِلْعة بثمن معلوم إلى أَجل معلوم ثم يشتريها منه بالنقد بأَقل من الثمن الذي باعها به وروي عن ثعلب أَنه سئل عن قوله من أَجْبَى فقد أَرْبَى قال لا خُلْفَ بيننا أَنه من باع زرعاً قبل أَن يُدْرِكَ كذا قال أَبو عبيد فقيل له قال بعضهم أَخطأَ أَبو عبيد في هذا من أَين كان زرع أَيام النبي A ؟ فقال هذا أَحمق أَبو عبيد تكلم بهذا على رؤُوس الخَلْق وتكلم به بعد الخلق من سنة ثمانَ عَشْرَة إلى يومنا هذا لم يُرَدَّ عليه والإجْباءُ بيع الزرع قبل أَن يبدو صلاحه وقد ذكرناه في الهمز والجابِيَة جماعة القوم قال حميد بن ثور الهلالي أَنْتُم بجابِيَة المُلُوك وأَهْلُنا بالجَوِّ جِيرَتُنا صُدَاء وحِمْيَرُ والجابي الجَراد الذي يَجْبي كلَّ شيءٍ يأْكُلُه قال عبد مناف بنُ رِبْعِيّ الهذلي صابُوا بستَّةِ أَبْياتٍ وأَرْبعة حتى كأَنَّ عليهم جابِياً لُبَدَا ويروى بالهمز وقد تقدم ذكره التهذيب سُمِّيَ الجرادُ الجابيَ لطُلوعِه ابن الأَعرابي العرب تقول إذا جاءت السنة جاء معها الجابي والجاني فالجابي الجراد والجاني الذئب

(* قوله « والجاني الذئب » هو هكذا في الأصل وشرح القاموس) لم يهمزهما والجابِيَة مدينة بالشام وبابُ الجابِيَة بدمشق وإنما قضى بأَن هذه من الياء لظهور الياء وأَنها لام واللام ياءً أَكثر منها واواً والجَبَا موضع وفَرْشُ الجَبَا موضع قال كثير عزة أَهاجَكَ بَرْقٌ آخرَ الليلِ واصِبُ تَضَمَّنَهُ فَرْشُ الجَبَا فالمَسارِبُ ؟ ابن الأَثير في هذه الترجمة وفي حديث خديجة قالت يا رسول الله ما بَيْتٌ في الجنَّة من قَصَب ؟ قال هو بيتٌ من لؤلؤة مجَوَّفة مُجَبَّاةٍ قال ابن الأَثير فسره ابن وهب فقال مجوَّفة قال وقال الخطابي هذا لا يستتِمّ إلا أَن يجعل من المقلوب فتكون مجوَّبة من الجَوْب وهو القَطْع وقيل من الجَوْب وهو نَقِير يجتمع فيه الماء والله أَعلم ." (١)

" (حيا) الحَياةُ نقيض الموت كُتِبَتْ في المصحف بالواو ليعلم أَن الواو بعد الياء في حَدِّ الجمع وقيل على تفخيم الأَلف وحكى ابن جني عن قُطْرُب أَن أَهل اليمن يقولون الحَيَوْةُ بواو قبلها فتحة فهذه الواو بدل من أَلف حياةٍ وليست بلام الفعل من حَيِوْتُ أَلا ترى أَن لام الفعل ياء ؟ وكذلك يفعل أَهل اليمن بكل أَلف منقلبة عن واو كالصلوة والزكوة حَيِيَ حَياةً

---

(١) لسان العرب، ١٢٨/١٤

(* قوله « حيي حياة إلى قوله خفيفة » هكذا في الأصل والتهذيب)

وحَيَّ يَحْيَا ويَحَيُّ فهو حَيٌّ وللجميع حَيُّوا بالتشديد قال ولغة أُخرى حَيَّ وللجميع حَيُوا خفيفة وقرأَ أَهل المدينة ويَحْيا مَنْ حَيِيَ عن بيِّنة وغيرهم مَنْ حَيَّ عن بيِّنة قال الفراء كتابتُها على الإدغام بياء واحدة وهي أَكثر قراءات القراء وقرأَ بعضهم حَيِيَ عن بينة بإظهارها قال وإنما أَدغموا الياء مع الياء وكان ينبغي أَن لا يفعلوا لأَن الي ء الأَخيرة لزمها النصب في فِعْلٍ فأُدغم لمَّا التَقى حرفان متحركان من جنس واحد قال ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة اللازمة للياء الأَخيرة فتقول حَيَّا وحَيِيَا وينبغي للجمع أَن لا يُدْغَم إلا بياء لأَن ياءها يصيبها الرفع وما قبلها مكسور فينبغي له أَن تسكن فتسقط بواو الجِماعِ وربما أَظهرت العرب الإدغام في الجمع إرادةَ تأْليفِ الأَفعال وأَن تكون كلها مشددة فقالوا في حَيِيتُ حَيُّوا وفي عَيِيتُ عَيُّوا قال وأَنشدني بعضهم يَحِدْنَ بنا عن كلِّ حَيٍّ كأَنَّنا أَخاريسُ عَيُّوا بالسَّلامِ وبالكتب

(* قوله « وبالكتب » كذا بالأصل والذي في التهذيب وبالنسب)

قال وأَجمعت العرب على إدغام التَّحِيَّة لحركة الياء الأَخيرة كما استحبوا إدغام حَيَّ وعَيَّ للحركة اللازمة فيها فأَما إذا سكنت الياء الأَخيرة فلا يجوز الإدغام مثل يُحْيِي ويُعْيِي وقد جاء في الشعر الإدغام وليس بالوجه وأَنكر البصريون الإدغام في مثل هذا الموضع ولم يَعْبإِ الزجاج بالبيت الذي احتج به الفراء وهو قوله وكأَنَّها بينَ النساء سَبِيكةٌ تَمْشِي بسُدّةِ بَيْتِها فتُعيِّي وأَحْياه اللهُ فَحَيِيَ وحَيَّ أَيضاً والإدغام أَكثر لأَن الحركة لازمة وإذا لم تكن الحركة لازمة لم تدغم كقوله أَليس ذلك بقادر على أَن يُحْيِيَ المَوْتَى والمَحْيا مَفْعَلٌ من الحَياة وتقول مَحْيايَ ومَماتي والجمع المَحايِي وقوله تعالى فلنُحْيِيَنَّه حَياةً طَيِّبَةً قال نرْزُقُه حَلالاً وقيل الحياة الطيبة الجنة وروي عن ابن عباس قال فلنحيينه حياة طيبة هو الرزق الحلال في الدنيا ولنَجْزِيَنَّهم أَجْرَهم بأَحسن ما كانوا يعملون إذا صاروا إلى الله جَزاهُم أَجرَهُم في الآخرة بأَحسنِ ما عملوا والحَيُّ من كل شيء نقيضُ الميت والجمع أَحْياء والحَيُّ كل متكلم ناطق والحيُّ من النبات ما كان طَرِيّاً يَهْتَزّ وقوله تعالى وما يَسْتوي الأَحْياءُ ولا الأَمْواتُ فسره ثعلب فقال الحَيُّ هو المسلم والميت هو الكافر قال الزجاج الأَحْياءُ المؤمنون والأَموات الكافرون قال ودليل ذلك قوله أَمواتٌ غيرُ أَحياء وما يَشْعرون وكذلك قوله ليُنْذِرَ من كان حَيّاً أَي من كان مؤمناً وكان يَعْقِلُ ما يُخاطب به فإن الكافر كالميت وقوله D ولا تَقُولوا لمن يُقْتَلُ في سبيل الله أَمواتٌ بل أَحياء أَمواتٌ بإضْمار مَكْنِيٍّ أَي لا تقولوا هم أَمواتٌ فنهاهم الله أَن يُسَمُّوا من قُتِل في سبيل الله ميتاً وأَمرهم بأَن يُسَمُّوهم شُهداء فقال بل أَحياء المعنى بل هم أَحياء عند ربهم يرزقون فأَعْلَمنا أَن من قُتل في سبيله حَيٌّ فإن قال قائل فما بالُنا نَرى جُثَّتَه غيرَ مُتَصَرِّفة ؟ فإن دليلَ ذلك مثلُ ما يراه الإنسانُ في منامه وجُثَّتُه غيرُ متصرفة على قَدْرِ ما يُرى والله جَلَّ ثناؤُه قد تَوَفَّى نفسه في نومه فقال الله يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حينَ مَوْتِها والتي لم تَمُتْ في مَنامها ويَنْتَبِهُ النائمُ وقد رَأَى ما اغْتَمَّ به في نومه فيُدْرِكُه الانْتِباهُ وهو في بَقِيَّةِ ذلك فهذا دليل على أَن أَرْواحَ الشُّهداء جائز أَن تُفارقَ أَجْسامَهم وهم عند الله أَحْياء فالأَمْرُ فيمن قُتِلَ في سبيل الله لا يُوجِبُ أَن يُقالَ له ميت ولكن يقال هو شهيد وهو عند الله حيّ وقد قيل فيها قول غير هذا قالوا معنى أَموات أَي لا تقولوا هم أَموات في دينهم أَي قُولوا بل هم أَحياء في دينهم وقال أَصحاب هذا القول دليلُنا قوله أَوَمَنْ كان مَيْتاً فأَحْيَيْناه وجعَلْنا له نُوراً يمشي به في الناسِ كمَنْ مَثَلُه في الظُّلُمات ليس بخارج منها فجَعَلَ المُهْتَدِيَ حَيّاً وأَنه حين كان على الضَّلالة كان ميتاً والقول الأَوَّلُ أَشْبَهُ بالدِّين وأَلْصَقُ بالتفسير وحكى اللحياني ضُرِبَ ضَرْبةً ليس بِحاي منها

أَي ليس يَحْيا منها قال ولا يقال ليس بحَيٍّ منها إلا أَن يُخْبِرَ أَنه ليس بحَيٍّ أَي هو ميت فإن أَردت أَنه لا يَحْيا قلت ليس بحايٍ وكذلك أَخوات هذا كقولك عُدْ فُلاناً فإنه مريض تُريد الحالَ وتقول لا تأْكل هذا الطعامَ فإنك مارِضٌ أَي أَنك تَمْرَضُ إن أَكلته وأَحْياهُ جَعَله حَيّاً وفي التنزيل أَلَيْسَ ذلك بقادرٍ على أَن يُحْيِيَ الموتى قرأه بعضهم على أَن يُحْيِي الموتى أَجْرى النصبَ مُجْرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومُجْرى الجزم الذي يلزم فيه الحذف أَبو عبيدة في قوله ولكمْ في القِصاص حَياةٌ أَي مَنْفَعة ومنه قولهم ليس لفلان حياةٌ أَي ليس عنده نَفْع ولا خَيْر وقال الله D مُخْبِراً عن الكفار لم يُؤمِنُوا بالبَعْثِ والنُّشُور ما هِيَ إلاّ حَياتُنا الدُّنْيا نَمُوت ونَحْيا وما نَحْنُ بمبْعُوثِينَ قال أَبو العباس اختلف فيه فقالت طائفة هو م ُقَدَّم ومُؤَخَّرِ ومعناه نَحْيا ونَمُوتُ ولا نَحْيا بعد ذلك وقالت طائفة معناه نحيا ونموت ولا نحيا أَبداً وتَحْيا أَوْلادُنا بعدَنا فجعلوا حياة أَولادهم بعدهم كحياتهم ثم قالوا وتموت أَولادُنا فلا نَحْيا ولا هُمْ وفي حديث حُنَيْنٍ قال للأَنصار المَحْيا مَحياكُمْ والمَماتُ مَماتُكُمْ المَحْيا مَفْعَلٌ من الحَياة ويقع على المصدر والزمان والمكان وقوله تعالى رَبَّنا أَمَتَّنا اثْنَتَيْن وأَحْيَيْتَنا اثنتين أَراد خَلَقْتنا أَمواتاً ثم أَحْيَيْتَنا ثم أَمَتَّنا بعدُ ثم بَعَثْتَنا بعد الموت قال الزجاج وقد جاء في بعض التفسير أَنَّ إحْدى الحَياتَين وإحْدى المَيْتَتَيْنِ أَن يَحْيا في القبر ثم يموت فذلك أَدَلُّ على أَحْيَيْتَنا وأَمَتَّنا والأَول أَكثر في التفسير واسْتَحْياه أَبقاهُ حَيّاً وقال اللحياني استَحْياه استَبقاه ولم يقتله وبه فسر قوله تعالى ويَسْتَحْيُون نِساءَكم أَي يَسْتَبْقُونَهُنَّ وقوله إن الله لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مثلاً ما بَعُوضَةً أَي لا يسْتَبْقي التهذيب ويقال حايَيْتُ النارَ بالنَّفْخِ كقولك أَحْيَيْتُها قال الأَصمعي أَنشد بعضُ العرب بيتَ ذي الرمة فقُلْتُ له ارْفَعْها إليكَ وحايِهَا برُوحِكَ واقْتَتْه لها قِيتَةً قَدْرا وقال أَبو حنيفة حَيَّت النار تَحَيُّ حياة فهي حَيَّة كما تقول ماتَتْ فهي ميتة وقوله ونار قُبَيْلَ الصُّبحِ بادَرْتُ قَدْحَها حَيَا النارِ قَدْ أَوْقَدْتُها للمُسافِرِ أَراد حياةَ النارِ فحذف الهاء وروى ثعلب عن ابن الأَعرابي أَنه أَنشده أَلا حَيَّ لي مِنْ لَيْلَةِ القَبْرِ أَنَّه مآبٌ ولَوْ كُلِّفْتُه أَنَا آيِبُهْ أَراد أَلا أَحَدَ يُنْجِيني من ليلة القبر قال وسمعت العرب تقول إذا ذكرت ميتاً كُنَّا سنة كذا وكذا بمكان كذا وكذا وحَيُّ عمرٍو مَعَنا يريدون وعمرٌوَ مَعَنا حيٌّ بذلك الـمكان ويقولون أَتيت فلاناً وحَيُّ فلانٍ شاهدٌ وحيُّ فلانَة شاهدةٌ المعنى فلان وفلانة إذ ذاك حَيٌّ وأَنشد الفراء في مثله أَلا قَبَح الإلَهُ بَني زِيادٍ وحَيَّ أَبِيهِمُ قَبْحَ الحِمارِ أَي قَبَحَ الله بَني زياد وأَباهُمْ وقال ابن شميل أَتانا حَيُّ فُلانٍ أَي أَتانا في حَياتِهِ وسَمِعتُ حَيَّ فلان يقول كذا أَي سمعته يقول في حياته وقال الكِسائي يقال لا حَيَّ عنه أَي لا مَنْعَ منه وأَنشد ومَنْ يَكُ يَعْيا بالبَيان فإنَّهُ أَبُو مَعْقِلٍ لا حَيَّ عَنْهُ ولا حَدَدْ قال الفراء معناه لا يَحُدُّ عنه شيءٌ ورواه فإن تَسْأَلُوني بالبَيانِ فإنَّه أبو مَعْقِلٍ لا حَيَّ عَنْهُ ولا حَدَدْ ابن بري وحَيُّ فلانٍ فلانٌ نَفْسُه وأَنشد أَبو الحسن لأَبي الأَسود الدؤلي أَبو بَحْرٍ أَشَدُّ الناسِ مَنّاً عَلَيْنَا بَعدَ حَيِّ أَبي المُغِيرَهْ أَي بعد أَبي المُغيرَة ويقال قاله حَيُّ رِياح أَي رِياحٌ وحَيِيَ القوم في أَنْفُسِهم وأَحْيَوْا في دَوابِّهِم وماشِيَتِهم الجوهري أَحْيا القومُ حَسُنت حالُ مواشِيهِمْ فإن أَردت أَنفُسَهم قلت حَيُوا وأَرضٌ حَيَّة مُخْصِبة كما قالوا في الجَدْبِ ميّتة وأَحْيَيْنا الأَرضَ وجدناها حيَّة النباتِ غَضَّة وأَحْيا القومُ أَي صاروا في الحَيا وهو الخِصْب وأَتَيْت الأَرضَ فأَحْيَيتها أَي وجدتها خِصْبة وقال أَبو حنيفة أُحْيِيَت الأَرض إذا اسْتُخْرِجَت وفي الحديث من أَحْيا مَواتاً فَهو أَحقُّ به المَوَات الأَرض التي لم يَجْرِ عليها ملك أَحد وإحْياؤُها مباشَرَتها بتأْثير شيء فيها من إحاطة أَو زرع أَو عمارة ونحو ذلك تشبيهاً بإحياء الميت ومنه حديث عمرو قيل سلمانَ أَحْيُوا ما بَيْنَ العِشاءَيْن أَي اشغلوه بالصلاة والعبادة والذكر ولا تعطِّلوه فتجعلوه كالميت بعُطْلَته وقيل أَراد لا تناموا

فيه خوفاً من فوات صلاة العشاء لأَن النوم موت واليقطة حياة وإِحْياءُ الليل السهر فيه بالعبادة وترك النوم ومرجع الصفة إِلى صاحب الليل وهو من باب قوله فأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّناً سُهُداً إِذا ما نَامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ أَي نام فيه ويريد بالعشاءين المغرب والعشاء فغلب وفي الحديث أَنه كان يصلي العصر والشمس حَيَّة أَي صافية اللون لم يدخلها التغيير بدُنُوِّ المَغِيب كأَنه جعل مَغِيبَها لَها مَوْتاً وأَراد تقديم وقتها وطَرِيقٌ حَيٌّ بَيِّنٌ والجمع أَحْياء قال الحطيئة إِذا مَخَارِمُ أَحْياءٍ عَرَضْنَ لَه ويروى أَحياناً عرضن له وحَيِيَ الطريقُ استَبَان يقال إِذا حَيِيَ لك الطريقُ فخُذْ يَمْنَةً وأَحْيَت الناقة إِذا حَيِيَ ولَدُها فهي مُحْيٍ ومُحْيِيَة لا يكاد يموت لها ولد والحِيُّ بكسر الحاء جمعُ الحَياةِ وقال ابن سيده الحِيُّ الحيَاةُ زَعَموا قال العجاج كأَنَّها إِذِ الحَياةُ حِيُّ وإِذْ زَمانُ النَّ اسِ دَغْفَلِيُّ وكذلك الحيوان وفي التنزيل وإِن الدارَ الآخرةَ لَهِيَ الحَيَوانُ أَي دارُ الحياةِ الدائمة قال الفراء كسروا أَوَّل حِيٍّ لئلا تتبدل الياء واواً كما قالوا بِيضٌ وعِينٌ قال ابن بري الحَياةُ والحَيَوان والحِيّ مَصادِر وتكون الحَيَاة صفةً كالحِيُّ كالصَّمَيانِ للسريع التهذيب وفي حديث ابن عمر إِنَّ الرجلَ لَيُسْأَلُ عن كلِّ شيءٍ حتى عن حَيَّةِ أَهْلِه قال معناه عن كلِّ شيءٍ حَيٍّ في منزله مثلِ الهرّ وغيره فأَنَّث الحيّ فقال حَيَّة ونحوَ ذلك قال أَبو عبيدة في تفسير هذا الحديث قال وإِنما قال حَيَّة لأَنه ذهب إِلى كلّ نفس أَو دابة فأَنث لذلك أَبو عمرو العرب تقول كيف أَنت وكيف حَيَّةُ أَهْلِكَ أَي كيف من بَقِيَ منهم حَيّاً قال مالك ابن الحرث الكاهلي فلا يَنْجُو نَجَاتِي ثَمَّ حَيٌّ مِنَ الحَيَواتِ لَيْسَ لَهُ جَنَاحُ أَي كلّ ما هو حَيٌّ فجمعه حَيَوات وتُجْمِ ع الحيةُ حَيَواتٍ والحيوانُ اسم يقع على كل شيء حيٍّ وسمى الله D الآخرة حَيَواناً فقال وإِنَّ الدارَ الآخرَة لَهِيَ الحَيَوان قال قتادة هي الحياة الأَزهري المعنى أَن من صار إِلى الآخرة لم يمت ودام حيّاً فيها لا يموت فمن أُدخل الجنة حَيِيَ فيها حياة طيبة ومن دخل النار فإِنه لا يموت فيها ولا يَحْيَا كما قال تعالى وكلُّ ذي رُوح حَيَوان والجمع والواحد فيه سواء قال والحَيَوان عينٌ في الجَنَّة وقال الحَيَوان ماء في الجنة لا يصيب شيئاً إِلا حَيِيَ بإِذن الله D وفي حديث القيامة يُصَبُّ عليه ماءُ الحَيَا قال ابن الأَثير هكذا جاء في بعض الروايات والمشهور يُصَبُّ عليه ماءُ الحَيَاةِ ابن سيده والحَيَوان أَيضاً جنس الحَيّ وأَصْلُهُ حَيَيانٌ فقلبت الياء التي هي لام واواً استكراهاً لتوالي الياءين لتختلف الحركات هذا مذهب الخليل وسيبويه وذهب أَبو عثمان إِلى أَن الحيوان غير مبدل الواو وأَن الواو فيه أَصل وإِن لم يكن منه فعل وشبه هذا بقولهم فَاظَ المَيْت يَفِيظُ فَيْظاً وفَوْظاً وإِن لم يَسْتَعْمِلُوا من فَوْظٍ فِعْلاً كذلك الحيوان عنده مصدر لم يُشْتَقّ منه فعل قال أَبو علي هذا غير مرضي من أَبي عثمان من قِبَل أَنه لا يمتنع أَن يكون في الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان مثل فَوْظٍ وصَوْغٍ وقَوْل ومَوْت وأَشباه ذلك فأَما أَن يوجد في الكلام كلمة عينها ياء ولامها واو فلا فحَمْلُه الحيوانَ على فَوْظٍ خطأٌ لأَنه شبه ما لا يوجد في الكلام بما هو موجود مطرد قال أَبو علي وكأَنهم استجازوا قلب الياء واواً لغير علة وإِن كانت الواو أَثقل من الياء ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها وحَيْوَة بسكون الياء اسمُ رجلٍ قلبت الياء واواً فيه لضَرْبٍ من التوَسُّع وكراهة لتضعيف الياء وإِذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إِلى التغيير في حاحَيْت وهَاهَيْتُ كان إِبدال اللام في حَيْوةٍ ليختلف الحرفان أَحْرَى وانضاف إِلى ذلك أَنَّه عَلَم والأَعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها نحو مَوْرَقٍ ومَوْهَبٍ ومَوْظَبٍ قال الجوهري حَيْوَة اسم رجل وإِنما لم يدغم كما أُدغم هَيِّنٌ ومَيِّت لأَنه اسم موضوع لا على وجه الفعل وحَيَوانٌ اسم والقول فيه كالقول في حَيْوَةَ والمُحاياةُ الغِذاء للصبي بما به حَيَاته وفي المحكم المُحاياةُ الغِذاء للصبيّ لأَنّ حَياته به والحَيُّ

الواحد من أَحْياءِ العَرِبِ والحَيُّ البطن من بطون العرب وقوله وحَيَّ بَكْرٍ طَعَنَّا طَعْنَةً فَجَرى فليس الحَيُّ هنا البطنَ من بطون العرب كما ظنه قوم وإنما أَراد الشخص الحيّ المسمَّى بكراً أَي بكراً طَعَنَّا وهو ما تقدم فحيٌّ هنا مُذَكَّرُ حَيَّةٍ حتى كأَنه قال وشخصَ بكرٍ الحَيَّ طَعَنَّا فهذا من باب إضافة المسمى إلى نفسه ومنه قول ابن أَحمر أَدْرَكْتَ حَيَّ أَبي حَفْصٍ وَشِيمَتَهُ وقَبْلَ ذاكَ وعَيْشاً بَعْدَهُ كَلِبَا وقولهم إن حَيَّ ليلى لشاعرة هو من ذلك يُريدون ليلى والجمع أَحْياءٌ الأَزهري الحَيُّ من أَحْياء العَرب يقع على بَني أَبٍ كَثُروا أَم قَلُّوا وعلى شَعْبٍ يجمَعُ القبائلَ من ذلك قول الشاعر قَاتَل اللهُ قيسَ عَيْلانَ حَيّاً ما لَهُمْ دُونَ غَدْرَةٍ مِنْ حِجابِ وقوله فتُشْبِعُ مَجْلِسَ الحَيَّيْنِ لَحْماً وتُلْقي للإماء مِنَ الوَزِيمِ يعني بالحَيَّينِ حَيَّ الرجلِ وحَيَّ المرأَة والوَزِيمُ العَضَلُ والحَيَا مقصور الخِصْبُ والجمع أَحْياء وقال اللحياني الحَيَا مقصورٌ المَطَر وإذا ثنيت قلت حَيَيان فتُبَيِّن الياءَ لأَن الحركة غير لازمة وقال اللحياني مرَّةً حَيَّاهم الله بِحَياً مقصور أَي أَغاثهم وقد جاء الحَيَا الذي هو المطر والخصب ممدوداً وحَيَا الربيعِ ما تَحْيا به الأَرض من الغَيْث وفي حديث الاستسقاء اللهم اسْقِنا غَيْثاً مُغيثاً وَحَياً رَبيعاً الحَيَا مقصور المَطَر لإحْيائه الأَرضَ وقيل الخِصْبُ وما تَحْيا به الأَرضُ والناس وفي حديث عمر B لا آكلُ السَّمِينَ حتى يَحْيا الناسُ من أَوَّلِ ما يَحْيَوْنَ أَي حتى يُمْطَروا ويُخْصِبُوا فإن المَطَر سبب الخِصْب ويجوز أَن يكون من الحياة لأَن الخصب سبب الحياة وجاء في حديث عن ابن عباس C أنه قال كان عليٌّ أَميرُ المؤمنين يُشْبِهُ القَمَر الباهِرَ والأَسَدَ الخادِرَ والفُراتَ الزَّاخِرَ والرَّبيعَ الباكِرَ أَشْبَهَ من القَمر ضَوْءَهُ وبهاءَهُ ومِنَ الأَسَدِ شَجاعَتَهُ ومَضاءَهُ ومن الفُراتِ جُودَه وسَخاءَهُ ومن الرَّبيعِ خِصْبَه وحَياءَه أَبو زيد تقول أَحْيَا القومُ إذا مُطِرُوا فأَصابَت دَوابُّهُم العُشْبَ حتى سَمِنَتْ وإن أَرادوا أَنفُسَهم قالوا حَيُوا بعدَ الهُزال وأَحْيا الله الأَرضَ أَخرج فيها النبات وقيل إنما أَحْياها من الحَياة كأَنها كانت ميتة بالمحْل فأَحْياها بالغيث والتَّحِيَّة السلام وقد حَيَّاهُ تحِيَّةً وحكى اللحياني حَيَّاك اللهُ تَحِيَّةَ المؤمِن والتَّحِيَّة البقاءُ والتَّحِيَّة المُلْك وقول زُهَيْر بن جَنابٍ الكَلْبي ولَكُلُّ ما نَال الفتى قَدْ نِلْتُه إلا التَّحِيَّهْ قيل أَراد المُلْك وقال ابن الأَعرابي أَراد البَقاءَ لأَنه كان مَلِكاً في قومه قال بن بري زهيرٌ هذا هو سيّد كَلْبٍ في زمانه وكان كثير الغارات وعُمِّرَ عُمْراً طويلاً وهو القائل لما حضرته الوفاة أَبَنِيَّ إنْ أَهْلِكْ فإِنْ نِي قَدْ بَنَيْتُ لَكُمْ بَنِيَّهْ وتَرَكْتُكُمْ أَولادَ سا داتٍ زِنادُكُمُ وَرِيَّهْ ولَكُلُّ ما نالَ الفَتى قَدْ نِلْتُه إلاّ التَّحِيَّهْ قال والمعروف بالتَّحِيَّة هنا إنما هي بمعنى البقاء لا بمعنى الملك قال سيبويه تَحِيَّة تَفْعِلَة والهاء لازمة والمضاعف من الياء قليل لأَن الياء قد تثقل وحدها لاماً فإذا كان قبلها ياءٌ كان أَثقل لها قال أَبو عبيد والتَّحِيَّةُ في غير هذا السلامُ الأَزهري قال الليث في قولهم في الحديث التَّحِيَّات لله قال معناه البَقاءُ لله ويقال المُلْك لله وقيل أَراد بها السلام يقال حَيَّاك الله أَي سلَّم عليك والتَّحِيَّة تَفْعِلَةٌ من الحياة وإنما أُدغمت لاجتماع الأَمثال والهاء لازمة لها والتاء زائدة وقولهم حَيَّاكَ اللهُ وبَيَّاكَ اعتَمَدَكَ بالمُلْك وقيل أَضْحَكَكَ وقال الفراء حَيَّكَ اللهُ أَبْقاكَ اللهُ وحَيَّك الله أَي مَلَّكك الله وحَيَّاك الله أَي سلَّم عليك قال وقولنا في التشهد التَّحِيَّات لله يُنْوَى بها البَقاءُ لله والسلامُ من الآفاتِ والمُلْكُ لله ونحوُ ذلك قال أَبو عمرو التَّحِيَّة المُلك وأَنشد قول عمرو بن معد يكرب أَسيرُ بِهِ إلى النُّعْمانِ حتَّى أُنِيخَ على تَحِيَّتِهِ بجُنْدي يعني على مُلْكِهِ قال ابن بري ويروى أَسِيرُ بها ويروى أَؤُمُّ بها وقبل البيت وكلّ مُفاضَةٍ بَيْضاءَ زَغْفٍ وكل مُعاوِدِ الغاراتِ جَلْدِ وقال خالد بن يزيد لو كانت التَّحِيَّة المُلْكَ لما قيل التَّحِيَّات لله والمعنى السلامات من الآفات كلها وجَمَعها لأَنه أَراد السلامة من كل افة وقال القتيبي إنما قيل التحيات لله لا على الجَمْع لأَنه كان في الأَرض ملوك يُحَيَّوْنَ بتَحِيّات مختلفة يقال

لبعضهم أَبَيْتَ اللَّعْنَ ولبعضهم اسْلَمْ وانْعَمْ وعِشْ أَلْفَ سَنَةٍ ولبعضهم انْعِمْ صَباحاً فقيل لنا قُولوا التَّحِيَّاتُ لله أَي الأَلفاظُ التي تدل على الملك والبقاء ويكنى بها عن الملك فهي لله D وروي عن أَبي الهيثم أَنه يقول التَّحِيَّةُ في كلام العرب ما يُحَيِّي بعضهم بعضاً إذا تَلاقَوْا قال وتَحِيَّةُ الله التي جعلها في الدنيا والآخرة لمؤمني عباده إذا تَلاقَوْا ودَعا بعضهم لبعض بأَجْمَع الدعاء أَن يقولوا السلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاتُه قال الله D تَحِيَّتُهُمْ يوْمَ يَلْقَوْنَه سَلامٌ وقال في تحيَّة الدنيا وإذا حُيِّيتُم بتَحِيَّةٍ فحَيُّوا بأَحسَنَ منها أَو رُدُّوها وقيل في قوله قد نلته إلاّ التحيَّة يريد إلا السلامة من المَنِيَّة والآفات فإن أَحداً لا يسلم من الموت على طول البقاء فجعل معنى التحيات لله أَي السلام له من جميع الآفات التي تلحق العباد من العناء وسائر أَسباب الفناء قال الأَزهري وهذا الذي قاله أَبو الهيثم حسن ودلائله واضحة غير أَن التحية وإن كانت في الأَصل سلاماً كما قال خالد فجائز أَن يُسَمَّى المُلك في الدنيا تحيةً كما قال الفراء وأَبو عمرو لأَن المَلِكَ يُحَيَّا بتَحِيَّةِ المُلْكِ المعروفة للملوك التي يباينون فيها غيرهم وكانت تحيَّةُ مُلُوك العَجَم نحواً من تحيَّة مُلوك العَرَعب كان يقا‍ل لِمَلِكهم زِهْ هَزَارْ سَالْ المعنى عِشْ سالماً أَلْفَ عام وجائز أَن يقال للبقاء تحية لأَنَّ من سَلِمَ من الآفات فهو باقٍ والباقي في صفة الله D من هذا لأَنه لا يموت أَبداً فمعنى حَيّاك الله أَي أَبقاك الله صحيحٌ من الحياة وهو البقاء يقال أَحياه الله وحَيّاه بمعنى واحد قال والعرب تسمي الشيء باسم غيره إذا كان معه أَو من سببه وسئل سَلَمة بنُ عاصمٍ عن حَيّاك الله فقال هو بمنزلة أَحْياك الله أَي أَبقاك الله مثل كرَّم وأَكرم قال وسئل أَبو عثمان المازني عن حَيَّاك الله فقال عَمَّرك الله وفي الحديث أَن الملائكة قالت لآدم عليه السلام حَيَّاك الله وبَيَّاك معنى حَيَّاك اللهُ أَبقاك من الحياة وقيل هو من استقبال المُحَيّا وهو الوَجْه وقيل ملَّكك وفرَّحك وقيل سلَّم عَليك وهو من التَّحِيَّة السلام والرجل مُحَيِّيٌ والمرأَة مُحَيِّيَة وكل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءَات فيُنْظَر فإن كان غير مبنيٍّ على فِعْلٍ حذفت منه اللام نحو عُطَيٍّ في تصغير عَطاءٍ وفي تصغير أَحْوَى أَحَيٍّ وإن كان مبنيّاً على فِعْلٍ ثبتت نحو مُحَيِّي من حَيَّا يُحَيِّي وحَيَّا الخَمْسين دنا منها عن ابن الأَعرابي والمُحَيّا جماعة الوَجْهِ وقيل حُرُّهُ وهو من الفرَس حيث انفرَقَ تحتَ الناصِية في أَعلى الجَبْهةِ وهناك دائرةُ المُحَيَّا والحياءُ التوبَة والحِشْمَة وقد حَيِيَ منه حَياءً واستَحْيا واسْتَحَى حذفوا الياء الأَخيرة كراهية التقاء الياءَينِ والأَخيرتان تَتَعَدَّيانِ بحرف وبغير حرف يقولون استَحْيا منك واستَحْياكَ واسْتَحَى منك واستحاك قال ابن بري شاهد الحياء بمعنى الاستحياء قول جرير لولا الحَياءُ لَعَادني اسْتِعْبارُ ولَزُرْتُ قَبرَكِ والحبيبُ يُزارُ وروي عن النبي A أَنه قال الحَياءُ شُعْبةٌ من الإيمان قال بعضهم كيف جعَل الحياءَ وهو غَرِيزةٌ شُعْبَةً من الإِيمان وهو اكتساب ؟ والجواب في ذلك أَن المُسْتَحي ينقطع بالحَياء عن المعاصي وإن لم تكن له تَقِيَّة فصار كالإيمان الذي يَقْطَعُ عنها ويَحُولُ بين المؤمن وبينها قال ابن الأَثير وإنما جعل الحياء بعض الإيمان لأَن الإيمان ينقسم إلى ائتمار بما أَمر الله به وانتهاء عمَّا نهى الله عنه فإذا حصل الانتهاء بالحياء كان بعضَ الإيمان ومنه الحديث إذا لم تَسْتَحِ فاصْنَح ما شئتَ المراد أَنه إذا لم يستح صنع ما شاء لأَنه لا يكون له حياءٌ يحْجزُه عن المعاصي والفواحش قال ابن الأَثير وله تأْويلان أَحدهما ظاهر وهو المشهور إذا لم تَسْتَحِ من العَيْب ولم تخش العارَ بما تفعله فافعل ما تُحَدِّثُك به نفسُك من أَغراضها حسَناً كان أَو قبيحاً ولفظُه أَمرٌ ومعناه توبيخ وتهديد وفيه إشعار بأَنَّ الذي يردَع الإنسانَ عن مُواقَعة السُّوء هو الحَياءُ فإذا انْخَلَعَ منه كان كالمأْمور بارتكاب كل ضلالة وتعاطي كل سيئة والثاني أَن يحمل الأَمر على بابه يقول إذا كنت في فعلك آمناً أَن تَسْتَحيَ منه لجَريك فيه على سَنَن الصواب

وليس من الأَفعال التي يُسْتَحَى منها فاصنع منها ما شئت ابن سيده قوله A إنَّ مما أَدرَكَ الناسُ من كلام النبوَّة إذا لم تَسْتَحِ فاصْنَعْ ما شئت

(* قوله « من كلام النبوة إذا لم تستح إلخ » هكذا في الأصل)

أَي من لم يَسْتَحِ صَنَعَ ما شاء على جهة الذمِّ لتَرْكِ الحَياء وليس يأْمره بذلك ولكنه أَمرٌ بمعنى الخَبَر ومعنى الحديث أَنه يأْمُرُ بالحَياء ويَحُثُّ عليه ويَعِيبُ تَرْكَه ورجل حَيِيٌّ ذو حَياءٍ بوزن فَعِيلٍ والأُنثى بالهاء وامرأَة حَيِيَّة واسْتَحْيا الرجل واسْتَحْيَت المرأَة وقوله وإنِّي لأَسْتَحْيِي أَخي أَنْ أَرى له عليَّ من الحَقِّ الذي لا يَرَى لِيَا معناه آنَفُ من ذلك الأَزهري للعرب في هذا الحرف لغتان يقال اسْتَحَى الرجل يَسْتحي بياء واحدة واسْتَحْيا فلان يَسْتَحْيِي بياءَين والقرآن نزل بهذه اللغة الثانية في قوله D إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مثلاً وحَيِيتُ منه أَحْيا استَحْيَيْت وتقول في الجمع حَيُوا كما تقول خَشُوا قال سيبويه ذهبت الياء لالتقاء الساكنين لأَن الواو ساكنة وحركة الياء قد زالت كما زالت في ضربوا إلى الضم ولم تحرّك الياء بالضم لثقله عليها فحذفت وضُمَّت الياء الباقية لأَجل الواو قال أَبو حُزابة الوليدُ بن حَنيفة وكنا حَسِبْناهم فَوارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعدما ماتُوا من الدهْرِ أَعْصُرا قال ابن بري حَيِيتُ من بنات الثلاثة وقال بعضهم حَيُّوا بالتشديد تركه عل ما كان عليه للإدغام قال عبيدُ بنُ الأَبْرص عَيُّوا بأَمرِهِمُو كما عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمامَةْ وقال غيره اسْتَحْياه واسْتَحْيا منه بمعنًى من الحياء ويقال اسْتَحَيْتُ بياء واحدة وأَصله اسْتَحْيَيْتُ فأَعلُّوا الياء الأُولى وأَلقَوا حَرَكتها على الحاء فقالوا استَحَيْتُ كما قالوا اسْتنعت استثقالاً لَمَّا دَخَلَتْ عليها الزوائدُ قال سيبويه حذفت الياء لالتقاء الساكنين لأَن الياء الأُولى تقلب أَلفاً لتحركها قال وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم وقال المازنيّ لم تحذف لالتقاء الساكنين لأَنها لو حذفت لذلك لردوها إذا قالوا هو يَسْتَحِي ولقالوا يَسْتَحْيي كما قالوا يَسْتَنِيعُ قال ابن بري قول أَبي عثمان موافق لقول سيبويه والذي حكاه عن سيبويه ليس هو قوله وإنما هو قول الخليل لأَن الخليل يرى أَن استحيت أَصله استحييت فأُعل إعلال اسْتَنَعْت وأَصله اسْتَنْيَعْتُ وذلك بأَن تنقل حركة الفاء على ما قبلها وتقلب أَلفاً ثمتحذف لالتقاء الساكنين وأَما سيبويه فيرى أَنها حذفت تخفيفاً لاجتماع الياءين لا لإعلال موجب لحذفها كما حذفت السينَ من أَحْسَسْت حين قلتَ أَحَسْتُ ونقلتَ حركتها على ما قبلها تخفيفاً وقال الأَخفش اسْتَحَى بياء واحدة لغة تميم وبياءين لغة أَهل الحجاز وهو الأَصل لأَن ما كان موضعُ لامه معتّلاً لم يُعِلُّوا عينه أَلا ترى أَنهم قالوا أَحْيَيْتُ وحَوَيْتُ ؟ ويقولون قُلْتُ وبِعْتُ فيُعِلُّون العين لَمَّا لم تَعْتَلَّ اللامُ وإنما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة كما قالوا لا أَدْرِ في لا أَدْرِي ويقال فلان أَحْيَى من الهَدِيِّ وأَحْيَى من كَعابٍ وأَحْيَى من مُخَدَّرة ومن مُخَبَّأَةٍ وهذا كله من الحَياء ممدود وأَما قولهم أَحْيَى من ضَبّ فمن الحياةِ وفي حديث البُراقِ فدنَوْتُ منه لأَرْكَبَه فأَنْكَرَني فتَحَيَّا مِنِّي أَي انْقَبَض وانْزَوى ولا يخلو أَن يكون مأْخوداً من الحياء على طريق التمثيل لأَن من شأن الحَيِيِّ أَن ينقبض أَو يكون أَصله تَحَوّى أَي تَجَمَّع فقلبت واوه ياء أَو يكون تَفَيْعَلَ من الحَيِّ وهو الجمع كتَحَيّز من الحَوْز وأَما قوله ويَسْتَحْيِي نساءَهم فمعناه يَسْتَفْعِلُ من الحَياة أَي يتركهنَّ أَحياء وليس فيه إلا لغة واحدة وقال أَبو زيد يقال حَيِيتُ من فِعْلِ كذا وكذا أَحْيا حَياءً أَي اسْتَحْيَيْتُ وأَنشد أَلا تَحْيَوْنَ من تَكْثير قَوْمٍ لعَلاَّتٍ وأُمُّكُمو رَقُوبُ ؟ معناه أَلا تَسْتَحْيُونَ وجاء في الحديث اقْتُلُوا شُيُوخ المشركين واسْتَحْيُوا شَرْخَهم أَي اسْتَبْقُوا شَبابَهم ولا تقتلوهم وكذلك قوله تعالى يُذَبِّحُ أَبناءهم ويَسْتَحْيِي نساءَهم أَي يسْتَبْقيهن للخدمة فلا يقتلهن الجوهري الحَياء ممدود الاستحياء

والحَياء أَيضاً رَحِمُ الناقة والجمع أَحْيِيةٌ عن الأَصمعي الليث حَيا الناقة يقصر ويمدّ لغتان الأَزهري حَياءُ الناقة والشاة وغيرهما ممدود إلاّ أَن يقصره شاعر ضرورة وما جاء عن العرب إلا ممدوداً وإنما سمي حَياءً باسم الحَياء من الاسْتحياء لأَنه يُسْتَر مِن الآدمي ويُكْنى عنه من الحيوان ويُسْتَفحش التصريحُ بذكره واسمه الموضوع له ويُسْتَحى من ذلك ويُكْنى عنه وقال الليث يجوز قَصْر الحَياء ومَدُّه وهو غلط لا يجوز قصره لغير الشاعر لأَن أَصله الحَياءُ من الاستحياء وفي الحديث أَنه كَرِهَ من الشاةِ سَبْعاً الدَّمَ والمرارة والحَياءَ والعُقْدَةَ والذَّكَر والأُنْثَيين والمَثانَة الحَياءُ ممدود الفرج من ذوات الخُفِّ والظِّلْف وجمعها أَحْيِيَة قال ابن بري وقد جاء الحَياء لرحم الناقة مقصوراً في شعر أَبي النَّجْم وهو قوله جَعْدٌ حَياها سَبِطٌ لَحْياها قال ابن بري قال الجوهري في ترجمة عيي وسمعنا من العرب من يقول أَعْيِياءُ وأَحْيِيَةٌ فيُبَيِّنُ قال ابن بري في كتاب سيبويه أَحْيِيَة جمع حَياءٍ لفرج الناقة وذكر أَن من العرب من يدغمه فيقول أَحِيَّه قال والذي رأَيناه في الصحاح سمعنا من العرب من يقول أَعْيِياءُ وأَعْيِيَةٌ فيبيِن ابن سيده وخص ابن الأَعرابي به الشاة والبقرة والظبية والجمع أَحْياءٌ عن أَبي زيد وأَحْيِيَةٌ وحَيٌّ وحِيٌّ عن سيبويه قال ظهرت الياء في أَحْيِيَة لظهورها في حَيِيَ والإدْغامُ أَحسنُ لأَن الحركة لازمة فإن أَظهرت فأَحْسَنُ ذلك أَن تُخْفي كراهية تَلاقي المثلين وهي مع ذلك بزنتها متحرّكة وحمل ابن جني أَحْياءً على أَنه جمع حَياءٍ ممدوداً قال كَسَّرُوا فَعالاً على أَفعال حتى كأَنهم إنما كسروا فَعَلاً الأَزهري والحَيُّ فرج المرأَة ورأَى أَعرابي جهاز عَرُوسٍ فقال هذا سَعَفُ الحَيِّ أَي جِهازُ فرج المرأَة والحَيَّةُ الحَنَشُ المعروف اشتقاقه من الحَياة في قول بعضهم قال سيبويه والدليل على ذلك قول العرب في الإضافة إلى حَيَّةَ بن بَهْدَلة حَيَوِيٌّ فلو كان من الواو لكان حَوَوِيّ كقولك في الإضافة إلى لَيَّة لَوَوِيٌّ قال بعضهم فإن قلت فهلاَّ كانت الحَيَّةُ مما عينه واو استدلالاً بقولهم رجل حَوَّاء لظهور الواو عيناً في حَوَّاء ؟ فالجواب أَنَّ أَبا عليّ ذهب إلى أَن حَيَّة وحَوَّاء كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ولؤلؤٍ ولأْآلٍ ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ ودِلاصٍ ودُلامِصٍ في قول أَبي عثمان وإن هذه الأَلفاظ اقتربت أُصولها واتفقت معانيها وكل واحد لفظه غير لفظ صاحبه فكذلك حَيَّةٌ مما عينه ولامه ياءَان وحَوَّاء مما عينه واو ولامه ياء كما أَن لُؤْلُؤاً رُباعِيٌّ ولأْآل ثلاثي لفظاهما مقتربان ومعنياهما متفقان ونظير ذلك قولهم جُبْتُ جَيْبَ القَميص وإنما جعلوا حَوَّاء مما عينه واو ولامه ياء وإن كان يمكن لفظه أَن يكون مما عينه ولامه واوان من قِبَل أَن هذا هو الأَكثر في كلامهم ولم يأْت الفاء والعين واللام ياءَات إلاَّ في قولهم يَيَّيْتُ ياءً حَسَنة على أَن فيه ضَعْفاً من طريق الرواية ويجوز أَن يكون من التّحَوّي لانْطوائها والمذكر والمؤنث في ذلك سواء قال الجوهري الحيَّة تكون للذكر والأُنثى وإنما دخلته الياء لأَنه واحد من جنس مثل بَطَّة ودَجاجة على أَنه قد روي عن العرب رأَيت حَيّاً على حَيّة أَي ذكراً على أُنثى وفلان حَيّةٌ ذكر والحاوِي صاحب الحَيَّات وهو فاعل والحَيُّوت ذَكَر الحَيَّات قال الأَزهري التاء في الحَيُّوت زائدة لأَن أَصله الحَيُّو وتُجْمع الحَيَّة حَيَواتٍ وفي الحديث لا بأْسَ بقَتْلِ الحَيَواتِ جمع الحَيَّة قال واشتقاقُ الحَيَّةِ من الحَياة ويقال هي في الأَصل حَيْوَة فأُدْغِمَت الياء في الواو وجُعلتا ياءً شديدة قال ومن قال لصاحب الحَيَّاتِ حايٍ فهو فاعل من هذا البناء وصارت الواو كسرة

(* قوله « وصارت الواو كسرة » هكذا في الأصل الذي بيدنا ولعل فيه تحريفاً والأصل وصارت الواو ياء للكسرة)

كواو الغازي والعالي ومن قال حَوَّاء فهو على بناء فَعَّال فإنه يقول اشتقاقُ الحَيَّة من حَوَيْتُ لأَنها تَتَحَوَّى في الْتِوائِها وكل ذلك تقوله العرب قال أَبو منصور وإن قيل حاوٍ على فاعل فهو جائز والفرق بينه وبين غازٍ أن عين الفعل من حاوٍ

واو وعين الفعل من الغازي الزاي فبينهما فرق وهذا يجوز على قول من جعل الحَيَّة في أَصل البناء حَوْيَةً قال الأَزهري والعرب تُذَكِّر الحَيَّة وتؤنثها فإذا قالوا الحَيُّوت عَنَوا الحَيَّة الذكَرَ وأَنشد الأَصمعي ويأْكُلُ الحَيَّةَ والحَيُّوتَا ويَدْمُقُ الأَغْفالَ والتَّابُوتَا ويَخْنُقُ العَجُوزَ أَو تَمُوتَا وأَرض مَحْياة ومَحْواة كثيرة الحيّات قال الأَزهري وللعرب أَمثال كثيرة في الحَيَّة نَذْكُرُ ما حَضَرَنَا منها يقولون هو أَبْصَر من حَيَّةٍ لحِدَّةِ بَصَرها ويقولون هو أَظْلَم من حَيَّةٍ لأنها تأْتي جُحْر الضَّبِّ فتأْكلُ حِسْلَها وتسكُنُ جُحْرَها ويقولون فلان حَيَّةُ الوادِي إذا كان شديد الشَّكِيمَةِ حامِياً لحَوْزَتِه وهُمْ حَيَّةُ الأَرض ومنه قول ذِي الإِصْبعِ العَدْواني عَذِيرَ الحَيِّ منْ عَدْوا نَ كانُوا حَيَّةَ الأَرض أَراد أَنهم كانوا ذوي إربٍ وشِدَّةٍ لا يُضَيِّعون ثَأْراً ويقال رأْسُه رأْسُ حَيَّةٍ إذا كان مُتَوقِّداً شَهْماً عاقلاً وفلان حَيّةٌ ذَكَرٌ أَي شجاع شديد ويدعون على الرجل فيقولون سقاه الله دَمَ الحَيَّاتِ أَي أَهْلَكَه ويقال رأَيت في كتابه حَيَّاتٍ وعَقارِبَ إذا مَحَلَ كاتِبُهُ بِرَجُلٍ إلى سُلْطانٍ ووَشَى به ليُوقِعَه في وَرْطة ويقال للرجل إذا طال عُمْره وللمرأَة إذا طال عمرها ما هُو إلاّ حَيَّةٌ وما هي إلاّ حَيَّةٌ وذلك لطول عمر الحَيَّة كأَنَّه سُمِّي حَيَّةً لطول حياته ابن الأَعرابي فلانٌ حَيَّةُ الوادي وحَيَّة الأَرض وحَيَّةُ الحَماطِ إذا كان نِهايةً في الدَّهاء والخبث والعقل وأَنشد الفراء كمِثْلِ شَيْطانِ الحَماطِ أَعْرَفُ وروي عن زيد بن كَثْوَة من أَمثالهم حَيْهٍ حِمَارِي وحِمَارَ صاحبي حَيْهٍ حِمَارِي وَحْدِي يقال ذلك عند المَزْرِيَةِ على الذي يَسْتحق ما لا يملك مكابره وظلماً وأَصله أَن امرأَة كانت رافقت رجلاً في سفر وهي راجلة وهو على حمار قال فأَوَى لها وأَفْقَرَها ظَهْرَ حماره ومَشَى عنها فبَيْنَما هما في سيرهما إذ قالت وهي راكبة عليه حيهٍ حِمَارِي وحِمَارَ صاحبي فسمع الرجل مقالتها فقال حَيْهٍ حِمارِي وَحْدِي ولم يَحْفِلْ لقولها ولم يُنْغِضْها فلم يزالا كذلك حتى بَلَغَتِ الناسَ فلما وَثِقَتْ قالت حَيْهٍ حِمَاري وَحْدِي وهي عليه فنازعها الرجلُ إياه فاستغاثت عليه فاجتمع لهما الناسُ والمرأَةُ راكبة على الحمار والرجل راجل فقُضِيَ لها عليه بالحمار لما رأَوها فَذَهَبَتْ مَثَلاً والحَيَّةُ من سِماتِ الإبل وَسْمٌ يكون في العُنُقِ والفَخِذ مُلْتَوِياً مثلَ الحَيَّة عن ابن حبيب من تذكرة أَبي عليّ وحَيَّةُ بنُ بَهْدَلَةَ قبيلة النسب إليها حَيَوِيٌّ حكاه سيبويه عن الخليل عن العرب وبذلك استُدِلّ على أَن الإضافة إلى لَيَّةٍ لَوَوِيٌّ قال وأَما أَبو عمرو فكان يقول لَيَيِيٌّ وحَيَيِيٌّ وبَنُو حِيِّ بطنٌ من العرب وكذلك بَنُو حَيٍّ ابن بري وبَنُو الحَيَا مقصور بَطْن من العرب ومُحَيَّاةُ اسم موضع وقد سَمَّوْا يَحْيَى وحُيَيّاً وحَيّاً وحِيّاً وحَيّانَ وحُيَيَّةَ والحَيَا اسم امرأَة قال الراعي إنَّ الحَيَا وَلَدَتْ أَبي وَعُمُومَتِي ونَبَتُّ في سَبِطِ الفُرُوعِ نُضارِ وأَبو تِحْيَاةَ كنية رجل من حَيِيتَ تِحْيا وتَحْيا والتاء ليست بأَصلية ابن سيده وَحَيَّ على الغَداء والصلاةِ ائتُوهَا فحَيَّ اسم للفعل ولذلك عُلّق حرفُ الجرّ الذي هو على به وحَيَّهَلْ وحَيَّهَلاً وحَيَّهَلا مُنَوَّناً وغيرَ منوّن كلّه كلمة يُسْتَحَثُّ بها قال مُزاحم بِحَيَّهَلاً يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمامَ المَطايا سَيْرُها ال مُتَقاذِفُ

(* قوله « سيرها المتقاذف » هكذا في الأصل وفي التهذيب سيرهن تقاذف)

قال بعض النحويين إذا قلت حَيَّهَلاً فنوّنت قلت حَثّاً وإذا قلت حَيَّهَلا فلم تُنون فكأَنَّك قلت الحَثَّ فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف وكذلك جميع ما هذه حاله من المبنيّات إذا اعْتُقِد فيه التنكير نُوِّن وإذا اعتُقِد فيه التعريف حذف التنوين قال أَبو عبيد سمع أَبو مَهْدِيَّة رجلاً من العجم يقول لصاحبه زُوذْ زُوذْ مرتين بالفارسية فسأَله أَبو مَهْدِيَّة عنها فقيل له يقول عَجِّلْ عَجِّلْ قال أَبو مَهْدِيَّة فهَلاَّ قال له حَيَّهَلَكَ فقيل له ما كان الله ليجمع لهم إلى العَجَمِيّة العَرَبِيّة الجوهري وقولهم حَيّ على الصلاة معناه هَلُمَّ وأَقْبِلْ وفُتِحتالياءُ لسكونها وسكون ما قبلها كما قيل لَيتَ ولعلَّ والعرب تقول

حَيَّ على الثَّرِيدِ وهو اسمٌ لِفعل الأَمر وذكر الجوهري حَيَّهَلْ في باب اللام وحاحَيْتُ في فصل الحاء والأَلف آخرَ الكتاب الأَزهري حَيّ مثَقَّلة يُنْدَبُ بها ويُدْعَى بها يقال حَيَّ على الغَداء حَيَّ على الخير قال ولم يُشْتَق منه فعل قال ذلك الليث وقال غيره حَيَّ حَثٌّ ودُعاء ومنه حديث الأَذان حَيَّ على الصلاة حَيَّ على الفَلاح أَي هَلُمُّوا إِليها وأَقبلوا وتَعالَوْا مسرعين وقيل معناهما عَجِّلوا إِلى الصلاح وإِلى الفلاح قال ابن أَحمر أَنشَأْتُ أَسْأَلُه ما بالُ رُفْقَته حَيَّ الحُمولَ فإِنَّ الرَّكْبَ قد ذَهَبا أَي عليك بالحمول فقد ذهبوا قال شمر أَنشد محارب لأَعرابي ونحن في مَسْجدٍ يَدْع مُؤَذِّنُه حَيَّ تَعالَوْا وما نَاموا وما غَفَلوا قال ذهب به إِلى الصوت نحو طاقٍ طاقٍ وغاقٍ غاقٍ وزعم أَبو الخطاب أَن العرب تقول حَيَّ هَلَ الصلاةَ أَي ائْتِ الصلاة جَعَلَهُما اسمين فنصَبَهما ابن الأَعرابي حَيَّ هَلْ بفلان وحَيَّ هَلً بفلان وحَيَّ هَلاً بفلان أَي اعْجَلْ وفي حديث ابن مسعود إِذا ذُكِرَ الصَّالِحُون فَحَيَّ هَلاً بِعُمَرَ أَي ابْدَأْ به وعَجِّلْ بذكره وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة وفيها لغات وهَلا حَثٌّ واستعجال وقال ابن بري صَوْتان زُكِّبا ومعنى حَيَّ أَعْجِلْ وأَنشد بيت ابن أَحمر أَنْشَأْتُ أَسْأَلُه عن حَالِ رُفْقَتِهِ فقالَ حَيَّ فإِنَّ الرَّكْبَ قد ذَهَبا قال وحَاحَيْتُ من بَناتِ الأَرْبعة قال امرؤ القيس قَوْمٌ يُحاحُونَ بالبِهام ونِسْ وَانٌ قِصارٌ كهَيْئَةِ الحَجَلِ قال ابن بري ومن هذا الفصل التَّحايِي قال ابن قتيبة رُبّما عَدَل القَمَر عن الهَنْعة فنزل بالتَّحابي وهي ثلاثة كواكب حِذَاءَ الهَنْعَة الواحدة منها تِحْيَاة وهي بين المَجَرَّةِ وتَوابِعِ العَيُّوق وكان أَبو زياد الكلابي يقول التَّحايي هي النهَنْقة وتهمز فيقال التَّحَائي قال أَبو حنيفة بِهِنَّ ينزل القمر لا ب الهَنْعة نَفْسِها وواحدتها تِحْياة قال الشيخ فهو على هذا تِفْعَلة كتِحْلَبَة من الأَبنية ومَنَعْناهُ من فِعْلاةٍ كعِزْهاةٍ أَنَّ ت ح ي مهملٌ وأَنَّ جَعْلَه و ح ي تَكَلُّفٌ لإِبدال التاء دون أَن تكون أَصلاً فلهذا جَعَلناها من الحَيَاء لأَنهم قالوا لها تَحِيَّة تسمَّى الهَنْعة التَّحِيّة فهذا من ح ي ي ليس إِلاّ وأَصلها تحْيِيَة تَفْعِلة وأَيضاً فإِنَّ نوءَها كبير الحيا من أَنواء الجوزاء يدل على ذلك قول النابغة سَرَتْ عليه منَ الجَوْزاء ساريةٌ تُزْجي الشَّمالُ عَليَه سالِفَ البَرَد والنَّوْءُ للغارب وكما أَن طلوع الجوزاء في الحر الشديد كذلك نوؤها في البرد والمطر والشتاء وكيف كانت واحدتها أَتِحْيَاةٌ على ما ذكر أَبو حنيفة أَمْ تَحِيَّة على ما قال غيره فالهمز في جمعها شاذ من **جهة القياس فإِن** صح **به السماع فهو** كمصائبَ ومعائِشَ في قراءة خارجة شُبِّهَت تَحِيَّة بفَعِيلة فكما قيل تَحَوِيٌّ في النسب وقيل في مَسِيل مُسْلان في أَحد القولين قيل تَحائي حتى كأَنه فَعِيلة وفَعائل وذكر الأَزهري في هذه الترجمة الحَيْهَل شجرٌ قال النضر رأَيت حَيْهَلاً وهذا حَيْهَلٌ كثير قال أَبو عمرو الهَرْمُ من الحَمْضِ يقال له حَيْهَلٌ الواحدة حَيْهَلَةٌ قال ويسمى به لأَنه إِذا أَصابه المطر نَبَت سريعاً وإِذا أَكلته الناقة أَو الإِبل ولم تَبْعَرْ ولم تَسْلَحْ سريعاً ماتت ابن الأَعرابي الحَيُّ الحَقُّ واللَّيُّ الباطل ومنه قولهم لا يَعْرِف الحَيَّ من اللَّيِّ وكذلك الحَوَّ من اللَّوِّ في الموضعين وقيل لا يَعْرِف الحَوَّ من اللَّوِّ الحَوُّ نَعَمْ واللَّوُّ لَوْ قال والحَيُّ الحَوِيَّةُ واللَّيُّ لَيُّ الحَبْلِ أَي فتله يُضرب هذا للأَحْمق الذي لا يَعْرف شيئاً وأَحْيَا بفتح الهمزة وسكون الحاء وياءٍ تحتَها نقطتان ماءٌ بالحجاز كانت به غَزاة عُبيدَة بن الحرث بن عبد المطلب ." (١)

" (شجا) الشَّجْوُ الهَمُّ والحُزْنُ وقد شَجاني يَشْجُوني شَجْواً إِذا حَزَنَه وأَشجاني وقيل شَجاني طَرَّبَني وهَيَّجَني التهذيب شَجاني تَذَكُّرُ إِلفِي أَي طَرَّبَني وهَيَّجَني وشَجاهُ الغِناءُ إِذا هَيَّجَ أَحزانَه وشَوَّقَه الليث شَجاهُ الهَمُّ وفي لغة أَشْجاهُ

---

(١) لسان العرب، ٢١١/١٤

وأَنشد إِنّي أَتاني خَبَرٌ فأَشْجانْ أَنَّ الغُواةَ قَتَلُوا ابنَ عَفّانْ ويقال بَكَى شَجْوَه ودَعَت الحَمامةُ شَجْوَها وأَشْجاني حَزَنَني وأَغْضَبني وأَشْجَيْتُ الرجُلَ أَوْقَعْتهُ في حَزَنٍ وفي حديث عائشة تصِفُ أَباها Bهما قالت شَجِيُّ النشِيجِ الشَّجْوُ الحُزْنُ والنَّشِيجُ الصَّوتُ الذي يتردَّدُ في الحَلْقِ وأَشْجاهُ حَزَنَه الجوهري أَشْجاهُ يُشْجِيهِ إشْجاءً إذا أَغَصَّه

(* قوله « أغصه » هكذا في الأصل وفي المحكم أغضبه) تقول منهما جميعاً شَجِيَ بالكسر وأَشْجاكَ قِرْنُك قَهَرَك وغَلَبَك حتى شِجِيتَ به شَجاً ومثله أَشْجاني العُودُ في الحَلْقِ حتى شَجِيتُ به شَجاً وأَشْجاهُ العَظْمُ إذا اعْتَرَض في حَلْقهِ والشَّجا ما اعْتَرَض في حَلْقِ الإنسانِ والدابَّةِ من عَظْمٍ أَو عُودٍ أَو غيرهما وأَنشد ويَرَاني كالشَّجا في حَلْقِهِ عَسِراً مَخْرَجُه ما يُنْتَزَعْ وقد شَجِيَ به بالكسر يَشْجى شَجاً قال المُسَيَّب بن زيد مَناةَ لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينا في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شَجِينا أَراد في حُلُوقِكم وقول عديّ بن الرقاع فإذا تَجَلْجَلَ في الفُؤادِ خَيالُها شَرِقَ الجُفُونُ بعَبْرَةٍ تَشْجاها يجوز أَن يكون أَراد تَشْجَى بها فحذَفَ وعَدَّى ويجوز أَن يكون عَدَّى تَشْجَى نفْسَها دونَ واسِطةٍ والأَوَّل أَعْرَف وأَشْجَيْتُ فلاناً عنّي إمّا غريمٌ وإما رجُلٌ سأَلك فأَعْطَيَته شيئاً أَرْضَيْته به فذَهب فقد أَشْجَيْتَه ويقال للغَرِيمِ شَجِيَ عنّي يَشْجَى أي ذَهَب وأَشْجاه الشيءُ أَغصَّه ورجلٌ شَجٍ أَي حزين وامرأَةٌ شَجِيَةٌ على فَعِلَةٍ ورجلٌ شجٍ وفي مثَلٍ للعرب ويلٌ للشَّجِي من الخَلِي وقد تُشدد ياءُ الشَّجي فيما حكاه صاحب العين قال ابن سيده والأَول أَعرف الجوهري قال المبرد ياءُ الخَليّ مشددةٌ وياءُ الشَّجي مخففة قال وقد شدِّد في الشعر وأَنشد نامَ الخَلِيُّون عن ليلِ الشَّجِيِّينا شَأْنُ السُّلاةِ سِوى شأْنِ المُحِبِّينا قال فإن جعَلْت الشَّجيَّ فعيلاً من شَجاهُ الحُزنُ فهو مَشْجُوٌّ وشَجِيٌّ بالتشديد لا غير قال والنسبة إلى شَجٍ شَجَوِيٌّ بفتح الجيم كما فُتِحت ميم نَمِرٍ فانقلبت الياء أَلفاً ثم قلبتَها واواً قال ابن بري قال أَبو جعفر أَحمد بن عبيد المعروف بأَبي عَصيدَة الصواب ويلُ الشَّجيّ من الخَليّ بتشديد الياء وأَما الشَّجي بالتخفيف فهو الذي أَصابَه الشَّجا وهو الغَصَصُ وأَما الحزينُ فهو الشَّجيُّ بتشديد الياء قال ولو كان المثلُ ويلُ الشَّجي بتخفيف الياء لكان ينْبغي أن يقال من المُسِيغِ لأَن الإساغَة ضدُّ الشَّجا كما أَن الفَرح ضدُّ الحُزنِ قال وقد رواه بعضهم ويلُ الشَّجي من الخَلي وهو غلط ممن رواه وصوابه الشَّجيّ بتشديد الياء وعليه قول أَبي الأَسود الدؤلي ويلُ الشَّجيّ من الخَليّ فإنه نَصِبُ الفُؤاد لشَجْوِهِ مَغْمُومُ قال ومنه قول أَبي دواد مَن لعَينٍ بدَمْعِها مَوْلِيَّهْ ولنَفْسٍ مما عناها شَجِيَّهْ قال ابن بري فإذا ثبت هذا من جهة السماع وجب أَن يُنْظَر تَوْجِيهُه من جهة القِياس قال ووجهه أَن يكون المفعولَ من شَجَوْتُه أَشْجوه فهو مَشْجُوٌّ وشَجيٌّ كما تقول جرَحْته فهو مَجْرُوحٌ وجريحٌ وأَما شَجٍ بالتخفيف فهو اسمُ الفاعل من شَجيَ يَشْجى فهو شَجٍ قال أَبو زيد الشَّجي المشغول والخَلي الفارغُ ابن السكيت الشَّجي مقصور والخَليُّ ممدود التهذيب هو الذي شَجِيَ بعَظْمٍ غَصَّ به حلْقه يقال شَجي يَشْجى شَجاً فهو شَجٍ كما ترى وكذلك الذي شَجيَ بالهمّ فلم يَجِدْ مخرجاً منه والذي شَجيَ بقِرْنِهِ فلم يُقاوِمْه وكلُّ ذلك مقصور قال الأَزهري وهذا هو الكلام الفصيح فإن تجامَلَ إنسانٌ ومدَّ الشَّجيَّ فله مخارجُ من جهة العربية تُسَوِّغُ له مذْهَبَه وهو أَن تجعلَ الشَّجيَّ بمعنى المَشْجُوِّ فعيلاً من شجاه يَشْجوه والوجه الثاني أَن العرب تمدُّ فَعِلاً بياءٍ فتقول فلان قَمِنٌ لكذا وقَمِين لكذا وسَمِجٌ وسَمِيجٌ وفلان كرٍ وكرِيٌّ للنائم وأَنشد ابن الأَعرابي متى تَبِتْ ببَطْنِ وادٍ أَو تَقِلْ تترُكْ به مثلَ الكَرِيِّ المُنجدِلْ وقال المتنخل وما إن صوتُ نائحَةٍ شَجيٌّ فشدَّ الياءَ والكلام صوتٌ شَجٍ والوجه الثالث أَن العرب توازِنُ اللفظ

باللفظ ازْدِواجاً كقولهم إني لآتيه بالغَدايا والعَشايا وإنما تُجْمَع الغَداةُ غَدَواتٍ فقالوا غَدا يا لازْدِواجهِ بالعَشايا ويقال له ما ساءَه وناءَهُ والأَصل أَناءَه وكذلك وازَنُوا الشَّجيَّ بالخَليِّ وقيل معنى قولهم ويلٌ للشَّجِيّ من الخَليّ ويل للمهموم من الفارِغِ قال وشَجِيَ إذا غصَّ أَبو العباس في الفصيح عن الأَصمعي ويلٌ للشَّجيّ من الخَليّ بتثقيل الياء فيهما وأَنشد ويلُ الشَّجيّ من الخَليّ فإنه نَصِبُ الفُؤاد بحُزْنِه مَهْمومُ والشَّجْوُ الحاجة ومَفازَةٌ شَجْواءُ صعبَةُ المَسْلَكِ مَهْمَةٌ أَبو عمرو بن العلاء جَمَّشَ فتيً من العرب حَضَرِيَّةً فتَشاجَتْ عليه فقال لها واللهِ ما لكِ مُلأَةُ الحُسْنِ ولا عَمودهُ ولا بُرْنُسهُ فما هذا الامتِناعُ ؟ قال مُلأَتُه بياضهُ وعَمودهُ طُولُه وبُرْنُسهُ شَعَرُهُ تشاجَت أَي تَمنَّعَت وتحازَنَت فقالت واحَزَنا حينَ يَتَعَرَّضُ جِلْفٌ لِمثلي قال عمرو بن بحر قلت لابن دَبُوقاءَ أَيُّ شيءٍ أَولُ التَّشاجي ؟ قال التَّباهُرُ والقَرْمَطة في المشي قال وتوصف مِشْية المرأَة بمِشْية القَطاةِ لتَقارُب الخَطْوة قال يَتَمَشَّيْنَ كما تَمْ شي قَطاً أَو بَقَرات والشَّجَوْجى الطويلُ الظَّهْرِ القصيرُ الرِّجْلِ وقيل هو المُفْرِطُ الطولِ الضَّخْمُ العِظامِ وقيل هو الطويلُ التامُّ وقيل هو الطويلُ الرِّجْلَينِ مثلُ الخَجَوْجى وفي المحكم يُمَدُّ ويُقْصَر وفَرَسٌ شَجَوْجيً ضَخْمٌ عن ابن الأَعرابي وأَنشد وكل شَجَوْجيً قُصَّ أَسفلُ ذَيْلِهِ فشَمَّرَ عن نَهْدٍ مَراكِلُه عَبْل وريحٌ شَجَوْجيً وشَجْوْجاةٌ دائمةُ الهُبوب والشَّجَوْجى العَقْعَق والأُنثى شَجَوْجاةٌ وفي حديث الحجاج أَن رُفْقَةً ماتَتْ بالشَّجي هو بكسر الجيم وسكون الياء مَنزِلٌ في طريق مكة شَرَّفها الله تعالى ." (١)

" (طها) طَهَا اللحْمَ يَطْهُوهُ ويَطْهاهُ طَهْواً وطُهُوًّا وطُهِيّاً وطِهايَةً وطَهْياً عالجَه بالطَّبْخِ أَو الشيءِ والاسم الطَّهْيُ ويقال يَطْهَى والطَّهْوُ والطَّهْيُ أَيضاً الخَبْزُ ابن الأعرابي الطُّهَى الطَّبيخُ والطَّاهي الطَّبَّاخ وقيل الشَّوَّاء وقيل الخَبَّازُ وقيل كلّ مُصْلِحٍ لِطعام أَو غيرِهِ مُعالِجٍ له طاهٍ رواه ابن الأَعرابي والجمع طُهاةٌ وطُهِيٌّ قال امرؤ القيس فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ من بَيْنِ مُنْضِجٍ صفيفَ شِواء أَو قَديرٍ مُعَجَّلِ أَبو عمرو أَطْهَى حَذِقَ صِناعَتَه وفي حديث أُمِّ زَرْعٍ وما طُهاةُ أَبي زَرْعٍ يعني الطبَّاخِينَ واحِدُهم طاهٍ وأَصلُ الطَّهْوِ الطَّبْخُ الجَيِّدُ المُنْضِجُ يقال طَهَوْتُ الطّعامَ إذا أَنْضَجْتَه وأَتْقَنْتَ طَبْخَه والطَّهْو العَمَل الليث الطَّهْوُ عِلاجُ اللَّحْم بالشَّيّ أَو الطَّبْخ وقيل لأَبي هريرة أَأَنت سَمِعْتَ هذا من رسول الله A ؟ فقال وما كان طَهْوي

(* قوله « وما كان طهوي » هذا لفظ الحديث في المحكم ولفظه في التهذيب فقال أنا ما طهوي إلخ)

أَي ما كان عَمَلي إن لم أُحكم ذلكف قال أَبو عبيد هذا عندي مَثَلٌ ضَرَبه لأَنَّ الطَّهْوَ في كلامِهِم إنْضاجُ الطَّعامِ قال فنُرَى أَنّ معناه أَنّ أَبا هريرة جعل إحْكامَه للحديث وإتْقانَه إيّاه كالطَّاهي المُجِيدِ المُنْضِجِ لِطَعامِهِ يقول فما كان عَمَلي إن كنتُ لم أُحْكِمْ هذه الروايَةَ التي رَوَيْتها عن النبي A كإحْكامِ الطاهي للطعام وكان وجْه الكلام أَن يقول فما كان إذاً طَهْوِي

(* قوله « فما كان إذاً طهوي » هكذا في الأصل وعبارة التهذيب أن يقول فما طهوي أي فما كان إذاً طهوي إلخ)

ولكن الحدِيث جاء على هذا اللَّفْظِ ومعناه أَنَّه لم يكن لي عَمَلٌ غيرُ السمَاعِ أَو أَنَّه إنكارٌ لأَنْ يكونَ الأَمْرُ على خلاف ما قال وقيل هُوَ بمعنى التَّعَجُّب كأَنه قال وإلاَّ فأَيُّ شيءٍ حِفْظِي وإحْكامي ما سَمِعْتُف والطُّهَى الذَّنْبُ طَهَى طَهْياً أَذْنَبَ حكاه ثعلب عن ابن الأَعرابي قال وذلك من قَوْل أَبي هريرة أَنا ما طَهْوِي أَي أَيُّ شيء طَهْوِي على التَّعَجب كأَنه أَراد أَي شَيءٍ حِفْظِي لما سمعته وإحكامي وطَهَتِ الإبلُ تَطْهى طَهْواً وطُهُوّاً وطَهْياً انْتَشَرَتْ وذَهَبَتْ في الأَرض قال الأَعشى

---

(١) لسان العرب، ٤٢٢/١٤

ولَسْنَا لبَاغِي المُهْمَلاتِ بِقِرْفَةٍ إذا ما طَهَى باللَّيْلِ مُنْتَشِراتُها ورواه بعضهم إذا ماطَ من ماطَ يَمِيطُ والطُّهاوة الجِلْدَة الرَّقِيقَة فوقَ اللَّبَنِ أَو الدَّم وطَهَا في الأَرض طَهْياً ذَهب فيها مثلَ طَحَا قال ما كانَ ذَنْبِي أَنْ طَهَا ثُمَّ لم يَعُد وحُمْرانُ فيها طائِشُ العَقْلِ أَصْوَرُ وأَنشد الجوهري طَهَا هِذْرِيانٌ قَلَّ تَغْمِيض عَيْنِه على دُبَّة مثل الخَنِيف المُرَعْبَلِ وكذلك طَهَتِ الإِبلُ والطَّهْيُ الغَيْمُ الرَّقِيق وهو الطَهاءُ لغة في الطَّخاءِ واحدَتُه طَهاءَةٌ يقال ما على السماء طَهاءَةٌ أَي قَزَعة ولَيلٌ طاهٍ أَي مُظْلِمٌ الأَصمعي الطَّهاءُ والطَّخاءُ والطَّخافُ والعَماءُ كلُّه السحابُ المرتفِعُ والطَّهْي الصِّرَاع والطَّهْي الضرب الشديد وطُهَيَّةُ قَبيلة النسَبُ إليها طُهَوِيٌّ وطُهْوِيٌّ وطَهَوِيٌّ وطَهْوِيٌّ وذكروا أَنَّ مُكَبَّره طهْوة ولكنهم غلَب استعمالهم له مُصَغَّراً قال ابن سيده وهذا ليس بقَوِيّ قال وقال سيبويه النَّسَب إلى طُهَيَّة طُهْوِيٌّ وقال بعضهم طُهَوِيٌّ على القياس وقيل هم حَيٌّ من تميم نُسِبوا إلى أُمِّهِمْ وهم أَبو سَوْدٍ وعَوْفٌ وحبيش

(* قوله « حبيش » هكذا في الأصل وبعض نسخ الصحاح وفي بعضها حنش)

بنو مالكِ بنِ حَنْظَلَة قال جرير أَثَعْلَبَة الفوارِسَ أَوْ رِياحاً عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا ؟ قال ابن بري قال ابن السيرافي لا يروى فيه إلاَّ نصبُ الفوارِس على النَّعْتِ لثَعلبة الأَزهري مَنْ قال طَهَوِيٌّ جَعلَ الأَصلَ طَهْوَةَ وفي النوادِرِ ما أَدْرِي أَيُّ الطَّهْياءِ هو

(* قوله « أي الطهياء هو إلخ » فسره في التكملة فقال أي أَيّ الناس هو) وأَيُّ الضَّحْياءِ هو وأَيُّ الوَضَحِ هو وقال أَبو النجم جَزَاهُ عنّا ربُّنا رَبُّ طَهَا خَيْرَ الجزاء في العَلاليِّ العُلا فإنما أَرادَ رَبُّ طَه السُّورة فَحَذَف الأَلِفَ وأَنشد الباهليُّ للأَحْولِ الكِنْدِيّ وليْتَ لنا من ماءِ زَمْزَمَ شَرْبةً مُبَرَّدَةً باتَتْ على الطَّهَيانِ يعني من ماءِ زمزمٍ بدلَ ماءِ زَمْزَمَ كقوله كَسَوْناها من الرَّيْطِ اليَماني مُسُوحاً في بَنائِقها فُضُولُ يصف إبلاً كانت بيضاً وسَوَّدها العَرَنُ فكأَنها كُسِيَتْ مُسُوحاً سوداً بعدما كانت بيضاً والطَّهَيانُ كأَنه اسم قُلَّةِ جبلٍ والطَّهَيانُ خَشَبَةٌ يُبَرَّد عليها الماءُ وأَنشد بيت الأَحولِ الكِنْدِي مُبَرَّدَةً باتَتْ على طَهَيانِ وحَمْنانُ مكةُ

(* قوله « وحمنان مكة » أي في صدر البيت على الرواية الآتية بعده وقد أسلفها في مادة ح م ن ونسب البيت هناك ليعلى بن مسلم بن قيس الشكري قال وشكر قبيلة من الازد) شرَّفَها الله تعالى ورأَيتُ بخط الشيخ الفاضل رضيّ الدين الشاطِبيّ C في حواشي كتاب أَمَالي ابن بري قال قال أَبو عبيد البكري طَهَيان بفتح أَوله وثانيه وبعده الياءُ أُخت الواوِ اسم ماءٍ وطَهَيَان جبل وأَنشد فلَيْتَ لنا من ماءِ حَمْنانَ شَرْبةً مُبَرَّدةً باتَت على الطَّهَيَانِ وشَرحَه فقال يريد بدلاً من ماءِ زمزَم كما قال علي كرم الله وجهه لأَهل العراق وهم مائة أَلف أَو يزيدون لَوَدِدْتُ لو أَنَّ لي منكم مائتَيْ رجلٍ من بَني فِراسِ بنِ غَنْمٍ لا أُبالي مَنْ لَقِيتُ بهم ." (١)

" أما السماع فقولهم في علانية للرجل المشهور علانون وفي ربعة للمعتدل القامة ربعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه تكسير وإن أدى أيضا إلى حذف التاء قال ٧١ - (وعقبة الأعْقَابِ في الشَّهْرِ الأَصَمِّ **) وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على

---

(١) لسان العرب، ١٥/١٦

أن جمعه تكسيرا غير مسلم لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون علما كزيد وعمرو أو مصغرا وإن لم يكن علما كرجيل وغليم وأحيمر وسكيران أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قصد كضارب معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحدا من الثلاثة كرجل وفتى وغلام ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث كأحمر وسكران وعانس وصبور وجريح وقتيل ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة ,فروق وفروقة فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث قال أبو حيان نعم بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كمخصي وأفعل التفضيل المعرف باللام والمضاف إلى نكرة نحو الأفضلون وأفضلو بني فلان فإن تأنيثه بالألف

".(١)

" والدال تابعة للنون بمنزلة الراء في قولهم هذا امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ ولما كانت الدال غير حرف إعراب لم ينون لأن التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك وهذا مردود بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ولو كان كما قال لكسروا وإذا كان الموصوف علما مؤنثا نعت ب (ابنة) مضافا إلى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف ب (ابن) نحو يا هند ابنة زيد وقامت هند ابنة عمر وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره **وحجتهم القياس على** (ابن) وذهب قوم إلى المنع **لأن السماع إنما** ورد في (الابن) وهو خروج عن الأصل فلا يقاس عليه وفي الوصف ب (بنت) في غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتنوين وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الساكنين الذي في (ابن) و (ابنة) ولو كان ال‍منادى المؤنث مبنيا في الأصل نحو (يا رقاش ابنة عمرو) لم تغير حركة البناء الأصلية ويكون فتح الإتباع تقديرا ذكره أبو حيان تكرار لفظ المنادى مضافا (ص) وإذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو يا تيم تيم عدي نصب الثاني نداء أو بإضمار أعني أو بيانا قال ابن مالك أو تأكيدا والسيرافي أو نعتا وضم الأول أو نصب إضافة لمتلو الثاني معه أو هو مقحم أو لمثله مقدرا أو مركبا أو إتباعا أقوال وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافا للكوفية (ش) إذا ذكرت منادي مضافا وكررت المضاف إليه فلا إشكال نحو يا تيم عدي تم عدي وهو توكيد محض وإن كررت المضاف وحده نحو يا تيم تيم عدي فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد وتنصب الثاني على أنه منادي مضاف مستأنف أو منصوب بإضمار أعني أو على أنه عطف بيان أو بدل زاد ابن مالك أو على أنه توكيد

".(٢)

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٦٧/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥٧/٢

" ٣ المفعول معه (ص) هو التالي واو المصاحبة والأصح أنه مقيس فقيل لا يختص والجمهور بما صلح فيه العطف ولو مجازا والمبرد والسيرافي بما كان الثاني مؤثرا للأول وهو سببه والخضراوي بما في معنى ما سمع (ش) المفعول معه هو التالي واو المصاحبة فخرج غير التالي واوا مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولا معه كالمجرور ب (مع) وببناء المصاحبة كجلست مع زيد وبعتك الفرس بلجامه والتالي واو العطف فإن المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو وهنا لا تفهم إلا من الواو وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف فبعض النحويين يقتصر في مسائله **على السماع ونسبه** جماعة إلى الأكثرين قال ابن عصفور ومعناه أنهم لا يجيزونه إلا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض **لأن السماع إنما** ورد به هناك والصحيح **استعمال القياس فيه** ثم اختلف فقوم يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمرا وحيث لا يتصور معنى العطف أصلا نحو قعدت أو ضحكت أو انتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك والجمهور كما قال أبو حيان خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن واو (مع) عطف في الأصل ولا حيث تمحض معنى العطف لأن دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها إلى النصب

(١) ".

" بواسطة ولا بكتابة والعرب إذا ضمنت شيئا معنى شيء علقت به ما يتعلق بذلك الشيء ومذهب الكوفيين أن أصله كلمته جاعلا فاه إلى (في) فهو مفعول به ومذهب الفارسي أنه حال نائبة مناب (جاعلا) ثم حذف وصار العامل فيها (كلمته) ولا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه على **مورد السماع فلا** يقال كلمته وجهه إلى وجهي ولا عينه إلى عيني وأجاز **هشام القياس عليه** فأجاز ماشيته قدمه إلى قدمي وكافحته وجهه إلى وجهي وصارعته جبهتة على جبهتي وجاورته بيته إلى بيتي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك ورد بأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موضع مفرد وبأقل من هذا الشذوذ **يمتنع القياس** وسمع كلمني زيد فوه إلى في بالرفع على أنها جملة حالية ولا يجوز تقديم (إلى في) على (فاه) نصب أو رفع عند البصريين لأن الجار للتبيين ك (لك) بعد (سقيا) وهو لا يقدم وجوز الكوفية تقديمه إذا رفع ويجوز تقديم كليهما وتأخير العامل فيقال فاه إلى في كلمت زيدا عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل واتفق الكوفيون على منعه وتبعهم بعض البصريين وعزي لسيبويه أيضا لأنها حال متأولة لم تقو قوة غيرها ولم يسمع فيها تقديم ولو قيل فوه إلى في كلمني زيد لم يجز أيضا عند الكوفيين قال أبو حيان ولا أحفظ عن البصريين نصا في ذلك والقياس يقتضي الجواز الخامس دلالته على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين واحدا بعد واحد وعلمته الحساب بابا بابا أي مفصلا أو مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/٢٣٧

الفارسي إلى أن الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جني إلى أنه في موضع الصفة للأول وتقديره بابا ذا باب حذف

---

(١) ".

" إذا كان عامل الحال أفعل التفضيل (ص) واغتفر بل وجب على الأصح توسط أفعل بين حالين وإنما يجيئان معه لمختلفي حال أو ذات والأصح أنه يعمل فيهما (ش) **كان القياس إذا** كان العالم أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لأنه إذا كان يقتضي حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلا المختلف الذات مختلف الحالين نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقا الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو إلا المتحد الذات مختلف الحالين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا وزيد قائما أخطب منه قاعدا واختلف في العامل في هذين الحالين فالأصح أنه أفعل التفضيل ف (بسرا) حال من الضمير المستكن في (أطيب) و (رطبا) حال من ضمير (منه) والعامل فيهما (أطيب) وذهب المبرد وطائفة إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة ل (إذ) في الماضي و (إذا) في المستقبل وهما حالان من ضميرهما وقيل على إضمار (كان) و (يكون) الناقصة وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط (أفعل) بين هذين الحالين فاقتصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرهما عن أفعل ولا تقديمها عليه **لأن القياس في** أصل هذه المسألة المنع لولا **أن السماع ورد** بها إذ لا يعهد نصب (أفعل) فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين فلما وردت أجريت كما سمعت ووجهه الزجاج بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الالتباس ولا يعلم أيهما المفضل فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن (أفعل) بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عنه من الثانية فيقال هذا أطيب بسرا منه رطبا وزيد أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح

---

(٢) ".

" واختلف النحاة **في القياس على** ما سمع من ذلك فذهب الكوفيون وبعض البصريين **إلى القياس عليه** قال أبو حيان والصحيح قصره **على السماع لأنه** لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نزر فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوبا ولا مرفوعا ويقتصر في ذلك على **مورد السماع** خاتمة (ص) خاتمة ترد (أن) زائدة وليست المخففة ولا تفيد غير توكيد على الأصح فيهما بعد (لما) وبين قسم ولو وزعمها ابن عصفور رابطة وسيبويه في قول موطئة وأبو حيان مخففة وشذوذا بعد كي وقاسه الكوفية وكاف الجر وإذا ومفسرة وأنكرها الكوفية بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه قيل أو لفظه عارية من جاز فإن وليها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/٢٩٦

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/٣١١

أو مع لا جازا والجزم قال الكوفية والأصمعي وشرطية قيل ونافية قيل وبمعنى لئلا قيل وإذ مع الماضي قيل والمضارع (ش) لما انقضى الكلام في أحكام (أن) الناصبة للمضارع وكان لفظا مشتركا بين المصدرية والزائدة والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تمم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهي ستة أحدها الزيادة وأن الزائدة حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم إلى أنها هي الثقيلة خففت فصارت مؤكدة قال أبو حيان ولا تفيد عندنا غير التأكيد وزعم الزمخشري أنه ينجر مع إفادة التوكيد معنى أخر فيقال في قوله تعالى : (وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ) [العنكبوت : ٣٣] دخلت (أن)

---

(١) ".

" ١٢٢٠ - (الودُّ أنْتِ المُسْتَحِقّة صَفْوِهِ **) وقوله : ١٢٢١ - (الواهب المائةِ الهجان وعَبْدِها **) ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب النصب قيل أو إلى ضمير ما نحو الضاربك والضاربي والضاربه قاله الرماني والمبرد والزمخشري ومنع سيبويه والأخفش ذلك وجعلا موضع الضمير نصبا كما لو كان موضعه ظاهرا فإنه يتعين نصبه قال الفراء أو أضيف إلى (معرفة) ما نحو الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا مستند له **في السماع** (و) قال الكوفية أو أضيف عدد إلى معدود نحو الثلاثة الأثواب قال ابن مالك **وحجتهم السماع** وأما البصريون فاستندوا في المنع **إلى القياس لأنه** من باب المقادير فكما لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا الجمهور على أنه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره والنعت عين المنعوت وكذا ما ذكر بعده (إلا بتأويل) كقولهم سعيد كرز أي مسمى هذا اللقب وخشرم دبر أي الذي له ذا الاسم لأنهما اسمان للنحل وصلاة الأولى ومسجد الجامع و ! (دين القيمة) ! [البينة : ٥] أي الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة

---

(٢) ".

" ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مسح الخف و زاد ابن هشام في شرح الشذور و عطف بيان وقال لا يمتنع **في القياس جره** على الجوار لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع أما البدل فقال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيئا قال وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول على الأصح ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع فبعدت مراعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى وكذا قال ابن هشام وأنكره أي الجر بالمجاورة مطلقا السيرافي وابن جني وقال الأول الأصل هذا جحر

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٤٠٦/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥٠٨/٢

ضب خرب الجحر منه كمررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمر الجحر فصار خرب وقال الثاني أصله خرب جحره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير فصا ر خرب الجحر ثم حذف ورد بأن إبراز الضمير حينئذ واجب للإلباس وبأن معمول هذه الصفة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف وقصره الفراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر وخصه قوم بالنكرة كالمثال ورد بما حكاه أبو مروان كان والله من رجال العرب المعروف له بذلك

---

(١) ".

" على مورد السماع قال على أن إلحاقها بالنفي ظاهر في القياس ولكن الأولى اتباع السماع (وأعرب الأعلم مثله) أي هذا التركيب معه أي (معه) الوجه الذي تقدم تقريره (مبتدأ وخبرا) (وقد يحذف الضمير الأول) إذا كان معلوما سمع (ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك) وقال ابن مالك تقديره (ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك) (و) قد يحذف الضمير (الثاني وتدخل (من) على الظاهر) نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد (أو) على (محله) كقولك في المثال المذكور من عين زيد بحذف (كحل) الذي هو المضاف (أو) على (ذي محله) كقولك فيه من زيد بحذف (كحل) و (عين) وإدخاله على صاحب العين ومن إدخاله على المحل قولهم (ما رأيت كذبه أكثر عليها شاهد من كذبه أمير على منبر) والأصل من شهود كذبة أمير فحذف شهود وأقام المضاف إليه مقامه (ولا ينصب) أفعل التفضيل (مفعولا به على الأصح) بل يتعدى إليه باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو زيد أبذل للمعروف فإن كان الفعل يفهم علما أو جهلا تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه وإن كان مبنيا على من فعل المفعول تعدى بإلى إلى الفاعل معنى نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد وأبغض إلى بكر من عبد الله وب (في) إلى المنقول نحو زيد أحب في عمرو من خالد وأبغض في عمرو من جعفر قال ابن مالك وإن كان متعد إلى اثنين عدي إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني نحو هو أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قال أبو حيان

---

(٢) ".

"""" صفحة رقم ٤٤٩ """

أو في مادة كيمياوية لإزالة ما على جلدها من شعر أو ريش قبل طبخها أو شيها أو دبغ جلدها والسكين ونحوها أحدها والشيء علقه على السموط

(سمط) الشيء علقه على سمط السرج والقصيدة نظمها مسمطة والشيء لزمه

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥٣٦/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٩٤/٣

(تسمط) به تعلق واللحم وغيره حمله يقال رأيته متسمطا لحما
(السامط) الماء المغلي الذي يسمط الشيء
(السماط) الصف يقال مشى بين سماطين من الجنود وغيرهم وهم على سماط واحد أي نظم واحد وما يمد ليوضع عليه الطعام في المآدب ونحوها والجانب يقال مشى على سماطي الطريق أو النهر ومن الوادي ونحوه ما بين صدره ومنتهاه (ج) سمط وأسمطة
(السمط) الرجل الفقير الخفيف الحال
(السمط) الخيط ما دام الخرز ونحوه منظوما فيه وقلادة أطول من المخنقة فإذا كانت ذات نظمين فهي ذات سمطين والسير يعلق في مؤخر السرج تشد به الأشياء ومن الرمل المستطيل كالخيط والرجل الفطن الخفيف في جسمه والداهية في أمره والصياد للزومه لمكان الصيد كلزوم السمط للعنق (ج) سموط
(السمط) ثوب من الصوف (ج) أسماط
(السمطاء) من القصائد المسمطة (ج) سمط
(السميط) المسموط والسمط والآجر القائم بعضه فوق بعض (السميط) من الآجر السميط
(المسمط) الموضع تسمط فيه الذبائح وموضع تقدم فيه أسقاط الماشية كالكرش والأكارع (محدثة)
(المسمط) (من القصائد) ما يؤتى فيه بأشطار مقفاة بقافية ثم يؤتى بعدها بشطر مقفى بقافية مخالفة ويستمر على هذا النهج مع التزام القافية المخالفة في القصيدة حتى تنتهي ومن الأشياء المرسل الذي لا يرد ويقال حكمك مسمطا أي لك حكمك مرسلا لا اعتراض عليك وخذ حكمك مسمطا أي مجوزا نافذا
(سمع)
لفلان أو إليه أو إلى حديثه سمعا وسماعا أصغى وأنصت وله أطاعه والله لمن حمده أجاب حمده وتقبله والصوت وبه أحسته أذنه والدعاء ونحوه أطاع واستجاب والكلام فهم معناه فهو سامع (ج) سماع سمعه وهو سماع وهي سامعة وسماعة وهو وهي سميع وسموع ويقال أذن سميعة ويقال اسمع غير مسمع أي غير مقبول ما تقول أو اسمع لا أسمعت
(أسمع) الدلو أو الزنبيل ونحوهما جعل لها مسمعا أي عروة في أسفلها من باطن ثم شد بها حبلا في العرقوة لتخف على حاملها ويقال أسمع الزنبيل جعل له مسمعين أي عروتين أو أدخل خشبتين في عروتيه إذا أخرج به التراب من البئر ونحوها وفلانا شتمه وفلانا الكلام جعله يسمعه أو أبلغه إياه وأوصله إلى سمعه
(سمعه) الكلام أسمعه إياه وبفلان شهره وفضحه وأذاع عنه عيبا يقال سمع به في الناس أو في المجالس
(استمعه) وله وإليه سمع وأصغى
(تسامع) الناس بالكلام سمعه بعضهم من بعض وتناقلوه بينهم والناس بفلان شاع بينهم عيبه
(تسمعه) وله وإليه أصغى إليه والطبيب فحص المريض بأذنه أو بالسماعة (مو)
(السامعة) مؤنث السامع والأذن ويقال أذن سامعة شديدة السمع وهما سامعتان (ج) سوامع

(**السماع**) الذكر المسموع الحسن الجميل والغناء و(عند علماء العربية) **خلاف القياس وهو** ما يسمع من العرب فيستعمل ولكن لا يقاس عليه

(سماع) بمعنى اسمع

(السماعي) المنسوب **إلى السماع** و(في اصطلاح علماء العربية) خلاف القياسي وهو ما لم تذكر له قاعدة كلية مشتملة على جزئياته بل يتعلق بالسماع من أهل اللسان العربي ويتوقف عليه و(في الموسيقى) قالب موسيقي عربي مؤلف من أربع خانات وجزء يسمى (تسليما) يعاد بعد كل خانة

(السمع) قوة في الأذن بها تدرك الأصوات والأذن والمسموع والذكر (ج) أسماع ويقال سمعا وطاعة أي أسمع سمعا وأطيع طاعة وسمع وطاعة أي أمري سمع وطاعة وأخذت عنه سمعا سماعا وسمعك إلي اسمع مني وهو بين سمع الأرض وبصرها أي طولها وعرضها أو لا يدرى أين توجه أو بأرض خالية لا يسمع كلامه أحد ولا يبصره أحد إلا الأرض القفر وألقى نفسه بين سمع الأرض وبصرها أي غرر به وألقاها حيث لا يدرى أين هو وأم السمع الدماغ

(السمع) يقال في الدعاء (اللهم سمعا لا بلغا) و(سمع لا بلغ) أي يسمع ولا يبلغ يقوله من يسمع خبرا لا يعجبه أو أسمع بالدواهي ولا تبلغني ويقال سمع أذني أي على مسمع مني

(السمع) الذكر المسموع وحيوان من الفصيلة الكلبية أكبر من الكلب في الحجم قوائمه طويلة ورأسه مفلطح يضرب به المثل في حدة سمعه فيقال (أسمع من سمع) و(أسمع من السمع الأزل)." (١)

"كتاب الخاء

نزع لباسه عنه وفي الدعاء: ونخلع ونهجر من يكفرك أي نبغض ونتبرأ منه، و"خلعت" الوالي عن عمله بمعنى عزلته و"الخلعة" ما يعطيه الإنسان غيره من الثياب منحة والجمع خلع مثل سدرة وسدر.

[خ ل ف] خلف:

فم الصائم "خلوفا" من باب قعد: تغيرت ريحه، و"أخلف" بالألف لغة، وزاد في الجمهرة من صوم أو مرض، و"خلف" الطعام تغيرت ريحه أو طعمه، و"خلفت" فلانا على أهله وماله "خلافة": صرت "خليفته"، و"خلفته" جئت بعده، و"الخلفة" بالكسر اسم منه كالقعدة لهيئة القعود، و"استخلفته" جعلته خليفة، "فخليفة" يكون بمعنى فاعل وبمعنى مفعول، وأما "الخليفة" بمعنى السلطان الأعظم، فيجوز أن يكون فاعلا؛ لأنه "خلف" من قبله أي جاء بعده ويجوز أن يكون مفعولا؛ لأن الله تعالى جعله "خليفة" أو لأنه جاء به بعد غيره كما قال تعالى: ﴿هو الذي جعلكم خلائف في الأرض﴾ قال بعضهم: ولا يقال "خليفة الله" بالإضافة إلا لآدم وداود؛ لورود النص بذلك، وقيل يجوز وهو القياس؛ لأن الله تعالى جعله "خليفة" كما جعله سلطانا، وقد سمع: "سلطان الله" و"جنود الله" و"حزب الله" و"خيل الله" والإضافة تكون بأدنى ملابسة **وعدم السماع لا** يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس، ولأنه نكرة تدخله اللام للتعريف فيدخله ما يعاقبها وهو الإضافة كسائر أسماء الأجناس و"الخليفة" أصله "خليف" بغير هاء؛ لأنه بمعنى الفاعل والهاء مبالغة مثل

---

(١) المعجم الوسيط - موافق للمطبوع، ١/٤٤٩

علامة ونسابة ويكون وصفا للرجل خاصة ومنهم من يجمعه باعتبار الأصل فيقول "الخلفاء" مثل شريف وشرفاء وهذا الجمع مذكر فيقال ثلاثة "خلفاء" ومنهم من يجمع باعتبار اللفظ فيقول "الخلائف" ويجوز تذكير العدد وتأنيثه في هذا الجمع فيقال ثلاثة "خلائف" وثلاث "خلائف" وهما لغتان فصيحتان وهذا "خليفة" آخر بالتذكير ومنهم من يقول "خليفة" أخرى بالتأنيث والوجه الأول، و"استخلفته" جعلته "خليفة" لي و"خلف" الله عليك كان "خليفة" أبيك عليك أو من فقدته ممن لا يتعوض كالعم و"أخلف" عليك بالألف رد عليك مثل ما ذهب منك، و"أخلف" الله عليك مالك و"أخلف" لك مالك، و"أخلف" لك بخير وقد يحذف الحرف فيقال "أخلف" الله عليك ولك خيرا قاله الأصمعي، والاسم "الخلف" بفتحتين قال أبو زيد: وتقول العرب أيضا "خلف" الله لك بخير و"خلف" عليك بخير "يخلف" بغير ألف، و"أخلف" الرجل وعده بالألف وهو مختص بالاستقبال، و"الخلف" بالضم اسم منه، و"أخلف" الشجر والنبات ظهر "خلفته"، و"خلفت" القميص "أخلفه" من باب قتل فهو "خليف" وذلك أن يبلى وسطه فتخرج البالي منه ثم تلفقه وفي حديث حمنة "فإذا خلفت ذلك فلتغتسل" مأخوذ من هذا أي إذا ميزت تلك الأيام والليالي التي كانت تحيضهن و"خلف" الرجل الشيء بالتشديد تركه بعده و"تخلف" عن القوم إذا قعد عنهم ولم يذهب معهم.

و"الخلفة" بكسر اللام هي الحامل من الإبل وجمعها "مخاض" من غير لفظها كما تجمع المرأة على النساء من غير لفظها وهي اسم فاعل يقال "خلفت" "خلفا" من باب تعب إذا حملت فهي "خلفة" مثل تعبة وربما جمعت على لفظها فقيل "خلفات" وتحذف الهاء أيضا فقيل "خلف".

و"الخلف" وزان فلس الرديء من القول يقال "سكت ألفا ونطق خلفا" أي سكت عن ألف كلمة ثم نطق بخطأ وقال أبو عبيد في كتاب الأمثال: "الخلف" من القول هو السقط الرديء "كالخلف" من الناس، و"الخلف" بفتحتين العوض والبدل يقال اجعل هذا "خلفا" من هذا و"خالفته" "مخالفة" و"خلافا"، و"تخالف" القوم "اختلفوا" إذا ذهب كل واحد إلى "خلاف" ما ذهب إليه الآخر وهو ضد الاتفاق، والاسم "الخلف" بضم الخاء، و"الخلاف" وزان كتاب شجر الصفصاف الواحدة "خلافة" ونصوا على تخفيف اللام وزاد الصغاني وتشديدها من لحن العوام قال الدينوري: زعموا أنه سمي "خلافا" لأن الماء أتى به سببا فنبت مخالفا لأصله.

ويحكى أن بعض الملوك مر بحائط فرأى شجر الخلاف فقال لوزيره: ما هذا الشجر؟ فكره الوزير أن يقول شجر الخلاف؛ لنفور النفس عن لفظه فسماه باسم ضده، فقال: شجر الوفاق فأعظمه الملك؛ لنباهته، ولا يكاد يوجد في البادية وقعدت خلافه أي بعده.

والخلف من ذوات الخف كالثدي للإنسان والجمع "أخلاف" مثل حمل وأحمال، وقيل "الخلف" طرف الضرع، و"الخلفة" وزان سدرة نبت يخرج بعد النبت وكل شيئين "اختلفا" فهما "خلفان"، و"المخلاف" بكسر الميم بلغة اليمن الكورة والجمع "المخاليف"، واستعمل على "مخاليف الطائف" أي نواحيه وقيل في كل بلد "مخلاف" أي ناحية.

[خ ل ق] خلق:

الله الأشياء "خلقا" وهو "الخالق" و"الخلاق" قال الأزهري ولا تجوز هذه الصفة بالألف واللام لغير الله تعالى وأصل "الخلق" التقدير يقال "خلقت" الأديم للسقاء إذا." (١)

"كتاب السين

لما كان بقصد؛ لأنه لا يكون إلا بالإصغاء، و"سمع" يكون بقصد وبدونه و"السماع" اسم منه فأنا "سميع" و"سامع"، و"أسمعت" زيدا أبلغته فهو "سميع" أيضا قال الصغاني: وقد سموا "سمعان" مثل عمران والعامة تفتح السين، ومنه "دير سمعان" وطرق الكلام "السمع" و"المسمع" بكسر الميم والجمع "أسماع" و"مسامع"، و"سمعت" كلامه أي فهمت معنى لفظه فإن لم تفهمه لبعد أو لغط فهو "سماع" صوت لا سماع كلام؛ فإن الكلام ما دل على معنى تتم به الفائدة وهو لم يسمع ذلك وهذا هو المتبادر إلى الفهم من قولهم: إن كان يسمع الخطبة؛ لأنه الحقيقة فيه وجاز أن يحمل ذلك على من يسمع صوت الخطيب مجازا، و"سمع" الله قولك: علمه، و"سمع" الله لمن حمده قبل حمد الحامد، وقال ابن الأنباري: أجاب الله حمد من حمده، ومن الأول قولهم "سمع" القاضي البينة أي قبلها، و"سمعت" بالشيء بالتشديد أذعته ليقوله الناس.

و"السمع" بالكسر: ولد الذئب من الضبع، و"السمع": الذكر الجميل.

[س م ل] سملت:

عينه "سملا" من باب قتل: فقأتها بحديدة محماة، و"سملت" البئر: نقيتها، و"سملت" بين القوم وفي المعيشة: سعيت بالصالح.

[س م م] السم:

ما يقتل بالفتح في الأكثر وجمعه "سموم" مثل فلس وفلوس، و"سمام" أيضا مثل سهم وسهام والضم لغة لأهل العالية والكسر لغة لبني تميم، و"سممت" الطعام "سما" من باب قتل: جعلت فيه "السم" و"السم" ثقب الإبرة وفيه اللغات الثلاث وجمعه "سمام" و"المسم" على مفعل بفتح الميم والعين يكون مصدرا للفعل ويكون موضع النفوذ والجمع "المسام"، و"مسام" البدن ثقبه التي يبرز عرقه وبخار باطنه منها قال الأزهري: سميت "مسام" لأن فيها خروقا خفية.

و"سام أبرص" كبار الوزغ يقع على الذكر والأنثى قاله الزجاج، وهما اسمان جعلا اسما واحدا وتقدم في "برص"، و"السامة" من الخشاش ما يسم ولا يبلغ أن يقتل سمه كالعقرب والزنبور فهي اسم فاعل والجمع "سوام" مثل دابة ودواب، و"السموم" وزان رسول: الريح الحارة بالنهار وتقدم في الحرور اختلاف القول فيها.

و"السمسم" حب معروف، و"السمسم" وزان جعفر موضع.

[س م ن] السمن:

ما يعمل من لبن البقر والغنم والجمع "سمنان" مثل ظهر وظهران وبطن وبطنان، و"سمن" "يسمن" من باب تعب وفي لغة من باب قرب إذا كثر لحمه وشحمه ويتعدى بالهمزة وبالتضعيف قال الجوهري: وفي المثل: "سمن كلبك يأكلك"

---

(١) المصباح المنير– العصرية، ص/٩٥

و"استسمنه" عده سمينا، و"السمن" وزان عنب اسم منه فهو "سمين" وجمعه "سمان" وامرأة "سمينة" وجمعها "سمان" أيضا، و"السماني" طائر معروف قال ثعلب: ولا تشدد الميم والجمع "سمانيات"، و"السمنية" بضم السين وفتح الميم مخففة: فرقة تعبد الأصنام وتقول بالتناسخ وتنكر حصول العلم بالأخبار قيل نسبة إلى "سومنات" بلدة من الهند على غير قياس.

[س م ا] سما:

"يسمو" "سموا" علا ومنه يقال "سمت" همته إلى معالي الأمور إذا طلب العز والشرف، و"السماء" المظلة للأرض، قال ابن الأنباري: تذكر وتؤنث، وقال الفراء: التذكير قليل وهو على معنى السقف وكأنه جمع "سماوة" مثل سحاب وسحابة وجمعت على "سماوات"، و"السماء" المطر مؤنثة؛ لأنها في معنى السحابة وجمعها "سمي" على فعول، و"السماء" السقف مذكر وكل عال "سماء" حتى يقال لظهر الفرس "سماء" ومنه ينزل من "السماء" قالوا من السقف، والنسبة إلى "السماء" "سمائي" بالهمز على لفظها، و"سماوي" بالواو اعتبارا بالأصل وهذا حكم الهمزة إذا كانت بدلا أو أصلا أو كانت للإلحاق.

و"الاسم" همزته وصل وأصله "سمو" مثل حمل أو قفل وهو من "السمو" وهو العلو، والدليل عليه أنه يرد إلى أصله في التصغير وجمع التكسير فيقال "سمي" و"أسماء" وعلى هذا فالناقص منه اللام ووزنه افع والهمزة عوض عنها **وهو القياس أيضا**؛ لأنهم لو عوضوا موضع المحذوف لكان المحذوف أولى بالإثبات وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله "وسم" لأنه من "الوسم" وهو العلامة فحذفت الواو وهي فاء الكلمة وعوض عنها الهمزة وعلى هذا فوزنه اعل، قالوا وهذا ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لقيل في التصغير "وسيم" وفي الجمع "أوسام" ولأنك تقول "أسميته" ولو كان من "السمة" لقلت "وسمته".

و"سميته" زيدا و"سميته" بزيد جعلته اسما له وعلما عليه و"تسمى" هو بذلك.

[س ن ج] سنجة:

الميزان معرب والجمع "سنجات" مثل سجدة وسجدات، و"سنج" أيضا مثل قصعة وقصع، قال الأزهري: قال الفراء: هي بالسين ولا تقال بالصاد، وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقالا: "صنجة" الميزان بالصاد ولا يقال بالسين، وفي نسخة من التهذيب: "سنجة" و"صنجة" والسين أعرب وأفصح فهما لغتان وأما كون السين أفصح فلأن الصاد والجيم لا." (١)

"كتاب الشين

يسيل الدم فيعلم أنها هدى فهي "شعيرة".

[ش ع ل] الشعلة:

من النار معروفة، و"شعلت" النار "تشعل" بفتحتين و"اشتعلت" توقدت ويتعدى بالهمزة فيقال "أشعلتها" واستعمال

---

(١) المصباح المنير- العصرية، ص/١٥١

الثلاثي متعديا لغة ومنه قيل اشتعل فلان غضبا إذا امتلأ غيظا وقوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ فيه استعارة بديعة شبه انتشار الشيب باشتعال النار في سرعة التهابه وفي أنه لم يبق بعد الاشتعال إلا الخمود.

[ش غ ب] شغبت:

القوم وعليهم وبهم "شغبا" من باب نفع هيجت الشر بينهم.

[ش غ ر] شغر:

البلد "شغورا" من باب قعد إذا خلا عن حافظ يمنعه وشغر الكلب "شغرا" من باب نفع رفع إحدى رجليه ليبول، و"شغرت" المرأة رفعت رجلها للنكاح، و"شغرتها" فعلت بها ذلك يتعدى ولا يتعدى، وقد يتعدى بالهمز فيقال "أشغرتها"، و"شاغر" الرجل الرجل "شغارا" من باب قاتل: زوج كل واحد صاحبه حريمته على أن بضع كل واحدة صداق الأخرى ولا مهر سوى ذلك، وكان سائغا في الجاهلية قيل مأخوذ من شغر البلد وقيل من شغر برجله إذا رفعها، و"الشغار" وزان سلام الفارغ.

[ش غ ف] شغف:

الهوى قلبه "شغفا" من باب نفع والاسم "الشغف" بفتحتين: بلغ "شغافه" بالفتح وهو غشاؤه، و"شغفه" المال: زين له فأحبه فهو "مشغوف" به.

[ش غ ل] شغله:

الأمر "شغلا" من باب نفع فالأمر "شاغل" وهو "مشغول" والاسم "الشغل" بضم الشين وتضم الغين وتسكن للتخفيف، و"شغلت" به بالبناء للمفعول: تلهيت به قال الأزهري: و"اشتغل" بأمره فهو "مشتغل" أي بالبناء للفاعل وقال ابن فارس: ولا يكادون يقولون "اشتغل" وهو جائز يعني بالبناء للفاعل، ومن هنا قال بعضهم: "اشتغل" بالبناء للمفعول ولا يجوز بناؤه للفاعل؛ لأن الافتعال إن كان مطاوعا فهو لازم لا غير وإن كان غير مطاوع فلا بد أن يكون فيه معنى التعدي نحو اكتسبت المال واكتحلت واختضبت أي كحلت عيني وخضبت يدي واشتغلت ليس بمطاوع وليس فيه معنى التعدي وأجيب بأنه في الأصل مطاوع لفعل هجر استعماله في فصيح الكلام والأصل "أشغلته" بالألف "فاشتغل" مثل أحرقته فاحترق وأكملته فاكتمل وفيه معنى التعدي فإنك تقول "اشتغلت" بكذا فالجار والمجرور في معنى المفعول وقد نص الأزهري على استعمال مشتغل ومشتغل.

[ش غ ي] شغيت:

السن "شغى" من باب تعب زادت على الأسنان وخالف منبتها منبت غيرها فهي "شاغية" فالرجل "أشغى" والمرأة "شغواء" والجمع "شغو" مثل أحمر وحمراء وحمر، وقال ابن فارس: "الشغى" أن تتقدم الأسنان العليا على السفلى ومنه قيل للعقاب "شغواء"؛ لفضل منقارها الأعلى على الأسفل، وقال الأزهري: للسن "الشاغية" معنيان: أحدهما أن تكون زائدة، والثاني أن تكون أطول أو أكبر أو مخالفة لمبت التي تليها.

[ش ف ر] شفر:

العين حرف الجفن الذي ينبت عليه الهدب، قال ابن قتيبة: والعامة تجعل "أشفار" العين "الشفر" وهو غلط، وإنما

"الأشفار" حروف العين التي ينبت عليها الشعر والشعر الهدب والجمع "أشفار" مثل قفل وأقفال، و"شفر" كل شيء حرفه والجمع "أشفار" ومنه "شفر" الفرج لحرفه والجمع "أشفار" وأما قولهم: ما بالدار "شفر" أي أحد فهذه وحدها بالفتح والضم فيها لغة حكاها ابن السكيت، و"شفير" كل شيء حرفه كالنهر وغيره و"مشفر" البعير بكسر الميم كالجحفلة من الفرس، و"الشفرة" المدية وهي السكين العريض والجمع "شفار" مثل كلبة وكلاب و"شفرات" مثل سجدة وسجدات.

[ش ف ع] شفعت:

الشيء "شفعا" من باب نفع: ضممته إلى الفرد، و"شفعت" الركعة جعلتها ثنتين ومن هنا اشتقت "الشفعة" وهي مثال غرفة؛ لأن صاحبها يشفع ماله بها وهي اسم للملك المشفوع مثل اللقمة اسم للشيء الملقوم وتستعمل بمعنى التملك لذلك الملك، ومنه قولهم: من ثبت له "شفعة" فأخر الطلب بغير عذر بطلت "شفعته" ففي هذا المثال جمع بين المعنيين؛ فإن الأولى للمال والثانية للتملك ولا يعرف لها فعل، و"شفعت" في الأمر "شفعا" و"شفاعة" طالبت بوسيلة أو ذمام واسم الفاعل "شفيع" والجمع "شفعاء" مثل كريم وكرماء و"شافع" أيضا وبه سمي وينسب إليه "شافعي" على لفظه، وقول العامة "شفعوي" خطأ **لعدم السماع ومخالفة** القياس، و"استشفعت" به طلبت "الشفاعة".

[ش ف ف] الشفان:

فعلان مثل غضبان قيل ريح فيها برد وندوة وقيل مطر وبرد ولهذا قال بعض الفقهاء: "الشفان" مطر وزيادة، قال ابن دريد وابن فارس، و"الشفيف" مثل كريم: برد ريح في ندوة وهو الشفان قال:

الجاه شفان لها شفيفوقال ابن السكيت أيضا: "الشفيف" و"الشفان" البرد، وقال السرقسطي: "الشفيف" شدة الحر وقال قوم: شدة البرد وقال." (١)

"كتاب النون

اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن في قوله: ﴿ننقصها من أطرافها﴾، و﴿غير منقوص﴾ وفي لغة ضعيفة يتعدى بالهمزة والتضعيف، ولم يأت في كلام فصيح، ويتعدى أيضا بنفسه إلى مفعولين فيقال "نقصت" زيدا حقه، و"انتقصته" مثله ودرهم "ناقص" غير تام الوزن.

[ن ق ض] نقضت:

البناء "نقضا" من باب قتل، و"النقض" مثل قفل وحمل بمعنى المنقوض، واقتصر الأزهري على الضم قال: "النقض" اسم البناء المنقوض إذا هدم وبعضهم يقتصر على الكسر ويمنع الضم والجمع "نقوض"، و"نقضت" الحبل "نقضا" أيضا حللت برمه، ومنه يقال "نقضت" ما أبرمه إذا "أبطلته"، و"انتقض" هو بنفسه، و"انتقضت" الطهارة: بطلت، و"انتقض" الجرح بعد برئه والأمر بعد التئامه: فسد، و"تناقض" الكلامان: تدافعا كأن كل واحد نقض الآخر وفي كلامه "تناقض" إذا كان بعضه يقتضي إبطال بعض، و"أنقض" الحمل الظهر: أثقله وزنا ومعنى، و"أنقضه": فدحه بثقله.

[ن ق ط] نقطت:

---

(١) المصباح المنير- العصرية، ص/١٦٥

الكتاب "نقطا" من باب قتل، و"النقطة" بالضم اسم للفعل والجمع "نقط" مثل غرفة وغرف، و"النقطة" بالفتح المرة، وكتاب "منقوط".

[ن ق ع] أنقعت:

الدواء وغيره "إنقاعا": تركته في الماء حتى "انتقع" وهو "نقيع" فعيل بمعنى مفعول، و"النقوع" بالفتح ما ينقع مثل السحور والطهور لما يتسحر به ويتطهر به، فقيل أن "ينقع" هو "نقوع" وبعده هو "نقوع"، و"نقيع"، ويطلق "النقيع" على الشراب المتخذ من ذلك فيقال "نقيع" التمر والزبيب وغيره إذا ترك في الماء حتى "ينتقع" من غير طبخ، وجاز أيضا فهو "منتقع" على الأصل، و"نقاعة" كل شيء بضم النون: الماء الذي ينتقع فيه، وفي صفة بئر ذي أروان: فكأن ماءها "نقاعة" الحناء، و"النقيعة": طعام يتخذ للقادم من السفر، وقد أطلقت "النقيعة" أيضا على ما يصنع عند الإملاك، و"نقع" "ينقع" بفتحتين، و"أنقع" بالألف صنع النقيعة، و"النقيع" البئر الكثيرة الماء، و"نقع" الماء في "منقعه" "نقعا" من باب نفع: طال مكثه فهو "ناقع"، و"نقيع" ومنه قيل لموضع بقرب مدينة النبي صلى الله عليه وسلم "نقيع" وهو في صدر وادي العقيق، وحماه عمر رضي الله عنه لإبل الصدقة، قال في العباب: و"النقيع" موضع في بلاد مزينة على عشرين فرسخا من المدينة وفي حديث: "حمى عمر غرز النقيع لخيل المسلمين" وفي التهذيب: في تركيب "غرز" بالغين المعجمة والراء المهملة والزاي، قال: "غرز البقيع" مكتوب بالباء ولعله من الكاتب؛ فإنه قال في تركيب "حمى" "حمى عمر النقيع"، وهو مكتوب بالنون وعليها مكتوب هكذا بخطه قال: وعن عمر أنه رأى في روث فرس شعيرا في عام مجاعة فقال: "إن عشت لأجعلن له في غرز النقيع نصيبا حتى لا يشارك الناس في أقواتهم ولم يذكره في بابه، وفي العباب: "حمى عمر غرز النقيع" بالنون وهو بالباء تصحيف وهو "نقيع" الخضمات وبعضهم يجعله غير نقيع الخضمات وكلاهما بالنون وكذلك قال جماعة: الباء تصحيف قديم، وقال البكري: وفي حديث عمر أنه حمى النقيع لخيول المسلمين بالنون وقد صحفه المحدثون فقالوا البقيع بالباء وإنما البقيع بالباء موضع القبور، و"الغرز" بفتحتين: نوع من الثمام والخضمات قرية هناك، و"مستنقع" الماء بالفتح: مجتمعه، والماء "مستنقع" فاعل ولا يباع "نقع" البئر وهو فضل مائها الذي يخرج منها قبل أن يصير في إناء أو وعاء، قال أبو عبيد: وأصله أن الرجل كان يحفر بئرا في الفلاة يسقي ماشيته فإذا سقاها فليس له أن يمنع الفاضل غيره.

[ن ق ل] نقلته:

"نقلا" من باب قتل: حولته من موضع إلى موضع، و"انتقل" تحول والاسم "النقلة" ونقلته بالتشديد مبالغة وتكثير، ومنه "المنقلة" وهي الشجة التي تخرج منها العظام والأولى أن تكون على صيغة اسم المفعول؛ لأنها محل الإخراج وهكذا ضبطه ابن السكيت ويؤيده قول الأزهري قال الشافعي وأبو عبيد: "المنقلة" التي تنقل منها فراش العظام و ه و ما رق منها، فصرح بأنها محل التنقيل وهذا لفظ ابن فارس أيضا، ويجوز أن يكون على صيغة اسم الفاعل نص عليه الفارابي وتبعه الجوهري على إرادة نفس الضربة؛ لأنها تكسر العظم وتنقله، و"المنقلة" المرحلة وزنا ومعنى، و"المنقلة" أيضا رقعة تجعل بخف البعير وغيره، و"النقيلة" وزان كريمة مثله، و"أنقلت" الخف بالألف: أصلحته "بالنقيلة"، و"المنقل" وزان جعفر الخف ويقال الخف الخلق، وفي الحديث: "نهى النساء عن الخروج إلا عجوزا في منقليها" قال الأزهري: يقال للخفين

"منقلان" وعن ابن الأعرابي: "منقل" بكسر الميم وهو القياس؛ لأنه آلة، قال أبو عبيد: **لولا السماع بالفتح** ما كان وجه الكلام إلا الكسر، و"ناقلته" الحديث: نقلت إليه ما عندي منه، ونقل إلي ما عنده، و"النقل" ما يتنقل به بالضم والفتح.

[ن ق م] نقمت:

عليه أمره، و"نقمت" منه "نقما" من باب ضرب، و"نقوما"، و"نقمت" "أنقم" من باب تعب لغة: إذا عبته وكرهته أشد الكراهة لسوء فعله، وفي التنزيل: ﴿وما تنقم منا﴾ على اللغة الأولى أي وما تطعن فينا وتقدح وقيل ليس لنا عندك." (١)

"الخاتمة:

إذا كان الفعل الثلاثي على فعل بالفتح مهموز الآخر مثل قرأ ونشأ وبدأ فعامة العرب على تحقيق الهمزة فتقول: "قرأت ونشأت وبدأت"، وحكى سيبويه قال: سمعت أبا زيد يقول: ومن العرب من يخفف الهمزة فيقول: "قريت ونشيت وبديت ومليت الإناء وخبيت المتاع" وما أشبه ذلك قال: قلت له: كيف تقول في المضارع؟ قال: "أقرأ وأخبأ" بالألف قال: **قلت: القياس أقري** مثل رمى يرمي، وجوابه مع التعويل **على السماع أنهم** إن التزموا الحذف جرى **على القياس مثل** "قريت" الماء في الحوض "أقريه" وإلا أبقوا الفتحة في المضارع تنبيها على انتظار الهمزة فلو قيل أقرى زالت الحركة التي تنتظر معها الهمزة فلهذا حافظوا عليها وتخفف ومأت أومأ فيقال وميت أمي وتسقط الواو مثل سقوطها في وجى يجي، ومنه "الصابون" مثل القاضون، وقرأ به بعض السبعة بناء على صبا مخففا ويقال تنا بالبلد إذا أقام وتنا إذا استغنى فهو تان والجمع تناة مثل قاض وقضاة قال الشاعر:

شيخ يظل الحجج الثمانيا ضيفا ولا تراه إلا تانياوقالوا في اسم المفعول على التخفيف فهو مخبى ومكلي وقس على هذا.

وإن كان الثلاثي مجردا وهو من ذوات التضعيف على فعلت بفتح العين فهو واقع وهو المتعدي وغير واقع وهو اللازم.

فإن كان لازما فقياس المضارع الكسر نحو خف يخف وقل يقل وشذ منه بالضم: هب من نومه يهب، وأن الشيء يؤل إذا برق وأل يؤل أليلا رفع صوته ضارعا، وطل الدم يطل إذا بطل، وجاءت أيضا أفعال بالكسر على الأصل وبالضم شذوذا وهي جد في أمره يجد ويجد وشب الفرس يشب ويشب: رفع يديه معا، وحر العبد يحر يحر إذا عتق وشذ الشيء يشذ ويشذ إذا انفرد وخر الماء يخر ويخر خريرا إذا صوت ونس الشيء ينس وينس إذا يبس ودم الرجل يدم ويدم إذا قبح منظره ودر اللبن والمطر يدر ويدر وشح يشح ويشح وشطت الدار تشط وتشط بعدت وفحت الأفعى تفح وتفح صوتت وإن كان متعديا أو في حكم المتعدي فقياس المضارع الضم نحو يرده ويمده ويذب عن قومه ويسد الخرق وذرت الشمس تذر؛ لأنه بمعنى أنارت غيرها وهبت الريح تهب ومد النهر إذا زاد يمد؛ لأن معناه ارتفع فغطى مكانا مرتفعا عنه، وشذ من ذلك بالكسر حبه يحبه وقرأ بعضهم: "قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله" على هذه اللغة وشذ أفعال بالوجهين شده يشده ويشده بالشين المعجمة وهره يهره ويهره إذا كرهه وشط في حكمه يشط ويشط إذا جار وعله يعله

(١) المصباح المنير – العصرية، ص/٣٢٠

ويعله إذا سقاه ثانيا ومنهم من يحكي اللغتين في اللازم أيضا ومنهم من يقتصر على بنائه للمفعول ونم الحديث ينمه وينمه وبته يبته ويبته بالمثناة إذا قطعه وشجه يشجه ويشجه ورمه يرمه ويرمه أصلحه وحدت المرأة على زوجها تحد وتحد وحل عليه العذاب يحل ويحل.

وإذا أسندت هذا الباب إلى ضمير مرفوع ففيه ثلاث لغات: أكثرها: فك الإدغام نحو شددت أنا وشددت أنت وكذلك ظللت قائما، و"الثانية": حذف العين تخفيفا مع فتح الأول نحو ظلت قائما و: ﴿ظلتم تفكهون﴾ وهذه لغة بني عامر، وفي الحجاز بكسر الأول تحريكا له بحركة العين نحو ظلت قائما، و"الثالثة" وهي أقلها استعمالا: إبقاء الإدغام كما لو أسند إلى ظاهر فيقال شدت ونحوه.

وإذا أمرت الواحد من هذا الباب ففيه لغات: إحداها: لغة الحجاز وهي الأصل فك الإدغام واجتلاب همزة الوصل نحو امنن واردد واغضض من صوتك وباقي العرب على الإدغام، واختلفوا في تحريك الآخر فلغة أهل نجد وهي اللغة الثانية: الفتح للتخفيف تشبيها بأين وكيف، والثالثة: لغة بني أسد الفتح أيضا إلا إذا لقيه ساكن بعده فيكسرون نحو رد الجواب، والرابعة: لغة كعب الكسر مطلقا؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين كما يكسر آخر السالم نحو اضرب القوم والخامسة تحريكه بحركة الأول أية حركة كانت نحو رد وخف إلا مع." (١)

"الخاتمة

ساكن بعده فالكسر أو مع هاء المؤنث فالفتح نحو ردها.

وإذا أمرت من باب مل يمل تعينت لغة الحجاز فيقال امل‍له قالوا: ولا يجوز الإدغام على لغة نجد فلا يقال مله لالتباس الأمر بالماضي وحمل النهي على الأمر، قال بعضهم: وربما جاز ذلك وإن كان الأمر على صورة الماضي؛ لأن الألف إنما تجتلب لأجل الساكن ولا ساكن فإن الفاء محركة في المضارع والأمر مقتطع منه فلم يكن حاجة إلى الألف، ووجه القول المشهور أن الإظهار هو الأصل والإدغام عارض والأصل لا يعتد بالعارض فعند اللبس يرجع إلى الأصل.

وإذا أمرت من مزيد على الثلاثة فالأكثر الإدغام والفتح لالتقاء الساكنين ويجوز فك الإدغم والإسكان نحو أسر الحديث وأسرر الحديث والنهي كالأمر.

"فصل":

الثلاثي اللازم قد يتعدى بالهمزة أو التضعيف أو حرف الجر **بحسب السماع وقد** يجوز دخول الثلاثة عليه نحو نزل ونزلت به وأنزلته ونزلته.

ومنه ما يستعمل لازما ويجوز أن يتعدى بنفسه نحو جاء زيد وجئته ونقص الماء ونقصته ووقف ووقفته وزاد وزدته وعبارة المتقدمين فيه: "باب فعل الشيء وفعلته"، وعبارة المتأخرين "يتعدى ولا يتعدى"، و"يستعمل لازما ومتعديا".

وقد جاء قسم تعدى ثلاثيه وقصر رباعيه عكس المتعارف نحو أجفل الطائر وجفلته وأقشع الغيم وقشعته الريح وأنسل ريش الطائر أي سقط ونسلته وأمرت الناقة در لبنها ومريتها وأظأرت الناقة إذا عطفت على بوها وظأرتها ظأرا عطفتها

---

(١) المصباح المنير – العصرية، ص/٣٥٣

وأعرض الشيء إذا ظهر وعرضته: أظهرته، وأنقع العطش: سكن ونقعه الماء: سكنه وأخاض النهر وخضته وأحجم زيد عن الأمر وقف عنه وحجمته وأكب على وجهه وكببته وأصرم النخل والزرع وصرمته أي قطعته وأمخض اللبن ومخضته وأثلثوا إذا صاروا بأنفسهم ثلاثة وثلثتهم صرت ثالثهم وكذلك إلى العشرة وأبشر الرجل بمولود سر به وبشرته.

واسم الفاعل من الثلاثي والرباعي على قياس البابين وريش منسول من الثلاثي ومنسل اسم فاعل من الرباعي أي منقلع.

وأفهم كلام بعضهم أن ذلك على معنيين فقولهم أنسل الريش وأخاض النهر ونحوه معناه حان له أن يكون كذلك فلا يكون مثل قام زيد وأقمته وقد نصوا في مواضع على معنى ذلك.

ومثال التعدية بالتضعيف والهمزة والحرف: مشى ومشيت به وسمن وسمنته وقعد وأقعدته.

وحقيقة التعدية أنك تصير المفعول الذي كان فاعلا قابلا؛ لأن يفعل، وقد يفعل وقد لا يفعل فإن فعل فالفعل له، قال أبو زيد الأنصاري: رعت الإبل لا فعل لك في هذا وأطعمتها لا فعل لها في هذا ووجه ذلك أن الفعل إذا أسند إلى فاعله الذي أحدثه لم يكن لغير فاعله فيه إيجاد فلهذا قال في المثال الأول لا فعل لك في هذا وإذا كان الفعل متعديا فهو حدث الفاعل دون المفعول فلهذا قال في المثال الثاني لا فعل لها في هذا؛ لأن الفعل واقع بها لا منها؛ لأنها مفعولة.

وهذا معنى قول ابن السراج وإذا قلت ضربت زيدا فالفعل لك دون زيد وإنما أحللت الضرب وهو المصدر به.

وأما نحو خرجت بزيد إذا جعلت الباء للمصاحبة فليس من الباب والفعل لكما.

"فصل":

الثلاثي إن كان على فعل بفتح العين فالمضارع إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك نحو يقعد ويقتل ويرجع ويضرب وقد فتحوا كثيرا مما هو حلقي العين أو اللام نحو يسعى ويمنع وفتحوا مما هو حلقي الفاء يأبى وما ذكر معه في بابه وإن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضممت وإن شئت كسرت إلا الحلقي العين أو اللام فالفتح للتخفيف وإلحاقا بالأغلب.

وإن كان على فعل بالكسر فالمضارع بالفتح نحو يعلم ويشرب.

وشذ من ذلك أفعال فجاءت بالفتح **على القياس وبالكسر** شذوذا وهي: يحسب وييبس وييئس وينعم، وشذ أيضا أفعال معتلة سلمت من الحذف فجاءت بالوجهين الفتح **على القياس والكسر** في لغة عقيل وهي: يوغر صدره إذا امتلأ غيظا ووله يوله ويوله وولغ يولغ ويولغ ووجل يوجل ويوجل ووهل يوهل ويوهل، وشذ من المعتل أيض ا أفعال حذفت فاءاتها فجاءت بالكسر وهي ومق يمق ووفق أمره يفق ووهن يهن أي ضعف في لغة ووثق يثق وورع يرع وورم يرم وورث يرث وورى الزند يرى في لغة وولي يلي ووعم يعم بمعنى نعم وورى المخ يرى إذا اكتنز.

وإن كان على فعل بضم العين فهو لازم ولا يكون مضارعه إلا مضموما، وأكثر ما يكون في الغرائز مثل شرف يشرف وسفه يسفه، فإن ضمن معنى التعدي كسر وقيل سفه زيد رأيه والأصل سفه رأي زيد لكن لما أسند الفعل إلى الشخص

نصب ما كان فاعلا ومثله ضقت به ذرعا ورشدت أمرك والأصل ضاق به ذرعه ورشد أمره ونصبه قيل على التمييز؛ لأنه معرفة في معنى النكرة وقيل على التشبيه بالمفعول وقيل على نزع الخافض والأصل رشدت في أمرك؛ لأن." [١]

"الخاتمة

وأنثتهما في المؤنث أيضا نحو الحادي عشر والثاني عشر ولحادية عشرة والثانية عشرة إلى تاسع عشر لكن تسكن الشين في المؤنث.

"فصل":

قال أبو إسحاق الزجاج: كل جمع لغير الناس سواء كان واحده مذكرا أو مؤنثا كالإبل والأرحل والبغال فإنه مؤنث، وكل ما جمع على التكسير للناس وسائر الحيوان الناطق يجوز تذكيره وتأنيثه مثل الرجال والملوك والقضاة والملائكة فإن جمعته بالواو لم يجز إلا التذكير نحو الزيدون قاموا

وكل جمع يكون بينه وبين واحده الهاء نحو بقر وبقرة فإنه يذكر ويؤنث.

وكل جمع في آخره تاء فهو مؤنث نحو حمامات وجرادات وتمرات ودريهمات ودنينيرات هذا لفظه.

أما تذكير الزيدون قاموا فلأن لفظ الواحد موجود في الجمع بخلاف المكسر نحو قامت الزيود حيث يجوز التأنيث؛ لأن لفظ الواحد غير موجود في الجمع فاجترئ على الجمع بالتأنيث باعتبار الجماعة.

وأجاز ابن بابشاذ قامت الزيدون بالتأنيث ب اعتبار الجماعة، وقياسا على قامت الزيود قال: ومثله قوله تعالى: ﴿إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل﴾ فأنث مع الجمع السالم وهو ضعيف سماعا، وأما قياسه على قامت بنو فلان فالواحد المستعمل في الإفراد غير موجود في الجمع فأشبه جمع التكسير حتى نقل عن الجرجاني أن البنين جمع تكسير وإنما جمع بالواو والنون خبرا لما نقص كالأرضين والسنين وفيه نظر.

"فصل":

إذا كان الفعل الثلاثي معتل العين بالواو وله مفعول جاء بالنقص وهو حذف واو مفعول فبقى عين لفعل وهى واو مضمومة فتستثقل لضمه عليها فتنقل إلى ما قبلها فيبقى وزان فعول نحو: مقول ومخول فيه ولم يجئ منه بالتمام مع النقص سوى حرفين: دفت الشيء بالماء فهو مدوف ومدووف وصنته فهو مصون ومصوون وإن كان معتل العين بالياء فالنقص فيه مطرد هو حذف واو مفعول فيبقى قبلها ياء مضمومة فتحذف الضمة فتسكن الياء ثم يكسر ما قبلها لمجانستها فتبقى وزان فعيل.

وجاء ال تمام فيه أيضا كثيرا في لغة بني تميم لخفة الياء نحو: مكيل ومكيول ومبيع ومبيوع ومخيط ومخيوط ومصيد ومصيود أما النقصان فحملا على نقصان الفعل؛ لأنه يقال: قلت وبعت وأما التمام فلأنه الأصل.

"فصل":

النسبة قد يكون معناها أنها ذو شيء وليس بصنعة له، فتجيء على فاعل نحو دارع ونابل وناشب وتامر لصاحب الدرع

---

(١) المصباح المنير- العصرية، ص/٣٥٤

والنبل والنشاب والتمر ومنه: ﴿عيشة راضية﴾ أي ذات رضا.

قال ابن السراج: ولا يقال لصاحب الشعير والبر والفاكهة شعار ولا بزار ولا فكاه؛ لأن ذلك ليس بصنعة **بل القياس في** الجميع النسبة على شرائط النسب.

وفي البارع: قال الخليل: البزارة بكسر الباء حرفة البزار فجاء به على فعال كالجمال والحمال والدلال والسقاء والرأس لبائع الرءوس وهو المشهور.

وقد تكون إلى مفرد وقد تكون إلى جمع فإن كانت إلى مفرد صحيح فبابه أن لا يغير كالمالكي نسبة إلى مالك، وزيدي نسبة إلى زيد، والشافعي نسبة إلى شافع، وكذلك إذا نسبت إلى ما فيه ياء النسب فتحذف ياء النسبة الأولى ثم تلحق النسبة الثانية فتقول رجل شافعي في النسبة إلى محمد بن إدريس الشافعي، وقول العامة "شفعوي" خطأ؛ إذ لا سماع يؤيده ولا قياس يعضده، وفي النسبة إلى الإبل والملك والنمر وما أشبهه إبلي وملكي وتمري بفتح الوسط استيحاشا لتوالي حركات مع الياء.

وإن كان في الاسم هاء التأنيث حذفت وإثباتها خطأ؛ **لمخالفة السماع والقياس**، فقول العامة الأموال "الزكاتية" و"الخليفتية" بإثبات التاء خطأ والصواب حذفها وقلب حرف العلة واوا فيقال: الزكوية.

وإذا نسب إلى ما آخره ألف فإن كانت لام الكلمة نحو الربا والزنا ومعلى، قلبت واوا من غير تغيير فتقول ربوي وزنوي بالكسر **على القياس وفتح** الأول غلط، والرحوي بالفتح على لفظه، وإن كانت الألف للتأنيث أو مقدرة به نحو حبلى ودنيا وعيسى وموسى ففيها ثلاثة مذاهب: أحدها حذف الألف من حبلى وعيسى، والثاني قلب الألف واوا تشبيها لها بالأصلي فيقال: دنيوي وعيسوي وحبلوي.

والثالث وهو الأكثر: زيادة واو بعد الألف دنياوي وعيساوي وجبلاوي محافظة على ألف التأنيث.

وفي القاصي ونحوه: يجوز حذف الياء وقلبها واوا فيقال: قاضي وقاضوي.

وإن كان الاسم ممدودا فإن كانت الهمزة للتأنيث قلبت واوا نحو حمراوي وعلباوي إلا في صنعاء ونهراء فتقلب نونا ويقال: صنعاني وبهراني، وإن لم تكن للتأنيث فإن كانت أصلية فالأكثر ثبوتها نحو قرائي وإن كانت منقلبة فوجهان ثبوتها وهو القياس؛ لأن النسبة عارضة والأصل لا يعتد بالعارض وقلبها تنبيها على أصلها." (١)

" ذكره من أَرباب التصانيف ، وأَنكره الأَكثر ، قاله شيخُنا ، قال عليُّ بنُ حمزة : خالف الفرَّاءُ في هذا الكلامِ العربَ والقِياسَ ، لأَن المسموع لأَلٌ (و) لكِنِ (**القِيَاسُ لُؤْلُئِيٌّ**) ، لأَنه لا يُبْنَى من الرُّباعيّ فَعَّالٌ ، ولأَلٌ شَاذٌّ . انتهى (لاَ لأَّءٌ) كما قاله الفراءُ (وَلا لأَّلٌ) كما صَوَّبه الجوهريُّ ، وقال الليثُ : اللَّؤْلُؤُ معروفٌ ، وصاحبه لأَّلٌ ، حذفوا الهمزة الأَخيرة حتى استقام لهم فَعَّالٌ ، وأَنشد :

دُرَّةٌ مِنْ عَقَائِلِ البَحْرِ بِكْرٌ

لَمْ تَخُنْهَا مَثَاقِبُ اللأَّلِ

---

(١) المصباح المنير– العصرية، ص/٣٦٢

ولولا اعتلالُ الهمزةِ ما حَسُنَ حذْفُها ، أَلاَ تَرَ أن . هم لا يقولون لبيَّاع السِّمْسِم سَمَّاسٌ وحَذْوُهُما **في القِياس واحدٌ** ، قال : ومنهم من يرى هذا خَطأً (وَوَهِمَ الجَوهريُّ) في رَدِّه كلامَ الفرَّاءِ وتَصْويبِه ما اختاره ، وهذا الذي صَوَّبه هو قولُ الفَرَّاءِ كما نَقله عنه صاحب المشرق عن أَبي عُبيدة عنه ، وقد تقدم ، فلعلّه سهو في النقْلِ أَو حُكِيَ عنه اللفظانِ ، وسبب التوهيم إِياه إِنما هو في **ادّعائه القياسَ** ، مع اين المعروف أَن فَعَّالاً لا يُبْنَى من الرُّباعيّ فما فوق ، وإِنما يُبْنَى من الثلاثيّ خاصَّةً ، ومع ذلك مقصورٌ **على السّمَاع** ، ويجاب عن الجوهريّ بأَنه ثُلاثيٌّ مَزِيدٌ ، ولم يَعْتبروا الرَّابعَ فتصرَّفوا فيه تَصَرُّف الثلاثيّ ، ولم يعتبروا تلك الزيادة ، قال أَبو عليَ الفارسيُّ : هو من باب سَبْطَرَ (وحِرْفَتُه *!اللِّئَالَةُ) بالكسر ، كالنِّجارة والتِّجارة ، وقد يقال يَمتنع بِنَاءُ فِعَالة من الرُّباعي فما فوق ذلك ، كما يَمتنع بناء فَعَّال ، فإِثباته فيه مع توهيمه في الثاني تَناقُضٌ ظاهرٌ ، إِلاَّ أَنْ يُخرج على كلام أَبي عليَ الفارسيّ المتقدِّم .

(و) اللُّؤْلُؤَةُ (: البَقَرَةُ الوَحْشِيَّةُ) .

!ولأْلأَ الثَّوْرُ بِذَنَبِه : حَرَّكه ، ويقال للثَّوْرِ الوَحْشِيّ :! لأْلأَ بذنبه .

وإِطلاق اللُّؤْلُؤة على البَقرة مَجازٌ ، كما قاله الراغبُ والزمخشريُّ وابنُ فارسٍ ، ونبَّه عليه شيخُنا ، وهل يقال للذَّكر منها لُؤْلُؤ ؟ فيه تأَمُّلٌ .

(وأَبو *!لُؤْلُؤَةَ) فَيْرُوز المَجوسيّ

". (١)

"

وقال ابنُ هِشَام : التُّجِيبُ : عُرُوقُ الذَّهَبِ ، هكذَا نَقَلَه المَقَّرِيُّ ، ورأَيته بخَطِّه ، قال : وفي ذلك يقُولُ أَبُو الحَجَّاجِ الطُّرطُوشِيُّ يُخَاطبُ التُّجِيبِيَّ صَاحِبَ الفِهْرِسْتِ :

لِي فِي التُّحيبِيّ حُبٌّ مُبْرمُ السَّبَبِ

جَعَلْتُهُ لِمَفَازِ الحَشْرِ مِنْ سَبَبِي

نَعْمَ الحَبِيبُ حَوَى المَجْدَ الَّذِي خَلَصَتْ

لَهُ جَوَاهِرُهُ مِنْ مَعْدِنِ الحَسَبِ

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ مجْداً فِي أُرُومَتِه

يَكُونُ مِنْ فِضَّةٍ بَيْضَاءَ أَوْ ذَهَبِ

حَتَّى رَأَيْتُ (تُجِيباً) قِيلَ فِي ذهَبٍ

وفضَّةٍ لُغَةً فِي أَلْسُنِ العَرَبِ

قَالُوا التُّجِيبَةُ يَعْنُونَ السَّبيكَةَ مِن

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٤١٢/١

عَالِي اللُّجَيْنِ فَقُلْ فِيهَا كَذَا تُصِبِ

كذَا العُرُوقُ مِنَ العِقْيانِ قِيلَ لَهَا

هُوَ التُّجِيبُ رَوَى هذَا أُولُو الأَدَبِ

يَا حَائِزَ المَعْدِنَيْنِ الأَشْرَفَيْنِ لَقَدْ

بَاءَا بِأَطْيَبِ ذَاتٍ طَيِّبِ النَّسَبِ

تخرب : (التَّخْرَبُوتُ بالفَتْحِ) والمُثَنَّاةِ في آخره ، كَذَا في نُسْخَتِنَا ، وهو الذي جَزَمَ به أَبُو حيَّانَ وغيرُه ، وعليه جرى العَلَمُ السَّخَاوِيُّ في سِفْرِ السَّعَادة فَقَالَ : تَخْرَبُوتٌ ، قال الجَرْمِيُّ : هُوَ فَعْلَلُوت ، وفي نسْخَة شيخِنَا بالبَاءِ المُوَحَّدَةِ في آخرِه ، فوزنه فَعْلَلُولٌ ، وجَزَم غيرُه بأَن وَزْنَه تَفْعَلُول بِنَاءً على زِيَادَةِ التَّاءِ (: الخِيَارُ الفَارِهَةُ من النُّوقِ ، هذَا) أَيْ فَصْلُ المُثَنَّاةِ الفَوْقِيَّةِ (مَوْضِعُهُ) بناءً على أَن التَّاءَ أَصليّةٌ فوزنه فعْلَلُولٌ ، قال ابنُ سِيدَه (لأَنَّ التَّاءَ لاَ تُزَادُ أَوَّلاً) إِلاّ بِثَبتٍ ، فَقَضَى عليْهَا بالأَصالةِ (وَوَهِم الجوهرِيُّ) ولكِنْ صوَّبَ أَبُو حَيَّانَ وغيرُه أَنَّ التَّاءَ هي الزَّائِدةُ في هذَا اللفْظِ ، وأَن القولَ بأَصَالَتِهَا خَطَأٌ لا **يُسَاعِدُهُ القِيَاسُ وَلاَ السَّمَاعُ**، قالَهُ شيخُنَا .

قُلْتُ : وصَوَّبَه الصَّاغَانيُّ وغيرُه .

(والنَّخَارِيبُ) سيأْتي ذكره (في نخرب) والأَوْلَى أَنَّ مَحلَّهُ خرب كما ستأْتي الإِشارة إِليه في مَحَلِّه .

تذرب ( ) ومِمَّا يُسْتَدْرَكُ عليه : تَذْرَبُ : مَوْضِعٌ قالَه ابن سِيدَه ، والعِلَّةُ في أَنَّ تَاءَهُ

---

(١) ".

"كأَنَّه لِلْمَشُورَةِ في أَمْرِ الحَرْبِ . وفي (التهذيب) : التي يَجْتَمِعُونَ فيها للصَّلاَةِ ، ومثلُه قولُ ابنِ الأَعْرَابيّ : (المِحْرَابُ) : مَجْلِسُ النَّاسِ ومُجْتَمَعُهُم .

(والحِرْبَاءُ بالكَسْرِ : مِسْمَارُ الدِّرْعِ أَو) هو (رَأْسُهُ في حَلْقَةِ الدِّرْعِ) والجَمْعُ الحَرَابِيُّ ، وهي مَسَامِيرُ الدُّرُوعِ (و) الحِرْبَاءُ (: الظَّهْرُ ، أَو) حِرْبَاءُ المَتْنِ (: لَحْمُه أَوْ سِنْسِنُه) أَي رَأْسُ فَقَارِهِ ، والجَمْعُ : الحَرَابِيُّ ، وفي (لسان العرب) : حَرَابِيُّ المَتْنِ : لَحْمُهُ ، وَاحِدُهَا : حِرْبَاءُ ، شُبِّهَ بِحِرْبَاءِ الفَلاَةِ فَيَكُونُ مَجَازاً ، قال أَوْسُ بنُ حَجَرٍ :

فَفَارَتْ لَهُمْ يَوْماً إِلَى اللَّيْلِ قِدْرُهَا

تَصُكُّ حَرَابِيَّ الظُّهُورِ وتَدْسَعُ

قال كُرَاع : وَاحِدُ حَرَابِيّ الظُّهُورِ : حِرْبَاءُ ، فَدَلَّنا ذلك على أَنَّه لا يُعْرَفُ له واحدٌ من **جِهَةِ السَّمَاع** ، **على القِيَاسِ**

.

(و) الحِرْبَاءُ : (: ذَكَرُ أُمِّ حُبَيْنٍ) ، حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ (أَوْ دُوَيْبَّةٌ نحْوُ العَظَايَةِ) أَو أَكْبَرُ (تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ) وفي نسخة تُقَابِلُ (بِرَأْسِها) كأَنَّها تُحَارِبُهَا وتكونُ معها كيف دَارَتْ ، يقال : إِنه إِنَّمَا يَفْعَلُ (ذلك) لِيَقِيَ جَسَدَهُ بِرَأْسِهِ

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٦١/٢

، وتتلوّن أَلْوَاناً بحَرِّ الشَّمْسِ ، والجَمْعُ الحَرَابِيُّ ، والأُنْثى : الحِرْبَاءَة ، يقال : حِرْبَاءُ تَنْضُبَ ، كما يقال : ذِئْبُ غَضًى ، ويُضْرَبُ بِهَا المَثَلُ في الرَّجُلِ الحَازِمِ ، لِاءَنَّ الحِرْبَاءَ لاَ تُفَارِقُ الغُصْنَ الأَوَّلَ حتى تَثْبُتَ على الغُصْنِ الآخَرِ ، والعَرَبُ تقولُ : انْتَصَبَ العُودُ في الحِرْبَاءِ ، على القَلْبِ ، وإنما هو انْتَصَبَ الحِرْبَاءُ في العُودِ ، وذلك أَن الحِرْبَاءَ تَنْتَصِبُ على الحِجَارَةِ ، وعلى أَجْذَالِ الشَّجَرِ ، يَسْتَقْبِلُ الشمسَ ، فإذا زالت زَالَ معهَا مقابلاً لها ، وعن الأَزهريّ : الحِرْبَاءُ : دُوَيْبَّةٌ على شَكْلِ سامّ أَبْرَصَ ذَاتُ قَوَائِمَ أَرْبَعٍ ، دَقِيقَةُ الرَّأْسِ مُخطَّطَةُ الظَّهْرِ تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ نَهَارَهَا ، قال : وإِنَاثُ الحَرَابِيّ يُقَالُ لهَا أُمَّهَاتُ حُبَيْنٍ ، الوَاحِدَةُ : أُمُّ حُبَيْنٍ ، وهِيَ قَذِرَةٌ لاَ يأْكُلُهَا العَرَبُ البَتَّةَ (وأَرْضٌ مُحَرِبِئَةٌ : كَثِيرَتُهَا) ، قال : (و) أَرَى

---

(١) ".

" العَلاّمة ابن دِحْيَة في كتاب التَّنْوِير في مولِد البَشِير النَّذِيرِ : بأَنَّه خطأٌ **في القياسِ ومُخالِفٌ** للسّماع ، **أَما القياسُ** : فإِن (مَيْت) المُخَفَّفَ إنما أَصْلُه مَيِّتٌ المُشَدّد ، فخُفِّف ، وتَخفيفُه لم يُحْدِث فيه مَعْنًى مخالِفاً لمعناه في حال التَّشْديدِ ، كما قال : هَيْنٌ وهيِّن ولَيْنٌ ولَيِّن ، فكما أَن التَّخْفِيفَ في هيِّن ولَيِّنٍ لم يُحِلْ معناهما ، كذالك تخفيفُ مَيِّتٍ . **وأَما السَّماع فإِنّا** وَجَدْنا العربَ لم تَجْعَل بينَهُما فَرْقاً في الاستعمالِ ، ومن أَبْيَنِ ما جاءَ في ذلك قَوْلُ الشّاعر :

لَيْسَ منْ ماتَ فاسْتَرَاحَ بِمَيْت

نّما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْياءِ

وقال آخر :

أَلا يَا لَيْتَنِي والمَرْءُ مَيْتُ

وما يُغْنِي عن الحَدَثانِ لَيْتُ

ففي البيتِ الأَوّل سَوّى بيْنَهُما ، وفي الثّاني جعَلَ المَيْتَ المُخَفَّفَ للحَيِّ الذي لم *!يَمُتْ ، أَلاَ تَرى أَنّ معناه : والمرءُ*! سَيَمُوت ، فجَرَى مَجْرَى قولِه : ﴿ إِنَّكَ *!مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ *!مَّيِّتُونَ ﴾ (سورة الزمر ، الآية : ٣٠) .

قال شيْخُنا : رَأَيْتُ في المِصْباح فَرْقاً آخر ، وهو أَنّه قال : المَيْتَةُ من الحَيَوانِ جمعها *!مَيْتات ، وأَصلُها مَيِّتَة بالتَّشْدِيد ، قيل : والتُزِمِ التَّشْديدُ في مَيِّتَةِ الأَناسِيّ ؛ لأَنّه الأَصلُ ، والْتُزِم التَّخفِيف في غير الأَناسِيِّ فَرْقاً بينَهُما ؛ ولأَن استعمالَ هاذه أَكثرُ في الآدمِيّات ، وكانتْ أَوْلى بالتَّخْفِيفِ .

(ج :*! أَمْواتٌ *! ومَوْتَى ، *!ومَيِّتُونَ *!ومَيْتُونَ) .

قال سيبويهِ : كانَ بابُه الجمعَ بالواوِ والنّون ؛ لأَنّ الهاءَ تدخل في أُنثاه كثيراً ، لاكنّ فَيْعَلاً لمّا طابق فاعِلاً ، في العِدّة والحَرَكةِ والسّكون ، كَسَّروه على ما قَدْ يُكَسَّر عليه فاعِلٌ ؛ كشاهدٍ وأَشهادٍ ، والقولُ في *!مَيْتٍ كالقَوْل في*! ميّتٍ لأَنّه كالقول في مخَفَّفٍ منه .

وفي المصْباح : مَيْتٌ *!وأَمْواتٌ كبَيْتٍ وأَبْياتٍ .

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٢/٢٥٦

(وهي) الأُنْثى (*!مَيِّتَةٌ) ، بالتشديد ، (*! ومَيْتَةٌ) ، بالتَّخفيف ، (*! ومَيِّتٌ) ،

". (١)

"

والدَّجاجَةُ : مَا نَتَأَ مِنْ صَدْرِ الفَرَسِ ، قال :

بَانَتْ*! دَجَاجَتُه عَنِ الصَّدْرِ

وهُمَا *!دَجَاجَتانِ عَن يَمينِ الزَّوْرِ وشِمَالِهِ ، قال ابنُ بَرَّاقَة الهَمْدَانيّ :

يَفْتَرُّ عَنْ زَوْرِ دَجَاجَتَيْنِ

وَالدُّجَّةُ : جِلْدَةٌ قَدْرَ إِصْبَعَيْنِ تُوضَع في طَرَفِ السَّيْرِ الذي يُعَلَّقُ به القَوْسُ وفيه حَلْقَةٌ فيها طَرَفُ السَّيْرِ .

قال الوزير أَبو القَاسم المَغربيّ في أَنسابه : فأَمَّا الأَسماءُ فكُلُّها دِجَاجَة ، بكسر الدّال ، فمن ذلك في ضَبَّة : دِجَاجَةُ ابن زُهْرِيّ بن عَلْقَمَةَ ، وفي تَيْمِ بن عبدِ مَنَاةَ : دِجَاجَةُ بنُ عبد القَيْسِ بن امْرِىءِ القيس ، ودِجَاجةُ بِنْتُ صَفْوَانَ شاعرة .

والدِّرْبَاسُ وَعَمْرٌ و دِجَاجَةَ ، رَوَيَا عن أَبيهما عن عَليّ .

وعبدُ العزيز بنُ محمَّدِ بن عَلِيَ الصالحيّ ، عُرِف بابن *!الدِّجاجِيّة ، روى عن حافظِ ابن عَساكِرِ وأَبي المَفاخرِ البَيِقيّ وتوفي سنة ٦٤٠ .

دحج : (دَحَجهُ ، كمنَعَه) دَحْجاً ، إِذا (سَحَبَه) ، وفي باب الذّالِ المُعجَمَةِ : ذَحَجَهُ ذَحْجاً ، بهاذا المعنَى ، فكأَنَّهما لغتانِ .

(و) دَحَجَ (الجَارِيَةَ : جَامَعَها) ، كُلُّ ذالك في التهذيب .

وزاد ابنُ سِيدَه : دَحَجَهُ يَدْحَجُهُ دَحْجاً : عَرَكَه كَعَرْكِ الأَدِيمِ ، يمانِيَةٌ ، والذال المُعْجَمَة لُغَةٌ ، وهي أَعلَى ، كذا في اللسان .

دحرج : (دَحْرَجَه) يُدَحْرِجه (دَحْرَجَةً) بالفتح **على القياس (** ودِحْرَاجاً) ، بالكسر وهو مَقيسٌ أَيضاً كالأَوّلِ ، صرَّح به جَمَاعَةٌ ، كذا في التسهيل ، والجُمْهُورُ علَى أَنه يُتَوَقَّفُ **علَى السَّمَاعِ** ، ما سُمِعَ مِنْهُ يُقَالُ ، ومالاً ، فَلاَ ، ويجوز فيه الفتحُ إِذا كانَ مُضَاعَفاً كالزَّلْزَال والوَسْوَاس ، قال شَيْخُنا : ولا عبْرَةَ

". (٢)

" تَخصيصاً آخَر بقَطْعِ الوَدَجيْنِ وما ذُكِرَ معهما على ما بُيِّنَ في الفروع والله أَعلم .

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ١٠٢/٥

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، ٥٥٢/٥

(و) من المجاز : ذَبَحَ (: خَنَقَ) ، يقال : ذَبحَتْه العَبْرةُ : إِذا خَنَقَتْه وأَخَذَتْ بحَلْقِه . (و) ربما قالوا : ذَبَحَ (الدَّنَّ ، إِذا بَزَلَه) أَي شَقَّه وثَقَبه ، وهو أَيضاً من المَجَاز . (و) يقال أَيضاً : ذَبَحَ (اللِّحْيَةُ فلاناً : سالتْ تَحتَ ذَقَنِه فَبَدَا) ، بغير همز ، أَي ظَهَرَ (مُقَدَّمُ حَنَكه ، فهو مَذْبوحٌ ، بها) ، وهو مجاز : قال الرّاعي :

من كلِّ أَشْمَطَ مَذْبُوحٍ بلِحْيَتِه

بادِي الأَذَاةِ عَلَى مَرْكُوِّهِ الطَّحِلِ

(والذِّبْح ، بالكسر) : اسم (ما يُذْبَح) من الأَضاحِي وغيرِهَا مِن الحَيوان ، وهو بمنزلةِ الطِّحْنِ بمَنَى المَطْحُون ، والقِطْف بمعنَى المَقْطُوف وهو كثيرٌ في الكلام حتى ادَّعى فيه **قَوْمُ القِيَاسَ** ، والصَّواب أَنه مَوقوفٌ **على السَّماع** ؛ قاله شيخُنا . وفي التنزيل : ﴿ وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ (الصافات : ١٠٧) يَعْنِي كَبْشَ إِبراهِيمَ عليه السّلامُ . وقال الأَزهريّ : الذِّبْح : ما أُعِدَّ للذَّبْح ، وهو بمنزلة الذَّبِيح والمذبوح .

(و) الذُّبَح (كصُرَدٍ وعِنَبٍ : ضَرْبٌ من الكَمْأَةِ) بِيضٌ . قال ثعلب : والضّمّ أَكْثَرُ . (وكصُرَدٍ) ، يعنِي الضّمّ فقطْ (: الجَزَرُ البَرّيْ) ، وله لونٌ أَحمرُ . قال الأَعشى في صِفة خَمرٍ :

وشَمُولٍ تَحْسَبُ العَيْنُ إِذا

صُفِّقَتْ في دنّها نَوْرَ الذُّبَحْ

(و) الذُّبَح : (نَبْتٌ آخَرُ) ، هاكذا في سائر النُّسخ ، والصَّواب : والذُّبَح نَبْتٌ أَحمرُ له أَصْلٌ ، يُقْشَر عنه قِشْرٌ أَسْودُ فيَخْرُجُ أَبيضَ كأَنه خَرَزَة بيضاءُ ، حُلْوٌ ، طَيِّبٌ ، يُؤْكَل ، واحدته ذُبَحَةٌ وذِبَحَة . حكاه أَبو حَنيفةَ عن الفرّاءِ . وقال أَيضاً : قال أَبو عَمْرٍ و الذُّبَحَة : شَجرةٌ تَنْبُت على سَاقٍ

". (١)

" أَي لا أَترُكه لأَحدٍ غَيْرِي .

(*!وأَسأَرَ) منه شَيْئاً : (أَبْقَاه) وأَفْضَله ، ويُستَعْمَل في الطَّعَام والشَّرَاب (*! كسَأَر ، كمَنعَ) . وفي الحديث (إِذا شَرِبتُم *!فأَسْئِرُوا) أَي أَبْقُوا شَيْئاً من الشَّرَاب في قَعْر الإِناءِ . (والفَاعِلُ منْهُمَا *!سَآّرٌ) كشَدَّاد ، على غير قِياس . ورَوَى بعضُهُم بيتَ الأَخطل هاكذا :

وشارِبٍ مُرْبِحٍ بالكَأْسِ نادَمَنِي

لا بالحَصُورِ ولا فيها *!بسَآّرِ

أَي أَنه لا *!يُسْئِر في الإِناءِ *!سُؤْراً ، بل يَشْتَفُّه كُلَّه ، والرِّواية المشهورة : *!بسَوَّار ، أَي بمُعَرْبِدٍ وَثَّابٍ كما سيأْتي .

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٦/٣٦٨

(والقِيَاسُ *!مُسْئِرٌ) ، قال الجوهَرِيُّ : ونظيره أَجبَرَه فهو جَبَّار . (ويَجُوزُ) ، **أي القياسُ**، بناءً على أنه لا يُتوقَّف **على السَّمَاع** .

قال شيخُنَا : والصواب خِلافُه ، لأَن الأَصحّ في غيرِ المَقِيس أَنه لا يُقَال ، ويَقدّم **على القياس فيه** إلّا إذَا لم يُسْمَع فيه ما يَقُوم مَقَامَه ، خلافاً لبعض الكوفيّين الذين يُجوزّون مطلقاً ، والله أعلم .

وفي التَّهْذِيب : وَيجوز أَن يكون *!سَآّرٌ من *!سأَرْت ومن *!أَسأَرْت ، كأَنَّه رُدَّ في الأَصل ، كما قالوا دَرَّاك من أَدْرَكْت ، وجَبَّار من أَجْبَرْت .

(و) من المَجَاز : (فيه *!سُؤْرَةٌ ، أَي بَقِيَّةٌ من شَبَابٍ) . في الأَساس : يقال ذالك للمرْأَةِ اتي جاوَزَت الشَّبَابَ ولم يُهرِّمها الكِبَر . وفي كتاب اللَّيْث : يقال : ذالك للمرأَة التي قد جَاوَزَتْ عُنْفُوانَ شَبَابِها ، قال : ومنه قَولُ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ الهلاليّ :

إزاءُ مَعَاشٍ مَا يُحَلُّ إزارُها

من الكَيْس فيها سُؤْرَةٌ وهْي قاعدُ

أَراد بقوله : (قاعد) قُعودها عن الحَيْض ، لأَنّها أَسنَّت ، فقول

---

(١) ".

"

*!ويَدِيعُ ، كيَبِيعُ ولَوْ قالَ : كأَمِيرٍ ، كانَ أحْسَنَ : ع ، بَيْنَ فَدَكَ وخَيْبَرَ ، بِهَا مِيَاهٌ وعُيُونٌ لبَنِي فَزَارَةَ وغَيْرِهِمْ ، وقدْ جاءَ ذِكْرُه في الحديثِ ، وقالَ المَرّارُ بنُ سَعِيدٍ : ٪ (كأنَّ العِيرَ ناهِلَةً قَرَوْرَى ٪ يُعَالِي الآلُ مَلْهَمَ أو *!يَدِيعَا) ٪ شَبَّهَ حُمُولَهُمْ وقَدْ صَدَرَتْ عن قَرَوْرَى بنَخْلِ مَلْهَمَ أو *!يَدِيعَ .

قلتُ : وقد سَبَقَ للمُصَنِّفِ في بدع أنَّهُ يُقَالُ لهُ : بَدِيعٌ ، كما في العُبابِ .

*!ويَدَعَةُ ، مُحَرَّكَةً : بَرِّيَّةٌ بيْنَ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ .

*!ويدَعَانُ ، مُحَرَّكَةً وضُبِط في نُسَخِ العُبابِ والتّكْمِلَةِ بكَسْرِ الدّالِ : اسْمُ وادٍ بِهِ مَسْجِدٌ للنبيّ صلى الله عليه وسلم وهُوَ مُعَسْكَرُ هَوَازِنَ يَوْمَ حُنَيْنٍ .

*!ومَيْدُوع : اسمٌ للفَرَسِ ، قالَ الجَوْهَرِيُّ : هو فَرَسُ عَبْدِ الحارِثِ بنِ ضرارِ بن عَمْرِو بن مالِكٍ الضَّبِّيّ ، وأنْشَدَ لهُ شِعْراً قَدَّمْنَا ذكْرَه في بدع لأنَّ الصَّوابَ أنَّهُ بالبَاءِ المُوَحَّدَةِ ووَهِمَ الجَوْهَرِيُّ في ذِكْرِه هُنا نَبَّه عليهِ الصّاغَانيُّ قال : وهكذا رُوِيَ في شِعْرِهِ أيْضاً .

قلتُ : فإذا كانَت الرِّوَايَةُ هكذا بالباءِ المُوَحَدَةِ ، فلا مُعَوَّلَ على ما تَكَلَّفَ شَيْخُنَا لانْتِصَارِ الجَوْهَرِيُّ بأنَّهُ إنَّمَا سُمِّيَ بِهِ كأنَّهُ لحُسْنِه مَطْلِيٌّ بالأيْدَعِ ، وهو الزَّعْفَرَانُ ، **فإنَّ السَّمَاعَ والرِّوَايَةَ** يُقَدَّمانِ **على القِيَاسِ**، فتأَمَّلْ .

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٨٤/١١

*وأيْدَعَ الحَجَّ على نَفْسِه : أوْجَبَهُ وذلكَ إذا تَطَيَّبَ لإحْرامِه ، نَقَلَه الجَوْهَرِيُّ قالَ جَريرٌ : ٪ (ورَبِّ الرّاقِصَاتِ إلى الثَّنَايا ٪ بشُعْثٍ أيْدَعُوا حَجّاً تَمَامَا) ٪ ومَعْنَى *أيْدَعُوا : أوْجَبُوا على أنْفُسِهِمْ ، يُقَالُ : أيْدَعَ الرَّجُلُ : إذا أوْجَبَ على نَفْسِه حَجّاً .

(١) ".

" جِنّي رواه هارُونُ عن الحَسَنِ وابن أبي إسْحاقَ ، قال ابنُ مُجاهِد : هو غَلَطٌ قالَ أَبو الفَتْح : لَعَمْري إنَّ ذلك تَرْكٌ لما عَلَيهِ أَهْلُ اللُّغَة ، ولكِنْ قد جاءَ له نَظِيرٌ أَعْني قَوْلَنا : هَلَكَ يَهْلَكُ فَعَلَ يَفْعَلُ ، وهو ما حَكاهُ صاحب الكِتابِ من قَوْلِهم : أبى يَأْبى ، وحَكَى غَيرُه : قَنَطَ يَقْنَطُ ، وسَلا يَسلَى ، وجَبَا الماءَ يَجْبَاه ، ورَكَنَ يَرْكَنُ ، وقَلاَ يَقْلَى وغَسَى اللّيل يَغْسَى ، وكانَ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَه اللّه يَذْهَبُ في هذا إلى أَنّها لُغاتٌ تَداخَلَتْ ، وذلِكَ أَنّه قد يُقال : قَنَطَ وقَنِطَ ورَكَنَ ورَكِنَ ، وسَلا وسَلِيَ ، فتَداخَلَتْ مُضارِعاتُها ، وأَيْضًا فإِنّ في آخِرِها أَلِفًا ، وهي أَلف سَلا وقَلاَ وغسى وأبى ، فضارَعَت الهَمْزَة نحو قَرَأَ وهَدَأَ .

وبَعْدُ : فإذا كان الحَسَنُ وابنُ أبي إسْحاقَ إمامَين في الثِّقَةِ واللُّغَةِ فلا وَجْهَ لمَنْعِ ما قَرَآ بِهِ ، ولا سِيّما وله نَظِيرٌ **في السَّماعِ**، وقد يَجُوزُ أَنْ يكونَ يَهْلَكُ جاءَ على هَلِكَ بمنزِلَةِ عَطِبَ ، غير أَنّه اسْتُغْنِيَ عن ماضِيه بهَلَكَ انتهى . هُلْكًا بالضّم وهَلاكًا بالفَتْح وتهْلُوكًا وهذه عن ابن بَرّيّ ، وهُلُوكًا ، بضَمّهما وهذه نَقَلَها الجَوْهَرِيُّ مع الثانيةِ ، وقالَ شيخُنا : لو قال بضَمّانٌ وأَسْقَطَ الضّمَّ الأَوّلَ لكانَ أَخْصَرَ وأَوْجَزَ مع الجَري على قاعِدَتِهِ المَأْلُوفةِ ، فعُدُولُه عنها لغَيرِ نُكْتَة غيرُ صَواب . قلت : العُذْرُ في ذلك تَخَلُّلُ لفظِ هَلاكٍ ، وهو بالفَتْحِ . نَعَم ، لو أَخَّرَ لَفْظَ هَلاكٍ بعد قولِه بضَمّهما كانَ كما قالَهُ شَيخُنا ، فتأَمَّل ، ومَهْلُكَةً كذا في النُّسِخ والصّوابُ مَهْلَكًا ، كما هو نَصّ الِصحاحِ والعُباب ، وتَهْلِكَةً ، مثَلَّثَتَي اللامِ واقْتَصَر الجوهري على تثْلِيث لامِ مَهْلُك ، وأَمّا التَّهْلُكَة بضَم اللّامِ ، فنُقِل عن اليَزِيدِيّ أَنّه من نوادِرِ المَصادِرِ ، وليسَتْ مما يَجْرِي **على القِياسِ**، وأَنشَد ابنُ بَرِّيّ شاهِدًا على التّهْلُوكَ قولَ أَبي نُخَيلَةَ لشَبِيبِ بن شَبَّة :)

شبِيبُ عادَى اللُّه مَن يَجْفُوكا وسبَّبَ اللّه له تُهْلُوكا وقرَأَ الخلِيلُ قوله تعالى : ولا تُلْقُوا بأَيْدِيكُم إِلى التَّهْلُكة بكسرِ اللامِ ، وقولُه : مات تفْسِيرٌ لقولِه هَلكَ ، ولم يُقيِّدْه بشيء لأَنه الأَكْثر في اسْتِعمالِهِم ،

(٢) ".

" وقال دُواد بن أبي دُواد ، حينَ سأله أبوه : ما الذي أعاشَك : أعاشَنِي بعدَكَ وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ مِن حَوْذانِهِ وأَنْسِلُ قال ابنُ جِنّى : مَكانٌ مُبقِلٌ ، **هو القِياس**، وباقِلٌ أكثرُ **في السَّماع**، والأوّلُ مسموعٌ أيضاً .

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٢٥/٢٢

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٠٠/٢٧

والأرضُ بَقِيلَةٌ وبَقِلَةٌ كسَفِينةٍ وفَرِحةٍ ، ومُبقِلَةٌ الأخيرةُ علَى النَّسَب ، كما قالوا : رَجُلٌ نَهِرٌ : أي أتَى الأُمورَ نَهاراً . من المَجاز : بَقَلَ وَجْهُ الغُلامِ : إذا خَرَج شَعْرُه يعني لِحيتَه ، يَبْقُل بُقُولاً كأَبْقَلَ وبَقَّلَ والأخيرةُ أنكرها بعضٌ . وأبْقَله اللَّهُ تعالَى : أظهره وأخْرجَه . قال الفَرّاءُ : بَقَلَ لِبَعيره : إذا جَمَعَ البَقْلَ كما يُقال : حَشَّ له ، مِن الحَشِيش وفي المُفْرَدات : بَقَلَ البَقْلَ : جَزَّه . والبَقْلُ : ما نَبَت في بَزْرِه لا في أُرُومةٍ ثابِتةٍ عن أبي حنيفةَ . وقال ابنُ فارِس : البَقْلُ : كلُّ ما اخضرَّتْ به الأرضُ . وأنشد الصاغاني للحارث بن دَوْس الإيادِي :) ٪ (قَومٌ إذا نَبتَ الرَّبِيعُ لَهُم ٪ نَبتَتْ عَداوَتُهُم مَع البَقْلِ) ٪ والفرقُ ما بينَ البَقْلِ ودِقِّ الشَّجَر : أن البَقْلَ إذا رُعِيَ لم يبْقَ له ساقٌ ، والشَّجرُ تَبقَى له سُوقٌ ، وإن دَقَّتْ . وقال الراغِبُ : البَقْلُ ما لا يَنْبُت أصلُه وفرعُه في الشِّتاء . وتَبقَّلَ : خرَج يطلُبه .

والبَقْلَةُ بِهاءٍ : واحِدَتُه ومنه المَثَلُ : لا تُنْبِتُ البَقْلَةَ إلاّ الحَقْلَةُ ، والحَقْلَةُ : القَراحُ الطَّيبةُ مِن الأرض ، كما سيأتي . البُقْلَةُ : بالضمّ : بَقْلُ الرَّبيع خاصَّةً والأرْضُ بَقِلَةٌ كفَرِحةٍ وبَقِيلَةٌ وقد ذكرهما المصنِّف قريباً ، فهو تَكرارٌ وبَقالَةٌ كسَحابةٍ ، كما هو في النّسَخ ، والصّوابُ بالتشديد : ومَبقَلَةٌ كمَرْحَلَةٍ ،

"(١) .

"كفَرِحَ يَكْسَلُ كَسَلاً ، فهو كَسِلٌ وكَسْلانٌ كفَرِحٍ وفَرْحانٍ ، ج : كسالَى مُثَلَّثَةَ الكافِ . قال شيخُنا : الكَسرُ غيرُ معروفٍ في السَّماعِ ولا القياس . قلتُ : وقد اقتصرَ الجَوْهَرِيّ وابنُ سِيدَه على الضمّ والفتحِ ، وأمّا الكسرُ فنقله الصَّاغانيّ ، وقال : وقرأَ يحيى والنَّخَعِيّ : إلاّ وهُمْ كِسالَى ، قال الجَوْهَرِيّ : إن شِئتَ قلتَ : كَسالِي ، بكسرِ اللامِ كما قلنا في الصَّحاري ، وكَسْلَى ، كقَتْلى ، نقله ابنُ سِيدَه . وهي كَسِلَةٌ ، كفَرِحَةٍ ، على القياسِ ، وَكَسْلانَةٌ لغةٌ أسدِيّةٌ وهي قليلةٌ ، وَكَسْلى كَقَتْلى ، قال شيخُنا : وهذه هي اللُّغَة المشهورةُ وقد أَغْفَلَها المُصَنِّف ، قلتُ : وقد ذَكَرَها ابنُ سِيدَه ، وَكَسُولٌ ومِكْسالٌ ، وهما أيضاً نعتٌ للجاريَةِ المُنَعَّمةِ التي لا تكادُ تَبْرَحُ من مَجْلِسِها ، وهو مَدحٌ لها مثلُ : نَؤُومِ الضُّحى ، قال امرُؤُ القَيس : ٪ (وَبَيْتِ عَذارى يَوْمَ دَجْنٍ دَخَلْتُهُ ٪ يُطِفْنَ بجَمّاءِ المَرافِقِ مِكْسالِ) ٪ وقد أَكْسَلَه الأمرُ . والكِسْلُ ، بالكَسْر ، والمِكْسَلُ كمِنبَرٍ وهذه عن ابْن الأَعْرابِيّ : وَتَر المِنْفَحَةِ ، وهي المِنْدَفَةُ إذا نُزِعَ منها ، قال : وَأَبْغِ لي مِنْفَحَةً وكِسْلا وَأَكْسَلَ الرجلُ في الجِماع : خالَطَها ولم يُنزِلْ ، وذلك إذا لَحِقَه فُتورٌ ، ومعناه صارَ ذا كَسَلٍ ، ومنه الحديثُ : لَيْسَ في الإكْسالِ إلاّ الطَّهُورِ ، أي الوُضوء ، قال ابنُ الأثير : وهذا على مَذْهَبِ مَن يرى أن الغُسْلَ لا يجبُ إلاّ منَ الإنْزالِ ، وهو مَنْسُوخٌ ، وفي حديثٍ آخَر : أنّ رجُلاً سَأَلَ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم : إنّ أَحَدَنا يُجامِعُ فيُكْسِل ، معناه أنّه يَفْتُرُ ذكَرُه قبلَ الإنزالِ وبعدَ الإيلاجِ ، وعليهِ الغُسلُ إذا فَعَلَ ذلك لالتقاءِ الخِتانَيْن .

"(٢) .

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٩٩/٢٨

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، ٣٢٧/٣٠

" بمعْنَى *!مُتَبَيِّناتٍ ؛ ومَنْ قَرَأَ بفتْحِ الياءِ فالمعْنَى أَنَّ اللَّهَ بَيَّنَها .

وقالَ تعالَى : ﴿ قد *!تَبَيَّنَ الرشد من الغيّ ﴾ ، وقوْلُه تعالَى : ﴿ إلاَّ أَنْ يأْتِين بفاحِشَةٍ *!مُبَيِّنة ﴾ ، أَي ظاهِرَةٍ *!مُتَبَيِّنة ؛ وقالَ ذُو الرُّمّة :

تُبَيِّنُ نِسْبةَ المَرَئِيّ لُؤْماً كما *!بَيَّنْتَ في الأَدَمِ العَواراأَي *!تُبَيِّنُها ، ورَوَاهُ عليُّ بنُ حَمْزَةَ : تُبيِّن نِسبةُ ، بالرَّفْع ، على قوْلِه :

قد *!بَيَّنَ الصبْحُ لذي عَيْنَيْن وقوْلُه تعالى : ﴿ والكِتابُ *!المُبِينُ ﴾ ، قيلَ : مَعْناه المُبِين الذي *!أَبانَ طُرُقَ الهُدَى مِن طُرُقِ الضّلالِ *!وأَبانَ كلَّ ما تَحْتاجُ إليه الأُمَّةُ .

وقالَ الأزْهرِيُّ : *!الاسْتِبانَةُ قد يكونُ واقِعاً . يقالُ : *!اسْتَبَنْتُ الشيءَ إذا تَأَملْتَه حتى *!يَتَبيَّنَ لكَ ؛ ومنه قوْلُه تعالى : ﴿ *!ولِتَسْتَبِين سبيلَ المُجْرِمين ﴾ ، المَعْنى *!لِتَستبينَ أَنْتَ يا محمدُ ، أَي لتَزْدادَ *!اسْتِبَانَةً .

وأَكْثَرُ القرَّاءِ قَرأُوا ولِتَسْتَبينَ سبيلُ المُحْرِمِين ، *!والاسْتِبانَةُ حينَئِذٍ غَيْر واقِعٍ .

(*!والتِّبْيانُ) ، بالكسْرِ (ويُفْتَحُ مَصْدَرُ) *!بَيَّنتْ الشَّيءَ *!تَبْيِيناً *!وتِبْياناً وهو (شاذٌّ) .

(وعِبارَةُ الجوْهرِيّ ، رحِمَه اللَّهُ تعالى ، أَوْفى بالمُرادِ مِن عِبارَتِه فإنَّه قالَ : *!والتِّبْيانُ مَصْدَرٌ وهو شاذٌّ ، لأنَّ المَصادِرَ إنَّما تَجِيءُ على التَّفْعال بفتْحِ التاءِ نَحْو التَّذْكار والتَّكْرار والتَّوْكاف ، ولم يَجِيءْ بالكسْرِ إلاَّ حَرْفان وهُما *!التِّبْيان والتِّلْقاء ، اه .

وأَيْضاً حِكَايَةُ الفتْحِ غَيْرُ مَعْروفَةٍ إلاّ على رأْيِ مَنْ **يُجيزُ القِياسَ مع السماع وهو** رأْيٌ مَرْجوحٌ .

قالَ شيْخُنا ، رحِمَه

". (١)

" (و) ضَمَّنَ الشَّيءَ الشَّيءَ : إذا أَوْدَعَه إيّاه كما تُودِعُ الوِعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ ، وقد تضَمَّنَه هو ؛ قالَ ابنُ الرِّقَاعِ يَصِفُ ناقَةً حامِلاً :

أَوْكَتْ عليه مَضِيقاً من عَواهِنِهاكما تضَمَّنَ كَشْحُ الحُرَّةِ الحَبَلاعليه : أَي على الجَنِينِ .

وكلُّ (ما جَعَلْتَهُ في وِعاءٍ فقد ضَمَّنْتَهُ إيَّاهُ) .

وفي العَيْن : كلُّ شيءٍ أُحْرِزَ فيه شيء فقد ضُمِّنَه ؛ قالَ .

ليسَ لمن ضُمِّنَه تَرْبِيتُ أَي أُوْدِعَ فيه وأُحرِزَ يعْنِي القَبْر الذي دُفِنَتْ فيه المَوْؤُدَةُ .

(والمُضَمَّنُ ، كمُعَظَّمٍ ، من الشِّعْرِ : ما ضَمَّنْتَهُ بَيْتاً) ، هذا مِن اصْطِلاحَاتِ أَهْلِ البَدِيعِ . (ومِن البَيْتِ : ما لا يَتِمُّ مَعْناهُ إلاَّ بالذي يَلِيه) ، هذا من اصْطِلاحَاتِ أَهْلِ القَوافِي .

قالَ ابنُ سِيْدَه : وليسَ ذلِكَ بعَيْبٍ عنْدَ الأَخْفَش .

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٣٤/٢٩٨

وقالَ ابنُ جنيّ : هذا الذي رَوَاه أَبو الحَسَنِ مِن أنَّ التَّضْمِينَ ليسَ بعَيْبٍ ، مَذْهب تَراهُ العَرَبُ وتَسْتَجِيزُه ، ولم يعب فيه مَذْهَبهم مِن وَجْهَيْن : **أَحدُهما السّماعُ** ، والآخَرُ : **القِياسُ** ، **أَمَّا السّماعُ فلكَثْرَةِ** ما يردُ عنهم مِن التَّضْمِين ، **وأَمَّا القِياسُ فلأنَّ** العَرَبَ قد وَضَعَتِ الشِّعْرَ وَضْعاً دلَّتْ به على جَوازِ التَّضْمِين ، وذلِكَ ما أَنْشَدَه أَبو زَيْدٍ وسِيْبَوَيْه وغيرُهما مِن قوْلِ الرَّبيعِ بنِ ضَبُعٍ الفَزَارِيّ :

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السلاحَ ولاأَمْلك رَأسَ البَعيرِ إن نَفَرا

". (١)

" فَعِيلٍ ، كغَنِيَ ؛ وأَمَّا في آيَةِ السيّدَةِ مَرْيَم فالذي جَزَمَ به الشيخُ ابنُ هشامٍ وغيرُهُ أنَّ الوَصْفَ هناك على فَعول وأَصْلُه *!بغوي ، ثم تَصَرَّفُوا فيه ، ولذلِكَ لم تَلْحقْه الهاءُ .

(و) يقالُ أَيْضاً : امْرأَةٌ (*!بَغُوٌ) ، كما في المُحْكَم . وكأنَّه جِيءَ به على الأَصْلِ .

قالَ شيْخُنا : وأَمَّا قَوْلُه بَغُوٌ بالواو فلا يظْهرُ له وَجْهٌ ، لأنَّ اللامَ ليسَتْ واواً اتّفاقاً ، ولا هناك سماعٌ صَحيحٌ يَعْضدُه ، مع **أَنَّ القِياسَ يَأْباهُ** ، انتَهَى .

قُلْتُ : إذا كانَ *!بَغِيّاً أَصْلُه فعول كما قَرَّرَه ابنُ هِشامٍ ، فقُلِبَتِ الياءُ واواً ثُم أُدْغِمَتْ ، فالقِياسُ لا يَأْباهُ ، **وأَمَّا السماعُ الصَّحيحُ** فناهِيك بابنِ سِيدَه ذَكَرَه في المُحْكَم وكَفَى به قدْوَة ، فتأَمَّل .

(عَهَرَتْ) ، أَي زَنَتْ ، وذلِكَ لتَجاوزِها إلى ما ليسَ لها .

(*!والبَغِيُّ : الأَمَةُ) ، فاجِرَةً كانت أَو غَيْر فاجِرَةٍ ؛ (أَو الحُرَّةُ الفاجِرَةُ) ، صَوابُه : أَو الفاجِرَةُ حُرَّة كانت أَو أَمَة

.

وقَوْلُه تعالى : ﴿ وما كانَتْ أُمُّكِ بغِيّاً ﴾ ؛ أَي ما كانَتْ فاجِرَةً ، مِثْلُ قَوْلِهم مِلْحَفَة جَدِيدٌ ؛ عن الأَخْفَش ، كما في الصِّحاحِ ؛ وأُمُّ مَرْيَم حُرَّةٌ لا مَحَالَةَ . ولذاك عَمَّ ثعلبٌ بالبِغاءِ فقالَ : *!بَغَتِ المرأَةُ ، فلم يَخُصَّ أَمَةً ولا حُرَّةً ، والجَمْعُ *!البَغايَا ؛ وأَنْشَدَ الجوْهريُّ للأَعْشى :

يَهَبُ الجِلَّةَ الجَراجِرَ كالبُسْ

تانِ تَحْنو لدَرْدَقٍ أَطْفالِ *!والبَغايا يَرْكُضْنَ أَكْسِيَةَ الإِضْ

رِيجِ والشَّرْعَبيَّ ذا الأَذْيالِ

". (٢)

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٣٣٤/٣٥

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، ١٨٤/٣٧

" جبي : (يو (*!جَبَى الخَراجَ) والمالَ والحَوْضَ ، (كرَمَى) ؛) وفي بعضِ النسخِ كرَضِيَ وهو مخالِفٌ لأُصولِ اللّغَةِ ؛ (و) مِثْل (سَعَى) ، *!يَجْبِيه *!ويَجْباهُ .

قالَ شيْخنا : هذه لا تُعْرَفُ ولا مُوجِب للفتْح لانْتِفاءِ حَرْفِ الحلقِ في العَيْنِ واللام .

قُلْتُ : هذه اللُّغَةُ حَكاها سِيْبَوَيْه وهي عنْدَه ضعِيفَةٌ .

وقالَ ابنُ الأعْرابيّ : جَبَى *!يَجْبَى ، ممَّا جاءَ نادِراً ، كأَبَى يَأْبَى ، وذلكَ أنَّهم شبَّهُوا الألفَ في آخرِهِ بالهَمْزةِ في قَرَأَ يَقْرَأُ وهَدأَ يَهْدَأُ .

واقْتَصَرَ الجَوْهريُّ على الأُولى .

(*!جِبايَةً *!وجِباوَةً ، بِكَسْرهِما) ، الأخيرَةُ نادِرَةٌ ؛ (و) في المُحْكَم : *!جباه (القَوْمَ ، وجَبَى (منهم و) جَبَى (الماءَ في الحَوْضِ *!جَباً ، مُثَلَّثَةً ، *!وجَبْياً) ، الأخيرَةُ عن شَمِرٍ ، كلُّ ذلِكَ بمعْنَى (جَمَعَهُ .

(وقالَ الرَّاغبُ : *!جَبَيْتُ الماءَ في الحَوْضِ جَمَعْته ، ومنه اسْتُعِير جَبَيْتُ الخَراجَ جبايَةً .

وقالَ سِيْبَوَيْه في *!الجِبايَةِ *!والجِباوَةِ : أَدْخلوا الواوَ على الياءِ لكثْرَةِ دُخولِ الياءِ عليها ، لأنَّ للواوَ خاصَّة كما أنَّ للياءِ خاصَّة .

وقالَ الجَوْهريُّ : جَبَيْتُ الخَراجَ جِبايَةً *!وجَبَوْتُه *!جِباوَةً ، ولا يُهمَز أَصْلُه الهَمْز .

قالَ ابنُ بَرّي : جَبَيْت الخَراجَ وجَبَوْتُه لا أَصْل في الهَمْزِ سماعاً وقياساً ، **أَمَّا السماعُ فلكَوْنِه** لم يُسْمَع فيه الهَمْز ، **وأمَّا القياسُ فلأنَّه** من جَبَيْت أي وحَصَّلْت ، ومنه جَبَيْت

(١) ".

" تَكَلُّفٌ لإِبْدالِ الياءِ دونَ أنْ تكونَ أَصْلاً ، فلهذا جَعَلْناها مِن الحَياءِ ، فإنَّ نَوءَها كثيرُ *!الحَيا مِن أَنْواءِ الجَوْزاءِ ، وكيفَ كانَ فالهَمْز في جَمْعِها شاذٌّ من **جِهَةِ القِياسِ** ، وإن صحَّ **به السّماع فهو** كمَصائِبَ ومَعائِشَ في قِرَاءَة خارجَة ، شُبِّهَت تَحِيَّة بفَعِيلَة ، فكما قيلَ *!تَحَوِيٌّ في النَّسَبِ قيلَ تَحائِيٌّ حتى كأَنَّه فَعِيلَة وفَعائِلُ .

(وحَيَّةُ الوادِي : الأَسَدُ) لدهائِهِ .

(وذُو الحَيَّةِ) زَعَمُوا أنَّه (مَلِكٌ مَلَكَ أَلْفَ عامٍ) فلطُولِ عمرِهِ لَقَّبُوه بذلك ، لأنَّ الحَيَّة طَوِيلَةُ العمرِ كما تقدَّمَ .

(*!والأَحْياءُ : ماءٌ) أَسْفَل مِن ثنيةِ المَرَة (غَزاهُ عُبَيْدةُ بنُ الحارِثِ) بن عبْدِ المطَّلِبِ ، (سَيَّرَهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ؛ ذَكَرَه ابنُ إسْحاق .

(و) الأَحْياءُ أيْضاً : (ع) ؛ صَوابُه عدَّةُ قُرىً ؛ (قُرْبَ مِصْرَ) على النِّيلِ من جهَةِ الصَّعيدِ ، (يُضافُ إلى بَني الخَزْرَجِ) ، وهي الحيُّ الكَبيرُ والحيُّ الصَّغيرُ وبَيْنها وبينَ الفسْطاطِ نَحْو عَشرَةِ فَراسِخَ ، قالَه ياقوت .

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٣١٤/٣٧

(وأَبو عُمَرَ) محمدُ بنُ العباسِ بنِ زَكريَّا (بن *!حَيَّوَيْه) الخرَّاز البَغْدادِيُّ ، (كعَمْرَوَيْه ، مُحدِّثٌ) شهيرٌ ؛ (وإمامُ الحَرَمَيْنِ) أَبو المَعالي (عبدُ الملِكِ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ يوسفَ بنِ محمدِ بن حَيَّوَيْه) الجوينيُّ ، وشهْرَتُه تُغْنِي عن ذِكْرِه ، تَفَقَّه على أَبيهِ وغيرِه ، تُوفي بنَيْسابُورَ سَنَة ٤٧٦ ، وتُوفي بها أَبُوه سَنَة ٤٣٤ ، وقد تَفَقَّه على أَبي الطَيَّبِ الصَّعلوكيّ وأَبي بكْرٍ القفَّال ،

". (١)

" وقالَ آخَرُ :

كأنَّ خُصْيَيْهِ إذا تَدَلْدَلا

أُثْفِيَّتانِ يَحْمِلانِ مِرْجَلاوقالَ أُخَرُ :

كأنَّ خُصْيَيْه إذا ما جُبَّا

دَجاجَتانِ يَلْقُطانِ حَبَّاوقالَ آخَرُ :

قَدْ حَلَفَتْ باللَّهِ لا أُحِبُّه

أن طالَ خُصْياه وقَصْر زُبُّهوقالَ آخَرُ :

منودك الخُصْيَيْنِ رِخْوُ المَشْرَحِ وقالَ شيْخُنا نَقْلاً عن شُرُوحِ الفصيحِ : قوْلُهم هاتَانِ *!خُصْيَتان **هو القِياسُ** ، ولكنَّه قليلٌ **في السّماعِ** ، والثاني بخِلافِه ، انتَهَى .

قُلْتُ : قالَ الفرَّاءُ : كلُّ مَقْرُونيْنَ لا يَفْترِقَان فلكَ أنَ تَحْذفَ منهما هاءَ التَّأْنيثِ ؛ ومنه قَوْلُه :

يَرْتَجّ ألياهُ ارْتِجاجَ الوَطْب :

قالَ ابنُ برّي : قد جاءَ خُصْيَتان وأَلْيتانِ بالتاءِ فيهما ؛ قالَ يزيدُ بنُ الصَّعِق :

وإنَّ الفَحْل تُنْزَعُ *!خُصْيَتاهُ

فيُضحي جافِراً قَرِحَ العِجانوقالَ النابغَةُ الجعْدِيُّ :

كذِي داءٍ بإحْدى *!خُصْيَتَيْه

وأُخْرى ما تَوَجَّعُ مِنْ سَقامِوأَنْشَدَ ابنُ الأعرابيّ :

قدْ نَامَ عنها جابرٌ ودَفْطَسا

يَشْكُو عُروقَ خُصْيَتَيْه والنَّسا

". (٢)

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ٥٢٦/٣٧

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، ٥٥٤/٣٧

"أحبك أهل العراق وأحببت أهل الشام وأحب أهل الشام عبد الملك فما تصنع ثم ذكر ع أنه مني أي بلي منهم بثلاث واثنتين إنما لم يقل بخمس لأن الثلاث إيجابية والاثنتين سلبية فأحب أن يفرق بين الإثبات والنفي . ويروى لا أحرار صدق عند اللقاء جمع صادق ولا إخوان ثقة عند البلاء أي موثوق بهم . تربت أيديكم كلمة يدعى على الإنسان بها أي لا أصبتم خيرا وأصل ترب أصابه التراب فكأنه يدعو عليه بأن يفتقر حتى يلتصق بالتراب . قوله فما إخالكم أي فما أظنكم والأفصح كسر الألف **وهو السماع وبنو** أسد يفتحونها **وهو القياس** . قوله ألو أصله أن لو ثم أدغمت النون في الألف فصارت كلمة واحدة . وحمس الوغى بكسر الميم اشتد وعظم فهو حمس وأحمس بين الحمس والحماسة . والوغى في الأصل الأصوات والجلبة وسميت الحرب نفسها وغى لما فيها من ذلك . وقوله انفراج المرأة عن قبلها أي وقت الولادة . قوله ألقطه لقطا يريد أن الضلال غالب على الهدى فأنا ألتقط طريق الهدى من بين طريق الضلال لقطا من هاهنا وهاهنا كما يسلك الإنسان طريقا دقيقة قد اكتنفها الشوك والعوسج من جانبيهما كليهما فهو يلتقط النهج التقاطا : انظروا أهل بيت نبيكم فالزموا سمتهم و اتبعوا أثرهم فلن يخرجوكم من هدى و لن يعيدوكم في ردى فإن لبدوا فالبدوا و إن نهضوا فانهضوا و لا تسبقوهم فتضلوا و لا تتأخروا عنهم فتهلكوا

[٧٧]." (١)

" خَلَعْتُ

النعل وغيره (خَلْعًا) نزعته و (خَالَعَتِ) المرأة زوجها (مُخَالَعَةً) إذا افتدت منه وطلقها على الفدية (فَخَلَعَهَا) هو (خَلْعًا) والاسم (الخُلْعُ) بالضم وهو استعارة من خلع اللباس لأن كلّ واحد منهما لباس للآخر فإذا فعلا ذلك فكأن كلّ واحد نزع لباسه عنه وفي الدعاء ونخلع ونهجر من يكفرك أي نبغض ونتبرأ منه و (خَلَعْتُ) الوالي عن عمله بمعنى عزلته و (الخِلْعَةُ) ما يعطيه الإنسان غيره من الثياب منحة والجمع خلع مثل سدرة و سدر

خَلَفَ

فم الصائم (خُلُوفًا) من باب قعد تغيرت ريحه و (أَخْلَفَ) بالألف لغة وزاد في الجمهرة من صوم أو مرض و (خَلَفَ) الطعام تغيرت ريحه أو طعمه و (خَلَفْتُ) فلانا على أهله و ماله (خِلافَةً) صرت (خَلِيفَتَهُ) و (خَلَفْتُهُ) جئت بعده و (الخِلْفَةُ) بالكسر اسم منه كالقعدة لهيئة القعود و (اسْتَخْلَفْتُهُ) جعلته خليفة (فَخَلِيفَةٌ) يكون بمعنى فاعل و بمعنى مفعول وأما (الخَلِيفَةُ) بمعنى السلطان الأعظم فيجوز أن يكون فاعلا لأنه (خَلَفَ) من قبله أي جاء بعده ويجوز أن يكون مفعولا لأن الله تعالى جعله (خَلِيفَةً) أو لأنه جاء به بعد غيره كما قال تعالى (هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ فِي الأَرْضِ)

قال بعضهم ولا يقال (خَلِيفَةُ اللهِ) بالإضافة إلا لآدم وداود لورود النصّ بذلك وقيل يجوز **وهو القياس لأن** الله تعالى جعله (خَلِيفَةً) كما جعله سلطانا وقد سمع (سُلْطَانُ اللهِ) و (جُنُودُ اللهِ) و (حِزْبُ اللهِ) و (خيل اللهِ)

---

(١) شرح نهج البلاغة – ابن ابي الحديد، ص/١٩٤٠

والإضافة تكون بأدنى ملابسة **وعدم السماع لا** يقتضي عدم الاطّراد مع **وجود القياس ولأنه** نكرة تدخله اللام للتعريف فيدخله ما يعاقبها وهو الإضافة كسائر أسماء الأجناس

و (الخَلِيفَةُ) أصله (خَلِيفٌ) بغير هاء لأنه بمعنى الفاعل والهاء مبالغة مثل علامة ونسابة و يكون وصفا للرجل خاصة ومنهم من يجمعه باعتبار الأصل فيقول (الخُلَفَاءُ) مثل شريف وشرفاء وهذا الجمع مذكر فيقال ثلاثة (خُلَفَاءَ) ومنهم من يجمع باعتبار اللفظ فيقول (الخَلائِفُ) ويجوز تذكير العدد وتأنيثه في هذا الجمع فيقال ثلاثة (خَلائِفَ) وثلاث (خَلائِفَ) وهما لغتان فصيحتان وهذا (خَلِيفَةٌ) آخر بالتذكير ومنهم من يقول (خَلِيفَةٌ) أخرى بالتأنيث والوجه الأول و (اسْتَخْلَفْتُهُ) جعلته (خَلِيفَةً) لي و (خَلَفَ) الله عليك كان (خَلِيفَةَ) ." (١)

" أو أكبر أو مخالفةً لمبت التي تليها

شُفْرُ

العين حرف الجفن الذي ينبت عليه الهدب قال ابن قتيبة والعامة تجعل (أَشْفَارَ) العين (الشَّفْرَ) وهو غلط و إنما (الأَشْفَارُ) حروف العين التي ينبت عليها الشعر و الشعر الهدب و الجمع (أَشْفَارٌ) مثل قفل و أقفال و (شُفْرُ) كلّ شيء حرفه و الجمع (أَشْفَارٌ) ومنه (شُفْرُ) الفرج لحرفه و الجمع (أَشْفَارٌ) و أما قولهم ما بالدار (شَفْرٌ) أي أحد فهذه وحدها بالفتح و الضم فيها لغة حكاها ابن السكيت و (شَفِيرُ) كل شيء حرفه كالنهر و غيره و (مِشْفَرُ) البعير بكسر الميم كَالْجَحْفَلَةِ من الفرس و (الشَّفْرَةُ) المدية وهي السكين العريض و الجمع (شِفَارٌ) مثل كلبة و كلاب و (شَفَرَاتٌ) مثل سجدة و سجدات

شَفَعْتُ

الشيء (شَفْعًا) من باب نفع ضممته إلى الفرد و (شَفَعْتُ) الركعة جعلتها ثنتين و من هنا اشتقت (الشُّفْعَةُ) وهي مثال غرفة لأن صاحبها يشفع ماله بها وهي اسم للملك المشفوع مثل اللقمة اسم للشيء الملقوم وتستعمل بمعنى التملك لذلك الملك ومنه قولهم من ثبت له (شُفْعَةً) فأخّر الطلب بغير عذر بطلت (شُفْعَتُهُ) ففي هذا المثال جمع بين المعنيين فإن الأولى للمال و الثانية للتملك ولا يعرف لها فعل و (شَفَعْتُ) في الأمر (شَفْعًا) و (شَفَاعَةً) طالبت بوسيلةٍ أو ذمامٍ و اسم الفاعل (شَفِيعٌ) و الجمع (شُفَعَاءُ) مثل كريمٍ و كرماء و (شَافِعٌ) أيضا و به سمي و ينسب إليه (شَافِعِيٌّ) على لفظه و قول العامة (شَفْعَوِيٌّ) خطأ **لعدم السماع و مخالفة القياس و** (اسْتَشْفَعْتُ) به طلبت (الشَّفَاعَةَ)

الشَّفَّانُ

فعلان مثل غضبان قيل ريحٌ فيها برد و ندوّة و قيل مطر و برد و لهذا قال بعض الفقهاء (الشَّفَّانُ) مطر و زيادة قال ابن دريدٍ وابن فارس و (الشَّفِيفُ) مثل كريم برد ريح في ندوّة وهو الشفان قال

(الجَاهُ شَفَّانٌ لَهَا شَفِيفُ ...)

---

(١) المصباح المنير – العلمية، ١٧٨/١

وقال ابن السكيت أيضا (الشَّفِيفُ) و (الشَّفَّانُ) البرد وقال السرقسطي (الشَّفِيفُ) شدة الحر وقال قوم شدة البرد و قال قومٌ برد ريح في ندوة واسم تلك الريح (شَفَّانٌ) وثوب (شَفِيفٌ) أي رقيق و (شَفَّ) (يَشِفُّ) من باب ضرب (شُفُوفًا) فهو (شَ ِفٌّ) أيضا بالكسر و الفتح لغة والجمع (شُفُوفٌ) مثل فلوس وهو الذي يستشف ما وراءه أي يبصر و (شَفَّ) الشيء (يَشِفُّ) (شَفًّا) مثل حمل يحمل حملاً إذا زاد وقد يستعمل في النقص أيضا فيكون من ." (١)

" لا يقتضي التكرار في الاستفهام فلا يقتضيه في الشرط قياسا عليه و به صرّح الفراء وغيره فقالوا إذا قال (مَتَى) دخلت الدار كان كذا فمعناه أي وقت وهو على مرة و فرقوا بينه و بين (كُلَّمَا) فقالوا (كُلَّمَا) تقع على الفعل و الفعل جائز تكراره و (مَتَى) تقع على الزمان و الزمان لا يقبل التكرار فإذا قال (كُلَّمَا) دخلت فمعناه كلّ دخلة دخلتها و قال بعض العلماء إذا وقعت متى في اليمين كانت للتكرر فقوله (مَتَى) دخلت بمنزلة (كُلّمَا) دخلت **و السماع لا** يساعده و قال بعض النحاة إذا زيد عليها (مَا) كانت للتكرار فإذا قال (مَتَى مَا) سألتني أجبتك وجب الجواب ولو ألف مرة وهو ضعيف لأن الزائد لا يفيد غير التوكيد وهو عند بعض النحاة لا يغير المعنى و يقول قولهم إنما زيد قائم بمنزلة أن الشأن زيد قائم فهو يحتمل العموم كما يحتمله إن زيدا قائم و عند الأكثر ينقل المعنى من احتمال العموم إلى معنى الحصر فإذا قيل إنما زيد قائم فالمعنى لا قائم إلا زيد ويقرب من ذلك ما تقدم في (عمَّ) أن ما يمكن استيعابه من الزمان يستعمل فيه (مَتَى) وما لا يمكن استيعابه يستعمل فيه (مَتَى مَا) **وهو القياس و** إذا ما وقعت شرطا كانت للحال في النفي و للحال و الاستقبال في الإثبات

المِثْلُ

يستعمل على ثلاثة أوجه بمعنى الشبيه و بمعنى نفس الشيء و ذاته و زائدة و الجمع (أَمْثَالٌ) و يوصف به المذكر و المؤنث و الجمع فيقال هو وهي و هما و هم و هن مثله و في التنزيل (أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا) و خرج بعضهم على هذا قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ) أي ليس كوصفه شيء و قال هو أولى من القول بالزيادة لأنها على خلاف الأصل و قيل في المعنى ليس كذاته شيء كما يقال (مِثْلُكَ) من يعرف الجميل و (مِثْلُكَ) لا يعرف كذا أي أنت تكون كذا و عليه قوله تعالى (كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ) أي كمن هو و مثال الزيادة (فإنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) أي (بما) قال ابن جني في الخصائص قولهم (مِثْلُكَ) لا يفعل كذا قالوا مثل زائدة و المعنى أنت لا تفعل كذا قال وإن كان المعنى كذلك إلا أنه على غير هذا التأويل الذي رأوه من زيادة (مِثْلٍ) و إنما تأويله أنت من جماعة شأنهم كذا ليكون أثبت للأمر إذا كان له فيه أشباه و أضراب ولو انفرد هو به لكان انتقاله عنه غير مأمون و إذا كان له فيه أشباه كان أحرى بالثبوت و الدوام و عليه قوله

(وَمِثْلِيَ لاَ تَنْبُو عَلَيْكَ مَضَارِبُهُ ...)

---

(١) المصباح المنير- العلمية، ٣١٧/١

و (المَثَلُ) بفتحتين و (المِثِيلُ) وزان كريم ." [١]

" النَّقِيع لخيول المسلمين بالنون و قد صحفه المحدِّثون فقالوا البقيع بالباء و إنّما البقيع بالباء موضع القبور و (الغَرَزُ) بفتحتين نوع من الثُّمام و الخضمات قرية هناك و (مُسْتَنْقَعُ) الماء بالفتح مجتمعه و الماء (مُسْتَنْقِعٌ) فاعل و لا يباع (نَقْعُ) البئر و هو فضل مائها الذي يخرج منها قبل أن يصير في إناء أو وعاء قال أبو عبيد و أصله أن الرجل كان يحفر بئرا في الفلاة يسقي ماشيته فإذا سقاها فليس له أن يمنع الفاضل غيره

نَقَلْتُهُ

(نَقْلا) من باب قتل حولته من موضع إلى موضع و (انْتَقَلَ) تحول و الاسم (النُّقْلَةُ) و نَقَّلْتُهُ بالتشديد مبالغة و تكثير ومنه (المُنَقِّلَةُ) وهي الشجة التي تخرج منها العظام و الأولى أن تكون على صيغة اسم المفعول لأنها محلّ الإخراج و هكذا ضبطه ابن السكيت و يؤيده قول الأزهري قال الشافعي و أبو عبيد (المُنَقَّلَةُ) التي تنقل منها فراش العظام وهو ما رقّ منها فصرح بأنها محل التنقيل و هذا لفظ ابن فارس أيضا و يجوز أن يكون على صيغة اسم الفاعل نصّ عليه الفارابي و تبعه الجوهري على إرادة نفس الضربة لأنها تكسر العظم و تنقله و (المَنْقَلَةُ) المرحلة وزنا و معنى و (المَنْقَلَةُ) أيضا رقعة تجعل بخف البعير و غيره و (النَّقِيلَةُ) وزان كريمة مثله و (أَنْقَلْتُ) الخفّ بالألف أصلحته (بِالنَّقِيلَةِ) و (المَنْقَلُ) وزان جعفر الخفّ و يقال الخفّ الخلق و في الحديث (نَهَى النِّسَاءَ عَنِ الخُرُوجِ إلا عَجُوزًا فِي مَنْقَلَيْهَا) قال الأزهري يقال للخفين (مَنْقَلانِ) و عن ابن الأعرابي (مِنْقَلٌ) بكسر الميم **وهو القياس لأنه** آلة قال أبو عبيد **لولا السماع بالفتح** ما كان وجه الكلام إلا الكسر و (نَاقَلْتُهُ) الحديث نقلت إليه ما عندي منه و نقل إلي ما عنده و (النُّقْل) ما يتنقل به بالضم و الفتح

نَقَمْتُ

عليه أمره و (نَقَمْتُ) منه (نَقْمًا) من باب ضرب و (نُقُومًا) و (نَقِمْتُ) (أَنْقَمُ) من باب تعب لغة إذا عبته و كرهته أشد الكراهة لسوء فعله و في التّنزيل (وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا) على اللغة الأولى أي وما تطعن فينا و تقدح و قيل ليس لنا عندك ذنب و لا ركبنا مكروها و (نَقَمْتُ) منه من باب ضرب و (انْتَقَمْتُ) عاقبت و الاسم (نِقَمَةٌ) مثل كلمة و يخفف مثلها و يجمع على (نِقَمٍ) مثل سدرة و سدر و يجمع بالألف و التاء على لفظ المثقل و المخفف

نَقِهَ

من مرضه (نَقَهًا) فهو (نِقِهٌ) من باب تعب برئ لكنه في عقبه و (نَقَهَ) (يَنْقَهُ) من باب نفع لغة فهو (نَاقِهٌ) و (نَقَهْتُ) الكلام من باب نفع فهمته

نَقِيَ

الشيء (يَنْقَى) من باب تعب (نَقَاءً) ." [٢]

---

(١) المصباح المنير– العلمية، ٥٦٣/٢

(٢) المصباح المنير– العلمية، ٦٢٣/٢

" – الخاتمة –

إذا كان الفعل الثلاثي على فَعَل بالفتح مهموز الآخر مثل قرأ و نشأ و بدأ فعامة العرب على تحقيق الهمزة فتقول (قرأت و نشأت و بدأت) و حكى سيبويه قال سمعت أبا زيد يقول ومن العرب من يخفف الهمزة فيقول (قريت و نشيت و بديت و مليت الإناء و خبيت المتاع) و ما أشبه ذلك قال قلت له كيف تقول في المضارع قال (أقرأ و أخبأ) بالألف قال **قلت القياس أقرى** مثل رمى يرمي و جوابه مع التعويل **على السماع أنهم** إن التزموا الحذف جرى **على القياس مثل** (قريت) الماء في الحوض (أقْرِيهِ) و إلا أبقوا الفتحة في المضارع تنبيها على انتظار الهمزة فلو قيل أقرى زالت الحركة التي تنتظر معها الهمزة فلهذا حافظوا عليها و تخفف ومأت أومأ فيقال وميت أمي و تسقط الواو مثل سقوطها في وجى يجي ومنه (الصابون) مثل القاضون و قرأ به بعض السبعة بناء على صبا مخففا و يقال تنا بالبلد إذا أقام و تنا إذا استغنى فهو تان و الجمع تناة مثل قاض و قضاة قال الشاعر

(شيخ يظل الحجج الثمانيا ... ضيفا و لا تراه إلا تانيا)

وقالوا في اسم المفعول على التخفيف فهو مخبى و مكلي و قس على هذا

و إن كان الثلاثي مجردا و هو من ذوات التضعيف على فعلت بفتح العين فهو واقع و هو المتعدي و غير واقع وهو اللازم

فإن كان لازما فقياس المضارع الكسر نحو خفّ يخف و قلّ يقل و شذّ منه بالضم ." (١)

" الشافعي و قول العامة (شفعوي) خطأ إذ لا سماع يؤيده و لا قياس يعضده و في النسبة إلى الإبل و الملك والنمر و ما أشبهه إبلي و ملكي و تمري بفتح الوسط استيحاشا لتوالي حركات مع الياء

و إن كان في الاسم هاء التأنيث حذفت و إثباتها خطأ **لمخالفة السماع و القياس فقول** العامة الأموال (الزكاتية) و (الخليفتية) بإثبات التاء خطأ و الصواب حذفها و قلب حرف العلة واوا فيقال الزكوية

و إذا نسب إلى ما آخره ألف فإن كانت لام الكلمة نحو الربا و الزنا و معلي قلبت واوا من غير تغيير فتقول ربوي و زنوي بالكسر **على القياس و** فتح الأول غلط و الرحوي بالفتح على لفظه و إن كانت الألف للتأنيث أو مقدرة به نحو حبلى و دنيا و عيسى و موسى ففيها ثلاثة مذاهب أحدها حذف الألف من حبلى و عيسى و الثاني قلب الألف واوا تشبيها لها بالأصلي فيقال دنيوي و عيسوي و حبلوي

و الثالث و هو الأكثر زيادة واو بعد الألف دنياوي و عيساوي و جبلاوي محافظة على ألف التأنيث

و في القاصي و نحوه يجوز حذف الياء و قلبها واوا فيقال قاضي و قاضوي

و إن كان الاسم ممدودا فإن كانت الهمزة للتأنيث قلبت واوا نحو حمراوي و علباوي إلا في صنعاء و نهراء فتقلب نونا و يقال صنعاني و بهراني و إن لم تكن للتأنيث فإن كانت أصلية فالأكثر ثبوتها نحو قرّائي و إن كانت منقلبة

---

(١) المصباح المنير– العلمية، ٦٨٤/٢

فوجهان ثبوتها و **هو القياس لأن** النسبة عارضة و الأصل لا يعتد بالعارض و قلبها تنبيها على أصلها فيقال سمائي بالهمز و كسائي و صدائي و سماوي و كساوي و صداوي ورداوي

و إن كان الاسم رباعيا نحو تغلب و المشرق و المغرب جاز إبقاء الكسرة لأن النسبة عارضة و جاء الفتح استيحاشا لاجتماع كسرتين مع الياء ." (١)

"والحَرَبُ كالكلب، وقوم حَرْبَى: كلبي. والفعل كالفعل. والعرب تقول في دعائها على الإنسان: ماله، حَرِبَ وجَرِبَ.

وحَرَّبَ السنان: أحده.

والحَرَبُ: الطلع، يمانية، واحدته حَرَبةٌ. وقد أحْرَبَ النخل.

والحُربَةُ: وعاء كالجوالق، وقيل: هي الغرارة، أنشد ابن الأعرابي:

وصاحبٍ صاحَبْتُ غَير أبْعَدَا

تَراه بينَ الحُرْبَتَين مُسْنَدا

والمِحْرَابُ: صدر البيت وأكرم موضع فيه. وهو أيضا الغرفة، قال:

رَبَّةَ محْرَابٍ إذا جئتُها ... لم ألْقَها أو أرتَقى سُلَّما

والمحْرابُ: الذي يقيمه الناس مقام الأمام في المسجد.

ومحَاريبُ بني إسرائيل: مساجدهم التي كانوا يجلسون فيها، وقول الأعشى:

وترى مَجْلسا يَغَصُّ به المحْ ... رَابُ مِ القومِ والثِّيابُ رِقاقُ

أراه يعني المجلس، وقول الآخر في صفة أسد:

وما مُغِبُّ بِثِني الحِنْو مُجْتَعِل ... في الغيلِ في جانبِ العِرّيسِ محْرَابا

جعله له كالمجلس.

والمحرابُ: أكرم مجالس الملوك، عن أبي حنيفة. وقيل: المحْرابُ: الموضع الذي ينفرد فيه الملك فيتباعد من الناس.

والحِرْباءُ: مسمار الدرع. وقيل: هو رأس المسمار في حلقة الدرع.

والحِرْباءُ: الظهر، وقيل: حَرَابِيُّ الظهر، سنانه. وقيل: الحَرَابِيُّ: لحم المتن، قال أوس بن حجر:

ففارتْ لهم يوما إلى اللَّيلِ قِدْرُنا ... تَصُكُّ حَرابِيَّ الظهورِ وتَدْسَعُ

قال كراع: واحد حَرابِيّ الظهور حِرْباءٌ على القياس، فدلنا ذلك على انه لا يعرف له واحدا من جهة السماع.

والحِرْباءُ: ذكر أم حبين، وقيل: هو دُوَيْبَّة نحو العظاءة تستقبل الشمس برأسها، يقال انه إنما يفعل ذلك ليقي جسده برأسه، وقد استقصيناه عند ذكر الأحناش والهوام في الكتاب المخصص. والعرب تقول: انتصب العود في الحرباء، على القلب وإنما هو انتصب الحرباء في العود وذلك أن الحرباء ينتصب على الحجارة وعلى أجذال الشجر، يستقبل الشمس فإذا زالت زال معها مقابلا لها.

---

(١) المصباح المنير – العلمية، ٢/٧٠٦

وأرض مُحَرْبِئَةٌ: كثيرة الحِرْباءِ.

وأرى ثعلبا قال: الحِرْباءُ: الأرض الغليظة، وإنما المعروف الحزباء، بالزاي.

والحارث الحَرَّابُ ملك من كندة، قال:

والحارِثُ الحرَّابُ حَلَّ بعاقلٍ ... جَدَثا أقام به ولم يتحوّلِ

وقال البريق:

بألْبٍ أُلوبٍ وحَرَّابةٍ ... لدى مَتْنِ وازِعِها الأوْرَمِ

يجوز أن يكون أراد جماعة ذات حِرَابٍ، وأن يعنى كتيبة ذات انتهاب واستلاب.

وحَرْبٌ ومُحارِبٌ: اسمان.

وحارِبٌ: موضع بالشام.

وحَرْبَةُ: موضع، غير مصروف، قال أبو ذؤيب:

في رَبْربٍ بَلَقٍ حُورٍ مَدامعُها ... كأنهنَّ بجَنْبَيْ حربةَ البَرَدُ

واحرَنْبَى الرجل: تهيأ للغضب والشر، وكذلك الديك والكلب والهر، وقد يهمز. وقيل: استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء.

مقلوبه: (ح ب ر)

الحِبْرُ: المداد.

والحِبْرُ والحَبْرُ: العالِم ذِميا كان أو مسلما بعد أن يكون من أهل الكتاب. وسأل عبد الله بن سلام كعبا عن الحَبْرِ فقال: هو الرجل الصالح. وجمعه أحبارٌ وحُبُورٌ، قال كعب بن مالك:

لقدْ خَزِيتْ بغَدْرتها الحُبُورُ ... كذاكَ الدهرُ ذو صَرْفٍ يَدُورُ

وكل ما حسن من حبك أو كلام أو شعر أو غير ذلك، فقد حُبِرَ حَبْراً وحُبِّرَ. وكان يقال لطفيل الغنوي في الجاهلية: مُحَبِّرٌ، لتحسينه الشعر.

وكعب الحبر كأنه من تحبير العلم وتحسينه.

وسهم مُحَبَّرٌ: حسن البري.

والحَبْرُ والسبر والحِبْرُ والسبر، كل ذلك: الحسن والبهاء.

والحَبْرُ والحَبَرُ والحَبْرَةُ والحُبُورُ، كله السرور. وأحْبرني الأمر: سرني.

والحَبْرُ والحَبْرَةُ: النعمة. وقد حُبِرَ حَبراً. وفي التنزيل: (فهُمْ في رَوْضَةٍ يُحْبَرُون). قال الزجاج: قيل إن الحَبْرةَ **هاهنا السماع في** الجنة، وقال: الحبرةُ في اللغة، كل نعمة حسنة محسنة، وقال في قوله تعالى: (أنْتُمْ وأزواجُكم تُحْبَرُونَ): معناه، تكرمون إكراما يبالغ فيه، والحَبَرَةُ: المبالغة فيما وصف بجميل، هذا نص قوله.

وشيء حَبِرٌ: ناعم. قال:

قد لبِستٌ الدهرَ من أفنانِهِ ... كُلَّ فَنّ ناعمٍ منه حَبِرْ." [١]

"وأرْهَى لك الشيء: أمكنك، عن ابن الأعرابي، وأرْهَيْتُه أنا لك، أي مكنتك به.

والرُّها: بلد بالجزيرة، ينسب إليه ورق المصاحف.

وبَنو رُهاءٍ: قبيلة من مذحج.

ورَهْوَى: موضع، وكذلك رَهْوَةُ، أنشد سيبويه لأبي ذؤيب:

فإنْ تُمْسِ في قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثاوِياً ... أنِيسُكَ أصداءُ القُبورِ تَصيحُ

وقال ثعلب: رَهْوَةُ: جبل، وأنشد:

يُوعِدُ خَيْراً وهْوَا بالرَّحْراحِ

أبعَدُ مِنْ رَهْوَةَ مِنْ نُباحِ

نُباح: جبل.

مقلوبه: (وه ر)

تَوَهَّرَ الليل والشتاء: كتهَوَّرَ.

وتَوَهَّرَ الرمل: كتَهَوَّرَ أيضا.

والوَهَرُ: توهج وقع الشمس على الأرض حتى ترى له اضطرابا كالبخار، يمانية.

ولهَبٌ واهِرٌ: ساطع.

ووَهْرَانُ: اسم رجل، وهو أبو بطن.

مقلوبه: (رو هـ)

راهَ الشيء رَوْهاً: اضطرب، والاسم الرُّواهُ، يمانية.

مقلوبه: (ور هـ)

الأوْرَه: الذي تعرف وتنكر، وفيه حمق، ولكلامه مخارج، وقيل: هو الذي ل ا يتمالك حمقا، وقد وَرِه وَرَهاً.

وكثيب أوْرَهُ: لا يتمالك.

والوَرَهُ: الخُرْقُ بالعمل.

وامرأة وَرْهاءُ اليدين:خرقاء، قال:

تَرَنُّمَ وَرْهاءِ اليَدَيْنِ تَحامَلَتْ ... عَلى البَعْلِ يَوْماً وهْيَ مَقَّاءُ ناشِزُ

المقاء: الكثيرة الماء.

وتَوَرَّه فلان في عمل هذا الشيء، إذا لم تكن له به حذاقة.

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ٢٤/٢

الهاء واللام والواو

الهَوْلُ: المخافة من الأمر لا يدري ما يهجم عليه منه، والجمع أهوالٌ وهُؤُولٌ.

والهِيَلَةُ: الهوْلُ.

وهالَنِي الأمر هَوْلاً: أفزعني، وقوله:

وَيْهاً فِدَاءً لكَ يا فَضالَهْ

أجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ

فتح اللام لسكونها وسكون الألف قبلها، واختاروا الفتحة لأنها من جنس الألف التي قبلها فلما تحركت اللام لم يلتق ساكنان فتحذف الألف لالتقائهما. فأما قول الآخر:

اضْرِبَ عَنكَ الهُمْومُ طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

فإن ابن جني قال: هو مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به، وأيضا فإنه ضعيف ساقط في القياس، وذلك لأن التأكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا **كان السماع والقياس** يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه وإلغاؤه والعدول إلى غيره مما كثر استعماله وصح قياسه.

وهَوْلٌ هائِلٌ، ومَهُولٌ، وكرهها بعضهم، وقد جاء في الشعر الفصيح، قال:

ومَهُولِ مِنَ المَناهِلِ وَحْشٍ ... ذي عَراقيبَ آجِنٍ مِدْفانِ

وقد هَوَّلَ عليه، والتَّهويلُ: ما هُوِّلَ به، قال:

على تَهاوِيلَ لَها تَهْويلُ

وهَوَّلَ الأمر: شنَّعَه.

والهُولَةُ من النساء: التي تَهولُ الناظر من حسنها، قال أمية الهذلي:

بَيضاءُ صافِيَةُ المَدامعِ هُولَةٌ ... لِلنَّاظِرينَ كَدُرَّةِ الغَوَّاصِ

ووجهه هُولَةٌ مِنَ الهُوَلِ: أي عجب.

وهَوَّلَ على الرجل: حمل.

وناقة هُولُ الجنان: حديدة.

وتَهَوَّلَ الناقة: تشبه لها بالسبع ليكون أرأم لها على الذي ترأم عليه.

والتَّهاوِيلُ: زينة التصاوير والنقوش والثياب والحلى، واحدها تَهْوِيلٌ، قال يصف نباتا:

وعازِبٍ قَدْ عَلا التَّهْوِيلُ جَنْبَتَهُ ... لا تَنفَعُ النَّعْلُ في رَقْراقِهِ الحَافِي

وهَوَّلَت المرأة: تزينت بزينة اللباس والحلي، قال:

وهَوَّلَتْ مِنْ رَيْطِها تَهاوِلاَ

والتَّهْويلُ: شيء كان يفعل في الجاهلية، وكانوا إذا أرادوا أن يستحلفوا الرجل أوقدوا نارا والقوا فيها ملحا.

والمُهَوِّلُ: المحلف.

ورجل هَوَلْوَلٌ: خفيف، حكاه ابن الأعرابي، وأنشد:

هَوَلْوَلٌ إذا وَنى القَومُ نَزَلْ

والمعروف " حَوَلْوَلٌ " .

والهالُ: فوه من أفواه الطيب.

والهالَةُ: دارة القمر.

وهالَةُ الشمس معروفة، أنشد ابن الأعرابي:

ومُنْتَخَبٍ كَأنَّ هالَةَ أُمِّهِ ... سَباهِي الفُؤادِ ما يَعِيشُ بِمَعْقولِ

ويروى: " أُمُّهُ " يريد انه فرس كريم، كأنما نتجته الشمس، ومنتخب: حذر، كأنه من ذكاء قلبه وشهومته فزع، وسباهي الفؤاد: مدَلَّهُهُ غافِله إلا من المرح، وقد تقدم ذلك في الياء، وأبَنَّا تعليله في القبيلين.." (١)

"وخِذْلانُ الله العَبد: ألاَّ يَعْصِمه من الشُّبَه.

وتَخاذل القَومُ: تدابَرُوا.

وخَذلت الظّبيةُ والبَقرةُ، وغيرهُما من الدواب، وهي خاذلٌ وخَذُول: تَخلّفت عن صَواحبها وانْفردت، وقيل: تخلْفَت فلم تَلْحق.

وخَذَلت الظبيةُ وأخْذلت، وهي خاذِل ومُخْذِل: أقامت على وَلدها.

والخَذُول من الخَيل: التي إذا ضَربها المَخاضُ لم تَبرْح مكانها.

وتخاذلت رِجْلاَ الشَّيخ: ضَعُفَتا.

ورجُلٌ خَذُول الرَّجْل: تَخْذُله رِجُله، من ضَعْفٍ أو عاهة أو سُكْر، قال الأعشى:

كلَّ وضّاحٍ كريمٍ جَدُّه وخَذُول الرِّجْل من غير كَسَحْ

الخاء والذال والنون

الخِنْذيان: الكَثيرُ الشَّر.

ورَجُلٌ خِنْذيذُ اللِّسان: بَذيُّه.

والخِنْذيذ من الخَيل: الخَصي والفَحْل، قال:

وبَراذينَ كابياتٍ وأتْناً وخَناذيذَ خِصْيَةً وفُحولاَ

وقيل: هو الطَّويل منها.

والخِنذيذ: الجَبل الطَّويل المُشرف الضَّخم.

وخَناذيذُ الجبال: شُعَبٌ دقاق في أطرافها، واحدها: خِنْذيذة، فأما قوله: تَعْلوُ أوَاسِيَه خَناذِيذُ خِيَمْ فقد تكون " الخَناذيذ

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ٢٣٥/٢

" هنا: الجبال الضِّخام، وتكون المُشْرفةَ الطِّوال.

وخَناذيذ الغَيم: أطرافٌ منه مُشْرفة شاخصة، مُشَّبهة بذلك.

والخُنْذُوة: الشُّعْبة من الجَبل، مَثَّل بها سيبويه، وفَسَّرها السِّيرافي، قال: وجدتُ في بعض النُّسخ: حُنْذُوة، وفي بعضها: خُنْذُوة، وخُنْذُوة، بالخاء مُعجمة، أقعد بذلك، يَشْتقها من " الخِنْذيذ " .

وحُكيت: خِنْذُوة، بكسر الخاء، وهو قبيح، لأنه لا تجتمع كسرة وضمة بعدها واو، وليس بينهما إلا ساكن، لأن الساكن غير مُعتد به، فكأنه: خِذُوَة.

وحُكيت: جنْذِوة، وخِنْذِوة، وحِنْذوة، لغاتٌ في جميع ذلك، حكاه بعضُ أهل اللغة.

وكذلك وُجد في بعض نسخ كتاب سيبويه، وهذا لا **يعضده القياس ولا** السَّماع، أما الكسرة فإنها تُوجب قَلْب الواو ياء، وإن كان بعدها ما يقع عليه الإعراب، وهو الهاء، وقد نَفى سيبويه مثل ذلك. **وأما السَّماع فلم** يَجيء لها نظير، وإنما ذكرت هذه الكلمة بالحاء والجيم، لأن نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها.

الخاء والذال والفاء

حَذَف بالشيء يَحْذِف حَذْفا: رَمَى، وخَصّ بعضهم به الحَصَى.

والمِخْذَفة: التي يُوضع فيها الحَجر ويُرمى بها الطير وغيرها.

وخَذْفُة النُّطْفة: إلقاؤها في وسَط الرَّحم.

وحَذف بها يَخْذف خَذْفا: ضَرِط.

والخَذَّافة، والمِخْذافة: الاست.

وحَذف بَبْوْله: رَمَى به فقَطَّعه.

والخَذْف: القَطْع، كالخَدبْ، عن كُراع.

والخَذْف، والخَذفَان: سُرعةُ سير الإبل.

والخَذُوف من الدوابّ: السريعةُ والسَّمينة، قال عدي:

لا تَنْسَيا ذكْري على لَذّة الْ كأسِ وطَوْفٍ بالخَذُوف والنَّحُوص

يقول: لا تَنْسيا ذِكْري عند الشُّرب والصَّيد.

وقيل: الخَذُوف: التي تَدْنُو سُرّتُها من الأرض.

وقيل الخَذُوف: التي تَرفع رِجْليها إلى شِقّ بَطْنها.

والخَذُوف من الإبل: التي لا يَثبُتُ صِرارُها.

مقلوبه: (ف خ ذ)

الفَخِذُ، ما بين الساق والوَرِك، أنثى، والجمع: أفخاذ.

قال سيبويه: لم يُجاوز به هذا البناء.

وفُخِذ فَخْذاً: أُصيبت فَخِذه.

وفَخِذ الرجل: حَيُّه من أقرب عَشيرته إليه، والجَمع كالجمع.

الخاء والذال والباء

بَذَخ يَبْذَخ، ويَبْذُخ، والفتح أعلى، بَذْخا، وبُذُوخا: تَطاول وفَخَر وعلا.

ورجلٌ باذِخ، والجمع: بُذَخاء، ونظيره ما حَكاه سيبويه من قولهم: عالم وعُلماء، وقد تقدم، قال ساعدةُ بن جُؤية:

بُذَخاء كلّهمُ إذا ما نُوكرُوا يُتْقَى كما يُتْقى الطَّليُّ الأَجربُ

وبَذَّاخ، كباذخ، قال طرفة:

أنت ابنُ هِنْدٍ فقُل لي من أبُوك إذاً لا يُصلح المُلكَ إلا كُلُّ بَذَّاخ

ويُروى: لا يَصْلُح المُلْكَ، أي: للمُلك.

وباذخَه: فاخَره.

والباذخ: الجبلُ الطويل، صفة غالبة، وقد بَذَخ بُذُوخا.

وبَذَخ البعيرُ يَبْذُخ بَذَخاناً، فهو باذخ وبَذّاخ: اشتد هَدْرُه فلم يكن فوقه شَيء.

والبَيْذَخ: نخلةٌ مَعروفة بهذا الاسم.

الخاء والذال والميم

الخَذَمُ: سُرعة السير، خَذِم الفرسُ خَذَما، فهو خَذِم.

والخَذْمُ: سُرعةُ القَطع، خَذَمه يَخْذِمه خَذْماً.

وخذمه، فتخذم، وتخذمه هو أيضا، قال عدي بن الرقاع:." (١)

"أعاشني بعدك مبقل ... آكل من حوذانه وأنسل

قال ابن جني: مكان مبقل، هو القياس، وباقل، اكثر في السماع، والأول مسموع أيضا.

وبقل الرمث يبقل بقلا، وبقولا، وأبقل، فهو باقل، على غير قياس، كلاهما: في أول ما ينبت قبل أن يخضر.

وأرض بقيلة، وبقلة: مبقلة، الأخيرة على النسب: أي ذات بقل ونظيره: رجل نهر: أي يأتي الأمور نهارا.

وأبقل الشجر: خرج في أعراضه مثل أضفار الطير وأعين الجراد قبل أن يستبين ورقه فيقال: حينئذ:صار بقلة واحدة.

واسم ذلك الشيء: الباقل.

وبقل النبت يبقل بقولا، وأبقل: طلع.

وأبقله الله.

وبقل وجه الغلام يبقل بق، وأبقل، وبقل: خرج شعره، وكره بعضهم التشديد.

وأبقله الله: أخرجه، وهو على المثل بما تقدم.

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ٣٢٦/٢

وبقل ناب البعير يبقل بقولا: طلع، على المثل أيضا.
والبقلة: بقل الربيع.
وأرض بقلة، وبقيلة، ومبقلة، ومبقلة وبقالة، وعلى مثاله: مزرعة ومزرعة وزراعة.
وابتقلت الماشية، وتبقلت: رعت البقل. وقيل: تبقلها: سمنها من البقل.
وتبقل القوم، وابتقلوا، وابقلوا: تبقلت ماشيتهم.
وخرج بتبقل: أي يطلب البقل.
وبقلة الضب: نبت، قال أبو حنيفة: ذكرها أبو نصر، ولم يفسرها.
والباقلي، والباقلاء: الفول. واحدته: باقلاة وباقلاءة.
وحكى أبو حنيفة: الباقلي، بالتخفيف والقصر، قال: وقال الأحمر: واحدة الباقلاء: باقلاء، فإذا كان ذلك فالواحد والجميع فيه سواء، وأرى الأحمر حكى مثل ذلك في: الباقلي.
والبوقال، بضم الباء: ضرب من الكيزان، حكاه كراع، ولم يفسر ما هو، ففسرناه بما علمنا.
وباقل: اسم رجل يضرب به المثل في العي.
والبقل: بطن من الأزد، وهم: بنو باقل.
وبنو بقيلة: بطن من الحيرة.
مقلوبه: (ل ب ق)
اللبق: الظرف والرفق.
لبق لبقاً ولباقة، فهو لبق، قال سيبويه: بنوه على هذا، لأنه علم ونفاذ يوميء إلى انهم جاءوا به على فهم فهامة، فهو فهم، والأنثى: لبقة.
ولبق، فهو لبيق: كلبق، والأنثى: لبيقة.
وقيل: اللبقة، واللبيقة: الحسنة الدل واللبسة.
وهذا الأمر يلبق بك: أي يوافقك.
ولبق الثريد وغيره: خلطه ولينة، أنشد ابن الأعرابي:
لا خير في أكل الخلاصة وحدها ... إذا لم يكن رب الخلاصة ذا تمر
ولكنها زين إذا هي لبقت ... بمحض على حلواء في وضر القدر
مقلوبه: (ب ل ق)
البلق، والبلقة: ارتفاع التحجيل إلى الفخذين.
بلق بلقاً، وبلق، وهي قليلة، وابلق، فهو أبلق. وقولهم:
ضرط البلقاء جالت في الرسن
يضرب: للباطل الذي لا يكون، وللذي يعد الباطل.

وأبلق: ولد له ولد بلق، وفي المثل: " طلب الابلق العقوق " . يضرب: لمن يطلب ما لا يمكن.

والبلق: حجر باليمن يضيء ما وراءه كما يضيء الزجاج.

والبلق: الباب، في بعض اللغات.

وبلقه يبلقه بلقا، وأبلقه: فتحه فتحا شديدا وأغلقه، ضد.

وانبلق الباب: انفتح.

والبلق: الفسطاط، قال امرؤ القيس:

فليأت وسط قبابه يلقى ... وليأت وسط قبيله رجلي

والبلوق، والبلوقة، والفتح أعلى: رملة لا تنبت إلا الرخامي، قال ذو الرمة في صفة ثور:

يرود الرخامي لا يرى مستظامه ... ببلوقة إلا كبير المحافر

وقيل: هي بقعة ليس بها شجر، ولا تنبت شيئا.

وقيل: هي قفر من الأرض لا يسكنها إلا الجن.

وقيل: هي ما استوى من الأرض.

والابلق الفرد: قصر السموءل بن عادياء اليهودي، قال الأعشى:

بالابلق الفرد من تيماء منزله ... حصن حصين وجار غير ختار

وفي المثل: " تمرد مارد وعز الابلق " ، وقد يقال: ابلق، قال الأعشى:

وحصن بتيماء اليهودي أبلق

أبدل " أبلق " من: " حصن " .

والبلقاء: أرض بالشام.

والبلق: اسم أرض، قال:

رعت بمعقب فالبلق نبتاً ... أطار نسيلها عنها فطارا

وبليق: اسم فرس، وفي المثل: " يجري بليق ويذم " :يضرب للرجل يجتهد ثم يلام.

القاف واللام والميم

القلم: الذي يكتب به. والجمع: أقلام، وقلام.

والقلم الذي في التنزيل: لا أعرف كيفيته قال أبو زيد: سمعت اعرابيا محرما يقول:

سبق الفضاء وجفت الأقلام

والقلم: الزلم.." (١)

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ٦٣/٣

"""""""" صفحة رقم ١٧٣ """"""

كتاب الأضداد

وأُقَدِّمُ فصلاً دقيقاً نافعاً في هذا الباب على ما ذكر سيبويه في أوّل كتابه حين قال : اعلم أن من كلامهم اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين وأنا أشرح ذلك كله فصلاً فصلاً إن شاء الله تعالى وأَتَحَرَّى فيه أَشْفى ما سَقَط إليَّ من تعليل أبي علي الفارسي : اعلم أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو **وجه القياس الذي** يجب أن يكون عليه الأَلِفاظ لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يَشْرَكُه فيه لفظ آخر فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس واختلاف اللفظين والمعاني بعد واحدةٌ للحاجة إلى التّوسُّع بالألفاظ وبَيِّنٌ أن هذا القسم لو لم يوجد من الاتساع ما يوجد بوجوده إلاّ ترى أنه إذا سَجَع في خُطبة أو قَفى في شِعر فرَكَّبَ السّين قال فجاء به مع ما يشاكله ولو لم يقل في هذا المعنى إلاّ بـعد ضاق المذهب فيه ، ومن هنا جاءت الزّيادات فيه لغير المعاني في كلامهم نحو حَباب وعَجوز وقَضيب فيما حكي لنا عن محمد بن يزيد وأيضاً فإذا أراد التّأكيد قال : قَعَد وجَلَس فتكون المخالفة بين الأَلِفاظ أسهل من إعادتها أنفسها وتكريرها إلاّ ترى في التّنزيل : (وغَرابيبُ سُود) والغرابيب هي السّود عند أهل اللغة فحَسُن التّكرير لاختلاف اللفظين ولو كان غرابيب لم يكن سهلاً وأما القسم الثّالثّ وهو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً له ولكنه من لُغات تَداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنىً ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل ، قال : وقد كان أحد شيوخنا ينكر الأضداد التّي حكاها أهل اللغة وأن تكون لفظةٌ واحدةٌ لشيء وضِدُّه والقول في هذا أنه لا يخلو في إنكار ذلك ودفعه إياه من حجة من **جهة السّماع أو القياس ولا** يجوز أن تقوم له حجةً تُثبت له دلالةً من **جهة السّماع بل** الحجة من هذه الجهة عليه لأن أهل اللغة كأبي زيد وغيره وأبي عبيدة والأصمعي ومن بعدهم قد حكوا ذلك وصُنِّفت فيه الكتب وذكروه في كتبهم مجتمعاً ومفترقاً فالحجة من هذه الجهة عليه لا له فإن قال الحجةُ تقوم من الجهة الأخرى وهي أن الضّد بخلاف ضده فإذا استعملت لفظة واحدة لهما جميعاً ولم يكسب كل واحد من الضّدين لفظاً يتميز من هذه ويتخلص به من خلافه أَشْكَلَ وأَلْبَس فعُلِم الضّدُّ شكلاً والشّكلُ ضداً والخلافُ وِفاقاً وهذه نهاية الإلباس وغاية الفساد ، قيل له : هل يجوز عندك أن تجيء لفظتان في اللغة متفقتان لمعنيين مختلفين فلا يخلو في ذلك أن يجوّزه أو يمنعه فإن منعه وردّه صار إلى ردِّ ما يعلم وجوده وقبولُ العلماء له ومنع ما ثبت جوازه وشُبِّهت عليه الأَلِفاظ فإنها أكثر من أن تُحصى وتُحصَر نحو وَجَدْتُ الذي يراد به العلم والوِجْدان والغَضَب وجَلَسْت الذي هو خلاف قمتُ وجَلَسْتُ الذي هو بمعنى أتيتُ نَجْداً ونَجْدٌ يقال لها جَلْس فإذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه جاز وقوعها للشيء وضدّه إذا الضّدُّ ضَرْبٌ من الخلاف وإن لم يكن كل خلاف ضدًّا وأما كون اللفظين المختلفين لمعنى واحد فقد كان محمد بن السّرِيّ حكى عن أحمد بن يحيى أن ذلك لا." (١)

---

(١) المخصص . لابن سيده موافقا للمطبوع، ١٧٣/٤

أضرب الأول أن تكون من أصل الكلمة ، والثاني أن تكون منقلبة عن ياء أو واو من نفس الكلمة ، والثالث أن تكون للإلحاق ، والرابع أن تكون للتأنيث ، فما يُعلَم أنه ممدود من **جهة القياس ما** وقعت ياؤه أو واوه طَرَفاً بعد ألف زائدة وذلك نحو الاشْتِراء والإرْتِماء لأن اشتريْتُ بمنزلة احتقرت فكما تقول في المصدر الإحتقار فتقع الراء طَرَفاً بعد ألف زائدة كذلك تقع الياء التي هي آخر الكلمة في شَرَيْت بعد الألف فتنقلب همزة ، وكذلك الإدِّعاء تقع الواو التي هي لام في دَعَوْت بعد الألف التي في الإفتِعال فتنقلب همزة كما انقلبت الياء همزة في الاشتراء والارتماء لأن الواو مثل الياء في أنها إذا وقعت طَرَفاً بعد ألف زائدة انقلبت همزة ، ومثل الهمزة المنقلبة عن الياء والواو الهمزة التي من أصل الكلمة إذا وقعت بعد ألف زائدة وذلك نحو الاجتراء والافتراء فالهمزة هنا أصل لقولهم قارئ وليست منقلبة عن ياء كالتي في الاشتراء ولا عن واو كالتي في الادِّعاء .

وأما نَظائِر الممدود : فنحو استَخْرَجْت واسْتَمَعْت وأَكْرَمْت واحرَنْجَمْت وما جراه مجراه مما يكون قبل آخر مصدره ألفٌ وذلك الاستخراج والاستماع والإكرام والإحرِنْجام ، ونظائره من المعتلّ الممدود الاشتراء والإعطاء والإحْبِنْطاء والإستِسْقاء لأن استسقيت نظير استخرجْت وأعطَيْت نظير أكْرَمْت واحبَنْطَيْت نظير احْرَنْجَمْت . ومما يُعلَم أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول ويكون للصوت نحو الدُّعاء والرُّغاء وقياسه من الصحيح الصُّراخ والنُّباح والبُغام والضُّبَاح والنُّهَاق وهذا أكثر من أن يُحصَى ، والبكاء يُمَدُّ ويُقصَر فمن مدَّه ذهب به مذهب الأصوات الممدودة ومن قَصَره جعله كالحَزَن ولم يذهب به مذهب الصوت ، هذا اعتبار الخليل ولم يحفِل باختلاف الحركتين في البُكَى والحَزَن لقلة الحركة ولذلك أضمروا مُتَفاعِلُنْ وعَصَبوا مُفَاعَلَتُنْ حتى غَلَبَ الإضمار والعَصْب على السلامة ، ونظيره من المصادر الهُدَى والسُّرَى وليسا بصوتين ، ويكون فُعال أيضاً للعلاج فما كان منه مُعْتَلاً فهو ممدود نحو النُّزاء والقُياء والهُراء ، ونظيره من غير المعتلّ القُماص والنُّفاص ، وقلّ ما يجيء مصدر على فُعَل بل لا أعرف غير الهُدى والسُرى والبُكا المقصور فهذه وجوهٌ من المقصور والممدود **دلَّ القياس على** القصر فيها والمد من نظائرها ، ومنها ما لا يقال له مُدَّ لكذا ولا يطَّرِد له قياس وإنما تعرفه بالسَّمع فإذا سمعته علمت في المقصور أنه ياء أو واو وَقَعَتْ طَرَفاً فانقلَبَتْ ألفاً كقولك قَلَى يَقْلي على فَعَلَ ورَمَى يَرْمي وعَدُّ ذلك مما لا يعرف إلاّ بالسَّماع ، وقد **يدلّ السماع على** المقصور والممدود فإذا رأيت جمعاً على أَفْعِلَة علمتَ أنّ واحده ممدود فتستدل بالجمع على مَدِّ الواحد كقولك في جمع قَبَاء أَقْبِيَة وفي رِشاء أَرْشِيَة وفي سماء أَسْمِيَة فدَلَّكَ أَفْعِلَةٌ على مدّ الواحد لأن أفعلة إنما هي جمع فِعال أو فُعال أو فَعال كقولك قَذال وأَقْذِلَة وحِمار وأَحْمِرَة وغُراب وأَغْرِبَة وقالوا نَدىً وأندية وهو شاذ فيما ذكره سيبويه والذي أوجب الكلام فيه البيت الذي أنشدوه فيه وهو قوله :

في ليلة من جُمادَى ذات أَنْدِيَةٍ لا يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظَلْمائها الطُّنُبا وفيه ثلاثة أوجه منهم من يقول أنديَة جمع نَدِيٍّ وهو المجلس الذي يجتمعون فيه ليَتحاضُّوا على إطعام الفقراء منهم ، ومنهم من يقول إنه جمع نَدىً على نِداء كما قالوا جَمَل وجِمال وجَبَل وجِبال ثم جمع فِعال على أَفْعِلَة ، ومنهم من قال إنه شاذّ ، وإذا رأيت الواحد على فِعْلة أو فُعْلَة ثم جُمِعَ مُكَسَّراً كان الجمع مقصوراً لأن فِعلَة وفُعْلَة تجمع على فِعَل وفُعَل وذلك قولهم عُرْوَة وعُرىً وفِرْيَة وفِرىً ونظيره ظُلْمَة

وظُلَم وقِرْبَة وقِرَب .

ومن مقاييس المقصور والممدود

التي لم يذكرها سيبويه كلُّ جَمْعٍ بينه وبين واحده الهاء من بنات الواو والياء على مثال شَجَرَة وشَجَر." (١)

"[الشمس: ١٣] الغرض احذروا ناقة الله، و ما جاء فى حديث جابر رضى الله عنه لما سأله رسول اللّه صلّى اللّه عليه و سلّم هل تزوجت، فقال له «نعم» فقال: بكرا أم ثيبا، فقال بل ثيب فقال: «هلّا بكرا تلاعبها و تلاعبك» و من حذف الفعل حذفا لازما فى المصادر كقولك: حمدا و شكرا، و ما ذاك إلّا لأنهم جعلوا هذه المصادر عوضا عن أفعالها، فلا جرم التزموا حذفها معا، و هذا يكون على طريقة السماع، و من حذف الفعل على **جهة القياس ما** ورد على جهة التشبيه كقولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار و صراخ صراخ الثكلى، و ما ورد على جهة التثنية كقولك: «لبيك، و سعديك و دواليك»، إلى غير ذلك من المصادر المثنّاة، إلى غير ذلك من الأمور القياسية، و قد فصلناها تفصيلا شافيا فى شرحنا لكتاب المفصّل، و من حذف الفعل قوله تعالى: يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُناسٍ بِإِمامِهِمْ

[الإسراء: ٧١] لأنه لما قال: وَ فَضَّلْناهُمْ عَلى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنا تَفْضِيلًا (٧٠)

[الإسراء: ٧٠] كأن قائلا قال متى يكون التفضيل الأكثر، قيل يوم ندعو كل أناس، و من حذف الفعل قوله تعالى: فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَ شُرَكاءَكُمْ

[يونس: ٧١] و التقدير فيه و ادعوا شركاءكم، و يؤيد ما قلناه قراءة أبيّ فأجمعوا أمركم و ادعوا شركاءكم و إذا كان ههنا قراءة لها تأويلان، و كان

الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج ٢، ص: ٥٦

أحد التأولين تعضده قراءة أخرى وجب حملها على التأويل المعضود بقراءة أخرى، و لا يكون. شركاءكم عطفا، لأنه لا يقال أجمعت شركائى و إنما يقال أجمعت أمرى، لأن معنى أجمع الأمر، نواه و عزم عليه، و حذف الفعل كثير فى القرآن و حذفه إنما يكون على جهة الإيجاز بالحذف من أجل البلاغة.

الصورة الثانية: [حذف الفاعل]،." (٢)

"... (٨) يمكن عد تفسير الآلوسي مصدرا من المصادر التي عنيت بالكشف عن أصول كثير من مفردات الفاظ القرآن الكريم، فلم يكن الآلوسي يكتفي في كثير من الاحيان ببيان دلالات الالفاظ اللغوية ومعانيها كغيره من المفسرين وانما كان ينبه في أحايين كثيرة على اصولها اللغوية التي تطورت عنها، واشتقت منها.

... (٩) ولاستقلالية فكره اللغوية ، جعلته يأخذ بآراء لغوية من المدرستين ولايهمه شهرة هذا المذهب أو ذاك ايضا، لذلك رأيته بأن اتباع المذهب البصري ليس بفرض، وان سيبويه ليس بنبي(١) حتى لايمكن مخالفته، ومع كل هذا فان ما اخذ به من المسائل اللغوية ، جاء موافقا في اغلبه لمذهب البصريين.

---

(١) المخصص . لابن سيده موافقا للمطبوع، ٤/٤٢٥

(٢) الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز، ٣٤٦/١

... (١٠) اعتد الآلوسي بالسماع كثيرا، ورفض ما **ورد السماع بخلافه**، ولم يتوسع في دائرة القياس، لذلك كان وجدته اذا **تعارض السماع والقياس** يرجح ماجاء به السماع.

... (١١) يرى الآلوسي ان (الدنيا) و(العليا) كان ينبغي أن تجيء على الاصل (الدنوي) و(العلوي) إلا أن الواو قلبت لامها ياء وأبقيت على أصلها في (القصوى).

... (١٢) ذكر الآلوسي ان (الأقاويل) جمع (أقوولة) (أفعولة) من (القول).

... (١٣) لايخرج الآلوسي عن علماء الصرف السابقين له في صيغ جموع التكسير، وهي عنده منوطة بالسماع.

... (١٤) كان الآلوسي يذكر الكلمة وبناءوها الصرفي، بعد أن يشرح معناها في الآية الكريمة، ويذكر أحيانا آراء المفسرين واللغويين فيها، يوافقهم، أو يرد عليهم، ويذكر نوع الكلمة وأصل اشتقاقها ووزنها.

...

(١) ينظر روح المعاني ٥٢٩/٨ .

وبعد:." (١)

"... اما الآلوسي: فأنه لم يذكر صراحة اصل الاشتقاق لكن يفهم من ذكره ... للامثلة انه عد المصدر اصلا للاشتقاق إذا قال في اشتقاق (مساس): ... و(المساس) مصدر (ماس) ، ك (قتال) مصدر (قاتل)) (١) .

٣. المصدر **بين السماع والقياس**:

... اختلف النحاة في امر المصادر بين القياسية والسماعية، وذهبوا فيها مذاهب متباينة، ولعل هذا الاختلاف يدور في مصادر الفعل الثلاثي المجرد، فيما ضاق الخلاف في غيره، إذ اشار سيبويه الى ان لمصادر الثلاثي المجرد ابنية قياسية، وأخرى سماعية تكلمت بها العرب، إذ قال: (قالوا: (الشكور) كما قالوا: (الجحود)، فانما هذا الاقل نوادر تحفظ عن العراب ولايقاس عليها...، وقالوا: (نكيت) العدو (نكاية) و(حميته) (حماية)، وقالوا: (حميا) على القياس...، وقالوا: ضربها الفحل (ضرابا) ك (النكاح)، والقياس (ضربا)، ولايقولونه، كما لايقولون (نكحا) وهو القياس) (٢) .

... وقد حفل الكتاب بالأبنية القياسية والسماعية مما يجعل الباحث لايحكم بقياسية الثلاثي المجرد قياسية مطلقة، كما لايحكم بسماعيتها سماعية مطلقة عند صاحبه (٣) .

... واشار بعض النحاة الى ان مصادر الثلاثي المجرد سماعية لايحكمها قياس فالمبرد يعد مجازها مجاز الاسماء، والاسماء لاتقع بقياس (٤) .

---

(١) الصرف في تفسير روح المعاني، ص/٢

... ويرجح ابن جني السماع على القياس، إذ قال: فاذا (تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره) (٥) .

... وقال ايضا انه اذا: (أداك القياس الى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه الى ماهم عليه) (٦) .

---

(١) روح المعاني١٦/٧٥٢.

(٢) الكتاب٤/٩٠٨.

(٣) ينظر: الكتاب٤/٩٠٧، وأبنية الصرف/٢٠٨.

(٤) ينظر: المقتضب٢/١٢٤.

(٥) الخصائص١/١١٧.

(٦) نفسه١/١٢٥.." [١]

"... وأظن ان هذا الكلام الذي ذكره ابن جني لاينطبق على كل المسموع من كلام العرب، إذ ان بعض النحاة قد تشدد في السماع من العرب، وقصره على عدة قبائل كانت مشهورة بفصاحتها، وبعدها عن الاحتكاك بالاعاجم (١) ، فالمسموع بكثرة من هذه القبائل المشهورة بفصاحتها يعد قياسا، أما من غير هذه القبائل خاصة القبائل المجاورة لبلاد الاعاجم، تعد سماعا وإن نطقت به هذه القبائل بكثرة.

... وذهب ابن المؤدب الى ان (المصدر لا يدرك الا بالسماع) (٢) . فيما لحظ ابن درستوية القياس في مثل هذه المصادر، فهو يرى ان (عللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، فلذلك توهم اهل اللغة انها تأتي على غير قياس، لانهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها) (٣) .

... وأميل الى راي ابن درستويه، لان المصادر الموجودة في كتاب سيبويه تشير ان في الفعل الواحد اكثر من قياس، زيادة على ذلك الى ان بعض ا لاقيسة مرتبطة بمعان، فاذا تكرر هذا المصدر في فعل اخر مجردا من المعنى الذي كان عليه، فانه لا يعد قياسيا بل سماع، ولا اميل لرأي المبرد حين عد مصادر الثلاثي المجرد لايحكمها قياس، بل يوجد قياس يحكم بعض هذه المصادر، إذ قال سيبويه: (فالافعال تكون من هذا على ثلاثة ابنية: على (فعل يفعل)، (وفعل يفعل)، (وفعل يفعل)، ويكون المصدر (فعلا)) (٤) .

... فسيبويه هنا ارسى قاعدة قياسية، جعل فيها مصدر الافعال الثلاثية من الباب الاول، والثاني، والثالث (فعلا)، نحو: (قتل) (يقتل) (قتلا)، و(ضرب) (يضرب) (ضربا)، (شرب) (يشرب) (شربا).

---

(١) ينظر: العربية دراسات في اللغة واللهجات، يوهان فك/٧.

---

(١) الصرف في تفسير روح المعاني، ص/٣

(٢) دقائق التصريف/٤٤.
(٣) تصحيح الفصيح ١/٣٦٤.
(٤) الكتاب ٤/٥.." [١]

"...كما يرد المصدر الميمي في مواضع زيادة الميم في كتب الصرفيين خاصة، فالميم: (لاتزاد في الافعال، انما ذلك في الاسماء نحو: المصادر وأسماء الزمان والمكان، نحو قولك: (ضربته مضربا)، اي: (ضربا)، و(إن في الف درهم لمضربا)، اي: (ضربا) نحو: (المجلس) و(المحبس) لمكان الجلوس والحبس، ونحو قولهم: (اتت الناقة على مضربها ومنتجها) (١) .

... ولم يخرج الآلوسي عن حديد سابقيه للمصدر الميمي، اذ ان المصدر الميمي عنده مبدوء بميم مفتوحة مع فتح العين، من دون ان تدل على معنى (المفاعلة) (٢) .

بناء المصدر الميمي

... **القياس في** بناء المصدر الميمي عند النحاة من الثلاثي المجرد على (مفعل) اذا كان فعله صحيح الفاء وعلى (مفعل) إذا كانت الفاء معتلة بالواو، وعين مضارعه مكسورة، فمن الاول: (مضرب) ومن الثاني: (موعد) (٣) ، بهذا قال سيبويه، وأشار الى ما **جاء السماع به**، اذ عد صيغ (مفعل) من صحيح الفاء مسموعة إذ قال: (قالوا: (المعجز) يريدون (العجز)، وقالوا: (المعجز)، على القياس) (٤) ، اما (مفعل) من معتل الفاء، عدها سيبويه مسموعة، إذ قال: (ان ناسا من العرب يقولون في (وجل) (يوجل)، ونحو (موجل)) (٥) . والقياس بكسر العين.

... اما (مفعلة) و(مفعلة) بالحاق التاء، عدهما سيبويه مسموعتان إذ قال: (وربما الحقوا (هاء) التأنيث فقالوا: (المعجزة) و(المعجزة)) (٦) .

... أما (مفعلة) بضم العين، عدها سيبويه مسموعة ايضا إذ قال: (وقد قال قوم: (معذرة) ك (المأدبة)، ومثله ((فنظرة إلى ميسرة)) [البقرة:٢٨٠]) (٧) .

---

(١) شرح الملوكي/١٥٠.
(٢) ينظر: روح المعاني ١٥/٣٨٥.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/٨٨، وشرح الشافية ١/١٦٨.
(٤) الكتاب ٤/٨٨.
(٥) نفسه ٤/٩٣.

---

[١] الصرف في تفسير روح المعاني، ص/٤

(٦) الكتاب ٤/٩١.

(٧) نفسه٤/٩١.." [1]

"الثالث: أن المفسرة، وهي التي يحسن في موضعها أي، وعلامتها أن تقع بعد جملة، فيها معنى القول، دون حروفه. نحو " فأوحينا إليه أن اصنع الفلك " . ولا تقع بعد صريح القول، خلافا لبعضهم.

وإذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا، نحو: أشرت إليه أن لا تفعل. جاز رفعه، وجزمه، ونصبه. فرفعه على جعل أن مفسرة، ولا نافية. وجزمه على جعل لا ناهية. ونصبه على جعل أن مصدرية، ولا نافية. وإن كان المضارع مثبتا جاز رفعه ونصبه، بالاعتبارين.

تنبه

مذهب البصريين أن المفسرة قسم ثالث. ونقل عن الكوفيين أنها عندهم المصدرية.

الرابع: أن الزائدة. وتطرد زيادتها بعد لما، نحو " فلما أن جاء البشير " ، وبين القسم ولو، كقول الشاعر:

أما، والله، أن لو كنت حرا ... وما بالحر أنت، ولا العتيق

ووقع لابن عصفور أن أن هذه حرف، يربط جملة القسم. وشذ زيادتها بعد كاف التشبيه، في قول الشاعر: كأن ظبية، تعطو إلى وارق السلم في رواية من جر.

ولا تعمل أن الزائدة شيئا، وفائدة زيادتها التوكيد. وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل، وهي زائدة. واستدل بالسماع والقياس. **أما السماع فقوله** تعالى " وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله " ، " وما لكم ألا تنفقوا " ، وأن في الآيتين زائدة، كقوله " وما لنا لا نؤمن بالله " . **وأما القياس فهو** أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم. ولا حجة له في ذلك. **أما السماع فيحتمل** أن تكون أن فيه مصدرية، دخلت بعد ما لنا لتضمنه معنى: ما منعنا. **وأما القياس فلأن** حرف الجر الزائد مثل غير الزائد، في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف أن فإنها قد وليها الاسم، في قوله كأن ظبية على رواية الجر.

تنبيه

أن الزائدة ثنائية وضعا، وليس أصلها مثقلة فخففت، خلافا لبعضهم. ولذلك لو سمي بها أعربت ك يد، وصغرت أني لا أنين.

الخامس: أن تكون شرطية، تفيد المجازاة. ذهب إلى ذلك الكوفيون، في نحو: أما أنت منطلقا انطلقت. وجعلوا منه قوله تعالى " أن تضل إحداهما فتذكر " . قالوا: ولذلك دخلت الفاء. وجعلوا منه قول الشاعر:

أتجزع أن أذنا قتيبة حزتا ... جهارا، ولم تجزع، لقتل ابن خازم؟

ومنع ذلك البصريون، وتأولوا هذه الشواهد، على أنها المصدرية.

السادس: أن تكون نافية بمعنى لا. حكاه ابن مالك، عن بعض النحويين. وحكاه ابن السيد، عن أبي الحسن الهروي

---

(١) الصرف في تفسير روح المعاني، ص/١٤

عن بعضهم، في قوله تعالى " قل: إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد " أي: لا يؤتى أحد. قلت: ونقله بعضهم، في الآية، عن الفراء. والصحيح أنها لا تفيد النفي، وأن في الآية مصدرية. وفي إعرابها أوجه، ذكرتها في غير هذا الموضع.

السابع: أن تكون بمعنى لئلا. جعل بعضهم من ذلك قوله تعالى " يبين الله لكم أن تضلوا " ، أي: لئى تضلوا. ونحوه كثير. ومذهب البصريين أن ذلك على حذف مضاف، أي: كراهة أن تضلوا. وذهب قوم إلى أنه على حذف لا. ورده المبرد.

الثامن: أن تكون بمعنى إذ مع الماضي. ذهب إلى ذلك بعض النحويين، وجعلوا منه قوله تعالى " بل عجبوا أن جاءهم " . قيل: ومع المضارع أيضا، كقوله تعالى " أن تؤمنوا بالله ربكم " ، أي: إذ آمنتم. وجعل بعضهم أن في قوله: أتجزع أن أذنا قتيبة حزتا بمعنى إذ. وهذا ليس بشيء، وأن في الآيتين مصدرية. وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية، وعند المبرد مخففة.

التاسع: أن تكون بمعنى إن المخففة من الثقيلة. تقول: أن كان زيد لعالما، بمعنى: إن كان زيد لعالما. ولو دخل عليها فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها، بل تفتح. ذهب إلى ذلك أبو علي، وابن أبي العافية، في قوله، في الحديث قد علمنا أن كنت لمؤمنا. فعندهما أن أن لا تكون في ذلك إلا مفتوحة، ولا تلزم اللام. وذهب الأخفش الأصغر، وابن الأخضر، إلى أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وتلزم اللام. وعليه أكثر نحاة بغداد.

العاشر: أن تكون جازمة. ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، واللحياني. وحكى اللحياني أنها لغة بني صباح، من بني ضبة. وقال الرؤاسي: فصحاء العرب ينصبون ب أ، وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها. وقد أنشدوا على ذلك أبياتا، منها قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان قومنا: ... تعالوا، إلى أن يأتنا الصيد، نحطب

وقول الآخر:." (١)

"وأما الثانية ففيها خلاف منتشر بين النحاة ، فمنعه بإطلاق سيبويه والفراء رحمهما الله تعالى ، وعليه الأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة ، وهو قضية كلام المصنف رحمه الله تعالى ، وذهب بعض الفحول وعلى رأسهم الكسائي إمام أهل الكوفة ، والجرمي والمازني وتلميذهما أبو العباس المبرد ، وكذا ابن خروف الإشبيلي ، ذهبوا جميعا إلى جواز تقدمه على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، واحتجوا بالسماع والقياس . **ورد السماع بأنه** ضرورة ، **ودفع القياس بمثله** . ، فأجازوا نحو ((نفسا طاب زيد)) ، ومنعوا نحو ((عندي زيتا رطل)) (١) .

واختاره من المتأخرين ابن مالك رحمه الله تعالى ، فأطلق القول فيه في شرح عمدة الحافظ ، واختاره على قلة في الخلاصة حيث قال :

وعامل التمييز قدم مطلقا ********** والفعل ذو التصريف نزرا سبقا (٢) .

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، ص/٣٧

وهو اختيار شيخنا الدرة عافاه الله والله تعالى أعلم (٣) .

الاختيار الرابع :

قال المصنف رحمه الله تعالى في باب البدل : « وهو ـ أي البدل ـ أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ... وبدل الغلط .... » .

قال أبو بكر عفا الله عنه :

الجمهور يقولون بدل الكل من الكل ، وعدل المصنف عنه إلى ما هو أحسن منه ، وهو قوله : بدل الشيء من الشيء ، وحسنه أنه يدخل فيه ما لا يطلق عليه كل من كل ، وذلك نحو قوله تعالى : صراط العزيز الحميد ، الله الذي له ما في السموات وما في الأرض (٤) .

---

(١) (١٨٦) (أوضح المسالك ٢/٣١١ . الإنصاف٢/٨٢٨ . الصفوة الصفية ٢/٥١٠وما بعدها . شرح جمل الزجاجي٢/١٠٠٢. همع الهوامع١/٢٥٢)

(٢) (١٨٧) (شرح ابن عقيل٢/٥٣٠ وما بعدها)

(٣) (١٨٨) (سماعا من الشيخ حفظه الله)

(٤) (١٨٩) (همع الهوامع ٢/١٢٥)." [١]

" اى ما تطاير وتهافت منه وشذّ الشيء يشذّ ويَشُذّ شُذوذاً وشَذًّا وأشذذته أنا وشذَذته أيضاً أشذّه بالضم لا غير وأباها الأصمعيّ وقال لا أعرف إلاّ شاذًّا أي متفرّقا وجمع شاذّ شُذَّاذ قال

(كبعض مَن مَرّ من الشُّذَّاذ)

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْته وطريقة في غيرها فجعل أهلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وأُنفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرها

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاّطراد والشذوذ على أربعة أضرب

مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو الغايةُ المطلوبة والمثابةُ المَنُوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد

---

(١) الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية، ص/٥٧

ومطّرد **في القياس شاذّ** في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يَذَر ويَذَع ويَدَع وكذلك قولهم مَكانٌ مُبقِل هذا **هو القياس والأكثر في السماع بأقل** والأوّل مسموع أيضاً قال أبو دُواد لابنه دواد يا بنيّ ما أعاشك بعدي فقال دواد

(أعاشني بعدك وادٍ مُبْقِلُ ... آكُلُ مِن حَوْذانة وأَنْسِل)

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب حيلة ومحالة مَكانٌ مُبْقِلِ ومما يقوى **في القياس ويضعف** في الاستعمال مفعول عسى أُسْمًا صَرِيحاً نحو قولك عسى زيد ." (١)

" قائماً أو قياماً هذا **هو القياس غير أن السماع ورد** بحَظْره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم و (عَسَى اللَّهُ أنْ يأتَي بالِفْتَحْ ِ) وقد جاء عنهم شئ من الأوّل أنشدنا أبو علي

(أكثرتَ في العَذْل مُلِحّاً دائماً ... لا تَعْذُلاً إنّي عَسِيتُ صائماً)

ومنه المثل السائر عسى الغُوَيْر أبؤسا

والثالث المطّرد في الاستعمال الشاذّ **في القياس نحو** قولهم أخوْص الرِمْث واستصوبت الأمر أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال يقال استصْوبت الشئ ولا يقال استصبت الشئ ومنه استحوذ وأغْيَلت المرأةُ وأسْتَنوَق الجملُ واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ وقول زُهير

(هنالك إن يُسْتَخْوَلوا المال يُخْوِلُوا ...)

ومنه اسْتَفْيَلَ الجَمَل قال أبو النجم

(يدير عَيْنَيْ مُصْعَب مُسْتَفْيِل ...)

والرابع الشاذّ **في القياس والاستعمال** جميعاً وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مَصْوُون ومسك مَدْوُوف وحكى البغداديون فرس مَقْوُود ." (٢)

" ورجل مَعْوُود من مرضه وكل ذلك شاذّ **في القياس والاستعمال** فلا **يسوغ القياس عليه** ولا ردّ غيره إليه ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية

وأعلم أن الشئ إذا اُطّرد في الاستعمال وشذّ **عن القياس فلا** بدّ من اُتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره ألا ترى انك إذا سمعت استحوذ واستصوب أدّيْتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيره ألا تراك لا تقول في استقام اسْتَقْوَمَ ولا في استساغ اسْتَسْوَغَ ولا في استباع اسْتَبْيَعَ ولا في أعاد أعْوَد لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم أخْوَص الرِّمْث فإن كان الشئ شاذّا **في السماع مطّردا في القياس تحامَيْتَ** ما تحامت العرب من ذلك وجَرَيت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك امتناعك من وَذَر ووَدَع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما فأما قول أبي الأسْوَد

(لَيْتَ شِعْرِي عن خِلِيلي ما الذِي ... غاله في الُحبّ حتى ودَعَه)

---

(١) الخصائص، ٩٧/١

(٢) الخصائص، ٩٨/١

فشاذّ وكذلك قراءة بعضهم (ما وَدَعَك رَبُّكَ ومَا قَلَى) فأما قولهم وَدَع الشئُ يَدع إذا سكن فأتّدع فمسمُوعٌ مُتَّبَع وعليه أُنشد بيت الفَرَزْدَق

(وعَضُّ زمانٍ يابنَ مَرْوانَ لم يدَع ... من المال إلاّ مُسْحَتٌ أو مُجَلّفُ)

فمعنى لم يدَع بكسر الدال أي لم يتّدع ولم يثبت والجملة بعد زمان في موضع جَّر لكونها صفة له والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه وتقديره لم يدع فيه ." (١)

" أولأجله من المال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّف فيرتفع مسحت بفعله ومجلف عصف عليه وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى

ويحكى عن معاوية أنه قال خير المجالس ما سافر فيه البصر واتّدع فيه البدن

ومن ذلك استعمالك أنْ بعد كاد نحو كاد زيد أن يقوم هو قليل شاذّ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا مَأبِياًّ في القياس ومن ذلك قول العرب أقائم أخواك أم قاعدان هذا كلامها قال أبو عثمان والقياس يوجب أن تقول أقائم أخواك أم قاعدُهما إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى باب في تَقاوُد السماع وتقارُع الانتزاع

هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين وسنفرد له بابا غير أنا نقدم ها هنا ما كان لائقا به ومقدمة للقول من بعده وذلك على أضرِب

فمنها أن يكثر الشيء فيسئل عن علَتِه كرفع الفاعل ونصب المفعول فيذهب قوم إلى شئ ويذهب آخرون إلى غيره فقد وجب إذاً تأمّل القولين ." (٢)

" إن قلت فهل تجد لبيت الجعديّ على تفسيرك الذي حكيته ورأيته نظيراً قيل لا يُنكَر وجود ذلك مع الاستقراء وأعمَلْ فيما بعدُ على أنْ لا نظير له ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئاً وسُمِع ذلك الشئ عينه فقد ثبت قَدَمُه وأخذ من الصحّة والقوّة مأخذه ثم لا يقدح فيه ألاَّ يوجد له نظير لأنّ إيجاد النظير وإن كان مأنوساً به فليس في واجب النظر إيجاده ألا ترى أن قولهم في شَنُوءة شَنَئِيّ لَمّا قبله القياس لم يَقْدَح فيه عدمُ نظيره نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوّة حتى جعله أصلاً يُردّ إليه ويُحمل غيره عليه وسنورد فيما بعدُ بابا لِمَا يسوّغه القياس وإن لم يَرِدْ به السماع بإذن اللّه وحوله

ومن ذلك أعني الاستحسان أيضاً قول الشاعر

(أريتَ إن جئتُ بِهِ أمْلُوداً ... مُرَجَّلاً ويلبس البُرُودا)

(أقائِلُنَّ أحضِروا الشُهُودا ...)

---

(١) الخصائص، ٩٩/١

(٢) الخصائص، ١٠٠/١

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع فهذا إذاً استحسان لا عن قوّة علّة ولا عن استمرار عادة ألا تراك لا تقول أقائُمنَّ يا زيدون ولا أَمنطلقُنَّ يا رجال إنما تقوله بحيث سمعتَه وتعتذر له وتنسُبه إلى أنّه استحسان منهم على ضعف منه واحتمال بالشبهة له ." [١]

" وأمّا قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ونصب المفعول الصريح لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُنّجى) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه (تَذَكّرون) أي تتذكرون ويشهد أيضا لذلك سكون لام نُجِّي ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا في الضرورة وعليه قول المثقِّب العَبْديّ

(لِمن ظُعُن تَطَالُع مِن ضُبَيبٍ ... فما خرجت من الوادِي لِحين) أي تتطالع فحذف الثانية على ما مضى

وما **يحتمله القياس ولم** يَرِد **به السماع كثير** منه القراءات التي تُؤْثَرَ رِوايةً ولا تُتجاوز لأنها لم يسمع فيها ذلك كقوله عزّ اسمه (بسم الله الرحمن الرحيم) فالُسنَّة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعرابَ اسم الله سبحانه والقياس يبيح أشياء فيها وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشكّ أحد من أهل هذه الصناعة في حُسْنه كأن يُقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) بنصبهما جميعا عليه ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الصفتين جميعا على المدح ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأوّل ورفع الثاني كلّ ذلك على وجه المدح وما أحسنه ههنا وذلك ان الله تعالى إذا وُصِف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لأن هذا الاسم لا يعترِض شكّ فيِه فيحتاجَ إلى وصفه لتخليصه لأنه الاسم ." [٢]

" لجرى ذكر (لا) في مقابلة نعم . وإذا جاز ل ( ) أن تعمل وهي زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قوله :

(لو لم تكن غطَفانُ لا ذنوبَ لها ... إليّ لامتْ ذوو أحسابها عُمَرَا)

كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز

ومن جرّه فقال (لا البخلِ) فبإضافة (لا) إليه لأن (لا) كما تكون للبخل قد تكون للجود أيضا ألا ترى أنه لو قال لك إنسان : لا تُطعم الناس ولا تَقْرِ الضيف ولا تتحمّل المكارم فقلت أنت : (لا) لكانت هذه اللفظة هنا للجود لا للبخل فلمّا كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعا أضيفت إلى البخل لِما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضِدّين

فإن قلت : فكيف تضيفها وهي مبنَّية ألا تراها على حرفين الثاني حرف لين وهذا أَدَلّ شئ على البناء قيل : الإضافة لا تنافي البناء بل لو جعلها جاعل سببا له لكان (أعذر من) أن يجعلها نافية له ألا ترى أن المضاف بعض الاسم وبعض الاسم صوت والصوت واجب بناؤه . فهذا من **طريق القياس وأمّا** من **طريق السماع فلأنهم** قد قالوا : كَمْ رجلٍ قد رأيت فكم مبنّية وهي مضافة ." [٣]

---

(١) الخصائص، ١٣٦/١

(٢) الخصائص، ٣٩٨/١

(٣) الخصائص، ٣٦/٢

" العِطر وقطّان من القُطْن بل حَيَّة من لفظ (ح ي ى) من مضاعف الياء وحوّاء من تركيب (ح و ى) كشوّاء وطوّاء . ويدلّ على أن الحيّة من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم في الإضافة إلى حَيَّة بن بَهْدَلة : حَيَوِيّ فظهور الياء عينا في حيويّ قد علمنا منه كون العين ياء وإذا كانت العين ياء واللام معتلَّة فالكلمة من مضاعف الياء آلبتة ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو حَيَوْتُ . وهذا واضح . ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحَية والحوّاء من لفظ واحد لضربين **من القياس** : أمّا أحدهما فلأن فَعَّالا في المعاناة إنما يأتى من لفظ المعانيَ نحو عطَّارٍ من العطر وعصّاب من العَصْب . وأمّا الآخر فلأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من باب حيِيت وعيِيت . وإذا كان الأمر كذلك علمت **قوّة السماع وغلبته** للقياس ألا ترى أن سماعا واحدا غِلب قياسين اثنين

نعم وقد يعرض هذا التداخل في صنعة الشاعر فيَرى أو يُرِى أنه قد جنَّس وليس في الحقيقة تجنيساً وذلك كقول القطامي :

(مستحقِبِين فؤادا ما له فادِ ...) ." (١)

" قبل هذا ينبغي أن تعتبر الكلمتان في التقديم والتأخير نحو اضمحلَّ وامضحلَّ وطأمن واطمأنْ . والأمر واسع . وفيما أوردناه من مقاييسه كافٍ بإذن الله

ونحن نعتقد إن أصبنا فُسحة أن نشرح كتاب يعقوبَ بن السِكِّيت في القلب والإبدال فإن معرفة هذه الحال فيه (أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته وذلك أن مسألة واحدة **من القياس**) أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس . قال لي أبو علي رحمه الله (بحلب) سنة ستٍ وأربعين : أخطِئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطِئ في واحدة **من القياس** . ومن الله المعونة وعليه الاعتماد باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطُّف لا بالإقدام والتعجرف

أما ما طريقه الإقدام من غير صنعة فنحو ما قدّمناه آنفا من قولهم : ما أطيبه وأيطبه وأشياءَ في قول الخليل و (قِسِيّ) وقوله (أخو اليومِ اليمى) . فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تأتّ ولا صنعة . ومثله موقوف **على السماع وليس** لنا الإقدام عليه من **طريق القياس**

فأمّا ما يُتأتَّى له ويُتطرّق إليه بالملاينة والإكثاب من غير كَدّ ولا اغتصاب فهو ما (عليه عَقْد هذا الباب) . وذلك كأن يقول لك قائل : كيف تُحِيل لفظ ." (٢)

" باب في الشيء يرِد فيوجب **له القياس حكما** ويجوز أن **يأتي السماع بضدّه** أيقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن **يرد السماع بجلِيَّة** حاله

وذلك نحو عنتر وعنبر وحِنزقر وحَنْبَتر وبَلَتَع وقرناس

---

(١) الخصائص، ٤٦/٢

(٢) الخصائص، ٨٨/٢

فالمذهب أن يحكم في جميع هذه النونات والتاءات وما يجري مجراها – مما هو واقع موقع الأصول مثلها – بأصليته مع تجويزنا أن يرِد دليل على زيادة شيء منه كما ورد في عَنْسل وعنبسٍ ما قطعنا به على زيادة نونهما وهو الاشتقاق المأخوذ من عبس وعسل وكما قطعنا على زيادة نون قِنفَخْر لقولهم : امرأة قُفاخريّة . وكذلك تاء تَألَب لقولهم : ألَب الحمارُ طريدته يألِبها فكذلك يجوز أن يرِد دليل يُقطع به على نون عنبر في الزيادة وإن كان ذلك كالمتعذّر الآن لعدم المسموع من الثقة المأنوس بلغته وقوّة طبيعته ألا ترى أن هذا ونحوه ممّا لو كان له أصل لما تأخّر أمره ولوجد في اللغة ما يقطع له به . وكذلك ألف آءةٍ حملها الخليل – رحمه الله – على أنها منقلبة عن الواو حملا على الأكثر ولسنا ندفع مع ذلك أن يرِد شيء **من السماع يقطع** معه بكونها منقلبة عن ياء على ما قدمنا من بُعد نحو ذلك وتعذّره ." (١)

"اللمحة في شرح الملحة

باب النداء

و[أما]١ اسم الجنس، واسم الإشارة فلا يُحذف منهما حرف النّداء٢ إلاّ فيما ندر من [نحو]٣ قولهم: (أَصْبِحْ لَيْلُ)٤، وقوله

---

١ ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٥٦٦.

٢ عند الكوفيّين أنّ حذف حرفِ النّداء من اسم الجنس، والمشار إليه؛ قياسٌ مطّرد. ومذهب البصريّين المنع فيهما، وحملُ ما ورد على الشّذوذ، أو الضّرورة.

وصرّح ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية بموافقة الكوفيّين في اسم الجنس، فقال ٣/١٢٩١: "وقولهم في هذا أصحّ".

وقال المُراديّ في توضيح المقاصد ٣/٢٧٤: "**والإنصاف القياس على** اسم الجنس؛ لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السّماع؛ إذْ لم يَرِدْ إلاّ في الشّعر".

تُنظر هذه المسألة في: شرح المفصّل ٢/١٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٢٩٠، وابن النّاظم ٥٦٦، وتوضيح المقاصد ٣/٢٦٩، والتّصريح ٢/١٦٥، والهمع ٣/٤٣، والأشمونيّ ٣/١٣٦، ١٣٧.

٣ ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

٤ هذا مَثَلٌ يُقال في اللّيلة الشّديدة الّتي فيها الشّر؛ أو في استحكام الغرض من الشّيء؛ وهو يُنسب لامرأة تزوّجها امرؤ القيس فكرهته، وطال ليلُها معه، فأخذت توقِظُه فيرفع رأسه فإذا هو بليل فيعودُ للنّوم، فأخذت تقول: (أصبح ليل).

والشّاهد فيه: حذف حرف النّداء من اسم الجنس؛ والأصل: أصبح يا ليل.

يُنظر هذا المثل في: جمهرة الأمثال ١/١٩١، ومجمع الأمثال ٢/٢٣٢، والمستقصى ١/٢٠٠.

---

(١) الخصائص، ٣/٦٦

المجلد الثاني

المجلد الأول المجلد الثاني ٦٢٧ ٩٢٤." [١]

" فصل

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ومنعه الكوفيُّون والدليل على **جوازه السماع والقياس** **أمَّا السماعُ فقول** الشاعر – الوافر –

(فتى ما ابن الأغرّ إذا شتونا ... وجُبَّ الزادُ في شهري قُماح) وقولهم تميميّ أنا ومشنوء من يشنؤك **وأمَّا القياس فمن** وجهين

أحدُهما أن الخبر يشبه الفعل والفعل يتقدم ويتأخر

والثاني أنَّ الخبر يشبه المفعول لأنَّه قد يصيُر مفعولاً في قولك ظننت زيداً قائماً والمفعول يجوز تقديمه وكذلك خبر (كان) يتقدَّم على اسمها وخبر (إنَّ) يتقدَّم على اسمها إذا كان ظرفاً فكذلك ههنا واحتجَّ الآخرون بأنَّ تقديم الخبر إضمار قبل الذكر وهذا غير مانع من التقديم لأنَّه مؤخر تقديراً فهو كقولهم (في بيته يؤتى الحكم) وكقولك ضرب غلامَه زيدٌ إذا جعلته مفعولاً لأنَّ النيَّة به التأخير ." [٢]

" والدليل على أنَّ إعمال الثاني **أوْلى السماعُ والقياسُ** **فمن السماع قولُه** تعالى (يستفتونك قلِ اللَّهُ يفتيكم في الكلالةِ) ولو أعْمَلَ الأول لقال (فيها) وقوله تعالى (آتوني أُفْرِغْ عليهِ قطِراً) ولم يقل (أفرغه) وقوله تعالى (هاؤمُ اقرؤوا كتابيَهْ) ولم يقل (اقرؤوه) ومما جاء في الشعر قولُ الفرزدق – الطويل – ٩ –

(ولكنَّ نصفاً لو سببْتُ وسبَّني ... بنو عبد شمس مِنْ مُناف وهاشِمِ) ولم يقل سبُّوني وهو كثير في الشعر **وأمَّا القياسُ فهو** أنَّ الثاني أقرب إلى الاسم وإعمالُه فيه لا يغير معنى فكان ." [٣]

" والثاني كنت أنت وزيداً فالرفع والنصب فيهما جائزان فالرفع على تقدير وما زيد فإنَّما تقول ذلك في المنع من التعُّرض به والنصب على تقديرما تكون أنت وزيداً وكيف تكون أنت وزيداً فأضمروا (كان) لكثرة دورها في الكلام ولذلك أضمروها في مواضع منها إنْ خيراً فخير

فصل

وأكثر البصريين يذهب إلى أنَّ هذا الباب مقيس لصحَّة المعنى فيه وتصوُّر عامل النصب وامتنع قوم منهم **من القياس على** المسموع منه لأنَّ إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملهما غيرُ مقيُس فيقتصر فيه **على السماع** ." [٤]

---

(١) اللمحة في شرح الملحة، /

(٢) اللباب علل البناء والإعراب، ١/١٤٢

(٣) اللباب علل البناء والإعراب، ١/١٥٤

(٤) اللباب علل البناء والإعراب، ١/٢٨٣

" والثالث أنَّهما يضافان إلى المثنَّى ولو كانا مثنَّيين للزم أنْ يضاف الشيء إلى نفسه وهو باطل إلا ترى أنَّك لا تقول مررت بهما أثنيهماكما لا تقول مررت به واحده فإن قيل فكيف يقال مررت بهم خمستهم فيضاف الجمع إلى الجمع قيل إنَّما أجازوا ذلك لأنَّ ضمير الجمع يحتمل العدد القليل والكثيرفلا يلزمه من إضافة الخمسة ونحوها إضافة الشيء إلى نفسه والرابع أنَّ الضمير يرجع إليه بلفظ الإفراد كقوله تعالى (كلتا الجنتين آتت أكلها) ولو كان مثنّى في اللفظ لم يجز ذلك كما لايجوز الرجلان قام

واحتجّ الآخرون بالسماع والقياس **أمَّا السماع فقول** الشاعر ٨٢ي -

(في كِلْتَ رجليْها سُلامى واحده ... كلْتاهما مقرونة بزائدهْ) - الرجز - **وأما القياس فمن** وجهين أحدُهما أنَّ الضمير يعود إليه بلفظ التثنية في بعض المواضع كقول الشاعر ." (١)

" فصل

(الواو) لا تدلُّ علىالترتيب عند الجمهور وقالت شرذمة تدلُّ عليه

وحجَّة **الأوَّلين السماعُ والقياس** **فمن السماع قوله** تعالى (وادخلوا الباب سُجَّداً وقولوا حطَّة) وقال في آية آخرى (وقالوا حطّة وادخلوا الباب سَجَّداً) والقصة واحدة ، وقال لبيد ٩١ -

(أُغْلي السباء بكُل أدْكن عاتق أو جَوْنة قُدحَتْ وفض ختامها) - الكامل - فالجونة الدنّ وقد حت غرفت وفضّ الختام يكون قبل الغرف وهو كثير في القرآن والشعر **وأمَّا القياس فهو** أنَّ الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب ." (٢)

" فصل

واين مبنيةٌ لتضمُّنِها معنى حرفِ الاستفهام والشَّرط وحُرِّك آخِرُها لئلا يلتقيَ ساكنانِ وفتحَ ولم يكْسِرْ على الأصلِ فِراراً من اجتماع الياءِ والكسرةِ مع كَثْرةِ الاستعمال

فصل

وكيفَ مبنيةٌ مثل أينَ وهي اسمٌ والدليل على **ذلك السّماعُ والقياس** فالسماعُ قول بعض العرب على كيف تبيع الأحمرين

وقال الآخر انظر إلى كيف تصنع وهذا شاذُّ الاستعمال والحكاية الثانية **شاذّةُ القياس أيضاً** لأنَّ كيف استفهامٌ والاستفهام لا يعملُ فيه ما قبله ." (٣)

---

(١) اللباب علل البناء والإعراب، ٣٩٩/١

(٢) اللباب علل البناء والإعراب، ٤١٧/١

(٣) اللباب علل البناء والإعراب، ٨٦/٢

" وحمْراء لأنَّ الألِفين التقتا ومُحالٌ اجتماعُهما وحذفُ الأولى وتحريكُها يُخِلّ انقلبت المدّ وحذفُ ألفِ التأنيث يُخِلُّ بالتأنيث فتعين تحريكُها وإذا حُرِّكت انقلبت همزةً لِقُرْبِ مَخْرج الهمزةِ منها ولا يُقال إنَّ الهمزةَ علامةٌ للتأنيثِ في الأصل لأنَّها لو كانت كذلك لجاءت للتأنيثِ من غيرِ عِلّة توجِبُ التغييرَ كما جاءت الألفُ والياء

مسألة

إذا وقعتِ الألفُ قبلَ الحرف المشدَّد نحو دابّة وابياضّ فمن العرب من يبدلها همزة وقد قاسَ ذلك النحويون ومنهم من لم يقسه وقال المبرّد للمازنيّ أتقيسُه قال لا ولا أقبله ومعنى ذلك أنَّه يستعِفُه لا أنَّه يردُّ الرواية به لأنَّها صحيحةٌ فاشيةً وعلّة القلبِ لأنَّ الألفَ ساكنةٌ وبعدها حرفٌ ساكنٌ فَحُرِّكتِ الألفُ كراهيةً لاجتماع الساكنين وانقلبت همزةً لِمَا تقدَّم وإنَّما ضَعُفَ هذا **في القياس وقلَّ في السَّماع أنَّ** الألفَ لامتداد صوتِها كأنَّها متحرِّكةٌ فلا جَمْعَ إذن بين ساكنين ". (١)

" وإنْ كانت الياءُ بعد الواوِ الثانيةِ غيرَ زائدةٍ لم تُهْمَز الواوُ لبُعْدها من الطَّرَف نحو طَوَاويس فإنْ حَذَفْتَ هذه الياءَ لضرورةِ الشِّعر لم تُهْمَزِ الواوَ لأنَّ الحذْفَ عارضٌ فَحُكْمُ البُعْدِ عن الطَّرَفِ باقٍ

واختلفوا فيما اذا وقعت ألفُ التكسير بين ياءين أو ياءٍ وواوٍ نحو عيلة وعيائِل وسيّقة وسيائِق فمذهب سيوبية همزُ الأخير كما ذكرنا في الواو وقال الأخفش لا تهمز هنا لأنَّ الياءَ أخفُّ من الهمزةِ ومعها من جِنْسِها والياءُ لم تُبْدَل همزةً بخلافِ الواو فإنَّها قد أُبْدِلت في وُجوه وصَحْرَاوات وحُجَّةُ **سيبويه السَّماعُ والقياسُ** فالسَّماعُ ما رواه المازِني أنَّه سأل الأصمعي عن جمع عُيّل فجمعَ وهمزَ والظَّاهر أنَّه سَمِعَه **وأمَّا القياسُ فإنَّ** العلّةَ التي أوجبتِ الهمزَ في الواوين موجودةٌ ههنا

مسألة

إذا جمعتَ صحيفةً ورسالةً وعَجُوزاً على صَحائف ورَسائِل وعَجَائِز همزتَ حرف المدَّ لأنَّه جاورَ الطَّرفَ وقبله ألفٌ والإعلال لازِمٌ فكأن همزَها جعلَها حرفاً صحيحاً وكان ذلك تَغْييراً لحرفِ العلّةِ وأشْبَه في ذلك العينَ في قائِل وبائِع ". (٢)

"... الأول منهما: بطلان القول بأن صيغة (أفعل) من جموع التكسير تدل على القلة. والاحتمال الثاني أن تكون لهجة الشاعر عرفت هذا الجمع ولم تعرف جمعا آخر مثل "ركبان". وفي مطلق الأحوال يعد تكريره هذا الوزن من جمع التكسير تكريرا لافتا لنظر، جالبا لانتباه، ولعله باب من أبواب الاتساع يدفعه إلى ولوجه حرص بين منه على المعنى.

... وفي بيت آخر يصف جمع التكسير "معاقل" بصفة "صعبات" وهي من جمع المؤنث السالم. وكان من حقه أن يقول "صعبة" أو "صعاب" في:

تمنى ابن راعي الإبل شتمي ودونه معاقل صعبات طوال على العبد(٦٤).

---

(١) اللباب علل البناء والإعراب، ٢/٢٨٧

(٢) اللباب علل البناء والإعراب، ٢/٤٠٦

ولا يأتي الاعتراض هنا من جهة أنه استخدم صفة العاقل لما لا يعقل ولكن الاعتراض جاء من حيث أن "معاقل" وهي صيغة منتهى الجموع دالة على الكثرة ووصفها الشاعر بجمع يدل على القلة؛ إذ إن "صعبات" ليس فيها ما في "طوال" مثلا من دلالة على الكثرة. ويستغرب القارئ من ذي الرمة اشتقاقه لاسم المفعول من اللازم غير المقترن بالخافض:

ولم يبق إلا أن مرجوع ذكرها ... نهوض بأحشاء الفؤاد المتيم(٦٥)

... فاسم المفعول "مرجوع" اشتقه من اللازم رجع، وهذا مخالف لسنن العربية في هذا النوع من المشتق، وإن كان فيه شبه بما يشيع في بعض العاميات العربية الحديثة في قولهم: "مرجوعنا" ويلاحظ أن الشاعر نفسه استخدم هذه الصيغة من اسم المفعول متبوعة بالجار والمجرور، وهو الذي عليه القياس، وأكثر السماع:

أناة كأن المسك أو نور حنوة ... ... بميثاء مرجوع عليه التثامها(٦٦)

... ومن غرائب ما نجده في شعره اشتقاق "افتعل" من الفعل "محا" الذي مضارعه يمحو:

وبعض الهوى بالهجر يمحى فيمتحى ... ... وحبك عندي يستجد ويربح(٦٧)." [(١)]

"..

---

٥ صوغ الفعل على "فعلت" بالفتح "أفعل" بالضم، لقصد الغلبة، نحو: أكرمت عليا أكرمه، أي غلبته في الكرم وشرفت الفارس أشرفه.

٦ التضمين كما تقدم، نحو: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾، أي لا تنووا، فقد عدى "تعزم" إلى المفعول به مباشرة للتضمين، مع أنه "عزم" لا يتعدى إلا بعلى.

٧ إذا سقط معه الجار توسعا، نحو: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾، أي عن أمره: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾، أي عليه، وهذا مقصور على السماع.

تنبيهات:

أ يمتاز التضمين عن بقية وسائل التعدية، بأنه قد ينقل الفعل اللازم إلى أكثر من مفعول، نحو: لا آلوك نصحا، فقد عدي "ألا" بمعنى قصر -وهو لازم- إلى مفعولين، لتضمنه معنى "امنع"، أي لا أمنعك.

ب التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثي اللازم، بل تشمل كذلك المتعدي لواحد أو أكثر، فإنه يتعدى لغيره بالجار، كما وضحه الصبان.

ج الكلمات التي سمع عن العرب نصبها على حذف حرف الجر، لا **يجوز القياس عليها**، كم لا يجوز أن تنصب إلا مع الفعل الذي وردت معه مسموعة، مثل: توجهت مكة، وذهبت الشام، وذلك منعا للخلط والإفساد، وقد أشير إلى هذا قبل.

---

(١) الظواهر اللغوية غير المطردة في شعر ذي الرمة، ص/١٦

١٠١ ٤٠٤." [1]

"فصل: فيما يختص به الإضافة اللفظية

فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول "أل" على المضاف في خمس مسائل١:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بأل٢؛ كالجعد الشعر؛ وقوله:

شفاء وهن الشافيات الحوائم٣

---

١ أما المحضة فلا تدخل "أل" فيها على المضاف؛ لئلا يلزم اجتماع معرفين على شيء واحد، أو إضافة المعرفة إلى النكرة، وأجاز الكوفيون دخول "أل" على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه "أل"؛ نحو: قرأت الثلاثة الكتب في الأربعة الأيام، وحجتهم في ذلك السماع، **وكان القياس في** اللفظية كذلك، لكن لما كانت الإضافة فيها على نية الانفصال، اغتفر ذلك فيها.

٢ لأن رفع القبح عن نصب ما بعد الصفة المشبهة بالإضافة، لا يكون إلا بذلك الشرط كما بينا قريبا، وحمل عليها اسم الفاعل، والجعد: صفة مشبهة، من جعد شعره جعودة، ضد بسط.

٣ عجز بيت من الطويل للفرزدق، من قصيدة قالها حين خرج قتيبة من مسلم الباهلي، على سليمان بن عبد الملك، وخلع طاعته، فقتل وجيء برأسه إلى سليمان، وصدره:

أبأنا بها قتلى وما في دمائها

اللغة والإعراب: أبأنا: قتلنا وعوضنا، يقال: أبأت فلانا بفلان -قتلت به، وجعلته بواء؛ أي عوضا به. والضمير في "بها" و"هن" للسيوف، وفي "دمائها" للقتلى.

الشافيات جمع شافية، اسم فاعل من الشفاء، الحوائم: العاطش، جمع حائمة، وهي التي تحوم حول الماء من العطش، والمراد المتشوقة للقتل، "أبأنا" فعل وفاعل. "بها" متعلق به، "وما" الواو للحال، و"ما" نافية في دمائها" جار ومجرور خبر مقدم ومضاف إليه.

"شفاء" مبتدأ مؤخر "وهن" الواو للحال وهن مبتدأ. "الشافيات" خبر. "الحوائم" مضاف إليه، والجملة حال.

المعنى: قتلنا بهذه السيوف قتلى منهم، وعوضنا بها قتلانا، ولكن ما سفك من دماء القتلى، لم يشف ما في قلوبنا من غيظ ورغبة في الانتقام؛ لأن من قتلنا غير أكفاء لنا، ولا وفاء في دمائهم لقتلانا، وإنما يشفي غيظ الصدور، وتهدأ حرارة الألم، إذا قتلنا مثل من فقدنا، والسيوف هي الشافيات التي بها تنال الثارات.

الشاهد: إضافة الوصف المقترن بأل، وهو "الشافيات"؛ لأن المضاف إليه مقترن بها، وهو "الحوائم".

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ١٠١/٢

٣١٧ ٤٠٤." (١)

"وعمل المصدر مضافًا أكثر١؛ نحو: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاس﴾٢، ومنونًا أقيس٣؛ نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا﴾٤، وبأل قليل ضعيف٥؛ كقوله:

ضعيف النكاية أعداءه٦

وأجاز بعض العلماء عمل الجميع، وهو رأي مقبول لا مانع من الأخذ به.

هـ- وإلا يكون مفصولًا من معموله بأجنبي ولا بتابع؛ فلا يسوغ: إني أسرع إلى إجابة صارخة المتسجير.

و- ولا موصوفا قبل العمل؛ فلا يصح: ساءني عتابك الأليم محمدا.

ز- ولا مؤخرا عن معموله؛ فلا يجوز أعجبني زيدًا ضربك.

١- أي في الاستعمال، وكذلك أبلغ في القول من المنون.

٢- الآية ٢٥١ من سورة البقرة، والآية ٤٠ من سورة الحج.

٣- أي: أوفق بالقياس على الفعل من المضاف؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير، وهو يلي المضاف في الكثرة والفصاحة.

٤- "إطعام" مصدر فاعله محذوف "يتيمًا" مفعوله؛ أي "إطعامه يتيمًا "ذي مسغبة" أي مجاعة، صفة ليوم ومضاف إليه. سورة البلد: الآية ١٤.

٥- أي قليل في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده من مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه.

٦- صدر بيت من المتقارب، ذكره سيبويه ولم ينسبه، وعجزه:

يخال الفرار يراخي الأجل

اللغة والإعراب:- النكاية: الإضرار والأذى؛ من نكيت العدو: أثرت فيه ونلت منه، يخال: يظن. يراخي: يباعد ويؤخر. "ضعيف" خبر لمبتدأ محذوف. "النكاية" مضاف إليه، وهو مصدر محذوف فاعلة. أعداءه" مفعوله ومضاف إليه. "الفرار" مفعول أول "يخال" "يراخي الأجل" الجملة في محل نصب مفعول ثان، وسكن لأجل الوقف.

المعنى: إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه، أو يقهرهم أو ينازلهم القتال؛ يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت، ويفسح له في العمر.

الشاهد:- إعمال المصدر المقترن بأل؛ وهو "النكاية"، ونصبه المفعول؛ وهو "أعداءه".

المجلد الثالث

5٣٠٨." (٢)

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٣١٨/٢

(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٥/٣

"باب: أبنية مصادر الثلاثي

باب: أبنية مصادر الثلاثي١

اعلم أن للفعل الثلاثي٢ ثلاثة أوزان:

"فعل" بالفتح؛ ويكون متعديًا؛ كضربه، وقاصراً؛ كقعد. و"فعل" بالكسر؛ ويكون

باب أبنية مصادر الثلاثي:

١- للفعل الثلاثي مصادر كثيرة، العبرة فيها على السماع. وما يذكره النحويون من الضوابط لمجرد الحصر التقريب لغير المسموع؛ فإذا ورد فعل ولم يعلم مصدره، أتى بمصدر له على الوزن الغالب المقرر في أمثاله، فإن سمع له مصدر على **غير القياس يكتفي** به.

٢-أي المجرد؛ وذلك باعتبار ماضيه فقط. أما باعتبار الماضي مع المضارع، فيأتي على ستة أوجه يسميها الصرفيون أبوابا؛ لأن "فعل" -بالفتح- يأتي مضاعره مثلث العين. و"فعل" -بالكسر- يأتي مضارعه مفتوح العين، أو مكسورها لا غيره، و"فعل" بالضم لا يكون مضارعه إلا مضموم العين. وإليك مجمل القول في هذه الأبواب:

الباب الأول: "فعل يفعل"؛ كضرب يضرب، وجلس يجلس، وهو مقيس مطرد في المثال الواوي؛ كوعد يعد، بشرط ألا تكون لامه حرف حلق؛ كوقع، وحروف الحلق ستة؛ وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. وفي الأجوف اليائي؛ كجاء يجيء، وفاء يفيء.

وفي الناقص اليائي، كأتى يأتي، بشرط ألا تكون عينه حرف حلق؛ كسعى. وفي المضعف اللازم؛ كفر يفر. وما عدا ذلك مقصور على السماع.

الباب الثاني: "فعل يفعل"؛ كنصر ينصر، وأخذ يأخذ. وهو مقيس في الأجوف الواوي: كجال يجول، وقال يقول. والناقص الواوي أيضًا؛ كصفا يصفو، وسما يسمو والمضعف المتعدي؛ كمده يمده، وصب الماء يصبه.

وفي كل تقصد به المفاخرة والغلبة؛ نحو: ناصرته فأنا أنصره، وسابقته فأنا أسبقه، ويشترط ألا يكون من الأنواع التي يجب فيها كسر العين في الباب السابق.

الباب الثالث: "فعل يفعل" كبدأ يبدأ. ويكثر فيما كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق؛ كذهب يذهب، وفتح يفتح. ويشترط ألا يكون مضعفا، وإلا فهو على ما سبق؛ من كسر اللازم، وضم المتعدي. وما

٣١ ٣٠٨." (١)

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٣١/٣

"وما جاء مخالفاً لما ذكرنا فبابه النقل١؛ كقولهم في "فعل المتعدي: جحده جحوداً، وشكره شكوراً وشكرانا٢، وقالوا "جحداً" على القياس. وفي "فعل" القاصر: مات موتاً، وفاز فوزاً، وحكم حكماً وشاخ شيخوخة، ونم نميمة، وذهب ذهاباً٣. وفي "فعل" القاصر: رغب رغوبة٤، ورضي رضا، وبخل بخلاً، وسخ سخطاً، بضم أولهما وسكون ثانيهما، وأما البخل والسخط بفتحتين، فعلى القياس، كالرغب٥.

وفي "فعل" نحو: حسن حسناً، وقبح قبحاً٦. وذكر الزجاجي وابن عصفور: أن "الفعل" قياس في مصدر "فعل" وهو خلاف ما قاله سيبويه.

إذا كانت الصفة منه على وزن "فعيل"؛ نحو: ملح فهو مليح، وظرف فهو ظريف؛ فالمصدر: ملاحة، وظرافة، وقد يختلف ذلك؛ نحو: ضخم، فهو ضخم، وملح الطعام؛ أي صار ملحاً؛ فمصدرهما الشائع: الضخامة، والملوحة، مع أن الصفة المشبهة ليست على "فعل"، ولا "فعيل". وفي "فعل" يقول الناظم:

"فعولة" "فعالة" لـ "فعلا" كسهل الأمر وزيد جزلا*

أي: إن لـ"فعل" -ولا يكون إلا لازما- مصدرين؛ هما: "فعولة"؛ مثل: سهل الأمر سهولة، و"فعالة"؛ مثل: جزل الرجل جزالة، أي جاد أو عظم.

١- **أي السماع عن** العرب، ولا يقاس عليه.

٢- والقياس: جحدا، وشكرا.

٣- والقياس في الجميع "فعول".

٤- والقياس: رغبا.

٥- وعلى ذلك يكون لرغب، وبخل، وسخط مصادر قياسية، وأخرى سماعية، ويلاحظ أن المصنف اعتبر رضي، وسخط، لازمين، مع ورود قولهم: رضيه، وسخطه.

٦- والقياس: "الفعولة"، أو "الفعالة"؛ قال الناظم:

---

* "فعولة" مبتدأ. "فعالة" معطوفة بإسقاط العاطف. "لفعلا" متعلق بمحذوف، خبر المتبدأ وما عطف عليه. "كسهل" الكاف جارة لقول محذوف. "وزيد" مبتدأ. "جزلا" الجملة خبر.

٣٦ ٣٠٨." [(١)]

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٣٦/٣

"..

وشذ: المرجع، المصير، المعرفة، المغفرة، المجيء، المسير، المشيب، المعصية،المعيشة، المعذرة، المقدرة. وقد رود فيها الفتح على القياس.

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول وزن المضارع، مع إبدال أوله ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحا؛ نحو: معرف، متعاون، مكرم، من عرف، وتعاون، وإكرام.

هذا: والمصدر الميمي يلازم الإفراد، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعا؛ نحو: المحبة، والمودة، والمسرة، والموعظة. وقد ترد صيغة "مفعلة" لبيان سبب الفعل؛ ومن ذلك قوله- عليه السلام: $"الولد مبخلة مجبنة محزنة"، وذلك مقصور على السماع. كما ترد هذه الصيغة للدلالة على مكان كثرة مسماها؛ نحو: مأسدة، ومسبعة، ومفعاة؛ أي مكان تكثر فيه: الأسود، والسباع، والأفاعي، وقد أجاز المجمع اللغوي أن تصاغ "مفعلة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد.

ب- أسماء الزمان والمكان: هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل؛ للدلالة على زمان الفعل أو مكانه، زيادة على المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر. وهما يصاغان من الثلاثي على وزن "مفعل" بفتح العين، إن كان معتل اللام مطلقا، أو صحيحها، ولم تكسر عين مضارعه؛ كمرمى، ومسعى، ومدعى، ومنظر، ومدخل، ومقام، ومخاف. وعلى وزن "مفعل"، بكسر العين، إن كان مثالا واويا صحيح اللام مطلقا، أو كانت عين مضارعه مكسورة؛ نحو: موعد، وميسر، ومجلس، ومبيع. وشذ من الأول: المنسك: الموضع الذي تذبح فيه النسائك، وهي الذبائح، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمرفق، والمنبت، والمسقط، والمسكن: موضع السكن، والمسجد، والمخزن. وسمع الفتح في بعضهما على القياس. وشذ من الثاني: موكل: موضع حصن، وموظف: موضع قرب مكة، وموزن: اسم موضع، وقيل: لا شذوذ في ذلك كله؛ لأنها أسماء لأمكنة وأزمنة مخصوصة معينة. ولم يذهب بها النحاة مذهب الفعل، ويصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول؛ كمكرم، ومستخرج، ومستعان به؛ من أكرم، واستخرج، واستعان. قيل:

٤٨ ٣٠٨." (١)

"أحدهما: أن يكون مطابقا لموصوفه١؛ نحو: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات أو الفضل٢.

والثاني: ألا يؤتي معه "بمن"٣، فأما قول الأعشى:

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٤٨/٣

الموهبة: نقرة في جوف الصخرة يخزن فيها الماء ليبرد، والجمع مواهب. "لو" للتمني، أو شرطية حذف جوابها؛ أي لأحسنت إلينا. "على خمر" متعلق بمحذوف صفة لماء. أو بالنداء؛ كقول الشاعر:

لم ألق أخبث يا فرزدق منكمو ليلاً وأخبث بالنهار نهاراً

فائدة:

قال الصبان: "من كلامهم المشهور": "زيد أعقل من أن يكذب"، وظاهر مشكل؛ لأنه يقتضي تفضيل زيد في العقل على الكذب؛ ولا معنى له. وخير ما قيل في هذا وأمثاله: أن "أفعل" التفضيل يقصد به هنا معناه اللغوي، مع تضمين "أفعل" معنى "أبعد"، وبيان سبب البعد؛ فالمراد بهذا التركيب: زيد أبعد الناس من الكذب بسبب عقله، ويكون الغرض من هذا التفضيل: ابتعاد الفاضل من المفضول. ولا تكون "من" تفضيلية وإنما هي مع مجرورها متعلقان بأفعل، الذي هو بمعنى متباعد، والمفضول متروك لقصد التعميم.

١- أي في التذكير والتأنيث، والإفراد وفروعه؛ وذلك لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب.

٢- الفضل: جمع تكسير لفضلي. قيل: وينبغي أن يرجع في تأنيث اسم التفضيل وجمعه جمع تكسير إلى السماع؛ فقد لا يسمع ذلك، كالأشرف، والأظرف؛ فإنه لم يسمع فيهما: الأشارف والأظارف جمعا، ولا الشرفي والظرفي للمؤنث؛ كما سمع ذلك في الأفضل والأطول. وقد سمع في الأكرم والأمجد جمعهما؛ فقيل: الأكارم والأماجد، ولم يسمع فيهما: الكرمي والمجدي للمؤنثة. ونقل صاحب الأمالي أن بعض العرب يقولون: الأكرم، والأجمل، والأحسن، والأرذل، والأنذل، والألأم، وهي: الكرمي، والجملي، والحسني، والرذلي، واللؤمي... إلخ.

وعليه فيمكن القياس مع التحفظ للتيسير؛ لأن الوصول إلى المسموع يحتاج إلى عناء شديد.

٣- أي: لأن المفضل عليه غير مذكور؛ إذ تغني عنه أل. و"من"، و"أل" يتعاقبان ولا

١١٩ ٣٠٨." (١)

"و"نومان" -بفتح أوله وواو ساكنة ثانية- بمعنى كثير النوم١.

و"فعل" كغدر وفسق -سبا للمذكر. واختار ابن عصفور كونه قياسياً٢، وابن مالك كونه سماعيا٣.

و"فعال"؛ كفساق وخباث؛ سبا للمؤنث٤، وأما قوله:

إلى بيت قعيدته لكاع٥، فاستعمله خبراً ضرورة، وينقاس هذا، و"فعال" بمعنى

---

١ لا يقاس على ما كان على وزن: "لؤمان"، و"ملأم"، و"نومان"؛ بل يقتصر فيه على السماع. أما ما كان على وزن "مفعلان" ففيه رأيان، ولعل الأنسب الأخذ بالرأي الذي يبيح القياس في هذه الصيغة؛ لكثرة ما ورد فيها.

٢ أي في كل وصف جاء على وزن "فعل" بمعنى فاعل؛ لذم المذكر وسبه، بشرط دلالة أصله على السب.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٣/١٢٥

٣ وقد أشار إلى ذلك في النظم كما سيأتي. ومما سمع: فسق، وغدر، وخبث، ولكع، وسفه، بمعنى سافه، وشتم؛ بمعنى شاتم.وورد: "يا سفه مقتل الرجل بين فكيه"، وقد يستعمل هذا الومن في غير النداء؛ كحديث: "لا تقوم الساحة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لكع ابن لكع.

٤ وهو معدول عن "فاعلة" أو "فعلية"، ومبني على الكسر أصالة.

٥ عجز بيت من الوافر، اشتهر بأنه للحطيئة، في هجاء امرأته، ونسبه ابن السكيت لأبي الغريب النصري، وصدره:

أطوف ما أطوف ثم آوي

اللغة والإعراب: أطوف: من التطويف؛ أي أكثر الطواف والجولان في البلاد. آوي: أرجع وأعود. قعيدته. التي تلازم القعود فيه، ويطلق على المرأة "قعيدة البيت" لذلك. لكاع لئيمة خبيثة. "ما" مصدرية ظرفية. "أطوف" فعل مضارع، وقثد وصلت به "ما" وهو مضارع مثبت، وذلك قليل. "قعيدته" مبتدأ ومضاف إليه. "لكاع" خبر مبني على الكسر في محر رفع، والجملة صفة لبيت.

والمعنى: يهجو امرأته ويقول: أسير في الأرض، وأكثر من الطواف والجولان والتنقل في نواحيها؛ لتحصيل القوت، والبحث عن العيش لي ولأسرتي، ثم أعود إلى منزلي فأجد فيه امرأة خبيثة لئيمة، لم تهيء لي أسباب الراحة بعد هذا العناء.

والشاهد: استعمال "لكاع" -وهو على وزن "فعال"- في غير النداء للضرورة؛ فهي خبر المبتدأ. وقيل: إن الخبر قول محذوف؛ أي قعيدته يقال لها: يا لكاع، وحينئذ لا يكون قد خرج عن النداء.

٢٨٠ ٣٠٨." (١)

"اسود١. وربما عكسوا فأعلوا الأولى وصححوا الثانية، نحو: "آية" في أسهل الأقوال٢، فإن قلت: لنا أسهل منه، قول بعضهم: إنها "فعلة" كنبقة؛ فإن الإعلال حينئذ على القياس٣، وأما إذا قيل إن أصلها أييه -بفتح الياء الأولى- أو أيية -بسكونها- آييه فاعلة؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني٤، وإعلال الساكن٥، وحذف العين لغير موجب٦.

---

١ وأصله: الحوو -من الحوة وهي سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد- وشفة حواء؛ حمراء إلى السواد، فلامه واو مثل عينه، لقولهم في المثنى: حووان.

٢ أصلها أييه كقصيه، قلبت الياء الأولى ألفا شذوذا لتحركها وانفتاح ما قبلها، **وكان القياس إعلال** الياء الثانية وهي لام الكلمة، وقد سهل ذلك كون الياء الثانية غير طرف، ومثل آية: غاية، وراية، وثاية "وهي حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوي عندها أو رءوس أشجار يجمعها ويلقي عليها أثوابا ليستظل بها"، وطاية "وهي السطح" وهذه ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٢٩٢/٣

وإلى هذا الشرط، **وورود السماع بما** يخالفة في بعض كلمات يشير الناظم بقوله:

وإن لحرفين ذا الإعلال استُحق صُحِّح أول وعكس قد يَحِق*

أي: إن استحق هذا الإعلال -وهو القلب- لحرفين؛ بأن كان في الكلمة حرفا علة كل منهما متحرك مفتوح ما قبله صحح الأول وأعل الثاني، وقد يعكس على قلة، ولا يجوز إعلالهما معا؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان.

٣ أي: إعلال الأولى؛ لأنها محركة وقبلها مفتوح، وإعلال الثانية ممتنع لعدم فتح ما قبلها.

٤ أي: على القول بأن أصلها: أبيه، وهو شاذ.

٥ وهو الياء الأولى على أن أصلها أيية.

٦ أي: على القول بأنها آيية كفاعلة والمعهود في مثله قلب الياء الأولى همزة كبائعة وقائلة.

---

* "وإن" شرطية. "لحرفين" متعلق باستحق الواقع فعلا للشرط. "ذا" اسم إشارة نائب فاعل لمحذوف يفسره استحق. "الإعلال" بدل أو بيان أو نعت لذا. "أول" نائب فاعل صحح، والجملة جواب الشرط. "وعكس" مبتدأ وهو مضافا لمحذوف تقديرًا "قد يحق" الجملة خبر.

٣٩٧ ٤٤٨." [1]

"وأن تكون السين هي الأصل، فإن كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سينا، لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف.

وإنما قلبوها صادا إذا وقعت بعدها هذه الحروف لأنها حروف مستعلية والسين حرف مستسفل فثقل عليهم الاستعلاء بعد التسفل لما فيه من الكلفةفإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده لأنه كالانحدار من العلو وذلك خفيف لا كلفة فيه.

فهذا هو الذي **يجوز القياس عليه** من هذا الباب وما عداه فإنما يوقف فيه **عند السماع** (وبالله التوفيق).

ذكر الألفاظ التي لا نظائر لها باب ما يكتب بالصاد مما لا نظير له في السين

الفقوص: معروف.

والعصعص: عجب الذنب. وفيه خمس لغات: عصعص على وزن فلفل، ـ وعصصص ـ على وزن جعفر، وعصعوص ـ على وزن بهلول ـ، وعصص ـ على وزن عنق ـ، وعصص ـ على وزن صرد ـ.

والعقص: التواء القرن إلى خلف، يقال: كبش أعقص وشاة [ق: ١٠٧ ب] عقصاء.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٤/٤٠١

والعقص ـ أيضا ـ: اعوجاج الثنايا إلى داخل الفم، يقال: رجل أعقص وامرأة عقصاء.

والأعقص من أجزاء الشعر: ما اجتمع فيه العضب والنقص.

والعقيصة: الخصلة من الشعر تلوى، وجمعها عقاص وعقائص.

قال أمرؤ القيس:

ـ ٥٣٠

تضل العقاص في مثنى ومرسل

[طويل]

وقد قيل: أن العقاص في هذا البيت الأمشاط، ويدل على صحة ذلك رواية من روى: تضل المدارى، والمدارى: الأمشاط باتفاق.

والصاعقة: نار تسقط من السحاب، ويقال: صاقعة أيضا قال الراجز:

ـ ٥٣١

يحكون بالمرهفة القواطع." (١)

" العطف من جنس الفعل العامل في المعطوف عليه وحرف العطف دال على ذلك المقدر

وذكر ابن يعيش أن هذا اختيار الفارسي وابن جني وهو الأصح عنهما واختاره أيضا أبو القاسم السهيلي في نتائج الفكر واحتج عليه بالقياس والسماع أما القياس فإن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه كما سيأتي إن شاء الله تعالى قال وأيضا فإن النعت هو المنعوت في المعنى وليس بينه وبين المنعوت واسطة ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه وبينهما واسطة وهو الحرف

وأما السماع فالاتفاق على أنه يجوز إظهار الفعل ثانيا بعد حرف العطف ." (٢)

" ٢٨ – فصل النصب على المفعول معه قياسي أو سماعي ومسائل أخرى

الذي ذهب إليه أكثر البصريين أن النصب في هذا الباب قياس على مجرى نصب المصدر والظرف ونحوهما لصحة معناه وصحة عامل النصب فيه وكثرة مجيئه ومنهم من قصره على السماع وألا يقال منه إلا ما قالته العرب لما يتضمن من وضع الحرف في غير موضعه فإن الواو أصلها العطف وجعلها بمعنى مع اتساع لا سيما والنصب بعدها بالعامل الذي قبلها وكل ذلك خروج عن القياس فيقتصر به على السماع

وحكى الامام أبو بكر الخفاف في شرح الجمل عن الأخفش أنه قوى هذا القول الثاني وقال إنه الأحوط ." (٣)

---

(١) الفرق بين الحروف الخمسة، ص/١٨٦

(٢) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص/٥٩

(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص/٢٠٠

" والذي حكى ابن يعيش في شرح المفصل عن أبي الحسن يعني الأخفش وأبي علي الفارسي أنهما اختارا كونه مقيسا

وحكى أبو القاسم اللورقي عنهما أنهما ذهبا إلى أن ما جاز أن يستعمل معطوفا كان مقيسا وما لم يصلح جعله معطوفا يقتصر به **على السماع لأن** المجاز لا يقاس عليه وقد تقدم أنه يصح قولهم سرت والجبل ومشيت والساحل وأنه كلام صحيح مطرد

والظاهر القياس في جميع ذلك إلا ما منع منه مانع مثل قولهم كانت هند وعمرا ضاحكة فإن نصب عمرو هنا على أنه مفعول معه لا يصح لفساد المعنى في خبر كان

وقد اختلفوا في إعراب قوله تعالى (فأجمعوا أمركم) وفيه ثلاث قراءات

إحداها وهي المتواترة التي اتفق عليها القراء السبعة بقطع الهمزة وكسر الميم من أجمعوا من الاجماع ونصب شركاءكم فالذي اختاره أبو علي الفارسي والمحققون أن شركاءكم منصوب على أنه مفعول معه والواو بمعنى مع أي اجمعوا مع شركائكم أمركم وذلك لأن العطف هنا متعذر من جهة أن الاجماع إنما يكون في المعاني والجمع في الشركاء وما يتفرق وجوز ." (١)

"القياس النحوي عند الزمخشري وأثره في مواقفه من القراءات القرآنية

(د. يوسف دفع الله أحمد (١) ()

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المؤيد بالآيات والمعجزات. وبعد،،،

فمما لاشك فيه أن أصول النحو العربي من الأمور التي شغلت النحاة كثيرا، متقدميهم ومتأخريهم ومحدثيهم، فألفوا فيها عدة مؤلفات، بذلوا في أمرها جهودا مقدرة.

ومع أن أصول النحو العربي . "السماع" و"القياس" و"الإجماع" . أكثر دورانا في كتبهم، إلا أننا نجد أن النحاة جعلوا النصوص الشعرية في مقدمة ما ارتكزوا عليه في استنباط قواعدهم النحوية؛ بل ذهب بعضهم إلى رد القراءات القرآنية إن تعارضت مع ما وضعوه من مقاييسهم، وكأن العصمة وكمال الفصاحة اقتصرتا على أشعار العرب.

ومن الذين هاجموا القراءات القرآنية، ووصفوها بالضعف في بعض الأحيان، الفراء في كتابه: "معاني القرآن"، وابن جرير الطبرى في كتابه: "جامع البيان في تفسير القرآن"، وابن خالويه. وقد ذكر ذلك الدكتور/ أحمد البيلي في كتابه: "الاختلاف بين القراءات.

ومن هؤلاء أحد أئمة النحو في العربية وعلوم التفسير: محمود بن عمر الزمخشري. الذي وقف إزاء القراءات القرآنية مواقف متباينة، فتجده تارة متطرفا يهاجم القراءة واصفا إياها بالضعف، وطاعنا في قراءتها، ومعتدلا جزئيا في بعضها الآخر، يوردها دون طعن، لكنه يرجح بعضها على بعض، بما يظهر تأثره **بسلطان القياس الذي** أخلد إليه. في الوقت

---

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص/٢٠١

الذي يقف فيه موقفا ثالثا، يستشهد بالقراءات الشاذة إن لم تخالف قياسا.

---

(١) (()أستاذ مساعد، كلية اللغة العربية بالجامعة.." [١]

". ويلتزم الجامي أصول النحو من سماع وقياس ، فهو يستشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم . وتتبين مواضع ذلك كله بالنظر إلى الفهارس ، كما يتبين في شرحه ذكره لقراءات القرآن وتوجيهها ، كما تتبين عنايته بتوضيح ما يراه محتاجا إلى توضيح من شعر أو مثل .

ويذكر مع أن ابن الحاجب (السماعي المقصور **على السماع الذي** لا يتجاوز أمثلة محدودة مسموعة بأن يقال عليها أمثلة أخرى) .

ويستثني – كابن الحاجب – من بعض الأحكام الممنوعة موضوعا جائزا (لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على **صورة السماع لأن** ما **خالف القياس يقتصر** على **مورد السماع**) .

ويذكر مع ابن الحاجب حكما (موقوفا **على السماع لا** قاعدة له يعرف بها) نحو وجوب حذف الفعل في قولهم : (سقيا) .

. وهو ينظر إلى **مواقع القياس لما** يرد في المتن والشرح كقوله في الفعل الناصب للمفعول المطلق المحذوف حذفا واجبا قياسا (أي : حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزما) . نحو (ما أنت إلا سيرا) .

ومن هذا يظهر المراد **من القياس عند** الجامي من حيث أنه لا بد أن يكون له ضابط لكي . وهو بهذا يكون متابعا لابن الحاجب ، ومتأثرا به . وذلك أن ابن الحاجب ذكر **معنى القياس في** نفس الوضع فقال : (وإنما كانت هذه قياسا لأنه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء ، وعلم أنه يحذفون معه الفعل لزوما . هذا **معنى القياس**) .

[١٢٥/١]$

ونرى بهذا أن الجامي – كابن الحاجب – يقتفي مذهب البصريين **في القياس من** حيث أنهم لا يقيسون إلا على المسموع الكثير من الفصيح الذي يندرج تحت قاعدة نحوية أصلها النحاة بالاستقراء من ذلك المسموع .

– كما نرى أن الجامي – كجمهور النحويين – يذهب إلى أنا لنحو مرتبط بنظرية العامل ، بل أنه قائم على أساس هذه النظرية .

وقد عرف ابن الحاجب العامل في (الكافية) بقوله : (العامل ما بـه يتقوم المعنى المقتضي للإعراب) .." [٢]

---

(١) القياس النحوي عند الزمخشري وأثره في مواقفه من القراءات القرآنية، ص/١

(٢) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، ص/٧٨

"فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزا لكنه " لم يجز " عند الجمهور بحسب الحقيقة ، لأن الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين " خلافا للفراء " فإنه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الأمثلة الواردة عليها ، ولا يقتصر على **صورة السماع** ، بل يعمها وغيرها .

وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور

$[٥٤/٢]$

" إلا في نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو) " ، و (إن في الدار زيدا والحجرة عمرا) يعني : إلا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب ، لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على **صورة السماع** ، لأن ما **خالف القياس** **يقتصر** على **مورد السماع** " خلافا لسيبويه " فإنه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضا ، بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو قوله تعالى : ﴿ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ﴾ بجر (الآخرة) كما جاء في بعض القراءات . أي : عرض الآخرة .

$[٥٥/٢]$

" التأكيد "

" تابع يقرر أمر المتبوع " أي : حاله وشأنه عند السامع ، يعني : يجعل حاله ثابتا مقررا عنده .

" في النسبة " أي : في كونه منسوبا أو منسوبا إليه ، فيثبت عنده ويتحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير ، وذلك إما لدف ضرر الغفلة عن السامع ، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط ، وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ ، نحو (ضرب زيد زيد) و (ضرب ضرب زيد) أو لدفع ظن السامع تجوزا ، إما في المنسوب نحو : قولك : (زيد قتيل تقيل) دفعا لتوهم السامع أن تريد بالقتل الضرب الشديد ، فجعل حينئذ أيضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي .." [١]

" تقوم هند ويجوز **في القياس** : ظننتها زيد قائم تريد : القصة

ولا أعلمه مسموعاً من العرب

فأما الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث يقولون : ظننته هند قائمة وظننتها هند قائمة وتقول : ظننته قائم زيد والهاء كناية عن المجهول

والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم النصب فيقولون : ظننته قائماً زيدٌ ولا أعرف لذلك وجهاً **في القياس ولا السماع من** العرب وتقول : زيدٌ أظنُّ منطلقٌ فتلغي (أظنُّ) كما عرفتك

---

(١) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، ص/٢٩٠

وتقول : خلفكَ أحسبُ عمروٌ قامَ وقائمٌ أظن زيد فتلغي وإن شئت أَعملت والكوفيون لا يجيزون إذا تقدمه ماضٍ أو مستقبل أن يعملوا

ويحيزون أن يعمل إذا تقدمه اسم أو صفة والإلغاء عندهم أحسن

قال أبو بكر وذلك عندنا سواء

قال الشاعر :

(أَباالأراجيزِ يا ابْنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأَراجِيزِ خلتُ اللومُ والخورُ) ." (١)

"ومن ثم فمنهج النحاة في دراستهم لضبط آخر النطق هو منهج إعراب المعاني السياقية والمحال السياقية، وهو منهج يصح أن يختزل إلى قولنا: (المنهج الإعرابي) أي المنهج التبييني.

وتنبه أن العلة في المنهج الإعرابي تجمع بين العلة الشرعية والعلة المادية، فالعلة الشرعية كعلة وجوب الجهاد وتحريم الخمر علة ورودية لورود النص في ذلك، والعلة المادية علة اقترانية كاقتران سخونة الماء بالنار.

والعلة في المنهج الإعرابي تجمع العلتين، فلو قال قائل: لم يقول المتكلم (انتصر المسلم، وانتصر المسلمون) ولا يقول: (انتصر المسلم، وانتصر المسلمين)، فجواب ذلك أن يقال له: **إن السماع قد** ورد عن العرب برفع الهواء الحقيقي والمجازي لا بنصب الهواء الحقيقي والمجازي.

فإن قال القائل: فكيف أعرف مواضع رفع الهواء من مواضع نصب الهواء؟ قلنا له: إذا أردت معنى الفاعل قرنت به حالة رفع الهواء إما الحقيقية وإما المجازية، وإن أردت معنى المفعول به قرنت به حالة نصب الهواء إما الحقيقية وإما المجازية، وهذه العلة علة اقتران، فمن ذلك جمع المنهج الإعرابي (أي التبييني) العلتين؛ علة الورود وعلة الاقتران أما العلة التي في النظريات فعلة مختلفة وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله.

أما الجواب عن السؤالين الآتيين: لم لغة العرب ممكنة من حالات الهواء الأربع؟، ولم كان التمكين على هذه الصورة التي دونت عن العرب؟ فكل جواب عن هذين السؤالين هو رأي و وجهة نظر، وقد يتعدد الرأي وتتعدد النظريات.

قال ابن جني: "قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء وآخرون إلى غيره، فيجب إذا تأمل القولين واعتقاد أقواهما ورفض الآخر، فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعا، فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلتين" (١) .

---

(١) الاقتراح للسيوطي، الكتاب الثالث من القياس، الفصل الرابع في العلة، ص ٧٨.." (٢)

"وذلك نحو: رجع يرجع، ونزع ينزع، ونكح ينكح، ونحت ينحت، وشخب يشخب، ولغب يلغب، وصلح يصلح، وزأر يزئر، وسهم يسهم، ونعق الغراب ينعق، ونزع ينزع، ونهق ينهق، ونفخ ينفخ.

---

(١) الأصول في النحو، ١/١٨٣

(٢) الإجابة في أصول فقه النحو، ص/٨٩

وجاءت أحرف **على القياس مرة وعلى السماع أخرى**، نحو؛ برأ من مرضه يبرأ بالفتح قياسا، ويبرأ بالضم سماعا، وصبغ الشيء يصبغ بالفتح قياسا، ويصبغ سماعا، وفرغ يفرغ بالفتح قياسا، ويفرغ بالضم سماعا، وقد كان غرضي أن أتتبع هذا الفصل وأجمعه ولكن لم يقض ذلك، والأمور مرهونة بأوقاتها.

القسم الثاني

ما كان معتل الفاء، فإن المضارع منه يأتي على يفعل بالكسر نحو: وقر الشيء في صدري يقر، ووعد يعد، ويسر ييسر، وكان الأصل في يد: يوعد فخذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة. فإن قلت: فما بالهم حذفوا الواو مع باقي حروف المضارعة فقالوا: نعد، وتعد، وأعد، ولم تقع الواو بين ياء وكسرة؟.

فالجواب: أنهم حذفوا الواو في هذه المواضع لغير موجب بالحمل على ما فيه الموجب، لتجري حروف المضارعة على وجه واحد، ونظيره: أكرم، أصله أأكرم، فحذفوا إحدى الهمزتين فرارا من اجتماعهما، وحملوا باقي حروف المضارعة في الحذف دون موجب بالحمل على ما فيه الموجب،." (١)

"[قد يقع نكرة بغير مسوغ]:

وقد يقع١ نكرة بغير مسوغ، كقولهم: "عليه مائة بيضا"٢، وفي الحديث: "وصلى وراءه رجال قياما"٣.

[للحال مع صاحبها ثلاث حالات]:

فصل: وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

إحداها: وهي الأصل: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه، ك: "جاء زيد ضاحكا"، و: "ضربت اللص مكتوفا" فلك في: "ضاحكا" و: "مكتوفا" أن تقدمها على المرفوع والمنصوب.

---

١ ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس، ونقل ذلك عن سيبويه، والعلماء ينقلون القول بعدم **جواز القياس على** ذلك عن الخليل ويونس. همع الهوامع: ١/ ٢٤٠.

٢ "بيضا" جمع أبيض، حال من مائة، ولا يصح أن يكون تمييزا لأن تمييز المائة لا يكون جمعا، وهذا المثال رواه سيبويه عن العرب، والمراد أن المائة دراهم لا دنانير ولا غيرها؛ لأن الدراهم من الفضة وهي بيضاء. الكتاب لسيبويه: ٢/ ١١٢/ ٥٩١.

٣ تخريج الحديث: الحديث رواه الإمام مالك بن أنس في الموطأ على النحو التالي: "صلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- -قاعدا، وصلى وراءه رجال قياما"؛ وربما كان اللفظ المروي من كلام راوي الحديث، كما لم يحتجوا بالحديث

---

(١) اقتطاف الأزاهر، ص/١٣

عامة؛ لأن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى؛ وفي رأيهم مغالاة؛ لأن رواة الحديث أوثق من رواة الشعر؛ فالأولى الاحتجاج بالحديث.

موطن الشاهد: "قياما".

وجه الاستشهاد: مجيء الحال "قياما" من النكرة "رجال" بلا مسوغ، وقد اختلف النحاة، في مجيء الحال من النكرة، بلا مسوغ، أمقيس؟ أو مقصور على السماع؟، فذهب سيبويه إلى الأول، وذهب إلى الثاني الخليل ويونس.." [(١)]

"[حكم تقدم التمييز على عامله]:

فصل: لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما١، ك: "رطل زيتا" أو فعلا جامدا٢، نحو: "ما أحسنه رجلا" وندر تقدمه على المتصرف كقوله٣: [المتقارب]:

٢٨٦- أنفسا تطيب بنيل المنى٤

---

١ يجوز أن يتقدم التمييز ويتوسط بين العامل ومعموله؛ نحو: "طاب نفسا محمد" والأصل: طاب محمد نفسا؛ وجواز التقدم والتوسط هذا باتفاق.

وأما بالنسبة إلى تقدم التمييز على العامل والمعمول معا؛ فذهب سيبويه والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز تقدم التمييز على عامله، سواء أكان العامل اسما، كما في تمييز المفرد أم كان فعلا، كما في تمييز النسبة، وسواء أكان الفعل جامدا كفعل التعجب، في نحو: "ما أحسنه رجلا!" أم كان متصرفا، نحو: طاب محمد نفسا؛ وعلة امتناع تقدمه على العامل، إذا كان اسما أو فعلا جامدا فظاهرة؛ لأن معمول هذين، ل ا يتقدم عليهما في غير هذا الباب؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة. وأما عدم تقدم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفا؛ لأن أكثر ما ورد من تمييز النسبة محول عن فاعل؛ ومعلوم أن الفاعل لا يجوز تقدمه على فعله؛ وما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له؛ غير أن المازني والكسائي والمبرد والجرمي، ذهبوا إلى جواز تقديم التمييز على عامله؛ إذا كان فعلا متصرفا، وارتضى هذا القول ابن مالك في بعض كتبه، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس.. أما السماع، فقوله: أنفسا تطيب... الآتي؛ وأما القياس: فالتمييز -وهو منصوب- كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل: إن كان متصرفا -ولم يعبؤوا بأصل، ولم يبالوا به. وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع: ١/ ٢٥٢، وشرح التصريح: ١/ ٤٠٠، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٠٠-٢٠١.

٢ وكذلك، إذا كان فعلا متصرفا، يؤدي معنى الجامد، نحو: "كفى بالله شهيدا" ف "كفى" فعل متصرف، غير أنه بمعنى فعل التعجب، وهو غير متصرف؛ لأن معناه: ما أكفاه!

٣ القائل: هو رجل من طيء لم يسمه النحاة.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

٤ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وداعي المنون ينادي جهارا." (١)

"ثم١ امتنع "الحسن وجهه"؛ لانتفاء قبح الرفع٢؛ ونحو: "الحسن وجه" لانتفاء؛ قبح النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز٣.

وتسمى الإضافة في هذا النوع لفظية؛ لأنها أفادت أمرا لفظيا٤، وغير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال٥.

[اختصاص الإضافة اللفظية بجواز دخول "أل" على المضاف]:

فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول "أل" على المضاف في خمس مسائل٦.

إحداها: أن يكون المضاف إليه بأل٧؛ كـ"الجعد الشعر"، وقوله٨: [الطويل]

---

١ أي: ومن أجل أن الإضافة، فيما ذكر إنما هي لرفع قبح الرفع والنصب على النحو الذي بسط.

٢ لأن في المرفوع ضميرا مضافا إليه، يعود على الموصوف.

٣ أي: والتمييز ينصبه المتعدي والقاصر.

٤ وهو التخفيف بحذف التنوين ونوني المثنى والجمع من آخر المضاف، والتحسين المترتب على إزالة القبح.

٥ فإن المضاف فيها، لا بد من أن يكون وصفا عاملا، وكثيرا ما يرفع ضميرا مستترا، وهذا الضمير يكون فاضلا تقديرا بين الوصف المضاف ومعموله على الرغم من استتاره، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال.

٦ أما المحضة: فلا تدخل "أل" فيها على المضاف؛ لئلا يلزم اجتماع معرفين على شيء واحد أو إضافة المعرفة إلى النكرة. وأجاز الكوفيون دخول "أل" على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه "أل" نحو: قرأت الثلاثة الكتب في الأربعة الأيام. وحجتهم في ذلك السماع. **وكان القياس في** اللفظية كذلك، لكن لما كانت الإضافة فيها على نية الانفصال؛ اغتفر ذلك فيها.

٧ لأن رفع القبح عن نصب ما بعد الصفة المشبهة بالإضافة، لا يكون إلا بذلك الشرط كما بينا قريبا. وحمل عليها اسم الفاعل. والجعد: صفة مشبهة، من جعد شعره جعودة -ضد بسط.

٨ القائل: الفرزدق الشاعر الأموي، وقد مرت ترجمته.." (٢)

"فليل١ ضعيف؛ كقوله: [المتقارب]

٣٦٥- ضعيفُ النكايةِ أعداءَه٢

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

= وجه الاستشهاد: وقوع "إطعام" مصدرا فاعله محذوف، وقد نصب مفعولا به، هو: "يتيما"؛ والتقدير: إطعامه يتيما. وذي مسغبة: أي: ذي مجاعة؛ وحكم إعمال المصدر المنون أوفق بالقياس على الفعل من المضاف؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير، وهو يلي المصدر المضاف في الكثرة والفصاحة.

١ أي: قليل في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده عن مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه.

٢ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله: يخال الفرار يراخي الأجل

وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ٦٣، والأشموني: ٦٧٩/ ٢/ ٣٣٧، والشذور: ١/؟؟؟ / ٥٠٦"، وابن عقيل: ٢٤٧/ ٣/ ٩٥، وسيبويه: ١/ ٩٩، وهو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل. والمصنف: ٣/ ٧١، والمقرب: ٢٥، والخزانة: ٣/ ٤٣٩، والهمع: ٢/ ٩٣، والدرر: ٢/ ١٢٤.

المفردات الغريبة: النكاية: الإضرار والأذى -من نكيت العدو- أثرت فيه ونلت منه. يخال: يظن. يراخي: يباعد ويؤخر.

المعنى: أن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه، أو يقهرهم، أو ينازلهم القتال. يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت، ويفسح له في العمر.

الإعراب: ضعيف: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هو ضعيف، وضعيف: مضاف. النكاية مضاف إليه. أعدائه: مفعول به للنكاية، والهاء مضاف إليه. يخال: فعل مضارع مرفوع، والفاعل هو. الفرار: مفعول به أول "يخال" منصوب. يراخي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. الأجل: مفعول به لـ"يراخي" منصوب، وسكن لضرورة الشعر؛ وجملة "يراخي الأجل": في محل نصب مفعولا ثانيا لـ"يخال".

موطن الشاهد: "النكاية أعداءه".

وجه الاستشهاد: إعمال المصدر المقترن بأل "النكاية"، ونصبه المفعول "أعداءه".

فائدة: ذهب سيبويه والخليل إلى أن ناصب المفعول هو المصدر المقترن بأل كما بينا؛ وذهب أبو العباس المبرد إلى أن ناصب المفعول في هذه الحالة مصدر آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور، وهذا المصدر المحذوف منكر؛ فالتقدير عنده: ضعيف النكاية نكاية أعداءه، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءه في هذه الحالة =." (١)

"وما جاء مخالفا لما ذكرناه؛ فبابه: النقل١.

كقولهم في "فَعَل"، المتعدي: جحده جحودا، وشكره شكورا وشكرانا٢؛ وقالوا "جحدا" على القياس.

وفي "فَعَل" القاصر: مات موتا، وفاز فوزا، وحكم حكما، وشاخ شيخوخة، ونم نميمة، وذهب ذهابا٣.

وفي "فَعِل" القاصر: رغب رغوبة٤، ورضي رضا، وبخل بُخْلًا، وسخط سُخْطًا، بضم أولهما وسكون ثانيهما، وأما البَخَل والسَّخَط، بفتحتين، فعلى القياس؛ كالرغب٥.

وفي "فَعُلَ" نحو: حسن حسنا، وقبح قبحا٦.

وذكر الزجاجي وابن عصفور: أن الفعل٧ قياس في مصدر "فعل"؛ وهو خلاف ما قاله سيبويه.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

= وملح الطعام؛ أي صار ملحا؛ فمصدرها الشائع: الضخامة، والملوحة، مع أن الصفة المشبهة، ليست على فعل ولا فعيل.

١ أي: السماع عن العرب، ولا يقاس عليه.

٢ والقياس: جحدا وشكرا.

٣ والقياس في الجميع: "فُعول".

٤ والقياس: رغبا.

٥ وعلى ذلك، يكون لـ"رغب" و"بخل" و"سخط" مصادر قياسية، وأخرى سماعية، ويلاحظ أن المؤلف عد كلا من "رضي" و"سخط" لازما، مع ورود قولهم: رضيه، وسخطه.

٦ والقياس: "الفعُولة" أو "الفَعَالة".

٧ وقع في نسخة المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها أن "الفُعْلَة" بدل "الفُعْل" وهو تحريف كما ذكر الشيخ عبد الحميد في تعليقه، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته فقال: "ذكر الزجاج وابن عصفور أن "الفُعْل" كالحسن، قياس في مصدر "فَعُل" -بضم العين- كـ"حسن" و"قبح" وهو خلاف ما قاله سيبويه.

انظر حاشية الصبان: ٢/ ٣٠٦.." [1]

"..

= والمودة، والمسرة، والموعظة. وقد ترد صيغة "مفعلة" لبيان سبب الفعل؛ ومن ذلك قوله عليه السلام: "الولد مبخلة مجبنة محزنة" وذلك مقصور على السماع كما ترد هذه الصيغة؛ للدلالة على مكان كثرة مسماها؛ نحو؛ مأسدة، ومسبعة، مفعاة؛ أي مكان تكثر فيه الأسود، والسباع، والأفاعي.

وقد أجاز المجمع اللغوي أن تصاغ "مفعلة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان؛ سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد.

الملحق الثاني: أسماء الزمان والمكان:

هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل؛ للدلالة على زمان الفعل أو مكانه؛ زيادة على المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر؛ وهما يصاغان من الثلاثي على وزن "مَفْعَل" -بفتح العين- إن كان معتل اللام مطلقا، أو صحيحها، ولم تكسر عين مضارعه؛ نحو: مرمى، ومسعى، ومدعى، ومنظر، ومذهب. ويصاغان على وزن "مَفْعِل" -

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

بكسر العين- إن كان مثالا واويا صحيح اللام مطلقا، أو كانت عين مضارعه مكسورة؛ نحو؛ موعد، وميسر، ومجلس، ومبيع، وشذ مما تقدم: المنسك، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمنبت، والمسقط، والمسكن، والمسجد، والمجزر، وسمع الفتح في بعضها على القياس؛ وقيل: لا شذوذ في ذلك؛ لأنها أسماء لأمكنة وأزمنة مخصوصة معينة؛ ولم يذهب بها النحاة مذهب الفعل.

ويُصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول؛ نحو؛ مكرم، ومستخرج، ومستعان به، من أكرم، واستخرج، واستعان.

واسما الزمان والمكان مشتقان؛ ولكنهما لا يعملان عمل الفعل؛ وتعيين المراد من الزمان أو المكان خاضع للقرائن.

ويتبين مما تقدم: أن صيغة الزمان والمكان، والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذلك في الثلاثي، إلا فيما يأتي:

١- في المثال الصحيح اللام الذي لا تحذف فاؤه في المضارع.

٢- وفي السالم المكسور العين في المضارع؛ فإن المصدر الميمي فيهما على ومن "مَفْعَل" بفتح العين؛ نحو؛ موجل، ومنزل. واسم الزمان والمكان على وزن "مفعل" -فيهما- وعند الاتفاق في الصيغة؛ يكون التمييز بينها بالقرائن.

الملحق الثالث: المصدر الصناعي:

هو كل لفظ جامد أو مشتق، اسم أو غيره، زيد في آخره ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة، ليدل على معنى مجرد، هو مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ، نحو: =." (١)

"على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل١؛ نحو: الذي والتي، وصوبه الناظم.

الثالثة: اسم الجنس المشبه به؛ كقولك: "يا الخليفة هيفة" نص على ذلك ابن سعدان٢.

الرابعة: ضرورة الشعر؛ كقوله٣:

٤٤٠- عباس يا الملك المتوج والذي٤

ولا يجوز ذلك في النثر؛ خلافا للبغداديين.

---

١ بشرط أن يكون مع صلته علما؛ نحو: "يا الذي سافر" في نداء من سمي بذلك؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد؛ أما الموصول وحده المسمى به فمتفق على منع ندائه.

ومن نداء الاسم الموصول المقترن بـ "أل" مع صلته قول الشاعر:

من اجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

٢ مرت ترجمته.

٢ لم ينسب البيت إلى قائل معين.

٤ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

عرفت له بيتَ العُلا عدنانُ

وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ١٧٣، والأشموني: "٨٧٨/ ٢/ ٤٤٩" والعيني: ٤/ ٢٤٥ والهمع: ١/ ١٧٤، والدرر: ١/ ١٥٢.

المفردات الغريبة: المتوج: الذي ألبس التاج. عرفت: اعترفت. العلا: الشرف. عدنان: المراد عدنان أبو العرب.

المعنى: واضح.

الإعراب: عباس: منادى بحرف محذوف، مبني على الضم في محل نصب. يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. الملك: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. المتوج: صفة لـ "الملك" يجوز فيها الرفع إتباعا على لفظ الموصوف؛ ويجوز فيها النصب إتباعا على محل الموصوف. والذي: الوو عاطفة، الذي: اسم موصول، مبني على السكون، معطوف على المتوَّج في حل رفع أو نصب. عرفت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "له": متعلق بـ "عرف". بيت: مفعول به منصوب لـ "عرف"، وهو مضاف العلا: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. عدنان: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ وجملة "عرفت له بيت العلا عدنان": صلة للموصول الأسمي، لا محل لها.

موطن الشاهد: "يا الملك".

وجه الاستشهاد: إدخال حرف النداء "يا" على المنادى المقترن بـ "أل"؛ وهو "الملك"؛ وحكم هذا الإدخال ضرورة عند البصريين؛ وجائز عند الكوفيين؛ بالقياس وبالسماع؛ فأما القياس؛ فما أباحه الجميع من مناداة لفظ الجلالة المقترن بـ "أل" وأما السماع: فهذا الشاهد ونحوه.

انظر حاشية الصبان: ٣/ ١٤٥.." (١)

"وإن كان جمعا خفض بإضافة العدد إليه؛ نحو: "ثلاثة رجال".

ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما، فيُعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما؛ فتقول: "ثلاثة من الغنم" بالتاء؛ لأنك تقول: "غنم كثير" بالتذكير١، و"ثلاث من البط" بترك التاء؛ لأنك تقول: "بط كثيرة" بالتأنيث، و"ثلاثة من البقرة"، و"ثلاثة"؛ لأن في البقر لغتين؛ التذكير والتأينث، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾٢.

= وجه الاستشهاد: إضافة العدد "ثلاث" إلى المعدود "ذود"؛ وهو اسم جمع؛ وحكم هذه الإضافة القلة؛ لأن القياس أن لا يضاف العدد إلا إلى جمع؛ وفي إضافة العدد إلى اسم الجمع ثلاثة مذاهب للنحاة؛ هي:

أ- الجوز في السعة على قلة؛ وهو رأي ابن عصفور، وتبعه ابن هشام.

ب- الاقتصار فيه على السماع، وليس لنا القياس عليه؛ وهو مذهب جمهور النحاة.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

جـ- التفصيل؛ فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل؛ نحو: "ذود، ونفر، ورهط"؛ جاز أن يضاف العدد إليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، وكما في الحديث الشريف: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة"، وإن كان اسم الجمع، يستعمل في القليل وفي الكثير؛ نحو: قوم ونسوة؛ لا يجوز أن يضاف العدد إليه؛ وهذا التفصيل، عزاه أبو علي الفارسي: إلى أبي عثمان المازني؛ وقد ذكر أبو العباس المبرد؛ أن العلة في ذلك؛ هي أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة، لا يضاف إلى المفرد، فلا يقال: ثلاثة رجل كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة؛ ولهذا، يلتزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يُهمل جمع القلة، أو يكون شاذا. هذا وقد استشهد سيبويه، على تأنيث "ثلاثة" مع "أنفس" والقياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة؛ ولكن أنث؛ لكثرة إطلاق النفس على الشخص. انظر الدرر اللوامع: ١/ ٢٠٩ و٢/ ٢٢٤.

١ في مختار الصحاح، الغنم: اسم مؤنث موضوع للجنس، يقع على الذكور والإناث؛ وعليهما جميعا؛ والإبل: كالغنم في ذلك.

٢ سورة البقرة، الآية: ٧٠.

أوجه القراءات: قرأ مجاهد "تشبه"؛ وقرأ أبي: "تشابهت"، وقرأ ابن أبي إسحاق: "تشابهت" بتشديد الشين، وقرأ الحسن والأعرج: "تشابه" بتشديد الشين، وضم الهاء، وقرأ يحيى بن يعمر، ومجاهد وابن مسعود: "يشابه"، وقرأ الحسن والأعمش وابن مسعود "متشابه". البحر المحيط: ١/ ٢٥٤، وتفسير القرطبي: ١/ ٤٥٢، إعراب النحاس: ١/ ١٧٦-١٨٥.

موطن الشاهد: ﴿الْبَقَرَ تَشَابَهَ﴾.

وجه الاستشهاد: تذكير الضمير العائد إلى البقرة؛ لأن في البقر لغتين؛ جواز التذكير والتأنيث فيه.." (١)

"الأول: أن يكون مضافا، وعمله أكثر من عمله غير مضاف،وهو متفق عليه، ويضاف إلى الفاعل، وإلى المفعول، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾ (١) ، ومن الثاني قول الشاعر (٢) :

ألا إن ظلم نفسه المرء بين ... إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

وكثرة عمله في هذه الصورة لأن الإضافة جعلت المضاف إليه كجزء من المضاف، وجعلت المضاف كالفعل في عدم قبول أل، والتنوين، فقويت به مناسبة المصدر للفعل (٣) .

فالعمل هنا توسل للفعل في الابتعاد عن خصائص الأسماء.

الثاني: أن يكون منونا، وعمله منونا أقيس من عمله مضافا، لشبه الفعل بالتنكير، ومنه قوله تعالى: ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ﴿١٤﴾ يتيما... ﴾ (٤) والمصدر المنون يشبه الفعل المؤكد بالنون الخفيفة (٥) ، فلما تقرب المصدر إلى الفعل بشيء من خصائصه كان أقيس من جهة العمل، وإن كان النوع الأول أكثر استعمالا.

الثالث: المعرف بأل، وعمله قليل في السماع، ضعيف **في القياس لبعده** عن مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه، ومنه (٦) :

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

ضعيف النكاية أعداءه ... يخال الفرار يراخي الأجل

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥١.

(٢) بلا نسبة في شرح قطر الندى: ابن هشام، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الحادية عشرة ٢٦٧، شرح التسهيل ١١٨/٣، شرح التصريح ٥/٢.

(٣) شرح التسهيل ١١٥/٣.

(٤) سورة البلد، آية: ١٤-١٥، في قراءة نافع، وابن عباس، وعاصم، وحمزة. البحر المحيط ١٥٢/٨، ١٥٣.

(٥) شرح التسهيل ١١٥/٣.

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢٥٣/١، المقرب: ابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار، عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف، بغداد ١٤٤، شرح المفصل ٥٩/٦، ٦٠، شرح التسهيل ١١٦/٣، شرح التصريح ٦/٢.." [١]

"مذهبان: أحدهما أنه مصدر عولت عليه أي اتكلت، فلما قال إن شفائي عبرة مهراقة، صار كأنه قال إنما راحتي في البكاء فما معنى اتكالي في شفاء غليلي على رسم دارس لا غناء عنده عني؟ فسبيلي أن أقبل على بكائي ولا أعول في برد غليلي على ما لا غناء عنده، وأدخل الفاء في قوله فهل لتربط آخر الكلام بأوله، فكأنه قال إذا كان شفائي إنما هو في فيض دمعي فسبيلي أن لا أعول على رسم دارس في دفع حزني، وينبغي أن آخذ في البكاء الذي هو سبب الشفاء، والمذهب الآخر أن يكون معول مصدر عولت بمعنى أعولت أي بكيت، فيكون معناه: فهل عند رسم دارس من إعوال وبكاء، وعلى أي الأمرين حملت المعول فدخول الفاء على هل حسن جميل .. (((١))) .

قد يستدل بمخالفة الشاهد لمقرر البحث البلاغي على عدم صحة الشاهد أو صنعه كما في :

قال ابن سيده: فأما قول الآخر:

إضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس

فإن ابن جني قال: ه و مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت به ، وأيضا فإنه ضعيف ساقط **في القياس** ، وذلك لأن التأكيد من مواضع الإطناب والإسهاب فلا يليق به الحذف والاختصار ، فإذا **كان السماع والقياس** يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه والعدول إلى غيره مما كثر استعماله وصح قياسه (((٢))) .

كثرة ايضاح ابن منظور للمصطلح البلاغي بضده ، فهي طريقة دأب عليها في اللسان ربما اكتفى بها دون أن يزيد عليها في تعريفه للمصطلح ، وربما رجع ليضع حدا للمصطلح او يشرح مادته أو يمثل لها ، مثل :

التعريض: خلاف التصريح (((٣))) ، وقد أسهب رحمه الله بعد هذا القول بشرح التعريض وذكر معانيه واستعمالاته في كلام العرب .

---

(١) التطفل على الأفعال في العمل، ص/١٥

(١) لسان العرب (عول) .

(٢) لسان العرب (هول) .

(٣) لسان العرب (قمص) .." (١)

"رديئا إذا وجدت ما هو أشعر منه ، قال : فليس التضمين بعيب كما أن هذا ليس برديء ، وقال ابن جني : هذا الذي رآه أبو الحسن من أن التضمين ليس بعيب مذهب تراه العرب وتستجيزه ، ولم يعد فيه مذهبهم من وجهين : **أحدهما السماع** ، **والآخر القياس** ، **أما السماع فلكثرة** ما يرد عنهم من التضمين ، **وأما القياس فلأن** العرب قد وضعت الشعر وضعا دلت به على جواز التضمين عندهم ؛ وذلك ما أنشده صاحب الكتاب وأبو زيد وغيرهما من قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحت لا أحمل السلاح، ولا أملك رأس البعير ، إن نفرا

والذئب أخشاه ، إن مررت به وحدي ، وأخشى الرياح والمطرا .

فنصب العرب الذئب هنا ، واختيار النحويين له من حيث كانت قبله جملة مركبة من فعل وفاعل ، وهي قوله لا أملك ، يدلك على جريه عند العرب والنحويين جميعا مجرى قولهم: ضربت زيدا وعمرا لقيته ، فكأنه قال : ولقيت عمرا لتتجانس الجملتان في التركيب ، فلولا أن البيتين جميعا عند العرب يجريان مجرى الجملة الواحدة لما اختارت العرب والنحويون جميعا نصب الذئب ، ولكن دل على اتصال أحد البيتين بصاحبه وكونهما معا كالجملة المعطوف بعضها على بعض ، وحكم المعطوف والمعطوف عليه أن يجريا مجرى العقدة الواحدة ، هذا **وجه القياس في** حسن التضمين ، إلا أن بإزائه شيئا آخر يقبح التضمين لأجله ، وهو أن أبا الحسن وغيره قد قالوا : إن كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه ، فمن هنا قبح التضمين شيئا ، ومن حيث ذكرنا من اختيار النصب في بيت الربيع حسن ، وإذا كانت الحال على هذا فكلما ازدادت حاجة البيت الأول إلى الثاني واتصل به اتصالا شديدا كان أقبح مما لم يحتج الأول إلى الثاني هذه الحاجة ؛ قال: فمن أشد التضمين قول الشاعر روي عن قطرب وغيره :

وليس المال، فاعلمه، بمال من الأقوام إلا للذي." (٢)

"فإن ابن جني قال: هو مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت به، وأيضا فإنه ضعيف ساقط في القياس، وذلك لأن التأكيد من مواضع الإطناب والإسهاب فلا يليق به الحذف والاختصار، فإذا **كان السماع والقياس** يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه والعدول إلى غيره

مما كثر استعماله وصح قياسه. وهول هائل ومهول، وكرهها بعضهم، وقد جاء في الشعر الفصيح (((١)))

الاعتراض

---

(١) البحث العروضي والبلاغي في لسان العرب مع معجم بمصطلحات العروض والبلاغة، ص/٣٩

(٢) البحث العروضي والبلاغي في لسان العرب مع معجم بمصطلحات العروض والبل اغة، ص/٦٠

وقول كثير:

وإني، وتهيامي بعزة، بعدما تخليت مما بيننا وتخلت

قال ابن جني: سألت أبا علي فقلت له: ما موضع تهيامي من الإعراب؟ فأفتى بأنه مرفوع بالابتداء، وخبره قوله بعزة، وجعل الجملة التي هي تهيامي بعزة اعتراضا بين إن وخبرها لأن في هذا أضربا من التشديد للكلام، كما تقول: إنك، فاعلم، رجل سوء وإنه، والحق أقول، جميل المذهب، وهذا الفصل والاعتراض الجاري مجرى التوكيد كثير في كلامهم، قال: وإذا جاز الاعتراض بين الفعل والفاعل في نحو قوله:

وقد أدركتني، والحوادث جمة، أسنة قوم لا ضعاف، ولا عزل

كان الاعتراض بين اسم إن وخبرها أسوغ، وقد يحتمل بيت كثير أيضا تأويلا آخر غير ما ذهب إليه أبو علي، وهو أن يكون تهيامي في موضع جر على أنه أقسم به كقولك: إني، وحبك، لضنين بك قال ابن جني: وعرضت هذا الجواب على أبي علي فتقبله، ويجوز أن يكون تهيامي أيضا مرتفعا بالابتداء، والباء متعلقة فيه بنفس المصدر الذي هو التهيام، والخبر محذوف كأنه قال وتهيامي بعزة كائن أو واقع على ما يقدر في هذا ونحوه، وقد هيمه الحب (((٢)))

الاقتصاد

---

(١) لسان العرب (هول) .

(٢) لسان العرب (هيم) .." [1]

"فتح اللام لسكون الهاء وسكون الألف قبلها، واختاروا الفتحة لأنها من جنس الألف التي قبلها، فلما تحركت اللام لم يلتق ساكنان فتحذف الألف لالتقائهما؛ قال ابن سيده:

فأما قول الآخر:

إضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس

فإن ابن جني قال: هو مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت به، وأيضا فإنه ضعيف ساقط في القياس، وذلك لأن التأكيد من مواضع الإطناب والإسهاب فلا يليق به الحذف والاختصار، فإذا **كان السماع والقياس** يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه والعدول إلى غيره

مما كثر استعماله وصح قياسه. وهول هائل ومهول، وكرهها بعضهم، وقد جاء في الشعر الفصيح (((١)))

وفي حديث الأعرابي الذي جاء يسأل عن شرائع الإسلام: فقال له النبي، صلى الله عليه وسلم: أفلح وأبيه إن صدق؛ قال ابن الأثير: هذه كلمة جارية على ألسن العرب تستعملها كثيرا في خطابها وتريد بها التأكيد، وقد نهى النبي، صلى الله عليه وسلم، أن يحلف الرجل بأبيه فيحتمل أن يكون هذا القول قبل النهي، ويحتمل أن يكون جرى منه على عادة

---

(١) البحث العروضي والبلاغي في لسان العرب مع معجم بمصطلحات العروض والبلاغة، ص/١٥٣

الكلام الجاري على الألسن، ولا يقصد به القسم كاليمين المعفو عنها من قبيل اللغو، أو أراد به توكيد الكلام لا اليمين، فإن هذه اللفظة تجري في كلام العرب على ضربين: التعظيم وهو المراد بالقسم المنهي عنه، والتوكيد كقول الشاعر:

لعمر أبي الواشين، لا عمر غيرهم، لقد كلفتني خطة لا أريدها

فهذا توكيد لا قسم لأنه لا يقصد أن يحلف بأبي الواشين، وهو في كلامهم

كثير (((٢)))

تقول: رأيت النسوة جمع، غير منون ولا مصروف، وهو معرفة بغير الألف

---

(١) لسان العرب (هول) .

(٢) لسان العرب (أبي) .." [١]

"به الحذف والاختصار، فإذا **كان السماع والقياس** يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه والعدول إلى غيره مما كثر استعماله وصح قياسه. وهول هائل ومهول، وكرهها بعضهم، وقد جاء في الشعر الفصيح (((١))) .

حسن التضمين

قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحت لا أحمل السلاح، ولا أملك رأس البعير، إن نفرا

والذئب أخشاه، إن مررت به وحدي، وأخشى الرياح والمطرا.

فنصب العرب الذئب هنا، واختيار النحويين له من حيث كانت قبله جملة مركبة من فعل وفاعل، وهي قوله لا أملك، يدلك على جريه عند العرب والنحويين جميعا مجرى قولهم: ضربت زيدا وعمرا لقيته، فكأنه قال: ولقيت عمرا لتتجانس الجملتان في التركيب، فلولا أن البيتين جميعا عند العرب يجريان مجرى الجملة الواحدة لما اختارت العرب والنحويون جميعا نصب الذئب، ولكن دل على اتصال أحد البيتين بصاحبه وكونهما معا كالجملة المعطوف بعضها على بعض، وحكم المعطوف والمعطوف عليه أن يجريا مجرى العقدة الواحدة، هذا **وجه القياس في** حسن التضمين، إلا أن بإزائه شيئا آخر يقبح التضمين لأجله، وهو أن أبا الحسن وغيره قد قالوا: إن كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه، فمن هنا قبح التضمين شيئا، ومن حيث ذكرنا من اختيار النصب في بيت الربيع حسن، وإذا كانت الحال على هذا فكلما ازدادت حاجة البيت الأول إلى الثاني واتصل به اتصالا شديدا كان أقبح مما لم يحتج الأول إلى الثاني هذه الحاجة؛ قال: فمن أشد التضمين قول الشاعر روي عن قطرب وغيره:

وليس المال، فاعلمه، بمال من الأقوام إلا للذي

يريد به العلاء ويمتهنه لأقرب أقربيه، وللقصي.

فضمن بالموصول والصلة على شدة اتصال كل واحد منهما بصاحبه؛ وقال النابغة:

---

(١) البحث العروضي والبلاغي في لسان العرب مع معجم بمصطلحات العروض والبلاغة، ص/١٥٩

وهم وردوا الجفار على تميم

---

(١) لسان العرب (هول) .." [١]

"وخلافا لهذه القاعدة التي ذكرها النحاة فقد ورد حديث في صحيح البخاري جاء فيه اسم التفضيل على صيغة (أفعل) من الفعل الثلاثي المزيد ، واستدل به الإمام العيني على جواز ذلك ، روى البخاري عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهو يتحدث عن النساء عندما أمرهن بالصدقة : ((ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن))(١) ، قال العيني لدى شرح هذا الحديث : ((قوله (أذهب) : أفعل التفضيل من الإذهاب ، هذا على مذهب سيبويه ، حيث جوز بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد فيه ، **وكان القياس فيه** أشد إذهابا))(٢) .

وما أيد فيه العيني إمام النحاة سيبويه هو الصحيح لأمرين :

الأول : أن اسم التفضيل إذا صيغ من الفعل الثلاثي المزيد على وزن (أفعل) فجائز أن يأتي على صيغة : (أفعل) ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله : ((ثم بينت أ ن أفعل التفضيل إذا بني من فعل على : (أفعل) ك (أعطى) لم يعد شاذا ، كما لا يعد شاذا التعجب منه))(٣) .

الثاني : **أن السماع يؤيد** ذلك ، ومنه حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، ((ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن)) ، ومنه أيضا قوله – صلى الله عليه وسلم – فيما رواه الإمام مالك في الموطأ : ((فهو لما سواها أضيع))(٤) .

ومن المسموع عن العرب في ذلك قولهم : هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقفر من غيره ، وفي أمثالهم : هو أفلس من ابن المذلق(٥) .

٤– إضافة (الألف) إلى التمييز :

---

(١) عمدة القاري : ١٧٠/٣ .

(٢) عمدة القاري : ١٧٢/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١١٢٣/٢ .

(٤) الموطأ – باب الوقوت : ٨٠/٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١١٢٤/٢ .." [٢]

---

(١) البحث العروضي والبلاغي في لسان العرب مع معجم بمصطلحات العروض والبلاغة، ص/١٨٦

(٢) الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني، ص/١٤

"القياس عند النحاة أن يكون خبر (كان) ضميرا منفصلا ، نحو قولك : صديقي كنت إياه ، ولا يجوز عند أكثرهم : صديقي كنته ، وقد أجازه الإمام العيني محتجا على هذا بحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أن أباه قال لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وهو يتحدث عن ابن صياد : دعني يا رسول الله أضرب عنقه ، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – : ((إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله))(١) ، قال رحمه الله بعد أن ذكر هذا الحديث : ((قوله (إن يكنه) هذا الضمير المتصل في (يكنه) هو خبرها ، وقد وضع موضع المنفصل ، واسم يكن مستتر فيه))(٢) .

وما أجازه الإمام العيني من جواز مجيء خبر (كان) ضميرا متصلا هو الصحيح ، وذلك لوروده في أفصح الكلام ، وهو حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، وقد دافع ابن مالك عن هذا الرأي فقال(٣) : ((إن كان الفعل من باب (كان) واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال نحو : صديقي كنته ، والانفصال نحو : صديقي كنت إياه ، والاتصال عندي أجود ، لأنه الأصل ، وقد أمكن لشبه (كنته) بـ (فعلته) ، فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع (كنت إياه) ، كما يمتنع (فعلت إياه) ، فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحا ، وجعله أكثر النحويين راجحا ، **وخالفوا القياس والسماع** ، أما **مخالفة القياس فقد** ذكرت ، وأما **مخالفة السماع فمن** قبل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام ، كقول النبي – صلى الله عليه وسلم – ((إن يكنه فلن تسلط عليه)) ، وفي الكلام المنظوم كقول الشاعر :

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات ، هل يصلى عليه .

(٢) عمدة القاري : ٧/٨٨ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – ابن مالك : ٢٧– ٢٨ .." (١)

"وهذا يدفع دعوى الرضى انفراد الأخفش بإجازة التوسع فى ظرف المتعدى إلى ثلاثة، فقد قال: " وأما التوسع فى ظرف المتعدى إلى ثلاثة، فلم يجوزه إلا الأخفش." ( )

وأما أبو حيان فقال :" والتوسع بالنسبة إلى العامل يجوز وإن كان الفعل متعديا إلى ثلاثة، أو اثنين، أو واحد، أو كان لازما وهذا مذهب الأخفش، والجمهور، وظاهر كلام سيبويه." ( )

"وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يجوز الاتساع إلا مع اللازم، ومع المتعدى إلى واحد"( )، وهو مذهب ابن عصفور، واحتج لمذهبه بالسماع والقياس فقال: "لأنه لم **يرد السماع بالاتساع** فى الظرف إلا فيما لا يتعدى، أو فيما يتعدى إلى واحد، ولا يحفظ من كلامهم اتساع فى المتعدى إلى اثنين، كما لم يسمع ذلك فى المتعدى إلى ثلاثة، ويعضد **امتناع السماع فيما** يتعدى إلى مفعولين من **طريق القياس من** جهة أنه ليس له ما يلحق به فى حالة الاتساع، إلا الفعل المتعدى إلى ثلاثة، وليس فى

كلام العرب ما يتعدى إلى ثلاثة بطريق الأصالة؛ ألا ترى أنه لا يوجد متعد إلى ثلاثة إلا منقولا ك"أعلم وأرى"، أو مضمنا

---

(١) الاحتج ا ج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني، ص/١٦

ك "أنبأ ، وأخبر، وخبر ، ونبأ، وحدث" فلما لم يكن له أصل يلحق به كذلك امتنعوا من الاتساع فى الظرف إذا كان معمولا له." ( )

الخامس: ألا يكون العامل كان وأخواتها، إن قلنا: إنها تعمل فى الظرف حذرا من كثرة المجاز، لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدى، والعمل بالشبه مجاز ، فإذا نصبت الظرف على الاتساعت وهو مجاز أيضا.كثر المجاز فيمنع منه. قال أبو حيان: وهذا ما يقتضيه النظر أما إن قلنا: بأنها لا تعمل فى الظرف فواضح أنه لا توسع." ( )

. بيان موقف معربى القرأن الكريم:.

تباين موقف معربى القرآن الكريم حول توجيه النصب فى قوله تعالى: ﴿ڈXحچ"tBtt± اعِ'tygt$ #${F/جچ"töruBt ﴾( ) من قوله تعالى: ﴿$ZuötP ruöör÷'uOِ)sqö#$9 ڈöïi٪د»!$#)#x%Rçq.

ڈ.......àqcےôèyjFtö،ç" الآية.ڈ?.

". (١)

"وأجاب السمين عن ابن عطية ، فقال :"ويمكن أن يجاب عنه، بأن قوله : " أو معناه" هو القول بأنه صلة لموصول، فيكونان وجهين، لا وجها واحدا، حتى يلزمه الفساد، ولولا ذلك، لكان قوله :"أو معناه" ، لا معنى له ." ( )

وما فى المحرر الوجيز يبين أنه ليس تقدير ابن عطية، فقد قال: " "وثم" ظرف والعامل فيه رأيت أو معناه، وقال الفراء: التقدير: رأيت ما ثم، وحذفت ما".( )

. وذهب بعضهم إلى أن "ثم" مفعول به لـ "رأيت" ، كالفراء( )، ونسب أبو جعفر النحاس . وتبعه مكى القيسى . ذلك للأخفش. ( )

ولكن ظاهر كلام الأخفش، أن "ثم" ظرف مكان ، و"رأيت" لا يتعدى ، فقال: " يريد أن يجعل "رأيت" لا يتعدى، كما تقول : ظننت فى الدار خيرا، لمكان ظنه ، وأخبره بمكان رؤيته".( )

وقال الزمخشرى : "رأيت" ليس له مفعول ظاهر ولا مقدر؛ ليشيع ويعم، كأنه قيل: " وإذا أوجدت الرؤية ثم ، ومعناه : أن بصر الرائى أينما وقع لم يتعلق إدراكه إلا بنعيم كثير، وملك كبير." ( )

. وذهب بعضهم إلى أن "ثم" فى موضع النصب على الظرف،

كالزجاج( )، والزمخشرى( )، وابن عطية( )، والقرطبى( )وأبى حيان( )، والسمين( )، والألوسى( ).

وبعد. فيظهر من خلال هذا الإيضاح ، أن مذهب الكوفيين أولى بالقبول، حيث قد أيده السماع، **وعضده القياس .**

وذلك إذا كان حذف الموصول لا يؤدى إلى لبس ، أو غموض فى المعنى . .

[والله تعالى أعلم]

المسألة الرابعة

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

مجئ "ما" لمن يعقل

قال تعالى: ؟!$tBur ن–hçû &é/t¤إسا ـbِ 4 Rtخ) ﴿ ـ¨BV¨$'8ou #$9Z﴾ دن q،$$9خ/ wخ)

$zO tBمuد'' 'خb¨ 4 'n1uخ) 'n1uخ' 'ضàqـL× îxدm' ؟( )

(١) ".

"وأما الباب الأول: فهو باب الدراسة وموضوعه : دراسة الشيخ الأشمونى ـ رحمه الله تعالى ـ وكتابه منار الهدى وما يتعلق بهما ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : وموضوعه : التعريف بالشيخ الأشمونى ٠

ويشتمل على: أ ـ نسبه ونسبته٠

ب ـ أخلاقه ٠

جـ ـ مذهبه الكلامى ونزعته الصوفية

د ـ مؤلفاته٠

الفصل الثانى : وموضوعه : التعريف بكتاب منار الهدى فى بيان الوقف والابتداء ويشتمل على: :

أ – تعريف موجز بالكتاب ٠

ب – تأثر الشيخ بالسابقين، وأثره فى اللاحقين ٠

جـ – اتجاه مذهب الشيخ النحوى من خلال الكتاب ٠

د – أساليب الشيخ فى اعتراضاته ٠

هـ – موقفه من المذهب البصرى والكوفى ٠

الفصل الثالث : وموضوعه الأصول النحوية عند الشيخ ويشتمل على:

١ – موقفه من السماع ٠

٢ – موقفه من الإجماع ٠

٣ – موقفه من القياس ٠

٤ – موقفه من استصحاب الحال ٠

الفصل الرابع : وموضوعه التعريف بالوقف والابتداء ، ويشتمل على:

أ – تعريف الوقف فى اللغة ٠

ب – الوقف عند النحويين ٠

جـ – الوقف عند القراء ٠

د – أهمية معرفة الوقف والابتداء فى القرآن الكريم ٠

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

هـ – من أهم الكتب فى الوقف والابتداء فى القرآن الكريم ٠

و – علاقة الوقف والابتداء بالنحو ٠

وأما الباب الثانى : فموضوعه دراسة الاعتراضات النحوية، وقد انتظم فى اثنين وعشرين فصلا، وترتيبها حسب ألفية ابن مالك :

الفصل الأول : الموصول ٠

الفصل الثانى : الابتداء ٠

الفصل الثالث : "كان" وأخواتها ٠

الفصل الرابع : "إن" وأخواتها ٠

الفصل الخامس : "لا" النافية للجنس ٠

الفصل السادس : "ظن" وأخواتها ٠

الفصل السابع : الفاعل ٠

الفصل الثامن : التعدى واللزوم ٠

الفصل التاسع : المفعول فيه ٠

الفصل العاشر : الاستثناء ٠

الفصل الحادى عشر : الحال ٠

الفصل الثانى عشر : حروف الجر ٠

الفصل الثالث عشر : إعمال المصدر ٠

الفصل الرابع عشر : إعمال اسم الفاعل ٠

الفصل الخامس عشر : نعم وبئس ٠

الفصل السادس عشر : النعت ٠

." (١)

"٢ – فى عدم دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ غير المؤكد "بإن" المكسورة المشددة( )٠

٣ – فى أنه ينبغى أن يكون اسم كان معرفة وخبرها نكرة( )٠

٤ – فى عدم تخفيف اللام الثانية من "لعل"( )٠

٥ – فى أن "أن" ومعموليها يسدان مسد مفعولى "ظن" وأخواتها( )٠

٦ – فى أنه لا يجوز حذف الفعل دون دليل( )٠

٧ – فى أن "إذ" الظرفية لا تقع زائدة ( ) ٠

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

٨ – فى عدم مجئ "إذ" للمستقبل بمعنى "إذا"( ).

٩ – فى أن "ثم" ظرف مكان لا يتصرف( ) .

١٠ – فى أن حرف الجر لابد له من متعلق( ).

١١ – فى منع دخول الفاء على جواب القسم ( ) .

١٢ – فى أن فاعل نعم وبئس ينبغى ألا يكون نكرة مضافا إلى نكرة، ولا نكرة مضافا إلى علم( ).

١٣ – فى منع الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور( ).

١٤ – فى أن ما بعد "إذا" الفجائية لا يعمل فيما قبلها( ).

١٥ – فى أن "إن" لا تأتى بمعنى "قد"( ) .

وخالف جمهور النحويين فيما يلى:

١ – فى أنه ذهب إلى وجوب إثبات فعل القسم مع الباء( ).

٢ – فى أن معمول اسم الفاعل لا يتقدم عليه( ).

٣ – فى إجازته إضمار "لا" الجازمة( ).

مما سبق يتبين أن الشيخ الأشمونى ـ رحمه الله تعالى ـ كانت تغلب عليه النزعة البصرية، كما أنه كان لا يميل إلى مخالفة الجمهور .

الفصل الثالث

ويشتمل على :

الأصول النحوية عند الشيخ الأشمونى

١ – موقفه من السماع ويشمل :

أ – موقفه من القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية .

ب – موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف .

جـ – موقفه من الشعر العربى .

د – موقفه من منثور كلام العرب .

٢ – موقفه من الإجماع .

٣ – موقفه من القياس .

٤ – موقفه من استصحاب الحال .

معنى أصول النحو :

"أصول النحو : أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله"( ) .

أدلة النحو :

أدلة النحو أربعة: السماع، والإجماع، والقياس، و ا ستصحاب الحال( ).

أولا : **السماع** ، وموقف الشيخ منه :

". (١)

". وذهب بعضهم إلى أن ذلك نوعان: مقصور على السماع، ومطرد فى القياس، كابن الناظم، فقال:"وقد يحذف حرف الجر، وينصب مجروروه توسعا فى الفعل، وإجراء له مجرى المتعدى. وهذا الحذف نوعان : مقصور على السماع، ومطرد فى القياس. والمقصور **على السماع منه** وارد فى السعة، ومنه مخصوص بالضرورة، فالأول: نحو: شكرت له وشكرته، ونصحت له ونصحته، وذهبت إلى الشام، وذهبت الشام. وقد يفعل نحو هذا بالمتعدى إلى واحد، فيصير متعديا إلى اثنين، كقولهم: فى كلت لزيد طعامه، ووزنت له ماله ، تقديره: كلت زيدا طعامه، ووزنته ماله.

والثانى: كقول الشاعر:

لدن بهز الكف يعسل متنه

فيه كما عسل الطريق الثعلب( )

أراد : كما عسل فى الطريق، ولكنه لما لم يستقم الوزن بحرف الجر حذف، ونصب ما بعده بالفعل.

ومثل قول الآخر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه

والحب يأكله فى القرية السوس( )

أراد : آليت على حب العراق.

ومثله :

تحن فتبدى ما بها من صبابة

وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى( )

أى: لقضى على.

وأما الحذف المطرد ففى التعدية إلى "أن" و "أن" بشرط أمن اللبس، نحو: عجبت أنك ذاهب، وعجبت أن يدوا، أى: أن يغرموا الدية، وتقول: رغبت فى أن تفعل. ولا يجوز: رغبت أن تقعل؛ لئلا يوهم أن المراد: رغبت عن أن تفعل." ( )

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

وزاد ابن هشام "كى" المصدرية، واستشكل اشتراط أمن اللبس، فقال: "ونحو: ؟ِ'sl tbqں P's!r٣ںw tf كث ؟( ) أى: لكيلا، وذلك إذا قدرت "كى" مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر "كى"،واشترط ابن مالك فى "أن" و"أن" أمن اللبس، فمنع الحذف فى نحو: "رغبت فى أن تفعل" أو "عن أن تفعل" ؛ لإشكال المراد بعد الحذف، ويشكل عليه: ؟Zs٣إs?ur br& £`èdqچtbqç6xî؟ ؟( ) فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا فى المراد"( )

وأجيب عن ذلك بجوابين ذكرهما المرادى فقال :"قلت : عنه جوابان:

أحدهما: أن يكون حذف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس.

." (١)

"قال أبو البقاء العكبرى:" وهو ضعيف ؛ لأن يحسب يحتاج إلى مفعولين، و"أن" تسد مسدهما، والأشبه أن يكون أجرى يحسب مجرى القسم، أى: والله إنما نمدهم، ويجوز أن يكون حذف مفعول يحسب، ثم استأنف فقال: إنما نمدهم".( )

وقال السمين :" "إنما" بكسر الهمزة على الاستئناف، ويكون حذف مفعولى الحسبان اقتصار واختصارا ." ( )

وبعد. فقد ظهر من خلال هذه الدراسة أن الشيخ أحمد الأشمونى، وافق مذهب سيبويه، ومن تبعه القائل بأن المصدر المؤول من "أن" ومعموليها يسد مسد مفعولى ظن وأخواتها ، فلا يحتاج إلى تقدير مفعول ثان، وقد ظهر أن هذا المذهب هو الأقوى دليلا، والأقوم سبيلا، وأيده السماع، وعضده القياس، بخلاف المذهب الآخر.

هذا. مع ملاحظة عدم رد القراءة فلها توجيه صحيح .

والله أعلم بالصواب

الفصل السابع

. الفاعل . ويشتمل على مسألتين :

" المسألة الأولى: إلحاق علامة التثنية أو الجمع للفعل إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا.

" المسألة الثانية: حذف الفعل دون دليل على حذفه.

المسألة الأولى

إلحاق علامة التثنية أو الجمع للفعل إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا

قال تعالى: ؟Zpuثدwںdِ Nك(#ro 3 %è=è/qçژ tûï #$9Z¨uqôf" r&urد٪«!$# #(#s>sHsçqِك OçFRr&urَ 9$#٬bإsچcqè?ù'tFsùr& tژ (iBدNà6è=÷Vِ t±o0ضچ (خyd !#x‹"yd w@ِ ژcrçإژ7èV؟ ؟( )

قال الشيخ أحمد الأشمونى . رحمه الله تعالى . :" وفى رفع ؟ûïد٪«!$#؟ بفعله وهو ؟#roژ r&u؟ بعد، إلا أنه

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

جمع على لغة قليلة، كما قال الشاعر:

ولكن ديافى أبوه وأمه

بحوران يعصرن السليط أقاربه

أراد : يعصر أقاربه السليط ، فجمع"( )

. بيان موقف النحويين:.

إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا فالكثير فى لسان العرب ألا تلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع؛ وذلك "لأن التثنية والجمع معنى يفارق الاسم؛ فلا يلزم له علامة، تقول :قام زيد، وقامت هند، وقام الزيدان، وقام الزيدون." ( )

." (١)

". أخلاقه .

. مذهبه الكلامى ونزعته الصوفية .

. مؤلفاته .

. وفاته .

الفصل الثانى

ويشتمل على :

. تعريف موجز بالكتاب .

. تأثر الشيخ فى كتابه بالسابقين وأثره فى اللاحقين .

. مذهب الشيخ النحوى من خلال الكتاب .

. أساليب الشيخ فى اعتراضاته .

. موقفه من المذهب البصرى والكوفى .

الفصل الثالث

ويشتمل على :

الأصول النحوية عند الشيخ الأشمونى

١ – موقفه **من السماع ويشمل** :

---

(١) الاعتر اضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

أ – موقفه من القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ٠

ب – موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف ٠

جـ – موقفه من الشعر العربى ٠

د – موقفه من منثور كلام العرب ٠

٢ – موقفه من الإجماع ٠

٣ – موقفه من القياس ٠

٤ – موقفه من استصحاب الحال ٠

الفصل الرابع

ويشتمل على :

. الوقف فى اللغة ٠

. الوقف عند النحويين ٠

. الوقف عند القراء ٠

. أهمية معرفة الوقف والابتداء فى القرآن الكريم ٠

. من أهم الكتب فى الوقف والابتداء فى القرآن الكريم ٠

. علاقة الوقف والابتداء بالنحو ٠

الفصل العاشر

الاستثناء

ويشتمل على مسألة واحدة :

أ – معنى "إلا" فى الاستثناء المنقطع ٠

ب – الاستثناء المفرغ ٠

الفصل الحادى عشر

الحال

ويشتمل على ثلاث مسائل :

. المسألة الأولى : الفصل بين الحال وصاحبها ٠
. المسألة الثانية : مجئ المصدر المؤول من أن والفعل حالا ٠
. المسألة الثالثة : مجئ الحال من المضاف إليه ٠

الفصل الثانى عشر
وقد أدمج فيه حروف الجر مع القسم تحت عنوان
حروف الجر

ويشتمل على ست مسائل :

. المسألة الأولى : زيادة الباء الجارة فى المبتدأ ٠
. المسألة الثانية : إضمار حرف القسم مع بقاء عمله ٠
. المسألة الثالثة : إثبات فعل القسم وحذفه مع "الباء" ٠
. المسألة الرابعة : لام جواب القسم ٠
. المسألة الخامسة : أ – حكم حروف الجر فى التعلق ٠
ب – حاجة القسم إلى جواب ٠
. المسألة السادسة: دخول الفاء على جواب القسم ٠

الفصل الثالث عشر
إعمال المصدر

ويشتمل على مسألتين:

." (١)

"وتبعه أبوجعفر النحاس ، فقال : "فى هذا من الخطأ ما لاحقا به ، عطف على مضمر مرفوع، لا علامة له، ومثله: مررت بزيد جالسا وعمرو، ويعطف به على المضمر المرفوع٠وهذا ممنوع من الكلام، حتى يؤكد المضمر ، أو يطول الكلام"( )٠

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

وتبعهما أبوالبركات الأنبارى، فقال : "وقيل: الواو فى "وهو" واو عطف على المضمر فى "استوى" وهو قول الكوفيين، وهو ضعيف؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل، إنما يجوز مع التأكيد أو الفصل، ولم يوجد واحد منهما"( ).

وتبعهم القرطبى( ).

وبعد . فيبدو من خلال هذه الدراسة أن الشيخ الأشمونى . رحمه الله تعالى . قد وافق المذهب البصرى، وهو مذهب قوى الحجة من ناحية القياس، **ولكن السماع مقدم على القياس** ، وقد جاءت بعض الشواهد التى تؤيد المذهب الكوفى وليست شعرا حتى تحمل على الضرورة، ومن ثم فمذهب الكوفيين يبدو أقوى حجة من المذهب البصرى .

[والله تعالى أعلم]

المسألة الر ا بعة

العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

قال تعالى : ﴿ (#ur$?¨ (àq « !$# "د٪» !$# qbtÙqçRÙ!$ s؟ عmدخ/ ntè%Pt0 ( ) { ur#$}F'

قال الشيخ أحمد الأشمونى : "وقرئ بالجر عطفا على الضمير فى "به" على مذهب الكوفيين، وهى قراءة حمزة ...... ولا التفات لمن طعن فى هذه القراءة، كالزجاج وابن عطية، وما ذهب إليه البصريون ، وتبعهم الزمخشرى من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين فى ذلك"( ).

وفى الحقيقة هذه مسألة خلافية، دار حولها نقاش واسع بين النحاة، كما اختلفت مواقف معربى القرآن الكريم حول هذه الآية والمسألة المتعلقة بها.

بيان موقف النحويين:

لقد دار خلاف بين النحاة حول هذه المسألة، فذهب البصريون ومن تبعهم إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور . إلا بإعادة الجارة، إلا فى ضرورة الشعر، واحتجوا لذلك بما يلى:

(١) ".

"واحتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع . نترا ونظما . ، وبالقياس، "**فأما السماع نثرا** فنحو قوله تعالى: ﴿ Œèr o;جدﷺGtqu"3 B◌ùs$$™ ادب rudèqu ب،Wùè﴾$$خ/ ٤'ô؟nمF﴾$#﴾ ( )، فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن فى "استوى"، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد . e . بالأفق الأعلى، وهو مطلع الشمس .

وأما السماع نظما ، فمن ذلك قول الشاعر:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الملا تعسفن رملا( )

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

فعطف "زهر" على الضمير المرفوع فى "أقبلت" .

وقال الآخر:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه

ما لم يكن وأب له لينالا( )

فعطف "وأب" على الضمير المرفوع فى "يكن"، فدل على جوازه، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل"( ).

"**وأما القياس فإنه** تابع كالتوكيد والبدل، فيجوز من غير توكيد"( ).

وتفاوت موقف ابن مالك حول هذه المسألة ، فوافق مذهب الكوفيين . فى بعض كتبه . واحتج له بالحديث النبوى الشريف، نحو قول سيدنا على . كرم الله تعالى وجهه . : "كنت أسمع رسول الله e يقول : كنت وأبوبكر وعمر . وفعلت وأبوبكر وعمر . وانطلقت وأبوبكر وعمر"( ).

وقول سيدنا عمر . رضى الله تعالى عنه . : "كنت وجار لى من الأنصار"( ).

وقال ابن مالك . بعد ذكره هذين الحدثين .: "وتضمن الحديث الثانى والثالث صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون فى النثر، إلا على ضعف . ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح جوازه نثرا ونظما"( ).

وذهب ابن مالك . فى شرح عمدة الحافظ . إلى أن ذلك ضعيف قليل، فقال : "فهذا قليل ضعيف ، وإنما يكثر ويقوى العطف على ضمير الرفع المتصل إذا فصل بينه وبين العاطف بضمير منفصل نحو: ﴿ s9 (ô‰s) ôZFçOٌ.َ rRFçO& oBٍ‏خûü& ت =û 9@"nخ' urٌt!$t/#uٌNà2ِ ﴾ ( ) ، أو بمفعول وغيره، نحو: ﴿ $èqXtkp=ٌ ftٌ‰ôz ô ¹ =nxy rBut``دB Nِحk÷qِàj! $u#/tٌ ﴾ ( ) .

وقد يغنى عن الفصل وقوع "لا" بين العاطف والمعطوف ، نحو: ﴿ !Yo Btِu2ٌُ°Rt$ ruwI &rٌu#/t$!tٌ ﴾ ( )"( ).

"(١) .

"فعند تناوله لقوله تعالى : ؟ ="Gt. "!$# Nٌّ٣‹t=nو ٤ ؟( ) نجده يقول ما نقله عنه عبدالقادر البغدادى فى خزانته، وقد سبق ذكره ، وعند تناوله لقوله تعالى:؟Nٌّ٣‹t=nِو ،Nٌ٣ àےrR&) ..... ؟الآية ( )،قال : " ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها؛ لأنها أسماء ، والاسم لا ينصب شيئا قبله؛ تقول: ضربا زيدا، ولا تقول زيدا ضربا ، فإن قلته نصبت (زيدا) بفعل مضمر قبله كذلك قال الشاعر :

يأيها المائح دلوى دونكا

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

إن شئت نصبت (الدلو) بمضمر قبله،وإن شئت جعلتها رفعا،تريد:هذه دلوى فدونكا"( ) .

وعلى هذا ، فمن قال : إن الفراء أجاز ، فقد نظر إلى نصه الأول عند قوله تعالى: ؟ ="dtG. "!$#ِ n=t›٣̃ōN ٤ ؟،

ومن قال أنه منع فقد نظر إلى كلامه الثانى ، عند قوله تعالى: ؟ِn=t›٣̃ōN ٣ōN، &Rrےà) ..... ؟الآية .

ومن الملفت للنظر قول القرطبى:" وقال الزجاج والكوفيون : هو نصب على الإغراء "( )

ولكن الزجاج منع تقديم معمول اسم الفعل عليه فقال :" ولا يجوز أن يكون منصوبا بـ"عليكم" ؛ لأن قولك : عليك زيدا ، ليس له ناصب متصرف، فيجوز تقديم منصوبه." ( )

ولقد أنفرد الإمام القرطبى بهذا الكلام فيما اطلعت عليه من المراجع .

أدلة المجيزين:.

وقد احتج المجيزون بالسماع والقياس، "**أما السماع** ، فقوله تعالى : ؟ ="dtG. "!$#ِ n=t›٣̃ōN ٤ ؟( ) " ، أى : عليكم كتاب الله ، وقال الشاعر :

يأيها المائح دلوى دونكا

إنى رأيت القوم يحمدونكا( )

وأراد : دونك دلوى فاملأه." ( ) .

" **وأما القياس** : فمن وجهين : أحدهما: أنها نائبة عن الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ، وكذلك ما ناب عنه ، ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول، لما نابا عن الفعل، جاز تقديم معموليهما عليهما . والثانى: أنها واقعة موقع الأمر، ومعمول الأمر يتقدم عليه، كذلك هاهنا، فقولك : عليك زيدا ، فى معنى الزم زيدا ، ولو قلت: زيدا الزم جاز ، كذلك عليك " ( ) .

. أدلة البصريين (المانعين):.

". (١)

"وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئا لأجود اللغتين ...(١) .

وبهذا نعلم أن تلك القبائل التي تكلمت بهذه اللهجات لاتخطأ، ولامن سلك سبيلها في تلك الأفعال بعينها، وإن كان المختار والأعلى التحدث بأجود اللغتين، وأجود اللغتين ما اتفق مع تلك القواعد التي بنيت على الغالب والمطرد من كلام العرب .

الكسر في اللهجات المعاصرة

لا شك أن كسر حرف المضارعة ظاهرة فاشية في اللغات الدارجة في العصر الحاضر، لايكاد يسلم منها قطر أو قبيل .

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

وربما لو تأمله المتأمل لوجد أنه يمكن ضبطه بضوابط معينة،فتجد مثلا أنه لايكسر ما كان مضارعه على يفعل بضم العين، على حين تجد أن كسر ماكان مضارعه على يفعل أو يفعل كثير، مثل: يلعب، يضرب، يصلي، يسافر ... وغير ذلك .

وفي بعض الجهات تجد أنهم إذا كانوا يكسرون حروف المضارعة مما كان مضارعه على وزن يفعل بضم العين، فإنهم يكسرون حرف المضارعة ويكسرون العين إتباعا له، فيقولون: يكتب على حين نجد بعضا يلتزم ضم عين الفعل في المضارع ويضم معه حرف المضارعة فيقول: يكتب .

والتجوز في كل ذلك مما تقبله أصول اللغة؛ لأنه يركن إلى دليل **من السماع قوي** . على نحو مامر في ثنايا هذا البحث . ولكن القواعد تبقى ثابتة، وليس لنا أن نغيرها، أو أن ندعو إلى ماشذ وخرج عنها، ولكن المتكلم بما ثبت عن بعض القبائل الفصيحة التي يحتج بلغاتها مما خالف المشهور الغالب لايخطأ فيما تابع فيه ما أثر، والدعوة إلى التزام أجود اللغتين التي تتفق مع ما قوي في الرواية **ووافق القياس** .

نتائج البحث

١- كشف البحث عن جانب من طبيعة اللغة من حيث تنوع حركات هيئات مفرداتها تبعا لتنوع المستعمل لها .

---

(١) المصدر السابق ٢ / ١٠.." (١)

"٢- الكسر في حروف المضارعة لهجة عربية أصيلة، نطقت به قبائل العرب، وأثر عنها في نصوص نثرية وشعرية .

٣- كسر حروف المضارعة جاء وفقا لقواعد منضبطة، ففي الثلاثي كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر العين من ماضيه، ومن ثم لم يكسروا إلا ما كان على فعل يفعل ، وامتنع الكسر فيما كان مضارعه على يفعل منعا للثقل الناشئ من تتابع الكسرات، ولا يعتد بالفاصل الساكن؛ لأنه حاجز غير حصين .

وكسر فيما كان أوله همزة وصل أو تاء زائدة لاعتبارات ألحقته بالأصل .

٤- لا يمكن تخطئة من يكسر حروف المضارعة، لأن اللغتين إذا كثرت إحداهما، وقلت الأخرى أخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسا، دون رد الأخرى أو تخطئتها.

٥- كسر حروف المضارعة ظاهر فاش في اللغات الدارجة، لا يكاد يسلم منها قطر أو قبيل، والتجوز في ذلك مما تقبله أصول اللغة؛ لأنه يركن إلى دليل **من السماع قوي** .

٦- تبقى قواعد العربية ثابتة لأنها بنيت على الأوسع رواية، والأقوى في القياس، فليس لنا أن نغيرها بما شذ وخرج عنها، وخالف الكثير الغالب .

...وبالله التوفيق .

---

(١) حركة حروف المضارعة، ص/٣١

مصادر البحث

ارتشاف الضرب من لسان العرب

لأبي حيان الأندلسي . تحقيق وتعليق: د.مصطفى النماس، ط أولى١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م . مطبعة النسر الذهبي ـ مصر .

– الإرشاد إلى علم الإعراب تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي ٦١٥ ـ ٦٩٥هـ، تحقيق ودراسة د.عبد الله الحسيني و د.محسن العميري. ط.أولى . ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى.

– أسرار العربية للإمام أبي البركات الأنباري ٥١٣ ـ ٥٧٧ عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٧ م .

– إصلاح المنطق لابن السكيت ١٨٦ ـ ٢٤٤ هـ شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . ط . رابعة . دار المعارف .." [١]

"إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

وأشيد بمنزلة الفراء في التعليل والقياس، وقد خالف الكسائي في كثير مما ذهب إليه ووافق البصرية في **إنكار القياس على** الشاهد الواحد وإنكار القراءات الشاذة. وكان يحتج بقراءة الكسائي وحمزة وابن مسعود، ولا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام.

نهج الكوفية:

وهكذا اعتمد الكوفيون **على السماع والقياس**، كما فعل البصريون. وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس وأشد حرصا على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين أنفسهم. وإذا كان الكوفيون لم يدركوا شأو البصريين في الأخذ بالقياس، وكانوا أدنى إلى القصد منهم إلى الإيغال في هذا المضمار فليس صحيحا أنهم عولوا على كل مسموع كما يفهم مما جاء في (الإنصاف في شرح مسائل الخلاف) وصاحبه أبو البركات وهو من أئمة البصرية. ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس. ولست أشايع أو أجاري الأستاذ أحمد أمين، رحمه الله، فيما جاء به في كتابه ضحى الإسلام (٢/٢٥٩) حين قال: "أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة. بل يجعلون الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة". أقول إني لأستكثر هذا القول ولو شد منه ما قال بعض الأئمة في الكسائي خاصة في هذا الصدد. قال ابن درستويه (٣٤٧هـ) في (بغية الوعاة.. ٢/١٦٤): "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو". وقصارى ما في الأمر أن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعا وقاسوا عليه فقد اعتدوه لغة يحسن الأخذ بها لأنها لغة قوم من العرب لا يرقى الشك إلى فصاحتها ولو

---

(١) حركة حروف المضارعة، ص/٣٢

قلت، لكنهم لا يعولون على كل مسموع فقد تخير الكسائي والفراء من فصيح الشعر شواهد ليست أدنى منزلة من شواهد." (١)

"القاعدة عند النحاة أنه إذا **ورد السماع بطل** القياس. قال ابن جني في الخصائص (١/١٠٣- ط/١٩١٣م): "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من **اتباع السماع الوارد** به فيه نفسه". وقال (١/١٣١): "واعلم أنك إذا **أداك القياس إلى** شيء، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه..". فما مرد التعويل **على السماع في** الأصل؟ أقول لا شك أن مرد التعويل **على السماع في** الأصل هو الحرص على ضبط اللغة وضمان سلامتها، مذ كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها. ولكن مهما اشتد الداعي إلى العناية بالسماع وتعلقه والكلف به والتمكن منه، فينبغي ألا يكون الحرص عليه حائلا دون ما يمكن أن يلتمس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو إليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق. وهذا ما أخذ به مجمع اللغة العربية القاهري وإذا كان ابن فارس لم يجز قياسا لم يقسه الأوائل ولا قولا لم يقله العرب، رعاية للأصل وتعلقا به وحياطة له، فقد يتفق أن يقتاد الاستقراء إلى قياس لم ينبه عليه الأئمة، أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين هذا الحد بعفو الخاطر إذا ألجأت إلى ذلك حاجة في الاستعمال، أو دفعت إليه قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقع موقعه المرتجى ويصير إلى مستقره المطمئن. والقريحة المطبوعة إنما تتدفق بمثله قصد إحكام الأداء، ولو خالف الأصل المعروف. فانظر إلى ما قال أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي المتوفى (٤٦٦هـ)، في كتابه (سر الفصاحة/ ٦٢): "وقد يكون التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق، فيحسن أيضا كل ذلك". وأوضح مذهبه فقال: "ومثال لذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله: ورعوا هشيما تأنفت روضه، فإن تأنفت، كلمة لاخفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذي ذكرته". وليس في اللغة: تأنفت، ولعل المغربي قد تصور تنزه." (٢)

"فأتى بتأنف، طبعا وسلاسة. قال ابن القوطية في كتابه (الأفعال): "وأنفت من الشيء أنفا وأنفة: غضبت، وأيضا تنزهت عنه".

وأورد الخفاجي مثالا آخر فقال: "وكذلك قول أبي الطيب المتنبي:

إذا سارت الأحداج فوق نباته تفاوح مسك الغانيات ورنده

فإن تفاوح كلمة في نهاية الحسن. وقد قيل ان أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال، وأن وزير كافور الأخشيدي سمع شاعرا نظمها بعد أبي الطيب، فقال: أخذتموها".

وهكذا حكي عن المغربي قوله (تأنف) وعن المتنبي قوله (تفاوح)، ولم يسمعا أو يكونا على قياس معروف لكنهما وقعا موقعهما المختار في الأداء، ولم يخرجا في الاشتقاق عما ألف عن العرب قوله في أفعال أخرى. أفليس يتأتى أن يدخل

---

(١) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٢٥

(٢) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٢٩

هذان اللفظان في قياس لو ابتغينا لصيغتيهما مثل هذا القياس، ببحث وتلطف واستقراء. فالسماعي قد يصير قياسا إذا استخرجت له بالاستقراء قاعدة يعرف بها. وإلا كان قيدا يحجر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن الاستجابة والمؤاتاة. ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما **يشوب القياس في** قواعد النحو. ومن ثم لم يفض التعويل عليها إلى شيء مما آل إليه الانحراف في قياس النحو وتعليله، من النأي باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتنان بصناعة الإعراب، حتى انقبض الأعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح.

ولكن ما الحكم عند النحاة إذا اجتمع في اللفظة أو المسألة سماع وقياس؟

ما الحكم إذا سمع في اللفظة أو المسألة استعمال على غير قياس فهل يمتنع الأخذ فيه بالقياس إلى جانب السماع؟.

أقول لا يكاد الأئمة يجمعون في ذلك على رأي، وقد تباينت مذاهبهم فكان لكل جماعة منهم وجهة في كل مسألة. مثال ذلك ما اتخذه الأئمة من أقيسة لمصادر الثلاثي، بناء على الأكثر والأغلب.." (١)

"قال الأشمولي في شرحه على الألفية (١٢٢/٣): "فعل بفتح الفاء وإسكان العين هو قياس مصدر المتعدي من ذي ثلاثة سواء كان مفتوح العين كرد ردا وأكل أكلا وضرب ضربا، أو مكسورها كفهم فهما وأمن أمنا وشرب شربا ولقم لقما" وأردف: "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش" وعقب على ذلك الإمام الصبان فقال: "ومذهب الفراء إلى أنه **يجوز القياس عليه**، وإن سمع غيره".

وحكى السيوطي في الهمع فقال: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع".

وهكذا تشعبت آراء الأئمة في مصدر الثلاثي إلى مذاهب ثلاثة مذهب **يمنع القياس ولو** لم يكن سماع، وآخر يأخذ بالقياس ولو كان سماع، وعليه الإمام الزمخشري، وثالث لا يأخذ بالقياس حتى يمتنع السماع. وقد أجازوا للشاعر غالبا أن يقيس، ولكن في ضرورة.

ومثال آخر هو جمع التكسير فإذا سمع لمفرد جمع على غير قياس امتنع النطق بقياسه، إلا أن يأتي به شاعر في ضرورة، هذا هو الأكثر.. قال ابن جني (١٣٢/١): "وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصى أبو الحسن".

وقد سمع عن العرب (استصوب واستحوذ) والقياس أن يأتيا بالإعلال على (استصاب واستحاذ) فهل أخذ الأئمة **بهذا القياس إلى** جانب السماع. أقول ذهب جماعة إلى صحة (استحاذ واستصاب) لأن العرب لم تأت باستفعل بغير إعلال من فعل ثلاثي إلا نطقت به معتلا، أو لأن الأكثر كذلك، ومن هؤلاء سيبويه، وهكذا فعلوا في مسائل كثيرة، لكن ذلك لم يطرد عنهم.." (٢)

---

(١) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٣٠

(٢) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٣١

"وقد جاء في اللسان (مادة بدا): (إذا أمكن في الشيء المنسوب أن يكون قياسا وشاذا، كان حمله **على القياس أولى**، **لأن القياس أشيع** وأوسع). وجاء عن بعض العلماء قولهم: إذا عارض في **النسب القياس السماع**، **جاز القياس والسماع**، فلك على هذا أن تقول ثقفي وثقيفي.

القياس والظاهرية

الظاهرية مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني (٢٠٢-٢٧٠هـ). وهو إمام أهل الظاهر في المشرق. وقد جاء مذهبه ردا على **أصحاب القياس الذين** جعلوا (القياس) رابع الأصول المعروفة في الفقه، وهي الكتاب والسنة والإجماع.

أنكر **داود القياس جملة**، وجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والإجماع وحدها **دون القياس والاجتهاد** فخالف بذلك ما مضى عليه عمل الصحابة. وقد اشتد في الأخذ بحرفية النصوص ومنع التقليد وجعل لكل فاهم للعربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة. وقد شاع مذهبه هذا في الأندلس، وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له والمنافحة عنه في القرن الخامس الهجري الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ)، وقد تلقى أصول الفقه الظاهري على أستاذه أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت (٤٢٦هـ) فرأى الاعتماد على الكتاب والسنة والإجماع وخالف مدرسة الرأي في **رفضه القياس وإنكاره** التقليد، معتقدا أن القرآن إنما يجب أن يحمل على ظاهره، ولا يحال عن ظاهره البتة، اللهم إلا أن يأتي نص أو إجماع أو ضرورة حس على أن شيئا منه ليس على ظاهره، وأنه نقل من ظاهره إلى معنى آخر. فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والإجماع والضرورة. وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم الأندلسي لا سيما كتاب (**ابطال القياس والرأي** والاستحسان والتقليد والتعليل) وكتاب (مسائل أصول الفقه) وكتاب (كشف الالتباس ما بين الظاهرية وأصحاب القياس).

القياس وابن مضاء." (١)

"فثبت بهذا أن الفعل يصرف في وجوه عدة بقدر من حروف الجر أطرد تصريفها فيها. وقد أحاطت كتب اللغة بوجوده تصريف كل حرف فاستعمل فيها، على **جهة القياس والاطراد**. تقول في تصريف (أجاب): (أجبت في الكتاب، وبالكتاب، وأجبت عنك، وعلى ورقة بيضاء، ولأمر مهم، وعن الأسئلة، من أولها إلى آخرها). كما أحاطت المعجمات بتصريف الأفعال في معانيها فنصت على تعديتها بحروف لا يتحكم بها قياس ظاهر، كقولك (أعنتك على عدوك، وتدربت على العمل، وحزنت عليه وغضبت، وحسدتك على كذا، وتوفرت على صاحبي، وارتحت إليه، واعتذرت إليه، وأنست به ورغبت على كذا، وتوفرت على صاحبي، وارتحت إليه، واعتذرت إليه، وأنست به ورغبت فيه) وهكذا. فإذا **جمعت القياس في** استعمال هذه الحروف على ما نصت عليه كتب اللغة عامة، **إلي السماع فيما** نصت عليه المعجمات خاصة، أقول إذا ضممت يدك على هذا وذاك، كان لابد من أن تلحظ أن تصريف الفعل بحرف من الحروف إنما يفرده بمعنى لا يؤديه تصريفه حرف آخر، وإن داناه أحيانا، لأن لكل حرف وجهة اختص بها دون سواه.

---

(١) دراسات في النحو-مقال ات-، ص/٣٢

لكل حرف وجهة خاصة:

يقول أبو البقاء الكفوي في كلياته فيما نحن بسبيله (الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لابد من أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف. فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو رغبت فيه وعنه، وعدلت إليه وعنه، وملت إليه وعنه، وسعيت إليه وبه. وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق، نحو قصدت إليه وله، وهديت إلى كذا ولكذا. فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، وهذه طريقة إمام الصناعة: سيبويه). وأبو البقاء من تعلم تبسطا في العربية واستبحارا وإيغالا في البحث، وسعة إطلاع.." (١)

"يتبين مما تقدم اختلاف الرأي في ذلك إذ ذهبت جماعة إلى جواز استعمال الإيجار والمؤاجرة للدار وآخرون إلى جواز استعمالهما للأجير. وفرق بعضهم فخص الإيجار بالدار والمؤاجرة بالأجير، كما فعل الزمخشري وأيده الرضي في شرح الكافية. وحجة **أولئك السماع وحجة** هؤلاء أن المفاعلة في الأصل (مشاركة ومقابلة) في إيقاع أصل الفعل، فهي تقتضي أن يكون كل من طرفيها أهلا لإيقاع الفعل كالمضاربة ومثلها المعاملة والمعاقدة والمزارعة، فالمؤاجرة للأجير معاملة ومعاقدة، وليست كذلك للدار، فالدار إذا أولى بالإيجار منها بالمؤاجرة. والرأي في هذا جزل نضيج، لا سيما وأن ما جاء من المفاعلة بمعنى الأفعال قد خص بمعنى زائد ولم يذكر للمؤاجرة التي سمعت بمعنى الإيجار معنى زائد. فنحن إذا عولنا **على القياس أخذنا** بمذهب الزمخشري ومن معه، وإذا عولنا **على السماع أخذنا** باستعمال الصيغتين لكل منهما، ويبقى **اتباع القياس أريق** بالمعنى.

أجرت الدار بالتشديد:." (٢)

"قال صاحب الهمع (١٨٦/١): "أما النوع ففيه قولان: أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم".

وإذا كان بعض الأئمة قد استدركوا فقالوا: "ولا يطرد، ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب قتول وسلوب ونهوب" كما جاء في المصباح (مادة قصد) حكاية عن الإمام الجرجاني، وأضاف: "وقال غيره لا يجمع الوعد لأنه مصدر فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع".أقول: إذا كان بعض الأئمة قد قال بهذا، فالجواب عنه أن العرب لو احتاجوا إلى إنزال (القتل) أو (النهب) أو (السلب) منزلة الاسم لجمعوه على قتول ونهوب وسلوب، كما تجمع الأسماء. قال ابن يعيش في شرح المفصل: ".. فعلى هذا لو سميت بالمصدر نحو ضرب وقتل **لكان القياس في** جمعه أن تقول في القلة ضرب وأضرب وقتل وأقتل قياسا على أفلس وأكعب وألعب".

وقال صاحب الهمع في (جمع المصدر- ١٨٣/٢): "ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم:

---

(١) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٧٣

(٢) دراسات في النحو-مقالات-، ص/١٦٧

فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به، مثال الأول أن يسمى بضرب فإنه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على أفعل في القلة فتقول أضرب ككلب وأكلب، وضروب في الكثرة ككعب وكعوب". وقد جاء نحو ذلك في شرح الكافية للرضى (١٨٧/٢) فمثل له بالضروب والقتول. وهكذا جمع (قتلا) حين أنزل منزلة الاسم على (قتول). فتبين بذلك أنك إذا سميت بالمصدر جمعته على ما يجمع به نظيره من الأسماء. ونظائر ما ذكرناه، مما جمعته العرب من المصادر حملا على الاسمية أو جمع قياسا على ما جمعوه، لا يحصيه عد.

ما جمعه ابن جني من مصادر الفعل الثلاثي وما جمعه الزمخشري:." [1]

"الأكثرون على أن مصادر الثلاثي موقوفة على السماع. وقد ذهب جماعة إلى **امتناع القياس فيها**، ولو لم يكن سماع. فقد حكى السيوطي في الهمع: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع". وأجاز **آخرون القياس حين** يفتقد السماع. فقد قال الأشموني في شرحه على الألفية (١٢٢/٣): "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا..". على أن من الأئمة من أخذ فيها بالقياس ولو كان ثمة سماع كالفراء والزمخشري. قال الصبان في حاشيته على الأشموني (١٢٢/٣): ومذهب الفراء إلى أنه **يجوز القياس عليه** وإن سمع غيره". وجاء في (المطلوب شرح المقصود/ ١-٢١ و٢٢): "مصادر الثلاثي سماعية عند سيبويه، وأما الزمخشري فيرى أنها قياسية لكثرتها". وقال أبو البقاء في الكليات: "القول بأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس بصحيح، بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون".

أما القياس الذي ذكره النحويون لمصادر الثلاثي فقد أوجزه محمد بن أبي بكر الرازي في خطبة معجمه (مختار الصحاح) فقال: "اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فعل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين إن كان متعديا، وعلى وزن فعول بضمتين إن كان الفعل لازما. مثاله من الباب الأول: نصر نصرا، قعد قعودا. ومن الباب الثاني: ضرب ضربا، جلس جلوسا. ومن الباب الثالث: قطع قطعا، خضع خضوعا. ومتى كان فعل مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين أيضا، إن كان الفعل متعديا، وعلى وزن فعل بفتحتين، إن كان لازما. مثاله: فهم فهما، طرب طربا. ومتى كان فعل مضموم العين كان مصدره على وزن فعالة بالفتح أو فعولة بالضم أو فعل بكسر الفاء وفتح العين، وفعالة بالفتح هي الغالب. مثاله ظرف ظرافة، سهل سهولة، عظم عظما، هذا **هو القياس في** الكل."." [2]

"وجاز ابن جني (٣٩٢هـ)، مجاز هؤلاء، لكنه اعتد (يفعل) بالكسر هو الأصل، و(يفعل) بالضم فرعا عليه، قال ابن جني في الخصائص (٣/ ٨٦): "ومن ذلك ما **يبيحه القياس في** نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال يخرج بالضم ويخرج بالكسر، ويدخل بالضم ويدخل بالكسر، قياسا على ما اعتقب عليه الحركتان معا، نحو يعرش بالكسر ويعرش بالضم، ويشنق ويشنق ويخلق ويخلق بالضم والكسر

---

(١) دراسات في النحو-مقالات-، ص/١٩٧

(٢) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٢٠٤

في كل منها، وإن كان الكسر في عين المضارع فعل بالفتح أولى من يفعل بالضم، لما قد ذكرنا، في شرح تصريف أبي عثمان، فإنهما على كل حال مسموعان **أكثر السماع في** عين مضارع فعل، فاعرف ذلك ونحوه مذهبا للعرب، فمهما ورد منه فتلقه عليه".

وقد علل ابن جني رجحان الكسر في مضارع (فعل) المفتوح العين في المنصف فقال (١/ ١٨٥) "أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن كل واحد منهما بناء على حيال، غير أنهم ألزموا فعل المضموم العين أن تكون العين في مضارعه مضمومة أيضا كالماضي، لأن هذا بناء على حدته لا يكون متعديا أبدا، إنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها. أما البناءان الآخران: فعل المفتوح العين، وفعل المكسور العين فيكونان متعديين، فلزموا أن تخالف حركة العين في مضارع كل منهما حركتها في الماضي، وقد استبدل فعل المكسور العين بـ - يفعل - بفتحها، **فكان القياس أن** يستبد فعل المفتوح العين بـ - يفعل - بكسرها. ومن هنا كان يفعل بالضم فيه داخلا على يفعل بالكسر"، فجعل الأصل في مضارع (فعل)، المفتوح العين يفعل بكسرها.

*قول من لم **يطلق القياس فقصره** على مالم يسمع أو يعرف:." [1]

"ومن الأئمة من **قصر القياس في** ذلك على مالم يعرف أو يسمع، وإلا فالسماع هو الأصل، فما سمع بالكسر أو بالضم أو بهما معا أخذ بسماعه. ومالم يعرف أو يسمع أخذ فيه بالقياس فجاز فيه الوجهان، الكسر والضم، وقد يؤثر الكسر لخفته. فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٤/ ١٢٣): "وقال بعض النحويين إذا علم الماضي على فعل المفتوح العين، ولم يعلم المستقبل على أي بناء هو، فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر، وهذا أيضا لما قدمنا من أن الكسرة أخف من الفتحة، وقيل هما يستعملان فيما لا يعرف". وقد جاء نحو من هذا في شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥٢): "وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي على فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل، فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لأنه أكثر، والكسر أخف من الضم، وقيل هما سواء فيما لا يعرف".

وكان ابن عصفور (٦٦٣هـ)، قد أطلق القياس، فرد قوله أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ورد الأمر **إلى السماع ما** عرف السماع. فقد جاء في المزهر للسيوطي (٢/ ٢٥): "وقال ابن عصفور يجوز الأمران إن سمعا أو لم يسمعا. قال أبو حيان والذي يختار إن سمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعل بالكسر ويفعل بالضم..."، وحكى الفيومي في المصباح نحوا من هذا فقال: "وإن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضممت وإن شئت كسرت"، وأردف: "إلا الحلقي العين أو اللام فالفتح للتخفيف، وإلحاقا بالأغلب"، وقد علل ابن جني فتح العين في مضارع (فعل) المفتوح العين، إذا كان حلقي العين أو اللام، في كتابه (التصريف /٦٨)، فقال: "ومن ذلك أيضا قولهم فعل يفعل بفتح العين فيهما، فيما عينه أو لامه حرف حلقي نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسعر يسعر وقرع يقرع وسحل يسحل وسنح يسنح، وذلك لأنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها

---

(١) دراسات في النحو–مقالات–، ص/٢٥٦

الفتحة".

*قول من **قصر القياس على** ما لم يشتهر وهو أبو زيد:." [1]

"وقد بحث الرضي في شرح الشافية مضارع (فعل) المفتوح العين، فقال (١/ ١١٧): "قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما بالضم أو الكسر"، ويعني هذا أن الرضي قد قال بالسماع فمضارع فعل المفتوح العين إما بالضم أو الكسر، والحكم في ذلك للرواية. ثم ذكر مذهب أبي زيد فقال: "وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد، وقال: كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملا معا، وليس على المستعمل شيء"، فدل هذا على أن أبا زيد قد **تعدى السماع إلي القياس فأجاز** الكسر والضم في مضارع فعل المفتوح العين، لكنه استدرك فاستثنى **من القياس ماليس** معروفا، ولا يعرف الاستعمال إلا بالاشتهار، فإن عرف الاستعمال فلا قياس وإن لم يعرف أي يشتهر كنت في الخيار بين الوجهين، ولكن ما ضابط الشهرة هذه في الرواية.

*ضابط الشهرة في مذهب أبي زيد:." [2]

"تقول قتله يقتله بالضم **لأنه السماع وتضيف** إليه يقتله بالكسر لأنه قياس المتعدي فيكون للفعل وجهان: سماعي بالضم وقياسي بالكسر. وتقول جلس بالكسر **لأنه السماع وتضيف** إليه يجلس بالضم لأنه قياس اللازم، فيكون لمضارع جلس وجهان: سماعي بالكسر وقياسي بالضم. وكلما صح في الفعل وجهان سماعي وقياسي، كان الوجه الذي قضى **به السماع هو** الأولى، ولا يعد الآخذ بالوجه الآخر مخطئا.

فإذا **طابق القياس السماع كان** للفعل وجه واحد لا يتجاوزه. تقول سجد يسجد بالضم وحده **لأنه السماع فيه**، **وهو القياس كذلك** للزوم الفعل. وهكذا خرج يخرج فليس فيه إلا الضم. وتقول ضرب يضرب بالكسر وحده لأنه السماع، **وهو القياس أيضا** لتعديه. وكذلك كسر فليس فيه إلا يكسر بالكسر لأنه السماع، **وهو القياس لتعديه**.

وقد شاع على ألسنة الكتاب قولهم (يعذر) بالضم، وتعقبهم في ذلك الأستاذ محمد العدناني، في معجم الأخطاء الشائعة، واعتد الصواب (يعذر) بالكسر. **أقول القياس في** هذا الكسر لتعديه، وقد اقتصر على الكسر الجوهري في الصحاح. ولكن سمع الضم أيضا. قال ابن سيده في المخصص (٨١/١٣): "عذرته أعذره بالكسر وأعذره بالضم عذرا أو معذرة بكسر الدال ومعذرة بفتحها، حكاه سيبويه". وجاء في القاموس واللسان نحو من ذلك فثبت بذلك صواب قولك (يعذره) بالضم، **لورود السماع به**، وإن رجح عليه الكسر **لأنه السماع والقياس**.." [3]

"وثمة (حشره) فقد جاء مضارعه بالكسر فقيل (يحشره)، وبالضم فقيل (يحشره). ففي الصحاح: "وحشرت الناس أحشرهم بالكسر وأحشرهم بالضم حشرا جمعتهم، ومنه يوم الحشر". وفي المختار: "حشرت الناس جمعتهم وبابه ضرب

---

(١) دراسات في النحو–مقالات–، ص/٢٥٧

(٢) دراسات في النحو–مقالات–، ص/٢٥٩

(٣) دراسات في النحو–مقالات–، ص/٢٦٣

ونصر ومنه يوم الحشر". وجاء في التنزيل "يوم يحشرهم جميعا- الأنعام/ ١٢٨" بضم الشين، وقرأ بعضهم بكسرها، وذكر ابن عطية أن ذلك، أي الكسر، قليل في الاستعمال قوي في القياس لأن يفعل بكسر العين في المتعدي أقيس من يفعل بضم العين، وقد عقب على ذلك أبو حيان الأندلسي بأنه فعل المتعدي، الصحيح جميع حروفه، إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي عين ولا لام، فإنه جاء على يفعل بالكسر ويفعل بالضم كثيرا، فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع وإلا فالخيار، حتى إن بعض أصحابنا خير فيهما سمعا للكلمة أو لم يسمعا.

وعلى ذلك فثمة مذاهب ثلاثة: مذهب ابن عطية القائل بقياس الكسر في المتعدي، والضم في اللازم إذا لم يخالفهما سماع، ويستنبط منه أنه إذا خالفهما سماع ضم إليه القياس بضم العين في لازمه وكسرها في متعديه وهو ما رأينا الأخذ به. وابن عطية هذا هو عبد الحق بن غالب.. ابن عطية المحاربي الغرناطي- (٤٨١-٥٤١هـ) العالم المشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة وصاحب الجامع المحرر والصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ومذهب أبي حيان الأخذ بالسماع، فإذا لم يعرف تساوى الوجهان في المضارع عامة. وأبو حيان هذا هو أبو عبد الله.. ابن حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤-٧٤٥) العالم المشارك صاحب التفسير المسمى بالبحر المحيط وشرح التسهيل والارتشاف.

ومذهب ثالث في الأخذ بقياس الوجهين جميعا عرف في المضارع السماع أم لم يعرف.." (١)

"جمع الأب أنستاس ماري الكرملي (معجما) على معاجم، فقال في كتابه (أغلاط اللغوين الأقدمين/١١٩): (أما معجم فهو وزن مصحف ومخدع، وما كان على هذا الميزان، يكسر على مفاعل: معاجم، كما يقال مصاحف ومخادع. هذا من جهة القياس، واللغويون لا يدونون في معاجمهم المقيسات. وأما من جهة السماع فإن المعاجم لم تكن معروفة في الجاهلية حتى نسمع من أبنائها هذه الكلمة. إنما المعاجم وضعها المولدون ونطقوا بها مكسرة على هذا الوجه إذا أرادوا الكثرة. أما إذا أرادوا القلة فإنهم يقولون: المعجمات. وقد يقال في هذا الجمع المعاجيم أيضا من باب القياس..) وأردف (أما أنه ورد معاجم فهو مما لا يختلف فيه اثنان. قال السيد الزبيدي في كلامه على –أثال– هو تمامة بن أثال بن النعمان من بني حنيفة، كما هو في المعاجم – أهـ. وكذلك ورد المعاجم فقد قال المذكور في –زرير– كزبير: ولعله في معجم آخر من معاجيمه). أقول في ا لتعقيب على كلام الأب، أما أن (مفعل) يطرد على (مفاعل) فغير صحيح، ذلك أن صيغة الجمع تحد بوزن المفرد من جهة، كما تحد بأصل بنيته اسما أو وصفا أو صفة غالبة. وأما أن الزبيدي صاحب التاج قد جمع معجما على معاجم فليس في ذلك ما يلزم الأخذ به، ولو كان فيه ما يبعث على بحثه وتدبره واستبانة وجهه.

حجة من أنكر المعاجم جمعا وأقر المعاجيم:." (٢)

"أقول إنما ثار ابن مضاء على النحاة وعاف مذهبهم في (العامل) لغلوهم في التعليل، فاستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي، وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها وينحرف عن خصوصها، وعول على النص وأغفل القياس من هذه

---

(١) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٢٦٤

(٢) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٣١٨

الجهة. لكن ابن مضاء قد أخذ نفسه بنوع من القياس، ذلك أنه أقر (العلة) وأبى (علة العلة) أو العلل الثواني والثوالث، كما أنكرها ابن جني نفسه، وإقرار (العلة) يدعو إلى البحث في العلة الجامعة **والتماس القياس الذي** لا بد منه. وإلا فكيف يمكن أن تنهض لغة لا يعمل قياس على رسم ضوابطها وشرع حدودها، ويمهد لها سبيل التوليد والنماء ومذاهب الاتساع والارتقاء.

القياس والسماع:

إذا كان التعويل **على السماع مرده** في الأصل إلى الحرص على ضبط اللغة وكفالة سلامتها أيام كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها، فينبغي ألا يكون حائلا دون ما يمكن أن يلتمس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو إليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق. وإلا **كان السماع قيدا** يحجر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن استجابة أو مؤاتاة. ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما **يشوب القياس في** قواعد النحو. ومن ثم لم يفض التعويل عليها على شيء مما آل إليه الإغراق في قياس النحو وتعليله، من النأي باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتنان بصناعة الإعراب، حتى انقبض هذا الإعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح.

وقد أخذ مجمع اللغة القاهري بقياس التصريف والاشتقاق هذا في مؤتمراته حين **أجرى القياس في** كثير من المشتقات على ما ذكرناه ونذكره في أبوابه.

القياس في صيغ المبالغة:." (١)

"وقد استعمل العرب صيغة (فعال) في قصد آخر يناسب المبالغة والكثرة، وهو الصناعة والاحتراف وملازمة الشيء، فقالوا (الجمال والقصاب والخراط والدلال والسياف والعطار والحداد) ونحو ذلك، فما الذي قاله الأئمة في صوغه؟

صرح كثير من الأئمة بقياس (فعال) في هذا الباب، وهو باب النسب إلى الصناعة قال صاحب الهمع (١٩٨/٢): (ومنها الإغناء عن ياء النسب بصوغ فعال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز، ويقال خياط ونجار..) وقال (وقد يقوم فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل، أي صاحب نبل. وقد يقوم فاعل مقام فعال كحائك في معنى حواك لأن الحياكة من الحرف...) وأردف (وكل هذا موقوف **على السماع ولا** يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم. قال سيبويه: فلا يقال لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه). واستدرك فقال (والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى). ولم يستبعد ابن يعيش قياس (فعال) هذا، فقال في شرح المفصل (وكثر فعال حتى لا يبعد **دعوى القياس فيه**، وقل فاعل، فلا يمكن **دعوى القياس فيه**).

---

(١) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٣٤٨

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس (فعال) للصناعة فقال: (يصاغ فعال قياسا للدلالة على الاحتراف وملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة فعال للصانع، وكان النسب بالياء لغيره. فيقال زجاج لصانع الزجاج، وزجاجي لبائعه).

وقد عاب الأستاذ أسعد خليل داغر على الأب أنستاس ماري الكرملي قوله (بياع سماد)، قال والصواب (بائع). فاحتج الأب لورود (بياع) في مستدرك التاج، وفي مقدمة الأدب للزمخشري. واحتج الدكتور مصطفى جواد بالقياس فأحال داغرا على قول ابن عقيل (يصاغ للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل، فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل)، كما جاء في كتاب أغلاط اللغويين القدماء للأب الكرملي. فما الرأي في هذا؟." (١)

"هذا وفي كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني (٣٣٣) ما يؤكد التعويل **على السماع في** جمع المذكر من أسماء ما لا يعقل بالألف والتاء، ونحو منه ما جاء في كتاب الهمع (١/ ٢٣)، وهو مذهب الجمهور. على أن من النحاة من جعله قياسا. فقد جاء في شرح الخفاجي (وخيالات كما قال الكندي يجوز أن يكون جمع خيالة وهو الأصل، أو جمع خيال: **وهو القياس في** جمع ما لا يعقل).

وقال ابن جني في المحتسب حول قوله تعالى: (لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم يجمحون((التوبة ٥٨): (١/ ٢٩٥): (ومن ذلك قراءة الناس مغارات بفتح الميم، وقرأ سعد بن عبد الله بن عوف مغارات بالضم. قال أبو الفتح: أما مغارات بالفتح على قراءة الناس فجمع مغارة أو مغار. وجاز أن يجمع مغار بالتاء، وإن كان مذكرا لأنه لا يعقل، ومثله إوان واوانات وجمع سبطر وجمال سبطرات، وحمام وحمامات. وقد ذكرنا هذا ونحوه في تفسير ديوان المتنبي عند قوله: ففي الناس بوقات لها وطبول، ومغار مفعل من غار الشيء يغور. وأما مغارات بضم الأول فجمع مغار، وليس من أغرت على العدو ولكنه من غار الشيء يغور وأغرته أنا أغيره كقولك غاب يغيب وأغبته، فكأنه لو يجدون ملجأ أو أمكنة يغيرون فيها أشخاصهم ويسترون أنفسهم وهذا واضح).

فأنت ترى أن ابن جني أجاز جمع (مغار) على (مغارات). كما أجاز جمع بوق على بوقات، ولو لم يسمع، حين أساغ جمع ما لا يعقل بالألف والتاء ولو مذكرا.

وأما أبو حيان صاحب البحر المحيط، فإنه جعل (المغارات)، جمع مغارة ولم يزد. قال أبو حيان (٥/ ٥٤): (والمغارات جمع مغارة، وهي الغار، ويجمع على غيران بني من غار يغور إذا دخل، مفعلة للمكان كقولهم مزرعة وقيل المغارة السرب تحت الأرض كنفق اليربوع).." (٢)

"وقد كثر اشتقاق (المفعلة) من أسماء الأعيان للمكان الذي يكثر فيه العين، كقولهم: أرض مأسدة ومسبعة ومثورة إذا كثر فيها الأسد أو السبع أو الثور. وظاهر كلام سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٤٩) الأخذ بقياسه. وقال ابن سيدة في المخصص (٧٤/١٦): (ومكان موعلة كثير الوعول، ومغدرة كثير الغدر، وهي الوعول المسنة، مطرد عند أبي الحسن).

---

(١) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٣٥٧

(٢) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٤٥٥

وقد أخذ المجمع القاهري بقياسه فقال في مجلته (٢/٣٥): (تصاغ مفعلة قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد).

***

وإذا عرضنا للمزيد من الثلاثي كأفعل وفعل وفاعل وتفاعل وانفعل وافتعل وتفعل واستفعل فقد خص أئمة الصرف كلا بدلالات لكنهم كادوا يجمعون على أنها لا تطرد.

وقد استثنى بعضهم (أفعل) فذهب إلى أن دخول الهمزة على (فعل) اللازم ليتعدى إلى مفعول، قياس كسهر وأسهره. فإذا كان متعديا إلى واحد فدخول الهمزة عليه سماع نحو لبس الثوب وألبسه إياه. ومنهم من جعل هذا قياسا أيضا. بل ذهب الأخفش إلى قياس دخول الهمزة على المتعدي إلى اثنين لتعديته إلى ثلاثة.

وإذا كان الرضي قد قال في شرح الشافية (١/٨١): (فليس لك أن تقول من ظرف أظرف) فقد قال ابن هشام في المغني (٢/١١٣): (وقيل النقل بالهمزة سماعي. وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد. والحق أنه قياسي في القاصر وسماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه). والقاصر هو اللازم. وقد أقر المجمع القاهري تعدية اللازم بالهمزة.

ومن قبيل ما عداه الكتاب بهمزة النقل (أضفى). فأنت تقول (سبغ) و (ضفا) بمعنى تم وطال فعلين لازمين. ومنه ثوب سابغ ضاف. ونعمة سابغة ضافية. وتقول (أسبغه) على التعدي، ولا تقول (أضفاه) كما اشتهر على ألسنة الكتاب إلا أن **تقر القياس في** إدخال الهمزة للنقل، **لأن السماع لم** يرد به.." (١)

"والغريب أن الأستاذ محمد العدناني قد ذهب في معجمه (الأخطاء الشائعة) إلى عيب قول القائل (أضفى عليه جلالا) وجعل صوابه (أكسبه جلالا). والطريف حقا أن الكثرة على إنكار (أكسبه) **في السماع أيضا**. قال الزمخشري في الأساس: (وكسب المال.. وكسبته مالا فكسبه.. ولا يقال أكسبته). وقال صاحب المصباح: (كلهم يقول كسبك فلان خيرا إلا ابن الأعرابي فإنه يقول أكسبك بالألف). وهكذا ينكر العدناني (أضفاه) قياسا، وقد أقر في مقدمة معجمه هذا القياس.

وقد ذهب بعضهم إلى قياس (انفعل) لإفادة المطاوعة فاشترط مجيئه من فعل ثلاثي متعد يتصور فيه العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح وقسته فانقاس. وأخذ بهذا المجمع القاهري، وشرط ألا يكون فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو راء، وإلا **كان القياس فيه** افتعل.. واعترض الشيخ ظاهر خير الله في (المنهاج السوي) فقال (ولا نجد بني الحصن فانبنى، مع ما فيه من العلاج)، كما اعترض الدكتور مصطفى جواد فأبى (المطاوعة) أصلا. وقال في كتابه (المباحث اللغوية في العراق): (أما انفعل وما جرى مجراه من الأفعال المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج) وأردف: (ولذلك لا يقتصر الفعل على المتعدي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحيانا، مثل: انكدر. وفي القرآن الكريم في سورة التكوير: ... وإذا النجوم انكدرت.. ومعنى انكدرت انقضت، ومعنى الانكدار الإسراع والانقضاض، ولا ثلاثي له..). وهو فيما مثل به سديد الرأي. فليس كل ما أتى من هذه الزنة

---

(١) دراسات في النحو–مقالات–، ص/٥٩٢

كان بالضرورة مطاوعا لمتعد ثلاثي، بل ليس لكل متعد ثلاثي ذي علاج مطاوع من (انفعل). فأنت تقول داسه ولا تقول انداس وتقول ضربه وجرحه وذبحه ولا تقول انضرب وانجرح وانذبح. ولا بد للقياس من ضابط جامع مانع كما يقولون.." (١)

"وجاء (تمدرع وتمندل) من المدرعة والمنديل على تمفعل، كما جاء (تدرع وتندل) على تفعل. فاعتد الصحاح (تمفعل) شاذا و (تفعل) هو القياس.

فدل هذا على أن الأصل في الاشتقاق من اسم العين المشتق إسقاط الزيادة. وأيد ذلك الرضي في شرح الشافية فاعتد (تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر) قليل الاستعمال وأنه على توهم أصالة الميم فقال (والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتندل وتغفر).

ولكن لم آثر الأئمة (تدرع) على (تمدرع)؟ أقول قد **ورد السماع بإثبات** الزيادة وهو الأصل، كما جاء بحذفها، وهو خلافه. فآثروا الأصل والقياس.

ولكن قد تكون ثمة دواع لغوية توجب مخالفة الأصل والأخذ بالاستعمال، لأن العمل بخاصة اللغة أولى من الانقياد لمنطق القياس. ومن ثم قال الباحثون في علم اللغة الحديث: قد يوجب الاستعمال في اللسان ما لا يسعه الوضع. وقد انتحى أئمة النحو هذا السمت ولم يغادروه حين قالوا (السماع يبطل القياس).

وهو ما قاله ابن جني في (المنصف). فإذا أجازوهما **آثروا السماع على** القياس.

وعندي أن قولك (تمدرع) بإثبات الزيادة أدنى إلى التعلق بالمعنى والحياطة له من قولك (تدرع) بحذفها، ولو **ورد السماع بهما** وكان الثاني هو الأصل.

ذلك أن الاستعمال يقتضي الأخذ بالزيادة ما دامت ذات دلالة، كلما أوقع إغفالها اللبس.

فانظر إلى ما قاله ابن جني في الخصائص (٢٣٦/١.ط-١٩١٣): (وعليه جاء تمسكن وتمدرع وتمنطق وتمندل وتمخرق، وتمسلم أي صار مسلما.. فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه). وأردف: (ألا تراهم إذا قالوا تدرع وتسكن، وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم، أمن الدرع والسكن، أم من المدرعة والمسكنة، وكذلك بقية الباب). وإلا فهل نؤثر (تسلم) على (تمسلم) إذا أضحى (مسلما)؟." (٢)

"إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

وأشيد بمنزلة الفراء في التعليل والقياس، وقد خالف الكسائي في كثير مما ذهب إليه ووافق البصرية في **إنكار القياس على** الشاهد الواحد وإنكار القراءات الشاذة. وكان يحتج بقراءة الكسائي وحمزة وابن مسعود، ولا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام.

---

(١) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٥٩٣

(٢) دراسات في النحو-مقالات-، ص/٥٩٨

نهج الكوفية:

وهكذا اعتمد الكوفيون **على السماع والقياس**، كما فعل البصريون. وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس وأشد حرصا على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين أنفسهم. وإذا كان الكوفيون لم يدركوا شأو البصريين في الأخذ بالقياس، وكانوا أدنى إلى القصد منهم إلى الإيغال في هذا المضمار فليس صحيحا أنهم عولوا على كل مسموع كما يفهم مما جاء في (الإنصاف في شرح مسائل الخلاف) وصاحبه أبو البركات وهو من أئمة البصرية. ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس. ولست أشايع أو أجاري الأستاذ أحمد أمين، رحمه الله، فيما جاء به في كتابه ضحى الإسلام (٢٥٩/٢) حين قال: "أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة. بل يجعلون الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة". أقول إني لأستكثر هذا القول ولو شد منه ما قال بعض الأئمة في الكسائي خاصة في هذا الصدد. قال ابن درستويه (٣٤٧هـ) في (بغية الوعاة.. ١٦٤/٢): "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو". وقصارى ما في الأمر أن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعا وقاسوا عليه فقد اعتدوه لغة يحسن الأخذ بها لأنها لغة قوم من العرب لا يرقى الشك إلى فصاحتها ولو قلت، لكنهم لا يعولون على كل مسموع فقد تخير الكسائي والفراء من فصيح الشعر شواهد ليست أدنى منزلة من شواهد." [1]

"القاعدة عند النحاة أنه إذا **ورد السماع بطل** القياس. قال ابن جني في الخصائص (١٠٣/١- ط/١٩١٣م): "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من **اتباع السماع الوارد** به فيه نفسه". وقال (١٣١/١): "واعلم أنك إذا **أداك القياس إلى** شيء، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه..". فما مرد التعويل **على السماع في** الأصل؟ أقول لا شك أن مرد التعويل **على السماع في** الأصل هو الحرص على ضبط اللغة وضمان سلامتها، مذ كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها. ولكن مهما اشتد الداعي إلى العناية بالسماع وتعلقه والكلف به والتمكن منه، فينبغي ألا يكون الحرص عليه حائلا دون ما يمكن أن يلتمس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو إليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق. وهذا ما أخذ به مجمع اللغة العربية القاهري وإذا كان ابن فارس لم يجز قياسا لم يقسه الأوائل ولا قولا لم يقله العرب، رعاية للأصل وتعلقا به وحياطة له، فقد يتفق أن يقتاد الاستقراء إلى قياس لم ينبه عليه الأئمة، أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين هذا الحد بعفو الخاطر إذا ألجأت إلى ذلك حاجة في الاستعمال، أو دفعت إليه قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقع موقعه المرتجى ويصير إلى مستقره المطمئن. والقريحة المطبوعة إنما تتدفق بمثله قصد إحكام الأداء، ولو خالف الأصل المعروف. فانظر إلى ما قال أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي المتوفى (٤٦٦هـ)، في كتابه (سر الفصاحة/ ٦٢): "وقد يكون التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق، فيحسن أيضا كل ذلك".

---

(١) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٢٥

وأوضح مذهبه فقال: "ومثال لذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله: ورعوا هشيما تأنفت روضه، فإن تأنفت، كلمة لاخفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذي ذكرته". وليس في اللغة: تأنفت، ولعل المغربي قد تصور تنزه." (١)

"فأتى بتأنف، طبعا وسلاسة. قال ابن القوطية في كتابه (الأفعال): "وأنفت من الشيء أنفا وأنفة: غضبت، وأيضا تنزهت عنه".

وأورد الخفاجي مثالا آخر فقال: "وكذلك قول أبي الطيب المتنبي:

إذا سارت الأحداج فوق نباته تفاوح مسك الغانيات ورنده

فإن تفاوح كلمة في نهاية الحسن. وقد قيل ان أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال، وأن وزير كافور الأخشيدي سمع شاعرا نظمها بعد أبي الطيب، فقال: أخذتموها".

وهكذا حكي عن المغربي قوله (تأنف) وعن المتنبي قوله (تفاوح)، ولم يسمعا أو يكونا على قياس معروف لكنهما وقعا موقعهما المختار في الأداء، ولم يخرجا في الاشتقاق عما ألف عن العرب قوله في أفعال أخرى. أفليس يتأتى أن يدخل هذان اللفظان في قياس لو ابتغينا لصيغتيهما مثل هذا القياس، ببحث وتلطف واستقراء. فالسماعي قد يصير قياسا إذا استخرجت له بالاستقراء قاعدة يعرف بها. وإلا كان قيدا يحجر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن الاستجابة والمؤاتاة. ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما **يشوب القياس في** قواعد النحو. ومن ثم لم يفض التعويل عليها إلى شيء مما آل إليه الانحراف في قياس النحو وتعليله، من النأي باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتنان بصناعة الإعراب، حتى انقبض الأعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح.

ولكن ما الحكم عند النحاة إذا اجتمع في اللفظة أو المسألة سماع وقياس؟

ما الحكم إذا سمع في اللفظة أو المسألة استعمال على غير قياس فهل يمتنع الأخذ فيه بالقياس إلى جانب السماع؟.

أقول لا يكاد الأئمة يجمعون في ذلك على رأي، وقد تباينت مذاهبهم فكان لكل جماعة منهم وجهة في كل مسألة. مثال ذلك ما اتخذه الأئمة من أقيسة لمصادر الثلاثي، بناء على الأكثر والأغلب.." (٢)

"قال الأشمولي في شرحه على الألفية (١٢٢/٣): "فعل بفتح الفاء وإسكان العين هو قياس مصدر المتعدي من ذي ثلاثة سواء كان مفتوح العين كرد ردا وأكل أكلا وضرب ضربا، أو مكسورها كفهم فهما وأمن أمنا وشرب شربا ولقم لقما" وأردف: "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش" وعقب على ذلك الإمام الصبان فقال: "ومذهب الفراء إلى أنه **يجوز القياس عليه**، وإن سمع غيره".

---

(١) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٢٩

(٢) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٣٠

وحكى السيوطي في الهمع فقال: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع". وهكذا تشعبت آراء الأئمة في مصدر الثلاثي إلى مذاهب ثلاثة مذهب **يمنع القياس ولو** لم يكن سماع، وآخر يأخذ بالقياس ولو كان سماع، وعليه الإمام الزمخشري، وثالث لا يأخذ بالقياس حتى يمتنع السماع. وقد أجازوا للشاعر غالبا أن يقيس، ولكن في ضرورة.

ومثال آخر هو جمع التكسير فإذا سمع لمفرد جمع على غير قياس امتنع النطق بقياسه، إلا أن يأتي به شاعر في ضرورة، هذا هو الأكثر.. قال ابن جني (١٣٢/١): "وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصى أبو الحسن".

وقد سمع عن العرب (استصوب واستحوذ) والقياس أن يأتيا بالإعلال على (استصاب واستحاذ) فهل أخذ الأئمة **بهذا القياس إلى** جانب السماع. أقول ذهب جماعة إلى صحة (استحاذ واستصاب) لأن العرب لم تأت باستفعل بغير إعلال من فعل ثلاثي إلا نطقت به معتلا، أو لأن الأكثر كذلك، ومن هؤلاء سيبويه، وهكذا فعلوا في مسائل كثيرة، لكن ذلك لم يطرد عنهم.." (١)

"وقد جاء في اللسان (مادة بدا): (إذا أمكن في الشيء المنسوب أن يكون قياسا وشاذا، كان حمله **على القياس أولى**، **لأن القياس أشيع** وأوسع). وجاء عن بعض العلماء قولهم: إذا عارض في **النسب القياس السماع**، **جاز القياس والسماع**، فلك على هذا أن تقول ثقفي وثقيفي.

القياس والظاهرية

الظاهرية مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني (٢٠٢-٢٧٠هـ). وهو إمام أهل الظاهر في المشرق. وقد جاء مذهبه ردا على **أصحاب القياس الذين** جعلوا (القياس) رابع الأصول المعروفة في الفقه، وهي الكتاب والسنة والإجماع.

أنكر **داود القياس جملة**، وجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والإجماع وحدها **دون القياس والاجتهاد** فخالف بذلك ما مضى عليه عمل الصحابة. وقد اشتد في الأخذ بحرفية النصوص ومنع التقليد وجعل لكل فاهم للعربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة. وقد شاع مذهبه هذا في الأندلس، وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له والمنافحة عنه في القرن الخامس الهجري الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ)، وقد تلقى أصول الفقه الظاهري على أستاذه أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت (٤٢٦هـ) فرأى الاعتماد على الكتاب والسنة والإجماع وخالف مدرسة الرأي في **رفضه القياس وإنكاره** التقليد، معتقدا أن القرآن إنما يجب أن يحمل على ظاهره، ولا يحال عن ظاهره البتة، اللهم إلا أن يأتي نص أو إجماع أو ضرورة حس على أن شيئا منه ليس على ظاهره، وأنه نقل من ظاهره إلى معنى آخر. فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والإجماع والضرورة. وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم الأندلسي لا سيما كتاب (**ابطال القياس والرأي** والاستحسان والتقليد والتعليل) وكتاب (مسائل أصول الفقه) وكتاب

---

(١) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٣١

(كشف الالتباس ما بين الظاهرية وأصحاب القياس).

القياس وابن مضاء." (١)

"فثبت بهذا أن الفعل يصرف في وجوه عدة بقدر من حروف الجر أطرد تصريفها فيها. وقد أحاطت كتب اللغة بوجوده تصريف كل حرف فاستعمل فيها، على **جهة القياس والاطراد**. تقول في تصريف (أجاب): (أجبت في الكتاب، وبالكتاب، وأجبت عنك، وعلى ورقة بيضاء، ولأمر مهم، وعن الأسئلة، من أولها إلى آخرها). كما أحاطت المعجمات بتصريف الأفعال في معانيها فنصت على تعديتها بحروف لا يتحكم بها قياس ظاهر، كقولك (أعنتك على عدوك، وتدربت على العمل، وحزنت عليه وغضبت، وحسدتك على كذا، وتوفرت على صاحبي، وارتحت إليه، واعتذرت إليه، وأنست به ورغبت على كذا، وتوفرت على صاحبي، وارتحت إليه، واعتذرت إليه، وأنست به ورغبت فيه) وهكذا. فإذا **جمعت القياس في** استعمال هذه الحروف على ما نصت عليه كتب اللغة عامة، **إلى السماع فيما** نصت عليه المعجمات خاصة، أقول إذا ضممت يدك على هذا وذاك، كان لابد من أن تلحظ أن تصريف الفعل بحرف من الحروف إنما يفرده بمعنى لا يؤديه تصريفه حرف آخر، وإن داناه أحيانا، لأن لكل حرف وجهة اختص بها دون سواه.

لكل حرف وجهة خاصة:

يقول أبو البقاء الكفوي في كلياته فيما نحن بسبيله (الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لابد من أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف. فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو رغبت فيه وعنه، وعدلت إليه وعنه، وملت إليه وعنه، وسعيت إليه وبه. وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق، نحو قصدت إليه وله، وهديت إلى كذا ولكذا. فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، وهذه طريقة إمام الصناعة: سيبويه). وأبو البقاء من تعلم تبسطا في العربية واستبحارا وإيغالا في البحث، وسعة إطلاع.." (٢)

"يتبين مما تقدم اختلاف الرأي في ذلك إذ ذهبت جماعة إلى جواز استعمال الإيجار والمؤاجرة للدار وآخرون إلى جواز استعمالهما للأجير. وفرق بعضهم فخص الإيجار بالدار والمؤاجرة بالأجير، كما فعل الزمخشري وأيده الرضي في شرح الكافية. وحجة **أولئك السماع وحجة** هؤلاء أن المفاعلة في الأصل (مشاركة ومقابلة) في إيقاع أصل الفعل، فهي تقتضي أن يكون كل من طرفيها أهلا لإيقاع الفعل كالمضاربة ومثلها المعاملة والمعاقدة والمزارعة، فالمؤاجرة للأجير معاملة ومعاقدة، وليست كذلك للدار، فالدار إذا أولى بالإيجار منها بالمؤاجرة. والرأي في هذا جزل نضيج، لا سيما وأن ما جاء من المفاعلة بمعنى الأفعال قد خص بمعنى زائد ولم يذكر للمؤاجرة التي سمعت بمعنى الإيجار معنى زائد. فنحن إذا عولنا **على القياس أخذنا** بمذهب الزمخشري ومن معه، وإذا عولنا **على السماع أخذنا** باستعمال الصيغتين

(١) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٣٢

(٢) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٧٣

لكل منهما، ويبقى اتباع القياس أريق بالمعنى.

أجرت الدار بالتشديد:." (١)

"قال صاحب الهمع (١/١٨٦): "أما النوع ففيه قولان: أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم".

وإذا كان بعض الأئمة قد استدركوا فقالوا: "ولا يطرد، ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب قتول وسلوب ونهوب" كما جاء في المصباح (مادة قصد) حكاية عن الإمام الجرجاني، وأضاف: "وقال غيره لا يجمع الوعد لأنه مصدر فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع".أقول: إذا كان بعض الأئمة قد قال بهذا، فالجواب عنه أن العرب لو احتاجوا إلى إنزال (القتل) أو (النهب) أو (السلب) منزلة الاسم لجمعوه على قتول ونهوب وسلوب، كما تجمع الأسماء. قال ابن يعيش في شرح المفصل: ".. فعلى هذا لو سميت بالمصدر نحو ضرب وقتل لكان القياس في جمعه أن تقول في القلة ضرب وأضرب وقتل وأقتل قياسا على أفلس وأكعب وألعب".

وقال صاحب الهمع في (جمع المصدر- ٢/١٨٣): "ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم: فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به، مثال الأول أن يسمى بضرب فإنه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على أفعل في القلة فتقول أضرب ككلب وأكلب، وضروب في الكثرة ككعب وكعوب". وقد جاء نحو ذلك في شرح الكافية للرضي (٢/١٨٧) فمثل له بالضروب والقتول. وهكذا جمع (قتلا) حين أنزل منزلة الاسم على (قتول). فتبين بذلك أنك إذا سميت بالمصدر جمعته على ما يجمع به نظيره من الأسماء. ونظائر ما ذكرناه، مما جمعته العرب من المصادر حملا على الاسمية أو جمع قياسا على ما جمعوه، لا يحصيه عد.

ما جمعه ابن جني من مصادر الفعل الثلاثي وما جمعه الزمخشري:." (٢)

"الأكثرون على أن مصادر الثلاثي موقوفة على السماع. وقد ذهب جماعة إلى امتناع القياس فيها، ولو لم يكن سماع. فقد حكى السيوطي في الهمع: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع". وأجاز آخرون القياس حين يفتقد السماع. فقد قال الأشموني في شرحه على الألفية (٣/١٢٢): "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا..". على أن من الأئمة من أخذ فيها بالقياس ولو كان ثمة سماع كالفراء والزمخشري. قال الصبان في حاشيته على الأشموني (٣/١٢٢): ومذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره". وجاء في (المطلوب شرح المقصود/ ١-٢١ و٢٢): "مصادر الثلاثي سماعية عند سيبويه، وأما الزمخشري فيرى أنها قياسية لكثرتها". وقال أبو البقاء في الكليات: "القول بأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس بصحيح، بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون".

أما القياس الذي ذكره النحويون لمصادر الثلاثي فقد أوجزه محمد بن أبي بكر الرازي في خطبة معجمه (مختار الصحاح)

---

(١) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/١٦٧

(٢) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/١٩٧

فقال: "اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فعل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين إن كان متعديا، وعلى وزن فعول بضمتين إن كان الفعل لازما. مثاله من الباب الأول: نصر نصرا، قعد قعودا. ومن الباب الثاني: ضرب ضربا، جلس جلوسا. ومن الباب الثالث: قطع قطعا، خضع خضوعا. ومتى كان فعل مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين أيضا، إن كان الفعل متعديا، وعلى وزن فعل بفتحتين، إن كان لازما. مثاله: فهم فهما، طرب طربا. ومتى كان فعل مضموم العين كان مصدره على وزن فعالة بالفتح أو فعولة بالضم أو فعل بكسر الفاء وفتح العين، وفعالة بالفتح هي الغالب. مثاله ظرف ظرافة، سهل سهولة، عظم عظما، هذا هو القياس في الكل."." (١)

"وجاز ابن جني (٣٩٢هـ)، مجاز هؤلاء، لكنه اعتد (يفعل) بالكسر هو الأصل، و(يفعل) بالضم فرعا عليه، قال ابن جني في الخصائص (٣/ ٨٦): "ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال يخرج بالضم ويخرج بالكسر، ويدخل بالضم ويدخل بالكسر، قياسا على ما اعتقب عليه الحركتان معا، نحو يعرش بالكسر ويعرش بالضم، ويشنق ويشنق ويخلق ويخلق بالضم والكسر في كل منها، وإن كان الكسر في عين المضارع فعل بالفتح أولى من يفعل بالضم، لما قد ذكرنا، في شرح تصريف أبي عثمان، فإنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فعل، فاعرف ذلك ونحوه مذهبا للعرب، فمهما ورد منه فتلقه عليه".

وقد علل ابن جني رجحان الكسر في مضارع (فعل) المفتوح العين في المنصف فقال (١/ ١٨٥) "أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن كل واحد منهما بناء على حيال، غير أنهم ألزموا فعل المضموم العين أن تكون العين في مضارعه مضمومة أيضا كالماضي، لأن هذا بناء على حدته لا يكون متعديا أبدا، إنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها. أما البناءان الآخران: فعل المفتوح العين، وفعل المكسور العين فيكونان متعديين، فلزموا أن تخالف حركة العين في مضارع كل منهما حركتها في الماضي، وقد استبدل فعل المكسور العين بـ- يفعل- بفتحها، فكان القياس أن يستبد فعل المفتوح العين بـ- يفعل- بكسرها. ومن هنا كان يفعل بالضم فيه داخلا على يفعل بالكسر"، فجعل الأصل في مضارع (فعل)، المفتوح العين يفعل بكسرها.

*قول من لم يطلق القياس فقصره على مالم يسمع أو يعرف:." (٢)

"ومن الأئمة من قصر القياس في ذلك على مالم يعرف أو يسمع، وإلا فالسماع هو الأصل، فما سمع بالكسر أو بالضم أو بهما معا أخذ بسماعه. ومالم يعرف أو يسمع أخذ فيه بالقياس فجاز فيه الوجهان، الكسر والضم، وقد يؤثر الكسر لخفته. فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٤/ ١٢٣): "وقال بعض النحويين إذا علم الماضي على فعل المفتوح العين، ولم يعلم المستقبل على أي بناء هو، فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر، وهذا أيضا لما قدمنا من أن الكسرة

(١) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٢٠٤

(٢) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٢٥٦

أخف من الفتحة، وقيل هما يستعملان فيما لا يعرف". وقد جاء نحو من هذا في شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥٢): "وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي على فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل، فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لأنه أكثر، والكسر أخف من الضم، وقيل هما سواء فيما لا يعرف".

وكان ابن عصفور (٦٦٣هـ)، قد أطلق القياس، فرد قوله أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ورد الأمر **إلى السماع ما** عرف السماع. فقد جاء في المزهر للسيوطي (٢/ ٢٥): "وقال ابن عصفور يجوز الأمران إن سمعا أو لم يسمعا. قال أبو حيان والذي يختار إن سمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعل بالكسر ويفعل بالضم..."، وحكى الفيومي في المصباح نحوا من هذا فقال: "وإن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضممت وإن شئت كسرت"، وأردف: "إلا الحلقي العين أو اللام فالفتح للتخفيف، وإلحاقا بالأغلب"، وقد علل ابن جني فتح العين في مضارع (فعل) المفتوح العين، إذا كان حلقي العين أو اللام، في كتابه (التصريف /٦٨)، فقال: "ومن ذلك أيضا قولهم فعل يفعل بفتح العين فيهما، فيما عينه أو لامه حرف حلقي نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسعر يسعر وقرع يقرع وسحل يسحل وسنح يسنح، وذلك لأنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة".

*قول من **قصر القياس على** ما لم يشتهر وهو أبو زيد:." (١)

"وقد بحث الرضي في شرح الشافية مضارع (فعل) المفتوح العين، فقال (١/ ١١٧): "قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما بالضم أو الكسر"، ويعني هذا أن الرضي قد قال بالسماع فمضارع فعل المفتوح العين إما بالضم أو الكسر، والحكم في ذلك للرواية. ثم ذكر مذهب أبي زيد فقال: "وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد، وقال: كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملا معا، وليس على المستعمل شيء"، فدل هذا على أن أبا زيد قد **تعدى السماع إلى القياس فأجاز** الكسر والضم في مضارع فعل المفتوح العين، لكنه استدرك فاستثنى **من القياس ماليس** معروفا، ولا يعرف الاستعمال إلا بالاشتهار، فإن عرف الاستعمال فلا قياس وإن لم يعرف أي يشتهر كنت في الخيار بين الوجهين، ولكن ما ضابط الشهرة هذه في الرواية.

*ضابط الشهرة في مذهب أبي زيد:." (٢)

"تقول قتله يقتله بالضم **لأنه السماع وتضيف** إليه يقتله بالكسر لأنه قياس المتعدي فيكون للفعل وجهان: سماعي بالضم وقياسي بالكسر. وتقول جلس بالكسر **لأنه السماع وتضيف** إليه يجلس بالضم لأنه قياس اللازم، فيكون لمضارع جلس وجهان: سماعي بالكسر وقياسي بالضم. وكلما صح في الفعل وجهان سماعي وقياسي، كان الوجه الذي قضى **به السماع هو** الأولى، ولا يعد الآخذ بالوجه الآخر مخطئا.

---

(١) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٢٥٧

(٢) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٢٥٩

فإذا طابق القياس السماع كان للفعل وجه واحد لا يتجاوزه. تقول سجد يسجد بالضم وحده لأنه السماع فيه، وهو القياس كذلك للزوم الفعل. وهكذا خرج يخرج فليس فيه إلا الضم. وتقول ضرب يضرب بالكسر وحده لأنه السماع، وهو القياس أيضا لتعديه. وكذلك كسر فليس فيه إلا يكسر بالكسر لأنه السماع، وهو القياس لتعديه.

وقد شاع على ألسنة الكتاب قولهم (يعذر) بالضم، وتعقبهم في ذلك الأستاذ محمد العدناني، في معجم الأخطاء الشائعة، واعتد الصواب) يعذر) بالكسر. أقول القياس في هذا الكسر لتعديه، وقد اقتصر على الكسر الجوهري في الصحاح. ولكن سمع الضم أيضا. قال ابن سيده في المخصص (٨١/١٣): "عذرته أعذره بالكسر وأعذره بالضم عذرا أو معذرة بكسر الدال ومعذرة بفتحها، حكاه سيبويه". وجاء في القاموس واللسان نحو من ذلك فثبت بذلك صواب قولك (يعذره) بالضم، لورود السماع به، وإن رجح عليه الكسر لأنه السماع والقياس.." [١]

"وثمة (حشره) فقد جاء مضارعه بالكسر فقيل (يحشره)، وبالضم فقيل (يحشره). ففي الصحاح: "وحشرت الناس أحشرهم بالكسر وأحشرهم بالضم حشرا جمعتهم، ومنه يوم الحشر". وفي المختار: "حشرت الناس جمعتهم وبابه ضرب ونصر ومنه يوم الحشر". وجاء في التنزيل "يوم يحشرهم جميعا- الأنعام/ ١٢٨" بضم الشين، وقرأ بعضهم بكسرها، وذكر ابن عطية أن ذلك، أي الكسر، قليل في الاستعمال قوي في القياس لأن يفعل بكسر العين في المتعدي أقيس من يفعل بضم العين، وقد عقب على ذلك أبو حيان الأندلسي بأنه فعل المتعدي، الصحيح جميع حروفه، إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي عين ولا لام، فإنه جاء على يفعل بالكسر ويفعل بالضم كثيرا، فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع وإلا فالخيار، حتى إن بعض أصحابنا خير فيهما سمعا للكلمة أو لم يسمعا.

وعلى ذلك فثمة مذاهب ثلاثة: مذهب ابن عطية القائل بقياس الكسر في المتعدي، والضم في اللازم إذا لم يخالفهما سماع، ويستنبط منه أنه إذا خالفهما سماع ضم إليه القياس بضم العين في لازمه وكسرها في متعديه وهو ما رأينا الأخذ به. وابن عطية هذا هو عبد الحق بن غالب.. ابن عطية المحاربي الغرناطي- (٤٨١-٥٤١هـ) العالم المشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة وصاحب الجامع المحرر والصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ومذهب أبي حيان الأخذ بالسماع، فإذا لم يعرف تساوى الوجهان في المضارع عامة. وأبو حيان هذا هو أبو عبد الله.. ابن حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤-٧٤٥) العالم المشارك صاحب التفسير المسمى بالبحر المحيط وشرح التسهيل والارتشاف.

ومذهب ثالث في الأخذ بقياس الوجهين جميعا عرف في المضارع السماع أم لم يعرف.." [٢]

"جمع الأب أنستاس ماري الكرملي (معجما) على معاجم، فقال في كتابه (أغلاط اللغوين الأقدمين/١١٩): (أما معجم فهو وزن مصحف ومخدع، وما كان على هذا الميزان، يكسر على مفاعل: معاجم، كما يقال مصاحف ومخادع. هذا من جهة القياس، واللغويون لا يدونون في معاجمهم المقيسات. وأما من جهة السماع فإن المعاجم لم تكن معروفة في الجاهلية حتى نسمع من أبنائها هذه الكلمة. إنما المعاجم وضعها المولدون ونطقوا بها مكسرة على هذا الوجه إذا

---

(١) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٢٦٣

(٢) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٢٦٤

أرادوا الكثرة. أما إذا أرادوا القلة فإنهم يقولون: المعجمات. وقد يقال في هذا الجمع المعاجيم أيضا من باب القياس..) وأردف (أما أنه ورد معاجم فهو مما لا يختلف فيه اثنان. قال السيد الزبيدي في كلامه على –أثال– هو تمامة بن أثال بن النعمان من بني حنيفة، كما هو في المعاجم – أهـ. وكذلك ورد المعاجم فقد قال المذكور في –زرير– كزبير: ولعله في معجم آخر من معاجيمه). أقول في التعقيب على كلام الأب، أما أن (مفعل) يطرد على (مفاعل) فغير صحيح، ذلك أن صيغة الجمع تحد بوزن المفرد من جهة، كما تحد بأصل بنيته اسما أو وصفا أو صفة غالبة. وأما أن الزبيدي صاحب التاج قد جمع معجما على معاجم فليس في ذلك ما يلزم الأخذ به، ولو كان فيه ما يبعث على بحثه وتدبره واستبانة وجهه.

حجة من أنكر المعاجم جمعا وأقر المعاجيم:." (١)

"أقول إنما ثار ابن مضاء على النحاة وعاف مذهبهم في (العامل) لغلوهم في التعليل، فاستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي، وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها وينحرف عن خصوصها، وعول على النص **وأغفل القياس من** هذه الجهة. لكن ابن مضاء قد أخذ نفسه بنوع من القياس، ذلك أنه أقر (العلة) وأبى (علة العلة) أو العلل الثواني والثوالث، كما أنكرها ابن جني نفسه، وإقرار (العلة) يدعو إلى البحث في العلة الجامعة **والتماس القياس الذي** لا بد منه. وإلا فكيف يمكن أن تنهض لغة لا يعمل قياس على رسم ضوابطها وشرع حدودها، ويمهد لها سبيل التوليد والنماء ومذاهب الاتساع والارتقاء.

القياس والسماع:

إذا كان التعويل **على السماع مرده** في الأصل إلى الحرص على ضبط اللغة وكفالة سلامتها أيام كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها، فينبغي ألا يكون حائلا دون ما يمكن أن يلتمس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو إليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق. وإلا **كان السماع قيدا** يحجر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن استجابة أو مؤاتاة. ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما **يشوب القياس في** قواعد النحو. ومن ثم لم يفض التعويل عليها على شيء مما آل إليه الإغراق في قياس النحو وتعليله، من النأي باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتنان بصناعة الإعراب، حتى انقبض هذا الإعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح.

وقد أخذ مجمع اللغة القاهري بقياس التصريف والاشتقاق هذا في مؤتمراته حين **أجرى القياس في** كثير من المشتقات على ما ذكرناه ونذكره في أبوابه.

القياس في صيغ المبالغة:." (٢)

---

(١) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٣١٨

(٢) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٣٤٨

"وقد استعمل العرب صيغة (فعال) في قصد آخر يناسب المبالغة والكثرة، وهو الصناعة والاحتراف وملازمة الشيء، فقالوا (الجمال والقصاب والخراط والدلال والسياف والعطار والحداد) ونحو ذلك، فما الذي قاله الأئمة في صوغه؟

صرح كثير من الأئمة بقياس (فعال) في هذا الباب، وهو باب النسب إلى الصناعة قال صاحب الهمع (١٩٨/٢): (ومنها الإغناء عن ياء النسب بصوغ فعال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز، ويقال خياط ونجار..) وقال (وقد يقوم فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل، أي صاحب نبل. وقد يقوم فاعل مقام فعال كحائك في معنى حواك لأن الحياكة من الحرف...) وأردف (وكل هذا موقوف **على السماع ولا** يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم. قال سيبويه: فلا يقال لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه). واستدرك فقال (والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى). ولم يستبعد ابن يعيش قياس (فعال) هذا، فقال في شرح المفصل (وكثر فعال حتى لا يبعد **دعوى القياس فيه**، وقل فاعل، فلا يمكن **دعوى القياس فيه**).

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس (فعال) للصناعة فقال: (يصاغ فعال قياسا للدلالة على الاحتراف وملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة فعال للصانع، وكان النسب بالياء لغيره. فيقال زجاج لصانع الزجاج، وزجاجي لبائعه).

وقد عاب الأستاذ أسعد خليل داغر على الأب أنستاس ماري الكرملي قوله (بياع سماد)، قال والصواب (بائع). فاحتج الأب لورود (بياع) في مستدرك التاج، وفي مقدمة الأدب للزمخشري. واحتج الدكتور مصطفى جواد بالقياس فأحال داغرا على قول ابن عقيل (يصاغ للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل، فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل)، كما جاء في كتاب أغلاط اللغويين القدماء للأب الكرملي. فما الرأي في هذا؟." (١)

"هذا وفي كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني (٣٣٣) ما يؤكد التعويل **على السماع في** جمع المذكر من أسماء ما لا يعقل بالألف والتاء، ونحو منه ما جاء في كتاب الهمع (١/ ٢٣)، وهو مذهب الجمهور. على أن من النحاة من جعله قياسا. فقد جاء في شرح الخفاجي (وخيالات كما قال الكندي يجوز أن يكون جمع خيالة وهو الأصل، أو جمع خيال: **وهو القياس في** جمع ما لا يعقل).

وقال ابن جني في المحتسب حول قوله تعالى: (لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم يجمحون((التوبة ٥٨): (١/ ٢٩٥): (ومن ذلك قراءة الناس مغارات بفتح الميم، وقرأ سعد بن عبد الله بن عوف مغارات بالضم. قال أبو الفتح: أما مغارات بالفتح على قراءة الناس فجمع مغارة أو مغار. وجاز أن يجمع مغار بالتاء، وإن كان مذكرا لأنه لا يعقل، ومثله إوان واوانات وجمع سبطر وجمال سبطرات، وحمام وحمامات. وقد ذكرنا هذا ونحوه في تفسير ديوان المتنبي عند قوله: ففي الناس بوقات لها وطبول، ومغار مفعل من غار الشيء يغور. وأما مغارات بضم الأول فجمع مغار،

---

(١) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٣٥٧

وليس من أغرت على العدو ولكنه من غار الشيء يغور وأغرته أنا أغيره كقولك غاب يغيب وأغبته، فكأنه لو يجدون ملجأ أو أمكنة يغيرون فيها أشخاصهم ويسترون أنفسهم وهذا واضح).

فأنت ترى أن ابن جني أجاز جمع (مغار) على (مغارات). كما أجاز جمع بوق على بوقات، ولو لم يسمع، حين أساغ جمع ما لا يعقل بالألف والتاء ولو مذكرا.

وأما أبو حيان صاحب البحر المحيط، فإنه جعل (المغارات)، جمع مغارة ولم يزد. قال أبو حيان (٥/ ٥٤): (والمغارات جمع مغارة، وهي الغار، ويجمع على غيران بني من غار يغور إذا دخل، مفعلة للمكان كقولهم مزرعة وقيل المغارة السرب تحت الأرض كنفق اليربوع).." [١]

"وقد كثر اشتقاق (المفعلة) من أسماء الأعيان للمكان الذي يكثر فيه العين، كقولهم: أرض مأسدة ومسبعة ومثورة إذا كثر فيها الأسد أو السبع أو الثور. وظاهر كلام سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٤٩) الأخذ بقياسه. وقال ابن سيدة في المخصص (١٦/٧٤): (ومكان موعلة كثير الوعول، ومغدرة كثير الغدر، وهي الوعول المسنة، مطرد عند أبي الحسن). وقد أخذ المجمع القاهري بقياسه فقال في مجلته (٢/٣٥): (تصاغ مفعلة قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد).

***

وإذا عرضنا للمزيد من الثلاثي كأفعل وفعل وفاعل وتفاعل وانفعل وافتعل وتفعل واستفعل فقد خص أئمة الصرف كلا بدلالات لكنهم كادوا يجمعون على أنها لا تطرد.

وقد استثنى بعضهم (أفعل) فذهب إلى أن دخول الهمزة على (فعل) اللازم ليتعدى إلى مفعول، قياس كسهر وأسهره. فإذا كان متعديا إلى واحد فدخول الهمزة عليه سماع نحو لبس الثوب وألبسه إياه. ومنهم من جعل هذا قياسا أيضا. بل ذهب الأخفش إلى قياس دخول الهمزة على المتعدي إلى اثنين لتعديته إلى ثلاثة.

وإذا كان الرضي قد قال في شرح الشافية (١/٨١): (فليس لك أن تقول من ظرف أظرف) فقد قال ابن هشام في المغني (٢/١١٣): (وقيل النقل بالهمزة سماعي. وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد. والحق أنه قياسي في القاصر وسماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه). والقاصر هو اللازم. وقد أقر المجمع القاهري تعدية اللازم بالهمزة.

ومن قبيل ما عداه الكتاب بهمزة النقل (أضفى). فأنت تقول (سبغ) و (ضفا) بمعنى تم وطال فعلين لازمين. ومنه ثوب سابغ ضاف. ونعمة سابغة ضافية. وتقول (أسبغه) على التعدي، ولا تقول (أضفاه) كما اشتهر على ألسنة الكتاب إلا أن **تقر القياس في** إدخال الهمزة للنقل، **لأن السماع لم** يرد به.." [٢]

"والغريب أن الأستاذ محمد العدناني قد ذهب في معجمه (الأخطاء الشائعة) إلى عيب قول القائل (أضفى عليه جلالا) وجعل صوابه (أكسبه جلالا). والطريف حقا أن الكثرة على إنكار (أكسبه) **في السماع أيضا**. قال الزمخشري

---

(١) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٤٥٥

(٢) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٥٩٢

في الأساس: (وكسب المال.. وكسبته مالا فكسبه.. ولا يقال أكسبته). وقال صاحب المصباح: (كلهم يقول كسبك فلان خيرا إلا ابن الأعرابي فإنه يقول أكسبك بالألف). وهكذا ينكر العدناني (أضفاه) قياسا، وقد أقر في مقدمة معجمه هذا القياس.

وقد ذهب بعضهم إلى قياس (انفعل) لإفادة المطاوعة فاشترط مجيئه من فعل ثلاثي متعد يتصور فيه العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح وقسته فانقاس. وأخذ بهذا المجمع القاهري، وشرط ألا يكون فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو راء، وإلا **كان القياس فيه** افتعل.. واعترض الشيخ ظاهر خير الله في (المنهاج السوي) فقال (ولا نجد بني الحصن فانبنى، مع ما فيه من العلاج)، كما اعترض الدكتور مصطفى جواد فأبى (المطاوعة) أصلا. وقال في كتابه (المباحث اللغوية في العراق): (أما انفعل وما جرى مجراه من الأفعال المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج) وأردف: (ولذلك لا يقتصر الفعل على المتعدي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحيانا، مثل: انكدر. وفي القرآن الكريم في سورة التكوير: ... وإذا النجوم انكدرت.. ومعنى انكدرت انقضت، ومعنى الانكدار الإسراع والانقضاض، ولا ثلاثي له..). وهو فيما مثل به سديد الرأي. فليس كل ما أتى من هذه الزنة كان بالضرورة مطاوعا لمتعد ثلاثي، بل ليس لكل متعد ثلاثي ذي علاج مطاوع من (انفعل). فأنت تقول داسه ولا تقول انداس وتقول ضربه وجرحه وذبحه ولا تقول انضرب وانجرح وانذبح. ولا بد للقياس من ضابط جامع مانع كما يقولون.." (١)

"وجاء (تمدرع وتمندل) من المدرعة والمنديل على تمفعل، كما جاء (تدرع وتندل) على تفعل. فاعتد الصحاح (تمفعل) شاذا و (تفعل) هو القياس.

فدل هذا على أن الأصل في الاشتقاق من اسم العين المشتق إسقاط الزيادة. وأيد ذلك الرضي في شرح الشافية فاعتد (تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر) قليل الاستعمال وأنه على توهم أصالة الميم فقال (والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتندل وتغفر).

ولكن لم آثر الأئمة (تدرع) على (تمدرع)؟ أقول قد **ورد السماع بإثبات** الزيادة وهو الأصل، كما جاء بحذفها، وهو خلافه. فآثروا الأصل والقياس.

ولكن قد تكون ثمة دواع لغوية توجب مخالفة الأصل والأخذ بالاستعمال، لأن العمل بخاصة اللغة أولى من الانقياد لمنطق القياس. ومن ثم قال الباحثون في علم اللغة الحديث: قد يوجب الاستعمال في اللسان ما لا يسعه الوضع. وقد انتحى أئمة النحو هذا السمت ولم يغادروه حين قالوا (السماع يبطل القياس).

وهو ما قاله ابن جني في (المنصف). فإذا أجازوهما **آثروا السماع على** القياس.

وعندي أن قولك (تمدرع) بإثبات الزيادة أدنى إلى التعلق بالمعنى والحياطة له من قولك (تدرع) بحذفها، ولو **ورد السماع بهما** وكان الثاني هو الأصل.

---

(١) دراسات في النحو–صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٥٩٣

ذلك أن الاستعمال يقتضي الأخذ بالزيادة ما دامت ذات دلالة، كلما أوقع إغفالها اللبس.

فانظر إلى ما قاله ابن جني في الخصائص (١/٢٣٦.ط-١٩١٣): (وعليه جاء تمسكن وتمدرع وتمنطق وتمندل وتمخرق، وتمسلم أي صار مسلما.. فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه). وأردف: (ألا تراهم إذا قالوا تدرع وتسكن، وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم، أمن الدرع والسكن، أم من المدرعة والمسكنة، وكذلك بقية الباب). وإلا فهل نؤثر (تسلم) على (تمسلم) إذا أضحى (مسلما)؟." (١)

"ولا في استساغ استسوغ ولا في استباع استبيع ولا في أعاد أعود لو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم أخوص الرمث ، فإن كان الشئ شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من وذر وودع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما... ((١٩))

ولا أدري ما الذي حمل الشيخ عبد القاهر الجرجاني على حكاية الإجماع على تخطئة استعمال ((أل)) مع الفعل المضارع في الشعر ((٢٠)) ، وهذا مما لم ينعقد الإجماع عليه بالتأكيد .

رأي الكوفيين

لم يقصر الكوفيون دخول ال بمعنى الذي على الفعل المضارع ، بل جوزوا دخولها على الفعل الماضي ايضا ، قال ابن الأنباري في الإنصاف في مسألة القول في علة بناء (الآن) : (ذهب الكوفيون إلى أن الآن مبنى لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم آن يئين أي حان وبقي الفعل على فتحته ... فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي ألا ترى أنك إذا قلت : الآن كان كذا ، كان المعنى : الوقت الذي آن كان كذا ، وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف قال الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترصي حكومته ولا البليغ ولا ذي الرأى والجدل

أراد الذي ترضى وقال الآخر :

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصى

وقال الآخر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن حجره بالشيحى اليتقصع." (٢)

"...الإعراب : [وحلت] الواو حرف عطف على تولت ، و[التاء] علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي [سواد] منصوب بنزع الخافض ، و[القلب]مضاف إليه مجرور [لا] نافية حجازية تعمل عمل ليس [أنا] ضمير

---

(١) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي، ص/٥٩٨

(٢) دخول ال بمعنى الذي على الفعل المضارع دراسة نحوية نقدية في معنى الضرورة، ص/٥

منفصل في محل رفع اسمها [باغيا] خبرها وهو اسم فاعل فاعله مستتر فيه جوازا تقديره أنا [سواها] مفعول به لباغيا ، و[الهاء] ضمير متصل في محل جر بالإضافة [ولا في حبهامتراخيا] [الواو] حرف عطف ، و[لا] نافية حجازية واسمها محذوف دل عليه ما قبلها [في حبها] جار ومجرور متعلق بمتراخيا [حب] مضاف ، و[الهاء] ضمير متصل في محل جر بالإضافة [متراخيا] خبر لا منصوب .

...الشاهد فيه : قوله (" لا " في الموضعين ، حيث أعملها كإعمال ليس في المعرفة) .

واختلف كلام ابن مالك في هذا البيت فمرة قال إنه مؤول(١)ومرة قال **إن القياس عليه** سائغ .

@ إن النافية @

...وأما إن النافية فمذهب أكثر البصريين أنها لاتعمل شيئا نحو : إن زيد قائم ، فإن نافية لا عمل لها ، وزيد مبتدأ ، وقائم خبره .

... ومذهب الكوفيين خلا الفراء(٢) أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو : إن زيد قائما فزيد اسمها مرفوع بها وقائما خبرها منصوب بها .

... وبه قال بعض البصريين(٣)وهي لغة أهل العالية ، ولا تعمل عندهم إلا بثلاثة شروط :... الشرط الأول : أن لا يقترن خبرها بإلا فلا يقال : إن زيد إلا قائما ، بل يتعين رفع قائما على أنه خبر عن زيد ولا عمل لإن فيهما .

... الشرط الثاني : أن لايتقدم خبرها على اسمها فلا يقال : إن قائما زيد ، بل يجب رفع قائما على أنه خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر.

... الشرط الثالث : أن لايتقدم معمول خبرها على اسمها فلا يقال : إن طعامك زيد آكلا بل يتعين رفع آكل على أنه خبر عن زيد .

...وقد **ورد السماع بعمل** إن عمل ليس قال الشاعر :

(١) ".

" بالسماع والقياس **أما السماع فنحو** هذا البيت فأفرد كلت وهي بمعنى إحدى فدل عن أن كلتا تثنية **وأما القياس فقالوا** الدليل على أن ألفهما للتثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفا إلى المضمر ولو كانت ألف قصر لم تنقلب وذهب البصريون إلى أنهما ليستا بمأخوذتين من كل لأن كلا للإحاطة وهما لمعنى مخصوص ليس أحد القبيلين مأخوذا من الآخر بل مادتهما الكاف واللام والواو وهما مفردان لفظا مثنيان معنى والألف في كلا كألف عصا وفي كلتا للتأنيث ويدل لما قالوا عود الضمير إليهما تارة مفردا حملا على اللفظ وتارة مثنى حملا على المعنى وقد اجتمعا في قوله (١) (كلاهما حين جد الجري بينهما ** قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي ولو كانا مثنيين حقيقة للزمهم أمران) الأول كان يجب عود الضمير إليهما مثنى مع أن الحمل على اللفظ فيهما أكثر من الحمل على المعنى ونظيرهما كل فإنه يجوز عود الضمير إليه مفردا بالنسبة إلى لفظها نحو كل القوم ضربته وعوده جمعا بالنسبة إلى معناها نحو كل

---

(١) المذكرات النحوية ج – ١، ص/٢٤١

القوم ضربتهم لكن الحمل على المعنى فيه أكثر من الحمل على اللفظ عكس كلا وكلتا الثاني كان يمتنع نحو كلا أخويك لأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ويدل على أن ألفهما ألف مقصورة إمالتها كما قرأ حمزة والكسائي وخلف بإمالة قوله تعالى ! (إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما) ! وقوله تعالى ! (كلتا الجنتين آتت أكلها) ! فلو كانت للتثنية لما جاز إمالتها

١- (البسيط)

". (١)

" **السماع فكثرة** الشواهد وهي تزيد على عشرين بيتا ذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف واثبتها البصريون بروايات ليس فيها ترك الصرف فقالوا في قوله (وقائلة ما بال دوسر بعدنا) الرواية (وقائلة ما للقريعي بعدنا) وقالوا في قوله (١) (ومصعب حين جد الأمر ** أكثرها وأطيبها) الرواية وأنتم حين جد الأمر وهكذا رووا في سائر الأبيات فقال الكوفيون الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه ولو سلمنا صحة روايتكم فما جوابكم عما رويناه مع صحته وشهرته **وأما القياس فإنه** لما جاز صرف مالا ينصرف اتفاقا وهو **خلاف القياس جاز** العكس أيضا إذ لا فرق بينهما وأيضا فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة ضرورة من قوله + (الطويل) + (فبيناه يشري رحله قال قائل ** لمن جمل رخو الملاط نجيب) وأصله فبينا هو فجواز حذف التنوين ضرورة من باب أولى لأن الواو من هو متحركة والتنوين ساكن ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف المتحرك وأما البصريون فقالوا لا يجوز ترك الصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف فلو أنا جوزنا ذلك أدى إلى رده عن الأصل إلى الفرع ولا لتبس ما ينصرف بما لا ينصرف وعلى هذا يخرج حذف الواو من هو نحو قوله فبيناه يشري رحله

١- (مجزوء الوافر)

". (٢)

" وأعطيتكيه فيما حكاه سيبويه وهما أخنا الياء كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المدّ فقالوا : فيّ ثم حذفت الياء الزائدة على الياء كما حذفت الزيادة من الهاء في قول من قال : له أرقان وزعم أبو الحسن أنّها لغة .

قلت : نقل الواحديّ في تفسيره الوسيط عن قطرب أنه زعم أن هذا لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء نحو : هل لك ياتا فيّ وكان الأصل بمصرخيّ ثمّ حذفت الياء الزائدة وأقرّت الكسرة على ما كانت عليه . انتهى .

وقول أبي علي : له أرقان هو قطعة من بيت وهو : الطويل فبتّ لدى البيت العتيق أريغه ومطواي مشتاقان له أرقان ويأتي شرحه إن شاء الله تعالى في باب الضمائر .

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١٤١/١

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١٥٩/١

وقال أبو شامة : ليس التمثيل بقوله : له أرقان مطابقاً لمقصوده فإنّ الهاء ساكنة حذفت حركتها مع حذف طلتها وليس مراده إلاّ حذف الصلة فقط . فالأولى لو كان مثل بنحو : عليه وفيه .

ثم قال أبو علي : وكما حذفت الزيادةٌ من الكاف فقيل أعطيتكه كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء على هذه اللغة وإن كان غيرها أفشى منها وعضدة **من القياس ما** ذكرنا .

لم يجز لقائل أن يقول إن القراءة بذلك لحنٌ لاستقامة ذلك **في السماع والقياس** وما كان كذلك لا يكون لحناً .

الوجه الثاني أن يكون الكسر في بمصرخيّ لأجل التقاء الساكنين وهذا هو الوجه الذي نبّه عليه الفرّاء أوّلاً وتبعه فيه الناس قال الزمخشريّ : كأنه قدّر ياء الإضافة ساكنة ولكنّه غير صحيح لأن ياء الإضافة لا تكون إلاّ مفتوحة حيث قبلها ألف في عصاي فما بالها وقبلها ياء .

---

(١) ".

"

وأما قوله : البسيط ما حجّ ربّه في الدّنيا ولا اعتمرا فهذا خارج عن حد الموقف والوصل جميعاً والصواب أنه لغة لا ضرورة وإليه ذهب ابن جني في موضعين من الخصائص قال في الموضع الأول وهو باب **تعارض السماع والقياس** : ومما ضعف **في القياس والاستعمال** جميعاً بيت الكتاب : الوافر (له زجلٌ كأنّه صوت حادٍ ** إذا طلب الوسيقة أو زمير) فقوله : كأنه خلس بحذف الواو وتبقية الضمة ضعيف **في القياس قليل** في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت في قوله أول البيت : له زجل والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتسكن الهاء فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف .

وقال أبو إسحاق في نحو هذا : إنه أجري في الوصل مجرى الوقف .

وليس الأمر كذلك لما بيناه لكن ما أجرى من نحو هذا في الوصل على حد الوقف قول الآخر : فظلت لدى البيت العتيق أخيله . . . . البيت على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء في نحو هذا لغة لأزد السراة . ومثل هذا

---

(٢) ".

" فاليوم فاشرب واليوم أسقى .

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٣٩٨/٤

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٢٦٥/٥

وأما رواية من روى فاليوم أشرب فلا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة وإن كان جماعةٌ من رؤساء النحويين قد أجازوا . اه .

وهو في هذا تابعٌ للمبرد .

وأورده ابن عصفور في كتاب الضرائر مع أبياتٍ مثله وقال : ومن الضرورة حذف علامتي الإعراب : الضمة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفاً أجراءً للوصل مجرى الوقف أو تشبيهاً للضمة بالضمة من عضد وللكسرة بالكسرة من فخذ وإبل نحو قول امرىء القيس في إحدى الروايتين : فاليوم أشرب غير مستحقبٍ إلى أن قال : وأنكر المبرد والزجاج التسكين في جميع ذلك لما فيه من إذهاب حركة الإعراب وهي لمعنًى ورويا موضع فاليوم أشرب : فاليوم فاشرب . والصحيح أن ذلك جائزٌ سماعاً وقياساً .

أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام لا يخالف في ذلك أحدٌ منهم .

وقد قرأت القراء : ما لك لا تأمنا بالإدغام وخط في المصحف بنون واحدة فلم ينكر ذلك **وأما السماع فثبوت** التخفيف في الأبيات التي تقدمت وروايتهما بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرهما .

وأيضاً فإن ابن محارب قرأ : وبعولتهن أحق بردهن بإسكان التاء . وكذلك

". (١)

" على ما قال ابن جني في الخصائص : سألت أبا علي رحمه الله تعالى عنه فقال : هي مخففة من الثقيلة كأنه قال : أنكما تقرآن إلا أنه خفف من غير تعويض .

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : شبه أن بما فلم يعملها كما لا يعمل ما . انتهى .

وزاد في سر الصناعة : وهذا مذهب البغداديين . وفي هذا بعدٌ . وذلك أن أن لا تقع إذا وصلت حالاً أبداً . إنما هي للمضي أو للاستقبال نحو : سرني أن قام ويسرني أن يقوم غداً .

ولا تقول : يسرني أن يقوم وهو في حال القيام .

وما : إذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً فهي للحال أبداً نحو قولك : ما تقوم حسن أي : قيامك الذي أنت عليه حسن فيبعد تشبيه واحدةٍ منهما بالأخرى وكل واحدةٍ منهما لا تقع موقع صاحبتها .

قال أبو علي : وأولي أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورةً . وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الضعف أسهل مما ارتكبه الكوفيون . انتهى .

وكذلك قول في شرح تصريف المازني : سألت أبا علي عن إثبات النون في تقرآن بعد أن فقال : أن مخففة من الثقيلة وأولاها الفعل بلا فصلٍ للضرورة . فهذا أيضاً من الشاذ **عن القياس والاستعمال** جميعاً إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيءٍ أخذ به **وترك القياس لأن السماع يبطل القياس** .)

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٨/٣٥٤

قال أبو علي : لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونقننه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح

". (١)

" ومن هو فصيح . فإذا ورد السماء بشيءٍ لم يق غرضٌ مطلوب وعدل **عن القياس إلى السماع** . انتهى .

وذهب إلى هذا ابن عصفور في كتاب الضرائر قال : ومنه مباشرة الفعل المضارع لأن المخففة من الثقيل وحذف الفصل نحو قول الشاعر : أنشده الفراء عن القاسم بن معنٍ قاضي الكوفة : مجزوء الكامل (إني زعيم يا نوي ** قة إن سلمت من الرزاح) (أن تهبطين بلاد قو ** مٍ يرتعون من الطلاح) وقول الآخر : أن تقرآن على أسماء ويحكما . . . . البيت وقول الآخر : الطويل (إذا كان أمر الناس عند عجوزهم ** فلا بد أن يلقون كل يباب) (ولي كبدٌ مقروحةٌ من يبيعني ** بها كبداً ليست بذات قروح) (أبى الناس ويح الناس أن يشترونها ** ومن يشتري ذا علةٍ بصحيح) وقول الآخر : الطويل

". (٢)

" إن هذا من ضرورة الشعر . لأن هذا النوع قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام . فإذا لم يصح إنكارهم له وكان المجيزون له لا يجيزونه في كل موضع ثبت بهذا أنه موقوف **على السماع غير** **جائز القياس عليه** ووجب أن يطلب له وجه من التأويل يزيل الشناعة عنه ويعرف كيف المأخذ فيما يرد منه .

ولم أر فيه للبصريين تأويلاً أحسن من قول ذكره ابن جني في كتاب الخصائص وأنا أورده في هذا الموضع وأعضده بما يشاكله من الاحتجاج .

ثم نقل كلام ابن جني وزاد عليه أمثلة وشرحها وأطال الكلام وأطاب .

وكان ينبغي لنا أن نذكر هذا الفصل عند أول شاهد من حروف الجر لكننا ما تذكرناه إلا هنا .

والبيت من قصيدة للقحيف العقيلي يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري . وبعده : (ولا تنبو سيوف بني قشير ** ولا تمضي الأسنة في صفاها) واقتصر عليهما أبو زيد في نوادره . ومنها : (تنضيت القلاص إلى حكيم ** خوارج من تبالة أو مناها) وأوردهما ابن الأعرابي في نوادره .

وقوله : إذا رضيت . . . إلخ إذا شرطية وجوابها : أعجبني رضاها

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٤٢٢/٨

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٤٢٣/٨

." (١)

"التعجب

....

خاتمة: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل نحو: ما أظرف زيدًا أو الحال نحو: ما أضرب زيدًا. وهمزة أفعل للصيرورة. ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو: ما أطول زيدًا وأطول به. ويجب فك أفعل المضعف نحو: أشدد بحمرة زيد. وشذ تصغير أفعل مقصورًا **على السماع كقوله**:

٧٦٥-

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هُؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمَرِ وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو: أحيسن بزيد والله أعلم.

مدلول عليه بافعل لا بافعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولًا واحدًا تقديره في الأول يكسوهم وفي الثاني يظنه. قوله: "ما عدم التعدي" أي: ما عدم أصله الذي صيغ منه التعدي. قوله: "في الأصل" أي: قبل التعجب وقوله أو الحال أي: في حال التعجب وهو مبني على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلًا أو تحويلًا، وتقدم ما فيه فالهمزة -على الصحيح من عدم اشتراط ذلك- لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلًا. قوله: "وهمزة أفعل للصيرورة" أي: لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير، والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى، وأما عند من جعله أمرًا لفظًا ومعنى فقد أسلفناه. قوله: "ويجب تصحيح عينهما" أي: دون لامهما حملًا على اسم التفضيل، حيث قالوا أقول وأبيع وأدعي وأرمي. قوله: "ويجب فك أفعل إلخ" أي: كما سيأتي في قوله:

وفك أفعل في التعجب التزم قوله: "وشذ تصغير أفعل" أي: بفتح العين، وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذ وعز واطراده إلى ابن كيسان فقط، والذي في المغني أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنًا وأصلًا وإفادة للمبالغة، وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال: ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك. قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه ا. هـ. قال الدماميني: قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل، فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجًا عن القياس. قوله: "مقصورًا على السماع" مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله في

المغني عن الجوهري.

٧٦٥- راجع التخريج رقم ٧٥٧.

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١٠/١٥٠

٣٧ | ٤٦٣." [١]

"الفاعل

الفاعل:

الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيرًا وجهه نعم الفتى

للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع. ا. هـ.

خاتمة: أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيقال على مذهبه أظننت زيدًا عمرًا فاضلًا؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت. ومذهبه في ذلك ضعيف لأن المتعدي بالهمزة فرع من المتعدي بالتجرد وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضي هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن **ورد السماع بنقلهما** فقبل، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع، ولو **ساغ القياس على** علم أو رأى لجاز أن يقال ألبست زيدًا عمرًا ثوبًا، وهذا لا يجوز إجماعًا، والله أعلم.

الفاعل:

"الفاعل" في عرف النحاة هو الاسم "الذي" أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو

وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدي إلى ثلاثة إلخ. قوله: "لحق بباب ظن" أي في التعدي إلى اثنين لا في سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا. قوله: "المطاوع" هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدي إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا، ومطاوع المتعدي إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فتعلمه، ومطاوع المتعدي إلى واحد لازم ككسرته فانكسر. قوله: "الثنائية" أي التعدية إلى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى في النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن. قوله: "بالتجرد" أي من الهمزة والتضعيف. قوله: "فيحمل" أي يقاس بالنصب في جواب النفي. قوله: "ووجب أن لا يقاس عليهما" لأن الخارج **عن القياس لا** يقاس عليه. قوله: "لجاز أن يقال ألبست إلخ" فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو **جوزنا القياس على** أعلم وأرى لأن ليس متعد لواحد فالهمزة إنما تعديه إلى الثاني فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة.

الفاعل:

---

[١] حاشية الصبان، ٣٥/١

قوله: "في عرف النحاة" وأما في اللغة فمن أوجد الفعل. قوله: "أسند إليه فعل" أي على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد الإسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعي قال يس على أنا لا نسلم الإسناد في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول.

٥٩ | ٤٧٩." [1]

"مدخل

....

وقوله:

٩٠٦-

إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَومِي لَهُم فَبِهِم هذا اعْتَصِمْ تَلقَ منْ عاداكَ مَخْذُولا وقوله:

٩٠٧-

ذا ارْعِواءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الرْ رَأسِ شَيبًا إلى الصِّبا مِنّ سَبِيلِ وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد، على شذوذ أو ضرورة، ولحنوا المتنبي في قوله:

٩٠٨-

هَذِي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسًا اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة **على السماع** **والإنصاف القياس على** **إذا** لم يرد إلا في الشعر، وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم

المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد. قال البعض: ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذٍ لا شاهد فيه ا. هـ. ومما يبعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة. قوله: "قومي لهم" قومي خبر إن ولهم متعلق بصلة الموصول، وهي وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي للضرورة واعتصم أي: استمسك. قوله: "ذا ارعواء" أي: يا ذا ارعو ارعواء أي: انكف عن دواعي الصبا انكفافًا. قوله:

"وجعل منه قوله تعالى إلخ" لم يقل وقوله تعالى؛ لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم. قوله: "على شذوذ" أي: في النثر أو ضرورة في النظم. قوله: "ولحنوا المتنبي" قد يمنع التلحين بأن المتنبي كوفي، ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة. قاله الدماميني. قوله:

---

(١) حاشية الصبان، ٥٦/١

"هذي" أي: يا هذي وجعله بعضهم مفعولًا مطلقًا أي: برزت هذه البرزة وحينئذٍ لا شاهد فيه .ورده الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتًا بذلك المصدر نحو: ضربته ذلك الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أي: أثرت رسيسًا أي: هما. وتمامه:

ثم انصرفت وما شفيت نسيسًا بنون مفتوحة أي: بقية النفس. قوله: "إذ لم يرد إلا في الشعر" أي: لم يرد نصا إلا في

٩٠٦- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٢٩٨.

٩٠٧- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص٥١٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٠.

٩٠٨- عجزه:

ثم انْثَنَيْتِ وما شَفيت نَسِيسًا والبيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٠١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤١؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ١٧٧.

٢٠٢ | ٤٦٣." [1]

"أسماء لازمت النداء

في سَبِّ الانْثَى وَزْنُ يا خَباثِ والأَمْرُ هكذا مِنَ الثلاثِي

"نومان" بفتح النون بمعنى كثير النوم "كذا" أي: مما يختص بالنداء.

تنبيهان: الأول الأكثر في بناء مفعلان نحو: ملأمان أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح نحو: يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش، ويا مطيبان. وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم، وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء. الثاني: قال في شرح الكافية: إن هذه الصفات مقصورة **على السماع بإجماع** وتبعه ولده، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافًا، أجاز **بعضهم القياس عليه** فتقول: يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة "واطردا في سب الأنثى وزن" يا فعال نحو: "يا خباث" يا لكاع يا فساق وأما قوله:

٩٣٢-

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى بيت قَعِيدتُهُ لَكاعِ فضرورة "والأمر هكذا" أي: اسم فعل الأمر مطرد "من الثلاثي" عند سيبويه نحو:

الخاتمة أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف، كما أن الأمر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر. قوله: "بالهمز" أي: الساكن. قوله: "أي: مما يختص بالنداء" بيان لوجه الشبه. قوله: "يا مكرمان" بفتح الراء زكريا، وهو العزيز

---

(١) حاشية الصبان، ١/٢٠٠

المكرم. دماميني. قوله: "تصحيف مكذبان" أي: تحريفه وسماه تصحيفًا لقربه من التصحيف لقرب رسم الدال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها. قوله: "وليس بشيء" مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده.

قوله: "مقصورة على السماع" ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها. قوله: "وهو" أي: الاجماع. قوله: "فتقول يا مخبثان إلخ" قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذي سمع منه أي: من مفعلان ستة ألفاظ: مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان. قال: وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء، والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان.

قوله: "وزن يا فعال" أي: موازن ثاني يا فعال وكذا يقال في قوله الآتي: وشاع في سب الذكور وزن يا فعل وفي الإتيان بيا هنا، وفيما يأتي إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء. قوله: "قعيدته" سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أي: خسيسة.

قوله: "فضرورة" وقيل التقدير: قعيدته يقال لها يا لكاع. قوله: "والأمر هكذا إلخ" وجه ذكره هنا مناسبته لنحو: خباث المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أي: فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله: هكذا أي: كخباث في الوزن لا في النداء. قوله: "أي: اسم فعل

٩٣٢- البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ص١٥٦، وجمهرة اللغة ص٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٨/ ٣٢٣ "لكع"؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٥؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وشرح شذور الذهب ص١٢٠؛ وشرح ابن عقيل ص٧٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢، ١٧٨.

٢٣٧ | ٤٦٣." (١)

"الحال

والحال إن عرف لفظًا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

منه رطبًا، أو تكون نوعًا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبًا، أو فرعًا له نحو هذا حديدك خاتمًا. ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ١٧٤]، أو أصلًا له نحو هذا خاتمك حديدًا. و ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف. ا. هـ. "والحال إن عرف لفظًا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد" وكلمته فاه إلى فيّ. وأرسلها العراك، وجاءوا الجماء الغفير: فوحدك، وفاه، والعراك، والجماء:

---

(١) حاشية الصبان، ٢٣٥/١

أحوال، وهي معرفة لفظًا لكنها مؤول بنكرة، والتقدير اجتهد منفردًا، وكلمته مشافهة، وأرسلها معتركة، وجاءوا جميعًا. وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتًا لأن الغالب كونه مشتقًّا وصاحبه معرفة. وأجاز يونس والبغداديون تعريفه

عليه. قوله: "طينا" حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من، والأولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا بنزع الخافض أي من طين لأن طينيته غير مقارنة لقوله بشرا. قوله: "من المؤول بالمشتق" أي مقروءا عربيا ومتصفا بصفات بشر سويّ ومعدودا ومطورا بطور البشر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا. قوله: "إن عرف لفظا" أي في لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظا مقصور **على السماع كما** قاله الشاطبي. قوله: "فاه إلى فيّ" ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى في. قال الدماميني وإلى في تبيين مثل لك بعد سقيا. ا. هـ. والأظهر عندي قياسا على ما مر في مدا بكذا أن إلى فيّ صفة لفاه أي الكائن إلى في أي الموجه إلى فيّ وما ذكره الشارح أحد أقوال: منها أن فاه معمول جاعلا ناب منابه في الحالية ويروى كلمته فوه إلى في فالحال جملة المبتدإ والخبر، قال الدماميني: ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم. ا. هـ. ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى في على كلمته وعن الكوفيين، وبعض البصريين المنع، قال في التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا لهشام. قال الدماميني: لخروجه **عن القياس بالتعريف** والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا إذ الحال في الحقيقة مجموع فاه إلى فيّ وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزله إلى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس. ا. هـ. باختصار.
قوله: "وأرسلها" أي الإبل وقوله معتركة أي مزدحمة، ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك. وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أي إرسال العراك. قوله: "الجماء" أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة، والغفير من الغفر وهو الستر أي ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول، أو التذكير باعتبار معنى الجمع. قوله: "مشافهة" بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء. قوله: "لئلا يتوهم كونه نعتا" أي ولو

٢٥٥ | ٤٧٩." (١)
"حروف الجر
وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه أتى

"والتاء لله ورب" مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وترب الكعبة، وتربي

---

(١) حاشية الصبان، ٢٥٣/١

لأفعلن، وندر تالرحمن وتحياتك "وما رووا من نحو ربه فتى"، وقوله:

٥٤٠-

وربه عطبًا أنقذت من عطبه "نزر" أي قليل.

تنبيه: يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، فيقال: ربه رجلًا وربه امرأة. قال الشاعر:

٥٤١-

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائبًا فأجابوا وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل "كذا كها ونحوه أتى" أي قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلًا كقوله:

المجرور بها خلافًا للمبرد ومن وافقه.

قوله: "والتاء لله ورب" يوهم التسوية في الدخول عليهما، وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة. قوله: "ربه فتى" قال الجامي: هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخرًا تمييزًا، فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظًا ورتبة كما مر هذا ما ظهر. قوله: "وربه عطبًا" أي مشرفًا على العطب أي الهلاك قاله العيني، ولا ينافيه قوله: أنقذت من عطبه؛ لأن المراد أبعدته عن العطب، وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة. قوله: "أي قليل" أي بالنسبة للظاهر، وقيل: معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيرًا مطردًا في الاستعمال. قوله: "الإفراد والتذكير" أي استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظًا نحو ربها امرأة، وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع. قوله: "والتفسير بتمييز بعده" يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس، فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلًا، فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس، وعدم إشعار

٥٤٠- صدره:

واه رأيت وشيكًا صدع أعظمه والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ١٢٧؛ وشرح ابن عقيل ص٣٥٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ٢٧.

٥٤١- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩؛ والدرر ٤/ ١٢٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٤؛ وشرح شذور الذهب ص١٧٢؛ وشرح شواهد المغني ص٨٧٤؛ ومغني اللبيب ص٤٩١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٧.

٣٠٩ | ٤٧٩." [1]

"أفعال المقاربة

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد

-٢٦٢

أبني إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله **إذ القياس مكابد**. قال ابن سيده: كابده مكابدة وكبادًا قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وإن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم: كرب الشتاء أي قرب كما جزم به الجوهري وغيره. الثاني حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضًا: أن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه "بعد عسى" و"اخلولق" و"أوشك قد يرد غنى بأن يفعل" أي يستغني بأن والمضارع "عن ثان" من معموليها "فقد" وتسمى حينئذ تامة نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، واخلوق أن يأتي، وأوشك أن يفعل، فأن والمضارع في تاويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب

"كارب يومه" أي كارب في يومه يموت فالخبر محذوف. قوله: "اسم فاعل من كرب التامة" وأصله كارب يوم برفع يوم أي قريب يوم وفاته.

قوله: "كضرب وقوله كعلم" الأحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضًا فإن مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر. قوله: "حتى يجعل" بالرفع لأن حتى ابتدائية وفي هذا المسموع ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل إلخ. قوله: "بعد عسى إلخ" أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع. قوله: "غني بأن يفعل إلخ" اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، وكلام الناظم محتمل لها ومعناه على مذهب الجمهور غني بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غني بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور أغناء أن يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني. والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل في محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو أعجبني كونك مسافرًا.

قوله: "مستغنى به عن المنصوب" أي عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن

---

(١) حاشية الصبان، ٣٠٧/١

٢٦٢- البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات ص٢٢٩، والحماسة الشجرية ١/ ٤٦٩؛ وسمط اللآلي ص٩٣٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص١٥٥٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧١؛ ولسان العرب ١/ ٧١٢ "كرب"؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠٢؛ ونوادر أبي زيد ص١١٤؛ ولعبد الله بن خفاف في تخليص الشواهد ص٣٣٦؛ وجمهرة اللغة ص٣٢٨.

٣٩٠ | ٤٣٥." [1]

"أبنية المصادر

وفعل اللازم بابه فعل كفرح وكجوى وكشلل

وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كغدا

تنبيه: اشترط في التسهيل لكون فعل قياسًا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملًا بالفم كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه الأخفش بل أطلقا كما هنا "وفَعِلَ" المكسور العين "اللازم بابه فَعَل" بفتح الفاء والعين قياسًا سواء كان صحيحًا أو معتلًا أو مضاعفًا "كفرح وكجوى وكشلل" مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة، وشهب شهبة، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثل للثاني فقال: كولى عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر "وفعل" المفتوح العين "اللازم مثل قعدا له فعول باطراد" معتلًّا

الفراء إلى أنه **يجوز القياس عليه** وإن سمع غيره. ا. هـ. دماميني. وحكي في الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. قوله: "بابه فعل" أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسا. قوله: "أو معتلا" أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمي. قوله: "وكجوى" هو الحرقة من عشق أو حزن. قوله: "فإن الغالب على مصدره الفعلة" أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة **أمارة القياس كما** أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي وأقره.

قوله: "لون بين الزرقة والحمرة" فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد، وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه. قوله: "واستثنى

---

(١) حاشية الصبان، ١/٣٨٩

في التوضيح إلخ" واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. قوله: "فقياسه الفعالة" أي بكسر الفاء. قوله: "كولي عليهم ولاية" عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو ولي أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي. قاله المصرح. قوله: "ولم يمثل للأول" أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف. قوله: "فإن ذلك" أي كون المصدر القياسي فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر. قوله: "مثل قعدا" حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين

٤٦٠ | ٤٧٩." [1]

"إعراب الفعل

وشَذَّ حَذفُ أنْ ونَصْبٌ في سِوى ما مَرَّ فاقْبَل مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى

غير المصدر فإن ذلك لا يختص به، فتقول لولا زيد ويحسن إلي لهلكت. الثني يجوز في قوله: فعل عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر. الثالث: أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع في غيرها "وشذ حذف أن ونصب سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى" أي: حذف أن مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم: خذ اللص قبل أن يأخذك، ومره يحفرها، وقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] وقرءة الحسن: "قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ" [الزمر: ٦٤] ومنه قوله:

-١١٠١

ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدَ ما كدتُ أَفْعَلَهْ تنبيهات: الأول أفهم كلامه أن ذلك مقصور **على السماع** **لا** **يجوز القياس عليه** وبه صرح في شرح الكافية، وقال في التسهيل: **وفي القياس عليه** خلاف. الثاني أجاز ذلك

بعضهم" تبع الفارضي هذا البعض فاشترط المصدرية. قوله: "إنما هو المصدر" أي: المؤول من أن والفعل. قوله: "في سوى ما مر" أي: وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء ا. هـ. زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله: الرابع إلخ قال سم: أي: وسوى الفعل بعد كي التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق.

---

(١) حاشية الصبان، ١/٤٥٨

قوله: "المواضع العشرة" ي مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة. قوله: "وقراءة بعضهم بل نقذف إلخ" أي: بنصب يدمغه ا. هـ. فارضي. قوله: "أعبد" أي: أن أعبد وانتصاب غير في هذه القراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد؛ لأن الحرف المصدري محذوف إما مع بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامروني وأن أعبد بدل اشتمال منه أي: تأمروني غير الله عبادته. دماميني. قوله: "ونهنهت" أي: زجرت وما في بعد ما كدت أفعله مصدرية أي: بعد قربي من الفعل وقال المبرد: أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء إلى اللام وحذف الألف وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: "الثاني أجاز ذلك" **أي: القياس عليه** الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبيه مع أنه من

١١٠١- صدره:

فَلَمْ أرَ مِثلها خُباسَةَ واحدٍ والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص٤٧١؛ وله أو لعمرو بن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ "خبس"؛ ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/ ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٠٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١؛ ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢/ ١٩٣؛ ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/ ٥٦١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٤٨؛ وجمهرة اللغة ص٢٨٩؛ والدرر ١/ ١٧٧؛ ورصف المباني ص١١٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٠؛ والمقرب ١/ ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

٤٦١ | ٤٦٣." (١)

"إعراب الفعل

....

الكوفيون ومن وافقهم. الثالث كلامه يشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]، قال: فيريكم صلة لأن حذفت وبقي يريكم مرفوعًا، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور **على السماع مطلقًا** فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل وهو الصحيح. الرابع: ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم: والفعل من بعد الجزاء إن يقترن. إلخ ا. هـ.

---

(١) حاشية الصبان، ١/٤٥٩

تتمة التنبيه قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني.

قوله: "وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل" اعلم أن قوله في شرح التسهيل: وهذا **هو القياس يحتمل** رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع، ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط. ويؤيد هذا الاحتمال أمران: قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله: لأن الحرف عامل ضعيف إلخ وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الشاذ **يكون القياس الرفع** فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع. لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام علي قياسية الحذف، اللهم إلا أن يقال الظاهر فيما بني عليه أمر قياسي أن يكون قياسيا، هذا وفي الفارضي أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الأخفش فتفطن.

٤٦٢ | ٤٦٣." [1]

"..

وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب، فكم بقسميها إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو

قوله: "يجوز حذف مميزهما... إلخ" نحو: كم صمت؟ قوله: "وأنهما يلزمان الصدر" أما في الاستفهامية فواضح، وأما في الخبرية فبالحمل على رب. اهـ زكريا. ووجه الحمل أنها لإنشاء التكثير كما أن رب لإنشاء التكثير أو التقليل، ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها لإنشاء التكثير لاختلاف الجهة؛ لأن خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول، وإنشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له في الخارج، فإذا قلت: كم رجل عندي، فله جهتان؛ إحداهما: التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجًا، ومن هذه الجهة تكون إنشائية. والأخرى: كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجًا بدون القول، ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها، كذا في الدماميني عن ابن الحاجب بإيضاح، ثم نقل عن الرضي رده بما حاصل أن ما وجه به الإنشاء يطرد في جميع الأخبار، فيلزم إن تكون إنشاءات من هذا الوجه، ولا قائل به، وذلك أن نحو: زيد قائم، خبر بلا شك، ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الإخبار الذي هو فعل المخبر؛ لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعًا؛ بل من حيث المخبر به، وهو ثبوت القيام لزيد.

---

(١) حاشية الصبان، ٤٦٠/١

قوله: "فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر" قال المرادي: وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية، فقيل: لا يقاس عليه، و الصحيح **جواز القياس عليه**؛ لأنها لغة. اهـ. وعليها بنَى الفراء إعرابه كم فاعلًا في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [يس: ٣١] والوجه أن الفاعل مصدر أي: الهدى، كذا في الفارضي أي: ضمير يرجع إلى المصدر أي: أو إلى الله أي: لأن تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما في المغني غير متجه. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ فكم مفعول لأهلكنا، والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في لفظها، وأن وصلتها مفعول لأجله ليروا، وقيل غير ذلك. وأما الاستفهامية فقال الفارضي: أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذًا كقولهم: ضرب من منا وقولهم كان ماذا. اهـ. ولم ينقل سماع ذلك شذوذًا في خصوص كم، فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضي تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ، وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية، إلا **بإثبات السماع في** خصوصها، فتدبر.

قوله: "فكم بقسميها إن تقدم عليها... إلخ" حاصل ما ذكره إحدى عشرة صورة ثنتان للجر وثلاثة للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب. قوله: "إن تقدَّم عليها حرف جر" نحو: بكم درهم اشتريت، أو مضاف نحو: غلام كم رجل عندك. قوله: "عن مصدر" نحو: كم ضربة ضربت، أو ظرف نحو: كم يومًا صمت. قوله: "فإن لم يلها فعل" نحو: كم رجل في الدار، أو وليها وهو لازم نحو: كم رجل قام. قوله: "أو رافع ضميرها" أي: أو معتد رافع ضميرها نحو:." (١)

"..

فإذا فتحت انقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى، ثم تقلب ألفه واوًا كما تقلب في فتى.

"وفعل وفعل عينهما افتح وفعل" يعني: أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيًّا مكسور العين وجب فتح عينه، سواء كان مفتوح الفاء كنمر، أو مكسورها كإبل، أو مضمومها كدئل، فتقول فيها: نمري وإبلي ودئلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء، وشذ فولهم في النسب إلى الصعق: صِعِقي بكسر الفاء والعين، وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعًا للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذًا.

تنبيه: فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخر كسرة لا يغير، فاندرج في ذلك صور؛ الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو: جحمرش. والثانية: ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو: جُنَدِل. والثالثة: ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو: تغلب، فالأولان لا يغيران. وأما الثالث ففيه وجهان: أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبي ويحصبي ويثربي، **وفي القياس عليه** خلاف: ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومَن وافقهم إلى اطراده، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع. وقد ظهر بهذا أن قول الشارح: وإن كانت الكسرة

(١) حاشية الصبان، ٤/١١٨

مسبوقة بأكثر من

كلام شيخنا والبعض. قوله: "شج" بالشين المعجمة أي: حزين.

قوله: "فتحت عينه" تخفيفًا وتوصلًا إلى القلب. سم. قوله: "وجب فتح عينه" خالف في وجوبه ظاهر القزويني، فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان، قاله في الهمع. قوله: "كراهة اجتماع الكسرة مع الياء" أل في الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما في نمري وثلاث كما في إبلي، ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو: جحمرش وجندل. وقال ابن هشام: لئلا تستولي الكسرات على أكثر حروف الكلمة؛ ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو: علبط؛ وإنما جاز الوجهان في تغلب على ما ذكروا؛ لأن الساكن منهم مَن يعتد به، ومنهم مَن لا يعتد به، فعلى الأول هو بمنزلة علبط، وعلى الثاني هو بمنزلة نمر. اهـ. وهذا سالم مما مر.

قوله: "إلى الصعق" هو في الأصل بفتح الصاد وكسر العين، فكسروا الفاء إتباعًا للعين قبل النسب، كما في الفارضي، ثم استصحبوا كسرها بعد النسب، كما في الشرح؛ وحينئذ فالمنسوب إليه الصعق بكسر الصاد والعين.

قوله: "ثم استصحبوا ذلك" أي: كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذًا، **وكان القياس أن** يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو إتباع كسر العين، وليس اسم الإشارة راجعًا إلى كسر الفاء فقط؛ لأن مجرده ليس بشاذ. قوله: "جحمرش" بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة. قوله: "جندل" أي: بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة، قاله في القاموس، وسيأتي للشارح في التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان. قوله: "**وفي القياس عليه**" أي: على الفتح. قال الفارضي: فتقول أي: على القول بقياسيته في النسب إلى مغرب مغربي بفتح." (١)

"..

نحو: يَيَن ويَوم اسم موضع، واحتج أيضًا بقول العرب في جمع ضَيْوَن، وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع؛ **أما القياس فلأن** الإبدال في نحو أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو في كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا. **وأما السماع فحكى** أبو زيد في سيِّقة سيائق بالهمز، وهو فعلية من ساق يسوق، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد وهو من جاد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل، وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا: ضياون، كما قالوا: اضيون، وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

---

(١) حاشية الصبان، ٤/٢٥٥

تنبيهات: الأول: فهم من قوله: مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال، فالأولى نحو طواويس، والثانية نحو قوله:

١٢٧٨- وكَحَلَ العينين بالعَوَاوِرِ

أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد، فحذف الياء ضرورة، فهي في تقدير

في القاموس، ومنه يعلم أنه كان الأولى أن يقدم الشارح قوله: اسم موضع، على قوله: ويوم، كما صنع المصرح.

قوله: "في جمع ضيون" بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية. قوله: "ذكر السنانير" جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو. قوله: "من جهة قربه" من سببية، وإضافة جهة إلى قرب للبيان، وفي الكلام حذف أي: قرب حرف العلة منه. قوله: "وهو" الإبدال بالهمزة. قوله: "سيقة" بياء مشددة ما استقاقه العدو من الدواب والدريئة يستتر فيها الصائد فيرمي الوحش كما في القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. فقول الشارح: وهو فيعلة صوابه فعيلة بتقديم الياء على العين كما في المرادي. قوله: "مع أنه... إلخ" كان المناسب أن يجعله تعليلًا لقولهم: ضياون شذوذًا. قوله: "والصحيح أنه لا يقاس عليه" أي: على ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحدة إذا وجد وذهب أناس إلى القياس، كذا في المرادي. قوله: "مد مفاعل" أي: ألفه. وقوله: اتصال المد أي: اللين الثاني الذي ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله: مد مفاعل أن المفصول مفاعيل لا مفاعل. قوله: "بمدة شائعة" أي: قياسية.

قوله: "وكحل" الضمير فيه يرجع إلى الدهر، وضبطه المصرح بتخفيف الحاء ولعله الرواية؛ وإلا فالتشديد صحيح معنى.

قوله: "جمع عوار" قال العيني: بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد

١٢٧٨- الرجز للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦، وليس في ديوانه، ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٩، وشرح شواهد الشافية ص٣٧٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧١، =." [1]

"أي نظراً لصورة التعريف لا يقال: الحالية تفيد تقييد السب بحال المرور مع أن المراد أنه دأبه وعادته أبداً وإن لم يمر عليه لأنه لا مانع من إرادة التقييد بل قوله: فمضيت إلخ، يدل على أنه مر عليه حال السب وتغافل عنه، ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك.

قوله:

(من ضمير يربطها)

---

(١) حاشية الصبان، ٤/٤٠٥

أي فهي كالخبر في أصل الربط وإن لم يتعين فيه الضمير حينئذ كما مر لأن طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه بأدنى ربط بخلاف النعت، ولم يقل ما أعطيته حالاً للإشارة إلى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافاً للزمخشري.

قوله:

(وما أدري إلخ)

قبله.

٣٢٤ ـ كتبتُ إليهمُ كُتُباً مِرَاراً

فلم يرجِعْ إليَّ لها جَوابُ(٢)

وما أدري إلخ.

قوله:

(وامنع هنا إلخ)

في قوة الاستثناء من قوله: فأعطيت إلخ كما أشار له الشارح، ففي البيت الأول شرطان وهذا ثالث وبقي وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب.

قوله:

(لا تقع إلخ)

أي لأن النعت يعين منعوته، ويخصصه فلا بد من كونه معلوماً للسامع قبل ليحصل به ما ذكر والإنشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لمدلولها إذ لا يحصل إلا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفاً للمبتدأ ولا مخصصاً له جاز كونه إنشائياً.

قوله:

(حاؤوا بمذق)

أي بلبن مخلوط بالماء كثيراً حتى قَلَّ بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته.

قوله:

(فإن قلت إلخ)

حاصله على القول الصحيح من وقوع الإنشاء خبراً هل يحتاج لإضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدإ.

قوله:

(كثيراً)

ومع كثرته مقصور **على السماع كوقوعه** حالاً وإن كان أكثر من النعت، وقد يشير إليه قوله: ونعتوا، وشرط المصدر كونه مفرداً مذكراً كما في المتن ومنكراً وصريحاً مؤولاً وثلاثياً أو بزنته وأن لا يبدأ بميم زائدة كمزار ومسير قيل وإلا امتنع النعت

به رأساً وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع **لا القياس عليها**.

قوله:

(فالتزموا الخ)." [١]

"قيده في التسهيل بالمبني للنداء هو النكرة المقصودة أما غير المقصودة كيا رجلاً خذ بيدي فيلزمه الحرف كما في شرح الكافية، وظاهر الأشموني بلا خلاف لكن صرح المرادي بأن بعضهم أجاز الحذف معه، أيضاً ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري، ويزاد لفظ الجلالة لئلا تفوت الدلالة على النداء لكونه بأل، والمنادى البعيد لاحتياجه لمد الصوت المنافي للحذف، والمتعجب منه لأنه كالمستغاث لفظاً وحكماً كيا للماء والعشب تعجباً من كثرتهما. فالجملة سبعة، وفي الإشارة واسم الجنس المعين الخلاف الذي في الشارح.

قوله:

(حتى إن أكثر النحويين منعوه)

أي الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا المسموع على ضرورة أو شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما، **والإنصاف القياس على** اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة **على السماع إذ** لم يرد إلا في الشعر، وقد قال في شرح الكافية، وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح.

قوله:

(ثم أنتم هؤلاء الخ)

أوله البصريون بأن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم، وتقتلون صلته، أو هو اسم إشارة خبر أنتم أو عكسه وتقتلون حال.

قوله:

(ذا ارعواء)

مصدر نائب عن فعله أي: يا هذا انكفِ عن دواعي الصبا انكفافاً.

قوله:

(أصبح ليل)

مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء أي أئت بالصبح يا ليل وأصله أن امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى، فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه بمجيء الصبح.

قوله:

(أطرق كرا)

أي يا كروان فَرُخِّمَ بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتبعتها الألف لكونها ليناً زائداً ساكناً رابعاً كما سيأتي، ثم قلبت

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ١٣٤/٢

الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأكله حلال إجماعاً كما في حياة الحيوان وهذا مثل تمامه أن النعام في القرى يضرب لمن تكبر، وقد تواضع أشرف منه.

قوله:

(وابن المعرف)." (١)

"أفاد أن هناك ألفاظاً أخَر تختص بالنداء كأبتِ وأمتِ واللهم.

قوله:

(وزن يا خباث)

فاعل اطرد وفي سب متعلق به، والأمر عطف على وزن بحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الأمر حال كونه كخباث هذا في الوزن والبناء على الكسر. وكذا في الشروط، وقوله: من الثلاثي، متعلق باطَّرد فهو راجع لهما لأنه شرط في كلٍّ منهما.

قوله:

(يافل)

بضم الفاء واللام وللأنثى فلة بضم الفاء فقط، وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الألف والنون للترخيم، وكلها كنايات عن الأعلام الشخصية. وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصنف إلا أن الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم وإلا لقيل للذكر: فُلا وللأنثى فلان كما يُعْلَم مما يأتي قال المصنف: ولا ينقصان في غير النداء إلا للضرورة وهو المراد بقوله هنا: وجر في الشعر فل، والصحيح عند البصريين أن فل وفلة كنايتان عن نكرتين من جنس الإنسان كما أشار إليه الشارح بقوله: أي يا رجل. وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً، وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما فلي بالياء، وأما فلان وفلانة فكنايتان عن الأعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتها فلن بالنون فهما غيرهما معنىً ومادة وحكماً.

قوله:

(يا لؤمان)

بضم اللام وسكون الهمزة هوالعظيم اللؤم أي الشحّ ودناءة النفس وبمعناه وحكمه يا مُلْئِمُ ويا مُلئِمان ويا مُخْبِثانَ ونَومان بفتح النون والأكثر في بناء مفعلان كونه للذم كما ذكر وقد جاء في المدح كيا مطَيبان ويا مكرمان، ولا يخرج عن النداء. وأما قولهم: رجل مكرمان وامرأة ملئمانة فعلى إضمار القول أي مقول فيه يا مكرمان.

قوله:

(وهو مسموع)

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ١٧٨/٢

أي مقصور **على السماع بإجماع** في جميع الأوصاف المذكورة كما يفيده تعبير المصنف باطرد فيما بعدها إلا مفعلان **ففي القياس عليه** خلاف.

قوله:

(في النداء الخ)

إنما يختص فُعَال بالنداء إذا كان وصفاً للذم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله:." [١]

"عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجر ولا ينصب وهو بوصل الهمزة على القياس، وقطعها لحن، ومخلٌّ بالوزن.

قوله:

(همز أل)

مبتدأ خبره كذا أي للوصل سماعاً لا قياساً، ومثلها أم في لغة حمير.

تنبيه:

علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلاً ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والرباعي، ولا اسماً غير مصدر الخماسي والسداسي، والأسماء العشرة المذكورة، وأل الموصولة كما سيأتي فجملة الأسماء اثنا عشر لا غير. وأما أيم وأم الآتيان فلغتان في أيمن ولذا تركهما المصنف وإنما ذكر ابنم في أنه لغة في ابن لأنه بزيادة الميم تغير معناه بإفادته المبالغة، وحكمه باتباع ما قبل الميم لها في حركات الإعراب، ولا كذلك أيم.

قوله:

(ويبدل)

أي همز أل ومثله همزة أيمن لما سيأتي.

قوله:

(لم تحفظ الخ)

يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة **طريقه السماع بخلاف** المصادر المذكورة لأنه لما كان الفعل أصلاً في التصريف استأثر بأمور منها سكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فحمل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الأسماء فحقه حركة أوله لكن شذت هذه الأسماء العشرة **عن القياس لتكون** الهمزة عوضاً عما حذف منها من حرف أو حركة.

قوله:

(اسم)

أصله عند البصريين سمو بكسر السين، أو ضمها من السمو. وهو العلو حذفت لامه تخفيفاً وسكن أوله وعوض عنها

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ٢/١٩٦

همزة الوصل، وقيل أصله وسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة.

قوله:

(واست)

___." (١)

"إما فعل ماض معلوم أي لبس الإزار فيكون بفتح التاء والزاي، أو أمر فبكسر الزاي ولا يصح ماضياً مجهولاً إلا إذا كان أصله أو تزر بالواو لا بالياء كما في الشارح وأصله الأصيل ائتزر بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لأنه من الإزار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها، ثم الياء تاء فصار اتزر بالإدغام فهذا الإبدال الثاني شاذ يقصر على السماع، والقياس إبقاء الياء كما قال به المصنف، وقيل خطأ لكن أجازه البغداديون كما حكاه الزمخشري، وعلى قولهم يتخرج إدغام عوام المحدّثين اتزر في حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالأشموني، وشذ قولهم: اتزر صريح في أنه من المسموع، وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذي في المتن تبعاً لابن المصنف في أنه لم يسمع فمراده بالتمثيل به أنه مما سمع الإبدال في جنسه لا في شخصه، ونقل المرادي عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم: اتكل ومن المسموع أيضاً اتمن من الأمانة وقياسه أوتمن بالواو إن كان ماضياً مجهولاً أو ايتمن بالياء إن كان معلوماً، وأما اتخذ فالصحيح أنه من تَخذَ يتَّخِذُ تَخْذاً كَتَعِبَ يَتْعَبُ تَعَباً بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتاؤه الأولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم فيه الجوهري فجعله من الشاذ، والثانية تاء الافتقال. وقال بعضهم إنه وخذ بالواو لغة في أخذ فأصله أوتخذ أبدلت الواو تاء على القياس، وتخريجه على هذه اللغة وإن كانت قليلة أولى من قول الجوهري.

قوله:

(طا تا إلخ)

تا مبتدأ خبره رد ماضياً مجهولاً كأبدل السابق عليه، ونائب فاعله يعود على تا وطاء مفعوله الثاني فإن جعل رد امراً كان تا مفعوله الأول لا مبتدأ لاحتياجه إلى تقدير الرابط.

قوله:

(وجب إبداله طاء إلخ)

___." (٢)

"(الاسم وأقسامه) ضمن العنوان (شبه الفعل من الأسماء)

والمرادُ به الأسماءُ التي تُشبهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدثِ ولذا تُسمى "الأسماءَ المشبَّهةَ بالأفعال" و "الأسماءَ المُتصلةَ بالأفعال" أيضاً.

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ٢١٩/٣

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل، ٢٦٣/٣

وهي تسعةُ أنواعٍ المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبّهةُ باسمِ الفاعلِ، وصِيَغُ المبالغة، وإسمُ التفضيلِ، وإسمُ الزّمانِ، وإسم المكانِ، وإسمُ الآلةِ.

المصدر وانواعه

المصدرُ هو اللفظُ الدّالُّ على الحدَث، مُجرَّداً عن الزمان، متضمّناً أحرفَ فعلِهِ لفظاً، مثلُ "علمَ عِلْماً، أو تقديراً، مثلُ "قاتلَ قِتالاً" أو مُعوَّضاً مِما حُذِفَ بغيره، مثلُ "وَعَدَ عِدةً، وسلّم تسليماً".

(فالعلم مشتمل على أحرف "علم" لفظاً. والقتال مشتمل على ألف "قاتل" تقديراً، لأن أصله "قيتال"، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع، فنقول "قاتل قيتالاً، وضارب ضيراباً" وهذه ا لياءُ أصلها الألف في قاتل، انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها. والعدّة أصلها "الوعد" حذفت الواو وعُوّضت منها تاءُ التأنيث. والتسليم أصله "السلام". بكسر السين وتشديد اللام، حذف أحدُ حرفي التضعيف، وعوّض منه تاءَ التفعيل، فجاء على "تسلام" كالتكرار. ثم قلبوا الألف ياء، فصار إلى "التسليم". فالتاء عوضٌ من إحدى اللامين.

فان تضمن الاسمُ أحرف الفعل ولم يدل على الحدث، كالكحل والدهن والجرح (بضم الأول في الثلاثة)، فليس، بمصدر. بل هو امس للأثر الحاصل بالفعل، أي الأثر الذي يحدثه في الفعل).

وان دلّ على الحدث، ولم يتضمن كل أحرف الفعل، بل نقص عنه لفظاً وتقديراً من دون عوض، فهو اسم مصدر، كتوضأ وضوءاً، وتكلم كلاماً، وسلم سلاماً، وسيأيت الكلام عليه.

والمصدرُ أصلُ الفعلِ، وعنهُ يَصدُرُ جميعُ المشتقّات.

وهو قسمان مصدرٌ للفعلِ الثلاثيّ المجرَّد كسَيرٍ وهدايةٍ، ومصدرٌ لما فوقَه كإكرامٍ وإمتناعٍ وتَدحرُجٍ.

وهو أيضاً، إما أن يكون مصدراً غيرَ ميميٍّ "كالحياةِ والموتِ". وإما أن يكون مصدراً ميمياً "كالمَحيا والمَمات".

مصدر الفعل الثلاثي

لمصادر الأفعال الثلاثية أوزانٌ كثيرةٌ، وذلك

كَنَصْرٍ وعِلْمٍ، وشُغْلٍ، ورَحْمَةٍ، ونِشْدَةٍ وقُدْوَةٍ، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ولَيّانٍ وحِرْمانٍ، وغُفْرانٍ، وخَفَقانٍ، وطَلَبٍ، وخَنِقٍ، وصِغَرٍ، وهُدىً، وغَلَبَةٍ، وسَرِقَةٍ، وذَهابٍ، وإِيابٍ، وسُعالٍ، وزَهادَةٍ، ودِرايَةٍ، وبُغايَةٍ، وكَراهِيَةٍ، ودُخولٍ، وقَبولٍ، وصهوبةٍ، وصَهيلٍ، وسُؤْدَدٍ، وجَبَروتٍ، وصَيْرُورَةٍ، وشَبيبَةٍ، وتَهْلُكَةٍ، ومَدْخَلٍ، ومَرْجِعٍ، ومَسْعاةٍ، ومَحْمَدٍ، ومَحْمِدَةٍ، "يُقالُ فيهما أَيضاً مَحْمَدٌ ومَحْمَدَةٌ.

و "فَعْلٌ" هو المصدرُ الأصليُّ للأفعال الثلاثية المجرَّدة، ثم عُدِلَ بكثير من مصادرها عن هذا الأصل، وبقيَ كثيرٌ من٥١ على هذا الوزن.

ومِما يَدلُّ على هذا أنهم إذا أرادوا بناءَ المَرَّةِ والنوعِ رَجعوا إليه، فلم يَبنوهما من مصدر فِعلهما. إلا أنهم كسروا أوَّلَ المصدر النَّوعي، تمييزاً له من المَرَّة. فالمرَّة والنوع من الدُّخول والقيام والسُّعال دَخْلةٌ وَدِخْلةٌ، وقومةٌ وقِيمةٌ، وسَعْلَةٌ وسِعْلَةٌ".

المصادر الثلاثية القياسية

المصادر المتقدمة، الكثيرُ منها سَماعيٌّ. وإنما يُقاسُ منها ما كان على وزن فَعْلٍ وفَعَلٍ، وفُعولٍ، وفِعالٍ، وفَعَلانٍ، وفُعالٍ، وفَعيلٍ، وفُعُولةٍ، وفَعالةٍ وفِعالةٍ.

(والمراد بالقياس هنا اذا وردَ شيءٌ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فانك تقيسه على هذا؛ لأنك تقيس مع **وجود السماع فقد** ورد مصادر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسي، وغيره سماعي، غير جار على القياس. وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع).

والغالبُ فيما دلَّ من الأفعال على امتناعٍ، أن يكون مصدرُهُ على وزن "فِعالٍ" كأبى إباءً، ونَفَرَ نِفاراً، وشَرَدَ شِراداً، وجَمحَ جِماحاً، وأبقَ إباقاً.

وفيما دلَّ على حركةٍ واضطرابٍ وتقلُّبٍ، أن يكون مصدرُه على "فَعْلاَنٍ" كطافَ طَوفاناً، وجَالَ جَوَلاناً، وغَلى غَلياناً.

وفيما دلَّ على داءٍ، أن يكون مصدره على فُعالٍ "كسَعَلَ سُعالاً، وزَحَرَ زُحاراً ودارَ رأسُهُ دُواراً.

وفيما دلَّ على صَوْتٍ أن يكون مصدرُه على فُعالٍ أو فَعيلٍ"، فالأوَّلُ مثلُ "بغَمت الظبيةُ بُغاماً، وضَبَحتِ الخيلُ ضُباحاً". والثاني مثلُ "صهَلَ الفرسُ صَهيلاً، وصخَدَ الصُّرَدُ صخيداً".

وقد يجتمعُ "فُعالٌ وفعيلٌ" مَصدَرينِ لفعلٍ واحدٍ مثل "نَعَبَ الغُرابُ نُعاباً ونعيباً، وأزَّت القِدْرُ أُزازاً، وصَرَخَ صُراخاً وصريخاً، ونعَقَ الرَّاعي بغنمهِ نُعاقاً ونعيقاً". وفيما دلَّ على سيرٍ، أن يكون مصدرُهُ على "فَعيلٍ" كرَحلَ رحيلاً، وذَمَلَ البعيرُ ذَميلاً.." (١)

" فالجواب أن العرب لم تسلب هذه الهمزة حركتها إلا للتخفيف ألا تراهم قالوا مراة وكماة ولم يقولوا مرأة وكمأة فعلى هذا ينبغي أن يحمل عندي قوله أيوم لم يقدر أم يوم قدر ويكون ارتكابك هذا الذي قد شاعت أمثاله عندهم وإن كان فيه بعض اللطف والغموض أسهل وأسوغ من حذفك نون التوكيد لأمرين

أحدهما أن ذلك لم يأت عنهم في بيت غير هذا فيحمل هذا عليه فأما ما أنشدوه من قول الآخر

(اضرب عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسوط قونس الفرس)

فمدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت به

والآخر ضعفه وسقوطه **في القياس وذلك** أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ولا يليق به الحذف والاختصار فإذا **كان السماع والقياس** جميعا يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه واطراحه والعدول عنه إلى غيره مما قد كثر استعماله ووضح قياسه

فهذه أيضا همزة قلبت عن ألف أعني همزة أم وهي بدل من ألف بدل من همزة فهذا وإن لطف وطالت صنعته أولى من أن تحمل ." (٢)

---

(١) جامع الدروس العربية، ١/٢٩

(٢) سر صناعة الإعراب، ٨٢/١

"ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار

فبنى (وبار) أولا على الكسر، ثم أعربه آخرا؛ لأن قوافي القصيدة مرفوعة٤.

ثانيا: فعال (اسم فعل أمر):

ذكر السيوطي أنه "اتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء (فعال) المعدول على الكسر إذا كان مصدرا، ومأخذه السماع ك(فجار) وقرئ (لا مساس)٥، أو حالا نحو (بداد)، أو صفة جارية مجرى الأعلام، ومأخذها السماع، نحو: (جناد) للشمس، أو ملازمة للنداء نحو: يا فساق، أو أمرا نحو: نزال وحذار، وفي قياسها خلاف. وبنو أسد تبني الأمر على الفتح تخفيفا"٦.

تعليق:

من خلال النص الأول نرى أن في (فعال) علما للمؤنث ثلاث لهجات:

الأولى: لهجة جمهور بني تميم، وهي إعرابه ممنوعا من الصرف إلا إذا كان مختوما بالراء فإنهم يبنونه على الكسر. والثانية: لهجة بعض بني تميم، وهي إعرابه ممنوعا من الصرف مطلقا. والثالثة: لهجة أهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقا.

كما نلحظ أن السيوطي لم يذكر مصطلح (لهجة)، وإنما ذكر أصحابها، كما نلحظ أنه لم يفاضل بين تلك اللهجات، كأن يجعل إحداها قياسا وغيرها خلاف القياس، كما فعل الشيخ الرضي وابن منظور حينما حكما بقياسية اللهجة التميمية٧

ومن النص الثاني يتبين لنا أن المشهور والأكثر استعمالا هو البناء على الكسر، لأنه لغة جميع العرب ما عدا بني أسد؛ ومن ثم فهو الأصل؛ والفتح تخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهو عدول عن الأصل.

الظاهرة الثانية

الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والملحق بهما

أولا: الأسماء الستة :." [1]

"وفيه معنى الترحم)(٢٣٣) وعقب الدكتور احمد مكي الأنصاري(٢٣٤) على هذه المسألة بقوله : (هذه المسألة من صمم باب الحال . لكنها جاءت عند سيبويه بعنوان : (هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبه) وهي في رأي جمهور النحاة داخلة تحت العنوان . ولا ضير على سيبويه في ذلك ولا تثريب ، وإنما الذي جعلها من باب الحال هو إعراب يونس لها حالاً . يدلك على ذلك قول سيبويه : (على قوله مررت به مسكيناً) . ويرى سيبويه إعراب كلمة (المسكين) بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف تقديره : (لقيت) .. وأية ذلك انه قال : (ولكنك أن شئت حملته على أحسن من هذا ، كأنه قال : (لقيت المسكين) .

ويضيف الدكتور الأنصاري قائلاً : (أن البغداديين وافقوا يونس على هذا الرأي المبتكر القائل بجواز مجيء الحال معرفة

---

(١) دور اللهجة في التقعيد النحوي، ص/٦

مطلقاً دون قيد أو شرط ، اعتماداً **على السماع** ، واستناداً **إلى القياس على** الخبر . **مع ا[لـ]قياس على** المسموع من اللسان العربي ، شعراً ونثراً ، ومن القرآن الكريم) .

وفي هذا الجانب نجد أن البصريين يذهبون إلى تأويل ما ورد مخالفاً لقواعدهم في كلام العرب ، والقرآن الكريم ، فالآية الكريمة (ليخرجن الأعز منها الأذل) أولت على زيادة اللام .

٣ . زعم يونس أن أبا عمرو كان :. داري من خلف دارك فرسخان ، يشبه بقولك :– دارك مني فرسخان لأن خلف هاهنا اسم وجعل (من) فيها بمنزلتها في الاسم وهذا مذهب قوي) (٢٣٦) .

٤ . في باب النداء يرى يونس جواز إلحاق علامة الندبة اللفظية صفة المندوب

****

(٢٣٣) الكتاب ٢ \ ٧٥ . ٧٦ .

(٢٣٤) يونس بن حبيب ١٨٣ .

(٢٣٥) يونس بن حبيب ١٨٧ .

(٢٣٦) الكتاب ١ \ ٤١٧ .

دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية . ٦٢ .

مثل : وأزيد الظريفاه ، ويعد الخليل ذلك من قبيل الخطأ (٢٣٧) .

". (١)

"المسألة هنا مما يقع **في القياس الذي** تفرد به يونس ، هو الأكثر في لسان العرب (فهو قياس **يسنده السماع الكثير**)(٢٢٩) وعزز هذا القول السيوطي(٢٣٠) : (أن الإلغاء هو الأكثر في لسان العرب ، وان النصب على الأعمال اقل من ذلك والمعروف عند النحاة أن (إذن) إذا سبقت بالواو أو الفاء جاز أعمالها وإلغاؤها .

أما ما نقله سيبويه من آراء يونس فان يونس نفسه اقر بصحة ما نقل عنه ، فقد روى الرواة عن المبرد انه قال : (ذكر سيبويه عند يونس بن حبيب البصري ، فقال : أظن هذا الكلام يكذب على الخليل ، فقيل له : وقد روى عنك أشياء فانظر فيها ، فنظر فيها ، وقال : صدق في جميع ما قال ، هو قولي(٢٣١)) .

٢ . الحال معرفة كما يراها يونس معرفة بالألف واللام كقولك : (مررت به المسكين) يقول سيبويه(٢٣٢) : (وأما يونس فيقول : مررت به المسكين على قوله : مررت به مسكيناً . وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام) .

أما الخليل فكان يقول : (مررت به المسكين) على البدل وفيه معنى الترحم . وكان الخليل يقول : أن شئت رفعته من وجهين فقلت : (مررت به البائس) كأنه لما قال مررت به قال : المسكين هو ، كما يقول مبتدئاً :– المسكين هو ،

(١) دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية وتطورها مرحلة النشأة حتى الخليل بن احمد، /

البائس أنت . وان شاء قال (مررت به المسكين) كما قال :

(بنا تميماً يكشف الضباب

****

(٢٢٩) يونس بن حبيب ـ احمد مكي الأنصاري ١٣٨ .

(٢٣٠) همع الهوامع ٢ \ ٧ .

(٢٣١) نزهة الألباب ٥٥ .

(٢٣٢) الكتاب ٢ \ ٧٦ .

دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية ـ ٦١ .

". (١)

"يعد المبرد آخر أئمة المدرسة البصرية والمقتضب المصدر الثاني في النحو البصري(٦٤) ، وقد ألفه في المرحلة الأخيرة من حياته (بعد أن اكتمل نضجه العقلي وعمق تفكيره واستواة ثقافته لذلك كانت أنفس مؤلفاته)(٦٥) ، وعلى الرغم من أهميته في مجال تطوير جملة من المصطلحات النحوية فقد حرص على أن تكون عنوانات كتابه واضحة موجزة وكانت في كتاب سيبويه مطولة غامضة أحيانا(٦٦) ، كان للمبرد فيه منهج **في القياس طبع** النحو البصري في القرن الثالث وما أعقبه من القرون بعد أن **تحدد السماع في** الزمان والمكان خصوصاً في مجال الشاهد الشعري ،
فالمبرد يعد جيلاً في العلم وقد أفضت إليه أقوال البصريين وآراؤهم فقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها(٦٧) وبالرغم من كل هذه الأهمية كان الكتاب فيه قوياً إذ كان اكبر من أقرأ (الكتاب) في القرن الثالث وخذه عنه علماء أمدوا النحو العربي البصري بالحياة كأبي إسحاق الزجاج وأبي بكر بن السراج وأبي الحسن بن كيسان ثم جاء الجيل بعد هؤلاء لم يقل اهتمامهم بالكتاب عمن سبقه أما المقتضب فقد ظل محدوداً إلى جانب الكتاب ، لأنه كان يدور في الإطار العام للكتاب وأسسه المنهجية وأصوله ومعظم مسائله وأبوابه مبنية على (الكتاب) وان خالفه في جملة من المسائل لا تكاد تمس الأصول(٦٨) .

لقد ذكر محقق كتاب المقتضب أربعة شروح له لم يصل منها سوى شرح سعيد الفارقي المتوفي ٣٩١ هـ وهو تلميذ أبي الحسن الرماني المتوفي ٣٨٤ هـ(٦٩) .

****

(٦٤) المدارس النحوية لضيف ١٠٤ ، المدارس النحوية للدكتورة خديجة ١٢٣ .

(٦٥) المقتضب – مقدمة المحقق ١ \ ٦٦ ، ٧١ .

(٦٦) المقتضب – مقدمة المحقق ١ \ ٨٨ .

(٦٧) سر صناعة الإعراب ١ \ ١٢٩ ، ١٣٠ هنداوي دار القلم دمشق .

---

(١) دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية وتطورها مرحلة النشأة حتى الخليل بن احمد، /

(٦٨) انظر كتاب سيبويه وشروحه للدكتورة خديجة ٢٧٩ .

(٩٦) المقتضب – مقدمة المحقق ١ \ ٨٣ .

(١) ".

"(٥٤) نزهة الالباء ٤٧ .

دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية مرحلة النضج . ١٨ .

التي حملها الجاحظ إلى بغداد هدية لمحمد بن عبد الملك الزيات مفتخراً قرأه ، إنها من ميراث الفراء أو إنها بخطه ومقابلة ألكسائي وتهذيب الجاحظ(٥٥) .

أهم خصائص هذا المذهب أو المنهج التوسع **في السماع واحترام** النصوص المروية والمسموعة عن العرب وهي خصيصة من خصائص منهج الفراء واثر من آثاره ، لأن هذا المنهج يعتمد الرواية والنقل اساساًُ له ، من خصائصه أيضا التوسع **في القياس تبعاً** لتوسعهم **في السماع** ، والقياس على ما سمع أو روي عن العرب مهما كان شيوعه في الغالب(٥٦) .

وفي القرن الثالث اجتمع المبرد شيخ المنهج البصري المعياري وثعلب شيخ المنهج الكوفي الوصفي في بغداد والتقيا وتناظرا ، وعاد النحو العربي إلى التوحد في منهج من اخذ على هذين الشيخين وظهر منهج جمع خصائص الذهبين سماه بعض الدارسين بالمدرسة البغدادية(٥٧) أو المذهب البغدادي أو الانتقائي وسميته أنا بالمنهج الجامع(١) ، كان هذا المنهج يميل إلى جمع خصائص المنهجين بروايته القولين والاختيار أو التوفيق بينهما وهو المنهج الذي شاع لدى جيل التلامذة الذين اخذوا عن المبرد وتعلب معاً مثل ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) وابن شقير والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ثم جيل أبي جعفر النحاس(٢) ومن جاء بعد ذلك حتى ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وغيره من النحويين الموسوعين مع اختلاف أجيال النحويين أو أفرادهم أو عصورهم بالاجتهاد في مجال الدرس النحوي .

****

(٥٥) وفيات الأعيان ٣ \ ٤٣٦ ، أحسان ، وانظر أنباه الرواة ٢ \ ٣٥١ .

(٥٦) انظر في ذلك مدرسة الكوفة للمخزومي ص ٤٢٩ – ٤٤٠ وانظر بحثنا ، النحويين والقراءات القرآنية – مجلة آداب المستنصرية العدد ١٥ ١٩٨٧ .

(٥٧) (أبو جعفر النحاس ومذهبه في النحو) زهير زاهد بحث منشور في مجلة الآداب البصرة ، العدد ١٨ سنة ١٩٨١ .

(٢) ".

"يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني)(٥٠) وقد مر الحديث في هذا ، واهم خصائص هذا المنهج التشديد **في السماع والأخذ** عمن يطمأن إلى فصاحته ثم التشدد **في القياس**

---

(١) دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية مرحلة النضج والتطور الدكتور زهير غازي زاهد، /

(٢) دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية مرحلة النضج والتطور الدكتور زهير غازي زاهد، /

والأخذ بالشائع والأكثر من الأساليب والظواهر اللغوية والقياس عليه ، لأن غاية العلماء في ذلك المحافظة على فصاحة الأساليب العربية القرآنية وإشاعتها دون غيرها من الظواهر اللهجية القليلة والنادرة ، واخذ الدراسيين يتداولون . (الكتاب) جيلاً عن جيل بعد إن كان الاخفش الأوسط سعيد (ت ٢١١ هـ) الطريق الوحيد إلى ظهوره وإقرائه(٥١) ، وقد أكبرت أجيال العلماء الكتاب لإكبارهم علم الخليل فعظموه في أوصافهم وحرصوا على روايته والنظر فيه لشموله واستيعابه قضايا اللغة نحواً وصرفاً واصواتاً وأساليب ، فقرأه على الاخفش الأوسط في البصرة أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ) وأبو عمر ألجرمي (ت ٢٢٥ هـ) ثم اخذ عنهما أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، ولما انتقل المبرد إلى بغداد أقرأه تلامذته وأهمهم أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٠ هـ) وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) وعنهما اخذ تلامذتهما ، وهكذا انتشر علم الخليل في الكتاب ومنهج مدرسة البصرة بدراسة الدارسين إياه ، ثم انتقلت كتب البصريين ومهنا الكتاب إلى مصر من قصد بغداد لأخذ العلم ومنهم أبو العباس بن ولآد (ت ٣٣٢ هـ) وقبله أبوه محمد بن ولآد (ت ٢٩٨ هـ) الذي درس على المبرد وعلى الزجاج درس أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ومع ابن ولآد والنحاس انتقل كتاب العين و (الكتاب) إلى مصر . من
****

(٥٠) طبقات الزبيدي ٥٢ .
(٥١) انظر المدارس النحوية لضيف ص٥٩ ، سيبويه للدكتور صاحب أبو جناح ٧٦ .
(٥٢) طبقات الزبيدي ٣١٤ ، وانظر مقدمة محقق الكتاب (إعراب القرآن) للنحاس موضوع (تلاميذه) .
دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية مرحلة النضج . ١٧ .
(١) ".

"٢ **. القياس وابعاده** اللغوية والعقلية وتدخل في هذا المجال معارفه التي ساعدت في **اعطاء القياس عمقاً** وابعاداً اتصف بها الخليل فقياسه قياس لغوي وهو **طابع القياس لدى** لغويي عصره حتى نهاية القرن الثالث ، يقوم **هذا القياس على** اطراد الظواهر اللغوية في النصوص المروية والمسموعة ثم اعتبار هذه الظواهر المطردة قواعد ينبغي لها ان تتبع ومحاولة تقويم كل ما يشذ عنها ويخالفها لأرجاعها الى الاصل ، ومن هنا كان تأويل الظواهر غير المطردة في مجال النحو واللغة كما هو في مجال العروض لدى الخليل وكان مجال الاستدلال لديه **هو السماع والنقل** في الغالب ، هذا الطابع العام للقياس عند الخليل الا انه لم يكن خالي من الانتصاف بخصائص عقلية اعطته القدرة على الاحصاء والحصر ثم النظرة الشمولية للظواهر في التقعيد وهي خصائص اكتسبها بما تقدم من الحديث في مصادر ثقافته والاحاطة بمعارف
****

(٦١) انباه الرواة ١ \ ٣٤٣ ، وفيات الاعيان ٢ \ ٢٤٤ .
(٦٢) الموسيقي الكبير للفارابي ١٠٨٥ .

---

(١) دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية مرحلة النضج والتطور الدكتور زهير غازي زاهد، /

(٦٣) المصوتات الوترية (ضمن مؤلفات الكندي الموسيقية ، تحقيق زكريا يوسف ص ٨٢ وانظر نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين ٢٥٠ .

دور البصرة في نشأة الدراسات اللغوية (العروض) . ١٩ .

عصره منها معرفته بشيء من الموسيقى وما يقتضي هذه المعرفة من علوم تتصل بها ، لذا وصفه مترجموه بأنه (الغاية في استخراج مسائل النحو **وتصحيح القياس**)(٦٤) .

". (١)

"وطريقتي أنني أبدأ بشرح المسائل النحوية التي تحويها الأبيات مع إيراد الأمثلة، وقد أزيد على ما ذكره الناظم ما تدعو الفائدة إلى ذكره من شرط أو ضابط ونحوهما، وأرجح ما **يؤيده السماع ولو** كان فيه مخالفة لأئمة النحو، وفي نهاية المطاف أشرح الأبيات بأسلوب موجز، وأبين معاني ألفاظها، وما يحتاج إلى إعراب أو إيضاح أصل..

٢) وضعت نصب عيني – أثناء شرحي – ثلاثة أمور:

الأول: عدم اللجوء إلى التكلف والتأويل فيما خرج عن القاعدة، وخالف النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة؛ بل يبقى على ما سمع عليه من العرب.

الثاني: التسهيل في اللغة، والتسامح في قبول ما تكلم به العرب، وعدم التشدد، وهذا أمر مطلوب. فما ورد عن العرب – وإن قل – كافٍ **في القياس عليه**. ومراعاة الأكثر أفضل.

الثالث: عدم الإكثار من الحذف والتقدير في آيات القرآن، وهذه قاعدة ينبغي أن يستفيدها الدارس لإعراب الآيات، فقد تتعدد الآراء، وخيرها ما كان بعيداً عن التقدير، ما دام أن المعنى يشهد له.

٣) اعتمدت التمثيل بالآيات القرآنية. وأشير – في الغالب – إلى القراءات إن كانت سبعية. وأذكر قبل الآية مثالاً مفيداً. وقد لا أمثل بذلك إذا كان المقام لا يستدعي المثال. وقد مثلت ببعض الأحاديث في مواضع من الشرح، لاسيما مما قد يشكل إعرابه على بعض الدارسين.

٤) أعرضت عن ذكر المسائل الخلافية. والآراء المنسوبة لبعض علماء النحو، مكتفياً بالرأي الأقوى، الذي **يعضده السماع بكثرة**. إلا إذا كان الخلاف أشار إليه ابن مالك. فأذكره من باب توضيح الألفية(١).

٥) لم أكثر من عرض الشواهد من كلام العرب – مع اقتناعي بقيمتها الأدبية ومنزلتها في اللغة – إلا ما دعت إليه الحاجة. أو كان ابن مالك قد أشار إليه في الألفية. وإنما أعرضت عن أكثرها؛ لأنها تحتاج من المتعلم إلى جهد ووقت في تفسير ألفاظها، وبيان معانيها. إضافة إلى المعلومات الأساسية المقصودة في هذا العلم.." (٢)

"والمختار في ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة – منهم سيبويه كما نقله عنه أبو حيان – من **جواز القياس على** ما ورد من الحال من النكرة بلا مسوغ، وأنه لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، لأن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل،

---

(١) دور البصرة في نشأة الدراسات اللغوية (العروض) الدكتور زهير غازي زاهد، /

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢/١

فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وهذه الحجة يؤيدها **ويقويها السماع الذي** يكفي للقياس عليه، وإن كان ذكر المسوغ في كلام العرب أكثر، وهذا هو الذي تحسن محاكاته والأخذ به في لغة الكتابة والخطاب.

وهذا معنى قوله: (ولم ينكر غالباً ذو الحال . . . إلخ) أي: أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا أن يتأخر عنها صاحب الحال أو يُخَصَّصَ، (أو يَبِنْ) أي: يظهر صاحب الحال بعد نفي، أو ما يضاهي النفي، أي: يشابهه، وهو هنا: النهي والاستفهام، ثم ساق مثالاً للنهي. وقوله: (مستسهلاً) حال من النكرة (امرؤ)، ومعناه: متساهلاً في البغي غير خائفٍ عاقبته.

......*

٣٤٠) وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ......أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

صاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً أو منصوباً جاز تقدم الحال عليه، نحو: رجع القائد منصوراً، لا تشرب الماء كدراً، فيجوز في الحالين (منصوراً، كدراً) تقدمهما على صاحبهما، وهو الفاعل في الأول، والمفعول في الثاني.

وجواز التقديم مشروط بما إذا لم يوجد ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير.

فالأول: أن يكون صاحب الحال محصوراً نحو: ما جاء راكباً إلا أسامة، فـ(راكباً) حال من الفاعل (أسامة)، ويجب تقدمها عليه.

والثاني: أن تكون الحال محصورة نحو: ما جاء أسامة إلا راكباً. قال تعالى: (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين((١٠٣٣) فـ(مبشرين ومنذرين) حال من المفعول (المرسلين)، ولا يصح تقدمها عليه، لئلا يفسد التركيب ويزول الحصر.." (١)

"(٦١٢) وقيل: إنه معطوف على موضع اسم (إن) قبل دخول (إن) لأنه في موضع رفع أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر (بريء)، وما بينهما يجري مجرى التوكيد فلذلك ساغ العطف.

(٦١٣) تعليلهم أنه يلزم على الرفع توارد عاملين (وهما: إن والابتداء) على معمول واحد، وهو الخبر.

(٦١٤) ذكر ابن هشام وغيره أن الكسائي يجيز مطلقاً، والفراء بشرط خفاء إعراب الاسم بأن يكون مبنياً أو مقصوراً، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ. راجع "معاني القرآن" للفراء (١/٣١٠).

(٦١٥) سورة المائدة، آية: ٦٩.

(٦١٦) وحسبنا في ذلك اتفاق القراء السبعة جميعاً على رفع (الصابئون) والقراء سنة متبعة، أما توجيه ذلك فقد ذكر أبو البقاء العكبري سبعة أعاريب ،في كتابه (التبيان ٢/٤٥١، ٤٥٢) ومنها: أنه معطوف على محل اسم (إن) قبل دخولها. وسهل ذلك عدم ظهور النصب في اسمها. أو أنه مبتدأ حذف خبره والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها . . إلخ.

(٦١٧) رحله: الرحل يراد به هنا، مسكن الرجل وما فيه من أثاث. (وقيار) اسم حصان أو جمل للشاعر. والمعنى من

---

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، 1/٢٥٥

يك منزله بالمدينة فليمسِ بها. أما أنا فلا، لأني وجملي أو فرسي غريب بها بعيد عن أهلي وعشيرتي.

(٦١٨) لا ريب أن النحاة يعترفون بثبوت الرفع في هذه الحالة في كتاب الله تعالى في قراءة سبعية متواترة، ويعترفون بوروده عن العرب شعراً ونثراً. مما يصح معه قطعاً أن يقال: بجواز الرفع. لكن نجد أن جمهورهم يرفضون هذه القاعدة. **ويمنعون القياس عليها** كما صرح بذلك الروداني والرضي – وغيرهما – فيما نقله عنهما الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (٢٨٦/١) ولقد تعرض سيبويه – رحمه الله – لتغليط العرب في ذلك فقال: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون. وإنك وزيد ذاهبان) (الكتاب ١٥٥/٢) والغريب في الأمر أن البصريين حين يرفضون الرفع يستندون لتعليل، ويعرضون عن الدليل – وهو السماع.." [١]

"... وهذا الذى ذكره الأزهرى **هو القياس الذى** عليه الصرفيون(١)، **لكن السماع له** رأى آخر فى ذلك، فما ذكر الليث أنه الصحيح روته المعجمات اللغوية، يقول الجوهرى : "هو آدى للأمانة منك، بمد الألف"(٢)، وبهذا يثبت أن (آدى) أفعل تفضيل من الفعل أدى الرباعى، وقد جاء سماعياً على غير قياس. وله نظائر منها ما أتقاه وما أعطاه للدراهم وما أملأ القربة وما أخصره(٣).

سادساً : الصحيح والمعتل :

أ–المضعف والمعتل :

أَضْبَبْتُ :

... جاء فى (ضب) : "أبو عبيد عن الكسائى : أضببت على الشيء : أشرفت عليه أن أظفر به. قلت : وهذا من أضبى يُضْبِى، وليس من باب المضاعف، وقد جاء به الليث فى باب المضاعف، والصواب ما رويناه عن الكسائى"(٤).

... فالأزهرى ينكر على الليث إتيانه بهذا الفعل فى باب المضعف (ضب)(٥)، والصواب عنده أنه من أضبى – رباعياً معتلاً – كما رواه الكسائى.

... وقبل الخوض فى صحة كلام الأزهرى أو الليث لابد من كلمة، وهى أنه لكى يستقيم نقد الأزهرى فلابد أن يكون الفعل الذى عنه الحديث (أضبيت) بالياء قبل التاء، لا أضببت بباءين، بدليل أن الأزهرى يقول : هذا من أضبى يضبى. وأغلب الظن عندى أن هذا التصحيف جاء نتيجة خطأ مطبعى، فات المحققين تصويبه، كما هو الحال فى كثير من المواضع، والتى سأتكلم عنها – إن شاء الله – فى حينها.

... ومما يؤكد أن المراد (أضبيت) ما ذكره الجوهرى حيث قال : "الكسائى : أضبيت على الشيء : أشرفت عليه أن أظفر به"(٦).

---

(١) ينظر الهامش السابق.

(٢) الصحاح (أدا) ٢٢٦٦/٦، وينظر المقاييس (أدى) ٧٤/١، القاموس (أدى) ٢٩٣/٤ .

---

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٣٢٥/١

(٣) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ١٦٧ .

(٤) التهذيب (ضب) ٤٧٨/١١ .

(٥) ينظر العين (ضب) ١٤/٧ .

(٦) الصحاح (ضبا) ٢٤٠٥/٦ وقارن بالجذر فى الأفعال للسرقسطى ٢٢١/٢، اللسان ٢٥٥٣/٤، القاموس ٣٤٧/٤ ." (١)

"... إن الاحتكام إلى المشاهدة والمعاينة **يزيد السماع قوة** إلى قوته، "ذلك أن **مجرد السماع لشيء** لم يره ولم يتحقق من وجوده يكون عرضة للنسيان، كما يحتمل [وإن كان احتمالاً ضعيفاً] أن يكون خطأ، بل ربما ينقله من لايوثق به فيهمل وإن كان صحيحاً"(١).

... وقد كان لأسر الأزهرى فى فتنة القرامطة وقيامه بين الأعراب زماناً طويلاً — أثره فى لغة الأزهرى وتفوقه على أقرانه من اللغويين، وقد بدا هذا واضحاً فى التهذيب، حيث كان يحتكم فى كثير من المواقف لما شاهده وعاينه بنفسه فى ديار الأعراب وبواديهم، من ذلك.

قوله : "أبو عبيد عن أبى زيد قال : البوارح السَّمْأَل(٢) فى الصيف خاصة. قلت : وكلام العرب الذين شاهدتهم على ما قال أبو زيد"(٣).

... وقوله : "قال الليث : الكَشْمَخة : بقلة تكون فى رمال بنى سعد طيبة رَخْصة، قلت : قد أقمت فى رمال بنى سعد دهراً، فما رأيت بها كشمخة ولا سمعت بها، وأحسبه ا نبطية، وما أراها عربية"(٤).

... وقوله : "وقال الليث : لُعاب الشمس : السراب ... قلت : لعاب الشمس : هو الذى يقال له مُخاط الشيطان، وهو السَّهام — بفتح السين — ويقال له : ريق الشمس، وهو شبه الخيط تراه فى الهواء إذا اشتد الحر وركد الهواء. ومن قال إن لعاب الشمس السراب فقد أبطل، إنما السراب يرى كأنه ماء جار نصف النهار، وإنما يعرف هذه الأشياء من لزم الصحارى والفلوات وسار فى الهواجر فيها"(٥)، وهو هنا يعنى نفسه أيام الأسر.

٧-الاحتكام **إلى القياس** :

... كثيراً ما كان الأزهرى يحتكم **إلى القياس ليثبت** صحة قوله، أو ليفضل رأياً على رأى، من ذلك.

---

(١) الأزهرى فى كتابه تهذيب اللغة رشيد عبد الرحمن العبيدى ١٧٦ أطروحة دكتوراه.

(٢) السمأل : الظل. الوسيط (سمأل) ٤٦٤/١ .

(٣) التهذيب (برح) ٢٨/٥ .

---

(١) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ١٣/٤

(٤) التهذيب (كشمخ) ٦٣٥/٧ ٠

(٥) التهذيب (لعب) ٤١٠/٢-٤١١ ٠." [١]

"... جاء فى (غَسَل) : "وقال الليث : المُغْتَسَل : موضع الاغتسال، وتصغيره مُغَيْسِل، والجميع المغاسل. قلت : هذا قول النحويين أجمعين"(١).

... فالليث يرى أن تصغير مُغْتَسَل مُغَيْسِل، ويؤكد الأزهرى ذلك بأنه قول النحويين أجمعين.

... وهذا هو القياس، فما زاد على أربعة أحرف وليس رابعه حرف مد؛ قياس تصغيره على فُعَيْعِل، ويحذف منه ما به يستقيم الوزن. يقول ابن منظور : "والمُغْتَسَل : الموضع الذى يغتسل فيه، وتِصغيره مُغَيْسِل"(٢).

٣-اللاتى – اللَّتَيَّات واللُوَتيّا :

... جاء فى (آتى) : "قال [المبرد] : ولو حقّرت اللاتى لقلت فى قول سيبويه : اللَّتَيَّات لتصغير التى، وكان الأخفش يقول وحده : اللُّوَتيّا؛ لأنه ليس جمع التى على لفظها، فإنما هو اسم الجمع. قال المبرد : وهذا هو القياس"(٣).

... فسيبويه يرى أن اللاتى تصغر على اللَّتَيَّات، كتصغير التى؛ لأنها جمع لها. "وتصغير التى اللَّتَيّا بفتح الأول أوضمه"(٤).

... ويرى الأخفش أنها تصغر على اللُّوتَيّا؛ لأنها اسم جمع، وليست جمع التى على لفظها، ويرى المبرد أن هذا هو القياس.

... وقبل البحث عن أى الصيغتين أصح أو أفضل، أسأل المبرد : أى قياس فى تصغير اللاتى والقياس ألا تصغر أصلا؟! إنما مرده **إلى السماع هنا**، إذ يشترك فى الاسم المراد تصغيره أن يكون معرباً، والأسماء الموصولة مبنية.

... ونلاحظ – هنا – أن المبرد صغر اللاتى على لسان سيبويه(٥)، لكن سيبويه منع تصغيرها استغناء بتصغير التى ثم جمعها مصغرة، يقول : "واللاتى لاتحقر، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم : اللَّتَيَّات، فلما استغنوا عنه صار مُسْقَطاً"(٦)، فاللتيات جمع اللَّتَيّا مصغر التى، وليس تصغير اللاتى.

---

(١) التهذيب (غسل) ٣٥/٨ ٠

(٢) اللسان (غسل) ٣٢٥٦/٥ ٠

(٣) التهذيب (آتى) ٣٤٧/١٤-٣٤٨ ٠

(٤) ينظر النحو الوافى ٦٨٦/٤ ٠

(٥) ينظر المقتضب للمبرد ٦٨٩/٢ ٠

(٦) الكتاب ٤٨٩/٣ ٠." [٢]

---

(١) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ٢٣/٥

(٢) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ١٥/٦

"الفصل الثانى

المصادر

... الفعل نوعان : ثلاثى وغير ثلاثى، أما غير الثلاثى فأمر مصدره سهل مضبوط، وأوزانه محددة، لاخلاف – تقريباً – فيها، ومردها إلى القياس.

... وأما الثلاثى فقد حاول الصرفيون وضع قواعد لمصدره ينقاس عليها، لكن جميع هذه القواعد – تقريباً – لم تسلم من أمثلة خرجت عنها؛ مما اضطر الصرفيين إلى الحكم بشذوذها عن القياس، وهذا الحكم فيه تجاوز كبير منهم؛ ذلك أن مصدر الفعل الثلاثى مرده **إلى السماع لا** القياس، ولو تركه الصرفيون **إلى السماع ما** اضطروا إلى الحكم بالشذوذ على كثير جداً من المصادر الصحيحة التى سمعت من العرب الفصحاء.

... وفيما يلى أعرض المصادر التى وجه إليها نقد فى التهذيب، حتى ينجلى وجه الحق فيها وبيانها كما يأتى :

١–بَقِرَ بَقَرًا وبَقْرًا :

... جاء فى (بقر) : "أبو عبيد عن أبى عمرو : بَقِرَ الرجل يَبْقَرُ بَقَرًا وبقْراً وهو أن يحسر فلا يكاد يبصر، قلت وقد أنكر أبو الهيثم فيما أخبرنى عنه المنذرى قوله : "بَقْراً بسكون القاف. وقال **: القياس بَقَراً** على فَعَلاً؛ لأنه لازم غير واقع"(١).

... فأبو الهيثم ينكر أن يكون (بَقْرًا) بسكون القاف مصدراً للفعل (بَقِر) والقياس (بَقَرًا) بفتح القاف؛ لأن فعله على وزن (فَعِل) اللازم، وقد ذكر ذلك ابن مالك (ت٦٧٢هـ) حيث قال :

وفَعِل اللازم بابه فَعَلْ ... – ... كفرحٍ، وكجوى وكشلل

أى يجئ مصدر فَعِل على فَعَل قياسا"(٢) هذا كلام ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) على بيت ابن مالك.

---

(١) التهذيب (بقر) ١٣٦/٩ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تح. محمد محيى الدين عبد الحميد ١٢٣/٣، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٦، ط. مكتبة المتنبى." (١)

..." وجاء المصدر فى المعجمات بفتح القاف، يقول الجوهرى : "وبَقِر الرجل بالكسر يبقر بَقَراً، أى حَسِر وأَعْيا"(١) وبهذا **وافق السماع الذى** روته **المعجمات القياس الذى** ذكره الصرفيون.

٢–حَلِيَ حُلْوَاناً :

... جاء فى (حلا) : "وقال الليث : قال بعضهم : حلا فى عينى وهو يحلو حَلْواً وحَلِي بصدرى وهو يحلى حُلواناً. قلت : حُلْوان فى مصدر حَلِي بصدرى خطأ عندى"(٢).

... فالليث يذكر أن مصدر الفعل حَلِيَ بصدرى حُلْوان، ويرفض الأزهرى هذا المصدر ويحكم عليه بالخطأ، والصحيح عنده حَلاوة، والقياس يقتضى أن يكون المصدر هنا (حَلًى) على وزن (فَعَل)؛ لأن فعله على وزن (فَعِل) اللازم، الذى

---

(١) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ١/١٣

سبق الحديث عنه فى الموضع السابق، وما ذهب إليه الأزهرى صحيح، إذ جاء فى كتب اللغة أن مصدر (حَلِى) حلاوة، يقول ابن السكيت : "ويقال : حلى بعينى وبصدرى، وفى عينى وفى صدرى، وحلا بعينى وفى عينى حلاوةً فيهما جم يعاً"(٣).

٣–حاضت المرأة مَحِيضاً ومَحاضاً :

... جاء فى (حاض) : "وقال الله جل وعز "ويسأَلونَكَ عن المَحِيضِ قُلْ هو أَذًى"(٤) قال أبو إسحاق : يقال قد حاضت المرأة تحيض حَيْضاً ومحيضاً ومحاضاً. قال : وعند النحويين أن المصدر فى هذا الباب بابه المَفْعَل، والمَفْعِل جيد بالغ"(٥).

... فأبو إسحاق الزجاج ذكر للفعل حاض ثلاثة مصادر (حيض ومحيض ومحاض)، وبيّن أن المصدر الميمى – هنا – بابه المَفْعل (محاض) وأن المفعل (محيض) جيد.

---

(١) الصحاح (بقر) ٥٩٥/٢، وينظر الجذر فى الفعال للسرقسطى ١١٣/٤، واللسان ٣٢٤/١، المعجم الكبير ٤٥١/٢ .

(٢) التهذيب (حلا) ٢٣٤/٥ .

(٣) إصلاح المنطق لابن السكيت ٢١٣، وينظر الجذر (حلا) فى الجمهرة ١٩٢/٢، الصحاح ٢٣١٨/٦، الأفعال للسرقسطى ٣٧٦/١، المصباح ٨٠ .

(٤) سورة البقرة بعض آية ٢٢٢ .

(٥) التهذيب (حاض) ١٥٩/٥ .." [١]

"... فالليث يرى أن الفعل عسا مصدره عَسْوة(١) وعَسَاء، والأزهرى يرى الصواب عُسُوّاً ويجوز عُسِيّا، وهذا الذى ذكره الأزهرى هو القياس، إذ "يأتى مصدر فعل اللازم على فعول قياساً؛ فتقول : قعد قعوداً، وغدا غُدُوّاً، وبكر بُكُوراً"(٢).

... لكن الغالب فى مصادر الأفعال الثلاثية السماع، وقد سمع للفعل عسا مصادر عديدة روتها معجمات اللغة، يقول ابن منظور : "عسا الشيخ يعسو عَسْواً وعُسُوًّا وعُسِيًّا مثل عتياً وعساء وعَسْوة، وعَسِى عسًى، كله : كَبِر"(٣)، وبهذا صح ما ذكره الأزهرى عن الأحمر والليث جميعاً.

٧–الفُرْقة والافتراق :

... جاء فى (فرق) : "وقال [الليث] ... والفُرقة : مصدر الافتراق، قلت : الفرقة : اسم يوضع موضع المصدر الحقيقى من الافتراق"(٤).

... فالليث يرى أن الفُرقة مصدر الفعل افترق كالافتراق، ويرد عليه الأزهرى بأنه ليس مصدراً، وإنما اسم يوضع موضع المصدر الحقيقى، أى أنه اسم مصدر.

---

(١) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ٢/١٣

... واسم المصدر : "ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه – لفظاً وتقديراً – من بعض ما فى فعله دون تعويض"(٥) مثل عطاء اسم مصدر للفعل أعطى والمصدر إعطاء، والغسل اسم مصدر للفعل اغتسل والمصدر اغتسال، والوضوء اسم مصدر للفعل توضأ والمصدر توضؤ.

... وقد نص الخليل على أن "هذا ما خالف مصادر افتعل"(٦) وهذا تقرير منه أن الفرقة مصدر للفعل افترق مخالف للقياس، **إذ القياس أن** يكون افتراقاً.

---

(١) ينظر العين (عسو) ٢/٢٠٠.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/١٢٤، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٤٦.

(٣) اللسان (عسا) ٤/٢٩٤٩ وتنظر هذه المصادر أو بعضها فى الجذر (عسا) فى الصحاح ٦/٢٤٢٥، الأفعال ١/٣١٤، المصباح ٢١٢، القاموس ٤/٠،٣٥٥

(٤) التهذيب (فرق) ٩/١٠٦.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٩٨.

(٦) العين (فرق) ٥/١٤٧، وانظر الجمهرة (فرق) ٢/٤٠٠." [١]

"... فشمر يرد على النحويين زعمهم أن العرب أماتوا مصدر الفعلين يدع ويذر، وكذلك ماضيهما، وذلك اعتماداً على الترك مصدر الفعل (ترك) واستدل على كلامه.

... بحديث النبى – صلى الله عليه وسلم – السابق(١)، واستعماله للمصدر (وَدْع)، وهو أفصح العرب جميعاً.

... يقول ابن جنى : "فإن كان الشيء شاذاً **فى السماع مطرداً فى القياس تحاميت** ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله. من ذلك امتناعك من وَذَرَ ووَدَعَ؛ لأنهم لم يقولوهما"(٢) وحكم ابن جنى عى ما ورد من هذا بالشذوذ.

... ويقول الفيومى : "وَدَعْتُه أدَعُه وَدْعاً تركته، ... قال بعض المتقدمين : وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضى يدع ومصدره واسم الفاعل، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبى عبلة ويزيد النحوى : (وما وَدَعَكَ ربك)(٣)، بالتخفيف، وفى الحديث : "لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات" أى عن تركهم، فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ونقلت عن طريق القراء، فكيف يكون إماتةً؟! وقد جاء الماضى فى بعض الأشعار، وما هذه سبيله فيجوز القول بقلة الاستعمال، ولا يجوز القول بالإماتة"(٤).

ومما جاء فى الشعر من ذلك :

... وكان ما قَدَّموا لأَنْفُسِهِم ... ... – ... أكثَرُ نفعاً من الذى وَدَعُوا(٥).

وقول أبى الأسود الدؤلى :

---

(١) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ٦/١٣

(١) الحديث فى شرح صحيح مسلم للنووى تح. طه عبد الرؤوف سعد ١٢٦/٦، ١٢٧، ط المكتبة التوفيقية برواية (ليختمن الله) بلفظ الجلاله والفعل المبنى للمعلوم.

(٢) الخصائص لابن جنى ١٠٠/١ .

(٣) سورة الضحى آية ٣ والقراءة فى المحتسب لابن جنى ٣٦٤/٢، وذكر أنها قراءة النبى – صلى الله عليه وسلم – وعروة بن الزبير.

(٤) المصباح (ودع) ٣٣٧، وانظر الجذر فى المقاييس ٩٦/٦، الأفعال للسرقسطى ٢٤٣/٤، المفردات ٨١٢، اللسان ٤٧٩٧/٦، القاموس ٨٩/٣، ٩٠ .

(٥) البيت فى العين (ودع) ٢٢٤/٢، التهذيب) ودع) ١٣٦/٣، اللسان (ودع) ٤٧٩٧/٦ .." [١]

"... ليت شعرى من خليلى ما الذى ... – ... غَالهُ فى الحب حتى وَدَعَه(١).

وفى اللسان(٢) غير هذا من الشعر .

... فهل بعد الاستعمال فى القراءة القرآنية والحديث النبوى والشعر – مدخل لمعارض؟!

١٠–الوَعْد والعِدَة :

... جاء فى (وعد) : "الليث : الوَعْد والعِدَة يكونان مصدراً واسماً، فأما العِدَة فتجمع عدات، والوعد لا يجمع ... والمَوْعِدَة أيضاً اسم للعدة ... قلت أنا : الوَعْد مصدر حقيقى، والعِدَة اسم يوضع موضع المصدر. وكذلك الموعدة. قال الله جل وعز : (إلا عَنْ مَوْعِدة وعدها إياه)(٣)" (٤).

... فالليث يرى الوَعْد والعِدَة مصدرين للفعل (وعد) ويكونان اسمين أيضاً، والموعدة اسم للعدة(٥)، أما الأزهرى فيرى الوعد – وحده – هو المصدر الحقيقى، أما العدة فاسم وليست مصدراً، وكذلك الموعدة.

... وقد سبق بيان أن الأصل فى مصادر الفعل **الثلاثى السماع لا** القياس، وإذا كان الأمر كذلك فلا مان ع أن يستعمل للفعل (وعد) أكثر من مصدر، ويكون مصدراً حقيقياً، يقول ابن منظور "وعَدَه الأمر وبه عِدةً ووَعْداً ومَوْعِداً ومَوْعدة ومَوْعوداً ومَوْعودة"(٦).

١١–الوَقُود والوُقُود :

(١) البيت فى الجذر (ودع) فى الصحاح ١٢٩٦/٣، المفردات ٨١٢، اللسان ٤٧٩٧/٦، وبرواية (عن أميرى) بدل (عن خليلى) فى التهذيب ١٣٦/٣ ونسبه إلى أنس بن زنيم الليثى.

(٢) ينظر اللسان (ودع) ٤٧٩٧/٦ .

(٣) سورة التوبة بعض آية ١١٤ .

(١) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ٨/١٣

(٤) التهذيب (وعد) ٣/١٣٣، ١٣٤ .

(٥) العين (وعد) ٢/٢٢٢ .

(٦) اللسان (وعد) ٦/٤٨٧١ وتنظر هذه المصادر أو بعضها فى نواد أبى زيد ٢٩٤، والجذر (وعد) فى الصحاح ٢/٥٥١، المقاييس ٦/١٢٥، الأفعال للسرقسطى ٤/٢٢٧، المفردات ٨٢٧، القاموس ١/٣٤٣ ." [١]

"وليست الظاهرية مذهبا سطحيا متساهلا، بل هي مذهب يقدم الإجراءات اللازمة وفق رؤية معينة لسبر غور الحقيقة بعمق بالاستدلال والنص الذي يمثل عندها بنية لسانية متكاملة، قابلة للتفسير بكل شفافية. إنه تفسير يعطي النص السلطة الأولى وإن كان لا يتنصل من إجراءات البرهان والمنطق، ويدعو القارئ إلى إنعام النظر ليستجلي الحقيقة بعيدا عن كل غموض أو رجوع إلى الوراء بالارتماء في أحضان التقليد. وقد سجلت كتب التاريخ والفقه مناظراته مع خصومه انتصارا لمذهبه و دفاعه المستميت مطبقا كل أصول الجدل، وفي مقدمة الخصوم أبو الوليد الباجي. ومما تجدر الإشارة إليه أن المذهب الظاهري قد حقق انتشارا كبيرا في القرن الرابع الهجري في إيران وبلاد ما وراء النهرين، وكان أصحاب داوود يتولون مناصب سامية على عهد عضد الدولة البويهي(١) .

لم يكن القول بالظاهر أمرا مستحدثا من قبل داود، فقد تورع من الصحابة خلق كثير عن **إعمال القياس والقول** بالرأي، والركون دوما للنصوص. ولم يقتصر الأمر على الشرعيات، فقد كان من علماء اللغة في بغداد من **يرجح السماع ولا يستجيز القياس من** أمثال ثعلب (ت ٢١٩هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨) والفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) (٢). أما في الأندلس، فقد كان ابن حزم أكبر ممثل للمذهب الظاهري، بعد أن بدأ حياته مالكيا، ثم شافعيا، ثم اختار مذهب الظاهرية (٣)، وساعده اطلاعه على المعارف على نشر المذهب وإثرائه، ليزاحم المذهب المالكي في معقله، ويكون لرجالاته شأن في إدارة الحياة الاجتماعية، ولولاه لاندثرت فروع هذا المذهب وأصوله، ولما بدا منها إلا ما هو أشتات موزعة في بطون الكتب .

---

(١) – أحمد بكير محمد، المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، ص ٣٠ وما بعدها .

(٢) – عبد الحميد الشرقاوي، رواية اللغة، ص ٢٧٦ .

(٣) – أحمد أمين، ظهر الإسلام، ٠٣ / ٤٩ ...." [٢]

"و قبيح سكوته عن ذكر الدليل بعد الجواب زمنا طويلا ؛ إلا إذا كان سكوته بحثا عن أقرب الطرق إيفاء بالغرض ، و ينبغي له أن يتحرى في الفتوى ما لا يتحرى بالمذاكرة .

و له أن يزيد في الجواب إذا اقتضى ذلك .

و النقص فيه _ أي الجواب _ عيب لما فيه من الإخلال بالجواب ، و عدم استيفائه .

---

(١) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ١٣/٩

(٢) النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، ص/١١

و إذا كان السؤال عاما كان الجواب عاما .

الرابع : المسؤول عنه : وهو الأمر المتطلب جوابا .

وينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه و الإحاطة به .

و الجواب : هو المطابق للسؤال .

فصل

في اجتماع الأدلة

قد تجتمع الأدلة السابقة **ـ السماع و** الإجماع **و القياس ـ** دليلا على مسألة .

فصل

في الاستصحاب

وهو استمرار الحكم و بقاء ما كان على ما كان .

و هو من الأدلة المعتبرة ، و من أضعفها .

و لا يجوز التمسك به حال وجداننا لدليل .

و إذا تعارض مع دليل سماع أو قياس فلا عبرة به .

فصل

في أدلة متفرقة شتى

اعلم أن أدلة النحو كثيرة جدا لا تحصر ، و ما مر ذكره فهو منضبط بضابط ، و هناك أدلة لا ضابط خاص لها تندرج تحته ، منها :

الأول : الاستدلال بالعكس :وهو أن يعكس دليل على حكم ما لإبطال هذا الحكم .

الثاني : الاستدلال ببيان العلة : و هو تبيان علة الحكم للاستدلال بوجودها على وجوده، و بعدم وجودها على عدم وجوده .

وهو نوعان :

الأول : أن يبين علة الحكم و يستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم .

الثاني : أن يبين العلة ث يستدل بعدمها على عدم ذلك الحكم في موضع الخلاف .

الثالث : الاستدلال بعدم الدليل في شيء على نفيه : وهو نفي الدليل لعدم وجوده ، لأنه يلزم من فقد العلة فقد المعلول .

و هذا يكون في أي أمر ثبت فإن دليله يظهر ظهورا لا خفاء فيه .

الرابع : الاستدلال بالأصول : وهو إبطال دليل بالرجوع إلى الأصل .

الخامس : الاستدلال بعدم النظير : وهو النفي لعدم وجود دليل على الإثبات .

فإن وجد الدليل علىى الإثبات لم يلتفت إليه .." [1]

"السادس : الاستحسان : وهو **ترك القياس و** الأخذ بما هو أوفق للناس .

وهو القياس الخفي .

و دلالته ضعيفة غير محكمة .

ومنه :

ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة .

ما يخرج عن أصل قاعدته كـ (استحوذ) .

ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته .

إذا اجتمع التعريف العلمي و التأنيث السماعي أو العجمة في الثلاثي الساكن الوسط ، فالقياس منع الصرف ، و الاستحسان صرفه لخفته .

مثال المؤنث : هند . ... العجمة : نوح .

السابع : الاستقراء : و هو تعرف الشيء الكلي بجميع جزئياته .

أو إثبات الأمر الكلي بتتبع الجزئيات .

الثامن : الدليل المسمى بـ (الباقي) : و هو بقاء الدليل على حكمه الأصلي في جانب معين بعدما خولفت الجوانب الأخرى لعلة اقتضت ذلك .

بيان ذلك :

أن الإعراب لا يدخل منه شيء في الفعل ، لأن الأصل البناء لعدم وجود علة تقتضي الإعراب .

و لكن هذا الحكم قد خولف في دخول الرفع و النصب في المضارع . لوجود العلة المقتضية للنصب و الرفع .

و هذا الحكم لم يخالف في الجر ، و هذا هو الدليل الباقي من أن الأصل عدم دخول الإعراب على الفعل .

التعارض و الترجيح

إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما :

و الترجيح إما أن يكون في :

الإسناد : و ذلك بأن يكون رواة أحد النقلين أكثر من الآخر ، أو أعلم و أحفظ .

المتن : و ذلك بأن يكون أحد النقلين على **وفق القياس** ، و الآخر على خلافه .

إذا تعارض ارتكاب شاذ و لغة ضعيفة فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ .

إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما و هو ما وافق دليلا آخر من : نقل أو قياس .

---

(١) النحو إلى أصول النحو، ص/٩

و إذا تعارض القياس و السماع نطق بالمسموع على ما جاء عليه لأنه نص الأصل .

و إذا كان التعارض في قوة القياس و كثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله .

و إذا تعارض أصل و غالب فالعمل بالأصل ، و قد يعمل بالغالب على قلة .

و إذا تعارض قبيحان أخذ بأقربهما ، و أقلهما فحشا .." (١)

"إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

وأشيد بمنزلة الفراء في التعليل والقياس، وقد خالف الكسائي في كثير مما ذهب إليه ووافق البصرية في إنكار القياس على الشاهد الواحد وإنكار القراءات الشاذة. وكان يحتج بقراءة الكسائي وحمزة وابن مسعود، ولا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام.

نهج الكوفية:

وهكذا اعتمد الكوفيون على السماع والقياس، كما فعل البصريون. وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس وأشد حرصا على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين أنفسهم. وإذا كان الكوفيون لم يدركوا شأو البصريين في الأخذ بالقياس، وكانوا أدنى إلى القصد منهم إلى الإيغال في هذا المضمار فليس صحيحا أنهم عولوا على كل مسموع كما يفهم مما جاء في (الإنصاف في شرح مسائل الخلاف) وصاحبه أبو البركات وهو من أئمة البصرية. ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس. ولست أشايع أو أجاري الأستاذ أحمد أمين، رحمه الله، فيما جاء به في كتابه ضحى الإسلام (٢/٢٥٩) حين قال: "أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة. بل يجعلون الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة". أقول إني لأستكثر هذا القول ولو شد منه ما قال بعض الأئمة في الكسائي خاصة في هذا الصدد. قال ابن درستويه (٣٤٧هـ) في (بغية الوعاة.. ٢/١٦٤): "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو". وقصارى ما في الأمر أن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعا وقاسوا عليه فقد اعتدوه لغة يحسن الأخذ بها لأنها لغة قوم من العرب لا يرقى الشك إلى فصاحتها ولو قلت، لكنهم لا يعولون على كل مسموع فقد تخير الكسائي والفراء من فصيح الشعر شواهد ليست أدنى منزلة من شواهد." (٢)

"القاعدة عند النحاة أنه إذا ورد السماع بطل القياس. قال ابن جني في الخصائص (١/١٠٣- ط/١٩١٣م): "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه". وقال (١/١٣١): "واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه..". فما مرد التعويل على السماع في الأصل؟ أقول لا شك أن مرد التعويل على السماع في الأصل هو

(١) ا لنحو إلى أصول النحو، ص/١٠

(٢) النحاة والقياس، ص/٢٥

الحرص على ضبط اللغة وضمان سلامتها، مذ كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها. ولكن مهما اشتد الداعي إلى العناية بالسماع وتعلقه والكلف به والتمكن منه، فينبغي ألا يكون الحرص عليه حائلا دون ما يمكن أن يلتمس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو إليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق. وهذا ما أخذ به مجمع اللغة العربية القاهري وإذا كان ابن فارس لم يجز قياسا لم يقسه الأوائل ولا قولا لم يقله العرب، رعاية للأصل وتعلقا به وحياطة له، فقد يتفق أن يقتاد الاستقراء إلى قياس لم ينبه عليه الأئمة، أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين هذا الحد بعفو الخاطر إذا ألجأت إلى ذلك حاجة في الاستعمال، أو دفعت إليه قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقع موقعه المرتجى ويصير إلى مستقره المطمئن. والقريحة المطبوعة إنما تتدفق بمثله قصد إحكام الأداء، ولو خالف الأصل المعروف. فانظر إلى ما قال أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي المتوفى (٤٦٦هـ)، في كتابه (سر الفصاحة/ ٦٢): "وقد يكون التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق، فيحسن أيضا كل ذلك". وأوضح مذهبه فقال: "ومثال لذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله: ورعوا هشيما تأنفت روضه، فإن تأنفت، كلمة لا خفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذي ذكرته". وليس في اللغة: تأنفت، ولعل المغربي قد تصور تنزه." (١)

"فأتى بتأنف، طبعا وسلاسة. قال ابن القوطية في كتابه (الأفعال): "وأنفت من الشيء أنفا وأنفة: غضبت، وأيضا تنزهت عنه".

وأورد الخفاجي مثالا آخر فقال: "وكذلك قول أبي الطيب المتنبي:

إذا سارت الأحداج فوق نباته تفاوح مسك الغانيات ورنده

فإن تفاوح كلمة في نهاية الحسن. وقد قيل ان أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال، وأن وزير كافور الأخشيدي سمع شاعرا نظمها بعد أبي الطيب، فقال: أخذتموها".

وهكذا حكي عن المغربي قوله (تأنف) وعن المتنبي قوله (تفاوح)، ولم يسمعا أو يكونا على قياس معروف لكنهما وقعا موقعهما المختار في الأداء، ولم يخرجا في الاشتقاق عما ألف عن العرب قوله في أفعال أخرى. أفليس يتأتى أن يدخل هذان اللفظان في قياس لو ابتغينا لصيغتيهما مثل هذا القياس، ببحث وتلطف واستقراء. فالسماعي قد يصير قياسا إذا استخرجت له بالاستقراء قاعدة يعرف بها. وإلا كان قيدا يحجر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن الاستجابة والمؤاتاة. ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما يشوب القياس في قواعد النحو. ومن ثم لم يفض التعويل عليها إلى شيء مما آل إليه الانحراف في قياس النحو وتعليله، من النأي باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتنان بصناعة الإعراب، حتى انقبض الأعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح.

ولكن ما الحكم عند النحاة إذا اجتمع في اللفظة أو المسألة سماع وقياس؟

---

(١) النحاة والقياس، ص/٢٩

ما الحكم إذا سمع في اللفظة أو المسألة استعمال على غير قياس فهل يمتنع الأخذ فيه بالقياس إلى جانب السماع؟.
أقول لا يكاد الأئمة يجمعون في ذلك على رأي، وقد تباينت مذاهبهم فكان لكل جماعة منهم وجهة في كل مسألة.
مثال ذلك ما اتخذه الأئمة من أقيسة لمصادر الثلاثي، بناء على الأكثر والأغلب.." (١)

"قال الأشمولي في شرحه على الألفية (٣/١٢٢): "فعل بفتح الفاء وإسكان العين هو قياس مصدر المتعدي من ذي ثلاثة سواء كان مفتوح العين كرد ردا وأكل أكلا وضرب ضربا، أو مكسورها كفهم فهما وأمن أمنا وشرب شربا ولقم لقما" وأردف: "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش" وعقب على ذلك الإمام الصبان فقال: "ومذهب الفراء إلى أنه **يجوز القياس عليه**، وإن سمع غيره".

وحكى السيوطي في الهمع فقال: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع".
وهكذا تشعبت آراء الأئمة في مصدر الثلاثي إلى مذاهب ثلاثة مذهب **يمنع القياس ولو** لم يكن سماع، وآخر يأخذ بالقياس ولو كان سماع، وعليه الإمام الزمخشري، وثالث لا يأخذ بالقياس حتى يمتنع السماع. وقد أجازوا للشاعر غالبا أن يقيس، ولكن في ضرورة.
ومثال آخر هو جمع التكسير فإذا سمع لمفرد جمع على غير قياس امتنع النطق بقياسه، إلا أن يأتي به شاعر في ضرورة، هذا هو الأكثر.. قال ابن جني (١/١٣٢): "وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصى أبو الحسن".
وقد سمع عن العرب (استصوب واستحوذ) والقياس أن يأتيا بالإعلال على (استصاب واستحاذ) فهل أخذ الأئمة **بهذا القياس إلى** جانب السماع. أقول ذهب جماعة إلى صحة (استحاذ واستصاب) لأن العرب لم تأت باستفعل بغير إعلال من فعل ثلاثي إلا نطقت به معتلا، أو لأن الأكثر كذلك، ومن هؤلاء سيبويه، وهكذا فعلوا في مسائل كثيرة، لكن ذلك لم يطرد عنهم.." (٢)

"وقد جاء في اللسان (مادة بدا): (إذا أمكن في الشيء المنسوب أن يكون قياسا وشاذا، كان حمله **على القياس أولى**، **لأن القياس أشيع** وأوسع). وجاء عن بعض العلماء قولهم: إذا عارض في **النسب القياس السماع**، **جاز القياس والسماع**، فلك على هذا أن تقول ثقفي وثقيفي.
القياس والظاهرية
الظاهرية مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني (٢٠٢-٢٧٠هـ).
وهو إمام أهل الظاهر في المشرق. وقد جاء مذهبه ردا على **أصحاب القياس الذين** جعلوا (القياس) رابع الأصول المعروفة في الفقه، وهي الكتاب والسنة والإجماع.

(١) النحاة والقياس، ص/٣٠
(٢) النحاة والقياس، ص/٣١

أنكر **داود القياس جملة**، وجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والإجماع وحدها **دون القياس والاجتهاد** فخالف بذلك ما مضى عليه عمل الصحابة. وقد اشتد في الأخذ بحرفية النصوص ومنع التقليد وجعل لكل فاهم للعربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة. وقد شاع مذهبه هذا في الأندلس، وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له والمنافحة عنه في القرن الخامس الهجري الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ)، وقد تلقى أصول الفقه الظاهري على أستاذه أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت (٤٢٦هـ) فرأى الاعتماد على الكتاب والسنة والإجماع وخالف مدرسة الرأي في **رفضه القياس وإنكاره** التقليد، معتقدا أن القرآن إنما يجب أن يحمل على ظاهره، ولا يحال عن ظاهره البتة، اللهم إلا أن يأتي نص أو إجماع أو ضرورة حس على أن شيئا منه ليس على ظاهره، وأنه نقل من ظاهره إلى معنى آخر. فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والإجماع والضرورة. وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم الأندلسي لا سيما كتاب (**ابطال القياس والرأي** والاستحسان والتقليد والتعليل) وكتاب (مسائل أصول الفقه) وكتاب (كشف الالتباس ما بين الظاهرية وأصحاب القياس).

القياس وابن مضاء." (١)

"فثبت بهذا أن الفعل يصرف في وجوه عدة بقدر من حروف الجر أطرد تصريفها فيها. وقد أحاطت كتب اللغة بوجوده تصريف كل حرف فاستعمل فيها، على **جهة القياس والاطراد**. تقول في تصريف (أجاب): (أجبت في الكتاب، وبالكتاب، وأجبت عنك، وعلى ورقة بيضاء، ولأمر مهم، وعن الأسئلة، من أولها إلى آخرها). كما أحاطت المعجمات بتصريف الأفعال في معانيها فنصت على تعديتها بحروف لا يتحكم بها قياس ظاهر، كقولك (أعنتك على عدوك، وتدربت على العمل، وحزنت عليه وغضبت، وحسدتك على كذا، وتوفرت على صاحبي، وارتحت إليه، واعتذرت إليه، وأنست به ورغبت على كذا، وتوفرت على صاحبي، وارتحت إليه، واعتذرت إليه، وأنست به ورغبت فيه) وهكذا. فإذا **جمعت القياس في** استعمال هذه الحروف على ما نصت عليه كتب اللغة عامة، **إلى السماع فيما** نصت عليه المعجمات خاصة، أقول إذا ضممت يدك على هذا وذاك، كان لابد من أن تلحظ أن تصريف الفعل بحرف من الحروف إنما يفرده بمعنى لا يؤديه تصريفه حرف آخر، وإن داناه أحيانا، لأن لكل حرف وجهة اختص بها دون سواه.

لكل حرف وجهة خاصة:

يقول أبو البقاء الكفوي في كلياته فيما نحن بسبيله (الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لابد من أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف. فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو رغبت فيه وعنه، وعدلت إليه وعنه، وملت إليه وعنه، وسعيت إليه وبه. وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق، نحو قصدت إليه وله، وهديت إلى كذا ولكذا. فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من

---

(١) النحاة والقياس، ص/٣٢

الأفعال، وهذه طريقة إمام الصناعة: سيبويه). وأبو البقاء من تعلم تبسطا في العربية واستبحارا وإيغالا في البحث، وسعة إطلاع.." (١)

"يتبين مما تقدم اختلاف الرأي في ذلك إذ ذهبت جماعة إلى جواز استعمال الإيجار والمؤاجرة للدار وآخرون إلى جواز استعمالهما للأجير. وفرق بعضهم فخص الإيجار بالدار والمؤاجرة بالأجير، كما فعل الزمخشري وأيده الرضي في شرح الكافية. وحجة **أولئك السماع وحجة** هؤلاء أن المفاعلة في الأصل (مشاركة ومقابلة) في إيقاع أصل الفعل، فهي تقتضي أن يكون كل من طرفيها أهلا لإيقاع الفعل كالمضاربة ومثلها المعاملة والمعاقدة والمزارعة، فالمؤاجرة للأجير معاملة ومعاقدة، وليست كذلك للدار، فالدار إذا أولى بالإيجار منها بالمؤاجرة. والرأي في هذا جزل نضيج، لا سيما وأن ما جاء من المفاعلة بمعنى الأفعال قد خص بمعنى زائد ولم يذكر للمؤاجرة التي سمعت بمعنى الإيجار معنى زائد. فنحن إذا عولنا **على القياس أخذنا** بمذهب الزمخشري ومن معه، وإذا عولنا **على السماع أخذنا** باستعمال الصيغتين لكل منهما، ويبقى **اتباع القياس أريق** بالمعنى.

أجرت الدار بالتشديد:." (٢)

"قال صاحب الهمع (١/١٨٦): "أما النوع ففيه قولان: أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم".

وإذا كان بعض الأئمة قد استدركوا فقالوا: "ولا يطرد، ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب قتول وسلوب ونهوب" كما جاء في المصباح (مادة قصد) حكاية عن الإمام الجرجاني، وأضاف: "وقال غيره لا يجمع الوعد لأنه مصدر فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع".أقول: إذا كان بعض الأئمة قد قال بهذا، فالجواب عنه أن العرب لو احتاجوا إلى إنزال (القتل) أو (النهب) أو (السلب) منزلة الاسم لجمعوه على قتول ونهوب وسلوب، كما تجمع الأسماء. قال ابن يعيش في شرح المفصل: ".. فعلى هذا لو سميت بالمصدر نحو ضرب وقتل **لكان القياس في** جمعه أن تقول في القلة ضرب وأضرب وقتل وأقتل قياسا على أفلس وأكعب وألعب".

وقال صاحب الهمع في (جمع المصدر- ٢/١٨٣): "ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم: فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به، مثال الأول أن يسمى بضرب فإنه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على أفعل في القلة فتقول أضرب ككلب وأكلب، وضروب في الكثرة ككعب وكعوب". وقد جاء نحو ذلك في شرح الكافية للرضى (٢/١٨٧) فمثل له بالضروب والقتول. وهكذا جمع (قتلا) حين أنزل منزلة الاسم على (قتول). فتبين بذلك أنك إذا سميت بالمصدر جمعته على ما يجمع به نظيره من الأسماء. ونظائر ما ذكرناه، مما جمعته العرب من المصادر

---

(١) النحاة والقياس، ص/٧٣

(٢) النحاة والقياس، ص/١٦٧

حملا على الاسمية أو جمع قياسا على ما جمعوه، لا يحصيه عد.

ما جمعه ابن جني من مصادر الفعل الثلاثي وما جمعه الزمخشري:." [1]

"الأكثرون على أن مصادر الثلاثي موقوفة على السماع. وقد ذهب جماعة إلى **امتناع القياس فيها**، ولو لم يكن سماع. فقد حكى السيوطي في الهمع: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع". وأجاز **آخرون القياس حين** يفتقد السماع. فقد قال الأشموني في شرحه على الألفية (١٢٢/٣): "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا..". على أن من الأئمة من أخذ فيها بالقياس ولو كان ثمة سماع كالفراء والزمخشري. قال الصبان في حاشيته على الأشموني (١٢٢/٣): ومذهب الفراء إلى أنه **يجوز القياس عليه** وإن سمع غيره". وجاء في (المطلوب شرح المقصود/ ١-٢١ و٢٢): "مصادر الثلاثي سماعية عند سيبويه، وأما الزمخشري فيرى أنها قياسية لكثرتها". وقال أبو البقاء في الكليات: "القول بأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس بصحيح، بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون".

أما القياس الذي ذكره النحويون لمصادر الثلاثي فقد أوجزه محمد بن أبي بكر الرازي في خطبة معجمه (مختار الصحاح) فقال: "اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فعل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين إن كان متعديا، وعلى وزن فعول بضمتين إن كان الفعل لازما. مثاله من الباب الأول: نصر نصرا، قعد قعودا. ومن الباب الثاني: ضرب ضربا، جلس جلوسا. ومن الباب الثالث: قطع قطعا، خضع خضوعا. ومتى كان فعل مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين أيضا، إن كان الفعل متعديا، وعلى وزن فعل بفتحتين، إن كان لازما. مثاله: فهم فهما، طرب طربا. ومتى كان فعل مضموم العين كان مصدره على وزن فعالة بالفتح أو فعولة بالضم أو فعل بكسر الفاء وفتح العين، وفعالة بالفتح هي الغالب. مثاله ظرف ظرافة، سهل سهولة، عظم عظما، هذا **هو القياس في** الكل."." [2]

"وجاز ابن جني (٣٩٢هـ)، مجاز هؤلاء، لكنه اعتد (يفعل) بالكسر هو الأصل، و(يفعل) بالضم فرعا عليه، قال ابن جني في الخصائص (٣/ ٨٦): "ومن ذلك ما **يبيحه القياس في** نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال يخرج بالضم ويخرج بالكسر، ويدخل بالضم ويدخل بالكسر، قياسا على ما اعتقب عليه الحركتان معا، نحو يعرش بالكسر ويعرش بالضم، ويشنق ويشنق ويخلق ويخلق بالضم والكسر في كل منها، وإن كان الكسر في عين المضارع فعل بالفتح أولى من يفعل بالضم، لما قد ذكرنا، في شرح تصريف أبي عثمان، فإنهما على كل حال مسموعان **أكثر السماع في** عين مضارع فعل، فاعرف ذلك ونحوه مذهبا للعرب، فمهما ورد منه فتلقه عليه".

وقد علل ابن جني رجحان الكسر في مضارع (فعل) المفتوح العين في المنصف فقال (١/ ١٨٥) "أرادوا أن تخالف

---

(١) النحاة والقياس، ص/١٩٧

(٢) النحاة والقياس، ص/٢٠٤

حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن كل واحد منهما بناء على حيال، غير أنهم ألزموا فعل المضموم العين أن تكون العين في مضارعه مضمومة أيضا كالماضي، لأن هذا بناء على حدته لا يكون متعديا أبدا، إنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها. أما البناءان الآخران: فعل المفتوح العين، وفعل المكسور العين فيكونان متعديين، فلزموا أن تخالف حركة العين في مضارع كل منهما حركتها في الماضي، وقد استبدل فعل المكسور العين بـ. يفعل. بفتحها، **فكان القياس أن** يستبد فعل المفتوح العين بـ. يفعل. بكسرها. ومن هنا كان يفعل بالضم فيه داخلا على يفعل بالكسر"، فجعل الأصل في مضارع (فعل)، المفتوح العين يفعل بكسرها.

*قول من لم **يطلق القياس فقصره** على مالم يسمع أو يعرف:." (١)

"ومن الأئمة من **قصر القياس في** ذلك على مالم يعرف أو يسمع، وإلا فالسماع هو الأصل، فما سمع بالكسر أو بالضم أو بهما معا أخذ بسماعه. ومالم يعرف أو يسمع أخذ فيه بالقياس فجاز فيه الوجهان، الكسر والضم، وقد يؤثر الكسر لخفته. فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٤/ ١٢٣): "وقال بعض النحويين إذا علم الماضي على فعل المفتوح العين، ولم يعلم المستقبل على أي بناء هو، فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر، وهذا أيضا لما قدمنا من أن الكسرة أخف من الفتحة، وقيل هما يستعملان فيما لا يعرف". وقد جاء نحو من هذا في شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥٢): "وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي على فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل، فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لأنه أكثر، والكسر أخف من الضم، وقيل هما سواء فيما لا يعرف".

وكان ابن عصفور (٦٦٣هـ)، قد أطلق القياس، فرد قوله أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ورد الأمر **إلى السماع ما** عرف السماع. فقد جاء في المزهر للسيوطي (٢/ ٢٥): "وقال ابن عصفور يجوز الأمران إن سمعا أو لم يسمعا. قال أبو حيان والذي يختار إن سمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعل بالكسر ويفعل بالضم..."، وحكى الفيومي في المصباح نحوا من هذا فقال: "وإن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضممت وإن شئت كسرت"، وأردف: "إلا الحلقي العين أو اللام فالفتح للتخفيف، وإلحاقا بالأغلب"، وقد علل ابن جني فتح العين في مضارع (فعل) المفتوح العين، إذا كان حلقي العين أو اللام، في كتابه (التصريف /٦٨)، فقال: "ومن ذلك أيضا قولهم فعل يفعل بفتح العين فيهما، فيما عينه أو لامه حرف حلقي نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسعر يسعر وقرع يقرع وسحل يسحل وسنح يسنح، وذلك لأنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة".

*قول من **قصر القياس على** ما لم يشتهر وهو أبو زيد:." (٢)

"وقد بحث الرضي في شرح الشافية مضارع (فعل) المفتوح العين، فقال (١/ ١١٧): "قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما بالضم أو الكسر"، ويعني هذا أن الرضي قد قال بالسماع فمضارع فعل المفتوح العين إما بالضم أو الكسر،

---

(١) النحاة والقياس، ص/٢٥٦

(٢) النحاة والقياس، ص/٢٥٧

والحكم في ذلك للرواية. ثم ذكر مذهب أبي زيد فقال: "وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد، وقال: كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملا معا، وليس على المستعمل شيء"، فدل هذا على أن أبا زيد قد **تعدى السماع إلى القياس فأجاز** الكسر والضم في مضارع فعل المفتوح العين، لكنه استدرك فاستثنى **من القياس ماليس** معروفا، ولا يعرف الاستعمال إلا بالاشتهار، فإن عرف الاستعمال فلا قياس وإن لم يعرف أي يشتهر كنت في الخيار بين الوجهين، ولكن ما ضابط الشهرة هذه في الرواية.

*ضابط الشهرة في مذهب أبي زيد:." [1]

"تقول قتله يقتله بالضم **لأنه السماع وتضيف** إليه يقتله بالكسر لأنه قياس المتعدي فيكون للفعل وجهان: سماعي بالضم وقياسي بالكسر. وتقول جلس بالكسر **لأنه السماع وتضيف** إليه يجلس بالضم لأنه قياس اللازم، فيكون لمضارع جلس وجهان: سماعي بالكسر وقياسي بالضم. وكلما صح في الفعل وجهان سماعي وقياسي، كان الوجه الذي قضى **به السماع هو** الأولى، ولا يعد الآخذ بالوجه الآخر مخطئا.

فإذا **طابق القياس السماع كان** للفعل وجه واحد لا يتجاوزه. تقول سجد يسجد بالضم وحده **لأنه السماع فيه**، **وهو القياس كذلك** للزوم الفعل. وهكذا خرج يخرج فليس فيه إلا الضم. وتقول ضرب يضرب بالكسر وحده لأنه السماع، **وهو القياس أيضا** لتعديه. وكذلك كسر فليس فيه إلا يكسر بالكسر لأنه السماع، **وهو القياس لتعديه**.

وقد شاع على ألسنة الكتاب قولهم (يعذر) بالضم، وتعقبهم في ذلك الأستاذ محمد العدناني، في معجم الأخطاء الشائعة، واعتد الصواب) يعذر) بالكسر. **أقول القياس في** هذا الكسر لتعديه، وقد اقتصر على الكسر الجوهري في الصحاح. ولكن سمع الضم أيضا. قال ابن سيده في المخصص (٨١/١٣): "عذرته أعذره بالكسر وأعذره بالضم عذرا أو معذرة بكسر الدال ومعذرة بفتحها، حكاه سيبويه". وجاء في القاموس واللسان نحو من ذلك فثبت بذلك صواب قولك (يعذره) بالضم، **لورود السماع به**، وإن رجح عليه الكسر **لأنه السماع والقياس**.." [2]

"وثمة (حشره) فقد جاء مضارعه بالكسر فقيل (يحشره)، وبالضم فقيل (يحشره). ففي الصحاح: "وحشرت الناس أحشرهم بالكسر وأحشرهم بالضم حشرا جمعتهم، ومنه يوم الحشر". وفي المختار: "حشرت الناس جمعتهم وبابه ضرب ونصر ومنه يوم الحشر". وجاء في التنزيل "يوم يحشرهم جميعا- الأنعام/ ١٢٨" بضم الشين، وقرأ بعضهم بكسرها، وذكر ابن عطية أن ذلك، أي الكسر، قليل في الاستعمال قوي **في القياس لأن** يفعل بكسر العين في المتعدي أقيس من يفعل بضم العين، وقد عقب على ذلك أبو حيان الأندلسي بأنه فعل المتعدي، الصحيح جميع حروفه، إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي عين ولا لام، فإنه جاء على يفعل بالكسر ويفعل بالضم كثيرا، فإن شهر أحد الاستعماليين اتبع وإلا فالخيار، حتى إن بعض أصحابنا خير فيهما سمعا للكلمة أو لم يسمعا.

---

(١) النحاة والقياس، ص/٢٥٩

(٢) النحاة والقياس، ص/٢٦٣

وعلى ذلك فثمة مذاهب ثلاثة: مذهب ابن عطية القائل بقياس الكسر في المتعدي، والضم في اللازم إذا لم يخالفهما سماع، ويستنبط منه أنه إذا خالفهما سماع ضم إليه القياس بضم العين في لازمه وكسرها في متعديه وهو ما رأينا الأخذ به. وابن عطية هذا هو عبد الحق بن غالب.. ابن عطية المحاربي الغرناطي- (٤٨١-٥٤١هـ) العالم المشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة وصاحب الجامع المحرر والصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ومذهب أبي حيان الأخذ بالسماع، فإذا لم يعرف تساوى الوجهان في المضارع عامة. وأبو حيان هذا هو أبو عبد الله.. ابن حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤-٧٤٥) العالم المشارك صاحب التفسير المسمى بالبحر المحيط وشرح التسهيل والارتشاف.

ومذهب ثالث في الأخذ بقياس الوجهين جميعا عرف في المضارع السماع أم لم يعرف.." (١)

"جمع الأب أنستاس ماري الكرملي (معجما) على معاجم، فقال في كتابه (أغلاط اللغوين الأقدمين/١١٩): (أما معجم فهو وزن مصحف ومخدع، وما كان على هذا الميزان، يكسر على مفاعل: معاجم، كما يقال مصاحف ومخادع. هذا من جهة القياس، واللغويون لا يدونون في معاجمهم المقيسات. وأما من جهة السماع فإن المعاجم لم تكن معروفة في الجاهلية حتى نسمع من أبنائها هذه الكلمة. إنما المعاجم وضعها المولدون ونطقوا بها مكسرة على هذا الوجه إذا أرادوا الكثرة. أما إذا أرادوا القلة فإنهم يقولون: المعجمات. وقد يقال في هذا الجمع المعاجيم أيضا من باب القياس..) وأردف (أما أنه ورد معاجم فهو مما لا يختلف فيه اثنان. قال السيد الزبيدي في كلامه على –أثال- هو ثمامة بن أثال بن النعمان من بني حنيفة، كما هو في المعاجم – أهـ. وكذلك ورد المعاجم فقد قال المذكور في –زرير- كزبير: ولعله في معجم آخر من معاجيمه). أقول في التعقيب على كلام الأب، أما أن (مفعل) يطرد على (مفاعل) فغير صحيح، ذلك أن صيغة الجمع تحد بوزن المفرد من جهة، كما تحد بأصل بنيته اسما أو وصفا أو صفة غالبة. وأما أن الزبيدي صاحب التاج قد جمع معجما على معاجم فليس في ذلك ما يلزم الأخذ به، ولو كان فيه ما يبعث على بحثه وتدبره واستبانة وجهه.

حجة من أنكر المعاجم جمعا وأقر المعاجيم:." (٢)

"أقول إنما ثار ابن مضاء على النحاة وعاف مذهبهم في (العامل) لغلوهم في التعليل، فاستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي، وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها وينحرف عن خصوصها، وعول على النص وأغفل القياس من هذه الجهة. لكن ابن مضاء قد أخذ نفسه بنوع من القياس، ذلك أنه أقر (العلة) وأبى (علة العلة) أو العلل الثواني والثوالث، كما أنكرها ابن جني نفسه، وإقرار (العلة) يدعو إلى البحث في العلة الجامعة والتماس القياس الذي لا بد منه. وإلا فكيف يمكن أن تنهض لغة لا يعمل قياس على رسم ضوابطها وشرع حدودها، ويمهد لها سبيل التوليد والنماء ومذاهب الاتساع والارتقاء.

القياس والسماع:

---

(١) النحاة والقياس، ص/٢٦٤

(٢) النحاة والقياس، ص/٣١٨

إذا كان التعويل **على السماع مرده** في الأصل إلى الحرص على ضبط اللغة وكفالة سلامتها أيام كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها، فينبغي ألا يكون حائلا دون ما يمكن أن يلتمس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو إليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق. وإلا **كان السماع قيدا** يحجر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن استجابة أو مؤاتاة. ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما **يشوب القياس في** قواعد النحو. ومن ثم لم يفض التعويل عليها على شيء مما آل إليه الإغراق في قياس النحو وتعليله، من النأي باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتنان بصناعة الإعراب، حتى انقبض هذا الإعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح.

وقد أخذ مجمع اللغة القاهري بقياس التصريف والاشتقاق هذا في مؤتمراته حين **أجرى القياس في** كثير من المشتقات على ما ذكرناه ونذكره في أبوابه.

القياس في صيغ المبالغة:." (١)

"وقد استعمل العرب صيغة (فعال) في قصد آخر يناسب المبالغة والكثرة، وهو الصناعة والاحتراف وملازمة الشيء، فقالوا (الجمال والقصاب والخراط والدلال والسياف والعطار والحداد) ونحو ذلك، فما الذي قاله الأئمة في صوغه؟

صرح كثير من الأئمة بقياس (فعال) في هذا الباب، وهو باب النسب إلى الصناعة قال صاحب الهمع (١٩٨/٢): (ومنها الإغناء عن ياء النسب بصوغ فعال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز، ويقال خياط ونجار..) وقال (وقد يقوم فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل، أي صاحب نبل. وقد يقوم فاعل مقام فعال كحائك في معنى حواك لأن الحياكة من الحرف...) وأردف (وكل هذا موقوف **على السماع ولا** يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم. قال سيبويه: فلا يقال لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه). واستدرك فقال (والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى). ولم يستبعد ابن يعيش قياس (فعال) هذا، فقال في شرح المفصل (وكثر فعال حتى لا يبعد **دعوى القياس فيه**، وقل فاعل، فلا يمكن **دعوى القياس فيه**).

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس (فعال) للصناعة فقال: (يصاغ فعال قياسا للدلالة على الاحتراف وملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة فعال للصانع، وكان النسب بالياء لغيره. فيقال زجاج لصانع الزجاج، وزجاجي لبائعه).

وقد عاب الأستاذ أسعد خليل داغر على الأب أنستاس ماري الكرملي قوله (بياع سماد)، قال والصواب (بائع). فاحتج الأب لورود (بياع) في مستدرك التاج، وفي مقدمة الأدب للزمخشري. واحتج الدكتور مصطفى جواد بالقياس فأحال داغرا

(١) النحاة والقياس، ص/٣٤٨

على قول ابن عقيل (يصاغ للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل، فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل)، كما جاء في كتاب أغلاط اللغويين القدماء للأب الكرملي. فما الرأي في هذا؟." (١)

"هذا وفي كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني (٣٣٣) ما يؤكد التعويل **على السماع في** جمع المذكر من أسماء ما لا يعقل بالألف والتاء، ونحو منه ما جاء في كتاب الهمع (١/ ٢٣)، وهو مذهب الجمهور. على أن من النحاة من جعله قياسا. فقد جاء في شرح الخفاجي (وخيالات كما قال الكندي يجوز أن يكون جمع خيالة وهو الأصل، أو جمع خيال: **وهو القياس في** جمع ما لا يعقل).

وقال ابن جني في المحتسب حول قوله تعالى: (لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم يجمحون((التوبة . ٥٨): (١/ ٢٩٥): (ومن ذلك قراءة الناس مغارات بفتح الميم، وقرأ سعد بن عبد الله بن عوف مغارات بالضم. قال أبو الفتح: أما مغارات بالفتح على قراءة الناس فجمع مغارة أو مغار. وجاز أن يجمع مغار بالتاء، وإن كان مذكرا لأنه لا يعقل، ومثله إوان واوانات وجمع سبطر وجمال سبطرات، وحمام وحمامات. وقد ذكرنا هذا ونحوه في تفسير ديوان المتنبي عند قوله: ففي الناس بوقات لها وطبول، ومغار مفعل من غار الشيء يغور. وأما مغارات بضم الأول فجمع مغار، وليس من أغرت على العدو ولكنه من غار الشيء يغور وأغرته أنا أغيره كقولك غاب يغيب وأغبته، فكأنه لو يجدون ملجأ أو أمكنة يغيرون فيها أشخاصهم ويسترون أنفسهم وهذا واضح).

فأنت ترى أن ابن جني أجاز جمع (مغار) على (مغارات). كما أجاز جمع بوق على بوقات، ولو لم يسمع، حين أساغ جمع ما لا يعقل بالألف والتاء ولو مذكرا.

وأما أبو حيان صاحب البحر المحيط، فإنه جعل (المغارات)، جمع مغارة ولم يزد. قال أبو حيان (٥/ ٥٤): (والمغارات جمع مغارة، وهي الغار، ويجمع على غيران بني من غار يغور إذا دخل، مفعلة للمكان كقولهم مزرعة وقيل المغارة السرب تحت الأرض كنفق اليربوع).." (٢)

"وقد كثر اشتقاق (المفعلة) من أسماء الأعيان للمكان الذي يكثر فيه العين، كقولهم: أرض مأسدة ومسبعة ومثورة إذا كثر فيها الأسد أو السبع أو الثور. وظاهر كلام سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٤٩) الأخذ بقياسه. وقال ابن سيدة في المخصص (٧٤/١٦): (ومكان موعلة كثير الوعول، ومغدرة كثير الغدر، وهي الوعول المسنة، مطرد عند أبي الحسن). وقد أخذ المجمع القاهري بقياسه فقال في مجلته (٣٥/٢): (تصاغ مفعلة قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد).

***

وإذا عرضنا للمزيد من الثلاثي كأفعل وفعل وفاعل وتفاعل وانفعل وافتعل وتفعل واستفعل فقد خص أئمة الصرف كلا بدلالات لكنهم كادوا يجمعون على أنها لا تطرد.

---

(١) النحاة والقياس، ص/٣٥٧

(٢) النحاة والقياس، ص/٤٥٥

وقد استثنى بعضهم (أفعل) فذهب إلى أن دخول الهمزة على (فعل) اللازم ليتعدى إلى مفعول، قياس كسهر وأسهره. فإذا كان متعديا إلى واحد فدخول الهمزة عليه سماع نحو لبس الثوب وألبسه إياه. ومنهم من جعل هذا قياسا أيضا. بل ذهب الأخفش إلى قياس دخول الهمزة على المتعدي إلى اثنين لتعديته إلى ثلاثة.

وإذا كان الرضي قد قال في شرح الشافية (٨١/١): (فليس لك أن تقول من ظرف أظرف) فقد قال ابن هشام في المغني (١١٣/٢): (وقيل النقل بالهمزة سماعي. وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد. والحق أنه قياسي في القاصر وسماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه). والقاصر هو اللازم. وقد أقر المجمع القاهري تعدية اللازم بالهمزة.

ومن قبيل ما عداه الكتاب بهمزة النقل (أضفى). فأنت تقول (سبغ) و (ضفا) بمعنى تم وطال فعلين لازمين. ومنه ثوب سابغ ضاف. ونعمة سابغة ضافية. وتقول (أسبغه) على التعدي، ولا تقول (أضفاه) كما اشتهر على ألسنة الكتاب إلا أن **تقر القياس في** إدخال الهمزة للنقل، **لأن السماع لم** يرد به.." (١)

"والغريب أن الأستاذ محمد العدناني قد ذهب في معجمه (الأخطاء الشائعة) إلى عيب قول القائل (أضفى عليه جلالا) وجعل صوابه (أكسبه جلالا). والطريف حقا أن الكثرة على إنكار (أكسبه) **في السماع أيضا**. قال الزمخشري في الأساس: (وكسب المال.. وكسبته مالا فكسبه.. ولا يقال أكسبته). وقال صاحب المصباح: (كلهم يقول كسبك فلان خيرا إلا ابن الأعرابي فإنه يقول أكسبك بالألف). وهكذا ينكر العدناني (أضفاه) قياسا، وقد أقر في مقدمة معجمه هذا القياس.

وقد ذهب بعضهم إلى قياس (انفعل) لإفادة المطاوعة فاشترط مجيئه من فعل ثلاثي متعد يتصور فيه العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح وقسته فانقاس. وأخذ بهذا المجمع القاهري، وشرط ألا يكون فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو راء، وإلا **كان القياس فيه** افتعل.. واعترض الشيخ ظاهر خير الله في (المنهاج السوي) فقال (ولا نجد بني الحصن فانبنى، مع ما فيه من العلاج)، كما اعترض الدكتور مصطفى جواد فأبى (المطاوعة) أصلا. وقال في كتابه (المباحث اللغوية في العراق): (أما انفعل وما جرى مجراه من الأفعال المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج) وأردف: (ولذلك لا يقتصر الفعل على المتعدي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحيانا، مثل: انكدر. وفي القرآن الكريم في سورة التكوير: ... وإذا النجوم انكدرت.. ومعنى انكدرت انقضت، ومعنى الانكدار الإسراع والانقضاض، ولا ثلاثي له..). وهو فيما مثل به سديد الرأي. فليس كل ما أتى من هذه الزنة كان بالضرورة مطاوعا لمتعد ثلاثي، بل ليس لكل متعد ثلاثي ذي علاج مطاوع من (انفعل). فأنت تقول داسه ولا تقول انداس وتقول ضربه وجرحه وذبحه ولا تقول انضرب وانجرح وانذبح. ولا بد للقياس من ضابط جامع مانع كما يقولون.." (٢)

---

(١) النحاة والقياس، ص/٥٩٢

(٢) النحاة والقياس، ص/٥٩٣

"وجاء (تمدرع وتمندل) من المدرعة والمنديل على تمفعل، كما جاء (تدرع وتندل) على تفعل. فاعتد الصحاح (تمفعل) شاذا و (تفعل) هو القياس.
فدل هذا على أن الأصل في الاشتقاق من اسم العين المشتق إسقاط الزيادة. وأيد ذلك الرضي في شرح الشافية فاعتد (تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر) قليل الاستعمال وأنه على توهم أصالة الميم فقال (والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتندل وتغفر).
ولكن لم آثر الأئمة (تدرع) على (تمدرع)؟ أقول قد **ورد السماع بإثبات** الزيادة وهو الأصل، كما جاء بحذفها، وهو خلافه. فآثروا الأصل والقياس.
ولكن قد تكون ثمة دواع لغوية توجب مخالفة الأصل والأخذ بالاستعمال، لأن العمل بخاصة اللغة أولى من الانقياد لمنطق القياس. ومن ثم قال الباحثون في علم اللغة الحديث: قد يوجب الاستعمال في اللسان ما لا يسعه الوضع. وقد انتحى أئمة النحو هذا السمت ولم يغادروه حين قالوا (السماع يبطل القياس).
وهو ما قاله ابن جني في (المنصف). فإذا أجازوهما **آثروا السماع على** القياس.
وعندي أن قولك (تمدرع) بإثبات الزيادة أدنى إلى التعلق بالمعنى والحياطة له من قولك (تدرع) بحذفها، ولو **ورد السماع بهما** وكان الثاني هو الأصل.
ذلك أن الاستعمال يقتضي الأخذ بالزيادة ما دامت ذات دلالة، كلما أوقع إغفالها اللبس.
فانظر إلى ما قاله ابن جني في الخصائص (٢٣٦/١.ط-١٩١٣): (وعليه جاء تمسكن وتمدرع وتمنطق وتمندل وتمخرق، وتمسلم أي صار مسلما.. فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه). وأردف: (ألا تراهم إذا قالوا تدرع وتسكن، وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم، أمن الدرع والسكن، أم من المدرعة والمسكنة، وكذلك بقية الباب). وإلا فهل نؤثر (تسلم) على (تمسلم) إذا أضحى (مسلما)؟." [1]

"المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني

المقدمة

ما لا يُؤخذ من اللغة إلا بالسماع:
ومنها ما لا يُؤخذ إلا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع. فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسّة، وقليلا ما يعرفه أكثر ١ أهل اللغة؛ لاشتغالهم بالسماع عن القياس.
تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس:

---

(١) النحاة والقياس، ص/٨٩٥

ولهذا ما لا٢ تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف، وترى كتابه أسد شيء فيما يحكيه، فإذا رجع **إلى القياس وأخذ** يصرف ويشتق اضطرب كلامه وخلّط. وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتاب إلى الفرد، ويتكرر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره، وليس هذا غضا من أسلافنا، ولا توهينا لعلمائنا، كيف وبعلومهم نقتدي، وعلى أمثلتهم نحتذي، وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه، حتى إن أهله المُشْبِلين عليه والمنصرفين إليه، كثيرا ما يخطئون فيه ويخلطون، فكيف بمن هو عنه بمعزل، وبعلم سواه متشاغل.

ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة:

وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا٣ قريبا، واتصالا شديدا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى،

---

١ أكثر: زيادة من ظ، ش.

٢ لا: ساقط من ص.

٣ ش، ظ: سببا.

المجلد الأول

المجلد الأول المجلد الثاني ٣ | ٤٩١." (١)

"المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني

باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة

ليس في الكلام مثل١: "جُعْفَر"، فهذا بمنزلة ما اشتققت منه ما تذهب فيه النون.

قال أبو الفتح: قوله: فاجعلها زائدة، يقول: احكم بهذا من **طريق القياس لا** من قبل السماع، فإن انضاف **إلى القياس السماع فما** لا نهاية وراءه. فمثال "كنهْبُل فَنَعْلُل"؛ لأنه ليس في الأصول مثل "سفرجُل"، فمن ها٢ هنا قضي بزيادتها. ولو كانت الباء من كنهبل مفتوحة لكانت النون أصلا؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسفرجَل.

وهذا إنما يُقضَى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة، فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضي بزيادتها، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول، وذلك نحو "جَحَنْفَل" تجعل النون فيه زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، فهذا وجه.

وفيه وجه آخر، وهو أنه الكثير بمعنى الجَحْفَل وهو الجيش الكثير، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجحفل؛ **لكان القياس أن**

---

(١) المنصف لابن جني، /

تكون نونه زائدة لما ذكرت لك.

فأما قَرَنْفُل، فينضم٣ إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة، فقد وضح أمره في زيادة نونه من وجهين.

وإذا كان الأمر كذلك، فقد **كان القياس في** "عَنْتَرِيس" أن تكون نونه أصلًا؛ لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيق، **ولكن القياس أوجب** زيادتها؛ لأنها عند سيبويه من العَتْرسة وهي الشدة، والعنتريس: هي الناقة الشديدة، فمن هنا كانت زائدة.

فإن قال قائل٤: ولِمَ صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة أحرف، استحقت الزيادة؟

---

١ مثل: زيادة من ظ.

٢ ها: زيادة عن ظ، ش.

٣ ظ، ش: فيضم.

٤ ظ، ش: قيل.

المجلد الأول

المجلد الأول المجلد الثاني ١٣٦ | ٤٩١." (١)

"المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني

باب الياء والواو واللتين هما فاءات

إحداهما ساكنة، والأخرى متحركة. وهذا تشبيه لا يجب فيه القلب، ولكن فيه ضربا من التعلل بعد السماع.

وقوله: في قول من قال: "يِيجَل" وهذا أقيس، يريد: أن **وجه القياس فيه** أن قبل الواو كسرة، وهذا يجب فيه قلب الواو الساكنة ياء.

وقد ذكرت فيما مضى لِمَ لَمْ يكثر في كلامهم الابتداء بالياء المكسورة، فأما١ من قال: "ياجل" فنظير قوله٢ قولهم: "حاحيت، وعاعيت" وأصله: "حَيْحَيْت، وعيعيت"، فقلب الياء ألفا للتخفيف وإن لم تكن متحركة.

وقالوا: "داوِيَّة" في "دَوِّيَّة"، فقلبوا الواو ألفا، وإن كانت ساكنة للتخفيف.

وقد أجاز الخليل مثل هذا في "آية" أن تكون الألف منقلبة عن ياء ساكنة، كأنها كانت "أيْيَة"٣ وهو٤ أحد قولي الخليل فيها.

قول الخليل فيمن قال: "مررت بأخواك، وضربت أخواك":

قال أبو عثمان:

وأخبرني أبو زيد النحوي قال: سألت الخليل عن الذين قالوا: "مررت بأخواك، وضربت أخواك؟" فقال: هؤلاء قولهم على

---

(١) المنصف لابن جني، /

قياس الذين قالوا في٥ "ييأس: ياءس"، أبدلوا الياء ألفا لانفتاح ما قبلها.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون الذي يريده الخليل في هذا الموضع، أن الألف في "مررت بأخواك، وضربت أخواك" ليست بدلا من الياء في "ضربت

---

١ ظ، ش: وأما.

٢ قولهم: ساقط من ظ، ش.

٣ ص: "أية" بالإدغام.

٤ ظ، ش: وهذا.

٥ في: ساقط من ظ، ش.

المجلد الأول

المجلد الأول المجلد الثاني ٢٠٣ | ٤٩١." (١)

"المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

فالمطرد **في القياس والاستعمال** جميعا، هو الذي لا نهاية وراءه، نحو رفع الفاعل ونصب المفعول.

والمطرد **في القياس الشاذّ** في الاستعمال، نحو الماضي من "يَذَر، ويَدَع" لا يقال فيهما: "وَذَرَ، ولا وَدَعَ" وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس.

قال سيبويه: استغني عنهما بترك، وهذه ليست حجة قاطعة ولكن فيها ضربا من التعلل.

والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، قولهم: "استحْوَذ، وأغيلت المرأة" **القياس يوجب** إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة "استقام، وأبانت"، **ولكن السماع أبطل** فيهما القياس. وحكى ابن السكيت: "أغالت المرأة، وأغيلت" إذا سقت ولدها الغَيْل، ولا يعرف أصحابنا الاعتلال.

قال أبو علي: والشاذ **في القياس والاستعمال** جميعا، ما أجازه أبو العباس من تَتْميم "مفعول" من ذوات الواو التي ه ي عين؛ لأنه أجاز في "مَقُول: مَقْوُول"، وفي "مصوغ: مصووغ" قال: لأن ذلك ليس بأثقل من "سُرْت سُوورا، وغارت عينه غوورا" قال أبو علي: فسبيله في هذا سبيل من قال "قام زيدا"؛ لأنه خارج **عن القياس والاستعمال**.

وكذلك قول الآخر:

---

(١) المنصف لابن جني، /

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

إن تقضيا حاجة لي خف محملها تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

أن تقرأان علي أسماء ويحكما مني السلام وألا تعلما أحدا

فسألت أبا علي عن ثبات النون في "تقرأان" بعد "أن"؟

فقال: "أن" مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة،

المجلد الأول

المجلد الأول المجلد الثاني ٢٧٨ | ٤٩١." (١)

"المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

فهذا أيضا من الشاذ **عن القياس والاستعمال** جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به وتُرك القياس؛ **لأن السماع يبطل** القياس.

قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح. فإذا **ورد السماع بشيء** لم يبق غرض مطلوب، وعُدل **عن القياس إلى** السماع.

إذا سميت بالفعل "يَزِيد" بعد إعلاله، بقي على إعلاله:

قال أبو عثمان:

فأما "يزيد" اسم رجل، فإنما اعتل من قِبَل أنه كان فعلا لزمه الاعتلال، ثم نُقِل من الفعل فسمي به، فهو المعتل نظير "يَشْكُرُ" في الصحيح، فأجرِ الباب ١ على ما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: يقول: إن "يزيد" هذا منقول من الفعل، وإنما هو مضارع "زاد"، فصار ك "باع، يبيع"، ثم نقل بعد أن لزمه الاعتلال، فكذلك لو نقلت "يبيع" لتركته معتلا ك "يزيد".

فأما لو ارتجلت اسما على "يفعِل" من "باع، وزاد" لقلت: "يَبْيِع، ويَزْيِد" فصححتهما ولم تعلهما.

ونظير "يزيد" في النقل: "يشكر، وتغلب".

وقد سموا أيضا "تَزِيد" بالتاء، قال أبو ذؤيب:

يعثرن في حد الظبات كأنما كُسيت برود بني "تزيد" الأذرع

---

(١) المنصف لابن جني، /

١ الباب: عن ص وهامش ظ. وفي صلب ظ، ش: ذلك.

المجلد الأول

المجلد الأول المجلد الثاني ٢٧٩ | ٤٩١." (١)

"المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، واللتين هما عينان

أمن أجل حبل لا أباك ضربته بمنسأة قد جاء جبل بأحبل

ويروى:

قد جر حبلك أحبلا

فهذا البيت قد جاء كما جاء قول الآخر:

إذا دببت على المنساة من كبر فقد١ تباعد عنك اللهو والغزل

وأيضا فإنه ليس كل ما كان مثل "مِنْسأة" يلزم البدل. ألا ترى أنك٢ لو بنيت مثل "مَفْعَلة" من "هَنَأت أو حَظَأت٣" لقلت: "مَهْنأة ومَحْظأة"، ولم٤ تكن تجيز البدل، إلا أن تسمعه؟ فلما **كان القياس في** "مِنْسأة" أن تهمز، وكانت٥ أيضا ليس مما اجتمع على٦ همزه وهمز نظيره فارقت "خطايا" **التي القياس ترك** همزها، وبذلك **ورد السماع إلا** في حرف أو حرفين، فردت الهمزة في التحقير، ولم ترد في "خطايا" لما قلبت همزة "فعائِل" ياء.

والوجه الآخر أن "خطايا" جمع، والذي عرض فيه إنما عَرَض وهو على ما هو عليه من ال جمعية، وليس كذلك "مِنْسأة" لأن البدل إنما عرض فيها وهي مكبرة، ورد الهمزة إنما جاءها وهي مصغرة في قولك: "مُنَيْسئة"، وقد يحدث في التحقير من الرد إلى الأصل ما لا يوجد في التكبير في مواضع ألا ترى أنك لو حقرت "يدا ودما" لرددت لام الفعل، فقلت: "يُدَيّة، ودُمَيّ"؛ لأن بناء التحقير ضرب على حياله، وإن كان فيه كثير مما في الواحد، فلما زال التكبير٧ رجعت الكلمة في٨ التحقير إلى أصلها الذي **هو القياس وهو** الهمز:

وليس كذلك "خطايا" لأن٨ الكلمة مبقاة على ما هي عليه من الجمعية لم تنتقل

---

١ ظ: قد.

٢ أنك: ساقط من ظ، ش.

٣ ظ، ش: وخطأت.

٤ ظ، ش: لم.

---

(١) المنصف لابن جني، /

٥ ظ، ش: وكان.

٦ ظ، ش، ع: على ترك.

٧ ظ: التكثير.

٨، ٨ ساقط من ظ، ش.

المجلد الثاني

المجلد الأول المجلد الثاني ٥٩ | ٤٧٤." (١)

"ومن ذلك أشياء في قول الخليل: إنما هي عنده فعلاء. وكان أصلها شيئاء يا فتى فكرهوا همزتين بينهما ألف فقلبوا ؛ لنحو ما ذكرت لك من خطايا كراهة ألفين بينهما همزة، بل كان هذا أبعد، فقلبوا فصارت اللام التي هي همزة في أوله، فصار تقديره من الفعل: لفعاء ولذلك لم ينصرف، قال الله عز وجل: " لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم " ولو كان أفعالا لا تصرف كما ينصرف أحياء وما أشبهه.

وكان الأخفش يقول: أشياء أفعلاء يافتى، جمع عليها فعل ؛ كما جمع سمح على سمحاء، وكلاهما جمع لفعيل ؛ كما تقول في نصيب: أنصباء: وفي صديق: أحصدقاء، وفي كريم: كرماء، وفي جليس: جلساء. فسمح وشيء على مثال فعل فخرج إلى مثال فعيل .

قال المازني: فقلت له: كيف تصغرهن ؟ فقال: أشياء. فسألته: لم لم ترده إلى الواحد ؟ إنه أفعلاء فقد وجب عليه فلم يأت بمقنع. وهذا ترك قوله ؛ لأنه إذا زعم أنهأفعلاء فقد وجب عليه أن يصغر الواحد ثم يجمعه، فيقول في تصغير أشياء على مذهبه: شييئات فاعلم، تقدير: فعيلات ولا يجب هذا على الخليل لأنه إذا زعم أنه فعلاء فقد زعم أنه اسم واحد في معنى الجمع، بمنزلة قوم، ونفر، فهذا إنما يجب عليه تصغيره في نفسه. فقد ثبت قول الخليل بحجة لازمة .

ومما يؤكد ذلك السماع: قول الأصمعي - فيما حدث به علماؤنا - : أن أعرابيا سمع كلام خلف الأحمر فقال: يا أحمر، إن عندك لأشاوى فقلب الياء واوا، وأخرجه مخرج صحراء وصحارى، فكل مقلوب فله لفظه .

هذا باب

اللفظ بالحروف

قال سيبويه: خرج الخليل يوما على أصحابه فقال: كيف تلفظون بالباء من ضرب والدال من قد وما أشبه ذلك من السواكن ؟ فقالوا: با، دال، فقال: إنما سميتم باسم الحرف، ولم تلفظوا به. فرجعوا في ذلك إليه فقال: أرى - إذا أردت اللفظ به - : أن أزيد ألف الوصل فأقول اب، اد ؛ لأن العرب إذا أرادت الابتداء بساكن زادت ألف الوصل فقالت: اضرب، اقتل إذا لم يكن سبيل إلى أن تبتدي بساكن .

وقال: كيف تلفظون بالباء من ضرب والضاد من ضحى ؟ فأجابوه كنحو جوابهم في الأول فقال: أرى - إذا لفظ

---

(١) المنصف لابن جني، /

بالمتحرك – أن تزاد هاء لبيان الحركة كما قالوا: ارمه " وما أدراك ماهيه " فأقول: به، ضه وكذلك كل متحرك. وبعد هذا ما لا يجوز **في القياس غيره** .

فإن سميت بحرف من كلمة فإن في ذلك اختلافا .

فإن سميت بالباء من ضرب فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول: هذا إب فاعلم. وهذا خطأ فاحش ؛ وذلك أن ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك، ولا نصيب لها في الكلام ؛ إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ؛ لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن، فإن كان قبلها كلام سقطت .

وقال غيره: أرى أن أقول: رب فاعلم فأرد موضع العين من ضرب فقيل له: أرأيت ما تثبت عينه ولامه، وفاؤه محذوفة من غير المصادر التي فاؤها واو ؛ نحو: عدة، وزنة ؟.

فاعتل بما قد وجد من غيرها وذلك قولهم: ناس المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره. ويدلك على ذلك الإتمام إذا قلت: أناس. فإنما هو فعال على وزن غراب مشتق من أنس، وإنسان فعلان وهذا واضح جدا .

قال أبو الحسن: ضب كما ترى فيحذف موضع العين كما فعل في مذ لأن المحذوف في منذ موضع العين .

وكذلك سه إنما المحذوف التاء من أستاه قال الشاعر :

ادع أحيحا باسمه لا تنسه ... إن أحيحا هي صئبان السه

وقد قال أمير المؤمنين: علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: " العين وكاء السه " والقول الأول لأبي عثمان المازني، ثم رأى بعد إذا سمى بالباء من ضرب فليرد الكلام كله فيقول: ضرب كما ترى، ولا يحذف ؛ لأنه إذا آثر أن يرد رد على غير علة .

ولو سميت رجلا ذو لقلت: هذا ذوا فاعلم ؛ لأن أصله كان فعلا. يدلك على ذلك: ذواتا، وقولك: هما ذوا مال .

هذا باب

ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة

إذا سميت رجلا لتقم أو لم تقم أو إن تقم أقم فالحكاية لأنه عامل ومعمول فيه إذا جئت بالعامل معه .." [١]

" وقول السّرخْسي رحمه الله وإذا استَصنع عند الرجل قَلَنْسُوةً ولفظ الرواية وإذا اصطنَع عند الرجل تَوْراً في الأول عنْدَ زيادةٌ وفي الثاني الاستعمالُ لا في محلّه

ورجل صَنَعٌ بفتحتين وَصَنعُ اليدَين أي حاذِقُ رقيق اليدَين وامرأة صَناعٌ وخلافُها الخَرْقاء وأما قوله في زينبَ امراةِ عبد الله بن مسعود إنها كانت صَنَعِةَ اليد فكأنه لمّا سمع في المذكّر صَنَعاً وصَنِعاً وأراد وصْف المؤنث زاد الهاءَ قياساً على ما هو الأغلب في الصفات ولم يَهِمْ **أن القياس يتضاءَل** **عند السَماع**

وصانَعَه بالمال رَشاه والمَصْنعةُ كالحوض يُتخذ لماءِ المطَر

وصَنْعاءُ اليَمن قَصبتُها

---

(١) المقتضب، ص/٦

الصاد مع الواو

صوب

الإصابة الإدراكُ وقول عائشة أصابَني ما أصابني إشارةٌ إلى حديث الإفك وهو مشهور وقولُها كان عليه السلام يُصيب منّي كنايةٌ عن التَّقبيل وفي حديث حنظلة قالت زوجته إنه أصاب منّي أي جامَعَني ومنه حديث البيَاضيّ كنتُ رجلاً أصيب من النساءِ ما لا يُصيب (١٥٩ / ١) غيري أي أُجامِع كثيراً

وصَوَّب رأسه خفَضه وصَوَّب الإناءَ أَماله إلى اسفلَ ليَجريَ ما فيه ومنه قوله الإنسان لا يَجعَل تَصويِبَ ." [١]

"ولهذا فقد رأيت أن أدرس أحد شروح أبي العلاء ، فوجدته شرح ديوان البحتري ، و سماه (عبث الوليد) ، و شرح ديوان المتنبي ، و سماه (معجز أحمد) و (اللامع العزيزي) وهي شروح معروفة متداولة ، لمكانة أصحابها ، ومنزلة شارحها ، غير أني عثرت على شرح آخر منسوب له لشاعر يجهل أمره أكثر الناس ،المتخصصين منهم و العوام ،و هو الأمير ابن أبي حصينة السلمي ، و بعد أن تحقق لي أن الشرح هو لأبي العلاء المعري الشاعر المشهور ، صاحب المعرة ، و رهين المحبسين عزمت على دراسة المسائل النحوية فيه والصرفية خاصة أني قد وجدته شرحا لغويا نحويا خالصا ، و هو منهج يخالف طريقة غيره في شرح الدواوين ؛ إذ يأتون في شرحهم بما يفسر المعنى و يوضحه ، و يكشفون فيه عن مشكل مسائل النحو و الصرف ، إلا أن أبا العلاء لم يفعل هذا الأمر ، و إنما كانت عنايته الأولى والأخيرة هي مسائل النحو و الصرف و اللغة ، و لا أدري هل ذلك لأن لغة ابن أبي حصينة تستحق أن تدرس هذه الدراسة اللغوية النحوية ، أو أن ذلك لسبب آخر ؟

لهذا قررت دراسة المطبوع من شرح الديوان لأعرف كيف يكون حكم الشعراء على الشعراء في مسائل النحو و اللغة ؟ أيخالفون النحاة أم يتفقون و هم ؟ ثم لأعرف بعد حال اللغة العربية نحوها و صرفها و مفرداتها و تراكيبها في أواخر العصر العباسي الثاني ، لقياس التطور اللغوي في هذه المناحي ، و شعر ابن أبي حصينة بعد قراءته جدير بتوضيح هذه المسألة .

و قد حرصت في تلك الدراسة من بعد الذي سبق على عدة أمور:

١. إذا كانت المسألة محل الدراسة من مسائل الخلاف أن أذكر ما يترتب على الخلاف من تجويز أمور متفرعة عنها أو منعها عند المجيزين و المانعين .

٢. أن أذكر آراء النحاة **في القياس على** تلك المسألة إذا كانت من مسائل الخلاف ، أو الاقتصار فيها **على السماع ،** لإمكان الإفادة منها في تقديم مصكوكات لغوية حديثة إن صح التعبير .." [٢]

---

(١) المغرب في ترتيب المعرب، ٤٨٥/١

(٢) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٩

"١٩٤ ... الرواة الأعراب ، د/ عبد الحميد الشلقامي ، دار المعارف ،
١٩٥ ... روح المعاني للألوسي – ط : دار إحياء التراث العربي .
١٩٦ ... الروض الأنف للسهيلى ، ضبطه / طه عبد الرءوف سعد ، ط / مكتبة الكليات الأزهرية
١٩٧ ... روضة الطالبين – محيى الدين النووي تح أحمد عبد الموجود ، و علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

ز

١٩٨ ... زاد المسير لابن الجوزي ت(٥٩٧هـ) تح محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله ، دار الفكر ، بيروت ط١ . ١٤٠٧ .

س

١٩٩ ... السبعة فى القراءات – لابن مجاهد (٣٢٤هـ) . تح د/ شوقى ضيف . دار المعارف . ط٣ ١٩٨٨م .
٢٠٠ ... سبل الهدى والرشاد . الصالحي الشامي، تح عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١. ١٤١٤ هـ .
٢٠١ ... السرائر – ابن إدريس الحلي يحيى بن سعيد ت(٥٩٨هـ) مؤسسة النشر الإسلامي ط٢ . ١٤١٢ هـ .
٢٠٢ ... سر صناعة الإعراب – لأبى الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢هـ) . تح أحمد فريد أحمد . المكتبة التوفيقية .
٢٠٣ ... سر الفصاحة – للأمير أبى محمد عبد الله بن سنان الخفاجى (٤٦٦هـ) . دار الكتب العلمية . ط١ ١٩٨٢م
٢٠٤ ... **السماع و القياس لأحمد** تيمور ، لجنة نشر المؤلفات التيمورية ، مطبعة دار الكتاب العربي بمصر .
٢٠٥ ... سنن ابن ماجه – للحافظ أبى عبد الله محمد بن ماجه (٢٧٣هـ) . تح / محمد فؤاد عبد الباقى . دار الفكر، بيروت .
٢٠٦ ... سير أعلام النبلاء – للإمام شمس الدين الذهبى (٧٤٨هـ) . تح محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد علي صبيح ، ط٣. ١٣٨٣ .
٢٠٧ ... السيرة النبوية – لابن هشام أبى محمد عبد الملك المعافرى (٢١٣هـ) . تح محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد علي صبيح ، ط٣ . ١٣٨٣ هـ .

ش

٢٠٨ ... شرح ابن عقيل . بهاء الدين عبد الله (٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك . وبحاشيته منحة لجليل لـ محمد محيى الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث ط٢٠ ١٩٨٠م .." [١]

"السعة، وفى غيرهما ضرورة وهو أبو حيان(١) .

القياس والسماع .

وهكذا تعددت كلمة النحويين فى حكم دخول الكاف على الضمير ، فاختلفت آراؤهم فى القياس عليه أو قصره على السماع . وإذا كانت الأساليب السابقة عند بعضهم شاذة فى الاستعمال وإن كانت مطردة فى القياس، فهل يجوز القياس عليها، قال ابن جنى: "إذا كان الشئ شاذا فى السماع مطردا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله ، من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع)؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو (وزن) و(وعد) لو لم تسمعهما"(٢) .

وكلام ابن جنى يفهم منه أنه لا يجوز القياس عليهما فى السعة، لكنه قال فى موضع آخرإنه يجوز النطق به فى الشعر إن اطرد فى القياس مع شذوذه فى الاستعمال ، قال: " واعلم أن الشاعر إذا اضطر، جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع"(٣) .

ومعنى هذا جوازه فى الشعر عنده.

لكن إذا كان دخول الكاف على الضمائر أخصر وأوجز من دخول (مثل) عليها مع ورود السماع به شعرا ونثرا كما سبق وإن كان قليلا، فلم لا يجوز القياس عليها فى السعة كما فى الشعر؟ كما أجازه االمبرد والأخفش.

* * *

وعلى كل فإنه يترتب على الخلاف السابق، كما قال الفراء: جواز بعض الأساليب الممنوعة عند بعضهم فـ"من لم يقل مررت بى وزيد على اختيار، قال مختارا: (أنت كـ(أنا) – وزيد" و(أنا كأنت وزيد) (٤) .

ما يترتب على الخلاف من أوجه الاستعمال الجائزة والممتنعة.

يمكن الخروج من الخلاف السابق بمجموعة من الأساليب على النحو التالى:

١- دخول الكاف على الضمير مطلقا لا يجوز فى السعة عند سيبويه.

٢- دخول الكاف على الضمير مطلقا جائز فى السعة عند الأخفش والمبرد.

---

(١) ... انظر: الارتشاف ١٧١١/٤.

(٢) ... الخصائص١/١٠، وانظر: الاقتراح صـ ٦٢.

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/١٤

(٣) ... الخصائص١/٣٩٧.

(٤) ... انظر: الارتشاف ٤/١٧١١.." [١]

"ألا ترى إلى قوله تعالى: " ﴿إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر ... الآية ، إلى قوله تعالى : لآيات لقوم يعقلون﴾ كيف تخطت(إن) ألفاظ الآية ، وهي كثيرة ولم يمنعها من العمل في "آيات" دخول اللام المعترضة؟ فكذلك هو- أعز الله نصره- وإن كان مقيما في "حلب" حرسها الله، يؤثر فعله وسياسته فيمن وراء الدروب وإن فصل بينهما أعلام وسهوب " (١) .

لعل جميع ما سبق يوضح أن أبا العلاء لم يكن بصريا ولا كوفيا ، كما لم يكن بغداديا، ولعل أصدق ما يقال فيه : إنه أديب منتح .

أدلة النحو عند أبي العلاء

قال الأنباري عن أقسام أدلة النحو :" أقسام أدلته ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال " (٢) .

وأبو العلاء لم يخالف تلك الأدلة ، إلا كما يخالفها الأديب النحوي ، فهو يعلن أن : " نقل كلامهم بالسماع ، فقيس منه ما اطرد، ورد ما خرج **عن القياس إلى** نقل السامعين" (٣) .

فهو **يحترم السماع ،** إلا أنه كان ينقد ما أثر عن العرب ، ويتهم الرواة ، و أحيانا النحاة بتغيير الرواية ، و لا يفعل ذلك ليقيم قاعدة كما هو شأن النحاة ، ولكن البيت إذا جافى الطبع ، والذوق اتهمه بتغيير الرواية ، يقول : " ويسأل عن امرىء القيس بن حجر، فيقل: ها هو ذا بحيث يسمعك. فيقول: يا أبا هند إن رواة البغداديين ينشدون في

* قفا نبك *، هذه الأبيات بزيادة الواو في أولها، أعني قولك:

* وكأن ذرى رأس المجيمر غدوة * (٤)

---

(١) ... رسالة الصاهل والشاحج صـ٤١٨، ٤١٩ بتصرف يسير.

(٢) ... لمع الأدلة صـ ٨١ . ...

(٣) ... رسالة الملائكة صـ ١٣١.

(٤) ... صدر بيت من بحر الطويل ، وهو في معلقة أمرئ القيس صـ ٢٥ .وتمامه : من السيل والغثاء فلكة مغزل.." [٢]

"وحجته كما قال ابن يعيش(١) وابن عصفور(٢) وغيرهما: أن فى هذه القصيدة لحنا كثيرا، ومن جملتها قوله: (لولاى)، فلا ينبغى أن يحتج بها، وقد رده المبرد وسفه قائله(٣) ، كمارد قول الأخفش بأنه قد استعير ضمير الخفض والنصب لضمير الرفع فاستويا، كما استوى الخفض والنصب، قائلا إنه "لا يجوز هذا ، وإنما يتفق ضمير النصب وضمير

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٣٥

(٢) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٦٢

الخفض كاستوائهما فى التثنية والجمع، وفى حمل المخفوض الذى لا يجرى عللفظ النصب ومثل قولك: مررت بعمر، استوى فيه الخفض، والنصب وأدخلت الخفض على النصب كما أدخلت النصب على الخفض، فهذا متواخيان. والرفع بائن منهما"(٤) .

ومعنى هذا أن المبرد يجيز الاستعارة بين المخفوض والمنصوب دون المرفوع.

*كما احتج المبرد بأنه لم يأت فى القرآن غير الضمير المنفصل(٥) .

إذن فالمبرد ينكر هذا الأسلوب لأمرين: الأول: أنه لا يصح **فى القياس عنده** أن يقع ضميرا النصب والخفض موضع ضمير الرفع.

والثاني: أنه لم **يرد السماع به**، وما ورد منه فهو لحن.

أما الأول فلا يستقيم له ؛لأن الضمائر يقع بعضها موقع بعض، وتخصيصه إياها بضميرى النصب والجر فجواز التبادل بينهما لا معنى له، فإنه كما يستوى لفظ الضمير(٦) فى النصب والخفض فى نحو: (أكرمتك) و(مررت بك) يستوى أيضا فالرفع والخفض فى نحو (قمنا) و (مر بنا) وفى النصب والخفض فى نحو (رأيتك أنت) و(مررت بك أنت) . (٧)

---

(١) ... انظر: شرح المفصل ١٢٠/٣.

(٢) ... انظر: شرح الجمل الكبير ٤٧٣/١.

(٣) ... الخزانة ٣٣٨/٥، وانظر أمالى ابن الشجرى ٢٧٧/١.

(٤) ... المقتضب ٧٣/٣، وانظر: الكامل ٢٨٠/٢.

(٥) ... أمالى ابن الشجرى ٢٧٧/١، وانظر: الإنصاف ٦٨٧/٢، والخزانة ٣٣٩/٥.

(٦) ... انظر هذا الرد وهذه الأمثلة فى : معانى القرآن للفراء ٨٥/٢، وأمالى ابن الشجرى ٢٧٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣، وأمالى ابن الحاجب ٤٨/٢، و الخزانة ٣٣٩/٥.

(٧) ... مجالس ثعلب ١٣٣/١.." [1]

"ويتضح من هذا أن الأقرب إلى الصواب أن يكون الضمير في محل رفع " استصحابا لحال الظاهر الذي حل الضمير محله " (١) ، كما أن " تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب ، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر ، و ارتكاب خلاف الأصل ، و إن كثر إذا كان مستعملا أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل ، و إن قل"(٢).

أما رأي العكبري الذي يرى أن الضمير لا موضع له ؛ لتعذر العامل ، و هو في هذا كضمير الفصل ففيه بعد من **حيث القياس على** ضمير الفصل ، فإن ضمير الفصل فيه خلاف ، أله موقع من الإعراب أم لا (٣) ، كما أن الضمير في (

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٧٤

لولا) قائم مقام الظاهر الذي له موقع من الإعراب ، بخلاف ضمير الفصل .

أما الرأي الآخر للعكبري الذي يذهب فيه إلى أن موضع الضمير في (لولاك) و نحوها) نصب ؛ لأنه من ضمائر المنصوب، فلا شك أنه أبعد الآراء ؛ إذ فيه القول بنصب الضمير دون عامل مخصوص .

و بهذا يتبين أن الأقرب للصواب هو مذهب الكوفيين ؛ " لأن فيه إقرارا لـ (لولا) على ما ثبت لها ، وعدم مخالفة الأصل بعدم متعلق الجار" (٤) .

وإن رجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده واحد بجعل (لولا) جارة ، يرجح مذهب الكوفيين بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها موقع بعض ثابت في غير هذا الباب (٥) .

القياس والسماع

إذا كان نحو (لولا أنتم) أجود ، وأكثر من (لولاي) ونحوها ، فهل يقال إن الأسلوب الأخير مقصور على السماع ؟

---

(١) ... الاقتراح ص ١٠١. وانظر علة الاستصحاب في: لمع الأدلة ص ١٤١، و الاقتراح ص ١٠١.

(٢) ... شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٤٥ .

(٣) ... انظر الخلاف في إعراب ضمير الفصل في : الإنصاف ٢/ ٧٠٦ ، والمغني ص ٤٧ . ...

(٤) ... المساعد ٢/ ٢٩٤ . ...

(٥) ... انظر : أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٠ ، ٤٩١ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٤٥ . ...." [1]

"يرد فى (حديث) جمع (أحدثة) على(حديث) على (أحاديث)، وزادوا الياء كما زادوها فى (مذاكير) و(سوابيغ) جمع (سابغة) من الدروع ، وكان القياس أن يقال: (أحادث) بلا ياء، ولكن لم يستعملوه"(١) .

ويتضح من هذا النص لأبى العلاء أنه يرى أن (أحاديث) جمعا لـ(أحدثة) غير المستعمل، وأن القياس فيه (أحادث) ثم زادوا الياء .

لكن فيه أنه جمع لجمع غير مستعمل، فهو ليس أسهل مما ذهب إليه سيبويه من أنه جمع لواحد غير مستعمل.

٥- ذهب السيوطى إلى أن (أحاديث) جمع (إحداث) كـ(إعصار) (٢) وكأنه يرى مذهب ابن جنى فى"أن الاسم بعينه يغير إلى هيئة أخرى، وحينئذ يكسر"(٣) .

ويبدو من عرض هذه المذاهب أن أقربها رأى الفراء، وهو أن (أحاديث) جمع(أحدوثة)، وإذا كان كذلك، فإنه قد يكون جمعا لـ(حديث) أيضا، فإن (حديث) و(أحدوثة) مترادفان كما سبق، وقد قال ابن مالك: "وقد يكون للمعنى اسمان , فيجمع أحدهما على ما يستحقه الآخر، ولا يقتصر فى ذلك على السماع وفاقا للفراء"(٤) .

ويبقى ما قاله ابن جنى من أن هذا الخلاف بين العلماء فى آحاد الجموع سائر عنهم مطرد من مذاهبهم، وإنما سببه وعلة وقوعه بينهم أن مثال جمع التكسير تفقد فيه صيغة الواحد، فيحتمل الأمرين والثلاثة، ونحو ذلك، وليس كذلك

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٨٣

مثال جمع التصحيح"(٥) .

... ... (دلاص) (٦) بين الجمع و الإفراد

---

(١) ... شرح ديوان ابن أبى حصينة ٢/١٥٤.

(٢) ... انظر: الأشباه والنظائر٤/٢٤٨.

(٣) ... انظر رأيه فى: الخصائص ٣/١٢١، وسر الصناعة ٢/١٥٧، ١٥٨، والارتشاف ١/٤٦٨.

(٤) ... التسهيل صـ٢٨٠.

(٥) ... سر الصناعة ٢/١٥٨.

(٦) ... في الصحاح ، مادة (دلص) : " الدليص والدلاص: اللين البراق. يقال: درع دلاص وأدرع دلاص، الواحد والجمع على لفظ واحد" .." [١]

"وإذا كان النصب قليلا في الكلام كما قال سيبويه (١)،فقد نسب المبرد إليه تجويزه جوازا حسنا (٢) .

أما ابن عصفور فلم يكن يري ترجيح العطف عند إرادة الجمع ، بل كان يوجب النصب (٣) فإذا عطف ، فيكون التقدير : (كيف أنت وكيف زيد) فيكون سؤالا عن كل واحد منهما علي الانفراد فيتغير المعني (٤) .

لكن اختار ترجيح العطف وإن قصدت المصاحبة الرضي ، وعلله بعدم الناصب (الفعل) وضعف الدال عليه ، وهو (ما) الاستفهامية ، و (كيف) وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية (٥) .

وهذا الذي قاله الرضي فيه نظر للصناعة مع إغفال للمعني ، فإن الكلام بالعطف مع الاستفهام إنما يكون إذا أريد التحقير أو التعظيم في تالي الواو (٦) ، فإذا قيل:

(ما أنت وزيد) أو (كيف أنت وزيد) بالعطف ، فإنما يقال ذلك في المنع من التعرض له ،

كما يقول العكبري (٧)، ومع النصب لا يكون هذا المعني .

* * *

السماع والقي ا س

أكثر هذا الباب مقيس عند أكثر البصريين ، كما يقول العكبري (٨) لصحة المعني وتصور عامل النصب .

وامتنع قوم منهم **من القياس علي** المسموع ؛ لأن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملهما غير مقيس .(٩)

---

(١) ... انظر: الكتاب ١/٣٠٣.

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديو ا ن ابن أبي حصينة، ص/١٠١

(٢) ... انظر: الكامل ١/٢٧٢ .

(٣) ... انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٥ ، والارتشاف ٣/١٤٨٩.

(٤) ... انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٥ ، والارتشاف ٣/١٤٨٩ .

(٥) ... انظر: الرضي ١/٥٢٤ .

(٦) ... انظر: الكتاب ١/٣٠٣ .

(٧) ... انظر: اللباب ١/٢٨٣ .

(٨) ... انظر: اللباب ١/٢٨٣ .

(٩) ... انظر الآراء في السماع والقياس في : المقتصد١/٦٦٣، وأسرار العربية صـ ١٠٩ ، وابن يعيش ٢/٥٢، والبسيط ١/٤٦٨ ، والارتشاف ٣/١٤٩٣ ، ١٤٩٥ .." [(١)]

"وذكروا(١) (ذبال) في جمع (ذبالة)، وهي الفتيلة، وذكروا(٢) (جذاذ) في جمع (جذاذة) وقيل في جمع (جذيذ).وذكروا(٣) (سقاية) بضم السين.

أما (ذبال) و(جذاذ) إذا كان مفرده (جذاذة) فينبغي أن يكون اسم جنس للفرق بينه وبين واحدة بالتاء(٤) .

---

(١) ... انظر: أبنية الأسماء لابن القطاع صـ ٢٧٥.

(٢) ... في القرطبي ١١/٢٩٨ هو مثل الحطام والرفات والواحدة (جذاذة)، ويجوز فيه الفتح والكسر لغتان كالحصاد والحصاد. وفي اللسان ، مادة (جذذ) : " الجذاذ: المقطع والجذاذ: القطع المكسرة، منه. فجعلهم جذاذا أي حطاما، وقيل: هو جمع جذيذ، وهو من الجمع العزيز. وقال الفراء في قوله: فجعلهم جذاذا، فهو مثل الحطام والرفات، ومن قرأها جذاذا، فهو جمع جذيذ مثل خفيف وخفاف" .

(٣) ... انظر: السماع والقياس لـ تيمور صـ ٢١ ، و في إعراب القراءات الشاذة للعكبرى١/٦١١ : قوله تعالى: "سقاية الحج" يقرأ بكسر السين وضمها والوجه فيها أنه جمع مثل: (رخال) في (رخل) و(تؤام) في (توأم) هكذا ذكر بعض من علل. والأشبه عندى أن تكون بمعنى المكسورة وتكون لغة. وفي البحر ٥/٣٨٩: "بنى الجمع على (فعال) كـ (رخل) و(رخال) و(ظئر) و(ظؤار) وكان القياس أن يكون بغيرها لكنه أدخل الهاء كما دخلت في حجارة :".

(٤) ... اسم الجنس هو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهنى المجرد ليدل من غير تذكر فرد من أفراد ه الخارجية، ولا استحضار صورته في دائرة الذهن ومن غير ربط بين اللفظ ومدلوله الحقيقي، ويفرق بينه وبين واحده إذا كان اسم جنس جميعا بالتاء غالبا كـ تمر وتمرة أو ياء مشددة كروم ورومي. واسم الجنس الإفرادى يصدق على القليل والكثير من

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/١١٠

غير اعتبار للقلة والكثرة مثل: (قطن)، (قمح). انظر: علم الجنس واسمه لـ د/ صلاح عبد العزيز صـ ٩٦، ٩٧، ١٠١ .." (١)

"وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظى فى الخروج عن أصل إلى فرع ، فالانقياد إليه فى الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز ، وذلك أنهم قالوا فى (ياسمين) و(سرحين) و (شياطين) (ياسمون) و(سرجون) و(شياطون) فأعربوها إعراب جمع التصحيح تشبيها للآخر بالآخرين (١) . * * *

ويترتب على كل ما سبق أن من أعرب بالحركات على النون يجمع بين النون والإضافة ،

ولا تسقط النون حينها ، لأنها صارت كـ جزء الكلمة (٢).

السماع والقياس

الإعراب بالحركة فى باب (سنة) مطرد عند الفراء (٣) واختلف فى اطراده ، قال الأشمونى : والصحيح قصره **على السماع** (٤).

أما فى غير باب (سنة) فقصره ابن مالك على محذوف اللام ، وإن كان يجوز قياسا فى ألفاظ العقود ، وفى محذوف الفاء ، لكنه لم يسمع (٥) أما ما سمع فيه جمع التكسير ، فقد

قصره سيبويه على ما سمع منه ، وقال المبرد النحويون يجيزونه (٦) .

وأصل هذه المس ألة يرجع إلى الخلاف **فى القياس على** لغات العرب ، وقد سبق أن الإعراب بالحركات لغة تميم وقيس وبني عامر، أما الإعراب بالحروف فى باب سنين فلغة الحجاز وعليا قيس (٧) فهل يجوز الاحتجاج بكل لغات العرب والقياس عليها ؟ مذهب ابن جنى أن لغات العرب كلها حجه (٨) وأصرح من هذا قول أبي حيان كل ما كانت لغة لقبيلة قيس عليه (٩).

---

(١) ... شرح التسهيل ٨٦/١ ،و انظر: التصريح ٧٥/١ ، ٧٦ ، والهمع ١٥٧/١ .

(٢) ... انظر : مجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، والشعر للفارسى صـ ١٨٣ ، وابن الناظم صـ ٤٨ ، والرضى ... ٣٨٢/٣ .

(٣) ... انظر : معانى القرآن للفراء ٩٢/٢ ، وانظر أيضا : ابن الناظم صـ ٤٧ والتصريح ٧٧/١ .

(٤) ... انظر : الأشمونى ٨٧/١ ، وانظر أيضا : ابن عقيل ٧٥/١ ، والتصريح ٧٧/١ .

(٥) ... انظر: شرح التسهيل ٨٥/١ .

(٦) ... انظر: الارتشاف ٥٧٨/٢ .

(٧) ... انظر: السابق نفسه صـ ٥٥٧٨ ، والهمع 1/١٥٦ .

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/١١٤

(٨) ... انظر: الخصائص ٢/ ١٢ .

(٩) ... انظر :الاقتراح ص ١٠٨." [١]

"قال أبو العلاء فى البيت السابق :" وقوله: (ريح الصبا) مثل قولهم : (حب الحصيد) فى بعض الأقوال ، ومثله قولهم (صلاة الأولى) والمعنى (الصلاة الأولى) و(مسجد الجامع) والمراد : (المسجد الجامع) وإذا قالوا (ريح الدبور) و(ريح الصبا) فالغرض : (الريح الصبا) و(الريح الدبور)(١).

وأبو العلاء يكثر من هذا الأسلوب التعبيري إكثارا يلفت نظر دارسه كما في قوله :

يا ساهر البرق أيقظ راقد السمر لعل بالجزع أعوانا على السهر (٢)

وقال التبريزى فى (ريح الجنوب) وغيرها "إنما أصل الكلام أن يقال : (الريح الجنوب) ، وكذلك : (الريح القبول) و(الريح الشمال) ، فإذا قيل : (ريح الجنوب) جاز أن يراد : ريح من الجنس الذى يعرف بالجنوب ولا اختلاف أنه سائغ ، وهو من باب قولهم (مسجد الجامع)

و(صلاة الأولى)(٣) .

ولمخالفة إضافة الصفة إلى الموصوف وعكسه للقياس تأوله البصريون، **ولورود السماع به** كثيرا أجازه الكوفيون دون تأويل .

وفى إضافة الموصوف إلى الصفة أمران :

الأول : فى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى جوازه .

الثانى : فى فائدة هذه الإضافة وبيان نوعها .

* * *

الأمر الأول : فى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى جوازه

أولا : مذهب البصرين : استند البصريون **إلى القياس فى** منع إضافة الموصوف إلى الصفة ، قالوا : إن الغرض من الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف والشئ لا يعرفه نفسه ، واستدل ابن جنى عليه بجواز إضافة المصدر إلى الفاعل تارة ، نحو : (عجبت من قيام زيد) ، (وإلى المفعول أخرى) نحو : (عجبت من أكل الخبز) لأنه فى المعنى غيرهما ،

---

(١) ... شرح الديوان ٢/ ٧٥ .

(٢) ... البيت من بحر البسيط ، وهو في شروح سسقط الزند ١/ ١١٦ .

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/١٢٢

(٣) ... شرح التبريزى على ديوان أبى تمام ٤/٤٩ ، وهو بهذا يقصد بيت أبى تمام :

حل عقاليها كما أطلقت من عقد المزنة ريح الجنوب." (١)

"وقد استند الكوفيون فى إجازتهم المسألة **إلى القياس بالإضافة** **إلى السماع السابق** ، فقاسوه على العطف ، وقالوا : العرب أجازت أن تعطف الشئ على نفسه إذا اختلف اللفظان ، وإن كان الأصل فى العطف المغايرة والمضاف والمضاف إليه ، كالمعطوف ، والمعطوف عليه ، ومثال هذا فى العطف قول الشاعر .

وقدمت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذبا ومينا (١)

فإذا جاز عطف الشئ على نفسه ، فيجوز إضافة الشئ إلى نفسه قياسا عليه(٢).

وبالإضافة إلى مذهب البصريين والكوفيين السابق ذهب بعض النحاة إلى أنه من قبيل ما أضيف فيه المسمى إلى الاسم كأنه قيل " البقلة إلى هى صاحبة هذا الاسم) وكذا الباقى (٣).

وأجاز الرضى أن تكون إضافة الموصوف إلى الصفة من باب (طور سيناء) و (جبل أحد)

فيكون من إضافة العام إلى الخاص ، وذلك بأن يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغرب جانبا مخصوصا ، والأولى صلاة مخصوصة ، والحمقاء بقلة مخصوصة فهو من الصفات الغالبة ، ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة إلى هذه المختصة ، لفائدة التخصيص ، فتكون (صلاة الأولى) كصلاة الوتيرة ، و(بقلة الحمقاء) كبقلة الكزبرة ، و(جانب الغربى) كـ (جانب اليمين)(٤).

والذى قاله الرضى وجه جيد محتمل ، لكنه لا يطرد فى كل الأمثلة .

ويبدو رأى الكوفيين فى هذه المسألة الأقرب للصواب ؛ إذ لا يحتاج إلى تأويل خاصة مع **كثرة السماع وتأييد القياس له** .

---

(١) ... سبق تخريجه صـ ١٦٢ .

(٢) ... انظر: الهمع ٢/٤١٨ ، وحاشية يس على التصريح ٢/٣٤ .

(٣) ... انظر : أمالى السهيلى صـ ٧، والارتشاف ٤/١٨٠٦ ، والمساعد ٢/٣٣٣ .

(٤) ... انظر: شرح الكافية للرضى ٢/٢٤٥ .." (٢)

"ويترتب على ما سبق : أن بعض الأساليب الشائعة كـ (رخاء الدعة) و(عناء التعب) و (رغد الرخاء) أساليب صحيحة ، ولا داعى لتخطئتها كما أراد بعضهم(١) والإنصاف كما يقول الرضى "أن مثله كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا إن بين الإسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة"(٢).

* * *

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/١٧٦

(٢) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/١٨٢

ما كان من إضافة الموصوف إلى الصفة يقتصر فيه **على السماع عند** البصريين (٣)، لأنه خلاف الأصل عندهم لما يلزم فيه على تأويلهم من قبح لإقامة الصفة مقام الموصوف (٤).

أما عند الكوفيين فلا حرج **فى القياس عليه** ؛ إذ لا مجافاة فيه للواقع اللغوى كما **أن القياس يسانده** .

* * *

الأمر الثانى : فى فائدة هذه الإضافة وبيان نوعها

ذهب الكوفيين إلى أن فائدة الإضافة فى هذه المسألة هى التخفيف فى المضاف بحذف التنوين بإضافة الصفة إلى الموصوف كما فى (جرد قطيفة) ، أو بحذف اللام فى إضافة الموصوف إلى الصفة ، كما فى (مسجد الجامع)؛ إذ أصلهما : (قطيفة جرد) ، و (المسجد الجامع)(٥) .

وهذه فائدة لفظية ، وثمة فائدة معنوية تتحقق فى إضافة الصفة إلى الموصوف ، ففى قول زهير : ومن يوف لايذمم ومن يفض قلبه إلى مطمئن البر لا يتجمجم (٦)

يقول الدكتور / أحمد محمد على "ولما كان المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد كانت إضافة الصفة هنا إلى الموصوف قد خلقت نوعا من التلازم والترابط بينهما ، حتى لا يكادان ينفكان ، ولا يكون الأمر كذلك إذا أتبعت الموصوف بالصفة" (٧).

---

(١) ... انظر: النحو الوافى ٥٢/٣ .

(٢) ... شرح الكافية للرضى ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦ بتصرف يسير.

(٣) ... انظر : الارتشاف ١٨٠٦/٢ ، والمساعد ٣٣٣/٢ ، والهمع ٤١٩/٢ .

(٤) ... انظر: ابن يعيش ١٠/٣

(٥) ... انظر: شرح الكافية للرضى ٢٤٣/٢ ، ٢٤٤ .

(٦) ... البيت من صغرى المعلقات، معلقة زهير بن أبى سلمى ، وهى من الطويل فى الديوان صـ78 .

(٧) ... معلقة زهير فى ضوء نظرية النظم صـ ١١٣.." [١]

"المفضل به المفعول مثل: (أنت أنجب من غيرك) (١) .

ورابعها: أن يكون المصدر المنعوت به لفعل ثلاثى، فنحو (كرم) ينعت به، ونحو (إكرام) لا ينعت به(٢).

وخا مسها: أن يكون منكرا(٣) .

واشتراطهم التنكير وكونه ثلاثيا، وألا يكون بالميم لا فائدة منه إلا ضبط المسموع (٤) **لا القياس عليها**، فإنهم صرحوا

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/١٨٣

بأنها مع كثرتها ووردها **في السماع الفصيح** شعرا ونثرا لا **يجوز القياس عليها**.

وهذا منهم عجيب فوروده فى فصيح الكلام بكثرة يدل على إطراده وإن خالف أقيستهم، ومن وروده فى القرآن العظيم قوله تعالى: " وجاءوا على قميصه بدم كذب "(٥) وقوله سبحانه: " أو يصبح ماؤها غورا "(٦) وقوله جل شأنه: " إنا سمعنا قرآنا عجبا "(٧) .

وقوله عز القائل: " لأسقيناهم ماء غدقا "(٨) ومنه قراءة حمزة والكسائى: "حرجا" بفتح الراء فى قوله تعالى: " ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا "(٩) .

قال الفارسى: "من فتح الراء كان وصفا بالمصدر"(١٠) .

---

(١) ... انظر: شرح التسهيل ٢١٣/٣، ٢١٤، وشرح الكافية ٢٩٥/٢، وابن الناظم صـ٤٩٣، والارتشاف ١٩١٩/٤، الأشمونى ٦٥/٣.

(٢) ... انظر: التصريح ١١٣/٢، وحاشية الخضرى ٢/ ٥٤ ، والكواكب الدرية صـ ٥١٩ .

(٣) ... انظر: حاشية الخضرى٥٣/٢، والنحو الوافى ٤٦٠/٣.

(٤) ... انظر: حاشية يس على التصريح ١١٣/٢ ، و حاشية الخضرى على ابن عقيل ٥٣/٢.

(٥) ... سورة يوسف من الآية : ١٨.

(٦) ... سورة الكهف من الآية : ٤١.

(٧) ... سورة الجن من الآية : ١.

(٨) ... سورة الجن من الآية : ١٦.

(٩) ... سورة الأنعام من الآية : ١٢٥، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى (حرجا) مفتوحة الراء، وقرأ نافع وعاصم فى رواية أبىبكر (حرجا) مكسورة الراء. انظر: الحجة للفارسى ١٢٧/٣، والقرطبى ٨١/٧.

(١٠) ... الحجة ٢٢٨/٣.." [1]

""سلما" بكسر السين وسكون اللام فى قوله تعالى: " ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل "(١) ، قال أبو حيان: عن هذه القراءة وقراءة الجمهور: "وهما مصدران، وصف بهما مبالغة فى الخلوص من الشركة" (٢).

إذن ورود الوصف بالمصدر كثير وشائع باعتراف النحاة أنفسهم، فلماذا قصروه **على السماع ،** و حكموا بعدم اطراده مع تأويلهم له إما بحذف مضاف أو بتأويله بمشتق أوعلى المبالغة، وكلها أمورمطردة، كما صرح به علماء المعانى ؟!(٣) اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى ، وهذا لا يسوغ .

ويبدو أن ابن جنى كان لا يرى مذهب المانعين، فلم يصرح بالمنع، بل واستخدم الوصف بالمصدر فى كلامه بقوله فى

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي ال‍علاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٢٠٢

الخصائص: "وهو مذهب هول"(٤) .

وإذا أخذ برأى ابن الحاجب فى عدم اشتراط الاشتقاق إن دل على معنى مفهوم، فينبغى أن تهمل هذه الشروط التى وضعوها؛ **لأن القياس حينها** يكون صحيحا، وعليه فيجوز الوصف بالمصدر إذا كان غير ثلاثى أو مبدوءا بميم زائدة أو منكرا.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة توسط، فأجاز الوصف المصدر قياسا لكثرة المسموع منه، لكن بالشروط الثلاثة السابقة (٥) ، كما أجاز وقوع الحال مصدرا (٦).

ما يترتب على السابق من أوجه الاستعمال الجائزة أو الممتنعة.

١- نحو: (أنت رجل عدل) و(ما أنت إلا عدل) جائز بلا خلاف.

---

(١) ... سورة الزمر من الآية : ٢٩، قرأ سعيد بن جبير وعكرمة، وأبو العالية ونصر (سلما) بكسر السين وسكون اللام. انظر: الحجة للفارسي ٢٢٦/٢ ، والقرطبى ٢٥٣/١.

(٢) ... انظر: المقتضب ٢٩٤/١.

(٣) ... انظر: حاشية الصبان ٦٤/٣، ٦٥.

(٤) ... انظر: الخصائص ١٩١/٢.

(٥) ... أجازه مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى دورته السابعة والثلاثين، وانظر مجموعة القرارت العلمية في خمسين عاما صـ١٠٨ .

(٦) ... انظر : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماص١٠٩.." [١]

"وأبو العلاء يستحسن أن يجئ اسم المفعول على ما يجب له **فى القياس** ، وإن كان المشهور غيره، ولهذا يقول مخاطبا عنترة بن شداد: "ولقد وقفت فى قولك (المحب) ؛ لأنك جئت باللفظ على ما يجب فى (أجبت) وعامة الشعراء يقولون: (أحببت) فإذا صاروا إلى المفعول ، قالوا : (محبوب)" (١) وأبو العلاء يقصد بذلك قول عنترة :

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم (٢)

وعنده أن (المحب) اسم مفعول من (أحب) مع أنه قد يكون اسم مفعول لـ(حب) الثلاثى، وهو لغة فى (أحب) (٣) .

وكلام أبى العلاء بخلاف مذهب ابن جنى الذى يرى بأنه "إذا كان الشئ شاذا **فى السماع مطردا** فى القياس، تحاميت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله"(٤) .

وكلام ابن جنى يفهم منه أنه لا **يجوز القياس عليه** فى السعة، لكنه قال فى موضع آخر إنه يجوز النطق به فى الشعر، إن اطرد **فى القياس مع** شذوذه فى الاستعمال , قال : "واعلم أن الشاعر إذا اضطر ، جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس،

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٢٠٤

وإن لم يرد به سماع"(٥) .

وإذ قد علمنا أن لغة العرب لم تصلنا كاملة ، فلم لا **يجوز القياس فيما** لم يسمع على ما سمع عند الحاجة إليه؟ يقول القاضي الجرجاني فيما كان مثل هذا : قالوا: لم يحك عن العرب: الجائد، وإنما المحكي عنهم رجل جواد، وفرس جواد، ومطرجواد.

---

(١) ... رسالة الغفران صـ٣٢٥.

(٢) ... البيت من معلقة عنترة من بحر الكامل ، وهو في ديوانه صـ١٩٠، والخصائص ٢١٨/٢، وشرح المعلقات السبع للزوزني صـ١٣٨.

(٣) ... انظر: ديوان الأدب للفارابى ١٣٦/٣، والمصباح المنير (خاتمة) صـ٣٥٣، وأسرار العربية لتيمور صـ١٦١.

(٤) ... الخصائص ١٠/١، وراجع :الاقتراح صـ٩٢.

(٥) ... الخصائص ٣٩٧/١.." [1]

"القول بالجوار لم يكن محل اتفاق بين النحويين،وتبعهم الفقهاء والمفسرون ، حتى أجازه بعضهم بكثرة، وأنكره آخرون إطلاقا، وقصره بعضهم على الضرورة، وقصره البعض **على السماع ومنع القياس على** ما جاء منه، وأجازه آخرون لكن بشرط.

فبينما قال ابن جنى إن فى القرآن منه عنده نيفا على ألف موضع كما سبق، وقال المرزوقي : " وهذا لميلهم إلى الحمل علىالأقرب،ولأمنهم الالتباس"(١) . وقال العكبرى: "وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرته، فقد جاء فى القرآن والشعر (٢) ، وقال : " والجوار مشهور عندهم في الإعراب"(٣) وقال الكاساني(٤) : " الاعراب بالمجاورة طريقة شائعة في اللغة بغير حائل وبحائل "(٥) ..

---

(١) ... شر ح الحماسة للمرزوقي ٨٨/١.

(٢) ... إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١.

(٣) ... السابق ٢٠٩/١.

(٤) ... هو : أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاسانى علاء الدين الشاشى الحنفي نزيل حلب توفى بها سنة (٥٨٧ هـ سبع وثمانين وخمسمائة . له :بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع في شرح تحفة الفقهاء لأستاذه السمرقندى، و السلطان المبين في أصول الدين . انظر ترجمته في : هدية العارفين – إسماعيل باشا البغدادي ٢٣٥/١.

(٥) ... بدائع الصنائع – أبو بكر الكاساني ١ / ٦. ...." [2]

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٢٠٩

(٢) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٢٠٩

"قال المحتج: هذا الباب يستغنى فيه بالقياس **عن السماع لاطراده**، واتساق أمره علىالاعتدال، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريف الى فاعل ومفعول، وكل فعل فله مفعل ومفعل، ولسنا نحتاج في مثل هذا الى التوقف واتباع المسموع، وهذا أشبه بمذاهب القياس،والأصل الذي عليه أهل اللغة(١).

وآخر التخريجات في هذه المسألة ، أن هذه المخالفات في كل من اسمي الفاعل والمفعول قد أتت على سبيل التوهم ، أي توهم فعل قياسي مناسب صرفيا أتى عليه ماقيل فيه بالشذوذ، أو المخالفة ،قال بهذا ابن سيده في الحديث عن قولهم : (أرض مجرودة) ، قال : " فأما ما حكاه أبو عبيد من قولهم: أرض مجرودة: من الجراد، فالوجه عندي: أن تكون"مفعولة" من جردها الجراد، كما تقدم. والآخر: أن يعني بها كثرة الجراد: كما قالوا: أرض موحوشة: كثيرة الوحش، فيكون على صيغة "مفعول" من غير فعل إلا بحسب التوهم؛ كأنه جردت الأرض: أي حدث فيها الجراد أو كأنها رميت بذلك"(٢) .

الفرق بين(فعيل) و(فعال) و(فعال) فى المبالغة.

من صيغ المبالغة التى حكم النحاة عليها بالسماع صيغة (فعال) مخففة العين، و(فعال) مشدددتها، نحو قوله تعالى: " ومكروا مكرا كبارا "(٣) وقرأ ابن محيصن (كبارا) (٤) بالتخفيف.

قال الزمخشرى : "و(الكبار) أكبر من الكبير، و(الكبار) أكبر من (الكبار)، ونحوه : (طوال) و(طوال)" (٥) .

---

(١) ... الوساطة بين المتنبي وخصومه صـ ٤٢٥ .

(٢) ... المحكم ، تحت الجذر (جرد) .

(٣) ... سورة نوح الآية : ٢٢.

(٤) ... انظر هذه القراءة فى: مختصر الشواذ صـ١٦٢، ونسب هذه القراءة إلى عيسى وأبى السمال، ونسب إلى ابن محيصن: (كبارا) وراجع هذه القراءة من دون نسبة فى :الكشاف ٦١٩/٤، ونسبت إلى ابن محيصن فى القرطبى ٣٠٧/١٨، والبحر المحيط ٢٨٥/١٠.

(٥) ... الكشاف ٦١٩/٤.." (١)

"وعلى كل، فالجوار ثابت فى العربية على المستويين الصرفى والنحوى، وكما يقال:

* قد يؤخذ الجار بجرم الجار *(١)

* * *

القياس والسماع: الذين أجازوا الجوار اختلفوا فيما بينهم، فقد نسب إلىالفراء أنه(٢) قصره على السماع، **ومنع القياس عليه**، فلا يجوز عنده: (هذه جحرة ضباب خربة) بالجر، لكن الذى فى المعانى له لا يدل على ذلك(٣) .

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٢١٠

وذهب الأخفش إلى أن هذا جائز في الاضطرار (٤) ، وقال الزركشي: "وعندنا ذلك ضرورة ولا يحمل عليه الفصيح"(٥) .

ومثله قال الأنبارى فى أسرار العربية(٦) ونسب الأنبارى إلى البصريين أنه محمول على الشذوذ الذى يقتصر فيه **على السماع لقلته**، ولا يقاس عليه(٧) ، وقال أبو حيان: "الخفض على الجوار فى غاية الشذوذ"(٨) .

* * *

الأمر الثانى: فيما يدخله الجوار من التوابع: بالإضافة إلى دخول الجوار فى النعت كما سبق، دخل فى التوكيد(٩) ، لكنه نادر، كما قال ابن هشام(١٠) وجعلوا منه قول الشاعر:

---

(١) ... فى مجمع الأمثال ٥٠٥/٢ ، مثل إسلامى وقع فى شعر الحكمى.

(٢) ... نسب إليه فى :الارتشاف ١٩١٣/٤، والمساعد ٤٠٣/٢، والهمع ٢٤١/٢، ٢٤٢، والأشمونى ٥٧/٣، والخزانة ... ٩١/٥.

(٣) ... انظر: معانى القرآن للفراء ٧٤/٢، ٧٥، ١٢٣/٣.

(٤) ... انظر: معانى القرآن للأخفش ٢٧٧/١. هذه عبارته ، ولكن رأيه في هذه المسألة مشكل ففي٨١/١، ٨٢:" كما أن بعض الكلام يعرب لفظه ، و المعنى على خلاف ذلك...ويقولون (هذا جحر ضب خرب) و (الخرب) هو (الجحر)...وهذا في الكلام كثير " .

(٥) ... انظر: البرهان ٣٠٤/١ .

(٦) ... انظر: أسرار العربية صـ٧٤.

(٧) ... انظر: الإنصاف ٦١٥/٢.

(٨) ... البحر المحيط ٣٤/١٠.

(٩) ... انظر: المغنى صـ٦٤٦

(١٠) ... انظر: مجاز القرآن لأبى عبيدة ١٥٥/١، ومعانى القرآن للأخفش ٢٥٥/١، وشرح التسهيل ٣٠٩/٣، ٣١٠، والارتشاف ١٩١٣/٤، والمساعد ٤٠٣/2، والهمع ٤٤٠/٢، ٤٤١، والخزانة ٩٣/٥.." [١]

"إن ما قاله البصريون من التأويل في هذا البيت ممكن ، كما يقول ابن عصفور(١) ولكنه لا يستقيم في باقي الأبيات التي سمع فيها ترك التنوين ؟

لاشك أن مقالة النحويين (ما لا يحتاج إلي تأويل أولي مما يحتاج) تحل المشكلة في هذه المسألة .

ويبقي البصريون بين الإنكار والتأويل ، وكلاهما فيه مقالة كما سبق .

* * *

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٢٢٢

كان ما سبق هو الحجة الأولي للكوفيين في جواز منع المصروف في ضرورة الشعر ، وهو السماع .

أما الحجة الثانية لهم ، فهي القياس علي حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله :

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب(٢)

فحذف الواو من (هو) وأصل الكلام : (فبيناهو) والواو حرف أصلي ، فلأن يجوز حذف التنوين وهو زائد أولي (٣).

وقد رد البصريون هذا القياس بأن حذف الواو من (هو) في البيت السابق لا يؤدي إلي الالتباس ، بخلاف حذف التنوين ؛ إذ يؤدي حذفه إلي إشكال في معرفة المصروف من الممنوع (٤).لكن كلام البصريين لا يستقيم لهم ؛ إذ أجازوا في ضرورة الشعرأن يحذف التنوين من الاسم المصروف ، فهلا منعوه لئلا يلتبس المصروف بالممنوع قياسا علي منعهم

ترك صرف ماينصرف فرارا من اللبس(٥) .

وقد يستدل الكوفيون بأن الشاعر له أن يجري الوصل مجري الوقف حتى أنه يصل الاسم

---

(١) ... انظر : الضرائر لابن عصفور صـ ٧٩ . ....

(٢) ... البيت من الطويل ونسب إلي العجير السلولي وإلي المخلب الهلالي في الخزانة ٢٦٠/٥ ، والبيت في الخصائص ٧٠/١ ، والإنصاف ٥١٢/٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ابن يعيش ٦٨/١ و الخزانة ١٥٠/١ ، ٤٧٣/٢٥٧,٩/٥ ، و (يشري) : هنا بمعني : يبيع ، وهو من الأضداد ، (الرحل) كل شيئ يعد للرحيل من وعاء ومركب ، و(الملاط) بكسر الميم الجنب ، و(رخو الملاط) سهله.

(٣) ... انظر : الأصول ٤٣٩/٣ ، وشرح السيرافي ١٠٧/٢ ، والإنصاف ٥١٣/٢ ، وابن يعيش ٦٨/١ .

(٤) ... انظر : الإنصاف ٥١٤/٢ . ....

(٥) ... انظر الإنصاف ٥٢٠/٢. ...." [١]

" أي كريم النفس وهو مردود لأن الكراهَة لكَوْن اللفظ حُوشيّاَ فهو داخلٌ في الغرابة

هذا كله كلام القَزْويني في الإيضاح

ثم قال عَقبه : ثم علامةُ كون الكلمة فصيحةً أن يكون استعمالُ العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً أو أكثرَ من استعمالهم ما بمَعْنَاها وهذا ما قدَّمتُ تقريره في أول الكلام فالمرادُ بالفصيح ما كَثُر استعمالهُ في أَلْسنَة العرب

وقال الجاربردي في شرح الشَّافية : فإن قلتَ : ما يُقْصَدُ بالفصيح وبأيّ شيءٍ يُعْلَم أنه غيرُ فصيح وغيره فصيح قلت أن يكونَ اللفظُ على أَلْسنَة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدْور واستعمالهم لها أكْثر

فوائد - بعضها تقريرٌ لما سبق وبعضها تعقّب له وبعضها زيادة عليه :

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، ص/٣٠٠

الأولى – قال الشيخ بهاءُ الدين السبكي في عروس الأفراح : ينبغي أن يُحمَل قوله : (والغرابة) على الغَرَابة بالنسبة إلى العرب العَرْباء لا بالنّسبة إلى استعمال الناس وإلاّ لكان جميعُ ما في كُتُب الغريب غيرَ فصيح والقَطعُ بخلافه

قال : والذي يقتضيه كلامُ المفتاح وغيره أن الغَرَابة قلّةُ الاستعمال والمرادُ قلّةُ استعمالها لذلك المعنى لا لغَيره

الثانية – قال الشيخ بهاءُ الدين : قد يَرد على قوله : (**ومخالفة القياس**) ما **خالَف القياسَ وكَثُر** استعماله فورد في القرآن فإنه فصيح مثل اسْتَحْوذ

وقال الخطيبي في شرح التلخيص : أما إذا كانت **مخالفةُ القياس لدّليل** فلا يخرج عن كونه فصيحاً كما في سُرر فإن قياس سَرير أنْ يجمع على أَفْعلة ولإفعْلاَن مثل أرغفة ورُغْفان

وقال الشيخ بهاءُ الدين : إن عَنَى بالدليل **ورودَ السَّماع فذلك** شرطٌ لجواز الاستعمال اللُّغوي لا الفَصَاحة : وإن عَنَى دليلاً يصيّره فصيحاً وإن كان مخالفاً للقياس فلا دليلَ في سُرر على الفصَاحة إلاّ وروده في القرآن فينبغي حينئذ أن يُقال : إن **مخالفَة القياس إنما** تُخلُّ بالفصاحة حيث لم يقع في القرآن الكريم ." [١]

" أي ما تطاير وتهافتَ منه

وشذَّ الشيء يشُذّ شذُوذاً وشذّاً وأشْذَذْتُهُ وشَذَذْتُهُ أيضاً أَشُذّه بالضم لا غير

وأباها الأصمعي وقَال : لا أعرف إلا شاذاً أي متفرقاً وجمع شاذّ شُذَّاذ قال : – من الرجز –

(كبعض من مَرَّ من الشُّذَّاذ ...)

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْته وطريقه في غيرهما فجعل أهلُ علم العرب ما استمّر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مُطَّرداً وجعلوا ما فارق عليه بقيّةُ بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حَمْلاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما

قال : ثم اعلم أن الكلام في الاطّراد والشذوذُ على أربعة أضرب :

مُطَّرد **في القياس والاستعمال** جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة نحو قام زيد وضربتُ عمراً ومررت بسعيد

ومُطَّرد **في القياس شاذٌ** في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يَذَر ويدَع وكذلك قولهم : مكان مُبْقل هذا **هو القياس والأكثر في السَّماع باقل** والأول مسموع أيضاً حكاه أبو زيد في كتاب (حيْلة ومحَالة) وأنشد : – من الرجز –

(أعَاشَني بَعْدَك وادٍ مُبْقلُ ...)

ومما يَقْوى **في القياس ويضعُف** في الاستعمال استعمال مفعول عسى اسماً صريحاً نحو قولك : عسى زيد قائماً أو قياماً هذا **هو القياس غير أن السماع ورّد** بحَظْره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم (و (عسى اللّه أن يأتي بالفتح)) وقد جاء عنهم شيء من الأول أنشدنا أبو علي : – من الرجز –

(١) المزهر في علوم اللغة، ١/١٤٩

(أكثرتَ في العذْل مُلحّاً دائما ... لاتَعْذُلَنْ إني عَسيتُ صائما) ." [1]

" فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطّرداً في القياس تحاميتَ ما تحامت العربُ من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله

من ذلك امتناعك من وذر وودَع لأنهم لم يقولوهما ولا غَرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وَزن ووعد لو لم تسمعهما

ومن ذلك استعمال (أن) بعد كاد نحو قولك : كاد زيد أن يقوم وهو قليلٌ شاذّ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحاً ولا مَأْبيّاً في القياس

ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان هكذا كلامهم

قال أبو عثمان : والقياس مُوجب أن تقول أقائم أخوَاك أم قاعدٌ هُما إلا أن العربَ لا تقولهَ إلا قاعدان فتضلُ الضمير والقياسُ يوجبُ فَصْله ليُعادل الجملة الأولى

ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة في القياس المطّردة في الاستعمال

قال الفارابي في ديوان الأدب : يقال أحْزَنه يَحْزُنُه قال تعالى : (ولا يحزنك) وهذا شاذٌ وكان القياس يُحزنه ولم يُسْمَع

ويقال : أحَمَّه اللّه من الحمَّى فهو محموم وهو من الشَّواذ والقياسُ مُحَمّ

وأجنَّه اللّه من الجنون فهو مُجَنّ وهو من الشواذّ

قال : ومن الشواذّ باب فَعل يفعل بكسر العين فيهما وكوَرث وورع وومِق وومِق وورم وورِي الزّند وَوَلي ولاية وَيَبس يَيْبس لَغة في يبس يَيْبس ويقال : أورس الشَجر إذا اصفرَّ ورقه فهو وارس ولا يقال مُورس وهو من الشواذ . ومن الشواذ أيضاً قولهم : القَوْد والعَوَر والخَوَل والخور وقولهم : أحوجني الأمر وأرْوَح اللحم وأسْود الرجل من سواد لون الولد وأحوز الإبل أي ." [2]

" وفي الجمهرة قالوا : أذّ يؤُذّ مثل هَذّ يهذّ سواء قلبُوا الهاء همزة وشفرة هَذُوذ وَأذُوذ : قَاطعة والأرضُّ : الكَسْر مثل الهَضّ ويقال : جاء علي إفّان ذاك وهفان ذاك أي على أثره قالوا : باتُوا على ماءٍ لنا وعلى ماوٍ لنا والتمطّي أصله التمطّط فأبدلوه كما قالوا : تَقَضى البازي وما أشبهه

قال أبو محمد البطليوسي في كتاب الفرق بين الأحرف الخمسة : منْ هذا الباب ما يَنْقاس ومنه ما هو موقوفٌ على السَّماع : كلُّ سينٍ وقعت بعدها عينٌ أو غينٌ أو خاءٌ : أو قافٌ أو طاءٌجاز قلبُها صاداًمثل : يُساقون ويصاقون وصَقْر وسَقْر وصَخْر وسَخْر مصدر سخرت منه إذا هَزَأتفأما الحجارة فبالصَّاد لا غير

---

(١) المزهر في علوم اللغة، ١/١٨١

(٢) المزهر في علوم اللغة، ١/١٨٣

قال : وشرطُ هذا الباب أن تكون السينُ متقدّمةً على هذه الحروف لا متأخرةً بعدها وأن تكونَ هذه الحروفُ مُقاربةً لها لا متباعدة عنها وأن تكون السين هي الأصل فإن كانت الصاد هي الأصل لم يَجُزْ قلبُها سيناًلأن الأضْعفَ يُقْلَب إلى الأقوى ولا يُقْلَب الأقوى إلى الأضْعَف وإنما قلبوها صاداً مع هذه الحروفلأنها حروفٌ مُسْتَعلية والسينُ حرف مُتَسَفّلفثقُل عليهم الاستعلاء بعد التَّسفللما فيه من الكُلْفةفإذا تقدّم حرفُ الاستعلاء لم يُكْرَه وقوعُ السين بعدَه لأنه كالانْحِدار من العلوّ وذلك خفيفٌ لا كُلْفةَ فيه

قال : فهذا هو الذي **يجوز القياسُ عليه** وما عداه موقوفٌ **على السّماع ثم** سَرَد أمثلةً كثيرة منها : القُعاص والقُعاس : داء يأخذُ في الصّدر والصُّقع والسُّقع : النَّاحية من الأرض وهما أيضاً ما تحت الرَّكيّة من نواحيها والأصْقَع والأسْقع : طائر كالعصفور وفي ريشه خضرة ورأسه أبيض والصَّوْقعة والسَّوْقعة : وَقْبَةُ الثَّريد وخطيب مصْقَع ومسْقَع : بليغ وصَقَع الدّيك وسَقَع : صاح والعَصْد والعَسْد والعَزْد : النكاح ودليلٌ مصْدَع ومسْدَع : حاذق وتَصَيَّع الماء على وَجْه الأرض وتَسَيَّع : إذا اضْطرب ورجل عَكص وعَكس : سيئ الخلق ورَصعَت عينُ الرجل ورَسعت إذا فَسدت والرُّصْغ والرُّسْغ : مُنْتَهى الكفّ عند المفصل ومنتهى القدم حين يتَّصل بالساق وصماخ وسماخ : ثقْب الأذُن والخرصَة والخرسَة : ما تُطْعمَه النُّفساءوالصَّخْبَر والسَّخْبر : ضَربٌ من الشجر وبَخَصْت عينه وبَخَسْتها : فقأتَها بإصبعك فأما بَخسته حقّه فبالسين لا غير والصَّلْهب والسلهب : الطويل والصندوق ." (١)

"٢–أن يكون ساكنا .

٣–أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائدا .

٤–أن يكون رابعا فصاعدا .

تقول في نداء (سلمان) : يا سلم – بفتح الميم وضمها – على ما تقدم، وتقول في نداء (منصور) : يا منص. بالضم ليس غير .

وتقول في نداء (مسكين) على أنه علم : يا مسك .

بخلاف نحو: سفرجل؛ فلا يحذف منه حرفان؛ لأن ما قبل الآخر ليس معتلا، ونحو: هبيخ(١) لأن ما قبل الآخر ليس ساكنا. وبخلاف : مختار (علما) ؛ لأن حرف العلة ليس زائدا، لأن أصله الياء، فلابد من بقاء الألف . ونحو : سعيد؛ لأن الحرف المعتل ليس رابعا، فهذه يقتصر فيها عند الترخيم على حذف الحرف الأخير فقط .

القسم الثالث : حذف كلمة برأسها، وذلك في المركب المزجي، نحو : معدي كرب، فتقول : يا معدي. وفي خالويه : يا خال .(٢)

فصل في الاستغاثة والندبة

قوله : (ويقول المستغيث : ياالله للمسلمين بفتح لام المستغاث به إلا في لام المعطوف الذي لم يتكرر معه (يا) ونحو : يا زيدا لعمرو، ويا قوم للعجب العجيب) .

---

(١) المزهر في علوم اللغة، ٣٦٢/١

(١) هبيخ : بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء وبالخاء يطلق على الأحمق، وعلى من لا خير فيه، والوادي العظيم، والغلام الناعم، كما في القاموس .

(٢) ترخيم المركب المزجي بحذف كلمة غير مسموع عن العرب، ومن أجازه من النحاة فهو من باب القياس، وأكثرهم يرى عدم ترخيمه **لعدم السماع ولأنه** موضع إلباس، ورأيهم حسن .." [(١)]

"الثالث : اسم فعل مضارع، نحو : وي لشباب لا يعمل . فـ (وي) اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب) مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنا) .

وروده بمعنى الأمر كثير. وبمعنى الماضي والمضارع قليل .

ولاسم الفعل أحكام كثيرة ذكر المصنف – رحمه الله – بعضها ونزيد عليها ما نرى أهميته :

١–أسماء الأفعال سماعية (١) يقتصر فيها على ما ورد عن العرب بلفظه دون تغيير. والقياسي منها : ما صيغ من فعل ثلاثي تام متصرف على وزن (فعال) نحو : حذار أن تبتلى بالعجب، سماع النصح بمعنى : احذر واسمع .

٢–أسماء الأفعال كلها مبنية على ما سمعت عليه عن العرب. وليس لها محل من الإعراب، فلا تكون مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا شيئا آخر يقتضي أن تكون في محل رفع أو نصب أو جر .

٣–أنها تعمل عمل الفعل فترفع الفاعل حتما. وتساير فعلها في التعدي واللزوم وهذا تقدم بيانه في الأمثلة التي أعربناها .

٤–أن اسم الفعل لا يتأخر عن معموله. فلا تقول : نفسك عليك، بتقديم المفعول وتأخير اسم الفعل .

وأجاز الكسائي ومن وافقه تأخير اسم الفعل عن معموله مستدلا بما ذكر المصنف في قوله تعالى : ﴿كتاب الله عليكم﴾ (٢) فـ (كتاب الله) مفعول به مقدم لاسم الفعل (عليكم) منصوب بالفتحة .

(١) **أصل السماع هو** الاستماع والمراد به عند النحاة : تلقى اللغة العربية من أهلها مشافهة . ويقابله القياس. ويطلقون السماعي على كل ما **خالف القياس والقواعد** المطردة . ولو ورد مسموعا عن العرب (معجم المصطلحات النحوية ص ١٠٦ ، ١٠٧).

(٢) سورة النساء، آية : ٢٤ .." [(٢)]

"٣–أن يكون مثبتا، فلا يصاغان من فعل منفي، سواء كان النفي ملازما له نحو ما عاج(١) الدواء أي : ما نفع، أو كان غير ملازم نحو : ما حضر الغائب .

٤–أن يكون معناه قابلا للتفاوت أي : التفاضل والزيادة، ليتحقق معنى التعجب. فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه، نحو

(١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص/١٨١

(٢) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص/٢٢٤

: فني ومات .(٢)

٥-أن يكون الفعل تاما (أي ليس ناقصا)، فلا يبنيان من (كان وكاد) وأخواتهما .

٦-أن يكون مبنيا للفاعل (أي للمعلوم) فلا يصاغان من فعل مبني للمجهول مثل : عرف، علم، خوف الالتباس بالمبني للفاعل . وهو المبني للمعلوم، فإن أمن اللبس بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول جاز ذلك، وقد سمع من كلامهم : ما أشغله، وما أعناه بحاجتك، فيصح : ما أزهى الطاووس، وما أهزل المريض، من شغل وعنى وزهى (٣) وهزل .

٧-ألا يكون اسم فاعله على أفعل، وموضع ذلك ما دل على عيب أو لون أو حلية أو شيء فطري نحو : عرج . فهو أعرج . وخضر فهو أخضر، وحور فهو أحور(٤)، فلا يتعجب من ذلك .

والصحيح ما قاله بعض الكوفيين من صحة مجيء التعجب مما يدل على الألوان والعيوب، **لورود السماع عن** العرب في باب أفعل التفضيل، من قولهم : أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن، والحكم على ذلك بالشذوذ والمنع **من القياس عليه** غير مقبول .

٨- وبقي شرط ثامن لم يذكره ابن هشام، وهو : ألا يكون الفعل جامدا، مثل : نعم وبئس وعسى ونحوها .

---

(١) مضارعة يعيج أما عاج يعوج فمعناه : مال يميل . وهذا يأتي في النفي والإثبات .

(٢) إلا إن أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو : مات عصام : ما أفجع موته، وأفجع بموته .

(٣) حكى ابن دريد فيما نقله في اللسان (٣٦١/٤) : زها يزهو، أي : تكبر، وعليه فلا شذوذ لأنه من المبني للفاعل .

(٤) الحور : شدة سواد العين وشدة بياضها .." [1]

"وعلى الرغم من هذه الأدلة التي تؤكد عدم الهمز في هذيل، إلا أنني أرى أنها حولت الواو المكسورة في أول الكلمة إلى همزة كما في: إشاح وإعاء وإسادة وإفادة ، كما حولت الواو المضمومة في أول الكلمة إلى همزة كما في: أُقِّتت وأُشك وأُد. فهذيل عندما همزت كانت تهمز في حالة خاصة بها، وهي: وقوع الواو في أول الكلمة وبشروط خاصة، وليس معنى هذا أن طبيعتها وديدنها الهمز، يؤكد هذا ما في تصريف المازني(١) " واعلم أن الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطردًا فيها فيقولون في: وسادة: إسادة، وفي : وعاء : إعاء، وفي: وفادة: إفادة، وزعم سيبويه أنه سمعهم ينشدون:

إلا الإفادة فاسلوت ركائبنا عند الجبابير بالبأساء والنعم

ثم يقول: ولا يهمزونها مكسورة إذا كانت غير أول".

فهذيل تهمز إذا كانت الواو أولاً وكانت مكسورة كما رأيت في هذا النص، وأكثر العلماء يقفون في همز الواو المكسورة **على السماع دون القياس إلا** المازني فإنه كان يراه مطردًا. كما أنها تهمز إذا كانت الواو مضمومة بشروط أيضًا وهي أن تكون الواو مضمومة ضمًّا لازمًا غير عارض (٢) .وهذا الهمز مطرد عند العلماء كقولهم في: وُلِدَ أُلِدَ، وفي: وجوه أُجوه،

---

(١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص/٢٨٢

وفي: وُعِد أُعِد، وفي: وقّتت أُقّتت فلا يجوز الهمز في (هذا دَلْوٌ) لأن الضمة عارضة يزيلها النصب والجزم، ولا يجوز في : ﴿ ولا تنسوا الفضلَ بينكم ﴾ ؛ لأن الحركة غير لازمة إنما هي لالتقاء الساكنين (٣)، كما أنها لا تقلب همزة إذا كانت الواو مضمومة مشددة كالتقول، لقوتها بالتشديد، وصيرورتها كالحرف الصحيح(٤) .

بين القدماء والمحدثين في تفسير الظاهرة

---

(١) ٢٢٨/١ .

(٢) تصريف المازني ٢١٢/١ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٢/١٠ لابن يعيش .

(٤) شرح الشافية ٧٨/٣ تحقيق الزفزاف وآخرين .." [١]

"أَما إذا حدثت هذه المماثلة في الزمن القديم، أي في عصور الاحتجاج اللغوي، فإن المغربي يعترف بها، شأنه في ذلك شأن سائر اللغويين؛ كقوله (٤١ ب/٨) : " ويقولون – ولكن يقع من البعض: فلان يزدق، أي يصدق. وهو يصدق؛ قال في القاموس: الزدق بالكسر لغة في الصدق، وأَنا أزدق منه"، فقد جهرت الصاد هنا بسبب مجاورتها للدال المجهورة، فتحولت زايًا مفخمة، وكتبت بالزاي المعروفة؛ لعدم وجود رمز للزاي المفخمة في الكتابة العربية.

والاعتراف بالتطور القديم في الألفاظ، وعدّه من الفصيح، له أَمثلة أُخرى في الكتاب كقوله (٤٣ ب/١٣): " ويقولون ولد له مولود: أَي يوم سُبوعه؟ وكان القياس: أسبوعه، ولكن قال (القاموس ٣٦/٣): " والأسبوع من الأَيام والسُّبوع وبضمهما"، وقوله (١٢٩ أ/٩): " يقولون: علوان الكتاب، باللام، وهو صحيح كالعنوان بالنون " فمما لا شك فيه أَن الأَصل هنا هو كلمة " عنوان "، وأن الث ا نية متطورة عنها بسبب تأَثير قانون المخالفة الصوتية بين النونين في هذه الكلمة، غير أَن ذلك قد وقع من العرب في عصور الاحتجاج، ولذلك روي لنا على أَنه جائز وصحيح، إذ مقياس الصواب والخطأ هنا، **هو السماع وعدمه** عند هؤلاء اللغويين الذين رووا لنا هذه الأَلفاظ.

أَما السبب في تطور كلمة: " نصف " في العامية إلى " نُصّ " في قوله (٣٤ أ / ١٠) " ويقولون: نُصّ فضة، وإنما هو نصف. قال (القاموس ٣/ ٢٠٠): النصف مثلثة : أَحد شقي الشيء" فهو أَن الفاءَ من الأَصوات المهموسة التي تخفى بعض الشيء عند النطق، فيبدو كأَن الصوت السابق عليها مضعف.

وأَما إطلاقهم " أَتانة " على أنثى الحمار ، بدلا من " أَتان " (١٠٩ أ/٨) فهو متفق مع الاتجاه العام إلى إلحاق تاء التأنيث بمعظم المؤَنثات السماعية إن أريد الاحتفاظ بالتأْنيث فيها؛ مثل قولنا :" خمرة " في " خمر " و "كبدة " في " كبد " و " عقربة " في " عقرب " و " سكينة " في " سكين " وما إلى ذلك .." [٢]

---

(١) بحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدار ا ت مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٥/٥٦

(٢) بحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٢/٧٠

"فلا حرف نفي، ولا الثانية توكيد لفظي.

إذا حقيقة التوكيد اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه، ولا يختص بالأسماء، بل يدخل الأفعال والحروف. تقول: جاء زيد زيد، فأعدت الفاعل مرة ثانية. وضربت زيدا زيدا، أعدت المفعول به مرة ثانية. ومررت بزيد بزيد، أعدت المجرور مرة ثانية. هذا في الأسماء، وهو توكيد لفظي. وتقول: جاء جاء زيد، وقام قام عمرو، أعدت الفعل مرة ثانية، حينئذ صار توكيدا بالفعل. ولا لا لست قادما، ونعم نعم جاء زيد، إذا لا لا، ونعم نعم توكيد لفظي.

أما القسم الثاني وهو الذي ذكره الناظم وهو التوكيد المعنوي، فيكون بألفاظ محصورة، وهو من خواص الأسماء، التوكيد اللفظي عام، والتوكيد المعنوي خاص بالأسماء؛ لأن له ألفاظا، وهذه الألفاظ محصورة موقوفة على السماع، لا **يجوز القياس عليها**، وهذه الألفاظ كلها أسماء كما سيأتي بالنفس والعين ونحوها.

ويتبع المؤكد التوكيد في ... رفع ونصب ثم خفض فاعرف

[ويتبع المؤكَد] بفتح الكاف اسم مفعول، وهو مفعول به مقدم، و [التوكيد] فاعل، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، يعني المؤكِد بكسر الكاف اسم فاعل يتبع المؤكد بفتح الكاف اسم مفعول، لأن الأصل هو المؤكَد، تقول: جاء زيد نفسه، فزيد مؤكَد بفتح الكاف، إذا هو الأصل، ونفسه مؤكِد، والمؤكِد يتبع المؤكَد [في رفع] فإن كان المؤكد مرفوعا فالتوكيد مرفوع، نحو: جاء زيد نفسه،." (١)

"تستقل، وقد يؤكد بها دون كل، وأجمع في المفرد المذكر، وجمعاء في المفرد المؤنث، وجمعهما وهو أجمعون وجمع، ولا يثنيان فيقال: جمعاوان، لعدم السماع، وجوز بعضهم ذلك، والأصح لا، لعدم السماع، لأن هذه ألفاظ منقولة، والتوكيد المعنوي هو الحاصل بألفاظ معلومة محصورة، والأصل السماع، فحينئذ إذا ورد لفظ يؤكد به منقولا، لا يزاد عليه، ولا يقاس على ما سمع أجمع وجمعاء وأجمعون وجمع، ولم يسمع جمعاوان، وقاسه بعضهم، والأصل عدم القياس، وهذا اختيار ابن هشام رحمه الله تعالى. يؤكد بها غالبا بعد كل فلذلك استغنت عن الضمير، ومنه قوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) [الحجر:٣٠] لم تضف إلى الضمير لأنه لا يشترط فيها إضافتها إلى الضمير، لأنها في الغالب لا تأتي إلا بعد كل، وكل من شروط التوكيد بها أن تكون متصلة بضمير، فلذلك استغني عن الضمير هنا، تقول: اشتريت العبد كله أجمع، والأمة كلها جمعاء، والعبيد كلهم أجمعين، والإماء كلهم جمع.

إذا يؤكد بأجمع بعد كل، هذا هو الغالب، ويؤكد بأجمع وأجمعين وجمع دون كل ولكنه ليس بغالب، ولذلك جاء في القرآن: (ولأغوينهم أجمعين) [الحجر:٣٩] (وإن جهنم لموعدهم أجمعين) [الحجر:٤٣] جاء دون كل هنا، إذا يصح التوكيد بها دون كل.

[وما لأجمع لديهم يتبع] أي والذي، يتبع الجملة صلة الموصول، ولأجمع جار ومجرور متعلق بقوله يتبع، لديهم أي لدى." (٢)

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٤٦٧

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٤٧٧

"قال الزبيدي: طلع الكوكب والشمس والقمر طلوعا ومطلعا بفتح اللام **على القياس ومطلعا** بكسرها، وهو الأشهر، وهو أحد ما جاء من مصادر (فعل يفعل) على (مفعل). قرأ الجمهور "مطلع" بفتح اللام على القياس، وقرأ الكسائي "مطلع" بكسر اللام. [التاج: طلع].

وقال الفراء:" وهو أقوى في القياس؛ لأن المطلع بالفتح: الطلوع وبالكسر: الموضع الذي تطلع منه، إلا أن العرب تقول: طلعت الشمس مطلعا فيكسرون وهم يريدون المصدر، وكذلك: المسجد والمشرق والمغرب والمسقط والمرفق والمنسك والمنبت" (١).

وقال بعض البصريين: من قرأ "مطلع الفجر" بكسر اللام، فهو اسم لوقت الطلوع قال ذلك الزجاج ... وهما أي المطلع والمطلع: اسمان للموضع أيضا ومنه قوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغ مطلع الشمس﴾ (٢). [التاج: طلع].

ويتحصل من كلام الزبيدي أن في "مطلع" وجوها (٣):

الأول: أنه بفتح اللام وكسرها لغتان في المصدر.

الثاني: أنه بالفتح مصدر، وبالكسر اسم لوقت الطلوع.

الثالث: أنه بالكسر اسم للمكان، ولكن المعنى في الآية يأباه.

الرابع: أنه بالكسر اسم لوقت الطلوع على رأي الزجاج.

وسبب هذا الاشتراك ناتج من أن صيغة (مفعل) بفتح العين من الفعل (فعل يفعل) تكون: مصدرا، أو اسما للزمان، أو اسما للمكان قياسا مطردا، إلا أنه قد جاء **فيه السماع بكسر** العين في نحو: المسجد والمشرق والمغرب والمسقط والمرفق والمنسك والمنبت. وقراءة الفتح على القياس، وتعد أيضا سماعا في الفتح؛ لذلك رجحها علماء اللغة والمفسرون.

وقال أبو جعفر النحاس:" أحسن ما قيل في هذا - يقصد كسر لام مطلع - قول سيبويه: وقد كسروا المصدر قالوا: أتيتك عند مطلع الشمس، أي عند طلوع الشمس، هذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيقولون: مطلع، والمطلع المكان. قال أبو جعفر: شرح هذا أنه ما كان على فعل يفعل فالباب فيه أن يكون المصدر منه واسم المكان مفعلا بالفتح وكان يجب أن يكون اسم المكان منه بالضم إلا أنه

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ٢٨٠، ٢٨١.

(٢) الكهف: ٩٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٨٠، ومعاني القرآن للأخفش: ٤/ ٥١، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٨٣٠، والدر المصون: ١٤/ ٣٧٨.." [(١)]

"وزعم جالينوس أنَّ المحبة قد تقع من العاقلين من باب تشاكلهما في العقل ولا تقع بين الأحمقين من باب تشاكلهما في الحمق لأن العقل يجري على ترتيب فيجوز أن يُتفق فيه على طريق واحد والحمق لا يجري على ترتيب

---

(١) أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا، عبد الرازق بن حمودة القادوسي ص/٢٨٨

فلا يجوز أن يقع به اتفاق بين اثنين وقال بعض المتطببتن إنَّ العشق طمع يتولد في القلب وتجتمع إليه مواد من الحرص مكلما قوي ازداد صاحبه في الاهتياج واللجاج وشدَّة القلق وكثرة الشَّهوة وعند ذلك يكون احتراق الدم واستحالته إلى السوداء والتهاب الصفراء وانقلابها إلى السوداء ومن طغيان السوداء فساد الفكر ومع فساد الفكر تكون العدامة ونقصان العقل ورجاء ما لا يكون وتمنِّي ما لا يتمُّ حتَّى يؤدي ذلك إلى الجنون فحينئذ ربَّما قتل العاشق نفسه وربَّما مات غمّاً وربَّما نظر إلى معشوقه فيموت فرحاً أو أسفاً وربَّما شهق شهقة فتختفي فيها روحه أربعاً وعشرين ساعة فيظنون أنَّه قد مات فيقبرونه وهو حيٌّ وربَّما تنفس الصعداء فتختنق نفسه في تامور قلبه وينضمُّ عليها القلب فلا ينفرج حتَّى يموت وربَّما ارتاح وتشوَّق للنَّظر أو رأى من يحبُّ فجأة فتخرج نفسه فجأة دفعة واحدة وأنت ترى العاشق إذا سمع بذكر من يحبُّ كيف يهرب ويستحيل لونه وإن كان الأمر يجري على ما ذكر فإنَّ زوال المكروه عمَّن هذه حاله لا سبيل إليه بتدبير الآدميين ولا شفاء له إلاَّ بلطف يقع له من رب العالمين وذلك أن المكروه العارض من سبب قائم منفرد بنفسه يتهيَّأ التَّلطُّف في إزالته بإزالة سببه فإذا وقع الشَّيئان وكل واحد منهما علَّة لصاحبه لم يكن إلى زوال واحدة منهما سبيل فإذا كانت السوداء سبباً لاتصال الفكر وكان اتصال الفكر سبباً لاحتراق الدم والصفراء وقلبها إلى تقوية السوداء كلما قويت قوَّت الفكر والفكر كلما قوي قوَّى السوداء وهذا هو الداء الَّذي يعجز عن معالجته الأطبَّاء وقد زعم بعض المتصوفين أن الله جل ثناؤه إنَّما امتحن النَّاس بالهوى ليأخذوا أنفسهم بطاعة من يهوونه وليشق عليهم سخطه ويسرَّهم رضاؤه فيستدلّ بذلك على قدر طاعة الله عزَّ وجلّ إذ كان لا مثل له ولا نظير وهو خالقهم غير محتاج إليهم ورازقهم مبتدئاً غير ممترٍّ عليهم فإن أوجبوا على أنفسهم طاعة من سواه كان هو تعالى أحرى بأن يتَّبع رضاه والكلام في اعتبار ما حكيناه والإخبار عن جميعه بما يرضاه يكثر وربَّما استغني بالحكايات عن التَّصريح بالاختبارات ونحن إن شاء الله نذكر بعقب هذا الباب مبلغ الهوَى من قلوب ذوي الألباب ونصف مراتبه وتصرفه وازدياده وتمكنَّه ونخبِّر باقتداره على المقتدرين واستظهاره على المستظهرين وتلاعبه بقلوب المتفلسفين وتمالكه على خواطر المستسلمين.

الباب الثاني

العقل عند الهوَى أسيرٌ والشَّوق عليهما أميرٌ

قال جالينوس العشق من فعل النفس وهي كامنة في الدماغ والقلب والكبد وفي الدماغ ثلاثة مساكن التَّخييل وهو في مقدم الرأس والفكر وهو في وسطه والذِّكر وهو في مؤخره وليس يكمل لأحدٍ اسم عاشق إلاَّ حتَّى إذا فارق من يعشقه لم يخلُ من تخييله وفكره وذكره وقلبه وكبده فيمتنع عن الطعام والشراب باشتغال الكبد ومن النوم باشتغال الدماغ والتَّخييل والذِّكر له والفكر فيه فيكون جميع مساكن النفس قد اشتغلت به فمتى لم يشتغل به وقت الفراق لم يكن عاشقاً فإذا لقيه خلت هذه المساكن ولعمري لقد أحسن فيما وصف واحتجَّ لما قال فانتصف غير أنه ذكر حال العشق وحده وترك ذكر أحوال ما قبله وأحوال ما بعده وذلك أنَّ الأحوال الَّتي تتولد عن السماع والنظر مختلفة في باب العظم والصِّغر ولها مراتب فأول ما يتولد عن النظر والسماع الاستحسان ثمَّ يقوى فيصير مودَّة والمودَّة سبب الإرادة فمن ودَّ إنساناً ودَّ أن يكون له خلاًّ ومن ودَّ غرضاً ودَّ أن يكون له مُلكاً ثمَّ تقوى المودَّة فتصير محبَّة والمحبَّة سبباً للطاعة.

وفي ذلك يقول محمد الوراق:

تعصِي الإلهَ وأنتَ تُظهرُ حبَّهُ ... هذا محالٌ **في القياسِ بديعُ**

لو كانَ حبُّكَ صادقاً لأَطعتَهُ ... إنَّ المحبَّ لمنْ أحبَّ مُطيعُ

ثمَّ تقوى المحبَّة فتصير خُلَّة والخلَّة بين الآدميين أن تكون محبَّة أحدهما قد تمكَّنت من صاحبه حتَّى أسقطت السرائر بينه وبينه فصار متخلِّلاً لسرائره ومطَّلعاً على ضمائره.." (١)

"وتجدر الإشارة هنا إلى عدد النسخ التي كانت بحوزة ابن السراج من كتاب سيبويه، فنراه كلم وجد كلمة أو عبارة فيها أكثر من احتمال أو لها أكثر من وجه من وجوه التفسير رجع إلى نسخة معينة مشيرا إلى صاحب تلك النسخة مبينا أنها بخطه أو كانت ملكه: كالمبرد، وثعلب، والقاضي١، فهو يشبه المحقق في هذا الزمن، إذ إنه يحاول إخراج النص سليما، لا يشوبه الغموض، ولا يتطرق إليه الشك من قريب أو بعيد.

ولقد نال الأصول إعجاب من جاء بعد ابن السراج من الباحثين، وأثنوا عليه، ووضعوه في مكانه اللائق به.

قال ياقوت الحموي: وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه٢.

وقال الزبيدي في طبقاته: هو غاية في الشرف والفائدة، وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن٣.

وقال ابن شاكر الكتبي: له كتاب الأصول في النحو، مصنف نفيس شرحه الرماني٤.

ولقد استشهد أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول بالشعر في أماكن عديدة بما ثبت عن العرب أو أنه فهم على غير وجهه الصحيح. تتمثل هذه الشواهد بكثرة ما استشهد به من الشعر للغات العرب المختلفة أو لهجات بعض قبائلهم أو تعزيز القواعد التي قال بها فريق من النحاة؛ **لأن السماع ورد** بها وأنكرها فريق آخر لأنها تتعارض مع القياس، أو لأنهم لم يطمئنوا إلى

---

١ هو إسماعيل بن إسحاق القاضي -ذكره السيرافي باسمه كاملا في شرح الكتاب ٥/ ١١٣، دار الكتب نسخة البغدادي- مات سنة ٢٨٢هـ.

٢ معجم الأدباء ١٨/ ١٩٩.

٣ طبقات الزبيدي/ ٢٢٢، وفيات الأعيان ٣/ ٤٢.

٤ عيون التواريخ "١٤٩٧" سنة ٣١٦هـ.." (٢)

"هذا السماع، كذلك تمثل ما اضطر إليه قائله لضرورة الشعر وهو عربي فصيح، ولكنه لا ينبغي أن يرد في السعة؛ لأن للشعر ضروراته وأحكامه، والنوع الثالث: ما جاء شاذا **خلاف القياس أو** السماع، ولكنه صدر عن عربي فصيح فلا يمكن رده أو الحكم عليه بالخطأ أو تضعيف روايته.

---

(١) الزهرة ابن داود الظاهري ص/٥

(٢) الأصول في النحو ابن السراج ٢٣/١

تأثره بمن سبقه:

ينبغي هنا أن نقتصر على مجرد الإشارة إلى مصادر "كتاب الأصول" لنكون على بينة من أمر تأليف هذا الكتاب ومادته وتأثر صاحبه بمن سبقه من النحاة. في ثنايا الكتاب تقع على ذكر ابن أبي إسحاق "١١٧هـ" وعيسى بن عمر "١٤٩هـ"، وأبي عمرو بن العلاء "١٥٤هـ"، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر "١٥٧هـ"، والخليل بن أحمد الفراهيدي "١٧٤هـ" ويونس بن حبيب "١٨٣هـ"، وأبي زيد الأنصاري "٢١٥هـ"، والأخفش الأوسط "٢٠٨هـ"، والجرمي "٢٢٥هـ" والمازني "٢٤٩هـ"، والرياشي "٢٥٧هـ" وأبي العباس المبرد "٢٨٥هـ"، من البصريين وعلى ذكر الكسائي "١٨٩هـ"، والأحمر "١٩٤هـ"، والفراء "٢٠٧هـ" والطوال "٢٤٣هـ"، وثعلب "٢٩١هـ"، من الكوفيين، ومما يشكل قسما من الكتاب ما نقله عن العرب كالحجازيين والتميميين وسائر القبائل العربية الأخرى١.

ولم يكن ابن السراج مجرد ناقل أو جامع يجمع الآراء ويقدمها للدارسين، بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل والترجيح، كما تظهر أحكامه على حظ كبير من السداد والقبول شأن العالم المعتمد بعلمه المتأكد من صحة قوله وتصويب رأيه وكثرة حفظه وعمق إدراكه وتمكنه من الفهم، وإذا كان الأصول مليئًا بالكثير مما نقله ابن السراج عن غيره من شواهد وأحكام، فإن

---

١ انظر الأصول ١/ ٨١، ٨٢، ١٤٤، ١٣٣، ٢٣٦، ٣٣٧، ١٥٥، وجـ٢/ ١٦٣، ١٧٧، ١٦٢، ١٦٦ ...." [1]

"تقوم هند، ويجوز في القياس: ظننتها زيد قائم، تريد: القصة١. ولا أعلمه مسموعًا من العرب. فأما الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث، يقولون: ظننته هند قائمة، وظننتها هند قائمة وتقول: ظننته قائم زيد والهاء كناية عن المجهول. والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم٢ النصب، فيقولون: ظننته قائمًا زيدٌ ولا أعرف لذلك وجهًا في القياس ولا السماع من العرب/ ١٩٣ وتقول: زيدٌ أظنُّ منطلقٌ فتلغي "أظنُّ" كما عرفتك. وتقول: خلفكَ أحسبُ عمروٌ قامَ وقائمٌ أظن زيد فتلغي، وإن شئت أَعملت والكوفيون لا يجيزون إذا تقدمه ماضٍ أو مستقبل أن يعملوا٣. ويجيزون أن يعمل إذا تقدمه اسم أو صفة، والإلغاء عندهم أحسن.

قال أبو بكر وذلك عندنا سواء. قال الشاعر:

أَبالأراجيزِ يابنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأَراجِيزِ خلتُ اللومُ والخورُ ٤

---

١ أي: ضمير المجهول أو الش ا ن.

٢ المراد بالفعل الدائم: اسم الفاعل على رأي الكوفيين والبصريين معا.

٣ في الأصل يعلموا فيها تقديم وتأخير في الحروف.

٤ من شواهد سيبويه ١/ ٦١ "على رفع" اللؤم والخور "بعد" "خلت" لما تقدم عليها من الخبر ونوى فيها من التأخير.

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٢٤/١

والتقدير: وفي الأراجيز اللؤم والخور خلت ذلك. والبيت: للعين المنقري، منازل ابن زمعة من بني منقر يهجو رؤبة بن العجاج، وقيل: يهجو العجاج نفسه. وبيت اللعين هذا من قصيدة رويها لام، وقبل الشاهد:

أني أنا ابن جلا إن كنت تعرفني ... يا رؤب والحية الصماء في الجبل

أبالأراجيز ... ...

على أن في بيت الشاهد إقواء وهو اختلاف حركة الروي. وهكذا رواه السيوطي في الهمع ١/ ١٥٣، وروى أيضا:

وفي الأراجيز رأس القول والفشل

وليس في هذه الرواية إقواء، ولكنها لا شاهد فيها. وقوله: يا رؤب، فإن أصله: يا رؤبة فرخم بحذف التاء، وهذا يؤيد ما ذهب إليه جماعة من أن اللعيِن يهجو بهذه الكلمة رؤبة لا أباه العجاج. وقوله: أبالأراجيز: فإنه يعني القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز. والخور: الضعف. وتوعدني: تتهددني. وانظر شرح السيرافي ١/ ٢٥٣، وابن يعيش ٧/ ٨٤، والمفصل للزمخشري ٢٦١، وأمالي السيد المرتضى ٤/ ٩٠.." [(١)]

"تَرَبّصْ بهَا رَيْبَ الْمَنُونِ لَعَلّهَا ... تُطَلّقُ يَوْمًا أَوْ يَمُوتَ حَلِيلُهَا

فَقَامَ طقطق فَتعلق بِهِ وصيف غُلَام البرتي فصاح بِهِ: دَعه يذهب عَنا فِي سقر، ثُمَّ قَالَ لَهَا: إِن لَمْ يَصِرْ لَك إِلَى مَا تريدين فصيري إِلَى امْرَأَة وصيف حَتَّى تُعْلمني فأضعه فِي الْحَبْس، فَكتب صَاحب الْخَبَر بِمَا كَانَ فعلق بِهِ البرتي وصانعه عَلَى خمس مائَة دِينَار عَلَى أَلا يرفع الْخَبَر بِعَيْنِه، وَلَكِن يكْتب أَنَّ عجوزًا خَاصَمت زَوجهَا فألط فاستغاثت بِالْقَاضِي فَقَالَ لَهَا: مَا اصْنَع يَا حبيبتي هُوَ حُكْم وَلَا بدّ أَن أَقْضِي بِالْحَقِّ، وَانْصَرف البرتي متيمًا، فَمَا زَالَ مُدَنفًا يبكي ويهيم فَوق السطوح، وَيَقُول الشّعْر فَكَانَ ممّا قَالَه:

وَا حسرتي عَلَى مَا مضى ... لَيْتَني لَمْ أكُن أعْرِف الْقَضَا

أحببتُ امْرَأَة وَخفت الل ... ه حَقًّا فَمَا تَمَّ حَتَّى انْقَضى

وَغير ذَلِك من شعر لَا وزن لَهُ وَلَا روى، إِلَى أَن ارعوى وَرجع.

لطّ وألطّ وَأيهمَا أصح

قَالَ الْقَاضِي: هَكَذَا فِي الْخَبَر ألطّ، وَالْمَعْرُوف فِي الْعَرَبيَّة لط، وَقَالُوا فِي اسْم الْفِعْل ملط عَلَى **غَيْر الْقيَاس لِأَن** قِيَاس ألط ملط وَقِيَاس لط لَاطَ، غير **أنّ السماع لَا** اعْتِرَاض لأحد فِيهِ، وَلَا يتْرك للْقِيَاس بل **يتْرك الْقيَاس لَهُ**.

بَيْنَمَا يَبُول من فزعه إِذْ يَبُول عَلَى قَبره

حَدَّثَنَا أَحْمَد بن جَعْفَر بن مُوسَى بالبرمكي الْمَعْرُوف بجحظة، قَالَ: قَالَ لي مَيْمُون بْن هرون الْكَاتِب: جرد شُعَيْب بْن عُجَيف رَجُلا ليضربه بالسياط فِي مَال اختانه مِنْهُ، فَبَال الرَّجُل لمّا رَأَى السِّيَاط فَجرى بَوْله من بائكة سراويله فأطله،

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ١/١٨٣

وشخص مَعَ المعتصم يُرِيدُونَ بِلَاد الرّوم، فَمَاتَ شُعَيْب بْن عجيف فِي الطَّرِيق، وَخرج الرّجل خَلَف الْعَسْكَر يطْلب الرزق، فغمزه الْبَوْل فِي السحر وَهُوَ بِبَعْض الْقرى، فَرَأى ركامًا فَبَال عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ رَجُل من الْقَرْيَة: بئْسَمَا فعلت، بلت عَلَى قبر شُعَيب بْن عجيف، فَقَالَ الرَّجُل: لَا إِلَه إِلَّا اللَّه، بَينا أَنَا أبول من فزعه إِذْ بلت عَلَى قَبره.

إِلَّا يكن أَخا بِالنّسَبِ فَإِنَّهُ أَخ بالأدب

حَدَّثنَا مُحَمَّد بْن يحيى الصولي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْن مُحَمَّد بْن مُوسَى بْن حَمَّاد، قَالَ: سَمِعت عليّ بْن الجهم، وَقد ذَكَرَ دعبلا وكفره ولعنه، وَقَالَ: كَانَ قَدْ أغرى بالطعن عَلَى أبي تَمام وَهُوَ خَير مِنْهُ دينا وشعرًا، فَقَالَ لَهُ رَجُل: لَوْ كَانَ أَبُو تَمام أَخَاك مَا زَاد عَلَى كَثْرَة وصفك لَهُ، فَقَالَ: إِلَّا يكن أَخا بِالنّسَبِ فَإِنَّهُ أخٌ بالأدب وَالدّين والمروءة، أما سَمِعت فِي قَوْله فِيّ:

إِن يكد مُطَّرِفُ الإخاءَ فَإِنّنا ... نَغْدُو ونَسري فِي إخاء تالدِ." (١)

"الطّواف حَتَّى لقيتُ مُعْتبًا مَوْلَى أَبِي عَبْد اللَّه، فسلّمت عَلَيْهِ وَسَأَلته، فَقَالَ: هُوَ ذَا أَبُو عَبْد اللَّه قَدْ وافى وَإِن أَحْدَث مَا ذَكَرك البارحة، فمضيتُ حَتَّى أَتَيْته فَسلمت عَلَيْهِ وساءلته وَقبلت رَأسه، فَقَالَ: تركت مَعْنًا؟ فَأَخْبَرته بسلامته، فَقَالَ: أصبتَ مِنْهُ بَعْدَ مَا جَبَهك وَصَاح عَلَيْكَ عشْرين ألفا سوى مَا لقِيت من غَيره؟ قلت: نَعَمْ، جعلت فدَاك. قَالَ: فانَّ مَعَنا جمَاعَة من أَصْحَابك ومواليك وَقد كَانُوا يدعونَ لَك ويذكرونك فَمر لَهُم بِشَيْء، قلت: ذَاك إِلَيْكَ جعلني فدَاك، قَالَ: فأعطهم مَا

رَأَيْت، كم فِي نَفسك أَن تُعْطِيَهم؟ فَقلت: ألف دِينَار، قَالَ: إِذًا تُجْحِف نَفسك، وَلَكِن فَرِّق عَلَيْهِمْ خمس مائَة دِينَار، وَخمْس مائَة دِينَار لمن يعتريك بِالْمَدِينَةِ، فَفعلت ذَلِك، فَقدمت الْمَدِينَة واستخرجت عَيْني بِذِي الْمَرْوَة وبالمضيق بالسُّقْيا، وبنيتُ منازلي بِالبَقِيعِ، فتَرَوْني أُؤدِّي شُكْرَ أَبِي عَبْد اللَّه وَولده أبدا، وضممتُ إليَّ أَهلِي ورزقتُ مِنْهَا عَليًّا والحَسَن أبْنَيَّ وَالْبَنَات.، كم فِي نَفسك أَن تُعْطِيَهم؟ فَقلت: ألف دِينَار، قَالَ: إِذًا تُجْحِف نَفسك، وَلَكِن فَرِّق عَلَيْهِمْ خمس مائَة دِينَار، وَخمْس مائَة دِينَار لمن يعتريك بِالْمَدِينَةِ، فَفعلت ذَلِك، فَقدمت الْمَدِينَة واستخرجت عَيْني بِذِي الْمَرْوَة وبالمضيق بالسُّقْيا، وبنيتُ منازلي بِالبَقِيعِ، فتَرَوْني أُؤدِّي شُكْرَ أَبِي عَبْد اللَّه وَولده أبدا، وضممتُ إليَّ أَهلِي ورزقتُ مِنْهَا عَليًّا والحَسَن أبْنَيَّ وَالْبَنَات.

مُصْعَب بْن الزُّبَيْر يتَمَثَّل عَن هزيمته ببيتي شعر

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْن يُونُس بْن أبي اليسع، أَبُو إِسْحَاق، قَالَ: حَدَّثَنَا زبير بْن بكار، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن حَمْزَة، عَنْ جَدِّي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبٍ عَنْ أَبِيه، قَالَ: لمّا تَفَرَّق عَنْ مُصْعَب جُنده، قَالَ: لَهُ أُودَّاؤُه: لَو اعتصمتَ بِبَعْض القلاع وكاتبتَ من قَدْ بَعدُ عَنْكَ من أوليائك كَمثل الْمُهلب وَابْنه الأشتر وَفُلَان وَفُلَان فَإِذا اجْتمع لَك من تَرْضاه لقيت

---

(١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي المعافى بن زكريا ص/١٢٣

الْقَوْم بأكفائهم، فقد ضَعُفت جدا واختلَّ أَصْحَابك. فلبس سلاحه وَخرج فِيمَن بَقِي مَعَه من أَصْحَابه وَهُوَ يتَمَثَّل بِشعر قيل إِنَّه لِطَرِيف العَنبري، وَكَانَ طريفُ الْعَنْبَري يُعَدُّ بِأَلف فَارس من فرسَان خُرَاسَان:

علام تقولُ السّيف يُثْقِلُ عَاتِقي ... إِذَا أَنَا لَمْ أركبْ بِهِ الْمركب الصَّعْبا

سأحْمِيكُمُ حَتَّى أموتَ وَمن يَمُتْ ... كَرِيمًا فَلا لَوْمٌ عَلَيْهِ وَلَا عَتْبا

جمع القلعة قلاع خلافًا لِابْنِ الأَعْرَابِي

قَالَ الـقَاضِي: فِي هَذَا الْخَبَر، أَنَّهُ قيل لمصعب: لَو اعتصمت بِبَعْض القلاع وَهِي جمع قلعة، وَهَذَا صَحِيح **فِي الْقيَاس وَمثله** فِي قِيَاس الْعَرَبيَّة رَقَبَة ورقاب وَعقبَة وعقاب فِي أحرف كَثِيرَة، وَقد جَاءَ فِي الْأَخْبَار عَن السّلف الَّذين كَلَامهم حُجة فِي اللُّغَة لسبقهم اللّحن، وَزعم ابْن الأَعْرَابِي أنّ القلعة لَا تجمع قلاعًا، وَالَّذِي قَالَه خطأ من **جِهَة السماع وَالْقِيَاس** مَعًا، وَقد حكى القلاع فِي جمع القلعة عددٌ من عُلَمَاء اللغويين مِنْهُم أَبُو زَيْد وَغيره.

نديم ينْتَقم من صَاحب بَيت المَال

حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن يحيى الصولي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرو بْن مُحَمَّد الرُّومِي، قَالَ: كَانَ عَلَى بَيت مَال المعتصم رجلٌ من أَهْلَ خُرَاسَان يكنى أَبَا حَاتِم، فَخرجت لي جائزةٌ فمطلني بهَا، وَكَانَ ابْنه قَد اشْترى جَارِيَة مغنية تسمّى قَاسم بستين ألف دِرْهَم، قَالَ: فعملت فِيهِ شعرًا." (١)

"مِنْ خَيْرِ مَنْ يَمْشِي بساقٍ وَقَدَمِ

قَالَ: فَحَمَلَ عَلَيَّ وَهُوَ يَقُولُ:

أَنَا ابْنُ ذِي الأَقْيَالِ أَقْيَالِ الْبُهَمْ ... مَنْ يَلْقَنِي يُودَ كَمَا أُودَتْ إِرَمْ

أَتْرُكْهُ لَحْمًا عَلَى ظَهْرٍ وَضَمْ

قَالَ: وَاخْتَلَفْنَا ضَرْبَتَيْنِ، فَأَضْرِبُهُ أَحْذَرَ مِنَ الْعَقْعَقِ، وَيَضْرِبُنِي أَثْقَفَ مِنَ الْهِرِّ، فَوَقَعَ سَيْفُهُ فِي قَرَبُوسِ سَرْجِي فَقَطَعَهُ، وَعَضَّ كَاثِبَةَ الْفَرَسِ، فَوَثَبْتُ عَلَى رِجْلِي قَائِمًا وَقُلْتُ: يَا هَذَا مَا كَانَ يَلْقَانِي مِنَ الْعَرَبِ إلا ثَلاثَةٌ: الْحَارِثُ بْنُ ظَالِمٍ لِسِنِّهِ وَالتَّجْرِبَةِ، وَعَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ لِلشَّرَفِ وَالنَّجْدَةِ، وَرَبِيعَةُ بْنُ مُكَدَّمٍ لِلْحَيَاءِ وَالْبَأْسِ، فَمَنْ أَنْتَ ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ؟ قَالَ: بَلْ مَنْ أَنْتَ ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ؟ قُلْتُ: أَنَا عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرِبَ الزُّبَيْدِيُّ، قَالَ: وَأَنَا رَبِيعَةُ بْنُ مُكَدَّمٍ، قُلْتُ: اخْتَرْ مِنِّي إِحْدَى ثَلاثِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ نَتَضَارَبَ بِسَيْفَيْنَا حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَزُ؛ وَإِمَّا أَنْ نَصْطَرِعَ فَأَيُّنَا صَرَعَ صَاحِبَهُ قَتَلَهُ، وَإِمَّا الْمُسَالَمَةَ، قَالَ: ذَاكَ إِلَيْكَ فَاخْتَرْ، قُلْتُ: إِنَّ بِقَوْمِكَ إِلَيْكَ حَاجَةً وَبِقَوْمِي إِلَيَّ حَاجَةً، وَالْمُسَالَمَةُ أَوْلَى وَخَيْرٌ لِلْجَمِيعِ. ثُمَّ أَخَذْتُ بِيَدِهِ فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي وَقُلْتُ لَهُمْ: خَلُّوا مَا بِأَيْدِيكُمْ قَالُوا: يَا أَبَا ثَوْرٍ غَنِيمَةٌ بَارِدَةٌ بِأَيْدِينَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَتْرُكَهَا؟ فَقُلْتُ لَهُمْ: لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُ لَخَلَّيْتُمْ وَزِدْتُمْ، خَلُّوا وَسَلُونِي عَنْ فَرَسِي مَا فَعَلَ؛ قَالَ: فَتَرَكْنَا مَا بِأَيْدِينَا وانْصَرَفْنَا رَاجِعِينَ.

---

(١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي المعافى بن زكريا ص/١٣٢

معنى الْغَنِيمَة الْبَارِدَة

قَالَ الْقَاضِي: فِي قَوْله: غنيمَة بَارِدَة وَجْهَان: أَحدهمَا أَنَّهَا الْغَنِيمَة الَّتِي لم ينل غانمها حر السِّلَاح وحازوها سَالِمين ظَاهِرين موفورين غير مكلومين، وَقد يكون الْبرد فِي هَذَا القَوْل بِمَعْنى الطُّمَأْنِينَة والراحة كَمَا يُقَال: اللَّهُمَّ أذقنا برد عفوك، وَمِنْه برد الْيَقِين بِمَعْنى الطُّمَأْنِينَة والسكون، وَيَقُولُونَ برد الْمَيِّت أَي سكن. وَالْوَجْه الثَّانِي أَن الْغَنِيمَة الْبَارِدَة هِيَ المستقرة الْحَاصِلَة والمحوزة الثَّابِتَة من قَوْلهم: مَا برد بِيَدِي من هَذَا شَيْء، أَي مَا حصل وَلَا ثَبت، كَمَا قَالَ الراجز:

الْيَوْم يَوْم بَارِد سمومه ... من عجز الْيَوْم فَلَا تلومه

أَي ثَابت سمومه. وَقد أنشدنا مُحَمَّد بْن الْقَاسِم الْأَنْبَارِي:

عافت الشّرْب فِي الشتَاء فَقُلْنَا ... برديه تصادفيه سخينا

على وَجْهَيْن: برديه أَي أحبسيه وأقريه لينكسر برده، وَالْآخر بل رديه من الْورْد، فأدغم اللَّام فِي الرَّاء، وَهَذَا كثير فِي كَلَام الْعَرَب، والإظهار هَاهُنَا قَلِيل **فِي السماع ضَعِيف** فِي الْقيَاس، وَإِن كَانَ بَعضهم قد أظهر، وَقد رُوِيَ عَن حَفْص بْن سُلَيْمَان الْأَسدي عَن عَاصِم بْن أَبِي النجُود " بَلْ رَانَ " المطففين: ١٤ بالإظهار.." (١)

"أي ما تطاير وتهافت منه. وشذ الشيء يشِذ ويشُذ شذوذًا وشذًّا وأشذذته أنا، وشذذته أيضًا أشذه "بالضم لا غير" وأباها الأصمعي وقال: لا أعرف إلا شاذًّا أي متفرقًا. وجمع شاذّ شذّاذ قال:

كبعض من مر من الشذاذ

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما.

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد **في القياس والاستعمال** جميعًا وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعيد.

ومطرد **في القياس شاذ** في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يدر ويدع. وكذلك قولهم "مكان مبقل " هذا هو القياس، والأكثر **في السم١ ع باقل**، والأول مسموع أيضًا؛ قال أبو داود لابنه داود:"يا بني ما أعاشك بعدي؟ " فقال دواد:

أعاشني بعدك واد مبقل ... آكل من حوذانه٢ وأنسل

وقد حكى أيضًا أبو زيد في كتاب "حيلة ومحالة"٣: مكان مبقل. ومما يقوى **في القياس يضعف** في الاستعمال مفعول٤ عسى اسمًا صريحًا نحو قولك: عسى زيد

---

(١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي المعافى بن زكريا ص/٤٨٣

١ يريد أنه أنكر "شذ" متعديا ولا يعرفها إلا فعلا لازما في معنى تفرق لا في معنى فرق.

٢ الحوذان. اسم ثبت. وأنسل. يروى بفتح الهمزة؛ ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر. ويروى بضمها؛ ومعناه تنسل إبلي وغنمي. وانظر اللسان في "نسل وبقل".

٣ انظر معجم الأدباء ١/ ٢١٦ طبع مطبعة الحلبي.

٤ في ش: "استعمال مفعول"، وكذا العبارة في المزهر. وهو يريد بمفعول عسى خبرها.." [1]

"قائمًا أو قيامًا١ هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم و ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ . وقد جاء عنهم شيء من الأول أنشدنا أبو علي:

أكثرت في العذل ملحًا دائما ... لا تعذلا إني عسيت صائما٢

ومنه المثل السائر: " عسى الغوير أبؤسًا ".

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص٣ الرمث، واستصوبت الأمر. أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء. ومنه استحوذ وأغيلت٤ المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشاة وقول زهير:

هنالك إن يستخولوا المال يخولوا٥

ومنه استفيل٦ الجمل؛ قال أبو النجم:

يدير عيني مصعب مستقيل٧

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا. وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف ٨. وحكى البغداديون: فرس مقوود،

---

١ كذا، ولا يعرف هذا، فإن المعنى لا يخبر به من الذات إلا بتأول.

٢ رسم "تعذلا" بألف في مكان نون التوكيد الخفيفة وفقا لما في أ، وفي بقية الأصول بالنون.

٣ الرمث: شجر ترعاه الإبل، وإخواصه أن يبدو فيه ودق ناعم كأنه خوصة.

٤ يقال: أغيلت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل.

٥ عجز هذا البيت:

وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا

واستخوال المال أن يسأل ناقة عارية للبنها وأوبارها أو فرسًا للغزو عليها، وإخواله: إعطاؤه. ويروى يستخبلوا ... يخبلوا. وانظر اللسان "خبل".

٦ استفيل الجمل: صار كالفيل.

---

(١) الخصائص ابن جني ٩٨/١

٧ هذا في وصف فحل إبل. والمصعب: الذي لم يذلل. وهذا من أرجوزته الطويلة التي أولها:

الحمد لله الوهوب المجزل

وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية.

٨ أي مخلوط أو مبلول، ومن شواهد ذلك قوله: والمسك في عنبره مدووف. وانظر اللسان "داف".." (١)

"ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه. "ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية "١.

واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استساغ: استسوغ ولا في استباع: استبيع ولا في أعاد: أعود لو لم تسمع شيئًا من ذلك قياسًا على قولهم: أخوص الرمث. فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وذر وودع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو "عليك"٢ أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما. فأما قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودعه

فشاذ. وكذلك قراءة بعضهم ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ . فأما قولهم: ودع الشيء يدع -إذا سكن- فاتدع، فمسموع متبه، وعيه أنشد بيت الفرزدق:

وعض زمان يابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحت أو مجلف٣

فمعنى "لم يدع " -بكسر الدال- أي لم يتدع ولم يثبت والجملة بعد "زمان " في موضع جر لكونها صفة له والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه وتقديره: لم يدع فيه

---

١ ما بين القوسين زيادة من ج.

٢ زيادة من أ.

٣ انظر الخزانة ص٣٤٩ ج٢، والرواية التي أوردها ابن جني هنا رواها أبو عبيدة، ورواها ابن الأنباري في شرح المفضليات في قصيدة سويد بن أبي كاهل اليشكري. انظر الشرح ٣٩٦.." (٢)

"باب في تعارض السماع والقياس:

إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم١. ثم إنك من بعد لا

---

(١) الخصائص ابن جني ٩٩/١

(٢) الخصائص ابن جني ١٠٠/١

تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع.

فأما قولهم " استنوق الجمل " و "استتيست الشاة " و "استفيل الجمل " فكأنه أسهل من استحوذ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلا؛ نحو قوله٢:

يحوذهن وله حوذي ... كما يحوذ الفئة الكمي

-يروى بالذال والزاي٣: يحوذهن ويحوزهن- فلما كان استحوذ خارجًا عن معتل: أعني حاذ يحوذ وجب إعلاله إلحاقًا في الإعلال به. وكذلك باب أقام وأطال واستعاذ٤ واستزاد مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ألا ترى أن أصل أقام أقوم وأصل استعاذ استعوذ فلو أخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها غير أنه لما كان منقولًا ومخرجًا من معتل -هو قام، وعاذ- أجرى أيضًا في الإعلال عليه. وليس كذلك " استنوق الجمل" و "استتيست الشاة " لأن هذا ليس منه فعل معتل ألا تراك لا تقول: ناق ولا تاس؛ إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر لم يصرف منهما فعل معتل. فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ. وكذلك استفيل.

ومع هذا أيضًا فإن استنوق، واستتيس شاذ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود لما قلت: استطود، ولا من الحوت استحوت٥، ولا من٦ الخوط استخوط **ولكان القياس أن** تقول: استطاد واستحات واستخاط.

---

١ كذا في أ، ب، وفي ش: "مثلهم".

٢ هو العجاج. يصف ثورا وكلابا. و"حوذيّ"كذا في أ، ج، وفي ش، ب: "حاذي". "الفئة"كذا في الأصول ما عدا ج ففيها: "المائة". والحوز: السوق الشديد، والحوذي والحوزي: السائق المجد المستحث على السير. وانظر ديوان العجاج ٧.

٣ في ش: "الزاء" وهي لغة في الزاي.

٤ في ش: "استعان".

٥ في تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٥ استحاث الرجل أي كثر أكله، لأن الحوت يأكل كثيرا.

٦ كذا في أ. وفي ش، ب والمطبوعة: "ومن الخوط" والخوط: الغصن الناعم.." [1]

"فإن قلت: فهل تجد لبيت الجعدي على تفسيرك الذي حكيته ورأيته نظيرًا؟ قيل: لا ينكر وجود ذلك مع الاستقراء واعمل فيما بعد على أن لا نظير له، ألا تعلم **أن القياس إذا** أجاز شيئًا وسمع ذلك الشيء عينه فقد ثبت١ قدمه، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسًا به فليس في واجب النظر إيجاده؛ ألا ترى أن قولهم: في شنوءة شنَئي لما **قبله القياس لم** يقدح فيه عدم نظيره نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلا يرد إليه ويحمل غيره عليه. وسنورد فيما بعد بابًا لما **يسوغه القياس وإن** لم يرد **به السماع بإذن** الله وحوله.

---

(١) الخصائص ابن جني ١/١١٩

ومن ذلك -أعني الاستحسان- أيضًا قول الشاعر:

أريت إن جئت به أملودا ... مرجلا ويلبس البرودا[3]

أقائلن أحضروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهًا له بالفعل المضارع. فهذا إذًا استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة؛ ألا تراك لا تقول: أقائمنَّ يا زيدون ولا أمنطلقنَّ يا رجال إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه واحتمال بالشبهة له.

---

١ كذا في ش، ب. وفي أ: "ثبتت"، وكلاهما جائز؛ فإن القدم مؤنث مجازي.

٢ انظر ص١١٧ من هذا الجزء.

٣ "جئت" بضم التاء كما نص عليه صاحب الخزانة، وإن ضبط في أبفتحها. وكان من قصة هذا الرجز أن رجلا من العرب أتى أمة له، فلما حبلت جحدها وزعم أنه لم يقربها، فقالت هذا الرجز تريد: أخبرني إن ولدت ولدا هذه صفته أتقول لي ولمن يشايعني: أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك. إنك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد، فاصبر فعسى أن أجيء، بما يقر عينك، وفي بعض الروايات "جاءت" بدل "جئت"، و"أحضري" بدل "أحضروا". وانظر الخزانة ٥٧٤ ج٤، وشرح الكامل للمرصفي ١/ ٩٧.." (١)

"العطر، وقطّان من القطن، بل حيّة من لفظ "ح ي ي " من مضاعف الياء، وحوّاء من تركيب "ح وى "كشواء وطواء. ويدل على أن الحية من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكتاب[1] من قولهم في الإضافة إلى حيَّة بن بهدلة: حَيَوِيّ. فظهور الياء عينًا في حيوي قد علمنا منه كون العين ياء، وإذا كانت العين ياء واللام معتلة، فالكلمة من مضاعف الياء البتة، ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو حيوت. وهذا واضح. ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحية والحواء من لفظ[2] واحد؛ لضربين من القياس: أما أحدهما فلأن فعالًا في المعاناة[3] إنما يأتي من لفظ المعاني[3]؛ نحو عطّار من العطر، وعصَّاب من العصب. وأما الآخر فلأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان، ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من باب حييت وعييت. وإذ كان الأمر كذلك علمت **قوة السماع وغلبته** للقياس، ألا ترى أن سماعًا واحدًا غلب قياسين اثنين.

نعم، وقد يعرض هذا التداخل في صنعة الشاعر فيرى أو يُرِي أنه قد جنَّس[4] وليس في الحقيقة تجنيسًا وذلك كقول القطامي:

مستحقبين فؤادًا ما له فاده

---

١ انظر الكتاب ٢/ ٧٢. وحية بن بهدلة قبيلة عربية.

---

(١) الخصائص ابن جني ١/١٣٧

٢ يريد من لفظ الحوّاء، وهو مادة حويت.

٣ كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "المعاباة ... المعابا"، والمعاناة الشيء: معالجته وملابسته ومباشرته، وترادف هنا النسب.

٤ كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "جانس".

٥ صدره:

كنية الحي من ذي الغيضة احتملوا

وهو من قصيدته التي مطلعها:

ما اعتاد حب سليمى حين معتاد ... ولا تقضي بواقي دينها الطادي

يقول فيها:

ما للكواعب ودَّعن الحياة كما ... ودعنني واتخذن الشيب ميعادي

ثم يقول: كنية الحي....، وكنية الحي: بعده وتحوله عن منتجعه إلى آخر، يقول: ودعنني وبعدن عني كبعد هذا الحي إذ احتملوا من ذي الغيضة، وهو موضع، ويقول: إنهم استحقبوا معهم واحتملوا أسيرًا لا فداء له على الأسر، يعني نفسه وقع أسيرًا لمن سلبت فؤاده من الحي.." (١)

"باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف:

أما ما طريقه الإقدام من غير صنعة فنحو ما قدمناه آنفًا من قولهم: ما أطيبه وأيطبه، وأشياء في قول الخليل "وقسيّ"، وقوله "أخو اليوم اليمي". فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تأت ولا صنعة. ومثله موقوف **على السماع** **وليس** لنا الإقدام عليه من طريق القياس.

فأمَّا ما يتأتى له ويتطرق إليه بالملاينة والإكثاب١، من غير كدٍّ ولا اغتصاب٢، فهو ما "عليه عقد هذا الباب"٣. وذلك كأن يقول لك قائل: كيف تحيل لفظ

---

١ يقال: أكثب إلى الشيء: دنا منه.

٢ كذا في أ. وفي شيء، ب: "اعتضاب".

٣ كذا في أ، ب. وفي شك "عقد عليه هذا الباب".." (٢)

"باب في الشئ يرد فيوجب **له القياس حكما** ويجوز أن **يأتي السماع بضده**، أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن **يرد السماع بجلية** حاله

...

باب في الشيء ١ يرد فيوجب **له القياس حكما** ويجوز أن **يأتي السماع ٢** بضده، أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن **يرد**

---

(١) الخصائص ابن جني ٢/٤٨

(٢) الخصائص ابن جني ٢/٩٠

السماع بجلية حاله:

وذلك نحو عنتر وعنبر وحنزقر[3] وحنبتر[4] وبلتع[5] وقرناس[6].

فالمذهب[7] أن يحكم في جميع هذه النونات والتاءات وما يجري مجراها –مما هو واقع موقع الأصول مثلها– بأصليته، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادة شيء منه كما ورد في عنسل وعنبس ما قطعنا به على زيادة نونهما، وهو الاشتقاق[8] المأخوذ من عبس وعسل، وكما[9] قطعنا على زيادة نون قنفخر[10] لقولهم: امرأة قفاخرية[11]. وكذلك تاء تألب[12]؛ لقولهم: ألب[13] الحمار طريدته يألبها، فكذلك يجوز أن يرد دليل يقطع به على نون عنبر في الزيادة، وإن كان ذلك كالمتعذر الآن لعدم المسموع من الثقة المأنوس[14] بلغته، وقوة طبيعته[15]؛ ألا ترى أن هذا ونحوه مما[16] لو كان له أصل لما تأخر أمره، ولوجد في اللغة ما يقطع له به. وكذلك ألف آءةٍ حملها الخليل –رحمه الله– على أنها منقلبة عن الواو، حملا على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك[17] أن يرد شيء من السماع

---

١ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "أن الشيء".

٢ سقط في ش.

٣ هو القصير الدميم.

٤ هو الشدة.

٥ يقال رجل بلتع: حاذق ظريف متكلم.

٦ بضم القاف وكسرها، وهو شبيه الأنف يتقدم الجبل.

٧ كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "والمذهب".

٨ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "هما".

٩ سقط حرف العطف في ش.

١٠ هو الفائق في نوعه.

١١ مؤنث القفاخري، وهو النار الناعم الضخم الجثة.

١٢ هو الشديد الغليظ من حمر الوحش.

١٣ أي طردها طردا شديدا.

١٤ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "المأخوذ".

١٥ في ط: "طبعه".

١٦ سقط في ط.

١٧ في ش: "من".." (١)

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٦٨

"فذهب الكسائي فيه إلى أن أصله وآر، وأنه فعال من وأرت النار إذا حفرت لها الإرة١، فخففت الهمزة فصارت لفظًا إلى ووار فهمزت الفاء البتة فصارت: أوار. ولم يأت منهم٢ على أصله: وآر ولا٣ مخففا "مبدل٤ العين": ووار. وكلاهما **يبيحه القياس ولا** يحظره.

فأما قول الخليل في فعل من وأيت إذا خففته: أويٌ فقد رده أبو الحسن وأبو عثمان وما أبيا منه عندي٥ إلا مأبيًا.

وكذلك البرية فيمن أخذها٦ من برأ الله الخلق -وعليه أكثر الناس، والنبي عند سيبويه٧ ومن تبعه فيه، والذرية فيمن أخذها من ذرأ الله الخلق. وكذلك ترى وأرى ونرى ويرى في أكثر الأمر، والخابية، ونحو ذلك مما ألزم التخفيف. ومنه ما ألزم البدل، وهو النبي -عند سيبويه، وعيد؛ لقولهم: أعياد، وعييد.

ومن ذلك ما **يبيحه٨ القياس في** نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج: من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة٩ من هذه العيون وأن يقال: يخرج ويخرج، ويدخل ويدخل، ويضرب ويضرب، ويجلس ويجلس، قياسًا على ما اعتقبت على عينه الحركتان معًا؛ نحو يعرش ويعرش ويشنق ويشنق١٠ ويخلق ويخلق١١، وإن كان

الكسر في عين١٢ مضارع فعل أولى به من يفعل؛ لما قد ذكرناه في شرح تصريف أبي عثمان، فإنهما على كل حال مسموعان **أكثر السماع في** عين مضارع فعل.

فاعرف ذلك ونحوه مذهبًا للعرب، فمهما ورد منه فتلقه عليه

---

١ هو موقد النار.

٢ كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "عنهم".

٣ سقط في د، هـ، ز.

٤ كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "غير مبدل العين"، وفي ش: "غير مبدل الفاء".

٥ كذا في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.

٦ ويأخذها بعض اللغويين من البرى أي التراب.

٧ انظر الكتاب ٢/ ١٧٠.

٨ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "ينتجه".

٩ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "واحد".

١٠ كذا في ط، وفي ز، ش: "يسبق، ويسبق"، وأما أثبت موافق لما في المعاجم.

١١ كذا في ز، ط، وفي ش: "يخلق ويحلق" وهو تصحيف، وفي الجمهرة 3/ ٤٤٩: "ويحلقون ويخلقون" بضم اللام وكسرها.

١٢ سقط في ش.." (١)

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٨٨

"١٢١- باب في الشيء يرد فيوجب **له القياس حكما** ويجوز أن **يأتي السماع بضده** أيقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن **يرد السماع بجلية** حاله ٦٨-٦٩:

نون نحو عنبر وتاء نحو بلتع "٦٨". ألف آءة "٦٨

١٢٢- باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح ٦٩-٧٢:

ما يحتمله مروان من الوزن "٦٩". ما يحتمله أيمن من الوزن "٧٠". ما يحتمله عصى "٧١". ما يحتمله إوي "٧١".

١٢٣- باب في خصوص ما يقنع فيه العموم من أحكام صناعة الإعراب ٧٢-٧٣:

ذكر في هذا الباب أمثلة يفسد فيها التخصيص.

١٢٤- باب في تركيب المذاهب ٧٣-٧٦:

تصغير ما نقص منه حرف كهار في هائر: مذاهب النحويين فيه "٧٣" وما بعدها. صرف نحو جوار علما "٧٤". حرف إعرات التثنية "٧٥". تخريج جابة في قولهم: أساء سمعا فأساء جابة "٧٦".

١٢٥- باب في السلب ٧٧-٨٥:

مادة "ع ج م" "٧٧". مادة "ش ك و" "٧٨". مادة "م ر ض" "٧٩". مادة "ق ذ ي" "٧٩". قول أبي الجراح: بي إجل فأجلوني "٨٠". مادة "أث م" "٨٠". التودية والسكاك "٨٠". النالة والمنلاة والساهر "٨١". مادة "ب ط ن" "٨١". ورد السلب في "خ ف ي" "٨٣". الأسماء هي الأول والأفعال توابع وثوان لها "٨٤". بناء المضارع إذا لحقته نون التوكيد "٨٥".

١٢٦- باب في وجوب الجائز ٨٦-٨٩:

تصغير نحو جدول ونحو عجوز "٨٦". ما قام إلا زيدا أحد "٨٧". يقال: أجنة ولا يقال وجنة وهو الأصل "٨٧". تصريف أوار "٨٧" وما بعدها. فعل من وأيت "٨٨". البرية والذربة والخابية والنبي "٨٨". ما جاء فيه فعل فعل يفعل ويفعل بضم عين المضارع وكسرها "٨٨".." (١)

"ما لا يُؤخذ من اللغة إلا بالسماع:

ومنها ما لا يُؤخذ إلا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع. فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسّة، وقليلا ما يعرفه أكثر ١ أهل اللغة؛ لاشتغالهم بالسماع عن القياس.

تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس:

ولهذا ما لا٢ تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف، وترى كتابه أسد شيء فيما يحكيه، فإذا رجع **إلى القياس وأخذ** يصرف ويشتق اضطرب كلامه وخلّط. وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتاب إلى الفرد، ويتكرر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره، وليس هذا غضا من أسلافنا، ولا توهينا لعلمائنا،

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٣٤٧

كيف وبعلومهم نقتدي، وعلى أمثلتهم نحتذي، وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه، حتى إن أهله المُشْبِلين عليه والمنصرفين إليه، كثيرا ما يخطئون فيه ويخلطون، فكيف بمن هو عنه بمعزل، وبعلم سواه متشاغل.

ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة:

وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا٣ قريبا، واتصالا شديدا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى،

---

١ أكثر: زيادة من ظ، ش.

٢ لا: ساقط من ص.

٣ ش، ظ: سببا.." [(١)]

"ليس في الكلام مثل١: "جُعْفَر"، فهذا بمنزلة ما اشتققت منه ما تذهب فيه النون.

قال أبو الفتح: قوله: فاجعلها زائدة، يقول: احكم بهذا من **طريق القياس لا** من قبل السماع، فإن انضاف **إلى القياس السماع فما** لا نهاية وراءه. فمثال "كنهْبُل فَنَعْلُل"؛ لأنه ليس في الأصول مثل "سفرجُل"، فمن ها٢ هنا قضي بزيادتها. ولو كانت الباء من كنهبل مفتوحة لكانت النون أصلا؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسفرجَل.

وهذا إنما يُقضَى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة، فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضي بزيادتها، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول، وذلك نحو "جَحَنْفَل" تجعل النون فيه زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، فهذا وجه.

وفيه وجه آخر، وهو أنه الكثير بمعنى الجَحْفَل وهو الجيش الكثير، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجحفل؛ **لكان القياس أن** تكون نونه زائدة لما ذكرت لك.

فأما قَرَنْفُل، فينضم٣ إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة، فقد وضح أمره في زيادة نونه من وجهين.

وإذا كان الأمر كذلك، فقد **كان القياس في** "عَنْتَرِيس" أن تكون نونه أصلًا؛ لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيق، **ولكن القياس أوجب** زيادتها؛ لأنها عند سيبويه من العَتْرسة وهي الشدة، والعنتريس: هي الناقة الشديدة، فمن هنا كانت زائدة.

فإن قال قائل٤: ولِمَ صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة أحرف، استحقت الزيادة؟

---

١ مثل: زيادة من ظ.

٢ ها: زيادة عن ظ، ش.

---

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ابن جني ص/٣

٣ ظ، ش: فيضم.

٤ ظ، ش: قيل.." (١)

"إحداهما ساكنة، والأخرى متحركة. وهذا تشبيه لا يجب فيه القلب، ولكن فيه ضربا من التعلل بعد السماع.

وقوله: في قول من قال: "يِيجَل" وهذا أقيس، يريد: أن **وجه القياس فيه** أن قبل الواو كسرة، وهذا يجب فيه قلب الواو الساكنة ياء.

وقد ذكرت فيما مضى لِمَ لَمْ يكثر في كلامهم الابتداء بالياء المكسورة، فأما١ من قال: "ياجل" فنظير قوله٢ قولهم: "حاحيت، وعاعيت" وأصله: "حَيْحَيْت، وعيعيت"، فقلب الياء ألفا للتخفيف وإن لم تكن متحركة.

وقالوا: "داوِيَّة" في "دَوِّيَّة"، فقلبوا الواو ألفا، وإن كانت ساكنة للتخفيف.

وقد أجاز الخليل مثل هذا في "آية" أن تكون الألف منقلبة عن ياء ساكنة، كأنها كانت "أَيْيَة"٣ وهو٤ أحد قولي الخليل فيها.

قول الخليل فيمن قال: "مررت بأخواك، وضربت أخواك":

قال أبو عثمان:

وأخبرني أبو زيد النحوي قال: سألت الخليل عن الذين قالوا: "مررت بأخواك، وضربت أخواك؟ " فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في٥ "ييأس: ياءس"، أبدلوا الياء ألفا لانفتاح ما قبلها.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون الذي يريده الخليل في هذا الموضع، أن الألف في "مررت بأخواك، وضربت أخواك" ليست بدلا من الياء في "ضربت

---

١ ظ، ش: وأما.

٢ قولهم: ساقط من ظ، ش.

٣ ص: "أية" بالإدغام.

٤ ظ، ش: وهذا.

٥ في: ساقط من ظ، ش.." (٢)

"فالمطرد **في القياس والاستعمال** جميعا، هو الذي لا نهاية وراءه، نحو رفع الفاعل ونصب المفعول.

والمطرد **في القياس الشاذّ** في الاستعمال، نحو الماضي من "يَذَر، ويَدَع" لا يقال فيهما: "وَذَرَ، ولا وَدَعَ" وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس.

قال سيبويه: استغني عنهما بترك، وهذه ليست حجة قاطعة ولكن فيها ضربا من التعلل.

---

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ابن جني ص/١٣٦

(٢) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ابن جني ص/٢٠٣

والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، قولهم: "استحْوَذ، وأغيلت المرأة" **القياس يوجب** إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة "استقام، وأبانت"، **ولكن السماع أبطل** فيهما القياس. وحكى ابن السكيت: "أغالت المرأة، وأغيلت" إذا سقت ولدها الغَيْل، ولا يعرف أصحابنا الاعتلال.

قال أبو علي: والشاذ **في القياس والاستعمال** جميعا، ما أجازه أبو العباس من تَتْميم "مفعول" من ذوات الواو التي هي عين؛ لأنه أجاز في "مَقُول: مَقْوُول"، وفي "مصوغ: مصووغ" قال: لأن ذلك ليس بأثقل من "سُرْت سُوورا، وغارت عينه غوورا" قال أبو علي: فسبيله في هذا سبيل من قال "قام زيدا"؛ لأنه خارج **عن القياس والاستعمال**.

وكذلك قول الآخر:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

إن تقضيا حاجة لي خف محملها ... تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

أن تقرأان علي أسماء ويحكما ... مني السلام وألا تعلما أحدا

فسألت أبا علي عن ثبات النون في "تقرأان" بعد "أن"؟

فقال: "أن" مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة،." [(١)]

"فهذا أيضا من الشاذ **عن القياس والاستعمال** جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به وتُرك القياس؛ **لأن السماع يبطل** القياس.

قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح. فإذا **ورد السماع بشيء** لم يبق غرض مطلوب، وعُدل **عن القياس إلى** السماع.

إذا سميت بالفعل "يَزِيد" بعد إعلاله، بقي على إعلاله:

قال أبو عثمان:

فأما "يزيد" اسم رجل، فإنما اعتل من قِبَل أنه كان فعلا لزمه الاعتلال، ثم نُقِل من الفعل فسمي به، فهو المعتل نظير "يَشْكُرُ" في الصحيح، فأجرِ الباب ١ على ما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: يقول: إن "يزيد" هذا منقول من الفعل، وإنما هو مضارع "زاد"، فصار ك "باع، يبيع"، ثم نقل بعد أن لزمه الاعتلال، فكذلك لو نقلت "يبيع" لتركته معتلا ك "يزيد".

فأما لو ارتجلت اسما على "يفعِل" من "باع، وزاد" لقلت: "يَبْيِع، ويَزْيِد" فصححتهما ولم تعلهما.

ونظير "يزيد" في النقل: "يشكر، وتغلب".

وقد سموا أيضا "تَزِيد" بالتاء، قال أبو ذؤيب:

يعثرن في حد الظبات كأنما ... كُسيت برود بني "تزيد" الأذرع

---

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ابن جني ص/٢٧٨

١ الباب: عن ص وهامش ظ. وفي صلب ظ، ش: ذلك.." (١)

"قتلتُ بهم بني ليثِ بن بكسرٍ ... بقتلي أهلِ ذي حزن وعقل

أبدل: قتلي من " هم " في " بهم " إلا أنه أعاد العامل وهو حرف الجر، ومنه قول الله سبحانه: (قال الملأُ الذين استكبروا من قومه للذين استُضْعِفوا لِمَنْ آمَنَ منهم) فأعاد اللام، وهذا مما يدلك على أن البدل ليس من جملة المبدل منه ولأجل ذلك جاز: يا أخانا زيدُ أقبِل، فاعرفه.

(٤٢) وقال غالب بن رزين شاعر من هذيل " من الطويل ":

فيا لوليعٍ لو هداك مُجَرَّبٌ ... إلى يومِهِ لِم يُمْسِ ظمآن جائعا

وهذا أيضا مما يدلك على أن: يا لبكر ويا لزيد إنما معناه: يا بكر ويا زيد، وليس كما يظن به أنَّ معناه: يا آلَ بكر، ألا تراه قال: لو هداك، ولم يقل: لو هداكم، فكأنه قال: " يا وليعة لو هداك ".

(٤٣) وقال محرِّف بن زبير " من الرجز ":

نحن منعناها من العباهِله ... من ضارخٍ من خلفنا ذي واسله

قال: ذي واسلة أي: ذي قرابة، هذا " فاعِلة " بمعنى: " فعلية " أي: وسيلة، وقد تعلم إن السين أخت الصاد، فالوسيلة قريبة من لفظ الوصيلة ومن معناها وهذا مما قدمت لك ذكره من تقارب الالفاظ لتقارب المعاني نحو: النضحِ والنضخ، والنفث والنفذ، والحظ والحثَ والحذ، وعليه قولهم: مَتّ ومدّ ومطّ، حتى إنهم قالوا في هذه الأحرف الثلاثة أن معناها واحد وانشدوا للعجاج " من الرجز "

شاطٍ يمطّ الرسن المحملجا

ولو شئت لقلت إن اكثر اللغة كذلك.

(٤٤) وقال أبو عمارة بن أبي طرفة

أنت تجيب دعوة المضوف

قال معناه: المُلْجأ المُضاف. وجه ذلك عندي أنه بنى اسم المفعول هنا من الفعل على حذف زيادته وهي الهمزة من " أضفته فهو مُضاف " كأقمته فهو مُقام وأدرته فهو مُدار، فُعِلَ هذا في اسم المفعول كما فُعِل في اسم الفاعل نحو: أبقل المكان فهو باقل وأورس فهو وارس وكقوله " من الرجز ":

يخرجن من أجواز ليلٍ غاض

أي: مُغْضٍ، وكقوله:

يكشف من جُماته ولوُ الدال ... عباءةً عبراءَ من أجنٍ طال

أي: المدلى، ونظيره ما جاء من اسم المفعول على حذف الزيادة قوله " من الطويل ":

---

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ابن جني ص/٢٧٩

إذا ما استحمت أرضه من سمائه ... جرى وهو مودوع وواعد مصدق

ولا يقال: ودعته وأودعته من الدّعة، ومثله من حذف زيادة المصدر قوله " من الخفيف ":

عمرك الله ساعةً حدثينا ... ودعينا من قول مَن يؤذينا

أي: تعميرك الله، وقولهم: جاء زيد وحده أي: أوحد نفسه بالمجيء إيحادا، وقول بعض بني أمية:

دَعْ عنك غلق الباب

أي: إغلاقه. وإذا كان كذلك فقد كان قياسه أن يقول:

أنت تجيب دعوة المضيف

لأنه من الياء لقولهم الضيف، إلا أنه قد جاء نحو هذا، أنشدوا " من الطويل "

ويأوي إلى زُغْبٍ مساكين دونهم ... فلاً لا تخطاه الرفاق مهوب

وقياسه " مهيب "، لأنه من الهيبة، وحكموا أيضا: " رجل مسور به " من السير و " طعام مكول " وهو من الكيل، وأصلها: مكيول وميسور، فحذفت عين " مفعول " وأقرت واوه، وهذا مما يؤكد قوله خلاف قول أبي الحسن، وكذلك قوله " مضوف ".

وفيها:

وكل سهم حشر مشوف

لك في " حشر " قولان. أن شئت قلت أنه أخرج حشراً على أصله، وأصله حَشِر، فأسكن تخفيفا، ويؤكد ذلك أن " فَعِلاً " في الصفات أكثر وأقيس من " فَعْل "، أما الكثرة فمن السماع، واما **وجه القياس فلأن** سكون العين هو الأصل، والاسم هو الأول فكثر " فَعْل " في الأسماء، وحركة العين زيادة وفرع، والصفات ثوان وفروع فكثر " فَعِل " في الصفات ليضم الفرع إلى الفرع كما ضم الأصل إلى الأصل، وأيضا فإن " فَعِلاً " بوزن الفعل نحو: علم وسلم، والصفة أشبه بالفعل و " فَعْل " مثال لا يوجد في الأفعال أبدا فلذلك كان في الصفة قليلا منفردا، وإن شت قلت أنه في الأصل " فَعل " ساكن العين إلا أنه اضطر إلى تحريكه وكسره فقال " حَشِر " كما انشده أو زيد:

علامَ قتل مسلم تعبدا ... مذ ستة وخَمِسون عددا

فكسر عين " خمسون " للحاجة إلى إقامة الوزن فكسر ولم يفتح على العرف نحو الخَفَف والحَشَك، له كأنه راجَعَ أصلا، ألا ترى أن " فَعْلاً " قد تجد اصله " فَعِلاً " نحو قولهم في: عَلِمَ، عَلْم، وفي فَخِذ، فَخْذ، فجرى في مراجعة الأصل نحواً من صرف ما لا ينصرف وقصر الممدود.

وفيها:." (١)

"سوّى مساحيهن تقطيط الحقق تقليل ما قارعن من سم الطرق وهو كثير جدا. ويجوز أن يكون تقديره: وجن عليك الليل رواقة دان، يجعل الجملة في موضع الحال، ثم قدمت الخبر على المبتدأ كما تقول في الصفة: مررت برجل

---

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل ابن جني ص/٣٦

قائم أبوه، يريد: أبوه قائم، ثم قدمت.

وفيها:

مع الشَّوْقِ يوم الأربعاء لقيتها ... فما بال يوم الأربعاء وماليا

قال: فلما سمع أبو السائب المخزومي بهذا البيت قال: لا بل ما باله وبال يوم الأربعاء. ينبغي أن تكون ألف " بال " منقلبة عن واو لامرين، أحدهما: انها عين، وهذا واضح، والآخر: انه من معنى البول وان غمض الطريق إليه، وذلك انه معني ما حالك وما بالك سواء، ويقال: هو بحال سوء وبال سوء، والحال: الحمأة وكأنها سميت لاستحالتها ونتنها، وقد ساغ عنهم أن الاستحالة مصروفة إلى التغير والكراهة كقولهم: قد استحال فلان عن المودة أي فسد بعد صلاح، ولا يقال: قد استحال فلان عن القطيعة إلى الصلة، ولا عن الشر غلى الخير، وإذا ثبت بذلك أن الحال في أكثر أمرها إلى التغير المقترن بالفساد، وكان البال بمعنى الحال لم يمتنع أيضا أن يكون من معنى البول لفساده كما إن الحال هي من معنى الحمأة، وقد تقصيت هذا الفصل في موضع آخر من كلامي وتعليقي.

(٥٢) شعر أبي صخر قال " من الطويل ":

تعزيت عن ذكر الصبا والحبائبِ

فيها:

ولو انهم قالوا لقد كنت مرة ... عرفت ولم أنكر جواب المجاوب

قال: أراد كنت تحبهن فكيف تنهانا. إذا استضعف من **جهة السماع ومن** **طريق القياس جميعا** حذف خبر "كان " وقلما مَرَّ بي منه، ووجه ضعفه من **قبل القياس أن** خبر "كان " إنما لزمها ليفاد منه الحدث المخترم منها، ألا ترى انك إذا قلت: "كان زيد قائما "، فإنك إنما استفدت الحث الذي **هو القياس من** قائم لا من "كان "، ف "كان " خبرها جميعا يفيدان ما يفيده الفعل مجردا بنفسه. فكما لا يجوز انفكاك الفعل من دلالة الحدث إلا في هذه الأفعال التي لزمها أخبارها أعواضا مما جردت منه من أحداثها، أعني كان وأخواتها من نحو: أصبح وأمسى وبقية الباب، فكذلك لا يحسن حذف خبر "كان " لما ذكرت لك، وليس كذلك خبر المبتدأ لانه لم يؤت به عوضا من حذف مخترم فيلزم ترك حذفه كما يترك خبر الحديث من المثال المصوغ لتحصيل الحدث في أحد الأزمنة وهي المثل التي يسميها النحويون الأفعال. فهذا وجه امتناع حذف خبر "كان " وأخواتها من طريق القياس، فإن جاء فيها شيء من ذلك فهو لامرين، أحدهما: انه في الأصل خبر المبتدأ وقد ساغ واطرد حذف خبره، والآخر: انه قد شابه المفعول بانتصابه بعد المرفوع، والمفعول سائغ شائع حذفه.

وفيها:

فإن يلبسوا بُرْدَ الشبابِ وخاله ... وأغتدِ في أطمار أشعت شاحبِ

عين " الحال " ياء لانه من الخيلاء قال: والخال ثوب من ثياب الجُهَال.

وفيها:

قصار الخطى شم شُموس عن الخنا ... خدال الشَّوى فتح الأكفِّ خراعِبِ

شُموس: شامسة كقاعد وقعود، كسَّره على حذف الزيادة، ويجوز أن يكون جمع " شَموس "، فقد كسروا " فَعِيلة " على " فُعول "، أنشد الفراء " من الوافر ":

وذبيانية أوصت بنيها ... بأ كذبَ القراطفُ والقطوفُ

وقال: هو جمع قطيفة، ومثله: منيئة ومُنُوء، وسفينة وسفوف، و " فَعول " أخت " فَعيل " كسروا أيضا " فَعول " على " فُعول ".

كمورِ السُقي في حائر غَدق الثرى ... عذاب اللمى يُحبين طَلَّ المناسبِ

قال: السُقي، التي تسقي الماء، ينبغي أن يكون " السقي " جمع سُقيا، وهو على حذف المضاف كأنه قال: كمور ذوات السقي، ثم أقام المضاف إليه مقام المضاف وفيها:

فلا تغتبط يوما بدنيا ولو صفت ... ولا تأمنن الدَّهرَ صَرْفَ العواقبِ

نكر " دنيا " وهي تأنيث الأدنى، وأنت لا تقول في الصغرى صُغرى، ولا في الكبرى كبرى لكنه لما كثر استعمالها اسما شبهت بغيرها من الصفات نحو الرجعي والعذري والعمري، وقد قال العجاج:

في سعي دنيا طالما قد مَدّت

وحكي ابن الأعرابي فيها الصرف، وقال أيضا: شهبوها ب " فُعْلَل ". الصرف يدل على تنقل حالها وبعدها عن حكم أخواتها.

وفيها:

فَحرّ على سيف العراقِ ففرشه ... فأعلام ذي قوس بأدهم ساكبِ." (١)

"أحدهما: أن ذلك لم يأت عنهم في بيت غير هذا، فيحمل هذا عليه، فأما ما أنشدوه من قول الآخر.

اضرب عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسوط قونس الفرس١

فمدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به.

والآخر: ضعفه وسقوطه في القياس، وذلك أن التوكيد من مواضع الإطناب٢ والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا **كان السماع والقياس** جميعا يدفعان هذا التأويل، وجب إلغاؤه وإطراحه، والعدول عنه إلى غيره، مما قد كثر استعماله، ووضح قياسه.

فهذه أيضا همزة قلبت عن ألف، أعني همزة أم، وهي بدل من ألف هي بدل من همزة، فهذا وإن لطف وطالت صنعته، أولى من أن تحمل الكلمة على حذف نون التوكيد، لما فيه من قلة النظير، وضعف القياس.

وأنشدنا أبو علي:

بالخير خيرات وإن شرا فأ ا ... ولا أريد الشر إلا أن تأ ٣١

---

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل ابن جني ص/٤٠

والقول في ذلك عندي أنه يريد فأ وتأ، ثم زاد على الألف أخرى توكيدا، كما تشبع الفتحة فتصير ألفا كم١ تقدم، فلما التقت ألفان، حرك الأولى، فانقلبت همزة.

---

١ البيت ورد بالحاشية "ص٨٥" رقم "١"، وقد انتحله البعض ونسبوه لطرفة بن العبد، أورد ذلك أبو حاتم عن الأخفش.
٢ الإطناب: في علم المعاني: أن يزيد اللفظ على المعنى لفائدة وهو يقابل الإيجاز.
٣ البيت لقيم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك. انظر/ النوادر لأبي زيد "ص١٢٦".
وقد خرجه ابن عصفور في "الضرائر" على خلاف تخريج ابن جني، مما لا يدعو إلى تكلف قال: أراد فأصابك الشر فاكتفى بالفاء والهمزة، وحذف ما بعدهما وأطلق الهمزة بالألف وأراد بقوله "تأ" تأبى الخير فاكتفى بالتاء والهمزة وحذف ما بعدهما، وحرك الهمزة بالفتح، وأطلقها بالألف، وقد علق البغدادي على تخريج ابن عصفور، انظر/ شرح شواهد الشافية "ص٢٦٩" وعلى هذا يكون معنى البيت: تثاب بخيرك خيرات كثيرة وإن فعلت شرا أصابك الشر ولا أريد لك الشر إلا أن تريده لنفسك.." (١)

"للعارفين وأصحاب الصوف إن شاء الله.

وأما الخريف ففصل من الزمان معروف، وإنما سمي خريفاً لاختراف الثمار، والعرب تقول: فلان يخترف الكلام إذا اقتضبه على حسن، ويقال إن قولهم: فلان خرف على التفاؤل، والمخرفة: ما يخترف بها الثمر، والخروف: ولد الضائنة إذا بلغ أربعة أشهر وفصل عن أمه، والأنثى خروفة، والخرافة: الحديث الحسن يكاد يتهم محدثه.

وأما الشريف فمعروف، وهو مشتق من الشرف وهو العلو، ويقال: شرف لحكمك إذا كثر، والشارف: الناقة المسنة، كأنها العالية في السن، ومشارف الشام: أعاليها، يقال: شارفته فشرفته، كما تقول: فاضلته ففضلته، وناضلته فنضلته، وهم أشراف في الجمع، وسألت العالم عن شراف فوقف، فقلت له: ألم تقل هم شرار في أشرار، فلم لا تقول شراف في أشراف، **قال: القياس يتضاءل** مع السماع.

وأما السريف فما سرفته أي أغفلته وغفلت عنه كأنه مفعول، يقال: مررت بكم فسرقتكم أي سهوت عنكم؛ والسرفة: دابة صناع، يقال: أصنع من سرفة؛ والسرف في مقابلة التبذير وهو الإسراف، واستسرفت من فلان كذا، إذا نسبته فيه إلى السرف.

وأما الغريف فالمغروف، وهو الذي تغرفه وتغترفه من ماء أو مرقة، والمغرفة: الآلة، بكسر الميم، ويقال لها أيضاً: المقدحة، لأنه يقال: قدحت بمعنى غرفت ويقال أيضاً: عرفت ناصية الفرس، وعرفت الشعر: إذا أخذته.

فأما القريف فالمقروف، وهو العود تأخذ ما عليه من قشرة، وتقول: لا تقرف جرحك حتى يندمل ويبرأ.

---

(١) سر صناعة الإعراب ابن جني ٩٧/١

وأما الصريف فصريف الناب، وقد يسمع من النائم ذلك، فإذا غرق في النوم كأنه يحك أسنانه العليا بأسنانه السفلى؛ وصرفت الكلبة إذا أرادت." (١)

"السماع وافرد القياس، ولا تحمل أحدهما على الآخر.

واعلم أن القياس في اللغة من نحوين: نحو أيده السماع ودل عليه الطباع، فالقول حسن والمصير إليه جائز. سمعت هذا من أبي سعيد السيرافي. وكان أبو حامد المروروذي يقول: القياس باطل في اللغة، لأن اللغة في الأصل اصطلاح، وفي الفرع اتباع، والقياس استحسان وانتزاع، ولو وضعت اللغة بالقياس لصرفت بالقياس، فلما وضعت بالاصطلاح أخذت بالسماح، والكلام في اللغة طويل، لأن العلم بأحوالها واعتياد أهلها وأخذ بعضها عن بعضها في أصل الخلق وأول النطق وحين فتح الفاتح فاه، وعزا بعقله معنى وتوخاه، ثم صاغ له لفظاً وسماه، وأفرده بنفسه عما عداه، وقطع الصوت وأفرده من غيره بالإشارة إليه، وكيف فهم عنه السامع وكيف قرع أذنه، وكيف وصل إلى صميم عقله، وكيف عرف به مراد قلبه، وكيف وقع التمازج به والاتفاق عليه؟ علم إلهي، وسر خفي، وأمر غيبي، لا يقف عليه ولا يحيط بكنهه إلا خالق الخلق، ومبدئ العالم، ومنشئ الكون، ومالك الجملة.

وأما الصرب فالصمغ.

وأما الطرب فالخفة في الفرح، قال معاوية: الكريم طروب، أي الماجد مرتاح إلى الخير هشاش، والأطراب جمع طرب، وتطرب الرجل إذا تكلف ذلك." (٢)

"ألا ترى أنّ الرقم على الماء لا صورة له، لأن صفحة الماء لا ثبات لها، وكذلك الخطّ في الهواء، وكذلك الكائنات البائدات لا صورة لها، لأنّها لا ثبات لها، وأنت إذا وجدت شيئا لا ثبات له لم تضمّ إليه شيئا آخر لا ثبات له طمعا في وقوع الثبات بينهما، هذا ما لا يدين به وهم، ولا ينقاد له ظنّ، ولو ساغ هذا لساغ أن يجمع بين ما له ثبات، وبين ما له أيضا ثبات، فيحدث هناك سيلان واستحالة.

وقال: وصف العقل بشهادة الحسّ، كما يكون وصف الحسّ بشهادة العقل إلا أن شهادة الحس للعقل شهادة العبد للمولى، وشهادة العقل للحس شهادة المولى للعبد، على أن هاتين الشهادتين لا تطّردان ولا تستمرّان، لأن لكل واحد من الحس والعقل تفرّدا بخاصّ ماله، ولذلك ما وجد حيوان لا عقل له البتة، ووجد في مقابلته حيّ لا حسّ له.

ثم قال: بل العقل يحكم في الأشياء الرّوحانية البسيطة الشريفة من جهة الصّور الرفيعة، والعلائق التي بين المعقولات والمحسوسات ما نعت العقل، والعاقل من خلّص الباقيات الخالدات الدائمات القائمات الثابتات من حومة الكائنات الفاسدات البائنات الذاهبات الحائلات الزائلات المائلات البائدات.

ودخل في هذا التلخيص ضرب من الشكّ والتماري والخصومة والتعادي والتعنّت إلى اختلاف عظيم، ووقفت عن الحكم بعد اليقين.

---

(١) البصائر والذخائر أبو حيّان التوحيدي ١٢٠/٥

(٢) البصائر والذخائر أبو حيّان التوحيدي ٦٣/٩

وقال– أدام الله سعادته– ما السّجيّة؟

قلت: سمعت الأندلسيّ يقول: فلان يمشي على سجيّته، أي طبعه.

قال: هل يقال: ظفرت عليه؟

قلت: قد قال شاعرهم:

وكانت قريش لو ظفرنا عليهم ... شفاء لما في الصّدر والنقص ظاهر

قال: هذا حسن.

قلت: الحروف الّتي تتعدّى إلى الأفعال، والأفعال الّتي تتعدّى بالحروف، يراعى **فيها السماع فقط** لا القياس. هذا كان مذهب إمامنا أبي سعيد، وقد جاء أيضا «ظفر به» ، وجاء «سخرت به ومنه» .

ومن لا اتّساع له في مذهب العرب يظنّ أن «سخرت به» لا يجوز وهو صحيح.

حكاه أبو زيد.

قال: كيف يقال في جمل به غدّة؟ فكان من الجواب: جمل مغدّ. قال: فكيف يجمع؟ فكان الجواب بأنّه **في القياس ظاهر**، **ولكن السّماع قد** كفى. قال الشاعر – وهو خراش بن زهير:

فقدتكمو ولحظكمو إلينا ... ببطن عكاظ كالإبل الغداد." (١)

"فحذفت إستخفافاً، فصار لغة. ووجه هذا الاشتقاق أنها لصحة أوزانها واعتدال أقسامها، وأصالة آراء الناطقين بها لا تخرج الكلمة منها إلا بعد ترو ونظر ونظر وتفكير، وأنها تلجلج وتردد قبل إرسالها. وتزم عند صحة العزم على إنفاذها، كما قال شداد بن أوس: ما تكلمت بكلمة كذا وكذا حتى أخطمها وأزمها.

فإن قيل: لو كان أصلها لوغة لكان جمعها على لوغ؟! ففي ذلك أجوبة: أولها ما صدرنا به هذا الفصل من الاعتذار لما نرده، والتنبيه على أنه لا بد أن يكون بعضه مخالفاً لما قصد به واضعه.

والثاني: أنه يجوز أ، يكون مجموعاً على لغاً قياساً به على نظائره في اللفظ، فإن الشيء يحمل على المشاكلة الظاهرة كثيراً، مثل ما قلب الفند الزماني شهل بن ربيعة بن زمان بن مالك بن صعب بن علي بن بكر بن وائل فقال:

أيا تملك يا تملي ... ذريني وذري عذلي

فثوبان جديدان ... وأرخي شرك النعلِ

ومني نظرة بعدي ... ومني نظرة قبلي

ونبلي وفقاها ك – عراقيب قطاً طُحلِ أراد بفقاها جمع فوقة، وكان ينبغي أن يقول: فوق فقلب كما ترى.

وقال يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ الحميري في مثله: لقد نزع المغيرة نزع سوءٍ وعرق في الفقا سهماً قصيراً والثالث: أن جمع اللغة – فيما ذكره الخليل – لغات ولغين، ولم يأت فيه بلغى، **فعدم السماع قد** كفانا مؤونة ما يعترض به علينا

(١) الإمتاع والمؤانسة أبو حيّان التوحيدي ص/١٥٣

طريق القياس.

وقال ابن دريد: إن العرب تختار أن تجري الأعراب على التاء من اللغات، وعلى ذلك." (١)

"ويسقط بينها المرئي لغواً كما ... ألغيت في الدية الحوارا

إذا رئية ولدت غلاما ... فألام ناشيء نشيغ المحارا

وكرر ذكر المرئي في أبيات كثيرة لا نرى الإطالة بإنشادها، ويجوز أن تنشد بالتخفيف فتكون ألزم لطريق القياس، على أنه منسوب إلى مرءٍ من قولك مرء القيس.

قال أبو بكر الأنباري: يجوز في اللفظ به أربع صيغ: تقول هذا أمرؤ القيس – بضم الراء – وهذا امرؤ القيس – بفتح الراء – وهذا مرء القيس – بفتح الميم وتسكين الراء – وهذا مرء القيس – بتسكين الراء وصم الميم – فيقال على هذا: المرئي، وليس يخل بالوزن إلا **أن السماع في** هذا البيت وفي غيره من كلامهم مرئي – بالتحريك – ولعلهم حركوه خيفة التباسه بقولهم: رجل مرئي، أي منظور إليه، ومرئي أيضاً من رايته إذا أصبت رئته، مثل: قلبته إذا أصيب قلبه، ومثل قولهم: قتله، وإنما يعنون أصبت قاتله أي نفسه، والقتال النفس قال الشاعر: يدعن الجلس نحلا قتالها وفي نحو منه قولهم: بحت بالشيء، إنما يعنون به أظهرت ما في بوحي، والبوح النفس وقال أبو جعفر محمد بن حبيب مولى بني هاشم: كل امرئ القيس في العرب فالنسبة إليه مرئي كما جاء في شعر غيلان إلا صاحب اللواء فإن النسبة إليه مرقسي، مثل عبشمي وعبدري.

وجمله القول اللغوي في هذه الكلمة أن المرء الرجل والمرأة تأنيثه، وأصل هذا الباب الجري، فيقال: امرأة كما يقال: جارية، لأنها تجري في نمو وشباب، وكذلك الرجل أيضاً، ومنه الشيء المريء، يراد به الذي يجري في مجاريه ويسوغ أن يقصد مصدره المراءة، بوزن المراغة، ويقال: مرأ الطعام يمرأ مراءة، كما يقال: قمأت الماشية تقمأ قماءة، ومرو الرجل يمرو، كما يقال: قمو الرجل يقمو، عن محمد بن زياد الأعرابي. ويقال: استمرأت الطعام وهذا يمريء الطعام أي يسهل جريه وينفذه، ومنه المريء من." (٢)

"واسم الفاعل والمصدر يبنيان على الفعل، فتقول: متَّعد، ومتَّزن، وبينهما اتِّعاد واتِّزان، ومتى كان الفعل متعدياً كان اسم المفعول على ذلك أيضاً، إلاّ أنه ينفصل عن الفاعل بانفتاح الهاء فيه، فتقول: هو متَّهب له، لما صلح أن يقول: اتَّهبته.

واعلم أن اسم المكان والمصدر اللذين يكونان بزيادة الميم يكونان في هذا الباب على مفعِل نحو: موعد، وموِدِق، وموزِن، ومورد، وموضِع، إلاّ أحرفاً شذت: كموهَب اسم رجل بفتح الهاء، وإنما هو مصدر وهب، ويدل على أن الأصل فيه مفعِل بكسر العين قولك: موهِبة الله حسنة، وموحَد، إذا قلت: جاء القوم موحَد موحَد، كما تقول: جاء القوم أُحادَ أُحادَ، وموكَل اسم موضع، **وكان القياس فيه** أن يقال: موحِد، وموهِب، وموكِل.

---

(١) أدب الخواص الوزير المغربي ص/١٢٤

(٢) أدب الخواص الوزير المغربي ص/١٣٢

فأما ما اعتل عينه، فالمصدر على مفعَل، مفتوح العين، ويعتل كما اعتل فعله نحو: المقال، والمزار، والمقام، والمرام، وإن جمعت صحت الواو لبعد الجمع من الواحد وكونها في موضع الحركة، تقول: مقاوم، هذا في بنات الواو، لأنه كله يفعُل بضم العين، وفي بنات الياء جاء في المصدر مفعَل بفتح العين، **وهو القياس نحو**: المعاش، وجاء فيه مفعِل بالكسر أيضاً نحو: المحِيض، والقياس في مفعِل في مثله أن يكون اسم المكان لأنه جاء كله على يفعِل بكسر العين، وأما ما اعتل لامه، فمفعَل منه مفتوح اسماً كان أو مصدراً، نحو: المغزى، والمدعى، والمرعى، والمرسى، والمجرى.

واعلم أن اسم المفعول، واسم الفاعل من الأول يصحان كواهِب، وموهوب، وواعد، وموعود، وإن بنيت أفعَل كأوعَد، وأورق، وأورث، فإنه يثبت الواو، وكذلك في اسم الفاعل، والمفعول، تقول: موعِد، للفاعل، وموعَد، للمفعول، ومصدره يكون على إفعال، كإيْعاد، وإيْراق، تنقلب الواو ياء لانكسار ما قبله، وعلى هذا انقلابه في مثل: مِيعاد، ومِيزان، ولو بنيت منه استفعل لصح الواو أيضاً، تقول: استوهب، وفي المصدر ينقلب أيضاً لانكسار ما قبله، تقول: اسْتيهاب، واسْتيراق، في مصدر استورق، فاعلمه، وقس ما لم نذكره على ما ذكرناه.

وأما ما اعتل عينه كقال، ونام، ودام، فإنه يعتل في: أفعل، وافتعل، واستفعل، وانفعل، وما أشبهه بانقلاب عينه، تقول: أقالَ يُقيل، واقتالَ يقتال، واستقال يستقيل، وانقاد ينقاد، وانقلاب العين في هذه المواضع إما أن يكون لتحركه وانفتاح ما قبله، ألا ترى أن اختار أصله اخْتير، واقتالَ أصله اقْتول، وانقاد أصله انْقود، وإما أن يكون لإلقاء حركة العين على ما قبله، ألا ترى أن أقال أصله أقول، وأن استقاد أصله استقود، واستقال أصله استقول، واستمال أصله استميل.

واسم الفاعل والمفعول يعتل في الكل، تقول: هو مَقيل، والمفعول: مُقال، ومستقيل، ومستقال، وهو مختار، والشيء مختار، يكون للمفعول على وزنه للفاعل، وهو منقاد، والعلة في انقلاب العينات في هذه المواضع على ما تقدم.

وإن بنيت لما لم يسم فاعله قلت: اخْتير، واعْتيد، وابتيع، فعل به على ما فعل في قيل، وسير به، وفي هذا من اللغات مثل ما قيل في قيل، وبيع، فاعلمه.

وقد جاءت أحرف صحيحة في هذا الباب كأغيلت المرأة، واحولَّ، وهي أحرف قليلة أرادوا في تصحيحها التنبيه على ما اطّرد في الباب من الاعتلال، والمرجع في جميعه إلى السماع، فأما: اجْتوروا، فإنما صحيح لما كان في معنى تجاوروا، فكما صح الواو في تجاوروا صح ههنا، وهذا كما قالوا: حوِلَ، وعوِرَ، لما كان في معنى: احولَّ، واعورَّ، وكل هذا يجري مجرى الشذوذ، وكذا قوله تعالى:) اسْتحوذ عليهم الشيطان (هو مما خرج من الباب المطرد لينتهوا به على أصل الباب، وهذا عادتهم في جميع أبواب الإعراب أن ينبهوا على الأصول المرفوضة بأحرف يسيرة.

فأما مصدر ما انقلب لنقل الحركة إلى ما قبله كأعاد، وأقال، واستقال، واستعاد، فإنه يزاد فيه الهاء، تقول: استقالة، واستعاذة، و إقالة، وإعادة.

وقال النحويون: زيادة الهاء هنا بدل من نقل حركة العين إلى الفاء، وقد تحذف الهاء في بعضها، وذلك كقوله تعالى:) وإقامَ الصلاة وإيتاء الزكاة (.."[١]

(١) أمالي المرزوقي المرزوقي ص/٧

"من تتبع غرائب الأحاديث كذّب، ومن طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس. الشعبي: ما ناظرت ذا فنٍ إلا غلبني، وما ناظرت ذا فنونٍ إلا غلبته. الأعمش: إذا رأيت الفقيه يأتي باب السلطان فاعلم أنه لص.

ومن أمثالهم

كثرة السماع مضلة الفهم. إذا ازدحم الجواب خفي الصواب. إن الصواب في الأسد لا الأشد. الغلط تحت اللغط. خرق الإجماع خرقٌ. المحجوج بكل شيءٍ ينطق. المسألة إجماع. الضرورة تبيح المحظورة. إذا جاء النص بطل القياس.." (١)

"لهذا الطائر" هو كلام صحيح دل به على طائر واحد، لقوله: "لهذا الطائر" ثم خلط بقوله: "والواحدة سماناه" وقد كان يجب أن يقول: وهي السمانى لهذه الطير، والواحدة سماناة، أو يقول: وهو السمانى لهذه الطير، فيأتي بـ"هو" ليدل به على الجنس"١.

وقال في "باب الفرق": "وأما قوله: "ومن الخنزير الفنطيسة، ومن السباع الخطم والخرطوم" فإن ذكره هذا مع الشفة غلط، لأن أهل اللغة ذكروا عن العرب أن الفنطيسة مكسورة الفاء أنف الخنزير، ولم يذكر أحد منهم أنها شفته"٢.

وفسر ثعلب الأكلة بالغداء والعشاء، ولم يرتض أبو سهل هذا التفسير فقال: "الأكلة هي المرة الواحدة من الأكل حتى يشبع في أي وقت كان من النهار والليل"٣.

وبالرغم من نقده هذا، فقد انتصر له في غير موضع من الشرح معللا ومحكما المسموع من كلام العرب، فمن ذلك قوله في الرد على ابن درستويه والجبان اللذين أنكرا على ثعلب أن يكون "أعداء وعدى" بمعنى واحد جمعا لعدو، قال: "والذي ذكره جلة أهل اللغة لقول ثعلب – رحمه الله –، وإن كان بعض الجموع قد خرجت عن القياس، لكن الذي ورد به السماع ما قالوه ... "٤.

وقوله: "وروى الرواة كلهم عن ثعلب – رحمه الله – الحرف الأول "ما بها أرم" بفتح الهمزة وكسر الراء، على فعل، مثل حذر، إلا ابن

---

١ ص ٧٦٦.

٢ ص ٩٣٣.

٣ ص ٧٢٠.

٤ ص ٨٥٥.." (٢)

"النون"١.

وقد يحمل شيئا من لحن العامة على بعض لغات العرب، ولكنه يضعفه أو لا يستحسنه لعلة يذكرها، كقوله: "وثياب

---

(١) التمثيل والمحاضرة الثعالبي، أبو منصور ص/١٦٨

(٢) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ١٤٣/١

جدد بضم الدال: وهو جمع جديد، كسرير وسرر.... والعامة تفتح الدال، فتقول: جدد، وقد تكلم بهذه اللغة بعض العرب، فقالوا: جدد وسرر بفتح الدال والراء، استثقالا للضمة، وليس هذا بالجيد، لاشتباهه بغيره وإلباسه به، لأن الجدد بفتح الدال جمع جُدَّة، وهي الطريقة التي تخالف لون معظم الشيء...."٢.

وقد يكون للحن العامة مسوغ من الاشتقاق أو القياس، ولكنه يرفضه لكونه مخالفا لما ورد **به السماع عن** العرب، أو لأن الكلام به يوقع في إلباس، فمن الأول قوله: "وعُودُ أُسْرٍ ... والعامة تقول: عود يسر بالياء، وإن كان له وجه من الاشتقاق، فهو مخالف لما ورد به السمع عن العرب"٣.

ومن الثاني قوله: "ونظرت يَمْنَة وشأمة ... ولا تقل: شملة، وإن **كان القياس يوجب** أن يقال ذلك، فتكون فَعْلَة من الشمال، لكنها لو

---

١ ص ٦٩٩.

٢ ص ٦٩٧-٦٩٨.

٣ ص ٦٩٧.." (١)

"والمصدر جميعا١.

ومنع الأصمعي قولهم: "شتان ما بينهما" وأجازه الفراء وثعلب، ولم يخالفهما أبو سهل، بل أنشد قول أبي الأسود الدؤلي حجة لذلك القول:

لشتان ما بيني وبينك إنني ... على كل حال أستقيم وتضلع٢

وأجاز الفراء أيضا كسر نون شتان، وهو خطأ محض عند البصريين، أما أبو سهل فلم يخطئه بل وجهه بقوله: "وأما وجه قول الفراء في كسر النون، فكأنه أراد تثنية شت، وهو المتفرق، ويجوز أن يكون كسرها على أصل التقاء الساكنين"٣.

وبالرغم من اعتماده **على القياس في** بعض المسائل٤، فإنه كان يميل إلى الأخذ بمنهج الكوفيين في **تقديم السماع على القياس إذا** ما تعارضا٥، يوضح ذلك قوله السابق: "وإذا ورد الشيء المسموع عن من يوثق به تقبل ذلك، وإن كان خارجا عن القياس".

وقوله: " ... **وكان القياس الدخل** بسكون الخاء ... **لكن السماع أولى**

---

١ ص ٦١٠، ٦١١.

٢ ص ٨٢١، ٨٢٣.

٣ ص ٨٢٣.

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ١٥٩/١

٤ ينظر مثلا: ص ٣٢١، ٣٣٣، ٤٢٧، ٥٨٣، ٧٥٣.

٥ دراسة في النحو الكوفي ٢٩٧.." (١)

"من القياس"١.

وقوله: "وهذا الذي قاله ابن درستويه وإن كان قياسا صحيحا، فإن المسموع من العرب خلافه ... "٢.

وقوله: " ... وإن كان بعض الجموع قد خرجت عن القياس، لكن الذي ورد **به السماع ما** قالوه "٣.

وقوله: " والعامة تقول: عود يسر بالياء، وإن كان له وجه من الاشتقاق، فهو مخالف لما وردبه السمع عن العرب"٤.

واستخدم إلى جانب مصطلحات النحو البصرية كثيرا من المصطلحات الكوفية، فعبر عن الفعل المضارع بالمستقبل٥، وعن النفي بالجحد٦، وعن المبني للمجهول بما لم يسم فاعله٧، وعن تاء التأنيث بالهاء٨. وعن الجر بالخفض٩، وعن بناء الأمر بالجزم١٠، وعن الفتح

---

١ ص ٥٩٦.

٢ ص ٦٧٦.

٣ ص ٨٥٥.

٤ ص ٦٩٧.

٥ ينظر: ص ١٨٤ من هذا القسم.

٦ ص ٨٤٤.

٧ ص ٣٩١، ٤١٠.

٨ ص ٥٢٦، ٧٩٧، ٨٠٦.

٩ ص ٧٩٧، ٨٩٨.

١٠ ص ٨١٦، ٨١٧.." (٢)

"غلة، قال: **وكان القياس الدخل** بسكون الخاء١، كالخرج الذي هو نقيضه [٧٥/أ] ومقابله، **لكن السماع أولى** من القياس. قال: وجمع الدخل أدخال٢. قال أبو سهل: وهذا أيضا مما لا تغلط العامة في أوله.

(ولا أكلمك إلى عشر من ذي قبل) ٣ بفتح القاف والباء، ومعناه الاستئناف والاستقبال: أي لا أكلمك إلى عشر ليال من زمان ذي استقبال.

(وهي طرسوس، وهو قربوس السرج) . قال أبو سهل: وهذان الفصلان مما لا تغلط العامة في أولهما أيضا، لكنهم يسكنون الراء منهما٤.

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٢١٨/١

(٢) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٢١٩/١

فأما طرسوس: فهي اسم مدينة معروفة من مدن الروم٥.

١في المصادر السابقة التحريك والتسكين لغتان.

٢ الجبان ٢٠٣.

٣ والعامة تقول: "ذي قبل" بكسر القاف. إصلاح المنطق ١٦٤، وأدب الكاتب ٣١٦، وابن درستويه (١٣٥/أ) ، والمرزوقي (٩١/أ) ، وينظر: الصحاح ١٧٩٦/٥، والمصباح ١٨٦ (قبل) .

٤ ما تلحن فيه العامة ١١١، ١١٢، وإصلاح المنطق ١٧٣، وأدب الكاتب ٤٢٩، وليس في كلام العرب ٢٥٣، وتقويم اللسان ١٣٣، ١٤٨، والجمهرة ١٢٤٠/٣. وفي ما تلحن فيه العامة: "قال أبو زيد الأنصاري: عقيل وعامر يقولون: طرسوس بضم الطاء وإسكان الراء". وهكذا حكى أبو حاتم عن الأصمعي، قال: ولا يجوز فتح الطاء وإسكان الراء. معجم ما استعجم ٨٩٠/٢.

٥ قال ياقوت: "وهي مدينة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم". معجم البلدان ٢٨/٤.." (١)

"بثينة قالت يا جميل أربتني

فقلت كلانا يا بثين مريب

(وألام: إذا جاء بما يلام عليه) ، أي يعنف ويقبح عليه فعله، وتصريفه كتصريف أراب. ورأيت في بعض النسخ: (والأم) مهموزا، على وزن ألعم، (إذا جاء بلؤم) ١ بالهمز.

(وتقول: ويل للشجي من الخلي) ٢، ياء الشجي خفيفة، وياء الخلي مشددة٣.

---

١ الصحاح (لأم) ٢٠٢٥/٥.

٢ المثل من قول أكثم بن صيفي. وله حديث، ويروى: "ما يلقى الشجي من الخلي"، والأولى أشهر. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ٢٨٠، والفاخر ٢٤٨، وجمهرة الأمثال ٢٦٧/٢، وفصل المقال ٣٩٥، والوسيط ١٧٦، ومجمع الأمثال ٢٦٠/٣، ٤٣٣، والمستقصى ٣٣٨/٢، واللسان ٢٣٩/١٤، ٤٢٤ (خلا، شجا) .

٣ وجاء في التلويح ٨١: "قال ابن قتيبة في باب ما جاء خفيفا والعامة تشدده: رجل شج، وامرأة شجية، وويل للشجي من الخلي، ياء الشجي مخففة، وياء الخلي مشددة. وكذلك أيضا قال يعقوب: شج مخفف ولا يشدد. وإني لأعجب من إنكار التشديد في هذه اللفظة، لأنه لا خلاف بين اللغويين في أنه يقال: شجوت الرجل أشجوه، إذا حزنته، وشجى يشجى شجا، إذا حزن، فإذا قلنا: شج بالتخفيف كان اسم الفاعل من شجي يشجى، فهو شج، كقولك: عمي يعمى عمى، فهو عم، فإذا قلنا: شجي بالتشديد كان اسم المفعول من شجوته أشجوه، فهو مشجو وشجي، كقولك: مقتول وقتيل، ومجروح وجريح:

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٥٩٦/٢

ويل الشجي من الخلي فإنه نصب الفؤاد لشجوه مغموم

وقال آخر:

من لعين بدمعها مولية ولنفس بما عراها شجية

فقد **طابق السماع فيه** القياس، كما ترى" وهذا النص بتصرف يسير في الاقتضاب ١٨٥/٢، وبتمامه عن أبي سهل الهروي في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٨١/٥، وحاشيته على شرح بانت سعاد ٥٤٤/١. وينظر: أدب الكاتب ٣٧٩، وإصلاح المنطق ٢٤٢.." [(١)]

"أن يكون أعداء وعدى بمعنى واحد، كما قاله ثعلب١. قال أبو سهل: والذي ذكره جلة أهل اللغة موافق لقول ثعلب٢ – رحمه الله- وإن كان بعض الجموع قد خرجت عن القياس، لكن الذي ورد **به السماع ما** قالوه، وقد قال بعضهم: العادي والعدو واحد٣، وقالت امرأة من العرب لأخرى دعت عليها: "أشمت رب العالمين بك عاديك"٤ فلما كان العادي بمعنى العدو جعلوا جمعه كجمعه أيضا.

(وبأسنانه حفر وحفر) ٥ [١٤٠/أ] بسكون الفاء وفتحها: إذا فسدت أصولها. وقال ابن سكيت: هو سلاق في أصول الأسنان٦. وقال أبو إسحاق الزجاج: الحفر بسكون الفاء: صفرة تركب الأسنان وتأكل اللثة٧. وقال غيره: ويقال منه: حفر فوه بفتح الفاء، فهو

---

١ الجبان ٣١٠.

٢ مجاز القرآن ١١/٢، وإصلاح المنطق ٩٩، وأدب الكاتب ٥٣٦، والكامل للمبرد ٤٠٩/١، والجمهرة ٦٦٨/٢. وينظر المصادر السابقة في التعليق رقم ٢،ص ٨٥٤.

٣ التهذيب ١٠٩/٣، والصحاح ٢٤٢٠/٦، والمحكم ٢٢٩/٢ (عدو) .

٤ المصادر السابقة، والزاهر ٣١٨/١. وفي الجمهرة ٦٦٩/٢: "ويقال: أشمت الله عادية، أي عدوه، وخاصمت بنت جلوى امرأة فقالت لها: ألا تقولين: أقام الله ناعيك، وأشمت الله رب العرش عاديك".

٥ العين ٢١٢/٣، والجمهرة ٥١٨/١، والتهذيب ١٨/٥، والمحيط ٨٤/٣، والمجمل ٢٤٣/١، والمحكم ٢٣١/٣ (حفر) . والتحريك لغة بني أسد، والمصباح ٥٥ (حفر) . والتحريك لغة في بني أسد، ولكن التسكين أفصح في: إصلاح المنطق ١٨٠، والصحاح ٦٣٥/٢، والمصباح ٥٥ (حفر) . والتحريك من لحن العامة في: أدب الكاتب ٣٨١، والمدخل إلى تقويم اللسان ١٢٣. وينظر: الاقتضاب ١٨٨/٢.

٦ إصلاح المنطق ٢٨٠.

٧ خلق الإنسان ٤١.." [(٢)]

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٨٢٧/٢

(٢) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٨٥٥/٢

"الشاهد فيه

كون "كلا" اسماً مفرداً، دالاً على التثنية، بدليل قوله: "يوم صد"، ولم يقل يوماً صد، والخلاف فيه بين الفريقين.

فأما ما يشهد للبصريين، فالسماع والقياس.

أما السماع: فقول الله تعالى: (كلتا الجنتين آتتْ أكّلَها) ، ولم يقل: آتتا أكلهما.

وبيت جرير هذا، وبيت الشماخ: "كلا يومي طوالة" ومثله كثير.

وأما القياس: فطريقان.

أحدهما: إضافتهما إلى ضمير الاثنين، لن الشيء لا يضاف إلى مثله، لا يقال: قام الرجلان أثناهما، ولا مررت بهما اثنيهما، ولا مررت بزيد واحدة.

فأما مررت بهم ثلاثتهم، فليس هم من "ثلاثتهم" مختص بالثلاثة، كما أن "هما" مختص باثنين، فلم يكن في قولهم: مررت بهم ثلاثتهم إضافة الشيء إلى مثله كما كان في اثنيهما كذلك.

ولمّا كان ذلك كذلك، أتوا بلفظة مفردة، دالة على التثنية كدلالة "كل" على الجمع، وأضافوا المفرد إلى التثنية، كما تقول: جاءني أحدهما، ورأيت أفضلهما، وتقول: أيهما زيد، ولذلك قالوا: مررت به وحده، فأضافوا المصدر إلى الضمير." (١)

"لأنه غيره، لما استحال عندهم مررت به واحده، من إضافة الشيء إلى مثله.

الطريق الثاني: من القياس، هو أن الحرف المنقلب منه قد أبدل منه "التاء" في قولهم: "كلتا" وهذا دليل على أن المبدل لام الكلمة لا حرف التثنية، لنن حرف التثنية لم يبدل منه "تاء"، في شيء من كلامهم.

وقد جاءت "اللام" مبدلة في "أخت وبنت وهنت" أصلها "أخوة"، وبنوة وهنوة"، ووزنها "فعلة"، فنقلوها إلى "فعل" و"فعلٍ"، وألحقوها "التاء" المبدلة من لامها، فصارت بوزن "قفل، وحلس"، وليست هذه "التاء" في هذه الأسماء بعلامة تأنيث والدليل على ذلك أنك لو سميت بها رجلا، لصرفت، ولو كانت للتأنيث لم تصرف.

وهو قول سيبويه في "باب ما لا يتصرف"، ومثلها سيبويه، بما اعتل لامه، فقال: هي بمنزلة "شروى" وذهب إلى إنها "فعلى" بمنزلة "الذكرى".

وأما الجرمي: فذهب إلى أنها "فعتل"، وان "التاء" فيها زائدة علم تأنيثها، ويشهد بفساد هذا القول أشياء: أحدها: أن "التاء" لا تكون علامة لتأنيث الواحد، إلا وما قبلها مفتوح، نحو: طلحة، وقائمة، وذاهبة، أو يكون قبلها "الألف" نحو: ألف سعلاة وعزهاة.

الثاني: أنن علامة التأنيث لا تكون وسطاً أبداً، إنما تكون آخراً لا محالة.

الثالث: أن "فعتلا" لا يوجد في الكلام أصلاً، فيحمل هذا عليه.

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح أبو علي القيسي ٤٠٤/١

واحتج الكوفيون أيضاً، على أن "كلا" اسم مثنى بالسماع والقياس.

أما السماع فقول أبي ذؤيب:." (١)

"والاقتباسات التي أخذها السيوطي بعضها طويلة جدا، مما يمكن لنا أن نعرف بها قيمة الكتاب، ومكانته بين مؤلفات الفن، فقد جاء في موضع ما نصه: " قال أبو محمد اليطليوسي، في كتاب الفرق بينالأحرف الخمسة: من هذا الباب ما ينقاس، ومنه ما هو موقوف على السماع، كل سين وقعت بعدهما عين، أو غين، أو خاء، أو قاف أو طاء، جاز قبلها صادا، مثل يساقون، ويصادقون، وصقر وسقر، وصخر وسخر، مصدر سخرت منه، إذا هزأت، فاما الصجارة، فبالصاد لا غير. قال وشرط هذا الباب، أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف، لا متأخرة بعدها، وان تكون هذه الحروف، متقاربة لها، لا متباعدة عنها. وان تكون السين هي الأصل. فان كانت الصاد هي الأصل، لم يجز قبلها سينا، لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف، وإنما قلبوها صادا مع هذه الحروف، لأنها حروف مستعلية، والسين حرف متسفل، فثقل عليهم الاستعلاء، بعد التسفل، لما فيه من الكلفة. فاذا تقدم حرف الاستعلاء، لم يكره وقوع السين بعده، لأنه كالانحدار من العلو، وذلك ضعيف " لا كلفة فيه، قال: فهذا هو الذي **بجوز القياس عليه**، وما عداه موقوف **على السماع** ".

وفي موضع آخر: " وفي كتاب للبطليوسي: حظلت النخلة، وحصلت إذا فسدت أصول سعفها. وسمعت ظباطب الخيل، وضباضبها: أصواتها وجلبتها. والعظ، والعض، شدة الحرب، وشدة الزمان، ولا تستعمل الظاء في غيرها ".

وأخذ منه في موضع آخر: قال أبو محمد البطليوسي، في كتاب الفرق: لم يقع في كلام العرب إبدال الضاد ذالا، إلا في قولهم: نبض العرق، فهو نابض، ونبذ فهو نابذ، لا أعرف غيره "

٤ – أبيات المعاني

موضع الكتاب، كما يتبادر إليه الذهن من اسمه، ومن الاقتباسات التي أوردها البغدادي في خزاانته "، هو معاني أبيات الشعر، وحللها، وشرحها وتوجيه إعرابها وقد جاء ذكره، ماعدا البغدادي، عند بروكلمان. وهو من الكتب التي عول عليها واستفادة منها، البغدادي في " خزانته "، في كثير من المواضع، فمن ذلك تعليق على بيتلشاعر مجهول وهو " الطويل :"

تمر على ما تستمر وقد شفت ... غلائل عبد القيس، منها صدورها

وهذا نص التعليق: " وقال ابن السيد في أبيات المعاني، هذا البيت أنشدهالأخشف، وتوجيه إعرابه، أنهفصل بين المضاف، والمضاف إليه، بما ليس بظرف وهو أفحش كا جاء في الشعر، ودعت إليه الضرورة، وتقدير الكلام: وقد شفت غلائل صدورها، والغلائل جمع غليلة مثل عظيمة وعظائم، وكريمة وكرائم، وقال أبو الحسن الأخشف: إن كان الشعر لم يوثق بعربيته، فيجوز أن يكون أخرج غلائل غير مضتفة، وقدر فيها التنوين، لأنها لا تنصرف، ثم جاء بالصدور مجرورة، على نية إعادتها كما قال الآخر:

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح أبو علي القيسي ٤٠٥/١

رحم الله أعظما، دفنوها ... بسجستان، طلحة الطلحات

أي أعظم طلحة الطلحات، فكذلك هنا يريد غلائل عبد القيس، منها غلائل صدورها، وقد حذف الثاني اجتزاء بـالأول. وهذا التأويل حسن، لأنه مخرج الكلام، وفيه ضعف من حيث إضمار الجار ".

٥ – شرح ديوان المتنبئ

قد جاء ذكر هذا الشرح عند السيوطي، والمقرى، والقاضي ابن شهبه، والحاج خليفة، وابن خلكان، وقال: " وسمعت أن له " لابن السيد " شرح ديوان المتنبئ، ولم أقف عليه، قيل إنه لم يخرج من المغرب.

وقد كان لعلماء الشرف والغرب، عناية هاصة، واهتما كبيرا، بشعر المتنبئ، حتى قال خليفة: " واعتنى العلماء بديوانه، فشرحوه، وقال أحد المشائخ الذين أخذ عنهم: " وقفت له على أكثر من أربعين شرحا. ولم يفعل هذا بديوان غيره ولا شك أنه رجلا مسعودا ورزق في شعره السعادة التامة ".

وشرحه من المغاربة، غير ابن السيد، أبو القاسم ابن الفليلي، وأبو الحجاج الأعلم. وأغلب الظن أن هذه الشروح قد ضاعت فيما ضاع من التراث العربي الإسلامي، على أيدي الأفرنج، والله اعلم بالصواب.

٦ –؟ التذكرة الأدبية

ذكرها القفطي في انباه الرواة، ولا نعرف أحد غيره من ذكرها أو عثر على نسخة منها.

٧ – جزء في علل الحديث

ذكره ابن خير، وقال إنه سمعه من الشيخ المحدث، أبي الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام، عن ابن السيد، مؤلفه، وقال إن هذا الجزء كان مكتوبا عنده في آخر شمائل النبي صلى الله عليه وسلم لأبي عيسى الترمذي، رحمه الله.." (١)

"يقال: إن "زيدًا" في قولك: "ضربت زيدًا" منصوب؛ لكونه مفعولاً لا بالفعل، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولاً..١ يوجب أن يكون: "ضربت" هو العامل فيه النَّصب، فكذلك ههنا. وأما قول الزَّجَّاج٢: إنه٣ ينتصب بتقدير عامل؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فليس بصحيح أيضًا؛ لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول، فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدَّى إلى المفعول بنفسه، وإن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجر، أو غيره، عمل بتوسُطه، ألا ترى أنك تقول: "أكرمت زيدًا وعمرًا" فتنصب "عمرًا" بـ "أكرمت" كما تنصب "زيدًا" به، فلم تمنع ٤ الواو من وقوع "أكرمت" على ما بعدها، فكذلك ههنا.

[علة حذف مع وإقامة الواو مُقامها]

فإن قيل: لِمَ حذفت "مع" وأُقيمت "الواو" مقامها. قيل: حُذفت "مع" وأقيمت "الواو" مُقامها، توسعًا في كلامهم، /و/٥ طلبًا للتخفيف والاختصار.

[علة كون الواو أولى من غيرها من الحروف في النيابة]

(١) القرط على الكامل ابن سعد الخير ص/٤١

فإن قيل: فَلِمَ كانت "الواو" أولى من غيرها /من الحروف/٦؟ قيل: إنما كانت /الواو/٧ أولى من غيرها؛ لأن "الواو" في معنى "مع" ولأن معنى "مع" المصاحبة، ومعنى "الواو" الجمع، فلما كانت في معنى "مع" كانت أولى من غيرها.

[علة عدم تقدم المنصوب على الناصب في المفعول معه]

فإن قيل: فهل يجوز تقديم المنصوب -ههنا- على الناصب؟ قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن حكم "الواو" ألا تتقدم على ما قبلها، وهذا الباب من النحويين/مَنْ/٨ يُجري فيه القياس، ومنهم من يقصره على السَّماع، والأكثرون على القول الأوّل؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

---

١ في "ط" زيادة "لا" بعد مفعولاً، ولا يستقيم الكلام بزيادتها.

٢ الزَّجَّاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، نحويّ بغدادي، أخذ أوَّل الأمر عن ثعلب، ثُمَّ لزم المبرد. مات سنة ٣١١هـ. بغية الوعاة ١/٤١١، ومعجم المؤلفين ١/٣3.

٣ في "ط" فإنه؛ وما أثبتناه من "س".

٤ في "ط" تمتنع.

٥ سقطت من "س".

٦ سقطت من "س".

٧ سقطت من "س".

٨ سقطت من "س".." (١)

"الاسم في حين وجود الفعل (خاصة، فالفعل) إذاً أولى بها من الاسم، فعمل فيها دونه، فلما عمل فيها (الفعل) جاز تقديمها إليه، كقولك: جاء ضاحكاً زيد.

وتقديمها عليه كقولك: ضاحكاً جاء زيد، وتأخرها بعد الفاعل كقولك:

جاء زيد ضاحكاً، لأنها كالمفعول، لعمل الفعل فيها.

والنعت بخلاف هذا كله، وسنبين فيما بعد - إن شاء الله تعالى - فصلًا عجيباً في أن الفعل لا يعمل بنفسه إلا بثلاثة أشياء:

الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، أو ما هو صفة لأحد هذه الثلاثة في حين وقوع الفعل، ويخرج عن هذا الفصل الظرف من الزمان، والظرف من المكان، والنعوت، والأبدال، والتوكيدات.

وجميع الأسماء المعمول فيها، وتقيم هنالك البرهان القاطع على صحة هذا المعنى، بعون الله تعالى.

* * *

فصل

---

(١) أسرار العربية أبو البركات الأنباري ص/١٤٦

(في حكم الحال من النكرة)

حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ، وأما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة.

هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحسين - رحمه الله تعالى -

يريد هذا القول بالقياس والسماع.

(أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا

قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتباً، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه.

فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو: برجل كاتباً؟

وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها.

(وأما السماع) ففي الحديث: " صلى خلفه رجال قياماً ".

وأما " وقع أمر فجأة " فليس بحال من " الأمر "، وإنما هو حال من " الوقوع " كما تقول:." [١]

"(باب العطف)

العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في

الاسم الأول وكأنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، قلت: قام زيد وقام عمرو، وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع.

أما القياس فإنه ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه، لعلة تذكر هناك.

ووجه آخر، وهو: أن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في

المنعوت في أصح القولين، فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه.

وبينهما واسطة وهو الحرف؟

وأما ما يدل على إضمار العامل من السماع، فقول الأنماري:

بل بني النجار إن لنا ... فيهم قتلى وإن تره." [٢]

"فصل

يجوز تَقْدِيم الْخَبَر على الْمُبْتَدَأ مُفردا كَانَ أَو جملَة وَمنعه الكوفِيُّون وَالدَّلِيل على **جَوَازه السماع وَالْقِيَاس** **أَمَّا السماعُ فَقَوْل** الشَّاعِر // الوافر //

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١٨٢

(٢) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١٩٥

(فَتى مَا ابْن الأغرّ إِذا شتونا ... وحُبَّ الزادُ فى شَهْري قُماح) وَقَوْلهمْ تميميّ أَنا ومشنوء من يشنؤك **وأمَّا الْقيَاس فَمن** وَجْهَيْن

أحدُهما أَن الْخَبَر يشبه الْفِعْل وَالْفِعْل يَتَقَدَّم ويتأخر

وَالثَّانِي أَنَّ الْخَبَر يشبه الْمَفْعُول لأنَّه قد يصيُر مَفْعُولا فِي قَوْلك ظَنَنْت زيدا قَائِما وَالْمَفْعُول يجوز تَقْدِيمه وَكَذَلِكَ خبر (كَانَ) يتقدَّم على اسْمهَا وَخبر (إِنَّ) يتقدَّم على اسْمهَا إِذا كَانَ ظرفا فَكَذَلِك هَهُنَا واحتجَّ الْآخرُونَ بأنَّ تَقْدِيم الْخَبَر إِضْمَار قبل الذّكر وَهَذَا غير مَانع من التَّقْدِيم لأنَّه مُؤخر تَقْدِيرا فَهُوَ كَقَوْلِهِم (فِي بَيته يؤْتى الحكم) وكقولك ضرب غلامَه زيدٌ إِذا جعلته مَفْعُولا لأنَّ النيَّة بِهِ التَّأْخِير." (١)

"وَالدَّلِيل على أنَّ إِعْمَال الثَّانِي **أوْلى السماعُ والقياسُ** **فَمن السماع قولُه** تَعَالَى ﴿يستفتونك قلِ الله يفتيكم فِي الكلالةِ﴾ وَلَو أعْمَلَ الأول لقَالَ (فِيهَا) وَقَوله تَعَالَى ﴿قَالَ آتوني أفرغ عليهِ قطِراً﴾ وَلم يقل (أفرغه) وَقَوله تَعَالَى ﴿هاؤمُ اقرؤوا كتابَيْه﴾ وَلم يقل (اقرؤوه) وَمِمَّا جَاءَ فِي الشّعْر قولُ الفرزدق // الطَّوِيل // ٩ –

(ولكنَّ نصفا لَو سببْتُ وسبَّني ... بَنو عبد شمس مِنْ مُناف وهاشمِ) وَلم يقل سبُّوني وَهُوَ كثير فِي الشّعْر

وأمَّا القياسُ فَهُوَ أنَّ الثَّانِي أقرب إِلَى الِاسْم وإعمالُه فِيهِ لَا يُغير معنى فَكَانَ." (٢)

"وَالثَّالِث أنَّهما يضافان إِلَى المثنَّى وَلَو كَانَا مثنَّيين للَزِمَ أَنْ يُضَاف الشَّيْء إِلَى نَفسه وَهُوَ بَاطِل إِلَّا ترى أنَّك لَا تَقول مَرَرْت بهما أثنيهماكما لَا تَقول مَرَرْت بِهِ واحده فَإِن قيل فَكيف يُقَال مَرَرْت بهم خمستهم فيضاف الْجمع إِلَى الْجمع قيل إنَّما أَجَازُوا ذَلِك لأنَّ ضمير الْجمع يحْتَمل الْعدَد الْقَلِيل والكثيرفلا يلْزمه من إِضَافَة الْخَمْسَة وَنَحْوهَا إِضَافَة الشَّيْء إِلَى نَفسه وَالرَّابِع أنَّ الضَّمِير يرجع إِلَيْهِ بِلَفْظ الْإِفْرَاد كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿كلتا الجنتين آتت أكلهَا﴾ وَلَو كَانَ مثنّى فِي اللَّفْظ لم يجز ذَلِك كَمَا لايجوز الرّجلَانِ قَامَ

واحتَّج الْآخرُونَ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاس **أمَّا السماع فَقَوْل** الشَّاعِر ٨٢ ي –

(فِي كِلْتَ رجليْها سُلامى واحده ... كلْتاهما مقرونة بزائدهْ) // الرجز // وَأما الْقيِاس فَمن وَجْهَيْن أحدُهما أنَّ الضَّمِير يعود إِلَيْهِ بِلَفْظ التَّثْنِيَة فِي بعض الْمَوَاضِع كَقَوْل الشَّاعِر." (٣)

"فصل

(الْوَاو) لَا تدل على التَّرْتِيب عِنْد الْجُمْهُور وَقَالَت شرذمة تدلُّ عَلَيْهِ

وحجَّة **الْأَوَّلين السماعُ وَالْقِيَاس** **فَمن السماع قَوْله** تَعَالَى ﴿وادخلوا الْبَاب سُجَّداً وَقُولُوا حطَّة﴾ وَقَالَ فِي آيَة آخرى ﴿وَقُولُوا حطّة وادخلوا الْبَاب سَّجَداً﴾ والقصة وَاحِدَة وَقَالَ لبيد ٩١ –

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ١/١٤٢

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ١/١٥٤

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ١/٣٩٩

(أُغْلي السباء بكُل أدْكن عاتق أَو جَوْنة قُدحَتْ وفض ختامها) // الْكَامِل // فالجونة الدنّ وَقد حت غرفت وفضّ الختام يكون قبل الغرف وَهُوَ كثير فِي الْقُرْآن وَالشعر **وأمَّا الْقيَاس فَهُوَ** أنَّ الْوَاو تقع فِي مَوضِع يمْتَنع فِيهِ التَّرْتِيب وتمتنع من مَوضِع يجب فِيهِ التَّرْتِيب." (١)

"فصل

واين مبنيةٌ لتضمُّنِها معنى حرفِ الِاسْتِفْهَام والشَّرط وحُرِّك آخِرُها لِئَلَّا يلتقيَ ساكنانِ وفتحَ وَلم يكْسِرْ على الأصلِ فِراراً من اجْتِمَاع الياءِ والكسرةِ مَعَ كَثْرةِ الِاسْتِعْمَال

فصل

وكيفَ مبنيةٌ مثل أينَ وَهِي اسمٌ وَالدَّلِيل على **ذَلِك السّماعُ وَالْقِيَاس** فالسماعُ قَول بعض الْعَرَب على كَيفَ تبيع الأحمرين وَقَالَ الآخر انْظُر إِلَى كَيفَ تصنع وَهَذَا شاذٌّ الِاسْتِعْمَال والحكاية الثَّانِيَة **شاذّةٌ الْقيَاس أَيْضا** لأنَّ كَيفَ استفهامٌ والاستفهام لَا يعملُ فِيهِ مَا قبله." (٢)

"وحمْراء لأنَّ الألِفين التقتا ومُحالٌ اجتماعُهما وحذفُ الأولى وتحريكُها يُخِلّ انقلبت المدّ وحذفُ ألفِ التَّأْنيث يُخِلُّ بالتأنيث فَتعين تحريكُها وَإِذا حُرِّكت انقلبت همزَة لِقُرْبِ مَخْرج الهمزةِ مِنْهَا وَلَا يُقال إنَّ الهمزةَ علامةٌ للتأنيثِ فِي الأَصْل لأنَّها لَو كَانَت كَذَلِك لجاءت للتأنيثِ من غيرِ عِلّة توجِبُ التغييرَ كَمَا جَاءَت الألفُ وَالْيَاء

مَسْأَلَة

إِذا وقعتِ الألفُ قبلَ الْحَرْف المشدَّد نَحْو دابّة وابياضّ فَمن الْعَرَب من يبدلها همزَة وَقد قاسَ ذَلِك النحويون وَمِنْهُم من لم يقسه وَقَالَ المبرّد للمازنيّ أتقيسُه قَالَ لَا وَلَا أقبله وَمعنى ذَلِك أَنَّه يستعِفُه لَا أنَّه يردُّ الرِّوَايَة بِهِ لأَنَّها صَحِيحَةٌ فَاشِية وعلّة القلبِ لأنَّ الألفَ ساكنةٌ وَبعدهَا حرفٌ ساكنٌ فَحُرِّكتِ الألفُ كَرَاهِيَة لِاجْتِمَاع الساكنين وانقلبت همزَة لِمَا تقدَّم وإنَّما ضَعُفَ هَذَا **فِي الْقيَاس وقلّ فِي السَّماع أنَّ** الألفَ لامتداد صوتِها كأنَّها متحرِّكةٌ فَلَا جَمْعَ إِذن بَين ساكنين." (٣)

"وإنْ كَانَت الياءُ بعد الواوِ الثانيةِ غيرَ زائدةٍ لم تُهْمَز الواوُ لبُعْدها من الطَّرَف نَحْو طَوَاويس فإنْ حَذَفْتَ هَذِه الياءَ لضرورةِ الشِّعر لم تُهْمَزِ الواوَ لأنَّ الحذْفَ عارضٌ فَحُكْمُ البُعْدِ عَن الطَّرَفِ باقٍ

وَاخْتلفُوا فِيمَا اذا وَقعت ألفُ التكسير بَين ياءين أَو ياءٍ وواوٍ نَحْو عيلة وعيائِل وسيّقة وسيائِق فمذهب سيبوبة همزُ الْأَخير كَمَا ذكرنَا فِي الْوَاو وَقَالَ الْأَخْفَش لَا تهمز هُنَا لأنَّ الياءَ أخفُّ من الهمزةِ وَمَعَهَا من جِنْسِها والياءُ لم تُبْدَل همزَة بخلافِ الْوَاو فإنَّها قد أُبْدِلت فِي وُجوه وصَحْرَاوات وحُجَّةُ **سِيبَوَيْهٍ السَّماعُ والقياسُ** فالسَّماعُ مَا رَوَاهُ المازِني أنَّه سَأَلَ الْأَصْمَعِي

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ١/٤١٧

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٢/٨٦

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٢/٢٨٧

عَن جمع عُيّل فجمعَ وهمزَ والظّاهر أنَّه سَمِعَه **وأمَّا القياسُ فإنَّ** العلّةَ الَّتِي أوجبتِ الهمزَ فِي الواوين موجودةٌ هـٰهُنَا مَسْأَلَة

إذا جمعتَ صحيفَة ورسالةً وعَجُوزاً على صَحائف ورَسائِل وعَجَائِز همزتَ حرف المدَّ لأنَّه جاورَ الطَّرفَ وَقَبله ألفٌ والإعلال لازِمٌ فَكَأَن همزَها جعلَها حرفا صَحِيحا وَكَانَ ذَلِك تَغْيِيراً لحرفِ العلّةِ وأشْبَه فِي ذَلِك العينَ فِي قَائِل وبائع." (١)

"- الْغَرِيب الإستجفال الْهَرَب بعجلة وَسُرْعَة والضرغام من أَسمَاء الْأسد وكنى بالساعة عَن قصر الْمدَّة والأشبال وَاحِدهَا شبْل وَهُوَ ولد الْأسد الْمَعْنى يَقُول أَعددْت لافتتاح كل أَرض فَحذف الْمُضَاف للْعلم بِهِ وقتا صعبا يضْطَر الْأسد فِيهِ إِلَى ترك أَوْلَاده والهرب عَنْهَا خوفًا على نَفسه تحمله لشدتها على الْفِرَار عَن أَوْلَاده

١١ - الْإِعْرَاب الضَّمِير فِي بهَا للساعة الْمَذْكُورَة وَيجوز أَن يكون للْأَرْض الْغَرِيب الأجوال النواحي الْوَاحِد جول الْمَعْنى أَنه وصف السَّاعَة فَقَالَ إِن وُجُوه الْأَبْطَال الَّذين لَا ينكصون يلقى بَعْضهَا بَعْضًا وَبَينهَا ضرب شَدِيد وجلاد وَكيد يكثر فِيهِ الْمَوْت ويجول فِي نواحيه وجانس بقوله نجول وأجواله لِأَن حُرُوف يجول والأجوال وَاحِد وَالْمعْنَى فِي الْكَلِمَتَيْنِ مُخْتَلف وَهَذَا فِي الْكَلَام هُوَ التَّجْنِيس

١٢ - الْغَرِيب السلاف هُوَ أول مَا يجْرِي من مَاء الْعِنَب من غير عصر وَهُوَ أَجود وَهُوَ أصفر وَهُوَ سلاف وسلافة الجريال صبغ أَحْمَر وَمَا اشتدت حمرته من الْخمر يُسمى جريالا على المشابهة الْمَعْنى يَقُول يُرِيد أَنه خبأ من الْكَلَام أسهله وأفضله وَمَا هُوَ فِيهِ كالسلاف فِي ضروب الْخمر وَأظْهر فِيهِ مَالا يدْفع فَضله وَلَا يُنكر حسنه كالجريال فِي أَنْوَاعهَا إِلَّا أَن الَّذِي أظهره دون الَّذِي كتمه وَالْمعْنَى أَنه يُشِير بِهَذَا إِلَى قدرته على الْكَلَام وإحاطته بِهِ وَقَوله وسقيت من نادمت أَي لم أخرج إِلَيْهِ مُخْتَار شعري وكلامي

١٣ - الْغَرِيب الْجِيَاد جمع جواد **على السماع لَا على الْقيَاس الْمَعْنى** يَقُول إِذا بعد سهل الْكَلَام على أهل الْإِحْسَان وصعب انقياده لَهُم لصعوبة المقامات الَّتِي توجب ذَلِك برزت هُنَاكَ غير مقصر فِي غوامض القَوْل وَلَا متعثر فِي بَدَائِع الشّعْر وكني بالسهل عَمَّا قرب من الْكَلَام وبالجياد عَن أهل الْإِحْسَان فاستعار هَذِه الألقاب أحسن اسْتِعَارَة وَأَشَارَ إِلَى إحسانه أبدع إِشَارَة وَهَذَا من بديع الْكَلَام وَالْمعْنَى إِذا لم يقدروا على السهل الْمُسْتَعْمل كنت قَادِرًا على الْغَرِيب المهمل فَجعل الْجِيَاد مثلا للبلغاء." (٢)

"طَعَامٍ غَيرِ نَاظِرِيْنَ إِنَاه﴾ بالجر في غير، وهو جار على طعام ولم يقل ناظرين أنتم، **ومن السَّماع قولُ** الشَّاعِرِ:

تَرى أَرباقَهم مُتَقَلّديْهَا ... كما صَدِيَ الحَديدُ على الكُماةِ

وقال آخر:

وإنَّ امرءاً أَفْضَى إليكَ ودونَه ... من الأرضَ موماةٌ وبَيداءَ سَمْلَقُ

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٤٠٦/٢

(٢) شرح ديوان المتنبي للعكبري العكبري، أبو البقاء ٥٧/٣

لَمحقوقةٌ أن تَستَجِيْبي دَعاءَة ... وأن تَعلمي أنّ المعانَ المُوفَّقُ

ولم يقل: مُتقلديها هم، ولا محقوقة أنت.

ومن القياس أن اسمَ الفاعلِ والصفةَ يعملان عملَ الفعلِ، والفعلُ لا يجب فيه إبراز الضمير، كذلك ما يعمل عمله، وكذلك إذا جرى على من هو له يبرز ضميره، كذلك ها هنا.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فالقراءةُ المذكورةُ فيها بعيدةٌ [عن] الصّحة، وإنّما جوَّزها من هو على مذهبهم في ذلك، فلا تكونُ حُجَّةً على مُخالِفيهم.." (١)

"يُجزى الجَزاء قوماً، **ومن السَّماع قولُ** جَريرٍ:

فَلو ولدت قُفَيرةُ جروَ كلبٍ ... لَسُبَّ بذلِكَ الكَلْبَ الكِلاَبا

أي سُبَّ السَبُّ.

أمَّا القياسُ فهو أن المَصدر اسم يصلُ الفِعلُ إليه بِنَفْسِهِ فجازَت إقامَتُهُ مقامَ الفاعِلِ كالمَفعول به الصَّحيح.

والجوابُ: أمَّا قراءةُ حفصٍ فعنها ثلاثةُ أَجوبةٍ:." (٢)

"واحتج الآخرون بالسماع والقياس.

فمن السماع قول الشاعر:

جارِيةٌ في دِرعِها الفِضفاضِ ... تُقطِّعُ الحَديثَ بالإِيماضِ

أبيضُ من أُختِ بني أَباضِ

وكذلك قولُ الآخر:

إذا الرجالُ شَتَوا واشتَدّ أزمُهُمُ ... فأنتَ أَبيَضُهُم سِربال طَبَّاخِ

وأَفعل في حكمِ فعلِ التَّعجبِ فيما يجوزُ ويمتنعُ.

وأمَّا القياسُ فهو أن البَياض والسَّواد أصلان لكلِّ لونٍ، إذ كانَ بقيّةُ الألوانِ يتركب منها، وأحكامُ الأصولِ أعمُّ من أحكامِ الفروع وأقوى.

والجوابُ عن الشّعر من وَجهين:

أحدُها أن أفعلَ فيه ليس للمبالغةِ وإنّما هو اسمٌ بمنزلة قولك شيءٌ أسود وأبيض أي مبيضّ ومسودٌ، والخلافُ فيما يراد به المبالغة.

والثّاني: أن هذا من الشُّذوذ الذي لا تناقض به الأصول قولهم: ((إن البياض والسواد أصلان للألوان)) جوابه من وجهين:." (٣)

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٢٦١

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٢٧٢

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٢٩٣

"استُعيرتْ هاهنا فعَمِلَت عملَ الفِعلِ تَوَسُّعاً، وما كانَ كذلك اقتُصِرَ به في العَمَلِ على وُقُوعِهِ في موضِعهُ، ولا يجوزُ فيه التَّقديمُ؛ لأنَّ ذلك تصرُّف وهذه الأسماء لا تَصَرُّفَ لها، فتُجرى في ذلك مُجرى الحُروف نحوَ ((ما)) النافية، و ((لاتَ)) مع الحين، وكالمصدر فإنَّه لا يتقدم معموله عليه، مع أن حروفَ الفعلِ فيه مَوجودةٌ فمَنعُ التَّقديمِ هُنا أَولى.

واحتجَّ الآخَرُون بالسّماعِ والقياسِ.

أمّا السَّماعُ فقولُه تَعالى: ﴿كتابَ الله عليكم﴾ أي عَلَيكم كتابَ الله وقالَ الشَّاعِرُ:

يا أيُّها الماتِحُ دَلوي دُونَكا ... إنّي رأيتُ القومَ يَحْمَدُونَكَا

وأراد: دونك دلوي فاملأه.

وأمَّا القياسُ فمن وَجهين:

أحدُهما: أنَّها نائبةٌ عن الفعلِ، والفعلُ يجوزُ تقديمُ مَعمولِهِ عَلَيْهِ،." [١]

"٦٢ – مسألة: [تقديم الحال على العامل فيها]

يجوزُ تقديمُ الحالِ على العامل فيها إذا كان فِعلاً، أو ما قامَ مقدامَه وقالَ الكوفيون: لا يجوزُ إذا كان صاحبُ الحال اسماً ظاهراً، وإن كان مضمراً كقولك: راكباً جئتُ.

وجهُ القَولِ **الأَوّلِ: السّماعُ والقياسُ**: **أمَّا السّماعُ فقولُ** العربِ:

((شتّى تؤوبُ الحَلَبَة))، أي تؤوب الحَلَبَةُ مُخْتَلِفَةٌ.

وأمَّا القياسُ: (فإن العامِلَ متصرفٌ جازَ تقديمُ الحالِ عليه، كما." [٢]

"**أما السَّماعُ فمنه** قوله تعالى: ﴿أوَ جاؤُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ((فحصرت)) فعلٌ ماضٍ، وقد وقعَ حالاً، وقد وَقَعَ مَوْقِعَ ((حَصِرَةً)) كما قَرَأَ يَعقوبُ.

وأمَّا القياسُ فمن وَجهين:

أحدُهما: أن الماضي يقعُ صفةً للنكرةِ، فجازَ أن يقعَ حالاً من المعرفةِ كالفعلِ المضارعِ ومثالُه قولُكَ: مررتُ برجلٍ كَتب أي كاتبٌ كما تَقول مررت برجلٍ يكتبُ، وتقديرُهُ أنَّ الحالَ صفةٌ في الأَصْلِ وإذا كان الماضي يَصلُحُ أن يكونَ صفةً فقد صَلح لأَصلِ الحالِ.." [٣]

"**أمَّا السّماعُ فمنه** قولُ الشاعرِ:

أَتَهْجُرُ سَلمى للفِراقِ حَبِيبَها ... وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

فقدَّم نفساً على العاملِ فيه.

وأمَّا القياسُ: فهو أنَّ العامِلَ هنا متصرّفٌ إذ كان فعلاً متصرفاً فهو كالمفعولِ يجوزُ تقديمُه على الفعلِ كقولك: زيداً ضربَ

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٣٧٤

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٣٨٣

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٣٨٨

عمروٌ، وباعتبار هذا قد جوزتُم تقديمَ الحالِ على العاملِ المتصرّفِ، وهو القياسُ، ونحن مَنعنا تقديمَ الحالِ لِوجودِ مانعٍ، وهو الإضمارُ قبلَ الذّكرِ، لا لعدمِ المقتضى والجوابُ: أما البيتُ فعنه جوابان:

أحدُهما: أن الصَّحيحَ في الرِّواية:

وما كانَ نَفْسِيْ بالفِرَاقِ تَطِيْبُ

فـ ((نَفْسِي)) اسمُ كانَ.." [١]

"واحتجَّ الآخرون بالسَّماعِ والقياسِ، **فمن السماعِ قولُ** الشاعرِ:

خُذو حظَّكم يا آل عِكرمَ واحفظوا ... أَوَاصرنا والرَّحِمُ بالغيبِ يُذْكَرُ

فحذف الهاءَ من المضافِ إليه، وقالَ آخرُ:

أيا عروَ لا تَبعُد فكلُّ ابنِ حرّةٍ ... سَيَدعُوه داعِي مِيْتَةٍ فيُجِيْبُ

وقال آخر:

وهذا رِدائي عندَه يَسْتَعِيرُهُ ... ليسلُبني ثَوبي أعامُ بن حَنَظلِ

وأراد: حنظلة.

وأمَّا القياسُ: فهو أن المضافَ إليه كزيادةٍ في المضافِ، وحذفِ الزيادةِ من المُفرد جائزٌ، فكذلك هُنا، ألا تَرى أنّ قولَك في تَرخيمِ زيدون يا." [٢]

""عليكم كتاب الله"، فقدّم المنصوبَ، قال: وذلك جائزٌ، قد ورد **به السَّماعُ وهو** القياسُ، فالسماعُ قولُ الراجز:

١٦٢ - يَا أَيّهَا المائحُ دَلْوِي دُونَكَا ... إنّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا

والمراد: دونك دلوي. **وأمّا القياس فإنّ** الظرف نائبٌ عن الفعل تقديرُه: الْزَمُوا كتابَ الله، ولو ظهر الفعلُ، لَجاز تقديمُ معموله عليه، فكذلك ما ناب عنه، والحقّ المذهب الأوّل، لأنّ هذه الظروف ليست أفعالًا، وإنّما هي نائبةٌ عن الفعل، وفي معناه، فهي فروعٌ في العمل على الأفعال، والفروعُ أبَدًا منحطّةٌ عن دَرَجاتِ الأُصول، فإعمالُها فيما تقدّم عليها تَسْوِيَةٌ بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز.

وأما ما أنشده من البيت فلا حُجةَ فيه، لأنّا نقول "دلوي" رفعٌ بابتداء، والظرفُ الخبر كما تقول: دلوي عندك. **وأمّا القياس الذي** ذكروه فليس بصحيح لأنّه يؤدّي إلى التسوية بين الأصل والفرع. وقد أجاز بعضُ النحويّين أن يكون "دلوي" منصوبًا بإضمار فعل، كأنّه قال: امْلأْ دلوي، ويؤيّد ذلك أنه لو قال: يا أيها المائح دلوي، ولم يَزِد عليه، جاز لدليلِ الحال عليه.

ومن ذلك قولهم: "الله أكبرُ دَعْوَةَ الحَقّ"، لأن قولك: "الله أكبر"، إنّما هو

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٣٩٦

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٤٥٤

١٦٢ – التخريج: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل سمط اللآلي ص ١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢؛ وشرح عمدة حافظ ص ٧٣٩؛ ولسان العرب ٢/ ٦٠٩ (ميح)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٩؛ والمقرب ١/ ١٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥.

اللغة والمعنى: المائح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفًا. دونكا: اسم فعل بمعنى "خذ" يقول: يا أيها المستقي من البئر خذ دلوي واستقِ منها.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "أيها": منادى مبنيّ على الضم في محل نصب على النداء، و"ها": للتنبيه. "المائح": نعت "أي" مرفوع. "دلوي": مفعول به مقدّم لـ"دونكا" وهو مضاف. والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. "دونكا": اسم فعل أمر بمعنى "خذ"، والفاعل أنت، والألف: للإطلاق. "إني": حرف مشبَّه بالفعل، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب اسم "إنّ". "رأيت": فعل ماضٍ، والتاء فاعل. "الناسَ": مفعول به منصوب. "يحمدونك": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والألف للإطلاق.

وجملة "أيها المائح" الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة "دونكا" الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة. وجملة "إني رأيت" استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "رأَيت" في محل رفع خبر "إنّ". وجملة "يحمدونك" في محل نصب حال من "الناس". والشاهد فيه قوله: "دلوي دونكا" حيث تقدّم مفعول اسم فعل الأمر "دونك" عليه.." (١)

"فإنّ الشاهد فيه أنّه أضاف "التارك" إلى "البكريّ" على حدّ "الضارب الرجلِ"، تشبيهًا بـ "الحسن الوجهِ"، وخَفَضَ "بشرًا" عطفَ بيانٍ على "البكريّ"، وأجراه عليه جَرْيَ الصفة على الموصوف.

هذا مذهبُ سيبويه (١)، ولو كان بدلًا، لم يجز "التاركِ بشرٍ"؛ لأنّ حكمَ البدل أن يُقدَّر في موضعِ الأوْل. وقد أنكر أبو العبّاس محمّد بن يزيد جوازَ الجر في "بشرٍ" عطفَ بيان كان، أو بدلًا، وكان يُنشِد البيتَ:

أنا ابنُ التاركِ البكريّ بشرا

بالنصب. والقولُ ما قاله سيبويه، للسَّماع والقياس. فأمّا السماعُ، فإنّ سيبويه رواه مجرورًا. قال: سمعناه ممّن يُوثَق به عن العرب (٢). ولا سبيلَ إلى رَدّ روايةِ الثقة. وأمّا القياس، فإنّ عطف البيان تابعٌ كالنعت، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنّك تقول: "يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّة"، فتجعل "ذو الجُمّة نعتًا" للرجل، ولا يجوز أن يقع موقعَه؟ وكذلك تقول: "يا زيدُ الطويلُ"، ولا يجوز: "يا الطويلُ". وأمّا معنى البيت، فإنّه وصف أباه بأنّه صرع رجلًا من بَكْرٍ، فوقعتْ عليه الطّيْرُ، وبه رَمَقٌ، فجعلتْ ترقُب موتَه لِتتناولَ منه. و"الوقوعُ" جمعُ "واقعٍ" كـ"جالِسٍ"، و"جُلُوسٍ"، وهو ضِدُّ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٨٨/١

الطائر. ونصبُه على الحال، إمّا من المضمر المَستكِنّ في "عَلَيْهِ"، وإمّا من المضمر المرفوع في "ترقبه".
ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأوّلُ، والثاني بيانٌ كالنعت المستغنى عنه، والمقصودُ بالحديث في البدل: هو الثاني؛ لأنّ البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادِفان عليه. والثاني منهما أشهر عند المخاطب، فوقع الاعتمادُ عليه، وصار الأوّلُ كالتَّوْطِئَة والبِساطِ لذكرِ الثاني، وعلى هذا لو قلت: "زوّجتُك بِنْتِي فاطمةَ"، وكانت عائشَةَ، فإن أردتَ عطفَ البيان، صحّ النكاحُ؛ لأن الغَلَط وقع في البيان، وهو الثاني، وإن أردت البدلَ لم يصح النكاحُ؛ لأنّ الغلط وقع فيما هو معتمَدُ الحديث، وهو الثاني فاعرفه.

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٢.
(٢) الكتاب ١/ ١٨٢.." [1]

"خُروجًا"، أي: وَشْكَ، و"أُفٍّ" بمعنَى " أتَضَجرُ"، و"أوَّه" بمعنَى "أتَوَجعُ".

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أن بابَ أسماء الأفعال الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأنّ الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ، والاختصار يقتضي حذفًا، والحذفُ يكون مع قوّةِ الحلم بالمحذوف. وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأمر لِما ذكرناه، لأنّ الأمر يُستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكرِ ألفاظِ أفعاله بشواهدِ الأفعال. والخبرُ ليس كالأمر في ذلك، فلذلك قل في الخبر، إلّا أنه لمّا كان الحذف أيضًا قد يقع في بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد، ووُضوحِ الأمر فيه، وكَونِهِ محذوفًا كمنطوقٍ به لوجودِ الدليل عليه، استُعمل في الخبر بعضُ ذلك، فجاءت فيه كما جاءت في الأمر، ألّا أنّها قليلة بالإضافة إلى ما جاء في الأمر. **وبابُه السماع دون** القياس.
فمن ذلك قولهم: "هَيْهاتَ"، وهو اسم لـ "بَعُدَ"، وإن ما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة، فإذا قال: "هيهات زيدٌ"، فكأنه قال: "بَعُدَ جِدًّا"، أو"بَعُدَ كُل البُعْدِ". ولعله يخرج في كثيرِ من الأمر إلى أن يُؤيس (١) منه، وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو "بَعُدَ"، ويقع الاسمُ بعدها مرفوعًا بها ارتفاع الفاعل بفعله، لأنها جارية مجرى الفعل، فاقتضت فاعلًا كاقتضائه الفعلُ. قال جَرِير [من الطويل]:
٥٣١ - فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ وأهْلُهُ ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ

= و"سرعان"، بضم السين وفتحها وكسرها: بمعنى: ما أسرعَ! والإهالة: الشحم. وأصل المثل أن رجلًا التقط شاة عجفاء ضعيفة، فألقى بين يديها كلأ، فرأى رعامها يسيلُ من منخريها، فظنه شحمًا، فقال هذا القول.
يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.
(١) في الطبعتين: "يؤنس". وهذا تحريف. والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٧.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢/٢٧٥

٥٣١ – التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٦٥؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٣؛ والخصائص ٣/ ٤٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٨، ٢/ ١٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٣ (هيه)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٧، ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧؛ وسمط اللآلي ص ٣٦٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٥٦؛ والمقرب ١/ ١٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١١.

اللغة والمعنى: هيهات: بَعُد. العقيق: اسم موضع. النحل: الصديق الوفيّ.

يقول: لقد بَعُد عنا العقيق وساكنوه، وبعد خل كانت تربطنا به أواصر المحبّة.

الإعراب: "فهيهات": الفاء: بحسب ما قبلها، "هيهات": اسم فعل ماضٍ بمعنى "بعُد". "هيهات": توكيد للأولى. "العقيق": فاعل مرفوع بالضمّة. "وأهله": الواو: حرف عطف، "أهله": معطوف على "العقيق" مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محل جرّ بالإضافة. "وهيهات": الواو: حرف =." (١)

"وإن كان من الواو، وكتبوه بالياء، نحوَ: "الضُّحَى"، و"الرُّشَى"، و"الحُبَى". والحقُّ مع البصريين للقياس والسَّماع، **أمّا القياس فقد** ذُكر، **وأمّا السماع فما** حكاه أبو الخَطّاب أنّه سمع في تثنيةِ "كِبًا"، وهو العُود الذي يُتبخّر به: "كِبَوانِ"، وحكى الكسائيّ منهم أنّه سمع في "حِمًى" "حِمَوانِ"، وفي "رِضًا" "رِضَوانِ"، وهذا نصٌّ في محلّ النِّزاع، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإن كانت فوق الثلاثة لم تقلب إلا ياء كقولهم أعشيان وملهيان وحبليان وحباريان (١). وأما مذروان (٢) فلأن التثنية فيه لازمةٌ كالتأنيث في شقاوة (٣).

* * *

قال الشارح: فإن كان المقصور فوق الثلاثة، قُلبت ألفه في التثنية ياءً على كلّ حال، وذلك من قِبَل أنّ المقصور إذا زاد على الثلاثة، لم تكن ألفه منقلبةٌ إلا عن ياء، أو مشبّهةٌ بالمنقلب عنها، سواءً كان أصلُها الياءَ، أو لا أصلَ لها. فمثالُ الأوّل "أعْشَى"، و"ملْهًى"، ونحوُهما من قولك: "مَغْزًى" و"مُعْطًى"، فهذه الألفاظُ أصلها الواو؛ لأنّ "أعْشَى" من عَشَا يَعْشُو من قوله [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ (٤)

و"ملْهًى" من اللَّهْو، و"مَغْزًى" من الغَزْو، و"مُعْطًى" من "عَطَا يَعْطُو". وإنّما لمَّا وقعت الواو رابعةً، قُلبت ياءً. وهذه قاعدةٌ من قواعد التصريف أنّ الواو إذا وقعت رابعةً طرفًا؛ فإنّها تُقلَب ياءً، نحوَ: "أدْعَيْتُ"، و"أغْزَيْتُ". فعلوا ذلك حملاً له على المضارع في "يُغْزِي" و"يُدْعى". فأصلُ هذا القلب في الفعل، والاسمُ محمولٌ عليه، فالأصلُ في "أعْشَى": "أعشَوُ"، وفي "ملْهًى": "ملْهَوٌ"، وفي "مَغْزًى": "مَغْزَوٌ"، وفي "مُدْعًى": "مُدعوٌ"، فحُوّل إلى "أعْشَيٌ" و"مُلْهَيٌ"، و"مَغْزَيٌ" و"مُدْعَيٌ"،، ثْم صارت ألفًا لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها. فهذه الألفُ منقلبةٌ عن ياء، والياءُ بدلٌ من الواو.

وأمّا المنقلبة عن الياء أصلاً، فنحوُ: "المَرْمَى"، و"المَجْرَى". تقول: "مَرْمَيانِ"، و"مَجْرَيانِ"، وهو من "رَمَيْتُ، و"جَرَيْتُ".

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٩/٣

وأمّا المشبَّه بالمنقلب، فنحوُ ألف "حُبْلَى"، و"حُبارَى"، و"أرْطًى"، و"قَبَعثَرى"، فالألفُ في "حُبْلَى" للتأنيث، وليست منقلبة عن شيء، لكنّها في حكم المنقلب عن الياء، إذ الواو لا تقع طرفًا رابعةً، ولذلك تُكتَب ياءً،

---

(١) الجاريان: مثنّى الحباري؛ طائر يقع على الذكر والأنثى. (لسان العرب ٤/ ١٦٠ (حبر)).

(٢) المذروان: مثنى المذرى، وهو طرف الألَية. (لسان العرب ١٤/ ٢٨٥ (ذرا)).

(٣) الشقاوة: ضدّ السعادة. (لسان العرب ١٤/ ٤٣٨ (شقا)).

(٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.." (١)

"حكاه سيبويه (١)، قالوا في "سَلِيمَةَ": "سَلِيمِيٌّ" وفي "عَمِيرَةِ" كَلْبٍ: "عَمِيرِيٌّ". قال يونس: وهذا قليل (٢)، وقالوا في "خُرَيْبَةَ": "خُرَيْبِيّ" وقالوا في النسب إلى "سَلِيقَةٍ": "سَلِيقيٌّ"، والسليقةُ: الطَّبِيعَة. وقالوا: "رماحٌ رُدَينِية"، وهي منسوبة إلى "رُدَيْنَةَ".

وأمّا "فَعُولَةُ" فحكمُها في النسب عند سيبويه (٣) حكمُ "فَعِيلَةَ"، فتسقط الواو كما سقطت الياء، ويَفتَح عين الفعل المضمومة كما فتح المكسورة، وحجّتُه في ذلك أنّه قد وُجد في "فَعُولَةَ" من الثقل ما وُجد في "فَعِيلَةَ"، فكانت مثلَها، مع أنّ العرب قد قالت في النسب إلى "شَنُوءَةَ": "شَنَئِيٌّ".

وأمّا أبو العبّاس المبرّد فإنّه كان يخالِفه في هذا الأصل، ويجعل "شَنَئِيًّا" من الشاذّ، فلا **يُجيز القياسَ عليه**، وفرق بين الواو والياء بأشياء، منها: أنّه قال لا خلافَ بينهم أنّه يُنسَب إلى "عَدِيّ": "عَدَوِيٌّ"، وإلى "عَدُوٍّ": "عَدُوّيٌّ"، ففصلوا بين الواو والياء، فأقرّوا الواو على حالها، وغيروا الياء. ومن ذلك أنّهم يقولون في النسبة إلى "سَمرَةَ": "سُمُرِيٌّ"، وإلى "نَمِرٍ": "نَمَرِيٌّ"، فغيّروا في "نمر" من أجل الكسرة، ولم يغيّروا في "سَمُرِيّ"؛ لأنّ المستثقل اجتماعُ الياءات والكسرات. فلمّا خالفت الضمّةُ الكسرةَ في "نمر"، و"سمرة"، والواو الياء في "عَدِيٍّ"، و"عَدُوٍّ"، وجب أن تخالف الياء في "فَعِيلة" الواو في "فَعُولة". وقولُ أبي العبّاس مَتِينٌ من جهة القياس. وقولُ سيبويه أشدُّ من جهة السماع، وهو قولهم: "شَنَئِيٌّ"، وهذا نَصٌّ في محلّ النزاع.

فصل [النسبة إلي الاسم الذي قبل آخره ياء مُشَدَّدة]

قال صاحب الكتاب: وتحذف الياء المتحركة من كل مثال، قبل آخره ياءان مدغمةٌ إحداهما في الأخرى، نحو قولك في "أُسيِّد"، و"حمير"، و"سيِّدٍ"، و"ميّتٍ": "أُسيديٌّ"، و"حُمَيريّ"، و"سيديّ"، و"ميتي".

* * *

قال الشارح: الباب في كلّ اسم قبل آخِره ياءٌ مشدّدة أنّ تفُكّ الادّغامَ، وتحذف الياء المتحرّكة، فتقول في "أُسَيِّدَ"، و"حُمَيِّرٍ"، تصغيرِ "أَسْوَدَ"، و"حِمارٍ": "أُسَيْدِيٌّ"، و"حُمَيْريّ". ومثله في النسب إلى "سَيِّدٍ"، و"هَينٍ": "سَيْدِيٌّ"،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٩٩/٣

و"هَيْنيّ". وإنّما حذفوا الياء؛ لثِقَل الاسم باجتماع ياءين وكسرتَيْن بعدهما ياء الإضافة، فثقُل عليهم اجتماعُ هذه المتجانسات، فحذفوا الياء تخفيفًا، وخصّوا المتحرّكة بالحذف؛ لأنّه أبلغُ في التخفيف،

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٩. وفيه: "هذا قليل خبيث".

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٩، ٣٤٥.." [1]

"فصل [المقصور والممدود السماعيّ]

قال صاحب الكتاب: وأما السماعي، فنحو: "الرَّجا" و"الرحي" و"الخفاء" و"الإباء"، وما أشبه ذلك مما ليس فيه إلى القياس سبيلٌ.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على ما يُعلَم قصره ومدّه من جهة القياس؛ وأمّا ما يعلم من جهة السَّماع، ولا يعلم بالمَقاييس، فنحو: "الرَّجَا"، و"الرَّحَى"، و"الطَّوَى"، و"النَّوَى"، وكذلك "الخَفاء" ممدود من قولهم: "خَفِيَ الأمرُ عليه خَفاء"، ومنه "بَرِحَ الخَفاءُ"، أي: وضح. و"الإباء" ممدود أيضًا. فهذه مسموعٌ فيها القصر والمدّ، وليس للرأي فيها مَساغٌ، لأنَّها ليست بأن تكون كـ"حَجَرٍ" و"جَمَلٍ" أَوْلَى من أن تكون كـ"حِمارٍ"، و"قَذالٍ"، فاعرفه.." [2]

""جِرْدَحْلٍ" (١)، و"قِرْطَعْبٍ" (٢)، لكن ورد من السماع ما أرغب عن القياس، على أنه حكي السيرافيّ: "قُنْفَخْرٌ" بضمّ القاف، فعلى هذا تكون النون زائدة للمثال، لأنه ليس في الكلام "جُرْدَحْلٌ" بضمّ الجيم.

ومن ذلك "كُنْتَأْلٌ" وهو القصير، والنون زائدة، لأنه ليس في الكلام "فُعْلَلّ". ومن ذلك "فَنَعْلَل" قالوا: "كَنَهْبَل"، وهو شجر، فالنون زائدة، لأنه ليس في الأُصول "سَفَرْجُلٌ" بضمّ الجيم، وهو قليل.

فصل [زيادة حرف واحد بعد العين]

قال صاحب الكتاب: وبعد العين في نحو عذافر وسميدع وفدوكس وحبارج وحزنبل وقرنفل وعلكد وهمقع وشمخر.

* * *

قال الشارح: وقد جاءت الزيادة بعد العين في تسعة أبنية، من ذلك "فُعالِل"، وقد جاء اسمًا وصفة، فالاسم: "جُخادِب"، و"بُرائِل"، والصفة: "فُرافِص"، و"عُذافِر"، فالجُخادِبُ والجُخْدُب: ضربٌ من الجَنادِب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، وألفه زائدة. وبُرائلُ الديك: هو ريش رَقَبَته، يُقال: "بَرْأَلَ الديكُ"، إذا نفش بَرائلَه ليقاتلَ، والألف فيه زائدة. والفُرافِص: الأسد. والعُذافِرُ: الجمل الشديد.

ومن ذلك "فَعَيْلَل"، ولا يكون إلّا صفة، وذلك نحو: "سَمَيْدَعٍ"، وهو السيّد، و"عَمَيْثَلٍ"، وهو "الذيّال" بذَنَبه، ويُقال:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣/٤٤٦

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤/٤٤

"ناقةٌ عميثلةٌ"، أي: جسيمة.

ومن ذلك "فَعَوْلَل"، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: "حَبَوْكَرٌ" و"فَدَوْكَسٌ"، والصفة: "سَرَوْمَطٌ"، و"عَشَوْزَنٌ". فالحبوكر: الداهية. والفدوكس: الأسد. والسرومط: الطويل من الإبل وغيرها. والعشوزن: الصلب الشديد، والمؤنّث عَشَوْزنةٌ.

ومن ذلك "فَعالِل"، وهو بناء تكسير يكون اسمًا وصفة، فالاسم: "حَبارجُ" تكسير "حَبْرُجٍ"، والصفة: "قَراشِبُ"، وهو تكسير "قِرْشَبٌ" بكسر القاف، وهو المُسِنّ، وقد وقعت الزيادة فيهما بعد العين.

فمن ذلك "فَعَنْلَل" بفتح الفاء والعين واللام، ولا يكون إلَّا صفة، قالوا: "جَحَنْفلٌ"

---

(١) الجِردَحْل من الإبل: الضخم. (لسان العرب ١١/ ١٠٩ (جردحل)). وسيشرحها المؤلف في الفصل التالي.

(٢) القرطعب: السحاب كما سيشرحها المؤلف في الفصل التالي. وفي لسان العرب ١/ ٦٧١ (قرطعب): "ما عليه قرطعبة، أي: قطعة خرقة".." (١)

""أمرٌ أقعده عن الخروج"، و"مُهِمٌّ أشخصه عن مكانه". والمراد أن قعوده وشخوصه لم يكونا إلَّا لأمر، فساغ الكلام؛ لأنه في معنى النفي، والنكرةُ في تأويل الفاعل، فلذلك جاز الابتداء به.

وأمّا قوله: "إلَّا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استُثني منه"، فالغرضُ من ذلك أنّ نقل الفعل الثلاثي بالهمزة في غير التعجّب موقوف على السماع، غير مطرد في القياس، لأنه قد يكون بتشديد العين. ألا ترى أنك تقول: "عرف زيدٌ الأمرَ"، و"عرّفته إيّاه"، ولم يقولوا: "أعرفتُه". وقالوا: " غَرِمَ زيدٌ"، و"غرّمته"، ولم يقولوا: "أغرمته"، فلا يسوغ النقل بالهمزة إلَّا فيما استعملتْه العربُ، وهو في باب التعجّب قياسٌ مطردٌ بالهمزة في جميع الأفعال الثلاثيّة، إلَّا ما استُثني، وهو ما كان من الألوان والعيوب. والألوان، نحو: "سَمُرَ" من السُّمْرة، و"حَمِرَ"، من الحُمْرة، و"شَهُبَ"، من الشُّهْبة، و"سَوِدَ من السَّواد". والعيوبُ نحو: "عَوِرَ"، و"حَوِلَ". كل ذلك لا يُنْقَل بالهمزة في التعجّب، ولا غيره، فلا تقول في شيء منها: "أفْعَلَ"، فلا يُقال: "ما أسمره"، ولا "ما أحمره" ونحوُهما من الألوان، ولا "ما أعوره" ولا "ما أحوله" ونحوهما من العيوب.

والكوفيون (١) يجيزون التعجّب من البياض والسواد خاصّةً، ويحتجون بقول الشاعر [من الرجز]:

جاريَةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ ... أبْيَضُ من أُخْتِ بني إباضِ (٢)

ووجهُ الاستدلال به أنه قال: "أبيض من أُخت بني إباض". و"أفعلُ من كذا"، و"ما أفْعَلَهُ" مجراهما واحدٌ في أن لا يستعمل أحدُهما إلَّا حيث استُعمل الآخر. والجوابُ عنه أنه شاذٌ معمول على فسادٍ للضرورة، فلا يجعل أصلًا يُقاس عليه مع أنه يحتمل أن تكون "أفعل" ها هنا التي مؤنثُها "فَعْلاءُ"، نحوَ: "حمراء"، و"أحمر". وليس الكلام في ذلك إنما الكلام في "أفعل" التي معناها التفضيل، وتكون مِنْ صفة متعلّقة بمحذوف وتقديرُه: "كائنةٌ من أُخت بني أباض" كما قال [من الطويل]:

١٠٥٤ - [لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُ أجَبْتُهُ] ... بأبْيَضَ مِن ماءِ الحديدِ صَقِيلِ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٩٣/٤

(١) انظر المسألة السادسة عشرة في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ص ١٤٨ - ١٥٥.

(٢) تقدم بالرقم ٩٢٢.

١٠٥٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١١٨.

اللغة: السمهري: الرمح الصلب، منسوب إلى سمهر زوج ردينة، وكانا مثقّفين للرماح، فتنسب الرماح الجيدة إليهما، فيقال: سمهري، ورديني. الصقيل: المجلو، اللامع المستوي.

المعنى: لما دعاه أحدهم برمحه الصلب إلى القتال، أجابه متحدّيًا بسيفه اللامع الأبيض الصقيل المصنوع من ماء الحديد. =." (١)

"عندهم، فهو أضعفُ قياسًا من همز الواو المضمومة، وأقلُّ استعمالًا. ألا ترى أنّهم يكرهون اجتماعَ الواوَين، فيُبْدِلون من الأولى همزةً، نحو: "الأَواقِي"، ولا يفعلون ذلك في الواو والياء، نحو: "وَيْحٌ"، و"وَيسٌ"، و"وَيْلٌ"، و"يَوْمٌ"؟ فلمّا كان حكم الضمّة مع الواو قريبًا من حكم الواو مع الواو، وجب أن يكون حكمُ الكسرة مع الواو قريبًا من حكم الياء مع الواو.

واعلم أنّ أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة **على السَّماع دون** القياس، إلّا أبا عثمان، فإنّه كان يَطْرُد ذلك فيها إذا وقعت فاءً؛ لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى، فإن انكسر وسطُها، لم يُجِز همزَها، نحو: "طَوِيل"، و"طويلة".

وأمّا المفتوحة، فقد أُبْدِل منها الهمزة أيضًا على قلّة وندرة، قالوا: "امرأةٌ أناةٌ"، وأصله: "وناةٌ": "فَعَلَةٌ" من "الوَني"، وهو الفتور، وهو ممّا يوصَف به النساء؛ لأنّ المرأة إذا عظُمت عَجِيزَتُها، ثقُلت عليها الحركة، قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٨٣ - رَمَته أناةٌ من رَبِيعَةِ عامِرٍ ... نَؤُومُ الضُّحى في مَأتَمٍ أَيِّ مَأْتَمِ

وقالوا: "أَسْماءُ"، اسم امرأة، وفيه وجهان: أحدهما أن تكون سمّيت بالجمع، فهو "أفْعالٌ"، وإنّما امتنع من الصرف للتأنيث والتعريف. والوجهُ الثاني أن يكون وزنه "فَعْلاء" من "الوَسامة"، وهو الحُسْن من قولهم: "فلانٌ وَسيمُ الوجه"، أي: ذو وسامة. وإنّما أبدلوا من الواو الهمزةَ، فعلى هذا لا تصرفه في المعرفة، ولا في النكرة. وعلى القول الأوّل لا ينصرف معرفةً، وينصرف نكرةً.

وأمّا "أحدٌ" من قولهم في العدد: "أَحَدَ عَشَر" و"أحدٌ وعشرون"، فالهمزةُ فيه مبدلةٌ

١٢٨٣ - التخريج: البيت لحميد بن ثور في جمهرة اللغة ص ١٠٣٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٤.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤/٤١٧

اللغة: الأناة والوناة: الفاترة، كبيرة العجيزة. ربيعة عامر: اسم قبيلة عربية.

نؤوم الضحى: كناية عن دلالها وغناها. المأتم: الاجتماع لحزن أو فرح، ولكنه غلب استعماله في الحزن.

المعنى: أوقعته في مأتم مهول هذه السيدة الغنية المغناج الفاترة.

الإعراب: "رمته": فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبنى في محلّ نصب مفعول به. "أناة": فاعل مرفوع بالضمّة. "من ربيعة": جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. "عامر": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "نؤوم": نعت "أناة" مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. "الضحى": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "في مأتم": جارّ ومجرور متعلّقان بـ "رمته". "أي": نعت مجرور بالكسرة، وهو مضاف. "مأتم": مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "رمته أناة": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "أناة" حيث أبدل الواو المفتوحة في "وناة" همزة.." (١)

"خاصَّةً لوجب القضاء بأصالة النون، إذ لا بدَّ من الفاء والعين واللَّام. وذلك نحو: سِنان وعِنان وبَنان وقِران. وأمثال ذلك النونُ فيه أصليَّةٌ.

والآخَر: ألَّا تكون الكلمة من باب "جَنجان"، فإنه ينبغي أن تجعل النون فيه أصليَّة. إذ لو كانت نونه زائدة لكانت الكلمة ثلاثيَّةً، ويكون فاؤها جيمًا ولامها جيمًا١، فيكون من باب سَلس وقلق، أعني مما فاؤه ولامه٢ من جنس واحد. وذلك قليل جدًّا. وإن جعلت النون أصليَّةً كانت من باب الرُّباعيِّ المضعَّف، نحو: صَلصَلتُ وقَلقَلتُ. وذلك باب واسع.

ومن الناس٣ من اشترط أيضًا ألَّا يكونَ ما قبل الألف مضاعفًا، فيما قبلَ الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو: مُرَّان٤ ورُمَّان، لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصليَّةً وأحدُ المضعَّفينِ زائدٌ، ويتساوى٥ الأمران عنده، لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعَّفين.

والصحيح أنه ينبغي أن تُجعل الألف والنون زائدتين، بدليل السماع، والقياس:

أمَّا القياس فأنَّ النون اختصَّتْ زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثةً ساكنة، على ما يُبيَّنُ بعدُ، وأحد المضعَّفين٦ زائد٧ حيث كان. وما اختصَّتْ زيادتُه بموضع كان أولى بأن يُجعل زائدًا ممّا لم يَختصَّ؛ ألا ترى أنَّ الهمزة [٢٥أ] في أَفعًى قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة؛ لأنَّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلَّا أوَّلًا خاصَّة؟ فكان المختصُّ يَشرَك غير المختصِّ، بكثرة٨ زيادته في ذلك الموضع، ويزيد٩ عليه بقوة الاختصاص.

وأمَّا السَّماعُ فقوله عليه السلام، للقوم الذين قالوا له: "نحنُ بَنُو غَيَّانَ"، فقال لهم، عليه السلام١٠: "بَل أنتُم بَنُو رَشْدانَ". ألا تراه، عليه السلام، كيف تَكرَّه لهم هذا الاسم لأنه جعله من الغيِّ، ولم يأخذه من الغَين. وهي السحاب؟ ١١ فقد دلَّ هذا على أنه إذا جاء مضاعف، في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٥/٣٥٨

١ م: "جيم". وفي حاشية ف عن ابن جني: فيكون الأصل جنج، وهو من القليل.

٢ م: مما لامه وفاؤه.

٣ انظر المنصف ١: ١٣٤.

٤ المران: شجر الرماح. م: رمان ومران.

٥ م: وتساوى.

٦ م: المضاعفة.

٧ ف: يزاد.

٨ م: لكثرة.

٩ م: وزيد.

١٠ الخصائص ١: ٢٥٠ والمنصف ١: ١٣٤. يريد أنهم أهل الرشد والهدى، لا أهل الغي والضلال.

١١ سقط "ولم يأخذه ... السحاب" من م.." (١)

"اجتمع لك ياء وواو. فكما أنَّ اجتماع الواوين، والياء والواو١، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمَّة، والواو والكسرة.

وزعم المازنيُّ٢ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتَّبع في ذلك السماع. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، قياسًا وسماعًا:

أمَّا القِياس فلِما ذكرنا من أنَّ الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو، حتَّى يَقلِبونَ الواو إلى الياء، تَقَدَّمتْ أو تأخَّرتْ، فيقولون: "طَوَيتُ طَيًّا" والأصل "طَوْيًا"، ويقولون: "سَيِّدٌ" والأصلُ "سَيْوِدٌ". فكذلك ينبغي أن يكون النُّطقُ بالواو المكسورة مستثقلًا٣.

فإن قال قائل: هلَّا قِستم "وشاحًا" وأخواتِه على وَيح ووَيس وأمثالهما. فكما أنَّ الواو والياء إذا اجتمعتا في أوَّلِ الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة، فكذلك الواو مكسورة. فالجواب أنَّ الواو المكسورة إنَّما تُشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو طَيّ. وذلك أنَّ الحركة في النيَّة بعد الحرف. وسيقام الدليل على ذلك في موضعه. فالكسرة إذًا من وِشاح في النيّةِ بعد الواو، وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلالها. نحو طَيّ، فكذلك يجب إعلال ما أشبهها، نحو: وِشاح.

فإن قيل: فهلَّا أُعلَّت بقلبها ياء، كما فُعل بها في طَيّ. فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنَّ المقصود بالإعلال التخفيف، والكسرة في الياء ثقيلة، فأُعلَّت بإبدال الهمزة منها٤.

وأمَّا السماع فلأنهم ٥ قد قالوا: إسادةٌ وإشاح وإعاء وإفادة. وكَثُرَ ذلك كثرةً، **توجب القياس في** كل واو مكسورة وقعت أوَّلًا.

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ابن عُصْفُور ص/١٧٢

وإنْ كانت مفتوحةً لم تُهمز إلَّا حيثُ سُمِعَ؛ لأنَّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقَل٦ الألف والواو،٧ في نحو: عاوَدَ٨، وأمثاله فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمِع من

---

١ م: والواو و الياء.

٢ علق عليه أبو حيان في حاشية ف بنص، نقله من "الشرح الصغير" على الجمل لابن عصفور. وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابن عصفور هنا، وأن الجرميَّ هو الذي منع القياس في هذه المسألة. وفي الحاشية أيضًا بخطه أن أكثر النحاة على القياس في ذلك. وأن همز أحد وأناة شاذ باتفاق. وفي الارتشاف١: ١٢٧ أن همز المكسورة وعدم همزها مرويان عن الجرمي والمازني.

٣ م: مستقبلًا.

٤ سقط "فإن قال قائل هلا قستم ... بإبدال الهمزة منها" من م.

٥ ف: فإنهم.

٦ م: لا تستقبل.

٧ كذا، فهو يقيس الواو المفتوحة على اجتماع الألف والواو. والفتحة هناك هي بعد الواو، والألف هنا هي قبلها. وبين الوجهين ما ترى من الفارق. وانظر ما احتج به في قياس وشاح على طيّ ص٢٢٢.

٨ كذا بحمل الواو المفتوحة أوَّلًا على "عاود"، وسيحمل فيما بعد "عاود" على الواو المفتوحة أوَّلًا. انظر ص٢٢٣-٢٢٤.." (١)

""ش": أجاز الأخفش أن يعامل غير "علم" و"رأى" من أخواتهما القلبية الثلاثية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة.

فيقال على مذهبه: "أظننت زيدا عمرا فاضلا١، وكذلك: "أحسبته" و"أخلته" و"أزعمته".

ومذهبه في هذا ضعيف لأن المعدي بالهمزة فرع المعدي بالتجرد [وليس في الأفعال متعديا بالتجرد] ٢ إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد٣ بالهمزة.

فكان مقتضى هذا ألا ينقل "علم" و"رأى" إلى ثلاثة.

لكن ورد [السماع بنقلهما فقبل.

ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع.

ولو ساغ القياس] ٤ على "أعلم" و"أرى"٥ لجاز أن يقال: "أكسيت زيدا/ عمرا ثوبا". وهذا لا يجوز بإجماع.

---

١ قال ابن جني في الخصائص ١/ ٢٧١:

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ابن عُصْفُور ص/٢٢٢

"وأجاز أبو الحسن "أظننت زيدا عمرا عاقلا" ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: "جعلته يظنه عاقلا".

٢ سقط ما بين القوسين من هـ.

٣ ع "متعديا".

٤ سقط م ا بين القوسين من هـ.

٥ سقط من هـ "وأرى".." (١)

"أو أعل لامه كـ"قضاء"١ و"أقضية"٢ و"بناء" و"أبنية".

ثم نبهت على ندور "عنان"٣ و"عنن" و"حجاج"٤ و"حجج" ذكرهما ابن سيده٥.

وجمع "عقاب"- في القلة- على٦ "أعقب" على القياس: لأنها مؤنثة وحكى ابن سيده أنها قد جمعت على "أعقبة"٧.

وهو أشذ من "أشهب" في جمع "شهاب": لأن لـ"شهاب" و"أشهب" نظائر يسيرة كـ"غراب" و"أغرب" و"مكان" و"أمكن" ولا نظير لـ"عقاب" و"أعقبة" -فيما أعلم.

ثم نبهت على٨ أن "فعلة" في مواردها كلها مقصورة على السماع لأن كل واحد جمع عليه قليل النظير نحو "صبي" و"صبية" و"خصي" و"خصية" و"فتى" و"فتية" و"ولد"

---

١ الأصل "لفضاء" في مكان "كقضاء".

٢ الأصل "وأفضيه" في مكان "وأقضية".

٣ العنان سير اللجام الذي تمسك به الدابة. وهو طاقان مستويان.

٤ الحجاج من كل شيء حرفه وناحيته، وعظم الحاجب.

٥ ذكر ابن سيده "عنن" ١/ ٤٨ في المحكم، و"حجج" ٢/ ٢٣٨ في المحكم أيضًا.

٦ سقط من الأصل "على".

٧ ينظر المحكم ١/ ١٤٤.

٨ سقط من الأصل "على".." (٢)

"وألحق سيبويه "فعولة" بـ"فعيلة" -صحيح اللام كان أو معتلها- فيقول في النسب إلى "فروقة" و"عدوة": "فرقي" و"عدوي".

وحجته [في ذلك] ١ قول العرب في النسب إلى "شنوءة": "شنئي"٢.

وهذا عند أبي العباس من٣ النسب الشاذ فلا يقيس عليه بل يقول في كل ما سواه من "فعولة": "فعولي" كما يقول٤

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٢/٥٧٣

(٢) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٤/١٨٢٥

الجميع في "فعول" صحيحًا كان كـ"سلول"٥ أو معتلا كـ.

---

١ سقط من الأصل ما بين القوسين.

٢ قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٧٠: "هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس.

وذلك قولك في ربيعة: ربعي، وفي حنيفة: حنفي، وفي جذيمة: جذمي وفي جهنية: جهني وفي قتيبة: قتبي وفي شنوءة: شنئي........

ثم قال ٢/ ٧٤: فإن أضفت إلى "عدوة" قلت: "عدوى" من أجل الهاء كما قلت في شنوءة شنئي".

قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ١٤٦ وما بعدها: "وأما أبو العباس فإنه يخالفه في هذا الأصل ويجعل "شنئيا" من الشاذ، فلا **يجوز القياس عليه**.

وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع.

٣ ع "في".

٤ الأصل "تقول".

٥ فخذ من قيس، وهم بنو مرة بن صعصعة. و"سلول" أمهم.." (١)

"الأسماء، فجاز أن تعامل في الجمع معاملة صحراء.

والمراد "بما سوى ذلك" ما لا علمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته فتدخل في ذلك نحو: شمس ونفس، وأتان وعناق، وامرأة صبور، وكف خضيب، وجارية حائض ومعطار، فلا يجمع شيء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سمع، فيعد من الشواذ عن القياس، ولا يُلْحقُ به غيره.

فمن الشاذ: سماء وسماوات، وأرض وأرَضات وعُرُس وعُرُسات وعِير وعِيرات، وشمال وشمالات، وخَوْد وخَوْدات، وثيب وثيبات.

وأشذ من هذا الجمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحسام وحسامات، وحمّام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع.." (٢)

"جملة اسمية لا تستغنى عن الواو، والذي حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه، فأفتوا بالتزامه، ولم ير الكسائي ذلك ملتزما بعد سدها مسد الخبر، كما لم يكن ملتزما قبله، وبقوله أقول. وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى، لأنه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، **وباب القياس مفتوح**، ومما حكى ابن كيسان: مسرتك، أخاك قائما أبوه، ثم قال: فإن قلت: مسرتك أخاك قائما أبوه، أو مسرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عند الكسائي وحده، فإن جئت بالواو قبل "هو" جازت المسألة في كل الأقوال.

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١٩٤٦/٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ١١٤/١

ومما أجاز الكسائي وحده إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان، كقولك: ضربي زيدا الشديدُ قائما، وشربي السَّويق كله ملتوتا. ومن منع احتج بكون الموضع موضِع اختِصار، **وأنّ السماع لم** يرد فيه إتباع، ومن أجازه تبع القياس، ولم يرد **عدم السماع مانعا**، لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه في بعض المواضع، فإجازته توسعة، ومنعه تضييق.

ص: ويحذف المبتدأ أيضا جوازا لقرينة، ووجوبا كالمُخْبَر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص في باب نعم، أو بصريح في القسم، وإن ولي معطوفا على مبتدأ يليه فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صحت المسألة، خلافا لمن منع. وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ش: ومن حذف المبتدأ جوازا لقرينة حذفه بعد استفهام عن الخبر، كقولك: صحيح، وفي المسجد، وغدا، وعشرون، لمن قال: كيف أنت؟ وأين اعتكافك؟ ومتى سفرك؟ وكم دراهمك؟

ومن ذلك حذفه عند شم طيب، أو سمع صوت، أو رؤية شبح، فيقال: مسك، وقراءة، وإنسان، بإضمار: هذا، ونحوه. ولو كان المذكور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبرا لمبتدأ محذوف، ومبتدأ لخبر محذوف.." (١)

"نحو قولهم هو قرب الدار ووزنَ الجبل. أي مكان مسامتته. والمراد هنا بالاطراد ألّا تختصّ ظرفيّته بعامل ما، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه.

الرابع ما دل على محلّ الحَدث المشتقّ هو من اسمه كمَقْعَد ومَرْقَد ومصلّى ومعتكف، ولا يعمل في هذا النوع إلّا أصله كقولك قُعودي مَقْعَدَ زيد، أو مشارك له في الفرعية كقولك قعدت مقعد زيد، فلو قلت اعتكفت مقعد زيد أو قعدت معتكفك لم يَجُز، لأن العامل ليس أصلا للمذكور كقعود بالنسبة إلى مقعَد، ولا مشاركا له في الفرعية كاعتكفت بالنسبة إلى معتكَف. ولذلك عُدّ من الشواذّ هو مني مقعدَ القابلة ومعقد الإزار ومناط الثريّا ونحو ذلك، لأن العامل ليس أصلا للفعل ولا شريكا له في الرجوع إلى أصل واحد.

وأما الأول والثاني والثالث فظرفيتها غير مقيدة بعامل دون عامل، فيقال سرت ميلا، وعدوت فرسخا وسرت بريدا وجلست يمين الكعبة وأمام زيد وعند خالد وم ع محمد وتلقاء بِشر ونحو ذلك. ومن العلماء من حكم باطراد ما دل على بعد أو قُرْب من نحو هو منّي منزلة الشغاف، ونحو قول الشاعر:

وإنّ بني حَرْب كما قد عَلمتُم ... مناطَ الثُّريّا قد تعلّتْ نجومُها

على تقدير مكان موصوف بمثل مضاف إلى شغاف ومناط، ثم فُعل به ما فُعل بضربته ضَرْبَ الأمير اللصَّ، من حذف الموصوف وصفته وإقامة الثالث مقامهما، وهذا تقدير لائق **ولكن القياس على** نوعه لا يتّجه لقلّة نظائره، ومغايرة لفظ باقيه للفظ محذوفه، بخلاف ضربته ضرب الأمير اللص، فإن نظائره كثيرة ولفظ باقيه مماثل للفظ محذوفه.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢٨٦/١

ولكون هذا النوع مقصُورا **على السماع قال** سيبويه: وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت هو منّي مجلسك ومتّكأ زيد ومَربط الفرس لم يجز" وإلى المسموع." (١)

"الاستقرار لا يعملان في المفعول معه، لأنه حكم على أن "هذا لك وأباك"، قبيح، ومراده أنه غير جائز، ولو كان اسم الإشارة صالحا عنده لنصب المفعول معه وما تضمن حرف الاستقرار من ظرف أو حرف جرّ لأجاز أن يقال هذا لك وأباك مخيّرا بين العمل لهذا أو للك. وقد أجاز أبو علي في قوله الشاعر:

هذا ردائي مطويا وسربالا

أن تنصب السربال بهذا مفعولا معه، وأجاز بعض النحويين أن يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر. وبعض النحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع، والصحيح **استعمال القياس فيها** على الشروط المذكورة. وأجاز الأخفش أن يقال كنت زيدا مذكورين، كما يقال مع العطف، والإفراد أولى كما يكون بمع. وهذا عند ابن كيسان لازم، أعني مطابقة ما قبل الواو. ومما يدل على أن "مع" يكون ما بعدها بمنزلة المعطوف بالواو قول الشاعر:

مَشَقَ الهواجِرُ لحَمَنَّ مع السُّرى ... حتّى ذهبْنَ كلاكِلا وصُدورا

أراد مزّقت الهواجر والسرى لحمهنّ، وأقام "مع" مقام الواو.." (٢)

"ما أصابهم خبره، والاستثناء منقطع. وقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أتاني أحد إلا زيدا بالنصب بعد النكرة. وهذا يقتضي جواز ما ادّعى الفراء امتناعه، فرأيه في المسألة مردود، وباب الإصابة عنه مسدود. وحكى سيبويه عمّن لم يسمّه أن المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء نحو ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك. وردّ ذلك سيبويه وهو بالردّ حقيق **خالفه السماع والقياس**، **فمن السماع الدال** على البدل قوله تعالى (ما فعلوه إلا قليل منهم) وفعلوه يقع في الإيجاب. **وأما القياس فإنه** يقتضي جواز البدل أيضا، وذلك لأن المسوغ للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه وإقامة المستثنى مقامه، وذلك موجود في نحو: ما أتاني القوم إلا أبوك كما هو موجود في ما أتى أ حد إلا أبوك، فوجب تساويهما في الحكم بجواز البدل، كما تساويا في تضمن المتبوع.

وإذا توسّط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب. ومذهب المازني عكس ذلك، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها، ولأن المستثنى في نحو ما جاء أحد إلا زيد إنما رجح اتباعه على نصبه، لأنه إذا أتبع تشاكل ما قبله لفظا ولم يختلف المعنى، فإذا أتبع وبعده صفة متبعة شاكل ما قبله ما بعده، فكان إتباعه متوسطا أولى من إتباعه غير متوسط. قال المبرد: وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي وإن كان في المعنى." (٣)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٢٢٦

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٢٦٣

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٢٨٤

"في هذا الباب وغيره فوجب الحكم بصحته. ومن نظائره المستعملة في هذا الباب بايعته يدا بيد، وبعت الشاء شاة ودرهما، والبرّ قفيزا بدرهم، والدار ذراعا بدرهم. فلا خلاف في أن يدا وشاة قفيزا وذراعا منصوبة الحال لا نصب المفعول به، ولا نصب المسقط منه حرف الجر، فإذا أجري ذلك المجرى كلمته فاه إلى فيّ توافقت النظائر وأُمن الضائر، بخلاف تقديرنا جاعلا أو من فلا نظير له في هذا الباب، وفي التقدير ضعف زائد، وهو أنه يلزم منه تقدير من في موضع إلى، ودخول إلى في موضع مِن، لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم [غيره] المخاطب. فلو كان معنى من مقصودا لقيل كلمته من فيّ إلى فيه، على إظهار مِن، وكلمته فيّ إلى فيه على تقديرها.

وأجاز القياس عليه هشام الكوفي، فيقال على رأيه ماشيته قدمه إلى قدمي، وكافحته وجهه إلى وجهي. وذكر ابن خروف أن الفراء حكى حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته بيته إلى بيتي، وصارعته جبهته إلى جبهتي، بالرفع والنصب، ولا يرد شيء من ذلك، ولكن الاقتصار فيه **على السماع أولى**، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، وإيقاع معرفة موقع نكرة، وإيقاع مركب موقع مفرد. وأجاز أكثر البصريين بعد سيبويه تقديم فاه على كلمته لتصرّفه، ومنع ذلك الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين.

فصل: ص: الحال واجب التنكير، وقد يجيء معرفا بالأداة والإضافة. ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدم. ويجعله التميميون توكيدا، وربما عومل بالمعاملتين مركب العدد، وقضهم بقضيضهم. وقد يجيء المؤول بنكرة علما.

ش: لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه، لأنه مخبر عنه به ألزموه." (١)

"زهير شعيرا، وأما عِلْما فعالم. وترفع تميم المصدر التالي أما في التنكير جوازا مرجوحا، وفي التعريف وجوبا. وللحجازيين في المعرّف رفع ونصب. وهو في النصب مفعول له عند سيبويه. وهو والمنكّر مفعول مطلق عند الأخفش. ش: قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ. وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن ورد عن العرب شيء منه حُفظ ولم يُقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتا.

فمن ورود المصدر حالا قوله تعالى (ثم ادْعُهنّ يأتينك سَعْيًا) و (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سِرًّا وعلانيةً) و (ادْعوه خوفًا وطمعًا) و (إنّي دعوتهم جهارًا)، وقتلته صبرا، ولقيته فُجاءه، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضا ومشيا. فهذه في **عدم القياس عليها** بمنزلة الواردة نُعوتا في نحو رجل رضًى وعدْل وصوْم وفِطْر وزور، إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا.

والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل واحد منها فعلا مقدرا هو الحال، وليس بصحيح، لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول، لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٣٢٥

الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب.
وقد اطرد ورود المصدر حالا في نحو هو الرجل علما وأدبا ونبلا، أي الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل. ومذهب ثعلب في هو الرجل علما ونحوه أن المصدر فيه مؤكد على تأول الرجل باسم فاعل من معناه. واطرد أيضا ورود المصدر." (١)

"دليل المنع. أما ثبوته سماعا ففي قوله تعالى (وما أرْسلناك إلا كافّة للناس) وفيه ثلاثة أقوال: أحدها أن كافة صفة لإرسالة فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشري. والثاني أن كافة حال من الكاف وهو قول الزجاج والتاء فيه للمبالغة. والثالث أن كافة حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعا، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان، أعني تقديم حال المجرور بحرف، حكاه ابن برهان وقال: "وإليه نذهب، كقوله تعالى (وما أرسلناك إلا كافّةً للناس) وكافة حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب كافة قط إلا حالا". كذا قال ابن برهان. وكذلك أقول، ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج؛ أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالا، وهذا شبيه بما فعل في خطبة المفصل من إدخال باء الجر عليه. وإضافته، والتعبير به عما لا يعقل.
وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفردا ولا مقرونا بالصفة أعني إرسالة، وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه.
وأما الزجاج فبطلان قوله بيّن أيضا؛ لأنه جعل كافة حالا مفردا ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتي غالبا ما هي فيه إلا على أحد أمثله المبالغة كنسّابة وفَروقة ومِهذارة، وكافة بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها." (٢)

"قالت: نَعم وبُلوغًا بغيةً ومُنًى ... فالصادقُ الحُبّ مبذولٌ له الأمَلُ
وهذه الأنواع عند أبي الحسن الأخفش وأبي زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ما سُمع منها. وبذلك أقول لكثرته في كلام العرب، ولما في ذلك من الاختصار والإيجاز. وأكثر المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصرها كلها على السماع، وليس له نصّ على ذلك، بل في كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمرا أو دعاء أو توبيخا أو إنشاء مقيس. فمن كلامه المشعر بذلك قوله في باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره "وذلك قولك سقيا ورعيا" ونحو قوله: خيبة ودَفْرا. ثم قال: "ومن ذلك قولك تعْسا وتبّا وجَدْعا ونحوه" ثم قال: "وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل".
فقوله: ومن ذلك قولك ولم يقل قولهم فيه إشعار بأنه موكول إلى القياس. وكذا قوْله: ومن ذلك قولك تعسا وتبّا وجَدْعا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣٢٨/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣٣٧/٢

ونحوه، فأطلق القول بنحوه، فعلم أن **مراده القياس وعدم** التقييد بالمسموع. مع أن كلامه في جميع الباب موافقٌ لهذا المفهوم. ومثل هذا كلامه في باب ما ينتصب من المصادر في غير الدعاء على إضمار الفعل المتروك إظهاره نحو حمدا وشكرا لا كفرا. وقد نصّ سيبويه على أن باب تراك مقيس، فمن المستبعد ألا يكون عنده باب سقيا مقيسا، مع كون المصدر أصل الفعل وكثير المصاحبة له في توكيد وغيره، فأحق ما ينوب عن الشيء ما كثرت مصاحبته له وإن لم يكن أصله. فإذا ثبت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح وكان إلغاؤه غير صحيح.

وأيضا فإن **استعمال القياس في** باب نزال يلزم منه استئناف عمل واستئناف." (١)

"والموافقة "من" كقول جرير:

لنا الفضلُ في الدنيا وأنفُك راغمٌ ... ونحن لكم يومَ القيامة أفضلُ

ومثله قول الآخر – أنشده ثعلب –:

فإنّ قرينَ السوء لستَ بواجد ... له راحةً ما عشتَ حتى تفارقَهْ

أي لست بواجد منه راحة. ومثله:

إذا الحلمُ لم يغلبْ لك الجهلَ لم تزلْ ... عليك بُروقٌ جَمّةٌ ورواعِدُ

ومن لامات الجر الزائدة، ولا تزاد إلا مع مفعول به بشرط أن يكون عامله متعديا إلى واحد، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعيف بالتأخر نحو (إن كنتم للرؤيا تعبرون) أو بكونه فرعا في العمل نحو (وإن ربك فعّال لما يريد) **جاز القياس على** ما سمع منها. وإن كانت بخلاف ذلك قصرت **على السماع نحو** (رَدِف لكم). ومنه قول الشاعر:

ومَن يكُ ذا عُودٍ صليبٍ رجابه ... ليكسرَ عودَ الدهرِ فالدهرُ كاسِرُه

ص: وتساوي لام التعليل معنى وعملا "كي" مع أنْ وما أختها والاستفهامية.

ش: كي على ضربين مصدرية تذكر في إعراب الفعل، وجارة تساوي لام التعليل، ولا تدخل إلا على أنْ كقوله:

فقالتْ أكلَّ الناسِ أصْبَحْتَ مانِحا ... لسانَك كيما أنْ تَغُر وتخدعا." (٢)

"وإجراؤه مجرى النكرة في النصب. قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلا كريما أقبل. فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون.

قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي من قبل النبي صلى الله عليه وسلم في سجوده: "يا عظيما يرجى لكل عظيم".

وأجاز ثعلب رحمه الله أن يضم المضاف إذا كان صالحا للألف واللام نحو: ياحسنُ الوجه، لأن إضافته في نية الانفصال، وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب: يامهتمُّ بأمرنا لا تهتم، لضم الميم، مع مشابهة المضاف لتعلق أمرنا به. وتخريج هذا عندي بأن يجعل "بأمرنا" متعلقا لا تهتم، لأن بناء المنادى ناشئ عن شبهه بالضمير، والمضاف عادم الشبه بالضمير، وإن كان مجازى الإضافة.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ١٢٧/٣

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ١٤٨/٣

ومنع الأصمعي نعت المبني للنداء لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت. وما ذهب إليه مردود بالسماع والقياس، **أما السماع فشهرته** مغنية عن استشهاد، **وأما القياس فلأن** مشابهة المنادى للضمير عارضة، فمتقضى الدليل ألا تعتبر مطلقا، كما لم تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: ضربا زيدا، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحسانا، فلم يزد على ذلك، كما أن "فَعالِ" العلم لما بني حملا على فعال المأمور به لم يزد على بنائه شيء من أحوال ما حمل عليه، ونظائر ذلك كثيرة.

ويجوز في المنعوت بابن نحو: يازيدُ بن عمرو، الضم استصحابا لحاله قبل النعت، والفتح إعرابا نحو: يازيدَ بن عمرو، فلو فصل ابن من المنعوت تعين الضم، نحو: يازيدُ الفاضل ابن عمرو. وكذا يتعين الضم إن فقدت علمية المنعوت، نحو: ياغلامُ ابن زيد، أو علمية المضاف إليه نحو: يازيدُ ابن أخينا، أو علميتهما نحو: ياغلامُ ابن أخينا.

فلو لم تكن ضمة المنادى ظاهرة لم ينو تبدلها بفتحة إذ لا فائدة في ذلك. وقد." (١)

"بها على أن العين المحذوفة مجانسة للحركة المنقولة، إذ لو تركت الفاء مفتوحة مع حذف العين لم يعلم كونها واوا. ونحو هذا فعل فيما عينه ياء من فعَل، فحولوه إلى فعِل، ونقلوا الكسرة إلى الفاء في بعته ونحوه، ليدل بها على أن العين المحذوفة مجانسة للحركة المنقولة.

والحاصل أن فَعَل الذي عينه واو، حين عرض حذف عينه لسكون لامه، حول إلى فعُل، واستصحب ما كان له من التعدية، لأن الضمة عارضة فلم يعتد بها.

والتزم في مضارع فعُل ضم عينه نحو: شرُف يشرُف، وظرُف يظرُف. وروي عن بعض العرب: كُدت تكاد، فجاء بماضيه على فعُل، وبمضارعه على يفعَل، وهي عندي من تداخل اللغتين، فاستغنى بمضارع أحد المثالين عن مضارع الآخر، فكان حق كُدت بالضم أن يقال في مضارعه تكُود، لكن استغنى عنه بمضارع المكسور الكاف فإنه على فعِل، فاستحق أن يكون مضارعه على يفعَل، فأغناهم يكاد عن يكود، كما أغناهم ترك عن ماضي يذر ويدع في غير ندور، مع عدم اتحاد المادة، بل إغناء يكاد عن تكود معكون المادة واحدة أولى بالجواز.

ص: وكثر في اسم فاعله فَعيل وفَعْل، وقل فاعل وأفعل وفَعَل وفَعِل وفَعال وفُعال وفُعّال وفِعْل وفُعْل وفَعُول.

ش: يقع اسم الفاعل في اللغة كثيرا، وفي اصطلاح أهل النحو قليلا على كل صفة، أي وزن كان وزنها، إذا كانت تشارك في الاشتقاق الفعل، ويصح الإخبار بها عن ضمير فاعله، نحو: كرم زيد فهو كريم، فمن أجل صحة الانطلاق أضفت اسم الفاعل إلى ضمير فعل حين قلت: وكثر في اسم فاعله فعيل وفَعْل.

والأكثر في اصطلاح أهل النحو إطلاق اسم الفاعل على المحدود في بابه.

ومثال فَعيل: ظرُف فهو ظريف، وشرف فهو شريف.

ومثال فَعْل: سهُل فهو سَهْل، وجزل فهو جزل، ونظائرهما كثيرة.

ومن **استعمال القياس فيهما** لعدم السماع: حَمُض الشيء فهو حامض، حَمُق الإنسان فهو أحمق، وحسُن فهو حسَن،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٣٩٣

وخشُن فهو خشِن، وجبُن فهو جبان، وفرُت الماء أي عذُب فهو فُرات، ووضؤ الرجل فهو وُضّاء أي وضيء، وعَفُر فهو عِفْر أي ذو." (١)

"دهاء، وغمُر فهو غُمْر أي جاهل، وحصُرت ذات اللبن فهي حَصُورى أي ضاق مجرى لبنها.

فصل: ص: حق عين مضارع فَعِل الفتح، وكسرت فيه من ومِق ووثِق ووفِق وولِي وورِث وورِع ورِم ووري المُخُّ. وفي مضارع حسِب ونعِم وبئِس ويئِس ويبِس ووغِر ووحِر وولِه ووهِل وجهان. واستغنى في ضَلِلتَ تضِل، وورى الزّنديري، وفضِل الشيء يفضُل بمضارع فعَل عن مضارع فعِل.

ش: ما كان من الأفعال الثلاثية على فعِل بكسر العين فقياس مضارعه أن يجيء على يفعَل بفتح العين، لازما كان كسلم، أو متعديا كعلم. وما كسرت عين مضارعه فمقصور على السماع، وهو على ضربين:

أحدهما: متعين فيه الكسر، وهو ثمانية أفعال أولها وَمِق، وآخرها وَرِي المخ. والآخر مروي فيه الفتح والكسر، ففتحه على القياس، وكسره شاذ وهو تسعة أفعال، أولها حسب، وآخرها وهل.

ويقال: ومِقَ الشيءَ إذا أحبه، ووثق به إذا قوي اعتماده عليه، ووفق الشيءُ إذا حسُن، وولي الشيءُ الشيءَ إذا تبعه، والرجلُ الأثر إذا صار حاكما عليه. وورث معلوم، وورع الرجل إذا صار ذا ورع، وورم العضو معلوم وورى المخ إذا اكتنز من السِّمَن. وحسب معلوم، ونعم الإنسان إذا عدم البؤس، وبئس إذا كان ذا بؤس، ويئس ويبس معلومان، ووغر الصدر ووحر إذا التهب غيظا أو خزنا، ووله كاد يعدم العقل، ووهل إذا اشتد فزعه أو نسي.

والمشهور في فعل الضلال ضلَلت تضِل، وروي عن بعض العرب: ضلِلت تضِل بالكسر في الماضي والمضارع، **ومقتضى القياس أن** يقال: ضلِلت تَضَل، لكن استغنى بمضارع مفتوح العين عن مضارع المكسورها.

ويقال: ورَى الزند ووَرِي إذا أخرج ناره، ولم يقل في المضارع إلا يري بالكسر استغناء بمضارع ورَى بالفتح.

ويقال أيضا: فضَل الشيء وفضِل، ولم يقل في المضارع إلا يفضُل بالضم، استغناء بمضارع فضَل بالفتح.

ص: ولزوم فعِل أكثر من تعديه، ولذا غلب وضعه للنعوت اللازمة." (٢)

"نرضى عن الله إنّ الناس قد علموا ... ألا يُدانينا من خلقة بشرُ

وهو مذهب حسن لأنه قد جاء به السماع، ولا يأباه القياس.

ولو كان العلم مؤولا بغيره جاز عند الأخفش وسيبويه في أنْ بعده أن تكون الناصبة، فيقال: ما علمت إلا أن تقومَ. لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: أشير عليك أن تقوم. ومنعه المبرد نظرا إلى ظاهر اللفظ. وإذا جاز مثل ذلك بعد العلم غير المؤول، فجوازه بعد المؤول أولى.

ولا يمتنع أن تجري أن المصدرية بعد الخوف المؤول بالعلم لتيقن المخوف مجراها بعد العلم، فيرتفع الفعل بعدها، لأنها المخففة من الثقيلة، قال سيبويه: "ولو قال: أخشى أن تفعلُ، يريد أن يخبره أنه يخشى أمرا مشتهرا عنده أنه كائن، جاز،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٤٣٧

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٤٣٨

وليس وجه الكلام".

وقال أبو الحسن: وأما خشيت ألا تكرمني، فنصب، ولو رفعته على أمر قد استقر عندك،كأنك جرّبته فكان لا يكرمك، فقلت: خشيت ألا تكرمُني، أي خشيت أنك لا تكرمني، جاز. ومنع ذلك المبرد، وأنشدوا في الرد عليه:

إذا مِتُّ فادفنِّي إلى جنب كَرْمَةَ ... تُرَوِّي عظامي في الممات عُرُوقُها

ولا تدفنَنِّي في الفلاة فإنني ... أخاف إذا ما مِتُّ ألا أذوقُها

وأشار بقوله: "ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين" إلى قوله في بعض الحواشي: وجدت بخط الجواليقي أن سلمة أخبر عن الفراء عن الكسائي عن الرؤاسي قال: فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وعنده أن مستند الراوي في ذلك ما جاء في الشعر من نحو قوله:

لقد طال كِتماني عزيزةَ حاجةً ... من الحاج لا تدري عزيزةُ ما هيا

أحاذر أنْ تعلم بها فتردَّها ... فتتركها ثِقْلا علَيّ كما هيا." (١)

"بحذف الياء الأولى، وإبدال الهاء منها، لاستثقال الياء المشددة، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله:

– ٢١ – فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا *كَمَا تَنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا (١) وإنما قلنا " إن المحذوف ياء التفعيل " قياساً على تكرمة، لأنه لم يحذف فيها شئ من الأصول، ولأنها مَدَّة لا تتحرك، فلما رأينا الياء في نحو تعزية متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التأنيث وأما إجازة واستجازة فأصلهما إجْوَاز وَاسْتِجْوَاز أُعِلَّ المصدر باعلام الفعل كما يجئ في باب الإعلال، فقلبت العين ألفاً، فاجتمع ألفان، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه، قياساً على حذف مدة نحو تَعْزِيَة، ولكونها زائدة، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء، لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مداً، كما في قُلْ وبع، ويجئ احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُول ومَبِيع، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضاً، نحو أَقَام إقاما واستجاز استجازاً، استدلالاً بقوله تعالى (وَإِقَامَ الصلاة) وخص الفراء ذلك بحال الإضافة، ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء، وهو أولى، **لان السماع لم** يثبت إلا مع الإضافة، ولم يجوِّز سيبويه حذف التاء من نحو التَّعْزِيَة على حال، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع.

قوله " وجاء كِذَّاب " هذا وإن لم يكن مطرداً كالتَّفْعيل لكنه **هو القياس كما** مرّ في شرح الكافية، قال سيبويه: أصل تفعيل فعال، جعلوا التاء

---

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

وتنزى: تحرك، وتنزيا مصدره والشهلة: المرأة العجوز أو النصف.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ١٣/٤

يقول: إن هذه المرأة تحرك دلوها لتملاها كما تحرك المرأة العجوز صبيها في ترقيصها إياه، والاستشهاد به على مجئ مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال (*)."[1]

"تحذف آخر اللامين دون الواو، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي، لكونه طرفاً مع تحرك الواو، بخلاف ياء خَفَيْدد، وأيضاً للقياس على الخماسي الملحق هو به، وقال المبرد، وحكاه عن المازني: إنك تقول عُثَيْلّ نظراً إلى كون اللام مضعف الحرف الأصلي دون الواو، وإذا **كان السماع عن** العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياسٌ ما فلا وجه لما قال المبرد **لمجرد القياس وإذا** صغرت أَلَنْدَداً فإنك تحذف النون قولاً واحداً، لأن الدالين أصليان، إذ هو من اللَّدَد، والهمزة لتصدرها تحصَّنَتْ من الحذف فإذا حذفتها قال سيبويه أُلَيْدّ بالإدغام كأصَيْمّ، وقال المبرد: بل أُلَيْدِد بفك الإدغام لموافقة أصله، وقول سيبويه أولى، لانه كان ملحقا بالخماسي لا بالرباعي، فلما سقطت النون لم يبق ملحقاً بالخماسي، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أليدد كقريدد، فتقول على هذا في عَفَنْجَج عُفَيْجٌ (١) بال إدغام أيضاً كأصَيْمٍّ وإذا صغرت أَلْبُباً وَحَيْوة (٢) وفكُّ الإدغام فيهما شاذ، قلت: أليب وَحُيَيَّة بالإدغام فيهما، لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لا في المصغر، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما، بل يرجعان إلى أصل الاذغام وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداهما على الأخرى فأنت مخير في حذف أيتهما شئت، كالنون والواو في الْقَلَنْسُوَة، ولو قيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

---

(١) وقع في الاصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم الاحمق (٢) قال في اللسان: " بنات ألبب: عروق في القلب يكون منها الرقة، وقيل لاعرابية تعاتب ابنها: مالك لا تدعين عليه؟ قالت: تأبى له ذلك بنات ألببى، قال الاصمعي: كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فمر بها نفر فسمعوا." [2]

"وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عَدِيٍّ عَدَوِي وفي عدو عَدُوِّي اتفاقاً، فكيف وافق فَعُولة فَعِيلة ولم يوافق فَعُل فعيلا ولا فَعُول المعتل اللام فَعيلاً، وكذا فعُولة المعتل اللام بالواو أَيضاً، عند المبرد فَعُوليٌّ، وعند سيبويه فَعَلى كما كان في الصحيح.

فالمبرد يقول في حَلُوب، وحَلُوبة حَلُوبي، وكذا في عَدُوٍّ وعَدُوَّة عَدُوِّي،

ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتلة، ولا يحذف الواو من أَحدهما، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث، فيقول في حلوب وعَدُوٍّ: حلوبي وعدوي، وفي حلوبة وعدوة: حَلَبي وعَدَوي، قياساً على فعيل وفعيلة، والذي غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنَئِيّ، ولولا قياسها على نحو حَنِيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، لأن فَعُلِيًا كَعَضُدي وعَجُزي موجود في كلامهم، فسيبويه يشبه فَعُولة مطلقاً قياساً بفَعِيلة في شيئين: حذف

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ١/١٦٥

(٢) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ١/٢٥٤

اللين، وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط، وقد خلط المصنف (١) ههنا في الشرح فاحذر تخليطه، وقول المبرد ههنا متين كما ترى (٢) .

---

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردى: " زعم الشاح تبعا للشريف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه، وإنه خطأ وقع منه، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته، والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقا لما في المتن، ولعل النسخ مختلفة، فلتحرر " اه ومنه تعلم أن التخليط الذى نسبه المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه، وإنما هو من تحريف النساخ، والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافية، وليس هو الشريف الجرجاني (٢) قد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من **ناحية القياس والتعليل** والاخذ بالنظائر والاشباه فقد قال العلامة ابن يعيش (٥: ١٤٧) : " وقول أبى العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع، وهو قولهم (*)."[1]

"في الوضعين، **فنقول: السماع كما** ذهب إليه سيبويه، لكن **لايمنع القياس –** كما ذكر المالكي – أن يقال في نحو حُبَارى حَبَائر وحَبَارَى، كما في التصغير، وكذا لا **يمنع القياس أن** يقال في جمع عرضى (١) عَرَاضِن، وإنما لم يجز في نحو قريثاء وبراكاء وجلولاء حذفُ المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالاً بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك، وذلك قيل عَرَيْضِن في تصغير عِرَضْنَى بحذف الألف لكونها كاللام، وخنيفساء لكون الالف كالكلمة المنفصلة كما في نحو بَعْلَبَك، وإنما لم يجز خُنَافِسَاء وَزَعَافِرَان كما جاز خُنَيْفِسَاء وزُعَيْفِران للثقل المعنوي في الجمع، فصار التخفيف اللفظي به أليق، فلا يكاد يجئ بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانفكاك، كتاء التأنيث في نحو مَلاَئكة وإن كانت الألف فوق الخامسة كما في حَوْلاَيَا (٢) فالحذف لا غير، نحو حَوَالٍ وأما فُعْلى أفعل وفَعْلاَء أفعل فلم يجمعا أقصى الجموع، فرقا بينهما وبين نحو أنثى وصحراء.

ولما كانا أكثر من غيرهما طلب تخفيفهما فاقتصر في فَعْلاَء على فُعَل إتباعاً لمذكره، نحو أحمر وحمراء وحُمْر، وفي الْفُعْلَى على الْفُعْل تشبيهاً لألفه بالتاء، فالكُبْرَ في الْكُبْرَى كالْغُرَف في الْغُرْفَة، والْفُعَل في الفُعْلى غيرِ فُعْلَى أفعل شاذ، كالرُّؤَى في الرؤيا، خلافاً للفراء وكان حق رُبَّى (٣) أن يجمع على رِبَاب – بكسر الراء – لكنه قيل: رباب

---

(١) أنظر (ح ١ ص ٢٤٥) (٢) أنظر (ح ١ ص ٢٤٦، ٢٤٩) (٣) ربى – كحبلى –: هي الشاة إذا ولدت، وإذا مات ولدها أيضا، والحديثة النتاج، والاحسان، والنعمة، والحاجة، والعقدة المحكمة (*)."[2]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٢/٢٤

(٢) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٢/١٦٦

"لضرورة الشعر، ويجيء فُعْلاَن أيضاً كثيراً كسُودَانٍ وبيضان قوله: " ولا يقال أحمرون لتميزه عن أفعل التفضيل " قد ذكرنا علة امتناعه من جمع التصحيح في شرح الكافية (١) ويجوز أَفْعَلُون وفَعْلاَوَات لضرورة الشعر.

قال:

عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو، وقليلا ما يلمح ذلك، وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضا، وقال الاخفش في كتاب الاوسط: إن خلافه في نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس، **وأما السماع فهو** على منع الصرف، هذا كله في أفعل فعلاء، وكذا فعلان فعلى، وأما أفضل التفضيل نحو أعلم، فانك إذا سميت به ثم نكرته: فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلى كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في أحمر أما الـاول فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء، فإذا تجرد من من التبس بأفعل الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه كأفكل وأيدع، ولا يظهر فيه معنى الوصف، وأما أفعل فعلاء، فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفى في بيان كونه موضوعا صفة، فإذا اتصل أفعل بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو وصف وأما الثاني: فانما رافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه إذن كما ذكرنا، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه، ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعني الوضعي، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا، لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعنى من، بخلاف باب أحمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف " اه

(١) قال في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : " وأما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان: العلمية، وقبول تاء التأنيث، أما العلمية فمختصة بالاسماء، وأما قبول التاء فمختص بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء (*)."[١]

"إجراؤه مجرى مَقْتَوِين كما ذكرنا في جمع السلامة، وقالوا: خِنْذَوَةُ (١) بالواو، لئلا يلتبس فِعْلِوَة القليل بفعلية الكثير كعفرية (٢) ونفرية (٣)

يجمع، لانه جنس واحد، فإذا قلت رجل عدل وما أشبهه فتقديره عندنا رجل ذو عدل فحذفت ذو وأقمت عدلا مقامه فجرى مجرى قوله عز وجل (واسأل القرية) وهذا في المصادر بمنزلة قولهم: إنما فلان الاسد وفلانة الشمس يريدون مثل الاسد ومثل الشمس، فإذا حذفوا مرفوعا جعلوا مكانه مرفوعا، وكذلك يفعلون في النصب والخفض فأما أبو العباس محمد بن يزيد فأخبرني أن جمع مقتوين عند كثير من العرب مقاتوة، فهذا يدلك على أنه في هذه الحكاية غير مصدر وليس بجمع مطرد عليه باب، ولكنه بمنزلة الباقر والجامل والكليب والعبيد، فهذه كلها ما أشبهها عندنا أسماء للجميع وليست بمطردة، وهى - وإن كان لفظها من لفظ الواحد - بمنزلة نفر ورهط وقوم وما أشبهه، ويقال: مقت الرجل إذا

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٢/١٧٠

خدم، فهذا بين في هذا الحرف " اه (١) قال في اللسان: " والخنذوة (بضمتين بينهما سكون) : الشعبة من الجبل، مثل بها سيبويه، وفسرها السيرافى.

قال: ووجدت في بعض النسخ حنذوة (بالحاء المهملة) ، وفى بعضها جنذوة (بالجيم المعجمة) ، وخنذوة بالخاء معجمة أقعد بذلك يشتقها من الخنذيذ (وهو الجبل الطويل المشرف الضخم) وحكيت

خنذوة - بكسر الخاء - وهو قبيح، لانه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو، وليس بينهما إلا ساكن، لان الساكن غير معتد به، فكأنه خذوة (بكسر الخاء وضم الذال) وحكيت: جنذوة وخنذوة وحنذوة (بكسر الاول والثالث وسكون الثاني في الجميع) لغات في جميع ذلك، حكاه بعض أهل اللغة، وكذلك وجد في بعض نسخ كتاب سيبويه، وهذا لا **يعضده القياس ولا** السماع، أما الكسرة فانها توجب قلب الواو ياء وإن كان بعدها ما يقع عليه الاعراب وهو الهاء، وقد نفى سيبويه مثل ذلك، **وأما السماع فلم** يجئ لها نظير، وإنما ذكرت هذه الكلمة بالحاء والخاء والجيم، لان نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها " اه (٢) العفرية: الخبيث المنكر، وأسد عفرية: شديد.

انظر (ح ١ ص ٢٥٥، ٢٥٦) (٣) نفرية: إتباع لعفرية، يقال: عفرية نفرية، كما يقال: عفريت نفريت (*)."(١)

"نَدُسٍ (١) من رَدَّ قلت: رَدٌّ بالإدغام، **وكان القياس أن** يدغم ما هو على فَعَل كَشَرِرٍ وَقَصَصٍ وَعَدَدٍ، لموازنته الفعل، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل، وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة، لكونه مفتوح الفاء والعين، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كبِدٍ وعَضُدٍ دون نحو جَمَل؟ تركوا الإدغام فيه، وأيضاً لو أدغم فَعَلٌ مع خفته لا لتبس بفَعْلٍ - ساكن العين -، فيكثر الالتباس، بخلاف فَعِلٍ وفَعُل - بكسر العين وضمها - فإنهما قليلان في المضاعف، فلم يكترث بالالتباس القليل، وإنما اطرد قلب العين في فَعَلٍ نحو دار وباب ونار وناب، ولم يجز فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام، لان القلب لا يوجب التباس فَعَلٍ بِفَعْلٍ، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لا ساكنها، بخلاف الإدغام

وقد جاء لأجل الخفة كثير من المعتل على فَعَل غير معل نحو قرد (٢) ومَيَلٍ (٣) وغَيَبٍ (٤) وصَيَدٍ (٥) وخَوَنَةٍ وحَوَكَةٍ (٦) ، ولم يدغم نحو سُرُرٍ (٧) وسُرَر (٨)

كثرة العيال، أو كثرة الايدى على الطعام، أو أن تكون الاكلة أكثر من الطعام، أو الضيق والشدة، وقد راجعنا كتب اللغة فوجدنا المستعمل هو ما ذكرنا بالادغام، فلعل الفك الذى حكاه المؤلف لغة قليلة (١) الندس - كعضد، وفى لغة أخرى - ككنف -: هو الفهم الفطن (٢) القود: هو أن تقتل القاتل بمن قتله (٣) الميل - بالتحريك -: ما كان خلقة في إنسان أو بناء، والفعل كفرح، تقول: ميل يميل فهو أميل (٤) الغيب - بفتحتين -: القوم الغائبون (٥) الصيد - بفتحتين -: ميل العنق، وقد صيد فهو أصيد (٦) الحوكة - بفتحات -: جمع حائك، وتقول: حاك الثوب حوكا وحياكا وحياكة:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٣/١٦٤

فهو حائك من قوم حاكة وحوكة، الاولى على القياس، والثانية شاذة **في القياس كثيرة في السماع** (٧) السرر – بضمتين –: جمع سرير وهو معروف (٨) السرر – بضم ففتح –: جمع سرة (*)."[1]

"١٣٤ – في ليلة من جمادى ذات أندية * لا يبصر الكلب في ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا على أنه شذ (جمع) (١) ندًى على أندية كما في البيت، قال ابن جني في إعراب الحماسة: " اختلف في أندية هذه، فقال أبو الحسن: كسرندى على نِداء كجبل وجبال، ثم كسِر نِدَاء على أندية كرداء وأردية، وقال محمد بن يزيد هو جمع نَدِيّ كقول سَلاَمَة بن جندل: (من البسيط) يَوْمَانِ يَوْمُ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ * وَيَوْمُ سَيرٍ إلى الاعداء تأويب وذهب غيرهما إلى أنه كسر فَعَلاً على أَفْعُلَ كزمن وأزمن، وجَبَلٍ وأجْبُلٍ فصار أنْدٍ كأيْدٍ، ثم أنِّثَ أَفْعُلَ هذه بالتاء، فصارت أندية كما أنث فِحَالَةٌ، وذكورةٌ، وبُعُولَةٌ، وأندية على هذا أفْعُلة – بالضم – لا أفعِلة – بالكسر – وذهب آخرون إلى أنه كسر فَعَلا على أفْعِلة: وركب به مذهب الشذوذ، وهذا وإن كان شاذاً فإن له عندي وجهاً **من القياس صالحاً**، ونظيراً **من السم٫اع مؤنساً**: أما السماع فقولهم في تكسير قفا ورحى: أقفية وأرحية، حكاهما الفراء وابن السكيت فيما علمت الآن، وأما وجه قياس الجمع فهو أن العرب قد تُجري الفتحة مجرى الألف، ألا تراهم لم يقولوا الإضافة إلى جَمَزَى وبَشَكَى (إلاَّ جَمَزِيّ، وَبَشَكِيّ) (٢) كما لا يقولون في حُبَارى، إلا حباريّ، ومشابهة الحركة للحرف أكثر ما يذهب إليه، فكأن فَعَلاً على هذا فَعَالٌ، وفَعَالٌ مما يكسر على أفعلة نحو غزال وأغزلة وشراب وأشربة، وكذلك كسَّر نَدًى ورحىً وقفاً على أندية وأرحية وأقفية، وكما شبهت الحركة بالحرف فكذلك شبه الحرف بالحركة، فقالوا حياء وأحياء، وعزاء وأعزاء، وعراء وأعراء ومن الصحيح جواد وأجواد، فكأن كل واحد من هذه الاحاد فعل (٣)

---

(١) هذه زيادة يقتضيها المقام (٢) سقطت هذه من نسخ الاصل وكأن الناسخ حسبهما تكرارا.

(٣) في الاصل فعال، وليس له وجه.

(*)."[2]

"و [أما] ١ اسم الجنس، واسم الإشارة فلا يُحذف منهما حرف النّداء٢ إلاّ فيما ندر من [نحو] ٣ قولهم: (أَصْبِحْ لَيْلُ) ٤، وقوله

---

١ ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٥٦٦.

٢ عند الكوفيّين أنّ حذف حرفِ النّداء من اسم الجنس، والمشار إليه؛ قياسٌ مطّرد. ومذهب البصريّين المنع فيهما، وحملُ ما ورد على الشّذوذ، أو الضّرورة.

وصرّح ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية بموافقة الكوفيّين في اسم الجنس، فقال ٣/١٢٩١: "وقولهم في هذا أصحّ".

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٣/٢٤٢

(٢) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٤/٢٧٧

وقال المُراديّ في توضيح المقاصد ٣/٢٧٤: "والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السّماع؛ إذْ لم يَرِدْ إلاّ في الشّعر".

تُنظر هذه المسألة في: شرح المفصّل ٢/١٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٢٩٠، وابن النّاظم ٥٦٦، وتوضيح المقاصد ٣/٢٦٩، والتّصريح ٢/١٦٥، والهمع ٣/٤٣، والأشمونيّ ٣/٦٣١، ١٣٧.

٣ ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

٤ هذا مَثَلٌ يُقال في اللّيلة الشّديدة الّتي فيها الشّر؛ أو في استحكام الغرض من الشّيء؛ وهو يُنسب لامرأة تزوّجها امرؤ القيس فكرهته، وطال ليلُها معه، فأخذت توقِظُه فيرفع رأسه فإذا هو بليل فيعودُ للنّوم، فأخذت تقول: (أصبح ليل) .

والشّاهد فيه: حذف حرف النّداء من اسم الجنس؛ والأصل: أصبح يا ليل.

يُنظر هذا المثل في: جمهرة الأمثال ١/١٩١، ومجمع الأمثال ٢/٢٣٢، والمستقصى ١/٢٠٠.." [1]

"وحكى عن ممشاد الدّينوريّ أنه قال: رأيت النبيّ صلّى الله عليه وسلم في النوم فقلت: يا رسول الله، هل تنكر من هذا السماع شيئا؟ فقال: «ما أنكر منه شيئا ولكن قل لهم يفتتحون قبله بالقرآن ويختتمون بعده بالقرآن» . قال الغزاليّ: وعن ابن جريح أنه كان يرخص في السماع فقيل له: تقدّمه يوم القيامة في جملة حسناتك أو سيئاتك؟ فقال: لا في الحسنات ولا في السيئات لأنه شبيه باللغو، قال الله تعالى: (لا يُؤاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمانِكُمْ) *

؛ ثم بيّن الغزاليّ رحمه الله الدليل على إباحة السماع فقال: اعلم أن قول القائل: السماع حرام، معناه أن الله تعالى يعاقب عليه وهذا أمر لا يعرف بمجرّد العقل بل بالسمع، ومعرفة الشرعيّات محصورة في النصّ أو القياس على المنصوص. قال: وأعنى بالنصّ ما أظهره رسول الله صلّى الله عليه وسلم بقوله أو فعله، وبالقياس المعنى المفهوم من ألفاظه وأفعاله، فإن لم يكن فيه نصّ ولم يستقم فيه قياس على منصوص بطل القول بتحريمه ويبقى فعلا لا حرج فيه كسائر المباحات، ولا يدلّ على تحريم السماع نصّ ولا قياس. قال: وقد دلّ القياس والنصّ جميعا على إباحة السماع.

أما القياس فهو أن الغناء اجتمع فيه معان ينبغى ان يبحث عن أفرادها ثم عن مجموعها فإن فيه سماع صوت طيّب موزون مفهوم المعنى المحرّك للقلب. فالوصف الأعمّ أنه صوت طيّب، ثم الطيب ينقسم الى الموزون وغيره. والموزون ينقسم إلى المفهوم كالأشعار، وإلى غير المفهوم كأصوات الجمادات وأصوات سائر الحيوانات.

أما سماع الصّوت الطيّب من حيث إنه طيّب فلا ينبغى أن يحرّم بل هو حلال بالنصّ والقياس.

أمّا القياس فإنه يرجع إلى تلذّذ حاسّة السمع بإدراك ما هو مخصوص به.

وللإنسان عقل وخمس حواس ولكلّ حاسّة إدراك. وفي مدركات تلك الحاسة." [2]

"القسم الثانى فى بيان [الإيجاز بحذف المفردات]

اعلم أن الإيجاز بحذف المفردات أوسع مجالا من حذف الجمل، لأن المفردات أخف فى الاستعمال، فلهذا كثر فيها،

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ابن الصَّائغ ٢/٦٢٧

(٢) نهاية الأرب في فنون الأدب النويري ٤/١٦٢

ويضبطه فى غرضنا أنواع سبعة.

النوع الأول منها [حذف الفعل وما يتعلق به]

من فاعله، ومفعوله، وكل واحدة من هذه قد تطرّق إليها الحذف على حياله، فهذه صور ثلاث، نذكر ما يتعلق بالكلام فيها.

الصورة الأولى [حذف الفعل بانفراده]

إما على أن يبقى فاعله دليلا عليه، وهذا كقوله تعالى: وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا

[الحجرات: ٥] أعنى ولو ثبت أنهم صبروا، كقوله تعالى: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ

[التوبة: ٦] والتقدير فيه، وإن استجارك أحد من المشركين، وغير ذلك، وإما على أن يبقى مفعوله دليلا عليه وهذا كقولهم: «أهلك والليل» أى بادر أهلك، وبادر الليل أن يحول بينك وبينهم، وكقوله تعالى: فَقالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ناقَةَ اللَّهِ وَسُقْياها (١٣)

[الشمس: ١٣] الغرض احذروا ناقة الله، وما جاء فى حديث جابر رضى الله عنه لما سأله رسول الله صلّى الله عليه وسلّم هل تزوجت، فقال له «نعم» فقال: بكرا أم ثيبا، فقال بل ثيب فقال: «هلّا بكرا تلاعبها وتلاعبك» ومن حذف الفعل حذفا لازما فى المصادر كقولك: حمدا وشكرا، وما ذاك إلّا لأنهم جعلوا هذه المصادر عوضا عن أفعالها، فلا جرم التزموا حذفها معا، وهذا يكون على طريقة السماع، ومن حذف الفعل على **جهة القياس ما** ورد على جهة التشبيه كقولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى، وما ورد على جهة التثنية كقولك: «لبيك، وسعديك ودواليك» ، إلى غير ذلك من المصادر المثنّاة، إلى غير ذلك من الأمور القياسية، وقد فصلناها تفصيلا شافيا فى شرحنا لكتاب المفصّل، ومن حذف الفعل قوله تعالى: يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُناسٍ بِإِمامِهِمْ

[الإسراء: ٧١] لأنه لما قال: وَفَضَّلْناهُمْ عَلى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنا تَفْضِيلًا (٧٠)

[الإسراء: ٧٠] كأن قائلا قال متى يكون التفضيل الأكثر، قيل يوم ندعو كل أناس، ومن حذف الفعل قوله تعالى: فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ

[يونس: ٧١] والتقدير فيه وادعوا شركاءكم، ويؤيد ما قلناه قراءة أبىّ فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم وإذا كان ههنا قراءة لها تأويلان، وكان." (١)

"وجعلته قسمين:

القسم الأول: الدراسة

ويقوم على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: عصر ابن أم قاسم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن مصر في العصر المملوكي، ونظم الحكم والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والحركة العلمية.

---

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز المُؤَيَّد العلوي ٢/٥٥

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن مصر وتربتها الطيبة وسماحة أهلها، وعن النحو والنحاة، ودور العلماء حينما رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية.

الباب الثاني: حياة ابن مالك وابن أم قاسم ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: تناولت فيه حياة ابن مالك صاحب الألفية وبعض شراحها وأصحاب الحواشي.

الفصل الثاني: تناولت فيه التعريف بابن أم قاسم.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن شيوخ ابن أم قاسم وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

الفصل الرابع: تناولت فيه الذين تأثروا به ودرسوا كتبه ونقلوا عنها.

الباب الثالث: موقف المؤلف من ابن مالك وما يعتمد عليه، ويضم أربعة فصول:

الفصل الأول: عرضت فيه مسائل من نقوله عن ابن مالك ودفع الاعتراضات الواردة عليه.

الفصل الثاني: سقت مسائل تفيد أنه كان يعتمد **على السماع أكثر** من القياس، ويميل إلى البصريين أكثر من الكوفيين.

الفصل الثالث: دونت فيه أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأقوالهم.

الفصل الرابع: ذكرت فيه مسائل تبين موقفه من ألفية ابن مالك، وألفية ابن معط.." (١)

"في الإضافة، بعد قول الناظم:

وذي الإضافة اسمها لفظيه ... وتلك محضة ومعنويه

بعد الشرح قال في تنبيهات له:

"الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة، **لورود السماع بنعته** بالمعرفة كقوله:

إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذرا فيك من عهدت عذولا

مسألة "٩":

في باب الإضافة، بعد قول الناظم:

ومن بني فلم يفندا

بعد الشرح قال:

"وقد **ورد السماع بالبناء** قبل الجملة الاسمية في قوله:

على حين الكرام قليل

فإنه روي بالفتح".

ومن الأمثلة على القياس:

وقل ميوله إلى القياس.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٤/١

ومن الأمثلة:

مسألة "١":

في باب المشبهات بليس:

قال:

"ما النافية حرف مهمل عند بني تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه".

مسألة "٢":

في باب المفعول فيه، بعد قول الناظم:." (١)

"رجلين" فإنما ثني قبل البناء، وأما "هذان واللذان" ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى، "وليست"١ من المثنى الحقيقي عند المحققين.

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقا، وكذا ما في حكمه كأنما مسمى به، واختلف في تثنية المركب تركيب مزج نحو: "بعلبك وسيبويه" وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكي ولعدم السماع.

وأما الأعلام المضافة نحو: "أبي بكر" فيستغنى فيها بتثنية المضاف "وجمعه"٢ عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما "معا"٣ وجمعهما "معا"٤ فتقول: "أبَوا البكرين وآباء البكرين".

الرابع: التنكير. فلا يثنى العلم باقيا على علميته، بل إذا أريد تثنيته قدر تنكيره، ولذلك لا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو "فلان وفلانة" فإنها لا تقبل التنكير.

الخامس: أن يكون قابلا لمعنى التثنية. فلا تثنى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود "كشمس وقمر" إذا قصدت الحقيقة.

السادس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: "القمرين" في الشمس والقمر فمن باب التغليب٥.

السابع: اتفاق المعنى، فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز، هذا مذهب أكثر المتأخرين. قال في شرح التسهيل: والأصح الجواز، وممن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنباري٦.

---

١ أ، ب وفي ج"وليس".

٢ ب، ج.

٣ ج.

٤ ب.

٥ قال السيوطي في الهمع ١/ ٤١ "وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه". ا. هـ.

٦ هو الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنباري النحوي اللغوي. قال الزبيدي: كان من أعلم الناس بالنحو

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١/٢١٥

على مذهب الكوفيين وبالأدب وأكثرهم حفظا للغة، وكان ممن **يرى القياس في** النحو ويقول: النحو كله قياس ومن **أنكر القياس فقد** أنكر النحو. وتوفي ابن الأنباري ليلة النحر سنة ٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد.." [(١)]

"ومن حذف الأول اختصارا، قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾ ١ أي: ما يبخلون به هو خيرا لهم.

ومن حذف الثاني اختصارا قول عنترة:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم٢

أي: فلا تظني غيره واقعا "مني"٣.

ومنع ابن ملكون٤ "شيخ الشلوبين"٥ حذف أحدهما اختصارا٦ وليس بصحيح٧.

---

١ آل عمران ١٨٠.

٢ قائله: عنترة بن شداد العبسي من معلقته المشهورة، وهو من الكامل.

الشرح: "المحب" بفتح الحاء، بمعنى المحبوب، اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال اسم المفعول محبوب أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، "المكرم" على صيغة المفعول من الإكرام.

المعنى: والله لقد نزلت أيتها المحبوبة مني منزلة الشيء المحبوب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعًا.

الإعراب: "ولقد" الواو للقسم وال‍لام للتأكيد وقد حرف تحقيق، "نزلت" فعل وفاعل، "فلا" ناهية، "تظني" فعل مضارع مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل، "غيره" مفعول أول والمفعول الثاني محذوف، "مني" جار ومجرور متعلق بقوله "نزلت"، "بمنزلة" مثله، "المحب" مضاف إليه، "المكرم" صفة له.

الشاهد: في "فلا تظني غيره" حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا، والتقدير فلا تظني غيره واقعًا وهو جائز عند جمهور النحاة خلافا لابن ملكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ٣٢٤، ابن عقيل ١/ ٢٥٥، والأشموني ١/ ١٦٤، المكودي ص٤٨، والسندوبي، والسيوطي ص٤٤، وأيضا ذكره في همع الهوامع ج١ ص١٥٢، وداود، وخزانة الأدب الشاهد ٢٠٠ والخصائص ٢/ ١١٦.

٣ ب، ج.

٤ هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون الخضرمي الإشبيلي، قال ابن الزبير: أستاذ نحوي جليل، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد، وروى عنه ابن خروف والشلوبين، وألف شرح الحماسة، وال‍نكت على تبصرة الصيمري، وغير ذلك، مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة من الهجرة.

٥ أ.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣٢٤/١

٦ قياسا على باب كان.

٧ جواز الحذف هو رأي جمهور النحويين -وهو الرأي السديد- واستدلوا على رأيهم بأمرين: الأول: هو رد على ابن ملكون أن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحدث فلذلك امتنع الحذف هناك، الثاني: ورود السماع. ا. هـ. السيوطي ١/ ١٥٢ بتصرف.." (١)

"تنبيه:

ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة، وقاسوا على نحو: "ادخلوا الأولَ فالأولَ".

وأجاز الكوفيون أن يأتي على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة، وأجازوا: "عبدُ اللهِ المحسنَ أفضل منه المسيءَ"١.

ثم قال:

ومصدر منكَّر حالا يقع ... بكثرة كبغْتَةً زيدٌ طلع

من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ ٢، ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ٣، وقولهم: "قتلته صبرًا"، و"اطلع زيد بغتةً" وهو كثير.

ومع كثرته فنقل إجماع الفريقين على قصره على السماع، وإن اختلفوا في التخريج إلا المبرد، فإنه **أجاز القياس** "فقيل"٤، عنه مطلقا، وقيل: فيما هو نوع الفعل، نحو: "أتيته سُرْعَةً" وهو المشهور عنه٥.

واستثني في التسهيل ثلاثة أنواع، لا يقتصر فيها على السماع٦:

الأول: قولهم: "أنت الرجل علمًا"، فيجوز "أن"٧ تقول: "أنت الرجل أدبًا ونبلًا"، والمعنى: الكامل في حال علم وأدب ونبل.

---

١ فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء.

٢ من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

٣ من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

٤ أ، ب، وفي جـ "ونقل".

٥ وأرجح مذهب الجمهور في القصر على السماع؛ لأن الحال كالنعت والنعت لا يقع مصدرا إلا سماعا والحال كذلك. وقال السيوطي في الهمع ١/ ٢٣٨: "وشذ المبرد فقال: يجوز القياس....".

٦ قال في التسهيل ص١٠٩: "وفي غيره **على السماع في** نحو: "أنت الرجل علمًا" و"هو زهير شعرًا" و"أما علمًا

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٥٦٧/١

فعالم"".

٧ ب، جـ، وفي أ "أنك".." (١)

"وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جواز "ذلك"١، ووافقهم المصنف **لورود السماع به٢** كقوله:

أنفسًا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا٣؟

وأبيات أخر٤.

فإن قلت: ظاهر قوله: "نزرا سبقا" أنه قليل، فلا يقاس عليه.

---

١ أ، جـ.

٢ والقياس أيضا. "**وأما القياس فإن** التمييز -وهو منصوب- كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلا متصرفا" ا. هـ. تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

٣ هذا البيت لم يتعرض العيني لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يسموه. وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من المتقارب.

الشرح: "تطيب" أي: تطمئن، "نيل المنى" إدراك المأمول، ونيل مصدر: "نال الشيء يناله نيلا ومنالا" إذا حصل عليه، "والمنى" بضم الميم -جمع منية- والمنية -بضم فسكون- اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، "المنون" الموت. قال الفراء: المنون: مؤنث وتكون واحدة وجمعا.

المعنى: كيف تستلذّ نفس الظفر بما تتمناه، والموت يطلبها أكيدا؟

الإعراب: "أنفسا" الهمزة حرف استفهام توبيخي، نفسا تمييز تقدم على العامل وهو قوله: تطيب، "تطيب" فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، "بنيل" الباء حرف جر، نيل مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله: تطيب، "المنى" مضاف إليه، "وداعي" الواو للحال، داعي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء، "المنون" مضاف إليه، "ينادي" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، "جهارا" مفعول مطلق عامله ينادي وأصله صفة لمصدر محذوف والتقدير: ينادي نداء جهارا.

الشاهد: في "نفسًا"، فإنه نصب على التمييز وقد قدم على عامله وهو "تطيب"؛ لأنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور وموضع قياس عند الكسائي ومن تبعه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبي، وداود، والمكودي ص٨٠، والأشموني ١/ ٢٦٦، والسيوطي ص٧٠، وابن هشام ٢/ ١١٥، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ٢/ ١٩٠.

٤ منها قول المجنون، وقيل: أعشى همدان، وقيل: المخبل السعدي:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسًا بالفراق تطيب

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢/٦٩٧

وقول الآخر:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا ... وما ارعويت وشيبًا رأسي اشتعلا." (١)

"أبنية المصادر:

اعلم أن الفعل الثلاثي مجرد، وزائد على الثلاثة.

فالثلاثي المجرد له ثلاثة أبنية: فَعَل وهو متعد نحو ضَرَبَ، ولازم نحو قَعَدَ، وفَعِل وهو متعد نحو فَهِم ولازم نحو فَرِح، وفَعُل وهو لازم أبدا إلا بتضمين أو تحويل نحو سَهُل.

وأبنية مصادر الثلاثي كثيرة، واقتصر هنا على الغالب، فقال:

فَعْل قياس مصدر المعدى ... من ذي ثلاثة كرد ردا

شمل "قوله"١: "المعدى من ذي ثلاثة" فعَل وفعِل، فقياس مصدرهما فعل -بفتح الفاء وإسكان العين- نحو: ضرَب ضرْبا وفهم فهما، وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد، وقيد الفعل -المكسور العين- في التسهيل بأن يُفْهِم عملا بالفم نحو: شَرِب شَرْبا، ولقم لقما٢.

ولم يقيده سيبويه أو الأخفش، بل أطلقا.

"تنبيه":

اختلف في **معنى القياس هنا**، فقيل: إنما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره، فإن سمع غيره وقف عنده، وهو مذهب سيبويه والأخفش، وقيل: **يجوز القي‍اس مع ورود السماع بغيره** وهو ظاهر قول الفراء.

ثم قال:

وفَعِل اللازم بابه فَعَل

يعني: قياس مصدر فعل اللازم فعل -بفتح الفاء وكسر العين- لا فرق في ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحا، والمعتل نحو: جوي جوى، والمضعف نحو: شل شللا، فإن أصله شلل بكسر اللام.

---

١ ب، جـ.

٢ التسهيل ص٢٠٥.." (٢)

"أنشده سيبويه، وهو كثير في الشعر.

وفي المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أُكِّد الضمير جاز نحو: "مررتُ بك أنت وزيدٍ" وهو مذهب الجرمي والزيادي.

قلت: وهو حاصل كلام الفراء، فإنه أجاز: "مررت به نفسِهِ وزيدٍ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ".

قال: وكذا القول في أجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم، إذا خفضت.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢/٧٣٦

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢/٨٦٢

فإن نصبت "خمستهم" لم يجز -يعني العطف- بغير إعادة الجار.

قال الشارح: ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة: إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد **من السماع محمول** على شذوذ إضمار الجار.

تنبيهان:

الأول: قيل: ينبغي أن يقيد العطف على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير، احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه، فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه، فلو رفع على توهم أنك نطقت بالضمير مرفوعا، ففي جوازه نظر.

الثاني: قد فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل أنه يجوز العطف عليه بلا شرط١.

---

١ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ ، "الأولين" عطف على "كم".." (١)

"ومذهب الكوفيين جوازه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ١.

تنبيه:

ظاهر كلامه موافقة الكوفيين على الجواز، وقال الشارح: وقول الشيخ: ومن يمنعه فانصر عاذله، يوهم اختيار مذهب الكوفيين.

هذا، إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك.

قلت: قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية، فقال: وقولهم هذا أصح. انتهى. **والإنصاف القياس على** اسم الجنس؛ لكثرته نثرا ونظما.

"وقصر"٢ اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر.

وأما نحو: "ثم أنتم هؤلاء" فمتأول٣.

فإن قلت: فهم من كلامه أن ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء، وليس على إطلاقه.

فقد ذكر في التسهيل٤: أن مما يلزمه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه، ولم يذكرهما هنا، وقد ذكر الأول في الكافية دون الثاني.

---

١ من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

٢ ب، جـ، وفي أ "وقصره على".

3 مؤولة على أن "هؤلاء" بمعنى الذين، وهو خبر عن "أنتم" أو بالعكس وجملة "تقتلون" صلة، أو "هؤلاء" اسم إشارة

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠٢٧/٢

وجملة "تقتلون" حال.

٤ التسهيل ص١٧٩.." [(١)]

"وزعم ابن السيد: أنه مختص بالذم، وأن "مَكْرَمَان" تصحيف "مَكْذَبان". وليس بشيء.

الثاني: قال في شرح الكافية –بعد أن ذكر ملأم، ولؤمان، وملأمان، ومكرمان:

وهذه الصفات مقصورات **على السماع بإجماع**. انتهى. وتبعه الشارح، وهو صحيح في غير "مَفْعَلان"، فإن فيه خلافا أجاز **بعضهم القياس عليه**، فنقول: "يا مَخْبَثان"، وفي الأنثى "يا مَخْبَثانة".

ثم انتقل إلى المقيس فقال:

.... واطردا

في سب الأنثى وَزْنُ يا خَبَاثِ ... .

اطراده مشروط بشرطين:

أحدهما: أن يكون في السب.

والثاني: أن يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه.

وسبب بنائه على الكسر شبهه بنزال عدلا وزنة وتأنيثا.

تنبيه:

كلام المصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح يوهم أن **في القياس عليه** خلافا؛ لنصه على سيبويه وحده.

قال الشيخ أبو حيان: ولا أعلم فيه خلافا، وفي الارتشاف –في باب ما لا ينصرف– قال بعضهم: لا يقاس، فلا يقال: "يا قباح" قياسا على "فساق".

ثم استطرد فقال:

.... والأمر هكذا من الثلاثي

يعني أن بناء "فَعَال" للأمر مطرد من كل فعل ثلاثي نحو "نَزَالِ" و"تَرَاكِ" هذا مذهب سيبويه، وخالفه المبرد فقال: "لا يقال منه إلا"١ ما سمع.

---

١ أ، ج.." [(٢)]

"تنبيه:

اسم الفعل نوعان: أحدهما: ما كان في الأصل ظرفا "ومجروره"١ أو حرف جر ومجروره، وسيأتي. والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف **في القياس عليه**، وضرب مقصور على السماع.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠٥٦/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٠٦/٣

فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء فعال من الثلاثي المجرد. مذهب سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومذهب المبرد أنه لا يقاس عليه.

الثاني: بناء فعال من أفعل أجاز ابن **طلحة القياس عليه**، كما أجاز البناء منه في التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

الثالث: بناء فعلال من الرباعي أجازه الأخفش قياسا على ما سمع من قولهم: "قَرْقار" و"عَرْعَار"٢. ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن "قرقار" و"عرعار" حكايتا صوت.

وأما المتفق على قصره على السماع. فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة، وأنا أشرح منها ما اشتمل عليه النظم إن شاء الله تعالى.

وقد ١ شتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ "منها"٣ وهي: شتان، وصه، وأوه، ومه.

فأما "شتان" فهي اسم فعل بمعنى تباعد أو افتراق، وذهب أبو حاتم والزجاج إلى أن "شتان" مصدر جاء على فعلان، وهو واقع موقع الفعل، فيقال: "شتان زيد وعمرو" و"شتان ما زيد وعمرو" بزيادة "ما" و"شتان ما بين زيد وعمرو". ونقل ابن عصفور وغيره أن الأصمعي منع "شتان ما بين زيد وعمرو"، ورد عليه

---

١ ب، ج.

٢ قرقار بمعنى قرقر، أي: صوت، وعرعار بمعنى عرعر أي: العب.

٣ أ.." (١)

"واستدل الكسائي بالقياس على النصب؛ لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ ١ وبالسماع قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فلا يقربنَّ مسجدنا يُؤذِنا بريح الثوم"، وقوله عليه الصلاة والسلام: "لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض"، وقول أبي طلحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تشرفْ يُصبْك سهمٌ".

وأجيب **بأن القياس على** المنصوب لا يحسن؛ لأن النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه.

وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة "يؤذينا" و"يضرب" -بالرفع- ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام نحو: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ﴾ ٢.

تنبيه:

شرط الجزم بعد الأمر بتقدير إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي بتقدير إن لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو: "أحْسِن إليّ لا أحسن إليك" فإنه لا يجوز: "إنْ تُحسنْ إليّ لا أحسن إليك" لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٦٠/٣

والأمرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وجَزْمَهُ اقْبَلا

إذا دل على الأمر بخبر بفعل ماض أو مضارع أو باسم فعل أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا، كقولهم: "اتقي الله امرؤٌ فَعَلَ خيرا يُثَبْ عليه"، وقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ ٣، وقول الشاعر٤:

---

١ سورة طه ٦١.

٢ من الآية ٢٨ من سورة الحديد، وسورة نوح ١٢.

٣ من الآية ١١، ١٢ سورة الصف.

٤ قائله: هو عمرو ابن الإطنابة الخزرجي -والإطنابة اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة- وهو من الوافر.

وصدره:

وقَوْلي كُلما جَشَأتْ وجَاشَتْ

اللغة: "جشأت" ثارت ونهضت من فزع أو حزن، والضمير للنفس "جاشت" فزعت وغلت من حمل الأثقال كما تغلي القدر "تحمدي" يحمدك الناس. =." (١)

"تنبيهات:

الأول: فهم من قوله: "فاقبل منه ما عدل روى" أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونص على ذلك في غير هذا الموضع، وقال في التسهيل: **وفي القياس عليه** خلاف. انتهى.

والجواز مذهب الكوفيين ومَن وافقهم، والصحيح قصره على السماع؛ لقلته.

الثاني: قد يفهم من قوله: "وشذ حذف أن ونصب" أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل، فإن جعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ١ قال: ويريكم صلة لأن حذفت وبقي يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بَطَلَ عمله. انتهى.

وهذا مذهب أبي الحسن، أجاز "أن" ورفع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ ، وذهب قوم إلى أن حذف "أن" مقصور **على السماع مطلقا**، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

والثالث: ما ذكره من أن حذف "أن" والنصب في غير ما مر شاذ، ليس على إطلاقه؛ بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء، وسيأتي٢.

= أن يكون مفعولا، وقوله: "خباسة واجد" بدل من مثلها ومضاف إليه. والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة ولكن لما

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٥٨/٣

تقدم عليها انتصب على الحال "نهنهت" فعل وفاعل "نفسي" مفعول به والياء مضاف إليه "بعد" منصوب على الظرفية "ما" مصدرية "كدت" كاد واسمها "أفعله" جملة في محل نصب خبر كاد.

الشاهد: قوله: "أفعله" حيث حذفت "أن" وبقي عملها وهو نصب أفعله؛ لأن أصله أن أفعله.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٥٧٢/ ٣، وابن الناظم، والمكودي ص١٤٧، والهمع ٣٣/ ١، وسيبويه ١٥٥/ ١، والإنصاف ٣٢٨/ ٢.

١ من الآية ٢٤ من سورة الروم.

٢ وفي هامش المخطوطة نسخة أقوله: "بل هو مقيد بالنصب ... إلخ "كذا"" في عدة نسخ، ولعل صواب العبارة بغير النصب كما يعلم بالتأمل، شيخنا. اهـ.." (١)

"المقصور والممدود:

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة.

والممدود: هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة.

وكلاهما مقيس ومسموع، وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسي بقوله:

إذا اسمٌ استوجَبَ من قبل الطرَفْ ... فَتْحًا وكان ذا نظيرٍ كالأَسَفْ

فَلِنَظِيره الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبوتُ قصرٍ بقياس ظاهِرِ

اعلم أن القصر والمد لا يكونان إلا في المعتل الآخر، فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح، يطرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور كقولك: جَوِيَ جَوًى، فإن نظيره من الصحيح: أسف أسفا، وهو يطرد فتح ما قبل آخره؛ لأن فَعِلَ اللازم قياس مصدره فعَل.

فقوله: "إذا اسم" يعني: من الصحيح، وقوله: "وكان ذا نظير" يعني: من المعتل، وقوله: "كالأسف" مثال للصحيح الذي استوجب من قبل الطرف فتحا.

فإن قلت: قوله: "استوجب" ليس بجيد؛ لأنه يقتضي أن شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا يكفي غلبة الفتح، وليس كذلك، بل هي كافية، قال في التسهيل: كل المعتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوما أو غلبة فقصره مقيس. انتهى. فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة، ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم، فإنه قد جاء على فعالة نحو: شكس شكاسة، وعلى مفعول نحو: صهب صهوبة، وعلى فعل نحو: سكر سكرا.

قلت: معنى قوله: "استوجب" أنه استحق ذلك **في القياس فيشمل** القسمين، ألا ترى أن مصدر فعل اللازم يتوجب فتح ما قبل آخره في القياس، وإن **كان السماع قد** ورد في بعضه بخلاف ذلك، والذي يوضح لك أن هذا معنى كلامه تمثيله بالأسف للمستوجب الفتح، وهذا واضح.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٦٤/٣

كفِعَلْ وفُعَلْ في جَمْع مَا ... كفِعْلةٍ وفُعْلةٍ نحو الدُّمَى

هذان من أمثلة المقصور المقيس، ففعل جمع فعلة نحو: مرية ومرى، وفعل." [(١)]

"جمع فُعلة نحو: دمية ودمى١، وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قِرب جمع قِربة، وقُرب جمع قُربة، ثم شرع في بيان ضابط الممدود فقال:

وما استَحقَّ قبل آخر ألفْ ... فالمد في نظيره حَتْمًا عُرِفْ

يعني: أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره المعتل واجب المد قياسا، فالمدود المقيس إذا كان معتل الآخر له نظيره في الصحيح يطرد زيادة الألف قبل آخره، وقوله: "استحق" يعني: **في القياس سواء** لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيذكر أو غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو: مهداء٢، فإن نظيره من الصحيح مهذار، وقد جاء منه شيء على مفعل نحو: مدعس٣.

وقوله:

كمصدر الفعل الذي قد بُدئا ... بهمز وصل كارْعَوَى وكارْتَأَى

هذا مما يجب مده قياسا؛ لأن نظيره من الصحيح تجب زيادة ألف قبل آخره، فتقول: ارعواء وارتياء -بالمد- لأن نظيرهما احمرار واقتدار، ثم قال:

والعادمُ النظير ذا قَصْرٍ وذَا ... مَدٍّ بنَقْلٍ كالحِجَا وكالحِذَا

يعني: أن ما كان معتل الآخر ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره، أو زيادة ألف قبل آخره، فلا يؤخذ قصره ومده إلا من السماع.

فمن المقصور سماعا: الحجا -وهو العقل- ومن الممدود سماعا: الحذاء وهو النعل، وقد صنف الناس في ذلك كتبا فلا نطول بكثرة الأمثلة.

تنبيه:

كلامه مخصص كما قيل مما تقدم ذكره من ألفي التأنيث. ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال:

وقَصْرُ ذي المد اضطرارا مُجْمَعُ ... عليه والعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة يشبه صرف ما لا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف؛ فلذلك اختلف فيه فمنعه

---

١ الدمية -بضم الدال- وهي الصورة من العاج ونحوه والصنم، والمراد بها هنا الصورة، وربما تستعار للذات الجميلة.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٦٢/٣

٢ المهداء: المرأة الكثيرة الإهداء.

٣ المدعس: الرمح الذي يطعن به.." (١)

"بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع؛ وذلك أن الفعل لأصالته في التصريف استأثر بأمور منها: بناء بعض أمثلته على السكون١، فإذا اتفق الابتداء بها زادوا همزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها في إسكان أولها، واجتلاب الهمزة.

وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال، فكان **مقتضى القياس أن** تُبَنى أوائلها على الحركة، ويستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتى احتيج إلى همزة الوصل؟

قلت: قال بعض النحويين: لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها فسكن أوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما أسقط منها. انتهى.

وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء.

أما "اسم": فأصله سمو كقنو كذا قال سيبويه، وقيل: أصله سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا، وسكن أوله لما مر، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وهو عند البصريين مشتق من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قُلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف في هذه المسألة شهير، فلا نطول به.

وأما "است": فأصله سَتَه -بفتح الفاء والعين- ودليل تحريك العين جمعه على أفعال، ودليل فتحها أن المفتوح العين أكثر، فلا يعدل عنه لغير دليل، ودليل فتح فائه قولهم: سَه -بفتح الفاء- حين حذفوا العين، وفيه ثلاث لغات: است وسه وست.

وأما "ابن": فأصله بنو، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه: بنون، وفي النسب بنوي -بفتحها- ودليل فتح عينه جمعه على أفعال.

فإن قلت: ما الدليل على أن لامه واو؟

---

١ أي: بناء أوائل بعض أمثلته.." (٢)

"لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: "يَيَنٍ، ويَوِمٍ -اسم موضع"١.

واحتج أيضا بقول العرب في جمع "ضَيْوَن -وهو ذكر السنانير- ضيَاوِن من غير همزة، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع، **أما القياس فلأن** الإبدال في نحو: "أوائل" إنما هو بالحمل على كساء ورداء، لشبهه به من جهة قربه من الطرف "وفي رداء وكساء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا"٢. **وأما السماع فحكى** أبو زيد في سيِّقة سيائق بالهمز

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣/١٣٦٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣/١٥٥٣

-وهي فيعلة من ساق يسوق- وحكى الجوهري في تاج اللغة جيِّد وجيائد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل -بالهمز.

وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضَيْون، وكان قياسه ضَيِّن.

فإن قلت: فهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحده إذا وجد؟

قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله: "لينين" الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق لسيبويه.

الثاني: فهم من قوله: "مد مفاعل" اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة ظاهرة نحو طواويس أو مقدرة كقول الراجز٣:

---

١ اسم موضع، هذا راجع إلى "يين" -بفتح كل من الياءين- وهو اسم قرية باليمن، واسم وادٍ بين ضاحك وضويحك، وأما "يوم" فهو -بفتح الياء وكسر الواو- وصف من لفظ اليوم، يقولون: يوم أيوم، ويوم -بزنة فرح- كما يقولون: ليل أليل وشعر شاعر، وما أشبه ذلك.

٢ ب، ج.

٣ قائله: هو جندل بن المثنى -يصف الدهر وما لقيه منه حيث كَبِرَتْ سنه وانحنت عظامه، وأصابت الأقذاء عينه- وهو من الرجز.

وصدره:

حنى عظامي وأراه ثائري =." (١)

"زائدة، كقوله " وما لنا لا نؤمن بالله ". **وأما القياس فهو** أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم. ولا حجة له في ذلك. **أما السماع فيحتمل** أن تكون أن فيه مصدرية، دخلت بعد ما لنا لتضمنه معنى: ما منعنا. **وأما القياس فلأن** حرف الجر الزائد مثل غير الزائد، في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف أن فإنها قد وليها الاسم، في قوله كأن ظبية على رواية الجر.

تنبيه

أن الزائدة ثنائية وضعاً، وليس أصلها مثقلة فخففت، خلافاً لبعضهم. ولذلك لو سمي بها أعربت ك يد، وصغرت أني لا أنين.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٧١/٣

الخامس: أن تكون شرطية، تفيد المجازاة. ذهب إلى ذلك الكوفيون، في نحو: أما أنت منطلقاً انطلقت. وجعلوا منه قوله تعالى " أن تضل إحداهما فتذكر ". قالوا: ولذلك دخلت الفاء. وجعلوا منه قول الشاعر:." [١]

") وَقَول ابْن الطراوة فِي قَوْله

٩٧٦ - (... كَمَا عسل الطَّرِيق الثَّعْلَب)

وَقَول جَمَاعَة فِي دخلت الدَّار أَو الْمَسْجِد أَو السُّوق إِن هَذِه المنصوبات ظروف وَإِنَّمَا يكون ظرفا مكانيا مَا كَانَ مُبْهما وَيعرف بِكَوْنِهِ صَالحا لكل بقْعَة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وَخلف

وَالصَّوَاب أَن هَذِه الْمَوَاضِع على إِسْقَاط الْجَار توسعا وَالْجَار الْمُقدر إِلَى فِي ﴿سنعيدها سيرتها الأولى﴾ وَفِي فِي الْبَيْت وَفِي أَو إِلَى فِي الْبَاقِي وَيحْتَمل أَن استبقوا ضمن معنى تبَادرُوا وَقد أُجِيز الْوَجْهَانِ فِي ﴿فاستبقوا الْخيرَات﴾ وَيحْتَمل سيرتها أَن يكون بَدَلا من ضمير الْمَفْعُول بدل اشْتِمَال أَي سنعيدها طريقتها

وَمن ذَلِك قَول الزّجاج فِي ﴿واقعدوا لَهُم كل مرصد﴾ إِن كلا ظرف ورده أَبُو عَليّ فِي الأغفال بِمَا ذكرنَا وَأَجَاب أَبُو حَيَّان بِأَن اقعدوا لَيْسَ على حَقِيقَته بل مَعْنَاهُ أرصدوهم كل مرصد وَيصِح أرصدوهم كل مرصد فَكَذَا يَصح قعدت كل مرصد قَالَ وَيجوز قعدت مجْلِس زيد كَمَا يجوز قعدت مَقْعَده اهـ

وَهَذَا مُخَالف لكلامهم إِذْ اشترطوا توَافق مادتي الظّرْف وعامله وَلم يكتفوا بالتوافق الْمَعْنَوِيّ كَمَا فِي الْمصدر وَالْفرق أَن انتصاب هَذَا النَّوْع عَلَيْهِ الظَّرْفِيَّة على **خلاف الْقيَاس لكَونه** مُخْتَصًّا فَيَنْبَغِي أَلا يتَجَاوَز بِهِ **مَحل السماع وَأما**." [٢]

"الْعَطف من جنس الْفِعْل الْعَامِل فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ وحرف الْعَطف دَال على ذَلِك الْمُقدر

وَذكر ابْن يعِيش أَن هَذَا اخْتِيَار الْفَارِسِي وَابْن جني وَهُوَ الْأَصَح عَنْهُمَا وَاخْتَارَهُ أَيْضا أَبُو الْقَاسِم السُّهيْلي فِي نتائج الْفِكر وَاحْتج عَلَيْهِ بِالْقِيَاسِ وَالسَّمَاع **أما الْقيَاس فَإِن** مَا بعد حرف الْعَطف لَا يعْمل فِيهِ مَا قبله وَلَا يتَعَلَّق بِهِ إِلَّا فِي بَاب الْمَفْعُول مَعَه كَمَا سَيَأْتِي إِن شَاءَ الله تَعَالَى قَالَ وَأَيْضًا فَإِن النَّعْت هُوَ المنعوت فِي الْمَعْنى وَلَيْسَ بَينه وَبَين المنعوت وَاسِطَة وَمَعَ ذَلِك فَلَا يعْمل فِيهِ مَا يعْمل فِي المنعوت فِي أصح الْقَوْليْنِ فَكيف بالمعطوف الَّذِي هُوَ غير الْمَعْطُوف عَلَيْهِ وَبَينهمَا وَاسِطَة وَهُوَ الْحَرْف

وَأما السماع فالاتفاق على أَنه يجوز إِظْهَار الْفِعْل ثَانِيًا بعد حرف الْعَطف." [٣]

"٢٨ - فصل النصب على الْمَفْعُول مَعَه قياسي أَو سَمَاعِي ومسائل أُخْرَى

الَّذِي ذهب إِلَيْهِ أَكثر الْبَصرِيين أَن النصب فِي هَذَا الْبَاب قِيَاس على مجْرى نصب الْمصدر والظرف وَنَحْوهمَا لصِحَّة مَعْنَاهُ وَصِحَّة عَامل النصب فِيهِ وَكَثْرَة مَجِيئه وَمِنْهُم من قصره **على السماع وَأَلا** يُقَال مِنْهُ إِلَّا مَا قالته الْعَرَب لما يتَضَمَّن

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ابن أم قاسم المرادي ص/٢٢٣

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٧٥٠

(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة صلاح الدين العلائي ص/٥٩

من وضع الْحَرْف فِي غير مَوْضِعه فَإِن الْوَاو أَصْلهَا الْعَطف وَجعلهَا بِمَعْنى مَعَ اتساع لَا سِيمَا وَالنّصب بعْدهَا بالعامل الَّذِي قبلهَا وكل ذَلِك خُرُوج عَن الْقيَاس فيقْتَصر بِهِ على السماع

وَحكى الامام أَبُو بكر الْخفاف فِي شرح الْجمل عَن الْأَخْفَش أنه قوى هَذَا القَوْل الثَّانِي وَقَالَ إِنَّه الْأَحْوَط." (١)

"وَالَّذِي حكى ابْن يعِيش فِي شرح الْمفصل عَن أبي الْحسن يَعْنِي الْأَخْفَش وَأبي عَليّ الْفَارِسِي أَنَّهُمَا اختارا كَونه مقيسا

وَحكى أَبُو الْقَاسِم اللورقي عَنْهُمَا أَنَّهُمَا ذَهَبا إِلَى أَن مَا جَازَ أَن يسْتَعْمل مَعْطُوفًا كَانَ مقيسا وَمَا لم يصلح جعله مَعْطُوفًا يقْتَصر بِهِ على السماع لِأَن الْمجَاز لَا يُقَاس عَلَيْهِ وَقد تقدم أَنه يَصح قَوْلهم سرت وَالْجَبل ومشيت والساحل وَأَنه كَلَام صَحِيح مطرد

وَالظَّاهِر الْقيَاس فِي جَمِيع ذَلِك إِلَّا مَا منع مِنْهُ مَانع مثل قَوْلهم كَانَت هِنْد وعمرا ضاحكة فَإِن نصب عَمْرو هُنَا على أَنه مفعول مَعَه لَا يَصح لفساد الْمَعْنى فِي خبر كَانَ

وَقد اخْتلفُوا فِي إِعْرَاب قَوْله تَعَالَى ﴿فَأَجْمعُوا أَمركُم﴾ وَفِيه ثَلَاث قراءات

إِحْدَاهَا وَهِي المتواترة الَّتِي اتّفق عَلَيْهَا الْقُرَّاء السَّبْعَة بِقطع الۡهمزَة وَكسر الْمِيم من أَجمعُوا من الاجماع وَنصب شركاءكم فَالَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو عَليّ الْفَارِسِي والمحققون أَن شركاءكم مَنْصُوب على أَنه مفعول مَعَه وَالْوَاو بِمَعْنى مَعَ أَي اجْمَعُوا مَعَ شركائكم أَمركُم وَذَلِكَ لِأَن الْعَطف هُنَا مُتَعَذر من جِهَة أَن الاجماع إِنَّمَا يكون فِي الْمعَانِي وَالْجمع فِي الشُّرَكَاء وَمَا يتفرق وَجوز." (٢)

"[قد يقع نكرة بغير مسوغ] :

وقد يقع١ نكرة بغير مسوغ، كقولهم: "عليه مائة بيضا"٢، وفي الحديث: "وصلى وراءه رجال قياما"٣.

[للحال مع صاحبها ثلاث حالات] :

فصل: وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

إحداها: وهي الأصل: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه، كـ: "جاء زيد ضاحكا"، و: "ضربت اللص مكتوفا" فلك في: "ضاحكا" و: "مكتوفا" أن تقدمها على المرفوع والمنصوب.

---

١ ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس، ونقل ذلك عن سيبويه، والعلماء ينقلون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس. همع الهوامع: ١/ ٢٤٠.

٢ "بيضا" جمع أبيض، حال من مائة، ولا يصح أن يكون تمييزا لأن تمييز المائة لا يكون جمعا، وهذا المثال رواه سيبويه عن العرب، والمراد أن المائة دراهم لا دنانير ولا غيرها؛ لأن الدراهم من الفضة وهي بيضاء. الكتاب لسيبويه: ٢/ ١١٢/

---

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة صلاح الدين العلائي ص/٢٠٠

(٢) الفصول المفيدة في الواو المزيدة صلاح الدين العلائي ص/٢٠١

.١٥٩

٣ تخريج الحديث: الحديث رو ا ه الإمام مالك بن أنس في الموطأ على النحو التالي: "صلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- -قاعدا، وصلى وراءه رجال قياما"؛ وربما كان اللفظ المروي من كلام راوي الحديث، كما لم يحتجوا بالحديث عامة؛ لأن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى؛ وفي رأيهم مغالاة؛ لأن رواة الحديث أوثق من رواة الشعر؛ فالأولى الاحتجاج بالحديث.

موطن الشاهد: "قياما".

وجه الاستشهاد: مجيء الحال "قياما" من النكرة "رجال" بلا مسوغ، وقد اختلف النحاة، في مجيء الحال من النكرة، بلا مسوغ، أمقيس؟ أو مقصور على السماع؟، فذهب سيبويه إلى الأول، وذهب إلى الثاني الخليل ويونس.." (١)

"[حكم تقدم التمييز على عامله] :

فصل: لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما١، ك: "رطل زيتا" أو فعلا جامدا٢، نحو: "ما أحسنه رجلا" وندر تقدمه على المتصرف كقوله٣: [المتقارب] :

٢٨٦- أنفسا تطيب بنيل المنى٤

---

١ يجوز أن يتقدم التمييز ويتوسط بين العامل ومعموله؛ نحو: "طاب نفسا محمد" والأصل: طاب محمد نفسا؛ وجواز التقدم والتوسط هذا باتفاق.

وأما بالنسبة إلى تقدم التمييز على العامل والمعمول معا؛ فذهب سيبويه والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز تقدم التمييز على عامله، سواء أكان العامل اسما، كما في تمييز المفرد أم كان فعلا، كما في تمييز النسبة، وسواء أكان الفعل جامدا كفعل التعجب، في نحو: "ما أحسنه رجلا! " أم كان متصرفا، نحو: طاب محمد نفسا؛ وعلة امتناع تقدمه على العامل، إذا كان اسما أو فعلا جامدا فظاهرة؛ لأن معمول هذين، لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة. وأما عدم تقدم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفا؛ لأن أكثر ما ورد من تمييز النسبة محول عن فاعل؛ ومعلوم أن الفاعل لا يجوز تقدمه على فعله؛ وما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له؛ غير أن المازني والكسائي والمبرد والجرمي، ذهبوا إلى جواز تقديم التمييز على عامله؛ إذا كان فعلا متصرفا، وارتضى هذا القول ابن مالك في بعض كتبه، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس.. أما السماع، فقوله: أنفسا تطيب ... الآتي؛ وأما القياس: فالتمييز -وهو منصوب- كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل: إن كان متصرفا -ولم يعبؤوا بأصل، ولم يبالوا به. وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع: ١/ ٢٥٢، وشرح التصريح: ١/ ٤٠٠، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٠٠-٢٠١.

٢ وكذلك، إذا كان فعلا متصرفا، يؤدي معنى الجامد، نحو: "كفى بالله شهيدا" ف "كفى" فعل متصرف، غير أنه بمعنى

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٦٥/٢

فعل التعجب، وهو غير متصرف؛ لأن معناه: ما أكفاه!

٣ القائل: هو رجل من طيء لم يسمه النحاة.

٤ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وداعي المنون ينادي جهارا

=." (١)

"ثم١ امتنع "الحسن وجهه"؛ لانتفاء قبح الرفع٢؛ ونحو: "الحسن وجه" لانتفاء؛ قبح النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز٣.

وتسمى الإضافة في هذا النوع لفظية؛ لأنها أفادت أمرا لفظيا٤، وغير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال٥.

[اختصاص الإضافة اللفظية بجواز دخول "أل" على المضاف] :

فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول "أل" على المضاف في خمس مسائل٦.

إحداها: أن يكون المضاف إليه بأل٧؛ كـ"الجعد الشعر"، وقوله٨: [الطويل]

---

١ أي: ومن أجل أن الإضافة، فيما ذكر إنما هي لرفع قبح الرفع والنصب على النحو الذي بسط.

٢ لأن في المرفوع ضميرا مضافا إليه، يعود على الموصوف.

٣ أي: والتمييز ينصبه المتعدي والقاصر.

٤ وهو التخفيف بحذف التنوين ونوني المثنى والجمع من آخر المضاف، والتحسين المترتب على إزالة القبح.

٥ فإن المضاف فيها، لا بد من أن يكون وصفا عاملا، وكثيرا ما يرفع ضميرا مستترا، وهذا الضمير يكون فاضلا تقديرا بين الوصف المضاف ومعموله على الرغم من استتاره، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال.

٦ أما المحضة: فلا تدخل "أل" فيها على المضاف؛ لئلا يلزم اجتماع معرفين على شيء واحد أو إضافة المعرفة إلى النكرة. وأجاز الكوفيون دخول "أل" على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه "أل" نحو: قرأت الثلاثة الكتب في الأربعة الأيام. وحجتهم في ذلك السماع. **وكان القياس في** اللفظية كذلك، لكن لما كانت الإضافة فيها على نية الانفصال؛ اغتفر ذلك فيها.

٧ لأن رفع القبح عن نصب ما بعد الصفة المشبهة بالإضافة، لا يكون إلا بذلك الشرط كما بينا قريبا. وحمل عليها اسم الفاعل. والجعد: صفة مشبهة، من جعد شعره جعودة -ضد بسط.

٨ القائل: الفرزدق الشاعر الأموي، وقد مرت ترجمته.." (٢)

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٠٤/٢

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٧٩/٣

"فليل١ ضعيف؛ كقوله: [المتقارب]

٣٦٥- ضعيفُ النكايةِ أعداءَه٢

= وجه الاستشهاد: وقوع "إطعام" مصدرا فاعله محذوف، وقد نصب مفعولا به، هو: "يتيما"؛ والتقدير: إطعامه يتيما. وذي مسغبة: أي: ذي مجاعة؛ وحكم إعمال المصدر المنون أوفق بالقياس على الفعل من المضاف؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير، وهو يلي المصدر المضاف في الكثرة والفصاحة.

١ أي: قليل في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده عن مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه.

٢ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

يخال الفرار يراخي الأجل

وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ٦٣، والأشموني: ٦٧٩/ ٢/ ٣٣٧، والشذور: ١/؟؟؟ / ٥٠٦"، وابن عقيل: ٢٤٧/ ٣/ ٩٥، وسيبويه: ١/ ٩٩، وهو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل. والمصنف: ٣/ ٧١، والمقرب: ٢٥، والخزانة: ٣/ ٤٣٩، والهمع: ٢/ ٩٣، والدرر: ٢/ ١٢٤.

المفردات الغريبة: النكاية: الإضرار والأذى -من نكيت العدو- أثرت فيه ونلت منه. يخال: يظن. يراخي: يباعد ويؤخر.

المعنى: أن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه، أو يقهرهم، أو ينازلهم القتال. يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت، ويفسح له في العمر.

الإعراب: ضعيف: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هو ضعيف، وضعيف: مضاف. النكاية مضاف إليه. أعدائه: مفعول به للنكاية، والهاء مضاف إليه. يخال: فعل مضارع مرفوع، والفاعل هو. الفرار: مفعول به أول "يخال" منصوب. يراخي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. الأجل: مفعول به لـ"يراخي" منصوب، وسكن لضرورة الشعر؛ وجملة "يراخي الأجل": في محل نصب مفعولا ثانيا لـ"يخال".

موطن الشاهد: "النكاية أعداءه".

وجه الاستشهاد: إعمال المصدر المقترن بأل "النكاية"، ونصبه المفعول "أعداءه".

فائدة: ذهب سيبويه والخليل إلى أن ناصب المفعول هو المصدر المقترن بأل كما بينا؛ وذهب أبو العباس المبرد إلى أن ناصب المفعول في هذه الحالة مصدر آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور، وهذا المصدر المحذوف منكر؛ فالتقدير عنده: ضعيف النكاية نكاية أعداءه، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءه في هذه الحالة =." (١)

"وما جاء مخالفا لما ذكرناه؛ فبابه: النقل١.

كقولهم في "فَعَل"، المتعدي: جحده جحودا، وشكره شكورا وشكرانا٢؛ وقالوا "جحدا" على القياس.

وفي "فَعَل" القاصر: مات موتا، وفاز فوزا، وحكم حكما، وشاخ شيخوخة، ونم نميمة، وذهب ذهابا٣.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٧٣/٣

وفي "فَعِل" القاصر: رغب رغوبة٤، ورضي رضا، وبخل بُخْلًا، وسخط سُخْطًا، بضم أولهما وسكون ثانيهما، وأما البَخَل والسَّخَط، بفتحتين، فعلى القياس؛ كالرغب٥.

وفي "فَعُلَ" نحو: حسن حسنا، وقبح قبحا٦.

وذكر الزجاجي وابن عصفور: أن الفعل٧ قياس في مصدر "فعل"؛ وهو خلاف ما قاله سيبويه.

= وملح الطعام؛ أي صار ملحا؛ فمصدرها الشائع: الضخامة، والملوحة، مع أن الصفة المشبهة، ليست على فعل ولا فعيل.

١ أي: السماع عن العرب، ولا يقاس عليه.

٢ والقياس: جحدا وشكرا.

٣ والقياس في الجميع: "فُعول".

٤ والقياس: رغبا.

٥ وعلى ذلك، يكون لـ"رغب" و"بخل" و"سخط" مصادر قياسية، وأخرى سماعية، ويلاحظ أن المؤلف عد كلا من "رضي" و"سخط" لازما، مع ورود قولهم: رضيه، وسخطه.

٦ والقياس: "الفعُولة" أو "الفَعَالة".

٧ وقع في نسخة المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها أن "الفُعْلَة" بدل "الفُعْل" وهو تحريف كما ذكر الشيخ عبد الحميد في تعليقه، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته فقال: "ذكر الزجاج وابن عصفور أن "الفُعْل" كالحسن، قياس في مصدر "فَعُل" -بضم العين- كـ"حسن" و"قبح" وهو خلاف ما قاله سيبويه.

انظر حاشية الصبان: ٢/ ٣٠٦.." (١)

"..

= والمودة، والمسرة، والموعظة. وقد ترد صيغة "مفعلة" لبيان سبب الفعل؛ ومن ذلك قوله عليه السلام: "الولد مبخلة مجبنة محزنة" وذلك مقصور على السماع كما ترد هذه الصيغة؛ للدلالة على مكان كثرة مسماها؛ نحو؛ مأسدة، ومسبعة، مفعاة؛ أي مكان تكثر فيه الأسود، والسباع، والأفاعي.

وقد أجاز المجمع اللغوي أن تصاغ "مفعلة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان؛ سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد.

الملحق الثاني: أسماء الزمان والمكان:

هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل؛ للدلالة على زمان الفعل أو مكانه؛ زيادة على المعنى المجرد الذي

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/٢٠١

يدل عليه ذلك المصدر؛ وهما يصاغان من الثلاثي على وزن "مَفْعَل" -بفتح العين- إن كان معتل اللام مطلقا، أو صحيحها، ولم تكسر عين مضارعه؛ نحو: مرمى، ومسعى، ومدعى، ومنظر، ومذهب. ويصاغان على وزن "مَفْعِل" -بكسر العين- إن كان مثالا واويا صحيح اللام مطلقا، أو كانت عين مضارعه مكسورة؛ نحو؛ موعد، وميسر، ومجلس، ومبيع، وشذ مما تقدم: المنسك، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمنبت، والمسقط، والمسكن، والمسجد، والمجزر، وسمع الفتح في بعضها على القياس؛ وقيل: لا شذوذ في ذلك؛ لأنها أسماء لأمكنة وأزمنة مخصوصة معينة؛ ولم يذهب بها النحاة مذهب الفعل.

ويُصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول؛ نحو؛ مكرم، ومستخرج، ومستعان به، من أكرم، واستخرج، واستعان.

واسما الزمان والمكان مشتقان؛ ولكنهما لا يعملان عمل الفعل؛ وتعيين المراد من الزمان أو المكان خاضع للقرائن.

ويتبين مما تقدم: أن صيغة الزمان والمكان، والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذلك في الثلاثي، إلا فيما يأتي:

١- في المثال الصحيح اللام الذي لا تحذف فاؤه في المضارع.

٢- وفي السالم المكسور العين في المضارع؛ فإن المصدر الميمي فيهما على ومن "مَفْعَل" بفتح العين؛ نحو؛ موجل، ومنزل. واسم الزمان والمكان على وزن "مفعل" -فيهما- وعند الاتفاق في الصيغة؛ يكون التمييز بينها بالقرائن.

الملحق الثالث: المصدر الصناعي:

هو كل لفظ جامد أو مشتق، اسم أو غيره، زيد في آخره ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة، ليدل على معنى مجرد، هو مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ، نحو: =." (١)

"على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل١؛ نحو: الذي والتي، وصوبه الناظم.

الثالثة: اسم الجنس المشبه به؛ كقولك: "يا الخليفة هيفة" نص على ذلك ابن سعدان٢.

الرابعة: ضرورة الشعر؛ كقوله٣:

٤٤٠- عباس يا الملك المتوج والذي٤

ولا يجوز ذلك في النثر؛ خلافا للبغداديين.

---

١ بشرط أن يكون مع صلته علما؛ نحو: "يا الذي سافر" في نداء من سمي بذلك؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد؛ أما الموصول وحده المسمى به فمتفق على منع ندائه.

ومن نداء الاسم الموصول المقترن بـ "أل" مع صلته قول الشاعر:

من اجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني

٢ مرت ترجمته.

٢ لم ينسب البيت إلى قائل معين.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/٢١٠

٤ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

عرفت له بيتَ العُلا عدنانُ

وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ١٧٣، والأشموني: "٨٧٨/ ٢/ ٤٤٩" والعيني: ٤/ ٢٤٥ والهمع: ١/ ١٧٤، والدرر: ١/ ٢٥١.

المفردا ت الغريبة: المتوج: الذي ألبس التاج. عرفت: اعترفت. العلا: الشرف. عدنان: المراد عدنان أبو العرب.

المعنى: واضح.

الإعراب: عباس: منادى بحرف محذوف، مبني على الضم في محل نصب. يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. الملك: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. المتوج: صفة لـ "الملك" يجوز فيها الرفع إتباعا على لفظ الموصوف؛ ويجوز فيها النصب إتباعا على محل الموصوف. والذي: الوو عاطفة، الذي: اسم موصول، مبني على السكون، معطوف على المتوَّج في حل رفع أو نصب. عرفت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "له": متعلق بـ "عرف". بيت: مفعول به منصوب لـ "عرف"، وهو مضاف العلا: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. عدنان: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ وجملة "عرفت له بيت العلا عدنان": صلة للموصول الأسمي، لا محل لها.

موطن الشاهد: "يا الملِك".

وجه الاستشهاد: إدخال حرف النداء "يا" على المنادى المقترن بـ "أل"؛ وهو "الملك"؛ وحكم هذا الإدخال ضرورة عند البصريين؛ وجائز عند الكوفيين؛ بالقياس وبالسماع؛ فأما القياس؛ فما أباحه الجميع من مناداة لفظ الجلالة المقترن بـ "أل" وأما السماع: فهذا الشاهد ونحوه.

انظر حاشية الصبان: ٣/ ١٤٥.." (١)

"وَتقول مَا كَانَ أطيب أمسنا وَذكر الْمبرد والفارسي وَابْن مَالك والحريري أَن أمس يصغر فيعرب عِنْد الْجَمِيع كَمَا يعرب إذا كسر وَنَصّ سِيبَوَيْهٍ على أَنه لَا يصغر وقوفا مِنْهُ **على السماع والأولون** اعتمدوا **على الْقيَاس وَيشْهد** لَهُم وُقُوع التكسير فَإِن التكسير والتصغير أَخَوان وَقَالَ الشَّاعِر." (٢)

"إذا كان الفعل على فعل ولا يكون إلا لازما يكون مصدره على فعولة أو على فعالة فمثال الأول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة.

وما أتى مخالفا لما مضى ... فبابه النقل كسخط ورضى

يعني أن ما سبق ذكره في هذا الباب **هو القياس الثابت** في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٤/٤

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين ابن هشام ص/١٣٠

بل يقتصر فيه **على السماع نحو** سخط سخطا ورضي رضا وذهب ذهابا وشكر شكرا وعظم عظمة.

وغير ذى ثلاثة مقبس ... مصدره كقدس التقديس." (١)

"ويكتب على الطراز الأيسر:

خطت صحيفة وجهه ... في صفحة القمر المنير

ومن غريب ما يحكى أن يزيد بن عبد الله بن مروان كان صباً بحبابة جاريته فخلا يوماً في لهو معها وقل: لا كذبن قول من قال أن الدهر لا يصفو لأحد يوماً وأحضر حاجبه وقال له: لا تأذن لأحد يدخل علي ولا تعلمني بخبر ولو كان فيه ذهاب ملكي مدة هذا اليوم وأقام معها في أتم حال فتناولت رماناً فشرقت فماتت لوقتها فعرض له عليها طرف من الوله فحال بينه وبين الصبر ومنع من دفنها حتى سأله جماعة من بني أمية في دفنها ولاطفوه في ذلك فأمر بدفنها وقال:

فإن تسل عنك النفس أو تدع الهوى ... فباليأس تسلو عنك لا بالتجلد

وقيل أنه لم يقم بعدها إلا سبعة أيام ومات أسفاً عليها ومثل فعله هذا في عدم دفنه لمحبوبته ما حكيته في نقل الكرام في مدح المقام في الباب الرابع عن السلطان جلال الدين خوارزم شاه لما مات مملوكه فلج منع من دفنه فكان يحمل معه في محفة وكلما حضر بين يديه طعام. قال: احملوا هذا إلى فلج. فقال له بعض الأمراء: أيها الملك قد مات فلج. فضرب عنقه فلا حول ولا قوة إلا بالله. وتمام حكايته ذكرتها في الكتاب المذكور.

الباب الثالث

ذكر من عشق على السماع

ووقع مع الحبيب في النزاع

أقول هذا باب عقدناه لذكر من عشق قبل أن يرى فتم عليه ما تم لما جرى من دمعه ما جرى فأصبح لا يقر له قرار بعد أن كان قرير العين وشهد على عينيه بما لم تريا فكان كمن كلف أن يعقد بين شعيرتين كم ليلة رقص فيها **على السماع وجمعة** سهر من لياليها مثنى وثلاث ورباع فهوا على طبقة ممن عشق باللمس أو غيرها من بقية الحواس الخمس والظاهر أن ذلك لمشاكله بينه وبين المحبوب في نفيس الأمر أو تعارف سابق في عالم الذر كما قال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس في الاقتباس:

محبة ما عرفت الدهر سلوتها ... تسري إلى النفس أو تجري مع النفس

وما لها آخر لكن أولها ... تعارف سابق في حضرة القدس

في عالم الذر ناجاني البشير بها ... أهلاً بميتها طهرا من الدنس

أشهى إلى القلب من أمن علي وجل ومن مجال الكرى في الأعين النعس قولي لمشاكله بينة وبين المحبوب إلى آخره فيه إشارة إلى أنك لا تحد اثنين يتحابان إلا وبينهما مشاكلة واتفاق في بعض الصفات لا بد من هذا. ولهذا اغتنم أبقراط حين وصف له رجل من أهل النقص أنه يحبه. فقال: ما احبني إلا وقد وافقته في بعض أخلاقه. ويؤيد هذا قول النبي

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل ١٢٦/٣

صلى الله عليه وسلم وقد سأل عائشة رضي الله عنها عن امرأة كانت تدخل على نساء قريش فتضحكهن قدمت المدينة فنزلت على امرأة تضحك الناس بها فقال: على من نزلت فلانة. فقالت: على فلانة المضحكة. فقال: الحمد لله الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف وأنشد طرفة:

تعارف أرواح الرجال إذا التقوا ... فمنهم عدو يتقي وخليل

وقال أبو الهذيل العلاف: لا يجوز في دور الفلك ولا في تركيب الطبيعة ولا **في القياس ولا** في الحس ولا في الممكن ولا في الواجب أن يكون محب ليس لمحبوبه إليه ميل والظاهر أن هذا للسر الذي ذكرناه من وجودج ما بينهما من المشاكلة، فإن قلت فقد رأينا من أحب من لا يحبه ولا يلتفت إليه. قلت: ذكر عن ذلك أجوبة أحسنها أن يقال المحبة على قسمين: القسم الأول: محبة غرضية، فهذه لا يجب الاشتراك فيها بل يقابلها مقت المحبوب وبغضه للمحب كثيراً، إلا إذا كان له معه غرض نظير غرضه فإنه يحبه لغرضه منه كما يكون بين الرجل والمرأة لأن لكل منهما غرضاً مع صاحبه. القسم الثاني: محبة روحانية، سببها المشاكلة والاتفاق بين الروحين فهذه لا تكون إلا من الجانبين ولا بد فلو فتش المحب محبة صادقة قلب محبوبه لوجد عنده من محبته نظير ما عنده أو فوقه أو دونه وذكر بعضهم أن سبب المحبة ثلاثة أشياء أما رؤية صورة أو سماع نغمة أو سماع صفة فهذه الثلاثة هي أصل ينبوع المحبة إذ لا يخلو حب أحد من أن يستند إلى شيء منها وقد قيل ثلاث محبات فحب علاقة.

وحب تملاق رحب هو القتل وأحوال الناس تختلف في ذلك فمنهم من يحب بمجرد الوصف دون المعاينة فيفني بمن وصف له محبة وما رآه ولكن وصفه له واصف كما قيل:." (١)

"تعرّض فيه لوجوهٍ من الطعن: منها قوله: سُداس، وقد زعموا أنها غير مروية عن العرب، وإنما رُوي أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع وعُشار، وهذه معدولات لا يُتجاوز بها السماع، ولا يسوغ فيها القياس.

ومنها أنه أقام أُحاداً وسُداساً مقام واحد وستة؛ والعرب إنما عدلوا به عن واحد واحد، واثنين اثنين، ولذلك لا يقولون للاثنين والثلاثة، هذا ثُناء وهذا ثُلاث؛ وإنما يقولون: جاء القوم أُحاد ومَثنى وثُلاث: أي واحداً واحداً، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة؛ وبذلك نطق القرآن، قال الله تعالى: (قُل إنّما أعِظُكم بواحِدةٍ أن تقوموا للهِ مَثْنى وفُرادَى) . أي اثنين اثنين، وقال تعالى: (فانْكِحوا ما طابَ لكُم من النّساءِ مثْنى وثُلاثَ ورُباع) ، أي اثنين اثنين، وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً.

ومنها أنه صغّر الليلة، ثم وصفها بالطّول، ووصلها بالتّنادِ، حتى احتاج الى إطالةِ الاعتذار الى التناول وال ا ستشهاد. وأنت إذا امتحنْت الذي عزاه لم تجد أكثر من أواحِدة ليلتُنا هذه أم ستّ ليال في واحدة وهل يساوي ذلك – وإن عُرِض سمْحاً مطاوعاً ووُجد سهلاً مُواتياً – أن يُفتَتح به قصيدة، أو تُعقَد عليه قافية! وما باله خصّ سُداساً، وعُشارٌ أكثر إن أراد التكثير! واجتماع عشر ليالٍ أطول من اجتماع ست. فإن ادعى مُدّع أنه أراد استيفاء ليالي الأسبوع، فجمعها في الست والواحدة، فكملت سبْعاً استدلّ النابهُ على ضعف بصره بالحساب؛ لأن الستّ في الواحدة ستّ، فأين السابعة؟ ولِمَ اقتصر على الأسبوع وهو يريدُ المبالغة في الطول؟ وهلا بلغ أقصى ما يحتمله الوزن وأكثر ما يُمكنه النظم! فإن

---

(١) ديوان الصبابة ابن أبي حجلة ص/٢٢

توسّعت في الدعاوى فضلَ توسّع، ومِلتَ مع الحيْف بعض الميل حتى تناولت طائفةً من المختار، فجعلتَه في المنفي، وأخذْت صدْراً من الجيد فجعلته مع الرديء – ولسنا نُنازِعك في هذا الباب – فهو باب يضيق مجالُ الحجةِ فيه، وي‍صعبُ." (١)

"ببعضه عنبابه الى التاء كما يعدلون بالعربي في نحو قولهم: بُوان وبُوانات، وإنما هذه الأحرف التي عددْتُموها ألفاظٌ خرجت عن القياس، وشذّت عن العبرة، وإنما يتبع فيها السماع، ويوقَف عند الرّواية، لا يتعدّى الى غيرها، ولا يتجاوز تلك الحروف بأعينها. ولا تكاد تجد باباً من العربية يخلو من نوادر وشواذّ؛ ولو جعلت أصولاً وأُجرِيت على حكم القياس لبطلت الأصول واختلط الكلام، ولجاز أن يقال في جمل أجمل كما قالوا: جبَل وأجْبل، وجاز كلب وأكْلاب كما قالوا: فرْخ وأفراخ. قال المحتج: ليس هذا من الباب الذي ذكرته، وليس بجار مجرى الشاذّ والنادر، بل قياس مستمر في جميع ما لا يوجد له مثال القلّة من المذكّر، وقد جاء أيضاً فيما له مثال القلّة وإن لم يكن مستمراً، وأنشد قول أوس بن حَجَر:

تكنّفَنا الأعداءُ من كل جانبٍ ... لينتزعوا علقاتنا ثم تربعوا

فجمع علقاً على علقات وأنشد لغيره:

يرى عيساً يسودهن ماء ... من النّجَداتِ يحلبها الذميل

يريد جمع النّجَد، وهو العرَق؛ في أبيات كثيرة تشهد لما قاله.

قد قال الفريقان ما حكيناه؛ وقد كان لأبي الطيب في الصحيح مندوحة، وفي المجتَمع عليه متّسع.

وعابوا عليه قوله:

وإني لمِنْ قومٍ كأنّ نفوسَنا ... بها أنَفٌ أن تسكُن اللّحَمَ والعظْما

فقالوا؛ قطع الكلام الأول قبل استيفاء الكلام وإتمام الخبر، وإنما كان يجب أن يقول: كأنّ نفوسهم ليرجعَ الضمير الى القوم، فيتم به الكلام. وهذا من شنيع ما وُجِد في شعره، وقد اعتذر له بأمور سنذكرها على ما فيها بمشيئة الله تعالى.." (٢)

"وقال غيره: إن الكلام جار على طريقته، غير محتاج الحمل على القلْب، وإنما المراد كيف تكون المنية غيرَ العشق؛ أي أن الأمر المتقرِّر في النفوس أنه على مراتب الشدة هو الموت، وإني لما ذقت العشق فعرفت شدّته عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب المتّفق على شدّته غير العشق، وكيف يجوز ألا تعم علته فتستولي على الناس، حتى تكون مناياهم منه، وهلاك جميعهم منه.

وقوله:

شَديدُ البُعدِ من شُربِ الشّمولِ ... تُرُنْجُ الهند أو طلْعُ النخيل

---

(١) الوساطه بين المتنبي وخصومه ونقد شعره الجرجاني، الشريف ص/٩٩

(٢) الوساطه بين المتنبي وخصومه ونقد شعره الجرجاني، الشريف ص/٤٤٦

قالوا: المعروف من العرب الأترُج والترُنْج مما يغلط به العامة، فقال أبو الطيب: يقال أترجة وأترج وترنج، حكاها أبو زيد، وذكرهما ابن السّكيت في أدب الكاتب.

وقوله:

فِدًى من على الغَبراءِ أوّلهم أنا ... لهذا الأبيّ المائد الجائد القرْمِ

قالوا: لم يُحْك عن العرب: الجائد، وإنما المحكي عنهم رجل جواد، وفرس جواد، ومطر جواد.

قال المحتج: هذا الباب يستغنى فيه بالقياس **عن السماع لاطّراده**، واتّساق أمره على الاعتدال، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريف الى فاعل ومفعول، وكل فعل فله مُفعِل ومفعَل، ولسنا نحتاج في مثل هذا الى التوقف واتباع المسموع، وهذا أشبه بمذاهب القياس، والأصل الذي عليه أهل اللغة.

وقوله:

خلائقٌ لو حَواها الزَّنجُ لانقلَبوا ... ظُمْيَ الشِّفاهِ جِعادَ الشّعْرِ غُرّانا." (١)

"zاستعمال السماع، بل يجوز كل مصدر في معنى اسم الفاعل واسم المفعول إذا قصد فائدة المجاز "ويجيء" المصدر أيضا "للمبالغة" في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا مطردا في الثلاثي وغيره؛ لأنه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسا ولذلك ذكر في الأمثلة الرميا، وقال: هي الرمي الكثير وهو على ضربين أحدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء "نحو التهذار" بمعنى الهذر الكثير "والتلعاب" بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة للرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلي بكسر الفاء والعين وبتشديده وفتح اللام نحو الحثيثي بمعنى الحث الكثير "والدليلي" بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والفتيتي بمعنى كثرة النميمة. ولما فرغ من المصدر الثلاث شرع في مصدر غير الثلاثي فقال: "ومصدر" كل واحد م ن أبواب "غير الثلاثي" رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا أو غير ميمي "يجيء على سنن" أي طريق "واحد" على حدة ولم يبين أبنية مصادر تلك الأبواب اعتمادا على أساميها في غير الرباعي المجرد وأما فيه فطردا للباب "إلا في كلم" يجيء المصدر "كلاما" على وزن فعالا بكسر الفاء وبتشديد العين على لغة أهل اليمن فإنه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء، وفي التنزيل ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ "و" إلا "في قاتل" يجيء "قتالا" بكسر القاف وتخفيف العين "وقيتالا" بالياء على لغة من قال في كلم كلاما فإنه أيضا قياس لغتهم، قال سيبويه في قتال: كأنهم حذفوا الياء التي جاء به أولئك في قيتال، ولذلك قيل إن قتالا فرع قيتالا من حيث إن حروف الفعل ثابتة فيه إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكي حيث جعل الياء إشباع كسرة الفاء "و" ألا يجيء "في تحمل تحمالا" بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلاما فإنه قياس لغتهم أيضا؛ لأنه كسر الأول وزيد قبل الآخر ألف "و" إلا "في ززلزل" يجيء "زلزالا" بفتح الأول فإنه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الأول وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فإنه بالكسر لا غير، إلا أن

---

(١) الوساطه بين المتنبي وخصومه ونقد شعره الجرجاني، الشريف ص/٤٧٠

الكسر أفصح؛ لأنه أصل. ولما فرغ من بيان أبنية الأصل الذي هو المصدر شرع في بيان أبنية الفرع الذي هو الفعل فقال "الأفعال التي تشتق" على صيغة المبني للمفعول أي تؤخذ "من المصدر" وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول إما بنفسها أو بزيادة حرف الجر، وإنما لم يقل على مذهب البصريين؛ إشارة إلى أنه الحق فكأنه لا خلاف فيه كما ذكرنا وإنما

ي"ويجيء" المصدر "للمبالغة" في الفعل والكثرة فيه على وزن التفعال بفتح الأول وسكون الثاني "نحو التهذار" مبالغة الهذر وهو الهذيان "والتلعاب" أي اللعب الكثير، وكذا الترداد والتجوال بمعنى الرد والجولان، وكذا التعداد والتذكار والتكرار، وأما التبيان والتلقاء بكسر التاء فيهما فشاذان من هذا الوزن كما صرحوا به "و" على وزن فعيلي بكسرتين وتشديد العين "نحو الحثيثي" بكسرتين أي الحث الكثير من الجانبين "والدليلي" مبالغة الدليل، وكذا الرميا تقول كان بينهم رميا أي الترامي الكثير من الجانبين، "والخليفي" قال عمرو رضي الله تعالى عنه زمن خلافته: لولا الخليفي لأذنت أي لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تفقد أوقات الأذان لأذنت، قيل: سئل الزمخشري أهو قياس أم سماعي؟ فقال: هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيا، قال سيبويه: أوزان المبالغة لا تجيء إلا من ثلاثي، وأما جمهور الصرفيين فقد جوزوا ذلك مطلقا قيل إن ذكر المصدر للمبالغة استطراد؛ لأن المراد بيان مصدر يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة كما يدل عليه السباق والسياق وهو ليس كذلك؛ لأنه ليس في فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة فافهم "ومصدر غير الثلاثي" المجرد "يجيء على سنن" أي طريق "واحد" يعني يجيء قياسا فلكل باب قياس على حدة فتقول مثلا: كل ما كان ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة، وكل ما كان ماضه على فعل فأفعال، وكل ما كان ماضيه على فعل فتفعيل، وكل ما كان ماضيه على فاعله فمفاعلة وفعال، وكل ما كان ماضيه افتعل فافتعال وكل ما كان ماضيه فعل فافعلال، وكل ما كان ماضيه تفعل فتفعل، وكل ما كان ماضيه تفاعل فتفاعل، وكل ما كان ماضيه استفعل فاستفعال، وكل ما كان ماضيه افعوعل فافعيعال، وكل ما كان ماضيه أفعول فأفعوال، وكل ما كان ماضيه افعنلل فافعنلال، وكل ما كان ماضيه افعنلي فافعنلاء، وكل ما كان ماضيه تفعلل فتفعلل، وكل ما كان ماضيه افعلل فافعلال وفيه قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد، لكن لا يليق بيانه بهذا المختصر "إلا في كلم" فإنه لا يجيء مصدره قياسا وهو تكليما بل بجيء "كلاما" بكسر الكاف وتشديد اللام "و" كذا "في قاتل قتالا وقيتالا" والقياس المشهور المقاتلة والمفهوم من عبارة الرضي أنهما قياسان أيضا حيث قال: وأما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس إذ أصله قيتالا "و" كذا "في تحمل تحمالا" بكسرتين وتشديد الميم والقياس تحملا "و" كذا "في زلزل زلزالا" بفتح الأول والقياس بكسره إلا أنهم جوزوا الفتح لثقل المضاعف. ولما بين أن المصدر أصل في الاشتقاق وأن المصدر قسمان سماعي وقياسي، وبين السماعي والقياسي منه شرع في المقصود فقال "الأفعال التي تشتق من المصدر" كما هو المذهب.." (١)

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ديكنقوز ص/١٦

"zفصل في بيان أمثلة الماضي:

لكثرة ملحق تدحرج. ولما ذكر أن فعلا يلحق بفعل أراد بيان ما به يعرف ذلك فقال: "ومصداق" حكم "الإلحاق" والمصداق اسم آلة؛ أي آلة صدق الحكم بالحاق فعل يفعل؛ أي طريق معرفة صدق ذلك الحكم "اتحاد المصدرين"؛ أي مصدري ذينك الفعلين فكأنه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالحاق؛ وإنما لم يحكم على أخرج بالإلحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما؛ لأنه كما يقال: دحرج دحراجا، يقال: أخرج إخراجا؛ لأن الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه، فإنهم لم يقولوا في قحطب وعربد قحطابا وعربا دابل قالوا قحطبة وعربدة ولأن الشرط توافق المصادر أجمع. واعلم أن المراد بالإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر؛ أي جعله موازنا له في عدد الحروف في الحركات والسكنات، ولذلك لا يجوز الإدغام مطلقا في الملحق ولا الإعلال في غير الآخر وبجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للأصل في الملحق به فيعامل الملحق معاملة الملحق به في أحكامه من التصغير والتكبير وغيرهما فلا بد أن يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به، ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثمة حرف زائد فلا بد من مماثلة في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات، ولذلك حكم على اقعنسس بأنه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج؛ لأن الاستخراج بالنسبة إلى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الأصلية والزيادة جميعا أما في الأصلية فلأن الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وأما في الزيادة؛ فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها، والفرق بين الأصل والملحق به أن الملحق يجب أن يكون فيه ما زيد للإلحاق دون الملحق به، مثلا يجب في باب حوقل بزيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس، ثم اعلم أن أحكام الأبواب كلها موكولة على السماع، وأن المصنف لما لم يتعرض لبيان معاني الأبواب اقتفينا أثره، وأيضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعاني الأمثلة لم نذكرها "فصل" أي هذا فصل "في" بيان أمثلة "الماضي" هو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان أخبارك "وهو يجيء على أربعة عشر وجها" لما يجيء وإن **كان القياس يقتضي** أن يكون ثمانية عشر وجها، ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل؛ لشهرة أمرهما لكونهما أصلي المشتقات من المصدر أو لإغناء اسميهما اللغويين عنه، وإنما قدم الماضي على المستقبل؛ لأنه أصل بالنسبة إليه؛ لأن الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد "نحو ضرب" تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا "إلى ضربنا" وإنما بدأ في اطراد الأمثلة بالغائب نظرا إلى عدم الزيادة فيه، ومن بدأ بالمتكلم نظرا إلى أنه الأصل، ولما كان البحث عن أحوال أواخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي إذا لم يعرف أن الأصل في آخره ما إذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الأصل في بعض وجوه تعرض لبنائه وتعرض أيضا لإعراب المستقبل، وبناء الأمر على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضي، وإلا فليس شيء منها من وظيفته فقال: "وإنما بني الماضي لفوات موجب الإعراب فيه" أي الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ لأنه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه

Qهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وأما في الزيادة واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها تدبر "ومصداق الإلحاق" أي في الفعل؛ أي ما يصدقه ويدل عليه "اتحاد المصدرين" أي اتحاد مصدر الملحق بمصدر الملحق به وزنا، مثل: دحرجة وشمللة، ووجه دلالته عليه أن اتحاد المصدرين يستلزم الاتحاد في جميع التصرفات، وليس المراد من الإلحاق إلا هذا كما مر، فإن قلت: إن أخرج قد يتحد مصدره لمصدر دحرج، فيقال: أخرج إخراجا كما يقال: دحرج دحراجا، فلِمَ لَمْ يقولوا بإلحاقه؟ قلت: إن الاعتبار إنما هو بالفعللة لإطرادها وعمومها في جميع صور فعلل، وأما الفعلان فلا اعتبار به أيضا أن زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا لمساواته له في تصرفاته اللفظية، وأيضا حرف الإلحاق لا يزيد في الأول كما مر، وقيل: إن الشرط اتحاد المصدر أجمع ولما فرغ من تعداد الأبواب بأنواعها شرع في تصاريفها. فقال: "فصل في" بيان "الماضي" الفصل مصدر فصل بمعنى قطع وها هنا بمعنى الفاعل وقع خبر المبتدإ محذوف تقديره هذا فصل؛ أي فاصل، وعرفوا الماضي بأنه ما دل على زمان قبل زمانك فقولنا: دل على زمان؛ أي بمجرد صيغته ليتناول الماضي، وبقولنا: قبل زمانك؛ أي قبل زمان تلفظك به خرج منه المضارع، وإنما قلنا بمجرد صيغته ليخرج منه مثل: أمس، فإنه يدل على زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته، بل بجوهر حروفه، وإنما قدم الفعل على الاسم لكثرة تصرفات الفعل بالنسبة إلى الاسم، وقدم الماضي منه؛ لأنه مجرد عن الزوائد، ولأنه يدل على الزمان الماضي، ولهذا سمى بالماضي "وهو يجيء على أربعة عشر وجها نحو ضرب إلى ضربنا" أي ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربتن ضربت ضربنا، والقياس ثمانية عشر وجها ستة في الغيبة وستة في الخطاب وستة في التكلم، لكنه اكتفى بلفظين لعدم الالتباس فبقي أربعة عشر وجها كما سيجيء "وإنما بني الماضي لفوات موجب الإعراب فيه" وهو توارد المعاني المختلفة." (١)

"Zإنما كسر في الجميع ولم يفتح؛ لأن الكسر مع الواو أخف من الفتحة معه؛ إذ موعد بالكسر أخف من موعد بالفتح بالوجدان، وسره أن المسافة بين الفتح والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر، فإنها قريبة بينهما، ولم يضم أيضا حتى لا يكون عديم النظر في كلامهم؛ لأن مفعلا لا يوجد في كلامهم كما مر "وصيغته من" باب "يفعل" بكسر العين من الأقسام كلها "مفعل" بكسر العين للموافقة "إلا من الناقص" اليائي؛ إذ لا واوي من يفعل بالكسر "فإنه"؛ أي اسم المكان "بفتح العين فيه"؛ أي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وإن كان الأصل مكسورا للموافقة، نحو: المرمى "فرارا من توالي الكسرات"؛ لأن الياء كسرتان وفي الميم كسرة كما يجيء في باب الناقص إن شاء الله تعالى إحداهما تحقيقية وهي كسرة العين، والأخيران تقديران؛ أعني الياء، كما أنه بفتح العين منه فيه واويا كان أو يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو ال أصل، نحو: المرضى والمخشى، ومن يفعل بضم العين أيضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى، وفي الفتح اطراد أو خفة أو للفرار عن توالي الكسرات فيهما أيضا؛ إذ لو كسر العين في المفتوحة والمضمومة يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء حينئذ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فقوله: فرارا عن توالي الكسرات ليس تعليلا للثلاثة وإن

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ديكنقوز ص/٢٤

كان صالحا له كما ذكرنا، بل هو مختص بمكسور العين؛ لأن قوله: إلا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين، ولذلك اقتصر على إيراد المثال منه، وإنما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم؛ لأنه لما بين أن العدول عن الأصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع أن ما لا مانع فيه باق على الأصل، فإن الأصل في يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم؛ لأنه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة إلى التعرض له "ولا يبنى من يفعل" بضم العين "مفعل" بالضم وإن كان هو الأصل للموافقة "لثقل الضمة" ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق الذكر ويجوز أن يكون هذا بسبب رفضهم مفعلا "فقسم موضعه"؛ أي موضع يفعل بالضم "بين مفعل" بالكسر قدمه؛ لأن ما أعطي له محصور مضبوط بخلاف ما أعطي للمفعل بالفتح فإنه غير محصور، وهذا كما يقدم الإعراب التقديري على اللفظي كذلك "ومفعل" بالفتح "فأعطى للمفعل" بالكسر "أحد عشر اسما هي نحو المنسك" وإنما أقحم لفظة نحو مع أن الظاهر أن يقول هي المنسك أو المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات أن ما أعطى للمفعل هو المنسك فقط، أو يتوهم بذلك مخالفة العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات أجمع "والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد" وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات إنما هو **بحكم السماع** "و" أعطى "الباقي" من أحد عشر اسما "للمفعل" بالفتح "لخفة الفتحة" فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة "واسم الزمان مثل" اسم "المكان" في جميع الأحكام المذكورة لاسم المكان "نحو: مقتل الحسين" رضي الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء، كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله؛ أعني كربلاء.

Qمع الواو أخف من الفتح معه؛ لأن موعدا وموجلا بالكسر أخف من موعد وموجل بالفتح، وذلك لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بخلاف الكسرة مع الواو لا يقال الفتح أخف الحركات والكسر ثقيل، فاستعمال الأخف مع الواو أخف من استعمال الثقيل معه؛ لأنا نقول جاز أن يكون للثقيل مع الثقيل حالة موافقة يصير التلفظ بها يسيرا مما ليس بين الخفيف والثقيل؛ لجواز كون حالة انفراد الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم "و" صيغة اسم المكان "من" باب "يفعِل"؛ أي مما كان عين مضارعه مكسورا وهو بابان الثاني والسادس "مفعِل" بكسر العين فلا تباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة كالمضرب من يضرب "إلا من الناقص فإنه"؛ أي اسم المكان "بفتح العين فيه"؛ أي في الناقص مطلقا مع أنه **خلاف القياس نحو** المرمى بفتح الميم من يرمي بكسر الميم، وإنما فتح مع **أن القياس أن** يكسر "فرارا عن توالي الكسرات" الثلاث؛ لأن تواليها ثقيل؛ لأن الياء كسرتان لتركبها من كسرتين والميم الذي قبلها مكسور فيصير توالي الكسرات الثلاث، ولا يضم العين مع أنه لا يلزم توالي الكسرات لثقل الضمة "ولا يبنى" اسم المكان "من يفعل"؛ أي مما كان عين مضارعه مضمومات وهو بابان الأول والخامس "مفعل" بضم العين مع **أن القياس يقتضيه** "لثقل الضمة فقسم موضعه بين مفعل" بالكسر "ومفعل" بالفتح "فأعطى للمفعل" بكسر العين "أحد عشر اسما" لكون الكسرة أخت الضمة كذا قيل "نحو المجزر" لمكان الجزر وهو نحر

الإبل "والمطلع" لمكان طلوع الشمس "والمشرق" لمكان شروقها "والمغرب" لمكان غروبها "والمنبت" لمكان النبات "والمنسك" لمكان النسك وهو العبادة "والمفرق" لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر "والمسقط" لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسي؛ أي حيث ولدت "والمسكن" لمكان السكون، قال الفراء: قد روي مسكِن ومسكَن بكسر العين وفتحها "والمرفق" لموضع الرفق وهو ضد العنف "والمسجد" وهو اسم للبيت المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد، قال سيبويه: أما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير، وقال الفراء: قد سمعنا المسجِد والمسجَد والمطلِع والمطلَع وقال والفتح في كله جائز وإن لم نسمعه، وبعضهم عدو المحشر من هذا القبيل فكان اثني عشر اسما والأولى أن لا يكون منه؛ لأن يحشُر ويحشِر بالضم والكسر لغتان، فالمحشر بالكسر يكون قياسا "والباقي" من هذه الكلمات من مضموم العين أعطي.." (١)

"z"قولان قلنان و" تقول "بالخفيفة قولن" بالفتح "قولن" بالضم "قولن" بالكسر على قياس الصحيح "الفاعل قائل إلخ" قائلان قائلون قوال قول وقولة قائلة قائلتان قائلات وقوائل "أصله قاول" كناصر "فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما" قلبت "في كساء أصله كساو" من الكسوة "وجعل واوه ألفا لوقوعه في الطرف" وعدم اعتبارهم بالألف حاجزا فصار كأن الواو ولى الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو لتنزيلهم الألف منزلة الفتحة فالتقى ألفان، فكرهوا حذف إحداهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا ونظيره فرس، والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفا ككساء وهو نظير كتاب، فإذا حذف إحدى الألفين في كساء لو حركت الأولى لم يعلم أن ما قبل آخره ألف في الأصل أم لا، وهذا معنى عود الممدود مقصورا "ثم" لما لم يمكن حذف إحدى الألفين ولا تحريك الأولى "جعل" الألف المقلوبة "همزة" دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمز لقربها من الألف "ولا اعتبار بألف اسم الفاعل في قائل؛ لأنها ليست بحاجزة" مانعة "حصينة"؛ أي قوية فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها "فاجتمع ألفان" وهو التقاء الساكنين "ولا يمكن إسقاط الألف الأولى" لدفعه "لأنه"؛ أي اسم الفاعل حينئذ "يلتبس بالماضي" ولا يكفي الإعراب فارقا؛ لأنه يزول بالوقف "وكذلك"؛ أي كالألف الأولى الألف "الثانية" في عدم إمكان سقوطها للالتباس بالماضي "فحركت الأخيرة فصارت همزة" ولم تتحرك الأولى لئلا يلزم تغيير العلامة؛ إذ هي علامة اسم الفاعل أو حملا على كساء ونقطت هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء، وهي التي إحدى حروف كل كلمة منها منقوطة والأخرى غير منقوطة في نحو: قائل خطأ، وحكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المنتمين للعلم، فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت، فقال له أبو علي: هذا خط من؟ قال: خطي فالتفت إلى صاحبه كالمغضب، وقال قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته "ويجيء" اسم الفاعل "في البعض" من الأجوف "بالحذف"؛ أي بحذف العين "نحو هاع" من الهرع وهو القيء "ولاع" من اللوع وهو الهم والمصيبة وإحراق العشق القلب "والأصل هائع ولائع" حذفت الألف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع بوزن

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ديكنقوز ص/٧٧

قال "ومنه"؛ أي مما يجيء بالحذف "قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ ؛ أي هائر" منهدم فحذفت العين كما مر

ǫ"قولان قلنان بالخفيفة"؛ أي وبالنون الخفيفة المؤكدة "قولن" بفتح اللام للمفرد المذكر "قولن" بضم اللام "للجمع المذكر "قولن" بكسر اللام للمفرد المؤنث "اسم الفاعل" من الأجوف "قائل إلخ"؛ أي قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات وقوائل "أصله قاول" بكسر الواو "فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في كساء" بكسر الكاف "أصله كساو" من الكسوة "وجعلوا الواو ألفا" في كساء "لوقوعها في الطرف وانفتاح ما قبلها وهو السين"؛ إذ لا اعتبار بالألف؛ لأنها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع ساكنان هما الألفان ولم يمكن حذف إحداهما؛ لئلا يلزم التباس البناء ببناء آخر "ثم جعلت" الألف المقلوبة من الواو "همزة" بالتحريك لدفع التقاء الساكنين فصار كساء "ولا اعتبار لألف الفاعل" في مثل قاول كما في كساء "لأنها ليست بحاجزة حصينة" كما في قنية "فاجتمع ألفان" ألف الفاعل والألف المقلوبة من الواو "ولا يمكن إسقاط" الألف "الأولى؛ لأنه يلتبس" اسم الفاعل حينئذ "بالماضي" في حقيقة الحروف وهو ظاهر "وكذلك" يلتبس اسم الفاعل بالماضي لو أسقطت الألف "الثانية" في الصورة لا في الحقيقة؛ إذ ألف الماضي مقلوبة من عين الكلمة وألف الفاعل على تقدير حذف الثانية هي الألف الزائدة للفاعل، ولما لم يمكن حذف إحداهما وجب تحريك إحداهما ضرورة امتناع الساكنين "فحكت" الألف "الأخيرة" المقلوبة من الواو "فصارت همزة"؛ لأن الألف إذا تحركت تهمز وإنما حركت الأخيرة؛ لأنها جزء من الكلمة ومتحرك في الأصل دون الأولى؛ لأنها زيدت ساكنة فتحريك المتحرك في الأصل أولى ولأن الثانية عين الكلمة، وهي متحركة في نظائرنا من الصحيح نحو: ناصر وضارب، ومما يجب أن يعلم أنه إذا أعل فعل أعل فاعله، نحو: قال وقائل وباع وبائع، وإذا لم يعل فعل لم يعل فاعله، نحو: عور وعاور وسود وساود كذا حقق "ويجيء في البعض بالحذف"؛ أي ويجيء اسم الفاعل في بعض الأجوف بحذف حرف العلة منه "نحو: هاع ولاع الأصل هائع ولائع" على وزن ضارب؛ يعني قد يحذف الألف المقلوبة من حروف العلة لاجتماع الساكنين وإن التبس بالماضي في الصور، لكن هذا الحذف ليس بقياس مطرد، بل مقصور **على السماع الهائع** يجوز أن يكون واويا من هاع أصله هوع؛ أي قاء ويجوز أن يكون يائيا من هاع أصله هيع؛ أي جبن واللاع واوي من لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده؛ أي احترق من الشوق، يقال: رجل هاع ولاع؛ أي جبان جزوع "ومنه" ومن البعض الذي جاء بالحذف "قوله تعالى" ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ " ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ ؛ أي هائر" فحذفت الياء لما مر، فوزنه قبل الحذف فاعل وبعده فال، وهذا مخالف لما في الصحاح حيث قال يقال حرف هار خفضوه في موضع الرفع وأرادوا هائر، وهو مقلوب من الثلاثي إلى الرباعي، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاك السلاح، فيكون هار مما جاء بالقلب لا مما جاء بالحذف، ولما في الكشاف حيث قال: وهار." (١)

"والكوفيين ١ جواز ذلك مطلقا.

ونُقل عن الأخفش٢ أيضا أنه إنما يجوز ذلك إذا تقدم النائب.

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ديكنقوز ص/١٣٢

ورجح ابن مالك٣ مذهب الكوفيين، قال: **لورود السماع بذلك**، كقراءة أبي جعفر ٤ ﴿لِيُجْزَيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ٥، وغير

---

١ في (ج) : الكوفيون، وهو خطأ. وينظر مذهبهم في شرح الكافية للرضي ٨٤/١ وهمع الهوامع ١٦٢/١.

٢ نقل هذا القول عن الأخفش ابن جني في الخصائص ٣٩٧/١ فقال: (وأجاز أبو الحسن: ضُرِب الضربُ الشديد زيدا ودُفع الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارا وقُتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك ونحو هذه من المسائل، ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال وينظر ارتشاف الضرب ١٩٤/٢.

٣ في شرح التسهيل [الورقة ٨٦/ أ] وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ وذكر على ذلك أربعة شواهد ترجح مذهبهم.

٤ هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، يكنّى بأبي جعفر، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور، عرض القرآن على ابن عباس وأبي هريرة، وروى عنه نافع وغيره، مات سنة ١٣٠ هـ. تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار للذهبي ٧٢/١ وغاية النهاية في طبقات القراء ٣٨٢/٢.

٥ من الآية ١٤ من سورة الجاثية. وقراءة أبي جعفر هذه في المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ص ٣٣٩ والنشر ٣٧٢/٢ وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٠.." (١)

"والصحيح أنه لا يطرد، بل يقتصر فيه على السماع.

تنبيهان: الأول: قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين: "الأول" من حيث الإعراب بالحروف، "والثاني" من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو، ونصبه ليس بالألف، وكذا نصب المجموع.

أما العلة في **مخالفتهما القياس في** الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة، وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد -وهي الأسماء الستة- بالحروف، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل، ولأنهما لما كان في آخرهما حروف -وهي علامة التثنية والجمع- تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض، فجعل إعرابهما بالحروف؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة.

وأما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة، والإعراب ستة: ثلاثة للمثنى، وثلاثة للمجموع، فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو: "رأيت زيداك"، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب، فوزعت عليهما، وأعطي المثنى الألف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل: اسما في نحو: "اضربا"، وحرفا في نحو: "ضربا أخواك"، وأعطي المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل: اسما في نحو: "اضربوا"، وحرفا في نحو: "أكلوني البراغيث"، وجرا بالياء على الأصل، وحمل النصب على الجر فيهما، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع؛ لأن كلا منهما فضلة، ومن حيث

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري الجوجري ٣٣٩/١

المخرج؛ لأن الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الفم، والضم من الشفتين.

الثاني: ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف، هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجي، قيل: وهو مذهب الكوفيين، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف١.

---

١ انظر المسألة الثالثة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٣-٣٩.." (١)

"تنبيه: دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما؛ فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه قبل الصوغ؛ فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد، والمتعدي إلى ثلاثة إذا صغته للمفعول صار متعديا إلى اثنين، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحدا، وذو الواحد يصير غير متعد؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب "أعلم" لحق بباب "ظن"، وإن كان من باب "ظن" لحق بباب "كان"، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع، اهـ.

خاتمة: أجاز الأخفش أن يعامل غير "علم" و"رأى" من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيقال على مذهبه: "أظننت زيدا عمرا فاضلا"، وكذلك "أحسبت"، و"أخلت"، و"أزعمت". ومذهبه في ذلك ضعيف؛ لأن المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا ألا ينقل "علم" و"رأى" إلى ثلاثة، لكن **ورد السماع بنقلهما** فقبل، ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالها إلا ما سمع. ولو **ساغ القياس على** "أعلم" و"أرى" لجاز أن يقال: "ألبست زيدا عمرا ثوبا"، وهذا لا يجوز إجماعا. والله أعلم.

= أهلي" جار ومجرور متعلقان بـ"أقبلت"، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "بمصر": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"أهل". "أعودها": فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا".

وجملة: "خبرت" بحسب ما قبلها. وجملة: "أقبلت" معطوفة على سابقتها. وجملة: "أعودها" في محل نصب حال.

الشاهد: قوله: "خبرت سوداء الغميم مريضة" حيث تعدى الفعل "خبر" إلى ثلاثة مفاعيل، هي: نائب الفاعل "التاء"، و"سوداء" و"مريضة".." (٢)

"مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد، على شذوذ أو ضرورة، ولحنو المتنبي في قوله "من الكامل":

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٦٦/١

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٣٨٥/١

-٨٧٧

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسًا ... "ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السماع إذا لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا أصح.

تنبيه: أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبني للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى: "يا رجلًا خذ بيدي" فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه.

فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع: المندوب والمستغاث والمتعجب

= من الإعراب. وجملة: "ليس بعد ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "ذا ارعواء" حيث حذف حرف النداء من قبل "ذا"، وذلك على مذهب الكوفيين.

٧٧٨- التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٠١؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ١٧٧.

اللغة: الرسيس: هو ابتداء الحب، اثنى: مقال وعاد. النسيس: هو من تبقى به شيء من الروح والنسيس فضلة الروح وبقيتها.

المعنى: يا من ظهرت لنا فسبيتنا بجمالك ثم ابتعدت عنا، فزدتنا بك تعلقًا.

الإعراب: هذي: "الهاء": للتنبيه، "ذي": اسم إشارة في محل نصب بحرف النداء المحذوف "يا". برزت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. لنا: جار ومجرور متعلقان بالفعل برزت فهجت: "الفاء": عاطفة، "هجت": فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و"التاء" ضمير متصل في محل رفع فاعل. رسيسًا: مفعول به منصوب بالفتحة لاتصاله بالتاء المتحركة، و"التاء"، ضمير متصل في محل رفع فاعل. رسيسًا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. ثم انثنيت: "ثم": حرف عطف، "انثنيت": فعل ماض مبني على السكون لاتصال بالتاء المتحركة و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. وما: "الواو": حالية، "ما": نافية، شفيت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. نسيسًا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة "برزت" استئنافية لا محل لها. وجملة "انثنيت" معطوفة على "برزت". وجملة "وما شفيت نسيسًا": في محل نصب حال. وجملة "هذي": ابتدائية لا محل لها.

والتمثيل به قوله: "هذي" حذف حرف النداء من اسم الإشارة على عادة الكوفيين.." (١)

"أسماء لازمت النداء:

-٥٩٥

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٢٠/٣

و"فل" بعض ما يخص بالندا ... "لؤمان نومان" كذا واطردا

"وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا" أي: لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة: يا فلة واختلف فيهما؛ فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين، فـ"فل" كناية عن رجل و"فلة" كناية عن امرأة، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما، ورده الناظم بأنه لو كان مرخمًا لقيل فيه: "فلا" ولما قيل في التأنيث: "فلة"، وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن "فل" و"فلة" كناية عن العلم نحو: "زيد" و"هند" بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده، قال الناظم في شرح التسهيل وغيره أن "يا فل" بمعنى "يا فلان" و"يا فلة" بمعنى "يا فلانة"، قال: وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة، وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين، و"لُؤْمَانُ" بالهمز وضم اللام، و"ملأم" و"ملأمان" بمعنى عظيم اللؤم و"نَومَانُ" بفتح النون بمعنى كثير النوم "كَذَا" أي مما يختص بالنداء.

تنبيهان: الأول الأكثر في بناء "مفعلان" نحو: "ملأمان" أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح نحو: "يا مكرمان"، حكاه سيبويه والأخفش، و"يا مطيبان"، وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن "مكرمان" تصحيف "مكذبان"، وليس بشيء.

الثاني: قال في شرح الكافية: إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده، وهو صحيح في غير "مفعلان" فإن فيه خلافًا، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول: "يا." [1]

"فهذه عشرة أسماء؛ لأن قوله "وتأنيث تبع" عني به ابنه، واثنتين، وامرأة. ونبه بقوله "سمع" على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصالته في التصرف استأثر بأمور: منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون؛ فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان، ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك؛ فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة، ويستغني عن همزة الوصل، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره.

أما "اسم" فأصله عند سيبويه سمو كقنو، وقيل: سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا، وسكن أوله. وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وأتيى بالهمزة توصلا وتعويضا، ولهذا لم يجمعوا بينهما، بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه: اسمي، أو سموي، كما عرف في موضعه، واشتقاقه عند البصريين من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك. والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره.

وأما "است" فأصله ستة؛ لقولهم: ستيهة، وأستاه، و"زيد أسته من عمرو" فحذفت اللام —وهي الهاء– تشبيها بحروف العلة، وسكن أوله، وجيء بالهمزة لما ذكر، وفيه لغتان أخريان: سه بحذف العين فوزنه فل، وست بحذف اللام فوزنه فع. والدليل على كون الأصل ستة بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين. والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكر في ابن.

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٣/٤٥

وأما "ابن" فأصله بنو كقلم، فعل به ما سبق في اسم واست. ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النسب بنوي بفتحها. ودليل تحريك العين قولهم في جمعه: أبناء، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين. ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمونها كعضد وأعضاد، ومكسورها ككبد، وأكباد، والحمل على الأكثر. ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور: أحدها: أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء. والثاني: أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه. والثالث: قولهم: البنوة، ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء، واشتقه من: "بنى بامرأته يبني بها"، ولا دليل." (١) (١)

"فيقول: نيايف وسياود وصوايد، على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما، ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو فلا إبدال؛ لأنه إذا التقت الياآن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز، نحو: "يَيَن ويَوم" اسم موضع١.

واحتج أيضا بقول العرب في جمع "ضيون" -وهو ذكر السنانير- ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع؛ **أما القياس فلأن** الإبدال في نحو: "أوائل" إنما هو بالحمل على "كساء" و"رداء"؛ لشبهه به من جهة قربه من الطرف، وهو في "كساء" و"رداء" لا فرق بين الياء والواو، فكذلك هنا. **وأما السماع فحكى** أبو زيد في سيقة سيائق، بالهمزة، وهو فعيلة١ من ساق يسوق. وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد، وهو من "جاد"، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع "عيل": عيائل. وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا: ضيون، وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات: الأول: فهم من قوله "مد مفاعل" اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال؛ فالأولى نحو: طواويس، والثانية نحو، قوله [من الرجز] :

١٢٢٧-

وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

أراد بالعواوير، لأنه جمع عوار، وهو الرمد، فحذفت الياء ضرورة؛ فهي في تقدير الموجودة. أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له، ويجب الإبدال كقوله [من الرجز] :

---

١ اسم الموضع هنا هو "يَين"، بتسكين الياء الساكنة كما في معجم البلدان ٥/ ٤٥٤؛ ومعجم ما استعجم ص١٤٠٤، وهو اسم واد بين ضاحك وضويحك، وهما جبلان أسفل الفرش، وقيل: موضع في بلاد خزاعة، وقيل غير ذلك. "انظر: معجم البلدان ٥/ ٤٥٤" وقد ضبطت بطبعة محيي الدين عبد الحميد "يين" بفتح الياء الثانية، وأما "يوم" فهو وصف من "اليوم"، يقال: "يوم يوم".

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٤/٧٥

٢ الصواب أنه على وزن "فيعلة".

١٢٢٧- التخريج: الرجز للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦؛ وليس في ديوانه؛ ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٩؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٧٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٨٥؛ والخصائص ١/ ١٩٥، ٣/ ١٦٤؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٣١؛ وشرح المفصل ٥/ ٧٠، ١٠/ ٩١، ٩٢؛ والكتاب ٤/ ٣٧٠؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٥ "عور" والمحتسب ١/ ١٠٧، ١٢٤؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٣٩؛ =." (١)

"وبعده:

فحسبوه فألفوه كما ذكرت ... تسعًا وتسعين لم ينقص ولم يزد

فكملت مائة فيها حمامتها ... وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى: كن حكيمًا كفتاة الحي، وهي زرقاء اليمامة، قيل: وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام، وقصتها أنها كانت لها قطاة، ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين، فقالت١: [من الرجز]

ليت الحمام ليه ... إلى حمامتيه

ونصفه قديه ... تم الحمام ميه

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة الصياد، فعده فإذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاثة وثلاثون قطاة، فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مئة.

ووصف "الحمام" بصفة الجمع، وهو شراع، وشراع يحتمل أوله الإعجام والإهمال، وبصفة الإفراد وهو وارد، والثمد بفتح المثلثة والميم: الماء القليل، وحسبوه من الحساب، وهو العد.

"وندر الإعمال في "إنما""، نحو: إنما زيدًا قائم، بنصب "زيد"، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعًا٢، "وهل يمتنع قياس ذلك" المسموع "في الباقي٣ مطلقا" أي: في بقية أخوات "إن" الأربعة، وهي: "أن" المفتوحة، و"كأن" و"لعل" و"لكن" وقوفًا مع السماع، ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش٤، "أو يسوغ" **القياس على** ما سمع في "إنما" "مطلقًا" في بقية أخواتها الأربعة إذ لا فرق، ذهب إلى ذلك الزجاج٥ وابن السراج٦ والزمخشري٧ وابن مالك٨، أو **يسوغ القياس** "في "لعل"

---

١ الرجز في ديوان النابغة الذبياني ص٢٤، والدرر ١/ ٣٠٨، ولسان العرب ١٢/ ١٥٩ "حمم"، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥٧.

٢ في شرح ابن الناظم ص١٢٥، "وذكر ابن برهان أن الأخفش روى: إنما زيدًا قائم، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي، وهو غريب" وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٨، والارتشاف ٢/ ١٥٨.

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٤/٩١

٣ في "ط": "البواقي".

٤ انظر الكتاب ٢/ ١٣٨، ٣/ ١٣٨ والارتشاف ٢/ ١٥٧.

٥ الارتشاف ٢/ ١٥٧.

٦ الأصول ١/ ٢٣٢.

٧ المفصل ص٢٩٣.

٨ شرح التسهيل ٢/ ٣٨.." (١)

"ثوبًا، وفي حذف الثاني: أعلمت زيدًا، كما تقول: كسوت زيدًا، وفي حذفهما معًا أعلمت ورأيت كما تقول: كسوت.

"وفي منع الإلغاء والتعليق" في المفعولين معًا؛ لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر "قيل: وفيه نظر في موضعين. أحدهما أن "علم" بمعنى: عرف، إنما حفظ نقلها" إلى اثنين: "بالتضعيف لا بالهمزة"، نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] . "و" الموضع "الثاني أن "أرى" البصرية سمع تعليقها بالاستفهام" عن المفعول الثاني، "نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] فـ"أرني" فعل دعاء، وياء المتكلم مفعوله الأول، و"كيف تحيي الموتى" جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بـ"كيف"، وهذا النظر لأبي حيان١.

"وقد يجاب" عن الأول "بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا" على المتعدي لاثنين كما قيس في "نحو: ألبست زيدًا جبة"، على: كسوته جبة، وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في "علم" نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال: وأما السماع في المتعدي فكثير، وذكر أمثلة منها: علم الشيء وأعلمته إياي، أي: عرفته إياه، هذا نصه، فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع.

"و" قد يجاب عن النظر الثاني "بادعاء أن الرؤية هنا"، أي: في٢: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] "علمية" لا بصرية، كما قال الحوفي في: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] الرؤية رؤية القلب في هذا، ومخرجها مخرج رؤية العين، ويجوز في مثل هذا مع الرؤية، ولا يجوز مع العلم ا. هـ. ذكره في سورة النساء، ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء، بل جملة "كيف تحيي" في تأويل مصدر منصوب على المفعولية، والتقدير: أرني كيفي إحيائك الموتى، كما قال الكوفيون وابن مالك في ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] أن التقدير: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم، على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب "كسا" لجواز أن يقول: اكسني كيف شئت، كما تقول: أرني كيف تفعل؛ لأنه سؤال عن مفعول به. قلته بحثًا، ولم أره مسطورًا، فإن صح سقط النظر الثاني، وصح عموم قول الناظم:

-٢٢٣

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزْهَري ٣١٨/١

والثان منهما كثاني اثني كسا ... فهو به في كل حكم ذو ائتسا

---

١ البحر المحيط ٢/ ٢٩٧.

٢ سقطت من "ط".." (١)

"بتخفيف الهمزة، قال: ولا ضرورة فيه على هذا، إذ هذا دليل على أن قائله يجيز النقل، قال وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان، فلا ضرورة ا. هـ.

وفي هذا التأويل نظر؛ لأن الهاء في "إبقالها" يأباه. "وقوله" وهو الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي: [من المتقارب]

٣٤١-

فإما تريني ولي لمة ... "فإن الحوادث أودى بها"

وكان القياس "أودت"؛ لأن الفاعل ضمير متصل، ولكنه حذف التاء ضرورة، و"اللمة" بكسر اللام، وتشديد الميم: شعر الرأس دون الجمة، و"الحوادث" جمع حادثة، والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي، وقيل: المراد الحدثان الليل والنهار، و"أودى" بمعنى: هلك يتعدى بالباء.

"و" المسألة "الثانية" من وجوب التأنيث "أن يكون" الفاعل ظاهرًا "متصلا" بالفعل، "حقيقي التأنيث نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥] وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله:

٢٣١-

وإنما تلزم فعل مضمر ... متصل أو مفهم ذات جر

"وشذ قول بعضهم: قال فلانة"، حكاه سيبويه عن بعض العرب١، "وهو رديء لا ينقاس"، فيقتصر فيه على السماع، وظاهر قول الناظم:

٢٣٤-

والحذف قد يأتي بلا فصل..... ... .

أنه ينقاس على قلة، "وإنما جاز في" الكلام "الفصيح، نحو: نعم المرأة" في المدح، "وبئس المرأة" في الذم بترك التاء فيهما؛ "لأن المراد" بالمرأة فيهما "الجنس" وهو مؤنث مجازي، "وسيأتي أن الجنس" فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك "يجوز فيه ذلك" الترك، وإليه أشار الناظم قوله:

٢٣٦-

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ... لأن قصد الجنس فيه بين

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٣٩١/١

٣٤١- البيت للأعشى في ديوانه ص٢٢١، وخزانة الأدب ١١/ ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٤٦، وشرح المفصل ٥/ ٩٥، ٩/ ٤١، والكتاب ٢/ ٤٦، ولسان العرب ٢/ ١٣٢ "حدث"، ١٥/ ٣٨٥ "ودي" والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٦، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ١١٠، ورصف المباني ١٠٣، ٣١٦، وشرح ابن الناظم ص٥٤٠، وشرح الأشموني ١/ ١٧٥، وشرح المفصل ٩/ ٦، وأمالي ابن الشجرى ٢/ ٣٤٥.

١ الكتاب ٢/ ٣٨.." (١)

"هذا باب أبنية مصادر الفعل "الثلاثي" المجرد:

"اعلم أن للفعل الثلاثي" المجرد١ "ثلاثة أوزان"، لا رابع لها:

"فَعَلَ، بالفتح" في عينه "ويكون متعديًا ك: ضربه"، فإنه متعد إلى الهاء المتصلة به١، "وقاصرًا ك: قعد. وفَعِلَ، بالكسر" في عينه "ويكون قاصرًا ك: سَلِمَ"، بكسر اللام، "ومتعديًا ك: علمه"، فإنه متعد إلى الهاء، ولو مثل ب: فَهِمَه، كان أولى، لما سيأتي، وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما، "وفعُل، بالضم" في عينه، "ولا يكون إلا قاصرًا"، ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل، "ك: ظرُف"، بضم الراء.

"فأما فعَل" المفتوح العين، "وفعِل" المكسور العين "المتعديان فقياس مصدرهما الفَعْل" بفتح الفاء وسكون العين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٤٤٠-

فعل قياس مصدر المعدي ... من ذي ثلاثة...............

والمراد بـ"القياس" هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، إلا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور٢.

---

١ سقطت من "ب".

٢ في شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٣: "الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على "فعل" قياسًا مطردًا، نص على ذلك سيبويه في مواضع؛ فتقول: رد ردًا، وضرب ضربًا، وفهم فهمًا، وزعم بعضهم أنه لا يقاس، وهو غير سديد".." (٢)

"مصدر "عذُبَ الماء" و"الملوحة": مصدر "مَلُح". "والفَعَالة" بفتح الفاء "ك: البلاغة": مصدر "بَلَغ" "والفصاحة": مصدر "فصح" "والصراحة" بمهملتين: مصدر "صرح"، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

٤٤٦-

فُعُولة فَعَالة لِفَعُلا ... .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ١/٤٠٨

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٢/٢٥

وما جاء مخالفًا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع، وهو معنى قول الناظم:

٤٤٧-

وما أتى مخالفًا لما مضى ... فبابه النقل..................

وأراد بذلك أنه ينقل ولا يقاس عليه، "كقولهم في: فَعَل" المفتوح العين "المتعدي: جحده جحودًا وشكره شكورًا١ وشكرانًا"، والقياس: جحدا وشكرًا، "وقالوا: جحدًا على القياس" ولم يقولوا: شكرًا٢.

"و"كقولهم "في: فَعَلَ" المفتوح العين "القاصر: مات موتًا، وفاز فوزًا، وحكم حكمًا، وشاخ شيخوخة، ونم نميمة، وذهب ذَهابًا"، بفتح الذال المعجمة، والقياس فيها "فُعُول".

"و"كقولهم "في: فَعِل" المكسور العين ا‍لمتعدي: عَلِم عِلما، بكسر العين والقياس فتحها، وكقولهم في "فَعِل" المكسور العين "القاصر: رَغِب رَغَبُوتًا٣"، بزيادة الواو والتاء والقياس "رَغَبًا" بفتحتين٤، "ورضِيَ رِضًا"، بكسر الراء، "وبخل بخلا، وسخط سخطًا، بضم أولهما ويكون ثانيهما"، والقياس فيهن٥ فتح الأول والثاني، "وأما البخل والسخط؛ بفتحتين؛ فعلى القياس، ك: الرَّغَب"، بفتح الراء والغين المعجمة.

"و"كقولهم "في: فَعُلَ" المضموم العين "نحو: حسُنَ حُسْنًا وقبُح قُبْحًا" بضم أولهما وسكون ثانيهما، وقياسهما الفُعُولة أو الفَعَالة٦.

---

١ في "ب": "شكرًا".

٢ سقط من "ب"، "ط": "ولم يقولوا شكرًا".

٣ في "أ": "رغوبًا"، وفي "ط" وأوضح المسالك ٣/ ٢٣٧، "رغوبة"، وكلاهما تصحيف، انظر لسان العرب ١/ ٤٢٢، "رغب".

٤ سقطت من "ب"، "ط".

٥ في "ب": "فيهما".

٦ سقطت من "ط".." (١)

"الرواية المشهورة، وهي القياس، لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الترتيب. "وحجة الجماعة" السماع، واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت: إنه على حذف مضاف، وإن التقدير: بين أهل الدخول فحومل. وقال خطاب المادري: إنه على اعتبار التعدد حكمًا، لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة، كما تقول: قعدت بين الكوفة، تريد: بين دورها وأماكنها، و"أن التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون"، إذا كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه. قال: وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذًّا إذا ثبتت الرواية. انتهى. والدخول، بفتح الدال، وحومل، بفتح الحاء: موضعان: وسقط، بكسر السين المهملة، ما تساقط من

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/ ٢٩

الرمل، واللوى، بكسر اللام والقصر: رمل يعوج ويلتوي. فإن قلت: قدمت١ أن المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو٢، وقد جاء العطف فيها بـ"أم" كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] . قلت: أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية، إذ٣ الأصل: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فالعطف بطريق الأصالة إنما هو الواو، قاله الموضح في الحواشي.

الثاني: مما تنفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه، نحو: زيدًا ضربت عمرًا وأخاه، وزيد مررت بقومك وقومه.

والثالث: عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية، نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] .

الرابع: عطف الشيء على مرادفه نحو: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] .

الخامس: عطف عامل قد حذف وبقي معموله، نحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] .

السادس: جواز فصلها من معطوفها بظرف أو عديله، نحو ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩] .

السابع: جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة، نحو قوله: [من الطويل]

-٦٦٠

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... خصالا ثلاثًا لست عنها بمرعوي

---

١ في "ب": "قد قدمت".

٢ سقط من "ب": "التي لا يعطف فيها إلا بالواو".

٣ في "ب": "إذا".

٦٦٠- تقدم تخريج البيت برقم ٤١١.." (١)

"والأصل فيها: أطرق يا كروان، فرخم على لغة من لا ينتظر، فقلبت الواو ألفًا.

وافتد يا مخنوق، وأصبح يا ليل، ونور يا صبح، "وذلك عند البصريين ضرورة" في النظم، "وشذوذ" في النثر١. قال المرادي في شرح النظم٢: "والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا. وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد٣ إلا في الشعر". وأما نحو: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] فمتأول٤ على أن "أنتم"٥ مبتدأ، وهؤلاء: خبره، أو بالعكس، وجملة "تقتلون" حال، واقتصر في النظم على قوله:

-٥٧٥

وغير مندوب ومضمر وما ... جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

-٥٧٦

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ١٥٨/٢

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذله

---

١ في شرح ابن الناظم ص٤٠٣، "وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد، والبصريون يقصرونه على السماع"، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١، وشرح المرادي ٣/ ٢٧١.

٢ شرح المرادي ٣/ ٢٧١.

٣ في "ط": "يوجد".

٤ في "ب": "فمتناول".

٥ في "ط": "كنتم".." (١)

"قال الشاطبي: وفيما قاله نظر، إذ ليس تقدير "مثل" بمزيل لقبح الجمع بين "يا" و"أل"، وإلا لجاز: يا القرية، لأنه في تقدير: يا أهل القرية، وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان، فدل على أنه غير صحيح. انتهى.

وعندي أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فإن تقديره: ولا مثل أبي حسن لها١، فلولا أن تقدير "مثل" مزيل لقبح دخول "لا" على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه. وللزم عمل "لا" في المعرفة، والشاطبي لا يقول بعمل "لا" في المعارف.

"و" الصورة "الرابعة: ضرورة الشعر"، وإليها أشار الناظم [بقوله] ٢:

٥٨٣-

وباضطرار خص جمع يا وأل ... .

"كقوله": [من الكامل]

٧٠٤-

عباس يا الملك المتوج والذي ... عرفت له بيتا لعلا عدنان

فجمع بين "يا" و"أل" في الشعر ضرورة، "ولا يجوز ذلك في النثر خلافًا للبغداديين" والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع، **أما القياس فقد** جاز: يا الله، بالإجماع، فيجوز: يا الرجل، قياسًا عليه بجامع أن كلا منها فيه "أل" وليست من أصل الكلمة، **وأما السماع فقد** أنشدوا: [من الرجز]

٧٠٥-

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تكسبانا شرا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرا، وأجاب المانعون **عن القياس بالفرق** بكثرة الاستعمال **وعن السماع بالشذوذ٣**.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٢/٢١٠

١ سقطت من "ب"، "ط".

٢ سقطت "من "أ"".

٧٠٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٣٢، والدرر ١/ ٣٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٥، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

٧٠٥- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٠، والإنصاف ٣٣٦، والدرر ١/ ٣٨٤، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤ وشرح ابن الناظم ص٤٠٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٨، وشرح المفصل ٢/ ٩، واللامات ص٥٣، واللمع في العربية ص١٩٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥، والمقتضب ٤/ ٢٤٣، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، وتاج العروس "الياء".

٣ شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨-٣٩٩، وانظر الإنصاف ١/ ٣٣٨، المسألة رقم ٤٦.." (١)

"فنصب "نرميهم" بـ"إذن" مع وجود الفصل بالقسم. لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا، كما لم يمنع من الجر في قولهم: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت؛ والله؛ ربها. حكاه أبو عبيدة١. و"اشتريته بوالله ألف". حكاه أبن كيسان عن الكسائي١، بخلاف الفصل بغير القسم، ولو كان ظرفًا أو عديله فإنه جزء من الجملة، فلا تقوى "إذن" معه على العمل فيما بعدها.

واغتفر في المغني٢ الفصل بـ"لا" النافية، وابن عصفور٣ الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع. وحكى سيبويه٤ عن بعض العرب إلغاء "إذن" مع استيفاء شروط العمل. **وهو القياس لأنها** غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملًا على "ظن" لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حملت "ما" على "ليس" لأنها مثلها في نفي الحال٥.

والمراجع في ذلك كله إلى٦ السماع.

---

١ شرح ابن الناظم ص٤٧٨.

٢ مغني اللبيب ١/ ٢٢.

٣ المقرب ١/ ٢٦٢.

٤ الكتاب ٣/ ١٦.

٥ شرح ابن الناظم ص٤٧٨.

٦ سقطت من "ب".." (٢)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٢/٢٢٦

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٢/٣٧٠

"والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، قالوا: في النسب إلى "غد: غدوي"، وحكي عن أبي الحسن أنه رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه١.

المسألة "الثانية" مما يجب رد لامه "أن تكون اللام قد ردت في تثنية ك: أب، وأبوان، أو في جمع تصحيح" لمؤنث "ك: سنة، وسنوات" في لغة٢ غير أهل الحجاز، "أو سنهات" في لغة أهل الحجاز، "فتقول" في النسب إلى "أب، وسنة": "أبوي، وسنوي، أو سنهي"، برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالألف والتاء٣. لأن النسب أقوى على الرد، لأنه أحمل للتغيير، فلذلك وجب فيه٤ رد ما وجب رده في غيره، وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره إظهارًا لمزيته في الرد، "فتقول في" النسب إلى "ذو، وذات: ذووي" باتفاق سيبويه وأبي الحسن٥، لأن "ذو" عندهما "فعل" بالتحريك، ولامها ياء لأن "طويت" أكثر من قوة.

وذهب الخليل إلى أنهما "فعل" بالسكون، نظرًا إلى أن الأصل السكون وإلى أن لامها واو، وأنه من باب قوة، وعلى القولين، ألفًا، وقلبت الألف واوًا في النسب و"ذات" هي "ذو" بزيادة التاء.

وإنما قيل في النسب إليهما: "ذووي" "لأمرين: اعتلال العين ورد اللام في تثنية: ذات، نحو: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] بالواو على الأصل وقالوا: "ذاتا" على اللفظ، وهو٦ القياس. كقولهم: "ذاتا جمال"، لا غير، والألف الأولى من "ذاتا" غير٧ منقلبة عن واو، والألف الثانية علامة رفع وتثنية، والتاء للتأنيث كما في "مسلمتان" وإنما صحت العين٨ حال التكميل٩، وأعلت حال النقص، لئلا يجتمع إعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص.

---

١ شرح المرادي ٥/ ١٤٥.

٢ في "ب": "غير لغة".

٣ في "ب": "والهاء".

٤ بعده في "ب": "ردها وجب".

٥ الكتاب ٣/ ٣٦٦، ٣٦٧.

٦ في "ط": "القولين" مكان "اللفظ، وهو".

٧ في حاشية يس ٢/ ٣٣٣: "الذي في النسخ الصحيحة: "عين منقلبة عن واو" يعني أن الألف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو".

٨ في حاشية ٢/ ٣٣٣: "أي لم تقلب ألفًا كما قلبت في ذات".

٩ في حاشية يس ٢/ ٣٣٣، "معنى قوله: حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها".." (١)

""والياء زائدة" في عيائيل "للإشباع، مثلها في قوله"، وهو الفرزدق: [من البسيط]

-٩٤٨

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٢/٦٠٢

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهم تنقاد الصياريف

بزيادة الياء. "فلذلك أعل" بإبدال الهمزة من الياء، و"نفي" مصدر نوعي مضاف إلى مفعوله، وفاعله "تنقاد"، وهو أيضًا مصدر مضاف إلى فاعله، والأصل، كنفي الدراهم نقد الصيارف.

وما ذكره ممن أنه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين، والواو والياء هو مذهب سيبويه، والخليل ومن وافقهما.

وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا همزة في الياءين، ولا في الواو مع الياء فتقول: "نيايف، وسياود، وصوايد" على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما، ولأن لذلك نظيرًا، وهو اجتماع الواوين أول الكلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان، أو الياء والواو فلا إبدال، لأنه التقت الياءان، أو الياء والواو أول الكلمة، فلا همز نحو: "بين" اسم موضع، ونحو: "يوم".

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه١ من أن الإبدال مطلقًا للقياس والسماع.

أما القياس فلأن الإبدال في "أوائل" إنما هو بالحمل على "كساء، ورداء" لشبهه به من جهة قربه من الطرف، وفي "كساء، ورداء" لا فرق بين الياء والواو، فكذا هنا.

وأما السماع فحكى أبو زيد في "سيقة: سيائق"، بالهمز، وهي "فعيلة" من "ساق"، وحكى الجوهري في تاج اللغة: جيد وجيائد بالهمز.

وفهم من إطلاقه "مفاعل" أن هذا الإبدال لا يختص٢ بتالي ألف الجمع، حتى لو بنيت من "القول" مثل "عوارض" لقلت: "قوائل" بالهمز، هذا مذهب سيبويه٣

٩٤٨- البيت للفرزدق في الإنصاف ١/ ٢٧، وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٤، ٤٢٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥: والكتاب ١/ ٢٨، وتاج العروس "درهم"، واللسان ٩/ ١٩٠، "صرف" والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٦. وتخليص الشواهد ١٦٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٩، وشرح ابن الناظم ص٢٩٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٢، وشرح قطر الندى ٢٦٨، ولسان العرب ١/ ٦٨٣ "قطرب"، ٢/ ٢٩٥ "سجح"، ٣/ ٤٢٥ "نقد" والمقتضب ٢/ ٢٥٨.

١ الكتاب ٤/ ٣٧٧.

٢ في "ب": "يختصر".

٣ الكتاب ٤/ ٣٦٩.." (١)

"بالهمزة، والقياس "المنايا" ولكنه أتى به على الأصل.

والثاني: تصحيحها، وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم: اللهم اغفر لي خطائئي، بهمزتين، والقياس "خطاياي"، وهذا أشذ مما قبله.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٦٩٧/٢

والثالث: أبدال ما بعد الألف حرفًا لا **يقتضيه القياس نحو**: "هدية، وهداوا"، والقياس "هدايا".

"الباب الثاني" من البابين اللذين يقع فيما إبدال الواو والياء من الهمزة "باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة" واحدة، "والذي يبدل منهما أبدًا هو الثانية، لا الأولى، لأن إفراط الثقل بالثانية حصل، و" إذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاث أحوال، لأنه "لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبو بالعكس"، بأن تكون الأولى ساكنة، والثانية متحركة، "أو يكونان متحركتين"، ويمتنع أن يكونا ساكنين معًا.

"فإن كانت الأولى متحركة" بفتحة، أو كسرة، أو ضمة، "والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة"، ألفًا، أو ياء، أو واوا "من جنس حركة الأولى" كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة "فتبدل ألفًا بعد الفتحة نحو: آمنت"، والأصل: "أأمنت" بهمزة مفتوحة، فهمزة ساكنة، أبدلت الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها.

"ومنه" أي ومن إبدال الهمزة الثانية ألفًا "قول عائشة، رضي الله عنها، وكانت"، تعني النبي-صلى الله عليه وسلم- "يأمرني" إذا حضت "أن آتزر[1]، وهو بهمزة" مفتوحة، "فألف"، قال المطرزي[2]: "وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه بألف" مهموزة "وتاء مشددة، ولا وجه له" في العربية "لأنه" فعل مضارع، ووزنه "أفتعل" بكسر العين، مشتق "من الإزار، ففاؤه، همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة"، فأبدلت الهمزة الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، وأجاز البغداديون: أتزر، وأتمن، وأتهل"، من الإزار، والأمانة، والأهل، بقلب الهمزة الثانية تاء، وإدغامها في التاء، وحكى الزمخشري: "أتزر" بالإدغام. وقال ابن مالك[3]: إنه مقصور **على السماع ك**"اتكل"، وإذا جاز في الماضي جاز في المضارع.

---

[1] أخرجه البخاري في كتاب الحيض برقم ٣٠٠.

[2] المغرب في ترتيب المعرب ١/ ٣٧.

[3] التسهيل ص٣١٢.." (١)

"فالأول "كجمع: ريان" نقيض عطشان "فعلان" من "الري"، أصله: "رويان" اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

"و" الثاني كجمع "جو" بفتح الجيم "وتشديد الواو"، وهو ما بين السماء والأرض، واسم بلدة باليمامة، "فيقال" في جمعهما: "رواء، وجواء" ك"رجال" "بتصحيح العين"، وهي الواو، والأصل: "رواي، وجواو"، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة، ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما، "لئلا يتوالى إعلالان"، إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها، وإعلال اللام بإبدالها[1] همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة نحو: "كساء، ورداء"، فاقتصر على إعلال اللام، [لأنه محل التغيير، وكذلك ما أشبههما مما اعتلت فيه اللام] [2] بإبدالها همزة، وصححت فيه العين.

"وهذا الموضع"؛ وهو إبدال الياء من الواو إذا وقعت عينًا إلى آخره؛ "ليس محررًا في الخلاصة، ولا في غيره[5] من كتب الناظم[3]، فتأمله"، بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس، وفي **نقل السماع يخالفه** كلامه في التسهيل[4].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/٧٠٤

أما في[1] **دعوى القياس فإن** اعتماده هنا على التصحيح قياسًا، لأنه جعله[5] الغالب في كلام العرب، وعادته البناء على الغالب، والقياس عليه، فهو قد ارتضى هنا فيما كان على "فعل" من المصادر المعتلة أن لا يغير، ولا تقلب واواه، وفي التسهيل على خلاف ذلك، لأنه قال[4]: تبدل الياء بعد كسرة من واو، هي عين مصدر الفعل معتل العين، ولم يقل، قبل ألف كما قال ذلك في الجمع، وأفرده بذلك دون المصدر فاقتضى أن "فعلا" تقلب واوه ياء في القياس، لأنه لم يستثنه.

وأما في **نقل السماع فإنه** زعم هنا أن الغالب في كلام العرب تصحيح "فعل" والنادر هو الإعلال، حيث قال:

-٩٥٥

.... والفعل ... منه صحيح غالبًا نحو الحول

وجعل في التسهيل[4] التصحيح قليلا، والغالب الإعلال، حيث قال: قد يصحح ما حق‌ه الإعلال من "فعل" مصدرًا أو جمعًا، فأتى بـ"قد" المشعرة بالتقليل على

---

١ سقط من "ب".

٢ سقط ما بينهما من "ب".

٣ في "ب": "النظم".

٤ التسهيل ص٣٠٤.

٥ في "ب": "جعل".." (١)

"**أما السماع فَقَوْلهم** فِي عَلَانيَة للرجل الْمَشْهُور علانون وَفِي ربعَة للمعتدل الْقَامَة ربعون **وَأما الْقيَاس فعلى** مَا ورد من جمعه تكسير وَإِن أدّى أَيْضا إِلَى حذف التَّاء قَالَ ٧١ -

(وَعقبَة الأَعْقَابِ فِي الشّهْر الأَصَمُّ ...)

وَأجِيب **عَن السماع بشذوذه** **وَعَن الْقيَاس بِأَن** جمع التكسير يعقب تأنيثه التَّاء المحذوفة وَلَا تَأْنِيث فِي جمع السَّلامَة يعقبها على أَن جمعه تكسيرا غير مُسلم لِأَنَّهُ لم يرد مِنْهُ سوى هَذَا الْبَيْت فَلَا يُقَاس عَلَيْهِ مَعَ إِمْكَان تَأْوِيله بِجعْل الأعقاب جمع عقبَة بِمَعْنى الاعتقاب لَا الْعلم الشَّرْط الثَّالِث أَن يكون علما كزيد وَعَمْرو أَو مُصَغرًا وَإِن لم يكن علما كرجيل وغليم وأحيمر وسكيران أَو صفة تقبل تَاء التَّأْنِيث إِن قصد كضارب مَعْنَاهُ كضارب وَمُؤمن وأرمل فَلَا يجمع هَذَا الْجمع مَا لَيْسَ وَاحِدًا من الثَّلاثة كَرجل وفتى وَغُلَام وَلَا صفة لَا تقبل تَاء التَّأْنِيث كأحمر وسكران وعانس وصبور وجريح وقتيل وَلَا صفة تقبلهَا لَا لِمَعْنى التَّأْنِيث كملول وملولة وفروق وفروقة فَإِن التَّاء فِي نَحْو ذَلِك لِلْمُبَالَغَة لَا للتأنيث قَالَ أَبُو حَيَّان نعم بَقِي صفة لَا تقبل التَّاء وَتجمع كَذَلِك بِلَا خلاف وَهُوَ مَا كَانَ خَاصّا بالمذكر كمخصي وأفعل التَّفْضِيل الْمُعَرّف بِاللَّامِ والمضاف إِلَى نكرَة نَحْو الأفضلون وأفضلو بني فلَان فَإِن تأنيثه بِالْألف." (٢)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٧١٥/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١٦٧/١

"وَالدَّال تَابِعَة للنون بِمَنْزِلَة الرَّاء فِي قَوْلهم هَذَا امْرُؤ وَرَأَيْت امْرأ ومررت بامرئ وَلما كَانَت الدَّال غير حرف إِعْرَاب لم ينون لِأَن التَّنْوِين لَا يكون وسطا قَالَ ابْن مَالك وَهَذَا مَرْدُود بِالْإِجْمَاع على فتح الْمَجْرُور الَّذِي لَا ينْصَرف نَحْو صلى الله على يُوسُف بن يَعْقُوب وَلَو كَانَ كَمَا قَالَ لكسروا وَإِذا كَانَ الْمَوْصُوف علما مؤنثا نعت ب (ابْنة) مُضَافا إِلَى علم فَحكمه فِي النداء من جَوَاز الْفَتْح وَفِي غَيره من وجوب حذف التَّنْوِين حكم الْمُذكر الْمَوْصُوف ب (ابْن) نَحْو يَا هِنْد ابْنة زيد وَقَامَت هِنْد ابْنة عمر وَهَذَا مَا جزم بِهِ ابْن مَالك وَغَيره **وحجتهم الْقيَاس على** (ابْن) وَذهب قوم إِلَى الْمَنْع **لِأَن السماع إِنَّمَا** ورد فِي (الابْن) وَهُوَ خُرُوج عَن الأَصْل فَلَا يُقَاس عَلَيْهِ وَفِي الْوَصْف ب (بنت) فِي غير النداء وَجْهَان رَوَاهُمَا سِيبَوَيْهٍ عَن الْعَرَب نَحْو هَذِه هِنْد بنت عَاصِم بِالتَّنْوِينِ وبحذفه لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال فَقَط وَلَيْسَ فِيهِ التقاء الساكنين الَّذِي فِي (ابْن) و (ابْنة) وَلَو كَانَ المنادى الْمُؤَنَّث مَبْنِيا فِي الأَصْل نَحْو (يَا رقاش ابْنة عَمْرو) لم تغير حَرَكَة الْبناء الْأَصْلِيَّة وَيكون فتح الإتباع تَقْدِيرا ذكره أَبُو حَيَّان

تكْرَار لفظ المنادى مُضَافا

(ص) وَإِذا كرر لفظ المنادى مُضَافا نَحْو يَا تيم تيم عدي نصب الثَّانِي نِدَاء أَو بإضمار أَعنِي أَو بَيَانا قَالَ ابْن مَالك أَو تَأْكِيدًا والسيرافي أَو نعتا وَضم الأول أَو نصب إِضَافَة لمتلو الثَّانِي مَعَه أَو هُوَ مقحم أَو لمثله مُقَدرا أَو مركبا أَو إتباعا أَقْوَال وَأَسْمَاء الْجِنْس والوصفان كالعلمين خلافًا للكوفية (ش) إِذا ذكرت مُنَادِي مُضَافا وكررت الْمُضَاف إِلَيْهِ فَلَا إِشْكَال نَحْو يَا تيم عدي تمّ عدي وَهُوَ توكيد مَحْض وَإِن كررت الْمُضَاف وَحده نَحْو يَا تيم تيم عدي فلك أَن تضم الأول على أَنه منادى مُفْرد وتنصب الثَّانِي على أَنه مُنَادِي مُضَاف مُسْتَأْنف أَو مَنْصُوب بإضمار أَعنِي أَو على أَنه عطف بَيَان أَو بدل زَاد ابْن مَالك أَو على أَنه توكيد." (١)

"٣ – الْمَفْعُول مَعَه

(ص) هُوَ التَّالِي وَاو المصاحبة وَالأَصَح أَنه مقيس فَقيل لَا يخْتَص وَالْجُمْهُور بِمَا صلح فِيهِ الْعَطف وَلَو مجَازًا والمبرد والسيرافي بِمَا كَانَ الثَّانِي مؤثرا للْأولِ وَهُوَ سَببه والخضراوي بِمَا فِي معنى مَا سمع (ش) الْمَفْعُول مَعَه هُوَ التَّالِي وَاو المصاحبة فَخرج غير التَّالِي واوا مِمَّا قد يُطلق عَلَيْهِ فِي اللُّغَة مَفْعُولا مَعَه كالمجرور ب (مَعَ) وبيناء المصاحبة كجلست مَعَ زيد وبعتك الْفرس بلجامه والتالي وَاو الْعَطف فَإِن المصاحبة فِيهِ مفهومة من الْعَامِل السَّابِق لَا من الْوَاو وَهنا لَا تفهم إِلَّا من الْوَاو وَفِي كَون هَذَا الْبَاب مقيسا خلاف فبعض النَّحْوِيين يقْتَصر فِي مسَائِله **على السماع وَنسبه** جمَاعَة إِلَى الْأَكْثَرين قَالَ ابْن عُصْفُور وَمَعْنَاهُ أَنهم لَا يجيزونه إِلَّا حَيْثُ لَا يُرَاد بِالْوَاو معنى الْعَطف الْمَحْض **لِأَن السماع إِنَّمَا** ورد بِهِ هُنَاكَ وَالصَّحِيح **اسْتِعْمَال الْقيَاس فِيهِ** ثمَّ اخْتلف فقوم يقيسونه فِي كل شَيْء حَتَّى حَيْثُ يُرَاد بِالْوَاو معنى الْعَطف الْمَحْض نَحْو قَامَ زيد وعمرا وَحَيْثُ لَا يتَصَوَّر معنى الْعَطف أصلا نَحْو قعدت أَو ضحِكت أَو انْتَظَرْتُك وطلوع الشَّمْس وَعَلِيهِ ابْن مَالك وَالْجُمْهُور كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان خصوه بِمَا صلح فِيهِ معنى الْعَطف وَمعنى الْمَفْعُول بِهِ فَلَا يجوز حَيْثُ لَا يتَصَوَّر معنى

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٥٧

الْعَطف لقِيَام الْأَدِلَّة على أَن وَاو (مَعَ) عطف فِي الأَصْل وَلَا حَيْثُ تمحض معنى الْعَطف لِأَن دُخُول معنى الْمَفْعُول بِهِ هُوَ الَّذِي سوغ خُرُوجه بِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَطف من المشاكلة الَّتِي تؤثرها الْعَرَب على غَيرهَا إِلَى النصب." (١)

"بِوَاسِطَة وَلَا بِكِتَابَة وَالْعرب إِذا ضمنت شَيْئا معنى شَيْء علقت بِهِ مَا يتَعَلَّق بذلك الشَّيْء وَمذهب الْكُوفِيّين أَن أَصله كَلمته جاعلا فَاه إِلَى (فِي) فَهُوَ مفعول بِهِ وَمذهب الْفَارِسِي أَنه حَال نائبة مناب (جاعلا) ثمَّ حذف وَصَارَ الْعَامِل فِيهَا (كَلمته) وَلَا يُقَاس على هَذَا التَّرْكِيب بل يقْتَصر فِيهِ على **مورد السماع فَلَا** يُقَال كَلمته وَجهه إِلَى وَجْهي وَلَا عينه إِلَى عَيْني وَأَجَازَ **هِشَام الْقيَاس عَلَيْهِ** فَأجَاز مَاشِيَته قدمه إِلَى قدمي وكافحته وَجهه إِلَى وَجْهي وصارعته جبهتة على جبهتي وجاورته بَيته إِلَى بَيْتِي وناضلته قوسه عَن قوسي وَنَحْو ذَلِك ورد بِأَن فِيهِ إِيقَاع جامد موقع مُشْتَقّ وَمَعْرِفَة موقع نكرَة ومركب مَوضِع مُفْرد وبأقل من هَذَا الشذوذ **يمْتَنع الْقيَاس وَسمع** كلمني زيد فوه إِلَى فِي بِالرَّفْع على أَنَّهَا جملَة حَالية وَلَا يجوز تَقْدِيم (إِلَى فِي) على (فَاه) نصب أَو رفع عِنْد الْبَصرِيين لِأَن الْجَار للتبيين ك (لَك) بعد (سقيا) وَهُوَ لَا يقدم وَجوز الكوفية تَقْدِيمه إِذا رفع وَيجوز تَقْدِيم كليهمَا وَتَأْخِير الْعَامِل فَيُقَال فَاه إِلَى فِي كلمت زيدا عِنْد سِيبَوَيْهٍ وَأكْثر الْبَصرِيين لتصرف الْعَامِل وَاتفقَ الْكُوفِيُّونَ على مَنعه وتبعهم بعض الْبَصرِيين وعزي لسيبويه أَيْضا لِأَنَّهَا حَال متأولة لم تقو قُوَّة غَيرهَا وَلم يسمع فِيهَا تَقْدِيم وَلَو قيل فوه إِلَى فِي كلمني زيد لم يجز أَيْضا عِنْد الْكُوفِيّين قَالَ أَبُو حَيَّان وَلَا أحفظ عَن الْبَصرِيين نصا فِي ذَلِك وَالْقِيَاس يَقْتَضِي الْجَوَاز الْخَامِس دلَالَته على تَرْتِيب نَحْو ادخُلُوا رجلا رجلا أَي مرتبين وَاحِدًا بعد وَاحِد وعلمته الْحساب بَابا بَابا أَي مفصلا أَو مصنفا وَفِي نصب الثَّانِي من الْمكَرر خلاف ذهب الْفَارِسِي إِلَى أَن الأول لما وَقع موقع الْحَال جَازَ أَن يعْمل فِي الثَّانِي وَذهب ابْن جني إِلَى أَنه فِي مَوضِع الصّفة للْأول وَتَقْدِيره بَابا ذَا بَاب حذف." (٢)

"إِذا كَانَ عَامل الْحَال أفعل التَّفْضِيل

(ص) واغتفر بل وَجب على الْأَصَح توَسط أفعل بَين حَالين وَإِنَّمَا يجيئان مَعَه لمختلفي حَال أَو ذَات وَالْأَصَح أَنه يعْمل فيهمَا (ش) **كَانَ الْقيَاس إِذا** كَانَ الْعَامِل أفعل التَّفْضِيل وَاقْتضى حَالين أَن يتَأَخَّر الحالان عَنهُ لِأَنَّهُ إِذا كَانَ يَقْتَضِي حَالا وَاحِدَة وَجب تَأْخِيرهَا عَنهُ وَلَا ينْتَصب مَعَ أفعل التَّفْضِيل إِلَّا الْمُخْتَلف الذَّات مُخْتَلف الْحَالين نَحْو زيد مُفردا أَنْفَع من عَمْرو معانا أَو مُتَّفقا الْحَال نَحْو زيد مُفردا أَنْفَع من عَمْرو مُفردا أَو إِلَّا الْمُتحد الذَّات مُخْتَلف الْحَالين نَحْو هَذَا بسرا أطيب مِنْهُ رطبا وَزيد قَائِما أخطب مِنْهُ قَاعِدا وَاخْتلف فِي الْعَامِل فِي هذَيْن الْحَالين فَالْأَصَح أَنه أفعل التَّفْضِيل ف (بسرا) حَال من الضَّمِير المستكن فِي (أطيب) و (رطبا) حَال من ضمير (مِنْهُ) وَالْعَامِل فيهمَا (أطيب) وَذهب الْمبرد وَطَائِفَة إِلَى أَنَّهُمَا منصوبان على إِضْمَار كَانَ التَّامَّة صلَة ل (إِذْ) فِي الْمَاضِي و (إِذا) فِي الْمُسْتَقْبل وهما حالان من ضميرهما وَقيل على إِضْمَار (كَانَ) و (يكون) النَّاقِصَة وعَلى الحالية فالمسموع من كَلَام الْعَرَب توَسط (أفعل) بَين هذَيْن الْحَالين فاقتصر الْجُمْهُور على مَا سمع فَقَالُوا لَا يجوز تأخيرهما عَن أفعل وَلَا تَقْدِيمهَا عَلَيْهِ **لِأَن الْقيَاس فِي** أصل هَذِه الْمَسْأَلَة الْمَنْع لَوْلَا **أَن السماع ورد** بهَا إِذْ لَا يعْهَد نصب (أفعل) فضلتين بِدَلِيل أَنه لَا ينصب مفعولين فَلَمَّا وردت أجريت كَمَا

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٢٣٧

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٢٩٦

سَمِعت وَوَجهه الزّجاج بِأَنَّهُم أَرَادوا أَن يفصلوا بَين الْمفضل والمفضل عَلَيْهِ لِئَلَّا يَقع الالتباس وَلَا يعلم أَيهمَا الْمفضل فَلِذَا قدم الْمفضل وَأخر الْمفضل عَلَيْهِ وَأَجَازَ بعض المغاربة تَأْخِير الْحَالين عَن (أفعل) بِشَرْط أَن يَلِيهِ الْحَال الأولى مفصولة عَنهُ من الثَّانِيَة فَيُقَال هَذَا أطيب بسرا مِنْهُ رطبا وَزيد أَشْجَع أعزل من عَمْرو ذَا سلَاح." (١)

"وَاخْتلف النُّحَاة فِي الْقيَاس على مَا سمع من ذَلِك فَذهب الْكُوفِيُّونَ وَبَعض الْبَصرِيين إِلَى الْقيَاس عَلَيْهِ قَالَ أَبُو حَيَّان وَالصَّحِيح قصره على السماع لِأَنَّهُ لم يرد مِنْهُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ نزر فَلَا يَنْبَغِي أَن يَجْعَل ذَلِك قانونا كليا يُقَاس عَلَيْهِ فَلَا يجوز الْحَذف وَإِقْرَار الْفِعْل مَنْصُوبًا وَلَا مَرْفُوعا ويقتصر فِي ذَلِك على مورد السماع

خَاتِمَة

(ص) خَاتِمَة ترد (أَن) زَائِدَة وَلَيْسَت المخففة وَلَا تفِيد غير توكيد على الْأَصَح فيهمَا بعد (لما) وَبَين قسم وَلَو وزعمها ابْن عُصْفُور رابطة وسيبويه فِي قَول موطئة وَأَبُو حَيَّان مُخَفّفَة وشذوذا بعد كي وقاسه الكوفية وكاف الْجَرّ وَإِذا ومفسرة وأنكرها الكوفية بَين جملتين فِي الأولى معنى قَول لَا لَفظه قيل أَو لَفظه عَارِية من جَار فَإِن وَليهَا مضارع مُثبت جَازَ رَفعه ونصبه أَو مَعَ لَا جازا والجزم قَالَ الكوفية والأصمعي وشرطية قيل ونافية قيل وَبِمَعْنى لِئَلَّا قيل وَإِذ مَعَ الْمَاضِي قيل والمضارع

(ش) لما انْقَضى الْكَلَام فِي أَحْكَام (أَن) الناصبة للمضارع وَكَانَ لفظا مُشْتَركا بَين المصدرية والزائدة والتفسيرية وَغير ذَلِك على مَا ذهب إِلَيْهِ بَعضهم تمم الْكَلَام وَختم الْبَاب بِذكر بَقِيَّة موَاضعهَا وَهِي سِتَّة أَحدهَا الزِّيَادَة وَأَن الزَّائِدَة حرف ثنائي بسيط مركب من الْهمزَة وَالنُّون فَقَط وَذهب بَعضهم إِلَى أَنَّهَا هِيَ الثَّقِيلَة خففت فَصَارَت مُؤَكدَة قَالَ أَبُو حَيَّان وَلَا تفِيد عندنَا غير التَّأْكِيد وَزعم الزَّمَخْشَرِيّ أَنه ينجر مَعَ إِفَادَة التوكيد معنى آخر فَيُقَال فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] دخلت (أَن)." (٢)

"١٢٢٠ -

(الودُّ أنْتِ المُسْتَحِقّة صَفْوِه ...)

وَقَوله: ١٢٢١ -

(الْوَاهِب المائةِ الهجان وعَبْدِها ...)

وَمنع الْمبرد هَذِه الصُّورَة وَأوجب النصب قيل أَو إِلَى ضمير مَا نَحْو الضاربك والضاربي والضاربه قَالَه الرماني والمبرد والزمخشري وَمنع سِيبَوَيْهٍ والأخفش ذَلِك وجعلا موضِع الضَّمِير نصبا كَمَا لَو كَانَ مَوْضِعه ظَاهرا فَإِنَّهُ يتَعَيَّن نَصبه قَالَ الْفراء أَو أضيف إِلَى (معرفَة) مَا نَحْو الضَّارِب زيد بِخِلَاف الضَّارِب رجل وَلَا مُسْتَند لَهُ فِي السماع (و) قَالَ الكوفية أَو أضيف عدد إِلَى مَعْدُود نَحْو الثَّلَاثَة الأثواب قَالَ ابْن مَالك وحجتهم السماع وَأما البصريون فاستندوا فِي الْمَنْع إِلَى الْقيَاس لِأَنَّهُ من بَاب الْمَقَادِير فَكَمَا لَا يجوز الرطل زَيْت لَا يجوز هَذَا الْجُمْهُور على أَنه لَا يُضَاف اسْم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده لِأَن الْمُضَاف يتعرف أَو يتخصص بالمضاف إِلَيْهِ وَالشَّيْء لَا يتعرف وَلَا يتخصص إِلَّا بِغَيْرِهِ والنعت عين

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣١١/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٤٠٦/٢

المنعوت وَكَذَا مَا ذكر بعده (إِلَّا بتأْوِيل) كَقَوْلِهِم سعيد كرز أَي مُسَمّى هَذَا اللقب وخشرم دبر أَي الَّذِي لَهُ ذَا الِاسْم لِأَنَّهُمَا اسمان للنحل وَصَلَاة الأولى وَمَسْجِد الْجَامِع و ﴿دين الْقيمَة﴾ [الْبَيِّنَة: ٥] أَي السَّاعَة الأولى وَالْيَوْم أَو الْوَقْت الْجَامِع وَالْملَّة الْقيمَة وسحق عِمَامَة وجرد قطيفة." (١)

"ضَعِيف جدا وَلم يحفظ من كَلَامهم قَالَ وَالْفرق بَينه وَبَين النَّعْت والتوكيد أَنَّهُمَا تابعان بِلَا وَاسِطَة فهما أَشد مجاورة من الْعَطف المفصول بِحرف الْعَطف وَأجِيب عَن الْآيَة بِأَن الْعَطف فِيهَا على الْمَجْرُور الْمَمْسُوح إِشَارَة إِلَى مسح الْخُف وَزَاد ابْن هِشَام فِي شرح الشذور وَعطف بَيَان وَقَالَ لَا يمْتَنع فِي الْقيَاس جَرّه على الْجوَار لِأَنَّهُ كالنعت والتوكيد فِي مجاورة الْمَتْبُوع أما الْبَدَل فَقَالَ أَبُو حَيَّان لَا يحفظ من كَلَامهم وَلَا خرج عَلَيْهِ أحد شَيْئا قَالَ وَسَببه أَنه مَعْمُول لعامل آخر غير الْعَامِل الأول على الْأَصَح وَلذَلِك يجوز إِظْهَاره إِذا كَانَ حرف جر بِإِجْمَاع فبعدت مُرَاعَاة الْمُجَاورَة وَنزل منزلَة جملَة أُخْرَى وَكَذَا قَالَ ابْن هِشَام وَأنْكرهُ أَي الْجَرّ بالمجاورة مُطلقًا السيرافي وَابْن جني وَقَالَ ا لأول الأَصْل هَذَا جُحر ضَب خرب الْجُحر مِنْهُ كمررت بِرَجُل حسن الْوَجْه مِنْهُ ثمَّ حذف الضَّمِير للْعلم بِهِ ثمَّ أضمر الْجُحر فَصَارَ خرب وَقَالَ الثَّانِي أَصله خرب جُحْره نَحْو حسن وَجهه ثمَّ نقل الضَّمِير فَصَارَ خرب الْجُحر ثمَّ حذف ورد بِأَن إبراز الضَّمِير حِينَئِذٍ وَاجِب للإلباس وَبِأَن مَعْمُول هَذِه الصّفة لِضعْفِهَا لَا يتَصَرَّف فِيهِ بالحذف وقصره الْفراء على السماع وَمنع الْقيَاس على مَا جَاءَ مِنْهُ فَلَا يجوز هَذِه جحرة ضَب خربة بِالْجَرِّ وَخَصه قوم بالنكرة كالمثال ورد بِمَا حَكَاهُ أَبُو مَرْوَان كَانَ وَالله من رجال الْعَرَب الْمَعْرُوف لَهُ بذلك." (٢)

"على مورد السماع قَالَ على أَن إلحاقها بِالنَّفْيِ ظَاهر فِي الْقيَاس وَلَكِن الأولى اتِّبَاع السماع (وأعرب الأعلم مثله) أَي هَذَا التَّرْكِيب مَعَه أَي (مَعَه) الْوَجْه الَّذِي تقدم تَقْرِيره (مُبْتَدأ وخبرا) (وَقد يحذف الضَّمِير الأول) إِذا كَانَ مَعْلُوما سمع (مَا رَأَيْت قوما أشبه بعض بِبَعْض من قَوْمك) وَقَالَ ابْن مَالك تَقْدِيره (مَا رَأَيْت قوما أبين فيهم شبه بعض بِبَعْض مِنْهُ فِي قَوْمك) (و) قد يحذف الضَّمِير (الثَّانِي وَتدْخل (من) على الظَّاهِر) نَحْو مَا رَأَيْت رجلا أحسن فِي عينه الْكحل من كحل عين زيد (أَو) على (مَحَله) كَقَوْلِك فِي الْمِثَال الْمَذْكُور من عين زيد بِحَذْف (كحل) الَّذِي هُوَ الْمُضَاف (أَو) على (ذِي مَحَله) كَقَوْلِك فِيهِ من زيد بِحَذْف (كحل) و (عين) وإدخاله على صَاحب الْعين وَمن إِدْخَاله على الْمحل قَوْلهم (مَا رَأَيْت كذبه أَكثر عَلَيْهَا شَاهد من كذبه أَمِير على مِنْبَر) وَالْأَصْل من شُهُود كذبة أَمِير فَحذف شُهُود وَأقَام الْمُضَاف إِلَيْهِ مقَامه (وَلَا ينصب) أفعل التَّفْضِيل (مَفْعُولا بِهِ على الْأَصَح) بل يتَعَدَّى إِلَيْهِ بِاللَّامِ إِن كَانَ الْفِعْل يتَعَدَّى إِلَى وَاحِد نَحْو زيد أبذل للمعروف فَإِن كَانَ الْفِعْل يفهم علما أَو جهلا تعدى بِالْبَاء نَحْو زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه وَإِن كَانَ مَبْنِيا على من فعل الْمَفْعُول تعدى بإلى إِلَى الْفَاعِل معنى نَحْو زيد أحب إِلَى عَمْرو من خَالِد وَأبْغض إِلَى بكر من عبد الله وب (فِي) إِلَى الْمَنْقُول نَحْو زيد أحب فِي عَمْرو من خَالِد وَأبْغض فِي عَمْرو من جَعْفَر قَالَ ابْن مَالك وَإِن كَانَ مُتَعَدٍّ

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٥٠٨

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٥٣٦

إِلَى اثْنَيْنِ عدي إِلَى أَحدهمَا بِاللَّامِ وأضمر ناصب الثَّانِي نَحْو هُوَ أكسى للْفُقَرَاء الثِّيَاب أَي يكسوهم الثِّيَاب قَالَ أَبُو حَيَّان." (١)

"أي كريم النفس وهو مردود لأن الكراهَة لِكَوْنِ اللفظ حُوشِيّاً فهو داخلٌ في الغرابة.

هذا كله كلام القَزْويني في الإيضاح.

ثم قال عَقِبه: ثم علامةُ كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمالُ العربِ الموثوقِ بعربيتهم لها كثيرا أو أكثرَ من استعمالهم ما بمَعْنَاها وهذا ما قدَّمتُ تقريره في أول الكلام فالمرادُ بالفصيح ما كَثُر استعمالهُ في أَلْسِنَة العرب.

وقال الجاربردي في شرح الشَّافية: فإن قلتَ: ما يُقْصَدُ بالفصيح وبأيِّ شيءٍ يُعْلَم أنه غيرُ فصيح وغيره فصيح قلت أن يكونَ اللفظُ على أَلْسِنَة الفصحاءِ الموثوقِ بعربيتهم أدْور واستعمالهم لها أكْثر.

فوائد – بعضها تقريرٌ لما سبق وبعضها تعقب له وبعضها زيادة عليه:

الأولى – قال الشيخ بهاءُ الدين السبكي في عروس الأفراح: ينبغي أن يُحمَل قوله: (والغرابة) على الغَرَابةِ بالنسبة إلى العرب العَرْباء لا بالنسبة إلى استعمال الناس وإلا لكان جميعُ ما في كُتُب الغريب غيرَ فصيح والقَطعُ بخلافه.

قال: والذي يقتضيه كلامُ المفتاح وغيرِه أن الغَرَابة قِلَّةُ الاستعمال والمرادُ قلّةُ استعمالها لذلك المعنى لا لِغَيره.

الثانية – قال الشيخ بهاءُ الدين: قد يَرِد على قوله: (ومخالفة القياس) ما **خالَف القياسَ وكَثُر** استعماله فورد في القرآن فإنه فصيح مثل اسْتَحْوذ.

وقال الخطيبي في شرح التلخيص: أما إذا كانت **مخالفةُ القياس لِدَليل** فلا يخرج عن كونه فصيحا كما في سُرر فإن قياس سرير أن يجمع على أفعلة ولإفعلان مثل أرغفة ورُغْفان.

وقال الشيخ بهاءُ الدين: إن عَنَى بالدليل **ورودَ السَّماع فذلك** شرطٌ لجواز الاستعمال اللُّغوي لا الفَصَاحة: وإن عَنَى دليلا يصيّره فصيحا وإن كان مخالفا للقياس فلا دليلَ في سُرر على الفَصَاحة إلا وروده في القرآن فينبغي حينئذ أن يُقال: إن **مخالفَة القياس إنما** تُخِلُّ بالفصاحة حيث لم يقع في القرآن الكريم.." (٢)

"أي ما تطاير وتهافتَ منه.

وشذَّ الشيء يشذ شذُوذاً وشذا وأشْذَذْتُهُ وشَذَذْتُهُ أيضا أَشُذّه بالضم لا غير.

وأباها الأصمعي وقال: لا أعرف إلا شاذا أي متفرقا وجمع شاذ شُذَّاذ قال: // من الرجز //

(كبعضِ من مَرَّ من الشُّذَّاذ)

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْته وطريقه في غيرهما فجعل أهلُ عِلم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطَّرداً وجعلوا ما فارق عليه بِقيّةُ بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا حَمْلاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما.

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣/٩٤

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي ١/١٤٩

قال: ثم اعلم أن الكلام في الاطراد والشذوذُ على أربعة أضرب:
مُطَّرِد **في القياس والاستعمال** جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة نحو قام زيد وضربتُ عمرا ومررت بسعيدٍ.
ومُطَّرِد **في القياس شاذٌّ** في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يَذَر ويدَع وكذلك قولهم: مكان مُبْقِل هذا **هو القياس** **والأكثر** **في السَّماع باقل** والأول مسموع أيضا حكاه أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة) وأنشد: // من الرجز //
(أعَاشَني بَعْدَك وادٍ مُبْقِلُ)
ومما يَقْوى **في القياس ويضعُف** في الاستعمال استعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو قولك: عسى زيد قائما أو قياما هذا **هو القياس غير** **أن السماع ورَد** بحَظْرِهِ والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم (و ﴿عسى الله أن يأتي بالفتح﴾) وقد جاء عنهم شيء من الأول أنشدنا أبو علي: // من الرجز //
(أكثرت في العذل ملحا دائما ... لاتعذلن إني عَسِيتُ صائما)." [1]
"فإن كان الشيء شاذا **في السماع مطردا** **في القياس تحاميتَ** ما تحامت العربُ من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.
من ذلك امتناعك من وذر وودَع لأنهم لم يقولوهما ولا غَرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وَزن ووعد لو لم تسمعهما.
ومن ذلك استعمال (أن) بعد كاد نحو قولك: كاد زيد أن يقوم وهو قليلٌ شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا مَأْبيّاً في القياس.
ومن ذلك قول العرب: أقائم أخواك أم قاعدان هكذا كلامهم.
قال أبو عثمان: والقياس مُوجب أن تقول أقائم أخوَاك أم قاعدٌ هُما إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير والقياسُ يوجبُ فَصْلِه ليُعادِل الجملة الأولى.
ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة **في القياس المطردة** في الاستعمال
قال الفارابي في ديوان الأدب: يقال أحْزَنه يَحْزُنُه قال تعالى: ﴿ولا يَحْزُنْك﴾ وهذا شاذٌّ **وكان القياس يُحزِنه** ولم يُسْمَع.
ويقال: أحَمَّه الله من الحمَّى فهو محموم وهو من الشَّواذ والقياسُ مُحَمّ.
وأجنَّه الله من الجنون فهو مُجَنّ وهو من الشواذ.
قال: ومن الشواذ باب فَعِل يفعِل بكسر العين فيهما وكورث وورِع ووبِق ووثِق ووفِق وومِقَ وورِم ووري الزَّند وَوَلي ولِاية وَيَبِس يَيَبِس لغة في يبس لغة يبس يَيْبِس ويقال: أورس الشجر إذا اصفرَّ ورقه فهو وارس ولا يقال مُورس وهو من الشواذ. ومن الشواذ أيضا قولهم: القَوْد والعَوَر والخَوَل والخور وقولهم: أحوجني الأمر وأرْوَح اللحم وأسْود الرجل من سواد لونِ الولد وأحوز الإبل أي." [2]

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي ١٨١/١
(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي ١٨٣/١

"وفي الجمهرة قالوا: أذ يؤذّ مثل هَذّ يهذ سواء قلبوا الهاء همزة وشفرة هذوذ وأذوذ: قاطعة والأرض: الكَسْر مثل الهَضّ ويقال: جاء علي إفان ذاك وهفان ذاك أي على أثره قالوا: باتُوا على ماءٍ لنا وعلى ماهٍ لنا والتمطي أصله التمطط فأبدلوه كما قالوا: تَقَضى البازِي وما أشبهه.

قال أبو محمد البطليوسي في كتاب الفرق بين الأحرف الخمسة: مِنْ هذا الباب ما يَنْقاس ومنه ما هو موقوفٌ على السِّماع: كلُّ سينٍ وقعت بعدها عين أو غين أو خاء: أو قاف أو طاءجاز قلبها صادامثل: يُساقون ويصاقون وصَقْر وسَقْر وصَخْر وسَخْر مصدر سخرت منه إذا هزأتفأما الحجارة فبالصَّاد لا غير.

قال: وشرطُ هذا الباب أن تكون السينُ متقدَّمةً على هذه الحروف لا متأخرة بعدها وأن تكونَ هذه الحروفُ مُقاربةً لها لا متباعدة عنها وأن تكون السين هي الأصل فإن كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سينالأن الأضْعفَ يُقْلَب إلى الأقوى ولا يُقْلَب الأقوى إلى الأضْعَف وإنما قلبوها صادا مع هذه الحروفلأنها حروف مستعلية والسين حرف متسفلفثقل عليهم الاستعلاء بعد التسفللما فيه من الكُلْفة فإذا تقدم حرفُ الاستعلاء لم يُكْرَه وقوعُ السين بعدَه لأنه كالانْحِدار من العلو وذلك خفيفٌ لا كُلْفةَ فيه.

قال: فهذا هو الذي يجوز القياسُ عليه وما عداه موقوفٌ على السِّماع ثم سَرَد أمثلة كثيرة منها: القُعاص والقُعاس: داء يأخذُ في الصدر والصُّقع والسُّقع: النَّاحِية من الأرض وهما أيضا ما تحت الرَّكِيّة من نواحيها والأصْقَع والأسْقع: طائر كالعصفور وفي ريشه خضرة ورأسه أبيض والصَّوْقعة والسَّوْقعة: وَقْبَةُ الثَّرِيد وخطيب مِصْقَع ومِسْقَع: بليغ وصَقَع الديك وسَقَع: صاح والعصد والعسد والعزد: النكاح ودليل مصدع ومِسْدَع: حاذق وتَصَيَّع الماء على وَجْه الأرض وتسيع: إذا اضطرب ورجل عكص وعكس: سيئ الخلق ورَصِعَت عينُ الرجل ورَسِعت إذا فَسدت والرصغ والرُّسْغ: مُنْتَهى الكف عند المفصل ومنتهى القدم حين يتَّصل بالساق وصِماخ وسِماخ: ثقْب الأذُن والخِرْصَة والخِرْسَة: ما تُطْعمَه النُّفساء والصَّخْبَر والسَّخْبر: ضربٌ من الشجر وبَخَصْت عينه وبَخَسْتها: فقأتَها بإصبعك فأما بَخسته حقه فبالسين لا غير والصَّلْهب والسلهب: الطويل والصندوق." (١)

"واستصحاب حال ".

فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع ، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأي قوم.

وقد تحصل مما ذكراه أربعة ، وقد عقدت لها أربعة كتب.

وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك ، ودونها الاستقراء والاستحسان ، وعدم النظير ، وعدم الدليل ، المعقود لها الكتاب الخامس.

وقولي (الإجمالية) احتراز في البحث عن التفصيلية ، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وبجواز الإضمار قبل

الذكر في باب الفاعل والمفعول ، وبجواز مجيء التمييز مؤكدا ، ونحو ذلك ، فهذه وظيفة علم النحو نفسه ، لا أصوله.

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي ١/٣٦٢

وقولي (من حيث هي أدلته) بيان لجهة البحث عنها ، أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو ، لأنه أفصح الكلام ، سواء كان متواترا أم آحادا ، وعن السنة كذلك بشرطتها الآتي ، وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك وعن إجماع أه ل البلين كذلك ، أي إن كلا مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره ، **وعن القياس وما** يجوز من العلل فيه وما لا يجوز.." (١)

"وقولي (وكيفية الاستدلال بها) ، أي عند تعارضها ونحوه ، **كتقديم السماع على القياس واللغة** الحجازية على التميمية إلا لمانع ، وأقوى العلتين على أضعفهما ، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحا ، إلى غير ذلك.

وهذا هو المعقود له من الكتاب السادس.

وقولي (وحال المستدل) ، أي المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة ، أي صفاته وشروطه ، وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل.

وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع.

وبعد أن حررت هذا الحد بفكري وشرحته ، وجدت ابن الأنباري قال: " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله.

وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الديل ، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولاينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب ".

ه ذا جميع ما ذكره في الفصل الأول بحروفه.

المسألة الثانية

(حدود النحو)

للنحو حدود شتى ، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني (في الخصائص):

" هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها.

وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحوا ، كقولك ، قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أن الفقه ، في الأصل مصدر فقهت الشيء ، أي عرفته ، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم ، وكما أن بيت الله خص به الكعبة ، وإن كانت البيوت كلها لله ، وله نظائر في قصر ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه.

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي السيوطي ص/٢٢

وقد استعملته العرب ظرفا ، وأصله المصدر. انتهى.

وقال صاحب (المستوفى):" النحو صنـاعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ." [١]

"فروع

أحدها:] انقسام المسموع إلى مطرد وشاذ [

ينقسم المسموع إلى مطرد وشاذ. قال في (الخصائص):

" وأصل مواضع (ط ر د) في كلامهم: التتابع والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا واطرد الجدول: إذا تتابع ماؤه بالريح.

ومواضع (ش ذ ذ): التفرق والتفرد ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرهما.

فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام من الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذ ".

قال:

" ثم الاضطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

مطرد **في القياس والاستعمال** معا وهو الغاية المطلوبة نحو: قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد.

ومطرد **في القياس شاذ** في الاستعمال نحو الماضي من (يذر) و (يدع) وقولهم: مكان مقبل ، هذا **هو القياس والأكثر في السماع باقل** والأول مسموع أيضا.

ومنه أيضا مجيء مفعول (عسى) اسما صريحا نحو:

عسى زيد قائما." [٢]

"**فهو القياس غير** أن الأكثر **في السماع كونه** فعلا والأول مسموع أيضا

ومطرد في الاستعمال شاذ **في القياس نحو** قولهم: استحوذ واستنوق الجمل واستوصبت الأمر وأبى يأبى والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

وشاذ **في القياس والاستعمال** معا كقولهم: ثوب مصون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه ".

انتهى ملخصا.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام:

" اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا.

فالمطرد لا يتخلف.

والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف.

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي السيوطي ص/٢٣

(٢) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي السيوطي ص/٤٩

والكثير دونه.

والقليل دونه.

والنادر أقل من القليل.

فالعشرون بالنسبة بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك ".

انتهى.." (١)

"ووجه ضعفه **في القياس أنه** ليس على حد الوصل ولا حد الوقف لأن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت في قوله: له زجل والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معا فحذف الصلة وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتين الوصل والوقف لم تعهد قياسا.

نعم يجوز على ما استعمل للضرورة في الضرورة.

قال أبو علي:

كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته وما لا فلا.

قال ابن جني:

" فإن قيل: هلا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل المولدين وإنما كان ارتجالا فضرورتهم إذن أقوى من ضرورتنا فينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع؟

قيل: ليس جميع الشعر القديم مرتجلا بل كان لهم فيه نحو ما للمولدين من الترسل.

روي عن زهير أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين فكانت تسمى (حوليات زهير).

وعن ابن أبي حفصة قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر وأعرضها في أربعة أشهر ثم أخرج بها إلى الناس.

وحكايهم في ذلك كثيرة

وأيضا فإن من المولدين من يرتجل ".

المسألة الثانية

كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا

قال في الخصائص:

" إذا كان الشيء شاذا **في السماع مطردا** في." (٢)

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي السيوطي ص/٥٠

(٢) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي السيوطي ص/٨٣

"(المسألة السابعة)

" في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر "

قال في الخصائص:

" باب في الشيء يرد فيوجب **له القياس حكما** ويجوز أن **يأتي السماع بضده** أنقطع أم نتوقف إلى أن **يرد السماع بجلية** حاله؟

قال: وذلك نحو: نون (عنبر) فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصل لوقوعها موضع الأصل مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها كما ورد في (عنسل) ما قطعنا به على زيادة نونه وكذلك ألف (آءة) حملها الخليل على أنها منقلبة عن واو حملا على الأكثر ولسنا ندفع مع ذلك أن يرد شيء **من السماع نقطع** معه بكونها منقلبة عن ياء ".

وقال في موضع آخر:

" باب في الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره حتى يرد ما يبين خلاف ذلك:

إذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه بخلافه ولذلك حمل سيبويه (سيدا) على أنه مما عينه ياء فقال في تحقيره (سييد) عملا بظاهره مع توجه كونه فعلا مما عينه واو كـ (ريح) و (عيد) ".

(المسألة الثامنة)

" في تعارض الأصل والغالب "

إذا تعارض أصل وغالب في مسألة جرى قولان والأصح العمل بالأصل كما في الفقه.

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب الإفصاح: إذا وجد فعل العلم ولم يعلم أصرفوه أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل." (١)

"وقولي (وكيفية الاستدلال بها) ، أي عند تعارضها ونحوه، **كتقديم السماع على القياس واللغة** الحجازية على التميمية إلا لمانع، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحا، إلى غير ذلك. وهذا هو المعقود له من الكتاب السادس.

وقولي (وحال المستدل) ، أي المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة، أي صفاته وشروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل. وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع.

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي السيوطي ص/١٤٨

وبعد أن حررت هذا الحد بفكري وشرحته، وجدت ابن الأنباري قال: " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله.." (١)

"مطردا وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذ ".

قال:

" ثم الاضطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

مطرد **في القياس والاستعمال** معا وهو الغاية المطلوبة نحو: قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد.

ومطرد **في القياس شاذ** في الاستعمال نحو الماضي من (يذر) و (يدع) وقولهم: مكان مقبل، هذا **هو القياس والأكثر في السماع باقل** والأول مسموع أيضا.

ومنه أيضا مجيء مفعول (عسى) اسما صريحا نحو:." (٢)

"عسى زيد قائما **فهو القياس غير** أن الأكثر **في السماع كونه** فعلا والأول مسموع أيضا

ومطرد في الاستعمال شاذ **في القياس نحو** قولهم: استحوذ واستنوق الجمل واستوصبت الأمر وأبى يأبى والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

وشاذ **في القياس والاستعمال** معا كقولهم: ثوب مصون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه ".

انتهى ملخصا.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام:

" اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا.." (٣)

"أشهر، وأحكّكها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر ثم أخرج بها إلى الناس.

وحكاياتهم في ذلك كثيرة

وأيضا فإن من المولدين من يرتجل ".

الثانية

كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا

قال في الخصائص:

" إذا كان الشيء شاذا **في السماع مطردا** **في القياس تحاميت** ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على

(١) الاقتراح في أصول النحو ط القلم السيوطي ص/٢٨

(٢) الاقتراح في أصول النحو ط القلم السيوطي ص/٩٧

(٣) الاقتراح في أصول النحو ط القلم السيوطي ص/٩٨

الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما." (١)

"خاتمة

قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلا على مسألة

قال في شرح التسهيل:

يجوز دخول الباء في خبر (ما) التميمية خلافا للفارسي والزمخشري ويدل عليه السماع والقياس والإجماع.

أما السماع فلوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم.

وأما القياس فلأن الباء دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفة، وبعد (هل).." (٢)

"فضمير رِجْلَيْهَا عَائِد على النعامة والسلامى على وزن حبارى عظم فِي فرسن الْبَعِير وَعِظَام صغَار طول إِصْبَع أَو أقل فِي الْيَد وَالرجل وَالْجمع سلاميات والفرسن بِكَسْر أَوله وثالثه هُوَ للبعير بِمَنْزِلَة الْحَافِر للْفرس وَالضَّمِير فِي كلتاهما للرجلين وَقَوله فِي كلت خبر مقدم والكسرة مقدرَة على الْألف المحذوفة وسلامى مُبْتَدأ مُؤخر وزائدة وَصفه وكلتاهما مُبْتَدأ وَمَا بعده الْخَبَر وَهَذَا المصراع تَأْكِيد للأولِ وَفِيه قلب يَجْعَل الْمَجْرُور وَالْمَرْفُوع فِي الأول مَرْفُوعا ومجرورا فِي الثَّانِي أَي قرنت بِوَاحِدَة من السلاميات وَأوردهُ الشَّارِح مرّة ثَانِيَة هُنَا على أَن الْكُوفِيّين زَعَمُوا أَن كلت مُفْرد كلتا لَكِن هَذَا الْمُفْرد لم يسْتَعْمل وَيجوز اسْتِعْمَاله للضَّرُورَة كَمَا فِي هَذَا الْبَيْت أَقُول الْكُوفِيُّونَ ذَهَبُوا إِلَى أَن كل ا وكلتا فيهمَا تَثْنِيَة لفظية ومعنوية وأصلهما كل فَكسرت الْكَاف وخففت اللَّام وزيدت الْألف للتثنية وَالتَّاء للتأنيث وَقد بَين الشَّارِح مَذْهَبهم وَاسْتَدَلُّوا على أَنَّهُمَا مثنيان لفظا وَمعنى وَأَن ألفهما للتثنية

بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاس أما السماع فنحو هَذَا الْبَيْت فأفرد كلت وَهِي بِمَعْنى إِحْدَى فَدلَّ عَن أَن كلتا تَثْنِيَة وَأما الْقيَاس فَقَالُوا الدَّلِيل على أَن ألفهما للتثنية أَنَّهَا تنْقَلب إِلَى الْيَاء فِي النصب والجر إِذا أضيفا إِلَى الْمُضمر وَلَو كَانَت ألف قصر لم تنْقَلب وَذهب البصريون إِلَى أَنَّهُمَا ليستا بمأخوذتين من كل لِأَن كلا للإحاطة وهما لِمَعْنى مَخْصُوص لَيْسَ أحد القبيلين مأخوذا من الآخر بل مادتهما الْكَاف وَاللَّام وَالْوَاو وهما مفردان لفظا مثنيان معنى وَالْألف فِي كلا كألف عَصا وَفِي كلتا للتأنيث وَيدل لما قَالُوا عود الضَّمِير إِلَيْهِمَا تَارَة مُفردا حملا على اللَّفْظ وَتارَة مثنى حملا على الْمَعْنى وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله." (٣)

"ثمَّ مثل بِنَحْوِ مَا مثل بِهِ ابْن جني وَقَالَ: وَهَذِه الْمسَائِل لَا يجيزها من يُجِيز إِبْدَال الْحُرُوف. وَمن منع من ذَلِك على الْإِطْلَاق لزمَه أَن يتعسف فِي التَّأْوِيل لكثير مِمَّا ورد فِي هَذَا الْبَاب لِأَن فِي هَذَا الْبَاب أَشْيَاء كَثِيرَة يتَعَذَّر تَأْوِيلهَا على

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ط القلم السيوطي ص/١٨٧

(٢) الاقتراح في أصول النحو ط القلم السيوطي ص/٣٤٨

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي عبد القادر البغدادي ١/١٣٠

غير وَجه الْبَدَل وَلَا يُمكن المنكرين لهَذَا أَن يَقُولُوا:
إِن هَذَا من ضَرُورَة الشّعْر. لِأَن هَذَا النَّوْع قد كثر وشاع وَلم يخص الشّعْر دون الْكَلَام. فَإِذا لم يَصح إنكارهم لَهُ وَكَانَ المجيزون لَهُ لَا يجيزونه فِي كل مَوضِع ثَبت بِهَذَا أَنه مَوْقُوف **على السماع غير جَائِز الْقيَاس عَلَيْهِ** وَوَجَب أَن يطْلب لَهُ وَجه من التَّأْوِيل يزِيل الشناعة عَنهُ وَيعرف كَيفَ الْمَأْخَذ فِيمَا يرد مِنْهُ.
وَلم أر فِيهِ للبصريين تَأْوِيلا أحسن من قَول ذكره ابْن جني فِي كتاب الخصائص وَأَنا أوردهُ فِي هَذَا الْموضع وأعضده بِمَا يشاكله من الِاحْتِجَاج.
ثمَّ نقل كَلَام ابْن جني وَزَاد عَلَيْهِ أَمْثِلَة وَشَرحهَا وَأَطَال الْكَلَام وأطاب.
وَكَانَ يَنْبَغِي لنا أَن نذْكر هَذَا الْفَصْل عِنْد أول شَاهد من حُرُوف الْجَرّ لكننا مَا تذكرناه إِلَّا هُنَا.
وَالْبَيْت من قصيدة للقحيف الْعقيلِيّ يمدح بهَا حَكِيم بن الْمسيب الْقشيرِي. وَبعده:
(وَلَا تنبو سيوف بني قُشَيْر ... وَلَا تمْضِي الأسنة فِي صفاها)
وَاقْتصر عَلَيْهِمَا أَبُو زيد فِي نوادره. وَمِنْهَا:
(تنضيت القلاص إِلَى حَكِيم ... خوارج من تبَالَة أَو مناها)
وأوردهما ابْن الْأَعرَابِي فِي نوادره.." (١)
"الطَّوِيل فبتّ لَدَى الْبَيْت الْعَتِيق أربغه ومطواي مشتاقان لَهُ أرقان وَيَأْتِي شَرحه إِن شَاءَ الله تَعَالَى فِي بَاب الضمائر.
وَقَالَ أَبُو شامة: لَيْسَ التَّمْثِيل بقوله: لَهُ أرقان مطابقاً لمقصوده فإنّ الْهَاء سَاكِنة حذفت حركتها مَعَ حذف طلتها وَلَيْسَ مُرَاده إلاّ حذف الصِّلَة فَقَط. فَالْأولى لَو كَانَ مثل بِنَحْوِ: عَلَيْهِ وَفِيه.
ثمَّ قَالَ أَبُو عَليّ: وكما حذفت الزيادةُ من الْكَاف فَقيل أعطيتكه كَذَلِك حذفت الْيَاء اللاحقة للياء على هَذِه اللُّغَة وَإِن كَانَ غَيرهَا أفشى مِنْهَا وعضدة **من الْقيَاس مَا** ذكرنَا.
لم يجز لقَائِل أَن يَقُول إِن الْقِرَاءَة بذلك لحنٌ لِاسْتِقَامَةِ ذَلِك **فِي السماع وَالْقِيَاس** وَمَا كَانَ كَذَلِك لَا يكون لحناً.
الْوَجْه الثَّانِي أَن يكون الْكسر فِي بمصرخيّ لأجل التقاء الساكنين وَهَذَا هُوَ الْوَجْه الَّذِي نبّه عَلَيْهِ الفرّاء أوّلاً وَتَبعهُ فِيهِ النَّاس قَالَ الزمخشريّ: كَأَنَّهُ قدّر يَاء الْإِضَافَة سَاكِنة ولكنّه غير صَحِيح لِأَن يَاء الْإِضَافَة لَا تكون إلاّ مَفْتُوحَة حَيْثُ قبلهَا ألف فِي عصاي فَمَا بالها وَقبلهَا يَاء.
ومّمن تبع الفرّاء ابْن جنّي فِي الْمُحْتَسب فِي سُورَة طه قَالَ: قَرَأَ الْحسن وَأَبُو عَمْرو بخلافٍ عَنْهُمَا: هِيَ عصاي بِكَسْر الْيَاء وَكسرهَا فِي نَحْو هَذَا ضَعِيف استقالاً للكسرة فِيهَا وهرباً)
إِلَى الفتحة كهداي وبشراي إلاّ أنّ للكسر وَجها مَا وَذَلِكَ أَنه قد قَرَأَ حَمْزَة وَمَا أَنْتُم بمصرخيّ وَكسر الْيَاء لالتقاء الساكنين مَعَ أنّ قبلهَا كسرة وياء والفتحة وَالْألف." (٢)

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي عبد القادر البغدادي ١٠/١٣٧
(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي عبد القادر البغدادي ٤/٤٣٦

"فَهَذَا خَارج عَن حد الْموقف والوصل جَمِيعًا وَالصَّوَاب أَنه لُغَة لَا ضَرُورَة وَإِلَيْهِ ذهب ابْن جني فِي موضِعين من الخصائص قَالَ فِي الْموضع الأول وَهُوَ بَاب **تعَارض السماع وَالْقِيَاس**: وَممَّا ضعف **فِي الْقيَاس والاستعمال** جَمِيعًا بَيت الْكتاب: الوافر

(لَهُ زجلٌ كَأَنّه صَوت حادٍ ... إِذا طلب الوسيقة أَو زمير)

فَقَوله: كَأَنَّهُ خلس بِحَذْف الْوَاو وتبقية الضمة ضَعِيف **فِي الْقيَاس قَلِيل** فِي الِاسْتِعْمَال. وَوجه ضعف قِيَاسه أَنه لَيْسَ على حد الْوَصْل وَلَا على حد الْوَقْف وَذَلِكَ أَن الْوَصْل يجب أَن تتمكن فِيهِ واوه كَمَا تمكنت فِي قَوْله أول الْبَيْت: لَهُ زجل وَالْوَقْف يجب أَن تحذف الْوَاو والضمة فِيهِ جَمِيعًا وتسكن الْهَاء فضم الْهَاء بِغَيْر وَاو منزلَة بَين منزلتي الْوَصْل وَالْوَقْف.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاق فِي نَحْو هَذَا: إِنَّه أجري فِي الْوَصْل مجْرى الْوَقْف.

وَلَيْسَ الْأَمر كَذَلِك لما بَيناهُ لَكِن مَا أجْرى من نَحْو هَذَا فِي الْوَصْل على حد الْوَقْف قَول الآخر: فظلت لَدَى الْبَيْت الْعَتِيق أخيله ... ... الْبَيْت على أَن أَبَا الْحسن حكى أَن سُكُون الْهَاء فِي نَحْو هَذَا لُغَة لأزد السراة. وَمثل هَذَا

الْبَيْت مَا رويناهُ عَن قطرب قَول الشَّاعِر: الْبَسِيط

(وأشرب المَاء مَا بِي نَحوه عَطش ... إِلاّ لأنّ عيونه سيل واديها)

اه.." (١)

"فاليوم فَاشْرَبْ. قَالَ أَبُو الْحسن الْأَخْفَش فِيمَا كتبه على نوادره: الرِّوَايَة الجيدة فاليوم فَاشْرَبْ وَالْيَوْم أَسْقى.

وَأما رِوَايَة من روى فاليوم أَشْرب فَلَا يجوز عندنَا إِلَّا على ضَرُورَة قبيحة وَإِن كَانَ جماعةٌ من رُؤَسَاء النَّحْوِيين قد أَجَازُوا. اه.

وَهُوَ فِي هَذَا تابعٌ للمبرد.

وَأوردهُ ابْن عُصْفُور فِي كتاب الضرائر مَعَ أبياتٍ مثله وَقَالَ: وَمن الضَّرُورَة حذف علامتي الْإِعْرَاب: الضمة والكسرة من الْحَرْف الصَّحِيح تَخْفِيفًا أجراءً للوصل مجْرى الْوَقْف أَو تَشْبِيها للضمة بالضمة من عضد وللكسرة بالكسرة من فَخذ وإبل نَحْو قَول امرىء الْقَيْس فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ: فاليوم أَشْرب غير مستحقبٍ إِلَى أَن قَالَ: وَأنكر الْمبرد والزجاج التسكين فِي جَمِيع ذَلِك لما فِيهِ من إذهاب حَرَكَة الْإِعْرَاب وَهِي لِمَعْنى ورويا مَوضِع فاليوم أشْرب: فاليوم فَاشْرَبْ. وَالصَّحِيح أَن ذَلِك جائزٌ سَمَاعا وَقِيَاسًا.

أما الْقيَاس فَإِن النَّحْوِيين اتَّفقُوا على جَوَاز ذهَاب حَرَكَة الْإِعْرَاب للإدغام لَا يُخَالف فِي ذَلِك أحدٌ مِنْهُم.

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي عبد القادر البغدادي ٥/٢٧٠

وقد قَرَأت الْقُرَّاء: مَا لَك لَا تأمنا بِالْإِدْغَامِ وَخط فِي الْمُصحف بنُون وَاحِدَة فَلم يُنكر ذَلِك **وَأما السماع فثبوت** التَّخْفِيف فِي الأبيات الَّتِي تقدّمت وروايتهما." (١)

"وَهَذَا على كل حَال وَإِن كَانَ فِيهِ بعض الضعْف أسهل مِمَّا ارْتَكَبهُ الْكُوفِيُّونَ. انْتهى.

وَكَذَلِكَ قَول فِي شرح تصريف الْمَازِني: سَأَلت أَبَا عَليّ عَن إِثْبَات النُّون فِي تقرآن بعد أَن فَقَالَ: أَن مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة وأولاها الْفِعْل بِلَا فصل للضَّرُورَة. فَهَذَا أَيْضا من الشاذ **عَن الْقيَاس والاستعمال** جَمِيعًا إِلَّا أَن الِاسْتِعْمَال إِذا ورد بشيءٍ أَخذ بِهِ **وَترك الْقيَاس لِأَن السماع يبطل** الْقيَاس.)

قَالَ أَبُو عَليّ: لِأَن الْغَرَض فِيمَا ندونه من هَذِه الدَّوَاوِين ونقننه من هَذِه القوانين إِنَّمَا هُوَ ليلحق من لَيْسَ من أهل اللُّغَة بِأَهْلِهَا وَيَسْتَوِي من لَيْسَ بفصيح

وَمن هُوَ فصيح. فَإِذا ورد السَّمَاء بشيءٍ لم يبْق غرضٌ مَطْلُوب وَعدل **عَن الْقيَاس إِلَى** السماع. انْتهى.

وَذهب إِلَى هَذَا ابْن عُصْفُور فِي كتاب الضرائر قَالَ: وَمِنْه مُبَاشرَة الْفِعْل الْمُضَارع لِأَن المخففة من الثقيل وَحذف الْفَصْل نَحْو قَول الشَّاعِر: أنْشدهُ الْفراء عَن الْقَاسِم بن معنٍ قَاضِي الْكُوفَة: مجزوء الْكَامِل

(إِنِّي زعيم يَا نوي ... قة إِن سلمت من الرزاح)

(أَن تهبطين بِلَاد قو ... مٍ يرتعون من الطلاح)

وَقَول الآخر: أَن تقرآن على أَسمَاء ويحكما ... . الْبَيْت." (٢)

"بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد ... غنى بأن يفعل عن ثان فقد

٢٦٢- أبني إن أباك كارب يومه ... فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله **إذ القياس مكابد**. قال ابن سيده: كابده مكابدة وكبادًا قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وإن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم: كرب الشتاء أي قرب كما جزم به الجوهري وغيره. الثاني حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضًا: أن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه "بعد عسى" و"اخلولق" و"أوشك قد يرد غنى بأن يفعل" أي يستغني بأن والمضارع "عن ثان" من معموليها "فقد" وتسمى حينئذ تامة نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦] ، واخلوق أن يأتي، وأوشك أن يفعل، فأن والمضارع في تاويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب

"كارب يومه" أي كارب في يومه يموت فالخبر محذوف. قوله: "اسم فاعل من كرب التامة" وأصله كارب يوم برفع يوم

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي عبد القادر البغدادي ٣٥٢/٨

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي عبد القادر البغدادي ٤٢١/٨

أي قريب يوم وفاته.

قوله: "كضرب وقوله كعلم" الأحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضًا فإن مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر. قوله: "حتى يجعل" بالرفع لأن حتى ابتدائية وفي هذا المسموع ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل إلخ. قوله: "بعد عسى إلخ" أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع. قوله: "غني بأن يفعل إلخ" اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢] ، وكلام الناظم محتمل لها ومعناه على مذهب الجمهور غني بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غني بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور أغناء أن يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني. والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل في محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو أعجبني كونك مسافرًا.

قوله: "مستغنى به عن المنصوب" أي عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن

٢٦٢- البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات ص٢٢٩، والحماسة الشجرية ١/ ٤٦٩؛ وسمط اللآلي ص٩٣٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص١٥٥٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧١؛ ولسان العرب ١/ ٧١٢ "كرب"؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠٢؛ ونوادر أبي زيد ص١١٤؛ ولعبد الله بن خفاف في تخليص الشواهد ص٣٣٦؛ وجمهرة اللغة ص٣٢٨.." (١)

"الفاعل:

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ... زيد منيرًا وجهه نعم الفتى

للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع.

ا. هـ.

خاتمة: أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيقال على مذهبه أظننت زيدًا عمرًا فاضلًا؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت. ومذهبه في ذلك ضعيف لأن المتعدي بالهمزة فرع من المتعدي بالتجرد وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضي هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن **ورد السماع بنقلهما** فقبل، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع، ولو **ساغ القياس على** علم أو رأى لجاز أن يقال ألبست زيدًا عمرًا ثوبًا، وهذا لا يجوز إجماعًا، والله أعلم.

الفاعل:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١/٣٩٠

"الفاعل" في عرف النحاة هو الاسم "الذي" أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو

———

وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدي إلى ثلاثة إلخ. قوله: "لحق بباب ظن" أي في التعدي إلى اثنين لا في سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا. قوله: "المطاوع" هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدي إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا، ومطاوع المتعدي إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فتعلمه، ومطاوع المتعدي إلى واحد لازم ككسرته فانكسر. قوله: "الثنائية" أي التعدية إلى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى في النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن. قوله: "بالتجرد" أي من الهمزة والتضعيف. قوله: "فيحمل" أي يقاس بالنصب في جواب النفي. قوله: "ووجب أن لا يقاس عليهما" لأن الخارج **عن القياس لا** يقاس عليه. قوله: "لجاز أن يقال ألبست إلخ" فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو **جوزنا القياس على** أعلم وأرى لأن ليس متعد لواحد فالهمزة إنما تعديه إلى الثاني فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة.

الفاعل:

قوله: "في عرف النحاة" وأما في اللغة فمن أوجد الفعل. قوله: "أسند إليه فعل" أي على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد الإسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعي قال يس على أنا لا نسلم الإسناد في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول.." (١)

"والحال إن عرف لفظًا فاعتقد ... تنكيره معنى كوحدك اجتهد

———

منه رطبًا، أو تكون نوعًا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبًا، أو فرعًا له نحو هذا حديدك خاتمًا. ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ١٧٤] ، أو أصلًا له نحو هذا خاتمك حديدًا. و ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] ، وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف. ا. هـ. "والحال إن عرف لفظًا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد" وكلمته فاه إلى فيّ. وأرسلها العراك، وجاءوا الجماء الغفير: فوحدك، وفاه، والعراك، والجماء: أحوال، وهي معرفة لفظًا لكنها مؤول بنكرة، والتقدير اجتهد منفردًا، وكلمته مشافهة، وأرسلها معتركة، وجاءوا جميعًا. وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتًا لأن الغالب كونه مشتقًّا وصاحبه معرفة. وأجاز يونس والبغداديون تعريفه

———

عليه. قوله: "طينا" حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من، والأولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا بنزع الخافض

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٥٩

أي من طين لأن طينيته غير مقارنة لقوله بشرا. قوله: "من المؤول بالمشتق" أي مقروءا عربيا ومتصفا بصفات بشر سويّ ومعدودا ومطورا بطور البشر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا. قوله: "إن عرف لفظا" أي في لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظا مقصور **على السماع كما** قاله الشاطبي. قوله: "فاه إلى فيّ" ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى في. قال الدماميني وإلى في تبيين مثل لك بعد سقيا. ا. هـ. والأظهر عندي قياسا على ما مر في مدا بكذا أن إلى فيّ صفة لفاه أي الكائن إلى في أي الموجه إلى فيّ وما ذكره الشارح أحد أقوال: منها أن فاه معمول جاعلا ناب منابه في الحالية ويروى كلمته فوه إلى في فالحال جملة المبتدإ والخبر، قال الدماميني: ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم. ا. هـ. ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى في على كلمته وعن الكوفيين، وبعض البصريين المنع، قال في التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا لهشام. قال الدماميني: لخروجه **عن القياس بالتعريف** والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا إذ الحال في الحقيقة مجموع فاه إلى فيّ وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزله إلى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس. ا. هـ. باختصار.

قوله: "وأرسلها" أي الإبل وقوله معتركة أي مزدحمة، ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك. وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة وقيل للمذكور على حذف مضاف أي إرسال العراك. قوله: "الجماء" أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة، والغفير من الغفر وهو الستر أي ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول، أو التذكير باعتبار معنى الجمع. قوله: "مشافهة" بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء. قوله: "لئلا يتوهم كونه نعتا" أي ولو." (١)

"وما رووا من نحو ربه فتى ... نزر كذا كها ونحوه أتى

"والتاء لله ورب" مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ، وترب الكعبة، وتربي لأفعلن، وندر تالرحمن وتحياتك "وما رووا من نحو ربه فتى"، وقوله:

٥٤٠- وربه عطبًا أنقذت من عطبه

"نزر" أي قليل.

تنبيه: يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، فيقال: ربه رجلًا وربه امرأة. قال الشاعر:

٥٤١- ربه فتية دعوت إلى ما ... يورث المجد دائبًا فأجابوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل "كذا كها ونحوه أتى" أي قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلًا كقوله:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٢٥٥

المجرور بها خلافًا للمبرد ومن وافقه.

قوله: "والتاء لله ورب" يوهم التسوية في الدخول عليهما، وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة. قوله: "ربه فتى" قال الجامي: هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخرًا تمييزًا، فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظًا ورتبة كما مر هذا ما ظهر. قوله: "وربه عطبًا" أي مشرفًا على العطب أي الهلاك قاله العيني، ولا ينافيه قوله: أنقذت من عطبه؛ لأن المراد أبعدته عن العطب، وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة. قوله: "أي قليل" أي بالنسبة للظاهر، وقيل: معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيرًا مطردًا في الاستعمال. قوله: "الإفراد والتذكير" أي استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظًا نحو ربها امرأة، وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع. قوله: "والتفسير بتمييز بعده" يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس، فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلًا، فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس، وعدم إشعار

٥٤٠- صدره:

واه رأيت وشيكًا صدع أعظمه

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ١٢٧؛ وشرح ابن عقيل ص٣٥٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ٢٧.

٥٤١- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩؛ والدرر ٤/ ١٢٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٤؛ وشرح شذور الذهب ص١٧٢؛ وشرح شواهد المغني ص٨٧٤؛ ومغني اللبيب ص٤٩١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٧.." (١)

"وفعل اللازم بابه فعل ... كفرح وكجوى وكشلل

وفعل اللازم مثل قعدا ... له فعول باطراد كغدا

تنبيه: اشترط في التسهيل لكون فعل قياسًا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملًا بالفم كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه الأخفش بل أطلقا كما هنا "وفَعِلَ" المكسور العين "اللازم بابه فَعَل" بفتح الفاء والعين قياسًا سواء كان صحيحًا أو معتلًا أو مضاعفًا "كفرح وكجوى وكشلل" مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة، وشهب شهبة، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثل للثاني فقال: كولى

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٣٠٩

عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر "وفعل" المفتوح العين "اللازم مثل قعدا له فعول باطراد" معتلًّا

الفراء إلى أنه **يجوز القياس عليه** وإن سمع غيره. ا. هـ. دماميني. وحكي في الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. قوله: "بابه فعل" أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسا. قوله: "أو معتلا" أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمي. قوله: "وكجوى" هو الحرقة من عشق أو حزن. قوله: "فإن الغالب على مصدره الفعلة" أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة **أمارة القياس كما** أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي وأقره.

قوله: "لون بين الزرقة والحمرة" فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد، وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه. قوله: "واستثنى في التوضيح إلخ" واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. قوله: "فقياسه الفعالة" أي بكسر الفاء. قوله: "كولي عليهم ولاية" عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو ولي أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي. قاله المصرح. قوله: "ولم يمثل للأول" أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف. قوله: "فإن ذلك" أي كون المصدر القياسي فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر. قوله: "مثل قعدا" حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين." (١)

". . . . .

خاتمة: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل نحو: ما أظرف زيدًا أو الحال نحو: ما أضرب زيدًا. وهمزة أفعل للصيرورة. ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو: ما أطول زيدًا وأطول به. ويجب فك أفعل المضعف نحو: أشدد بحمرة زيد. وشذ تصغير أفعل مقصورًا **على السماع كقوله**:

٧٦٥- يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا ... من هُؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمَرِ

وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو: أحيسن بزيد والله أعلم.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٤٦٠

مدلول عليه بافعل لا بافعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولًا واحدًا تقديره في الأول يكسوهم وفي الثاني يظنه. قوله: "ما عدم التعدي" أي: ما عدم أصله الذي صيغ منه التعدي. قوله: "في الأصل" أي: قبل التعجب وقوله أو الحال أي: في حال التعجب وهو مبني على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلًا أو تحويلًا، وتقدم ما فيه فالهمزة -على الصحيح من عدم اشتراط ذلك- لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلًا. قوله: "وهمزة أفعل للصيرورة" أي: لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير، والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى، وأما عند من جعله أمرًا لفظًا ومعنى فقد أسلفناه. قوله: "ويجب تصحيح عينهما" أي: دون لامهما حملًا على اسم التفضيل، حيث قالوا أقول وأبيع وأدعي وأرمي. قوله: "ويجب فك أفعل إلخ" أي: كما سيأتي في قوله:

وفك أفعل في التعجب التزم

قوله: "وشذ تصغير أفعل" أي: بفتح العين، وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذ وعز واطراده إلى ابن كيسان فقط، والذي في المغني أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنًا وأصلًا وإفادة للمبالغة، وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال: ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك. قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه ا. هـ. قال الدماميني: قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل، فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجًا عن القياس. قوله: "مقصورًا على السماع" مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله في

المغني عن الجوهري.

٧٦٥- راجع التخريج رقم ٧٥٧.." (١)

". . . . .

وقوله:

٩٠٦- إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَومِي لَهُم فَبِهِم ... هذا اعْتَصِمْ تَلقَ منْ عاداكَ مَخْذُولا

وقوله:

٩٠٧- ذا ارْعِواءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الرْ ... رَأسِ شَيبًا إلى الصِّبا مِنّ سَبِيلِ

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد، على شذوذ أو ضرورة، ولحنوا المتنبي في قوله:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣٧/٣

٩٠٨- هَذِي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسًا

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة **على السماع إذا** لم يرد إلا في الشعر، وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم

المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا م نادى وفيه الشاهد. قال البعض: ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذٍ لا شاهد فيه ا. هـ. ومما يبعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة. قوله: "قومي لهم" قومي خبر إن ولهم متعلق بصلة الموصول، وهي وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي للضرورة واعتصم أي: استمسك. قوله: "ذا ارعواء" أي: يا ذا ارعو ارعواء أي: انكف عن دواعي الصبا انكفافًا. قوله:

"وجعل منه قوله تعالى إلخ" لم يقل وقوله تعالى؛ لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم. قوله: "على شذوذ" أي: في النثر أو ضرورة في النظم. قوله: "ولحنوا المتنبي" قد يمنع التلحين بأن المتنبي كوفي، ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة. قاله الدماميني. قوله:

"هذي" أي: يا هذي وجعله بعضهم مفعولًا مطلقًا أي: برزت هذه البرزة وحينئذٍ لا شاهد فيه. ورده الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق الـمفعول المطلق إلا منعوتًا بذلك المصدر نحو: ضربته ذلك الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أي: أثرت رسيسًا أي: هما. وتمامه:

ثم انصرفت وما شفيت نسيسًا

بنون مفتوحة أي: بقية النفس. قوله: "إذ لم يرد إلا في الشعر" أي: لم يرد نصا إلا في

٩٠٦- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٢٩٨.

٩٠٧- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص٥١٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٠.

٩٠٨- عجزه:

ثم انْثَنَيْتِ وما شَفيت نَسِيسًا

والبيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٠١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤١؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ١٧٧.." [1]

"في سَبِّ الانْثَى وَزْنُ يا خَباثِ ... والأَمْرُ هكذا مِنَ الثلاثِي

"نومان" بفتح النون بمعنى كثير النوم "كذا" أي: مما يختص بالنداء.

تنبيهان: الأول الأكثر في بناء مفعلان نحو: ملأمان أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح نحو: يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش، ويا مطيبان. وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم، وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء. الثاني: قال في

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٠٢

شرح الكافية: إن هذه الصفات مقصورة **على السماع بإجماع** وتبعه ولده، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافًا، أجاز **بعضهم القياس عليه** فتقول: يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة "واطردا في سب الأنثى وزن" يا فعال نحو: "يا خباث" يا لكاع يا فساق وأما قوله:

٩٣٢- أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إلى بيت قَعِيدتُهُ لَكاعِ

فضرورة "والأمر هكذا" أي: اسم فعل الأمر مطرد "من الثلاثي" عند سيبويه نحو:

ـــــــ

الخاتمة أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف، كما أن الأمر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر. قوله: "بالهمز" أي: الساكن. قوله: "أي: مما يختص بالنداء" بيان لوجه الشبه. قوله: "يا مكرمان" بفتح الراء زكريا، وهو العزيز المكرم. دماميني. قوله: "تصحيف مكذبان" أي: تحريفه وسماه تصحيفًا لقربه من التصحيف لقرب رسم الدال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها. قوله: "وليس بشيء" مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده.

قوله: "مقصورة على السماع" ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها. قوله: "وهو" أي: الاجماع. قوله: "فتقول يا مخبثان إلخ" قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذي سمع منه أي: من مفعلان ستة ألفاظ: مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان. قال: وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمن٥م من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء، والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان.

قوله: "وزن يا فعال" أي: موازن ثاني يا فعال وكذا يقال في قوله الآتي: وشاع في سب الذكور وزن يا فعل وفي الإتيان بيا هنا، وفيما يأتي إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء. قوله: "قعيدته" سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أي: خسيسة.

قوله: "فضرورة" وقيل التقدير: قعيدته يقال لها يا لكاع. قوله: "والأمر هكذا إلخ" وجه ذكره هنا مناسبته لنحو: خباث المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أي: فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله: هكذا أي: كخباث في الوزن لا في النداء. قوله: "أي: اسم فعل

ـــــــ

٩٣٢- البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ص١٥٦، وجمهرة اللغة ص٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٨/ ٣٢٣ "لكع"؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٥؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وشرح شذور الذهب ص١٢٠؛ وشرح ابن عقيل ص٧٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢، ١٧٨.." [1]

ـــــــ

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٣٧

"وشَذَّ حَذفُ أنْ ونَصْبٌ في سِوى ... ما مَرَّ فاقْبَل مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى

غير المصدر فإن ذلك لا يختص به، فتقول لولا زيد ويحسن إلي لهلكت. الثني يجوز في قوله: فعل عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر. الثالث: أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع في غيرها "وشذ حذف أن ونصب سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى" أي: حذف أن مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم: خذ اللص قبل أن يأخذك، ومره يحفرها، وقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] وقرءة الحسن: "قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ" [الزمر: ٦٤] ومنه قوله:

١١٠١- ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدَ ما كدتُ أَفْعَلَهْ

تنبيهات: الأول أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح في شرح الكافية، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف. الثاني أجاز ذلك

بعضهم" تبع الفارضي هذا البعض فاشترط المصدرية. قوله: "إنما هو المصدر" أي: المؤول من أن والفعل. قوله: "في سوى ما مر" أي: وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء ا. هـ. زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله: الرابع إلخ قال سم: أي: وسوى الفعل بعد كي التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق.

قوله: "المواضع العشرة" ي مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة. قوله: "وقراءة بعضهم بل نقذف إلخ" أي: بنصب يدمغه ا. هـ. فارضي. قوله: "أعبد" أي: أن أعبد وانتصاب غير في هذه القراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد؛ لأن الحرف المصدري محذوف إما مع بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذه ا به في قراءة الرفع، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامروني وأن أعبد بدل اشتمال منه أي: تأمروني غير الله عبادته. دماميني. قوله: "ونهنهت" أي: زجرت وما في بعد ما كدت أفعله مصدرية أي: بعد قربي من الفعل وقال المبرد: أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء إلى اللام وحذف الألف وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: "الثاني أجاز ذلك" أي: القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبيه مع أنه من

١١٠١- صدره:

فَلَمْ أرَ مِثلها خُباسَةَ واحدٍ

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص٤٧١؛ وله أو لعمرو بن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ "خبس"؛ ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/ ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٠٧؛ والمقاصد النحوية

٤/ ٤٠١؛ ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣١؛ ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/ ٥٦١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٤٨؛ وجمهرة اللغة ص٢٨٩؛ والدرر ١/ ١٧٧؛ ورصف المباني ص١١٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٠؛ والمقرب ١/ ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨.." [١]

". . . . .

الكوفيون ومن وافقهم. الثالث كلامه يشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤] ، قال: فيريكم صلة لأن حذفت وبقي يريكم مرفوعًا، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور **على السماع مطلقًا** فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل وهو الصحيح. الرابع: ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم: والفعل من بعد الجزاء إن يقترن. إلخ ا. هـ.

تتمة التنبيه قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني.

قوله: "وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل" اعلم أن قوله في شرح التسهيل: وهذا **هو القياس يحتمل** رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع، ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط. ويؤيد هذا الاحتمال أمران: قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله: لأن الحرف عامل ضعيف إلخ وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الشاذ **يكون القياس الرفع** فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع. لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام علي قياسية الحذف، اللهم إلا أن يقال الظاهر فيما بني عليه أمر قياسي أن يكون قياسيا، هذا وفي الفارضي أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الأخفش فتفطن.." [٢]

"الرابعة: في معرفة الأفراد ويقال له الآحاد: " وهو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة " (١).

الخامسة: في معرفة من تقبل روايته ومن ترد وفيها سبع مسائل منها: أن تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة (٢).

السادسة: في معرفة طرق الأخذ والتحمل وهي ستة منها: السماع، **القراءة، السماع على** الشيخ بقراءة غيره، الاجازة، والكتابة، والوجادة (٣).

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٤٦١/٣

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٤٦٢/٣

السابعة: معرفة المصنوع: يقول فيه " الشعر مصنوع مُفْتَعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في غريبه " (٤).

الثامنة: معرفة الفصيح: يقول فيه: " إن مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها " (٥).

التاسعة: معرفة الفصيح من العرب يقول فيه: " أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حبيب رب العالمين جلَّ وعلا " (٦).

العاشرة: معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات: يقول فيه: الضعيف ما انحطَّ عن درجة الفصيح، والمنكر منه أقلَ استعمالاً مثاله بلق الدابة، وهذا لا يعرف في أصل اللغة والمتروك ما كان قديماً من اللغات ثم تُرك واستعمل غيره (٧).

الحادية عشرة: معرفة الردئ المذموم من اللغات: مثاله الكَشْكَشة، والكسكسة، والعنعنة، والفحفحة مثالها في لغة قيس وتميم كعنك في انك، وعسلم في أسلم (٨).

الثانية عشرة: معرفة المطرد والشاذ: يقول فيه: هما على أربعة أضرب: مُطّرد **في القياس والاستعمال**، ومُطّرد **في القياس شاذ** في الاستعمال، ومُطّرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ **في القياس والاستعمال** جميعاً (٩).

الثالثة عشرة: معرفة الحوشي، والغرائب، والشواذ، والنوادر: يقول فيه " وحوشيُّ الكلام وَحْشيّة وغريبه، والغرائب جمع غريبة وهي بمعنى الحوشيّ " (١٠).

---

(١) البُلغة إلى أصول اللغة: ٢٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦، ٢٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧، ٢٨.

(٤) المصدر نفسه: ٢٨.

(٥) المصدر نفسه: ٢٨، ٢٩.

(٦) المصدر نفسه: ٣١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٣٤.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤.

(١٠) المصدر نفسه: ٣٤، ٣٥.." [1]

"الإملاء. الإفتاء في اللغة، الرواية والتعليم، رواية الأكبار عن الأصاغر، مراتب هذه الوظائف.

٢٠٧ طرق الأخذ والتحمل

السماع، القراءة على **الشيخ، السماع على** الشيخ بقراءة غيره، الإجازة، الإجازات و"الشهادات"، نموذج من الإجازات، المكاتبة، الوجادة.

---

(١) البلغة الى أصول اللغة صديق حسن خان ص/٣٣

٢٠٩ رواية اللغة

تاريخ لفظتي: اللغة واللغوي.

وفود العرب على النبي، تفسير القرآن وغريب الحديث، ابن عباس ونافع ابن الأزرق، في وضع النحو، أبو الأسود، الخليل بن أحمد واضع "علم اللغة".

٢١٢ الأخذ عن العرب

علم العرب والقائمون عليه. تتبع اللغات والسماع من العرب، تجريد القياس. ضعف اللغة في الحضر. طبقات الرواة.

٢١٤ الرحلة إلى البادية

بين البصريين والكوفيين، بدء الرحلات إلى البادية، الاقتداء بأصحاب الحديث، تحصيل الشواذ والنوادر، القبائل التي أخذت عنها اللغة، قبائل مشكوك في خلوص عربيتها، أقدم من رحل إلى البادية، رواة الطبقة الرابعة، انتهاء الرحلة إلى البادية.

٢١٦ فصحاء الأعراب

تكلف البلغاء محاكاة الأعراب، طروق الأعراب على الحضر، أول الطارئين منهم، إذا تحضر الأعرابي فسدت لغته، الأعرابي لا ينطق الخطأ ولا يتأتى له، ولا ينطق بغير لحن قومه، ولا يفهمه، مثال.

٢١٩ المحاكمة إلى الأعراب

تصحيح القياس وضبط الألفاظ وتحقيق المعاني، المسألة الزنبورية، الأعراب في مجالس الأمراء، فساد لسان الأعراب في القرن الخامس.

٢٢١ بعض فصحاء الأعراب

٢٢٣ الوضع والصنعة في الرواية

الصدق والكذب، أسباب الوضع، الكسائي يبكي!

٢٢٤ افتعال اللغة

كلمات من الغريب، قطرب، ابن دريد، بين نفطويه وابن دريد، غلام ثعلب، نادرة، أبو العلاء صاعد بن الحسن البغدادي، نوادر، حديث الخنفشار.." (١)

"وملخَّص القول . أن فصاحة الكلمة تكون بسلامتها من تنافر الحروف ومن الغرابة. ومن مخالفة القياس. ومن الابتذال. والضعف.

فاذا لصق بالكلمة عيب من هذه العيوب السابقة وجب نبذها واطراحها.

تطبيق (١)

ما الذي أخل بفصاحة الكلمات فيما يأتي:

---

(١) تاريخ آداب العرب الرافعي ، مصطفى صادق ١/٢٧٨

قال يحيى بن يعمر: لرجل حاكمته امراته إليه «أئن سالتك ثمن شكرها وشبرك، اخذت تطلها وتضهلها (١) .

وقال بعض أمراء العرب، وقد اعتلت أمّه، فكتب رقاعاً وطرحها في المسجد الجامع بمدينة السلام: صين امرؤ وَرَعَا، دعا لامراة انقحلة (٢) مقسئنة (٣) قد منيت بأكل الطرموق (٤) فأصابها من أجله الاستمصال (٥) بأن يمن الله عليها بالاطرغشاش (٦) والابرغشاش أسمع جعجعة (٧) . ولا أرى طحنا . الاسفنط (٨) . حرام . وهذا الخنشليل (٩) صقيل، والفدوكس مفترس (١٠) .

يوم عصبصب وهلوف، ملأ السجسج طلا (١١) .

أمنَّا أن تصرّع عن سماحٍ وللآمال في يدك اصطراع (١٢)

---

(١) . الشكر الرضاع والشبر النكاح وتطلها تسعى في بطلان حقها وتصهلها تعطيها الشيء القليل.

(٢) . يابسة.

(٣) . مسنة عجوز.

(٤) . ابتليت باكل الطين.

(٥) . الإسهال.

(٦) . البرء . وكذا معنى ما بعده.

(٧) . جعجعة غير فصيحة لتنافر حروفها، وهو مثل يضرب لمن يقول ولا يفعل.

(٨) . الاسفنط الخمر.

(٩) . الخنشليل السيف.

(١٠) . الفدوكس الأسد، فكل من هذه الألفاظ الثلاثة وحشية غير مألوفة.

(١١) . شديد البرد فيهما . والسجسج الارض التي ليست بسهلة ولا صلبة.

(١٢) . أراد: أنهم امنوا أن يغلبه غالب يصرعه **عن السماع ويمنعه** منه وأما قوله (وللآمال في يدك اصطراع) فمعناه تنافس وتغالب وازدحام في يده . يريد كثرة نواله وكرمه. واستعماله للفظة الاصطراع بهذا المعنى بعيد.." [١]

"وسُؤْدَدٍ، وجَبَروتٍ، وصَيْرُورَةٍ، وشَبيبَةٍ، وتَهْلُكَةٍ، ومَدْخَلٍ، ومَرْجِعٍ، ومَسْعاةٍ، ومَحْمَدٍ، ومَحْمِدَةٍ، "يُقالُ فيهما أَيضاً مَحْمَدٌ ومَحْمَدَةٌ.

و"فَعْلٌ" هو المصدرُ الأصليُّ للأفعال الثلاثية المجرَّدة، ثم عُدِلَ بكثير من مصادرها عن هذا الأصل، وبقيَ كثيرٌ منها على هذا الوزن.

ومِما يَدلُّ على هذا أنهم إذا أرادوا بناءَ المَرَّةِ والنوعِ رَجعوا إليه، فلم يَبنوهما من مصدر فِعلهما. إلا أنهم كسروا أوَّلَ المصدر النَّوعي، تمييزاً له من المَرَّة. فالمرَّة والنوع من الدُّخول والقيام والسُّعال دَخْلةٌ وَدِخْلةٌ، وقومةٌ وقِيمةٌ، وسَعْلةٌ وسِعْلةٌ".

---

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع أحمد الهاشمي ص/٢٥

المصادر الثلاثية القياسية
المصادر المتقدمة، الكثيرُ منها سَماعيٌّ. وإنما يُقاسُ منها ما كان على وزن فَعْلٍ وفَعَلٍ، وفُعولٍ، وفِعالٍ، وفَعَلانٍ، وفُعالٍ، وفَعيلٍ، وفُعُولةٍ، وفَعالةٍ وفِعالةٍ.
(والمراد بالقياس هنا اذا وردَ شيءٌ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا؛ لا أنك تقيس مع **وجود السماع فقد** ورد مصادر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسي، وغيره سماعي، غير جار على القياس. وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع) .
والغالبُ فيما دلَّ من الأفعال على امتناعٍ، أن يكون مصدرُهُ على." (١)
". . . . .

أما ما يكون في الجسد منه أكثر من واحد؛ كاليد، والرجل؛ فإنك إذا ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية؛ نحو: ما أكرمَ يديكما، وما أسرعَ رجليكما. أما قوله تعالى: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فإنه جمع؛ لأن المراد الإيمان: "جمع يمين، أي: اليد اليمنى"١.
وأما ما يتصل بالجسم وينفصل عنه من نحو: ثوب، وغلام فلا يجوز فيه إلا التثنية إذا ضممت منه واحدًا إلى مثله؛ نحو أُعْجِبتُ بثوبيكما ... وسلمت على غلاميكما ... إذا كان لكل واحد ثوب وغلام. ولا يجوز الجمع في مثل هذا؛ منعًا للإبهام واللبس؛ إذا لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثوابًا وغلمانًا. وهو غير المراد٢. وكذلك لا يجوز الإفراد؛ للسبب السالف.
ح- سبق الكلام على منع تثنية جمع المذكر وجمعه بطريقة مباشرة فيهما، وإباحة ذلك عند التسمية به٣ ... فهل يجوز تثنية جمع التكسير، وجمعه؟
فريق قال: إن جمعه مقصور على السماع. أما تثنيته فملخص الرأي فيها عنده **أن القياس يأبى** تثنية الجمع، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة العددية، والتثنية تدل على القلة؛ فهما متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة. وقد جاء شيء من ذلك -عن العرب- على تأويل الإفراد؛ قالوا: إبلان، وغَنَمان. وجِمَالانِ. ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضموا إليه مثله فثنوه ... وما **دام القياس يأباه** فالأحسن الاقتصار فيه على السماع٤.
وفريق آخر -كما سيجيء٥- يميل إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة، دون ما يدل على الكثرة.
والأفضل الأخذ بالرأي القائل إن الحاجة الشديدة قد تدعو أحيانًا إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته؛ فكما يقال في جماعتين من الجِمال: جمالان -كذلك يقال في جماعات منها: جِمالات. وإذا أريد تكسير جمع التكسير روعي فيه ما نصوا عليه في بابه٥.

---

(١) جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني ١٦٢/١

١ هل المراد أن اليمنى واحدة، فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع؟ إن كان هذا التعليل صحيحًا فهو منطبق على جميع الأعضاء الزوجية في الجسم. فكيف تجب التثنية؟ إلا أن يقال إن اليمنى أشهر في اليد اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف، وتصير بمنزلة شيء واحد.

٢ راجع الجزء الرابع من شرح "المفصل" ص١٥٥.

٣ في ص١٥٥، ١٢٩.

٤ راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص١٥٣.

"٥و ٥" في جـ٤ ص ٥٠٥ م ١٧٤.." (١)

"النحويون، والنصب به سماعي١ - على الأرجح المعول عليه؛ مقصور على ما ورد منها منصوبًا مع فعله٢ الوارد نفسه؛ فلا يجوز -في الرأي الصائب- أن ينصب فعل٣ من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التي وردت معه مسموعة عن العرب، كما لا يجوز في كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل٤ الذي وردت معه مسموعة، أي: أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض لا **يجوز القياس عليها**، فهي، مقصورة على أفعالها الخاصة بها، وأفعالها مقصورة

١، ٢ راجع حاشية الأمير على "المغني" -جـ ١- عند الكلام على: "لكن" مشددة النون.

والحكم بأنه مقصور **على السماع هو** الأنسب؛ لأنه يمنع اللبس والاضطراب اللغوي، وهو رأي أكثر أئمة اللغة؛ كابن هشام، وابن مالك، والرضي، وابن حيان، وآراؤهم مسجلة في المراجع المختلفة؛ ومنها ما جاء في حاشية "ياسين" في هذا الباب منقولًا عن ابن هشام في "التوضيح" وشرحه، عند كلامه على السبب الأول، والثاني من أسباب: "التعدية" حيث يقول ما نصه على سبب التعدية بنزع الخافض:

"لكن المصنف سيذكر أنه سماعي" وفعلًا صرح به المصنف في "التوضيح" بعد ذلك آخر الباب: وسجلت تلك الحاشية في آخر صفحة من صفحات الجزء الثاني - باب: الإدغام" ما نصه: "إن النصب على نزع الخافض لا يصار إليه مع تيسير غيره ... "، وجاء في "حاشية الأمير على المغني" "ج ١ مبحث الحرف "علي" الجار، وبيان الأفعال التي حذف بعدها حرف الجر سماعًا ونصب المجرور بعد حذفه" ما نصه بعد تلك الأفعال المسموعة" " ... إنما جاز ذلك في هذه لتعين الحرف، وتعين محله، ولا **يجوز القياس عليها** وإن تعين الحرف، وتعين محله، فلا يجوز بريت القلم السكين، خلافًا لعلي بن سليمان". ا. هـ.

ويقول الرضي -ج ١ ص ٧٥ من شرح الشافية- ما نصه: "إن باب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة".

وانظر رقم ٤ من هامش ص ١٧١ الآتية.

ويقول ابن مالك في تعدية الفعل اللازم بحرف الجر: يصح نصب الاسم المجرور بشرط حذف حرف الجر، وهذا

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ١٦١/١

مقصود على "النقل؛ أي: على السماع. ونص كلامه في "ألفيته" هو:

وعد لازمًا بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

... نقلا ...

وسيجيء الكلام على هذا البيت في هامش ص ١٦٤.

٣ أو ما يشبه الفعل.

٤ وشبهه.." (١)

". . . . .

= إذا حصلته بسعي وقصد، وتقول: كسبته، إن لم يكن بسعى وقصد، كالمال الموروث.

"ولأصل الفعل"، كالتحى، أي: طلعت لحيته، و"المطاوعة" كأوقدت النار فاتقدت:

و"معنى تفاعل" نحو: اقتتلوا واختصموا.

"ملاحظة": ومما يختص بصيغة: "افتعل وتفاعل" الدالتين على الاشتراك ما قرره مؤتمر مجمع اللغة العربية "في دورته السابعة والثلاثين" من جواز إسناد الصيغتين إلى معموليهما، باستعمال "مع" أو"الباء" في الصيغة الأولى، واستعمال "مع" في الصيغة الثانية؛ "كقولهم: اتفق معه، والتحم معه، والتقى به، واتصل به، واجتمع معه، واجتمع به، وتجاوب معه ... و ... ".

ومما يتصل بصيغة "افتعل" قرار المجمع اللغوي القاهري "طبقًا لما جاء في ص ٣٩ من كتابه المسمى: "مجموعة القرارات العلمية" الصادرة في الدورة الأولى والدورات التي تليها إلى نهاية الثامنة والعشرين"، ونص القرار الخاص بمطاوع: "فعل" المتعدي – وقد سبقت الإشارة إليه من هامش ص ١٠٠ – هو: "كل فعل ثلاثي، متعد، دال على معالجة حسية، فمطاوعة القياسي هو: "انفعل"، ما لم تكن فاء الفعل واوًا، أو: لامًا، أو: نونًا، أو: ميمًا، أو: راء، ويجمعها قولك: "ولنمر" فالقياس فيه: "افتعل". ا. هـ – وسيجيء هذا في "هـ" ومعه الأمثلة.

وجاء في كتاب: "الجامع الكبير" لابن الأثير – ج١ ص ٤٨ – ما نصه بهامشها:

"قال الحريري في درة الغواص: يقولون: انضاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه، وكلا اللفظين معيرة لكتاب، والمتلفظ به، **لمخالفته السماع والقياس**. والوجه: أضيف إليه، وسد عليه؛ فقد تقرر أن مطاوع "فعل" الثلاثي هو: "انفعل وافتعل" ومطاوع "أفعل" الرباعي هو: "فعل" ويشترط في ذلك التعدي. وما ورد مما يخالف ما ذكر – نحو: انزعج مطاوع "أزعج"، وانطلق مطاوع "أطلق" وانفحم مطاوع "أفحم"، ونحو: انسرب مطاوع "سرب"، وهو لازم – شاذ لا يقاس عليه، ونقل العلامة شهاب الدين الألوسي "في كشف الطرة ص ٤٨" أنا أبا علي الفارسي صحيح قياس "انفعل" من "أفعل" الرباعي، وأن ابن عصفور اختاره، وأن ظاهر قول ابن بري قياسية "انفعل" من "أفعل" الرباعي. قلنا: والسبب في ذلك كله

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٢/١٦٠

اضطراب النحويين في فهم "المطاوعة". ا. هـ، ما جاء في كتاب: الجامع الكبير، لكن القاموس يقول في مادة: "فسد" **إن القياس لا** يأتي انفسد.

وفيما يلي مباشرة الكلام على صيغة: "انفعل".

"هـ" "انفعل" يقول الصبان ما نصه: هو: "المطاوعة الفعل ذي العلاج "أي: التأثير" المحسوس؟؛ كقسمته فانقسم؛ فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت، ولا ظننت ذلك حاصلًا فانظن؛ لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن، وليس أثرهما محسوسًا، وأما نحو: فلان منقطع إلى الله تعالى، وانكشفت لي حقيقة المسألة، وحديث: "أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي" – فمن باب: "التجوز"، سلمنا أنه حقيقة، لكن لا نسلم أنه مطاوع، بل هو من باب انطلق علي". ا. هـ.

"وجاء لأصل الفعل" كانطلق؛ أي: ذهب "لبلوغ الشيء" كانحجز؛ بلغ الحجاز، واستغنوا عن انفعل بافتعل – كما سبق في "د" – فيما فاؤه لام كلويته فالتوى، أو راء، كرفعته ارتفع، أو واو كوصلته فاتصل، أو نون كنقلته فانتقل، وكذا الميم غالبًا؛ كملأته فامتلأ." (١)

"أو لفعل من معناها؛ فالأصل: "رحمه الله ويحًا وويسًا بمعنى: رحمة الله رحمة" – أو: "رحمة الله ويحه وويسه، بمعنى رحمه الله رحمته ... " وكذا: "أهلكه الله ويلًا، وويبًا، أو أهلكه الله ويله، وويبه؛ بمعنى أهلكه الله إهلاكًا، وأهلكه الله إهلاكه"، فالفعل مقدر في الأمثلة بما ذكرناه، أو بما يشبهه أداء المعنى من غير تقيد بنص الأفعال السالفة التي قدرناها.

وقيل: إن الكلمات السالفة: "ويح – ويس – ويل – ويب ... " عند نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به؛ وليست مفعولًا مطلقًا؛ فالأصل مثل: ألزمه الله ويحه، أو ويله ... أو ... ، وهذا رأي حسن لوضوحه ويسره، وإن كان الأول هو الشائع، ومثله: بله الأكف "في حالة الكسر" بمعنى: ترك الأكف، أي: اترك ترك الأكف ...

ب– من المصادر المسموعة التي ليس لها فعل من لفظها، ما يستعمل مضافًا وغير مضاف، كالكلمات الخمسة السابقة، فإن كانت مضافة فالأحسن نصبها على اعتبارها مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف، أو مفعولًا به، كما شرحنا. والنصف هو الأعلى، ولم يعرف –سماعًا– في كلمة: "بله" المضافة سواه، أما الكلمات الأربع التي قبلها، فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف،

= "حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال: يقال: درهمت الخبازي، أي: صارت كالدرهم؛ فاشتق من الدرهم، وهو اسم عجمي، وحكى أبو زيد – رجل مدرهم، قالوا ولم يقولوا منه درهم؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف، ولهذا أشباه". ا. هـ.

ثم قال بعد ذلك في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه ما نصه:

"ليس كل ما يجوز **في القياس يخرج** به سماع؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ١٦٨/٢

ذلك سماعًا، ولا أن يرويه رواية ... ".

وفي ص ١٢٧ – باب **تعارض السماع والقياس** – ما نصه:

"إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع، قال لي أبو علي في الشام: إذا صحت الصفة "المشتق" فالفعل في الكف. وإذا كان هذا حكم الصفة "المشتق" كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ... "، ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة ...

وله فصل آخر جليل الشأن، عظيم النفع، عنوانه: فصل في اللغة المأخوذة قياسًا "ج ١ ص ٤٣٩" – يؤيد ما سبق – وستذكر هنا في آخر الجزء – هذا الفصل كاملًا؛ لأهميته، ونفيس مضمونه.." (١)

"بحيث تقوم قرينة تدل على هذا؛ نحو: اذهب جريًا لإحضار البريد، أي: جاريًا تكلم الخطيب ارتجالًا، أي: مرتجلًا ١ حضرالوالد بغتة، أي مفاجئًا

لا تثق بالكذوب، واعلم يقينا ... أن شر الرجال فينا الكذوب

أي: متيقنًا.

وقد ورد بكثرة في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكر حالًا؛ ولكثرته **كان القياس عليه** مباحًا في رأي بعض المحققين ٢، وهو رأي فوق صحته فيه تيسير، وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق، ومنعها فريق، ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلًا يبعدها عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع ٣؛

---

١ أي: من غير إعداد سابق للخطبة.

٢ انظر البيان وقرار مؤتمر المجمع اللغوي، في هذا الشأن، رقم ٢ التالي:.

٣ غريب كما يقول بعض النحاة أن يكثر ورود الحال مصدرًا منكرًا، في فصيح الكلام المأثور، بل في أفصحه؛ وهو: القرآن، ثم نسمع ونقرأ من يقول: إنه بالرغم من تلك الكثيرة مقصور على السماع، راجع آخر صفحة من الحاشية على شرح "التصريح" باب "الإدغام".

فما جاء في القرآن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ ، وقوله: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً﴾ ، وقوله: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾ ، وقوله: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾ ، فالكلمات: سعيًا، سرًا، جهارًا، خوفًا، ظلمًا، هي مصادر لا شك فيها، وهي أيضًا بعض ما جاء في الكتاب العزيز من الأحوال، وما أكثر ما جاء في غيره مما يستشهد به، وتأويلها بالمفعول المطلق الذي حذف عامله ضعيف؛ لأن حذف عامل المؤكد في مثل هذا معيب كما سبق في ص ٢١١ وكذا كل تأويل آخر يشبه، فما الذي يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها؟ ولماذا يوافق بعضهم **على القياس في**

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٢/٢٣١

المصدر المنكر الصريح إذا كان نوعًا لعامله؛ نحو جاء السائق سرعة، أي: سريعًا؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر الصريح النكرة؟ هي:

أ- المصدر الدال على بلوغ نهاية الشيء؛ نحو: أنت الرجل شجاعة، وأخوك الرجل علمًا، وأمثال هذا المصدر الذي قبله خبر مقرون "بأل" الدالة على الوصول إلى نهاية الشيء؛ حسنًا أو قبحًا.

ب- والمصدر الذي قبله مبتدأ وخبر، والمبتدأ شبه بالخبر، أنت عمر عدلًا، وهي الخنساء شعرًا.

جـ- والمصدر الواقع بعد: "أما" في نحو: أما بلاغة فبليغ، من كل صدر وقع بعد "أما" في مقام قصد في الرد على من وصف شخصًا بوصفين، أو سلبه أحدهما، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما.

والحق أنه لا داعي لشيء من التقييد والحصر في هذا كله، فالقياس مباح على كل ما سلف، وبالقياس أخذ مؤتمر المجمع اللغوي الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة ١٩٧١، وسجله بين قراراته النهاية التي أصدرها بعد تمحيص وطول بحث.." (١)

"٢- أن تكون النكرة متخصصة١؛ إما بنعت بعدها؛ نحو: أشفقت على طفلة صغيرة تائهة، وإما بإضافة؛ نحو: حافظ على أثاث الغرفة منسقًا، وإما بعمل؛ نحو: أفرح بناظم شعرًا مبتدئًا، وإما بعطف معرفة عليها، نحو: ذهب فريق ومحمود مسرعين.

٣- أن تكون النكرة مسبوقة بنفي، أو شبهة "وهو هنا: النهي والاستفهام"؛ نحو: ما خاب عامل مخلصًا، لا تشرب في كوب مكسورًا، هل ترضى عن أم قاسيًا قلبها؟.

٤- أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو؛ نحو: استقبلت صديقًا وهو راجع من سفر ... ٢

٥- أن تكون الحال جامدة، نحو: هذا خاتم ذهبًا٣.

وقد وردت أمثلة مسموعة من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ؛ منها: صلى رجال قيامًا، ومنها: فلان يستعين بمائة أبطالًا ...

وللنحاة في هذا المسموع كلام وجدل، والذي يعنينا أن فريقًا منهم يبيح مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ٤ وفريقًا آخر٥ يمنعه، ويقصره على السماع، ويؤول ا‍لأمثلة القديمة، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا **يصح القياس عليه**، وفي الأخذ بالرأي الأول توسعه ومحاكاة نافعة، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة، ذلك

---

١ ولهذا يصح أن تكون الجملة وشبهها بعد النكرة المتخصصة حالًا إذا لاحظنا تخصصها، كما سبق في ص ٣٩٤ عند الكلام على الحكم التاسع، ويصح أن تكون نعتًا إذا لم نلاحظه، وقد أوضحنا هذا في مواضع متعددة؛ منها: باب النكرة والمعرفة في الجزء الأول، م ١٧ ص ١٩٤.

٢ وقول الشاعر:

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣٧٢/٢

ولا خير في عيش امرئ وهو خامل ... وذكر الفتى بالخير عمر مجدد

٣ في هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة، وفرعًا من الحال يرتضي النحاة إعراب الأصل تمييزًا.

٤ من هؤلاء سيبويه، وحجته: أن الحال جاءت لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ، وهذه الحجة يؤديها **ويقويها السماع الذي** يكفي للقياس عليه.

٥ كالخليل ويونس.." (١)

"التوهم"، وقد سبق١ إبداء الرأي فيه تفصيلًا، وأنه لا يصح الالتجاء إليه، **ولا القياس على** ما ورد منه.

١٣- أن يكون حرف الجر مسبوقًا "بإن" الشرطية، وقبلهما كلام يشتمل على مثيل للحرف المحذوف، نحو: سلم على من تختاره، إن محمد، وإن علي؛ وإن حامد، التقدير: إن شئت فسلم على محمد، وإن شئت فسلم على علي، وإن شئت فسلم على حامد، وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير، والمراد قد يخفى، فمن المستحسن عند محاكاته قدر الاستطاعة.

١٤- أن يكون حرف الجر مسبوقًا بفاء الجزاء الواقعة في جواب شرط، قبله نظير لحرف الجر المحذوف؛ نحو: اعتزمت على رحلة طويلة؛ إن لم تكن طويلة فقصيرة، أي: فعلى رحلة قصيرة، ويقال في هذا الموضع ما قيل في سابقه من **ترك القياس عليه** قدر الاستطاعة، بالرغم من صحة القياس.

هذا، وجميع التأويلات والتقديرات السابقة جائزة وليست محتومة؛ بل إن الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى؛ قد تكون أيسر، والمعنى عليها أوضح. واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسامع، وخبرتهما بدرجات الكلام قوة، وضعفًا، وحسنًا، وقبحًا، مع التزام الصحة التزامًا دقيقًا، والبعد عن الخطأ في كل حالة، ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام؛ لأن اللغة ليست تعمية وإلغازًا، وإلا فقدت خاصتها، وعجزت عن أداء مهمتها، وهذا أساس يتحتم مراعاته عند استخدامها، وفي كل شأن من شؤونها.

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفًا قياسيًا مطردًا مع إبقاء عمله، وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفًا ما سبق، ولا شأن لنا بها؛ فهي مقصورة على السماع؛ لا يجوز محاكاتها، لعدم اطرادها٢.

---

١ في ص ٣٤٨ عند الكلام على "غير" الاستثنائية، وفي رقم٣ من هامش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩.

٢ وفيما سبق من حذف الجار، وإبقاء عمله ومشابهته "رب" في هذا، وفي أن حذفه قد يكون مطردًا أو غير مطرد، يقول ابن مالك:

وقد يجر بسوى: "رب" لدى ... حذف، وبعضه يرى مطردًا

أي: أن حروفًا غير "رب" قد تجر الاسم بعدها مع حذفها، وأن بعض حالات الحذف والجر قد يكون مطردًا.." (٢)

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٤٠٣/٢

(٢) النحو الوافي عباس حسن ٥٣٥/٢

"وقال: "إنهم يقولون: منذ اليوم ولا يقولون: منذ الشهر؛ ولا: منذ السنة. ويقولون: منذ العام، قال: وهو على غير القياس قال: ولا يقال: منذ يوم، استغناء بقولهم: منذ أمس، ولا يقولون: منذ الساعة، لقصرها فإن كان جميع ما قاله مستندًا إلى السماع فبها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقصر ليس بمانع؛ لأنه جوز: "منذ أقل من ساعة". ا. هـ. المراد من كلام الشيخ ياسين.

أقول: قد أسلفنا القول في امتناع أن يقال مثلًا: ما رأيته مذ أو منذ يوم، لا لتلك العلة التي نقلها ياسين عن الأخفش، بل؛ لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المعدودة، أو التي في حكم المعدودة، إذا كانا بمعنى من وإلى معًا.

وقوله: "ولا يقولون: منذ الساعة، لقصرها"، هذا هو أحد معانيها، وهو الوقت القليل، فقد جاء في اللسان: والساعة الوقت الحاضر. . . والساعة في الأصل تطلق بمعنيين: أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءًا، هي مجموع اليوم والليلة، والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل. يقال: جلست عندك ساعة من النهار، أي وقتًا قليلًا منه. ا. هـ.

فإذا قلت مثلًا، على القول بالجواز: طال العصفور مذ أو منذ الساعة، فمعنى مذ أو منذ هنا: "في"، أي: طار في هذا الوقت الحاضر، وهذا واضح، كما قال ياسين، والقصر ليس بمانع.

وأما ما قاله ياسين من أنه جوز أن يقال: منذ أقل ساعة، فمعناه: منذ وقت أقل من ساعة، فنذ فيه بمعنى "من" "على رأي ابن هشام ومن تابعه، كما قررنا في "و"، فتقول مثلًا: حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة، أي: من زمن وجيز.

بقي المعنى الثاني للساعة، وهي أنها جزء من أربعة وعشرين جزءًا هي مجموع اليوم والليلة، فهذه الساعة محدودة؛ لأنها مقسمة أيضًا أقسامًا متساوية؛ هي الدقائق الفلكية، والقصر الذي هو علة المنع فيما قال الأخفش، منتف فيها." (١)

"ثم قال بعد ذلك١:

"ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع؛ فإذا حذا إنسان على مثلهم، وأم مذهبهم، لم يجب أن يورد في ذلك سماعًا، ولا أن يرويه رواية. . .".

وكذلك قوله٢: "إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع، قال لي أبو علي بالشام: إذا صحت الصفة فالفعل في الكف. وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة؛ ألا ترى أن في الصفة نحو: مررت بإبل مائة، وبرجل أبي عشرة أهله. . .". ا. هـ.

صحة الاشتقاق من الجامد.

جاء في ص٦٩ من الكتاب المجمعي الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملًا على القرارات المجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين، ما نصه تحت عنوان: "الاشتقاق من أسماء الأعيان، دون تقييد بالضرورة" بناء على رأي لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية، وهو:

"قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد".

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٥٥٧/٢

واللجنة تأسيسًا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلته في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربي على المائتين ترى التوسع في هذه الإجازة؛ يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائز من غير تقييد بالضرورة". ا. هـ.

وقد وافق المجمع ومؤتمره العام على رأي اللجنة، وصدر قرار موافقتهما في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨.

أما قواعد الاشتقاق المشار إليها، في القرار السالف، فقد ورد بيانها في الكتاب المجمعي الذي تقدم ذكره، ففي ص ٦٤ النص الآتي تحت عنوان:

---

١ في ص٣٦٧ من الفصل نفسه.

٢ جـ١ ص١٢٧ باب: "**تعارض السماع والقياس**" ...." (١)

". . . . .

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة، أو عدم قياسيتها، فكثرة النحاة تقصرها على المسموع، ولا تبيح فيها القياس. إلا الكوفيين **فيبيحون القياس على** المسموع، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثرة تكفي للقياس عليه، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية —كالإيضاح مع التوكيد-، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف -نوعًا ومقدارًا- عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة١ ...

ورأي الكوفيين سديد مفيد. وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديمًا. لكن من المستحسن -وبخاصة القسم الثاني- أن نأخذ به في أضيق الحدود؛ حين تشتد إليه الحاجة، وتقوم قرينة على بيان المراد منه، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض.

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأي الكوفي، ففي شرح شواهد العيني للبيت المرقوم "٤٤٨" وهو الذي سبق هنا في الإضافة الخامسة "ص٤٥" وصدره:

"فقلت: انجُوَا عنها نجا الجلد إنه ... "

ما نصه:

"الشاهد في: "نجا الجلد" حيث أضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد؛ لأن "النجا" -بالقصر- هو الجلد. والأحسن ما قاله الفراء: إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى: ... ﴿حَقُّ اليَقِينِ﴾ ٢.."ا. هـ.

وقال الأشموني عند الكلام على بيت ابن مالك٣:

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٢/٥٩٩

ولا يضاف اسم لما به اتحدْ ... معنى، وأوِّلْ موهمًا إذا وردْ

ما نصه: "لا يضاف اسم لما اتحد به معني؛ كالمرادف مع مرادفه؛

١ ومع **أن السماع يؤيدهم** يزيدون فيستخدمون "قياس التنظير" فيقولون: إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان: كقول قائلهم:

وألقي قولها كذبًا ومينًا

والمين هو الكذب. والأصل في عطف النسق المغايرة. والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه؛ لهذا قال: "ياسين" في هذا الموضع من حاشيته على "التصريح": "إنهم استدلوا بالسماع والقياس، ووافقهم في التسهيل" ا. هـ.

ولما تقدم إشارة في رقم ٨ من ص٦٦٠.

٢ انظر رقم ٤ من هامش ص٥١.

٣ ستجيء له إشارة أخرى في هامش ص٦٥.." (١)

". . . . .

= في "المصباح المنير"، مادة: "خلف"، -ونصه: "**عدم السماع لا** يقتضي عدم الأطراد مع **وجود القياس** .. " ا. هـ.
وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات ابن الأنباري -المتوفى سنة ٥٧٧ هـ- في كتابه: "لمع الأدلة" في أصول النحو "الفصل الحادي عشر ص٩٥" وفي مطلعه يقول ما نصه: "اعلم أن **إنكار القياس في** النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ ومن **أنكر القياس فقد** أنكر النحو. ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة ... " ا. هـ. وقد رأى المجمع اللغوي الاعتماد على ما قاله ابن جني، وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى -كما في "جـ١ ص٢٢٦" من مجلته. ومن القائلين بقياسية المصدر: الزمخشري، ومكانته في العلوم العربية والشرعية معروفة "راجع كلامه ص١٣ من كتاب "القياس والسماع" لأحمد تيمور".

لكل هذا لم يكن مقبولًا رأي "سيبويه"، ومن انضم إليه قديمًا وحديثًا، مخالفين رأي "الفراء" ومن وقف إلى جانبه؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثي لا يصح استخدامها قياسًا مطردًا قبل الرجوع إلى السماع، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه، وإنما تستخدم الضوابط والأقيس للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب، فإذا ورد فعل لم يُعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز **استخدام القياس بتطبيق** الضابط والقاعدة. أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز؛ لأننا مقيدون "بالمصدر" الذي نطقت به العرب الخلص، وعرفناه عنهم، ولا داعي معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصًّا.

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٤٩

وهذا رأي غريب يعوق الانتفاع باللغة، ويسلمها إلى الجمود والتخلف. وأعجب من هذا، وأوغل في الغرابة أن يكون هناك رأي آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقًا "أي مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها، وسيجيء في ص٢٩١". والفراء وأنصار رأيه يخالفون. ولعل أظهر حججهم أن في رأي سيبويه إعناتًا من غير داعٍ؛ لأن القاعدة –أي قاعدة– إنما هي حكم عام مستنبط، كما شرحنا من الكثير الوارد عن فصحاء العرب، وضابط متنزع من الغالب الذي استعملوه، فكيف يراد منا أن نمتنع **عن القياس على** ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذًّا، وأن نقتصر على هذا المخالف وحده، دون **استخدام القياس الذي** يجري على نهج الكثير الفصيح المخالف له؟ كيف يتحتَّم علينا استعماله ولو كان شاذًّا، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على النهج الغالب في كلام العرب الخلص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر في كلامهم؟ ومع علمنا –كما تقدم– أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ كما سجله ابن جني في المراجع السابقة، وكما يقرره جمهرة النحاة في مراجعهم، ومنه ما نقله الهمع –في باب الحال جـ١ ص٢٤٧– عن أبي حيان ونصه: "إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة" –كما سيأتي هنا –وما نقله أيضًا –في باب التصريف جـ٢ ص٢١٧– من مذاهب القياس، وفيها يقول ما نصه: "المذهب الثالث: التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرًا واطرد، فيجوز لنا إحداث نظيره، وإلا فلا ... " ا. هـ.." [(١)]

". . . . .

= ومما يؤيد **استعمال القياس مع ورود السماع** –وما أكثر ما يؤيده– ما جاء في "القاموس المحيط" –للفيروزآبادي– جـ١ مادة: "سجد" من كلمات وردت في صيغة اسم الزمان أو المكان بالكسر، وكان قياسها الفتح، ومنها: مسجِد، مشرِق، مفرِق، مطلِع، مسقِط، مجزِر، مسكِن، منبِت، منسِك، مرفِق ... "ولهذا الحكم الخاص بالكلمات السالفة بيان وتحقيق مفيدان –في ص".

وبعد أن سردها قال ما نصه: "ألزموها كسر العين، والفتح جائز، وإن لم نسمعه" ا. هـ.. وكذلك ما جاء في "تاج العروس شرح القاموس، مادة: "حج" حيث نقل عن السابقين أن المصدر السماعي الدال على المرة للفعل: "حَجَّ" هو: "حِجَّة" –على وزن: "فِعلَة" بكسر، فسكون، ففتح –بالرغم من أن هذه الصيغة خاصة بالمصدر الدال على "الهيئة" فقط في غير هذا. ولكنها استعملت مصدرًا لهذا الفعل يدل على "المرة" فقط، ولا يدل على الهيئة مطلقًا. ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرفي خاصًا بصيغة "المرة": قال الكسائي: كلام العرب كله على فعلت فَعْلَة –بفتح، فسكون، ففتح –في المرة؛ إلا حججت حِجة، ورأيت رِئية". ا. هـ. ثم أردف صاحب التاج هذا بقوله مباشرة ما نصه: "فتبين أن "الفعلة" للمرة تقال بالوجهين؛ الكسر على الشذوذ، ولا نظير له في كلامهم، والفتح على القياس" ا. هـ، فهو **يبيح القياس وتطبيق** القاعدة مع **وجود السماع المخالف** لها، الوارد عن العرب. ومعنى هذا أن **ورود السماع لا** يلغي القياس، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة.

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ١٩٠/٣

وكذلك جاء في القاموس مادة: "فسد" ما نصه: "لم يسمع انفسد" ا. هـ، فقال شارحه: "والقياس لا يأباه".

هذا، وكما ينطبق **حكم السماع والقياس** على المصادر المختلفة ينطبق على غيرها مما له سماع وقياس ... كجموع التكسير، وسيجيء في بابها بالجزء الرابع، وكالمشتقات، وسواها ... ولا معنى لقصر هذا الحكم على نوع دون نوع يماثله، أو مسألة أخرى تشابهها. قال الصبان "ج٤" في باب "جمع التكسير" تعليقًا على بيت ابن مالك الذي صدره: "والزمه في نحو طويل ... "

وعلى كلام ابن حيان، ... ما نصه: "إذا سمع في جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق بقياسه، وهذا أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه، وهو نظير ما نحن فيه". ا. هـ. ويقول صاحب كتاب "القياس في اللغة العربية للخضر، ص٤١ ما نصه: "أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس؛ نحو: "عبيد" –تصغير عيد– فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز إجراء الألفاظ على **مقتضى القياس زيادة** على الوجه الثابت من طريق السماع"" أهم

وسيجيء –في ج٤ أول باب: "جمع التكسير"– أن فريقًا من أئمة النحاة –في مقدمتهم الكسائي– زعيم المدرسة الكوفية –الذي أوضحنا منزلته في ﻫ امش ص١٨٩– يجيز **استعمال السماع والقياس** في الجموع، والمصادر، وغيرهما. فقد جاء في مقدمة: "القاموس المحيط"، في الأمر الخامس =." (١)

"أ– أوزان المصدر الأصلي؛ "وهو المصدر الحقيقي الذي يراد عند الإطلاق؛ أي: عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه١:

المصدر الأصلي إما أن يكون لفعل ماضٍ ثلاثي، أو غير ثلاثي؛ علمًا بأن الفعل –ماضيًا وغير ماض– لا تتجاوز صيغته ستة أحرف. وأن الثلاثي لا بد أن يكون مفتوح الأول٢. أما ثانية فقد يكون مفتوحًا، أو مضمومًا، أو مكسورًا، فأوزانه ثلاثة٢ فقط؛ هي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ.

والأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي، وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة، وكثرة قراءتها، حتى يستطيع القارئ بالدربة والمرانة أن يهتدي إلى المصدر السماعي الصحيح الذي يريد الاهتداء إليه. أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة تفيد كثيرًا في الوصول إلى المصدر القياسي؛ فيكتفي به من شاء، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى إفادة، وأهدى سبيلًا. وفيما يلي أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثي المتعدي واللازم:

١– إن كان الماضي ثلاثيًّا متعديًا غير دالٍّ على صناعة؛ فمصدره

= من الأمور التي اختص بها "القاموس" ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع: "السماع مقدم **على القياس عند** غير الكسائي. وأجاز **الكسائي القياس مع السماع أيضًا** –على ما قرر في الدواوين الصرفية" ا. هـ.

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ١٩٢/٣

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه؛ وهو أن استعمال المصدر "المسموع" مقصور على فعله، دون باقي الأفعال؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسي لفعل آخر على وزان هذا المصدر المسموع، بخلاف المصدر القياسي فإن صياغته غير مقصورة على فعل واحد، بل هي عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط، وأدخلته تحت العنوان العام الذي ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسي، وهذا الحكم عامٌّ في كل مسموع مخالف للقياس، وليس مقصورًا على المصادر المسموعة. فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم عام منه يمتد إلى غيره.

"ملاحظة": من الألفاظ التي تتردد في النحو: المطرد، القياسي، القليل، النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحية أخرى؛ منها ما يفيد القياس، ومنها ما يمنعه. وتوضيح هذا كله مدون في الجزء الرابع، باب "جمع التكسير" ص٥٨٥ م١٧٢.

١ إيضاح هذا في ص١٨١ وما بعدها.

"٢، ٢" من النادر أن يكون غير ذلك؛ ومنه ساكن الوسط في مثل: نعم، بئس ...." (١)

"صيغته ووزنها في أفعال أخرى، **أو القياس عليها** في فعْل غير فعله. وهذا الوزن السماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسية؛ كما أوضحنا أول الباب١. ومن أمثلة السماعي: سخط سُخْطًا، ذهب ذَهَابًا، شكر شُكْرًا، عظم عَظَمَة ... وغير هذا كثير؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي، أوزان جارية على الأغلب، ولا تفيد الحصر؛ لوجود كثير سماعي غيرها٢؛ حتى قيل إنها لا تكاد تنضبط٣، واقتصر بعض النحاة على سرد تسعٍ وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس

---

١ في ص١٩١ عند الكلام على: "ثانيهما".

٢ انظر "الملاحظة" التي في هامش ص١٩٣.

٣ وفي مصادر الثلاثي اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك:

و"فَعَلَ" اللازم مثل: قعدا ... له "فُعُول" باطراد كَغَدَا

ما لم يكن مستوجبًا "فِعالًا" ... أو: "فَعَلان" فادْرِ، أو "فُعالا"

أي: أن مصدر "فعل" اللازم، مفتوح العين، هو: "فُعول" باطراد؛ كغدا غدوًّا؛ "بمعنى ذهب في وقت الغدوة، وهي أول النهار" وهذا يكون في الحالة التي لا ستوجب فيها الفعل مصدرًا آخر على وزن: "فعال" أو: "فعلان" أو "فعال" وقد بين في البيتين التاليين هذه الحالة بقوله:

فأولٌ لذي امتناعٍ كأبى ... والثانِ للذي اقتضى تقلبا

يريد: أن الوزن الأول وهو "فعال" يكون مصدرًا لكل فعل دل على امتناع، نحو: أبى إباء، وأن الوزن الثاني؛ "فعلان" يكون مصدرًا لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب. مثل جال جولانًا، طاف طوفانًا. أما الوزن الثالث وهو: "فُعال" فقد بيَّن فعله بقوله:

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ١٩٣/٣

للدًّا "فُعَال"، أو: لصوت وشملْ ... صوتًا وسيرًا: "الفعيل"، كصهلْ

"للدا: أي: للداء والمرض" ففعله يدل على داء ومرض؛ نحو: سعل سعالا، أو يدل على صوت، نحو: نعب، نعيبًا، وقد يستعمل "الفعيل" مصدرًا للفعل الدال على الصوت أو على السير، نحو صهل الحصان صهيلًا، رحل الغريب رحيلًا.

ثم بين أن ما جاء مخالفًا لأنواع المصادر القياسي فأمره مقصور على النقل، أي على السماع. يقول:

وما أتى مخالفًا لما مضَى ... فبابه النقل؛ كسُخْط، ورِضَا

لأن فعلهما ثلاثي مكسور العين، فإن كان متعديًا فقياس مصدره: "فعل" كما عرفنا. فيقال فيهما سَخْط، ورَضْي، وإن كان لازمًا فقياس مصدره، فعل، كفرح، وغضب ... **فجاء السماع فيهما** مخالفًا للقياس في الحالتين. ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين "وهو لازم حتمًا، كما سبق، في ص١٩٤ وفي رقم ٤ من هامش ص١٩٦".

"فعولة" "فعالة" لفعُلا ... كسهل الأمر وزيد جزلًا

يريد: أن لهذا الفعل اللازم، مضموم العين، مصدران، هما "فعولة"؛ مثل: سهل الأمر سهولة ... و"فعالة" نحو: جزل جزالة، بمعنى جاد وأعطى، أو بمعنى: عظم ...." (١)

"المعنى المجرد، وعلى المرة معًا؛ نحو: أخذت من المال أَخْذة. قعدت على الأريكة قَعْدة. تجددت لنا فَرْحة بالنصر. قمت بجَوْلة حول المدينة. والمعنى: أخذة واحدة، قعدة واحدة، فرحة واحدة، جولة واحدة١.

فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن: "فعلة": نحو: نظرة. هفوة. رأفة. صيحة ... لم تدل بنفسها في هذه الصورة على المرة، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على "المرة" أو قيام قرينة أخرى تدل عليها. والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتًا. فنقول مثلًا: ربما تنفع النظرة الواحدة في ردع المسيء. قد تعقب الهفوة الواحدة عواقب خطيرة. إن رأفة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين. أهلك الله بعض الغابرين بصيحة لم تتكرر٢ ...

ولا بد في صياغة "فَعْلة" الدالة على "المرة" من تحقق شرطين: أن تكون لشيء حسي صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية، وأن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت؛ فلا تصح صياغة "فَعْلة" لدلالة على أمر معنوي عقلي محض، كالذكاء، أو العلم، أو الجهل، أو النبوغ ... ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة؛ كالظرف، والحسن. والملاحة، والقبح، والطول، والقصر ...

وإن كان الفعل الماضي غير ثلاثي فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصلي هي: زيادة تاء التأنيث في آخر هذا المصدر مباشرة، دون زيادة، أو حذف، أو تغيير آخر. مثل: "إنعام" مصدر الفعل الرباعي: "أنعَم"

---

١ ومن الشاذ المسموع قول العرب: حَج فلان حِجة "بكسر الحاء" ومنه شهر ذي الحجة فجاءوا بالمصدر الدال على المرة مصوغًا على وزن: "فِعْلة" "بكسر، فسكون" وهذه الصيغة هي الخاصة بالهيئة. وبالرغم من **هذا السماع الوارد** عنهم

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ١٩٧/٣

لا مانع أن نقول في المرة: "حَجّة" بفتح أول الكلمة تطبيقًا لصيغة: "فَعْلة" الخاصة بالمرة؛ عملًا بالبيان المفيد الذي عرضناه في ص١٩١.

ومن المسموع أيضًا رأيته رؤية "بوزن فُعْلة" مرادًا بها المرة، ولا مانع من **استعمال القياس فيهما** أيضًا -راجع "تاج العروس"، مادة: "حج". هذا، وقد نقل ابن خالويه في كتابه المسمى: "ليس في كلام العرب" أن فتح الراء مسموع أيضًا.

٢ انظر آخر الملاحظة الآتية في ص٢٢٩.." (١)

"الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه، فيجيء مصدره الميمي على "مَفْعِل" بكسر العين١.

أما المصدر الميمي للثلاثي المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها.

٢- وأن المصدر الميمي لغير الثلاثي يصاغ على صورة مضارعة، مع إبدال الحرف الأول ميمًا مضمومة، مع فتح الحرف الذي قبل آخره٢.

٣- وأن المصدر الميمي يلازم الإفراد٣ والتذكير، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعًا في رأي كثير من النحاة. ويخالفهم -بحق- آخرون٤.

والراجح أنه لا يعد من المشتقات، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة -كما سبق٥-.

٤- أنه يعرب على حسب حاجة الجملة إليه ما كان منه مسموعًا بالنصب٦.

---

١ هذا **هو القياس في** الحالتين. **أما السماع فقد** يجيء بغيرهما؛ كصيغة: "مَفْعَلة" في الحديث الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص٢٣١ ونصه: "الولد مبخلة، مجبنة، محزنة" وفي غيره مما ذكرناه.

٢ فهو من مصدر غير الثلاثي كاسم المفعول من غير الثلاثي، وكاسم الزمان والمكان كذلك. والتمييز بينهما يكون بالقرائن التي تعين أحدها.

٣ كما سيجيء في رقم ٢ من ص٦٧٦، لمناسبة هناك.

٤ في الاقتصار **على السماع تشدد** بغير حجة قوية؛ إذ الأمثلة الفصيحة الواردة بالتاء كثيرة **تبيح القياس عليها**. وقد عرض مؤتمر المجمع اللغوي "المنعقد بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٧١" لهذه المسألة واطلع على عشرات من الكلمات المسموعة بالتاء سجلها في محاضر جلساته، وقد أصدر قرارًا حاسِمًا في جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمي عامة. انظر ما يتصل بهذا في "أ" من ص٢٢٣. وفي رقم "٣، ٤" من هامش ص٢٣١ بعض الأمثلة المختومة بالتاء.

٥ في رقم "ب" من هامش ص١٨٢. ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجملة: لما في المصدر الميمي من رائحة الفعل التي تكفي مسوغًا للتعليق. "راجع رقم ١، ٢ من هامش ص٢٥١، ٣٢١".

٦ يقع المصدر الميمي في جميع المواقع الإعرابية المختلفة "فيكون مبتدأ، وخبرًا، وفاعلًا، وإلخ".

وهناك ألفاظ مسموعة بالنصب في أكثر أحوالها باعتبارها مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف، أو مفعولًا به لفعل محذوف

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٢٢٧/٣

كذلك. ومن الأول قولهم لمن يريد أن يؤدي عملًا: أفعل، وكرامة، ومسرة، أي:
وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ... ومن الثاني كلمة: "مرحبًا" تقال للترحيب بالشيء، أي: أنه صادف مكانًا رحبًا، ولقي موطنًا واسعًا. ومنه قول القائل:

مرحبا بالخطب يبلوني إذا ... كانت العلياء فيه السببا

وقد سبق تفصيل هذا النوع في ج٢ باب المفعول المطلق م٧٦ ص١٩٢.." (١)

"و"فعول"؛ نحو: البارُّ وَصُول أهله. وقول الشاعر يخاطب سيدًا كريمًا:

ضَرُوب بنصل السيف سُوق سِمَانها١ ... إذا عدموا زادًا فإنك عاقر

وقول الآخر يفتخر:

إذا مات منا سيد قام سيد ... قَ ُئول٢ بما قال الكرام فَعُولُ٣

ومثل:

ذريني؛ فإن البخل يا أم مالك ... لصالح أخلاق الرجال سَرُوقُ

و"فَعِيل"؛ نحو: أقدُرُ٤ من يكون سَمِيعًا خَيْرًا، نَصِيرًا عدلًا٥.

وقول الشاعر:

فتاتان: أما منهما فشَبِيهة ... هلالًا، وأخرى منهما تشبه البدرا

و"فَعِل"؛ نحو: يسوءنا أن نرى جاهلًا مَزِقًا أوراقه، راميًا بها في الطريق. وقول الشاعر:

حَذِرٌ أمورًا لا تضير، وآمن ... ما ليس ينجيه من الأقدار

هذه هي الصيغ الخمس القياسية. وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على السماع عند أكثر القدماء؛ أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي: "فِعِّيل"٦.

---

١ الضمير عائد على الإبل ونحوها مما يُعقَر؛ ليُشوَى، أو يُطبَخ فيؤكل.

2 كثير القول.

٣ كثير الفعل.

٤ أعظِّم.

٥ متى تزاد تاء التأنيث على صيغة "فعيل" ومتى لا تزاد؟ لهذا بيان مفيد يجيء في ج٤ باب "التأنيث" م١٦٩.

٦ يخالف هذه الأكثرية في رأيها فريق آخر، منهم: "ابن قتيبة" في كتابه: "أدب الكاتب، باب: اختلاف الأبنية في الحرف الواحد؛ لاختلاف المعاني" حيث يقول ما نصه: "ما كان على "فِعِّيل" فهو مكسور الأول، لا يفتح منه شيء، وهو لمن دام منه الفعل؛ نحو: رجل سِكِّير، كثير السكر، وخِمِّير، كثير الشرب الخمر، وفِخِّير كثير الفخر. وعِشِّيق كثير

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٢٣٥

العشق. وسِكِّيت دائم السكوت. وضِلِّيل، وصِرِّيع، وظِلِّيم، ومثل ذلك كثير. ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه، ويكون له عادة" ا. هـ. فهو يقرر أن صيغة: "فِعِّيل" كثيرة في المبالغة، وإذا ثبتت كثرتها **كان القياس عليها** جائزًا. وقد جعل المجمع القاهري هذه

الصيغة قياسية، وليست مقصورة على السماع، كما يرى النحاة الأقدمون. ونص قراره "كما جاء في الصفحة التاسعة، من تقرير لجنة الأصول المرفوع إلى المؤتمر اللغوي الذي انعقد في آخر يناير سنة ١٩٦٧ فوافق عليه" هو: "في اللغة ألفاظ على صيغة "فِعِّيل" من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة. وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي –لازمًا أو متعديًا– لفظ على صيغة "فِعِّيل" –بكسر الفاء وتشديد العين– لإفادة المبالغة" ا. هـ. وقد ذكر هذا القرار مرة أخرى ومعه بعض البحوث والمذكرات العلمية التي اعتمد عليها المجمع ومؤتمره في ص٣٤ من الكتاب الذي أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ باسم: "كتاب في أصول اللغة" مشتملًا على القرارات من دورة ٢٩ إلى ٣٤.." (١)

". . . . .

زيادة وتفصيل:

أ- يقول فريق من النحاة: إن اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن "مفعل" –بكسر العين– سماعًا عن العرب. **وكان القياس الفتح**؛ ومنها: المشرق، المغرب، المطلع، المسجد، المرفق١، المنسك٢، المفرق٣، المجزر٤، المسقط٥، المنبت، المسكن، المحشر، الموضع، مجمع الناس، المخزن، المركز، المرسن٦، المنفذ٧، المعدن، المأوى، إذا كان خاصًّا بالإبل تأوي إليه.

والملاحظ أن النحاة كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السالفة يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر، وأن قياسها الفتح، ويكتفون بهذا، دون أن يعرضوا ببيان شافٍ لأمرين هامين.

أولهما: ما تنص عليه المراجع اللغوية من **ورود السماع الصحيح** بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات "دون الاقتصار على أحد الضبطين"٨ مثل: مسجد، موضع، منبت، مطلع، مسقط، مظنة، مشرق، مغرب، مسكن، مجمع الناس، مغرب، مرفق، منسك٩، محشر ... **فورود السماع بالفتح** أيضًا أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام، وجعله منطبقًا عليها. وإذًا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها: "وردت مكسورة، وكان قياسها الفتح". فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضًا؛ فاجتمع في **الفتح السماع وانطباق** الضابط

---

١ مكان الرفق "والرفق: ضد العنف والقسوة". ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر المنفعة العامة، كمرفق الكهرباء، أو مرفق السكك الحديدة.

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٢٥٩

٢ المعبد.

٣ مكان الفرق في وسط الرأس.

٤ مكان الذبح.

٥ مكان السقوط.

٦ لموضع الرسن، وهو الحبل الذي تقاد به الدابة ...

٧ موضع النفوذ.

٨ ومن هذه المراجع التي نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصًّا مريحًا: "المصباح المنير" آخر ج٢ ص٩٦٤ الفصل الخاص بصيغة مفعل للزمان والمكان والمصدر الميمي.

٩ ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق، ما سجله السيوطي في كتابه: المزهر. ج٢ ص٦٣ في باب: ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها. وهي: "المطلع، المفرد، المحشر، المنبت، المذمة، المحل ... ".." (١)

". . . . .

الثانية: أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي:

= واستصوب ... وإذا أجيز الصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال، في الإعلال" ا. هـ.

هذا نص الاستفسار، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه، "كما وردت نصوصها الحرفية في ص٥٠ من مجموعة البحوث، والمحاضرات لمؤتمر المجمع، في دورته السادسة والعشرين، سنة ١٩٥٩-١٩٦٠".

وإني ألحظ في هذا القرار غموضًا وتعارضًا يتطلبان التجلية والتوفيق. فالقرار ينص على أن القاعدة هي: الإعلال. وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة. وعدم الخروج عليها، ما دامت قد استحقت اسمها: وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه كما يقولون.

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول: وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال ... فما مراده بالكثرة؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي **يصح القياس عليه** لم تكن القاعدة السالفة "وهي قاعدة: "الإعلال" فريدة يجب الاقتصار عليها؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين، **يجوز القياس على** كل منهما؛ هما: "التصحيح والإعلال". وإن كان لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأول عند التعليق، واعتبار ما ورد من الثانية شاذًّا.

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحيانًا؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذي له الحق في تحديدها؟ ... و ...

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٣٢٣

وإذا كان بقاء الكلمة من غير إعلال أبين من غير شك "كما يقول القرار" في الدلالة على المعنى من الإعلال –فلماذا نترك الأبين إلى غيره؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطًا عامًّا يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم "كما يقول القرار" فلم التمسك به، وبناء القاعدة عليه؟ وإذا كان المنقول عن أبي زيد –كما يشعر القرار –جواز التصحيح في "أفعل" و"استفعل"، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضًا، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما؟ وبالرغم أيضًا مما قاله ابن جني في كتابه الخصائص "ج١ ص٩٩" ونقله السيوطي وغيره في كتابه: "الأشباه والنظائر" وفي كتابه المزهر "ج١ ص١٣٦" عند الكلام على المطرد في الاستعمال مع شذوذه في القياس؟ مثل: استحوذ واستصوب؟ فقد قال ما نصه: "اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ **عن القياس فلا** بد من **اتباع السماع الوارد** فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ، واستصوب ... أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد **به السماع فيهما** إلى غيرهما؛ ألا تراك لا تقول في استقام استقوم، ولا في استساغ استسوغ، ولا في استباع استبيع، ولا في أعاد أعود ... ولم نسمع شيئًا من ذلك. قياسًا على قولهم أخوص الرمث ... "الرمث: نبت حامض. وأخوص: صار كالخوص" ... فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه؟

وما المراد من قول التقرير: إذا أجيز التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة ... ؟ فهل اطرد التصحيح في الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه؟ وإذا كان مطردًا أو كثيرًا إلى الحد الذي يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا في المسائل التي نصوا عليها؟ ... تلك هي بعض =." (١)

"الأول "وهو التعاون" تمييزًا منصوبًا؛ فنقول: فلان أكبر تعاونًا من أخيه، أو: أكثر تعاونًا، أو: أنفع تعاونًا، أو: أقل. أو: أضعف، ... أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى.

والفعل: "خضر" لا يصاغ من مصدره مباشرة "أفعل" للتفضيل؛ لأنه يدل على لون ظاهر؛ فنصوغه –بالطريقة السالفة، "غير المباشرة"– من مصدر فعل آخر مناسب، ونجعل بعد "أفعل" مصدر الفعل الأول، وهو: "الخضرة" منصوبًا على التمييز. فنقول: ورق الليمون أشد خضرة من ورق القصب....١.

---

١ ومن المسموع من الألوان: "أسود من حلك الغراب" –"أبيض من اللبن"، وكل هذا الشاذ عندهم؛ يحفظ ولا يقاس عليه. وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصًا في المفاضلة اللونية؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصًا؟ نعم، وهذا تضييق لا داعي له. بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له أيضًا، ولا سيما بعد **ورود السماع به** واشتداد الحاجة **إلى القياس على** ذلك الوارد، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد، وفي العاهة الواحدة، وتفاوتها تفاوتًا واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض، والحمرة،

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٣٣٠

والخضرة، والسواد.... وسائر الألوان. وكذلك المعروف عند الأطباء في العاهات، كعاهة العمى –مثلا– فمنه عمى الألوان، وعمى الضوء.... و ... وكذا أكثر العاهات. وكل ما سبق يقتضي التفضيل بين درجات اللون الواحد –أحيانًا– والعاهة الواحدة أو العيب الواحد أيضًا. ومثل هذا يقال في التعجب –كما سبق في بابه–.

والحجة التي يحتجون بها لمنعه –"وهي: أن صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين" –حجة واهية يكن دفعها بالقرائن، ومنها: "من" الداخلة على المفضل عليه في مثل: فلان أبيض من فلان، وهذا الزرع أخضر من ذاك؛ فيكاد يمتنع اللبس في هذا النوع من التفضيل الذي يشتمل أسلوبه على كلمة: "من" هذه. نعم قد تشتبه أحيانًا بكلمة: "من البيانية" ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضًا، والتغلب عليه بالقرينة التي تزيله.

وكذلك الشأن في النوعين الآخرين من أنواع "أفعل التفضيل" وهما: المقرون بأل"، و"المضاف" فإن احتمال اللبس فيهما قليل، وهو على قلته مما يمكن دفعه بالقرينة التي تحدد الغرض، وتوجه –في كل ما سبق– إلى أحد المعنيين دون الآخر؛ كما يحصل في غير هذا الباب، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوي "الذي سيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة"، ومن ثم كان المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر. وعليه قول المتنبي: –وهو كوفي –في الشيب:

اِبْعَدْ، بَعِدْت بياضًا لا بياض له ... لأنت أسود في عيني من الظلم

=." (١)

". . . . .

زيادة وتفصيل:

قال صاحب التصريح١: إن "أفعل التفضيل" المقترن بأل يطابق موصوفه لزوما.... ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع، وأردف هذا بالنص الآتي:

"قال أبو سعيد على بن سعيد في: كفاية المستوفى، ما ملخصه: ولا يستغنى في الجمع٢ والتأنيث عن السماع؛ فإن الأشراف والأظرف لم يقل فيهما: الأشارف والشرفى. والأظارف، والظرفي، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول، وكذلك الأكرم والأمجد، قيل فيهما: الأكارم والأماجد، ولم يسمع فيهما: الكرمى والمجدى" ا. هـ.

هذا ما قاله وما نقله صاحب "التصريح" وقد يكون من السداد إهماله. وترك الأخذ به، لما فيه من تضييق وتعسير بغير حق؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها، وإن لم يجدها لم **يستعمل القياس مع** شدة حاجته إلى استخدامه للوصول إليها.

على أن بذل الطاقة واحتمال العناء لا يوصلان أحيانًا إلى الصيغة المسموعة، لا لعدم وجودها، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها، برغم العناء المرهق المبذول في سبيلها. وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأي السالف يقرر عدم **ورود**

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٣٩٨

السماع بكلمات معينة منها: "الكرمى" مؤنث: "أكرم"، وأن غيره يقرر عدم ورود بكلمات أخرى منها: "الرذلى، والجملى"، "مؤنث: الأرذل والأجمل" على حين يسجل أبو علي القالي في الجزء الأول من كتابه: "الأمالي"٣ ما نصه: "قال بعض بني عقيل وبني كلاب: هو الأكرم، والأفضل، والأحسن، والأرذل، والأنذل، والأسفل، والألأم. وهي: الكرمى والفضلى، والحسنى،

---

١ ج٢ باب: "أفعل التفضيل" عند الكلام على النوع المقرون بأل.

٢ المفهوم من سياق الكلام في: "التصريح" أن مراده بالجمع السماعي مقصور على "جمع التكسير" دون غيره؛ إذ لا خلاف في قياسية جمعي التصحيح بالشروط الخاصة بكل منهما. -وقد سبقت عند الكلام عليهما في الجزء الأول- هذا، ولم يتعرض النص السالف لمثنى. فهل يريد بالجمع ما يشمل المثنى أيضًا كالشأن في عبارات بعض اللغويين؟

٣ في ص١٥٢.." (١)

". . . . .

على الجملة الاسمية الواقعة نعتًا: نحو: رأيت كتابًا؛ الورقُ ناعمٌ مصقول، والطباعة جيدة نظيفة١، والغلاف متين جذاب، فكأنك قلت: رأيت كتابًا ورقه ناعم مصقول، وطباعته ... وغلافه.... وهذا رأي حسن، مستمد من "أمثلة كثيرة مسموعة **تبيح القياس عليها** بشرط أمن اللبس.

"هـ" لا تُربَط الجملة الواقعة نعتًا إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط، ويغني عنه، وهو "آل"، كما مرّ في: "د" ولا تصلح الواو التي تبق -أحيانًا- الجملة الواقعة نعتًا أن تكون للربط، فإنها ولو زائدة تلتصق بهذه الجملة؛ لتُقَّوى دلالتها على النعت، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط، ويسمونها لذلك: "واو اللصوق"، ومن أمثلتها، في القران الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتابٌ مَعْلُومٌ﴾ ، والأصل: "إلا لها كتاب معلوم" زيدت الواو للغرض السالف، ولا تفيد شيئًا أكثر منه٢. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ . فقد زيدت الواو قبل الجملة الاسمية الواقعة نعتًا. ومن الأمثلة قول عُروة بن الوَرْد:

فيا للناس كيف غلبت نفسي ... على شيء ويكرهه ضميري

فالواو زائدة قبل الجملة المضارعية النَّعتية. وهي في كل صورها التي تتعين فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطًا -كما أسلفنا-.

وقد اختلف النحاة: أزيادتها قياسية٣ أم سمعية؟ والأرجح عندهم -برغم مجيئها في القرآن- أنها سماعية، وهذا عجيب منهم؛ لأن معناه بأن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته، ولا صوغ أساليبنا على نهجه، مع اعترافهم جميعًا أن القرآن أسمى لغة بيانية، وأعلى كلام بليغ. نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حدّ السماع؛ تجنبًا

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٤١٣/٣

لإساءة فهمها، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى، ولا ضرر ولا تضييق في الأخذ بهذا الرأي٣. ولكن الأنسب لا يحرّم غيره مما هو صحيح مباح.

---

١ هذه الجمله الاسمية -والتي تليها- معطوفة على الأولى، فهي في حكم النعت كالمعطوف عليه. إلا أن قامت قرينة مقضي بأنها لبست معطوفة، وأنها شيء آخر: كأن تكون حالية، أو مستأنفة.

٢ راجع التصريح وحاشية ياسين ج١ باب الحال عند الكلام على صاحب الحال النكرة.

٣ ومن القائلين بقياسيتها: "الزمخشري".." (١)

"الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة: الموضوع:

١٧٤ إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو إلى ياء المتكلم.

١٧٥ طريقة إضافة: "اينم".

الوقوف على ياء المتكلم

١٧٧ مواضع تسكين آخر المضاف، وبناء الياء على الفتح.

متى تضبط المتكلم بالفتح؟

عودة إلى: "لدى".

نوع من نيابة حرف عن حركة

١٨١ المسألة ٩٨:

أبنية المصادر – أقسام المصدر الثلاثة "أصلي – ميمي – صناعي" وتعريف كل قسم، وإيضاحه. إشارة إلى المواضع الذي يضم أحكام المصدر المؤول، سبب تقديم هذا الباب على باب عمل المصدر.

معنى الجمود والاشتقاق ومكان المصدر منهما: تقسيم الجامد والمشتق ...

١٨٢ أصل المشتقات وأنواعها، وملحقاتها – إذا صار المشتق علما صار في حكم الجامد، وفقد أحكام المشتق.

١٨٣ أسماء المعاني وأسماء الذوات، والاشتقاق منها، وقواعده.

الفرق بين "الاشتقاق والأخذ".

١٨٤ قواعد الاشتقاق من الجامد.

١٨٥ اشتقاق "فعل" من العضو للدلالة على إصابته.

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٤٧٩/٣

١٨٦ المصدر الميمي.

المصدر الصناعي.

تاء التأنيث، وتسمى تاء النقل.

١٨٨ كيف وضعت الضوابط لأبنية المصدر.

كيف وضعت الضوابط لأبنية المصدر.

كلمة **عن القياس والسماع** عامة، ومن قياسيه المصدر، وجموع التكسير.

١٨٩ قيمة الفراء اللغوية، ورأية **في القياس هنا**؛ وكذا ابن جني.

١٨٩ **عدم السماع لا** يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس.

١٩١ هل يخض اللفظ للقياس مع ورود سماع خاص فيه؟

١٩٣ أوزان المصدر الأصلي.

أوزان مصدر الثلاثي المتعدي واللازم.

١٩٨ مصادر، على وزن: "مفعول"، مصادر الماضي غير الثلاثي، مصادر الرباعي.

١٩٩ قلب الهمزة ياء جوازا في مثل: تبريء قلبها واوا في مثل: مقروء. نوع: "التفعال". بفتح التاء وكسرها.

٢٠١ نوع "فعلال" المضعف، وبيان ما يجوز فيه.." (١)

"٣- إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمة "أب"، أو "أم" جاز فيه اللغات الست السابقة، ولغات أربع أخرى؛ وهي:

حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء١ التأنيث الحرفية عوضا عنها، مع بناء هذه التاء الحرفية على الكسر، أو على الفتح -وكلاهما كثير قوي- أو على الضم، وهو قليل، ولكنه جائز؛ نحو: يا أبت أنت كافلنا، ويا أمت، أنت راعيتنا ...

والمنادى في هذه الصور الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة٢ دائما. وهو مضاف. وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه. وجاءت تاء التأنيث عوضا عنها، مع بقائها حرفا للتأنيث كما كانت، وليست المضاف إليه ...

والصورة الرابعة -وهي أقلها **من السماع الوارد**، ولا **يصح القياس عليها**: الجمع بين تاء التأنيث السالفة التي هي العوض. وألف بعدها أصلها ياء المتكلم؛ نحو: يا أبتا ... يا أمتا.

وكقول الشاعر:

يا أمتا أبصرني راكب ... في بلد مسحنفر٣ لاحب٤

وقول الآخر:

يا أبتا علك أو عساكا ... .

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٦٩٥/٣

وفي هذه الصورة جمع بين العوض -وهو التاء- والمعوض عنه، وهو: الياء المنقلبة ألفا. ولذا قال بعض النحاة: إن هذه الألف ليست في أصلها ياء المتكلم؛ وإنما هي حرف هجائي، وزائد لمد الصوت. وهذا الرأي أوضح وأيسر في إعراب تلك الصيغ المسموعة.

---

١ سبقت الإشارة لهذا "في باب الإضافة لياء المتكلم ج٣ م٩٧ ص١٤٦" والأكثر في هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وقفا ووصلا، وأن تكتب تاء متسعة "أي" غير مربوطة" ويجوز كتابتها مربوطة، كما يجوز الوقف عليها بالهاء. لكن الأفضل الاقتصار على الرأي الأول الذي يقضي باعتبارها تاء متسعة في جميع أحوالها.

٢ لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائما. ولا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء.

٣ واسع.

٤ معهود ممهد.." [1]

"٧- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العدل١. ويتحقق هذا في عدة صور، أهمها خمس:

الأولى: ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعا على وزن: "فعل"٢؛ وهو: "جمع، كتع٣، بصع٤، بتع٥"؛ مثل: احتفيت بالنابغات كلهن جمع، كتع، بصع، بتع، فكل جمع من هذه الأربعة التي على وزن: "فعل" توكيد لكلمة: "النابغات"، مجرور بالفتحة بدل الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية مع وزن: "فعل"، المجموع، سماعا٦.

---

١ في رقم ١ من هامش ص٢٢٢ تعريفه وتقسيمه.

٢ سبق الكلام عليها في باب التوكيد "ج٣ ص٤١٧ م١١٦". ومما ذكر هناك يتبين أنها أعلام جنسية، يصح جمعها جمع مذكر سالما. وليس بين الأعلام الجنسية ما يجمع هذا الجمع سواها "طبقا للبيان المدون هناك".

٣ من كتع الجلد، بمعنى: تجمعه.

٤ من يصع العرق، بمعنى: تجمعه.

٥ من البتع، وهو: طول العنق مع قوة تماسك أجزائه.

٦ أما العلمية فلما سبق "في الجزء الثالث ص٣٨٤ م١١٦" من أن هذه الألفاظ معارف بالعلمية؛ إذ كل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطة والشمول ... وأما التعبير بوزن: "فعل" السماعي فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقة من التعبير "بالعدل" الذي ارتضاه كثير من النحاة، وحاولوا جاهدين تأييده، والدفاع عنه أمام المعارضين. فلم ينجحوا في دفاعهم. يقولون:

إن هذه الصيغ الأربع التي على وزن "فعل" جموع تكسير، مفرداتها: جسماء، كتعاء، بصعاء، بتعاء. فالمفرد على وزن:

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٦٢/٤

"فعلاء" والمفرد إذا كان اسما على وزن "فعلاء" **يكون القياس في** جمعه: "فعلاوات" لا "فعل". وأيضا فإن تلك المفردات هي المؤنث للألفاظ المذكرة: أجمع، أكتع، أبصع، أبتع. وهذه المفردات المذكرة تجمع جمع مذكر سالما. فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالما لا جمع تكسير؛ لتساير نظائرها المذكرة في الجمع المناسب لكل منهما. ثم يقولون: "وهذا قول البصريين الذين يمنعون جمع "فعلاء" جمع مؤنث سالما" -إن العرب لم تفعل هذا ولكنها تركت الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف ... ؛ فكان هذا الترك وهذا المنع دليلين على عدولها. وكلام غير هذا كثير، والاعتراض عليه أكثر وأقوى.

فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر، فما حكمة عدولها؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهملته وعدلت عنه؟ وهل يعرف العرب **الأوائل القياس وغير** القياس كما اصطلح النحاة عليه؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو: الجمع بالألف والتاء، وغيره مخالف للقياس؟ ولم لا **يكون القياس هو** ما فعلته العرب في هذه الألفاظ؟ وهل يفكر العربي ويطيل التفكير المنطقي على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها؟ و ... و ... كل هذا غير معقول ولا واقعي. وقد أشرنا إليه كثيرا في ثنايا الأجزاء المختلفة، وأوضحنا وجوه الخطأ فيه، وأن بعض النحاة حين يريدون أن تكون القاعدة مطردة يتكلفون ويتجاوزون المقبول. ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربي الفصيح كانت العلة الحقيقية **هي السماع عنه**، ومثل هذا يقال في كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه.." (١)

"-كسائر الأدوات الناصبة له- وإنما تنصبه وجوبا إذا اجتمعت شروط أربعة١:

أولها: دلالتها على جواب حقيقي بعدها، أو ما هو بمنزلة الجواب -كما شرحنا.

ثانيها: أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلا محضا؛ فلا يوجد في الجملة ما يدل على أن زمنه للحال؛ لئلا يقع التعارض بين الحال، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل. فإن وجد ما يدل على حالية المضارع لم تكن: "إذا" ناصبة، ويجب رفع المضارع، واعتبارها ملغاة العمل، كالمثال الذي سلف، وهو: أن يقول الشريك لشريكه: أنا أحبك. فيجب: إذا أظنك صادقا؛ لأن هذا الظن ليس أمرا سيتحقق في المستقبل، وإنما هو قائم حاصل وقت الإجابة؛ فزمنه حالي.

ثالثها: اتصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ويجوز الفصل بالقسم إن وجد أو "لا". النافية، أو بهما معا. فإن كان الفاصل غير ما سبق لم تنصب، ووجب رفع المضارع؛ مثل: ... إذا -لا أخاف في الله لومة لائم. ومثال الفصل بهما: إذن والله لا أغضب الوالدين. وقد ورد في النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الأعمال مع الفصل -بالنداء، أو الدعاء، أو الظرف. ولكنها لقلتها مقصورة على السماع؛ لا **يباح القياس عليها**.

رابعها: أن تقع في صدر٢ جملتها؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب -بالرغم من ارتباطهما في المعنى- فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهتلت، وكذلك إن وقعت حشوا بين كلماتها. فمثال التي فقدت صداراتها ووقعت في آخر الجملة: ... أنصفك إذا. ومثال التي وقعت في ثنايا جملتها: إن تسرف في الملاينة إذا تتهم بالضعف ...

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٤/٢٥٦

١ شرح المفصل "ج٩ ص١٤" فقد زاد الشرط الأول الآتي، الذي جعل الشروط أربعة لا ثلاثة. ورأيه سديد.

٢ هل وقوعها بعد الواو أو الفاء يزيل صدارتها؟ الجواب في ص٣١٣.." [(١)]

"عليه من الجملة المضارعية -معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما. وهذا على الرأي الشائع الذي يخالف فيه بعض المحققين١ ويقول: إن هذه الواو التي تفيد المعية ليست عاطفة، وهو بهذا يوافق الكوفيين "ويسمونها: واو الصرف" وحجته: أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوبا ليصرفوه عن المألوف؛ فيكون صرفه هذا قليلا على أنها للمعية والمصاحبة، ومرشدا من أول الأمر إلى أنها لإفادة اجتماع أمرين في زمن واحد، وليست للعطف٢.

ويختلفان في خمسة أمور:

أولها: أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة، **لورود السماع بأمثلة** كثيرة لكل نوع **تبيح القياس عليها**. وأما الثامن "وهو الترجي" فيقع فيه وحده الخلاف، والصحيح أنه كبقية الأنواع في وجوب نصب المضارع الواقع في جوابه بعد فاء السببية، وأن ناصبه هو "أن" المضمرة وجوبا.

في حين يخالف بعض المحققين يف أن يكون وقوع "الدعاء، والعرض، والتحضيض، والترجي"، قبل واو المعية موجبا للنصب، فهو يمنع اعتبارها للمعية كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحدا من الأربعة المذكورة؛ بحجة عدم **ورود السماع بأمثلة** متعددة لكل منها تكفي للقياس عليها.

ثانيها: الأصح في فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع

---

١ كالرضي.

٢ ومع أنها عنده للمعية الخالصة وليست للعطف -يعتبرها إما واوا للحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية: فالمصدر المؤول بعدها في تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوبا، فمعنى: قم وأقوم، قم وقيامي ثابت. أي: قم في حال ثبوت قيامي. وإما بمعنى: "مع"، أي: قم مع قيامي. وذلك كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنصبوا ما بعد الواو. ولو جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع ...

وقد قامت على هذا الراي اعتراضات كثيرة، واجهتها ردود كثيرة أيضا. ولا حاجة بنا إلى شيء من هذه أو تلك؛ لاعتمادها -في الغالب- على الجدل المجرد. وغاية ما نقوله: إن اعتبار الواو لمجرد المعية هنا يريح من العطف وما يقتضيه -أحيانا- من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون في الكلام السابق مصدر مذكور. ولولا اعتبارات

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٤/٣١٠

أخرى قوية "كالتي سنذكرها في "ب" من ص٤٠٣" لكان هذا الرأي وحده هو المستحسن في جميع حالات فاء السببية أيضا فلا نعدها حرف عطف، طبقا للمذهب الكوفي الذي يقصرها على السببية، ويمنع أن تكون عاطفة.." [١]

". . . . .

و"أحترم" لأن جملة كل منهما –على اعتبار الجملتين بمنزلة جوابين للصلة والصفة– شبيهة بجملة الجواب للأداة الشرطية؛ كلتاهما مترتبة على الجملة التي قبلها. فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك.

وهذا قياس مرفوض؛ فالحجة القوية هي: "السماع عن العرب". وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة. غير صالح لتأييد دعواهم، فيحسن الاقتصار على المسموع القليل، **دون القياس عليه**، وإنما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع دون الموافقة على محاكاته.." [٢]

"الدخول عليه، وتارية تكون قليلة الدخول، وهي مع قلتها مقيسة١، وفي غير النوعين السالفين منيرة وقياسية.

أما ما غير المشتق –وهو الأجناس الجامدة– فمقصورة **على السماع الوارد** في بعض الألفاظ، ولا **يصح القياس عليها٢**..

---

١ لأنها قلة نسبية لا تمنع القياس، وليست ذاتية تمنعه –كما عرفنا.

٢ طبقا للنص الصريح الذي نقلناه عن "الصبان" –في رقم ٥ من هامش ص٥٩٠– وقد عرض ابن مالك المشتقات التي لا تدخلها التاء؛ فقال:

ولا تلي، فارقة، فعولا ... أصلا. ولا المفعال، والمفعيلا

كذاك: مفعل. وما تليه ... "تا" الفرق من ذي، فشذوذ فيه

"ذي: هذه. يريد: ما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ. أي: أنه شاذ". ثم انتقل إلى حكم فعيل، فقال:

ومن "فعيل" كقتيل إن تبع ... موصوفه –غالبا– "التا" تمتنع

"تبع موصوفه"، أي: جاء بعده تابعا له. والغرض أن يكون له موصوف معروف، سواء أكان الموصوف منعوتا، صناعيا أم غير منعوت، مذكورا أم غير مذكور على الوجه السابق في الرقم الثالث من هامش الصفحة السابقة. وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان:

ومن "فعيل" كقتيل إن عرف ... موصوفه –غالبا– "التا" تمتنع." [٣]

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣٧٩/٤

(٢) النحو الوافي عباس حسن ٤٧٠/٤

(٣) النحو الوافي عباس حسن ٥٩٦/٤

"قياسي مطرد، والآخر قليل في ذاته١ أو نادر؛ فهو سماعي، ولا **يجوز القياس عليه**؛ لقلته الذاتية وندرته١، ولا اتخاذ وزنه مقياسا يجمع عليه مفرد آخر غير الذي ورد مسموعا فيه عن العرب؛ وهذا هو المسمى: ب"جمع التكسير السماعي" أو: جمع التكسير غير المطرد". ومن ثم يتبين خطأ من يتوهم أن كل جموع التكسير سماعي، وأن الرجوع في كل جمع منها إلى المظان اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كل صيغة، ومن لا يعرف.
نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط. أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات، ولا تمنعه معرفته أن يرجع -إذا شاء- إلى المظان اللغوية، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه؛ أي: أنه حر في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي، من غير أن يفرض عليه الاقتصار على السماعي وحده٢، وإلا كانت الضوابط المطردة، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع عبثا لا جدى منه٣، فوق ما في

---

١ و ١ بشرط أن تكون القلة ذاتية، لا نسبية. وقد سبق تفصيل الكلام عليهما في أجزاء الكتاب؛ ومن ذلك ج٣ م٩٣ ص٦٤ و٧٨.

٢ وبهذا الرأي الحكيم يأخذ جماعة من أئمة النحاة، في مقدمتهم الكسائي زعيم المدرسة الكوفية، ولا يقتصر في تطبيقه على الجموع أو المصادر ونحوهما؛ بل يجعله عاما شاملا في كل ما اجتمع له سماع وقياس. جاء في مقدمة: "القاموس المحيط" في الأمر الخامس من الأمور التي اختص بها القاموس ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع ... : "السماع مقدم **على القياس عند** غير الكسائي. وأجاز **الكسائي القياس مع السماع أيضا**، على ما قرر في الدواوين الصرفية". ا. هـ. ولهذه المسألة -مسألة الجمع **بين القياس والسماع** تكملة هامة تجيء في رقم ٣ هنا.

٣ للمجمع اللغوي القاهري قرار حاسم -فوق المشار إليه كل ما سبق- أصدره بعد دراسة وافية، وهو يقطع بأن "المطرد"، و"القياس" بمعنى واحد؛ "كما اء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده: وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ من يناير ١٩٣٧، وكما ورد أيضا في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع" ونص القرار.

"يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين؛ وهي: القياس: والأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة ... ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب". ا. هـ وفي محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ص٣٨ وما بعدها ما نصه: "ويقال للشاذ: القليل، والأقل، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضا". ا. هـ. =" (١)

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٦٣٤/٤

"المسألة ١٨١: الإعلان والإبدال

...

المسألة ١٨١: الإعلال والإبدال ١

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ؛ لكل منها مدلوله الخاص، وضوابطه وأحكامه. وهذه الأربعة هي: الإعلال، القلب، الإبدال، العوض. وفيما يلي البيان:

١- الإعلال، والمراد به: تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة "و، أ، ي"

---

١ ملاحظة هامة: أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة، والإلمام بها عظيم النفع، جليل الفائدة؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة، غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة، **حمل السماع الصحيح** إلينا كثيرا من ألفاظها الخارجة على تلك القوانين، وليس هذا بعجيب في لغة كلغتنا كانت أداة تفاهم بين قبائل متباعدة، وجماعات متباينة في كثير من الشئون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتوم. وليس هذا الاختلاف مقصورا على مسائل الإعلال والإبدال، ولكنه أظهر وأوضح فيها، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصة؛ كالتكسير، وأبنية المصادر، والصفات المشبهة ... وواجب الحرص على لغتنا. والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها في البيان الجلي، والتوحيد اللغوي الهام يقتضينا أن نأخذ بالمطرد، ونقيس عليه وحده، من غير توقف ولا تردد، ومن غير سعي -في المراجع والمطولات- وراء المسموع لننتزعه من مخابئه، ونستعمله على الوجه الوارد به. دون الانتفاع بالمطرد، وبالقياس عليه، فإن السعي وراء المسموع للاعتماد عليه وحده في الاستعمال، دون أخذ ما **يقتضيه القياس المطرد**، عبث وخطة عرجاء، بل فاسدة؛ يقصر الجهد والوقت دون العمل بها. ويتعذر الوم تطبيقها، والنجاح فيها. فليس من الخير الانصياع لها. إنما الخير كله في الأخذ بالرأي الحكيم النافع الذي ينادي باستخدام القاعدة، ما دامت قاعدة، وبتعميمها، سواء أعرف المتكلم الحكم السماعي المخالف لها أم لم يعرفه -وما أكثر الذين لا يعرفون- وتكليفهم معرفته دائما يكتب بما لا يستطاع. لكن إذا عرف المتكلم الأمر السماعي المختلف جاز أن يكتفي به. ويقتصر عليه مع تركه القاعدة، وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء، ولكن ليس له أن يتوسع في المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه في ألفاظ أخرى غير التي **ورد السماع بها**، بل يجب أن يقف عندما **ورد السماع به**. دون أن يزيد عليه، ما دامت القاعدة المطردة موجودة، والحكم العام قائما. وبغير هذا نسيء إلى لغتنا، وتحمل الراغبين فيها على النفور منها، وننسى أو نجهل الأساس الذي قام عليه الاطراد والقياس، ونقضي على الحكمة منهما. وقد كررنا هذا في أجزاء الكتاب المختلفة، لمناسبات تدعو إلى التكرار؛ لأهمية الأمر، وجلال شأنه، وسردنا أدلة الأئمة المعارضين والموافقين، وانتهينا في الترجيح إلى الرأي السالف المدون في مواطن مناسبة، ولا سيما الجزء الثالث باب أبنية المصادر م٨٩.

ه ذا وقد سبق هنا –في ص٦٣٤– بيان معنى المطرد، والكثير والغالب. و ... و ... وما يصح من تلك الأشياء أن يقاس عليه، وما لا يصح ... وكذلك معنى القلة والكثرة، وتحديدها عدديا ...." (١)

"للقياس، أو قل: إن إنكاره لم يكن ليمنع ورود السماع القديم بما نهى عنه القياس الحديث، وهل تجد تعليلًا لهذا أوضح من أن يقول ابن فارس مثلًا في "الهمزة والهاء": "ليس بأصل واحد؛ لأن حكايات الأصوات ليست أصولًا يقاس عليها، ثم يستدرك معقبًا: "لكنهم يقولون: أَهَّ أَهَّةً وآهةً"١؟

فإذا نقلوا عن الخليل بعد ذلك أن يقال لحكاية الأصوات في العساكر ونحوها: آه، واستشهدوا على هذا بقول الشاعر:

في جحفلٍ لَجِبْ جَمٍّ صواهلُهُ ... بالليل تُسْمَعُ في حافاته آءُ

ثم استنتجوا من مثل هذا الشاعر أن "الحكايات ليست أصولًا يقاس عليها"٢، فلذلك لا يعني الحَجْر على ألسنة المطبوعين أن تولّد من "الآء" فعلًا أو مصدرًا أو صفة، فما يملك هذا الحَجْرَ نحويّ ولا لغوي إذا استخفَّ مطبوع ما استثقلاه، أو أطلق الاشتقاق من الأغلال بها قيداه! لكنّ الصحيح في هذا الأمر أن لسماع لم يثبت في مثله، وإن كان هذا السمع لا يعلل دائمًا في حالتي السلب والإيجاب تعليلًا منطقيًّا، فلو ثبت سماع هذا الضرب من الاشتقاق لما كان سرّ ثبوته خفة اللفظ ورشاقته، كما أنه لو انتفى سماعه ما كان استثقال اللفظ واستقباحه علة تركه وإهماله.

وبمثل هذا النمط من البحث يعالج تشدد اللغويين في أمر الاشتقاق من الأسماء الأعجمية، فتحريمهم هذا النوع من الاشتقاق لا ندري على أيِّ مستند يقوم، وإنه لمستند واهٍ لا يطيق الوقوف على ساقيه أمام هذه الكثرة من الشواهد التي أكدت تعريب الفصحاء لطائفة من الأسماء

---

١ المقاييس ١/ ٢٢.

٢ نفسه ١/ ٣٣.." (٢)

"١٢– المركب: ينسب إلى صدره سواءٌ أَكان تركيبه تركيباً إسنادياً مثل "تأَبط شرًّا" و"جاد الحق"، أَم كان تركيباً مزجياً مثل بعلبك ومعد يكرب، أَو كان تركيباً إضافياً مثل: تيم اللات وامرئ القيس ورأس بعلبك ومُلاعب الأَسنة.. تنسب في الجميع إلى الصدر فتقول: تأَبطيّ، وجاديّ، وبعليّ، ومعدويّ، وتيميّ، وامرئي، ورأسي، وملاعبيّ.

فإن صُدِّر المركب الإضافي بأَب أَو أُم أَو ابن مثل أَبي بكر وأُم الخير، وابن عباس، نسبت إلى العجز فقلت: بكري، وخيري، وعباسي.

وكذلك إذا أَوقعتِ النسبةُ إلى الصدر في التباس كأَن تنسب إلى عبد المطلب وعبد مناف وعبد الدار وعبد الواحد، ومجدل عنجر، ومجدل شمس، فتقول: مطلبي ومنافي وداري وواحدي وعنجري وشمسي١.

شواذ النسب:

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٧٥٦/٤

(٢) دراسات في فقه اللغة صبحي الصالح ص/١٨٤

الحق أنهم ترخصوا في باب النسب ما لم يترخصوا في غيره، ويكاد أكثر هذه الأحوال التي مرت بك تكون خروجاً على القاعدة العامة للنسب حتى ظن بعضهم أن شواذ هذا الباب تعدل مقيسه.

١- ومع هذا لابدَّ من **مراعاة السماع فقد** قالوا: "حضرمي" نسبة إلى حضرموت **وكان القياس أن** يقولوا حضْري، وقالوا: عبشمي نسبة إلى عبد شمس، وعبدري نسبة إلى عبد الدار، وتيملي نسبة إلى تيم اللات نسبوا عن طريق النحت. ومنهم من يقول بعلبكي ومعديكربي.. ينسب إلى الجزأين معاً مركبين، أو منفصلين: بعلي بكي ومعدوي كربي كما فعل الشاعر حين نسب إلى رام هرمز:

تزوجتها رامية هرمزية ... بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق." (١)

"إن نظرة فاحصة في دراسات المحدثين تقودنا إلى الشك في بعض ما عدوه من المسلمات انسحابا على أذيال بعض القدماء ممن تكلم في النحو والنحاة.

لقد أدار هؤلاء التصنيف على البلدان فقالوا: "نحاة الكوفة" و"نحاة البصرة" و"نحاة بغداد" حين ألفوا في الطبقات. فساق هذا -مع تساهل كبير- إلى أن قيل فيما بعد: "مذهب البصريين" و"مذهب الكوفيين" و"مذهب البغداديين".

وقد حان الوقت لتصحيح هذه التسمية، فالأقدمون ومن تأثر بنظرتهم من المحدثين جعلوا البصريين أهل القياس؛ لأن من ضبطه منهم كثيرون جدا ولهم فيه عناية بالغة، على حين عدوا الكوفيين أهل سماع؛ لأنهم سجلوا كل ما سمعوا، **وأراغوا القياس عليه** فلم يحكموه إحكام الأولين وإن أربوا عليهم **في السماع مقدارا** لا ضبطا وجودة.

هذه الصفحات محاولة في وضع الأمور في نصابها حيال ما يسمى بالمدارس أو بالمذاهب النحوية من جهة، ووقفة تاريخية فاحصة متروية عند نشأة هذا الفن من جهة أخرى.

والفن أو العلم كائن حي يخضع لما يخضع له الأحياء من سنن الحياة: يبدأ جنينا فرضيعا فطفلا فيافعا ففتى فشابا ...

وحول نشأة النحو بعض غموض اجتهدت في جلائه بما لدي من أضواء، ممتحنا الأخبار والروايات، متحريا فيها ما يشبه الحق وطبيعة الأشياء؛ حتى إذا اطمأننت إلى نتيجة أثبتها بعد امتحانها، ضاربا صفحا عن سطحيات وعناوين وتهاويل كثيرة يسميها أصحابها دراسات، الموضوع منها والمترجم سواء.

ورأيت أن ألحق بهذه الدراسة نصوصا مختارة لستة مؤلفين عظام في هذا الفن، تقوم كتبهم معالم في طريقه الطويلة، مع موجز من تراجمهم كما." (٢)

"أمر القياس:

رسم البصريون خطتهم في النحو بعد أن جعلوا نصب أعينهم الهدف الذي إليه يرمون، وهو عصمة اللسان من الخطأ، وتيسير العربية على من يتعلمها من الأعاجم؛ ولذا تحروا ما نقلوا عن العرب ثم استقروا أحواله فوضعوا قواعدهم على الأعم

---

(١) الموجز في قواعد اللغة العربية سعيد الأفغاني ص/١٦٥

(٢) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني ص/٤

الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثر هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم سلكوا بها –بعد التحري من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم– إحدي طريقتين: إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، جاعليها من الصنف الذي سموه مطردا **في السماع شاذا** في القياس، وذلك مثل "استحوذ واستصوب" والقياس فيها الإعلال مثل: "استقال، استجاد، استطال ... إلخ" فقالوا: تحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن العرب في هذا الباب ولا يقاس عليها، بل منهم من ذهب إلى أن **اتخاذ القياس فيها** "استحاذ، استصاب" غير خطأ.

وهم الذين أمعنوا في أحوال الكلام العربي، واستنبطوا علله، وحكموا فيها المنطق والعقل حتى جاءت قواعدهم **في القياس والنحو** الذي بني عليها متماسكة متناسقة في الجملة، ولا بد في كل تنسيق من تشذيب يخرج بعض النتوء من الهيكل المشذب. ولم يكن إلى الصواب من عاب عليهم من المحدثين." (١)

"عليه إطراح المسموع على الأكثر"١.

وأود هنا –بعد ما مر بك– أن أحرر هذا الأمر فأفرق **بين القياس ذي** الأصول المقررة والقياس المشوش الذي لا ضبط له. فالصحيح أن الفريقين كانا يقيسان، وربما كان الكوفيون أكثر قياسا إذا راعينا "الكم" فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، ولم نعلم لهم مناهج محررة في القياس. أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا "الكيف" –والحق مراعاته– فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب، ولهم **في القياس أصول** عامة يراعونها. والزمن حكم لعلمهم بالبقاء؛ إذ كان الأنسب والأضبط، فكان نحو الناس حتى هذا اليوم بصريا في أغلبه.

تصرفت الحياة في هذا الأمر بما لا يشعر به البصريون ولا الكوفيون، إذ إن لها اختيارها الخاص الملائم: تقبل ما يروقها وتحييه غير آبهة لما يقول هؤلاء ولا ما يقول أولئك، وإنما السليقة اللغوية الخفية في نفوس المتكلمين هي التي احتفظت بما كان أقرب لروح العربية الأولى، فمات بل لم يولد ما جانف هذه السليقة، فما أحد قال ولا يقول اليوم: "الرجال قام" وإن قال المذهب الكوفي بتقديم الفاعل على الفعل.

أما السماع فهل كان الكوفيون "يحترمونه" حقا كما قال الأستاذ أحمد أمين؟ "وهل كان لواؤه بيدهم لا يخفرون له ذمة" كما قال المرحوم الأستاذ طه الراوي؟ لعلك بعد ما سبق لك موقن معي أن السماعيين هم البصريون لا الكوفيون؛ فمن

---

١ نظرة في النحو: مجلة المجمع العلمي العربي ١٤/ ٣١٩.." (٢)

"**احترام السماع صيانته** وحفظه من كل موضوع، ومن احترامه تحري حال المسموع منه، فلا يدس فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطربل، ومن احترامه ألا نساوي بين القليل النادر والأكثر الشائع فنغمط حق هذا الأخير، وإن حشرنا فيه الضعيف والشاذ والخطأ مما يقع فيه أعراب السواد، والشعر المصنوع مما دسه حماد وخلف

---

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني ص/٧٠

(٢) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني ص/٧٣

الكوفيان؛ خفر لذمته ونقض لعهده١.

الحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه "واحترموه"، على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه، والأمر **في القياس على** هذه الوتيرة، نظمه وحرر قواعده وأحسن تطبيقه البصريون، على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه، ولا مطرد. بل نجد فيه ظاهرة غريبة جدا، وهي إطلاقهم –وهم المتقيدون بالسماع– الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب، فقد ذهبوا إلى قياس مفعل وفعال على نحو مثنى وثلاث من خمسة إلى تسعة على حين لم يسمع عن العرب ذلك إلا من واحد إلى أربعة، والبصريون أنفسهم –وهم القياسيون– منعوه "إلا المبرد منهم" لعدم السماع، ولأن يكون ذلك من البصريين أحرى إذ هو بمذهبهم أشبه وعن مذهب الكوفيين أبعد. وهذا يؤكد لك ما ذهبت إليه من أنه مذهب غير منسجم الأجزاء.

أميل إذًا إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح، ولا

---

١ كان يونس بن حبيب يقول: إن لم يكن بزرج النحوي "الكوفي" أروى الناس فهو "أكذب الناس" كان كذابا، وكثيرا ما يحدث بالشيء عن رجل ثم عن غيره. انظر ترجمته في الفهرست وفي إنباه الرواة.." (١)

"مذهب قياس منظم، لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين: **مذهب السماع ومذهب** القياس، وهما حقا وجدا، ولكن في البصرة لا في الكوفة. **أما القياس فليست** بصريته موضع خلاف، **وأما السماع الصحيح** فإني أوثر أن أنقل فيه كلام الأستاذ أحمد أمين نفسه في أن هذه المدرسة مدرسة بصرية، قال:

"كانت هاتان النزعتان في البصرة في أيامها الأولى، فهم يقولون: إن ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلا للقياس، وكانا لا يأبهان بالشواذ ولا يتحرجان من تخطئة العرب؛ وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضا على عكسهما: يعظمان قول العرب ويتحرجان من تخطئتهم، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعد من الكوفيين، ولا سيما الكسائي الكوفي".

وهذا حق مع استدراك واحد، هو أن أبا عمرو ويونس يعظمان قول العرب بعد التحري والتثبت من أنه كلام العرب المحتج بهم، أما الكوفيون فلا يتحرون، ولو قال الأستاذ: "فغلبت النزعة الثانية مشوهة ... إلخ" لطبق المفصل، وجميل ما حكم به بعد ذلك بين المذهبين:

"ونرى في هاتين النزعتين أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلا، وأن طريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراما لما ورد عن العرب، ولو موضوعا "كذا"، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة." (٢)

"خاتمة:

يرى الباحث بعد التقصي أنه قد تضم البلدة الواحدة نحاة من منازع مختلفة، يطغى عليها أحيانا مذهب أهل البصرة،

---

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني ص/٧٤

(٢) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني ص/٧٥

وأحيانا مذهب الكوفة، تبعا لنزعة العالم ذي الأثر فيها. فهذه "حلب" من مدن الشام ضمت عالمين مختلفي النزعة كل الاختلاف في زمن واحد: ابن جني رأس **مدرسة القياس الذي** كان للمذهب البصري إمامه الأعظم، وابن خالويه الكوفي المنزع صاحب كتاب "ليس في كلام العرب"، الذي اتبع **فيه السماع نافيا** من اللغة ما جوزه "فلسفة" نحاة البصرة، وبعدهما كان في الشام المعري الذي كان واسع الرواية سماعيا إلى أبعد حدود السماع، يضيق بنحو البصرة الذي كان في أيامه طافحا بالجدل والقياس والتعليل١. وهذه النزعة ظاهرة في كتبه كل الظهور، وحسبك أن تلم برسالة الملائكة لترى مبلغ عنايته بالرواية والسماع، أو أن تمعن في "رسالة الغفران" لترى نقمته على البصريين خاصة من حيث

---

١ انظر في ذلك بحثا قيما للمرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى نشره في "المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري" من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ص٣٦٢-٣٧٤.." (١)

"الفهرس:

الصفحة

---

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني ص/١٠٨

١ وفي ص١٦٤: اشتقاق كلمة "اسم"، وفي ص١٧٢ الكلام على وزن "إنسان"، وفي ص١٧٥ خلاف المدرستين في "التعجب من البياض والسواد".." (١)

"والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر"١.

والتحكم واضح في تحديدات ابن هشام فضلًا عن عدم مطابقتها لآراء النحاة. وهناك من ساوى بين مصطلحات الأصل والمطرد والكثير والأكثر والغالب، وساوى بين الشاذ والقليل والأقل والنادر٢ والأمر بعد هذا يحتاج إلى تحديد دقيق من هيئة علمية لها مكانتها في ميدان البحث اللغوي كمجمع اللغة العربية في القاهرة أو دمشق. وهو تحديد سينسحب على ما يجد من بحوث استقرائية لمادة اللغة أو دمشق.

وهو تحديد سينسحب على ما يجد من بحوث استقرائية لمادة اللغة المسجلة، على أيدي لغويين محدثين، ولا يمكن الزعم بأنه سيشمل إلى جانبهم علماء اللغة القدامى.

٣- إن البصريين قد خالفوا أصلهم في القياس على الكثير وترك ال‍قليل، وذلك في مسائل متعددة من مسائل النحو. فنراهم تارة يمتنعون عن القياس على الكثير وتارة يقيسون على المثال الواحد. فمن النوع الأول اعترافهم بأن وقوع المصدر حالًا وصفة كثير ومع ذلك فهم يقصرونه على السماع. ومن ذلك اعترافهم بأن "فعيل" بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وقولهم: إنه مع كثرته لم يقس عليه بإجماع٣. ومن ذلك منعهم قياسية جمع ما بدئ بميم زائدة من أسماء الفاعلين- جمعه جمع تكسير مع أنني استطعت أن أجمع -بجولة سريعة في كتب اللغة- ما يزيد على ثمانين كلمة جمعت هذا الجمع. فهل الثمانون لا تكفي للقياس٤؟ ومن نفس النوع منعهم جمع "فعل" على أفعال وادعاؤهم أن جمع حمل على أحمال في القرآن شاذ، مع أنه قد ورد عن العرب جمع

---

١ في أصول اللغة ص ١٢٩.

٢ في اللغة والنحو لعباس حسن، ص ٣٩.

٣ المرجع نفسه ص ٤٤.

٤ راجع كتابي: من قضايا اللغة والنحو ص ١٨١ وما بعدها.." (٢)

"٧- ويرتبط بهذا المأخذ مأخذ آخر وهو وقوف المعاجم عند فترة زمنية لم تتجاوزها وهي القرن الثاني بالنسبة لعرب الحواضر والرابع بالنسبة لعرب البوادي، مما أصاب اللغة بالجمود وعاقها عن التطور.

وخيرًا فعل واضعوا "المعجم الوسيط" حين لم يعترفوا بانقطاع سلامة اللغة العربيةعند عصر معين ولا مكان معين، وأثبتوا "في متن المعجم ما دعت الضرورة إلى إدخاله من الألفاظ المولدة أو المحدثة أو المعربة أو الدخيلة التي أقرها المجمع

---

(١) من تاريخ النحو العربي سعيد الأفغاني ص/٢١٣

(٢) البحث ال‍لغوي عند العرب أحمد مختار عمر ص/١٤١

وارتضاها الأدباء فتحركت بها ألسنتهم وجرت بها أقلامهم"١. وقد استهدوا في ذلك بقرارات المجمع اللغوي التي من أهمها:

أ- فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال.

ب- **إطلاقه القياس ليشمل** ما قيس من قبل وما لم يقس.

جـ- **تحرير السماع من** قيود الزمان والمكان.

د- الاعتداد بالألفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء٢.

٨- خرجت معظم المعاجم العربية عن وظيفتها وبعدت عن حقل اختصاصها حين خلط أصحابها بين المعاجم والموسوعات ودوائر المعارف وحشوا معاجمهم بمواد غريبة عنها. وربما كان معجما "القاموس المحيط" للفيروزآبادي و"شمس العلوم" لنشوان بن سعيد٣ من خير الأمثلة على ذلك.

---

١ مقدمة المعجم الوسيط "ط ثانية" ص ١٣.

٢ المرجع السابق ص ١٢. وانظر محمد أبو الفرج ص ٣٨، ٣٩.

٣ إذا كان هناك من عذر لنشوان -كما يفهم من عنوان معجمه- فما عذر الفيروزآبادي؟." (١)

"تتطلب النظر" اقترح فيه إبقاء صيغة النسب إلى فَعيلة بفتح فكسر وفُعَيلة بضم ففتح من غير حذف مع المحافظة على ما ورد عن العرب النسب إليه بالحذف، وقدم الأستاذ عباس حسن بحثا بعنوان: النسب إلى فَعيلة وفُعيلة سار في نفس الاتجاه ولخص رأيه في أن النكرات لا يحذف منها شيء؛ لأن علة **الحذف القياس على** المسموع، مع **أن السماع مقصور** على المشهور من الأعلام بل إن العرب لم تلتزم فيه الحذف. وما ليس من الأعلام المشهورة يجب فيه إثبات الياء إذ لا سند له من المسموع، وما سمع عن العرب بالحذف يجوز فيه الأمران عملا برأي بعض الأئمة الذين نصوا على جواز تطبيق المطرد على المسموع.

وأخيرًا أصدر المجمع قراره بإجازة الحذف والإثبات. الحذف مراعاة لما سمع بحذف الياء، والإثبات مراعاة للأصل وهو النسب بغير حذف شيء إلا تاء التأنيث ولما سمع بإثبات الياء. وعلى الرغم من أن المجمع لم يمنع حذف الياء فقد وجدت بعض آراء تمنعه فيما لم يسمع عن العرب، واقترح بعضهم أن تكون القاعدة على النحو التالي:

١- القياس المطرد في النسب إلى فَعيلة هو فَعيلي فيما لم يكن علمًا أو كان علمًا غير مشهور.

٢- يجوز النسب إلى فَعيلة العلم على فَعَلى إذا اشتهر الاسم شهرة تمنع اللبس.

٣- ما ورد عن العرب منسوبًا بحذف الياء يبقى على ما **ورد السماع به** ويلتزم.

---

(١) البحث اللغوي عند العرب أحمد مختار عمر ص/٣٠٠

٤- ما ورد عن العرب بحذف الياء كان مقصورًا على الأعلام. وقد وردت كلمة طبيعية منسوبة بالياء في المصباح المنير "مادة جبل" وكلمة سليقة بالياء كذلك.." (١)

"**٤- السماع والتعليل** والقياس:

يجري سيبويه **في السماع على** الأساس الذي وضعته مدرسته، كما رأينا عند ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والخليل، وهو النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، واستن بمدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه رُوي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن.

ويقول ابن الجزري: إنه أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، ويظهر -إن صح ذلك- أنه لم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن بعض تلاميذه، إذ نراه في الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ، وخاصة يونس بن حبيب، مما يدل على أنه لم يلقه. ونظن ظنا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون١ بن موسى النحوي الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن أستاذه الخليل وغيره من أئمة القراءات في البصرة لعصره مثل يعقوب بن إسحاق الحضرمي وهو أحد أئمة القراءات العشر. وكان سيبويه يقول: "القراءة لا تخالف لأنها السنة"؛ ولذلك قلما يذكر القراءة التي تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها، ومما وقف عنده الآية الكريمة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وكان ابن عامر يقرأ "يكونَ" بالنصب، وهو بذلك يخالف القياس؛ لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر، على نحو ما يقرر ذلك سيبويه، إلا إذا كان جوابا له، ولم يرد الله في رأيه أنه يقول للشيء كن فيكون، وإنما أراد أنه يقول للشيء كن فحسب، ثم أخبر أنه يكون، ومعنى ذلك

---

١ انظر ترجمته في نزهة الألباء، ص٣٢، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٦٣، وإنباه الرواة ٣/ ٣٦١، وتاريخ بغداد ١٤/ ٣، وطبقات القراء ٢/ ٣٤٨، وبغية الوعاة ص٤٠٦.." (٢)

"ويضربْن بأنه لو لم يسكن لاجتمع أربعة متحركات، إذ الفعل والفاعل كالشيء الواحد. وفي الوقت نفسه علل لتحرك نون النسوة المتصلة بالفعل بأنها لو لم تحرك لاجتمع ساكنان، وكأن سكون ما قبلها سبب حركتها١. وعلل لبناء "الآن" على الفتح بمصاحبة أداة التعريف لها دائما، مع أنها في أخواتها من الظروف قد توجد، وقد لا توجد، أي: إنها لا تلزمها هذا اللزوم في "الآن" مما جعلها تبنى بسبب ذلك٢. وكان يجمع مثل: مقعنسس على قعاسس معتلا بأن السين أشبه بالحرف الأصلي في الكلمة لأنها من قعس؛ فلذلك كان ينبغي أن تظل، لا أن تحذف وتذكر الميم على نحو ما صنع سيبويه، إذ جمعها على مقاعس٣. وكان سيبويه يصغر إبراهيم وإسماعيل على: بُرَيْهيم وسميعيل، وصغرهما المبرد على أُبيريه وأسيميع؛ لأن الهمزة أصلية وليست زائدة؛ لأنها لا تزيد أولا إلا وبعدها أربعة أحرف، أما الميم فإنها تحذف لأنها آخر الكلمة، وآخر الكلمة يحذف كثيرا في الخماسي حين يصغَّر كتصغير سفرجل على سفيريج٤. وكان

---

(١) أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين أحمد مختار عمر ص/٧١

(٢) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/٨٠

يعلل لوقف العرب على الكلمات ونقل حركتها إلى ما قبلها، إذ يقولون: قام عَمُرْ، بنقل حركة الراء إلى ميم عمرو السابقة لها، كما يقولون: مررت ببكر بكسر الكاف والوقوف على الراء، بأن ذلك للدلالة على الحركة المحذوفة في آخر الكلمة٥.

وكان يحتكم دائما **إلى القياس ولكنه** لم يكن يقدمه **على السماع عن** العرب، بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم أو قل على أكثر ألسنتهم، فقد كان يرد ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب. وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر، إنما كان يقيس على ما سُمع كثيرا قائلا: "إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك"٦. فمن ذلك أن العرب كثر على لسانهم استعمال صيغة فعَّال، مستغنين بها عن ياء النسب كخبَّاز وبزاز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبقال

---

١ ابن مضاء ص٥٩.

٢ الإنصاف ص٢١٣.

٣ الهمع ٢/ ١٨١.

٤ الهمع ٢/ ١٩٢.

٥ الهمع ٢/ ٢٠٨.

٦ الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٤٩.." (١)

"وخيّاط ونجّار ولبّان، وكذلك استعمال صيغة فاعل كحائك وشاعر أي: ذي شعر وفارس أي: ذي فرس وطاعم أي: ذي طعام. وقال سيبويه: إن الصيغتين في النسب موقوفتان على السماع، ولا يقاس عليهما شيء وإن كان قد كثر في كلامهم فلا يقال لصاحب البر: برّار ولا لصاحب الشعير: شعّار ولا لصاحب الدقيق: دقّاق ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه. وقاس المبرد الصيغتين جميعا محتجا بأن ذلك في كلام العرب أكثر من أن يحصى أو يستقصى١. ومر بنا أنه جاء عن العرب كثيرا في النسبة إلى فَعِيل وفُعَيْل حذف الياء مثل: ثقيف وثقفي، وقريش وقرشي، وهذيل وهذلي، وعلى الرغم من كثرة ذلك قال سيبويه: إن هذا الصنيع لا يقاس عليه؛ **إذ القياس في** رأيه أن تثبت الياء في الصيغتين، فيقال: ثقيفي وهذيلي، وقاسه المرد لأنه هو الذي كثر عن العرب٢. والقياس في فَعيلة في النسب أن تحذف الياء، فيقال في النسبة إلى بني حنيفة: حنفي، وإلى بني ربيعة: ربعي. وقال سيبويه: إن حكم فَعولة في النسب حكم فَعِيلة، فتسقط الواو منها كما سقطت الياء في أختها، فيقال في بني شَنُوءة: شنئي، وخالفه المبرد، فقال: بل ينسب إليها على لفظها فيقال: شئوني؛ لأن الياء إنما حُذفت في فعيلة تخفيفا بسبب كثرة الياء والكسرات فيها إذا أُبقيت على لفظها، فقيل مثلا في حنيفة: حنيفي، وقال: مما يدل على ذلك دلالة واضحة أنهم نسبوا إلى علي: "علوي" فحذفوا ياء وقلبوا الثانية واوا خشية

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/١٣٢

الثقل في النطق، وهو ما لا يوجد في فعولة وموزوناتها، ويوضح ذلك أيضا أن العرب حين نسبت إلى مثل نَمِر المكسور العين فتحوها فقالوا: نَمَري بفتح الميم، ولكنهم لما نسبوا إلى مثل سَمُرة بضم الميم أي: شجرة لم يغيروا حركة الحرف الثاني. وعلى نحو ما خالفت الكسرة الضمة في نمر وسمرة، كذلك ينبغي أن تخالف الواو في فعولة الياء في فعيلة، فلا تحذف؛ لفقدان علة الحذف، وهي استثقالهم اجتماع المتجانسات، أو بعبارة أخرى: الكسرات والياءات٣.

وفيما قدمنا ما يدل على أن المبرد لم يكن **يقدم القياس على** السماع، فالأساس

---

١ الهمع ٢/ ١٩٨.

٢ الهمع ٢/ ١٩٥.

٣ ابن يعيش ٥/ ١٤٦ وما بعدها.." (١)

"**عنده السماع أولا**؛ **إذ القياس إنما** يستمد منه، ويعتمد عليه، من ذلك **أن القياس في** صيغة مفعول أن تحذف واوها إذا كانت مشتقة من فعل أجوف مثل مقول، ولكن سُمع عن بني تميم كثيرا إثبات الواو في الصيغة، مثل مقوول ومصوون، فجعل المبرد ذلك قياسا مطردا، فيقال: مبيوع على نحو ما يشيع في العامية المصرية١. ونراه دقيقا في استنباط القاعدة المقيسة، يشهد لذلك حكمه **باطراد القياس في** باب المفعول معه في كل صيغة يكون فيها ما قبل الواو سببا في تاليها مثل: جاء الشتاء وملابس الصوف، فالشتاء سبب في استخدام ملابس الصوف؛ ولذلك تنصب الملابس مفعولا معه، ولا تعطف٢. وكان يعنى كثيرا بقياس الشبه على نحو ما يلقانا عنده في منع تقدم خبر ليس الناقصة الجامدة عليها، قياسا على فعل التعجب، وأنه لا يصح تقدم معموله عليه، وكذلك الأفعال الجامدة: عسى وبئس ونعم، فكلها لا تتقدمها معمولاتها لعدم تصرفها٣.

وتدل كتاب ا ت المبرد المختلفة على أنه كان دقيق الحس اللغوي دقة شديدة، فأودع كتبه ومصنفاته كثيرا من الملاحظات اللغوية والتعبيرية التي تدل على رهافة حسه، من ذلك أنه كان يرى أن عبارة: "عبد الله قائم" تستخدم في موطن لا تستخدم فيه عبارتا: "إن عبد الله قائم" و"إن عبد الله لقائم" فالعبارة الأولى تعبر عن مجرد الإخبار بقيام عبد الله، بينما العبارة الثانية تستخدم للإجابة عن سؤال سائل تأكيدا له، أما العبارة الثالثة فتستخدم في خطاب من ينكر قيام زيد ويبالغ في إنكاره، ومن أجل ذلك تؤكد له العبارة بمؤكِّدين٤. وسئل عن الفرق بين العبارتين: "ضربت زيدا"، و"زيد ضربته" فقال: إنك إذا قلت: ضربت زيدا، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيد ضربته، فإنما أردت أن تخبر عن زيد.

وإذا كنا ميزنا في تلاميذ الأخفش وسيبويه وأصحابهما بين من عني منهم باللغة، وبين من عني منهم بالنحو وال تصريف، فكذلك الشأن في تلاميذ المبرد، وممن اشتهروا منهم في المباحث اللغوية أبو بكر بن دُرَيْد، واشتهر

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/١٣٣

١ الهمع ٢/ ٢٢٤.

٢ الهمع ١/ ٢١٩.

٣ الخصائص ١/ ١٨٨، والإنصاف ص٧٣، والهمع ١/ ١١٧.

٤ دلائل الإعجاز للجرجاني "طبع مطبعة السعادة" ص٢٢١.." (١)

"فقد **استخدموا القياس أحيانا** بدون استناد إلى أي سماع، ونضرب لذلك مثلا قياسهم العطف بلكن في الإيجاب على العطف ببل في مثل: "قام زيد بل عمرو"، فقد طبقوا ذلك على لكن وأجازوا: "قام زيد لكن عمرو" بدون أي سماع عن العرب، يجيز لهم هذا القياس١.

وربما كان من أهم ما يدل على أنهم كانوا **يرفضون السماع أحيانا**؛ وبالتالي يرفضون ما يُبنى عليه من قواعد وأحكام، أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم، فقد روى قولهم في الاختيار: "أما العسلَ فأنا شرَّاب" بنصب العسل مفعولا به لشراب، كما روى طائفة من الأشعار، عملت فيها صيغ: فعول ومفعال وفعيل وفعل، وعلى الرغم من ذلك كان الكسائي والفراء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع عن أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع؛ ولذلك ضعف عملها٢. ومما رفضوا **فيه السماع لا** سماع أبيات قد تكون شاذة، بل سماع إحدى القراءات إعمال إن المخففة من الثقيلة النصب، فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي في بنائها على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح مثله، فإذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها، ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين عليهم بقراءة نافع وابن كثير، وهي من القراءات السبع: "وإِنْ كُلًّا لما ليوفينَّهم ربُّك أعمالهم"٣. وكأنما حجبهم التعليل المنطقي الخالص، سواء في هذه المسألة أو في سابقتها، عن منطق اللغة وتصاريف عباراتها الفصيحة السليمة.

وفي هذا ونحوه ما يردّ أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة وأدق حسا، وأنهم لم يخضعوا -مثل البصريين- للمنطق والفلسفة، فقد كانوا يخضعون بدورهم لهما، بل ربما زادوا عنهم خضوعا أحيانا على نحو ما تصور ذلك المسألتان السالفتان. ومعروف أن الفراء، وهو الواضع الحقيقي للنحو الكوفي، كان معتزليا ومتكلما متفلسفا، بل قال المترجمون له: إنه كان

---

١ المغني ص٣٢٤، والهمع ٢/ ١٣٧.

٢ مجالس ثعلب ص١٥٠، ٢٣٦، وانظر الكتاب ١/ ٥٦.

٣ الإنصاف: المسألة رقم ٢٤.." (٢)

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/١٣٤

(٢) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/١٦٤

"أحيانا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ومما جرى في الندرة على ألسنة بعض العرب. ومما نسوقه أيضا من توسعه في القياس حكمه بأن صلة الموصول يجوز أن تكون طلبية، محتجا بقول الفرزدق:

وإني لراج نظرة قبل التي ... لعلي وإن شطّت نواها أزورُها

والصلة في البيت -إن صحت- إنشائية لا طلبية، وقد تأول البيتَ البصريون بأحد توجيهين؛ إما أن الصلة محذوفة على إضمار القول، أي: "قبل التي أقول: لعلي" أو على أن الصلة هي جملة "أزورها" في آخر البيت وخبر لعل محذوف تقديره: "لعلي أفعل ذلك". وإنما منع البصريون أن تكون الصلة إنشائية؛ لأنها معرفة للموصول، فلا بد من تقدمها عليه وأن تكون معهودة مما يستلزم خبريتها، وما خالف ذلك ينبغي تأويله. ولسلامة هذا المنطق في استعمال العرب للموصول والصلة توقف تلميذه هشام، فلم يرتض أن تكون الصلة طلبية، بحيث يفسح لمثل: "الذي كلمْه أو لا تخاطبْه محمد" كما ذهب الكسائي، وارتضى فقط طبقا للبيت السالف أن تكون إنشائية مصدرة بلعل، وقاس عليها ليت وعسى، فيقال: "الذي -ليته يأتي أو عساه أن يأتي- زيد"١.

وتدور للكسائي في كتب النحو وراء ذلك آراء كثيرة لا تسندها الشواهد، فمن ذلك أنه كان يجيز الفصل بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل: "من زيدا يكرمْ أكرمه"، والفصل أيضا بعطف وتوكيد، ومنع ذلك الفراء لعدم وروده في السماع٢. وكان يجوز تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة مثل: "خيرا إن تفعل تكرم" و"خيرا إن أتيتني تُصِبْ" ومنع ذلك أيضا الفراء، إذ لا يؤيده شيء من السماع عن العرب٣.

ومن ذلك أنه جوّز في المصدر الواقع مبتدأ وخبره حال سدت مسده مثل: "قراءتي الكتاب نافعةً" بنصب نافعة، أن ينعت، فيقال مثلا: "قراءتي الكتابَ الدقيقة نافعة" ومنع ذلك الجمهور؛ لأنه لم يرد فيه سماع٤. ومن ذلك أن البصريين كانوا يوجبون

١ الهمع ١/ ٨٥، وانظر المغني ص٦٤٧.

٢ الهمع ٢/ ٥٩.

٣ الهمع ٢/ ٦١، وانظر الرضي ١/ ١٥٠، ٢/ ٢٣٦.

٤ الهمع ١/ ١٠٧.." (١)

"في إنّ الكسر حين تقع جوابا لقسم مثل: "والله إن محمدا مسافر" لكثرة ذلك في السماع عن العرب، وخالفهم الكسائي، فجوز الكسر والفتح واختار فتحها مع ندرته في السماع١. ومن ذلك أنه جوز العطف بالرفع على المفعول الأول لظن إذا كان المفعول الثاني فعلا، فيقال: "أظن محمدا وعلي سافرا" ولم يسند ذلك بأي سماع أو أي شاهد عن العرب، ولعل ذلك ما جعل الفراء تلميذه يقف في صفوف البصريين منكرا هذا الحكم الغريب٢. ومن ذلك أنه كان يجيز في الاختيار تقديم الحال على صاحبها مثل: "زيد طالعةً الشمس" وهو حكم لا يتفق ومنطق التعبير وسياقه٣. وربما كان

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/١٨٣

أغرب ما انتهى إليه هو وتلميذه الفراء من حكم لا يسنده أي سماع، ولا أي شاهد ما ذهبا إليه من بناء فعلي "كان وجعل" للمجهول، فيقال: "كين قائم وكين يقام وجُعل يُفعل" بنيابة الخبر عن الاسم مع الفعلين الناقصين، إذ يريدان "جعل" التي تدخل في أفعال المقاربة، وهي صياغات غريبة؛ ولذلك أنكرها الرضي في شرحه على الكافية إنكارا شديدا٤.

ولعل في ذلك وأمثاله مما نجده عند الكسائي ونحاة الكوفة ما يدل أكبر الدلالة على خطأ من يحاولون رفع المدرسة الكوفية فوق المدرسة البصرية في الحس اللغوي وتبين روح اللغة، زاعمين أنهم لم يكونوا يتعدون الرواية والسماع وهم قد تعدوهما كثيرا، كما تعدوا **حدود القياس السديد**. وقد حاولوا -جاهدين- أن يخالفوا سيبويه وغيره من نحاة البصرة في كثير من وجوه الإعراب والتقدير في العبارات، مما جرهم في كثير من الأمر إلى صور مختلفة من التعقيد والبعد في التأويل، فمن ذلك إعراب الأسماء الخمسة: "أبوك وأخواتها"، فقد كان سيبويه وجمهور البصريين يرون أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، أي: في الواو رفعا والألف نصبا والياء جرا، وذهب الأخفش إلى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف، بينما ذهب الكسائي -وتبعه الفراء- إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة لها معا، غير ملتفتين إلى أن علامات الإعراب إما أن تكون

---

١ الهمع ١/ ١٣٧.

٢ الهمع ٢/ ١٤٥.

٣ الهمع ١/ ٢٤٢.

٤ الرضي على الكافية ١/ ٧٤، والهمع ١/ ١٦٤.." (١)

"علماء اللغة والنحو في عصره. وكثيرا ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار، مما يدل على أنه كان يضع كتابه نصب عينه وبصره١.

وقد مضى مثل النحاة البصريين وأستاذه الكسائي لا يستشهد بالحديث النبوي في كتابه "معاني القرآن"، إلا ما جاء عرضا وعفوا٢ بحيث لا يصح التعميم عنده، وأن يقال: إنه كان يستشهد به، فقد كانوا يصطلحون على أن روايته بالمعنى وأنه رواه أعاجم غير ثقات في العربية. أما القراءات فهي محور الكتاب، وقد أدار عليها توجيهاته لها من أساليب العرب، متحدثا عن لغاتهم التي تجري مع القياس، والتي تشذ عنه في رأيه، مما جعله يرد بعضها أحيانا، كما رد بعض القراءات. وليس معنى ذلك أنه لم يكن يتوسع **في السماع من** العرب، بل لقد كان يتوسع فيه إلى أقصى حد أمكنه، ملتمسا منه القياس، وخاصة إذا اتفق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم وبعض قراءاته. وقد **يمد القياس إلى** أحكام لم ترد في القرآن ولا على ألسنة العرب، ونضرب بعض الأمثلة لما بسط فيه القياس، معتمدا على القرآن وقراءاته وأشعار الشعراء. فمن ذلك أنه جوز إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم أن يكون الجواب للشرط، والبصريون يوجبون أن يكون الجواب للأول،

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/١٨٤

ويتضح الخلاف في مثل: "لئن قمت أقوم معك"، فالبصريون يحتِّمون أن تكون أقوم جوابا للقسم لوجود اللام الموطئة المؤذنة به وبذلك تكون مرفوعة، ويجوز الفراء أن تكون جوابا للشرط، فيقال: "لئن قمت أقم معك" بجزم المضارع في الجواب، واحتج لذلك بقول الأعشى:

لئن منيت بنا عن غب معركة ... لا تلفنا من دماء القوم ننتفل٣

والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن اللام زائدة٤. وقد وقف بإزاء الآية الكريمة:

---

١ انظر على سبيل المثال: الجزء الأول من معاني القرآن ص٣٤، ٦٧، ٩١، ١٢١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٢، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧، وقارن بكتاب سيبويه على الترتيب ١/ ٤٢٤، ٤٢٧، ٢/ ٣٠٤، ١/ ٣٥٢، ٢٤٠، ٩٢٣، ٣٦، ٤٤، ١٥٢، ٥٣، ٢٢، ٢٥.

٢ معاني القرآن ١/ ٢٦٦، ٤٦٩.

٣ منيت: بليت. عن غب: بعد عاقبة. ننتفل: ننتصل.

٤ معاني القرآن ١/ ٦٨، والمغني ص٢٦١.." [(١)]

"فأثبتت الياء في "يأتيك" وهي في موضع جزم، وأورد في ذلك أيضا قول بعض الشعراء:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من سب زبان لم تهجو ولم تدع

إذ أثبت الواو في "تهجو" مع وجود لم الجازمة١. وكان البصريون لا يجيزون أن تقع اللام المؤكدة في خبر لكن على نحو ما تقع في خبر إن، وجوز ذلك الفراء محتجا بقول بعض الشعراء:

ولكنني من حبها لكميد

واحتج البصريون بأن ذلك شاذ لا يعول عليه٢.

واشترط البصريون لمجيء كان زائدة أن تكون بلفظ الماضي، وأن تتوسط بين مسند ومسند إليه مثل: "ما كان أجملَ هذا المنظر"، وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع لقول بعض الشعراء:

أنت تكون ماجد نبيل

وجوز أيضا زيادتها في آخر الكلام قياسا على إلغاء ظن آخره، فتقول: "زيد مسافر كان" كما تقول: "زيد مسافر ظننت" ومنع ذلك البصريون لعدم وروده في السماع٣. ومر بنا في الفصل الخاص بالكسائي وتلاميذه أنه كان يُعْمل إن النافية عمل ليس لسماع ذلك عن بعض العرب، ولقراءة سعيد بن جبير: "إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم" بتخفيف النون في إن ونصب عبادا ومنع ذلك الفراء محتجا بأنها من الحروف التي لا تختص، فالقياس فيها أن لا تعمل، وكأنه بذلك **قدم القياس على** السماع٤.

وعلى نحو ما نرى في المثالين الآنفين كان تارة يبسط **ظل القياس وتارة** يقبضه، غير ملتفت إلى السماع. ومما بسطه

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/٢١٥

فيه دون شاهد يسنده إضافة اسم الفاعل المحلى بالألف واللام إلى العلم قياسا على جواز إضافته إلى المعرف بالألف واللام، فتقول: الضارب زيدٍ كما تقول: الضارب الرجل٥. ومما قبضه فيه مع عدم أخذه بالسماع مجيء مرفوعين بعد كان، وجوز ذلك الجمهور على أن في كان ضمير

---

١ معاني القرآن ١/ ١٦١.

٢ معاني القرآن ١/ ٤٦٥، والإنصاف المسألة رقم ٢٥.

٣ الهمع ١/ ١٢٠.

٤ الهمع ١/ ١٢٤.

٥ الرضي على الكافية ١/ ٢٥٩.." [1]

"قد تُشتق من الحروف كاشتقاق قوَّف من القاف وكوَّف من الكاف ودول من الدال، فيقال: "قوَّفت قافا وكوفت كافا ودولت دالا"١.

ونُشر لابن جني أيضا في القاهرة الجزء الأول من سر صناعة الإعراب، وهو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها، وما يحدث في صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف، وما يجري في حروفها من تلاؤم يؤدي إلى جمال الجرس. وطبع له كتاب التصريف الملوكي، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق، فيتحدث عن المجرد والمزيد والإبدال والتغيير بالحركة والسكون والحذف والإعلال، مع تدريبات صرفية كثيرة. وأهم كتبه في هذا العلم الخصائص الذي حاول فيه محاولة رائعة هي وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقا إنه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي على نحو ما مر بنا منذ قليل، ولكن من الحق أيضا أنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها ما شخَّصها وجسَّمها تمام التجسيم، وقد مضى يستخلص قوانين كلية أخرى لم يقف عندها أستاذه، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم، وهي أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياه العامة كالإعراب والبناء وعلله، وقد ذهب إلى أنها أقرب من علل الفقهاء إلى علل المتكلمين، إذ تتعرض لمسائل ميتافيزيقية في طبيعة العرب وسلائقهم. وأفاض في بيان العلل النحوية، منكرا تقسيم ابن السراج وتلميذه الزجاجي لها إلى علل أولى وثوانٍ وثوالث، ذاهبا إلى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى، وليس هناك علة للعلة ولا علة لعلة العلة٢. ويعرض في تفصيل للاطراد والشذوذ في التصريف والنحو كما يعرض لعوامل الإعراب في الكلم، وأن النحاة قسموها إلى معنوي مثل الابتداء، ولفظي مثل عمل المبتدأ في الخبر، ويقول: إن العامل الحقيقي في إعراب الكلم إنما هو المتكلم٣، ويتحدث عن **تعارض السماع والقياس** أحيانا قائلا: "اعلم أنك إذا **أدَّاك القياس إلى** شيء ما، ثم سمعت

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/٢١٧

١ المنصف ٢/ ١٥٤.

٢ الخصائص ١/ ١٧٣.

٣ الخصائص ١/ ١٠٩ وما بعدها.." [(١)]

"لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يُتشاغَل به"١. ويعقب على وجوه الخلاف السبعة في رافع المضارع بقوله: "لا فائدة لهذا الخلاف؛ لأنه لا ينشأ عنه حكم تطبيقي" كما يعقب على اختلاف البصريين والكوفيين في أيهما -الفعل أو المصدر- أصل الاشتقاق قائلا: "هذا الخلاف لا يجدي كبير منفعة"٢. ومرت بنا دعوة ابن مضاء إلى **إلغاء القياس** **مستضيئا** بإلغاء المذهب الظاهري له، وقد مضى أبو حيان في إثره **يقدم السماع على القياس وخاصة** إذا تعارضا، على نحو ما يتضح في بعض القراءات المخالفة للقياس من مثل العطف على الضمير المتصل المجرور بدون إعادة الخافض، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول٣. وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانا مثل ابن مالك **في القياس** **على** الشاذ والنادر قائلا: إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير٤. ونقل عنه السيوطي تقيده بالسماع **وعدم** **القياس عليه** في مواضع مختلفة من الهمع٥. ومع اهتمامه بالسماع كان يخالف ابن مالك في الاعتماد على الحديث في الاستشهاد؛ لأنه روي بالمعنى، ورواه أعاجم كثيرون يفشو اللحن على ألسنتهم٦.

ودائما نراه يتعبَّد لسيبويه وجمهور البصريين، مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرا في آرائهم على نحو ما مر بنا آنفا. وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين، فقد كان يختار من حين إلى حين بعض آرائهم، من ذلك ما ذهبوا إليه، وتابعهم فيه ابن جني، من أن عامل الرفع في المبتدأ الخبر وعامل الرفع في الخبر المبتدأ فهما مترافعان٧، وكذلك

---

١ الهمع ١/ ٧٩.

٢ الهمع ١/ ١٨٦، وانظر ٢/ ٦١.

٣ انظر البحر المحيط ٨/ ٤٢، ٤/ ٢٢٩، وراجع ٢/ ٤٩٩، وكان يقول: ما قرئ به في السبعة لا يرد، ولا يوصف بضعف ولا بقلة "همع ٢/ ٥٥" وقال في قراءة الحسن البصري "وما تنزلت به الشياطون": إن ذلك تشبيه لزيادتي التكسير في الشياطين بزيادتي الجمع السالم، فنقلت من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف على جهة التوهم، كما صنعوا في همز مصائب ومعائش. انظر الهمع ١/ ٤٧.

٤ الهمع ١/ ٥٠.

٥ انظر الهمع ١/ ٤٧، ٥١، ٨٧، ١٤٣، ٢/ ٨، ١٧، ٤٩، ٧٦، ٧٩، ١٠٢، ١١٨.

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/٢٦٧

٦ كان يتابع في ذلك أستاذه ابن الضائع، انظر الهمع ١/ ١٠٥.

٧ الهمع ١/ ٩٤ وما بعدها.." (١)

"خاتمة:

هذا البحث موزع على ثلاثة أقسام، أما القسم الأول فخاص بمدرسة البصرة، وقد تحدثت فيه عن وضع البصرة للنحو، مصورا الأسباب التي دفعت إلى ذلك، وكيف أن جهود أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه إنما تقف عند أول نقط يحرِّر حركات أواخر الكلمات في الذكر الحكيم، وكذلك عند أول نقط للحروف المعجمة في المصاحف؛ تمييزا لها من الحروف المهملة.

وأول نحوي بصري بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة نجد عنده مقدمات واضحة لوضع قواعد النحو هو ابن أبي إسحاق الحضرمي، وخلفه تلاميذه البصريون يتقدمهم عيسى بن عمر، يتشددون في اطراد القواعد النحوية مع دعمها بالعلل والأقيسة، ومع الاستقراء الدقيق لقراءات القرآن الكريم مشتقين قواعدهم منها، ومما كان يجري على أفواه العرب الفصحاء في بوادي نجد والحجاز وتهامة. وكانت الكوفة حتى منتصف القرن الثاني الهجري مشغولة عن ذلك كله بترتيل القرآن ورواية الشعر والأخبار، ولم تكن قد بلغت من الرقي العقلي ما بلغته البصرة، مما أتاح لها وضع النحو وقواعده وأصوله وضعا نهائيا. وللخليل بن أحمد في ذلك القِدْح المعلَّى، فهو الذي أقام صرح النحو، وهو الذي شاد قواعده وأركانه بحيث لم يعد فيها أي أَمْت أو عوج أو انحراف، وهو الذي صاغ قوانين أبنيته واشتقاقاته وإعلالاته وإبدالاته، وهو الذي ضبط نظرية العوامل والمعمولات وبسط ظلالها على جميع الكلمات والعبارات وكل ما يتصل بها من تقديرات وتأويلات واحتمالات، وهو الذي أرسى **قواعد السماع والتعليل** والقياس، فلا بد أن يشتق كل قانون نحوي إما من استقراءات القراءات للذكر الحكيم، وإما من مشافهة البدو الخلص الذين لم تفسد سلائقهم ولا ألسنتهم، ولا بد لكل قانون من علة أو علل عقلية تسنده، ولا بد له من أن يقوم **على القياس قياس**، يجري على الكثرة المطردة من كلام العرب، ويتسع ليجري عليه كل ما ينشئ النحاة من صياغات." (٢)

"..

---

٥ صوغ الفعل على "فعلت" بالفتح "أفعل" بالضم، لقصد الغلبة، نحو: أكرمت عليا أكرمه، أي غلبته في الكرم وشرفت الفارس أشرفه.

٦ التضمين كما تقدم، نحو: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ ، أي لا تنووا، فقد عدى "تعزم" إلى المفعول به مباشرة للتضمين، مع أنه "عزم" لا يتعدى إلا بعلى.

٧ إذا سقط معه الجار توسعا، نحو: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ ، أي عن أمره: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ ، أي عليه، وهذا

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/٣٢٢

(٢) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/٣٦٦

مقصور على السماع.

تنبيهات:

أيمتاز التضمين عن بقية وسائل التعدية، بأنه قد ينقل الفعل اللازم إلى أكثر من مفعول، نحو: لا آلوك نصحا، فقد عدي "ألا" بمعنى قصر -وهو لازم- إلى مفعولين، لتضمنه معنى "امنع"، أي لا أمنعك.

ب التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثي اللازم، بل تشمل كذلك المتعدي لواحد أو أكثر، فإنه يتعدى لغيره بالجار، كما وضحه الصبان.

ج الكلمات التي سمع عن العرب نصبها على حذف حرف الجر، لا **يجوز القياس عليها**، كم لا يجوز أن تنصب إلا مع الفعل الذي وردت معه مسموعة، مثل: توجهت مكة، وذهبت الشام، وذلك منعا للخلط والإفساد، وقد أشير إلى هذا قبل.." (١)

"فصل: فيما يختص به الإضافة اللفظية

...

فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول "أل" على المضاف في خمس مسائل١:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بأل٢؛ كالجعد الشعر؛ وقوله:

شفاء وهن الشافيات الحوائم٣

---

١ أما المحضة فلا تدخل "أل" فيها على المضاف؛ لئلا يلزم اجتماع معرفين على شيء واحد، أو إضافة المعرفة إلى النكرة، وأجاز الكوفيون دخول "أل" على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه "أل"؛ نحو: قرأت الثلاثة الكتب في الأربعة الأيام، وحجتهم في ذلك السماع، **وكان القياس في** اللفظية كذلك، لكن لما كانت الإضافة فيها على نية الانفصال، اغتفر ذلك فيها.

٢ لأن رفع القبح عن نصب ما بعد الصفة المشبهة بالإضافة، لا يكون إلا بذلك الشرط كما بينا قريبا، وحمل عليها اسم الفاعل، والجعد: صفة مشبهة، من جعد شعره جعودة، ضد بسط.

٣ عجز بيت من الطويل للفرزدق، من قصيدة قالها حين خرج قتيبة من مسلم الباهلي، على سليمان بن عبد الملك، وخلع طاعته، فقتل وجيء برأسه إلى سليمان، وصدره:

أبأنا بها قتلى وما في دمائها

اللغة والإعراب: أبأنا: قتلنا وعوضنا، يقال: أبأت فلانا بفلان -قتلت به، وجعلته بواء؛ أي عوضا به. والضمير في "بها" و"هن" للسيوف، وفي "دمائها" للقتلى.

الشافيات جمع شافية، اسم فاعل من الشفاء، الحوائم: العاطش، جمع حائمة، وهي التي تحوم حول الماء من العطش،

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ١٠١/٢

والمراد المتشوقة للقتل، "أبأنا" فعل وفاعل. "بها" متعلق به، "وما" الواو للحال، و"ما" نافية في دمائها" جار ومجرور خبر مقدم ومضاف إليه.

"شفاء" مبتدأ مؤخر "وهن" الواو للحال وهن مبتدأ. "الشافيات" خبر. "الحوائم" مضاف إليه، والجملة حال.

المعنى: قتلنا بهذه السيوف قتلى منهم، وعوضنا بها قتلانا، ولكن ما سفك من دماء القتلى، لم يشف ما في قلوبنا من غيظ ورغبة في الانتقام؛ لأن من قتلنا غير أكفاء لنا، ولا وفاء في دمائهم لقتلانا، وإنما يشفي غيظ الصدور، وتهدأ حرارة الألم، إذا قتلنا مثل من فقدنا، والسيوف هي الشافيات التي بها تنال الثارات.

الشاهد: إضافة الوصف المقترن بأل، وهو "الشافيات"؛ لأن المضاف إليه مقترن بها، وهو "الحوائم".." [(١)]

"وعمل المصدر مضافًا أكثر١؛ نحو: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاس﴾ ٢، ومنونًا أقيس٣؛ نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا﴾ ٤، وبأل قليل ضعيف٥؛ كقوله:

ضعيف النكاية أعداءه٦

وأجاز بعض العلماء عمل الجميع، وهو رأي مقبول لا مانع من الأخذ به.

هـ- وإلا يكون مفصولًا من معموله بأجنبي ولا بتابع؛ فلا يسوغ: إني أسرع إلى إجابة صارخة المتسجير.

و ولا موصوفا قبل العمل؛ فلا يصح: ساءني عتابك الأليم محمدا.

ز- ولا مؤخرا عن معموله؛ فلا يجوز أعجبني زيدًا ضربك.

١- أي في الاستعمال، وكذلك أبلغ في القول من المنون.

٢- الآية ٢٥١ من سورة البقرة، والآية ٤٠ من سورة الحج.

٣- أي: أوفق بالقياس على الفعل من المضاف؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير، وهو يلي المضاف في الكثرة والفصاحة.

٤- "إطعام" مصدر فاعله محذوف "يتيمًا" مفعوله؛ أي "إطعامه يتيمًا "ذي مسغبة" أي مجاعة، صفة ليوم ومضاف إليه. سورة البلد: الآية ١٤.

٥- أي قليل في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده من مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه.

٦- صدر بيت من المتقارب، ذكره سيبويه ولم ينسبه، وعجزه:

يخال الفرار يراخي الأجل

اللغة والإعراب:- النكاية: الإضرار والأذى؛ من نكيت العدو: أثرت فيه ونلت منه، يخال: يظن. يراخي: يباعد ويؤخر. "ضعيف" خبر لمبتدأ محذوف. "النكاية" مضاف إليه، وهو مصدر محذوف فاعلة. أعداءه" مفعوله ومضاف إليه. "الفرار" مفعول أول "يخال" "يراخي الأجل" الجملة في محل نصب مفعول ثان، وسكن لأجل الوقف.

المعنى: إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه، أو يقهرهم أو ينازلهم القتال؛ يظن أن الهرب والفرار من

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣١٧/٢

الحرب يبعد عنه الموت، ويفسح له في العمر.

الشاهد:- إعمال المصدر المقترن بأل؛ وهو "النكاية"، ونصبه المفعول؛ وهو "أعداءه".." (١)

"باب: أبنية مصادر الثلاثي ١

اعلم أن للفعل الثلاثي٢ ثلاثة أوزان:

"فعل" بالفتح؛ ويكون متعديًا؛ كضربه، وقاصراً؛ كقعد. و"فعل" بالكسر؛ ويكون

باب أبنية مصادر الثلاثي:

١- للفعل الثلاثي مصادر كثيرة، العبرة فيها على السماع. وما يذكره النحويون من الضوابط لمجرد الحصر التقريب لغير المسموع؛ فإذا ورد فعل ولم يعلم مصدره، أتى بمصدر له على الوزن الغالب المقرر في أمثاله، فإن سمع له مصدر على غير القياس يكتفي به.

٢-أي المجرد؛ وذلك باعتبار ماضيه فقط. أما باعتبار الماضي مع المضارع، فيأتي على ستة أوجه يسميها الصرفيون أبوابا؛ لأن "فعل" -بالفتح- يأتي مضاعره مثلث العين. و"فعل" -بالكسر- يأتي مضارعه مفتوح العين، أو مكسورها لا غيره، و"فعل" بالضم لا يكون مضارعه إلا مضموم العين. وإليك مجمل القول في هذه الأبواب:

الباب الأول: "فعل يفعل"؛ كضرب يضرب، وجلس يجلس، وهو مقيس مطرد في المثال الواوي؛ كوعد يعد، بشرط ألا تكون لامه حرف حلق؛ كوقع، وحروف الحلق ستة؛ وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. وفي الأجوف اليائي؛ كجاء يجيء، وفاء يفيء.

وفي الناقص اليائي، كأتى يأتي، بشرط ألا تكون عينه حرف حلق؛ كسعى. وفي المضعف اللازم؛ كفر يفر. وما عدا ذلك مقصور على السماع.

الباب الثاني: "فعل يفعل"؛ كنصر ينصر، وأخذ يأخذ. وهو مقيس في الأجوف الواوي: كجال يجول، وقال يقول. والناقص الواوي أيضًا؛ كصفا يصفو، وسما يسمو والمضعف المتعدي؛ كمده يمده، وصب الماء يصبه.

وفي كل تقصد به المفاخرة والغلبة؛ نحو: ناصرته فأنا أنصره، وسابقته فأنا أسبقه، ويشترط ألا يكون من الأنواع التي يجب فيها كسر العين في الباب السابق.

الباب الثالث: "فعل يفعل" كبدأ يبدأ. ويكثر فيما كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق؛ كذهب يذهب، وفتح يفتح. ويشترط ألا يكون مضعفا، وإلا فهو على ما سبق؛ من كسر اللازم، وضم المتعدي. وما." (٢)

"وما جاء مخالفاً لما ذكرنا فبابه النقل١؛ كقولهم في "فعل المتعدي: جحده جحوداً، وشكره شكوراً وشكراناً٢، وقالوا "جحداً" على القياس. وفي "فعل" القاصر: مات موتاً، وفاز فوزاً، وحكم حكماً وشاخ شيخوخة، ونم نميمة، وذهب

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٥/٣

(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣١/٣

ذهاباً٣. وفي "فعل" القاصر: رغب رغوبة٤، ورضي رضا، وبخل بخلاً، وسخ سخطاً، بضم أولهما وسكون ثانيهما، وأما البخل والسخط بفتحتين، فعلى القياس، كالرغب٥.

وفي "فعل" نحو: حسن حسناً، وقبح قبحاً٦. وذكر الزجاجي وابن عصفور: أن "الفعل" قياس في مصدر "فعل" وهو خلاف ما قاله سيبويه.

إذا كانت الصفة منه على وزن "فعيل"؛ نحو: ملح فهو مليح، وظرف فهو ظريف؛ فالمصدر: ملاحة، وظرافة، وقد يختلف ذلك؛ نحو: ضخم، فهو ضخم، وملح الطعام؛ أي صار ملحاً؛ فمصدرهما الشائع: الضخامة، والملوحة، مع أن الصفة المشبهة ليست على "فعل"، ولا "فعيل". وفي "فعل" يقول الناظم:

"فعولة" "فعالة" لـ "فعلا" ... كسهل الأمر وزيد جزلا*

أي: إن لـ"فعل" -ولا يكون إلا لازما- مصدرين؛ هما: "فعولة"؛ مثل: سهل الأمر سهولة، و"فعالة"؛ مثل: جزل الرجل جزالة، أي جاد أو عظم.

١- **أي السماع عن** العرب، ولا يقاس عليه.

٢- والقياس: جحدا، وشكرا.

٣- والقياس في الجميع "فعول".

٤- والقياس: رغبا.

٥- وعلى ذلك يكون لرغب، وبخل، وسخط مصادر قياسية، وأخرى سماعية، ويلاحظ أن المصنف اعتبر رضي، وسخط، لازمين، مع ورود قولهم: رضيه، وسخطه.

٦- والقياس: "الفعولة"، أو "الفعالة"؛ قال الناظم:

---

* "فعولة" مبتدأ. "فعالة" معطوفة بإسقاط العاطف. "لفعلا" متعلق بمحذوف، خبر المتبدأ وما عطف عليه. "كسهل" الكاف جارة لقول محذوف. "وزيد" مبتدأ. "جزلا" الجملة خبر.." (١)

"...

وشذ: المرجع، المصير، المعرفة، المغفرة، المجيء، المسير، المشيب، المعصية، المعيشة، المعذرة، المقدرة. وقد رود فيها الفتح على القياس.

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول وزن المضارع، مع إبدال أوله ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحا؛ نحو: معرف، متعاون، مكرم، من عرف، وتعاون، وإكرام.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣/٣٦

هذا: والمصدر الميمي يلازم الإفراد، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعا؛ نحو: المحبة، والمودة، والمسرة، والموعظة. وقد ترد صيغة "مفعلة" لبيان سبب الفعل؛ ومن ذلك قوله- عليه السلام: $"الولد مبخلة مجبنة محزنة"، وذلك مقصور على السماع. كما ترد هذه الصيغة للدلالة على مكان كثرة مسماها؛ نحو: مأسدة، ومسبعة، ومفعاة؛ أي مكان تكثر فيه: الأسود، والسباع، والأفاعي، وقد أجاز المجمع اللغوي أن تصاغ "مفعلة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد.

ب- أسماء الزمان والمكان: هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل؛ للدلالة على زمان الفعل أو مكانه، زيادة على المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر. وهما يصاغان من الثلاثي على وزن "مفعل" بفتح العين، إن كان معتل اللام مطلقا، أو صحيحها، ولم تكسر عين مضارعه؛ كمرمى، ومسعى، ومدعى، ومنظر، ومدخل، ومقام، ومخاف. وعلى وزن "مفعل"، بكسر العين، إن كان مثالا واويا صحيح اللام مطلقا، أو كانت عين مضارعه مكسورة؛ نحو: موعد، وميسر، ومجلس، ومبيع. وشذ من الأول: المنسك: الموضع الذي تذبح فيه النسائك، وهي الذبائح، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمرفق، والمنبت، والمسقط، والمسكن: موضع السكن، والمسجد، والمخزن. وسمع الفتح في بعضهما على القياس. وشذ من الثاني: موكل: موضع حصن، وموظف: موضع قرب مكة، وموزن: اسم موضع، وقيل: لا شذوذ في ذلك كله؛ لأنها أسماء لأمكنة وأزمنة مخصوصة معينة. ولم يذهب بها النحاة مذهب الفعل، ويصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول؛ كمكرم، ومستخرج، ومستعان به؛ من أكرم، واستخرج، واستعان. قيل:." (١)

"أحدهما: أن يكون مطابقا لموصوفه١؛ نحو: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات أو الفضل٢.

والثاني: ألا يؤتي معه "بمن"٣، فأما قول الأعشى:

الموهبة: نقرة في جوف الصخرة يخزن فيها الماء ليبرد، والجمع مواهب. "لو" للتمني، أو شرطية حذف جوابها؛ أي لأحسنت إلينا. "على خمر" متعلق بمحذوف صفة لماء. أو بالنداء؛ كقول الشاعر:

لم ألق أخبث يا فرزدق منكمو ... ليلاً وأخبث بالنهار نهاراً

فائدة:

قال الصبان: "من كلامهم المشهور": "زيد أعقل من أن يكذب"، وظاهر مشكل؛ لأنه يقتضي تفضيل زيد في العقل على الكذب؛ ولا معنى له. وخير ما قيل في هذا وأمثاله: أن "أفعل" التفضيل يقصد به هنا معناه اللغوي، مع تضمين "أفعل" معنى "أبعد"، وبيان سبب البعد؛ فالمراد بهذا التركيب: زيد أبعد الناس من الكذب بسبب عقله، ويكون الغرض من هذا التفضيل: ابتعاد الفاضل من المفضول. ولا تكون "من" تفضيلية وإنما هي مع مجرورها متعلقان بأفعل، الذي هو بمعنى متباعد، والمفضول متروك لقصد التعميم.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٤٨/٣

١- أي في التذكير والتأنيث، والإفراد وفروعه؛ وذلك لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب.

٢- الفضل: جمع تكسير لفضلي. قيل: وينبغي أن يرجع في تأنيث اسم التفضيل وجمعه جمع تكسير إلى السماع؛ فقد لا يسمع ذلك، كالأشرف، والأظرف؛ فإنه لم يسمع فيهما: الأشارف والأظارف جمعا، ولا الشرفي والظرفي للمؤنث؛ كما سمع ذلك في الأفضل والأطول. وقد سمع في الأكرم والأمجد جمعهما؛ فقيل: الأكارم والأماجد، ولم يسمع فيهما: الكرمي والمجدي للمؤنثة. ونقل صاحب الأمالي أن بعض العرب يقولون: الأكرم، والأجمل، والأحسن، والأرذل، والأنذل، والألأم، وهي: الكرمي، والجملي، والحسني، والرذلي، واللؤمي ... إلخ.

وعليه **فيمكن القياس مع** التحفظ للتيسير؛ لأن الوصول إلى المسموع يحتاج إلى عناء شديد.

٣- أي: لأن المفضل عليه غير مذكور؛ إذ تغني عنه أل. و"من"، و"أل" يتعاقبان ولا." (١)

"و"نومان" -بفتح أوله وواو ساكنة ثانية- بمعنى كثير النوم١.

و"فعل"كغدر وفسق -سبا للمذكر. واختار ابن عصفور كونه قياسياً٢، وابن مالك كونه سماعيا٣.

و"فعال"؛ كفساق وخباث؛ سبا للمؤنث٤، وأما قوله:

إلى بيت قعيدته لكاع٥، فاستعمله خبراً ضرورة، وينقاس هذا، و"فعال" بمعنى

---

١ لا يقاس على ما كان على وزن: "لؤمان"، و"ملأم"، و"نومان"؛ بل يقتصر فيه على السماع. أما ما كان على وزن "مفعلان" ففيه رأيان، ولعل الأنسب الأخذ بالرأي الذي **يبيح القياس في** هذه الصيغة؛ لكثرة ما ورد فيها.

٢ أي في كل وصف جاء على وزن "فعل" بمعنى فاعل؛ لذم المذكر وسبه، بشرط دلالة أصله على السب.

٣ وقد أشار إلى ذلك في النظم كما سيأتي. ومما سمع: فسق، وغدر، وخبث، ولكع، وسفه، بمعنى سافه، وشتم؛ بمعنى شاتم. وورد: "يا سفه مقتل الرجل بين فكيه"، وقد يستعمل هذا الومن في غير النداء؛ كحديث: "لا تقوم الساحة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لكع ابن لكع.

٤ وهو معدول عن "فاعلة" أو "فعلية"، ومبني على الكسر أصالة.

٥ عجز بيت من الوافر، اشتهر بأنه للحطيئة، في هجاء امرأته، ونسبه ابن السكيت لأبي الغريب النصري، وصدره:

أطوف ما أطوف ثم آوي

اللغة والإعراب: أطوف: من التطويف؛ أي أكثر الطواف والجولان في البلاد. آوي: أرجع وأعود. قعيدته. التي تلازم القعود فيه، ويطلق على المرأة "قعيدة البيت" لذلك. لكاع لئيمة خبيثة. "ما" مصدرية ظرفية. "أطوف" فعل مضارع، وقثد وصلت به "ما" وهو مضارع مثبت، وذلك قليل. "قعيدته" مبتدأ ومضاف إليه. "لكاع" خبر مبني على الكسر في محر رفع، والجملة صفة لبيت.

والمعنى: يهجو امرأته ويقول: أسير في الأرض، وأكثر من الطواف والجولان والتنقل في نواحيها؛ لتحصيل القوت،

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ١١٩/٣

والبحث عن العيش لي ولأسرتي، ثم أعود إلى منزلي فأجد فيه امرأة خبيثة لئيمة، لم تهيء لي أسباب الراحة بعد هذا العناء.

و الشاهد: استعمال "لكاع" -وهو على وزن "فعال"- في غير النداء للضرورة؛ فهي خبر المبتدأ. وقيل: إن الخبر قول محذوف؛ أي قعيدته يقال لها: يا لكاع، وحينئذ لا يكون قد خرج عن النداء.." (١)

"اسود١. وربما عكسوا فأعلوا الأولى وصححوا الثانية، نحو: "آية" في أسهل الأقوال٢، فإن قلت: لنا أسهل منه، قول بعضهم: إنها "فعلة" كنبقة؛ فإن الإعلال حينئذ على القياس٣، وأما إذا قيل إن أصلها أييه -بفتح الياء الأولى- أو أيية -بسكونها- آييه فاعلة؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني٤، وإعلال الساكن٥، وحذف العين لغير موجب٦.

---

١ وأصله: الحوو -من الحوة وهي سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد- وشفة حواء؛ حمراء إلى السواد، فلامه واو مثل عينه، لقولهم في المثنى: حووان.

٢ أصلها أييه كقصيه، قلبت الياء الأولى ألفا شذوذا لتحركها وانفتاح ما قبلها، **وكان القياس إعلال** الياء الثانية وهي لام الكلمة، وقد سهل ذلك كون الياء الثانية غير طرف، ومثل آية: غاية، وراية، وثاية "وهي حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوي عندها أو رءوس أشجار يجمعها ويلقي عليها أثوابا ليستظل بها"، وطاية "وهي السطح" وهذه ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها.

وإلى هذا الشرط، **وورود السماع بما** يخالفة في بعض كلمات يشير الناظم بقوله:

وإن لحرفين ذا الإعلال استُحق ... صُحِّح أول وعكس قد يَحِق*

أي: إن استحق هذا الإعلال -وهو القلب- لحرفين؛ بأن كان في الكلمة حرفا علة كل منهما متحرك مفتوح ما قبله صحح الأول وأعل الثاني، وقد يعكس على قلة، ولا يجوز إعلالهما معا؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان.

٣ أي: إعلال الأولى؛ لأنها محركة وقبلها مفتوح، وإعلال الثانية ممتنع لعدم فتح ما قبلها.

٤ أي: على القول بأن أصلها: أبيه، وهو شاذ.

٥ وهو الياء الأولى على أن أصلها أيية.

٦ أي: على القول بأنها آيية كفاعلة والمعهود في مثله قلب الياء الأولى همزة كبائعة وقائلة.

---

* "وإن" شرطية. "لحرفين" متعلق باستحق الواقع فعلا للشرط. "ذا" اسم إشارة نائب فاعل لمحذوف يفسره استحق. "الإعلال" بدل أو بيان أو نعت لذا. "أول" نائب فاعل صحح، والجملة جواب الشرط.

"وعكس" مبتدأ وهو مضافا لمحذوف تقديرًا "قد يحق" الجملة خبر.." (٢)

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢٨٠/٣

(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣٩٧/٤

"وهذا قول حسن في القياس، غير أنه رأي رأيناه، ولم يقل به أحد غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل". انتهى.

وفي باب المفعول الذي لم يسم فاعله، قال خطّاب الماردي في الترشيح ١: "وكان قياسها، يعني اختير وانقيد، أن يجري مجرى (قيل وبيع) في الإشمام، وفي قلب الياء واواً، كما قيل: بوع وكول الطعام، ولكني لم أره قولا لأحد".

أقول: يبدو أن خطابا هو صاحب هذا الرأي، ثم تبعه فيه ابن مالك وغيره. قال الشيخ خالد ٢: "وادعى ابن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها في افتعل كاختار، وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة، فلا يقال اختور ولا انقود. والمشهور الأول، وهو قول ابن عصفور والأبذي وابن مالك.

قال ابن مالك في الألفية:

وما لفا باع لما العين ثلي ... في اختار وانقاد وشبه ينجلي

وكان خطّاب يهتم أيضاً بالسّماع، ويرى أن بعض مسائل النحو تؤخذ سماعاً ولا تنقاس.

ومن ذلك باب جمع المؤنث السالم، قال في الترشيح ٣: "ومن قال الاثنان لليوم فجعل الرفع والنصب والخفض في النون جمعه الاثنانات، كما تقول رمضانات وشعبانات، وأجاز ابن قتيبة: الأثانين، كما تقول الدهاقين، وتكسير هذا على فعاليل لا ينقاس، وإنما هو يؤخذ سماعا عن العرب، وإلا فهو مجموع على السلامة". انتهى.

وفي دخول (ما) على إنّ وأخواتها فيبقى بعضها عاملا، يقول خطّاب ٤: "وبعض العرب يقول: ليتما زيداً منطلقٌ. ولا يجوز هذا في غير (ليت) . وقد أجاز بعض النحويين النصب بهذه الحروف قياساً على (ليتما) فتقول: لكنّما زيداً مقبلٌ، ولعلّما عمراً خارجٌ، وإنما أخاك ذاهبٌ. وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي، وأبي بكر بن السراج، والقول الأول مذهب الأخفش، وهو أقوى، لأنه المسموع من العرب الذي لا يُعرف غيره ... "

ويستعمل خطّاب مصطلحات في السّماع مثل: قليل، وقبيح، وشاذ، ولا يطرد، وقد

---

١ ارتشاف الضرب ٢/١٩٧-١٩٨,

2 التصريح علی التوضيح ١/٢٩٥.

٣ إرتشاف الضرب ١/٢٧٣.

٤ تذكرة النحاة ٢٨١.." (١)

"مضارعه على وزن يفعُل بضمِّ العين، فإنهم يكسرون حرف المضارعة ويكسرون العين إتباعًا له، فيقولون: يِكْتِب على حين نجد بعضًا يلتزم ضمَّ عين الفعل في المضارع ويضمّ معه حرف المضارعة فيقول: يُكتُب.

والتجوز في كلِّ ذلك ممَّا تقبله أصول اللغة؛ لأنَّه يركن إلى دليل من السَّماع قويّ. على نحو مامرَّ في ثنايا هذا البحث . ولكن القواعد تبقى ثابتة، وليس لنا أن نغيِّرها، أو أن ندعوَ إلى ماشذَّ وخرجَ عنها، ولكن المتكلم بما ثبت عن بعض

---

(١) خطاب الماردي ومنهجه في النحو حسن موسى الشاعر ص/١٢٥

القبائل الفصيحة التي يحتج بلغاتها ممَّا خالف المشهور الغالب لايخطَّأ فيما تابع فيه ما أثر، والدعوة إلى التزام أجود اللغتين التي تتفق مع ما قوي في الرواية ووافق القياس.." (١)

"نتائج البحث

١- كشف البحث عن جانب من طبيعة اللغة من حيث تنوُّع حركات هيئات مفرداتها تبعًا لتنوُّع المستعمل لها.

٢- الكسر في حروف المضارعة لهجة عربية أصيلة، نطقت به قبائل العرب، وأثر عنها في نصوص نثرية وشعرية.

٣- كسر حروف المضارعة جاء وفقًا لقواعد منضبطة، ففي الثُّلاثي كُسِرت حروف المضارعة تنبيهًا على كسر العين من ماضيه، ومن ثمَّ لم يكسروا إلاَّ ما كان على فعِل يفعَل، وامتنع الكسر فيما كان مضارعه على يفعِل منعًا للثِّقل النَّاشئ من تتابع الكسرات، ولا يعتدّ بالفاصل السَّاكن؛ لأنَّه حاجز غير حصين.

وكسر فيما كان أوَّله همزة وصل أو تاء زائدة لاعتبارات ألحقته بالأصل.

٤- لا يمكن تخطئة من يكسر حروف المضارعة، لأنَّ اللغتين إذا كثرت إحداهما، وقلَّت الأخرى أُخِذَ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسًا، دون ردِّ الأخرى أو تخطئتها.

٥- كسر حروف المضارعة ظاهرٌ فاشٍ في اللغات الدّارجة، لا يكاد يسلم منها قطرٌ أو قبيل، والتجوُّز في ذلك مما تقبله أصول اللغة؛ لأنَّه يركن إلى دليلٍ **من السَّماع قويّ**.

٦- تبقى قواعد العربيَّة ثابتة لأنَّها بنيت على الأوسع رواية، والأقوى في القياس، فليس لنا أن نغيِّرها بما شذ وخرج عنها، وخالف الكثير الغالب.

وبالله التَّوفيق.." (٢)

"وكتاب الخصائص يعد من أهم المراجع في فقه اللغة بما حواه من بحوث ينهل من معينها كل باحث في فقه اللغة إلى جانب اشتماله على بحوث ومسائل نحوية وصرفية قيمة، ومن البحوث التي ذكرها ابن جني في الخصائص في فقه اللغة "القول في نشأة اللغة أإلهام هي أم اصطلاح" والقول على الاطراد والشذوذ و"تعارض **من السماع والقياس**" والقول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة" و"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" و"تداخل اللغات" و"باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس" و"باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط" وغير ذلك من البحوث التي لا غنى عنها لباحث لغوي.

وسأتناول بعض هذه الموضوعات بالبحث والتحليل ومن هذه البحوث:." (٣)

"ومن جره قال: "لا البخل" فبإضافة "لا" إليه؛ لأن "لا" كما تكون للبخل قد تكون للجود أيضًا، ألا ترى لو قال لك إنسان: لا تطعم الناس. ولا تقر الضيف، ولا تتحمل المكارم، فقلت أنت: "لا" لكانت هذه اللفظة هنا للجود لا

---

(١) حركة حروف المضارعة عبد الله القرني ص/٤٨٥

(٢) حركة حروف المضارعة عبد الله القرني ص/٤٨٦

(٣) دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة إبراهيم محمد أبو سكين ص/١١٥

للبخل، فلما كانت "لا" قد تصلح للأمرين جميعًا أضيفت إلى البخل، لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدين.

فإن قلت: فكيف تضيفها وهي مبنية؟ ألا تراها على حرفين الثاني حرف لين، وهذا أدل شيء على البناء، قيل: الإضافة لا تنافي البناء، بل لو جعلها جاعل سببًا له لكان "أعذر من أن يجعلها نافية له، ألا ترى أن المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم صوت، والصوت واجب بناؤه، فهذا من طريق القياس، وأما من **طريق السماع فلأنهم** قد قالوا: كم رجل قد رأيت، فكم مبنية وهي مضافة. وقالوا أيضًا: لأضربن أيهم أفضل، وهي مبنية عند سيبويه. فهذا شيء عرض قلنا فيه.." (١)

"استئجار الفحل للقاح الأنثى.. رؤية شرعية

ƒ.[عندي بقر وأريد تلقيحه فما هو حكم الشرع في ذلك والتلقيح يكون بمقابل، وبارك الله فيكم، وجزاكم الله خيراً، لي ملاحظة: بعثت أكثر من سؤال ولم يتم الرد نرجو أن يكون المانع خيراً؟].

^الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإذا كان المقصود بتلقيح البقر بمقابل: أن يدفع صاحب البقر ثمنا، لضراب الفحل، فلا يجوز ذلك عند عامة أهل العلم، لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن عسب الفحل . رواه أحمد والبخاري ، وعسب الفحل هو ضرابه.

وأما إذا كان المقصود بتلقيح البقر: استئجار الفحل للقاح الأنثى، فقد اختلف أهل العلم في جواز ذلك، فذهب جمهور الفقهاء –الحنفية والشافعية والحنابلة– إلى عدم جواز إجارة الفحل للضراب، للحديث السابق وما جاء في معناه من الأحاديث، وذهب المالكية : إلى إنه يجوز إجارة الفحل للضراب، وقيدوا الجواز بما إذا كان الاستئجار لزمان معين كيوم أو يومين، أو لمرات معينة كمرتين أو ثلاث، ولا يجوز استئجار الفحل للضراب إلى حمل الأنثى.

والراجح لدينا هو ما ذهب إليه الجمهور لعموم الأحاديث القاضية بالنهي عن عسب الفحل، قال الكاساني : قد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن عسب الفحل. ولا يمكن حمل النهي على نفس العسب، وهو الضراب ، لأن ذلك جائز بالإعارة، فيحمل على البيع والإجارة، إلا أنه حذف ذلك وأضمره فيه؛ كما في قوله تعالى: واسأل القرية.

وهذا أيضاً ما رجحه ابن رشد المالكي في كتابه "بداية المجتهد" فقال رحمه الله : وأما إجارة الفحول من الإبل والبقر والدواب، فأجاز مالك أن يكري الرجل فحله على أن ينزو أكواماً معلومة، ولم يجز ذلك أبو حنيفة ولا الشافعي، وحجة من لم يجز ذلك ما جاء من النهي عن عسيب الفحل، ومن أجازه شبهه بسائر المنافع، وهذا ضعيف لأنه **تغليب**

---

(١) دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة إبراهيم محمد أبو سكين ص/١٤٤

القياس على السماع.

وإذا تقرر هذه فننبه إلى مسألتين:

الأولى: أنه إذا بذل إنسان فحله لإطراق بقر غيره مجانا بغير مقابل فأهدى له رب البقر هدية، أو أكرمه تكرمة من غير شرط جاز ذلك، لأنه فعل معروفاً، فجازت مجازاته عليه.

الثانية: أنه إذا احتاج الإنسان إلى تلقيح بقره ولم يجد من يبذل له ذلك مجانا جاز له أن يستأجر فحلا، والإثم في ذلك على رب الفحل.

قال في كشاف القناع : (ولا يجوز استئجار الفحل للضراب) لنهيه صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل متفق عليه، والعسب إعطاء الكراء على الضراب على أحد التفاسير... (فإن احتاج) إنسان (إلى ذلك ولم يجد من يطرق له) دابته مجانا (جاز له) أي لرب الدابة (أن يبذل الكراء) ، لأنه بذل لتحصيل منفعة مباحة تدعو الحاجة إليها، فجاز (كشراء الأسير ورشوة الظالم ليدفع ظلمه ويحرم على المطرق) وهو رب الفحل (أخذه) أي العوض ـلنهي السابق، (وإن أطرق إنسان فحله بغير إجارة ولا شرط فأهديت له هدية أو أكرم بكرامة لذلك، فلا بأس) ، لأنه فعل معروفاً فجازت مجازاته (عليه...) .

والله أعلم.
عليه الصلاة والسلام ٢٧ جمادي الثانية ١٤٢٥." (١)
"استئجار الفحل للقاح الأنثى.. رؤية شرعية
.[عندي بقر وأريد تلقيحه فما هو حكم الشرع في ذلك والتلقيح يكون بمقابل، وبارك الله فيكم، وجزاكم الله خيراً، لي ملاحظة: بعثت أكثر من سؤال ولم يتم الرد نرجو أن يكون المانع خيراً؟].
^الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإذا كان المقصود بتلقيح البقر بمقابل: أن يدفع صاحب البقر ثمنا، لضراب الفحل، فلا يجوز ذلك عند عامة أهل العلم، لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن عسب الفحل . رواه أحمد والبخاري ، وعسب الفحل هو ضرابه.

وأما إذا كان المقصود بتلقيح البقر: استئجار الفحل للقاح الأنثى، فقد اختلف أهل العلم في جواز ذلك، فذهب جمهور

---

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية مجموعة من المؤلفين ٣٨٣٧/١٢

الفقهاء -الحنفية والشافعية والحنابلة- إلى عدم جواز إجارة الفحل للضراب، للحديث السابق وما جاء في معناه من الأحاديث، وذهب المالكية: إلى إنه يجوز إجارة الفحل للضراب، وقيدوا الجواز بما إذا كان الاستئجار لزمان معين كيوم أو يومين، أو لمرات معينة كمرتين أو ثلاث، ولا يجوز استئجار الفحل للضراب إلى حمل الأنثى.

والراجح لدينا هو ما ذهب إليه الجمهور لعموم الأحاديث القاضية بالنهي عن عسب الفحل، قال الكاساني : قد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن عسب الفحل. ولا يمكن حمل النهي على نفس العسب، وهو الضراب ، لأن ذلك جائز بالإعارة، فيحمل على البيع والإجارة، إلا أنه حذف ذلك وأضمره فيه؛ كما في قوله تعالى: واسأل القرية.

وهذا أيضاً ما رجحه ابن رشد المالكي في كتابه "بداية المجتهد" فقال رحمه الله : وأما إجارة الفحول من الإبل والبقر والدواب، فأجاز مالك أن يكري الرجل فحله على أن ينزو أكواماً معلومة، ولم يجز ذلك أبو حنيفة ولا الشافعي، وحجة من لم يجز ذلك ما جاء من النهي عن عسيب الفحل، ومن أجازه شبهه بسائر المنافع، وهذا ضعيف لأنه **تغليب القياس على** السماع.

وإذا تقرر هذه فننبه إلى مسألتين:

الأولى: أنه إذا بذل إنسان فحله لإطراق بقر غيره مجانا بغير مقابل فأهدى له رب البقر هدية، أو أكرمه تكرمة من غير شرط جاز ذلك، لأنه فعل معروفاً، فجازت مجازاته عليه.

الثانية: أنه إذا احتاج الإنسان إلى تلقيح بقره ولم يجد من يبذل له ذلك مجانا جاز له أن يستأجر فحلا، والإثم في ذلك على رب الفحل.

قال في كشاف القناع : (ولا يجوز استئجار الفحل للضراب) لنهيه صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل متفق عليه، والعسب إعطاء الكراء على الضراب على أحد التفاسير... (فإن احتاج) إنسان (إلى ذلك ولم يجد من يطرق له) دابته مجانا (جاز له) أي لرب الدابة (أن يبذل الكراء) ، لأنه بذل لتحصيل منفعة مباحة تدعو الحاجة إليها، فجاز (كشراء الأسير ورشوة الظالم ليدفع ظلمه ويحرم على المطرق) وهو رب الفحل (أخذه) أي العوض للنهي السابق، (وإن أطرق إنسان فحله بغير إجارة ولا شرط فأهديت له هدية أو أكرم بكرامة لذلك، فلا بأس) ، لأنه فعل معروفاً فجازت مجازاته (عليه...) .

والله أعلم.

عليه الصلاة والسلام ٢٧ جمادي الثانية ١٤٢٥." (١)

"تواتر القراءات العشر

ﻑ.[جمهور أهل العلم من القراء والأصوليين على أن القراءات السبع وكذلك العشر متواترة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد خالف في ذلك قلة من أهل العلم منهم أبو شامة والجزري فيما قاله في النشر وكذلك الشوكاني ونسب هذا القول إلى المدني والمهدوي كما هو في نيل الأوطار في أبواب صفة الصلاة ، باب : الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي حديث ٧٢١ ، ٧٢٢ وذهبوا إلى أنه يجوز القراءة بأي قراءة سواء كانت من العشر أم من غيرها ما دام صح السند – مع عدم اشتراط التواتر بل يكفي أن يكون آحادا – مع موافقتها لرسم المصحف وموافقتها لوجه من العربية

هناك عدة أسئلة متعلقة بهذا الموضوع حتى يتم ثبوت إيضاح الحق

١– من لم يثبت التواتر في القراءات يقول ما الدليل على أن السند من أحد القراء كحمزة أو عاصم مثلا أنه متواتر حتى أن الصنعاني قال \" أن الطرف الأول من سند هؤلاء القراء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصحابي كان أحاديا حيث قال أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو أحد الصحابة ليبلغه القرآن . نرجو الرد على هؤلاء الأئمة مع عزو النقل إلى المصنفات ليتم الرجوع لها].

^الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أما بعد :

فالصحيح أن القراءات العشر متواترة، وأما السبع منها فقطعا بل نقل الإجماع عليه. قال العطار في حاشيته على الجلال المحلي : هذا الحكم مجمع عليه بين أهل السنة إلا من شذ من الحنفية كصاحب البديع ، فإنه ذهب إلى أنها مشهورة، وذهب المعتزلة إلى أنها آحاد غير متواترة والمراد نفي التواتر عن قراءة الشيخ المخصوص بتمامها كنافع –مثلا– بل منها ما هو آحاد ومنها ما هو متواتر، وليس المراد نفي التواتر من أصله وإلا لزم نفي التواتر عن القرآن كله والإجماع خلافه .

قال الإمام النووي في المجموع : قال أصحابنا وغيرهم : تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبعة ، ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة ؛ لأنها ليست قرآنا ، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وكل واحدة من السبعة متواترة ، هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه ، ومن قال غيره فغالط أو جاهل ، وأما الشاذة فليست متواترة ، فلو خالف وقرأ بالشاذة أنكر عليه قراءتها في الصلاة أو غيرها ، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ ، وقد ذكرت [تفصيله] في التبيان في آداب حملة القرآن . ونقل الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ، وأنه لا يصلى خلف من يقرأ بها ، قال العلماء : فمن قرأ بالشاذ إن كان جاهلا به أو بتحريمه عرف ذلك ، فإن عاد إليه بعد ذلك أو كان عالما به عزر تعزيرا بليغا إلى أن ينتهي عن ذلك ، ويجب على كل مكلف قادر على الإنكار أن ينكر عليه ، فإن قرأ الفاتحة في الصلاة بالشاذة – فإن لم يكن فيها تغير معنى ولا زيادة حرف ولا

---

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية مجموعة من المؤلفين ٨٣٩/١٧

نقصه صحت صلاته وإلا فلا ، وإذا قرأ بقراءة من السبعة استحب أن يتم القراءة بها ، فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبعة جاز بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية مرتبطا بالأولى .

وأورد العطار في حاشيته على الجلال المحلي شبهتين ورد عليهما فقال : وهنا بحثان :

الأول : أن الأسانيد إلى الأئمة السبعة وأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم على ما في كتب القراءة آحاد لا تبلغ عدد التواتر فمن أين جاء التواتر .

وأجيب بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم وإنما نسبت القراءة إلى الأئمة ومن ذكر في أسانيدهم والأسانيد إليهم لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها ومع كل منهم في طبقته ما يبلغها عدد التواتر ؛ لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائما مع تلقي الأمة لقراءة كل منهم بالقبول .

الثاني: أن من القواعد أنه لا تعارض بين قاطعين ، فلو كانت القراءات السبع متواترة لما تعارضت مع أنه وقع فيها ذلك .

وجوابه أنا نمنع التعارض ؛ لأن من قرأ بإحدى القراءتين لا ينكر الأخرى ولا يتأتى التعارض، إلا لو نفى قراءة غيره وشهرته بروايته واعتناؤه بها لا يقتضي أنه ينفي غيرها كأرباب المذاهب ... وقول الكوراني إن كلام ابن الحاجب لا وجه له ؛ لأن نقلة المدود هم نقلة القرآن ولو كان المد ونحوه غير متواتر لزم أن القرآن غير متواتر مردود بأن المتواتر أصل المد والذي قال ابن الحاجب بعدم تواتره ما يتحقق اللفظ بدونه وهو ما زيد في المد كما أشار لذلك الشارح ...

قال ابن الجزري في أول النشر : لا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب في ذلك ، وقد نص أئمة الأصول على تواتر ذلك كله كالقاضي أبي بكر في كتابه الانتصار وغيره .

وقال الفتوحي الحنبلي في شرح الكوكب المنير : (و) القراءات (السبع متواترة) عند الأئمة الأربعة وغيرهم من الأئمة من علماء السنة . نقله السرخسي من أصحاب الشافعي في كتاب الصوم من الغاية . وقال : قالت المعتزلة : آحاد انتهى . واستدل من قال : إنها آحاد كالطوفي في شرحه . قال : والتحقيق أنها تواترت عنهم لا إليهم – بأن أسانيد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع إلى النبي صلى الله عليه وسلم موجودة في كتب القراءات . وهي نقل الواحد عن الواحد ، لم تستكمل شروط التواتر . ورد بأن انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم . فقد كان يتلقى القراءة من كل بلد بقراءة إمامهم الذي من الصحابة أو من غيرهم : الجم الغفير عن مثلهم . وكذلك دائما ، فالتواتر حاصل لهم

، ولكن الأئمة الذين قصدوا ضبط الحروف وحفظوا شيوخهم فيها جاء السند من قبلهم . وهذا كالأخبار الواردة في حجة الوداع هي آحاد ، ولم تزل حجة الوداع منقولة عمن يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر . فينبغي أن يتفطن لذلك ، ولا يغتر بقول من قال : إن أسانيد القراء تشهد بأنها آحاد . وإذا تقرر هذا ، فاستثنى ابن الحاجب ومن تبعه من المتواتر ما كان من قبيل صفة الأداء ، كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه . ومراده : مقادير المد وكيفية الإمالة لا أصل المد والإمالة . فإن ذلك متواتر قطعا . فالمقادير ، كمد حمزة وورش . فإنه قدر ست ألفات . وقيل : خمس . وقيل : أربع . ورجحوه . ومد عاصم : قدر ثلاث ألفات ، والكسائي : قدر ألفين ونصف وقالون : قدر ألفين ، والسوسي : قدر ألف ونصف ونحو ذلك . وكذلك الإمالة تنقسم إلى محضة . وهي أن ينحني بالألف إلى الياء ، وبالفتحة إلى الكسرة ، وإلى بين بين . وهي كذلك ، إلا أنها تكون إلى الألف والفتحة أقرب ، وهي المختارة عند الأئمة . أما أصل التخفيف في الهمزة والتشديد فمتواتر ، وأما كون أن من القراء من يسهله، ومنهم من يبدله ونحو ذلك . فهذه الكيفية هي التي ليست متواترة . ولهذا كره الإمام أحمد رضي الله عنه وجماعة من السلف قراءة حمزة لما فيها من طول المد والكسر والإدغام ونحو ذلك ؛ لأن الأمة إذا أجمعت على فعل شيء لم يكره فعله . وهل يظن عاقل أن الصفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم وتواترت إلينا يكرهها أحد من المسلمين ؟ فعلمنا بهذا أن هذه الصفات ليست متواترة ، وهو واضح . وهو ظاهر كلام أحمد وجمع ، وكذلك قراءة الكسائي ؛ لأنها كقراءة حمزة في الإمالة والإدغام . كما نقله السرخسي في الغاية . فلو كان ذلك متواترا لما كرهه أحد من الأئمة . وزاد أبو شامة الألفاظ المختلف فيها بين القراء أي اختلفوا في صفة تأديتها . كالحرف المشدد ، يبالغ بعضهم فيه حتى كأنه يزيد حرفا ، وبعضهم لا يرى ذلك ، وبعضهم يرى التوسط بين الأمرين ، وهو ظاهر ، ويمكن دخوله تحت قول ابن الحاجب في الاحتراز عنه في استثنائه ما ليس من قبيل الأداء ، لكن قال ابن الجزري : لا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب إلى ذلك ؛ لأنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر هيئته ؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به ، ولا يصح إلا بوجوده . ا هـ .

وقال الزرقاني في مناهل العرفان : وقد يناقش هذا بأنها لو تواترت جميعا ما اختلف القراء في شيء منها لكنهم اختلفوا في أشياء منها فإذاً لا يسلم أن تكون كلها متواترة. ويجاب عن هذا بأن الخلاف لا ينفي التواتر بل الكل متواتر وهم فيه مختلفون فإن كل حرف من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن بلغه الرسول إلى جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب حفظا لهذا الكتاب وهم بلغوه إلى أمثالهم وهكذا... ولا شك أن الحروف يخالف بعضها بعضا فلا جرم تواتر كل حرف عند من أخذ به وإن كان الآخر لم يعرفه ولم يأخذ به وهنا يجتمع التخالف والتواتر وهنا يستقيم القول بتواتر القراءات السبع بل القراءات العشر كما يأتي ويذهب ابن الحاجب إلى تواتر القراءات السبع غير أنه يستثني منها ما كان من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة قال البناني على جمع الجوامع: وكأن وجه ذلك أن ما كان من قبيل الأداء بأن كان هيئة للفظ يتحقق اللفظ بدونها كزيادة المد على أصله وما بعده من الأمثلة وما كان من هذا القبيل لا **يضبطه السماع عادة** لأنه يقبل الزيادة والنقصان بل هو أمر اجتهادي. وقد شرطوا في التواتر ألا يكون في الأصل عن اجتهاد فإن قيل قد يتصور الضبط في الطبقة الأولى للعلم بضبطها ما سمعته منه على الوجه الذي صدر منه من غير تفاوت بسبب تكرر

عرضها ما سمعته منه قلنا: إن سلم وقوع ذلك لم يفد إذ لا يأتي نظيره في بقية الطبقات فإن الطبقة الأولى لا تقدر عادة على القطع بأن ما تلقته الثانية جار على الوجه الذي نطق به النبي. وبما تقرر علم أن الكلام فيما زاد على أصل المد وما بعده لا في الأصل فإنه متوات‍ر الحاصل أنه إن أريد بتواتر ما كان من قبيل الأداء تواتره باعتبار أصله كأن يراد تواتر المد من غير نظر لمقداره وتواتر الإمالة كذلك فالوجه خلاف ما قال ابن الحاجب للعلم بتواتر ذلك وإن أريد تواتر الخصوصيات الزائدة على الأصل فالوجه ما قاله ابن الحاجب قاله ابن قاسم ا هـ بقليل من التصرف لكننا إذا رجعنا لعبارة ابن الحاجب نجدها كما يقول في مختصر الأصول له: القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه ا هـ وهذا زعم صريح منه بأن المد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها من قبيل الأداء وأنها غير متواترة وهذا غير صحيح كما يأتيك نبؤه في مناقشة ابن الجزري له طويلا يذهب أبو شامة إلى أن القراءات السبع متواترة فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء. أما ما اختلفت الطرق في نقله عنهم فليس بمتواتر سواء أكان الاختلاف في أداء الكلمة كما ذهب ابن الحاجب أم في لفظها فالاستثناء هنا أعم مما استثناه ابن الحاجب وعبارة أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز نصها ما يأتي ما شاع على ألسنة جماعة من متأخري المقرئين وغيرهم من أن القراءات السبع متواترة ونقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة دون ما اختلفت فيه بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق وذلك موجود في كتب القراءات لا سيما كتب المغاربة والمشارقة فبينهما تباين في مواضع كثيرة والحاصل أنا لا نلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء أي بل منها المتواتر وهو ما اتفقت الطرق على نقله عنهم وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى السابق وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الأداء وما هو من قبيله اهـ نقلا عن الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع بتذييل منه ورأي أبو شامة هذا كنت أقول في الطبعة الأولى إنه أمثل الآراء فيما أرى وذلك لأمور أربعة أولها: أنه رأي سليم من التوهينات التي نوقشت بها الآراء السابقة ثانيها: أنه يستند إلى الواقع في دعواه وفي دليله ذلك أن القراءات السبع وقع اختلاف بعضها حقيقة في النطق بألفاظ الكلمات تارة وبأداء تلك الألفاظ تارة أخرى ومن هنا كانت الدعوى مطابقة للواقع ثم إن دليله يقوم على الواقع أيضا في أن بعض الروايات مضطربة في نسبتها إلى الأئمة القراء فبعضهم نفاها وبعضهم أثبتها وذلك أمارة انتفاء التواتر لأن الاتفاق في كل طبقة من الجماعة الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب لازم من لوازم التواتر وقد انتفى هذا الاتفاق هنا فينتفي التواتر لما هو معلوم من أنه كلما انتفى اللازم انتفى الملزوم ثالثها: أن هذا الرأي صادر عن إخصائي متمهر في القراءات وعلوم القرآن وهو أبو شامة وصاحب الدار أدرى بما فيها رابعها: أن هذا الرأي يتفق وما هو مقرر لدى المحققين من أن القراءات قد تتوافر فيها الأركان الثلاثة المذكورة في ذلك الضاب‍ط المشهور وقد تنتفي هذه الأركان الثلاثة كلا أو بعضا لا فرق في هذا بين القراءات السبع وغير السبع على نحو ما تقدم ويتفق هذا الرأي أيضا وما صرحوا به من تقسيم القراءات باعتبار السند إلى ستة أقسام كما سبق استدراك لكني بعد معاودة البحث والنظر واتساع أفق اطلاعي فيما كتب أهل التحقيق في الشأن تبين لي أن أبا شامة أخطأه الصواب أيضا فيمن أخطأ وأنني أخطأت في مشايعته وتأييده ويضطرني إنصاف الحق أن أكر على الوجوه التي أيدته بها بين يديك فأنقضها وجها وجها والرجوع إلى الحق فضيلة ١ فرأي أبي شامة المسطور لم يسلم من مثل تلك التوهينات التي نوقشت بها الآراء السابقة وسترى قريبا شدة مناقشته الحساب في كلام ابن الجزري ٢ ثم إن الغطاء قد

انكشف عن أن القراءات السبع بل القراءات العشر كلها متواترة في الواقع وأن الخلاف بينها لا ينفي عنها التواتر، فقد يجتمع التواتر والتخالف كما بينا عند عرض رأي ابن السبكي وكما يستبين لك الأمر فيما يأتي من تحقيق ابن الجزري ٣ أما أن أبا شامة إخصائي متمهر فسبحان من له العصمة والكمال لله تعالى وحده على أن الذي رد عليه واخترنا رأيه وهو ابن الجزري إخصائي متمهر أيضا وإليه انتهت الزعامة في هذا الفن حتى إذا أطلق لقب المحقق لم ينصرف إلا إليه وكم ترك الأول للآخر ٤ وأما ما قرره المحققون من تقسيم القراءات إلى متواتر وغير متواتر فهو تقسيم لا يغني عن أبي شامة شيئا في رأيه هذا لأن كلامهم هناك كان في مطلق القراءات أما كلامنا وكلام أبي شامة هنا فهو في خصوص القراءات السبع ... وبينهما برزخ لا يبغيان

لقد علمت فيما سبق ما قيل في القراءات السبع من أنها متواترة أو غير متواترة أما القراءات الثلاث المكملة للعشر فقيل فيها بالتواتر ويعزى ذلك إلى ابن السبكي وقيل فيها بالصحة فقط ويعزى ذلك إلى الجلال المحلي وقيل فيها بالشذوذ ويعزى ذلك إلى الفقهاء الذين يعتبرون كل ما وراء القراءات السبع شاذا ... والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزري والنويري بل هو رأي أبي شامة في نقل آخر صححه الناقلون عنه وجوزوا أن يكون الرأي الآنف مدسوسا عليه أو قاله أول أمره ثم رجع عنه بعد ولعل من الصواب والحكمة أن أترك الكلام هنا للمحقق ابن الجزري يصول فيه ويجول ويسهب ويطرب واضعا للحق في نصابه دافعا للخطأ وشبهاته فاقرأه واصبر على الإكثار والتطويل فإن الم قام دقيق وجليل ولا ينبئك مثل خبير ٣٥ فاطر ١٤ قال رحمه الله في كتابه منجد المقرئين ابتداء من الصفحة السابعة والخمسين ما نصه: الفصل الثاني في أن القراءات العشر متواترة فرشا وأصولا حال اجتماعهم وافتراقهم وحل مشكل ذلك: اعلم أن العلماء بالغوا في ذلك نفيا وإثباتا وأنا أذكر أقوال كل ثم أبين الحق من ذلك أما من قال بتواتر الفرش دون الأصول فابن الحاجب قال في مختصر الأصول له القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه ا هـ فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات ونقل الحركة وتسهيل الهمزة من قبيل الأداء وأنه غير متواتر وهذا قول غير صحيح كما سنبينه أما المد فأطلقه وتحته ما يسكب العبرات فإنه إما أن يكون طبيعيا أو عرضيا والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حروف المد بدونه كالألف من قال والواو من يقول والياء من قيل وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره إذ لا تمكن القراءة بدونه والمد العرضي هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز فأما السكون فقد يكون لازما كما في فواتح السور وقد يكون مشددا نحو آلم ق ن ولا الضالين ونحوه فهذا يلحق بالطبيعي لا يجوز فيه القصر لأن المد قام مقام حرف توصلا للنطق بالساكن وجمهور المحققين من الناس على مده قدرا سواء وأما الهمز فعلى قسمين الأول إما أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في أخرى وهذا تسميه القراء منفصلا واختلفوا في مده وقصره وأكثرهم على المد فادعاؤه عدم تواتر المد فيه ترجيح بلا مرجح ولو قال العكس لكان أظهر لشبهته لأن أكثر القراء على المد. الثاني: أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة وهو الذي يسمى متصلا وقد أجمع القراء سلفا وخلفا من كبير وصغير وشريف وحقير على مده لا خلاف بينهم في ذلك إلا ما روي عن بعض من لا يعول عليه

بطريق شاذة فلا تجوز القراءة به حتى إن إمام الرواية أبا القاسم الهذلي الذي دخل المشرق والمغرب وأخذ القراءة عن ثلاثمائة وخمسة وستين شيخا وقال رحلت من آخر المغرب إلى فرغانة يمينا وشمالا وجبلا وبحرا.. وألف كتابه الكامل الذي جمع فيه بين الذرة وأذن الجرة من صحيح وشاذ ومشهور ومنكر قال في باب المد في فصل المتصل: لم يختلف في هذا الفصل أنه ممدود على وتيرة واحدة فالقراء فيه على نمط واحد وقدروه بثلاث ألفات إلى أن قال: وذكر العراقي أن الاختلاف في مد كلمة واحدة كالاختلاف في مد كلمتين ولم أسمع هذا لغيره وطالما مارست الكتب والعلماء فلم أجد من يجعل مد الكلمة الواحدة كمد الكلمتين إلا العراقي قلت: والعراقي هو منصور بن أحمد المقرىء كان بخراسان ولقد أخطأ في ذلك وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم الإمام أبو بكر بن مهران وأبو الفرج الشنبوذي وإبراهيم بن أحمد المروزي ولم يرو عنهم شيء من ذلك في طريق من الطرق فإذا كان ذلك يجسر ابن الحاجب أو من هو أكبر منه على أن يقدم على ما أجمع عليه فيقول هو غير متواتر فهذه أقسام المد العرضي أيضا متواترة لا يشك في ذلك إلا جاهل وكيف يكون المد غير متواتر وقد أجمع عليه الناس خلفا عن سلف فإن قيل قد وجدنا القراء في بعض الكتب كالتيسير للحافظ الداني وغيره جعل لهم فيما مد للهمز مراتب في المد إشباعا وتوسطا وفوقه ودونه وهذا لا ينضبط إذ المد لا حد له وما لا ينضبط كيف يكون متواترا قلت: نحن لا ندعي أن مراتبه متواترة وإن كان قد ادعاه طائفة من القراء والأصوليين بل نقول إن المد العرضي من حيث هو متواتر مقطوع به قرأ به النبي وأنزله الله تعالى عليه وأنه ليس من قبيل الأداء فلا أقل من أن نقول القدر المشترك متواتر وأما ما زاد على القدر المشترك كعاصم وحمزة وورش فهو إن لم يكن متواترا فصحيح مستفاض متلقى بالقبول ومن ادعى تواتر الزائد على القدر المشترك فليبين وأما الإمالة على نوعيها فهي وضدها لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن مكتوبتان في المصاحف متواترتان وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف إنها من قبيل الأداء؟! وقد نقل الحافظ الحجة أبو عمرو الداني في كتابه إيجاز البيان الإجماع على أن الإمالة لغة لقبائل العرب دعاهم إلى الذهاب إليها التماس الخفة وقال الإمام أبو القاسم الهذلي في كتاب الكامل: إن الإمالة والتفخيم لغتان ليست إحداهما أقدم من الأخرى بل نزل القرآن بهما جميعا إلى أن قال: والجملة بعد التطويل أن من قال إن الله تعالى لم ينزل القرآن بالإمالة أخطأ وأعظم الفرية على الله تعالى وظن بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتقى قلت: كأنه يشير إلى كونهم كتبوا بالإمالة في المصاحف نحو يحيى وموسى وهدى ويسعى والهدى ويغشيها وجليها وآسى وآتيكم وما أشبه ذلك مما كتبوه بالياء على لغة الإمالة وكتبوا مواضع تشبه هذا بالألف على لغة الفتح منها: قوله عز وجل في سورة إبراهيم ومن عصاني فإنك غفور رحيم ١٤ إبراهيم ٣٦ حتى إنهم كتبوا تعرفهم بسيميهم في البقرة بالياء وكتبوا سيماهم في وجوههم بالألف وأي دليل أعظم من ذلك قال الهذلي: وقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم وذكر أشياء ثم قال: وما أحد من القراء إلا رويت عنه إمالة قلّت أو كثرت إلى أن قال: وهي يعني الإمالة لغة هوازن وبكر بن وائل وسعد بن بكر وأما تخفيف الهمزة ونحوه من النقل والإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات فمتواتر قطعا معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة ومن لغات العرب الذين لا يحسنون غيره وكيف يكون غير متواتر أو من قبيل الأداء وقد أجمع القراء في مواضع على الإدغام في مثل مدكر أثقلت دعوا الله ربهما مالك لا تأمنا على يوسف وكذلك أجمع القراء في مواضع

على تخفيف الهمز نحو آلآن آلله آلذكرين في الاستفهام وفي مواضع على النقل نحو لكنا هو الله ربي ويرى ونرى وعلى ترقيق الراءات في مواضع نحو فرعون ومرية وعلى تفخيم اللامات في مواضع نحو اسم الجلالة بعد الضمة والفتحة وأجمع الصحابة رضوان الله عليهم على كتابة الهمزة الثانية من قوله تعالى في آل عمران أؤنبئكم بواو قال أبو عمرو الداني وغيره: إنما كتبوا ذلك على إرادة تسهيل الهمزة بين بين ا هـ وكيف يكون ما أجمع عليه القراء أمما عن أمم غير متواتر وإذا كان المد وتخفيف الهمز والإدغام غير متواتر على الإطلاق فما الذي يكون متواترا؟! أقصر آلم ودابة وأولئك الذي لم يقرأ به أحد من الناس أم تخفيف همزة آلذكرين آلله الذي أجمع الناس على أنه لا يجوز وأنه لحن أم إظهار مدكر الذي أجمع الصحابة والمسلمون على كتابته وتلاوته بالإدغام فليت شعري من الذي تقدمه قبل بهذا القول فقفى أثره والظاهر أنه لما سمع قول الناس إن التواتر فيما ليس من قبيل الأداء ظن أن المد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه من قبيل الأداء فقال غير مفكر فيه وإلا فالشيخ أبو عمرو لو فكر فيه لما أقدم عليه أو لو وقف على كلام إمام الأصوليين من غير مدافعة القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتاب الانتصار حيث قال جميع ما قرأ به قراء الأمصار مما اشتهر عنهم استفاض نقله ولم يدخله في حكم الشذوذ بل رآه سائغا جائزا من همز وإدغام ومد وتشديد وحذف وإمالة أو ترك ذلك كله أو شيء منه أو تقديم أو تأخير فإنه كله منزل من عند الله تعالى ومما وقف الصحابة على صحته وخير بينه وبين غيره وصوب للجميع القراءة به قال: ولو سوغنا لبعض القراء إمالة ما لم يمله الرسول والصحابة أو غير ذلك لسوغنا لهم الخروج على قراءة الرسول ثم أطال رحمه الله الكلام على تقدير ذلك وجوز أن يكون النبي أقرأ واحدا بعض القرآن بحرف وبعضه بحرف آخر على ما قد يراه أيسر على القراء ا هـ قلت: وظهر من هذا أن اختلاف القراء في الشيء الواحد مع اختلاف المواضع قد أخذه الصحابي كذلك من رسول الله وأقرأه كذلك إلى أن اتصل بالقراء نحو قراءة حفص مجريها بالإمالة فقط ولم يمل في القرآن غيره، وقراءة ابن عامر إبراهام في مواضع محصورة وقراءة أبي جعفر يحزن في الأنبياء فقط بضم الياء وكسر الزاي وفي باقي القرآن بفتح الياء وضم الزاي وقراءة نافع عكسه في جميع القرآن بضم الياء وكسر الزاي إلا في الأنبياء فإنه فتح الياء وضم الزاي وشبه ذلك مما يقول القراء عنه جمع بين اللغتين وليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وتواترها كما أخلى غيره كتبهم منها وإذ قد ذكرها فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الآداء وإذ قد تعرض فليته سكت عن التمثيل فإنه إذا ثبت أن شيئا من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواترا عن النبي كتقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع تسهيله فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله فلم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين وجها ولا بعشرين ولا بنحو ذلك وإنما إن صح شيء منها فوجه والباقي لا شك أنه من قبيل الأداء ولما قال ابن السبكي في كتابه جمع الجوامع والسبع متواترة قيل فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه وسئل عن زيادته على ابن الحاجب؟ قيل المقتضية لاختياره أن ما هو من قبيل الأداء كالمد والإمالة إلى آخره متواتر فأجاب رحمه الله في كتابه منع الموانع: أعلم أن السبع متواترة والمد متواتر والإمالة متواترة كل هذا بين لا شك فيه وقول ابن الحاجب فيما ليس من قبيل الأداء صحيح لو تجرد عن قوله كالمد والإمالة لكن تمثيله بهما أوجب فساده كما سنوضحه من بعد فلذلك قلنا قيل ليتبين أن القول بأن المد والإمالة والتخفيف غير متواترة ضعيف عندنا بل هي متواترة ثم أخذ يذكر المد والإمالة والتخفيف إلى أن قال: فإذا عرفت ذلك فكلامنا قاض بتواتر السبع ... ومن السبع مطلق

المد والإمالة وتخفيف الهمز بلا شك أما من قال إن القراءات متواترة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم فأبو شامة قال في المرشد الوجيز في الباب الخامس منه فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارىء من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم فمما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم الجمع بين الساكنين في تاءات البزي وإدغام أبي عمرو وقراءة حمزة فما استطاعوا وتسكين من أسكن بارئكم ونحوه وسبأ ويابني ومكر السيىء وإشباع الياء في يرتع ويتقي ويبصر وأفئيدة من الناس وقراءة [للملائكة اسجدوا] بضم الهمزة وهمز ساقها وخفض والأرحام في أول النساء ونصب كن فيكون والفصل بين المتضايفين في الأنعام وغير ذلك إلى أن قال: فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه ثم قال: إن صح النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة المباحة عليه على ما هو جائز في العربية فصيحا كان أو دون ذلك وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش وما نسبها حملا لقراءة النبي والسادة من أصحابه على ما هو اللائق فإنهم إنما كتبوه على لغة قريش فكذا قراءتهم به قال: وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أي في كل فرد فرد ممن روى عن هؤلاء الأئمة السبعة قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله تعالى واجب قال: ونحن بهذا نقول لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها فانظر يا أخي إلى هذا الكلام الساقط الذي خرج من غير تأمل المتناقض في غير موضع في هذه الكلمات اليسيرة أوقفت عليه شيخنا الإمام ولي الله تعالى أبا محمد بن محمد بن محمد الجمالي رضي الله عنه فقال: ينبغي أن يعدم هذا الكتاب من الوجود ولا يظهر ألبتة وإنه طعن في الدين قلت: ونحن يشهد الله أننا لا نقصد إسقاط الإمام أبي شامة إذ الجواد قد يعثر ولا يجهل قدره بل الحق أحق أن يتبع ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلة المزلة ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة أما قوله فمما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة الخ فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكرا عند أهل اللغة وعلماء اللغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفا وخلفا يوجهونها ويستدلون بها وأنى يسعهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله إلا نويس لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار جمدوا على ما علموا من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحها حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزل الله يوافق قياسا ظاهرا عنده ولم يقرأ بذلك أحد لقطع له بالصحة كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياسا لأنكرها ولقطع بشذوذها حتى إن بعضهم قطع في قوله عز وجل: مالك لا تأمنا بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم والمسلمون لحن وأنه لا يجوز عند العرب لأن الفعل الذي هو تأمن مرفوع فلا وجه لسكونه حتى يدغم في النون التي تليه فانظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى يجعلون ما عرفوه **من القياس أصلا** والقرآن العظيم فرعا حاشا العلماء المقتدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك بل يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه يبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك قال في منظومته الكافية الشافية في الفصل بين المتضايفين: وعمدتي قراءة ابن عامر فكم

لها من عاضد وناصر ولولا خوف الطول وخروج الكتاب عن مقصوده لأوردت ما زعم أن أهل اللغة أنكروه وذكرت أقوالهم فيها ولكن إن مد الله في الأجل لأضعن كتابا مستقلا في ذلك يشفي القلب ويشرح الصدر أذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة ولله در الإمام أبي نصر الشيرازي حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ٤ النساء ١ كلام الزجاجي في تضعيف قراء الخفض ثم قال: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي فمن رد ذلك فقد رد على النبي واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محظور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه فإنا لا ندعي أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة. وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان عند ذكر إسكان بارئكم ويأمركم لأبي عمرو بن العلاء: وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها والمصير إليها قلت: ثم لم يكف الإمام أبا شامة حتى قال: فكل ذلك يعني ما تقدم محمول على قلة ضبط الرواة لا والله بل كله محمول على كثرة الجهل ممن لا يعرف لها أوجها وشواهد صحيحة تخرج عليها كما سنبينه إن شاء الله تعالى في الكتاب الذي وعدنا به آنفا إذ هي ثابتة مستفاضة ورواتها أئمة ثقات وإن كان ذلك محمولا على قلة ضبطهم فليت شعري أكان الدين قد هان أهله حتى يجيء شخص في ذلك الصدر يدخل في القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها فيسمع منه ويأخذ عنه ويقرأ به في الصلاة وغيرها ويذكره الأئمة في كتبهم ويقرؤون به ويستفاض ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به مع أن الإجماع منعقد على أن من زاد حركة أو حرفا في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مصرا على ذلك يكفر والله جل وعلا تولى حفظه لا يأتيه البطل من بين يديه ولا من خلفه ٤١ فصلت ٤٢ وأعظم من ذلك تنزله إذ قال: وعلى تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة لا ينبغي قراءتها حملا لقراء النبي وأصحابه على ما هو اللائق بهم فإذا كان النبي وأصحابه رضوان الله عليهم لم يقرؤوا بها مع تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة فمن أوصلها إلى هؤلاء الذين قرؤوا بها ثم يقول: فلا أقل من اشتراط ذلك يعني اشتراط الشهرة والاستفاضة قلت ألا تنظرون إلى هذا القول ثم أأحد في الدنيا يقول إن قراءة ابن عامر وحمزة وأبي عمرو ومن اجتمع عليه أهل الحرمين والشام أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وقراءة البزي وقنبل وهشام إن تلك غير مشهورة ولا مستفاضة وإن لم تكن متواترة هذا كلام من لم يدر ما يقول حاشا الإمام أبا شامة منه وأنا من فرط اعتقادي فيه أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيء ربما يكون بعض الجهلة المتعصبين ألحقه بكتابه أو أنه ألف هذا الكتاب أول أمره كما يقع لكثير من المصنفين وإلا فهو في غيره من مصنفاته كشرحه على الشاطبية بالغ في الانتصار والتوجيه لقراءة حمزة والأرحام بالخفض والفصل بين المتضايفين ثم قال في الفصل: ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام مثله لأنه ناف ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مرجح على النفي بالإجماع قال: ولو نقل إلى هذا الزاعم عن العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله فما باله ما يكتفي بناقلي القراءة من التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم ثم أخذ في تقرير ذلك قلت: هذا الكلام مباين لما تقدم وليس منه في شيء وهو الأليق بمثله رحمه الله ثم قال أبو شامة في المرشد بعد ذلك القول: فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها قلت: ونحن كذلك

لكن في القليل منها كما تقدم في الباب الثاني قال: وغاية ما يبديه مدعي تواتر المشهور منها كإدغام أبي عمرو ونقل الحركة لورش وصلة ميم الجمع وها الكناية لابن كثير أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نسبت تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة إلا أنه بقي عليه التواتر من ذلك الإمام إلى النبي في كل فرد فرد من ذلك ومن ثم تسكب العبرات فإنها من ثم لم ينقلها إلا آحاد إلا اليسير منها قلت: هذا من جنس ذلك الكلام المتقدم أوقفت عليه شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب بيبرود الشافعي فقال لي: معذور أبو شامة حيث إن القراءات كالحديث مخرجها كمخرجه إذا كان مدارها على واحد كانت آحادية وخفي عليه أنها نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحا وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرؤونها أخذوها أمما عن أمم ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها .. روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون سند فلان وقراءة فلان قلت: وذلك خوفا مما توهمه أبو شامة من القراءة إذا نسبت إلى شخص تكون آحادية ولم يدر أن كل قراءة نسبت إلى قارىء من هؤلاء كان قراؤها زمن قارئها وقبله أكثر من قرائها في هذا الزمن وأضعافهم ولو لم يكن انفراد القراء متواترا لكان بعض القرآن غير متواتر لأنا نجد في القرآن أحرفا تختلف القراء فيها وكل منهم على قراءة لا توافق الآخر كأرجه وغيرها فلا يكون شيء منها متواترا وأيضا قراءة من قرأ مالك ويخادعون فكثير من القرآن غير متواتر لأن التواتر لا يثبت باثنين ولا بثلاثة قال الإمام الجعبري في رسالته: وكل وجه من وجوه قراءته كذلك يعني متواترا لأنها أبعاضه ثم قال: فظهر من هذا فساد قول من قال هو متواتر دونها إذ هو عبارة عن مجموعها ثم قال ابن الجزري: ومما يحقق لك أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم أن الإمام الشافعي رضي الله عنه جعل البسملة من القرآن مع أن روايته عن شيخه مالك تقتضي عدم كونها من القرآن لأنه من أهل مكة وهم يثبتون البسملة بين السورتين ويعدونها من أول الفاتحة آية وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسماعيل القسط عن ابن كثير فلم يعتمد في روايته عن مالك في عدم البسملة لأنها آحاد واعتمد على قراءة ابن كثير لأنها متواترة وهذا لطيف فتأمله فإنني كنت أجد في كتب أصحابنا يقولون إن الشافعي رضي الله عنه روى حديث عدم البسملة عن مالك ولم يعول عليه فدل على أنه ظهرت له فيه علة وإلا لما ترك العمل به قلت: ولم أر أحدا من أصحابنا بين العلة فبينا أنا ليلة مفكر إذ فتح الله تعالى بما تقدم –والله تعالى أعلم– أنها هي العلة مع أني قرأت القرآن برواية إمامنا الشافعي عن ابن كثير كالبزي وقنبل ولما علم بذلك بعض أصحابنا من كبار الأئمة الشافعية قال لي: أريد أن أقرأ عليك القرآن بها ومما يزيدك تحقيقا ما قاله أبو حاتم السجستاني قال: أول من تتبع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها هارون بن موسى الأعور قال: وكان من القراء فكره الناس ذلك وقالوا قد أساء حين ألفها وذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة ولا يلتفت منها إلا ما جاء من راو راو قلت: يعني آحادا آحادا وقال الحافظ العلامة أبو سعيد خليل كيكلدي العلائي في كتابه المجموع المذهب وللشيخ شهاب الدين أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز وغيره كلام في الفرق بين القراءات السبع والشاذة منها وكلام غيره من متقدمي القراء ما يوهم أن القراءات السبع ليست متواترة كلها وأن أعلاها ما اجتمع فيه صحة السند وموافقة خط المصحف الإمام والفصيح من لغة العرب وأنه يكفي فيها الاستفاضة وليس الأمر كما ذكر هؤلاء والشبهة دخلت عليهم مع انحصار أسانيدها في رجال معروفين وظنوها كاجتهاد الآحاد قلت: وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي رحمه الله تعالى عن هذا الموضع فقال:

انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد يقرؤه منهم الجم الغفير عن مثلهم وكذلك دائما والتواتر حاصل لهم ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها وجاء السند من جهتهم وهذه الأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها أجلى ولم تزل حجة الوداع منقولة فمن يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر فهذه كذلك وقال: هذا موضع ينبغي التنبه له انتهى والله أعلم.

ذلك ما قاله العلامة ابن الجزري في هذا المقام من كتابه المنجد ولعله فصل الخطاب في هذا الموضوع ولذلك آثرنا أن ننقله إليك محاولين حسن عرضه وضبطه والتعليق عليه مختصرا بقدر الإمكان . اهـ

عليه الصلاة والسلام ٠٨ محرم ١٤٢٥." (١)

"الفرق بين ابن رشد الجد وابن رشد الحفيد

[ما رأيكم في ابن رشد الجد والحفيد، وما هو رأي علماء أهل السنة والجماعة فيهما، وأرجوكم وأناشدكم الله أن تجيبوني على سؤالي هذا دون إحالتي الفتوى رقم: ٥٩٢٦٧ ، لأنه كما قرأت لا يوجد فيها إلا ما هو عن سيرتهما الذاتية؟

جزاكم الله خيرا.]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن ابن رشد الجد كان من علماء أهل السنة مالكي المذهب قال فيه الذهبي :

الإمام العلامة شيخ المالكية قاضي الجماعة بقرطبة أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي تفقه بأبي جعفر بن رزق وحدث عنه وعن أبي مروان بن سراج ومحمد بن خيرة ومحمد بن فرج الطلاعي والحافظ أبي علي وأجاز له أبو العباس بن دلهاث.

قال ابن بشكوال كان فقيها عالما حافظا للفقه مقدما فيه على جميع أهل عصره عارفا بالفتوى بصيرا بأقوال أئمة المالكية نافذا في علم الفرائض والأصول من أهل الرياسة في العلم والبراعة والفهم مع الدين والفضل والوقاروالحلم والسمت الحسن والهدي الصالح ومن تصانيفه كتاب المقدمات لأوائل كتب المدونة وكتاب البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل واختصار المبسوطة واختصار مشكل الآثار للطحاوي سمعنا عليه بعضها وسار في القضاء بأحسن سيرة وأقوم طريقة ثم استعفى منه فأعفي ونشر كتبه وكان الناس يعولون عليه ويلجؤون إليه وكان حسن الخلق سهل اللقاء كثير النفع لخاصته جميل العشرة لهم بارا بهم.

---

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية مجموعة من المؤلفين ١٣١٧/٢

عاش سبعين سنة ومات في ذي القعدة سنة عشرين وخمس مائة وصلى عليه أبو القاسم وروى عنه أبو الوليد بن الدباغ فقال: كان أفقه أهل الأندلس صنف شرح العتبية فبلغ فيه الغاية .. اهـ.

وأما ابن رشد الحفيد فقد كان عالما من كبار العلماء، وكتابه بداية المجتهد يدل على غزارة علمه وكونه خبيرا بالأدلة وأقوال الفقهاء، ولكنه اشتغل بالفلسفة وكان ينافح عن أقوال الفلاسفة وهذا هو ما نقمه عليه أهل العلم، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه كان ينفي بعض الصفات ويميل لمذهب الباطنية.

وقد ترجم له الذهبي في السير فقال:

ابن رشد الحفيد العلامة فيلسوف الوقت أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد بن شيخ المالكي أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، مولده قبل موت جده بشهر سنة عشرين وخمس مائة، عرض الموطأ على أبيه وأخذ عن أبي مروان بن مسرة وجماعة، وبرع في الفقه وأخذ الطب عن أبي مروان بن حزبول ثم أقبل على علوم الأوائل وبلاياهم حتى صار يضرب به المثل في ذلك. قال الأبار لم ينشأ بالأندلس مثله كمالا وعلما وفضلا وكان متواضعا منخفض الجناح يقال عنه إنه ما ترك الاشتغال مذ عقل سوى ليلتين ليلة موت أبيه وليلة عرسه وأنه سود في ما ألف وقيد نحوا من عشرة آلاف ورقة ومال إلى علوم الحكماء فكانت له فيها الإمامة وكان يفزع إلى فتياه في الطب كما يفزع إلى فتياه في الفقه مع وفور العربية وقيل كان يحفظ ديوان أبي تمام والمتنبي . وله من التصانيف بداية المجتهد في الفقه والكليات في الطب ومختصر المستصفى في الأصول ومؤلف في العربية. وولي قضاء قرطبة فحمدت سيرته.

قال ابن أبي أصيبعة في تاريخ الحكماء كان أوحد في الفقه والخلاف وبرع في الطب وكان بينه وبين أبي مروان بن زهر مودة وقيل كان رث البزة قوي النفس لازم في الطب أبا جعفر بن هارون مدة، ولما كان المنصور صاحب المغرب بقرطبة استدعى ابن رشد واحترمه كثيرا ثم نقم عليه بعد يعني لأجل الفلسفة، وله شرح أرجوزة ابن سينا في الطب والمقدمات في الفقه، كتاب الحيوان، كتاب جوامع كتب أرسطوطاليس، شرح كتاب النفس، كتاب في المنطق، كتاب تلخيص الإلهيات لنيقولاوس، كتاب تلخيص ما بعد الطبيعة لأرسطو، كتاب تلخيص الاستقصات لجالينوس، ولخص له كتاب المزاج وكتاب القوى و كتاب العلل وكتاب التعريف وكتاب الحميات وكتاب حيلة البرء، ولخص **كتاب السماع الطبيعي**، وله كتاب تهافت التهافت وكتاب مناهج الأدلة في الأصول، وكتاب فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال ،كتاب **شرح القياس لأرسطو**، مقالة في العقل مقالة في القياس، كتاب الفحص في أمر العقل، الفحص عن مسائل في الشفاء، مسألة في الزمان، مقالة فيما يعتقد المشاؤون وما يعتقده المتكلمون في كيفية وجود العالم، مقالة في نظر الفارابي في المنطق ونظر أرسطو، مقالة في اتصال العقل المفارق للإنسان، مقالة في وجود المادة الأولى، مقالة في الرد على ابن سينا، مقالة في المزاج، مسائل حكمية، مقالة في حركة الفلك كتاب ما خالف فيه الفارابي أرسطو.

قال شيخ الشيوخ ابن حمويه لما دخلت البلاد سألت عن ابن رشد فقيل إنه مهجور في بيته من جهة الخليفة يعقوب لا يدخل إليه أحد لأنه رفعت عنه أقوال ردية ونسبت إليه العلوم المهجورة ومات محبوسا بداره بمراكش في أواخر سنة أربع. وقال غيره مات في صفر وقيل ربيع الأول سنة خمس. ومات السلطان بعده بشهر.

وراجع المزيد في الفتوى التي ذكرت أنك اطلعت عليها، وراجع كلام شيخ الإسلام في منهاج السنة ودرء تعارض العقل والنقل.

والله أعلم.

عليه الصلاة والسلام ٢٥ رمضان ١٤٢٧." (١)

"ابن رشد الجد والحفيد

f.[ما حكم الدين في كتابات ابن رشد؟ وهل هو من أهل السنة والجماعة؟].

^الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن هناك رجلين من أصحاب المصنفات كل واحد منهماعرف بابن رشد، الأول هو: القاضي العلامة شيخ المالكية محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد القرطبي المالكي أثنى عليه الذهبي في (السيرة) وذكر بعض مصنفاته، وكلها في الفقه والحديث.

وأما الرجل الثاني فهو حفيد الأول المذكور آنفاً، وهو محمد بن أحمد بن محمد أبو الوليد القرطبي، قال عنه الذهبي في (السير) : العلامة فيلسوف الوقت أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد ابن شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي. مولده قبل موت جده بشهر سنة عشرين وخمس مائة. عرض الموطأ على أبيه. وأخذ عن أبي مروان بن مسرة وجماعة وبرع في الفقه وأخذ الطب عن أبي مروان بن حزبول ثم أقبل على علوم الأوائل وبلاياهم حتى صار يضرب به المثل في ذلك، ولما كان المنصور صاحب المغرب بقرطبة استدعى ابن رشد واحترمه كثيراً، ثم نقم عليه بعد يعني لأجل الفلسفة، وله شرح أرجوزة ابن سينا في الطب والمقدمات في الفقه كتاب الحيوان كتاب جوامع كتب أرسطوطاليس شرح كتاب النفس كتاب في المنطق كتاب تلخيص الإلاهيات لنيقولاوس كتاب تلخيص ما بعد الطبيعة لأرسطو كتاب تلخيص التعريف وكتاب الحميات وكتاب حيلة البرء ولخص **كتاب السماع الطبيعي** وله كتاب تهافت التهافت وكتاب مناهج الأدلة أصول وكتاب فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال كتاب **شرح القياس لأرسطو** مقالة في العقل مقالة **في القياس كتاب** الفحص في أمر العقل الفحص عن مسائل في الشفاء مسألة في الزمان مقالة فيما يعتقده المشاؤون وما يعتقده المتكلمون في كيفية وجود العالم مقالة في نظر الفارابي في المنطق

---

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية مجموعة من المؤلفين ١١٩/٢٢

ونظر أرسطو مقالة في اتصال العقل المفارق للإنسان مقالة في وجود المادة الأولى مقالة في الرد على ابن سينا مقالة في المزاج مسائل حكمية مقالة في حركة الفلك كتاب ما خالف في الفارابي أرسطو.

قال شيخ الشيوخ ابن حمويه لما دخلت البلاد سألت عن ابن رشد فقيل إنه مهجور في بيته من جهة الخليفة يعقوب لا يدخل إليه أحد لأنه رفعت عنه أقوال ردية ونسبت إليه العلوم المهجورة ومات محبوساً بداره بمراكش . اه باختصار.

وابن رشد الحفيد ذكر عنه ابن تيمية أنه كان معظماً للفلاسفة ومغاليا في تعظيمهم، وهو معدود في أتباع أرسطو الفيلسوف فقال عنه في (درء التعارض) : وأما كلامه وكلام اتباعه كالإسكندر الأفروديسي وبرقلس وثامسطيوس والفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وأمثالهم في الإلهيات فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم، بل في كلامهم من التناقض ما لا يكاد يستقصى . اه

وفي (درء التعارض) أيضاً ذكر ابن تيمية الأقوال في المقارنة بين النبي والفيلسوف أيهما أفضل، ثم ذكر قولاً قال بعده: وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية كالملاحدة الإسماعيلية وأصحاب رسائل إخوان الصفاء والفارابي والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة . اه

ولقد ترك الإمام الغزالي طرق الفلاسفة بعد أن عرف كلامهم وأيس من نيل مطلوبه من طريقتهم، ووضع كتاباً سماه: (تهافت الفلاسفة) ، فلم يعجب ذلك ابن رشد، فرد عليه بكتاب سماه (تهافت التهافت) . قال شيخ الإسلام في (درء التعارض) : بل وهذا هو المنقول عن أكثر الفلاسفة أيضاً كما ذكر أبو الوليد ابن رشد الحفيد وهو من أتبع الناس لمقالات المشائين أرسطو وأتباعه ومن أكثر الناس عناية بها وموافقة لها وبياناً لما خالف فيه ابن سينا وأمثاله لها حتى صنف كتاب (تهافت التهافت) وانتصر فيه لإخوانه الفلاسفة ورد فيه على أبي حامد في كتابه الذي صنفه في تهافت الفلاسفة . اه

ومما سبق يتضح أن ابن رشد الحفيد كان ذا فقه وعلم بفروع المالكية وغيرهم كما هو ظاهر في كتابه النافع (بداية المجتهد) إلا إنه لم تكن طريقته مرضية في العقيدة وأصول الدين، وكان مجانباً لمنهج أهل السنة والجماعة، ميمماً وجهه شطر الفلاسفة يتلقى منهم، معرضاً عن نصوص الوحيين وطريقة السلف المتقدمين في العقيدة.

والله أعلم.

عليه الصلاة والسلام ١٥ محرم ١٤٢٦." (١)

"موضع نصب على نزع الخافض، وسيبويه أجاز هذا، كما أجاز أن يكون في موضع جر معللًا ذلك بأن هذا الموضع كثر استعماله، فجاز فيه حذف الجار قياسًا على حذف رُب، واعتمادًا على نظائره من نحو قولهم: لاه أبوك، والأصل لله أبوك. وقد نبه سيبويه على أن هذا الرأي الأول إنما هو لشيخه الخليل.

العلة النحوية في القرن الثالث الهجري

---

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية مجموعة من المؤلفين ١٨٠/٢٢

مع بداية القرن الثالث الهجري ظهرت عند بعض النحويين فكرة تخصيص العلة النحوية بمؤلفات خاصة بها، مقصورة عليها، فألف تلميذ سيبويه أبو علي محمد بن المستنير الذي أطلق عليه شيخه سيبويه لقب قطرب، والمتوفى سنة ست ومائتين من الهجرة، ألف كتاب (العلل في النحو) كما ألف أبو عثمان المازني المتوفى سنة تسع وأربعين ومائتين من الهجرة على الراجح، ألف في علل النحو أيضًا كتابًا، ثم ظهر من وجّه عناية فائقة بالتعليل، وكان من أعمدة المدرسة البصرية، وهو محمد بن يزيد المعروف بالمبرد المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين.

وقال عنه ابن جني: "يُعدُّ جيلًا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا أي: البصريين، وهو الذي نقلها، وقررها، وأجرى الفروع، والعلل، والمقاييس عليها" انتهى. وقال عنه الأزهري في مقدمة (تهذيب اللغة): "كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه"، وقال عنه صاحب (المدارس النحوية): وكان يحتكم دائمًا **إلى القياس ولكنه** لم يكن يقدمه **على السماع عن** العرب، بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم، أو قل، أو كثر على ألسنتهم؛ فقد كان يرد ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يُفسح للقياس، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب، وليس." (١)

"دولة المعتزلة غلبت دولة المحافظين في اللغة كما هو الشأن في كل علم، إذا عرفت ذلك كله أدركت الأثر البعيد الذي للعلوم الدينية في نشأة العلوم اللسانية، هذا **في القياس خاصة**، وقد علمت أن علماء العربية احتذوا طريق المحدِّثين من حيث العناية بالسند ورجاله، وتجريحهم، وتعديلهم، وطرق تحمل اللغة؛ فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لهؤلاء أو لأولئك نصوصهم الحديثية، ولهم طبقات الرواة كما لأولئك، ثم احتذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل، ثم حاكوا الفقهاء أخيرًا في وضعهم أصولًا تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه، كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد **على السماع والقياس** والإجماع، كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم **على السماع والقياس** والإجماع، وذلك تأثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة" انتهى.

هذا وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.." (٢)

"بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثالث

(العلة في القرن الرابع الهجري وأبرز النحاة الذين كان لهم الفضل في ذلك)

ظهور تطور العلة النحوية في القرن الرابع الهجري

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

تجلى تأثير العلوم التي أشرنا إليها في الدرس السابق، وفي مقدمتها علم المنطق في إحداث مزيد من العناية والاهتمام

---

(١) أصول النحو ٢ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٢

(٢) أصول النحو ٢ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٩

بأمر العلة النحوية في القرن الرابع الهجري، فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، كما قال ابن خلدون، وظهرت في مصنفات النحويين العناية الشديدة بالحدود النحوية وغرائب القياس، ودقائق العلل، واستحداث وسائل جديدة للنظر والتعليل، وذلك باستعمال المقدمات الصورية؛ لترسيخ التعليل في النحو العربي.

ويرى بعض الباحثين -كالدكتور مازن المبارك في كتابه (الرُّماني النحوي) - أن إغراق الرماني في المنطق جعل النحاة يعرضون عن نحوه، ويصدون عنه. والدكتور عبد الكريم الأسعد في كتابه الذي عنونه بقوله (بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة) رأى أن المنطق قد أساء للنحو العربي، وحوله إلى فلسفة لغوية غامضة بعيدة عن حقيقة النحو، وجعله أكثر تعقيدًا، وأشد بعدًا عن الفطرة والبساطة حتى قال أعرابي:

ما زال أخذهم في النحو يعجبني ... حتى سمعت كلام الزنج والروم

بمفعل فعل لا طاب من كلم ... كأنه زجل الغربان والبوم

وقال غيره: نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة، فلو كان إلى الكمال من سبيل؛ لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا، أو كانت فطنتنا لهم مع فطرتهم. لقد استقر النحو في القرون الأولى على أيدي النحاة القدامى على **قاعدة السماع الصافي** في زمن." (١)

"والآخر: أنه لا يُفصل بينهما بفاصل لأنهما بمنزلة الجزء الواحد، ونحن نلاحظ أن السيوطي لم يذكر في (الاقتراح) ما أجازه ابن جني من نحو: مررت بزيد وعمرًا، لماذا؟ لأنه لا يجيز ما أجازه ابن جني من مثل هذا الإعراب، وإنما يختار مذهب المحققين في اشتراطهم في العطف على الموضع إن كان ظهور هذا الموضع في فصيح الكلام، ولا يجوز في فصيح الكلام أن يقال: مررت زيدًا، ومن هنا لا يجوز عند المحققين العطف بالنصب على موضعه، ما دام المعطوف عليه لا يجوز نصبه وإسقاط الجار منه في الكلام الفصيح؛ لما فيه من تعدية القاصر أي: اللازم بنفسه. أما قول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذن حرام

فمقصور **على السماع أو** هو ضرورة، وابن جني لم يشترط ما اشترطه المحققون الذين يجيزون نحو: مررت بزيد وعمرًا، لكنهم يعربون ما بعد الواو -يعني: يعربون عمرًا- مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: وجزت عمرًا، م ثلًا، وقد أعاد ابن جني حديث مررت بزيد ونحوه في باب التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين في (الخصائص)، وعقَّب عليه بقوله: "فإنه مما **يقبله القياس ولا** يدفعه" انتهى. وأورد السيوطي مثالًا آخر نقلًا عن (الخصائص) أيضًا فقال: "وقال -أي: ابن جني في موضع آخر: باب في أن سبب الحكم قد يكون سببًا لضده على وجه، هذا باب ظاهره التدافع أي: التعارض، وهو مع استغرابه صحيح واقع، وذلك نحو قولهم: القود، أي: القصاص، والحَوَكة جمع حائك من حاك الثوب يحوكه حوكًا، وحياكًا، وحياكة أي: نسجه".

---

(١) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٤٣

قال السيوطي ملخصًا ما قال ابن جني في تصحيح الواو الواقعة عينًا لكلمتي القود والحوكة، ونظائرهما قال: "فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفًا." (١)

"لقد أجاب الأنباريّ عن هذا السؤال مرةً في (الإغراب في جدل الإعراب) فقال: "وأمّا استصحابُ الحال فلا يجوز الاستدلالُ به ما وُجد هناك دليلٌ بحال"، ومرتين في كتابه (لُمع الأدلة)؛ المرةَ الأولى عندما ذكَرَ أصول النحو، فقال: "أقسامُ أدلته ثلاثة: نقلٌ، وقياسٌ، واستصحابُ حالٍ، ومراتبُها كذلك، وكذلك استدلالاتُها". فدلّ كلامُه على أنّ الاستصحاب يقع في المرتبة المتأخرة عن **مرتبتي السماع والقياس**. والمرة الثانية حين قال عن استصحاب الحال: "استصحابُ الحال من أضعف الأدلة؛ لهذا لا يجوز التمسكُ به ما وُجد هناك دليلٌ". وقد قيل: يظهر كذلك عدم اهتمام الأنباريّ بالاستصحاب كغيره من الأدلة في أنه ألّفَ كتابه (لمع الأدلة) وجعله في ثلاثين فصلًا تحدّث فيها عن أقسام أدلة النحو: النقل، والقياس، واستصحاب الحال، وخصّص لدليل النقل ستةَ فصولٍ من الثالث إلى التاسع، وللقياس أربعة عشرَ فصلًا من العاشر إلى الرابع والعشرين، أمّا استصحابُ الحال فقد عقَدَ له فصلًا واحدًا هو الفصل التاسع والعشرون.

ونظرة الأنباري إلى الاستصحاب على أنه أضعف الأدلة مظهر آخر من مظاهر تأثره بالفقهاء، فجمهورهم يصف الاستصحاب بأنه أضعف الأدلة، وبأنه آخرُ متمسَّكٍ للناظر، وبأنه آخر مدارِ الفتوى؛ فإنّ المفتي إذا سئل عن حادثة يَطلب حكمَها في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإن لم يجد يأخذ حكمَها من استصحاب الحال في النفي والإثبات.

ومعنى ما ذكره الأنباريّ هنا أنه يُشترط لصحةِ الاحتجاجِ بالاستصحابِ عدم وجود دليل آخر يعارضه، وضرب الأنباري لنا مثلًا على ذلك، فأوضح: أنه لا يجوز التمسكُ بالاستصحاب في إعراب الاسم مع وجود البناء، وهو مشابهة الاسم للحرف، وكذلك لا يجوزُ التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب، وهو مشابهة الفعل للاسم؛ لأنّ التمسك بالاستصحاب تمسكٌ بعدم." (٢)

"الدليل، فإذا قام الدليلُ بطل التمسكُ بالأصل، ويستوي أن يكون هذا الدليلُ سماعيًّا أو قياسيًّا؛ لأنه إذا تعارض استصحابُ الحال مع دليل آخرَ من سماع أو قياس فلا عبرةَ بالاستصحاب، ولا اعتداد به، ولا التفات إليه؛ لقوة الدليل الآخر الذي يقابله ويعارضه، **فيُقَدَّمُ السماعُ أو القياسُ عليه**.

وقد بيّن الأنباريّ ضَعفَ الاستدلال بالاستصحاب في المسألة الرابعة عشرة من مسائل (الإنصاف)، وهي مسألة نعم وبئس؛ إذ ذهب البصريون إلى أنهما فعلان، واستدل بعضهم على فعليتهما باتصال الضمير بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب قولُهم: نعما رجلين، ونعموا رجالًا، كما استدل بعضهم على فعليتهما باتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، كقولهم: نعمت المرأة هند، وبئست الجارية دعد، فهذه التاء يَختصّ بها الفعل الماضي لا تتعدّاه.

---

(١) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٩٣

(٢) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٨٨

ومن البصريين من استدل على فعليتهما فقال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لمَا كان لبنائهما وجهٌ؛ إذ لا علةَ ها هنا توجب بناءَهما غير الأصل، أو غير استصحاب الأصل.

ولم يرتضِ الأنباريُّ الاستدلالَ بهذا الدليل الأخير؛ لأنه استدلالٌ بالاستصحاب، فقال: "وهذا تمسكٌ باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة، والمعتمَدُ عليه ما قدَّمْناه". انتهى. أي: أنّ المعتمد عليه في إثبات فعليتهما هو اتصال الضمير المرفوع بهما كما يتصل بكل فعل متصرف، واتصالهما بتاء التأنيث الساكنة. وخلاصة القول: أنّ استصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة، وهو في الوقت نفسه من أضعف الأدلة، فلا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليلٌ.." (١)

"الناسخ والمنسوخ من الدليل، أو قبل أن يظهر له رجحان أحدهما على الآخر، أو إمكان الجمع بينهما، فهو يحكم في بادئ الأمر بالتعارض قبل البحث، وبعد بحثه وتأمله يزول هذا التعارض.

أما أدلة النحو فيجوز أن يوجد بينها تعارض حقيقي، فنجد أن أحد الأدلة يثبت حكمًا وينفيه الآخر، وحينئذٍ يكون الترجيح بين الأدلة المتعارضة، وإذا عرفنا أن مبحث التعارض والترجيح منقول من أصول الفقه إلى أصول النحو مع الفارق الذي بيناه؛ فإننا نشير إلى أن ابن جني قد أفرد في كتابه (الخصائص) بابًا عنوانه: باب في **تعارض السماع والقياس**، كما أشار في الجزء الثاني إلى **تحكيم القياس في** الترجيح بين السماعين إذا تعارضَا.

وعقَدَ الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) فصلًا عنوانه: في ترجيح الأدلة، كما عقد في كتابه (لمع الأدلة) ثلاثة فصول أولها في المعارضة، وثانيها في معارضة النقل بالنقل، وثالثها في **معارضة الـقياس بالقياس**. ثم جاء السيوطي فجمع ما ذكره ابن جني وما ذكره الأنباري، وزاد عليهما فصولًا، فجعل التعارض والترجيح في ست عشرة مسألةً.

وبتأمل هذه المسائل التي ذكرها السيوطي في (الاقتراح) نلحظ أن بعض هذه المسائل يندرج تحت تعارض الأدلة النحوية، وذلك مثل التعارض بين سماعين، وأيضًا مثل التعارض بين قياسين، والتعارض **بين السماع والقياس**، فهذه المسائل تتناول التعارضَ بين أدلة النحو وأصوله، إذ **إن السماع والقياس** من أدلة النحو الغالبة، كما أن بعض هذه المسائل ليس من تعارض الأدلة النحوية كالتعارض بين ارتكاب ضعيف وارتكاب لغة شاذة، وتعارض القولين لعالم واحد، وما رجحت به لغة قريش على غيرها من لغات العرب، والترجيح بين البصريين والكوفيين وغيرها. فهذه المسائل ليست من تعارض الأدلة.." (٢)

"حكم تعارض نقلين

إن التعارض بين نقلين هو المسألة الأولى من مسائل التعارض والترجيح في (الاقتراح) وقد استقى السيوطي مادة هذه المسألة من (لمع الأدلة) الفصل السابع والعشرين، والمراد به أن يدل دليل **من السماع على** حكم ويدل دليل آخر على خلافه. قال الأنباري: "اعلم، أنه إذا تعارض نقلان أُخِذَ بأرجحهما، والترجيح يكون في شيئين؛ أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن. فأما الترجيح في الإسناد: فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر، أو أعلم، أو أحفظ"، وذكر مثالًا

---

(١) أصول النحو ٢ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٨٩

(٢) أصول النحو ٢ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٣٠

لذلك. ثم قال: "وأما الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلاف القياس"، وذكر مثالًا لذلك أيضًا.

ومعنى ما ذكره الأنباري ونقله السيوطي عنه: أنه قد يرد في كلام العرب دليل نقلي يدل على حكم من الأحكام النحوية، ثم يرد دليل آخر يقتضي خلافَ ما دل عليه الدليل الأول، وإذا وقع مثل ذلك أُخِذَ بأرجحهما؛ لأن ال أرجحية من مرجحات الأدلة ومقوية لبعض النقول على بعض. وهناك سبيلان للترجيح بين هذين الدليلين المتعارضين؛ أحدهما: أن يكون الترجيح بالإسناد، والآخر: أن يكون الترجيح بالمتن، ومعنى الترجيح بالإسناد: أن يكون رواة أحد الدليلين أكثرَ أو أعلمَ أو أحفظَ من رواة الدليل الآخر، فيكون الدليل الذي كثر رواتُه أو سَلِموا من الطعن أولى بالقبول من الدليل الذي قَلَّ رواتُه أو لم يسلموا من الطعن فيهم. ومثال الدليلين المتعارضين اللذين رجَّحَ الإسناد أحدهما وضعف الآخر، قول الشاعر عَدي بن زيد العِبادي:

اسمع حديثًا كما يومًا تحدثه ... عن ظهر غيب إذا ما سائل سأل." (١)

"تعارضا أخذ بأرجحهما، وهو أن يكون أحدهما موافقًا لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس".

ومعنى ما ذكره الأنباري: **أن السماع** -وهو الذي يعبر عنه الأنباري باسم النقل- قد يُرجح قياسًا على قياس، كما أن **موافقة القياس قد** ترجح أحدهما على الآخر، ولم يذكر الأنباري مثالًا رجح **فيه السماع أحد** القياسين، وإنما اكتفى بقوله: "فأما الموافقة من طريق النقل، فنحو ما قدمناه في الفصل الذي قبله". انتهى. والمراد بالفصل الذي قبله: فصل معارضة النقل بالنقل.

ومما سبق نقول: إن الأنباري لم يذكر في (لمع الأدلة) كما لم يذكر السيوطي في (الاقتراح) مثالًا تعارض فيه قياسان، **وكان السماع مرجحًا** أحدهما على الآخر، وقد ذكر الأنباري مثالًا **لترجيح السماع بين** القياسين المتعارضين، وذلك في كتابه (الإنصاف) إذ أفرد في هذا الكتاب مسألةً لعامل النصب في خبر ما النافية. فقد ذهب الكوفيون إلى أن ما الحجازية لا تعمل النصب في الخبر، وإلى أن الخبر منصوب بنزع الخافض، واحتجوا لمذهبهم بالقياس فقالوا: **إن القياس في** ما ألا تعمل؛ لأن الحرف إنما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا و"ما" غير مختص، فالأصل فيه ألا يعمل، ولذلك أهملها بنو تميم، وأعملها الحجازيون؛ لأنهم شبهوها بـ: ليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف، فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت ليس.

وذهب البصريون إلى أن "ما" هي التي تنصب الخبر واحتجوا بالقياس، فذكروا أن الدليل على صحة مذهبهم، هو أن ما أشبهت ليس فوجب أن تعمل عملها، وعمل ليس الرفع والنصب، أي: رفع الاسم ونصب الخبر، ويقوي الشبهَ بين ما وليس دخول الباء في خبر ما كما تدخل في خبر ليس فَمِن دخول الباء في خبر." (٢)

---

(١) أصول النحو ٢ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٣١

(٢) أصول النحو ٢ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٣٩

"ليس قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦) ومن دخول الباء في خبر ما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (فصلت: ٤٦). فإذا ثبت أن ما قد أَشبهت ليس وجب أن تعمل عملها.

ومما سبق: يتبين أن هناك قياسين متعارضين، وقد رجح الأنباري قياس البصريين، فذكر أن النقل -أي: السماع- هو الذي يرجح ما ذهب إليه البصريون، فقال: "وأما قولهم -أي: قول الكوفيين: **إن القياس يقتضي** ألا تعمل، قلنا: كان هذا هو القياس، إلا أنه وُجِدَ بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢) ". ومما سبق: يتبين **أن السماع هو** أحدُ الطريقين اللذين يُرجح بهما بين القياسين المتعارضين.

والطريق الآخر هو القياس، ومثاله: أن يقول الكوفي: إنَّ إِنَّ وأخواتِها تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع، بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها، فيقول البصري: هذا فاسد؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا وهو يعمل الرفع، فما ذهبتَ إليه يؤدي إلى **ترك القياس ومخالفة** الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز. وبيان ذلك: أن النحويين لم يختلفوا في أن إنَّ أو إحدى أخواتها هي التي تعمل النصب في الاسم، ولكن اختلفوا في عامل الرفع في الخبر على مذهبين، وحجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه أن إنَّ إنما عملت بالحمل على الفعل فهي ضعيفة، ويجب أن تكون منحطةً عن رتبة الفعل الذي عملت بالحمل عليه كما هو شأن الفرع أبدًا، فوجب نزولها عن الفعل، ولو عملت في الخبر لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع.." (١)

"بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس السادس عشر

(الحكم في **تعارض السماع والقياس**)

حكم ما ورد شاذًّا **في القياس مطردًا** في الاستعمال

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومَن والاه؛ أما بعد:

تكرر حديث ابن جني في (الخصائص) **عن القياس والسماع**؛ لكونهما في مقدمة أدلة النحو المعتمدة، كما تكرر حديثه عن الاطراد والشذوذ، وذكر غيرَ مرةٍ أن الكلام إذا كان مطردًا **في القياس والاستعمال** جميعًا كان هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وأن ذلك ما لا غايةَ وراءه ولا هدف بعده نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك، مما هو فاشٍ في الاستعمال قوي في القياس. ومن ذلك حديثه في باب: القول على الاطراد والشذوذ، وذكر فيه أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد **في القياس والاستعمال** جميعًا، ومطرد **في القياس شاذ** في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ **في القياس والاستعمال** جميعًا. وذكر حكمَ كل ضرب منها وبعضَ أمثلته، ثم أفرد بابًا عنوانه: باب في **تعارض السماع والقياس** في الجزء الأول

---

(١) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٤٠

أيضا من (الخصائص).

وقد فَصَّل فيه ما أجمله في الباب الأول، ولكنه أكد في البابين على قوانينَ تُعد من الثوابت في العربية. وفي مقدمة هذه القوانين: أن أقوى الكلام ما كان فاشيًا في الاستعمال قويًّا في القياس، وذلك نحو: قام زيد، وأكرمت عمرًا، ومررت بسعيد، أي: ما كان مراعيًا للقواعد المطردة المستنبطة من كلام العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم، **وأن السماع والقياس** إذا تعارضَا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، أي: لأنه نص وأصل ولم تقسه في غيره، أي: في غير ما ورد من النص؛ **لاقتضاء القياس المنع** من ذلك، وأجزتَ الوارد لوروده مقتصرًا عليه دون قياس ما وراءه عليه لمخالفته القياس، أي: إذا كان قياس النحويين يؤدي إلى حكم من." (١)

"فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدَعْ ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئتَ، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وعَدَدْتَ ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصى أبو الحسن"، انتهى.

حكم ما شذ في الاستعمال وقوي في القياس

ذكر ابن جني في (الخصائص): أنه إن كان الشيء شاذًّا **في السماع مطردًا** **في القياس تحاميت** ما تحامت العرب من ذلك، وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك: امتناعك من: وذَر وودع، لأنهم لم يقولوهما، ولا غَرْوَ عليك –أي: لا عجبَ عليك– أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما، فأما قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودعه

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم: "ما وَدَعَكَ ربك وما قلى" (الضحى: ٣). وذهب بعض العلماء إلى أن العرب لم تتحامل البتة استعمال الفعل الماضي وَدَع كما ذكر ابن جني، لكنهم استعملوه بقلة، ففي (لسان العرب): "ودَعَ، وقال ابن الأثير: وإنما يُحمل قول النحاة على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال، صحيح في القياس، وقد قرئ به في قوله تعالى: "ما ودَعَك ربك وما قلى" بالتخفيف". انتهى. وذكر ابن جني أن من الشاذ **في السماع المطرد** في الاستعمال أيضًا: استعمالك "أنِ" المصدرية بعد كاد، نحو: كاد زيد أن يقوم، هو قليل شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحًا ولا مأبيًّا في القياس، ويرى سيبويه عدم جواز." (٢)

"الحكم في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر

لقد تناول ابن جني هذه القضية في موضعين من (الخصائص)، وعليهما عوَّل السيوطي في (الاقتراح)، بيد أنه أوردهما بعكس ترتيب ورودهما في (الخصائص): فبدأ بالموضع الثاني في (الخصائص)، وافتتح المسألة بقوله: "قال في

---

(١) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٤٥

(٢) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٥٠

(الخصائص): باب في الشيء يرد، فيوجب **له القياس حكمًا**، ويجوز أن **يأتي السماع بضده**، أُيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن **يرد السماع بجلية** حاله؟ " انتهى. ومعنى قول ابن جني: "أيقطع بظاهره" أي: لا يُنظر إلى ما يحتمله اللفظ، وإنما ينظر إلى ظاهر حاله ومعنى قوله: "بجلية حاله" أي: بحاله الجلية الظاهرة، ومن الواضح أن ابن جني لم يذكر فيه رأيه ومذهبه صراحة، وإن كان تقديمه للقطع في اللفظ يدل على تقديمه إيّاه في العمل. وقد كثرت الأمثلة التي تدل على أنه إذا تعارض الظاهر مع الاحتمال كان القول بالظاهر أولى، ومنها:

القول في نون عنبر وعنتر ونحوهما، فإن الظاهر هو القول بأن النون فيهما أصلية؛ لأنها وقعت في موضع الأصل وهو العين في فعلل نحو: جعفر، فلما وقعت النون في موضع الأصل كان الظاهر أنها أصلية، ويجوز أن يُحكم على النون بأنها زائدة، كما قيل بزيادتها في عَنْسَل، وهي الناقة السريعة، فإن النون فيها زائدة قطعًا، ويدل على زيادتها الاشتقاق من العسلان، وهو إسراع الذئب في مشيته، فحكموا بأن وزنه فنعل، مع عدم هذا الوزن في أبنيتهم، وإنما أوجبوا أن يكون عنسل على وزن فنعل؛ لأن الاشتقاق دال عليه، وهذا هو الأصح، وبه جزم سيبويه في كتابه فقال: "ومما جعلته زائدًا بثبت العنسل، لأنهم يريدون العَسُول" انتهى.." (١)

"بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثامن عشر

(تابع صور التعارض والترجيح)

تفضيل السماع والقياس على استصحاب الحال

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

إن استصحاب الحال من أصول النحو الغالبة عند الأنباري، فقد قال في (لمع الأدلة): "وهو -أي: الاستصحاب- من الأدلة المعتبرة" انتهى. ومع عدِّه إيّاه من أصول النحو الغالبة ذكر أنه أضعف الأدلة فقال: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجد هناك دليل" انتهى. ويدل على ضعفه ما نقله السيوطي من أنه إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع، أو قياس؛ فلا عبرة به أي: لا اعتداد بالاستصحاب، ولا التفات إليه؛ لقوة الدليل الآخر الذي يقابله ويعارضه، **فيقدم السماع أو القياس على** الاستصحاب، وعلة ذلك هي أن الأصل المستصحب إنما جرَّده النحاة، فأصبح من عملهم، ولم يكن من عمل العربي صاحب السليقة، فإذا **عرضه السماع فالسماع** أرجح؛ لأن ما يقوله العربي أولى مما يجرده النحوي، وإذا **عارضه القياس فالقياس** أرجح؛ **لأن القياس وإن** كان تجريدًا فهو حمل على ما قاله العربي، فاستصحاب الحال من أدلة النحو التي تتصف بالقوة تارة وبالضعف تارة أخرى، فهو دليل من الأدلة المعتبرة إن لم يعارضه دليل غيره من سماع أو قياس، فإن عارضه دليل منهما فهو حينئذٍ من أضعف الأدلة.

---

(١) أصول النحو ٢ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٦٣

وقد عرفت فيما تقدم أن التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الأصل، فمن تمسك بالأصل من النحويين في إثبات دعواه فقد تمسك بالاستصحاب، وهذا يدلُّك على أن هذا الدليل شائع في سائر المؤلفات النحوية، وليس مقصورًا على ما ورد في مؤلفات الأنباري، كل ما هنالك أن المصطلح هو الذي ظهر في كتب الأنباري متأثرًا بثقافته الفقهية، وحينما طرحنا السؤال الآتي: ما مكانة هذا الدليل بين الأدلة الأخرى عند الأنباري؟ أجاب الأنباري نفسه عن هذا السؤال مرة في (الإغراب في جدل الإعراب)." [1]

"فقال: "وأما استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال"، ومرتين في كتابه (لمع الأدلة) المرة الأولى عندما ذكر أصول النحو فقال: "أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها" فدل كلامه على أن الاستصحاب يقع في المرتبة المتأخرة عن **مرتبتي السماع والقياس**، والمرة الثانية حين قال عن استصحاب الحال: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل".

كما قيل: يظهر كذلك عدم اهتمام الأنباري بالاستصحاب كغيره من الأدلة في أنه ألف كتابه (لمع الأدلة)، وجعله في ثلاثين فصلًا، تحدث فيها عن أقسام أدلة النحو: النقل، والقياس، واستصحاب الحال، وخصص لدليل النقل ستة فصول من الفصل الثالث إلى التاسع، والقياس أربعة عشر فصلًا من الفصل العاشر إلى الرابع والعشرين. أما استصحاب الحال فقد عقد له فصلًا واحدًا هو الفصل التاسع والعشرون. وقلنا: إن نظرة الأنباري إلى الاستصحاب على أنه أضعف الأدلة مظهر آخر من مظاهر تأثره بالفقهاء، فجمهورهم يصف الاستصحاب بأنه أضعف الأدلة، وبأنه آخِر متمسَّك للناظر، وبأنه آخر مدار الفتوى، فإن المفتي إذا سُئل عن حادثة يطلب حكمها في كتاب الله، ثم في سنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإن لم يجد يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات.

ومعنى ما ذكره الأنباري هنا أنه يُشترط لصحة الاحتجاج بالاستصحاب ألا يجد المستدل دليلًا غيره يعارضه، وضرب الأنباري لنا مثلًا على ذلك، فأوضح أنه لا يجوز التمسك بالاستصحاب في إعراب الاسم مع وجود البناء، وهو مشابهة الاسم للحرف، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب، وهو مشابهة الفعل للاسم؛ لأن التمسك بالاستصحاب تمسك بعدم الدليل، فإذا قام الدليل بطل التمسك بالأصل. ويستوي أن يكون هذا الدليل." [2]

"والقراءات، والمعاجم اللغوية، وغيرها كثير، ككتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله، إذ أفدت منه كثيراً في الشواهد، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن، كما تتبّعت الأفعال اللازمة في القرآن، أدرس ما عُدّي منها، فإن كانت تعديته بنزع الخافض ادَّخرته، وإن كان معدًّى بغير ذلك من طرق التعدية المعروفة اطَّرحته، ولم أدرجه في بحثي، ومن خلال التنقيب والبحث رأيت أن المادة العلمية جديرة بإفرادها في بحث مستقل، استهللته بالحديث عن نزع الخافض: تعريفه، وأحكامه، وقياسيته، والفرق بين نزع الخافض والتضمين، فكان فصلاً، ثم درست نزع الخافض في القرآن في الفصل الثاني، فما كان منه قياسياً اكتفيت

---

(١) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٧٧

(٢) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٧٨

بأمثلة تجلّيه وتوضِّحه، دون استقصاء وحصر لجميع ما جاء منه في القرآن، لأن البحث ليس معجماً للقرآن، وما كان غير قياسي فإنني أحرص على الاستقصاء والتحرّي، فإن فاتني منه شيء فالكمال لله.

ولا يخفى أن وجه الشاهد في بعض الآيات المستشهد بها يكون مرجوحاً، أو يكون القول به غير واضح الدلالة، أو ينازعه التضمين، فأورده، وأورد معه الوجه الأرجح، استيفاءً لما قيل في الآية، وخروجاً من لائمة التقصير، فإن قيل إن نزع الخافض في غير مواطنه القياسية موقوف على السماع، ولا تحمل الشواهد القرآنية إلا على المسائل القياسية، فأقول: إن الأئمة من النحاة والمفسرين والمعربين للقرآن أكثروا من القول بنزع الخفض في غير مواطن القياس، وارتضوه في آيات كثيرة، ومن الخير عدم الشذوذ عنهم، والتعسُّف في توجيه تلك الشواهد فراراً من القول بنزع الخافض، ولكن يقال هذه شواهد تحفظ ولا تتخذ قياساً.." (١)

"يُبحث فيه أيضًا عن كيفية الاستدلال بهذه الأدلة أي: عند تعارضها واختلاف مقتضاها، ونحو ذلك **كتقديم السماع على** القياس؛ إذ لا بد من قبول المسموع، ثم لا يُقاس عليه غيره كـ ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ في قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ (المجادلة: ١٩) فالقياس في مثله أن تُنقل حركة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها وهو الحاء هنا، ثم تُقلب الواو ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد نقل حركتها إليه، ولكن قُدِّم المسموع على **هذا القياس في** خصوص ما سُمع، ثم لا يُقاس عليه غيره؛ فحكم ما سُمع عن العرب مخالفًا لأقيسة العلماء تقديم المسموع على المقيس، اللهم إلا لمانع من ذلك التقديم، كإجماعهم على إهدار ذلك المسموع لضعفه، كقول العرب: "خرق الثوب المسمار" برفع المفعول ونصب الفاعل.

ومن أمثلة كيفية الاستدلال التي أوردها السيوطي: تقديم ما كثر استعماله على ما قوي قياسه، كتقديم اللغة الحجازية على اللغة التميمية، إلا لمانع من فقدِ شرط من شروط الإعمال، أو أكثر؛ لأن الحجازية أكثر استعمالًا، ولذا نزل بها القرآن الكريم، وإن كانت التميمية أقوى قياسًا، وكتقديم أقوى العلتين على أضعفهما، فإذا تعارض قياسان مثلًا أُخذ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلًا آخر من سماع أو قياس، كقول الكوفيين إن "إنَّ" تنصب المبتدأ فقط؛ لشبهها بالفعل، أما الخبر فمرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها؛ لضعف الحرف عن القيام بعملين، وقول البصريين: إنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا وهو يعمل في الخبر الرفع، فما ذهبتم إليه أيُّها الكوفيون يؤدّي إلى **ترك القياس ومخالفة** الأصول لغير فائدة.

وكتقديم أخف الأقبحين على أشدهما قبحًا، وذلك إذا قلت مثلًا: فيها قائمًا رجل. لما كنت بين أن ترفع قائمًا، فتقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون." (٢)

"بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس السادس

---

(١) المنصوب على نزع الخافض في القرآن إبراهيم بن سليمان البعيمي ص/٢٦٢

(٢) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٢

كلام العرب، وأسماء القبائل التي أخذ عنها والتي لم يؤخذ عنها، وتوجيه ذلك

الحمد لله والصلاة، والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن كلام العرب هو المصدر الثالث من **مصادر السماع بعد** القرآن الكريم والحديث الشريف عند من أجاز الاحتجاج به، وكلام العرب الذي يُحتج به هو كل نظم أو نثر ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قبل أن تفسد الألسنة؛ فليس كل كلام عربي يصحُّ الاحتجاج به، وإنما وضع العلماء ضوابط مكانيَّة وزمانية لما يجوز الاحتجاج به من كلام العربي، وما لا يجوز؛ فقد نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي المتوفى سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة أن قبائل العرب تنقسم من حيث الاحتجاج بكلامها، وعدم الاحتجاج قسمين:

الأول القبائل التي لم يُؤخذ عنها ولم يُحتجّ بكلامها، وهي: لخم وجذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، وقضاعة وغسان وإياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، أي: حيث يسكن الروم، فاختلطت ألسنتهم، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية، وتغلب والنمر؛ فإنهم كانوا مجاورين لليونانية، وبكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، وعبد القيس؛ لأنهم كانوا سكّان البحرين مخالطين للهند والفرس، وأزد عمان؛ لأنهم كانوا أيضًا مجاورين للهند والفرس، واليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، وبنو حنيفة، وسكان اليمامة، وثقيف والطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، وحاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم. فهذه القبائل لا يجوز الاحتجاج بكلامها لأنها قبائل لم تتوغَّل في البداوة، بل كانت تسكن أطراف البلاد المجاورة لغير العرب؛ فلم تسلم لغاتها من التأثر بغير العربية، إذ دخل هذه اللغات ما يُؤثّر في فصاحتها لفظًا **بمخالفة القياس وتركيبًا** بوقوع اللحن.." (١)

"والشواهد التي ذكرها ابن جني، ليدل بها على معنى المطرد والشاذ. وكما نقل السيوطي عن ابن جني معنى المطرد ومعنى الشاذ نقل عنه أيضًا تقسيم الاطراد والشذوذ أربعة أضرب، وهي: مطرد **في القياس والاستعمال** معًا، ومطرد **في القياس شاذ** في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ **في القياس والاستعمال** معًا.

والحق أن ابن جني فيما ذكره من تقسيم الاطراد والشذوذ كان متأثرًا بشيخه أبي علي الفارسي؛ إذ أفرد في كتابه (المسائل العسكرية) بابًا لمعرفة ما كان شاذًّا في كلامهم، لكنه ذكر فيه أن الشَّاذّ في العربية على ثلاثة أضرب: شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، وشاذ عنهما.

ولم يذكر أبو علي ما كان مطردًا **في القياس والاستعمال** معًا؛ لأنه جعل الباب خاصًّا بما كان شاذ في كلامهم، ولأن المطرد **في القياس والاستعمال** هو الأصل والغالب. والمراد بالقياس: ما ذكره أهل الصناعة النحوية، والمراد بالاستعمال: ما ورد عن العرب الموثوق بعربيتهم وفصاحتهم.

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٨٣

تقسيم المطرد والشاذ: أما القسم الأول منه وهو المطرد **في القياس والاستعمال** معًا، فهو الغاية المطلوبة والنهاية المرغوب فيها من علم العربية؛ لأنها توافق ما سُمع عن العرب، كما توافق قياس علماء العربية الذي بُني **على السماع كرفع** الفاعل ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، ونحو ذلك، فإن ورد في كلام العرب ما **خالف القياس والسماع**؛ حُكم بإهدار ذلك المسموع لضعفه كقول العرب: "خرق الثوب المسمار" برفع المفعول ونصب الفاعل.." (١)

"وأما القسم الثاني: وهو المطرد **في القياس والشاذ** في الاستعمال: فالمراد به ما كان موافقًا لمقاييس العربية، **ولكن السماع لم** يردْ به، أو **وَرَد السماع به** على قلة، وله أمثلة متعدِّدة:

المثال الأول: الفعلان: وَذَر، وَوَدَع، فإنهما ماضيان من يَذَر ويدع، والقياس لا يمنع منه؛ لأن كل مضارع يستعمل منه ماضٍ إلا هذين الفعلين؛ فقد شذَّا عن نظائرهما، وانفردا عن بابيهما وغيرهما من الأفعال يأتي منه الماضي نحو: يرث فالماضي منه ورث، ويزن فالماضي منه وزن، ولكن العرب لم تستعمل الماضي من يذر ويدع؛ استغناء عنه بترك، يقول سيبويه في (الكتاب): "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء، فإن هم يقولون: يدع، ولا يقولون: ودع، استغنوا عنها بترك"، ويقول في موضع آخر: "يدع ويذر على ودعت ووذرت وإن لم يُستعمل"، ويقول في موضع ثالث: "يقال: يذر ويدع، ولا يُستعمل "فعل" أي: لا يُستعمل الماضي منهما، فصار قول الذي يقول: "ودع" شاذًّا عن الاستعمال، ولا يُخرجه عن شذوذه أنه ورد في قراءة: "ما وَدَعَكَ ربك وما قلى" (الضحى: ٣) لأنها قراءة شاذة، كما لا يخرجه عن شذوذه أنه ورد في قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم: ((اتركوا الترك ما تركوكم وذروا الحبشة ما وذروكم))؛ لأن الماضي قد ورد في هذا الحديث للمشاكلة".

المثال الثاني: قول العرب: مكان مبقل، فمبقل اسم فاعل من الفعل الرباعي "أبقل"، وهذا ما يقتضيه القياس؛ إذ إن اسم الفاعل من غير الثلاثي كما نعلم يكون بقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ولكن كثر في الاستعمال قولهم: مكان باقل، فقد نقل ابن منظور عن الأصمعي قوله: "أبقل المكان فهو باقل من نبات البقل، وأورث الشجر فهو وارث إذا أورق" (لسان العرب) مادة: بقل،." (٢)

"فباقل أكثر استعمالًا من مُبقل، ومُبقل أقيس، ولكنه شاذٌّ في الاستعمال، وقد سُمع أيضًا في قول القائل:

أعاشني بعدك وادٍ مبقل ... .

المثال الثالث: مجيء خبر كاد وأخواتها اسمًا صريحًا، فيقال: كاد زيد قائمًا، عسى عمرو راجعًا، فهذا **هو القياس المطرد**، لكنه قد شذَّ في الاستعمال مجيء الخبر اسمًا صريحًا، وكثر مجيئه جملة فعلية فعلها مضارع كقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٦) والأول مسموع، ومنه قول رؤبة:

أكثرت في العزل ملحًّا دائمًا ... لا تكثرنَّ إني عسيتُ صائمًا

وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسًا، فجاء خبر عسى اسمًا صريحًا، ولكنه قليل. وقد بيَّن ابن جني حكم هذا النوع

---

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٨٦

(٢) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٨٧

فقال: "إن كان الشيء شاذًّا **في السماع مطردًا** **في القياس تحاميت** ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، ومعناه الامتناع من قول ما لم تقله العرب، واستعمال نظيره وإن لم يسمعه المتكلم".

وأما القسم الثالث –وهو المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس– فالمراد به: ما استعمل كثيرًا في فصيح الكلام، وهو مخالف لأقيسة علماء العربية ومن أمثلته:

المثال الأول: تصحيح العين في المعتلّ في نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ (المجادلة: ١٩) ونحو قولهم: استنوق الجمل، وقولهم استصوبت الأمر؛ فالقياس في الأفعال استحوذ، واستنوق، واستصوب أن تُنقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تُقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال: استحاذ، واستناق الجمل، واستصاب الأمر، كما يقال: استقام، والأصل: استقوم، هذا هو القياس، ولكن **جاء السماع المطرد** بخلافه.." [1]

"المثال الثاني: فتح العين من المضارع "يأبى" في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ (التوبة: ٣٢) **فإن القياس كسر** العين؛ لأن الماضي إذا كان يائيّ اللام كان مضارعه على زنة "يفعل" بكسر العين، نحو: جرى يجري، وأوى يأوي، وثوى يثوي ونحوها. هذا هو القياس، وقد **جاء السماع المطرد** بخلافه، وحكم هذا النوع وجوب اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخذ أصلًا يقاس عليه غيره؛ فلا يتجاوز المتكلم ما ورد السمع به.

وأما القسم الرابع –وهو الشاذ **في القياس والسماع** معًا– فالمراد به: ما كان مخالفًا للمسموع من أشباهه ونظائره، ومخالفًا لأقيسة علماء العربية، ومن أمثلته: تتميم ما عينه واو عند تميم في صيغة "مفعول" كقولهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، فهذا شاذٌّ في القياس؛ **إذ القياس حذف** إحدى الواوين فيقال: مصون ومقود، كما قيل: مزور ومصوغ، وشاذ في الاستعمال أيضًا؛ إذ لم يوجد في كلامهم إلا قليلًا.

وقد بين ابن جني حكم هذا النوع فقال: "لا **يسوغ القياس عليه**، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه –أي: العرب– إلا على وجه الحكاية".

الاستشهاد بأشعار الكفار من العرب

نقل السيوطي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام، الملقب بسلطان العلماء المتوفى سنة ستين وستمائة من الهجرة قوله: "اعْتُمد في العربية على أشعار العرب، وهم كفار لبعد التدليس فيها" انتهى.

ونلحظ أن العز بن عبد السلام قد قيّد الاحتجاج بالشعر، وكان الأولى أن يقول: اعتمد في العربية على كلام العرب؛ لأن الشعر العربي ونثرهم في ذلك سواء، وقد اعتذر عنه بعض شُرَّاح (الاقتراح) بأمرين:." [2]

"والثاني: أن يكون الكلام خارجًا عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة.

ولم يذكر السيوطي هذا الشرط الأخير، وإنما عرف السماع: بأنه كلام من يُوثق بفصاحته، ولعل الذي دفع الأنباري إلى

---

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٨٨

(٢) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٨٩

وضع هذا الشرط أنه كان معنيًّا بمسألة القياس، وهو يرى أنه لا **يجوز القياس على** الشاذ والقليل؛ فالشاذ لا **يجوز القياس عليه** في نحو: الجزم بـ"لن" في قول كثير عزة:

أيادي سبا يا عزة ما كنت بعدكم ... فلن يَحْل للعينين بعدك منظر

فجزم الفعل الفعل المضارع "يحلى" بـ"لن"، ومثله قول الآخر:

لَنْ يخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَه

فجزم الفعل المضارع بـ"لن"، ونظير ذلك النصب بـ"لم" في قول الراجز:

في أي يومي من الموت أفر ... أيوم لم يُقْدر أم يوم قُدِر؟

فنصب الفعل المضارع بـ"لم".

والشرط الثالث: أن يكون الكلام الفصيح منقولًا نقلًا صحيحًا، وقد عقد الأنباري في (لمع الأدلة) عدّة فصول لخصها السيوطي في (الاقتراح)، ولنوجزها هنا في أربعة نقاط، وهي:

النقطة الأولى: أقسام النقل، وحكم كل قسم، وما يُشترط فيه:

ذكر الأنباري أن النقل ينقسم إلى تواتر وآحاد:

فالقسم الأول وهو: التواتر، والمراد به لغة القرآن الكريم، أي: ما عدا القراءات الشاذة؛ إذ القراءات الشاذة لا خلاف في أنها روايات آحاد، وليست متواترة، والمراد بالتواتر أيضًا: ما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يُفيد العلم عند جمهور العلماء، وقد اشترط الأنباري للتواتر." (١)

"**أركانُه القياس وشروطه**

الركن الأول من **أركان القياس الأربعة**: الأصل المقيس عليه، ومن شرطه ألا يكون شاذًّا:

ذكر السيوطي أن للقياس أربعة أركان: وهي أصل –وهو المقيس عليه– وفرع –وهو المقيس– وحكم، وعلة جامعة.

ومثل لذلك بمثال نقله عن أبي البركات الأنباري: وهو أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله –أي: الدلالة على رفع نائب الفاعل– فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه؛ فوجب أن يكون مرفوعًا، قياسًا على الفاعل؛ فالأصل المقيس عليه هو الفاعل، والفرع المقيس هو ما لم يسمَّ فاعله –أي: نائب الفاعل– والحكم الذي امتد من الأصل إلى الفرع هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الحكم –وهو الرفع هنا–: أن يكون للأصل الذي هو في هذه المسألة الفاعل؛ وإنما أجري على الفرع الذي هو نائبه، أي: امتد إليه بالعلة الجامعة التي هي الإسناد.

وقد عقد السيوطي لهذه الأركان الأربعة أربعة فصول أولها: في الأصل المقيس عليه، وذكر أن من شرط المقيس عليه ألا يكون شاذًّا –أي: خارجًا– عن **سنن القياس** –أي: عن طريقه ونهجه– فإن خرج عن نهج القياس؛ فإنه لا يقاس عليه وإن لم يكن مردودًا في نفسه عند البلغاء **لورود السماع به**؛ فهو يُحفظ ولا يقاس عليه، ومن أمثلة هذا الشاذ تصحيح

---

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٥٦

عين الأفعال: استحوذ، واستصوب، واستنوق، مع استحقاقها بمقتضى القياس أن تُعل -أعني: أن تغير، كما سبق بيانه- وكحذف نون التوكيد في قول الشاعر:." (١)

"ونفى ابن جني أن يكون الشعراء المحتج بشعرهم كانت ضرورتهم أقوى من ضرورتنا، وكان عذرهم فيه أوسع من عذرنا، اعتمادًا على أنهم كانوا يرتجلون الشعر ارتجالًا من غير تمهل وترفق فيه ومراجعة له كما يفعل الشعراء المولدون. وأوضح أن الشعراء المحتج بشعرهم ليس جميع شعرهم مرتجلًا؛ بل كان منهم من يترسَّل ويتمهَّل كالشعراء المولدين، ومن هؤلاء: زهير بن أبي سلمى، ومروان بن أبي حفصة؛ كما أن من المولدين من يرتجل -أي: فتساوى الآخرون بالأولين- وكما لا يقاس على الشاذ نطقًا لا يقاس عليه تركًا؛ فقد أوضح ابن جني أنه إذا كان الشيء شاذًّا في السماع مطردًا في القياس تحاميت -أي: تجنبت- ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. ومثَّل لذلك بترك استعمال ماضي الفعلين "يذر"، و"يدع"؛ فلا يقال: "وذر" أو "ودع" لترك العرب إياهما استغناء عنهما بـ"ترك"، ولا مانع من استعمال نظيرهما المطِّرد في الاستعمال والقياس كـ"وزن" و"وعد" وإن لم تسمع أنت هذا النظير؛ فالشذوذ في الترك والنطق مقصور على محله لا يتجاوز لغيره.

جوازُ القياس على القليل

ذكر السيوطي أنه ليس من شرط المقيس عليه: الكثرة؛ فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له، وما أورده السيوطي هنا منقول عن (الخصائص) ذكره ابن جني تحت عنوان: باب في جواز القياس على ما لا يقل ورفضه فيما هو أكثر.

ومن أمثلة القياس على القليل الموافق للقياس: قولهم في النسب إلى شنوءة: شنأيٌّ، ولم يرد في النسب إلى فعولة غير هذه الكلمة؛ فهي بذلك تعد كل." (٢)

"بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس السادس عشر

(القياس (٥))

جوازُ التعليل بعلتين

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فاعتمد السيوطي في مسألة جواز تعليل الحكم بعلتين على النقل من كتابي (الخصائص) و (لُمع الأدلة) فذكر نقلًا عما أورده ابن جني في (الخصائص) في باب عنوانه: باب في حكم المعلول بعلتين، ذكر من أمثلة هذا الباب: قولهم: "هؤلاء

---

(١) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٩٢

(٢) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٩٤

مسلميَّ"؛ فإن الأصل: "مسلموي"؛ فقلبت الواو ياءً لأمرين، كل واحد منهما على حدته موجب للقلب من غير احتياج إلى الآخر:

أحدهما: اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بسكون.

والآخر: أن ياء المتكلم أبدًا تكسر الحرف الذي قبلها لمناسبتها؛ فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها في الياء ليمكن كسر ما قبل ياء المتكلم؛ فهذه علة غير العلة الأولى في وجوب قلب الواو ياء.

ومن المعلول بعلتين أيضًا قولهم: "سِيٌّ" في "لا سيما". والسيُّ: هو المثل والنظير، تقول: أتقن علوم العربية؛ ولا سيما النحوِ، أو ولا سيما النحوُ، والمعنى: ولا مثل النحو، أو وبخاصة النحو، وسِيٌّ أصله: سِوْيٌ؛ قلبت الواو ياء إن شئت؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة، وإن شئت لأنها ساكنة قبل الياء؛ فهاتان علتان اثنتان:

إحداهما: كعلة قلب ميزان، وأصله: مِوْزان، والأخرى كعلة: طَيّ ولَيّ، مصدري: طوَيْتُ ولوَيْتُ، وأصل المصدرين: طوْيٌ ولوْيٌ، وكل من هاتين العلتين مؤثرة على حدة في القلب.

كما ذكر السيوطي نقلًا عن (الخصائص): في باب عنوانه: باب في **تقاوض السماع وتقارع** الانتزاع: أنه قد يكثر الشيء؛ فيسأل عن علته كرفع الفاعل." (١)

"جوازُ تعليل حكمين بعلة واحدة

افتتح السيوطي هذه المسألة بعد العنوان بقوله: قال في (الخصائص): سواء لم يتضادا أم تضادا كقولهم: مررت بزيد ... إلخ.

وكعادة السيوطي نراه يتصرف في النقل؛ فيورد النص بالمعنى ويتجه غالبًا إلى الإيجاز والاختصار، وعبارة ابن جني منقولة بمعناها من باب عنوانه: باب في **تقاوض السماع وتقارع** الانتزاع، أي: في **اطِّراد السماع في** شيء وتخالف الاستنباط فيه؛ قال ابن جني في هذا الباب: واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازًا صحيحًا أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده ألبتة، وذلك نحو: مررت بزيد، ورغبت في عمرو، وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر؛ فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به؛ ألا ترى أن الباء في "مررت بزيد" معاقبة لهمزة النقل في نحو: "أمررت زيدًا" وكذلك: أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به؛ فكما أن همزة "أفعل" مصوغة فيه كائنة من جملته؛ فكذلك ما عاقبها من حروف الجر، يعني: ينبغي أن يعتد أيضًا من جملة الفعل لمعاقبته ما هو من جملته .... فهذا وجه.

والآخر: أن يدل ذلك على أن حرف الجر جارٍ مجرى بعض ما جره؛ ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب؛ فيعطف عيه فينصب لذلك؟ فتقول: مررت بزيد وعمرًا، وكذلك أيضًا لا يفصل بين الجار والمجرور؛ لكونهما

---

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٤٧

في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد؛ أفلا تراك كيف تقدر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين وكل واحد منهما مقبول **في القياس متلقًّى** بالبشر والإيناس؟!. انتهى.." (١)

"والمرة الثانية: حين قال عن الاستصحاب: استصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ وعلة ضعفه تقدم السماع، والقياس، والإجماع عليه.

ونلحظ في كلام الأنباري تأثره بالفقهاء؛ فقد نقل هذا المصطلح من علم أصول الفقه إلى علم أصول النحو، ولم يذكره أحد قبله، ووصفه بأنه أضعف الأدلة؛ كما وصفه الفقهاء بأنه آخر متمسك للناظر، وبأنه: آخر مدار الفتوى؛ فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس؛ فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات.

ويدل على ضعف هذا الدليل: أنه لا يجوز الاستدلال به إلا إذا لم يوجد دليل آخر؛ فإن وجد دليل آخر؛ لم يجز الاستدلال بالاستصحاب.

يقول الأنباري في (الإغراب في جدل الإعراب): "وأما استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال". انتهى.

ومعنى ما ذكره الأنباري: أنه يشترط لصحة الاحتجاج بالاستصحاب ألا يجد المستدل دليلًا غيره، وضرب الأنباري لنا مثلًا وهو: أنه لا يجوز التمسك بالاستصحاب في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء وهو مشابهة الاسم للحرف؛ وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب وهو مشابهة الفعل للاسم؛ لأن الاستصحاب تمسك بعدم الدليل؛ فإذا قام الدليل بطل التمسك بالأصل، ويستوي أن يكون هذا الدليل الذي عارض الاستصحاب سماعيًّا أو قياسيًّا؛ لأنه إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس؛ فلا عبرة بالاستصحاب، أي: لا اعتداد به ولا التفات إليه؛ لقوة الدليل الآخر الذي يقابله ويعارضه؛ **فيقدم السماع أو القياس على** الاستصحاب.." (٢)

"الشرعية –كما يقول أحد المعاصرين– جمع بين متناقضيْن، وهو محال على الشارع الحكيم المحيط علمه بكل شيء؛ لأنه أمارة العجز، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وإنما المراد: التعارض الظاهري في نظر المجتهد المستنبط للأحكام من أدلتها قبل معرفة الناسخ والمنسوخ من الدليل، أو قبل أن يظهر له رجحان أحدهما على الآخر أو إمكان الجمع بينهما؛ فهو يحكم في بادئ الأمر بالتعارض قبل البحث، وبعد بحثه وتأمله يزول هذا التعارض.

أما أدلة النحو؛ فيجوز أن يوجد بينها تعارض حقيقي؛ إذ إن أحد الأدلة يثبت حكمًا وينفيه الآخر، وحينئذ يكون الترجيح بين الأدلة المتعارضة، هذا وارد في النحو.

وإذا عرفنا أن مبحث التعارض والترجيح منقول من أصول الفقه إلى أصول النحو مع الفارق الذي بيَّنَّاه؛ فإننا نشير إلى

---

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٥١

(٢) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٧٦

أن ابن جني قد أفرد في كتابه (الخصائص) بابًا عنوانه: باب في **تعارض السماع والقياس**؛ كما أشار إلى **تحكيم القياس في** الترجيح بين السماعين إذا تعارضا، وعقد الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) فصلًا عنوانه: في ترجيح الأدلة؛ كما عقد في كتابه (لمع الأدلة) ثلاثة فصول: أولها: في المعارضة، وثانيها: في معارضة النقل بالنقل، وثالثها: في **معارضة القياس بالقياس**.

ثم جاء السيوطي فجمع ما ذكره ابن جني وما ذكره الأنباري، وزاد عليهما فصولًا؛ فجعل التعارض والترجيح في ست عشرة مسألة.

وبتأمل هذه المسائل التي ذكرها السيوطي في (الاقتراح) نلحظ أن بعض هذه المسائل يندرج تحت تعارض الأدلة النحوية، مثل: التعارض بين سماعين،." (١)

"والتعارض بين قياسين، والتعارض **بين السماع والقياس**؛ فهذه المسائل تتناول التعارض بين أدلة النحو وأصوله؛ إذ **إن السماع والقياس** من أدلة النحو الغالبة؛ كما أن بعض هذه المسائل ليس من تعارض الأدلة النحوية؛ كالتعارض بين ارتكاب ضعيف وارتكاب لغة شاذة، وتعارض القولين لعالم واحد، وما رجحت به لغة قريش على غيرها من لغات العرب، والترجيح بين البصريين والكوفيين ... وغيرها؛ فهذه المسائل ليست من تعارض الأدلة.

تعارض نقلين

إن التعارض بين نقلين هو المسألة الأولى من مسائل التعارض والترجيح، والمراد به: أن يدل دليل **من السماع على** حكم ويدل دليل آخر على خلافه، وقد نقل السيوطي هذه المسألة عن الأنباري الذي قال في (لمع الأدلة): "اعلم أنه إذا تعارض نقلان أُخِذ بأرجحهما، والترجيح يكون في شيئين: أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن؛ فأما الترجيح في الإسناد؛ فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر، أو أعلم وأحفظ؛ وأما الترجيح في المتن؛ فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلاف القياس" انتهى.

ومعنى ما ذكره الأنباري ونقله السيوطي عنه: أنه قد يرد في كلام العرب دليل نقلي يدل على حكم من الأحكام النحوية ثم يرد دليل آخر يقتضي خلاف ما دل عليه الدليل الأول، وإذا وقع مثل ذلك كان هناك سبيلان للترجيح بين هذين الدليلين المتعارضين:

أحدهما: أن يكون الترجيح بالإسناد.

والآخر: أن يكون الترجيح بالمتن.." (٢)

"اللغة الضعيفة مجمع على أن طائفة من العرب قد نطقت بها -وإن كانت ضعيفة- ولأن الأصل في الشاذ أن يُحفظ ولا يقاس عليه؛ فلا يجوز أن تبنى عليه القواعد، والمراد بالشاذ هنا: المردود -كما سبق أن أوضحنا ذلك غير

---

(١) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣١٦

(٢) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣١٧

مرة.

الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما

إن التعارض بين قياسين صورة من صور التعارض بين الأدلة، وقد أفرد الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) فصلًا عنوانه: في **معارضة القياس بالقياس**، وعليه عوَّل السيوطي في هذه المسألة، وقد ذكر الأنباري في مقدمة هذا الفصل أنه قد يقع التعارض بين قياسين؛ فأحدهما يثبت حكمًا والآخر يثبت حكمًا آخر، وإذا وقع التعارض بين القياسين؛ رجح أحدهما على الآخر، وقد ذكر الأنباري أن هناك طريقين يرجح بهما بين القياسين المتعارضين؛ فقال: "اعلم أن القياسين إذا تعارضا أخذ بأرجحهما، وهو أن يكون أحدهما موافقًا لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس" انتهى.

ومعنى ما ذكره الأنباري: **أن السماع** -وهو الذي يعبر عنه الأنباري باسم النقل- قد يرجح قياسًا على قياس كما أن **موافقة القياس قد** ترجح أحدهما على الآخر، ولم يذكر الأنباري مثالًا رجح **فيه السماع أحد** القياسين؛ وإنما اكتفى بقوله: "فأما الموافقة من طريق النقل فنحو ما قدمناه في الفصل الذي قبله" انتهى.

والمراد بالفصل الذي قبله: فصل معارضة النقل بالنقل.

ومما سبق نقول: إن الأنباري لم يذكر في (لمع الأدلة) كما لم يذكر السيوطي في (الاقتراح) مثالًا تعارض فيه قياسان **وكان السماع مرجحًا** أحد القياسين على الآخر، وقد ذكر الأنباري مثالًا **لترجيح السماع بين** القياسين المتعارضين، وذلك." (١)

"في كتابه (الإنصاف)؛ إذ أفرد في هذه المسألة عامل النصب في خبر "ما" النافية، أفرد كلامًا كثيرًا تحدث فيه عن قوله: ذهب الكوفيون إلى أن "ما" الحجازية لا تعمل النصب في الخبر، وإلى أن الخبر منصوب بنزع الخافض، واحتجوا لمذهبهم بالقياس فقالوا: **إن القياس في** "ما": ألا تعمل؛ لأن الحرف إنما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا و"ما" غير مختص؛ فالأصل فيه ألا يعمل؛ ولذلك أهملها بنو تميم وأعملها الحجازيون؛ لأنهم شبهوها بـ"ليس" من جهة المعنى وهو شبه ضعيف؛ فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت "ليس".

وذهب البصريون إلى أن "ما" هي التي تنصب الخبر، واحتجوا بالقياس؛ فذكروا أن الدليل على صحة مذهبهم، هو أنَّ "ما" أشبهت "ليس"؛ فوجب أن تعمل عملها، وعمل "ليس": الرفع والنصب، أي: رفع الاسم ونصب الخبر، ويقوي الشبه بين "ما" و"ليس": دخول الباء في خبر "ما" كما تدخل في خبر "ليس"؛ فمن دخول الباء في خبر "ليس": قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦)، ومن دخول الباء في خبر "ما": قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (فصلت: ٤٦)، فإذا ثبت أن "ما" قد أشبهت "ليس"؛ وجب أن تعمل عملها.

ومما سبق يتبين أن هناك قياسين متعارضين، وقد رجح الأنباري قياس البصريين؛ فذكر أن النقل -أي: السماع- هو الذي يرجح ما ذهب إليه البصريون؛ فقال: وأما قولهم -أي: قول الكوفيين-: **إن القياس يقتضي** ألا تعمل؛ قلنا: كان هذا **هو**

---

(١) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٢٤

القياس إلا أنه وجد بينها وبين "ليس" مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١)، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢).

ومما سبق يتبين **أن السماع هو** أحد الطريقين الذين يرجح بهما بين القياسين المتعارضين، والطريق الآخر هو القياس، ومثاله: أن يقول الكوفي: إنَّ "إنَّ"." (١)

"أحق بذلك؛ فلما نصب المبتدأ بـ"إنَّ" وجب أن يكون رفع الخبر أيضًا بها؛ إذ ليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع، ومن المحال **ترك القياس ومخالفة** الأصول بغير فائدة.

ومعنى ما سبق: أن الكوفيين قد استدلوا على صحة مذهبهم بالقياس، وهو أن "إنَّ" فرع عن الفعل في العمل، والفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول؛ كما استدل البصريون على صحة مذهبهم بالقياس أيضًا: وهو أنَّ "إنَّ" وأخواتها قد أشبهت الفعل لفظًا ومعنًى؛ كما أوضحنا من قبل؛ فلما قوي شبهها بالفعل والفعل يرفع وينصب وجب أن تكون مثله، وقد تعارض القياسان، ورجح الأنباري مذهب البصريين بالقياس؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا وهو يعمل الرفع أيضًا.

تعارض القياس والسماع

وقد أفرد له ابن جني في (الخصائص) بابًا عنوانه: باب في **تعارض السماع والقياس**، ويعد التعارض **بين السماع والقياس** صورة من صور التعارض بين الأدلة النحوية، ومعناه: أن يؤدي قياس النحويين إلى حكم من الأحكام، وأن **يؤدي السماع عن** العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم إلى حكم آخر يخالف الحكم الذي أدى إليه القياس، وقد عوَّل السيوطي في هذا الباب على ما ذكره ابن جني الذي يقول: إذا تعارضا **–أي: السماع والقياس**– نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ (الحشر: ١٩)؛ فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقي عليه غيره فلا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع، انتهى.." (٢)

"وقد نقله السيوطي بتصرف يسير جدًّا، ومعنى قول ابن جني: "إذا تعارضا" يعني: إذا اقتضى كل منهما خلاف الحكم الذي يقتضيه الآخر؛ فلا بد في هذه الحالة من قبول المسموع عن العرب والإقرار بفصاحته والاقتصار عليه؛ لكن دون قياس غيره عليه؛ لأنه مخالف للقياس.

ومما سمع من ذلك وهو مخالف للقياس مثل: ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ من قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ **فإن القياس يقتضي** نقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها –وهو الحاء– لأنه حينما تكون الحاء –وهي حرف صحيح– تكون ساكنة في الوقت الذي فيه الواو حرف علة يكون متحركًا فتلك إذا قسمة ضيزى! فيجب –في هذه الحالة– نقل حرف

---

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٢٥

(٢) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٢٧

العلة إلى الحرف الساكن الصحيح قبل هذا الحرف –وهو الحاء.

ثم يقال: تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها الآن؛ فتقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ **فكان القياس أن** يقال: استحاذ؛ هذا ما كان يقتضيه القياس؛ لكن **جاء السماع بخلافه**؛ **فتعارض السماع والقياس**، والحكم حينئذ هو قبول اللفظ المسموع لورود النص به مع **عدم القياس عليه**؛ فلا يجوز أن نقيس عليه غيره، يعني: أن نقول مثلًا في استقام: استقوَم؛ لا يجوز أن نقول ذلك مع أنه هو الأصل؛ كما أن الأصل في استباع: استبيَع؛ فهما مثل ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ إلا أنه قد سمع ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ ولم يسمع استقوَم ولا استبيَع؛ فوجب الاقتصار على ما سمع ولم يجز قياس غيره عليه.

– فإن قيل: فقد جاء عن العرب قولهم: استنوَق الجمل واستتيَستْ الشاة؛ فلم تقلب الواو أو الياء فيهما ألفًا مع وجود شرط القلب، وهو: وقوع كل منهما عينًا متحركة مفتوحًا ما قبلها؛ **فكان القياس أن** يقال فيهما: استناق واستتاس.

أجيب بأن قولهم: استنوق، واستتيست، من الشاذ، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.." (١)

"الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور، وألا ينتقض النفي بـ"إلا"؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط أهملت "ما" وهو القياس.

وقد نقل السيوطي في (الاقتراح) عن ابن جني قوله: "فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر أو نقض النفي؛ فزعت إذ ذاك إلى التميمية" انتهى.

وإنما وجب الرجوع حينئذ إلى التميمية؛ لأنها القياس؛ ولأنه لا معارض للقياس لفقد شرط المعارضة.

ونلحظ أن ابن جني قد عبر بالفعل "فزع"؛ ليدل به على وجوب الإسراع والمبادرة؛ فليس للمتكلم حينئذ أن يختار؛ وإنما يجب أن يفزع وأن يسرع ويبادر إلى لغة بني تميم؛ لأنها هي القياس.

معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر، وتعارض الأصل والغالب

معارضة مجرد الاحتمال بالأصل والظاهر:

لقد تناول ابن جني هذه القضية في موضعين من (الخصائص) وعليهما عوَّل السيوطي في (الاقتراح) وأوردهما بعكس ترتيب ورودهما في (الخصائص)؛ فبدأ بالموضع الثاني في (الخصائص) وافتتح المسألة بقوله: "قال في (الخصائص): باب في الشيء يرد؛ فيوجب **له القياس حكمًا** ويجوز أن **يأتي السماع بضده**؛ أنقطع بظاهره أم نتوقف إلى أن **يرد السماع بجلية** حاله؟ " انتهى.

ومعنى قول ابن جني: "نقطع بظاهره"، أي: لا ننظر إلى ما يحتمله اللفظ؛ وإنما ننظر إلى ظاهر حاله، ومعنى قوله:

---

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٢٨

"بجلية حاله"، أي: بحاله الجلية الظاهرة، ومن الواضح أن ابن جني لم يذكر فيه رأيه ومذهبه صراحة وإن كان تقديمه للقطع في اللفظ يدل على تقديمه إياه في العمل.." (١)

"وقال السيوطي –رحمه الله– نقلًا عن أبي حيان، والصحيح صرفه –أي: صرف رحمان ولحيان– لأنا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف؛ فوجب العمل به، ووجه مقابله: أن ما يوجد من "فعْلان" الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل؛ فكان الحمل على الغالب أولى ... انتهى ما قال أبو حيان.

وعقب السيوطي على عبارة أبي حيان بقوله: هذه عبارته، أي: هذه عبارة أبي حيان في (شرح التسهيل)؛ وكأن السيوطي قال ذلك للتبرؤ؛ لأنه أورد ذلك للتمثيل لا لكونه يرى رأي أبي حيان؛ لأن غيره صحح الأصل.

تعارض أصلين، وتفضيل السماع والقياس على استصحاب الحال

تعارض أصلين:

لقد عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابًا عنوانه: باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد، وقد وصف هذا الموضع بأنه موضع يجب أن ينبه عليه ويحرر القول فيه، والمراد بمراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد: هو أنه إذا تعارض في الكلام أصلان أحدهما قريب والآخر بعيد وجب الرجوع إلى الأصل القريب دون البعيد.

ومما تعارض فيه أصلان: ضم الذال من كلمة "مُذْ" في نحو: "ما رأيته مُذُ اليوم"؛ فإن الأصل في الكلمة أن تكون ساكنة ويليها ساكن؛ فكان القياس أن يتخلص من التقاء الساكنين بالكسر كما هو الشأن دائمًا في كل ساكنين التقيا؛ فالتخلص منهما يكون بكسر أولهما؛ فيقال: ما رأيته مُذُ اليوم؛ ولكن هذا الأصل قد." (٢)

"ومع عده إياه من أصول النحو الغالبة ذكر أنه أضعف الأدلة؛ فقال: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل" انتهى.

ويدل على ضعفه ما نقله السيوطي من أنه: إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس؛ فلا عبرة به –أي: لا اعتداد بالاستصحاب– ولا التفات إليه؛ لقوة الدليل الآخر الذي يقابله ويعارضه؛ فيقدم السماع أو القياس على الاستصحاب، وعلة ذلك: هي أن الأصل المستصحب إنما جرده النحاة فأصبح من عملهم ولم يكن من عمل العربي صاحب السليقة؛ فإذا عارضه السماع؛ فالسماع أرجح؛ لأن ما يقوله العربي أولى مما يجرده النحوي؛ وإذا عارضه القياس فالقياس أرجح؛ لأن القياس إن كان تجريدًا فهو حمل على ما قاله العربي.

تعارض قبيحين، وتعارض الْمُجْمَعِ عليه والْمُختلَف فيه

تعارض قبيحين:

(١) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٣٢

(٢) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٣٦

لقد عوَّل السيوطي في هذه المسألة على ما ذكره ابن جني في (الخصائص)؛ إذ إنه قد أفرد بابًا عنوانه: باب في الحمل على أحسن القبيحين، ومراده بذلك: أنه إذا حضرت عندك ضرورتان –أي: أمران قبيحان– وكان أحدهما أشد قبحًا من الآخر ولا بد للمتكلم من ارتكاب أحد القبيحين؛ فينبغي حينئذ ارتكاب أقربهما وأقلهما فحشًا.

وقد ذكر السيوطي نقلًا عن ابن جني مثالين فيهما ارتكاب أقل القبيحين فحشًا، وهما:." (١)

"والجواب عن الأول: أن الأخفش قد أجاز: إنّ قائما أخواك. ومنع سيبويه لها إنما هو لعدم مسوغ الابتداء بالنكرة.

قال بعض الفضلاء من أهل العصر، وقد عرضت ذلك عليه وارتضاه: قد خطر لي أن نحو "ليس قائم أخواك" يتفق الإمامان على إجازته.

وعن الثاني: أن ابن كيسان١ اختار حذف التنوين من نحو ذلك، وجعل منه ﴿لا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ﴾ ٢ و ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ ٣. وإن كان جمهور البصريين يؤولون ذلك.

قال بعض مشايخنا: وأرى أن مذهب ابن كيسان أولى لعدم التكلف.

[وجها النصب] :

وأما النصب في "إلا الله" فمن وجهين:

أولهما: أن يكون على الاستثناء إذا قدر الخبر محذوفا، أي لا إله في الوجود إلا الله عز وجل. ولا يرجح عليه الرفع على البدل، كما هو مقدر في الاستثناء التام غير الموجب، من جهة أن الترجيح هناك لحصول المشاكلة في الإتباعِ دون الاستثناء. حتى لو حصلت المشاكلة فيهما استويا، نحو: ما ضربت أحداً إلا زيدا.

نص على ذلك جماعة منهم الأُبذي رحمه الله تعالى. بل إذا حصلت المشاكلة في النصب على الاستثناء وفاتت في الإتباع ترجح النصب على الاستثناء. وهذا كذلك يترجح النصب في القياس، **لكن السماع والأكثر** الرفع. ولا يستنكر مثل ذلك، فقد يكون الشيء شاذا **في القياس وهو** واجب الاستعمال. وليس هذا موضع بسط ذلك٤.

وقاك أبو الحسن الأبذي في شرح الكراسة: إنك إذا قلت: لا رجل في الدار إلا عمرو، كان نصب "إلا عمرو" على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل، لما في ذلك من المشاكلة.

---

١ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، لكنه كان إلى مذهب البصريين أميل. من تصانيفه: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، معاني القرآن، غريب الحديث. (انظر: بغية الوعاة ١/١٨ــ١٩) .

٢ سورة الأنفال آية:٤٨.

٣ سورة يوسف آية: ٩٢.

---

(١) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٣٨

٤ الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم استحوذ، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا.

انظر: المسألة بالتفصيل في الخصائص لابن جني ١/٩٦ وما بعدها، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/١٧٤ وما بعدها.." (١)

"وجه الامتناع من قولهم: ما أبيضه، ومن قولهم: هو أبيض من كذا.

وقد وجدناهم استعملوا حروفاً من هذا الباب على (ما أفْعَلَهُ) ، فقالوا للأنوك: ما أنوكه، وحروفاً نحو هذا، ووجدناهم أيضاً يحذفون من الأفعال المزيدة في هذا الباب، ويقولون: ما أعطاه للخير!، وما أولاه بالجميل!، فالهمزة التي كانت في "أعطى" وقد حذفت، وهذه التي في "أعطاه" غيرها. يدل على ذلك أن الأمر فيه لا يخلو من أن تكون: هِيَ هِيَ، أو غيرها. فلو كانت التي كانت في أصل الكلمة في قولهم: "أعطى زيداً عمراً"، لوجب أن يتعدى في التعجب إلى المفعولين اللذين كان يتعدى إليهما في "أعطيت زيداً درهماً"، فلما لم يتعد هذا التعدي، وإنما تعدى إلى مفعول واحد، علمت أن تلك التي في قولهم: أعطيت زيداً درهماً، قد حذفت واجتلبت همزة أخرى، وهي التي تكون للتعدي في هذا الباب، فتبينت من هذا أنهم قد حذفوا الزيادة من هذا الباب. وحذفوا الزيادة أيضا حذفاً مطرداً في باب ترخيم التحقير، في نحو: أسود وسويد، وحارث وحريث، وحذفوها أيضاً في التكسير في نحو: ظَرِيف، وظُرُوف، فإذا كَثُر حذفُهم في هذه الأبواب، وفي باب التعجب، لم ينكر أيضاً أن يقول قائل: إن الزيادة التي في باب الألوان تحذف في باب التعجب، ويستعمل فيه "هو أفعل من كذا"، كما استعملوا في: "ما أنوكه"، و"وما أحمقه"، وحروف نحوهما، ويستدل على ذلك من كلامهم بما أنشده أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرا بي:

ياليتني مِثلُك في البياض ... أبيضُ من أخت بني إبَاضِ

جارية في رمضانَ الماضي ... تقطِّع الحديث بالإيماض

وقد يجوز له أن يتناول أيضاً ما يروى لِطَرَفَة في قوله:

إن قلت ... نصر فنصر كان شرَّ فَتَى ... فيهم وأبيضهم سربال طبَّاخ

فإذا ساعد القياس الذي ذكرته، وورد في السماع، لم يكن مستعمله معيباً، وإن كان غيره أشيع وأكثر ١.

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز صياغة (ما أفْعَلَ) و (أفْعِلْ) من فِعل المفعول، وأجازوا التعجب مباشرة منه، وتابعهم بعض المتأخرين، واستدلوا ب:

---

١ العضديات ١٣٥-١٣٦ مسألة (٦١) .." (٢)

---

(١) إعراب لا إله إلا الله حسن موسى الشاعر ص/٦٣

(٢) التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين سليمان العايد ص/١٥٤

"أجازوه إذا أُمِن من اللبس، وقد ذهب هذا المذهب خطّاب الماردي ١، وهو اختيار ابن مالك، قال في شرح الكافية الشافية: "على أن فعل المفعول إذا لم يُجهل معناه ببناء فعل التعجب منه جاز صوغ (أَفْعَلَ) و (أَفْعِلْ) من لفظه، نحو: ما أزهى زيداً!، وما أعناه بحاجتك!، وأصلهما: زُهِيَ وعُنِيَ، فصيغ منهما فعل التعجب، لأن المراد لا يجهل، بخلاف "ضُرِبَ زيدٌ"، فإن قولك فيه: ما أضرب زيداً! ، يوهم خلاف المراد، فلم يجز" ٢ فذهب خطّاب وابن مالك إلى أن ما لا يُلبس لا يقتصر فيه على السماع، والجمهور لا يُجَوِّزُونه إلا فيما سمع ٣.

وهذا مذهب قَصْدٌ، أخذ من كل قول أحسن ما فيه، وسلم مما يمكن أن يؤخذ عليه، فاستبعد علل القوم، ولم يغد بحاجة إليها، وبُني على استقراء الوارد عن العرب، فلم **يُهمل السماع كما** فعل الجمهور، ولم يتسع كما اتسع الكوفيون ومن وافقهم، مما جعله أولى بالاختيار عند المحققين كا بن مالك وغيره، بل هو الذي يوفق بين الأقوال جميعها، بحيث لا **يُبطل القياس ولا** يهمل السماع، ويسلم القائل به من تحكم المذاهب الأخرى.

وقد يقال: ألا تكفي الأمثلة الواردة لاختيار مذهب الكوفيين، وترك غيره؟

فالجواب أن يقال:

إن هذه االأمثلة كثيرة من حيث العدد، ولكنها لم تسلم من المعارض، إذ ورد عن العرب التعجب من فعل الفاعل كثيراً، حتى صار الكثير مما يخالفه بالنسبة شيئاً يسيراً، لا يصلح للقياس عليه؟ والكثرة والقلة **في القياس نسبية**، فقد نقيس على القليل، إذا لم يرد له مما ينقضه، ونمتنع **من القياس على** الكثير لوجود ما ينقضه.

---

١ هو ابن يوسف بن هلال. جعل في إشارة التعيين والبلغة نسبته "المازري" بالزاي ثم راء، وفي البغية وغيرها "الماردي" بالراء والدال المهملتين، من أهل قرطبة، وسكن بطليوس، له شعر فيما يذكر ويؤنث، وكتاب "الترشيح" في النحو، نقل عنه أبو حيان في تذكرته، واخ‍تصر "الزاهر" لابن الأنباري.

قال عنه ابن الأنبار: "كان من جلة النحاة، ومحققيهم، والمتقدمين في المغرفة بعلوم اللسان على الإطلاق.

روى عن أبي عبد الله بن الفخار، وأبي عمر أحمد بن الوليد، وهلال بن عريب، وروى عنه ابناه: عبد الله وعمر، وغيرهما، وتصدر لإقراء العربية طويلاً.

نقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً.

توفي بعد سنة خمسين وأربعمائة.

انظر ترجمته في إشارة التعيين ١١٢ والبلغة ٧٧ وبغية الوعاة ١/ ٥٥٣ والتكملة لابن الأبّار ١/ ٤٢ وكشف الظنون ٥٠٧ و٩٤٨ ومعجم المؤلفين ٤/ ١٠٣.

٢ ص ١٠٨٦-١٠٨٧ وانظر المساعد ٢/ ٢٦٢-٢٦٣ والهمع ٢/ ١٦٦.

٣ انظر المساعد ٢/ ١٦٢-١٦٣.." (١)

---

(١) التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين سليمان العايد ص/١٦٩

"وفِي "سِوى" ذهب جماعة منهم الرماني والعكبري إلى أنها ظرف متمكن، أي يستعمل ظرفاً كثيرا وغير ظرف قليلا، قال ابن هشام في التوضيح[1]: وإليه أذهب. ونقله في البسيط عن الكوفيين[2].

ونقل في البسيط عن الفرَّاء أنه جوّز إضافة اسم الفاعل المعرّف بـ"أل" إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو: الضارب زيد الآن أو غدا[3].

وصاحب البسيط ممَّن يهتم بالقياس ويعدّه من أصول النحو، فيقبل حكماً لموافقة القياس، ويردّ آخر لبعده عن القياس. فيقول مثلاً. في بدل الغلط: جوّزه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه[4].

ويقول في حروف **المعاني: القياس يقتضي** عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها[5].

وفي باب "سنين" من الملحق بجمع المذكر السالم، قال السيوطي: "ومن العرب من يلزمه الواو وفتح النون، ومن العرب من يلزمه الواو ويعربه على النون كزيتون". قال في البسيط: "وهو بعيد من جهة القياس"[6].

وصرّح صاحب البسيط بأن الضرورة لا يقاس عليها[7].

وفي "لا" العاملة عمل ليس، قال في البسيط: "القياس عند بني تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها"[8].

وفي بحث "لات " العاملة عمل ليس، قال في البسيط: "يحتمل أن تكون التاء بدلا من "سين" ليس، كما في ست، وانقلبت الياء ألفاً على القياس"[9].

ولكن صاحب البسيط يصرّح **بتقديم السّماع على** القياس. ومن ذلك: ذهب الكوفيون إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل، لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في

---

١ أوضح المسالك لابن هشام ٢/ ٢٨٢٠.

٢ همع الهوامع ٣/ ١٦١.

٣ الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٨.

٤ همع الهوامع ٥/ ٢٢١.

٥ الأشباه والنظائر ١/ ٨٠.

٦ همع الهوامع ١/ ١٦٠.

٧ همع الهوامع ١/٢٢٦.

٨ همع الهوامع ٢/ ١٢٠.

٩ همع الهوامع ٢/ ١٢٢.." (١)

---

(١) الكشف عن صاحب البسيط في النحو حسن موسى الشاعر ص/١٦١

"والشّذوذ، يقول: "فإن كان الشّيء شاذّاً **في السّماع مطّرداً في القياس تحاميت** ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من: وَذَرَ ووَدَعَ؛ لأنّهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وَزَنَ ووَعَدَ، لو لم تسمعهما، فأمّا قول أبي الأسود:

لَيتَ شِعْرِي عَن خَلِيلِي مَا الَّذِي ... غَالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه

فشاذّ، وكذلك قراءة بعضهم: "ما وَدَعَك رَبُّكَ وما قَلَى"١.

وأشار إلى ذلك السّيوطيّ في "المزهر"٢.

وأمّا الفريق الثّاني فإنّه يجيز إحياء الممات واستعماله لدوره المهم في تنمية اللغة وإثرائها، ومن أقدم من قال ابن درستويه في رده على ثعلب الّذي يمنع استعمال الماضي والمصدر من وَذَرَ ووَدَعَ، قال ابن درستويه: "واستعمال ما أهملوا٣ جائز صواب وهو الأصل وقد جاء في الشّعر منه قول أبي الأسود ... وقَرَأتَ القرّاء ... واستعمال ما لم يستعمله العرب من ذلك٤ غير خطأ، بل هو **في القياس الوجه**، وهو في الشّعر أحسن منه في الكلام، لقلّة اعتياده؛ لأنّ الشّعر – أيضاً– أقلّ استعمالاً من الكلام"٥.

ويدلّ هذا الرّأي الجريء من ابن درستويه على فهم دقيق مبكّر لدور الممات، وأهميّته في اللّغة ونموّها.

ويبدو لي أنّ كثيراً من علماء العربيّة المتقدّمين يوافقون على هذا الرّأي وإن لم

---

١ الخصائص ٩٩/١.

٢ ٢٢٩/١.

٣ يعني هنا ما تركوه؛ أي: الممات.

٤ أي من الممات.

٥ تصحيح الفصيح ١٢٧ أ، ١٢٧ ب.." (١)

---

(١) موت الألفاظ في العربية عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ص/٤٥٦